

قَوْلُ الْحَيْدِ الْغَرِيبِ

لِمُحَمَّدٍ نُورِيِّ بْنِ عُمَرَ الْجَاوِيِّ الْمُتَوَفِّىةً سَنَةَ ١٣١٥ هـ

تَوْشِيحٌ عَلَى
فَتْحِ الْقَرِيبِ الْجَيْبِ

لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ الْفَرَّائِيِّ الْمُرْتَضَى سَنَةَ ١١٩٨ هـ

مَدْرُجٌ

غَايَةُ التَّقْرِيبِ

لِأَبِي شَجَاعٍ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ الْمُتَوَفِّىةً سَنَةَ ٥٠٥ هـ

بِالْمَعْنَى عَلَى فَسَانَتَيْنِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله بجميع عبادته كلها ما علمت منها وما لم أعلم ، عدد خلقه ، كلهم ما علمت منهم وما لم أعلم ،
 تحمده خيرا بوائده وكاف مشروده ويدفع اليهم ، ونشكره على ما فقه من أرايد خيرا كاملا
 في الدين الأفوق ، ونشهد أن لا إله إلا الله الذي لا تخاف الانحلال ما لم يعلم ، ونشهد أن سيدنا محمدا
 عبده ورسوله الذي خصه الله تعالى بالشفاعة العظمى التي تحت كل أمم : اللهم صل وسلم على سيدنا
 محمد الرسول الأعظم وعلى آله ذلك الأمام ، وصحبه من الأئمة ، والتابعين لهم إلى يوم يكشف فيه
 كل وهم ، يبدد كل حرف جري به القلم .
 أما بعد : فيقول وشيخ أقدام الطلبة ، الراجي رحمة ربه ودعاء من أحبه ، الحفيظ محمد نووي بن
 عمر عفا الله عنهما وغفر لهما هذا شرح على شرح العلامة نعيم الحق جلال الدين محمد الحلبي
 آق عبد الله محمد بن قاسم الغزي . سميته

قوت الحب الغريب

واقه أسأل أن ينفع به وهو حسي فيهم الوكيل
 قال الشارح رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله) ذكرت الحمد لله (تبركا
 بفاعلة الكتاب) أي بأول القرآن كما في المختار والافتتاح أعم من الابتداء إذ يطلق على شروع
 وعلى أكثر من الابتداء فإن اللاتي نحو نصف يقال له مفتتح فيه (لأنها) أي تلك الكلمة (ابتداء
 كل أمر ذي بال) أي حال يطلب ويتباح شرعا فإنه يطلب ابتداء الكتب بها في التصنيف
 والتدريس والقراءة عند الشيخ (وخاتمة كل دعاء محاب) أي رجي إجابته أي فاته بطلب نعم
 الدعاء بها كما يطلب بدؤه . والإجابة قد تكون بمن اللطوب أو بدفع ضرر أو بنوابة في
 الآخرة كما قيل إنه يأتي الشخص يوم القيامة فخطبه الله تعالى بنوابة عظميا فيمنح ويقول
 يارب بماذا فيقول الله تعالى ألم تسألني كذا وكذا في وقت كذا وكذا فيسألني أنا بكن كذا
 بدعوى قط في دار الدنيا (ولأن كلمة الحمد لله رب العالمين) آخر دعوى المؤمنين في الجنة
 دار الثواب فانهم يستقلون في الجنة بالتسبيح والتفديس لله تعالى ويختمون ذلك بالتحميد والثناء
 عليه تعالى بما هم أهل وفي هذا الذكر من وهم وكال لتأتمهم (الحمد) لأجل (أن وفق من أراد)
 أي صرف الله من أراد (من عباده للتفقه) أي التفهم (في الدين) أي أصوله وفروعه (على وفق
 مراد) تعالى . والدين لغة العادة والشأن ، وشرعا الأحكام التي شرعها الله تعالى لعباده فانه أطاعوا لها
 وامتثلوها (وأصل وأسلم) أوقع العلامة والسلام (على أفضل خلقه محمد سيد المرسلين) واختار المؤلف
 هذه الاسم لوجوه منها أنه المختص بكلمة التوحيد ويوجد فيه خواص منها قيل إن عند الرسل

بسم الله الرحمن الرحيم
 قال الشيخ الامام
 العالم العلامة شمس الدين
 أبو عبد الله محمد بن
 قاسم الشافعي رحمه
 الله برحمته ورضوانه
 آمين:

الحمد لله تبركا بفاعلة
 الكتاب لأنها ابتداء
 كل أمر ذي بال وخاتمة
 كل دعاء محاب وآخر
 دعوى للمؤمنين في
 الجنة دار الثواب
 أحمد أن وفق من
 أراد من عباده للتفقه
 في الدين على وفق مراده
 وأصل وأسلم على أفضل
 خلقه محمد سيد المرسلين

لویه لومړۍ ۲۰ درجه مسوړه

لا يكون إلا الله صلى الله عليه وسلم وليس في الجنان إلا فردوس واحد (بسم الله الرحمن الرحيم
أندى كتابي هذا) أي لا يغيره (والله اسم للذات) أي البتة أي علم على الفرد الخالق للعالم بقطع
النظر عن الصفات (الواجب الوجود) أي لا يجوز على ذلك الفرق المدم فلا يسميه محتم ولا يلحقه عدم
(والرحمن أبلغ من الرحيم) أي أعظم معنى من معنى الرحيم لأن معنى الرحمن النعم بحلائل النعم ومعنى
الرحيم لأنعم بدقائقها (الحمد لله) لفة (الثناء على الله تعالى بالجليل) أي ذكر أوصافه تعالى
الجميلة فالثناء للتعدي والجليل هو المحمود به أي هو مدلول الصفة ولا يشترط فيه اختيار اتفاقا بخلاف
المحمود عليه وإن كانا في بعض الصور قد يشعبدان حيث كانا وبخلاف اعتبار كرم كرم باعتبار
كون الكرم مدلول الصفة محمود به وباعتبار كونه ناعشا على القول محمود عليه بخلاف قولك كرم
حسن في مقابلة جوده عليك (علي جهة التعظيم) أي مع جهة هي التعظيم ولو ظاهرا بأن لا يصدر
عن الجوارح عما يخالفه فإن صدر عنها ذلك كالقول لا بد أنت عالم وضربته بالقلم فذلك استهزاء وسخرية
والتحقيق أن الشكر لا ينحصر في اللسان بل يقع الجنان والأركان بأن يعتقد أن الله سبحانه وتعالى تعالى
جميع النعم مديونا لذلك أو بفعل طاعة في مقابلة النعمة أو ينطق بلسانه فتد وحده واحد من هذه الثلاثة
أوجب عليه باب الواجب ولو ترك الجميع حرم واعتقاد الكل من الله كافي في الشكر كما ورد أن بعض
الأنبياء قال يا رب إذا كان حمدي منك فمأخذك فقال له للولي إذا علمت أن الكل مني فقد رضيت بذلك
منك شكرا (رب أي مالك العالمين) وجامعهم ومصلحهم (بفتح اللام وهو كما قال ابن مالك اسم جمع)
لعالم (خاص بمن يعقل) من الملائكة والجن والأنس (لأجمع ومفردة عالم بفتح اللام) لأنه أي العالم
(اسم عام لما سوى الله تعالى والجمع) أي العالمين إما (خاص بمن يعقل) أو عام لهم وغيرهم فيكون
أخص من العالم أو مساويا له وثان الجمع أن يكون أعم من مفردة لأخص ولا مساويا للعالم كما
يطلق على جميع ما سوى الله بطلق على كل نوع مخصوصه فيقال عالم الإنسان وعالم الملائكة مثلا
فيكون أخص من العالمين ويصح فيه معنى الجملة بهذا الاعتبار لأن العالمين يعم أنواع العقلاء
وغيرهم شمولاً والعالم يطلق على كل صنف بخصوصه وليس جميعه باعتبار إطلاقه على ما سوى الله
تعالى جملة لظهور استحقاقه فيطلق كونه اسم جمع أيضا فأن كلا من الجمع واسمه لا بد أن يكون أعم
من مفردة فالجمع من باب الكلية واسم الجمع من باب السكك ولذا فرقوا بينهما بأن الجمع مادل على
آحاده دلالة تكرار الواحد بخلاف المطبق فإذا قلت جاء آل زيدون فقد حكمت على كل فرد يزيد
وزيد وزيدون وجميع الجمع مادل على مجموع الآحاد دلالة المركب على آحاده سواء كان له واحد من لفظه
كصاحب أم لا كقوم فتقولك جاء القوم محكوم فيه على الهيئة المجتمعة لأعلى الأفراد فظهر أن العالمين
تجمع والتحقيق أنه يستوفى لشروط جمع السلامة لأن العالم في الأصل اسم لما يعلم به الشيء ثم غلب
استعماله فيما يعلم به الصانع وهو كل ما سواه من الجواهر والأعراض فانها لا يمكنها واقفارها إلى مؤثر
موجب لذاته تدل على وجوده (وصلى الله على سيدنا محمد النبي) وزاد الشرح السلام فرارا من
كرهية أفراد أحدهما عن الآخر وإن كان الأفراد في الخط لا يكره كراهة شديدة بخلاف الأفراد في اللفظ
فأنه أشد كراهة (هه) أي النبي (بالمهمز) من النبي أي النبي لأنه مخبر عن الله تعالى (وتركه) وهو الأكر
من النبوة على وزن رجمة وهي الرمة لأن النبي مرفوع الرتبة وهو (إنسان أوحى إليه بشرع يعقل به وإن
لم يؤمر بتبليغه) قاله واللحال وإن زائدة أي بل يعمل في خاصة نفسه ويبلغ للناس أنه نبي فقط ليعظم (فإن
أمر بتبليغه) أي الشرع (ففي رسول أيضا) فالنبي أعم من الرسول ثم أتم رسالة أفضل من النبوة لأنبياء
تتم هداية الأمة كالعلم والنبوة قاصرة على النبي نفسه كالعبادة وجملة الصلاة وغيرها اللفظ انشائية التي

(بسم الله الرحمن الرحيم)
أندى كتابي هذا
وأفقا ثم للذات الواجب
للوجود والرحمن أبلغ
من الرحيم (الحمد لله)
هو الثناء على الله تعالى
بالجليل على جهة التعظيم
(رب) أي مالك
(العالمين) بفتح اللام
وهو كما قال ابن مالك
اسم جمع خاص بمن
يعقل لأجمع ومفردة
عالم بفتح اللام لأنه اسم
عام لما سوى الله تعالى والجمع
خاص بمن يعقل (وصلى
الله) وسلم (على سيدنا
محمد النبي) هو بالمهمز
وتركه لنتان أوحى
إليه بشرع يعقل به
فإن لم يؤمر بتبليغه
فإن أمر بتبليغه ففي
ورسول أيضا

فالتصديق إنشاء الدعاء لأن الأمور في الحديث طلب الصلاة لا الأخبار بها فإن الاختيار بالصلاة ليس
 صلاة بخلاف جملة الجملة لأن الأخبار بالحمد والثناء (والغنى) أي معنى هذه الجملة أن المصنف (ينبغي)
 أي يوجد (الصلاة والسلام عليه) صلى الله عليه وسلم (ويعلم) أي اسم يعين للسمي (منقول من اسم
 منقول) الفعل (المصنف العين) أي المكرر عين الكلمة وهو محمد بن عبد الله وهو عين الكلمة فهي
 مكررة وأسم منقول منه محمد (والنبي بدل منه) أي محمد بدل اللطابق (أو عطف بيان عليه)
 والاول أن يجعله تعالى ويجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف ونصبه على أنه مفعول به لفعل
 محذوف على سبيل التلخيص (وعلى آله الطاهرين) أي من النفاض الحسية والنعوية (هم) أي آله
 صلى الله عليه وسلم (كما قال الشافعي أقاربه) صلى الله عليه وسلم (المؤمنون) أي واللؤمنات (من بني هاشم
 وبني العقب) أي وبنيهما وهذا القول بالنسبة إلى مقام الزكاة والتي والنعمة عند إيمان الشافعي
 رضي الله عنه (وقيل واختاره) أي هذا القول الأمام يحيى (التنوي أي) أي آله صلى الله عليه وسلم
 (كل من) أي ولو عيسى وهذا النسبة إلى مقام الدعاء خاصة كما هنا وقيل للراد من الأقسام في مقام الدعاء
 وقد عن التنوي أيضا (ولعل قوله الطاهرين منزع) أي مأخوذ (من قوله تعالى ويظهركم تطهيرا) أي
 من (الزنا) (وعلى معناه) فتح الصلاة أي أصحاه (جمع صاحب النبي) قال محمد الرازي في المختار لم
 يحسن على صحة هذا الفرق فخطاه وبما جاء صاحب النبي احتراز عن صاحب له قبل النبوة
 وكذا صاحب النبي المحدث وهو من أجمع المؤمنين بعد نبوته حال حياته وليس الاجتماع في السماء
 كما في رواية أخرى ولو سلموا ولو لا محالة وعاشوا ومكثوا أمر أحد هما على الآخر وهو نام بخلاف
 التنوي فلا بد من قول اجتماع بالمصاحبي والفرق أن اجتماع النبي صلى الله عليه وسلم يؤخر من النور
 قبل اجتماع غيره فالأعزائي الخلف ينطق بالحكمة بمجرد اجتماعه به صلى الله عليه وسلم
 ولا يترقب في الصحابي إحداه البعثة بناء على القول بتأخرها عن النبوة بثلاث سنين قائم عدوا
 في ذلك الوقت في الصحابة مع موته قبل البعثة فدخل في الصحابي مؤمنوا الأنس والجن وللانكسار
 قائم كقولهم بالعلم العملية ويدخل في ذلك عيسى والحضر بناء على القول بأنهما اجتماع
 في الأرض ، وقد أقر التاج السبكي في عيسى عليه السلام بقوله :

من أتى جميع الخلق نافع من خير الصحاب أني بكر ومن عمر

ومن علي ومن عثمان وهو قتي • من أمة المصطفى المختار من مضير

(وقوله جميعنا كبد لصحابه) أي ولآله أيضا (ثم ذكر المصنف أنه مشغول في تصنيف هذا المختصر
 قوله) يعني المصنف جعل الشيء أضافا وتغير بمضاه من بعض ومعنى التأليف التكملة كما في المختار
 (سأني ترضي الأصدقاء) بكسر الهمزة (جمع صديق) وهو من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك (وقوله
 حفظهم الله تعالى جملة دعائية) أي حرسهم الله تعالى من كل مكروه والضير إنما عائد للشافعي إليه أو
 للشافعي وإن كان مفردا لفظا نظر المعناه لأنه يصدق بالمتعدد (أن أعمل) أي أصنف (مختصر هو ما قل لفظه
 وكثر معناه) أي غالبا (في) علم (الفقه) أي الفقه (لغة) أي في لغة العرب (الفهم) أي إرثام صورة
 الشيء في الذهن (وأملا) أي في اتفاق الفقهاء (العلم بالاحكام الشرعية العملية) فخرج العلم بالذوات
 والصفات كمورد الاعتقاد كالعلم بأن الله واحد ، والأحكام شعبة الواجب والندوب والحرام والمكروه
 والباح والمصحيح والباطل ، فالواجب ما شأب على فعله وما عاقب على تركه ، والندوب ما شأب على فعله
 وتركه ما شأب على تركه ما شأب على فعله ، والمكروه ما شأب على تركه ما شأب على تركه ، والباح ما ليس

والغنى ينبغي الصلاة
 والسلام عليه وحمد علم
 منقول من اسم مفعول
 للمصنف العين والنبي
 بدل منه أو عطف
 بيان عليه (و) على
 (آله الطاهرين) هم
 كما قال الشافعي أقاربه
 للمؤمنين من بني هاشم
 وبني العقب وقيل
 واختاره التنوي إنهم
 كل مسلم ولعل قوله
 الطاهرين منزع من
 قوله تعالى ويظهركم
 تطهيرا (و) على
 (صحابته) جمع صاحب
 النبي وقوله (أجمعين)
 تأكيد لصحابه ، ثم
 ذكر المصنف أنه مشغول
 في تصنيف هذا المختصر
 بقوله (سأني ترضي
 الأصدقاء) جمع صديق
 وقوله (حفظهم الله
 تعالى) جملة دعائية
 (أن أعمل مختصرا)
 هو ما قل لفظه وكثر
 معناه (في الفقه) هو
 لغة الفهم ، وأملا
 العلم بالاحكام الشرعية
 العملية

تفتح ثواب ولا عقب والصحيح ما ابتد به والباطل ما لا يتد به وصف المؤلف العلم بقوله (الكتب
من أدلتها) أي من الأدلة المحصلة للأحكام (التفصيلية) فخرج علم النبي وعلم جبريل فإن ذلك ليس من الأدلة
بل بطريق الوحي من جبريل وهو بطريق الإلهام أو من اللوح المحفوظ وخرج علم الخلق فإنه إجمالي
(على مذهب) أي طريقة (الأمم الأعظم المجتهد) أجهاداً مطلقاً ناصر السنة والدين أبي عبد الله محمد
ابن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الشافعي) نسبة لشافع المذكور وهذا الإمام إمام الأئمة فإنه فاق في
العلم والعمل والورع والزهد والعرفة والدعاء والحفظ والنسب أكثر من سبقة حتى مشايخه وراي النبي
صلى الله عليه وسلم وقد أعطاه ميراثاً فأول ما كان يذهب إليه العدل المذهب كما اتفق لبعض أولياء الله تعالى
أنه رأى ربه في المنام رؤيته يلقى بذاته الإلهية فقال له يا رب بأي المذاهب اشتغل فقال له مذهب الشافعي
نفس (ولدت في سنة) وهي من الشام التي توفي فيها هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم (سنة خمسين ومائة)
ثم أجز بالافتاء وهو ابن يقدر خمس عشرة ثم رحل مكاني فاقام عنده مدة ثم لبغداد وكلف ناصر
السنة ثم بعد عامين رجع لمكة ثم لبغداد سنة ثمان وتسعين ثم بعد سنة لمصر فاقام بها (ومات رحمه
الله عليه ورضوانه يوم الجمعة) ضحوة النهار (سليخ رجب) أي آخره (سنة أربع ومائتين) وعمره
أربع وخمسون سنة ودفن بعد العصر في القرافة للعروقة بقرية أولاد ابن عبد الحكم وأر بعدد ازمنة نقله
منها لبغداد فظهر من قبره حين فُتِحَ رُؤُوسُه غلبة عطفت الحاضر بن عن احساسهم فتركوه (ووصف
للمنف مختصره بأوصاف) أي سنة (منها) أوصاف سابقة وهي كونه في الفقه وكونه على مذهب الشافعي
ومنها أوصاف لاحقة وهي أربعة كونه في غاية الاختصار وكونه يقرب على التعلم ذكره وكونه يسهل على
البتدي حفظه وكونه للفتوى يكثر فيه من التقسيمات وحصر الحاصل (أنه) أي المختصر (في غاية
الاختصار) أي في آخر مراتب تقليل اللفاظ (ونهاية الإيجاز) أي أقصى القصر السريع الوصول
إلى الفهم (والغاية والنهاية متقاربان) قبل الغاية في المعاني والنهاية في الدوات (وكذا الاختصار والإيجاز)
فهما أشركا في حذف شيء من الكلام لكن الاختصار حذف عرض الكلام كقوله عندي ذهب
بدل عسجد والإيجاز حذف طوله كقوله ذهباً مئتين وكذب كالأيتان بكلمة قليلة الحروف اختصار
وترك السكرية إيجاز (ومنها) أي الأوصاف (أنه) أي مختصره (يقرب على التعلم لفروع الفقه
ذكره) أي تعلمه وتعليمه بسبب اختصاره وحلاوة الفاظه (ويسهل على البتدي) وهو الآخذ في صغار
العلوم ومن لم يقدر على تصور المسئلة (حفظه أي استحضاره على ظهر قلب لمن يرغب) أي يريد (في حفظ
مختصر في الفقه) لوضوح عبارته . والتعلم اللائق من طراز ما هي شدة العناية أي قوة الاعتناء
وذكاء القريحة ومعلم ذو نصيحة بأن يعلم صغار العلوم قبل كبارها رتبة وأستواء الطبيعة وهو الخلق
الشواغل وسلامة الآلات وإذا جمع العالم ثلاثاً تمت النعمة على المتعلم وهي الصبر والتواضع وحسن الخلق
وإذا جمع المتعلم ثلاثاً تمت النعمة على العالم العقل والأدب وحسن الفهم . قال عمر بن الخطاب نفقوها
قبل أن تسودوا فتمتعوا من التعلم وهو معنى قول الشافعي نفقه قبل أن ترأس فأنك إذا رأيت فلا تبذل
إلى التعلم اه العلم لا يدرك إلا بالتواضع كما قال بعضهم من بحر الكامل :

الكتب من أدلتها
التفصيلية (على مذهب
الإمام) الأعظم المجتهد
ناصر السنة والدين أبي
عبد الله محمد بن إدريس
ابن العباس بن عثمان
ابن شافع (الشافعي)
ولد في سنة خمسين
ومائة ومات (رحمة الله
عليه ورضوانه) يوم
الجمعة سليخ رجب سنة
أربع ومائتين ووصف
للمنف مختصره
بأوصاف منها أنه في
غاية الاختصار ونهاية
الإيجاز (والغاية والنهاية
متقاربان) وكذا
الاختصار والإيجاز
ومنها أنه يقرب على
التعلم لفروع الفقه
(ذكره ويسهل على
البتدي حفظه) أي
استحضاره على ظهر
قلبه لمن يرغب في حفظ
مختصر في الفقه

العلم حرب لاقي للتعالي . كالسبل تحرب للسكان العالي
أي أن العلم لا يصل ولا يتمكن للقي للتعالي كما أن السبل لا يصل ولا يصل على السكان المرتفع . ومن اطاف
الإشارة أن أول حرف من العلم والقي والجيب مكيسور إشارة إلى أن صفات الملو الحسنة إنما تنال
بالانخفاض بخلاف أضدادها من الجهل والفقر والحسد فإن أول حرف منها مفتوح إشارة إلى أن
الصفات القبيحة تنسب للنفس كما قال بعضهم الظهور يقصم الظهور أي أن ظهور النفس يكسر الظهور

أما في الأصناف الأربعة أن أكثر فيه أي المختصر من القسامات للأحكام الفقهية أي لملئها كالماء
(ومن حصر) المجالات مع بيان أعيانها (أي ضبط الحاصل) بالعدد (الواجبة والندوية وغيرها) أي
كالمختصر في الأصول على البندى لأن ذلك أجمع للفكر وأمنع من الانتشار (فأجبت) أي بعض الأصناف
الشرعية (إلى سؤاله في ذلك) أي عمل المختصر بالصفات المطلوبة (طالبا) أي راجيا (للثواب) أي
الجزاء (من الله تعالى) أعني (جزاء على تصنيف هذا المختصر) وعلى الإجابة إليه بالأرض دنيوى من ثناء
توحيده (أي متوحيها) ومنصرفا (إلى الله سبحانه وتعالى في الإعانة من فضله على تمام هذا المختصر
في التوفيق للصواب وهو ضد الخطأ) بأن برز في موافقة ما هو مذهب الشافعي في الواقع ولا يستغني عن
الصواب بالتوفيق لأن الخطأ في الاجتهاد مأجور وفهم وموفق فلا يبان بالصواب للاختراز عن التوفيق
لنحو في الاجتهاد لأن الخطأ من الخطأ عمدا واجتهادا فمن وافق الصواب من الأئمة رضى الله عنهم
في الجرائم ومن لم يوافق في غير واحد على اجتهاده أملا للخطأ في الأصول وهي التقديرات فهو مأجور
كغيره من حاشي كل سنة (إله تعالى على ما يشاء أي يريد) من للمكينات (قدبر أي قادر)
مع القدرة على صير اللام وكسرها على الاستئناف (و) أنه تعالى (عباده لطيف) أي يعطي
الأحوال في صورة الانتجان كطيف يوفق عليه السلام تلك في صورة الابتلاء بالرفق وأدوم عليه
الطيف لا يترك في صورة ابتلاء يخرج من الحية وينبأ القبح والنصر للين في صورة ابتلاء
بغير حسنة (غير أحوال عباده) والإولى مقتبس من قوله تعالى (له لطيف بعباده) قال السهيلي لما
كانت له في جوابه عليه السلام أعطاه في البشارة فكانت كأي برز بها عن أبيه عن جده عليهم الصلاة
والسلام وهي لطيف فوق كل لطيف الطيف في أموري كلها كما أحب وأزجني في دنياي وآخرتي
(و) من قوله تعالى (وهو الحكيم الخبير) ومعنى الحكيم العالم وصاحب الحكمة أولئك في الأمور
كأن الحكيم (والطيف الخبير) أي من أمانيه تعالى (الحسن الذكورة في حديث إن الله تفتحة
ويعلم ما في صدورهم) (ومعنى الأول) أي الذي هو لطيف (العالم بدقائق الأمور) أي مخفياتها
(بمعنى) أي مشيئتها (و يطلق) أي اللطيف (أيضا بمعنى الرقيق بهم) أي والتوفيق لهم على الطاعات
والتحلي لهم عن المعاصي (وقد تعالى عالم بعباده) أي بذواتهم وأفعالهم وأقوالهم (و بمواضع حوائجهم)
أخرى الدنيا والآخرة (رقيق بهم) أي فلا يكفهم إلا بطيعة (ومعنى الثاني) أي الذي هو خير (قريب
من معنى الأول) ومعنى الطيم بيواطن للأشياء (و يقال) في الماضي والمضارع (خيرت الشيء أخبره) من
المختصر بغير مصدره خير بفتح الخاء وأهم مصدره خير بضمها وأهم فاعله يقال (فأنا به) أي
الشيء (أخبر أي علم) أي يباطنه كظاهره (قال المصنف رحمه الله تعالى)

كتاب أحكام الطهارة

أما كيفيات الطهارة مشتملة على وسائط أربعة وهي الماء واليابس والحجر والتراب وعلى مقاصد أربعة
وهي الوضوء والغسل والتيمم وازالة النجاسة (والكتاب لغة) أي من جهة لغة العرب (مختصر) أي أمر
بغير كمال متلئس (بمعنى الضم والجمع) وهو عطف عام على خاص لأن كل ضم فيه جمع ولا عكس لأخذ
العلم من مفهوم الضم دون الجمع (واصطلاحا) أي في عرف الفقهاء (اسم لجنس من الأحكام) أي قليلة
كانت وكثيرة (أما الباب فاسم لنوع) أي لملء من الالفاظ شبيهة بالنوع (مما دخل تحت ذلك الجنس)
أي الكتاب المشبه بالجنس قال بعضهم الكتاب اسم لملء مختصة من العلم مشتملة على أبواب وفصول
وكان اسم لملء مختصة من العلم مشتملة على فصول والفصل اسم لملء مختصة من العلم مشتملة على
بعض الكتاب كالجنس الجامع لأبواب جامعة لفصول جامعة لمسابيل كالأبواب أو أوعية والفصول أصناف

(حصر) أي ضبط
(المختصر) الواجبة
والندوية وغيرها
(فأجبت) إلى سؤاله في
(ذلك طالع الثواب) من
له تعالى جزاء على تصنيف
هذا المختصر (أعني)
إلى الله سبحانه وتعالى
في الإعانة من فضله على
تمام هذا المختصر (في)
التوفيق للصواب وهو
ضد الخطأ (أنه تعالى)
على ما يشاء أي يريد
(قدبر) أي قادر
(و عباده لطيف خبير)
بأحوال عباده والأول
مقتبس من قوله تعالى
(وهو الحكيم الخبير)
من قوله تعالى وهو
الحكيم الخبير واللطيف
والخير أمان من أسمائه
تعالى ومعنى الأول
العالم بدقائق الأمور
ومشكلاتها ويطلق
أيضا بمعنى الرقيق بهم
فأنا به عالم بعباده
و بمواضع حوائجهم
رقيق بهم ومعنى الثاني
قريب من معنى الأول
ويقال خيرت الشيء
أخبره فأنا به خير أي
علم قال المصنف رحمه
الله تعالى

كتاب أحكام
(الطهارة)

والكتاب لغة مصدر بمعنى الضم والجمع واصطلاحا اسم لجنس من الأحكام أما الباب فاسم لنوع مما دخل تحت ذلك الجنس

والمسائل التي تحتاجها (والطهارة بفتح الطاء لغة النظافة) أي من الأقدار ولو طاهرة كالخطأ حسنة كانت
كالأحسان أو معنوية كالصوب وفي الحديث إن الله يظف أي يزيه عن النقائص بحسن النظافة (وأما
شرعا) أي عند أهل الشرع وهم الفقهاء (ففيها) أي الطهارة (تفاسير) أي تعاريف (كثيرة منها) أي
من تلك التفاسير باعتبار الفعل (فقولهم فعل ما يستباح به الصلاة) أو ما فيه ثواب محرم والمتراد بالفعل
للمنى المصدرى وهو وضع الماء على الوجه مثلا وما بعده للمنى الحاصل بالمصدر وهو التطهر أي حصول
التطهر بذلك ومنها باعتبار الوصف الحاصل عن الفعل كقول القاضي حين إن الطهارة زوال النجاسة
على الحدث والنجاسة (أي من وضوء وغسل وتيمم وإزالة النجاسة) وهذا بيان أن الطهارة بالضم فاسم
لقية للماء أي كما فصل من ماء طهارته كالذي بقي في نحو الأبريق لا يحوى (ولما كان للماء آلة
للتطهارة استطرقت للمصنف) أي أجرى (لأنواع الماء فقال الماء الذي يجوز أي يصح التطهر به) أي بكل منها
(شع مياه ماء السماء أي النازل منها) بالرفع ثمة الماء (وهو) على قسمين الأول (المطر) فإنه ينزل من
سما الدنيا قطعا كبارا على السحاب ثم ينزل عليه وينزل من عيون في يكون الماء بالوالتان الذي
وهو الذي ينزل آخر الليل ويقع على الزرع والحبس الأخضر ومن عجب أمره أن ينزل خرقا شدة
بائرة وأخرجه من ثيابها ثم ملئت ماء الذي وعطى خرقها بشع من الماء وضعت على الأرض فلما جادت
الاستواء طارت إلى الحق (وماء البحر أي للملح) بالرفع ثمة الماء والجرف للبحر فإنه اسم للماء الكبير
أو للملح فقط (وماء النهر أي الحلو) وهو ضد للملح (وماء البحر) وهو الماء الذي في الأرض ومنه
يترمز فلا يذكر استعماله لأنه أولو إزالة النجاسة لكنه خلاف الأولى (وماء العين) وهو الشيء في
الأرض ينبع منه الماء على سطحها غالبا وهي على ثلاثة أقسام أرضية كالنافع من أرض وأرض وحيدة
صورة كالنافع من الزلال وهو شئ يقع من دخان يرتفع من الماء على صورة الودج توجد في نحو
التلج وليس بدود لأنه ينبع عند عروض الحرارة له وإنسانية كالنافع من بين أصابعه صلى الله
عليه وسلم (وماء التلج) بفتح التاء المثناة وهو النازل من السماء ما ناهم بمعد على الأرض من
شدة البرد ولا يوجد إلا في البلاد الباردة كالشام (وماء البرد) بفتح الراء وهو النازل من السماء جامدا
كالملح ثم ينبع على الأرض كما يوجد في مكة (ويجمع هذه السبعة) أي وغيرها ما عدا الماء النافع
من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم (قوله) أي (ينزل من السماء أو نبع من الأرض على أي صفة
كان) من طعم أولون أو ربح (من أصل الخليفة) أي من أصل الوجود وهذا كما تراه بحسب ظاهر اللسان
الآن والآن مجموع المياه نزلت من السماء قال الله تعالى «ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فسلكه
نسبا في الأرض» (ثم للمياه) أي كل واحد من المياه المتقدم ذكرها (تنقسم) بحسب وصفها
(على أربعة أقسام) أحدها طاهر في نفسه أي لذاته من غير صف وصف إليه (طاهر لغيره) أي
بحسب الطهارة لغيره من رفع حديث أو إزالة نجاسة أو نحوها كالطهارة للندوبة (غير مكروه
استعماله) وهو الماء المطلق عن قيد لازم عند الماء بحاله من أهل اللسان بأن لم يقيد أصلا بأن
يقول هذا ماء أو قيد قيداً متفصلاً كان قول هذا ماء البحر (فلا يضر القيد المتفصّل في بعض الأوقات
(كأنه البئر في كونه مطلقاً) وخارج بقيد الإطلاق بقيد لازم في جميع الأوقات كالإضافة في قولهم
ماء البطيخ أو الصفرة في قوله تعالى من ماء دافق أو لام العهد في قوله صلى الله عليه وسلم إن الماء
من ماء أي إنما وجوب الفصل بالماء المطلق من خروج النجاسة (والثاني طاهر مطهر مكروه
استعماله) أي شرط وطهارة نهرها (في البئر) أي بدن من يحنى على الأرض كالآدمي ولوميتا والحبل
البقي ولا فرق بين طاهر البئر وبينه كقرب ولو في مانع (لا في الثوب) ولا في الطين ونحوه

والطهارة بفتح الطاء لغة النظافة
لغة النظافة وأما شرعا
ففيها تفاسير كثيرة منها
فقولهم فعل ما يستباح به
الصلاة أي من وضوء
وغسل وتيمم وإزالة
النجاسة أما الطهارة بالضم
فاسم لقية للماء
كان للماء آلة للطهارة
استطرقت للمصنف لأنواع
الماء فقال الماء الذي
يجوز أي يصح التطهر به
أي بكل منها
شع مياه ماء السماء أي
النازل منها
بالرفع ثمة الماء وهو
على قسمين الأول المطر
فإنه ينزل من سما الدنيا
قطعا كبارا على السحاب
ثم ينزل عليه وينزل من
عيون في يكون الماء
بالوالتان الذي وهو الذي
ينزل آخر الليل ويقع على
الزرع والحبس الأخضر ومن
عجب أمره أن ينزل خرقا
شدة بائرة وأخرجه من
ثيابها ثم ملئت ماء الذي
وعطى خرقها بشع من
الماء وضعت على الأرض
فلما جادت الاستواء
طارت إلى الحق وماء البحر
أي للملح وهو ضد للملح
وماء النهر أي الحلو وهو
ماء الذي في الأرض ومنه
يترمز فلا يذكر استعماله
لأنه أولو إزالة النجاسة
لكنه خلاف الأولى وماء
العين وهو الشيء في
الأرض ينبع منه الماء على
سطحها غالبا وهي على
ثلاثة أقسام أرضية كالنافع
من أرض وأرض وحيدة
صورة كالنافع من الزلال
وهو شئ يقع من دخان
يرتفع من الماء على صورة
الودج توجد في نحو التلج
وليس بدود لأنه ينبع عند
عروض الحرارة له وإنسانية
كالنافع من بين أصابعه
صلى الله عليه وسلم وماء
التلج بفتح التاء المثناة
وهو النازل من السماء ما
ناهم بمعد على الأرض من
شدة البرد ولا يوجد إلا في
البلاد الباردة كالشام
وماء البرد بفتح الراء
وهو النازل من السماء
جامدا كالملح ثم ينبع على
الأرض كما يوجد في مكة
ويجمع هذه السبعة أي
وبها ما عدا الماء النافع
من بين أصابعه صلى الله
عليه وسلم قوله أي ينزل
من السماء أو نبع من الأرض
على أي صفة كان من طعم
أولون أو ربح من أصل
الخليفة أي من أصل الوجود
وهذا كما تراه بحسب ظاهر
اللسان الآن والآن مجموع
المياه نزلت من السماء
قال الله تعالى ألم تر أن
الله أنزل من السماء ماء
فسلكه نسبا في الأرض
ثم للمياه أي كل واحد من
المياه المتقدم ذكرها
تنقسم بحسب وصفها على
أربعة أقسام أحدها طاهر
في نفسه أي لذاته من غير
صف وصف إليه طاهر لغيره
أي بحسب الطهارة لغيره من
رفع حديث أو إزالة
نجاسة أو نحوها كالطهارة
للندوبة غير مكروه
استعماله وهو الماء
المطلق عن قيد لازم عند
الماء بحاله من أهل
اللسان بأن لم يقيد أصلا
بأن يقول هذا ماء أو
قيد قيداً متفصلاً كان
قول هذا ماء البحر فلا
يضر القيد المتفصّل في
بعض الأوقات كأنه
البئر في كونه مطلقاً
وخارج بقيد الإطلاق
بقيد لازم في جميع
الأوقات كالإضافة في
قولهم ماء البطيخ أو
الصفرة في قوله تعالى
من ماء دافق أو لام
العهد في قوله صلى
الله عليه وسلم إن
الماء من ماء أي إنما
وجوب الفصل بالماء
المطلق من خروج
النجاسة والثاني طاهر
مطهر مكروه استعماله
أي شرط وطهارة
نهرها في البئر أي بدن
من يحنى على الأرض
كالآدمي ولوميتا
والحبل البقي ولا فرق
بين طاهر البئر
وبينه كقرب ولو في
مانع لا في الثوب ولا
في الطين ونحوه

(وهو)

خالطه عن التغير بـ (الطاهر المجاور له) أي الماء وهو ما يمكن فله أما ما يتميز في رأي المن كنهن ولو
 ماثما وعود وهذا في المجاور الذي لا تحلل منه شيء والأصغر من الخاط وكذا كالمقوس والشاي
 (فانه) أي الماء التغير بالطاهر المجاور له (بأنه على طهوريته) أي على كونه مطهرا لغيره (ولو كان التغير
 كثيرا) ولو كان التغير بالطعم واللون والريح معا لكن أن حدث له اسم آخر كان أذيت فيه شحم
 فصار يسمى باسم الزفة صر ذلك لأن حدوث الاسم الآخر دليل على انفصال عين من المجاور فصار مخالطا
 (وكذا التغير بمخالط لا يستغنى للماء عنه كطبخ) وأن طرح بعد دقة (وطخت) أن لم يطرح فإن
 أخذ ثم طرح صححنا ثم نقت نفسه صر كما نقل عن ابن قاسم العبادي (وما في مقرة ومرة) أي
 سواء كانا خلقين أو مصنوعين بحيث يشبهان الخلقين (وللتغير بطول المكث فانه) أي الماء التغير
 بما في مقرة ومرة بطول المكث (طهور) أي مطهر لغيره وذلك لمصلحة صون الماء عن ذلك وعدم
 مخالطة الماء بشيء في صورة طول المكث وإلا راجع أن التغير بشيء مطلق وقيل مستثنى من غير المطلق
 (أحد ما قليل وهو) أي الماء المتنجس (الذي حلت) أي وردت (فيه نجاسة) متنجسة (تغير) الماء
 الذي وردت عليه النجاسة (أما لا) خلافا للإمام مالك حيث قال لا يتنجس الماء ولو قليلا بالنجاسة واختاره
 كثير من النافعة (وهو أي والمحال أنه) أي الماء الوارد عليه نجاسة (ماء دون القلتين) أي بقيا
 ولو جازيا قوله تعالى بلده والرفع فإن لم يحل النجاسة فيه ولافته وهو قليل متنجس أيضا وإن لم يحل فيه
 لكن يتغير بريح النجاسة التي على الشط لا يضر لأنه مجرد استرواح من غير حلول ولا ملاقة (ويستثنى
 من) نجاسة (هذا القسم الميتة التي لا دماء لها مثل) أي في عذرها (عند قتلها أو شق عضو منها) في حياتها
 (كالذباب) فإن شك في السيلان وعدمه جاز الشق عند الشمس الرمل أيضا للزالي لأنه نجاسة وقال
 ابن حجر تبعا للإمام الحرمين لا يجوز الشق لأنه تعذيب وله حكم ما يتحقق بعدم سيلان دمه ثملا بالأضل
 في طهارة الماء فلا يتنجس بالنسبة ويحتمل عدم العفو لأن العفو رخصة فلا يرجع إليها إلا بيقين (إن لم
 تطرح) أي الميتة (فيه) أي الماء بأن وقعت بنفسها أو كانت ناشئة فيه كدود الحبل والحين (ولم يتغيره)
 معها فيه فإن غيرته ولو سيرا تنجس ولا يظهر بزوال تغيره مادام قليلا فلا يطرح فيه نجاسة ومات
 قبل وصولها إليه أو ميتة فحينئذ قبل وصولها إليه لم تضر في الحالين على الراجح ولا يضر طهرها
 بالرح فقط والمات ولو كثيرا كالماء القليل في حكمه (وكذا النجاسة التي لا يتركها الطرف) أي المتبدل
 ولو كانت من مغلظ كما اذا عفت الذباب على نجس رطب لم يشاهد ما علق به من النجاسة أو أراه قوي
 البصر دون معتدله فهو وقع في ماء قليل أو مانع (فكل منهما) أي الميتة التي لا دماء لها مثل والسيلان
 التي لا يتركها الطرف (لا يتنجس) الماء القليل (المات) لمصلحة الاحتراز عنهما (ويستثنى أيضا صور
 مذكورة في البسوط) أي من حيث العفو عنها لا يقيد كونه في الماء منها السرجين الذي يجر فيه ماء
 فيبقى عن الحين بأكله أو ترده عما به كان ولا يجب غسل الفم منه لنحو الصلاة ولكن لا يفتى بغير
 حمله في الصلاة عند الرمل وقال الخطيب يفتى عنه فيها ولا تبطل صلاة حامله ومنها ما يفتى في نحو الكبريت
 مما سبق غسله وتنقيته والضابط في ذلك أن جميع ما سبق الاحتراز عنه غالبا فهو معفو عنه (وأشار
 للقسم الثاني) أي النوع الثاني (من القسم الرابع بقوله أو كان) أي الماء الذي وردت عليه نجاسة
 (كثيرا فقلتين) أي كثيرا (من نجس الماء ولو مستعملا) (فتغير) أي الماء الكثير عقيب حلول النجاسة
 فيه حسيا كان التغير أو تقديره بأن وقع في الماء نجس يوافقه في صفاته كالبول المقطع الرائحة
 واللون والملمع فيقدر مخالفا شديدا بقدر لو نزلون الجهر وطعمه طعم الخبز وريحه ریح المسك وتقدر

خالطه عن الطاهر
 المجاور فانه ياتي على
 طهوريته ولو كان
 التغير كثيرا فكذا
 التغير بمخالط لا يستغنى
 الماء عنه كطبخ وطحلب
 وما في مقرة ومرة
 وللتغير بطول المكث
 فانه طهور (د) القسم
 الرابع (ما يتنجس) أي
 متنجس وهو قسمان
 أحدهما قليل (وهو
 الذي حلت فيه نجاسة)
 تغير أم لا (وهو) أي
 والمحال أنه ماء (دون
 القلتين) ويستثنى من
 هذا القسم الميتة التي
 لا دماء لها مثل عند
 قتلها أو شق عضو
 منها كالذباب إن لم
 تطرح فيه ولم يتغيره
 وكذا النجاسة التي
 لا يتركها الطرف
 فكل منهما لا يتنجس
 الماء ويستثنى أيضا
 صور مذكورة في
 البسوط وأشار
 للقسم الثاني من القسم
 الرابع بقوله (أو كان)
 كثيرا (قلتين) فأكتر
 (فتغير)

سيرا أو كثيرا
(والاثنان خمسة

وطول عذادي تقريبا

في الأصح) فيهما

والرطل البغدادي عند

النوى مائة وثمانية

وعشرون درهما ورملة

أستباع درهم ورك

الصف قنطريلا

وهو الماء الطهر الحرام

كالوضوء بما يقصوب

أو ميل للشرب

(فصل) في ذكر شئ

من الأعيان المتنجسة

وما يظهر منها بالدياع

وما لا يظهر (أو جلود

البينة) كلها (فيظهر

بالدياع) سواء في ذلك

ميتة كقول المحرم

وغيره وكيفية الدنغ

أن يزرع فضول الجلد

بما يقص من دم وعوه

بشيء جريئ كقص

ولو كان الحريئ نجسا

كذرق حمام كفي في

الدغ (الاجلد ككباب

والخزير وما تولد منهما

أو من أحدهما) مع

حيوان طاهر فلا يظهر

بالدياع (وعظم البينة

وشعرها نجس) وكذا

الكهنة أيضا نجسة وأريد

بها الزانية الحية بغير

دكا شرعية ولا يستثنى

حينئذ جين المذكاة

وصى ثلاثة إن كان الواقع أو صاف ثلاثة فإن فقدت واحدة فرض الخالص لها فقط

بغير في الطهر (سيرا أو كثيرا) بمجاور أو مختلط وانما شرع هذا لغير السير والمجاور دون

الصلب (والفيلان) في الأصل الحمران العظيمتان فاقلة الحرة المطيعة

بذلك لأن الرجل العظيم يقلها بدمه أي رفعها وهي تنفع بدين ونصف من قرب الحجاز لا من

قرب مصر وهما المساحة في المربع ذراع وربع طولها وعرضا وعمقا بذراع آدمي وهو شيران

خبر وعجوة دلت مائة وحمة وعشرون زبعا وهي البزان فشكل ربع ذراع أربعة أربال وفي

الربع يمسح ويغسل ما ييلفه أعاده فإن طلع ذلك فقلتان والأفلاق قد حددوا للدور بربع ذراع

وهو ربع حائط النمر من سائر الجوانب بذراع آدمي وذراعان عمقا بذراع الحديد وهو

ربع ذراع ورربع وقيل ذراع ونصف بالوزن (حسمائة رطل) بفتح الراء وكسر هاء وهو

مصدق (وهو قدر الشافي رضى أقدمه القلة بربع ذراع ونصف من قرب الحجاز فتكون الفلتان

من جهة واحدة لا يردعا على ما نزل رطل بغدادى (تقريبنا) أي من جهة التقريب لأن تقدير

النسب من جهة رطلين فأقل على العتمة (في الأصح فيهما) أي الخمسة والتفريب

بما يقص من دم وعوه مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أشتاع درهم) وأما عند الرافعي

فإنه يوجب خمسة (وزن نصف قنطريلا) من حيث التصريح بوصفه

بما يقص (وهو ماء الطهر الحرام) أي استعماله (كالوضوء بما يقصوب) أو

بغيره (وهو ماء الطهر الحرام) أي استعماله (كالوضوء بما يقصوب) أو

بغيره (وهو ماء الطهر الحرام) أي استعماله (كالوضوء بما يقصوب) أو

بغيره (وهو ماء الطهر الحرام) أي استعماله (كالوضوء بما يقصوب) أو

بغيره (وهو ماء الطهر الحرام) أي استعماله (كالوضوء بما يقصوب) أو

بغيره (وهو ماء الطهر الحرام) أي استعماله (كالوضوء بما يقصوب) أو

بغيره (وهو ماء الطهر الحرام) أي استعماله (كالوضوء بما يقصوب) أو

بغيره (وهو ماء الطهر الحرام) أي استعماله (كالوضوء بما يقصوب) أو

بغيره (وهو ماء الطهر الحرام) أي استعماله (كالوضوء بما يقصوب) أو

بغيره (وهو ماء الطهر الحرام) أي استعماله (كالوضوء بما يقصوب) أو

بغيره (وهو ماء الطهر الحرام) أي استعماله (كالوضوء بما يقصوب) أو

بغيره (وهو ماء الطهر الحرام) أي استعماله (كالوضوء بما يقصوب) أو

بغيره (وهو ماء الطهر الحرام) أي استعماله (كالوضوء بما يقصوب) أو

بغيره (وهو ماء الطهر الحرام) أي استعماله (كالوضوء بما يقصوب) أو

بغيره (وهو ماء الطهر الحرام) أي استعماله (كالوضوء بما يقصوب) أو

بغيره (وهو ماء الطهر الحرام) أي استعماله (كالوضوء بما يقصوب) أو

بغيره (وهو ماء الطهر الحرام) أي استعماله (كالوضوء بما يقصوب) أو

بغيره (وهو ماء الطهر الحرام) أي استعماله (كالوضوء بما يقصوب) أو

بغيره (وهو ماء الطهر الحرام) أي استعماله (كالوضوء بما يقصوب) أو

بغيره (وهو ماء الطهر الحرام) أي استعماله (كالوضوء بما يقصوب) أو

إذا خرج من بطن أمه

(١٢)

لأن ذكاته في ذكاته أمه وكذا غيره من السنين المذكورة في البسوط

ثم استثنى من شعر
اليتقوله (الآدمي)

أي فان شعره طاهر
كيتنه

(فصل في بيان ما يحرم

استعماله من الأواني

وما يجوز وبدا بالأول

فقال (ولا يجوز في غير

ضرورة لرجل أو امرأة

(استعمال) شيء من

(أواني الذهب والفضة)

لأن كل واحد من شرير

ولا غيرها وكما يحرم

استعمال ما ذكره يحرم

اتخاذ من غير استعمال

في الأصح ويحرم أيضا

الأناء للطلقي بذهب

أو فضة أن حصل من

الطلاء شيء بمرضه على

النار (ويجوز استعمال)

أناء غيرهما) أي غير

الذهب والفضة (من

الأواني النفيسة كاناء

باقوت ويحرم الأنا

ممنوع من الذهب بفضة

كغيره عرفا فإنه فان

كانت كبيرة الحاجة

تجاز مع الكراهة أو

صغيرة عرفا فإنه

كرهت أو الحاجة فلا

تكره أما في الذهب

فمحرم مطلقا كما صححه

النووي .

(فصل في استعمال

آلة السواك وهو من

سنن الوضوء وطلق السواك أيضا على ما يستاك به من أراك ونحوه .

نشاهد الكل ناعليا (إذا خرج من بطن أمه) بسبب موت أمه فقط أو حيا حيا مذبح (لأن

ذكاته في ذكاته) أي بسبب ذكاته فانه زائل الحياة بذكاته شرعية (وكذا غيره) أي الجنس

فلا يستثنى أيضا لعدم دخوله في الميتة بالتعرض السابق (من السنين) أي الأمور الخارجة عن

الغالب (المذكورة في البسوط) كالصيد كليت نقطة الخارجة في مضيق أو ظفرها وكالخير النادر

إذا رمي بالسهم فلتبه (ثم استثنى من شعر الميتة قوله (الآدمي) أي فان شعره طاهر كيتنه) والشعر

النفصل من آدمي سواء انفصل منه في حال حياته أم بعد موته طاهر أم من غيره من لا كقول

أن أفضل الشعر في حياته أو بعد ذكاته فكذلك والأفهي نجاسة أن لم ينهيا فلا انفصال وصفوف

اللاء كقول (وإنه يشعره) والشعر على القوم البان يحسن تبعاً له لقوله صلى الله عليه وسلم حلق من حلق

فهم ميت ويستثنى من ذلك السك وفارنه الشعر الذي عليها فهي طاهرة لقوله صلى الله عليه وسلم

والسك أطيب الطيب رواه مسلم .

(فصل في بيان ما يحرم استعماله من الأواني وما يجوز) أي ولو مع الكراهة والأواني جمع آنية وهي

جميع أوانيها فأنى جمع الجمع (وبدا بالأول فقال ولا يجوز في غير ضرورة لرجل أو امرأة استعمال شيء من)

أي ولو قليلا أو صغيرا (من أواني الذهب والفضة لاني أسكل ولا في شرير) وإن لم يؤلف الاستعمال كان

كبا على أعلاها واستعمل أسفلها (ولا غيرها) كوضوء وغسل وازالة نجاسة (وكما يحرم استعمال ما ذكر)

أي من أواني الذهب والفضة (يحرم اتخاذه) أي اقتناؤه (من غير استعمال في الأصح) لأن اتخاذه يحرم

إلى استعماله هذا الشعر بخارها أما إذا كان اقتناؤه لبيعته بأن يبيعه لمن يجعله حليا أو دنائرا أو دراهم

فانه مجاز (ويحرم أيضا الأنا للطلقي بذهب أو فضة أن حصل من الطلاء شيء) أي ممنول (بمرضه

على النار) فان لم يحصل منه شيء بمرضه على النار لم يحرم لقلته فهو كالعدم وهكذا التفصيل في استعماله

أو اتخاذه وأما الطلقي نفسه الذي هو الفعل مفرام مطلقا وكذلك دفع الأجرة عليه وأخذها ولا يحرم

إتاء الذهب والفضة للطلقي بنفسه مثلا أن حصل منه شيء بالمرض على النار فيحكم عكسه حكمه

ومن ثم لو صيد أناء الذهب بحيث سبب المدا تجب طاهره وباطنه محل استعماله ثلثون الحلاء

(ويجوز استعمال أناء) متخذ من (غيرهما أي غير الذهب والفضة من الأواني النفيسة) في

الطهارة وغيرهما فان كانت الأواني نفيسة لذاتها (كاناء باقوت) تجاز استعمالها مع الكراهة وإن كانت

نفيسة من حيث الصنعة كاناء زجاج محكم الحظ مجاز لا كراهة (ويحرم الأنا للذهب بفضة فضا) حال

كونها (كبيرة عرفا) أي في حرف الناس موضوع (لزينة) كالأواني بضا (فان كانت) أي تلك الضبة

(كبيرة الحاجة) أي لمرض الإصلاح (جاء) أي الأنا أي استعماله أو اتخاذه (مع الكراهة أو) كانت

الضبة (صغيرة عرفا) موضوع (لزينة) كالأواني بضا (مكرهت) وكذلك لو شك في الصغر والكبر (أو)

كانت الضبة صغيرة موضوع (الحاجة) كالأواني بضا (لا تكره) أي ولا يحرم لكونها مباحة وحاصل مسئلة

الضبة سبعة (أما في الذهب فتحرم مطلقا) أي كبيرة كانت أو صغيرة الحاجة أو لزينة كالأواني بضا (كما

صححه النووي) لأن الحلاء فيها أشد من الحلاء في الفضة ولأن الفضة أوسع من الذهب بدليل جواز

الحاتم للرجل منها يحرم البراهم في الأنا كالنصيب فياني فيه تفصيل الضبة فيحرم السمر في الذهب

مطلقا بخلاف طرحتها فيه فلا يحرم استعمال الأنا مطلقا ولا يكره وكذا لو ضرب بكفيه وفي أصبعه فخرتم

أزني فيه دراهم أو ضرب بكفيه وفيهما دراهم .

(فصل في بيان حكم استعمال آلة السواك) في الفم (وهو) أي الاسنك (من سنن الوضوء) الفعلة

التقدمة عليه (وطلق السواك أيضا) أي كإطلاق على الاسنك (على ما يستاك به من أراك وعوه)

أي

وفي معنى الباء (وكفروض الوضوء ستة أشياء) فقط في حق السلم وغيره (أحدها النية) ويتعلق بها لا يفيد كونها في الوضوء أحكام سبعة مجموعة في قولهم بعضهم:

تحقيقه حكمه محل وزمن • كيفية شرط ومقصود حسن

فحقيقها لثمة مطلق القصد سواء كان الفعل أم لا (وحقيقها شرعا قصد الشيء) أي كالوضوء والصلاة (مقترنا) أي ذلك القصد (بفعله) أي ذلك الشيء (فان تراخي) أي تأخر الفعل (عنه) أي القصد (سعى) أي ذلك القصد (عزما) وحكمها الوجوب غالبا وحملها القلب وزمنها أول العبادة الآتي المصوم فانها

متقدمة عليه لمراقبة الفجر بل لو وقع النية فيه مقارنة للفجر لم يصح لوجوب التيسر في الفرض والصحيح أنه أقدم فيه العزم مقام النية لولا أنه فيها اختلاف النوى وبمجرطها الأسلام والتميز والعلم بالنوى والحزم وعدم الاتيان بما ينافيها ومقصودها تميز العبادة عن العادة أو غير مراتب العبادات (وتكون النية عند غسل أول جزء من الوجه أي مقترنة بذلك) أي غسل أول جزء من

الوجه (لا) بشرط أن تكون مقترنة (بجميعه) أي الوجه (ولا) يكفي تفرق النية (بما قبله) أي الوجه كالمضيضة أن لم يتصل بها جزء من الوجه كحجرة الشفتين ولا كفته (ولا) يكفي فترتها (بما بعده) كاليدن الآن فتمت غسل الوجه واقتدارها بأول غسل الوجه للثبوت وبما بعده (ولا)

فهي كافية في أي جزء من الوجه لكن يجب إعادة غسل ما مضى منه قبلها (فتنوي النوى) أي مريد الوضوء (عند غسل ما ذكر) أي أول جزء من الوجه (أرفع حدث) أي واحد (من أحداثه) التي عليه ككان اجتماع عليه الأحداث الخمسة سواء نوى السابق أو التأخر فان نوى غير ما عليه فان كان

غالبا صح أو عابدا فلا (أو ينوي استباحة مفتقر إلى وضوء) كان يقول نويت استباحة مفتقر إلى وضوء أو يقول نويت استباحة صلاة أو سجدة تلاوة أو صلاة جنازة أو خطبة جمعة (أو ينوي فرض الوضوء) أو ينوي الوضوء الواجب أو أداء الوضوء المفروض أو أداء فرض الوضوء ولو كان

التوضي شبيها أو محددا أو قبل دخول الوقت لأنه فرض في الجملة أو ينوي أداء الوضوء (أو) ينوي (الوضوء فقط) لأنه لا يكون إلا عبادة بخلاف غسل (أو) ينوي (الطهارة عن الحدث) أو الطهارة للحدث أو فرض الطهارة أو أداء الطهارة أو أداء فرض الطهارة أو الطهارة للحدث أو الطهارة للحدث

التلاوة (فان) أطلق الطهارة كان (لم يقل عن الحدث) بأن قال نويت الطهارة فقط (لم يصح) أي الوضوء لأن الطهارة لثمة مطلق النظافة ولا يكفي للجددية الرفع ولا الاستباحة ولا الطهارة عن الحدث ولأنه يكفي نية الرفع والطهارة عن الحدث (لأنه) كلس البول ولا بد أن يستحضر ذات الوضوء المركبة من الأركان ويقصد ذلك المستحضر: نعم لو نوى رفع الحدث كفي وإن لم يستحضر

ما ذكره لتضمن رفع الحدث لذلك (وإذا نوى ما يمتثل من هذه النيات وشرك معه) أي نية الوضوء (نية) تنظف أو تبرأ من وضوءه (بخلاف ما إذا علف عن نية الوضوء فلا يصح لأن ذلك صار فروع النية فليس مستصحا لها حكما ويلزمه إعادة ما غسله نية التبرأ أو التنظف فقط دون استئناف الطهارة (والثاني غسل) ظاهر (جميع الوجه) ولو بفعل غيره بلاذنه أو يسقطه في نحو نهران

كان ذا كرا للنية فيهما وإن تعدد الوجه الأربعة فبما ليس على سمت الأصلي (وحدته) كالأصابع منات شعر الرأس غالبا (أي في العالب) (و) تحت (أحر العينين) فيدخل في الوجه بحسب الأعم وهو من تحت على جهة الشعر ويخرج عنه ناصية الأظفار وهو من أحمر الشعر عن ناصيته (لوحها) أي اللحيان (العظماء اللذان ينبت عليهما الأسمان السمل) وأما الإصبعان العاليتان في الرأس (يختصن مقدمهما في الذقن ومؤخرهما في الأذنين) وعرضهما بين الأذنين ومنه البيضاء اللاصق

(وكفروض الوضوء ستة

أشياء) (أحدها النية)

وحقيقها شرعا قصد

الشيء مقترنا بفعله فان

تراخي عنه سعى عزما

وتكون النية عند

غسل أول جزء من

(الوجه) أي مقترنة

بذلك الجزء لا بجميعه

ولا بما قبله ولا بما بعده

فينوي التوضي عند

غسل ما ذكره فتحديث

من أحداثه أو ينوي

استباحة مفتقر إلى

وضوء أو ينوي فرض

الوضوء أو الوضوء فقط

أو الطهارة عن الحدث

فان لم يقل عن الحدث

لم يصح وإذا نوى ما يمتثل

من هذه النيات وشرك

معه نية تنظف أو تبرأ

من وضوءه (والثاني

غسل) (جميع الوجه)

وحدته طولاً ما بين منابت

شعر الرأس غالباً وآخر

العينين وهما العظماء

الذنان ينبت عليهما

الأسنان السفلى مجتمع

مقدمهما في الذقن

ومؤخرهما في الأذنين

وهو عرضاً ما بين

الأذنين

لما كان الذي ينهوا بين العذار ولو تقدمت اذناه عن محلها أو تأخر ناعته فلهما العتاد و بين
 عن موضع الضلع والتخفيف والتزعين والصدغين مع الوجه للخلاف في وجوب غسلها (وإذا
 كان على الوجه شعر خفيف أو كثيف وجب اتصال الماء إليه) أي الشعر الذي على الوجه (مع الشرة
 التي تحته) أي ما لم يكن الكثيف خارجا عن حدة الوجه ولا وجب غسل ظاهره دون باطنه ولو من
 امرأة وحق والراد بكونه خارجا أن يلتوي بنفسه إلى غير جهة نزوله كان يلتوي الخارج إلى جهة
 الرأس (وأما لحية الرجل) وعارضاه (الكثيفة) بأن لم ير الخاطب بشرتهما من خلاهما فيسكن غسل ظاهرهما
 و لم يخرج عن حدة أوجهه وكانت عليه صلى الله عليه وسلم عظمية وكان يحدد شعرها ثلثة ألف
 واربعة وعشرين ألفا بعدد الأنبياء (بخلاف الخفيفة وهي ما يرى الخاطب بشرتها) من أثنائها في
 غسل شعرها غيره (فيجب اتصال الماء لبشرتها) ولو كان بعض اللحية خفيفا وبعضها كثيفا
 يسكن حكمه حيث تميز ولا وجب غسل الجميع ظاهرا وباطنا والراد بعدم التميز لعدم إمكان تميزه
 من وجهه ولا فهو متميز في نفسه (وبخلاف لحية امرأة وخشني) وعارضيهما (فيجب اتصال الماء
 بشعرهما وركن) شدة ذلك ما لم يخرجها عن حد الوجه مع الكثافة ولا وجب غسل ظاهرهما فقط
 بل وجهه ونحوه يكون الحجة شارة أن تتوى نفسها إلى غير جهة نزولها كأن تلتوي اللحية
 إلى جهة أحد حسني وحسن ذلك شعور وجهه يخرج عن حده وكانت نادرة الكثافة كالحديث
 في الحجة وجه امرأة وخشني فيجب غسلها ظاهرا وباطنا خفت أو كثفت فإن خرجت عن
 حد الوجه شديدا وجب غسل ظاهرها فقط سواء كانت بمن ذكر أو أنثى أو خشني وإن خفت وجب
 غسل ظهرها ووجهها وغير بادرة الكثافة وهي لحية الذكر وعارضاهما فإن خفت بأن ترى الشرة من
 تحتها في محس التخطب وجب غسل ظاهرها وباطنها مطلقا وإن كثفت وجب غسل ظاهرها فقط
 مع أن حب بعضها وكثف بعضها فلكل حكمه إن غير فإن لم يميز بأن لم يمكن إفراده بالنسل كان
 في كسيف متفرقا بين أجزاء الخفيف وجب غسل الجميع (ولا بد مع غسل الوجه من) غسل
 حن من سائر جوانبه (من الرأس والرقبة) وهو مؤخر أصل البدن (وما تحت الذقن) ومن الحلق
 والجبين لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ولو سقط غسل الوجه مثلا لم يجب غسله لأنه إذا سقط
 شيء سقط الجميع (والثالث غسل اليدين إلى المرفقين) أي معهما (فإن لم يكن له مرفقان اعتبر
 مرفق واحد) أي من تساوى يده خلقة يده من فقد مرفق واحد إذا وجد في غير محلها العتاد
 كونه جمع مشحون والصوم وكلامهم محمولان على الغالب (ويجب غسل ماعل اليدين من شعر) وإن
 لم يصر وحده معلقة في محل الفرض وإن طالت (وسبعة) وهي زيادة تحدث في البدن تتحرك
 حركتها وقد تكون من خمسة إلى سبعة (وأصبع زائدة) لو أن خرجت عن المأذاة (وأظافر)
 (ويجب إزالة ما تحتها) أي الأظافر (من وسخ يمنع وصول الماء إليه) أي إلى ما تحتها من
 شعر مصعب فيه استخدام (والرابع مسح بعض الرأس من ذكر أو أنثى أو خشني) ولو كان ذلك
 نعل من غسله مع الوجه من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب فيسكن مسح لانه من الرأس
 من مسح لانه مع الوجه لأن غسله أولا كان ليتحقق به غسل جميع الوجه لالكونه فرضا من
 فرض الوضوء ولو خرجت الشرة بالبدن عن حد الرأس (أو مسح بعض شعر في حد الرأس) ولو بعض
 شعرة واحدة أن لا يخرج بالبدن عنه من جهة نزوله فتكون الناصبة جهة نزوله وتخرج القرنين جهة
 نزولهما للتصكين ومحرم الغدال أي مؤخر الرأس مجمل نزوله الفقا في خرج بالبدن عن حد الرأس
 من مسح عليه وإن مسح وهو في حد الرأس سلب كونه محموقا أو محمدا

وإذا كان على الوجه
 شعر خفيف أو كثيف
 وجب اتصال الماء إليه
 مع الشرة التي تحته
 وأما لحية الرجل
 الكثيفة بأن لم ير
 الخاطب بشرتهما
 خلاهما فيسكن غسل
 ظاهرهما بخلاف
 الخفيفة وهي ما يرى
 الخاطب بشرتها فيجب
 اتصال الماء لبشرتها
 وبخلاف لحية امرأة
 وخشني فيجب اتصال
 الماء لبشرتها ولو كثفا
 ولا بد مع غسل الوجه
 من غسل جزو من
 الرأس والرقبة وما تحت
 الذقن (د) الثالث
 غسل اليدين إلى
 المرفقين فإن لم يكن له
 مرفقان اعتبر قدرهما
 ويجب غسل ماعل
 اليدين من شعر وسبعة
 وأصبع زائدة وأظافر
 ويجب إزالة ما تحتها من
 وسخ يمنع وصول الماء
 إليه (و) الرابع مسح
 بعض الرأس من
 ذكر أو أنثى أو خشني
 أو مسح بعض شعر
 في حد الرأس

مثلا (ولا تتعقب اليد للسمع بل بحوزة بحرفة وغيرها) كمد يدك بكنى وصول الماء إلى الرأس ولو بلامس أو من وراء خاتل (ولو غسلت رأسك بغير ماء) بلا تكرارها لأن السيل محصل المقصود السمع من وصول الماء للسمع للرأس وزيادة (ولو وضع يده للبلولة ولم يحركها) أي لم يدها (جاء) المحصول المقصود بوضع اليد هو السمع إذ لا يشترط مدتها (والخامس غسل الرجلين مع الكعبين) إن وجدتا في محلها اللباد ولا تعتبر قدرها من غالب الناس كما لو فقدتا (إن لم يكن التوضي ولا يسأل للحقن فإن كان) أي التوضي (لا يسألها) ويجب عليه مسح الحفنين أو غسل الرجلين (وليفسد أفضل) (ويجب غسل ما عليهما من شعر ولبسة وأصبع زائدة كما سبق في البدن) ولو شك في غسل حصى قبل الفراغ من الوضوء طهره وما بعده أو شك بعد الفراغ منه لم يؤثر بخلاف ما لو شك في التبة فإنه يؤثر ولو بعد الفراغ إلا إن تذكر ولو بعد مدة (والسادس الترتيب في الوضوء على) موافقته (ما أي الوجه الذي ذكرناه في عهد القروص) من البداءة بفصل الوجه مقرونا بالنية ثم غسل اليدين ثم مسح الرأس ثم غسل الرجلين (فلو نسي الترتيب لم يكف) أي لم يعتد بما وقع في غير محله (ولو غسل أربعة أعضاء) أي الأربعة (دفعه واحدة) أي معها (بأدنية) أولا (أو ارتفع محدث وجهه فقط) دون بقية الأعضاء إن نوى عند غسل الوجه غسل ذلك كله لو نكس وضوءه فترفع حدث وجهه فقط وشروط الطهارة سبعة عشر: أحدها ماء مطلق لا ينفث العلم به ولو طهر عند الاشتباه. ثلثها تحتم مناف للطهارة من نحو حيض في غير أغسال نحو المحج والعيد. رابعها أن لا يكون على العضو ما يمنع الماء. فقرا صاروا ومنه الطب الذي يحسن به الشعر على أنه قد ينشف فيمنع وصول الماء لطافته فيجب إزالته. خامسها تجري الماء على العضو المستعمل بحيث يجمعه من غير قطع فيه والا احتاج إلى غسل تلك الحال التي تقطع الماء عنها وذلك أن لم يفتسه في الماء فإن الفم يكتفى به لأنه يسمى غسلا. سادسها إزالة النجاسة من العضو الذي يرد غسله فلا نكتفى بغسل واحدة عن الحدث وأحدث عند الرافعي لكن للتعتمد عند النووي نكتفى عنهما ولا فرق بين الحكمة والنية في الاكتفاء بفلة عنهما. سابعها تحقق التقضي للوضوء حتى كوشك هل أحدث أم لا فتوضأ وصلى ثم نيت أنه كان محدثا لم يصح ذلك الوضوء ولا الصلاة على أصح الوجهين فينتب لهذا السالك أن يحقق تقضي طهره بنحوه فربما يعجزم بالنية للوضوء أما إذا لم يفتق له أحدث بعد وضوئه فهو صحيح. ثامنها الإسلام ألا في غسل كناية مع نيتها لتعمل لحليها السلام. تسعها تميز الآ في السك. عاشرها العقل الآ في تقبيله لخلقة المجنونة لتعمل مع النية منه ومنهها الحمتة. حادي عشرها عدم الصارف وهو دوام النية محكما بأن لا ياتي بمنافها كرده أو قطع ولو بنحوية تبرد فلو نوى الوضوء ثم التبرد ولم يكن ذا كراهة للنية الأولى انصرف الوضوء للتبرد بخلاف نية الاعتراض إذا طهرت بعد الفراغ من غسل الوجه فإنها لا تكون صارفة لأنها كناية الماء عن الاستعمال ولو كان على راية نحو بحرفة لمسحها ووصل بالكل إلى شعره كما فذلك عن مسح الرأس والصارف لا يكون إلا أن يفقد مسحها لا عن الرأس وقرق بين عدم قصد ما وبين قصد أن لا يقع المسح عن الرأس والذي بعد صارفا الثاني لا الأول كما نقله السكردى عن شرح العباب لابن حجر. ثاني عشرها أن لا يعلق نية فإن قال بويت الوضوء أن شاء الله تعالى لم يصح إلا أن قصد التبرك. ثالث عشرها مفرقة كيف الطهارة فإن من السك فرضا والبعض فرضا والبعض تغلا ولم يفيد بفرض معين النقلة. رابع أو السك تغلا فلا. رابع عشرها أن لا يكون على العضو خاتل يمنع وصول الماء كما عتد كعدهن حامد ووسخ تحت أنفاره يده ورجليه. خامس عشرها أن يغسل مع المتسول جزءا يتصل بالمسول من كل الحوائط لأن ما لا يمت الواجب إلا به فهو واجب ويكتفى في ذلك غلبة الظن. وسادس عشرها

ولا تتعقب اليد للسمع بل بحوزة بحرفة وغيرها
 ولو غسلت رأسك بغير ماء
 بلا تكرارها لأن السيل محصل المقصود السمع من وصول الماء للسمع للرأس وزيادة
 (ولو وضع يده للبلولة ولم يحركها) أي لم يدها (جاء) المحصول المقصود بوضع اليد هو السمع إذ لا يشترط مدتها
 (والخامس غسل الرجلين مع الكعبين) إن وجدتا في محلها اللباد ولا تعتبر قدرها من غالب الناس كما لو فقدتا
 (إن لم يكن التوضي ولا يسأل للحقن فإن كان) أي التوضي (لا يسألها)
 ويجب عليه مسح الحفنين أو غسل الرجلين (وليفسد أفضل) (ويجب غسل ما عليهما من شعر ولبسة وأصبع زائدة كما سبق في البدن)
 ولو شك في غسل حصى قبل الفراغ من الوضوء طهره وما بعده أو شك بعد الفراغ منه لم يؤثر بخلاف ما لو شك في التبة فإنه يؤثر ولو بعد الفراغ إلا إن تذكر ولو بعد مدة
 (والسادس الترتيب في الوضوء على) موافقته (ما أي الوجه الذي ذكرناه في عهد القروص) من البداءة بفصل الوجه مقرونا بالنية ثم غسل اليدين ثم مسح الرأس ثم غسل الرجلين (فلو نسي الترتيب لم يكف)
 أي لم يعتد بما وقع في غير محله (ولو غسل أربعة أعضاء) أي الأربعة (دفعه واحدة) أي معها (بأدنية) أولا (أو ارتفع محدث وجهه فقط) دون بقية الأعضاء إن نوى عند غسل الوجه غسل ذلك كله لو نكس وضوءه فترفع حدث وجهه فقط وشروط الطهارة سبعة عشر: أحدها ماء مطلق لا ينفث العلم به ولو طهر عند الاشتباه. ثلثها تحتم مناف للطهارة من نحو حيض في غير أغسال نحو المحج والعيد. رابعها أن لا يكون على العضو ما يمنع الماء. فقرا صاروا ومنه الطب الذي يحسن به الشعر على أنه قد ينشف فيمنع وصول الماء لطافته فيجب إزالته. خامسها تجري الماء على العضو المستعمل بحيث يجمعه من غير قطع فيه والا احتاج إلى غسل تلك الحال التي تقطع الماء عنها وذلك أن لم يفتسه في الماء فإن الفم يكتفى به لأنه يسمى غسلا. سادسها إزالة النجاسة من العضو الذي يرد غسله فلا نكتفى بغسل واحدة عن الحدث وأحدث عند الرافعي لكن للتعتمد عند النووي نكتفى عنهما ولا فرق بين الحكمة والنية في الاكتفاء بفلة عنهما. سابعها تحقق التقضي للوضوء حتى كوشك هل أحدث أم لا فتوضأ وصلى ثم نيت أنه كان محدثا لم يصح ذلك الوضوء ولا الصلاة على أصح الوجهين فينتب لهذا السالك أن يحقق تقضي طهره بنحوه فربما يعجزم بالنية للوضوء أما إذا لم يفتق له أحدث بعد وضوئه فهو صحيح. ثامنها الإسلام ألا في غسل كناية مع نيتها لتعمل لحليها السلام. تسعها تميز الآ في السك. عاشرها العقل الآ في تقبيله لخلقة المجنونة لتعمل مع النية منه ومنهها الحمتة. حادي عشرها عدم الصارف وهو دوام النية محكما بأن لا ياتي بمنافها كرده أو قطع ولو بنحوية تبرد فلو نوى الوضوء ثم التبرد ولم يكن ذا كراهة للنية الأولى انصرف الوضوء للتبرد بخلاف نية الاعتراض إذا طهرت بعد الفراغ من غسل الوجه فإنها لا تكون صارفة لأنها كناية الماء عن الاستعمال ولو كان على راية نحو بحرفة لمسحها ووصل بالكل إلى شعره كما فذلك عن مسح الرأس والصارف لا يكون إلا أن يفقد مسحها لا عن الرأس وقرق بين عدم قصد ما وبين قصد أن لا يقع المسح عن الرأس والذي بعد صارفا الثاني لا الأول كما نقله السكردى عن شرح العباب لابن حجر. ثاني عشرها أن لا يعلق نية فإن قال بويت الوضوء أن شاء الله تعالى لم يصح إلا أن قصد التبرك. ثالث عشرها مفرقة كيف الطهارة فإن من السك فرضا والبعض فرضا والبعض تغلا ولم يفيد بفرض معين النقلة. رابع أو السك تغلا فلا. رابع عشرها أن لا يكون على العضو خاتل يمنع وصول الماء كما عتد كعدهن حامد ووسخ تحت أنفاره يده ورجليه. خامس عشرها أن يغسل مع المتسول جزءا يتصل بالمسول من كل الحوائط لأن ما لا يمت الواجب إلا به فهو واجب ويكتفى في ذلك غلبة الظن. وسادس عشرها

(٣ - فوت الحبيب العريب)

[illegible]

بالمسح ألتصح جف

(ومسح) جميع

(الأذنين ظاهرهما

وباطنهما عاء جديد)

أي غير بكل الرأس

والسنة كية مسحها

ن أدخل مسحها

صاخبه يدورها على

المالطف وغيرهما

على ظهورها م يلقى

كيفية وهما مبلوتان

بالأذنين استظهارا

(وتخليل الإحبة الكثة)

بثلاثة من الرجل ألتحية

الرجل الخفيفة ولحية

للرأة والحش فنجب

تخليلهما وكيفية أن

يدخل الرجل أصابعه

من أسفل الإحبة

(وتخليل أصابع اليدين

والرجلين) أن وصل

للماء اليها من غير تخليل

فان لم يصل الأية

كالأصابع للثفة وجب

تخليلها وان لم يأت

تخليلها ألتحامها بحرم

فتقها بالتخليل وكيفية

تخليل اليدين بالتشبيك

والرجلين بأن يبدأ

بخنصر يده اليسرى

من أسفل الرجل مبتدئا

بخنصر الرجل اليمنى

خاتما بخنصر اليسرى

(وتقدم اليمنى من يديه

ورجليه على اليسرى)

سما أما الضمير

(بالمسح) عليه قرار من خلاف من أوجه وهو الإمام مالك والامام أحمد بن حنبل في أظهر الروايتين عنده
(ألتصح مسح الرأس فواجب كاستيق) في فروض الوضوء فيثبت ثواب الغرض على ذلك (ولولم يرد)
(ماعل رأسه من حمامة ونحوها) ككل بالمسح عليها أي على ماعل رأسه وإن لم يصبه على ظهر
بشرط ثلاثة وهي أن لا يمتد يده من جنب القميص نفسه كأن لبسه بحرم من غير عقر كما يمتنع عليه
المسح على خف كذلك وعلمه فم اليد يمتنع جز من الرأس بأن يكون مسحه يتصل بمسح الرأس
فلا يكفي المسح عليه استقلالاً بأن يمسحه بماء جديد أو يمسحه قبل مسح جز من الرأس وأن لا يكون
عليه نجس مفعونه كدم الراغث (والأداة) مسح جميع الأذنين أي بتمسح الرأس (ظاهرهما)
بأصابعه (وباطنهما) بباطن أعلى أصابعه وصاخبه بطرفه أي به (عاء جديد أي غير) ماء (بكل
الرأس) أول مرة وتقدم الشارح بلفظ جميع ليفيد كمال السنة لأصلها لأنه حاصل بالبعض (والأية)
أي الكاملة (في كيفية مسحهما) أن يدخل مسحهما أي رأسهما (في صاخبه وبدرهما على اللطاف)
أي ليات الأذن (وغير أصابعه على ظهورهما م يلقى كيفية) أي راحته (وهما) أي وأحال ألتها
(مبلوتان بالأذنين) أي يطونهما (استظهارا) أي طلبا لظهور المسح لكامل وقول الشارح فم يلقى
كيفية إلى آخره وليس من تنمة مسحهما بل هو سنة مستقلة ويسمى استظهارا وقوله بالأذنين متعلق به
ويسن غسلهما ثلاثا مع الوجه ثلاثا قبل ألتها فنه ومسحهما مع الرأس ثلاثا لما قبل ألتها فنه وثلاثا
استقلالاً لكونهما عضوين مستقلين على الراجح وثلاثا استظهارا فحيلة ما فيها اثنا عشرة مرة
(و) السابعة (تخليل) مما يجب غسل ظاهره فقط من نحو المارض و (الإحبة الكثة) ثلاثة أي
الكثة (من الرجل أمتا) مالا يكفي يغسل ظاهره فقط وهو (لحية الرجل الخفيفة ولحية الرأة والحش)
أي مطلقا أن لم يخرج عن حد الوجه ومثل الإحبة المارض (فيجب تخليلهما) أن لا يصل للماء باطنهما
الأ بالتخليل والأقهر مندوب (وكيفية) الفاضلة (أن يدخل الرجل) (وعبره أصابعه) أي اليمنى (من أسفل
الإحبة) ويحصل التخليل بأي كيفية كانت (وتخليل أصابع اليدين والرجلين) من رجل أو امرأة أو حش
(أن وصل الماء إليها) أي الأصابع (من غير تخليل) فان لم يصل الأية كالأصابع للثفة وجب تخليلها ليصل
للماء إلى ما استتر منها (وان لم يأت) أي لم يمكن (تخليلها ألتحامها بحرم فتقها بالتخليل) أي أن لم
يحدو يمين (وكيفية تخليل البدن) أي الفاضلة (بالتشبيك) أي إدخال الأصابع بعضها في بعض
(والرجلين) أي وكيفية تخليلهما الكاملة ثمودة (بأن يبدأ) أي ياتي بالتخليل (بخنصر يده اليسرى
من أسفل الرجل مبتدئا بخنصر الرجل اليمنى خاتما بخنصر) رجله (اليسرى) فيكون التخليل بخنصر
من خنصر إلى خنصر (و) الثامنة (تقديم اليمنى من يديه ورجليه على اليسرى منها) ولولمسح الحف
ولوعكس الترتيب أو ظهرها كرهه وإن دخل فسلهما معا (أما لضمير الأذان يسهل غسلهما معا
كالحدس) أي والسكعين والأذنين (فلا يقدم اليمنى منها) أي الضمير (بل يظهران دفعة) ففتح الحال
أي مرة (وأحدة) الأيمن نحو أشل وأظهرتوضاً بنفسه ولم يكن الوضوء باليمين فيقدم اليمنى ولومن شق
رأه أو من خذبه والإكره (ود كر المنصف بنية ثلث الضوالمسح والمسوح) كالرأس والجيرة
ونحو العمامة دون الحف لحوق نعيم (في قوله) التاسعة (الطهارة ثلاثا ثلاثا) منصوبان على الحال
أي ولولذلك ليس لأن ألتها بالتشبيك لأن في الوالاة وأما قيد المنصف بالطهارة فلا خلاف عليها فقيدال
أن قام المبادئ إلى عدم استحباب تكرار غير الطهارة (وفي بعض النسخ والتكرار أي للمسح
والمسوح) وحصل التشبيك في الماء الحار يجر ثلاث جرات وفي الماء البارد كد بالتحريك ثلاث مرات
وفي ماء قبله وإن لم يصب الأعراف لأنه لا يدر مستعملا إلا الفضل كبدن جنب ألتمس في ماء قليل

(و)

الادان يسهل على لهما ما كالحديث ولا يقدّم اليمنى منها بل يظهران دفعة واحدة ود كر المنصف

سنية ثلث الضوالمسح والمسوح في قوله (والطهارة ثلاثا ثلاثا) وفي بعض النسخ التكرار أي للمسح والمسوح

وغيره من غير (الولاية ويقترب عنها بالتتابع) أي بين الأشياء (وهي أن لا يحصل بين العضوين تفرق
 كثير بل يظهر العضو بعد العضو بحيث لا يحق للفصل قبله) أي قبل العضو الذي بعده غسله (مع
 غسل الهواء) أي توسط الزم يجب لا يكون شديدا ولا ضعيفا (والزجاج) أي مزاج الشخص فيه
 وهو طين أو آصرة السوداء والصفراء والبلغم والدم فهو مشتمل على السكون طلب عليه واحدة منها
 من حيث لا يكون الزم من شدة الحرارة ولا من شدة البرودة بقدر المسوخ مفسولا لأن
 خروج مبرء تبه الحذف ولا يقتبر بل بقدر مفسولا (واذا ثبت فالاعتبار) في موالاة الأعضاء
 حريفة ولا تعتبر أول التمسك مع العضو الذي حصل بعدها وتعتبر أيضا كالأول بين الفصل الأولى
 وثانية وبين الثانية والثالثة وكذا بين أجزاء كل عضو واحد (واعتماد الموالاة في غير وضوء
 من ضرورة) فإرا من خلاف الامام مالك (أما هو) أي صاحب الضرورة (فالموالاة واجبة) أي
 من صحة وضوء (في حقه) نقليلا للحدث ونجب كالموالاة على السلام أيضا إذا ضاق الوقت ولكن ليست
 من ضرورة في نوال حينئذ ضح الوضوء مع الأيم (وبقي للوضوء يسير أخرى مذكورة في
 غير حصة المرأة والتحجيل وترك الاستعانة بالصبي عليه غير غير والرد بترك الاستعانة
 بمال ذكرك ص لاعة فقط حتى لو أمانة غيره وهو شاك كان الحكم كالأستعانة
 به من غير حصة من. ومنها أن يضع للنوضي الماء من يمينه أن كان يفتقر من يمينه وعن
 يمينه من يمينه كالإبريق. ومنها تقديم التيمع مع أول السنن للتقدمة على غسل الوجه
 من يمينه. ومنها شريطة بالموى لتعاون الإنسان القلب ويسر ما يجب يسمع نفسه فقط. ومنها
 من يمينه كراغله أي آخر الوضوء ومنها البقاء باغلى الوجه ومنها ترك الكلام بلا حاجة
 من يمينه خف من فصل الماء لما تحته الآية وجب ومنها نوى الرياش ومنها كلك الأعضاء وبالنسبة
 من يمينه خصوصاً النساء ومنها أن يتعمد الموى واللباط وكل ما عافى اغفاله ومنها أن يبدأ بأصابع
 من يمينه ومنها الدعاء المشهور عقبه ومنها ترك التنشيف بلا عذر ومنها ترك الفضل لأنه كالتبري من
 ضرورة. ومنها كروها للوضوء فالأمراف في الماء وتقديم اليسرى على اليمنى والزيادة على الثلاث يقينا
 من يمينه من يمينه والاستعانة بمن يظهر أعضائه بلا غير والمبالغة في الضمة والاستنشاقي للصائم.
 من يمينه (ب) حكم (الاستنجاء وآداب قاضي الحاجة) أي الأمور المطلوبة منه على وجه التذنب
 من يمينه (والاستنجاء) لغة مسح موضع النجس أو غسله والنحو ما يخرج من البطن (وهو)
 من يمينه (مصدر) (نجوت الشيء) وهو النجس بمعنى القطع (أي قطعه) أي الشيء أمان أصله
 من يمينه (فكان المستنجى بقطعه) أي الاستنجاء (الذي عن نفسه) فهو شبه بالقطع الحقيقي
 من يمينه في منحل الأجزاء كالحبل، وأما شرعا فهو إزالة الخارج من الفرج عن الفرج بماء أو حجر
 من يمينه (أي) وهو (واجب من البول والغائط) أي وغيرهما من كل خارج نجس ما وثق ولو
 من يمينه كسم وودي ويكون الاستنجاء (بالماء) ويجب استعمال قدر منه بحيث يلبس على الظن زوال النجاسة
 من يمينه من ظهور الحسونة بعد النعمية في الذكر وأما الإثني فبالعكس ولا بد أن يستخني للثلاثي
 من يمينه في تصاعيف الفرج حتى تنفصل (أو الحجري) أي الحقيقي (وماني معناه) أي فيما يقاس على
 من يمينه الحقيقي في حصول الفسود به (من كل جامد) أي خال عن الرطوبة (ظاهر قائم) لأن النجاسة
 من يمينه لا تنجس الحجر والرجال والنساء (غير محرم) أي غير معظم (ولكن الأفضل) لمزيد الاستنجاء
 من يمينه بمحلول (أن يستنجى أولا بالأحجار) ولا يشترط فيها حينئذ طهارة ولا غيرها لكن

(والولاية) ويقترب عنها
 بالتتابع وهي أن
 لا يحصل بين العضوين
 تفرق كثير بل يظهر
 العضو بعد العضو بحيث
 لا يحق للفصل قبله مع
 اعتدال الهواء والزجاج
 والزمان وإذا ثبت
 فالاعتبار بما ذكره
 وأما تذبذبات الموالاة في
 غير وضوء صاحب
 الضرورة أما هو فالموالاة
 واجبة في حقه. وبقي
 للوضوء سنن أخرى
 مذكورة في الطولات
 (فصل في الاستنجاء
 وآداب قاضي الحاجة
 والاستنجاء) وهو من
 نجوت الشيء أي قطعه
 فكان المستنجى بقطعه
 به الذي عن نفسه
 (واجب من) خروج
 (البول والغائط) بالماء
 أو الحجر وماني معناه
 من كل جامد ظاهر قائم
 غير محرم (د) لكن
 (الأفضل أن يستنجى
 أولا) بالأحجار

ثم يفتحها ثانيا (بالماء)

والواجب ثلاث مسحات
ولو بثلاثة أطراف
حجر واحد (ويجوز
أن يقتصر) المستحى
(على الماء أو على ثلاثة)
أحجار يبق من الحبل
أن يحصل بالأقاء بها
والأزاد عليها حتى يبق
ويست بعد ذلك الثابت
(فإذا أراد الأقتصار على
أحدها فالأفضل) إلا
يزيل عن النجاسة
وأثرها ومهرط أجزاء
الاستنجاء بالحجران
لا يجف الخارج النجس
ولا ينتقل عن محل
خروجه ولا يطأ عليه
نجس آخر جني عنه
فان انتشر شرط من
ذلك نعمين الماء
(ويجنب) وجوبا قاضي
الحاجة (استقبال
القبلة) الآن وهي
الكعبة (واستدبارها
في الصحراء) ان لم يكن
بينه وبين القبلة سائر
أو كان ولم يبلغ ثلثي ذراع
أو بلغها وبعد عنه
أكثر من ثلاثة أذرع
بذراع الأدي كما قال
بعضهم والبيان في هذا
كالصحراء بالشرط
الذكر كور الألباء المعد
للفضاء الحاجة فلا حرمه
فيه مطلقا وخرج قولنا
الآن ما كان قبلة أولا

كيت

يسن لحصول الأكل (ثم يفتحها ثانيا بالماء) لأن الأحجار تريل العين والماء يزيل الأثر (والواجب ثلاث
مسحات) ويجب تعمير المحل بكل مسحة (ولو) كانت الثلاث مسحات (بثلاثة أطراف حجر واحد)
كالبصرة بعد السج لا يبعد الحجران لم يلوث في الثانية جازت هي والثالثة بطرف واحد لا ينافيها خفيف
النجاسة فلا يوزر به الاستعمال بخلاف الماء وذلك لخبر مسلم عن سلمان الفارسي ثم إن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أن يستحى بأقل من ثلاثة أحجار (ويجوز) ويجزى (أن يقتصر المستحى على الماء)
لأنه الأصل في إزالة النجاسة (أو على ثلاثة أحجار يبق) أي المستحى (من الحبل) وانما جاز الأقتصار
على الثلاث (بأن يحصل الانقاء بها) والأزاد عليها وجوبا (حتى يبق) أي المستحى المحل (ويست بعد
ذلك) أي الانقاء (الثالث) أي الأيتار كان حصل الانقاء بأربع فستن الأيتان خميس فان حصل بوتر
لم يست بعد ذلك فلو صلى الله عليه وسلم إذا استحى أحدكم فليستحى بوتر أو أرواه الشيخان (فإذا أراد)
الجمع فهو الأفضل، وان أراد (الأقتصار على أحدهما) أي الماء والأحجار (فالأفضل) أفضل لأنه يزيل عن
النجاسة وأثرها بخلاف الأحجار هذا إذا لم تذكره نفسه عن الأحجار والأفضل وكذا يقال في
سائر الرخص (ومهرط أجزاء الاستنجاء بالحجر) ان أراد الأقتصار عليه (أن لا يجف الخارج النجس) فان
جفت تعين الماء ثم يخرج به ذراع آخر ويصل إلى ما وصل الأول ولو من غير جنبه ولا يكفي الاستنجاء
بالحجر (ولا ينتقل) أي الخارج (عن محل خروجه) أي عن المحل الذي أصابه عند الخروج واستقر فيه
وان استقر تحول الخارج فوق عادة الإنسان وأما قبل الاستقرار فلا يقتصر الانتقال إذا تجاوز الاستقرار
والحتمة ولا يقطع الخارج والفرق بين التقطع والانتقال أن الانتقال الاستقرار ثم السيلان بقطع أولا
والثمة قطع أن يكون بين أجزاء الخارج بقطع ابتداء (ولا يطأ عليه) أي الخارج (نجس آخر) مطلقا (أجني
عنه) أي الخارج أو طاهر رطب ولو بيل الحجر والطين وليس يقيد بل لو كان الأجنبي موجودا قبل
الخارج كان الحكم كذلك (فان انتشر شرط من ذلك) أي المذكور (نعمين الماء) لعدم أجزاء الحجر
حينئذ ولا يكتفى بالحجر في غير الاستنجاء ولا في غير الفرج الأصلي (ويجنب وجوبا قاضي الحاجة) ومريد
قضاء الحاجة (كأن يولى غيره) (استقبال القبلة) الآن وهي الكعبة (يقبنا وطينا بوجهه بالبول أو الفائط وان
لم يكن بين الخارج (واستدبارها) يجعل ظهره إليها بالبول أو الفائط وان لم يكن بين الخارج (أي
الصحراء) أي الفضاء (ان لم يكن جنبه وبين القبلة سائر أو كان) أي وجد سائر (ولم يبلغ ثلثي ذراع أو
بلغها وبعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع) وذلك (بذراع الأدي كما قال بعضهم) والحاصل أنه لا يشترط في
عرض السائر أن يتم جميع ما توجه إلى القبلة سواء في ذلك القيام والجلوس فلو قضى حاجته فاعمالا بادن
يسير من منزله إلى موضع قدميه شأنه للقبلة وان كانت المورة تنتهي فركعة فلو كفاها دون ثلثي ذراع
أو احتاج إلى زيادة على الثلثين وجبت ولو اشتبهت القبلة عليه وجب الاجتهاد حيث لا سائر ولو هبت
ريح عن بين القبلة ويسارها وخشي الرشاش عاز الاستقبال والاستدبار للضرورة فان نذر عليه غيرها
توجب الاستدبار لأن الاستقبال أشد (والبيان في هذا) أي في وجوب اجتناب استقبال القبلة واستدبارها
(كالصحراء بالشرط المذكور) أي الردين ثلاثة أشياء فيحرم الاستقبال والاستدبار في الصور الثلاثة
فان وجد سائر من القدم إلى السرة ولم يعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع لم يجب الاجتناب بل يندب ويكون
مكمل من الاستقبال والاستدبار حينئذ بخلاف الأولى (الآلئاء المعد لفضاء الحاجة) والصحراء المعد لذلك
يتسكرا قضاء الحاجة فيه أو بقصد ذلك (فلا حرمه فيه) أي المعدولا كراهة ولا هي خلاف الأولى (مطلقا) أي
وحد سائر أو لا ينع ثلثي ذراع أو لا يعد عنه بأكثر من ثلاثة أذرع أو لا يتم يكون كل من الاستقبال والاستدبار
مخلاف الأفضل حيث أمكن الميل عن القبلة بلا مشقة (وخرج قولنا الآن ما كان قبلة أولا كيت

للقبس

المقدس ^{فلم يستقبله}
^{معه} واستدبارة ^{مكرهه}
 (و يجنب) ^{أدبا} قاضي
 الحاجة (البول)
 والعاظ (في الماء) ^{أرا} كذا
 أنما ^{لكن} يرى ^{فكره} في
 القليل ^{منه} مدون ^{الكثير}
 لكن ^{الأولى} اجتنابه
 وبحث ^{النووي} تحريمه
 في القليل ^{جاء} بأورا كذا
 (و) يجنب ^{أيضا} البول
 والعاظ ^{نعت} الشجرة
 النمرة (سوقت ^{الغرة})
 وغيره (و) يجنب
 ما ذكر ^(في الطريق)
 السلوك ^{لأناس} (و) في
 موضع (الظل) ^{ضعفا}
 وفي موضع ^{النمس}
 شناه (و) (الغب)
 في الأرض ^{وهو} القارل
 السدير ^{ولفظ} الثقب
 ساقط في بعض نسخ
 اللحن (ولا يتكلم) ^{أدبا}
 لغیر ^{ضرورة} في ^{الغنى}
 الحاجة (على البول)
 والعاظ) فان دعت
 ضرورة ^{إلى} الكلام
 كن ^{رأى} حجة ^{تفيد}
 أناسا ^{لم} تذكره ^{الكلام}
 حجتنا (ولا يستقبل
 النمس ^{والقمر} ولا
 يستدبر ^{ما} أي ^{يكرمه}
 ذلك ^{شأن}

ترك استقبالها
واستعمل ما عداها أي
فيكون مباحا وقال في
التحقيق إن كراهة
استقبالها لأصل لها
وكفوله ولا يستقبل الخ
ساقط في بعض نسخ
المن.

(فصل) في نوافض
الوضوء للسهة أيضا
أسباب الحسد
(والذي ينقض) أي
يطل (الوضوء خمسة
شياء) أحدها (ما خرج
من) أحد (البيوت)
أي الفسل والبرمن
منوضي: حتى واضح
معدا: كالخارج
كبول وغا: أو نادر
كدم وحشي: نجسا
كذه الأمية: أوطأها
كدور: إلا التي الخارج
باحتلام من مخرشي
يمكن شدة مده من الأرض
ولا ينقض (الرجل) إنما
ينقض وضوءه الخارج
من فرجة جميعا (و)
الكلية (الزوم على غير
هشة التحسين) وفي
بعض نسخ التبريد
من الأرض ليست تقيد
والأرض ليست تقيد
وخرج بالتحكم مالو
أما فاعدا: غير ممكن

فناء حاجته) ونظمي الصك اية البائر (لكن النوى في الرضة وخرج المذهب قال ان الاستدبار مما كس
بكره) أي خلاف ما فيها فانه مكره وظاهرا لانه ما من آيات اتي على الباهر زوالا للاستفصال
أحسن لرفع شعاعه في الفرج عنده دون الاستدبار وهذا هو المذهب (وقال في شرح الوسيط) كالوسط
والبسيط والوجيز فالزالي (ان ترك استقباله واستدبارهما) وعدمه (سواء أي فيكون) أي
ترك ذلك (مباحا وقال) أي النوى (في التحقير ان كراهة استقباله لا أصل لها) فالتنزيه اياه
أخبره ولا يستقبل الى آخره ساقط في بعض نسخ المتن) قاعدة (روى عن ابن عمر رضي الله عنهما
ان ابن حادم اذا جلس ليغيب حاجته يقول أو يغطو عاهه ملك وقام على رأسه وقال له يا ابن آدم انظر الى
القيمة التي اكلمها كيف تفرغ عن حالها فيحجبك فانظر الى عاقبتك وما يتول الى عاكك في القبر.
فصل: في نواقض الوضوء أي من وقت خروجه فقط (للمسأة أيضا باسباب الحديث) أي باسباب
تنتهي بهائذه الوضوء (والذي يغيب أي يطل الوضوء) لو طرأ عليه (خسة اشياء) فقط (أحدها
ما خرج) أي خروج نبي يخرج يقينا (من أحد السبلين أي القبل والبر من متوضي حتى واضح
معتادا كان الخارج كقبول وغائط أو دابة) وهو لا يكون فوجوه (كدم) ولومن الباسور قبل
خروجه (وخصي) سواء لم يقد من المجاسة أولا كان اتلمه ثم خرج من فرجه (فنجسا كذه
الأمثلة أو طاهرا كيدود) سواء خرج طوعا أو كرها عمدا أو سهوا جافا أو رطبا انفصل أولا كان
خرج رأس الدودة وعادت (إلا نبي) أي من الشخص نفسه الخارج منه أول مرة (الخارج)
تظروا (باحكامه متوضي يمكن مقصده من الأرض فلا يغيب) أي التي الوضوء لانه يوجب غسل الأهم
من الوضوء اما لو استدخله ثم خرج فانه يغيب وخرج من الشخص نفسه متى غيره مكان جامعا
إنسان في دبره فادا اعتسل وتوضا ثم خرج ذلك التي من دبره نقص (وللشك) الذي لا لة الرجال
وآلة النساء (أما ينقض الوضوء بالخارج من فرجه جميعا) اما لو كان له ثمة لا تنسأ لة الرجال وآلة
النساء ينقض الخارج منها مطلقا كالثمة الفتحة في أي موضع من البدن في استدبار الفرج الأصل
محلقة أو من تحت السر من الاستدبار العارض (والثاني النوم) يغيبنا اذا كان (على غير هيئة
التمكين وفي بعض نسخ المتن زيادة من الأرض) وزاد الشارح متعلق للممكن بقوله (عقده والأرض
لا يستعبد) فلو تممكن مقصده على ظهريه مثلا فلا تنقض (وخرج بالتمكين ما لو نام قاعدا غير
تممكن) لكونه ما لا على أحد شقيه أو نام قاعدا وهو غير بل أو من تحت بين بعض ملطه وهو
تخاف الا ان سئل الجاني بشي (أو نام قائما أو على قاعدا ولو تمكنا) كان التصق كل منهما مقصده
بغير عتده أو محمود وان استترك ان قال الشيخ عطية ان من نام قائما تمكنا لا ينقض وضوءه
والقاية شرعية (أدبر فقط) (والثالث) (والعقل) أي التمييز ولو تمكنا اجماع (أي الغلبة عليه بكره)
فهو إما من الاعاء أو من الحنون أو من تناول محمود أو (أو مرض) بحيث يكون كالاعاء (أو جنون أو
أعما) أي غير الرض ولو كان ذلك لولي حالة البكره ينقض وضوءه عند اخلافا لا الكية (أو غير ذلك)
كأنواع الإلحاح أو أكل المرأى المملون يزيل العقل والإعفاء بغيره ولا لزوم بغيره اه والإعفاء داخل في
الرض لانه منه كما يقع في الجمود داخل في السكر أيضا كالحنون وإذا كان كذلك فلا حاجة لزادة الشارح
بقوله أوجبوا واعاء (والرابع) (الرجل) يشتره (للأه الأجنبية) أي بشرتها (بعد الحرم)
فيقتض وضوءه كل منهما بغيره أولا عمدا أو سهوا أو مسكرا (أو) كان الرجل حرما أو عسحا
أو كاس المرأة (مسة) ولو كان لا يفتض وضوءه البتة ذكره اكل أو أنى أو كان أحداهما متعبا ولو

کے

أَوْنَامُ قَانِمَا أَوْ عَلِي قَعَاوُهُ كَمَا (وَالْثَانِي) (وَالْعَقْل)
أَيُ الدَّائِمَةِ عَلَيْهِ (سَكْرًا أَوْ رَحْمَةً) وَحَدَّثُوا أَعْمَاءَ وَاعْتَدُوا (وَالْثَانِي)
طَبِيعُهُ خَيْرٌ مِنْ سَمِ

أو ماهرة وقوله (من

غير حائل) يخرج

ما لو كان هناك حائل

فلا نقض حينئذ (و)

النجاس وهو آخر

الواقض (من فرج

الادمي بباطن الكف)

من نفسه وعبره دكرا

أو أنى صغيرا أو كبيرا

حيا أو ميتا ولفظ

الادمي ناقض بعض

نسخ المتن وكذا قوله

(ومن حلقة دبره)

أي الادمي ينقض

(على القول الجديد)

وعلى القديم لا ينقض

مس الحلقة والمراد بها

ملتقى المنفلو بباطن

الكف الراحة مع

بطون الأصابع وخرج

باطن الكف ظاهره

وحرفه وروس

الأصابع وما بينها فلا

نقض بذلك أي بعد

التحامل البسر

(فصل) في موجب

الفعل والفعل لغة

سيلان الماء على الشيء

مطلقا وشرا سيلانه

على جميع البدن بنية

مخصوصة (والذي

يوجب الفصل ستة

أشياء ثلاثة منها

(تشترك فيها الرجال

والنساء وهي التفاء

في غير صورة الادمي (والمراد بالرجل والمرأة ذكر وأنثى) نفيا (بلعامة شهوة) أي نفيا (عرفا)
أي عند ريب تطاع السليمة كالامام الشافعي والسيدة نفيسة والشهوة انتشار الذكر للشباب وميل
تحت نسب وفشخ القاني (والمراد بالحر من حرمة نكاحها) أي على الدوام سبب مباح (لأجل نسب)
أي في الرابطة في الأم والبنات والأخت (أو رضاع) كالأم من الرضاع والأخت منه (أو ماهرة) أي
بشبه كفارة كما في أم الزوجة وابنتها فخرج بقوله من حرمة نكاحها من لا يحرم نكاحها
بمهرية وقوب على الدوام أخت الزوجة وعمتها وخالتها فمن ينقض الوضوء وقولنا بسبب مباح
بمهرية وموهبة شبهة وأما ما بينهما فنقصان الوضوء وأن حرمة نكاحها من غير حائل
خرج مما هو كان هناك أي بين الرجل والمرأة (حائل) ولو رقيقا يمنع المس (فلا نقض حينئذ) ولو
تزوجت على الشبهة فإن كان من العرق نقض لأنه كالمهر من البدن وإن كان من غير فلا
وحيث وهو حر لم يوفض من فرج الادمي حق السقط أذ ينفخ فيه الروح والادمي ينقض من
فرجه لأنه ناقض بعض ادمي (بباطن الكف) ولو شلاء أو تعددت الإرادة ليست على سبب الأصلية
وإذا بقي من يكون الفرج (من نفسه وغيره) عاملا أو أشل متصلا أو منفصلا مادام أتم الفرج سواء
كان ادمي (ذكرًا أو أنثى صغيرًا أو كبيرًا حيا أو ميتا) ونحوه كان المس عمدا أو سهوا أو كرها
معدومي ناقض أي غير مذكور (في بعض نسخ المتن) ولا بد منه لتخرج البهيمة (وكذا) سقط
من المتن أيضا (قوله) ومن حلقة دبره أي الادمي ينقض على القول الجديد لأنه فرج وقبائلا
من المتن في كون ما يخرج من كل ينقض الوضوء (وعلى القديم لا ينقض من الحلقة) لأنه لا يلتزم منه
وحيث تناقض الشافعي بقصر والتقديم ما قاله قبل دخوله (والمراد بها) أي الحلقة (يلتقي المنفلو) أي
بعضهم كعض الكيس لا ما وراءه وقس داخل الفرج ليس ناقضا (وباطن الكف الراحة مع بطون
الأصابع) وذلك سبب ما في بطن الكف (وخرج بباطن الكف ظاهره) فإيه لا ينقض خلافا لامام أحمد
(وخرجه) أي الكف وهو محرف المختصر وحرف السانة وحرف الإبهام (وروس الأصابع) فإذا
هرس الإنسان ذكره بها فلا نقض (وما بينها) أي الأصابع وهو ما يستتر عند انضمام بعضها
في بعض لا خصوص النقر (فلا نقض بذلك) أي ما ذكر من ظهر الكف وحرفه وروس الأصابع
بما بين أطرافها عن سبب الكف وضابط ما ينقض ما يستتر عند وضع إحدى الرأحتين على الأخرى
أي عند التحامل البسر (لفل غير النافض من رروس الأصابع وعند وضع باطن أحد الإبهامين
على باطن الآخر)

أنسر في موجب الفصل) وهو بكسر الجيم ما يقتضيه من جنابة وولادة ونحوهما وافتحهما ما يفتتح
عن فصل من استباحة ما كان ممتنعا قبله كالصلاة ونحوها (والفعل لغة سيلان الماء على الشيء)
أي شواء كان بذنا أو غيره (مطلقا) أي سواء كان بنية أم لا (وشرا سيلانه على جميع البدن
بينة مخصوصة) أي ولو مندوبة كما في غسل البت والفعل بكسر الفين ما يضاف إلى ماء الفسل من
نحو سدر (والذي يوجب الفصل) أي السبب الذي ينشأ عنه وجوبه (ستة أشياء) فقط ونحو
استحالة ليس هو الموجب بل احتمال انقطاع الحيض وتجنس جميع البدن ليس موجبا لذات
الفعل بل يوجب إزالة النجاسة فكيف يكشط الحلد (ثلاثة منها) أي السنة (تشترك فيها الرجال) أي
الذكر وإن لم يكونوا بالبين (والنساء) أي الإناث وإن لم يكن بالغات إلا إزالته التي فاته لا يتأتى
إلا مع اللوغ (وهي) أي الثلاثة المشتركة بين الرجال والنساء (التفاء الحائنين) أي تحاذيها
سبب الدخول (ويبر عن هذا الالتقاء بإبلاج حتى واضح غيب حشمة الذكر منه)

الحائنين) ويبر عن هذا الالتقاء بإبلاج حتى واضح غيب حشمة الذكر منه

أى الحى الواضح (أو قترها من مقطوعها) أو من مخلوق بدونها (فى فرج) أى لادى قبل أو ذبر
 أو لبيمة ولو سمكة ولو فى دبر نفسه ولو كان اللولج فيه ميتا أو كان على الذكر خرقة ملفوفة ولو غلظة
 بل ولو كان فى قصبة أو كان الذكر غير منتفخ (وبصير لادى اللولج فيه جنباً بإبلاج مذكراً) إذا
 كان الإبلاج فى داخل الفرج وهو ما لا يحب غسله فى الاستنجاء (أما الميت فلا يغسله) باستدخال
 ذكره أو (إبلاج فيه) أى الميت لأنه لا جناة عليه لا لقطع التكليف بالموت ولا لحد على الواطئ له
 ولا مهر لكن يفسد حجه واعتكافه وتجب عليه الكفارة بالوطء فى رمضان كوطء البيمة (وأما
 الخنى المشكل فلا غسل عليه) أى ولا على غيره (إبلاج حشفته ولا بإبلاج فى قبله) لكن يستحب
 إلا إن تحقق أنه جنب كأن أوج رجل فى فرجه وهو فى فرج امرأة أو أوج واضح فى دبره فيجب
 للنكاح عقيباً لأنه جامع أو جومع (ومن المترك الزوال) الذى إلى خارج الحشفة فى الرجل وإلى ظاهر
 الفرج فى البكر وإلى محل غسل فى الاستنجاء فى التيب نعم يحكم بالبلوغ به نزوله إلى قصبة الذكر
 وأن لم يخرج (أى خروج المني من شخص) نفسه أول مرة (غير إبلاج) ولو لم يخرج قصبة (وأن
 قل المني كقطرة ولو كانت على لون الدم) لكثرة جماع ونحوه إذا وجد واحدة من خواصه الثلاث
 التى لا توجد فى غيره وهى بدفع فى خروجه أولدة قوية بخروجه مع قنور الذكركعبه غالباً أو كون
 رجه مكرج عديم أو طلع محل أن كان المني مرطبا أو رجع بياض بيض أن كان المني جافاً وأن لم يدفع
 ولم يلد بخروجه كان خرج ما يجي منه بعد الفسل نحواً فى ذلك الرجل والمرأة . نعم الغالب فى منى المرأة
 الرقة والصفرة (ولو كان الخارج جماع أو غيره) كان خرج بعد الفسل من الرجل من امرأة وطئت
 فى قبلها أو استدخلته وقد قصت شهرتها بذلك الجماع أو الاستدخال كأن تكون بالثمة مختارة تستنقطة
 فتعبد الفسل لأنه حينئذ يوجب على الظن اختلاط منيها بالخارج وقضاء شهرتها بمنزل منزلة نومها
 فى خروج الحدث فتزول المظنة منزلة المني بخلاف ما إذا لم تقضها بأن لم تكن لها شهوة كصغيرة
 أو كان لها شهوة ولم تقضها كمنافقة أو مكرهة أو وطئت فى دبرها ثم خرج منها بعد الفسل منى الرجل
 فلا غسل عليها إذ لا منى لها يختلط بالخارج (فى بقطة أو يوم) أى ولو خيرا حاكم فلور أى ميتاً محققاً
 فى نحو يومه لزمه الفسل وإعادة كل صلاة يقضها بعده ظالم محتمل عادة حدوده من غيره والامتن
 الفسل لها (بشهوة أو غيرها) لكن لابد من وجود إحدى الخواص المذكورة فلو شك فى الماء الخارج
 كأن رآه أبيض يخاف أنه منى يختار كونه منياً يغسل ويؤدى وبغسله وله الرجوع من الاختيار الأول
 إلى الثانى ولا يبعد تأجيله بالأول (من طريق المعتاد) ولو من قبل مشكل (أو غيره) كدبر أو ثقبه
 بشرط أن يكون الخارج مستحكماً بكسر الكاف وهو الخارج للألوة مع انسداد الأصل فان خرج
 لأجل علة كان غير مستحكم فلا يجب الفسل . والحاصل أنه إن خرج من طريق المعتاد وجب الفسل
 وأن لم يستحكم والأفشطرت فى وجوب الفسل الاستحكام إن وجد فيه بعض خواصه وأن كان على لون
 الدم الحالم فان لم يوجد فيه شئ من خواصه فليس بجنى ويشترط أن يكون من صلب الرجل وزان
 المرأة فى الانسداد العارض (كأن انكسر صلبه فخرج منه) أى من نفس الصلب أو من تحت الصلب
 هنا كنهت المدة فى فضل الحدث والصلب من الرقة إلى منتهى الظهر فالخارج منه يوجب الفسل لأنه
 معدن المني والصلب إنما يعتبر رجل أما المرأة فمابين راسها وهى عظام الصدر (ومن المترك الموت)
 لمسلم (أى فى الشهيد) والقطا إذا لم تعلم حياته ولم يظهر خلقه (وإلا لا تختص بها النساء وهى الحيض)
 فالوجوب للفسل نفس الحيض والانقطاع شرط لصحة الفسل والقيام للصلاة ونحوها بشرط لوجوب فوربة
 الفسل لأصل وجوبه وكذا يقال فيما يأتى (أى الدم الخارج من امرأة) على سبيل الصفة (بلفظ نعم)

أو قترها من مقطوعها
 فى فرج وبصير لادى
 اللولج فيه جنباً بإبلاج
 مذكراً أما الميت فلا يغسله
 بإبلاج فيه ولو لم
 الخنى المشكل فلا غسل
 عليه بإبلاج حشفته ولا
 بإبلاج فى قبله (و) من
 المترك (الزوال) أى
 خروج (المني) من
 شخص غير إبلاج
 وأن قل المني كقطرة
 ولو كانت على لون الدم
 ولو كان الخارج جماع
 أو غيره فى بقطة أو يوم
 بشهوة أو غيرها من
 طريق المعتاد أو غيره
 كأن انكسر صلبه
 فخرج منه (و) من
 المترك (الموت) أى
 الشهيد (وإلا لا
 تختص بها النساء وهى
 الحيض) أى الدم الخارج
 من امرأة بلفظ نعم

(و) الى جميع أجزاء ظاهر (البشرة) في الأطفار وما تحتها (وفي بعض النسخ بدل جميع أصول) فلو غسل
 أصول غيره دون أطرافه بقيت الجنابة فيها وارتفعت عن أصولها (ولا فرق بين شعر الرأس وغيره ولا بين
 الخفيف منه) أي الشعر (والكثيف) لقلة الشفة هنا لعدم تكرره في كل يوم (والشعر المصفور)
 أي المنسوج (ان لم يصل الماء الى باطنه الا بالقبض وجب نقضه) بخلاف ما اعتقد بنفسه وان كثر
 وان قصر صاحبه بأن لم يتعمده بدهن ونحوه لعدم تكليفه تعمله أما ما اعتقد بفعله فلا يعني عنه
 أصلاً وان قلّ لتعمده بفعله كذا نقل عن ابن حجر وابن قاسم والشبرايمسي (وللرأد بالشرة ظاهر
 الجلب) ولو اتخذ آلة أو أنفاً من ذهب مثلاً وجب عليه غسله من حدث أصغر أو أكبر ومن نجاسة
 غير معفو عنها ان التحم لأنه وجب عليه غسل مظهر من الأصبع والأظفار بالقطع وقد قدر للعذر
 فصارت الآلة والأظفار كالأصليين في وجوب غسلها ما لاقى نقض الوضوء باللس (ويجب غسل مظهر
 من صمغ أذنيه و) مظهر بالقطع مما يمس به السكين فقط (من أظفار مبدوع) أي مقطوع بخلاف
 الباطن الذي كان منفتحاً قبل القطع فلا يجب غسله وإن ظهر بعد قطع ما كان سائره (ومن
 شقوق بدن) وسائر معاطف البدن وحل التواتر نعم يحرم فتي التحم (ويجب اتصال الماء الى
 ما تحت القلفة من الألف) لأنها من حافة الألف ولهذا لو أزالها انسان لم يضمنها فاحتجها كالظاهر
 لو حوب إزالتها ولهذا يجب غسل باطنها في الجنابة ولو انحس فيها مني فغسل ثم خرج ما انحس
 فيها لم يجب إعادة الغسل قال القفال والصحيح أن الألف لا تصح صلاته ولا ايمته في الصلاة وجوز
 القاضي شريح والرويان له الصلاة ونحوها مع بقاء غرته وقال قنوتنا في الصلاة مكروهة مع
 صحتها لانحس البول في قفله كذا في فتح الجواب للشهاب الرملي (والى ما يبدو من فرج المرأة)
 ولو بكر (عند قومها) على قدميها (لقضاء حاجتها) لأنه يظهر في بعض الأحوال فهو شبيه بما بين
 الأصابع وهو من الظاهر فوجب غسله دائماً كما بين الأصابع (ومما يجب غسله المرأة) وهي التي
 المنفذ فيسحق قليلاً ليصل الماء الى ذلك (لأنها تظهر في وقت قضاء الحاجة فتصير من ظاهر البدن)
 ولو في بعض الأحوال وذلك لحاول الحدث لكل البدن مع عدم المشقة لبدرة الغسل (ومنه أي
 الغسل) وأجبا كان أو ممدوداً (بالخمس أشياء) الأولى (التسمية) مقرونة بالنية القلبية ويقصد بها الذكر
 (و) الثانية (الوضوء كاملاً) أي الغسل وقيل يؤخر غسل قدميه (وينوي به الغسل سنة الغسل)
 بأن يقول نويت الوضوء سنة الغسل أو الوضوء المستوفى للغسل أو يقول نويت الوضوء سنة الغسل
 ولا يكفي أن يقول سنة الغسل فقط من غير ذكر وضوء ويصح أن يقول نويت الطهارة سنة الغسل
 من غير ذكر وضوء أو يقول نويت أداء الطهارة سنة الغسل وهذا إذا أخره فان أراد الخروج من
 الخلاف نوى رفع الحدث والأنوى سنة الغسل هذا (إن تجردت سعيته عن الحدث الأصغر) أي
 انقردت عنه كأن نظر فأمني أو تفكر فأمني (والا) بأن اجتمعت الجنابة مع الحدث كاهو العال
 (نوى الأصغر) أي رفع الحدث الأصغر وان أخر الوضوء عن الغسل فرأى من خلاف من أوجب تلك
 النية وهو القائل بعدم اندراج الأصغر في الأكبر ولا يضري صحة وضوئه بهذه النية اعتقاد زوال الوضوء
 بالغسل نظراً لمراعاة القائل بعدم زواله فتكون مراعاة الخلاف مجوزة لهذه النية وإن لم يقبل الخلاف
 كما نقله الجبرمي عن ابن قاسم (و) الثالثة (أمر باليد) ونحوها كقوله في كل مرة من الثلاث المطلوبة
 شمرًا (على وصلت) أي اليد (اليمن من الجسد) فرأى من خلاف الإمام مالك فإنه أوجب فلا يجب على
 الغسل استعانة في غير ما وصلت اليده بخبره ونحوها وهي التي نقلها ابن حبيب عن مسجون وهي
 المتعمدة عند المالكية (وبعد عن هذا الأمر بالدلك) فصيارة المصنف مساوية لعبارة من غير ذلك

والبشرة) وفي بعض
 النسخ بدل جميع
 أصول ولا فرق بين شعر
 الرأس وغيره ولا بين
 الخفيف منه والكثيف
 والشعر المصفور ان لم
 يصل الماء الى باطنه
 الا بالنقض وجب نقضه
 وللرأد بالشرة ظاهر
 الجلب ويجب غسل
 مظهر من صمغ
 أذنيه ومن أظفار مبدوع
 ومن شقوق بدن
 ويجب اتصال الماء الى
 ما تحت القلفة من
 الألف والى ما يبدو
 من فرج المرأة عند
 قعودها لقضاء حاجتها
 ومما يجب غسله المرأة
 لأنها تظهر في وقت
 قضاء الحاجة فتصير
 من ظاهر البدن
 (ومنه) أي الغسل
 (خمس أشياء التسمية
 والوضوء كاملاً) وقيل
 وينوي به الغسل سنة
 الغسل ان تجردت
 سعيته عن الحدث
 الأصغر (وامر باليد
 على ما وصلت اليه من
 الجسد) ويعبر عن
 هذا الأمر بالدلك

لأن الإسلام يهدم ما قبله وهذا ضعيف قد أسلم وكما عاين في بين غسل والوضوء حيث سقطت
 عن الكافر دونه فله المنيعة فيه لعدم تعدده (و) التاسع الغسل من (المجنون) وإن قطع جنونه
 (والمغمي عليه) ولو لحظة (إذا أفاء) ولم يتحقق منهما (أزال) أو نحوه مما يوجب الغسل (فإن تحقق
 منهما أزال) وجب الغسل على كل منهما مع الغسل المسنون فيجتمع لكل منهما غيلان غسل للجنازة
 وغسل للأفاقة أو ينوبهما معا يطلب الغسل منهما بعد كل أفاقة لما روى الشيخان عن عائشة أن
 النبي صلى الله عليه وسلم كان يغمي عليه في مرض موته فإذا أفق اغتسل وقبض المجنون بالمغى
 عليه بل أولى لأنه مظنة لأزال التي وبوت هذا الغسل بالأعراض وبعرض ما يوجب الغسل وينوبان
 رفع الجنازة لأن غسلهما لا احتمالهما ويجزئهما بتقدير وجودهما مع عدم جزمهما بالنية الاحتياط إذا
 لم يتبين الحال فلو تبين بعد الغسل طهر وما يوجب الغسل عليهما لم يجزئهما الغسل السابق لعدم الجزم
 بوجود موجب الغسل (و) العائز (الغسل عند إرادة الأحرار) أي بحج أو عمره أو بهما أو أحدهما
 مطلقا وبدخل وقته بإرادة الأحرار ويخرج بفعله (ولا فرق في طلب) هذا الغسل بين بالغ وغيره ولو
 غير مميز وبغسله وليه (ولا بين مجنون وعاقل) ولا بين ذكورا ونساء ولا حر ورفيق (ولا بين طاهر
 وحائض) ونفساء (فإن لم يجد الأحرار) أي من يريد الأحرار (الثلاثة نيمم) فيقول نوبت النيمم بدلا
 عن غسل الأحرار وهكذا يقال في غيره وإذا فقدت المرأة ثلثا نيممت مع الحيض والنفاس لأن الطاقة
 إذا فانت بقيت العبادة (و) الحادي عشر (الغسل لدخول) حرم مكة ولدخول الكعبة ولدخول مكة
 الشرفية (لحرم حج أو عمره) أو بهما أو مطلقا وحلال أيضا إذا لم يغتسل لدخول الحرم من محل
 قريب من مكة ويسن أن يكون الغسل بذي طوى لأنه صلى الله عليه وسلم اغتسل في عام حجة
 الوداع بذي طوى وهو محرم وفي عام الفتح وهو حلال ولا يغتسل الغسل بالدخول فيستدبره
 بعده (و) الثاني عشر الغسل (لوقوف بعرفة في تاسع ذي الحجة) والأفضل كونه نيمم بعد الروال
 وحصل أصل السنة في غيرها وقبله وللمح دخوله بالفجر كالجمعة (و) الثالث عشر الغسل (للبيت
 بمزدلفة) فيدخل وقته بالفروب ويخرج بالفجر هذا إن لم يغتسل بعرفة والأفضل أن يغتسل بعرفة
 من غسل عرفة وهكذا كل غيلين تقاربا (و) الرابع عشر الغسل (لرمي الجمار الثلاث في أيام
 التشريق الثلاث فيغسل لرمي كل يوم منها غسلا) أي واحدا فيس ثلاث غسالات إن لم يتعجل في
 يومين والأفضلان والمندرج دخوله بالفجر كغسل الجمعة لدخول وقت الرمي وهو الروال (أما رمي حمره
 العقبة في يوم النحر فلا يغسل له) إكتفاء بغسل العيد إن رماها يومه أو (لقرب زمنه من غسل
 الوقوف) أي بالشر الحرام بعد صبح يوم النحر فدخل وقته بنصف الليل وهو مندوب أيضا فلا
 تركها من له الغسل لرمي حمره العقبة (و) الخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر الغسل
 للطواف الصادق بطواف قدوم وإفاضة ووداع (والجديد للتمتع أنه لا يس الغسل لطواف
 الإفاضة والوداع إلا أن وجد تنبر في البدن أما طواف القدوم فلا يس الغسل له على القدم
 والجديد إكتفاء بغسل دخول مكة فإنه يندب أن يبدأ عند دخولها (وبقية الأعمال السنوية
 مذكورة في الطولات) منها الغسل لدخول المدينة الشريفة ولدخول حرمها وللجمعة ولقص
 الشارب وحلق العانة والبلوغ والنس وبطاب البلوغ بالامتناء غسلا واجب ومندوب ولكل
 ليلة من رمضان ولكل اجتماع من مجامع الخير ولسلان الوادي وتغير رائحة البدن ولدخول المسجد
 (فصل) في المسح على الخفين وهو خمسة وأولو القيم ويرفع الحدث عن الرجلين رفعا مقيدا بتدو
 وبيع الصلاة من غير حصر (والمسح على الخفين) الطاهر من (حائز) أي العبدول عن الغسل إلى المسح

(والمجنون والمغمي عليه)
 إذا أفاء) ولم يتحقق
 منهما أزال فإن تحقق
 منهما أزال وجب
 الغسل على كل منهما
 (والمغسل عند) إرادة
 (الأحرار) ولا فرق في
 هذا الغسل بين بالغ
 وغيره ولا بين مجنون
 وعاقل ولا بين طاهر
 وحائض فإن لم يجد
 الأحرار ثلثا نيمم (و)
 الغسل لدخول مكة
 لحرم حج أو عمره
 (ولو قوف بعرفة) في
 تاسع ذي الحجة (والمبيت
 بمزدلفة ورمي الجمار
 الثلاث) في أيام
 التشريق الثلاث
 فيغسل لرمي كل يوم
 منها غسلا أما رمي
 حمره العقبة في يوم
 النحر فلا يغسل له
 لقرب زمنه من غسل
 الوقوف (و) الغسل
 (لوطاف) الصادق
 بطواف قدوم وإفاضة
 ووداع وبقيّة الأعمال
 السنوية مذكورة في
 الطولات .
 (فصل) في المسح على
 الخفين (بجاءز)
 مؤذن لورد

لا عند كل مسح ولو قوي الخف على زمن دون مدة المسافر وفوق مدة المقيم أو قدرها لله المسح بقدر
 قوته (ويشترط أيضا تطهرها) لكن لو كان على الخف نجاسة مفعو عنها مسح منه مالا نحاسة عليه
 مسح المسح ولا يضر سيلان الماء إلى النحاسة وهذا الشرط معتبر عند المسح لا عند اللبس حتى لو لبس
 خفين نجسين أو متنجسين ثم طهرهما قبل المسح أحزما للمسح عليهما وأما بقية الشروط فتعتبر عند
 اللبس (ولو لبس خفافا في خف الشدة العدم مثلا) أي أول مرة أو لكثرة الخفاف عنده فاما أن يكونا
 قويين أو ضعيفين أو يكون الأعلى قويا والأسفل ضعيفا أو بالعكس (فان) كانا ضعيفين لا يصح المسح
 عليهما مطلقا وان (كان الأعلى صالحا للمسح) لكونه قويا (دون الأسفل) لكونه ضعيفا (صح للمسح
 على الأعلى) بلا خلاف لأنه الخف وما تحته كاللحافة فكانه لا لبس خفا واحدا على لحافة على قدمه
 (وان) كانا قويين أو (كان الأسفل صالحا للمسح) لكونه قويا (دون الأعلى) لكونه ضعيفا (فصح
 الأسفل) كان وضع يده بين الخفين ومسح الأسفل منهما (صح) أي المسح عليه (أو) مسح (الأعلى
 فوصل البيل للأسفل) ولو من غير الخرز (صح) أي المسح (ان قصد الأسفل) وحده (أو قصدهما) أي
 الأعلى والأسفل (معاً) لا يصح للمسح (ان قصد الأعلى فقط) دون الأسفل وكذا ان قصد واحدا
 لا يقينه (وان) أطلق بأن (لم يقصد واحدا منهما بل قصد المسح في الجملة أحزما) أي المسح (والأصح)
 لأنه قصد اسقاط الغرض بالمسح وقد وصل الماء إلى الأسفل (ويصح المقيم) ولو عاصيا بأقامته كناشرة
 من زوجها وأبى من سيده أي وكل من جفرت له لا يبيح القصر (يوما وليلة) كاملتين فيستبيح للمسح
 ما يستبيحه بالوضوء الكامل في هذه المدة (ويصح المسافر) سفر قصر (ثلاثة أيام بلياليهن) المتصلة بها
 سواء تقدمت أي الليالي على الأيام كان أحدث وقت الغروب (أو تأخرت) أي الليالي عن الأيام كان
 أحدث وقت الفجر فتحسب الليلة الأخيرة هنا بخلاف شرط الخيار ثلاثة أيام ولو أحدث أثناء ليل أو
 نهار اعتبر قدر الماضي منه من الليلة الرابعة أو اليوم الرابع وعلى قياس ذلك يقال في مدة المقيم ومن
 الحاق به فيستبيح المسافر بالمسح ما يستبيحه بالماء الكامل في هذه المدة (وانتداء المدة) للمسح حتى
 المقيم والمسافر (يجب من حين يحدث أي من انقضاء الحدث) الأصغر السابق بجميع أفراده قبول
 أو نوب أو ميس أو جنون (الكس بعد غسل كس الخفين) لأن وقت حوار المسح يدخل بانتهاء الزمن
 الذي يحدث فيه بدل لبس الخفين فاعتبرت مدته منه فلا يحدث فتوضا وغسل رجليه في الخفين ثم
 أحدث فابتداء مدته من الحدث الأول وإذا أحدث ولم يمسح بأن ترك الصلاة في المدة فعذر كحنون
 أو غيره حتى انقضت المدة ثم يحرم المسح حتى يستأنف لبسا على طهارة أو لم يحدث لم تحب المدة ولو بقي
 شهرا مثلا لأنها عبادة مؤقتة فكان ابتداء وقته من حين حوار فعله كصلاة . وعلم بما صور أن
 المدة (لا) تحب (من ابتداء الحدث) لأنه ربما يستغرق غالب المدة (ولا من وقت المسح) بالفعل
 (ولا من ابتداء النفس) وإن جازله المسح للوضوء المحدد (والعاصي بالسفر) كان سائر قطع الطريق
 أو سافر لزيارة ولي ثم قلبه قطع الطريق (والهائم) وهو الذي لا يدري أين يتوجه (مسحان مسح في شئ)
 بهما ملحقان بوجوه السفر قصر (ودائم الحدث) كلبس (إذا أحدث بدل لبس الخفين تحدثا آخر
 غير حدثه الدائم) كأن أحدث حدث اللبس مع حدث البول الدائم (قبل أن يصل بي) أي بوضوء
 اللبس (فرضا مسح ويستبيح ما كان يستبيحه) وهو ما يحل له (لو بقي طهره الذي ليس عليه خفيه
 وهو) أي ما كان يستبيحه لو بقي طهره (فرض ونوافل فلا) أحدث وقد (صلى بطهره) وهو وضوء
 اللبس (فرضا قبل أن يحدث مسح واستباح نوافل فقط) لأن مسحناشي عن طهره المفسد لذلك
 لا غير فإن أراد الفرض وجب النزاع وكمال الطهر لأنه ممنوع من الفرض الثاني فهو لا س على

ويشترط أيضا تطهرها
 ولو لبس خفافا فوق خف
 لشدة البرد مثلا فان كان
 الأعلى صالحا للمسح دون
 الأسفل صح المسح على
 الأعلى وان كان الأسفل
 صالحا للمسح دون الأعلى
 لمسح الأسفل صح
 أو الأعلى فوصل البيل
 للأسفل صح ان قصد
 الأسفل أو قصدهما معا
 لان قصد الأعلى
 فقط وان لم يقصد
 واحدا منهما بل قصد
 للمسح في الجملة أحزما
 في الأصح (ويصح
 المقيم يوما وليلة) أو
 مسح (المسافر ثلاثة أيام
 بلياليهن) المتصلة بها
 سواء تقدمت أو تأخرت
 (وانتداء المدة) تحب
 (من حين يحدث أي
 من انقضاء الحدث
 الكائن (بعد تمام
 لبس الخفين) لا من
 ابتداء الحدث ولا من
 وقت المسح ولا من
 ابتداء اللبس والعاصي
 بالسفر والهائم مسحان
 مسح مقيم وهائم الحدث
 إذا أحدث بعد لبس
 الخف حدثا آخر مع
 حدثه الدائم قبل أن
 يصل به فرضا مسح
 ويستبيح ما كان
 يستبيحه لو بقي طهره
 الذي ليس عليه خفيه وهو فرض
 فلو صلى بطهره فرضا قبل أن يحدث مسح واستباح نوافل فقط

مقيم) والواجب في

مسح الخف ما يطق

عليه اسم المسح إذا

كان على ظاهر الخف

ولا يجزئ المسح على

باطنه ولا على عقب

الخف ولا على حرقه

ولا أسفله ولا السنة

في مسحة أن يكون

خطوطا بان يفرح

الماسح بين أصابعه ولا

يضمها (ويبطل

المسح) على الخفين

(بثلاثة أشياء غلغلهما)

أو خلع أحدهما

أو اغلغله أو خروج

الخف عن صلاحية

المسح كحرقه

(وانقضاء المدة) وفي

بعض النسخ مكررة

المسح من يوم وليلة

لقيم وثلاثة أيام بلياليها

لسافر (و) بروض

(ما يوجب الفسل)

كجناية أو حيض أو

نفاس للأس المسح

(فصل) في التيمم وفي

بعض نسخ المتن تقديم

هذا الفصل على الذي

قبله والتيمم لغة القصد

وشرعا إيصال تراب

طهور للوجه واليدين

بدلا عن وضوء أو غسل

أو غسل عضو بشرائط

مخصوصة وشروط التيمم

خمس أشياء) وفي بعض

نسخ المتن

نسخ المتن

نسخ المتن

نسخ المتن

نسخ المتن

نسخ المتن

نسخ المتن

نسخ المتن

نسخ المتن

(و) الثالث (طلب الماء)

بعد دخول الوقت
بنفسه أو بمن أذن له
في طلبه فيطلب الماء
من رحله ورفقته فان
كان منفردا نظر نحو اليه
من الجهات الأربع ان
كان يحسب من الأرض
فان كان فيها ارتفاع
وانخفاض تردد قدر
نظره (و) الرابع (مندر)
استعماله (أي الله
بأن يخاف من استعمال
الماء على ذهاب نفس
أو منفعة عضو ويدخل
في المندر ما لو كان يقربه
ما وخاف لو فسد على
نفسه من سماع أو عدو
أو على ماله من سارق أو
غاصب ويوجد في بعض
نسخ المتن في هذا
الشرط زيادة بعد مندر
استعماله وهي (واعواز)
بعد الطلب (الخامس
(التراب الطاهر) أي
الطهور غير للندى
ويصدق الطاهر
بالمسبوب وتراب مقبرة
لم تبنى ويوجد في
بعض النسخ زيادة في
هذا الشرط وهي (له
مقابر فان خالطه خص
أو رمل لم يجز) وهذا
موافق لما قاله النووي
في شرح للذهب
والتصحيح لكنه في الروضة والفناوى يجوز ذلك

ولا ضرورة قبل الوقت (و) الثالث طلب الماء عند دخول الوقت يقينا (بنفسه أو بمن أذن له في طلبه) ان كان
رفقة ولو واحدا عن جميع فلو طلب شيئا كافي الوقت لم يكف وقد يجب الطلب قبله كالماء كانت القافلة عظيمة
لا يمكن قطعها إلا بالمبادرة قبل الوقت كذا في عمدة الرابح وهذا في تيمم فاقد الماء لا في تيمم من رخص لا باحة
التيمم له مع وجوده ولا في تيمم متيقن عدم الماء ولو مقبلا لأن الطلب حينئذ محسب (فيطلب الماء من رحله)
أي مسكنه من حجر أو غيره بأن يمش فيه (ورفقته) المنسوب اليه عادة وهم المتحدون معه بمنزلا
ورحلا ويستوعبهم مادام الوقت متصفا كان ينادي فيهم من فقهه بجوده لم يلو باليمن ولا يقتصر على
قوله بجوده لأن السامع قد يكون بخيال بل لا بد أن يقول ولو باليمن (فان) لم يجد الماء في ذلك أوله يمكن
مع الرفقة بأن (كان منفردا نظر) من غير مشي (حواليه من الجهات الأربع ان كان يحسب من الأرض)
ولم يكن ثم مانع من النظر كالشجار أو نحوها (فان كان فيها) أي الأرض (الارتفاع والانخفاض) تردد قدر
نظره أي المتبدل بأن يتردد ويمشي في مجموع الجهات إلى حد الغوث لاني كل جهة بأن يمشي في كل جهة
من الجهات الأربع مقدار ثلاثة أذرع فأقل بحيث يحيط بنظره حد الغوث وهو قدر غلوة سهم وان لم يكن
مجموع الذي يمشيه في الجهات الأربع يبلغ حد الغوث فان الراد الأخطاة حد الغوث وان لم يمس أصلا
ويشترط في التردد أمنه على نفس وعضو وماله راد على ما يجب بذله للماء وانقطاع عن الرفقة وعلى خروج
الوقت ان يلزمه الاعادة (و) الرابع (مندر استعماله أي الماء) وهذا بيان لقوله وشهود المندر (بأن يخاف من
استعمال الماء على ذهاب نفس أو منفعة عضو) بأن يخاف على نفسه الموت أو يخاف على منفعة عضو التلف
(ويدخل في المندر ما لو كان يقربه ماله) وهو ما لو كان الماء في حد الغوث وفي حد القرب (وخاف لو فسد)
أي الماء على نفسه أو نفس غيره (من سماع أو عدو أو على ماله) غير المال الذي يجب بذله في ماء الطهارة ان
كان يحصله بلا عوض (من سارق أو غاصب) بخلاف مال غيره الذي لا يلزمه الذبح ولو بخلاف الاختصاص
فانه لا يشترط الأمن من ذلك أو خاف أقطاعا عن رفقته (و يوجد في بعض نسخ المتن في هذا الشرط)
الرابح (زيادة بعد) قول المصنف (مندر استعماله وهي) قوله (واعوازه) أي عدم قدرته على الماء (بعد
الطلب) وهذا عذر محسب أما كونه استعمال الماء فهو عذر شرعي فالعذر الشرعي كالمرض ونحوه
لإعادة فيه مطلقا بشرط اخبار الطبيب بالمدل في المرض والعذر الحسي ان كانت الصلاة بمحل يجب
فيه وجود الماء وجبت الاعادة وان كانت بمحل يندر فيه وجود الماء أو يستوي الأمران للاعادة فالعبرة
بمكان الصلاة لا بمكان التيمم كما أن العبرة بوقت قبل الصلاة لا بجميع السنة أما ما يجتمع فيه العذر الشرعي
والحسي كما اذا حال بينه وبين الماء شيء لاق الحيلولة حسي ونهى الشرع عن المباشرة بما فيه ضرر
شرعي فلاعادة فيه مطلقا على المعتمد نظرا لحاجب الشرع (والخامس) التراب الطاهر أي الطهور غير
المندي) فان المندى لا اعتبار له (ويصدق الطاهر بالمغسوب) وبالمسروق (وتراب مقبرة لم تبنى) أي
ولو احتمل أن يفسد في كونها بنيت أو لأصح التيمم بترابها لأن الأصل الطهارة بخلاف التي بنيت يقينا
فان ترابها متنجس لاختلاطه بصدف الموتى لكن يعني عن القليل من الداخل في النمل (و يوجد في
بعض النسخ زيادة في هذا الشرط وهي) بقوله (له مقابر) فخرج ما لا يخبر له كالتراب المندي والطفل
المتحجر (فان خالطه) أي التراب (حصن) أو دقيق أو زعفران لم يصح التيمم وأن قل الخلط لانه يمنع
وصول التراب إلى العضو (أو) اختلط به (رمل) ناعم يلمص بالعضو (لم يجز) التيمم به (وهذا) أي عدم
الاجزاء بالتراب المختلط بالرمل (موافق لما قاله النووي في شرح المذهب والتصحيح لكنه) أي النووي (في
الروضة والفناوى جواز ذلك) أي التيمم بالتراب المختلط بالرمل حيث كان الرمل ناعم لا يلمص بالعضو
والمصحيح لكنه في الروضة والفناوى يجوز ذلك

ولو احدث جد نقل
 التراب لم يمسح بذلك
 التراب بل ينقل غيره
 (و) الثاني والثالث
 مسح الوجه ومسح
 اليدين مع المرفقين
 وفي بعض نسخ المتن
 المرفقين ويكون
 مسحهما بضمير ثين
 ولو وضع يده على رآب
 ناعم فعلق بها رآب
 من غير ضرب كفي
 (و) الرابع (الترتيب)
 فيجب تقديم مسح
 الوجه على مسح اليدين
 سواء نهم عن حديث
 أصغر أو أكبر ولو
 ترك الترتيب لم يصح
 وأما أخذ التراب للوجه
 واليدين فلا يشترط فيه
 ترتيب فلو ضرب يديه
 دفعة على رآب ومسح
 يمينه وشماله ويساره
 يمينه كمال (ويشهد) أي
 التيمم (ثلاثة أشياء)
 وفي بعض نسخ المتن
 ثلاث خصال (التسمية
 وتقديم اليمنى من
 اليسرى على اليسرى)
 منها وتقديم أعلى الوجه
 على أسفل (والموالاة)
 وسبق منهاها في
 الوضوء وتوفي التيمم
 سنن أخرى مذكورة
 في المطولات منها نزع
 التيمم خلف في الصلوة
 الأولى والثانية فيجب نزع الحاتم فيها

ولأبوابه ولم يحب فرها بالقل لأن المراد بالنقل هو النقل العبدية وهو النقل من البدن إلى الوجه
 وقد اختلفت النية (ولو احدث بعد نقل التراب) وقبل مسح الوجه (لم يمسح بذلك التراب) بل طلع
 التحل بالحدث (بل ينقل غيره) بل بعدد النية قبل وصول التراب للوجه والإخبار المسح بذلك التراب
 ولا يمتنع نقل رآب غيره لوجود النقل حينئذ ويكون هذا نقلاً جديداً كالنقل التراب من الهواء
 (والثاني والثالث مسح الوجه) ولو بحرقه أو مضمضه لم يمتنع للسر من النقل من أنفه على شفته
 ويغني التفتن لهذا ونحوه فانه لما نقل عن كثير (ومسح اليدين) ثلاثة والسنة والاجماع ويجب
 استيعابهما (مع المرفقين) كبدله أو خلا للطلق في التيمم على المقيد في الوضوء لاتحاد سببهما وإن
 اختلف الحكم ويكفي غلبة طين نعيم العضو بالتراب (وفي بعض نسخ المتن إلى المرفقين) خلافاً
 لقول القديم القائل بأن الواجب مسح الكفين (ويكون مسحهما) أي الوجه واليدين (بضربتين)
 فان أمكن بضمرة بغير قفة وأسما بأن يصح الخرقه التي علق بها التراب على الوجه واليدين وصفه
 واحدة ثم يرتقب ترديدها على الوجه واليدين لم يصح التيمم لعدم تعدد الضرب وإن وجد الترتيب
 في ذلك المسح بل لابد من نقله أخرى بمسح بها جزء من يديه أو لاصباً وأحد الوجه وجوب الضربتين
 إذا حصل الاستيعاب بهما وحديث نكرة الزيادة عليهما فان لم يحصل إلا بأكثر منهما لم يمتنع الزيادة
 ولا يمتنع الضرب بل نقل التراب ولو من غير ضرب (و) حينئذ (لو وضع يده على رآب ناعم فعلق
 بها رآب من غير ضرب كفي) فالعبر بالضرب جرى على الطالب (والرابع الترتيب) في المسح لافي
 النقل (فيجب تقديم مسح الوجه على مسح اليدين سواء اتهم عن حديث أصغر أو أكبر) أو غسل
 مسنون أو وضوء محدّد أو غير ذلك كالتيتم لمس المصحف لأن الضوئ من متعديان بخلاف بدن
 الحطب فانه في النقل كعضو واحد (ولو ترك الترتيب لم يصح) أي لم يحسب له مسح اليدين فبعده
 وأما مسح الوجه فصحيح (وأما أخذ التراب للوجه واليدين فلا يشترط فيه ترتيب) لكنه يستحب
 (فلو ضرب يديه دفعة على رآب ومسح يمينه وشماله ويساره يمينه كمال أو عكس (جاز) ولا بد من
 نقله أخرى لمس اليد الباقية لأن القرض الأصل للمسح والنقل وسيلة إليه (ويشهد) أي التيمم
 ثلاثة أشياء وفي بعض نسخ المتن ثلاث خصال (الأول) (التسمية) (أوله) ولو لم يمسح الوجه لافض إذا قصد
 الذكر بها وأطلق (و) الثاني (تقديم اليمنى من اليدين على اليسرى منها) كبدله وتقديم مسح
 ظهر كعبه على مرفقيه أما بالكلية الذي يضرب به على التراب فقبل يحصل مسحه بامره على اليدين
 وقبل يوضعه على التراب بعد مسح الوجه ولا يصير الكفول في باطنهما مستعملاً لأنه لم يحصل انفصاله
 ولأنه لا يمكنه مسح ساعده بكفها وإنما حكمنا في الماء بأنه مستعمل لأنه لا ينقل من يده
 إلى يده (وتقديم مسح (أعلى الوجه على) باقيه ولو مع تعدد التراب إلى (أسفله) كالوضوء
 (و) الثالث (الموالاة) لغير تمام الحدث أما هو فتجوز تخفيفاً للمانع (وسبق منهاها في الوضوء)
 وهو أن لا يحصل بين العضوين تقرب كثيراً ويقدر التراب ماء وكما تطلب الموالاة بين الضوئ
 تطلب بين التيمم والصلوة (و) في التيمم سنن أخرى مذكورة في المطولات منها نزع التيمم خلفه
 ففتح الناء (في الضربة الأولى) ليعلم مسح الوجه بجميع البدن (أما الثانية فيجب نزع
 الحاتم فيها) ليعلم التراب إلى عمله ولا يكفي تحريكه إلا أن اتسع بحيث يصل النار لما تحته بلا
 نزع فانه لا يجب حينئذ استيعابها ومن كثرها فله المسح قبل المسح ولو نفضه من الكفين إذا
 كان كثيراً ومما يفرق بين ضامه في أول كل من الضربتين أما في الأولى فله زيادة إثارة النار وأما
 في الثانية فلا يوجبها الأصل بل بين الأصابع من التراب عن المسح ثم على الكف مومها فليجعل

بنيته عن الاقدام على ما فيه تهرير (استعمال الماء في عضو) العلة كخرج أو كسر فقهه تفصيل (فان لم يكن عليه) أي العضو الذي فيه العلة (سائر موجب عليه) أمران (التيمم) مذكرا عن محل العلة بالتيمم الشرعي للابتغاء محل العلة عن طهارة بزمه أمر أن التراب على محل العلة ما يمكن ان كان محل التيمم ولم يحسن محذور الأمر (وغسل الصحيح) وتلطفت في غسل المياور للعلامة ما يمكن (ولا ترتب بينهما للجنب) ونحوه لأن بدنه كالعضو الواحد لكن الأولى تقسيم التيمم ليزيل الماء أثر التراب (أما الحديث) فانما يتيمم وقت دخول غسل العضو العليل (رعاية للترتيب فان كان الجرح في الوجه امتنع تأخير التيمم عن غسل اليدين أو في اليدين تعين كونه بعد الوجه وقبل مسح الرأس أو في الرأس تعين تأخير عن اليدين) وتقديمه على الرجلين ولا ترتب بين التيمم عن عليهما وغسل صحيحهما والأفضل تقديم التيمم ولا إعادة عليه ولو كانت العلة في أعضاء التيمم ان كان مستندا في ذلك لقول الطبيب العليل (فان كان محل العضو العليل (سائر) فان أمكنه زعجه لا مشقة وتطهير ما عنه وجب ذلك فان لم يزعجه لم يتبع طهارته ولا صلاته . نعم ان لم يأخذ من الصحيح شيئا أصلا لا يجب زعجه الا اذا كانت في أعضاء التيمم فان شقي عليه زعجه (فحكمه مذكور في قول المصنف وصاحب الجائر جمع جيرة بفتح الجيم وهي أخشاب أو قصب تسوي وتسد على موضع الكسر ليتجم) ان أخذت من الصحيح شيئا واجب ثلاثة أمور . الأول (مسح عليها) جميعها وجوبا (بالماء) وقت غسل عضوها للحديث ولو كان به دم لانه يعني عن ماء الطهارة بدلًا عما أخذته من الصحيح (ان لم يمكنه زعجها لحوف ضررها سبق) أي من ذهب قس أو عضو أو منفعة . وللمأني يغسل الصحيح حتى ماتحت أطراف الجائر ولومع تحصيل قلة ونحوها قبل المسح أو بعده لأن مسح الجيرة طهارة ضرورية فاعتبر الأنيان فيها بالمكن (و) الثالث (يتيمم) أي (صاحب الجائر في وجهه وبذنه كاسن) عن الجرح وان لم تأخذ الجائر من الصحيح شيئا لا يجب إلا أمران غسل الصحيح والتيمم عن الجرح ولا يجب المسح عليها بالماء لأن مسحها بالماء يكون عوضا عما أخذته من الصحيح وهي لم تأخذ من الصحيح شيئا (ويصل) أي صاحب الجيرة اذا مسح عليها وغسل الصحيح ويتيمم (ولا إعادة عليه ان كان) أي صاحب الجيرة قد (وضعها أي الجائر على ظهره) كمال من الحدث ولم يسهل زعجها (وكانت في غير أعضاء التيمم) ولم تأخذ زيادة على قدر الاستمسك فعلم إعادة مقيد بقيود أربعة (والأ) بأن وضعها على حدة (أعاد) الصلاة وجوبا الآتي صورة واحدة وهي ما إذا كانت في غير أعضاء التيمم ولم تأخذ من الصحيح شيئا (وهذا) أي عدم وجوب الإعادة اذا كانت الجيرة في غير أعضاء التيمم ووجوبها اذا كانت في أعضاء التيمم (مقالة النووي في الروضة) وهو المتمد (لكنه) أي النووي (قال في المجموع ان الخلاق الجمهور) أي أكثر الفقهاء (يفتضي عدم الفرق أي بين أعضاء التيمم وغيرها) أي في عدم الإعادة . وحاصل المتمد أن الجيرة ان كانت في أعضاء التيمم وجبت الإعادة مطلقا وان كانت في غيرها فان لم تأخذ من الصحيح شيئا فلا إعادة مطلقا وان أخذت زيادة على قدر الاستمسك وجبت الإعادة مطلقا وان أخذت ما لا بد منه للاستمسك فإن وضعها على ظهره ولم يسهل زعجها فلا إعادة الا بأن وضعها على حدة أو سهل الزرع وجبت الإعادة (ويشترط في الجيرة) ليكن في الأمور الثلاثة المذكورة وهي غسل الصحيح والتيمم ومسح كل الجيرة بماء (ان لا تأخذ من الصحيح إلا ما لا بد منه للاستمسك) ولو قدر على عليه وجب بأن يقع خرقة مثابة عليه ويصيرها فيل بالقطار منها كذا قال الحق المحقق في شرح المنهاج (والحق) بفتح اللام وهو ما يلحق بالجرح من خرقة أو قطعة (والعصابة) بكسر العين وهو ما يعصب على محل الكسر

استعمال الماء في عضو
فان لم يكن عليه سائر
وجب عليه التيمم
وغسل الصحيح ولا
ترتب بينهما للجنب
أما الحديث فانما يتيمم
وقت دخول غسل
العضو العليل فان كان
على العضو سائر فحكمه
مذكور في قول المصنف
(وصاحب الجائر) جمع
جيرة بفتح الجيم وهي
أخشاب أو قصب تسوي
وتسد على موضع الكسر
ليتجم (مسح عليها)
بالماء ان لم يمكنه زعجها
لحوف ضررها سبق
(ويتيمم) صاحب
الجائر في وجهه وبذنه
كما سبق (ويصل) ولا
إعادة عليه ان كان
وضعها أي الجائر
(على ظهره) وكانت في
غير أعضاء التيمم والا
أعاد وهذا ماقاله النووي
في الروضة لكنه قال
في المجموع ان الخلاق
الجمهور يفتضي عدم
الفرق أي بين أعضاء
التيمم وغيرها ويشترط
في الجيرة ان لا تأخذ
من الصحيح إلا ما لا بد
منه للاستمسك
والاصق والصابة
بفتح ما تو

والرهم ونحوها على
البرج كالجيرة (ويستقيم
لكل فرضة) أو
منذورة فلا يجمع بين
صلاي مرضي بيمين
واحد ولا بين طوافين
ولا بين صلاة وطواف
ولا بين جمعة وخطبتها
والصلاة إذا نيتت
تتمكن الحليل من
تفعله حراراً أو نجس يمينه
وبين الصلاة بذلك
النيت وقوله (ويصل
بيمين واحد ما شاء من
النوافل) شافط من
بعض النسخ.
(فصل في بيان النجاسات
وإزالتها وهذا الفصل
مذكور في بعض النسخ
فقبل كتاب الصلاة
والنجاسة لغة الشيء
المستقذر. وشرعاً كل
عين تستقذر تناولها على
الاطلاق بجالة الاختيار
مع سهولة التمييز لا
لحرمها ولا لاستقذارها
ولا لضررها في بدن
أو عقل ودخل في
الاطلاق قليل النجاسة
وكثيرها وخرج
بالاختيار الضرورة
فإنها يباح تناول
النجاسة وبسهولة
التمييز أكل الدود

منه وهو (على المحرج) يتم الحيم متعلق بمحذوف صفة لكل من المتندات
سكن وحذ (عينة كالأصوات والأطراف) أو منذورة لأن النيت طهارة ضرورة فيفقد
منه ريمه ونيتته لأن نيتي للجهول بيمين النيت بنفسه وبغيره والجار والمجرور نائب الفاعل
منه (فلا يجمع بين صلاي فرضي نيتهم وأحد ولا بين طوافين) أي فرضين
منه (ولا بين جمعة وخطبتها) فيجتمع الجمع بينهما بيمين واحد مطلقاً
بسهولة للصحة والحصة لأن خطيب الجمعة وإن كانت فرض كفاية لكنه قيل أنها قائمة مقام
صلاة من شخصين بيمين واحد مع أنها فرضان لكونهما متلازمين فصارت كالشيء الواحد
منه (وإذا نيتت لم تكن الحليل) أي الزوج أو السيد من الوطء (أن تفعله)
منه (كل مرة من التمكن) فرض عليها إذا لم يكن ثمة مانع (لتجمع بين) أي تمكين
منه (أي صلاة الفرض) (بذلك النيت) الواحد كالتسبيح تكرار النيت بتكرار
منه (أول إذا نيت الحائض بعد انقطاع دمها بيمينها استباحة فرض الصلاة أما
منه (حيث من الوطء فتكفيه مرة واحدة ولا تصل بذلك النيت فرضاً ولا نفلاً) والثاني
منه (أن تمكين الحليل قبل الصلاة يبطل نيتها بالنسبة للصلاة وإن لم يبطل
منه (وإن تكررت بعدئذ وأخذت بالقول تمكين الحليل أي لأجل تمكينه
منه (لا يجمع ولا يلزم من كونه ملة للنيت كونه منوطاً لأن كونه الشيء ملة أعم من
منه (فإن تصور الجمع بين فرضين محال بالجمع بين تمكينين
منه (وقوله ويصل بيمين واحد ما شاء من النوافل شافط)
منه (لأن النوافل تكررت في أمرها ولأن النفل المطلق في حكم صلاة
منه (أن يجعلها مائة ركعة بالنية وإذا نوى أكثر من ركعة لم ينقص
منه (أي الأعيان النجسة (وإزالتها) أي النجاسة التي هي الوصف لللاق
منه (وهذا الفصل المذكور في بعض النسخ قبل كتاب الصلاة)
منه (والنجاسة لغة الشيء المستقذر) أي ولوطأها كالتعاق والخاط
منه (حيث لا يرضى من جهة الصلاة حيث لا يرضى من جهة الاستنجاء بالحجر فإنه يفتى عن
منه (ومع ذلك يحكم على هذا الأمر بالنجاسة الآية ففي عنه ويدخل أيضاً
منه (وإن حل محكوم عليها بالنجاسة لكنه ليس له تناول للضرورة
منه (كل عين) أي كل فرد من أفراد العين (حرم
منه (أي عدم التقييد بقلة أو كثرة) حالة الاختيار مع سهولة
منه (ولا لاستقذارها ولا لضررها في بدن أو عقل) فخرج بالصين الزنج فهو
منه (وخرج من الدبر وخرج بحرمه تناول ما لا يحرم تناوله ككافر
منه (الاطلاق) عن التقييد بقلة أو كثرة (قليل النجاسة)
منه (من يولي وخرج بالاطلاق عن الاعتبار في تأثير الحرمة بتأثير قليله
منه (وخرج بالاختيار الضرورة) فإنها حارجة عن
منه (كالميتة) (و) خرج (بسهولة التمييز) عن الحرمة (أكل الدود

(وَيَشْتَرطُ فِي غَسْلِ الْمَتَجَسِّسِ وَرُودَ الْمَاءِ عَلَيْهِ) أَيِ الْحُلِّ الْمَتَجَسِّسِ (أَنْ كَانَ) أَيِ الْمَاءُ قَلِيلًا
وَعِنْدَهُ جَرَمُ النِّجَاسَةِ فِي نَحْوِ التُّوْبِ وَالْأَنْجَسِ الْمَاءِ بِمَجَرَّدِ وَرُودِهِ عَلَى الْحُلِّ فَلَوْ تَجَسَّسَ الْإِنَاءُ
فَوُضِعَ فِيهِ مَاءٌ وَأُدِيرَ عَلَيْهِ طَهَّرَ كُلَّهُ مَا لَمْ يَكُنْ تَحْتَ النِّجَاسَةِ فِيهِ وَلَوْ مَانِعَةٌ وَاجْتَمَعَتْ مَعَ الْمَاءِ وَلَوْ
مَعْقُوفًا عَنْهَا وَلَا يَدُ مِنْ وَرُودِ الْمَاءِ عَلَى أَعْلَاهُ إِلَى أَسْفَلِهِ فَلَوْ صَبَّ الْمَاءُ فِي أَسْفَلِهِ ثُمَّ أَدَارَهُ حَوْلَهُ
يَكْفَى (فَإِنْ عَكِيسَ) بَأَنَّ كَانَ الْمَاءُ مُورُودًا (لَمْ يَطْهَرِ) لضعف الماء بسبب قلته مع كونه ممرور
فليس له قوة أن يدفع عن نفسه المتجسس بخلاف ما إذا كان واردا (أما الكثير فلا فرق بين كونه
المتجسس واردا أو مورودا) بل يطهر الحُلَّ على كل حال (ولا يفتي عن شيء من النجاسات) أَيِ
الْأَعْيَانِ النِّجَسَةِ (الْأَلْبَسِ) فِي الثَّرَفِ (مِنْ الدَّمِ وَالْقَيْحِ فِيمَا عَنِهَا فِي تَوْبٍ أَوْ يَدْنٍ وَنَصَحَ
الصَّلَاةَ مَعَهَا) أَيِ الدَّمِ وَالْقَيْحِ الْبَسِيرِ وَحُلِّ الْعَفْوِ عَنِ الْبَسِيرِ فِي التَّوْبِ أَنْ احتاج إليه وكان
مَلْبُوسًا وَلَوْ لَتَجَمَّلَ بِخِلَافِ مَا لَوْ فَرَشَهُ أَوْ حَمَلَهُ فَلَا يَفِي عَنْهُ . وَحُصِّلَ مَسَائِلُ الدَّمِ وَالْقَيْحِ بِالطَّرِيقِ لِلْعَفْوِ
وَعَدَمِهِ أَنَّهُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ : الْأَوَّلُ مَا لَا يَفِي عَنْهُ مُطْلَقًا أَيِ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا وَهُوَ الْمَلْطَفُ وَمَا تَعَدَّى تَضَمُّنَهُ
وَمَا اخْتَلَطَ بِأَحَدٍ وَلَوْ طَاهِرًا . وَالثَّانِي مَا يَفِي عَنْ قَلِيلِهِ دُونَ كَثِيرِهِ وَهُوَ الدَّمُ الْأَجْنَبِيُّ وَالْقَيْحُ الْأَجْنَبِيُّ
إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ مُطْلَقٍ وَلَمْ يَتَّصِفْ بِتَضَمُّنِهِ . وَالثَّالِثُ الدَّمُ وَالْقَيْحُ بغير الأجنبيين كدَمِ الدَّمَامِيلِ وَالْقُرُوحِ
وَالنَّيْرَاتِ وَمَوْضِعِ الْقَيْحِ وَالْحِجَامَةِ بَعْدَ سَدِّهَا نَحْوُ قُطْعَةٍ فَيَفِي عَنْ كَثِيرِهِ لَا يَفِي عَنْ قَلِيلِهِ وَإِنْ
انْتَشَرَ لِلْحَاجَةِ يَلْمُ بِكُنْ يَفِيهِ أَوْ يَحَاطَرُ حُلَّهُ وَالْأَخْيَ مِنْ قَلِيلِهِ وَبِمَا يَقَعُ مِنْ وَضْعِ لَصُوقٍ عَلَى الدَّمِ
لِيَكُونَ سَبَبًا فِي فَتْحِهِ وَخَرَجَ مَا فِيهِ عَنْ قَلِيلِهِ دُونَ كَثِيرِهِ وَأَمَّا لَمْ يَقُولُوا بِالْعَفْوِ عَنْ قَلِيلِ
نَحْوِ الْبَوْلِ لغير السَّيْسِ مَعَ أَنَّ الْإِتْلَاءَ مَا كَثُرَ لَأَنَّهُ أَفْضَرُ وَلَهُ مَحَلٌّ مُخْصٍ فَسَبَلُ الْإِحْتِرَازِ عَنْ
بِخِلَافِ نَحْوِ الدَّمِ فَإِنَّ جَسَسَ الدَّمُ شَحْرَ الْبَوْلِ الْعَفْوُ فَيَقَعُ الْقَلِيلُ مِنْهُ فِي حُلِّ الْمَسَاحَةِ (وَالْأَمَّا أَيِ
شَيْءٍ) مِنَ الْحَيَوَانَاتِ (لَا يَفِي لَهُ سَائِلَةٌ) أَيِ لَادَمَ لِحَسَبِ جَارِيَةٍ عِنْدَ شَيْءٍ عَضُو مِنْهُ فِي حَيَاتِهِ
(كَذَبَابٍ وَغَلٍّ) أَيِ وَبُوضٍ وَفُلٍّ وَبَقٍّ وَغَرَبٍ وَزَبُورٍ وَزُرْغٍ وَدُودٍ وَفَرَادٍ وَخِرَابٍ وَهُوَ دَوَابٌّ
تَكُونُ فِي الرَّمْلِ (إِذَا وَقَعَ) عَيْنًا (فِي الْإِنَاءِ) الَّذِي فِيهِ مَاءٌ أَوْ مَائِعٌ (وَمَاتَ فِيهِ فَانَهُ) أَيِ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ
دَمٌ سَائِلٌ (لَا يَنْجِسُهُ) أَيِ مَا فِي الْإِنَاءِ بَوْتُهُ فِيهِ لَشَقَةِ الْإِحْتِرَازِ عَنْهُ وَلَوْ وَقَعَ مَيِّتٌ مِنْ ذَلِكَ فِي رُطْبٍ
كَتُوبٍ لَمْ يَنْجِسْهُ كَمَا قَالَ ابْنُ حَجَرٍ (وَفِي بَعْضِ النُّسخِ إِذَا مَاتَ فِي الْإِنَاءِ) فَيَشْمَلُ هَذَا مِثْلَ طَرَحِهِ
طَرَحٍ وَمَاتَ فِيهِ فَانَهُ لَا يَضُرُّ كَمَا لَوْ وَقَعَ بِنَفْسِهِ (وَأَقْبَهُمْ قَوْلُهُ وَقَعَ أَيِ بِنَفْسِهِ) لِطَرَحِهِ طَرَحًا حَبَا فَمِنْ
سَائِلَةٍ (فِي الْمَائِعِ) وَهُوَ عَمِي وَمَاتَ فِيهِ أَنَّهُ يَنْجِسُهُ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ لَوْ طَرَحَهُ طَرَحًا حَبَا فَمِنْ
قَبْلِ وَصُولِهِ لِلْمَائِعِ أَوْ مَيِّتًا فَحَتَّى قَبْلَ وَصُولِهِ إِلَيْهِ لَمْ يَضُرَّ فِي الْحَالِ بَلْ لَوْ طَرَحَهُ فِيهِ بَعْدَ حَوْتِهِ (ضَرَبَ)
أَيِ نَجَسَهُ نَجَسًا (وَهُوَ) أَيِ ضَرَبَ ذَلِكَ (مَاجِزًا) بِالنَّبِيخِ عَبْدِ الْكَرِيمِ (الرَّافِعِيِّ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ)
أَيِ عَلَى الْوَجِيزِ لِلزَّالِي (وَلَمْ يَتَعَرَّضْ) أَيِ لَمْ يَطْهَرِ (لِهَذِهِ السَّئِلَةِ) وَهُوَ طَرَحُ مَا لَانَفْسُ لِمَسَائِلَةٍ فِي
الْمَائِعِ (فِي) الشَّرْحِ (الْكَبِيرِ) عَلَى الْوَجِيزِ أَيْضًا (وَإِذَا كَثُرَتْ مَيِّتَةٌ مَا لَانَفْسُ لِمَسَائِلَةٍ وَغَيْرَتْ
مَآوَقِعَ فِيهِ) وَلَوْ تَقَدَّرَ (نَجَسُهُ) لَفَقْدَ شَرْطِ الْعَفْوِ وَهُوَ أَنْ لَا يَتَغَيَّرَ الْمَوْقِعُ عَلَيْهِ (وَإِذَا نَبَاتَ
هَذِهِ اللَّبَنَةُ مِنَ الْمَائِعِ كَدُودٌ خَلَّ وَفَا كَهْمٌ لَمْ تَنْجَسْهُ قَطْمًا) مِثْلًا تَخْرُجُ مِنْهُ ثُمَّ تَطْرَحُ فِيهِ بَعْدَ حَوْتِهَا
وَمَا لَمْ تَغَيَّرْ قَالَ الرَّافِعِيُّ فِي الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لَوْ طَرَحَ مَائِيَّةٌ فِي لَآءٍ مِنْ خَارِجٍ فِيهِ كَالْعَلَقِ عَادَ الْخِلَافُ
بِمَوْتِهِ فِيهِ كَمَا ذَكَرَ الْعَلَامَةُ الْحُلِّيَّ (وَيَسْتَنِي مَعَ مَا ذَكَرْنَا) وَهُوَ مَا لَادَمَ لَهُ سَائِلٌ وَبَسْرُ الدَّمِ وَالْقَيْحِ
(مِثْلًا) مَذْكُورَةٌ فِي الْبَسُوطَاتِ سَبَقَ بِمَقْصُوفَاتِ كِتَابِ الطَّهَارَةِ وَهُوَ النِّجَاسَةُ الَّتِي لَا يَضُرُّهَا الطَّرَفُ
الْعَدْلُ مِنْهَا كَرُوثِ سَمَكٍ لَمْ يَخْرُجْ أَوَّلُهُ مِنْهُ فَيُغْنَاوُ لَمْ يَضُرَّ الطَّرَفُ الْعَدْلُ بِنَفْسِهِ لَا بِوَسْطَةِ شَيْءٍ

وَيَشْتَرَطُ فِي غَسْلِ
لِلْمَتَجَسِّسِ وَرُودَ الْمَاءِ
عَلَيْهِ أَنْ كَانَ قَلِيلًا فَإِنْ
عَكِيسَ لَمْ يَطْهَرِ أَمَّا
الْكَبِيرُ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ
كَوْنِ الْمَتَجَسِّسِ وَارְكَا
أَوْ مُورُودًا (وَلَا يَفِي عَنْ
شَيْءٍ مِنَ النِّجَاسَاتِ إِلَّا
الْبَسِيرُ مِنَ الدَّمِ وَالْقَيْحِ)
فَيَفِي عَنْهَا فِي تَوْبٍ
أَوْ يَدْنٍ وَنَصَحَ الصَّلَاةَ
مَعَهَا (وَالْأَمَّا أَيِ
شَيْءٍ) (لَا يَفِي لَهُ سَائِلَةٌ)
كَذَبَابٍ وَغَلٍّ (إِذَا وَقَعَ
فِي الْإِنَاءِ) وَمَاتَ فِيهِ فَانَهُ
لَا يَنْجِسُهُ (وَفِي بَعْضِ
النُّسخِ إِذَا مَاتَ فِي الْإِنَاءِ
وَأَقْبَهُمْ قَوْلُهُ وَقَعَ أَيِ
بِنَفْسِهِ أَنَّهُ لَوْ طَرَحَ
مَا لَا تَقْصُ لِمَسَائِلَةٍ فِي
الْمَائِعِ ضَرَبَ وَهُوَ مَا جِزَمَ
بِهِ الرَّافِعِيُّ فِي الشَّرْحِ
الصَّغِيرِ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ
لِهَذِهِ السَّئِلَةِ فِي الْكَبِيرِ
وَإِذَا كَثُرَتْ مَيِّتَةٌ
مَا لَانَفْسُ لِمَسَائِلَةٍ وَغَيْرَتْ
مَآوَقِعَ فِيهِ نَجَسُهُ
وَإِذَا نَبَاتَ هَذِهِ اللَّبَنَةُ
مِنَ الْمَائِعِ كَدُودٌ خَلَّ
وَفَا كَهْمٌ لَمْ تَنْجَسْهُ قَطْمًا
وَيَسْتَنِي مَعَ مَا ذَكَرْنَا
هَذَا مِثْلًا مَذْكُورَةٌ
فِي الْبَسُوطَاتِ سَبَقَ
بَعْضُهَا فِي كِتَابِ
الطَّهَارَةِ.

(النجاسات) وهو ما عدا النجاسة الحقيقية واللفظة وهو للشيء متوسطة (مرة واحدة) حيث أزيلت
 أوصاف النجاسة فيصير نقيا. العام وحده لا أن تمسح وكذلك بقائه اللون والريح معا بخلاف جاء أحدها
 فانه يكفي فيه التمسح (وإن مسح النسخ مرة تأتي عليه) أي المثل أي تميم السيلان (والثلاث وفي بعض
 النسخ والثلاثة بالناء) أي ثلاث مرات بزيادة مرتين بعد الأولى الواجبة (أفضل) من الاقتصار على مرة
 كما زالت به الأوصاف بعد مرة واحدة ويطلب اثنان بعدها ولا يثنى التناهي على النجاسة الملقطة
 لأن السكر لا يكثر كما أن المصير لا يكثر فإن الشارع بالغ في تكرير الملقطة فلا زاد عليه كما أن بول الصبي
 كان واجبه في النسخ ولا يصح مرة أخرى فلا يكفي أدنى منه كالسج فثلث المتوسطة والخفيفة دون
 الملقطة (واعلم أن غسالة النجاسة بعد طهارة المثل أصول) بزوال أوصاف النجاسة ولو ملاحظة (طاهرة
 في نفسها غير مطهرة فهي مستعملة لا زالت لها الخبث لأن ما زيل به الخبث غير مطهور ولو كان معفوا
 عنه ولا تكون الغسالة القليلة طاهرة إلا بشرط أربعة أحدها (أن انفصلت) عن المثل (غير متغيرة و)
 الثاني (لم يزد وزنها بعد انفصالها) عن المثل (عما كان) أي عن القدر الذي كان أولا قبل انفصال المثل
 (بعد اعتبار مقدار ما ينشرب من الفسول من الماء) ويلقيه من الوسخ الطاهر يكفي فيها بالظن
 والثالث أن يطهر المثل بأن لم يكن به طعم ولا لون ولا ريح سهل الزوال والرابع أن يكون الماء واردا
 ويحكم على الغسالة القليلة بالنجاسة إن كانت موروثة أو تغير أحد أوصافها أو زاد وزنها بعد اعتبار
 ما أخذ من الوسخ الطاهر وما يأخذ المثل من الغسالة أو لم يطهر المثل لأن البقية الباقية بعد الانفصال
 فترى من طهارته طهارته ومن نجاسته نجاسته فلو غسالة قبل الانفصال عن المثل حيث لم تغير طهارة قطعا
 وحكمها حكم المثل بعد الفصل (هنا) أي محل اشتراط تلك الشروط (إن لم يبلغ) أي الغسالة (فليكن
 فإن ملتصقا فالشروط عدم التغير) دون بقية الشروط (ولما فرغ المصنف مما يطهر بالصل شرع فيها
 بطهر بالاستحالة وهي انقلاب شيء) كالخمر (من صفة) كالخمر (إلى صفة أخرى) كالخلية (فقال وإذا غلغلت
 الخمرة وهي) لغة (المتخذة من ماء العنب) وشرع على مسكر سواء كان من زبيب أو تمر أو حب أو قصب
 أو عسل أو غير ذلك (مخرجة كانت الخمرة) وهي التي عصار أصلها لا بقصد الخمرة أو عصارها بغير
 (أمر) وهي التي عصار أصلها بقصد الخمرة فبها انفصل (ومعنى تخللت صارت) أي الخمرة (خللا وكانت
 صبرورتها خللا) لم ينشأ من تأثير شيء كما قال المصنف فإن تخللت خمر (بنفسها) أي من غير مصاحبة
 عين أجنبية حين تخللها أو بفتح رأس دن للهواء لها (طهرت) لأن آلة النجاسة الأسكار وفزال
 وتخلل اغار الخمر أحياء وهو مسنون بالنجس وبه في عن نحو سيات العنقود مما يصير التثني منه
 وعن ماء احتسب إلى العصير بابس أو استعصاره غرض رطب (وكذا لو تخللت نخلها من شمس إلى ظل
 وعكسه) ما لم يحصل بها هبوط والآلة تنجس ما فوقها من الدن ثم يعود إليها بالتنجيس بعد التخلل
 لا اتصالها بها وإن غمر الزرع قبله وقبل جفافه أو بعده بغير أخرى على الأوجه لأن هبوط الخمر كان
 يعمل فاعل وهو الفاعل مكره وكذا لو نقلت من دن إلى آخر وقيل إن الخمر لا تطهر بالتخلل الثاني
 عن القل فإن من استعمل شيء قبل أو أنه عوقب بحرارة (وإن لم تخلل الخمرة نفسها بل خللت
 بطرح شيء فيها) ولو بنفسها أو بإفناء بخور ربح (لم تطهر) لتنجس الطروح بالإفناء فينجس المثل
 وشمل الشيء مما انفصل عما وقع فيها وإن زرع قبل صبرورتها خللا فان زرع قبل أن يخرج منه شيء
 وفصل تخلل الخمر ولم نهط الخمر نزعها عما كانت عليه حال حصوله فيها لم يضر ولو كان الواقع فيها نجسا
 لم تطهر ما تخلل وإن زرع معها قبله وإن لم يحصل منه شيء. ونحو الذي أيضا السائق وغيره. وإن
 لم يكن له أثر في التخلل كالحصاة لم يضر بخبره من السكر وماء وردا لطلب انجاء الخمر حيث وضع

(النجاسات مرة واحدة)

وإن بعض النسخ مرة

(تأتي عليه والثلاث)

وإن بعض النسخ

والثلاثة بالناء (أفضل)

واعلم أن غسالة

النجاسة بعد طهارة

المثل أفضل

ان انفصلت غير متغيرة

ولم يزد وزنها بعد

انفصالها عما كان بعد

اعتبار مقدار ما ينشرب

الفسول من الماء هكذا

إذا لم يبلغ فليكن فان

بقيها فالشروط عدم

التغير. ولما فرغ

للمصنف مما يطهر

بالصل شرع فيها

بطهر بالاستحالة وهي

انقلاب الشيء من صفة

إلى صفة أخرى فقال

(وإذا غلغلت الخمرة وهي

المتخذة من ماء العنب

مخرجة كانت الخمرة

أمر لا وهي تخللت

صارت خللا وكانت

صبرورتها خللا بنفسها

طهرت) وكذا لو

تخللت بقاياها من شمس

إلى ظل وعكسه (وإن

لم تخلل الخمرة بنفسها

بل (خللت بطرح

شيء وبها لم تطهر)

في محجر ويحل أمساك حمر محترمة ويجب إراقه غيرها فوراً أو يطهر ظرفها بالفسل وإن تشرب بها
غير لا تدع به (وإذا طهرت الحرة) أي إذا طهر الحمل المتعلق عن الحرة (طهرتها) أي (نظفها)
عن بوزنعت بسبب الغليان ثم نزلت بنفسها للضرورة فلا يعود الدم على الحمل بالنجس
دم واحد حل طاهر.

وإذا طهرت الحرة

طهر ذهابها لها

(فصل في الحيض

والدماس والاستحاضة

(ويخرج من العرج

ثلاثة دماء ثم الحيض

واليفس والاستحاضة

فالحيض هو الدم

الخارج في سن

الحيض وهو تسع

سنين فأكثر من فرج

المرأة على سبيل الصحة

أي لألثة له الحيلة (من

غير سبب الولادة)

وقوله (ولونه أسود

معتدماً للآع) ليس في

أكثر نسخ المتن

الصحيح اعتدماً الدم

اشتد حمرته حتى

أسود ولذته النار

حتى أحرقته (والنفاس

هو الدم الخارج عقب

الولادة) فالخارج مع

الولد أو قبله لا يسمى

نفاساً وزيادة الباء

في عقب لغة قليلة

والأكثر محضها

(والاستحاضة) أي

دمها (هو

فصل في الحيض والنفاس والاستحاضة) أي في حقايقها وأحكامها وما يتعلق بذلك (ويخرج من

المرج) أي ذل الأني الذي تحت مخرج البول وهو مخرج الولد والذي يدخله الذكر (ثلاثة دماء

صفا) وهي ما يتعلق بها الأحكام (دم الحيض والنفاس والاستحاضة) ولكل واحد منها حكمه (فالحيض

هو الدم الخارج في سن) إمكان (الحيض) وهو تسع سنين فأكثر من) عرق في أقصى الرحم الذي في

داخل (فرج المرأة) ولو حللاً (على سبيل الصحة) فخرج الاستحاضة (أي لألثة) تقتضي ذلك (بل

حده) أي التسعة (من غير سبب الولادة) في أوقات مخصوصة بأن لا تجاوز اليم أكثر من الحيض ولا ينقص

في مخرج ذلك الدماء ولكون الحيض يخرج على سبيل الصحة كان عديمه غيباً في الأمة فتدبر ولم

يحب في الحرة فلا ترد له ليس من عيوب النكاح (وقوله ولونه) أي الدم أي اللون الأقوى (أسود)

سواد غالباً والدم نفسه (معتدماً) أي حار (لذاع) بالمعجمة ثم المهملة أي موجه (ليس في) أكثر

من سن) والحاصل أن الصورة لألوان الدماء وصفاتها ألف وأربعون صورة وذلك لأن الألوان

حده وهي سواد وحمره وشقرة وصفرة وكثيرة والصفات أربعة إما نحن أو ثنتين أوها أو مجرد عنهما

وهي صفات الأول في صفات الثاني ثم الحاصل في صفات الثالث وهكذا تأملت ماذا كرر للأسود

فجاء أقوى من غير النجس واللين منه أقوى من غير اللين والنجس للين أقوى من النجس فقط أول المتن

نعم وكذا يقال في بقية الألوان فإن استوى ديان في الصعاب قدم السابق منهما لقوته بالنقد كاسود

بين وحمرة نجس وكأسود نجس وأحمر نجس من فاعدى الصفين بحمر ضعف الدم والأخرى تقابل

أخرى فيستويان وكأحمر منق أو نجس مع أسود مجرد فهما مستويان (وفي الصحيح) كتاب

الحرمي في تفسير كل من معتدماً ولذاع (اعتدماً الدم اشتد حمرته حتى أسود) وهذا التفسير يأنم

مع قوله أسود والأولى أن يفسر الاحتدام بشدة الحراوة فما خوذ من قولهم احتدم النهار أي اشتد

حار عنه النار حتى أحرقته) أي ألت (والنفاس هو الدم الخارج) من فرج المرأة (عقب الولادة)

نصف فرج الرجم من الحمل فالدم الخارج بعد الولد الأول من التوأمين لا يسمى نفاساً بل إن كان

بجس نان حاصت المرأة قبل الولد ولم يزد المجموع على خمسة عشر يوماً كان أيضاً ولا كان

بالبس وبمرط النفاس أن يكون خروج الدم قبل مضي خمسة عشر يوماً من الولادة وأبداؤه

قوة الدم ومن البقاء قبل رؤيته لا نفاس فيه لكنه محسوب من الستين فلو رل عليها الدم

شرة أيام من الولادة مثلاً كانت تلك العشرة من النفاس بهذا الاحتكام فيزوما في زمن البقاء

في العشرة أحكام الطاهرات من الصلاة ونحوها ومن حل التمتع بها فيه قل الزملي ولو ولدت

وما حاقاً طار وظوها قل غسلها أو هو كالجابية (فالخارج مع الولد أو قبله) أي حال الطلق

سواء أ تقدمه على فراغ الرجم من الحمل أو هو دم حيض إن اتصل بحيض قبله لأن الحمل

نجس ولا قدم قسار (وزيادة الباء في عقب لغة قليلة) أي نادرة (والأكثر محضها) بل

محض يرى في المختار لم أر في الصحيح والتهذيب يعقبها بالياء طرفاً لـ هو معنى الشاف

بـ بل والآخر عفيان لا غير (والاستحاضة أي دمها هو) لغة السيلان وشرعا

(الدم الخارج) من عرق في أدنى الرحم القوي هو مستقر الولد (في غير أيام الحيض والنفاس) لا على سبيل
 الصحة) ولا تمتنع الاستحاضة الصلاة والصوم والوطء للضرورة لأنه حدث دائم فتفسل الاستحاضة
 فترجى فتحشوه بنحو قطة فتعصبه فتتوضأ بعد دخول وقت الصلاة لأن ذلك طهارة ضرورية وقد
 ما ذكر تبادر الصلاة قليلا للحدث فلو أخرت فإن كان التأخير مصلحة الصلاة كسر عورة وتظار
 جماعة لم يصح وإن كان لغير مصلحة أخر فتعبد الوضوء والاحتياط لتكرار الحدث والجحش
 ويجب عليها الوضوء لكل فرض لبقاء الحدث ولأن تنقل ما شاءت بوضوء إن توصات
 للفرض ولا بد أن يكون التنقل في الوقت إن كان النقل غير رتبة ويجب عليها لكل فرض تجديد
 غسل الفرج والحشو والغضب إن تلوث بما لا يعفى عنه بكثرة النجس والآل ويجب عليها تجديد
 رباطها فقط لكل فرض ولو انقطع دمها قبل الصلاة فإن وسع زمن انقطاع الوضوء والصلاة
 وجب الوضوء وما معه والا فلا ولا عبرة بمادة الانقطاع ولا عدمها (وأقل الحيض زكواتوم ليلة
 أي مقيد ذلك وهو أربعة وعشرون ساعة على الاتصال للنفاس في الحيض) بحيث يكون لو وضعت
 قطنة أو نحوها في فرجها لتلوث بالدم وإن لم يخرج إلى ما يجب غسله في الاستنجاء (وأكثره)
 أي الحيض زمنًا خمسة عشر يوما بلياليها سواء تقدمت أم تأخرت أو تلفت وإن لم تصل البهائم
 بسبب العترات للتخلية بينها ولو مع بقاء ناقص عن أقل الطهر لم تغسل بين ذمتين لأنه حينئذ يشبه
 الفترة بين ذقات الدم فصح عليه حكم الحيض بشرط أن يكون وقت مجموع الدماء قدر يوم
 وليلة ويقال لهذا الدم أقل الحيض وأكثره لأنه قدر أربعة وعشرين ساعة وهو موجود في خمسة
 عشر يوما فادارات المرأة دما يوما وليلة ونقاء ثلاثة عشر وفي الخامس عشر دما قال كل حيض وعلامة
 الفترة أن تكون القطنة أو أدخلت في الفرج تلوث ولها أن تكون لو أدخلت لم تلوث (فإن
 زاد) أي الدم (عليها) أي خمسة عشر (نحو) أي الزائد فقط (استحاضة) وتسمى المرأة التي زاد دمها
 عليها استحاضة (وغيابها) أي الحيض زكواتوم أربعين أو سبع من الأيام بلياليها وإن لم تصل الدماء (وللعمد)
 أي لو كمل غلبه (في ذلك) أي أقل الحيض وأكثره وغالبه (الاستقراء) أي التفتيش من الإمام
 الشافعي لغير العرب ولو اطرقت عادة المرأة خلاف ذلك لم تعتبر لأن بحث الشافعي ومن بعدهم أنهم ذهبوا
 إجماع (وأقل) زمن (النفاس) ليلة. وأريد بها زمن يسير وهو قدر يومين من الشهر (وأيضا) دم
 (النفاس) زمن (افصال الولد) لأن زمن خروج الدم إذا تأخر سخر وجهه عليه لكن بشرط أن
 يكون خروج الدم قبل مضي خمسة عشر يوما منه (وأكثره) أي زمن النفاس (ستون يوما) بلياليها
 (وغيابها) أي زكواتوم بلياليها (وللعمد في ذلك) أي الأقل والأكثر والغالب (الاستقراء) أي البحث
 من الإمام الشافعي رضي الله عنه (أي كما مر) (وأقل) زمن (الطهر الفاصل بين) زمن (الحيضين)
 خمسة عشر يوما (أي بلياليها لأن الشهر غالبه لا يغلو عن حيض وظهر وإذا كان أكثر الحيض
 خمسة عشر يوما لم يكن أن يكون أقل الطهر كذلك (واختبر الصف بقوله بين الحيضين عن الفاصل)
 بين نفاسين كان وطئ المرأة عقب الولادة مع النفاس حلال ومضى أكثره ليس وطهرت بعده
 يوما مثلا ثم ألقت غلفه ونزل النفاس بعدها فظهر بين نفاسين وعن الفاصل (بين حيض ونفاس)
 سواء تقدم الحيض على النفاس بأن حاضت وهي حامل وانقطع الدم ثم بعد يومين أو أدت وول
 النفاس (إذا قلنا بالأصح أن الحامل حيض) أم تأخر الحيض عن النفاس بأن تمسكت أكثر
 النفاس ثم طهرت يوما مثلا ثم حاضت أما لو انقطع النفاس قبل كمال الستين فلا يكون الدم المند
 حضا إلا أن عد بعد خمسة عشر يوما (فإن) أي الفاصل بين الحيض والنفاس (بحر أن يكون)

الدم الخارج في غير
 أيام الحيض والنفاس
 لا على سبيل الصحة
 (وأقل الحيض) زكواتوم
 (ببوتيلة) أي مقدار
 ذلك وهو أربعة
 وعشرون ساعة على
 الاتصال للنفاس في
 الحيض (وأكثره)
 خمسة عشر يوما
 بلياليها فإن زاد عليها
 فهو استحاضة (وغيابها)
 ست أو سبع (وللعمد)
 في ذلك الاستقراء
 (وأقل النفاس) ليلة
 وأريد بها زمن يسير
 واختار الشافعي من
 انفصال الولد (وأكثره)
 ستون يوما وغيابها
 أربعين يوما
 وللعمد في ذلك
 الاستقراء أيضا (وأقل
 الطهر) الفاصل بين
 الحيضين خمسة عشر
 يوما واختار الشافعي
 بقوله بين الحيضين
 عن الفاصل بين حيض
 ونفاس إذا قلنا بالأصح
 أن الحمل حيض
 فإنه يجوز أن يكون

اسم الكسوف من كلام
 الله بين الدفتين (وحمل)
 الا اذا خافت عليه
 (و) (الخامس) دخول
 للجد (الخامس) ان
 خافت نلوشه (و)
 السادس (الطواف)
 فرضا او نفلا (و)
 السابع (الوطء) (و) ين
 لمن وطئ في اقبال الم
 التصديق بدنيار ولكن
 وطئ في اقباله التصديق
 بنصف دينار (و)
 الثامن (الاستمتاع بما
 بين السرّة والركبة)
 من للرأ فلا يحرم
 الاستمتاع بهما ولا بما
 فوقهما على المختار في
 شرح المذهب. ثم
 استطرده للمنصف ذكر
 ما حمله ان يذكر في
 سبق في فصل موجب
 الفصل فقال (و) يحرم على
 الجنب خمسة أشياء
 أحدها (الملاحة) فرضا
 أو نفلا (و) الثاني (قراءة
 القرآن) غير منسوخ
 التلاوة آية كان
 أو حرفاً أو جهرًا
 وخرج بالقرآن التوراة
 والانجيل أما أنكره
 القرآن فتجوز لا قصد
 قرآن (و) الثالث
 (ش) للمصحف

(اسم الكسوف من كلام الله بين الدفتين) أي بين دفق المصحف لكن الفراد بالمصحف هنا كل
 ما كتب عليه قرآن لدرسته ولو عمودا ولو حيا أو نحوها (و) يحرم (حمله) لأن الحمل بلغ من السن
 (الا إذا خافت) أي للرأ (عليه) من غرق أو حرق أو نجاسة أو وقوعه في يد كافر فيجب حمله حينئذ
 ويجوز حمله لحوق نحو غضب أو مرقف أو كحل سمه مع متاع بشرط أن لا يند مائلا أو يحصل مسئلة
 رباعية وقصد المصحف وحده حرام كما عناه لاجرمه (والخامس) دخول المسجد الجاني (ولو لم يرد
 المصور (ان خافت نلوشه) ولو بالشك أو التوهم والا فلا حرمة لكن يكره (والسادس) الطواف
 فرضا أي ركنا وأجبا (أو نفلا) في ضمن نك أو غيره لقوله صلى الله عليه وسلم (الطواف بمنزلة
 الصلاة إلا أن الله أحل فيه التطيق لمن يطيق فلا ينطق إلا بخير) رواه الحاكم وإنما نص على
 التطيق مع أن الأكل والشرب لا يحرم فيه لأنهم كانوا يشككون بالكلام الفصح حالة الطواف
 وليس الطواف بمنزلة الصلاة في امتناعه حال الخطي بل هو جائز وينبغي أن يأتي في الطواف
 بمسحبت الصلاة من نحو وضع اليد على الصدر لأنه أبلغ في الخضوع ومكروهاها كضم
 الشعور والنياب (والسابع الوطء) ولو بعد انقطاع النيم وقبل التسل مالم يخف الوقوع في الرأ
 (و) ين لمن وطئ في اقبال الم أي مدة زايده (التصديق بدنيار) ويكفي على فقير واحد
 (ولن وطئ في اقباله) أي مدة تنافسه (التصديق بنصف دينار) ويتكرر التصديق بتكرار
 الوطء وإنما لم يجب لأية وطء محرم للاستقذار لأن الحيف مستقذر متين ثلاث ذكر الوطئ
 وين التصديق بدنيار لمن ترك الجمعة بلا عذر وبنصفه لمن تركها بعذر (والثامن) الاستمتاع
 بالباشرة (بما بين السرّة والركبة من للرأ) بوطء أو غيره ولو بلا شهوة لأنه قد يدعو إلى
 الجماع (فلا يحرم الاستمتاع بهما) أي السرّة والركبة (ولا بما فوقهما) أي ما أحاذهما (على المختار
 في شرح المذهب) قال ابن قاسم لو خلفت السرّة في محل أعلى من محلها الغالب أو الركبة أسفل
 من محلها الغالب كالوجه اعتبارها دون محلها الغالب لو لم يخلق لها مرة أو ركبة فقرأ لها باعتبار
 الغالب (ثم استطرده للمنصف) أي أتبع (لذكر ما حقه أن يذكر فيما سبق في فصل موجب الفصل
 فقال ويحرم على الجنب خمسة أشياء أحدها الصلاة فرضا أو نفلا) أي مافي معناها كخطبة الجمعة
 وسجدة التلاوة والشكر ومن خشي أن يظن به سوء يأتي بأفعالها من غير نية ولا حرمة عليه
 (والثاني) قراءة القرآن غير منسوخ التلاوة (ولو نسخ حكمه كآية الحول في العدة) (آية كان)
 أي القراءة (أو حرفا) بنية كونه قرآنا لا بدوي معصية وشرع فيها التحريم من هذه الجهة لأن
 حيث أنه يسمى قرآنا (مرا) أي بحيث يسمع نفسه حيث اعتدل سمعه ولا مانع (أو جهرًا) أي بحيث
 يسمع غيره نعم فاذا الطهور بن بقرا الفاتحة في الصلاة الواجبة (وخرج بالقرآن التوراة والانجيل)
 فلا يحرم على الجنب قراءتهما ولا نكته أيضا (أما إذا كان القرآن فتجوز لا بقصد قرآن) كبسم الله
 الرحمن الرحيم عند ارادة الأكل ونحوه والحمد لله رب العالمين عند الفراغ من الأكل ونحوه وسبحان
 الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرين وأما إلى ربنا لنقبلون عند ركوب الدابة وغيرها وأما الله وأنا
 إليه راجعون عند المصيبة والاعتماد أن مواعظ القرآن وهو ما فيه عيب أو رهب وإخباره عن الأهم
 السابقة وأحكامه وهو ما تعلق بفعل المكلف كادكاره فإن قصد القرآن وحده أو مع الله كترجم وإن
 قصد الله كرقط أو أطلق فلا قاصور أو ربة محل في نيتين ويحرم في نيتين وأما لو قصد أحدا لا يقينه ففيه
 خلاف والاعتماد الحرمة لأن الواحد الذي أراد في القرآن فيحرم لصديقه به (والثالث) شمس المصحف
 وحلده المتصل أما التفصل ففيه خلاف فمتد أن يحجر لا يحرم فيه وعند الرمي يحرم مالم تنقطع

وحمله) من باب أولى

(و) الرابع (الطواف)

فرضاً وتلقاً (في الخامس)

(الثبت في المسجد)

لجنب مسلم الضرورة

كن أحمل في المسجد

وتقدر سر وجه منه

تخوف على نفسه أو ماله

أما عبور المسجد ماراً به

من غير مكث فلا يحرم

بل ولا يكره في الأصح

وتورد الجنب في المسجد

بمنزلة الميت وخرج

بالمسجد المدارس والربط

ثم استطرده المصنف أيضاً

من أحكام الحديث الأكبر

إلى أحكام الحسنة

الأصغر فقال (ويحرم

على الحديث) محدثاً

أصغر (ثلاثة أشياء

الصلاة والطواف ومس

المصحف وحمله) وكذا

غيره فله وسند فيهما

مصحف ويحل تحمله في

أمتعة وفي تفسيراً كثير

من القرآن وفي دراهم

ودنائب وخواتم نقش

على كل منهما قرآن

ولا يمنع الميز الحديث

من مس مصحف

ولو خلد دراسة وتعلم

(كتاب) أحكام

(الصلاة)

وهي لغة الدعاء وشرعاً

كما قال الأرمي أقوال

وأفعال مفتوحة

ومسح وشرعاً

سبعة والا كان جعل سجداً لكتاب فلا يحرم مسه حينئذ (وحمله) أي المصحف (من باب أولى)
 أعظم من اثنين فهو حرام بالقياس الأولي (والرابع الطواف فرضاً) كطواف الأفاضة والوداع
 (هذا) كطواف القدوم للحاج وللحلال (والخامس للكت) ولو بأدنى طمأنينة (في المسجد) أي في
 من أول جنبه أو هوائه (لجنب مسلم) وأجاز أراهم الرزق من أمتنا كالأمام أحمد للكت في
 المسجد لجنب إذا توضأ لم يلزم حاجة (الضرورة) فلا يحرم لأجلها (كن أحمل في المسجد وتعلم)
 (أو حروجه منه) لعل أبوابه أو (تخوف على نفسه أو ماله) أو عتوه أو متعته (أما عبور
 المسجد) بأن يكون (ماراً به من غير مكث فلا يحرم ولا يكره في الأصح) لكنه لغير غرض خلاف
 رزق ولو على هيئة وأن حمل لأن سير حامله منسوب إليه في الطواف ويحرم ولو عن الرجوع قبل
 خروج من الباب الآخر (وتورد الجنب في المسجد) كأن يدخل لأخذ حاجة ويخرج من الباب
 الآخر محل منه دون وفوف (بمنزلة الميت) فيحرم (وخرج بالمسجد المدارس) وهي محل قراءة
 العلوم (والربط) وهي بيوت مشاة كسكنى الفقراء (ثم استطرده المصنف) أي انتقل (أيضاً من أحكام
 الحديث الأكبر إلى أحكام الحديث الأصغر فقال ويحرم على الحديث حديثاً أصغر ثلاثة أشياء) أحدها
 (مس جميع أنواعها ومنها صلاة الجنازة) بخلاف الشعبي القائل يصحها مع الحديث لأنها دعاء
 محبة يتوقف على طهارة نعم لا بحث بها من تحلى أن لا يصل (في ثانياً الطواف) بجميع أنواعه
 (مس المصحف) يأتي جزء لا يباين الكف فقط (وحمله) بخلاف حمل حمله فلا يحرم
 عند الرمي وقال ابن حجر فيه تفصيل الأمتعة وقال الطبراني أن نيب المجل إليه بأن كان
 مس المصحف صغيراً حرم والأفلا (وكذا غير ريلة) أي كسب أن هي له عرفاً ولا يحل ولا يحل الغرارة
 لا يحرم الآ من المصحف فقط (وسندون) أعد له ولا يحل به عرفاً (فهما مصحف) فإن لم يكن فيهما
 لا يحرم مسهما ولا حملهما (ويحل) مع الكراهة (وحمله) أي المصحف (في أمتعة) أي معها بقصد
 فتح أو بالطلاق فلو قصد المصحف وحده حرم عليه ولو قصد المصحف مع المتاع لم يحرم عند الرمي
 يحرم عند ابن حجر والحطيب ويكفي المتاع الواحد ولو صغيراً كالأبرة كما قاله الرمي وقال الحطيب
 (ويستحب الاستنباع عرفاً وحمله معه مطلقاً خير من المسح والاحتكام عليه) وفي تفسيراً كثير
 (في ثانياً) أي يقينا وتعتبر الكثرة بالخط الثاني في المصحف وبقاعدة الخط في التفسير وأما المسح
 (في ثانياً) وضع يده مثلاً (وفي دراهم ودنائب وخواتم) أي وثباب ونحوها (نقش على كل منهما
 من القرآن) لما لم يقصد هنا للدراسة والحفظ بل مسح عليه أحكامه وإدخال كل طعام وهدم
 (في ثانياً) لا يكره كتابة شيء من القرآن في إناء يسقي ماءه للشاه ويكره إحراق خشب
 (في ثانياً) من القرآن إلا أن قصد به ضيائه فلا يكره ويحرم الشيء على فراش أو خشب نقش
 (في ثانياً) من القرآن (ولا يمنع الميز الحديث) حديثاً أصغر أو أكبر (من مس مصحف ولو ج) ونحوها
 (في ثانياً) كتب عليه قرآن لدرسه ولا من حمل ذلك (لدراسة وتعلم) أي عند حاجة ذلك لنفسه
 (في ثانياً) كالإتيان به للمعلم ليعلمه منه وذلك المشقة دوام طهره

في كتاب أحكام الصلاة

حمد وعنده وهي أفضل العبادات البدنية الظاهرة ثم الصوم ثم الحج ثم الزكاة ففرضها
 (وهي لغة الدعاء) قيل مطلقاً وقيل بجزء (وشرعاً كما قال)
 (في ثانياً) قولا عن سبعة (قوال) وأحده مندوبة (وأفعال) بدنية وقلبية (مفتوحة
 وممسوحة)

بالتكبير مختمة بالتسليم بشرائط مخصوصة لا بد منها أصحة (الصلاة المفروضة) أصالة (وفي بعض النسخ الصلوات المفروضة) المبنية في كل يوم ليلة (خمس) متلومة من الدين بالضرورة فيكفر حادها ولا يعتد أحد في تركها مادام في عقله (يجب كل منها) أي الحس (بأول الوقت) أي بأول وقت الحدود له شرعا (وجوباً تاماً) فيجب عليه بدخول الوقت أحد أمرين إما الشروع في فعلها أو العزم عليه في الوقت ولا يفي عن هذا ما وجب على من بلغ من العزم على فعل الواجبات وترك المحرمات لأن هذا عزم عام ويستمر الوجب الواسع (إلى أن يفتي من الوقت ما يسعها) أي الصلاة بأول محرم (فيصير) أي الوجوب (حيثما) أي حين إذ بقي من الوقت قدر يسعها حيثما يجب الصلاة فوراً فان شرع في الصلاة والباقي من الوقت ناسخ الواجبات والساقط من الصلاة يخرج الوقت (الظهر أي صلاته) والإضافة بيمانية أو من إضافة المسمى إلى الاسم (قال النووي سميت) أي صلاة الظهر (بذلك) أي بلفظ الظهر (لأنها) أي وقت الصلاة (ظاهرة وسط النهار) أو لأن هذه الصلاة أول صلاة ظهرت في الإسلام بفعله صلى الله عليه وسلم التابع لفعل جبريل عليه السلام أو لأنها تفعل وقت الظهيرة أي شدة الحر (وتقول وقتها) أي الظهر (زوال) الشمس فيدخل الزوال (أي وهو) (ميل الشمس عن وسط السماء) للمسمى بلوغها إليه بحالة الاستواء إلى جهة الغرب باعتبار ظهورها (لا بالنظر لنفوس الأمت) أي لوجود الزوال في علم الله قبل ظهوره لنا (بل) بالنظر (لما نظهر لنا ونعرف ذلك الميل بتحول الظل) من جهة المغرب (إلى جهة المشرق بعدتها) قصته الذي هو غاية ارتفاع الشمس وهو المسمى بالاستواء وطوله هو المراد بظل الزوال وذلك أن كان هناك ظل وقت وقوف الشمس في وسط السماء والآن فيعرف ذلك الليل بوجوه البطل بعد غممه (وآخره) أي وقت الظهر إذا صار ظل كل شيء مثله) حال كون الليل (بعد الظل الموحود عند الاستواء وهو المراد بقوله (أي غير ظل الزوال) أن كان كاهنه الغالب والليل بالسبب للامتناع قدر قامته من غير فعل وعمامة وهي سعة أقدام الأفضة بقدم نفسه غالباً وقد تكون ستة أقدام فقط وقد تكون شعبة كاملة كما فعل بالمساهدة فإن القائمة تختلف باختلاف القدم كما في الدر المنسحب ونقاس به في الابتداء من أصل الإبهام وبعده من رأسه والوقت منقسم إلى ستة أوقات ووقت فضيلة وهي قدر استغاله بما طيل تلك الصلاة وعملها وفعل سنه أو وقت اختيار وهو وقت الجواز وهو يستمر إلى أن يبقى من الوقت ما يسعها ووقت جواز بلا كراهة وهو يستمر إلى أن يبقى ما يسعها ووقت حرمة أي وقت يحرم التأخير إليه ووقت ضرورة وهو آخر الوقت إذا زالت المواضع والباقي من الوقت قدر تحرّم فأكثر ووقت عذر وهو وقت العصر إن تجمع جمع تأخير (والظل لما الشتر تقول زوال ظل فلان) كالسلطان مثلاً (أي سنه وليس الظل علم الشمس كقديتوهم) لأن في الجنة طامع أنه لا شمس فيها (بل هو) عرفاً (أمر وجودي) وهو خيال الشيء (بخلق الله تعالى لنفع البدن) يدفع الحر عنه مثلاً (وغيره) كالشراب مثلاً (والعصر أي صلاتها) وترايب الضمير باعتبار أن الوقت بمعنى اللحظة ونزد كبره في الأول باعتبار أنه يعني الزمان (وسميت) أي الصلاة (بذلك) أي بلفظ العصر (لمعاصرتها وقت الغروب) أي ملاقاتها لوقت المغرب أو لعلها في طرف النهار أو لتناقص ضوء الشمس معها حتى يفتي تحبها بتناقص المسألة من التوب بالعصر حتى تفتي (وتقول وقتها الزيادة) بأدنى زيادة (على ظل المتالي) غير ظل الاستواء أن كان عنده ظل (والعصر) حرمة أوقات أوجدها تحوت الفضيلة) أي وقت يحصل الثواب الزائد على فعلها جده (وهو فعلها أول الوقت والثاني وقت الاختيار) أي الذي يختار أن لا تؤخر عنه (وأشار له بقوله (وآخره) أي وقت العصر (و) وقت (الاختيار إلى ظل المتالي) - أو ظل الاستواء أن كان (والثالث وقت الجواز) أي

بالتكبير مختمة بالتسليم
(خمس) يجب كل منها
بأول الوقت وجوباً
موسماً إلى أن يبقى من
الوقت ما يسعها فيصير
حيثما (الظهر) أي
مكانه قال النووي
سميت بذلك لأنها
ظاهرة وسط النهار
(وتقول وقتها زوال)
أي ميل (الشمس)
عن وسط السماء
لأن الظل لنفوس الأمت
بل لما نظهر لنا ونعرف
ذلك الميل بتحول
الظل إلى جهة المشرق
بعدتها قصته الذي
هو غاية ارتفاع الشمس
(وآخره) أي وقت
الظهر إذا صار ظل كل
شيء مثله (جد) أي
غير (ظل الزوال)
والظل لما الشتر تقول
زوال ظل فلان أي سنه
وليس الظل علم
الشمس كقديتوهم بل
هو أمر وجودي
بخلق الله تعالى لنفع
البدن وغيره (والعصر)
أي صلاتها وسميت
بذلك لمعاصرتها وقت
الغروب (وتقول وقتها
الزيادة على ظل المتالي)
والمعصر حرة أوقات
أوجدها وقت الفضيلة
وهو فعلها أول الوقت
والثاني وقت الاختيار
وأشار له المنصف بقوله (وآخره) أي وقت العصر (و) وقت (الاختيار إلى ظل المتالي) والآخره وقت الجواز

وأشار له بقوله (وق)

الحواير إلى غروب

الشمس) وللإربع

وقت جواز ملاكراهة

وهو من مصر الظل

ممثلين إلى الاصفرار

والخامس وقت تحريم

وهو تأخيرها إلى أن يبق

من الوقت مالا يسعها

(والغرب) أي صلاحها

وسميت بذلك لعلها

وقت الغروب (ووقتها

واحد وهو غروب

الشمس) أي بجميع

قرصها ولا يصح بقاء

شعاع منه (ومقدار

ما يؤذن) أي النقص

(ويتوضأ) أو ينعم

(وبستر العورة) ويقم

الصلاة ويجلي خمس

ركعات (وقوله) بمقدار

الح ساقط من بعض

نسخ للنسج فإن انقصي

المقدار المذكور خرج

وقتها فهذا هو القول

الجديد، ولقد قدم ورجحه

النووي أن وقتا عند

إلى مغيب الشفق الأحمر

(والعشاء) بكسر العين

ممدودا أسم لأول

الظلام وسميت الصلاة

بذلك لعلها فيه (وأول

وقتها إذا غاب الشفق

الأحمر) وأما البلد الذي

لا يجب فيه الشفق

فوقت العشاء في حق

أهله أن يعني بعد الغروب

زمن يوجب فيه شفق أقرب البلاد إليهم ولما وقطان: أحدهما اختيار

كراهة (وأشار له بقوله) (وق) (آخره) (وق) (الحواير) أي قرب (غروب الشمس) بحيث يبقى من وقت ما يسعها أما إذا كان الوقت لا يسعها فهو وقت حرمة وأما إذا وسع قدر تحريم بعد زوال المانع فهو وقت ضرورة (وللإربع وقت جواز بلا كراهة وهو من مصر الظل ممثلين إلى الاصفرار) أي غروب الشمس (والخامس وقت تحريم وهو) (وقت يحرم) (تأخيرها) أي الصلاة إليه بأن كان التأخير (أن يبقى من الوقت مالا يسعها) وللعصر أيضا وقت العذر وهو وقت الطهر لمن يجمع جمع تقديم يؤدها تسعة وهي الصلاة الوسطى فهي أفضل الصلوات وتندبها الصبح ثم العشاء ثم الظهر ثم المغرب فيصلاوا جماعة الصبح والعشاء لأنها قديمة أشق (والغروب أي صلاحها أو سميت) أي الصلاة (بذلك) بلغة المغرب (لعلها) وقت الغروب، ووقتها واحد لا اختيار فيه وأيد على وقت الفضيلة لأن هذا وقت وقت فضيلة وهو بقدر وقت الاختيار فهو مرادف له هنا ويقال له أيضا وقت جواز بلا كراهة ثلاثة مشتركة في وقت واحد ولا اختيار لاختلاف إطلاق برادف وقت الفضيلة وإطلاق مخالفه وهو أكثر وذلك لأن جبريل صلاها في اليومين في وقت واحد (وهو غروب الشمس) أي بجميع قرصها) ويعرف في العمران والصحارى التي بها يحل زوال الشعاع من أعالي الجبال والجيطان وفيها صحارى التي ليس بها جبال فيكفي فيها تكامل سقوط القرص (ولا يصح بقاء شعاع منه) أي عيوبه بجميع قرص الشمس وعلامته أقبال الظلام من المشرق (و) عند وقت المغرب على قول الجديد (بمقدار ما يؤذن) أي (النقص) ولو في حق المرأة لأنه ينسب لها الحائض (ويستحقها بنعم) أو يجمع بينهما ويقتل ويزيل النجاسة التي تزول عن قرب (وبستر العورة) ويقم (وتنعم) أو يأكل حتى يشبع الشبع الشرعي وهو الثلث (ويقيم الصلاة) وإن صلى بقراءة (جلى خمس ركعات) وهي المغرب وسنها البعدية ورجع النووي زيادة ركعتين قبلها وللعصر جميع ذلك الوسط للعدل جالب الناس (وقوله) بمقدار الح ساقط من بعض نسخ للنسج (مع ذلك منه) لا يصح أن وقت المغرب هو غروب الشمس فقط (فإن انقضى المقدار المذكور خرج وصارت حينئذ قضاء وإن لم يدخل وقت العشاء وعصى بتأخيرها عن هذا القدر) وهذا القول الجديد لكنه ضعيف (والقديم ورجحه النووي أن وقتها عند غروب الشمس) (مغيب الشفق) (أول) هو جديد أيضا لأن الشافعي على القول بالقديم في الأملاء وهو من كتبه الجديدة على حديث وقد ثبت في القديم أحاديث من غير معارض منها حديث مسلم لا وقت للمغرب مالم ينشق ولها أربعة أوقات أيضا وقت كراهة وهو آخر وقت عند الجديد بحيث يبقى منه صلاة للقول بخروج الوقت عنده وقت ضرورة وقت حرمة وقت عذر وهو وقت جمع فيكون لها تسعة أوقات (والعشاء بكسر العين) وهو (ممدود أسم لأول الظلام) منه قال الخليل: الفزعة الثلث الأول من الليل بعد غروب الشمس (وسميت الصلاة بذلك) (لعلها فيه) أي في وقت أول الظلام (وتأول وقتها) يدخل (إذا غاب الشفق الأحمر) (تأخيرها) إلى زوال الاصفر والأبيض خروجا من خلاف من أوجبه (وأما البلد الذي لا يجب فيه) (فوقت العشاء في حق أهل) أي البلد (عقب) (أن يعني) بعد الغروب زمن (من أول البلاد إليهم) بأن ينسب وقت المغرب عند أولئك إلى إيلهم فإن كان السدس من هذه السدس وقت المغرب وبقيته وقت العشاء وإن قصر جدا وجعل اعتبار النسبة من أول البلاد إليهم إذا أدى إلى طوع الفجر عندهم والا فلا تعتبر النسبة بل يصرون (من بعد سبع شفق أقرب البلاد إليهم) (ولها) أي العشاء (مرفقان) (أجمالا) (أحدهما اختيار

(جرب)

أهله أن يعني بعد الغروب زمن يوجب فيه شفق أقرب البلاد إليهم ولما وقطان: أحدهما اختيار

وأشار له المصنف بقوله (وآخره) (٥٠) يعتمد (في الاختيار إلى ثلث الليل) والثاني جواز وأشار له بقوله (وفي الجواز

إلى طلوع الفجر الثاني)

وأشار له (أي لوقت الاختيار بقوله (وآخره) أي وقت العشاء (يعتمد في) وقت (الاختيار إلى ثلث الليل) أي إلى تمام ثلث الليل الأول انبعاثا لفعل جبريل وفي قوله إلى نصف الليل لقوله صلى الله عليه وسلم «لولا أن أشق على أمتي لأحرقت مكة العشاء إلى نصف الليل» ومن ثم كان عليه الأكثرون أما وقت العشاء فهو أول الوقت وينتهي إلى مقدار ما يسع الصلاة وما يتعلق بها ويستمر بعده وقت الاختيار (والثاني جواز وأشار له) أي لوقت الجواز (بقوله (وآخره) (في) وقت (الجواز) بلا كراهة يستمر إلى الفجر الأول وبكراهة يعتمد الجواز بها (إلى طلوع الفجر الثاني أي الصادق) بحيث يبقى من الوقت ما يسع الصلاة والآن هو وقت حرمة وإن بقي منه بعد زوال الموانع قدر تكسيرة الاحرام فهو وقت ضرورة (وهو) أي الفجر الصادق يباح شعاع الشمس عند قريها من الأفق الشرقي (التنبيه صومه معتبرا بالأفق) أي بناحية السماء فيما بين الجنوب والشمال (أو الفجر الكاذب فيطلع قبل ذلك لا معتبرا) معرض الأفق (بل مستطلا ذاهبا في السماء) أي إلى جهة الملو (وعلاه أضوا من باقية (ثم زول وتغيب) في بعض الأوقات (ظلمة) وقد يتصل بالصادق (ولا يتعلق به) أي الكاذب (حكم) كحرمة تأخير صلاة العشاء عنه وجواز فعل صلاة الصبح عقبه وجواز حرمة الأكل والشرب في الصوم ونحو ذلك (وذكر الشيخ أبو حامد) القرابي (أن العشاء وقت كراهة وهو ما بين الفجرين) وهو خمس درج وهو أوجه من قول الروابي بتأخذه مع وقت الجواز ولها وقت عند وهو وقت القرب لن يجمع تقديمها (والصبح أي صلاته وهو) ضم الصاد وحكى كسرها (لما أول النهار وتسميت الصلاة بذلك) أي بلفظ الصبح (العمل في أوله) أي النهار أو لأنها تفعل عقب الفجر والفجر فيه يكسب والشيء الذي فيه يكسب يقال له صبح (ولها كالمصر تخبة أوقات : أحدها وقت الفضيلة وهو أول الوقت) بمقدار ما يسع الصلاة وما يتعلق بها (والثاني وقت الاختيار وذكره) أي للذكور من الوقتين (المصنف في قوله وأول وقتها طلوع الفجر الثاني) وهو الصادق وسمى الأول كاذبا لأنه يكذب عن الفجر لأنه يضيء ثم يسود والآخر الثاني صادق لأنه يصدق عن الصبح ويبينه (وآخره) أي وقت الصبح (في) وقت (الاختيار على الاستمرار وهو الإضاءة) بحيث يمر الناظر القريب منه وفي الحديث لا أسفر وأما الفجر فانه أعظم لأجره أي صلوات الصلاة الفجر صفرين وقيل طولها إلى الأسفار (والثالث وقت الجواز وأشار له المصنف بقوله (وآخره) (في) وقت (الجواز أي بكراهة إلى) قريب (طلوع الشمس) بحيث يبقى من الوقت ما يسع الصلاة وإن لم يبق منه إلا قدر تحريم بعد زوال الموانع فهو وقت ضرورة (والرابع جواز بلا كراهة) وهو يستمر (إلى طلوع الحمرة) التي تظهر قبل الشمس (والخامس وقت تحريم وهو) آخر الوقت بحيث يبقى منه مالا يسعها فيحرم (تأخيرها إلى أن يبقى من الوقت مالا يسعها) ويكفي طلوع بعض الشمس في خروج وقت الصبح كما يكفي طلوع بعض الفجر في دخوله بخلاف الغروب الحاقا كما يظهر بما ظهر لقوته فإذا طلع بعض الشمس فكأنها بدا كلها وإذا غاب بعضها فكأنها لم تغرب (فصل) في بيان صفات من يجب عليه الصلاة أداء وقضاء وفي بيان التوافل (وشرائط وجوب الصلاة) الخمس (ثلاثة أشياء أوجبها الإسلام فلا تجب الصلاة على الكافر الأصلي) وجوبا يثبت عنه الطالبة إذا لو طالبها لم يقص عهده أن كان مؤمنا وإبطال الجزية إن كان ملزما لها وإنما الطلب عليه من جهة الشارع إذا لم تطالب كذلك فلا معنى للعقاب عليه . والحاصل أن الإسلام يرتب عليه أمور ثلاثة الأداء للطاعة والمطالبة من العقاب في الآخرة على تركها فإذا انتفى الإسلام انتفاه الصلاة انتفى الأولان ونفي الثالث (ولا يجب عليه) أي الكافر (فصاؤها) أي الصلاة (إذا أسلم) ولا يتبدل

أي صادق وهو الفجر
صومه معتبرا بالأفق
وما للفجر الكاذب
فيطلع قبل ذلك
لا معتبرا بل مستطلا
ذاهبا في السماء
ونصف ظلمة ولا يتعلق
به حكم وذكر الشيخ
أبو حامد أن العشاء
وقت كراهة وهو ما بين
الفجرين (والصبح)
أي صلاته وهو لمة أول
النهار وتسميت الصلاة
بذلك لعلها في أولها
كالمصر تخبة أوقات :
أحدها وقت الفضيلة
وهو أول الوقت (والثاني)
وقت اختيار وذكره
المصنف في قوله (وأول)
وقتها طلوع الفجر الثاني
وآخره في الاختيار إلى
الاستمرار (وهو الإضاءة)
والثالث وقت الجواز
وأشار له المصنف بقوله
(وفي الجواز) أي
ببكراهة (إلى طلوع
الشمس) . والرابع
جواز بلا كراهة إلى
طلوع الحمرة (والخامس)
وقت تحريم وهو
تأخيرها إلى أن يبقى
من الوقت مالا يسعها .
(فصل) في بيان
وجوب الصلاة ثلاثة
أشياء (أحدها

ويشأن

(الإسلام) فلا تجب الصلاة على الكافر الأصلي ولا يجب عليه فصاؤها إذا أسلم

(عشر ركعات ركعتان قبل الصبح وركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب وركعتان قبل العشاء) ومثل الظهر لطلعة (وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء) وذلك لما وافقته صلى الله عليه وسلم عليها (وثلث نوافل مؤكداً) وهي (أربع ركعات للفرائض) وهي بعد الروائب في الضل (أربعة ركعات في الليل) وهي التهجيد ويستحب أيضاً سنة النافلة وهي صلاة الطلوع في الليل بعد النوم (والنفل للطلق في الليل) وأن لم يكن تهجيداً كان لم يكن بعد نوم (أفضل من النفل للطلق في النهار) لحبر مسلم (وأفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل) وروى أيضاً أن كل ليلة فيها جماعة إجابة (والنفل وسط الليل أفضل) من طرفة لأن النافلة فيه آتم والعبادة فيه أفضل (ثم بعد وسطه) (آخره أفضل) وهو ثلث الآخر (وهذا) أي كور النفل في وسط الليل ثم آخره (من قسم الليل أثلاثاً) وأما من قسمه نصفين فالأفضل في نصفه الآخر لقلة المعاصي في الآخر لثلاث النصف غالباً والأفضل من ذلك كله السدس الرابع والخامس بأن يقسم الليل أسديساً فيصام أولاً ثلاثة أسداس ثم يقوم في السدس الرابع والخامس ثم يصام السدس ليغوم للصبح ينشأ (والثاني صلاة الصبح) أي الصلاة المقبولة في وقت الصبح وهو أول النهار (وأولها ركعتان) وأدنى كما لها أربع فيت فكان وهذه أفضلها (وأكثرها اثنتا عشرة ركعة) وهذا عند أحمد عند الحديثين وأما عند أحمد عند الفقهاء فأكبرها ثمان فلو زاد على الثمانية لم ينعد الاحرام للشميل على الزيادة إن كان ثابتاً دائماً والأوقع فلهذا مطلقاً قال ابن حجر وهو ذكر من أن الثمان أفضل من اثني عشر لا يثبت قاعدة أن العمل كلما كثر وشتى كان أفضل لأنها أفلس لتصورهم بأن العمل القليل أفضل الكثير في صور كالفقر فانه أفضل من الأعم لأن بلغ مسفرة ثلاث مرات (ووقتها) أي الصبح (من ارتفاع الشمس) فدرمع (إلى زوالها) فيجب تأخيرها إلى الارتفاع لأنه لا يدخل وقتها بالطلوع (كما قاله النووي في التحقيق وشرح المذهب) خلافاً لما يترجم به الرافعي من أن وقتها من الارتفاع إلى الاستواء ووقتها المختار إذا مضى ربع النهار ليعكون في كل ربع منه صلاة ويستحب فيها قراءة الشمس وضحاها والضحى في الركعتين لها عداها بقراءتها في الكافرون والأخلاص (والثالث صلاة التراويح) ولو فرادى وتسبب الجماعة فيها وفي الوتر بعدها (وهي عشرة ركعات بشر تسليبات) وجوبا ولو حتى يكون عشرة ركعات حصل له ثمانية وهي (في كل ليلة من رمضان وجمعتها خمس ترويحاً) وسبقت لكل أربع منها ترويحاً لأن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يترعون من الصلاة عقبه ويطوفون سبع طوافات وذلك باجتهادهم لا بأمره صلى الله عليه وسلم (وينوي الشخص) أي معلى التراويح ذكر أو نسي (بكل ركعتين منها سنة التراويح أو قيام رمضان) فلا تصح بنية مطلقة (ولو صلى أربع ركعات) أو أكثر (منها) أي العشرين (تسليمة واحدة لم تصح) لأنه خلاف الورد وتقع له نفلاً مطلقاً إذا نسي أو جهل كما لو زاد على العشرين (وركعتان من صلاة العشاء) ولو مجموعة من المغرب جمع تقديم (وطلوع الفجر) أي الثاني ولو نيت بطلان صلاة العشاء وقع ما صلاها نفلاً مطلقاً.

(فصل في شرائط صحة الصلاة) (وشروط الصلاة قبل الدخول فيها) مع استمرارها فيها (خمس أشياء والنسب وطجمع شرط) بسكون الراء ويقال له شرطية وجمعها شرائط (وهو لغة) أي ما يقع عليه الأمر من شرط في المستقبل صحت الصلاة. هو الشرط بفتح السين (والإلزام) وجمعه شرائط (وشروطها) ما شرطه الله عليه وألزمه جزءاً منه، وهذا ثمانية وثلاثون صلاة عليه وليس جزءاً منها بل هو خارج عن حقيقة الصلاة (وخرج هذا الفيد) المذكور بقولنا وألزم جزءاً منها (الركن) فانه شرط الصلاة كالأركان شأنها بالنسبة والشرط الأول لهاارة الأعضاء

(وثلث نوافل مؤكداً) غير تابعة لفرائض أجزائها صلاة الليل والنفل للطلق في الليل أفضل من النفل للطلق في النهار والنفل وسط الليل أفضل من آخره أفضل ويجوز أن قسم الليل أثلاثاً (والثاني) صلاة الصبح وأولها ركعتان وأكثرها اثنا عشرة ركعة ووقتها من ارتفاع الشمس إلى زوالها كما قاله النووي في التحقيق وشرح المذهب (و) الثالث (صلاة التراويح) وهي عشرون ركعة بشر تسليبات في كل ليلة من رمضان وجمعتها خمس ترويحاً وينوي الشخص بكل ركعتين منها سنة التراويح أو قيام رمضان ولو صلى أربع ركعات منها تسليمة واحدة لم يصح تركها بين صلاة العشاء وطلوع الفجر (فصل في شرائط الصلاة قبل الدخول فيها خمسة أشياء) والنسب وطجمع شرط وهو لغة الإلزام وشرائطه ثمانية وثلاثون صلاة عليه وليس جزءاً منها بل هو خارج هذا الفيد الركن فانه جزء من الصلاة والشرط الأول لهاارة الأعضاء

من الحدث الأصغر
والأكثر عند القدرة
أما عند الطهورين
فصلاته صحيحة مع
وجوب الإعادة عليه
(و) طهارة (الحسن)
الذي لا يفتى عنه في
توبه وبدن ومكان
وسيد كالمصنف هذا
الأخير قرينة (و) الثاني
(ستر) لون (الموارة)
عند القدرة ولو كان
الشخص خاليا في ظلمة
فان عجز عن سترها صلى
عاريا ولا يؤي بالركوع
والسجود بل بينهما ولا
إعادة عليه ويكون ستر
الموارة (لباس طاهر)
ويجب سترها أيضا في
غير الصلاة عن الناس
وفي الخلوة اللازمة من
اغتيال ونحوه وما
سترها عن نفسه فلا
يجب لكنه بكرة نظره
البهاة وعورة الذكر
ما بين سترته ووركيه
وكذا الأمة وعورة
الحر في الصلاة
مأسوي وجهها وكفها
ظهرها وبطنها إلى
الكوعين أما عورة
الحر خارج الصلاة
فجميع بدنها وعورتها
في الخلوة كالكافر

من يكره عند القدرة) فان يسهو وصلى ثوب على قصده لاعلى فله إلاما لا يتوقف
فان يسهو على فعله أيضا الألفاء من نحو جنب ولا يناف من حيث القدر أن بل يناف
كره أو فسد أقرآن لأن قصده مع الحاجة لا لعدم مناسسته (أما ما ذكره الطهورين)
توب (فصلاته صحيحة) وهي صلاة شرعية يبطأها ما يبطأ غيرها ولا يصلي مادام برحوا
الطهورين لا إذا صلى الوقت لأن صلاته طهرته (مع وجوب الإعادة عليه) فلو وجد ربا بعد
هوى وقت وجب عليه إعادتها وإن لم تقطه ثم يعيدها ثلثا بالماء أو التراب إذا كان
على سبيله فيه (وطهارة) أجزاء البدن (من النجس الذي لا يمتنع عنه) أما ما يمتنع عنه فلا يسترط
البدن منه (و) ثوب (أي ملبوس ومحمول) (و) بدن (ثوبه) كالحل الألف والعلم والعين (ومكان) وهو
الستر من البدن والملبوس ويقتضى عن طين الشارع المتيقن بحجاسه مما يقتضيه الاحتراز عنه
باعتباره عنه بالوقت والموضع من الثوب والبدن ولو تعلق بالمحلى صبي أو هرقة لم يحكم
بفسادها لا تطل صلاته لأن هذا مما تعارض فيه الأصل والغالب إذ الأصل الطهارة والغالب
حاجة بقدم الأصل ولا يفسد نجس يساوي محل صلاته وإن كان يحاذي صدره أو غيره في الركوع
السجود أو غيرها لعدم ملاقاته له نعم تكره صلاته بأجزاء متنجس في إحدى جهتيه إن قرب منه
حتى يسب إليه (وسيد كالمصنف هذا الأخير) والأقول (قرينة) أي قوله وسر العورة بلباس
ستر وقوله ولو وقف على مكان طاهر (والثاني ستر لون العورة عند القدرة) ولو عن نفسه من
غيره (ولو كان الشخص خاليا في ظلمة فإن عجز عن سترها) بأن لا يجد ما يستر به عورته أصلا
وحيده متنجسا ولم يقدر على ما يبطئه به أو نجس في مكان نجس ولبس منه الأثوب يفسد على
الحلة (أصل عاريا) في تلك الصور الثلاث (ولا يؤي بالركوع والسجود بل بينهما) وجوبا (ولا إعادة
وبكره قبول عارية الثوب دون قبول ثوبه) (ويكون ستر العورة بلباس طاهر) يمنع أدراك
غيره بشره وإن لم يمنع تحميمها وبشمل على السطور فلا يكفي زحاح وماء صاف وثوب رفيع لأن
صفا الثوب لا يحصل به ولا طلمة لأنها لا تسمى سائرا عرفا (ويجب سترها أيضا في غير الصلاة عن
الناس الذين يحرم عليهم النظر إليه وإن لم يمنع غصن أعضائه فلو لم يمنع الغصن لا يجوز الكسوف
نفس بالفعل فيجوز (وفي الخلوة) عولو في الظلمة لمسكن الواجب فيها ستر سواي الرجل والأمة
في سريرة الحر وركبتها فقط (اللا حاجة من اغتيال ونحوه) كستر وخشعة عار على ثوب يحمله
سترها عن نفسه فلا يجب ليكن بكرة نظره البهاة بلا حاجة (و) عورة الذكر (الواضح) ما بين
وركيه (و) عورة في الصلاة وعند الرجال وعند النساء المحارم وأما عورته عند النساء
فجميع بدنهن وفي الخلوة السوا أن فقط (وكذا الأمة) فعورتها كمورة الذكر في الصلاة
سترها المحارم وفي الخلوة وعند النساء فعورتها في جميع ذلك ما بين سترتها ووركيها وأما عورتها
الرجال الأجانب فجميع بدنهن كالحرمة (و) عورة الحر في الصلاة ثمأسوي وجهها وكفها ظهرها
عالي الكوعين) فيجب ستر شعر رأسها وباطن قدميها وكفها ستره بالأرض حال القيام
من عنفها يعني ولو عند ركوعها أو سجودها تطلت صلاتها (أما عورة الحر خارج الصلاة
جميع) أي عند الرجال الأجانب وأما عورتها عند النساء الكافرات فما عدا ما يتدو عند
الرجال فصار حواشيها (و) عورتها في الخلوة كالكافر) أي كمورة الله كفي الصلاة وهي ما بين السرة
والعورة وهي سوائه وممثل الخلوة عورتها عند النساء السلمات وعند الرجال المحارم

(والنمرة لغة الفص) وكهواة الاسان وكل ما يستحي منه (وتطابق) أى تستعمل (شرعا على ما يجب
 ستره) أى فى الصلاة فقط (وهو المراد بها) أى فى قول المصنف ستر العورة بلباس طاهر (وعلى ما يجزى
 نظره وكره الأصحاب) أى أصحاب الشافعى وهم علماء الشافعية (فى كتاب النكاح والثالث الوقوف)
 أى الاستقرار (على مكان طاهر) ولو طنا (فلا تصح صلاة شخص يلقى بفضه أو لباسه) كطريق
 عمامته بخوان لم يتحرك بحركته (بحرسة) غير معفو عنها (ن) شئ من صلاته من (قيام أو قعود أو
 ركوع أو سجود) ولو كثر ذوق الطيور فى المكان عفى عنه لشقة الاحتراز عنه لكن بشرط الثلاثة
 الأولى أن يشق الاحتراز عنه بحيث لو كشف العنود عنه إلى غير ذلك عليه ذلك وأن لم يقع الحمل. الثاني
 أن لا يعتمد الوقوف عليه بأن لا يقصد مكان الذوق بالوقوف عليه مع امكانه فى مكان يخال عنه ومع
 ذلك لا يكفى تحري غير عله فلو صلى عليه عالما به ولم يعدل عنه إلى غيره بضر. الثالث عدم
 رطوبة من الجانبين بحيث لا تكون رطوبة مثله ولا الفرق رطبا نعم إذا ذوق الطير وهم المشى عفى عن
 الشئ عنها مع الرطوبة للضرورة ويتفرق ثلاثة نجاسة فأولها رطوبة أو رطوبة والى ما وقعت
 عليه حالاً من غير حمل ولو فى مسجد كمن إن لم يزل على القامات تنجيس المسجد واتسع الوقت وجب عليه
 القاءها خارجا وتبطل صلاته وإن ضاق الوقت ألقاها فى المسجد وكل صلاة تم بفعل السجدة بعد
 ذلك ونصح الصلاة على نحو سر على نجس (والرابع العلم بدخول الوقت) المبيدود (أو ظن
 دخوله بالاحتياط) بأن كان مبنياً إلى علامة كخطبة بأن ينال فى الخطبة إلى قملها أسرع فيها عن
 عادته أولاً (فلا صلى بغير ذلك) أى العلم أو الظن بالاحتياط لم تصح صلاته وإن صادف الوقت أى وافقه لعدم
 الشرط وكذا حكم عبادة ثمانية ولا بد منها من العمل بما فى نفس الأمر وظن المكلف ويستند بما لا يثبت
 لها إذا صادف الوقت كالأذان والخطبة (والخامس استقبال) عين (القبلة أى الكعبة وسبب) أى
 الكعبة (فإنه لأن المصلى يقابلها) أى يقابلها (وكعبة لأتقياها) أى لتبتمها ولا ينافيه اختلاف بعد
 ما بين أركانها لأنه قليل لا ينافي التربع (أو استقبالها بالصدر) حقيقة فى القيام والجالس وحكافى
 الركوع والساجد شرط لمن قدر عليه أى الاستقبال ولو صلى مضطجعا فلا استقبال بالصدر والوجه
 أو مستلقيا فلا بد أن تكون أخصاه مع وجه القبلة (واستثنى المصنف) أى أخرج (من ذلك) أى
 اشتراط الاستقبال (مأذكرة بقوله يجوز ترك استقبال القبلة فى الصلاة فى حالتين فى شدة الخوف
 فى) ما يباح من (قتال مباح) أى ليس بحرام سواء كان واجباً أو مندوباً أو غيره وعلى عند ضيق
 الوقت وذلك كقتال المسلمين للكفار وقتال أهل العدل للفساة بخلاف عكسه فانه حرام وكذا فتح
 صال ويدخل فيه الفرار من ستم أو نار أو سيل أو غيره مما يباح الفرار منه ومثله من حيلولة أهله
 وله ترك الصلاة ويستفاد وجوب الاستقبال فى غير ذلك على لوج لا يمكنه الاستقبال ومربوط لغير القبلة
 ويجزى لم يجد مخرجاً وخيف من زوجه عن راحته على نفس أو مال أو انقطاعاً عن رفقة (فرضاً كانت
 الصلاة أو نقلاً) بخلاف بونه لصلاة العبد والكسوف ولا يجزى ذلك فى الفاتية ولا صلى مادام رجوع
 الأمن إلا إذا ضاق الوقت فى الفاتية بلا عذر ولا إذا خاف الموت بالموت فى الفاتية بعذر (وفى النواة
 فى السفر على الراحة) أى الدابة بقدر ما كان أو غيرها فيجوز ترك الاستقبال فيها بشرط: أحدها أن
 يكون فيها مستقراً ولو قصيراً. الثاني أن يكون السفر مباحاً بخلافها أن يقصد استعباد الساقة
 المسمى سقراً. ولزمها ترك الأعمال الكثيرة كركض وعدو بلا حاجة. والثالث سببها أو السفر فلو صار
 مقبياً فى أثناء الصلاة أتمها على الأرض مستقبلاً. سببها أو السفر فلو زال أثناء الصلاة أتمها
 كمنه قل ركوبه. كمنها عدم وطه التحاسة مطلقاً محمداً وكذا نسياناً فى نجاسة رطوبة غير

والنمرة لغة الفص
 وتطابق شرعا على ما يجب
 ستره وهو المراد هنا
 وعلى ما يجزى نظره
 وكره الأصحاب فى
 كتاب النكاح (و)
 الثالث الوقوف على
 مكان طاهر (فلا تصح
 صلاة شخص يلقى
 بفضه أو لباسه
 نجاسة فى قيام أو قعود
 أو ركوع أو سجود
 (و) الرابع العلم
 بدخول الوقت (أو ظن
 دخوله بالاحتياط فلو
 صلى بغير ذلك لم تصح
 صلاته وإن صادف
 الوقت (و) الخامس
 استقبال القبلة أى
 الكعبة وسبب قبلة
 لأن المصلى يقابلها
 وكعبة لأتقياها
 واستقبالها بالصدر
 شرط لمن قدر عليه
 واستثنى المصنف من
 ذلك ما ذكره بقوله
 (و) يجوز ترك استقبال
 القبلة فى الصلاة فى
 حالتين فى شدة الخوف
 فى قتال مباح فرضاً
 كانت الصلاة أو ملاً
 (وفى الساقية فى السفر
 على الراحة)

(وفيه مفرشاً) أي من ملأه تنوع وهو أصل من غيره حتى اختار السكى والأدعى فصلته
على الافتراض لئلا يترتب هذا القعود عن قعود الشاهد (والدليل تكبيره الإحرام فيستعين على القادر
بالنطق) أي على النطق (بها بأن يقول الله أكبر) ولو مد الحزمة من الله أو من أكبر لم تنقذ صلاته
ولو قال الله وأكبر بزيادة أو ساكنة أو متحركة بين الكلمتين لم تنقذ صلاته ولو قال الله هو أكبر
لم تنقذ ولو زاد ألفاً بعد الباء بأن قال أكبر لم تصح صلاته سواء فتح الحزمة أو كسرها ولو كرر
الراء من أكبر لم تنط صلاته لأن الراء حرف نكر ورواها عن حمزة أكبر وأبصر من العالم دون الحامل
ولا يضر الفصل بين الكلمتين بأداة التعريف ولا بوصف لم يطل كالله أكبر والله الحليل أكبر
بخلاف ما لو طال أو وصف بأن كان ثلاثاً فأكبر كالله الحليل العظيم الحليم أكبر (فلا يصح الرحمن
أكبر) لعدم لفظ الجلالة (ونحوه) أي من كل ما فيه تغيير أحد المظنين كالله كبير أو أعظم (ولا يصح
فيها) أي تكبيره الإحرام (وتنقذ الخبر على البتة) كقوله أكبر الله (لأن ذلك يخل بالتكبير) فإن أتى بلفظ
أكبر ثانياً كان قال أكبر الله كروا في قصد عند لفظ الجلالة الابتداء صريحاً (وإن كان من النطق بها)
أي تكبيره الإحرام (بالعربية رخص عنها بآتي لغوها) وبلغت الفارسية أولى وإن لم تكن لغة النواي
(ولا يعيد عنها) أي الترجمة (إلى دگر آخر) ويجب التعلل أن قدر عليه ولو بالسفر إلى بلد آخر
وبعد التعلل يجب قضاء ما صلا بالترجمة قبله إلا أن يكون آخره مع التمكن منه فإيه لا بد من صلاته
بالترجمة عند ضيق الوقت للحرمته ويجب القضاء لتفرطه بالتأخير (ويجب قرن النية بالتكبير)
أي جميعه بأن يقرنها بأوله ويستحبها إلى آخره فلا بد أن يستحضر كل معبر فيها مع غيره
كالقصر لقاصر مع ابتدائه ثم يستحب مستحباً لذلك كله إلى الراي وهذا يسمى بالمقارنة الحقيقية ولا
يشترط ذلك مع الاستحضار الحقيقي وهو أن يستحضر صورة الصلاة المركبة من الأركان جزءاً بعد
جزء فإن الواحد عدل باقي الاستحضر العرفي وهو أن يستحضر صورة الصلاة جملة واحدة مع التقارنة
الحقيقية وهي أن يقرن ذلك الاستحضر بجميع أجزاء التكبير كما نقله الألباني عن جميع من العلماء عن
الامام الشافعي رضي الله عنهم (وأما النووي فاختار ألا يكتفاء بالمقارنة العرفية) وتسمى بالمقارنة الإجمالية
وهي أن يقرن ذلك الاستحضر بجزء مما من التكبير ولو الحرف الأخير ولا يضر الغفلة عن النية في أثناء
التكبير (بحيث بعد عرفاً) أي عند عامة الناس (أنه مستحضر للصلاة) أي بعد استحضاره أركان
الصلاة أجمالاً والحجاء والخبر وأما متعلق بمحذوف صفة للمقارنة العرفية . واللفظ اختار النووي ألا يكتفاء
بالمقارنة العرفية الصحيحة بجهة يعد بها المصلي استحضاره الأركان أجمالاً أو متعلق بمحذوف حال من
قرن النية . واللفظ يجب قرن النية بالتكبير أي بجميعه أو بجزء منه ولو الحرف الأول فقط حال
كون ذلك القرن مصحوباً بجهة يعد المصلي بها استحضار أدب الصلاة المركبة من الأركان جملة
واحدة وذلك لأنه يكفي الاستحضر الحقيقي مع المقارنة العرفية وعكسه ولا يشترط العرفي مع العرفية
والحقيقي مع الحقيقية (والرابع قراءة الفاتحة) حفظاً أو تلقيناً أو نظراً في الصحف وذلك في القيام
أو بقله كل ركعة أو ركعتين فلا تمنع فيها لأنها لا يحتملها الإمام عنه سكتاً أو بصاً (أو بدليها)
من سبع آيات أو سبعة أنواع من ذكر أو دعاء (لمن لم يحفظها) أي لم يعرفها بأي طريق من الطرق
(فرضا كانت الصلاة) وفلا لحذر الشيخين «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» أي في كل ركعة
(وبسم الله الرحمن الرحيم آية منها كاملة) خلافاً لمن كمال اسمها بعض آية لما روى ابن خزيمة عن
أم سلمة «أن النبي صلى الله عليه وسلم عد سم الله الرحمن الرحيم آية والحمد لله رب العالمين
إلى آخرها سميت آيات» (و) يجب قراءة حروفها ونسبها إليها (فمن أسقط من الفاتحة

وفيه مفرشاً) أي من ملأه تنوع وهو أصل من غيره حتى اختار السكى والأدعى فصلته
(والدليل تكبيره الإحرام) فيستعين على القادر
بالنطق (بها بأن يقول الله أكبر) ولو مد الحزمة من الله أو من أكبر لم تنقذ صلاته
ولو قال الله وأكبر بزيادة أو ساكنة أو متحركة بين الكلمتين لم تنقذ صلاته ولو قال الله هو أكبر
لم تنقذ ولو زاد ألفاً بعد الباء بأن قال أكبر لم تصح صلاته سواء فتح الحزمة أو كسرها ولو كرر
الراء من أكبر لم تنط صلاته لأن الراء حرف نكر ورواها عن حمزة أكبر وأبصر من العالم دون الحامل
ولا يضر الفصل بين الكلمتين بأداة التعريف ولا بوصف لم يطل كالله أكبر والله الحليل أكبر
بخلاف ما لو طال أو وصف بأن كان ثلاثاً فأكبر كالله الحليل العظيم الحليم أكبر (فلا يصح الرحمن
أكبر) لعدم لفظ الجلالة (ونحوه) أي من كل ما فيه تغيير أحد المظنين كالله كبير أو أعظم (ولا يصح
فيها) أي تكبيره الإحرام (وتنقذ الخبر على البتة) كقوله أكبر الله (لأن ذلك يخل بالتكبير) فإن أتى بلفظ
أكبر ثانياً كان قال أكبر الله كروا في قصد عند لفظ الجلالة الابتداء صريحاً (وإن كان من النطق بها)
أي تكبيره الإحرام (بالعربية رخص عنها بآتي لغوها) وبلغت الفارسية أولى وإن لم تكن لغة النواي
(ولا يعيد عنها) أي الترجمة (إلى دگر آخر) ويجب التعلل أن قدر عليه ولو بالسفر إلى بلد آخر
وبعد التعلل يجب قضاء ما صلا بالترجمة قبله إلا أن يكون آخره مع التمكن منه فإيه لا بد من صلاته
بالترجمة عند ضيق الوقت للحرمته ويجب القضاء لتفرطه بالتأخير (ويجب قرن النية بالتكبير)
أي جميعه بأن يقرنها بأوله ويستحبها إلى آخره فلا بد أن يستحضر كل معبر فيها مع غيره
كالقصر لقاصر مع ابتدائه ثم يستحب مستحباً لذلك كله إلى الراي وهذا يسمى بالمقارنة الحقيقية ولا
يشترط ذلك مع الاستحضار الحقيقي وهو أن يستحضر صورة الصلاة المركبة من الأركان جزءاً بعد
جزء فإن الواحد عدل باقي الاستحضر العرفي وهو أن يستحضر صورة الصلاة جملة واحدة مع التقارنة
الحقيقية وهي أن يقرن ذلك الاستحضر بجميع أجزاء التكبير كما نقله الألباني عن جميع من العلماء عن
الامام الشافعي رضي الله عنهم (وأما النووي فاختار ألا يكتفاء بالمقارنة العرفية) وتسمى بالمقارنة الإجمالية
وهي أن يقرن ذلك الاستحضر بجزء مما من التكبير ولو الحرف الأخير ولا يضر الغفلة عن النية في أثناء
التكبير (بحيث بعد عرفاً) أي عند عامة الناس (أنه مستحضر للصلاة) أي بعد استحضاره أركان
الصلاة أجمالاً والحجاء والخبر وأما متعلق بمحذوف صفة للمقارنة العرفية . واللفظ اختار النووي ألا يكتفاء
بالمقارنة العرفية الصحيحة بجهة يعد بها المصلي استحضاره الأركان أجمالاً أو متعلق بمحذوف حال من
قرن النية . واللفظ يجب قرن النية بالتكبير أي بجميعه أو بجزء منه ولو الحرف الأول فقط حال
كون ذلك القرن مصحوباً بجهة يعد المصلي بها استحضار أدب الصلاة المركبة من الأركان جملة
واحدة وذلك لأنه يكفي الاستحضر الحقيقي مع المقارنة العرفية وعكسه ولا يشترط العرفي مع العرفية
والحقيقي مع الحقيقية (والرابع قراءة الفاتحة) حفظاً أو تلقيناً أو نظراً في الصحف وذلك في القيام
أو بقله كل ركعة أو ركعتين فلا تمنع فيها لأنها لا يحتملها الإمام عنه سكتاً أو بصاً (أو بدليها)
من سبع آيات أو سبعة أنواع من ذكر أو دعاء (لمن لم يحفظها) أي لم يعرفها بأي طريق من الطرق
(فرضا كانت الصلاة) وفلا لحذر الشيخين «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» أي في كل ركعة
(وبسم الله الرحمن الرحيم آية منها كاملة) خلافاً لمن كمال اسمها بعض آية لما روى ابن خزيمة عن
أم سلمة «أن النبي صلى الله عليه وسلم عد سم الله الرحمن الرحيم آية والحمد لله رب العالمين
إلى آخرها سميت آيات» (و) يجب قراءة حروفها ونسبها إليها (فمن أسقط من الفاتحة

بصران كنه فمحة وأحد
ونصف ساقه وفجذبه
وأحتر كنبه يديه (و)
الكادس (الطمانينة)
وهي تكون بعد حركة
(فيه) أي الركوع
وللصنف بمجمل
الطمانينة في الأركان
ركنًا مستقلا ونسبي
عليه النبوي في
التحقيق وغير للصنف
يحملها هيئة تامة
للأركان (و) السابع
(الرفع) من الركوع
(والاعتدال) قائما على
الهيئة التي كان عليها
قبل ركوعه من قيام
لقد وقود عاجز عن
القيام (و) الثامن
(الطمانينة فيه) أي
الاعتدال (و) التاسع
(السجود) مرتين في
كل ركعة وأقل مباشرة
بعض جهة للمصلي
موضع سجوده من
الأرض أو غيرها أو كاله
أن يكبر لمويه للسجود
بلا رفع يديه ويضع
ركبتيه يديه موجهة
وأفقه (و) العاشر
(الطمانينة فيه) أي
السجود بحيث نال
موضع سجوده أقل
رأسه ولا يكفي أساس
رأسه وضع سجوده بل

(فان لم يقدر على هذا الركوع) الاعمين أو ما عليه على شيء ولو ذوا لزمه لقصر زمنه أوله بقدر على الانحناء
الاعلى شقلا من ماله يخرج عن القلة لا عاجز عن انحنى مقدوره فان عاجز عن الانحناء مثلا أو غير رأسه (و) ان
عجز عن ذلك (أو ما بطرفه) أي عينه (و) كل الركوع (للقائم) (نسوة الرأكم ظهره وعنفه) بأن عدها
(بحيث) بصران كنه فمحة واحدة ونصب ساقه وفجذبه إلى الخلف (وأخذ ركبتيه يديه) ونفر بق
أصابعه نفريه ما وسطا لاقبله لأنها أشرف الجهات بأن لا يحرف في شئ منها عن جهة تامة أو يستره وتقل الركوع
للقاعد أن يحاذي جهته ما أمام ركبتيه كما أنه أن يحاذي محل سجوده (والسادس) الطمانينة وهي
سكون (للاعضاء) (بعد حركة) للركوع بحيث يتمل رفعة من الركوع عن هو إلى (فيه) أي الركوع
والصنف بمجمل الطمانينة في الأركان ركنًا مستقلا ونسبي عليه النبوي في التحقيق (و) العاشر
للسنف بمجمل أي الطمانينة (هيئة) أي صفة (ثامة للأركان) الموصوفة بها كإي التواضع وهو اختلاف
في اللفظ دون المعنى (والسابع) الرفع من الركوع (و) هو الاعتدال قائما أي مستقبا (على الهيئة التي
كان عليها قبل ركوعه من قيام قادر وقود عاجز عن القيام) ولا يقصد بإقيام إلى الاعتدال غيره فقط فالو
رفع رأسه من شيء لم يكف رفعه لذلك عن رفع الصلاة فليعد إلى الركوع ثم يقوم ويخرج بذلك
ما لو شك راكعا في التامة فقام لغيرها فذكر أنها فانه يحسن في هذا القيام عن الاعتدال (والثامن
الطمانينة فيه أي الاعتدال) وهي سكون بين حركتين بحيث يتفصل ارتفاع الاعتدال عن
هويته للسجود ولو سجد ثم شك هل تم اعتداله أو لا اعتدال واطمان وجوباً باسم سجدة (والناسع
السجود) مرتين في كل ركعة وكرر دون غيره لأنه أبلغ في التواضع (وأقله) أي السجود (شائبة
بعض جهة للمصلي موضع سجوده من الأرض أو غيرها) فلو سجد على حسنة أو أفقه أو بين جهات
أو على شيء بحيث لم يكف وأن طال السجود ويحب وضع يدين يديه سواء الأصابع والأرجل وركبتيه
وأطراف يديها أصابع قدميه وأجزاء من أصابع وأحده من كل رجل على مصلاة مع الجبهة في آن
واحد (و) كنه) ترتيب الأعضاء في الوضع وهو أن يكبر لمويه للسجود بلا رفع يديه ويضع ركبتيه
وأطراف يديها أصابع قدميه (ثم يديه) أي كفيه (ثم جبهته وأفقه) معا ويسكن كشف البدن في
حق الذكر وغيره وكشف قدمي الذكر وسائر الركبتين للذكر والأمة (والعاشر) الطمانينة فيه
أي السجود) بجميع أعضائه التي يجب وضعها فيه ويجب التحامل بالجبهة (بحيث) نال موضع
سجوده بقل رأسه ولا يكفي أساس رأس موضع سجوده بل يتعامل) على رأسه (بحيث) لو كان
تحت) أي تحت رأسه (قطن مثلا لا ينكس) أي يملك القطن الذي يلي جبهته (و) ظهر) النفل الذي
هو (أثره) أي التحامل والآنكس (على يديه) أي ليد قطن بمعنى اللام كان يحسن يديه بالنفل وتشر
به (لو فرضت) أي اليد (تحت) أي ذلك القطن إن كان قليلا والآء كفي أنكس الطبقة الطمانينة
فقط ويجب أن يرفع أساقه على أعاليه (والحادى عشر) الجلوس بين السجدين في كل ركعة ولو
في قنل (شواء كنه) قائما أو مضطجعا) فانه يجب على المصلي أن يجلس ليسجد ثم يجلس بين
السجدين ثم يسجد (وأقله) أي الجلوس بين السجدين أن يستوي جالسا ولا يكفي ذلك إذا كان
(سكون) بقدر سجد الله (بعد حركة أعضائه) من نهوض من السجود ويجب أن لا يقعد برفع غير
الجلوس فلو رفع الذعة عقب أودخل شوكة في جبينه وجب عليه أن يعود للسجود (و) كنه) أي
الجلوس بين السجدين (الزيادة على ذلك) أي الأقل (بالدعاء الوارد فيه) وهو رُبِّ اغفر لي وارحمني واجبرني
وارفعني وارزقني وأهديني وعافني ربِّ هب لي قلوبا تقنا قلوبا من الشرك ربِّ لا تكافرا ولا شقا ولوطوله عن
الدعاء الوارد فيه قدر أقل الشبهة طالت الصلاة كالموطول الاعتدال زيادة عن الدعاء الوارد فيه بقدر

يتعامل بحيث لو كان تحت قطن مثلا لا ينكس وظهر أثره على يديه فربما تحت (و) الحادى عشر الجلوس
بين السجدين في كل ركعة شواء كنه في قائما أو مضطجعا ولا يكون بعد حركة أعضائه كز كنه الزيادة على ذلك الدعاء الوارد فيه

فلا لم يحل بين
السجدتين بل صار إلى
الجلوس أقرب لم يصح
(و) الثاني عشر
(الطائفة فيه) أي
الجلوس بين السجدتين
(و) الثالث عشر
(الجلوس الأخير) أي
الذي يقفه السلام (و)
الرابع عشر (التشهد
فيه) أي الجلوس
الأخير (و) قبل التشهد
التحيات لله بحمده
عليك أي النبي ورحمة
الله وبركاته سلاما علينا
وعلى عباد الله الصالحين
أشهد أن لا اله الا الله
وأشهد أن محمدا رسول
الله (و) الخامس عشر
(الصلاة على النبي صلى الله
عليه وآله وسلم) أي الجلوس
الأخير بعد الفراغ من
التشهد (و) قبل الصلاة
على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
صل على محمد وأنت
كلام المصنف أن الصلاة
على آل لا تجب وهو
كذلك بل هي سنة
(و) السادس عشر
(التسليم الأولى)
ويجب إيقاع السلام
حال القعود (وله السلام
عليكم مرة واحدة
وتركها السلام عليكم
ورحمته الله مرتين يمينا

من كل صلاة فلا ينقل لأنه طلب فيه التطويل في بعض
الصلوات (بين السجدتين بل صار إلى الجلوس أقرب) مذهبنا
أنه لا بد من الاستواء (والثاني عشر الطائفة فيه أي الجلوس
بين السجدتين بحسب بعض ارتفاعه عن هويته) (والثالث عشر
الطائفة فيه) أي (الذي يقفه السلام) لأنه محل ذكر واجب فكان
(والرابع عشر التشهد فيه أي الجلوس الأخير) وفيه التشهدات
نحو: «سبحي ورحمة الله وبركاته سلاما علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا
الله محمد رسول الله» وذكر تشهد مع الواو في الشهادة الثانية من الاستكمال وكذا زيادة
«سبحي رسول الله» على نعمته وذكر الواو بين السجدتين لا بد منه وإنما لم يجب في الأذان
«سبحي رسول الله» في كل صلاة فليس ذلك بأسا تركه المصنف تركه في الإقامة لا يضره الحاقها
بغيره وذكر التشهد العاطف مختلفة وذكرها تشهد ابن عباس واختاره الإمام الشافعي
ففي حديث مبارك الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته
«سبحي رسول الله» الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله. وذكرها
مسعود بن حنيفة والامام أحمد وهو التحيات لله والصلوات والطيبات السلام
«سبحي رسول الله» وحده والامام مالك تشهد عمر وهو التحيات لله الركيات لله الطيبات لله
«سبحي رسول الله» سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
«سبحي رسول الله» لأنه وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله (والخامس عشر الصلاة
على النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي الجلوس الأخير بعد الفراغ من التشهد (لأنه لا بد من الترتيب
في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وهو) أي الحكم (كذلك) أي مثل ما يشعر به كلام المصنف
الجلوس الأخير دون الأول على الأصح (والسادس عشر التسليم الأولى) ويجب
فيها تسليم على نفسك (حال القعود) أو بدله وصركه للقبلة وتشرط الموالاة بين السلام
«سبحي رسول الله» من ما يقفه النبي (أو الله) أي التسليم (السلام عليكم) لأنه الثابت عنه
«سبحي رسول الله» (مرة واحدة) ولومع عنكم التفات فقد صح أنه صلى الله عليه وآله وسلم عليه
«سبحي رسول الله» وجهه (والسلام عليكم ورحمة الله) لأنه الثابت عنه (مرتين يمينا)
«سبحي رسول الله» في الثانية فأصلا بينهما يتبدل كلامهما للجملة القبلة بينهما مع انتهاء
«سبحي رسول الله» من الصلاة) مرة واحدة أول التسليم الأول والأول غلبت الصلاة لأن
«سبحي رسول الله» في الصلاة فتجب فيه الآية كتكبيره الإحرام ولأنه لفظ آدمي
«سبحي رسول الله» من بنية غيرة (وهذا) أي القول بوجوب بنية الخروج (وجهه) مرجوح
«سبحي رسول الله» من الصلاة فمما يجب على سائر العادات وليس التسليم كأنه محترم
«سبحي رسول الله» لأن الآية السابقة مسبوقة على جميع الصلاة ومن جملة
«سبحي رسول الله» في الصلاة إلى بنية الخروج نعم تحت قطعا في الفل المطلق إذا أراد
«سبحي رسول الله» (مع عشر) (بني الخروج من الصلاة) وهذا وجهه مرجوح وقيل لا يجب ذلك أي بنية الخروج

الأقصر على حبس ما نواه (وهذا الوجه) أي القول بعم وجوب نية الخروج (هو الأصح) لأن
 النية تليق بالمباشرة على الفعل دون تركه ولأن النية في التحريم منسجبة على جميع الصلاة من أولها
 إلى آخرها فلا حاجة لنية الخروج وبهذا التعليل تسبب لأجل مراعاة الخلاف (والثامن عشر ترتيب
 الأركان حتى بين التشهد الأخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه وقوله على ما ذكرناه) أي
 الوجه الذي ذكرناه في عدد الأركان (يستثنى منه) أي من قوله بوجوب ترتيب الأركان المذكورة
 في التعداد (وجوب مقارنة النية لتكبيره الاحرام) وجوب مقارنة قراءة الفاتحة للقيام وإن كان
 القيام الذي هو ركن بقدر الطمأنينة فقط وما زاد على ذلك فهو شرط للاعتداد بالفراة ولا يضر
 قراءة بعض الفاتحة في الركن (ومقارنة الجلوس الأخير للتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم)
 والذي يحتاج للاستثناء النية مع التكبير والقراءة مع القيام والسلام مع الجلوس وإنما للتشهد
 الأخير والصلاة على النبي مع الجلوس لكل وللا حاجة للاستثناء لانه يفهم من كلام المتقدم عدم
 الترتيب فيهما لانه قال والتشهد فيه والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه فإن المصنف فيها راجع
 للجلوس الأخير فالصلاة على النبي مع التشهد مرتبة باعتبار وقوعها بعد التشهد وغير مرتبة باعتبار
 مقارنتها لجلوسها (والعبرة هنا قبل الدخول فيها شيان) وهما من سنن الكفاية كابتداء السلام
 الأول (الأذان وهو) بالمعجمة (لغة الأعلام وشرا) عند القول القديم القمء قول مخصوص مطلوب
 لفريضة الصلاة أصالة على الأعيان وعقد القول الجديد (ذكر مخصوص للاعلام بدخول وقت صلاة
 مفروضة) فالأذان حق للفريضة في القديم المتقدم فيؤذن لعائنة قبلت جماعة أو فرادى خلافاً للجديد
 القائل أنه حق للوقت للصلاة فلا يؤذن لها لأن وقتها بعد وقتها فيسبب الأذان في الجديد القمء
 المنفرد بالصلاة في صحراء أو بلد وأن بانه أذان غيره ويكنى في أذانه اسماع نفسه بخلاف الأذان
 للجماعة وفي القديم لا يتبدل لأن الأذان الأعلام وهو منتف في المنفرد (والقائمه) أي
 الأذان (مثنى) أي اثنان اثنان (الالتكبير أوله ف أربع والآل التوحيد) أي كلمة التوحيد (آخره
 فواحد) ويستثنى الترتيب في الأذان وهو أن يأتي بالتكبير مرتين ثم قبل الأذان بها مجزئاً
 إشارة إلى أن الدين كان خفياً ثم ظهر ويستثنى الترتيب في أذان الصبح وهو أن يقول بين المجلتين
 الصلاة خير من النوم وكلت الأذان بالترتيب سبع عشرة وبالتنويه إحدى وعشرون (والثاني
 الإقامة وهي) في الأصل (مصدر أقام ثم سمي بها) أي الإقامة (الذكر المخصوص) الذي شرع لاستنهاض
 الحاضرين إلى الصلاة (لأنه) أي ذلك الذي ذكره (فيهم) الحاضرين (إلى الصلاة) فيقيم الشخص المكتوبة
 حتى الفائتة قطعاً وتندب الإقامة فقط لجماعة النساء والحائضات ولكل على انفراد وهي فرادى إلا أنها
 الإقامة فينبئ والافتقار التكبير فانه ينبئ وأولها وآخرها وكلتا إحدى عشرة (وأما يشرع) أي
 يطلب (كل من الأذان والإقامة لا يكون) أصالة على الأعيان فخرجت للبدرة وصلاة الجماعة
 والعادة (وأما غيرها) من كل فعل يطلب فيه الجماعة ويصلي جماعة أو ممة المودة فانها مية (فإن ينادي
 لها الصلاة جامعة) أو الصلاة الصلاة أو علموا إلى الصلاة أو الصلاة رحمكم الله الصلاة الحجازة فلا ينادي
 لها لأن الشيعين يحضرون غالباً فان احتيج إلى الإعلام فيقال الصلاة على من حضر من أموات
 المسلمين بخلاف الفل الذي لا يطلب فيه الجماعة كالضجعي والذي يطلب فيه ككسوف ولم يقبل
 جماعة فلا ينادي لهما والفتنة كمثل النفل فلا ينادي لها إن لم يطلب فيها الجماعة قبل المدا وال
 ينادي لها (ويستثنى) أي الصلاة (بعد الدخول فيها) فتوعان أعاض وهيئات فمنها ما بطريق الاجمال
 (شبان) الأول (التشهد الأول) يستعمل على الصلاة على النبي فيه وقعودها وبراد على ذلك

وهذا الوجه هو الأصح
 (و) الثامن عشر
 (ترتيب الأركان) حتى
 بين التشهد الأخير
 والصلاة على النبي
 عليه وسلم فيه وقوله على
 ما ذكرناه يستثنى منه
 وجوب مقارنة النية
 لتكبيره الاحرام
 ومقارنة الجلوس الأخير
 للتشهد والصلاة على
 النبي عليه وسلم (و) الصلاة
 (مستثناة قبل الدخول
 فيها شيان الأذان)
 وهو لغة الأعلام وشرا
 ذكر مخصوص للاعلام
 بدخول وقت صلاة
 مفروضة والفتنة مثنى
 إلا التكبير أوله ف أربع
 والآل التوحيد (آخره
 فواحد) (والاقامة)
 وهي مصدر أقام ثم سمي
 بها (الذكر المخصوص)
 لأنه يقيم إلى الصلاة
 وأما يشرع لكل من
 الأذان والإقامة
 المكتوبة وأما غيرها
 فينادي لها الصلاة
 جامعة (و) استثنى (بعد
 الدخول فيها شيان
 التشهد الأول)

والقنوت في الصبح) أى
في اعتدالي الركبة الثانية
منه وهو لفظة الدعاء
وشرعا ذكر مخصوص
وهو اللهم اهديني فيمن
هديت وعافني فيمن
عافيت الخ (و) القنوت
(في) آخر (الوتر في
النصف الثاني من شهر
رمضان) وهو كقنوت
الصبح المتقنم في عمله
ولفظه ولا تسبى ثلث
القنوت السابقة فلو كانت
بآية تضمن دعاء وقصد
القنوت حصلت سنة
القنوت (وهي أنها) أى
الصلاة وأراد بهيئتها
مالم يسر كمن فيها ولا
بعضها بحسب بسجود
السهو (حسنة عشر
خطبة : رفع البدن
عند تكبيره الأحرار)
في حيز ومنكمه (و)
رفع البدن (عند
الركوع و) عند (الرفع
منه ووضع اليدين على
النمال) ويكون ثمة
صدوره وفوق صدره
(والتوجه) أى قول
المصلي عقب التحريم :
الحمد لله الذي
خلق السموات والأرض

وَأَمَّا مَنْ السَّالِمِينَ (والمراد) بالتوجه (أن يقول الصلوة بعد التحريم دعاء الافتتاح هذه الآية أو غيرها
كما ورد في الاستفتاح) وسعى دعاء باعتبار آخره وأن لم يكن مذكورا هنا وهو اللهم بعدني
وبين خطايي كما بعدت بين الشرق والغرب اللهم تقني من الخطايا كما ينقي الثوب الأبيض من الدنس
اللهم اغنني بالماء والثلج والبرد (و) الرابعة (الاستعاذة) للقراءة في كل ركعة (بعد التوجه)
أن أتى به (وتحصل بكل لفظ يشمل على التعوذ والأفضل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) وبذلك
قال أبو حنيفة الموافقة لقوله تعالى - فإقرأ القرآن فاستمع باذنه من الشيطان الرجيم - وقال
الأمام أحمد : ولأولى أن يقول « أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم » جمعا بين هذه الآية
وبين قوله تعالى - فاستمع باذنه - فهو السميع العليم - وقال أتووى والأوزاعي الأولي أن يقول
أعوذ بالله من الشيطان الرجيم أن الله هو السميع العليم (و) الخامسة (الجهير) بالقراءة لغير مأمووم
وأن خاف الزيادة (في موضعه وهو الصبح وأولنا الغرب والعشاء والجمعة والعيدين) وخسوف القمر
والاستسقاء وأن فعله شهرا والتمرايح ووتر رمضان ولوليفريد وركعتا الطواف ليلا أو وقت صبح
والعبادة في الغريضة القصبة بوقت القضاء لا بوقت الأداء (و) السادسة (الاستسقاء) في موضعه وهو
ماعداء التي ذكره) كاطهر والعصر وأخيرة الغرب وأخيرة العشاء وصلاة كسوف الشمس
والرؤيا مطلقا وبأول النهار أطفئة بخلاف نوافل الليل المطلقة فيتوسط فيها بين المجرى والامرار
أن لم يشوش على نائم أو مضى أو قارى أو مدرس أو مصنف أو مطالع أو محدث الجهر أن يسمع
من يله إلا ممران يسمع منه والنسوة والنسوة ونسوة أخرى (و) السابعة (التأمين) أي
قول من عقب الفاتحة) أو يدلي إن نص من دعاء تعدسكة أطفئة (لقرائنها) واسمها (في
صلاة وغيرها لكن في الصلاة أكد) وضمن اللانوم مع تأمين إمامه ويجهر (أي المصل) في
الجهرية ولو قرأ معه وفرعاه كفي تأمين واحد أو فرع فله أن لنفسه ثم للتأمين (و) الثامنة (قراءة
السورة) في غير صلاة حارة وهذا الظهور من الخشب (بعد الفاتحة) وسدسكة بقدر ما يقرأ المأموم
المناعة ويشتمل الإمام بها بدعاء أو قراءة وهو أولى (الإمام ومنفرد) كما موثقت في سماع قراءة إمامه
(في ركعتي الصبح ولتي غيرها) وهو الطهر والعصر والغرب والعشاء ولا فرق بين الصلاة السرية
والجهرية (ونكوت قراءة السورة بعد الفاتحة فلو قدم السورة عليها لم تحسب) أي السورة أو غيرها
بعد الفاتحة إن أراد كما كوكرت الفاتحة إذا لم يحفظ غيرها (و) التاسعة (التكبيرات عند الحفص
للكوع) والتجودين (والرفع أي رفع الصلب من) السجودين ومن التشهد الأول لامن (الركوع)
وبسن مدها في سائر الانشالات حتى يصل إلى الركن للتنقل إليه حتى في جلسة الاستراحة وبعد
التكبير من ابتداء رفع رأسه إلى تمام قيامه لكن بحيث لا يتجاوز للدسك سبع الفات والأطلت
الصلاة لأنها غاية اللذ ولائ للخلو جزء من صلاته عن الذكر كالحكمة في مشرعية التكبير
في الحفص والرفع أن الحكمة أمير بالنية أول الصلاة مقرنة بالتكبير وكان من حقه أن يصحب
النية إلى آخر الصلاة فأمر أن يحد العهد في أنشائها بالتكبير الذي هو شعار النية (و) العاشرة
(قول المصلي) (سمع الله من حمده حين يرفع رأسه من الركوع) كوسب ذلك أن يباكر تأخر
يوما فجاء الصلاة العصر وظن أنها فاتت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فزول ودخل المسجد
فوجد صلى الله عليه وسلم مكبرا في الركوع فقال الحمد وكبر خلفه صلى الله عليه وسلم وقيل جبريل
والذي صلى الله عليه وسلم في الركوع فقال يا محمد سمع الله من حمده فقل سمع الله من حمده فقها
عند الرفع من الركوع ، وكان صلى الله عليه وسلم فقل ذلك ثم تكبيرا ويرفع به فصارت

والرأد لن يقول للمصلي
بعد التحريم دعاء
الافتتاح هذه الآية أو
غيرها كما ورد في
الاستفتاح (والاستعاذة)
بعد التوجه وتحصل
بكل لفظ يشمل على
التعوذ والأفضل أعوذ
بالله من الشيطان
الرجيم (والجهير في
موضعه) وهو الصبح
وأولنا الغرب والعشاء
والجمعة والعيدين
(والاستسقاء في موضعه)
وهو ما عدا الذي ذكر
(والتأمين) أي قول
أمين عقب الفاتحة
لقرائنها في صلاة وغيرها
لكن في الصلاة أكد
ويؤمن المأموم مع
تأمين إمامه ويجهر به
(وقراءة السورة بعد
الفاتحة) لإمام ومنفرد
في ركعتي الصبح وأولى
غيرها ونكوت قراءة
السورة بعد الفاتحة فلو
قدم السورة عليها لم
تحسب (والتكبيرات
عند الحفص) للركوع
(والرفع) أي رفع
الصلب من الركوع
(وقول سميع الله لمن
حمده) حين يرفع رأسه
من الركوع

ولو قال من حمد الله سمع
 له كفى ومعنى سمع الله
 لمن حمده تقبل الله منه
 حمده وجاهزه عليه
 وقول المصلي (ربنا لك
 الحمد) إذا اتصت قائما
 (والنسيح في الركوع)
 وتؤدى الكمال في
 النسيح سبحان ربى
 العظيم ثلاثا (و)
 النسيح في السجود
 وتؤدى الكمال فيه
 سبحان ربى الأعلى ثلاثا
 والاكمل في نسيح
 الركوع والسجود
 مشهور (ووضع اليدين
 على المخذنين في
 الجلوس) للتشهد
 الأول والاخير (يسعا)
 اليد (اليسرى) بحيث
 تلامس راسها الركبة
 (ويقبض) اليد
 (اليمنى) أى أصابعها
 (الأسبحة) من اليمنى
 فلا يقبضها (فان يشر
 بها) رافعها حال كونه
 (متشهدا) وذلك عند
 قوله لا اله الا الله ولا يحركها
 فان حركها ذكره ولا
 يبطل صلاته الا في
 (والافتراء) في جميع
 الجلسات (الواقعة في
 الصلاة كجلوس
 الاستراحة والجلوس
 بين السجدين وجلوس
 التشهد الأول

من يفت حركة سيدنا ابي بكر الصديق رضى الله عنه (ولو قال من حمد
 الله سمع الله) ويكنى ايضا من حمد الله سمعه (ومعنى سمع الله لمن حمده تقبل
 الله منه حمده) ويراد سمعه سمع قبول لاسماع رد ويكون ذلك معنى الدعاء كأنه
 من حمد الله (وقول المصلي ربنا لك الحمد) الحمد كبريا كثيرا طيبا مباركا فيه
 ومن حيث من شئ به بعد ويقول القنوت بعد هذا خيلا لمن قال
 الحمد لمن قال الأول أن يأتي بالذكر الوارد كله ولن قال بركاهة
 وتغشوت أو يكون ذلك التمجيد (إذا اتصت قائما) أو اعتدل قاعدا
 (النسيح في الركوع) بعد استقراره فيه (وتؤدى الكمال في النسيح سبحان
 ربى العظيم ثلاثا) أى النسيح (سبحان ربى الأعلى
 وعمل به ذكر الركوع والسجود تسبحة واحدة) ومذهب الامام أحمد أن من
 سمع بعد تمام نطق صلاته فان كان ناسيا بغير سجود السهو وذلك قال بعض العلماء
 على ترك النسيح في الركوع والسجود سقطت معدته (والاكمل في نسيح الركوع
 وهو إحدى عشرة ركعة) وهو ثمانية عشر فسيح لكن الزيادة على الثلاث إنما تسن
 بغير ضرورة عصور بن راضين بالنطويل (و) الثانية عشرة (وتضع راسك على أصابع) اليدين
 (المخذين في الجلوس) ولا يراعى وجهه فاصل بين الركعتين ليس من الأولى
 ولا الثانية (وتشهد الثانية في كل ركعة يقوم عنها بان لا يقبض تشهد وفي الجلوس بين
 الركعتين (وتشهد الأول والأخير) وان لم يحسن التشهد (مبسط) في هذه الجلسات
 (تؤدى التشهد فيبسط اليد اليسرى) أى أصابعها مضومة لأن يفرجها بربيل بعضها
 (بحيث تلامس راسها) أى الأصابع (الركبة) والجار والمجور متعلق
 بالركبة أو تحدى حال منه (ويقبض اليد اليمنى أى أصابعها) كلها بعد وضعا مشنورة
 على الركبة (الأسبحة من اليمنى فلا يقبضها) فانها تلامس راسها الركبة
 (وتؤدى التشهد على طرفة راسها) (يشير بها رافعها) مع أمالتها قليلا للامتناع
 (حال كونه متشهدا) أى الرفع (عند قوله لا اله الا الله) أى عند نطقه بهمزة
 (أى المسحة عند رفعها) فان حركها ذكره ولا يبطل صلاته على الأصح لأن حركتها
 من غير قصد فاصدا بذلك الرفع لكون السجود واجدا في ذاته وصفاته وأفعاله
 من غير قصد وقوله وقوله ولو تعددت المسحة كالعبادة بالأصابع فلا كانتا أصليتين
 (فقط) وهو قطع قوم الأخرى مقامه ولا يشر بالسجدة اليسرى وإن فقدت اليمنى ولو
 فقدت اليسرى سقطت (فان يرفع مسحة) كان من عجز عن القنوت حسن في حقه
 (والثالثة عشرة) (والافتراء) في جميع الجلسات الواقعة في الصلاة
 (وهو جلوس لطيف عقب سجدة ثالثة لا يتشهد عقبها ولا يستحب عقب
 الصلاة والجلوس بين السجدين وجلوس التشهد الأول) ويتصور أن يتشهد
 (فان يرفع مسحة) يكون متوقفا أدرك الإمام بعد ركوع الثانية وتبنيه ففقرش
 (والافتراء) في الرابع وكنحوس المصلي قاعدا للفرامة للاعتدال وللركوع
 (فان يرفع مسحة) وهو من سجدته (والافتراء) في التشهد الاخير وهو من سجدته

منه سجدة السهو ولم يقصد تركه (والاقتراش أن يجلس الشخص على كعب اليسرى) بعد أن يضعها
 جاعلا ظهرها للأرض وينصب قدمه اليمنى ويضع بالأرض أطراف أصابعها (موجبا لها الجهة
 القبلة) الرابعة عشرة (التورك في الجلوس الأخيرة) التي يعقبها السلام (من جلوس الصلاة وهي جلوس
 التشهد الأخير) أي الذي لا يقبض سجود السهو (والتورك مثل الاقتراش) في كيفية (الآن الفصل
 يخرج يساره على هبتها في الاقتراش من جهة يمينه ويلصق وركه بالأرض) ويسمى الاقتراش بذلك
 لأن رجله كالفرش له كما يسمى التورك بذلك تجلوسه على التورك (أما السجود والساهی فيفتشان ولا
 يتورك) ويستثنى من السجود ما لو كان خلفه فانه يتورك كما كان صلاة امامه ويستثنى من الساهی
 ما لو قصد ترك سجود السهو فانه يتورك حينئذ والجلوس في الصلاة أربع فئات وأجبتان وهما الجلوس
 بين السجدين وجلوس التشهد الأخير وثلاثان سجدتان وهما جلسة الاستراحة وجلوس التشهد الأول
 (و) الخامسة عشرة (التسليم الثانية) وتحريم أن عرض بعد التسليم الأولى من باب كحدث أو خروج
 وقت جمعة أو نية إقامة المقاصر أو انقضاء مدة مسح الخف أو وقوع نجاسة لا يمتنع عنها لأن التسليم
 الثانية وإن لم تكن جزءا من الصلاة هي من نواحيها (أما الأولى فسبق أنها من أركان الصلاة)
 ولو سلم الثانية على اعتقاد أنه آتى بالأولى وتبين خلافه لم تحسب وسلم التسليمين ويسن للأمام
 أن لا يسلم إلا بعد فراغ الإمام من تسليمته ولو تفرقت كيفية الأركان لكنها مكروهة مقونة
 لفضيلة الجماعة فيها قارن فيه فقط .

(فصل في) بيان (أمور تخالف فيها) أي بسبب تلك الأمور (المرأة الرجل في الصلاة) من حيث
 الهيئة والصفة لا من حيث الإركان والشروط (وذكر المصنف ذلك) أي الأمور (في قوله والمرأة)
 ولو مضرة (تخالف الرجل) ولو مضرة (في خمسة أشياء) أما الأول (فالمركب) المستور بحال أي يرفع
 مرفقيه أي يباعده عن صدره (عن جنبه) في ركوعه وسجوده (و) الثاني (يقول أي يرفع يمينه عن
 فخذه في الركوع والسجود) ويتركه ويضعه في موضع آخر (موجبا أصابعها للقبلة) بين يمينها من
 ذلك مكشوفتين حيث لا تخف اللباغ في ذلك ويقاس الركوع على السجود في رفع البطن عن الفخذين
 وفي تفرق الركبتين وذلك زاد الشارح لفظ الركوع وينصب رفع اليأسدين عن الأرض ولو
 امرأة وخشيت ألا تحوّل السجود (و) الثالث (يجوز في موضع الجهر وتقدم بيانه في موضعه) وهو
 في بيان هيئة الصلاة (و) الرابع (إذا نأه أي أصابه شيء في الصلاة سجد) كالتي تأتي في الصلاة أما
 مباح كاذبه لم يرد دخول استأذن فيه أو مندوب كتنبيه امامه إذا سها أو واجب كإدراجه أعني
 خشى وقوعه في عذور (فيقول) حينئذ (سبحان الله بقصد الذكر فقط أو) بقصد (مع الاعلام) أي
 الأفهام ولا بد من قرين قصد الذكر بجميع اللفظ لانه أضيق من كناية الطلاق فان خلاخرف عن
 القصد بطلت صلاته (أو) يقول ذلك غير قصد شيء بأن (أطلق) فانه (لم يطل صلاته) ولا يستند
 الإطلاق بطل الصلاة (أو) بقصد (الاعلام فقط بطلت) كما لم يكن عاميا والا فلا تبطل كما في الملبس
 لمحل التفصيل في العالم (و) الخامس (عورة الرجل ما بين مبرته وركبته) أي العورة والركبة (فصل
 من العورة ولا ما فوقها) لكن يجب ستر جزء منهما ليتحقق ستر العورة (والمرأة تخالف الرجل
 في الحجة المذكورة فانها تنضم مرفقها إلى بعض فتلصق بطنها بفخذها) في السجود وتنضم ركبتها
 وقدمها فيه أيضا وتنضم مرفقها لجنبها (في ركوعها وسجودها) لانه أستر لها ومثلها الجنبي لا
 يحيط له ومثلها أيضا الذكر العارف ولو تخلوة ويسن رفع الذراعين عن الأرض في السجود معتبرا

بالأرض أطراف
 أصابعها الجهة القبلة
 (والتورك في الجلوس
 الأخيرة) من جلوس
 الصلاة وهي جلوس
 التشهد الأخير والتورك
 مثل الاقتراش الآن
 للصلح يخرج يساره على
 هبتها في الاقتراش من
 جهة يمينه ويلصق
 وركه بالأرض أما
 للسجود والساهی
 فيفتشان ولا يتورك
 (والتسليم الثانية)
 أما الأولى فسبق أنها من
 أركان الصلاة .

(فصل في) أمور تخالف
 فيها المرأة الرجل في
 الصلاة وذكر المصنف
 ذلك في قوله (و) المرأة
 تخالف الرجل في خمسة
 أشياء (فالمركب بحال)
 أي يرفع مرفقيه عن
 جنبه ويقول أي يرفع
 يمينه عن فخذه في
 الركوع والسجود
 ويجوز في موضع الجهر
 وتقدم بيانه في موضعه
 (و) إذا نأه أي أصابه
 شيء في الصلاة سجد
 فيقول . سبحان الله
 بقصد الذكر فقط أو
 مع الاعلام أو أطلق
 لم تبطل صلاته أو

الاعلام فقط بطلت (وعورة الرجل ما بين مبرته وركبته) أي العورة ولا ما فوقها
 (والمرأة) تخالف الرجل في الحجة المذكورة فانها (تنضم بعضها إلى بعض) فتلصق بطنها بفخذها في ركوعها وسجودها

كلمات عرفية فأقل لم يضر وإن كان كثيراً عرفاً وهو ما زاد على ست كلمات ضربة لأنه قطع نظم الصلاة
 ولأن النسيان وسبق اللسان في الكثير تادير ولو جهل بطلانها بالتمتع غير في القليل منه دون
 الكثير ولو لم يعلم به جرم الكلام لأن هذا ما يخفى على القوام (و) الثاني (المعل) الذي ليس
 من جنس أفعال الصلاة (الكثير) في القرف يقينا (التوالي) الثقيل لغير حاجة (كثلاث خطوات
 عندما كان ذلك) أي العمل للوصف بخمس صفات (أوسهوا) وسواء كان من جنس واحد لظهور بات
 أو من أجناس كخطوة وضربة (أما العمل القليل فلا تبطل الصلاة) لأنه صلى الله عليه وسلم
 عمل أمانق بنت بته زبيب عند قيامه ووضعها عند سجوده وأنه خلم نعليه وأمر بقتل الأسود بن
 الحية والمقرب (و) الثالث (الحدث الأصغر والأكبر) عندما كان أوسهوا قبل خطفه بكم من عليكم
 من التماسيم الأول لا بعده وقبل الثاني فلا تبطل الصلاة لأن عروص القصد بعد التحلل من العبادة لا يؤثر
 إذا هموشن توامها لامنها وإن سبق العمل حدث غير جليس ولو فاقه الطهرون أو أكرهه عليه طلت
 صلاة بطلان طهره أجماعاً ولأن صلاة فاقدهما جميعه (و) الرابع (حدوث النجاسة) الرطبة أو
 اليابسة (التي لا يمتنع عنها) على بدنه ونوبه وعلمها من غير إزالتها (ولو وقع على نوبه) أو بدنه
 (نجاسة يابسة) أو رطبة (فنفض نوبه) أو زوعه من غير قفص ولا حمل أو غسلها بصب الماء عليها
 أو غمس عليها في ماء بكثير عنده (حالا) أي قبل مضي أقل الطمانينة (لم تبطل صلاة) فإن لم يعلم
 بها إلا بعد الفراغ من الصلاة وجبت عليه الإعادة نعم لو مات قبل علمه بذلك فمخرج من فضل الله
 عليم مؤاخذه في الآخرة (و) الخامس (انكشاف) جض (المؤخرة) وإن لم يقصر كالوطير الرج
 ستره إلى مكان بعيد أو قرب ولم يسترها في الحال بخلاف ما لو كشفها العمل (عندما) أو غيره ولو بهيمة
 كغرد أو غير يميز فيسترها حالاً (فان كشفها الرج فسترها في الحال لم تبطل صلاته) فمالم يشكر
 ويتوال بحيث لا يحتاج في الستر إلى حرركات كثيرة متوالية ولا تبطل صلاته وبستر كشفها يسهوا
 أن لم يسترها حالاً ولا لم يضر (و) السادس (تغير النية) إلى غير النوى غير عند كصرف نية
 الفرض إلى النافلة أو إلى فرض آخر فبطل صلاته ولا تحصل النوية وكان يطلق قطع الصلاة بشيء
 وإن لم يعلم بوجوده فيها و (كان بنوى الخروج من الصلاة) بخلاف ما لو بنوى الخروج من الصوم
 أو الاعتكاف أو الحج أو العمرة فلا يبطل شيء منها بذلك لأن الصلاة أضيق بها منها (و) السابع
 (استدبار القبلة) كأن يجعلها خلف ظهره أو ينحرف عنها صدره ولو عنه أو بيسرة حتى لو حتره
 إنسان فمرا عنه طلت صلاته ولو كان عن قرب (و) الثامن (الأكل) بضم المعزة أي وصول الماء كقول
 الجوف في كرمه أكره (و) التاسع (الشرب) بضم السين (كثيراً) كان لكلاً كقول والشروب وأقرباً ولو
 من الرقيق المختلط بغيره (الأن يكون الشخص) العمل (في هذه الصورة) أي صورة القليل (جاءها
 نعيم ذلك) أي القليل من لكلاً والشروب لقرب عهده بالاسلام أولعده عن العناء أو ناسيا
 للصلاة فلا تبطل صلاته بقليل ذلك أما كثيرة فيبطل الصلاة مع الجهل أو النسيان ككثير الفعل بخلاف
 الصوم فإنه لا يبطل بالكثير مع ذلك فشكل ما أطلى الصوم أجل الصلاة غالباً فخرج بالغالب أو كل
 قليلاً ناسياً فظن البطلان ثم أكل قليلاً ما يداً فان ذلك يبطل الصوم لأنه كان عن حقة الامساك ولا
 يبطل الصلاة لأنه معذور بظنه البطلان ولا امساك فيها (و) العاشر (القهقهة) وهي رفع الصوت في
 الضحك بلا علة (ومنهم من يسترها بالضحك) والأصح أن التمتع والضحك والتكلم والأن والنفخ
 والسمال والمطاس أن ظهر بكل عماد كمرحرفان طلت الصلاة والأفلا جزماً وبشر في القليل عرفاً
 من ذلك كله وإن ظهر به جرفان للنية لعدم تقصيره وخرج بالضحك التسم فلا تبطل الصلاة

(والمعل الكثير)
 للتوالي ككثلاث خطوات
 عندما كان ذلك أو
 سهواً أما العمل القليل
 فلا تبطل الصلاة به
 (والحدث) الأصغر
 والأكبر (وحدوث
 النجاسة) التي لا يمتنع
 عنها ولو وقع على نوبه
 نجاسة يابسة فنفض
 نوبه حالاً لم تبطل صلاته
 (وانكشاف المؤخرة)
 عندما كان كشفها الرج
 فسترها في الحال لم تبطل
 صلاته (وتغير النية)
 كان بنوى الخروج
 من الصلاة (واستدبار
 القبلة) كأن يجعلها
 خلف ظهره (والأكل
 والشرب) كثيراً كان
 لكلاً كقول والشروب
 أو قليلاً إلا أن يكون
 الشخص في هذه
 الصورة جاهلاً بجرم
 ذلك (والقهقهة) ومنهم
 من يسترها بالضحك

(والرادة) وهي قطع

الاسلام بقول أو فعل

(وصل) في عدد ركعات

الصلاة (وركعات

الفرائض) أي في كل

يوم ولبسة في صلاة

الحضر اليوم الجمعة

(شعبة عشرة ركعة) أما

يوم الجمعة فمكتوبات

الفرائض في يومها

خمسة عشرة ركعة وأما

عدد ركعات صلاة

السفر في كل يوم لغير

فاحدى عشرة ركعة

وقوله (فيها المربع

وثلاثون سجدة وأربع

وتسعون ركعة

ونع تشهدات وعشر

تسليات ومائة وثلاث

وخمسون تسبيحة

وجملة الأركان في

الصلاة مائة وستة

وعشرون ركعة في

الصبح ثلاثون ركعة

وفي المغرب اثنان

وأربعون ركعة وفي

الرباعية أربعة

وخمسون ركعة إلى

آخره ظاهر غنى عن

الشرح (ومن عجز

عن القيام في الفريضة

ثلاثة تلحقه في قيامه

(صلى جالسا) على أي

هيئة شاء ولكن

افتراشه في موضع

قيامه أفضل من ربه

في الآخر (ومن عجز عن الجلوس صلى مضطجعا) فان عجز عن الانطجاع

عن أبي عبد الله عليه السلام يقول أو فعل) أو عزم كان يقول الله ثالث ثلاثة أو لم يمس
 عن الكفر غدا فينبطل بها الصلاة إن وقعت فيها لا بعد الفراغ منها فانها لا تبطل
 عن ركعة واحدة لا أن انجلت بالموت .
 وفي كيفية الصلاة (وركعات الفرائض أي في كل يوم ولبسة في صلاة
 الجمعة عشرة ركعة أما يوم الجمعة فمكتوبات الفرائض في يومها خمسة عشر
 ركعة صلاة الظهر أيضا ولا يكتب تسعة عشرة (وأما عدد ركعات صلاة السفر في كل
 ركعة عشرة ركعة وقوله فيها) أي السبع عشرة ركعة إلى آخره تفصيل لصفة الصلاة
 ركعات فرائض للتم في غير يوم الجمعة (أربع وثلاثون سجدة) لأن في كل ركعة سبعين
 سجدة تسبحة (لأن في كل ركعة خمس تكبيرات سنة ومكبريات التحريم خمس فرض
 تسبحة في الشهادتين أربع سنة (ونع تشهدات) خمس منها فرض بقية السلام
 تسبحة بغير تكبير (وعشر تسليات) خمسة واجبة (ومائة وثلاث وخمسون تسبيحة) وهذا أدنى
 لأن في كل ركعة تسبحة تسبحة وأما أعلى السكالات فهي مائة واحدة وستون تسبيحة
 كل ركعة ثلاثا وثلاثين وفي ذلك صلاة يوم الجمعة صلاة السفر لمن قصر (وجملة
 ركعات الصلاة) المروضة (مائة وست وعشرون) بالافتيار على واحد من الرباعيات ويجعل
 الركعات في ترتيب وترتيب الخروج لوضوحها لأن لكل صلاة واحدة من كل منهما
 ركعة ليس فلامشاهدا وأن كون نية الخروج ركعة صبيحة وذلك لأن في كل ركعة
 ركعة تسكر في كل ركعة وفي كل تشهد آخره تسكر في ركعة التسبحة والصلاة والسلام
 وتعمود الثلاثة وفي كل محرم ركعتين النية والتكبير وعلى هذا (في الصبح ثلاثون ركعة)
 فهم ثمانية وعشرون ركعة وتضم إليها الستة التي لا تسكر (وفي المغرب اثنان وأربعون
 ركعة) ثلاث ركعات فيها ثلاثون ركعة وتضم إليها الستة للتقدمة (وفي الرباعية أربعة
 ركعات) لأن الأربع ركعات فيها ثمانية وأربعون ركعة وتضم إليها الستة السابقة وإذا
 كل ركعة ركعتان فمئة الأركان فيها مائة وأربعون ركعة وذلك لأن تسبحة اثني عشر ركعة في
 ركعة ركعة تسبحة وأربعون ركعة وتضم إليها تسبحة التسبحة وتسبحة التسبحة
 التسبحة الأخيرة وهو مائة ركعة فكان جملة الأركان في خمس صلوات مائة وأربعة وثلاثين
 ركعة تسبحة الخروج في كل صلاة وهذا الفصل من أوله (إلى آخره ظاهر غنى عن الشرح)
 حصة غالب الكتب الطويلة وأما ذكره للصنف زيادة الشفقة على المستندي لزيادة
 راحة من عجز عن القيام حتى على ركعتيه (في الفريضة) وإن لم تكن من الحس كالتفريق
 (شقة) جاهرة (تلحقه في قيامه) وإن لم تسبح التبتيم كدوران رأس ركب السفينة (صلى
 حرة) أي في هيئة شاء ولكن الفريضة أي الصلوة ولو امرأة (في موضع قيامه) في فرض
 (من ربه) ومن غيره (في الأظهر) خلافا لجمع حيث قالوا الترتيب أفضل لأن
 لا يميز عن عمود التشهد بخلافه واختاره السكي والاذري وخلافا لما وردى حيث قال
 (من عجز عن القيام في جلوسها موضع القيام لأن الترتيب أسهل) (ومن عجز عن الجلوس)
 شقة تذهب حشوه (صلى مضطجعا) جنبه مستقبل القبلة بنفسه لا بالوجه إن
 لم يكن ذلك والأفضل وجه فقط وإن كان الاضطجاع على جنبه الأيمن ويجب تحلوته
 والاحد وإن شق عليه كما قل عن الدامي (فان عجز عن الاضطجاع) على جنب

في الآخر (ومن عجز عن الجلوس صلى مضطجعا) فان عجز عن الانطجاع

اللهم صل على سيدنا محمد وال سلام عليك ^{سجد السهو} جيرا الجليل الذي ^{تطرق} تطرق الى صلاته من صلاة الامة ولو
 نفي ان آتى عما يطلبه سجودك هل يؤمن ربه للامور او من فضل النبي ^{سجد} (والهيئة
 كالسجود ونحوها مما لا يخبر بالسجود لا يجوز للصل) ولو كان مستقلا (الها بدرهما) وليس
 بالركن جدي فلا يرد من الركوع الى القيام لاني بالسورة او من الاعتدال الى الركوع لاني بالسجود
 (ولا يسجد السهو عنها سواء تركها عمدا او سهوا) او جهلا فان سجدت شيئا منها بطلت صلاتها لان السهو
 او غير مجزئ فلا يطل ويطلب سجود السهو لغير هذا السجود لانه خلل ولانه لا يخبر نفسه وانما يخبر
 ما قبله وما بعده وما فيه كالونكم كلاما قليلا ناسيا ثم سجدوا ولو سجدتم نكسكم كذلك وكما لو نكسكم
 كذلك في سجوده فلا يسجد ناسيا لانه لا يأت من وقوع مثل ذلك في السجود الثاني وهكذا فتسلسل
 (واذا شك للصل في عدد ما أتى به من الركعات كمن شك في الرابعة هل صلا ثلاثا أو أربع) أو شك
 في الثلاث هل صلا ثنتين أو ثلاثا أو شك في الثانية هل صلا واحدة أو اثنتين (بني على اليقين) أي
 التيقن (وهو) العدد (الأقل) لانه الأصل (كالثلاثة في هذا المثال) الأول (وأتى) وجوباً (بركعة)
 لان الأصل علم فعلها (وسجد السهو) ان كانت الركعة للأن بها تحتمل الزيادة كان تذكر بعد
 القيام في تلك الركعة أنها زائدة لأنها قبل التذكر كانت محتملة للزيادة فان كانت لا تحتمل الزيادة كان
 تذكر في ركعة مشكوكه قبل القيام لغيرها فلا يسجد (ولا ينفع غلبة الظن أنه صلى أربعاً) في المثال الأول
 (ولا يعتد بقول غيره له أنه صلى أربعاً) ولا يفعل غيره إلا اذا بلغوا عند التواتر وهو عند يمين توافقهم
 على المكذب كالجمل الكثير في يوم الجمعة أو نحوه فيرجمه لقولهم وطمعوا على المكذب عند ابن حجر
 والخطيب فلو صلى معهم عمل فطمعوا ويرافقهم في السلام وأما عندنا لم يفعل بالقول دون الفعل قال
 ابن قاسم وهذا الظاهر ان لم يحصل به اليقين اذ لا معنى لفرق بينهما مع حصول اليقين وقال الحلبي ولا يرجع في
 فعل الركعة الى ظنه ولا الى قول غيره وإن كان جمعا كثيرا اهـ والخارج تابع له ولذا قال (ولو بلغ
 ذلك القائل عند التواتر) والدليل على ذلك حديث مسلم اذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر أصل ثلاثا
 أم أربع فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل ان يسلم فان كان صلى ثلاثا فاستيقن
 صلاته أي ردتها السجدتان الى الأربع (وسجود السهو) وأنا كثر السهو وسجدتان بفعل بينهما
 بجلة لا قصاره صلى الله عليه وسلم عليهما في قصة ذي اليمين مع محمد السهو ولو سجد ثلاثا سهوا فلا
 يسجد ناسيا وهو المثلثة هي التي سأل عنها أبو يوسف الكسائي امام أهل الكوفة حين ادعى
 الكسائي أن من تبحر في علم الهدى به الى سائر العلوم فقال له أبو يوسف أنت امام في النحو والآداب
 فهل تهتدي الى الفقه فقال سل ما شئت فقال لو سجدت سجود السهو ثلاثا هل يسجد ناسيا قال لأن للمعز لا يضر
 ومعنى كون لا يضر أنه لا يرد سجدتان ناسيا كان ههنا تصغير ثم لا يضر ناسيا أي لا يزداد عليه حرف
 آخر بعد زيادة حرف التصغير ثم قال الكسائي لأبي يوسف اذا قال ز وجته ان دخلت الدار فأنيت طائفتي
 بكسر المعزة فني يقع الطلاق قال أبو يوسف وقيت دخول الدار فقال الكسائي او قال لما ان دخلت الدار فأنيت
 طائفتي فني يقع الطلاق قال أبو يوسف كذلك قال أخطأت بل وقع حالا لأن ان تحرف استعبال دخلت على
 فعل تاض فلما اجتمع ما صار حالا وكيفيهما كسجد الصلاة في واجباته ومنه بانه كانه كرفها في الجلوس
 بينهما ولا بد من نية لغير المأموم فان سجد بدونها بطلت صلاته وهو (مئة كما سبق) في قول الشارح الا في
 حق المأموم اذا فعله الا امام فابعد عليه وصبر كالركن حتى لو سلم جسد سلام امامه ما باعته لزمه ان يعود
 اليه ان قرب الفصل والاعاد صلاته كالوترك منها ركعتا (ومع ذلك السلام) أي بعد القيام التهنئة الصلاة
 على النبي وآله والأذكار بعدها (فان سلم الصل) من غير سجود (فأيد اعلا بالسهو) بأن علم حال

والهيئة كالسجود
 ونحوها مما لا يخبر
 بالسجود (لا يعود)
 للصل (الها بدرهما)
 ولا يسجد السهو عنها
 سواء تركها عمدا أو
 سهوا (واذا شك)
 للصل (في عدد ما أتى
 به من الركعات) كمن
 شك هل صلا ثلاثا أو
 أربع (بني على اليقين)
 وهو الأقل (كالثلاثة
 في هذا المثال) أو بركعة
 (وسجد السهو)
 ينفع غلبة الظن أنه صلى
 أربعاً ولو لا يعمل بقول
 غيره أنه صلى أربعاً
 ولو بلغ ذلك القائل عند
 التواتر (وسجود
 السهو) كما سبق
 (ومع ذلك السلام) فان
 سلم المكي فأيد اعلا
 بالسهو

(أ) أوقات التي تُكره الصلاة فيها تحريراً (أي كراهة تحريراً) كما في الروضة
 (ب) أي في باب الأوقات التي تُكره الصلاة فيها (وتدريجاً) أي وبكراهة تدرية
 (ج) وهذا (وشرح لهذا) في الكلام على (نوافض الوضوء) والفرق بينهما أن الأولى
 هي التي كانت تنهى عن جازم والفرق بين الحرام وكراهة التحريم أن
 الأولى لا تمنع الأول والثاني يحتمله (وهي أوقات) أي أصلية (لأصلي فيها الصلاة) كما
 في (م) متقدم على الفعل (كالمسألة) فإن سبب الوقت الماضي سواء كانت الفاتية
 وهو ما تقدم عليها (والمقارن) للفعل (كصلاة الكسوف) فبسببها متقدم ابتداءً
 وهو تغير الشمس أو القمر (والاستيفاء) فإن سببها متقدم ومقارن وهو الحاجة إلى
 صحة الصلاة في غير ماله مسبب متأخر إذا لم يتحرر من وقت الكراهة ليوفعها فيه ولا
 يتأخر عنه أو الجازمة ليوفعها فيه من حيث أنه وقت كراهة أو دخل المسجد وقت
 صلاة تحية فقط أو فرائضة سجدة ولو قبل الوقت بسجدة فإنه لم ينصح وليس من التحري
 من وقت صلاة أو قصر أن يصل كل وقت خلف وقت وليس ممن تأخير الصلاة
 من كراهة حتى لا تنقضي تأخرت به العادة من تأخير الصلاة على الجائز إلى ما بعد
 من كراهة حتى لا يقصدوا به كثرة اللين وليس من التحري ما لو أطلق بأن لم يقصد تأخير
 من كراهة فيه من حيث أنه وقت كراهة (أ) الوقت (الاول من الحجة الصلاة) أي وقت
 من كراهة (ب) عبر متأخر بأن لم يكن لها سبب أصلاً أو لها سبب متأخر (إذا قيلت) أي
 من كراهة (ج) إذا عينية عن القضاء (ويستمر الكراهة حتى يطلع الشمس) أي
 من كراهة (د) التكامل بأن يرتفع القرص (في الوقت) (الثاني الصلاة) أي وقتها
 من كراهة (هـ) الشمس (و) يستمر الكراهة (إذا طلعت حتى تسكامل) في الطلوع
 من كراهة (ف) رفع قوله بمقدار سعة أذرع (في رأي العين) سواء أطلعت الصبح أم لا
 من كراهة كونها الواقعة بعد أداء فرض الصبح تكون قبل الطلوع وأما من الطلوع
 من كراهة من حيث الرمال ومن حيث الفعل أن صلى الصبح فإن لم يصل الصبح فتكون
 من كراهة فقط (و) الوقت (الثالث الصلاة) أي وقتها (إذا استوت) أي إذا صارت الشمس
 من كراهة (حتى تزول عن وسط السماء) إلى جهة الغرب ووقت الاستواء
 من كراهة به التحريم إذا قرأه الأحرام لم تسقط الصلاة (ويستثنى من ذلك) أي
 (يوم الجمعة فلا تُكره الصلاة فيه) أي يوم الجمعة (وقت الاستواء) فقط اتفاقاً وإن لم
 من كراهة وحكمه سبب التكبير اليانعة في الصلاة إلى حضور الإمام من
 من كراهة وقت الاستواء والتكبير ثلاثة فيه ولو في يوم الجمعة وأما في حرم مكة فلا فرق

أو ناسيا وطال الفصل
 عرفاً فأت بحله وإن
 فمتر الفصل عرفاً ثم
 يفت وحيداً لله
 السجود وتركه
 (فصل) في الأوقات
 التي تكرر الصلاة فيها
 نحر بما كما في الروضة
 وشرح للهنب هنا
 ونزها كما في التحقيق
 وشرح للهنب في
 تراخى الوضوء
 (وتحتمل أوقات لا يصل
 فيها إلا صلاة لها
 سبب) إما متقدم
 كالغائبة أو مقارن
 كصلاة الكسوف
 والامتناء فلاول
 من الحصة الصلاة التي
 لا سبب لها إذا قبلت
 (بعد صلاة الصبح)
 وتسمى الكراهة
 (حتى تطلع الشمس و)
 الثاني الصلاة (عند
 طلوعها) فإذا طلعت
 (حتى تكامل وترفع
 قدر رضع) في رأي
 العين (الثالث الصلاة
 إذا استوت حتى
 تزول) عن وسط
 السماء ويستثنى من
 ذلك يوم الجمعة فلا
 تكرر الصلاة فيه وقت
 الاستواء

بين وقت الاستواء وغيره فلا كراهة فيه مطلقا كما قال الشارح (وكذا) أي يستثنى من حرمة الصلاة
خمس أوقات (حرم مكة المسجد وغيره فلا نكراهة الصلاة فيه) أي حرم مكة فقط (في هذه الأوقات كلها)
نعم الصلاة فيها خلاف الأولى خروجا من خلاف الإمام مالك وأبي حنيفة رضي الله عنهما (شواها على سنة
الطواف أو غيرها) لقوله عليه السلام «يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحدا طاف بهذا البيت وصلى فيه ساعة شاء
من ليل أو نهار» رواه الترمذي وغيره (و) الوقت (الرابع من بعد صلاة العصر) إذا مضى عن القضاء
ولو مجموعته يجمع تقديم في وقت الظهر وحينئذ يقال لناخص بكرة التنفل بعد الزوال إلى الغروب وتسمى
الكرهية (حتى تغرب الشمس) بكاملها فإن الكراهة المتعلقة بالفعل تستمر إلى الغروب وتجمع
بعد الاصفرار مع الكراهة المتعلقة بالزمان وقال ابن قاسم والبرماوي أي حتى تغرب غروبها بأن تصغر
(و) الوقت (الحامس عند الغروب للشمس) كالمراد بقوله عند الغروب (إذا دنت للغروب) فكلام
المصنف على حذف مضاف أي عند قرب الغروب وهو وقت الاصفرار ولولم لم يصل العصر لمقاربة
الغروب مكروهة لأمرين للفعل وللزمان إن كان صلى المصرون لم يكن صلاؤه كالكراهة من جهة الزمن
فقط وتستمر الكراهة (حتى يسكمل غروبها) أي الشمس .

(فصل) في بيان أحكام الجماعة في الصلاة (وصلاة الجماعة للرجال في الفرائض غير الجمعة سنة
مؤكدة) وهي سنة عين (عند المصنف والرافعي) والصلاة واجبة وإن وقعت في جماعة والجماعة
في الصلاة سنة ولو لفناء وانما قيد الشارح بالرجال لكونهم محل الخلاف كما قيد بالفرائض لأجل
الخلاف وجماعة الرجال في المسجد أفضل منها في غيره وجماعة النساء والخائف في البيت أفضل منها
في المسجد بل بكرة حضور الشواب دون العجائز في المسجد في جماعة الرجال (والإصحاح عند
النووي أنها) أي الجماعة في الصلاة غير الجمعة (فرض كفاية) في الركعة الأولى في جميع الصلاة على
رجال عقال كامل الحرية مقيمين ولو غير استيطان غير عترة وغير معلومين وغير مؤخرين
أجرة عين على عمل ناجز في أداء مكتوبة وقد تضمن الجماعة للمريض كالموجود الإمام راكعا وعلم
أنه لو افتدى به أدرك ركعة في الوقت ولو صلى منفردا لم يدركها وتحصل فضيلة الجماعة بصلاة
الشخص في بيته بزوجته أو ولده أو رفيقه أو غيرهم (ويذكر للأيوم الجماعة) أي فضيلتها (مع الإمام
في غير الجمعة مالم يسلم) الإمام (التسليمة الأولى وإن لم يقدمه) فيذكر للأيوم جميع فضيلة
الجماعة بالافتداء بالامام ولو في لحظة كمن أدرك الجماعة من أول الصلاة في عدد الرجال من
سبع وعشرين لاقى قديرها (أما الجماعة في الجمعة ففرض عين) في الركعة الأولى منها (ولا تحصل)
أي جماعة الجمعة (بأقل من ركعة) لفوات الجمعة به وإدراكه تكبيرة التحريم مع الإمام فضيلة
أخرى غير فضيلة الجماعة وانما تحصل فضيلة التحريم بالاشتغال بالتحريم عقب تحريم امامه مع
حضور تحريم الإمام والرسوسة الخفيفة لا تقوت فضيلة التحريم فانها بمنزلة ثم شرع للمصنف في
شروط الافتداء (وهي أمور) الأول أنه (يجب على لأيوم أن ينوي الأتيان أو الافتداء بالإمام)
أو الجماعة لأن المتابعة عمل فاقترعت لئلا ولا يضرك كون الجماعة تصلح للإمام أيضا لأن اللفظ
الطلق ينزل على اليهود الشرعي والجماعة من الإمام غيرها من لأيوم فنزلت في كل على ما يلقى
(ولا يجب تعيينه) أي الإمام باسمه كزيد أو وصفه كالحاضر أو الإشارة إليه (بل يكفي الافتداء
بالحاضر وإن لم يعرفه) فيكفي نية الافتداء ولو عند اشتغال الإمام بغيره كقوله نويت الافتداء بالإمام
منهم إذا مقصود الجماعة غير مختلف بل الأولى عدم تعيينه (فإنه إن عينه) أي الإمام (وأخطأ)
في التحمين (بطلت صلاته) لأنه ربط صلاته بمن ليس في صلاة (الآن انضمت إليه) أي التحمين

وكذا حرم مكة للمسجد
وعبره فلا نكراهة الصلاة
فيه في هذه الأوقات
كلها سواء سبى سنة
الطواف أو غيرها
(و) الرابع من (بعد
صلاة العصر حتى
تغرب الشمس
(و) الخامس (عند
الغروب) الشمس إذا
دنت للغروب (حتى
يسكمل غروبها) .
(فصل: وصلاة الجماعة)
للرجال في الفرائض غير
الجمعة (سنة مؤكدة)
عند المصنف والرافعي
والإصحاح عند النووي
أنها فرض كفاية
ويذكر للأيوم الجماعة
مع الإمام في غير الجمعة
مالم يسلم التسليمة الأولى
وإن لم يقدمه بها
الجماعة في الجمعة ففرض
عين ولا تحصل بأقل
من ركعة (و) يجب
(على لأيوم أن ينوي
الافتداء) أو الافتداء
بالإمام ولا يجب تعيينه
بل يكفي الافتداء
بالحاضر إن لم يعرفه
فلن عينه وأخطأ
بطلت صلاته إلا أن
انضمت إليه

أشارة كقوله نويت
الأداء بديها فان
عمره فصح (دون
الامام) فلا يجب في
صحة الافنداءه في غير
الجمعة والامام بل
في الجمعة في حق
فان لم ينو فصلاته
فراوى (ويجوز ان
يأتى الحرم بالمدى والبائع
بالمراعى) اما المصطفى
غير المبرور فلا يصح
الافنداءه (ولا يصح
قدوة رجل بامرأه)
ولا يخفى مشكيل ولا
خفى مشكيل بامرأه
ولا يشك (ولا يفتى في)
وهو من محسن الجماعة
أى لا يصح افنداءه
(بأى) وهو من يخل
بحرف أو تبدل منه
القاعدة . ثم أشار
المصنف لشروط
القدوة بقوله (كأن
موضع صلى في المسجد
صلاة الامام فيه) أى
في المسجد (وهو) أى
المأموم (على صلته)
أى الامام بمشاهدة
المأموم له أو بمشاهدته
بعض صف (أجزاء)
أى كفاه ذلك في
صحة الافنداء به (مالم
يقدم عليه) فان تقدم
عليه بغيره في جهته
لم تعقد صلاته

أشارة أى قلبي كلاحظه شخصه (كقوله نويت الافنداء بديها) أو بريد الحاضر أو بريد
مضى في الحرب معتقدا أنه بريد (فإن عمره فصح) أى هذه الآية لأن طاعته شخص الحاضر
وخطاى لمن أن اسمه زيد ولا عبرة بالطن الذى خطوه (دون الاسم) فلا يجب في صحة الافنداءه
في غير الجمعة ونحوها (بني الامام) الاستقلال (بأنه مستحب في حق) لجوز فضيلة الجماعة (فان
بفضلته فرادى) فلا تحصل فضيلة الجماعة وإن حصلت لمن خطوه خلافه بأقضى حين ولو واهى
في بناء صلاته حصلت له من حين ينه وتشتجب بنية الامامة وإن لم يكن خلفه أحد حيث رجا من
يقضى به والإفلا تشتجب لكن لا تنصر أما اذا كانت الجماعة شرطاً في صحة الصلاة فيجب على الامام
نية الامامة أو نحوها وذلك في الجمعة والمعدة والمجموعة بالطر (ويجوز أن يأتى الحرم بالمدى) لأن عينه
كان أو مهابت كونه ويستدل بهذا أن امامة الرجل للرأفة أفضل من كمامة للرأفة لمثلها (و)
بأتم (البلغ بالمراعى) أى المصطفى لأن عمر بن سلمة بكسر اللام كان يوم قومه على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن ست أو سبع سنين رواه البخارى (أما المصطفى غير المبرور فلا
يصح الافنداء به) لعدم صحة الصلاة منه ويجوز مع الكراهة أن يأتى العدل بالعاسق لأن عدله
وعمره كأن يصلى خلف الخلف (و) الثاني أن لا يكون الامام أبيض من المأموم بصفة دائمة (ولا
يصح قدوة رجل بامرأه ولا يخفى مشكيل ولا) تصح قدوة (خفى مشكيل بامرأه ولا يشك)
لاحتمال أن يكون الخفى الامام أى والخفى المأموم ذكرنا هذه أرسع ماطلة وبصح اقتداءه أى
بأنه وبخفى كما يصح افنداءه أى بذكر وخفى بذكر وذكر بذكر وخمس صحبة (و)
تمالك أن لا يكون المأموم قارئاً والامام أمياً شوا (مكة) التعلم أو لا يعلم بحاله أم لا فيجوز (لا) تصح
قدوة (قارئ) وهو من يحسن القامحة) بأتم (أى لا يصح اقتداؤه) أى القارئ (بأى) وهو
لأصطلاح الفقهاء (من يخل بحرف أو تبدل منه من القامحة) إما ما سقط الحرف كسقاط الواو في وإياك
سنتين وإما ما بدله كإبدال الحاء بالهاء وإبدال الصاد الزاين بالطاء أشالة ونحو ذلك وكشفه في بابك
وخرج بالقامحة غيرها فان الإخلال بحرف من التكبير مع العجز عن العجز عن الصواب لا يصح في صحة افنداء
تقاربه به بخلاف الإخلال مع القدرة على الصواب فإنه يضر حتى لو علم به بعد فراغ الصلاة لم يجب إعادة
وما الإخلال بحرف من التشهد أو ما بعده فان كان مع العجز عن الصواب لم يضر أيضاً وإن كان مع
قدرة عليه يضر لكن لو علم به بعد الفراغ لم تجب إعادة (ثم أشار المصنف لشروط القدوة) السبعة
بقوله (أى موضع صلى) أى المأموم (في المسجد) الخالص ولو بالاجتهاد ومنه يجدره وزخيمته ومنارته
بها في أوفى رجبته رابطاً صلاته (صلاة الامام فيه) أى في المسجد وهو أى المأموم عالم بصلاته
أى الامام بمشاهدة المأموم له أو بمشاهدته بعض صف من القسدين أو واحد منهم وإن لم يكن على صف
بسماع صوت الامام أو صوت مقلّم عدل رواه ابن بكون ما فاعلاً ولو عبداً أو نبي وإن لم يكن مقلماً
أو المصطفى المأموم والقاسم اذا اعتقد صدقه (أجزأه) أى بصلاته صلاة الامام وهو
بصحة الافنداء به) أجماعاً وإن عُدت الميافة وحالت الأسماء الزائدة الى المسجد أو الى سبطه
حين تمسك الأسطراق منه عادة ولو باروراً وانعطف على بابها أولاً وأما الحصول نواب الجماعة
فيلب على كونه لا يفرد عن الصف وعلى كونه لا يأخر عن الامام أو عن الصف بأكثر من ثلاثة
أعلى كونه لا يساوى الامام (مالم يقدم عليه) أى مالم يقدم المأموم بجمع ما اعتمد عليه على
بأنه اعتمد عليه الامام فبقينا (فان تقدم) أى المأموم (به) أى الامام بقبضاً (مقبه) أى مثلاً (و)
بأنه لا يلام في غير صلاة ندوة الخوف (لم نعتد صدقه) كأنه تقدم بتكسيرة الآخر لأن هذا أفحش

من المخالفة في الأعمال الباطلة ويستدبر المأمومون ندبا أن صلوا في المسجد الحرام حول الكعبة كما فعله
 ابن الزبير رضي الله عنهما ولا يصير كون المأموم أقرب إلى الكعبة في غير جهة الإمام ألا يظهر بذلك مخالفة
 فاحشة بخلافه في جهته (ولا تضر مساواة الامام) نعم المخالفة لكتبا مكرهة مقبولة لفصلية الجماعة فيما
 ساوى فيه (ويستدبر تخلفه) أي تأخره (عن امامه قليلا) بأن تأخر أصابعه عن عقب امامه لأنه الأدب
 (ولا يصير بهذا التخلف منفردا عن الصف) أي صف الامام (حتى لا يجوز فضيلة الجماعة) لأنه مطلوب
 وان زاد تأخره عنه على ثلاثة أذرع فقد انفرد عن الصف وفوت الفضيلتين فضيلة الصف وفضيلة
 الجماعة نعم قد نزل المساواة كما في المرأة والتأخر الكثير كما في امرأة تخلف رجلا (وان صلى الامام
 في المسجد والمأموم) خارجا أو صلى الامام (خارج المسجد) والمأموم فيه (حال كونه) أي المأموم
 (قربا منه) أي الامام بأن لم يزد مسافة ما بينهما على ثلاثمائة ذراع تقريبا فيستغفر زيادة ثلاثة أذرع
 فانك (وهو أي المأموم) عالم بصلاته أي الامام) بأحد الأمور الثمينة (ولا حائل هناك أي بين الامام
 والمأموم) بأن كان يمكنه الوصول إلى الامام لو أراد مع الاستقبال من غير ازورار والاطلاق فلا يصير كون
 القبلة غرضه بمنزلة أو يبارها وحال بينهما حائل فبما كانت نافذة وقب مقابلة واحد أو أكثر تراه الفتيدي ويمكنه
 الذهاب إليه (خارج الأثناء) بخلاف ما لو حال بناء يمنع المرور كالباب المردود في الابتداء واللبس المعلق
 في الابتداء والنوم والشباك والحداد فلا يجوز (وتعتبر المسافة المذكورة) أي الثلاثمائة ذراع
 تقريبا (من آخر المسجد) أو من طرفه الذي يلي الامام لأن المسجد مبني للصلاة فلا بدخل في الحد
 الفاصل (وان كان الامام والمأموم في غير المسجد إما) أن يكونا في (فناء أو) يكونا في (بناء) أو
 يكون الامام في فناء والمأموم في بناء أو بالعكس ففي ذلك تفصيل فان كانا في فناء ولو مسقفا بأن لا يكون
 بين الامام والمأموم بناء (فالشروط لا يلزم ما بينهما) أي الامام والمأموم سواء كان تخلف الامام
 أو في جانبه ولا بين كل صفين أو شخصين بأن كان تخلف الامام ذكر وخشى وأشي يجعل كل واحد منهما
 (على ثلاثمائة ذراع) بغيراع آدمي تقريبا ولا يجب في القضاء غير ذلك (و) ان كانا في بناء أو بناءين
 أو كان أحدهما في فناء والآخر في بناء بشرط مع مأمور (أن لا يكون بينهما حائل) يمنع الرؤية أو
 الاستطراق العادي كالباب المردود أثناء بخلافه في الأثناء والباب المعلق مطلقا. والحاصل ما ذكره
 للصف من شروط القدوة بالشرع ومفهومة عشرة فائدة تقدم ثلاثة والرابع اجتماع الامام والمأموم
 في مسجد وأن يدا ما بينهما أو في مكان قريب وهو أن لا يزيد ما بينهما على ثلاثمائة ذراع تقريبا ولا يصير
 في الحيلولة بينهما شارع مطروق ونار ونهر يحوج إلى مسافة لأن ذلك لا يبعد حائلا عرفا كما لو كانا في
 سفيتين مكشوفتين في البحر وكلاهما في وقت أحدهما في مطلع والآخر كذلك والحاصل العلم بانتقالات الامام
 كرويته له لو ابيض الصف أو غير ذلك لينمكن من متابعته والسادس أن لا تقدم على امامه في تحريمه
 وفي أفعاله وفي مكانه. والسابع أن لا يحول بين الامام والمأموم حائل يمنع المرور العادي بأن لم يكن له نحو
 وثمة فاحشة أو يمنع النزول المعتاد اذا كان أحدهما في علو فلا بد مما يعتاد المرور منه إلى الآخر فلا يكتفي
 بنحو التعلق منه إليه. والثامن موافق نظم صلاة الامام والمأموم في الأعمال الظاهرة ولا يصير اختلاف
 بينهما بالقضاء والأداء والفرض والفيل. والتاسع موافقة الامام في من تفحش المخالفة فيها ولو سجد
 الامام ثلاثا أو سجد ونحلف المأموم عنه بطلت صلاته نعم لو ترك المأموم التشهد الأول أو الفاتحة
 أو جللة الاستراحة لم تبطل. والعاشر تبعية الامام بأن لا يسبقه بركنين قطيعين ولو غير طوبلين وإن
 لا يتخلف عنه بما لا يضر غير (تنم) قد عرض للمأموم اعتبار يجوز له أن يتخلف عن امامه ثلاثة
 أركان طويلة وذلك في أربع عشرة مسألة وقد نظمها وحكم المسوق بعضهم فقال:

ولا تضر مساواة الامام
 ويستدبر تخلفه عن
 امامه قليلا ولا يصير
 بهذا التخلف منفردا
 عن الصف حتى لا يجوز
 فضيلة الجماعة (وان
 صلى الامام في المسجد
 والمأموم خارج المسجد)
 حال كونه (قريبا
 منه) أي الامام بأن
 لم يزد مسافة ما بينهما على
 ثلاثمائة ذراع تقريبا
 (وهو) أي المأموم
 (عالم بصلاته) أي
 الامام (ولا حائل هناك)
 أي بين الامام والمأموم
 (خارج الأثناء) به
 وتعتبر المسافة المذكورة
 من آخر المسجد وان
 كان الامام والمأموم
 في غير المسجد اما
 فناء أو بناء فلا يشترط
 أن لا يزيد ما بينهما على
 ثلاثمائة ذراع وأن
 لا يكون بينهما حائل

حَمْدًا لِرَبِّي وَالْمَلَأَةَ سُرْمًا • عَلَى عَجْدٍ وَمَنْ بِهِ اُغْتَدَى
 وَبَدَّ هَذَا ضَيْطًا مَأْمُومًا غَيْرَ • حَتَّى لَوْ كَلَّاتِ اَوْ كَانَ غَيْرَ
 هِدْمَةً عَشْرًا مَعَ اثْنَيْنِ اَنْتَ • اَوْ ثَلَاثٍ اَوْ اَرْبَعٍ نَبْتَ
 قَلَّ اَوَّلُ السُّطْحِ فِي الْقِرَاءَةِ • اَلْجَزَّ وَالْتَرْتِيلَ لَا اَلْوَسْمَةَ
 وَهُوَ مُوَافِقٌ وَكَانَ اَسْرَعَ • اِمَامُهُ قِرَاءَةً وَرُكْعًا
 يَتِمُّهَا حَتَّى وَيَسِيَّ خَلْفَهُ • مَا لَمْ يَزِدْ عَلَى ثَلَاثٍ خَلْفَهُ
 وَمَنْ يَشْكُ هَلْ قَرَأَ فَاعْتَهُ • اَوْ نِيَّ الصَّلَاةَ اَوْ قَرَأَهَا
 اِنْ كَانَ هَذَا الشَّكَّ وَالنِّسَانَ لَا • بَعْدَ رُكُوعٍ مِنْهَا تَعْمَلُ
 اَوْ عَنْ قِرَاءَةِ بَكْسَةٍ شَخِلَ • وَطَنَ اِدْرَاكَ لَهَا كَمَا تَقِلُ
 اَوْ اِنْتَظَرَهُ لِسَكَّةٍ حَصَلَ • اَوْ سُورَةً وَمَا لِاِمَامٍ قَدْ فَعَلَ
 اَوْ اَسْرَعَ الْاِمَامَ فِي التَّشَهُّدِ • فَكَيْفَ اَلْمَأْمُومُ وَهُوَ مُقْتَدِي
 اَوْ نَامَ فِيهِ فَافَاقَ وَجَدَا • اِمَامُهُ بِرُكْعٍ قَلْبُهُ دَا
 اَوْ ظَنَّ اَنَّهُ اَتَى بِهِ الْاِمَامَ • مَخْطِطًا عَلَيْهِ تَكْبِيرُ الْيَوْمِ
 اَوْ سَمِعَ اَلْمَأْمُومَ تَكْبِيرًا وَقَعَ • فَطَنَهُ مِنَ الْاِمَامِ فَرُكِعَ
 وَلَمْ يَكُنْ مُكْمَلًا لِمَا قَرَأَ • فَاِنْ غَابَ عَنْهُ فَعَادَ وَقَرَأَ
 اَوْ نِيَّ اِفْتِدَاءَهُ فِي سَجْدَتِهِ • فَرُكِعَ الْاِمَامَ فَبَسِلَ يَقْظُهُ
 وَمَنْ يَشْكُ فِي الزَّمَانِ هَلْ يَسَعُ • فَاعْتَهُ اَوَّلًا بِهِ اَلْخَلْفَ وَقَعَ
 اَوْ نَذَرَ السُّورَةَ فِي الصَّلَاةِ • فَرُكِعَ الْاِمَامَ وَهُوَ يَأْتِي
 اَوْ شَكَّ فِي بَعْضِ حُرُوفِ الْفَاعَةِ • اَتْنَاهَا خَذَعَةً لِكَوَاضِحِهِ
 هَذَا وَفِي الْمَوَافِقِ اَلْخَلْفَ وَقَعَ • فَبَسِلَ مِنْ اَدْرَاكَ مُدَّةٍ نَسَعَ
 فَاعْتَهُ بِالْوَسْطِ اَلْمُتَدَلِّ • مَعَ الْاِمَامِ وَهُوَ رَاجِعٌ حَتَّى
 وَقِيلَ مَنْ بَعْدَ الْاِمَامِ اَحْرَمًا • اَوْ بَعْدَ اَنْ قَامَ وَضَعُوهُمَا
 وَخِذَهُ السُّبُوقَ فِي الْقَوْلَيْنِ • وَفِي الْيَقِينِ اَلْخَلْفَ فِي هَذَيْنِ
 وَمَنْ لِسُبُوقٍ اَنْ لَا يَشْتَدَّ • بَسِيَ عَنْ اَمِّ قُرْآنٍ يَكْفُلُ
 مَا لَمْ يَنْقُ بِعَدِّهِ اِدْرَاكَهَا • فَاِنْ يَنْقُ عَنْهُ اَتَى فَبَسِلَ بِهَا
 فَاِنْ يَحْتَغِلُ بِرُكْعٍ مَعَ • اِمَامِهِ حَتَّى وَقَاتَتْ اِنْ مَنَعَ
 وَتَبَطَّلَتِ الصَّلَاةُ اِنْ تَخَلَّفَا • عَنْهُ بِرُكْعَيْنِ اِكْتَالُ الْمَذْرُوءَتَيْنِ
 وَاِنْ يَكُنْ بِمَا يَنْشَارِعَا • وَطَنَ اِدْرَاكَ الْاِمَامِ رَا كَمَا
 قَرَأَ بِقَدْرِ مَا لِي وَرُكْعًا • وَحَسِبْتَ اِنْ فِيهِ مَعَا جَمْعًا
 فَاِنْ هَوَى اِلَى السُّجُودِ وَاقَفَ • اِنْ كَانَ قَدْ قَرَأَ وَالْاِفْزَاقَ
 اَوْ لَمْ يَنْقُ نَوَى لِلْفَارِقِ • فَاِنْ اَتَى حَرَمَتَهُ حَقَّقَهُ
 وَتَبَطَّلَتِ الصَّلَاةُ اِنْ تَخَلَّفَا • عَنْهُ بِرُكْعَيْنِ كَمَا قَدْ عَرَفَا
 وَتَمَّ ذَا النِّظَمِ بِعَمْدٍ رَبَّنَا • عَلَى خَتَامِ الرِّسْلِ وَالْاَلِّ اَلثَّنَا

(فصل) في قصر الصلاة
 وجمعها (ويعجز
 للسافر) أي للتلبس
 بالسفر (قصر الصلاة
 الرباعية) لا غيرها من
 ثنائية وثلاثية

(فصل في قصر الصلاة بالسفر وجمعها) هو بالمطر (ويعجز للسافر أي للتلبس بالسفر) لغرض
 مسح (قصر الصلاة) المكتوبة لأحو متدورة من الرباعية لا غيرها من ثنائية وثلاثية (إجماعاً)

نعم حكى عن بعض أصحابنا جواز قصر المصباح في الخوف إلى ركعة (ويجوز قصر الصلاة الرباعية
 خمس شرائط: الأول أن يكون سفره: أي الخفيف في غير مصيبة) أي بسبب غير مصيبة في
 ظهره كمن أرسل بكتاب لم يعلم فيه مصيبة (وهو) أي السفر الجائر (شامل للواجب كقضاء دين) وسفر
 حرج (والندوب كصلة الرحم) وزيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وللباح كسفر تجارة) في غير
 أكفان الموتى والأكره والمكروه كسفر منفرد لاسيا في الليل هكذا ما لم يأنس بالله تعالى كبعوض
 الصالحين فإنه لا كراهة فيه ويكره سفر اثنين فقط (أما كسفر العصابة كالسفر لقطع الطريق فلا
 يترخص فيه بقصر ولا بجمع) ولا غيرهما لأن السفر بسبب الرخصة فلو تعلق بالمصيبة ولو في أثناء السفر
 بأننا السفر مبني على قلبه مصيبة كان جعله لقطع الطريق وهذا يقال له عاص بالسفر في السفر
 وأما المصباح في السفر كان زنى فيه أو شرب فيه حراما وهو قاصد الحج مثلا فإنه يقصر مطلقا (والثاني
 أن تكون مسافته: أي السفر) للباح أربعة برد والبريد أربعة فراسخ فجميع الفراسخ يكون
 (سنة عشر فرسخا عديدا في الأصح) ولو طنا فيصير النقص ولو شيئا يسيرا (ولا تحسب مدة الرجوع
 منها) أي السنة عشر (والفرسخ ثلاثة أميال وحينئذ) أي حين إذا كان الفرسخ ثلاثة أميال
 (فجميع الفراسخ ثمانية وأربعون ميلا) وهو الحاصل من ضرب ثلاثين سنة عشر (والليل أربعة
 آلاف خطوة) يضم الحاء بخطوة البعر (والخطوة ثلاثة أقدام) بقدم الأدمى والقدم نصف ذراع
 فالخطوة ذراع ونصف والفرسخ أربع وعشرون أصبعا مقترضا قليل اثنا عشر ألف قدم (والإيراد
 بالأميال الماشية) أي النسبة لبي هاشم تقديرهم لما في زمن خلافتهم وخرج بالهاشمية الأموية
 فإن المسافة بها أربعون ميلا فقط إذ كل خمسة أميال أميرة سنة أميال هاشمية وذلك مرحلتان
 يسير الأقال ودبيب الأقدام على العادة وهما ثومان أولئتان أو يوم بيلته أو عكه وإن لم يعتدلا
 والبحر كالب في اشتراط المسافة المذكورة فلو قطع الأميال في ساعة لشدت الهواء قصر كالوقطها
 في البر في بعض يوم على مركوب جواز (والثالث أن يكون القاصر مؤذيا للصلاة الرباعية) التي
 تقصر فلو سافر وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة قبله القصر سواء خرج في الصلاة في الوقت أم سلاها
 بعد خروج الوقت لأنها فائتة سفر (أما الفائتة حضر) يقينا أو شكاً (فلا تقضي فيه) أي في الحضر
 أي وفي السفر أيضا (مقصورة) بل تقضي تأمة لأنها لم تزلت في ذمتها تأمة ومن ذلك لو سافر ولم يبق
 زمن يسع ركعة فيمنع عليه القصر لأن الصلاة حينئذ فائتة حضر (والفائتة في السفر تقضي فيه)
 أي السفر (مقصورة) إن أراد القصر: أي يجوز قصرها في السفر الذي فاتته فيه أو في سفر آخر
 يسبق القصر وإن غلظت بينهما إقامة طويلاً لوجود سبب القصر في وقتها كإدائها (لأن الحضر)
 لأنه ليس محل قصر (والرابع أن ينوي المسافر القصر للصلاة) أو ما في معناه كأن يقول نويت أصلي
 الظهر مقصورة أو أصلي صلاة السفر أو أصلي الظهر ركعتين وإن لم ينو رخصاً لأن القصر خلاف
 الأصل فاحتاج لصارفين عنه بخلاف الأتمام ويشتراط وجود نية (مع الأحرام بها) كسائر النيات
 بخلاف نية الافتداء لأنه لا بدع في طرو الجماعة على الأفراد كمكة إذ لأصل هنا يرجع إليه
 بخلاف القصر لا يمكن طروه على الأتمام لأنه الأصل (والخامس أن لا ياتم في جزء من صلاة بغير
 أي بمن جلي صلاة تأمة) ولو مسافراً وإنما قيلنا القيم بذلك (لشمول المسافر للتم) وأن لا ياتم
 بمن جهل سفره وإن بان مسافراً قاصراً ولو نوى القصر خلف يتم أنقذت صلاته ولو نيت فيه القصر
 هكذا إن كان غامضاً مسافراً ولا فلا تعتد متى اقتدى يتم أو بمن جهل سفره ولو طنة قاصراً في
 لحظة ولو دون تكبيرة الأحرام كان أدركه في آخر صلاته ولو لم يصب أو جمعاً أو أحدث هو عتد

ويجوز قصر الصلاة
 الرباعية (بمخمس
 شرائط) الأول (أن
 يكون سفره) أي
 الخفيف (في غير
 مصيبة) وهو شامل
 للواجب كقضاء دين
 والندوب كصلة الرحم
 والباح كسفر تجارة
 أما كسفر العصابة كالسفر
 لقطع الطريق فلا
 يترخص فيه بقصر ولا
 جمع (و) الثاني (أن
 تكون مسافته) أي
 السفر (سنة عشر
 فرسخاً) عديداً في
 الأصح ولا تحسب مدة
 الرجوع منها والفرسخ
 ثلاثة أميال وحينئذ
 فجميع الفراسخ
 ثمانية وأربعون ميلا
 والليل أربعة آلاف
 خطوة والخطوة ثلاثة
 أقدام والإيراد بالأميال
 الماشية (و) الثالث
 (أن يكون) القاصر
 (مؤذياً للصلاة الرباعية)
 أي الفائتة حضر فلا
 تقضي فيه مقصورة
 والفائتة في السفر تقضي
 فيه مقصورة (لأن ينوي)
 (و) الرابع (أن ينوي)
 للمسافر (القصر)
 (مع الأحرام)
 بها (و) الخامس (أن
 لا ياتم) في جزء من صلاته

افتدائه

أي بمن جلي صلاة تأمة لشمول للمسافر للتم
 أو ما في معناه كأن يقول نويت أصلي

عَوَّافًا (سَفَرًا طَوِيلًا بِحَا (أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ) صَلَاتِي (الطَهْرِ وَالْمَصْرِ)

(۱) وَقَدْ آتَاهُمَا شَاءُ

اَنْ يَحْمَعَ (ہیں) صلاتی

(المعرب والعشاء) نقد بما

وَنَاقِبَرًا وَهَؤُلَاءِ قَوْلُهُ

(۱) وقت ایہ ماں (۱)

وكمروط جمع التقديم

ثلاثة الأول أن يبدأ

ما يظهر قبل العصر

و بالمغرب قبل العشاء

فصلو عكس كان بدا

بِالْعَصْرِ قِيلَ الطَّاهِرُ مَثَلًا

لم يصحروا بعد ما بعد

ان اراد الجسم والناظر

قائمة المحتويات

الأول: أن يكون

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله الذي جعل

لَا تَأْكُلْهُ عَلَى الْحَرَمِ

ولا تحزنوا عليه عن السلام
والأمان

من الأولى وجوري
أشهرها الأول

الأساس على الإظهار

والنساء الموالاة بين
الذين آمنوا -

الأولى والثانية بان

لا يطول الفصل بينهما

فان طال عرفاؤلو بعدد

کے نوم و خواب تاخیر

المصلاة الثانية الى ووفيا

ولا يضر في الموالاة بينهما

فصلی سیر عارفان و آماجی

التاجر يوجب فيه أن

يكون بنية الجمع ونكون

الیه هیذه فی وقت
بہ 7

الاولى ويجوز تأخيرها

إلى أن بقي من

وقت الأولى زمن

لو اقتدنت فيه كانت

فيم (3) وقت (المظفر

منه رمة الأعم لأن ذلك سنة بيننا محمد صلى الله عليه وسلم (و يجوز للمفسر شرطا بلا حاشا)
غير مصيبة سواء الواجب والتدويع والباح والمكروه (أن يجمع بين صلاتي الظهر والعصر تقديمًا
أحدا) وكذا الظهر الجملة (وهو) أي التقديم والتأخير (معنى قوله في وقت أيهما شاء) أي في وقت
حدة منهما سواء كانتا متبعتين أو مقصورتين أو أحدهما ثالثة والأخرى مقصورة (وأن يجمع بين
صلاة المغرب والعشاء تقديمًا وتأخيرًا وهو معنى قوله في وقت أيهما شاء) فإن شاء جمعهما في وقت
واحد فيكون تقديمًا وإن شاء جمعهما في وقت الثانية فيكون تأخيرًا فإن كان سائرًا وقت الأولى
في الثانية وأراد الجمع وعدم مراعاة خلاف أي حصة لجمع التاخير أفضل والافجوع التقديم أفضل
للتأخير لأن ذلك أرفق وإن كان سائرًا أو بارأ وقتها كالقديم أولى لأن فيه السراعة لراحة الذاكرة
وقد بين ابن حجر والخطيب والحلي (وهو) وط جمع التقديم ثلاثة الأول (الترتيب وهو) (أن يبدأ بالظهر
نصف العصر وبالمغرب قبل العشاء) لأن الوقت للأولى والثانية تسع لها (ولو عكس) كأن بدأ بالعصر
نصف الظهر مثلاً يصح (أي العصر وله الجمع) (وتعديها) أي العصر (بمدها) أي الظهر فوراً (إن أراد
جمع) أي جمع التقديم والآخرة العصر إلى وقتها أو بدأ بالأولى فإن فسادهما يقع الثانية من فرضه
وغير فرضاً مطلقاً لعززه كما هو المحرم بالظهر قبل الوقت جاهلاً بالوقت (والثانية في الجمع) لتتميز عن
قديم الصلاة شيئاً أو عينا ومحلهما الفاضل (أول الصلاة الأولى بأن تقتل رتبة الجمع بتعريفها) أي الأولى
بلا يكتفي بتقديمها) أي رتبة الجمع (على التحريم ولا تأخيرها عن السلام من) الصلاة (الأولى ويجوز)
أي رتبة الجمع (في اثباتها على الاظهر) لحصول العوض وهو التميز بوقوع النية في إنشاء الأولى وكذا
يجوز مع التحلل من الأولى في الأصح لذلك (والثالث الموالاة بين الأولى والثانية بأن لا يطول الفصل
بينهما) ولهذا تركت الراتب بينهما (فإن طال عرفاً ولو صغير كسوم) وجنوب (وجب تأخير الصلاة
الثانية إلى وقتها) الرول الرابطة الجمع (ولا يصح في الموالاة بينهما فصل صغير عرفاً ولو بنحو جنوبي وردة
بس الطويل قدر صلاة ركعتين بأحق يمكن ويؤاد شرط رابع وهو دوام سفره إلى عقد الثانية ولا
يشرط دوامه إلى تمامها ويؤاد خمس وهو يقيناً وفي الأولى يقيناً فإن خرس في الصلاة الثانية ولو
شكك في الجمع والصلاة على الصحيح (وأما جمع التأخير فيجب فيه) أن قرآن فقط أحدهما دوام سفره
في رواف الصلوتين معاً سواء ترتب أول مرتبة وثانيتها (أن يكون) أي جمع التأخير لا رتبة الجمع) لتمييز
هذا التأخير عن التأخير المحرم (أو تكون الثانية هذه) أي رتبة جمع التأخير (في وقت الأولى) لا قبله ولا بعده
في فناء الصلاة الأولى وفي الثانية فالوئي التأخير لا عر عصى وصارت الأولى قضاء (و يجوز
تأخيرها) أي رتبة جمع التأخير (إلى أن يبقى من وقت الأولى زمن لو ابتدئت) أي الأولى (فيه) أي في ذلك
زمن (كأن أداء) فإن لم ينو صلاة أو نوى وقد بقي من وقت الأولى ما لا يسع أعصى لأن التأخير إنما
يشرع أول الوقت بشرط العزم على الفعل فكان انتهاء العزم كاتساء إليه ولو وجوده كوجوده ولو
نوى وقد بقي من الوقت ما لا يسع ركعة عصى وصارت الأولى قضاء لأن العزم كالفعل فعدم العزم قبل
تسع ركعة تكون قضاء فشرط عدم العصبان وجود البية وقد بقي من الوقت ما يسع الصلاة جميعها
شرط الاداء وجودها وقد بقي ما يسع ركعة (ولا يحد في جمع التأخير ترتيب) لأن الوقت فيها
ثلاثة (ولاموالاة) بينهما لأنه صلى الله عليه وسلم تركها (ولأنه جمع) في الصلاة الأولى لتقديم الثانية
في الأولى (على الصحيح في الثلاثة) خلافاً لصاحب المحرر والحاوي نعم تسن هذه الثلاثة هنا فإن
سنة من وجبها (ويجوز للحاضر أي المقيم) كالسافر (في وقت الظهر) بسببه وأن ضعف بشرط
تسوية شمان وهو رجب باردة فيها مظهر خفيف ومثل ذلك أو برد داس أو كثرت قططها
حد في جمع التأخير ترتيباً ولا موالاة ولا يجمع على الصحيح في الثلاثة (و يجوز للحاضر) أي

يُجَنَّبُ مِنْهُ (أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا) (الظُّهْرُ وَالْمَغْرِبُ وَالْمُشَاءُ لَا) تَأْخِيرًا (فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ) لَأَنَّ الظُّهْرَ قَدْ يَنْقَطِعُ فَيُؤَدَّى إِلَى اخْرَاجِ الْأَوَّلَى عَنْ وَقْتِهَا بِمَرَعْنَةٍ (بَلْ تَقْدِيمًا فِي وَقْتِ الْأَوَّلَى مِنْهَا) وَيَجُوزُ جَمْعُ الْمَغْرِبِ إِلَى الْجَمْعَةِ بِمَرَعْنَةٍ كَمَا يَجُوزُ مَرَعْنَةُ السُّبْرِ (أَنْ يَلْظُرَ أَعْلَى التَّوْبِ وَأَسْفَلَ التَّمَلُّ) (وَالْوَأْدُ يُمْضَى أَوْ) (وَوَجِبَتْ الشَّرْطُ السَّابِقَةُ فِي جَمْعِ التَّقْدِيمِ) وَهِيَ التَّرْتِيبُ وَنِيَّةُ الْجَمْعِ وَالْوَلَاءُ (وَيَشْتَرُطُ أَيْضًا) سِتَّةُ أُمُورٍ: الْأَوَّلُ (وَجُودُ الظُّهْرِ) وَنَحْوُهُ (فِي أَوَّلِ الصَّلَاتَيْنِ) لِيَتَحَقَّقَ الْجَمْعُ مَعَ الظُّهْرِ (وَلَا يَكْفِي وَجُودُهُ) أَيْ لِلظُّهْرِ (فِي أَثْنَاءِ الْأَوَّلَى مِنْهُمَا) (وَالثَّانِي) (يَشْتَرُطُ أَيْضًا) وَجُودُهُ عِنْدَ السَّلَامِ مِنَ الْأَوَّلَى لِيَتَحَقَّقَ اتِّصَالُ آخِرِ الْأَوَّلَى بِأَوَّلِ الثَّانِيَةِ فِي حَالِ الظُّهْرِ (سَوَاءٌ أَتَمَّ الظُّهْرَ بِسَدَاكٍ) أَيْ وَجُودِ الظُّهْرِ أَوَّلِ الصَّلَاتَيْنِ وَعِنْدَ سَلَامِ الْأَوَّلَى (أَمْ لَا) بَأَنْ يَنْقَطِعَ الظُّهْرُ فِي أَثْنَاءِ الْأَوَّلَى أَوِ الثَّانِيَةِ أَوْ بَعْدَ الصَّلَاةِ الثَّانِيَةِ فَلَا يَضُرُّ انْقِطَاعُهُ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ وَالثَّابِتُ امْتِدَادُ الظُّهْرِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ وَالرَّابِعُ تَيَقُّنُهُ لَهُ فَلَوْ قَالَ لَا خَيْرَ بَعْدَ سَلَامِهِ أَنْظُرْ هَلْ انْقَطَعَ الظُّهْرُ أَوْ لَا يَبْطُلُ جَمْعُهُ لِشَكِّ فِي سَبَبِهِ (و) (الْخَامِسُ) (وَعَنْتُصُّ) بِرُخْصَةِ الْجَمْعِ بِالظُّهْرِ بِالْمَلِكِ فِي جَمَاعَةٍ بِمَسْجِدٍ أَوْ غَيْرِهِ كَمَدْرَسَةٍ أَوْ رِبَاطٍ أَوْ مَحْضَمٍ (مِنْ مَوَاضِعِ الْجَمَاعَةِ) (مَسْجِدٍ) مِنْ عَمَلِهِ (عُرْفًا) (وَالسَّادِسُ) أَنْ يَكُونَ لِلْمَلِكِ مَجْلِسٌ (يَتَأَذَّى الْقَاهِبُ الْمَسْجِدَ أَوْ غَيْرَهُ مِنْ مَوَاضِعِ الْجَمَاعَةِ) (يَتَأَذَّى) لَا يَعْمَلُ عَادَةً (بِالْمَلِكِ فِي طَرِيقِهِ) (لَأَنَّ الشُّعْبَةَ أَمَّا وَجَدَ حِينَئِذٍ أَمَّا الدَّاهِلُ فِي بَيْتِهِ) (وَلَوْ جَمَاعَةٌ أَوْ مَجْلِسٌ قَرِيبٌ لَا يَتَأَذَّى فِي طَرِيقِهِ) (أَيْ بِالْمَلِكِ أَوْ مَسْجِدٍ أَوْ مَسْجِدٍ أَوْ مَسْجِدٍ أَوْ مَسْجِدٍ) (وَلَوْ جَمْعُهُ لَا تَقْدِرُ التَّأَذِّيَ فِي بَعْدِ الْآخِرَةِ) وَلَا تَعْمَالُ الْجَمَاعَةِ فِيهَا وَلَمْ يَنْتَفِ عَنْهُ وَجُودُ الظُّهْرِ وَهُوَ بِالْمَسْجِدِ أَنْ يَجْمَعَ وَالْإِلْحَاقُ إِلَى صَلَاةِ الْمَغْرِبِ أَوِ الْمُشَاءِ فِي جَمَاعَةٍ وَفِيهِ شُرْطَانُ قَرِيبٍ إِلَى بَيْتِهِ ثُمَّ عَوْدُهُ إِلَيْهِ أَوْ قِيَامُهُ فِي الْمَسْجِدِ.

(فصل في صلاة الجمعة من حيث ما عرفت من غير ما من اشتراط أمور لزم ومنها وأخرى لصحتها وكيفية لأدائها وتوابع ذلك) (وشرائط وجوب صلاة الجمعة) أي هيئتها (سبعة أشياء) (الأول) (الإيلاء) وهذا شرط لصحتها وانقضاءها فلا نجب على كافر ولا تصح منه ولا تنعقد به (و) (الثاني) (البُلوغ) وهذا شرط لانقضاءها أيضا فلا نجب على صبي ولا تنعقد به ولو نمازا وتصح منه وتجزئه عن ظهره (و) (الثالث) (العقل) وهذا شرط لصحتها وانقضاءها أيضا فلا نجب على من لا عقل له ولا تصح منه ولا تنعقد به (وهذه) أي الثلاثة (شرائط أيضا لغير الجمعة من الصلوات) أي وغيرها من كل عبادة (و) (الرابع) (الحُرِّيَّةُ) أي الكمال وهذا شرط لانقضاءها أيضا فلا نجب على عبد ولو بقضاء وإن كان يئنه وبين سيده مهابة ووقت الجمعة في توقيتها تنقصه ولا تنعقد به وتصح منه (و) (الخامس) (الذكورية) وهذا شرط لانقضاءها أيضا فلا نجب على امرأة وعنق لنقصهما ولا تنعقد بهما وتصح منهما وتجزئهما عن ظهرهما (و) (السادس) (الصحة) (واللرأيا) عدم العلة فلا نجب على من له عجز من الأعذار المرخصة في ترك الجماعة كسنة مرض وإن لم ينجس الجالس في الفرض وبالرأيا التوب وخطأه يأمّن معه التلوات بالنسبة إليه أو الزلق وتصح منه وتنعقد به (و) (السابع) (الاستيطان) يجعل إقامة الجمعة فلا تنعقد بمن يلزمه حضوره من غير المستوطن وهو المقيم بمحلها أربعة أيام صحاح أو بما يسمع منه النداء ولا تنعقد بمسافر ومقيم عزم على عودته ولو بعمدة طويلة والمستوطن من لا يسافر من محل إقامته شيئا ولا غيره إلا حاجة فغير المستوطن إن كان مسافرا لم تجب عليه ولا تنعقد به وتصح منه وإن كان مقبلا ولو أربعة أيام صحاح وجبت عليه ولا تنعقد به وتصح منه (ولا تجب الجمعة على كافر أجلي) أي ولا تنعقد ولا تصح منه أما المُرْتَدُّ فَيَجِبُ عَلَيْهِ وَلَا تَنْعَقِدُ بِهِ وَلَا تَصَحُّ مِنْهُ (وصي) ولو نمازا وإن صحت منه (ومجنون) ومغيب عليه وسكران وإن لم يتعدوا بذلك ولا

أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا) أَيْ
الظُّهْرُ وَالْمَغْرِبُ وَالْمُشَاءُ
وَالْمُشَاءُ لَا فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ
بَلْ (فِي وَقْتِ الْأَوَّلَى
مِنْهَا) أَنْ يَلْظُرَ أَعْلَى
التَّوْبِ وَأَسْفَلَ التَّمَلُّ
وَوَجِبَتْ الشَّرْطُ
السَّابِقَةُ فِي جَمْعِ التَّقْدِيمِ
وَيَشْتَرُطُ أَيْضًا وَجُودُ
الظُّهْرِ فِي أَوَّلِ الصَّلَاتَيْنِ
وَلَا يَكْفِي وَجُودُهُ فِي أَثْنَاءِ
الْأَوَّلَى مِنْهُمَا وَيَشْتَرُطُ
أَيْضًا وَجُودُهُ عِنْدَ
السَّلَامِ مِنَ الْأَوَّلَى سَوَاءً
أَتَمَّ الظُّهْرَ بِسَدَاكٍ
أَمْ لَا وَعَنْتُصُّ رُخْصَةً
الْجَمْعِ بِالظُّهْرِ بِالْمَلِكِ فِي
جَمَاعَةٍ بِمَسْجِدٍ أَوْ غَيْرِهِ
مِنْ مَوَاضِعِ الْجَمَاعَةِ يَتَأَذَّى
قَاهِبُ أَوْ مَسْجِدٍ أَوْ غَيْرِهِ
مِنْ مَوَاضِعِ الْجَمَاعَةِ بِالْمَلِكِ فِي
طَرِيقِهِ
فصل في شرائط
وجوب الجمعة سبعة
أشياء (الأول) (البُلوغُ
وَالْعَقْلُ) وَهَذِهِ شُرُوطُ
أَيْضًا لغير الجمعة من
الصلوات (والحرية
وَالْذَكَورِيَّةُ وَالصَّحَّةُ
وَالْإِسْطِطَانُ) فَلَا تَجِبُ
الْجُمُعَةُ عَلَى كَافِرٍ أَجْلِي
وَصَبِي وَمَجْنُونٍ

حبسهم فصاروا طرا كما يترجمهم فصاروا طرا كما يترجمهم فصاروا طرا كما يترجمهم
 ومكانا لنفسه ولا اشتغاله بمهوى السيد عن التسلط (وأنى) أى وحشى. نعم إن أصبح ماله كور
 بل فعلها ولو بعد فعل الظهر وجب عليه فعلها إن تمكن منها وإلا وجب عليه فعل الظهر ولا يكفيه
 محبة الأول إن كان فيه قوت الجماعة (ومريض) ومحوه من كل مدور غير حص في رك الخا
 عما يصور هنا وقد تكون شدة الريح عذرا إلى حق من تعدت داره ونوقت حضور الجماعة على
 لحي من الفجر فانهم الحقوا استباحته بالأيدي ولو الطمعة فيه (ومشاور) إلى محل لا يسمع فيه ندا
 لجمعة فلا يجب عليه وإن نقص العدد بسب سفره ونظمت الجماعة على غيره بواسطة غيره لانه
 يبرمه أن يحيط الجماعة لغيره (وتشرائط صحة فعلها) واحقادها في ذاتها بقطع النظر عن الشخص
 فاعلم لها (ثلاثة الأول دار الإقامة) أى محل الإقامة بأن تمام الجماعة في محل لا تقصر فيه الصلاة
 فاعلم وهي (التي يستوطنها العدد المجمعون) أى التي يقيم فيها العدد المجمعون للجمعة (شروط ذلك)
 أى دار الإقامة (البلد والقرى) والبلدان (التي تتخذ وطنيا) أى التي تتخذ كالأمة المملوك الجماعة
 ولما بحيث لا يظنون عنه غير ولا غيره إلا الحاجة كنجارة (وغير الصف من ذلك) أى دار الإقامة
 الخوة أن تكون البلد) أى أن يوجد الأبنية المصنوعة ولو نحو قنار وسرايب في نحو الحبل بحيث
 سمي بلدا أو قرية واحدة بأن تقام الجماعة في محل متدور من البلد وإن لم يتصل بالأبنية بحيث لم يحز
 ريد السفر من البلد القصر في ذلك المحل ولو أقيمت في غير مسجد أو في غير مكان (يقصرا كانت
 لبلد) أى الأبنية (أو قرية) لقرية كل كم قري ومكان شريطي وسوق البيع والشراء قصر ومدينة
 بما حلا عن بعض هذه البلد وما حلا عن جميعها قرية سواء كان كل منها من حجر أو خشب أو قصب
 ومحو ذلك وخرج بالأبنية الحياض فلو لازم أهل الحياض حلا من الصحراء أبدا فلا جمعة عليهم ولا تصح
 سه محلهم ولو سمعوا النداء من محل إقامة الجماعة لم يشرع في الصلاة بالصحراء ما لو كانت
 حرم في حلال الأبنية وهم مستوطنون فنلزمهم الجماعة وتعددهم (والثاني أن يكون العدد في جماعة
 خمسة أو سبعين رجلا) ولو مرضى ولو منهم الإمام وإن كان بعضهم صلاها في قرية أخرى من أهل
 الجماعة وهم المكفون الذكور الأحرار المستوطنون) محل إقامة الجماعة) بحيث لا يظنون عما استوطنوه
 ولا صيفا إلا الحاجة) فمن كان له مسكنان ببلدين فالبلدة بما كثرت فيه إقامة فان أقام بأحدهما ثمانية
 شهر وأقام بالآخر أربعة أشهر انعقدت الجماعة في الأول دون الثاني فان استوت إقامة فيهما فالبلدة
 فيه أنه وماه فان استويا في كل منهما فالبلدة التي هو فيه حال إقامة الجماعة : أى بشرط
 الجماعة من أولها إلى آخرها فلو بقوا في الركعة الأولى أو الثانية بطلت الجماعة فقط إن تعدت
 حصة أخرى فيجب الظهر بناء على ما صلوه منها وبطلت الصلاة من أصلها إن أمكن
 حصة أخرى ثم إن كان النقص في الركعة الأولى فان عادوا قورا وكان قبل الركوع مع
 من القاعة نبي الصلاة على تمامي وإن بقوا بترك ركوع الأولى أو قبله ولم تكن القاعة
 قورا فبها وجب الاستئناف ولو أحدث واحد من الأربعة قبل سلامه بعد سلام من
 بهم بطلت الجماعة الكل : أى من حيث هي جماعة أموات المدفونين بسلام الجميع وهذا ينفرد
 بهم بطلت صلاتهم تحدث غيرهم مع أنه ليس بأمام لهم ولا مؤتم بأحد منهم بخلاف ما لو لم
 حدث أحدهم إلا بعد سلام جميعهم تحت الجماعة للأمام والكيفية تنبأ لوجود صور المددوا
 راحة لم تحت ركن منها قبل حال يقصم لعدم سماعهم له وإن عادوا قريبا عرفا كان بناء
 مع عادة ما قبل حال يقصم فإن عادوا بعد طول الفصل وهو قصر أو غير قصر

ورفيق وأنى ومريض
 ونحوه وسافر
 (وتشرائط صحة فعلها)
 ثلاثة الأول دار الإقامة
 التي يستوطنها العدد
 المجمعون سواء في ذلك
 المدن والقرى التي تتخذ
 وطنيا وغير الصف من ذلك
 ذلك بقوله (أن تكون
 البلد مصرا) كانت
 البلد أو قرية (الثاني
 أن يكون العدد في
 جماعة الجماعة (أربعين
 رجلا) من أهل الجماعة
 وهم المكفون الذكور
 الأحرار المستوطنون
 بحيث لا يظنون عما
 استوطنوه شتاء ولا
 صيفا إلا الحاجة

(و) الثالث (أن يكون الوقت باقيا) وهو وقت الظهر بشرط أن تقع الجمعة كما في الوقت فلوضا في وقت الظهر عنها بأن لم يبق منه ما يسع الذي لابد منه فيها من خطبتها وركعتها صليت ظهرها (فان خرج الوقت أو عدت الشروط) أي جميع وقت الظهر بقينا أو قلنا وهم فيها (صليت ظهرها) أثناء على ما قبل منها وقت الجمعة سواء أدر كوا منها ركعة أم لا ولو شكوا في خروج وقتها وهم فيها أموها الجمعة على الصحيح (وكرر انصها) ومنهم من عتبر عنها بالشروط (ثلاثة) أحدها وثانيها (خطبتان يقتوم) الخطيب (فيهما وجلس بينهما) قال التولي بقدر الطمأنينة بين السجدين ولو عجز عن القيام وخطب قاعدا أو مضطجعا صح وجاز الأفتداء به ولو مع الجهل بحاله وحيث خطب قاعدا فصل بين الخطبتين بسكنة لا باضطجاع. وأمر كان الخطبتين خمسة حمد الله تعالى ثم الصلاة على رسول الله

بأقل بحري وجب استئنافا كنقصهم بين الصلاة والخطبة فانهم إن عادوا قريبا قبل إحرام الامام جاز البناء من الامام ولا يجب الاستئناف لا تنفاه للوالة (والثالث أن يكون الوقت باقيا وهو وقت الظهر) الانباع رواه البخاري (فيشرط أن تقع الجمعة كلها) مع الخطبتين (في الوقت فلوضا في وقت الظهر عنها) أي الجمعة (بأن لم يبق منه ما يسع الذي لابد منه فيها) أي الجمعة بأقل بحري (من خطبتها وركعتها) ولو مع الشك (صليت) أي الصلاة (ظهرها) كما لو كانت شرط القصر يلزمه الاعام فلا يجوز الشروع في الجمعة اتفاقا ولا تقضى الجمعة إذا قامت بل صلى ظهرها (فان خرج الوقت أو عدت الشروط) أي شروط صحتها أو بعضها كان فقد المدد أو الاستيطان أو الأبنية (أي) خرج (جميع وقت الظهر) بقينا أو قلنا وهم فيها (ولو قيل السلام وأن كان ذلك باختيار عدل (صليت) أي الصلاة (ظهرها) بناء على ما قبل منها) أي صلاة الجمعة لا استئنافا ويسر الامام بالقراءة حينئذ (وقامت الجمعة) لا امتناع الابتداء بها بعد خروج وقتها وقتها بفواته كالسج (سواء أدر كوا منها ركعة أم لا) ولا يشترط تعدد ركعة لأن الجمعة والظهر صلاتان وقت واحد فتعق بناؤه أطولها على أقصرها تنزيلا لها منزلة الصلاة الواحدة كصلاة الحضر مع السفر (ولو شكوا في خروج وقتها) أي الجمعة (وكرر انصها) أي أموها (جمعة على الصحيح) لأن الأصل بقاء الوقت لأنه يقتصر في الدوام فلا يفتقر في الابتداء بخلاف ما لو شكوا في خروج الوقت قبل الاحرام فيتعين عليهم الاحرام بالظهر فلا حرما عند الشك بالظهر فبانت سعة الوقت تعين عدم انعقاد الظهر وتنقذ لا تنفلا مطلقا ان لم تكن عليه قاتنة من نوعها والأوقفت عنها وإذا أدرك السجدة ركعة مع الامام وعلم أنه ان استمر معه لم يدرك الركعة الثانية في الوقت وان فارقها أدركها فيه وجب عليه نية لفارقة تحصيل الجمعة (وكرر انصها) أي شروط صحة فعلها (ومنهم من عتبر عنها) أي هذه الفرائض (بالشروط ثلاثة) لجملة الشروط ستة (أحدها وثانيها خطبتان) قبل الصلاة إجماعا (يقول الخطيب) إذا كان قادرا على القيام (فيهما) فان عجز جلس والأولى أن يستخلف فان عجز اضطجع (و) يجلس بينهما قال التولي بقدر الطمأنينة بين السجدين) ويسر أن يكون الجلوس بقدر جوده الإخلاص وأن يقرأها فيه ولو ترك الجلوس ولو سها لم تصح خطبته إذ الشروط بضر الأجلال بها ولو مع السهو (ولو عجز عن القيام) بالمعنى السابق في الصلاة (وخطب قاعدا أو مضطجعا) مع العجز عن التعود أو مستلقيا مع العجز عن الاضطجاع (صح) أي الخطبة (وحاز الأفتداء به) في الصلاة (ولو مع الجهل بحاله) ولو نيت بعد الصلاة أنه قادر على القيام في الصلاة بطلت الصلاة والخطبة أو أنه قادر عليه في الخطبة بأن عجز بحالة الصلاة أو صلى قائما لم تبطل الخطبة والصلاة لأن الخطبة وسيلة والصلاة مقصد (وحيث خطب قاعدا) لم يركع أو مضطجعا أو مستلقيا أو خطب قائما ولم يقدر على الجلوس (فصل بين الخطبتين بسكنة) وجوبا فوق سكتة النفس والمعنى (لا باضطجاع) من غير سكتة ولا عكفي (وأمر كان الخطبتين خمسة) أركها (حمد الله تعالى ثم) ثانيها (الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) لأن ما يفتقر إلى ذكر الله يفتقر إلى ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم كالأذان والصلاة، وتندب الصلاة على الآل والمحب مع الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم (ولو لفظها) أي حروف لفظ الحمد والصلاة (متعين) فلا يحزى الشكر والثناء ولا يكره رجم الله محمدا ولا الانبان بالضمير في الصلاة على النبي ويتعين لفظ الجلالة فلا يحزى الحمد للرحمن أو نحوه ولا يتعين لفظ محمد بل يكفي البشير أو النذير أو نحو ذلك (ثم) ثالثها (الوصية بالتقوى) كهي امتثال أوامر الله واجتناب مناهيه (ولا يتعين لفظها) أي الوصية (على الصحيح) لأن غرضها الوعظ وهو محصل سر

ميتورس لفظها

رسول الله صلى الله عليه وسلم ولفظها متعين ثم الوصية بالتقوى ولا يتعين لفظها على الصحيح

الناس لكنها فيها كدوالد كورهن (أربع خصال) أو خمس والأربع هو سقوط ليس الثياب
كافي الاقتناع أو عند الفسل وتنظيف الحدة واحدة لأنه مقصود الفسل (أحدها الفسل لمن يريد
حضورها من ذكر أو أنثى حر أو عبيد مقيم أو مسافر ووقت غسلها من الفجر الثاني) إلى صعود
الخطيب إلى المنبر أو فراغ الصلاة (وتنقريه من ذهابه) إلى الجمعة (أفضل) لأنه أفضى إلى القرض
من التنظيف ولا يبطئه حدث ولا جنابة وبكرة تركه للخلاف في وجوبه (فإن عجز عن غسلها) حيا
أو شرعا (تيمم بنية الفسل لها) بأن ينوي التيمم بدلا عن غسل الجمعة أو بنية طهر الجمعة إحرارا
للفضيلة كسائر الأغسال (والثاني تنظيف الجسد بإزالة الريح الكريه منه كصن) وهو دفر الاط
(فيتعاطي) أي التظف (ما يزال به) أي الريح الكريه (من صلب) وهو حجر أحمر ذهبي (وحموه)
كطين ولينون بأن يبلطخ موضع الريح الكريه بذلك ثلاثا يؤدى (والثالث ليس) أحسن ثيابه من
الأيض والأخضر لأنهما من لباس رسول الله صلى الله عليه وسلم والأولى لبس (الثياب البيض
فإنها أفضل الثياب) وبعدها الأخضر في كل زمن حيث لا عذر وقيل في غير أيام الشتاء والوحد
وأن تكون الثياب جديدة وما يصنع غزله قبل السج أولى مما يصنع بعده بل هذا مكروه. ويسن
للإمام أن يري يدي حسن الهيئة للاتباع ولأنه منظور إليه قال الشافعي رضي الله عنه ممن نظفت يديه
قل حمة ومن طاب وجهه زاد عقله والفرق بين المهم والمهم كما قاله الحلبي أن المهم ينشأ عنه النوم
والأهم ينشأ عنه عذبة (والرابع أخذ الطفر) من يديه ورجليه لأحدهما فيكره (أن طال والنعر
كذلك) أي أن طال لم يبرم يد التضحية في عشر الحجة (فينتف إبطه ويقص شاربه) حتى تبدو
حمة الشفة وبكرة استئصاله وحلقه (ويحلق قاتته) ويقوم مقام الحلق التنف لم تكن السنة في حق
الرجل حلقها وفي حق المرأة تقفها أنه حلق الرأس فتارة يسن وذلك في ثلاثة مواضع في السك
وسابع الولادة وكافر أسلم وتارة يكره وذلك لمر يد التضحية في عشر ذي الحجة وتارة يباح وهو فما
عدا ذلك (والنظف) أي استعمال الطيب لغير صائم ومحرم (بأحسن ما وجد منه) أي الطيب وهو
بالمسك أفضل وأفضل منه الملوحة ماء الورد لما في الخبر الصحيح «أن الجمع بين الفسل ولبس
الأحسن والطيب والانصات ورك التحطى يكفر ما بين الجمعين» ويكره تغير الذكر التطيب والزينة
ومفاخر الثياب عند إرادته حضور الجمعة وانما يسن له قطع الرائحة الكريهة (ويستحب الانصات
وهو السكوت مع الأصفاء) لما لا يجب سماعه بخلاف ما لو كان من الحاضرين أو يكون فقط تلازمهم
الجمعة فيحرم على بعضهم كلام فونه متاع ركن لتبنيه إلى إبطال الجمعة (في وقت الخطبة) ويسن
الانصات وأن لم يسمع الخطبة خروجا من الخلاف نعم الأولى لتغير السامع أن يستغل بالتلاوة
والد كرمنا لتلايشوش على غيره ولا يكره الكلام قبل الخطبة أو بعدها أو بينهما ولو لم يكن حاجة على
الأوجه (ويستحب من) استحباب (الانصات) أمور مذكورة في الطولات منها إنذار أعني أن يقع
في ثبو (إنذار) (من ذب عليه عن قرب مثلا) ومنها تعليم الناس شيئا من الخبر ونهيه عن منكر
ومنها ذكر السلام فيجب وإن كان ابتداء مكرها ومنها تحميم العاطس فيجوز ومنها الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم عند سماع ذكره (ومن دخل المسجد) صلاة الجمعة (والإمام يخطب)
أو وهو جالس بينهما أو وهو جالس على المنبر قبل شروعه في الخطبة (صلى ركعتين) بنية التحية
وهو الأولى أورانية الجمعة القبلية أن لا يكن صلاها في البيت وحيد الأولى بنية التحية معها فإن أراد
الاقتصار فالأولى بنية التحية لأنها أثبتت بقواتها بالسكبة إذا لم تنو بخلاف الراتبة القبلية (خفيفتين)
أي ولزمه أن يقتصر على أقل محزى (ثم مجلس) أي فلا يصلي غير الركعتين فإن نوى أكثر منها

(أربع خصال) أحدها
(الفسل) لمن يريد
حضورها من ذكر
أو أنثى حر أو عبيد مقيم
أو مسافر ووقت غسلها
من الفجر الثاني
وتنقريه من ذهابه
أفضل فإن عجز عن
غسلها تيمم بنية الفسل
لها (والثاني) تنظيف
الجسد بإزالة الريح
الكريه منه كصن
فيتعاطي ما يزال به
أي الريح الكريه من
صلب وهو حجر أحمر
ذهبي (وحموه)
(والثالث) ليس
أفضل الثياب
(أخذ الطفر) أن طال
والنعر كذلك فينتف
إبطه ويقص شاربه
ويحلق قاتته
(والنظف) بأحسن
ما وجد منه ويستحب
الانصات وهو
السكوت مع الأصفاء
(في وقت الخطبة)
ويستحب من الانصات
أمور مذكورة في
الطولات منها إنذار
أعني أن يقع في سكر
ومن ذب عليه عن قرب
مثلا (ومن دخل)
المسجد (والإمام يخطب)
صلى ركعتين خفيفتين
ثم مجلس

وتعبد المصنف بدخل
 فيهم أن الحاضر لا يشي
 صلاة ركعتين سواء
 على سنة الجمعة أو لا
 يظهر من هذا المفهوم
 أن فعلهما حرام أو
 مكروه لكن البورى
 في شرح المذهب صرح
 بالحرمية ونقل الإجماع
 عليها عن الماوردى .
 (فصل : وصلاة
 العبدن) أى الفطر
 والأضحى (سنة
 مؤكدة) ونشرع
 جماعة والنفر ومساقر
 وحرو وعبد وخنثى
 وامرأة لاجبة ولادات
 هينة أم المبحوز
 فتحضر العيد في ثياب
 يتنابلا طيب ووقت
 صلاة العبدن ثمانين
 طواع الشمس وزوالها
 (وهي) أى صلاة العبد
 (ركعتان) يحرمهما
 بنية عيد الفطر أو
 الأضحى وبأى بدعاء
 الافتتاح (يكبر في)
 الركعة (الأولى سبعا
 سوى تكبيرة الاحرام)
 ثم يقرأ الفاتحة
 ثم يقرأ بعدها سورة
 في جهرا (و) يكبر
 (في) الركعة (الثانية
 خمس سوى تكبيرة
 القيام)

عزلة أخرى بقدرها كسنة المصباح مثلاً ثم تعقد وأما ودخل والامام أجزا الخطبة بأن علب على طه
 صلى التحية فانه التحريم مع الامام كرهت بل يقف الى قيام الصلاة ولا يقعد لكرهه الجلوس
 التحية وكرهه ذلك بعد اقامة الصلاة أشد ويجب أن يحذف صلاة طرا جوس الامام على النبر
 خطبة في انشائها كان يقتصر على الواجبات (وتعتبر المصنف بدخل فيهم أن الحاضر) الذي لم
 سب التحية وان لم يسمع الخطبة ولو لم يلزمه الجمعة وان كان يضر محلها وقد نواها معهم وعمله وان
 مع الافتداء الآن (لا يشي) صلاة ركعتين بعد جلوس الامام على النبر (سواء على سنة الجمعة
 ولو فرضا قاتت كرهه الآن وان لم يمتد صاؤه فورا ولو في حال الدعاء للسلطان (ولا يظهر من هذا
 سواء ان فعلهما) أى الركعتين (حرام أو مكروه لكن البورى في شرح المذهب صرح بالحرمية) ولا
 عند الصلاة كالصلاة في الوقت المكروه بل أولى لحواز ذلك التمسك بمرأنا بخلاف الكلام ونحو
 عوف كسجود نلاوة اذ من شأن المصلى الاعراض عما سوى صلاته فيكون معضاضا عن الخطيب بالكلية
 (غير الإجماع) أى إجماع الأئمة الأربعة (عليها) أى الحرمية (عن الماوردى) أى فانه يحكى الإجماع على
 حرمة الصلاة .
 (فصل : في صلاة العبدن وما يتعلق بها) (وصلاة العبدن أى الفطر والأضحى) عندنا وعند الامام
 (سنة) فلعلم صلى الله عليه وسلم وعندنا حبيفة واجبة علينا وعند الامام أحمد واجبة كقافية
 في كدق) ومن ثم عبر الشافعى رضى الله عنه بوجوبها في موضع على حد قوله صلى الله عليه وسلم
 غسل الجمعة واجب على كل محتلم أى متأكد الذنب لكل بالغ لمواظبته صلى الله عليه وسلم
 وأول عيد صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم عيد الفطر في نانية الهجرة (ونشرع) أى نطلب
 (العبدن) (جماعة) وهو أفضل الآللحاج بمنى فان الأفضل له صلاة عيد النحر فرادى لكثرة
 عليه من الأشغال في ذلك اليوم ويكره تعدد جماعتها بلا حاجة ولا امام المنع منه ككل مكروه
 (يشرع) ولا خطبة له (ومساقر وحرو وعبد وخنثى وامرأة) ولكن (لا) يطلب المحذور مع الجماعة
 امرأة (جميلة) (وكان لم تكن ذات هينة) (ولا) من امرأة (ذات هينة) (وان لم تكن جميلة
 المحذور فتحضر العيد في ثياب يتناب) أى في الثياب التي تلبسها في ثياب الخدمة لاني ثياب الزينة
 (يجب) أن أذن لها زوجها فشر وطها ثلاثة (ووقت صلاة العبدن ثمانين) ابتداء (طواع الشمس)
 اليوم الذي يعبد فيه الناس وان كان ثمانى شوال (وزوالها) ولا نظر لوقت السكره لأن هذه
 لما وقت محذور الطرفين فهي صاحبة الوقت ويسن تأخيرها لترفع الشمس كرفع معتدل
 من ستة أذرع في رأى العين (وهي أى صلاة العبد ركعتان) كغيرها أن كانا شرطا وسننا أجمعا
 (هما بنية) صلاة (عيد الفطر أو الأضحى) وبأى بدعاء الافتتاح (ما كغيرها) (ويكبر في الركعة
 سبعا) أن أراد ألا كمل (سوى تكبيرة الاحرام) يقف بين كل اثنين من التكبيرات بقدر
 (لا حلاص بكل ويكبر ويمجد أى يعظم الله بالتسبيح والتحميد ويحسن في ذلك أن يقول
 الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر لأنه لاني بالحال ويسن الجهر بالتكبير والاميرار
 (ثم يعمود ويقرأ الفاتحة) ثم يقرأ بعدها سورة في جهرا ويكبر في الركعة الثانية خمسا
 (سوى تكبيرة القيام) ويرفع يديه في كل تكبيرة مذكرو ويسن أن يضع يمينه على يسراه
 (تكبيرين) وليست هذه السبع والخمى فرضا ولا بنية بل هي كبقية هينات الصلاة ويكره
 (زيادة عليها) ورك الرفع فيها والله كرهيتها ولو نسبها أو قصد تركها وشرع في التعمد لم تفت
 (بغيرها)

ابتداء (الأولى تسما)
كولا (و) يكبر (في)
ابتداء (الثانية سبعا)
كولا ، ولو فصل بينهما
بتحميد وتهلل وتناو
كان حسنا والتكبير
على قدمين مرسلا وهو
ما لا يكون عقب صلاة
ومعقود وهو ما يكون
عقبها وبدا المصنف
بالأول فقال (و يكبر)
ندبا بكل من ذكر
وأي وحاضر ومسافر
في المنازل والطريق
والمساجد والأسواق
(من غروب الشمس
من ليلة العيد) أي
عيد الفطر ويستمر
هذا التكبير (إلى
أن يدلل الإمام في
الصلاة) العيد ولا ين
التكبير ليلة عيد الفطر
عقب الصلوات ولكن
التي تلي في الأذكار
اختار أنه سنة ثم شرع
في التكبير للعيد فقال
(و) يكبر (في) عيد
(الأضحى خلف
الصلوات للمفروضات)
من مؤذاة وفاتة وكذا
خلف رتبة ونقل مطلق
وصلاة جنازة (من
صبح يوم عرفة إلى
المصر من آخر أيام

أو في القراءة أو لبعض البسملة أو من غير ما يراه ولم يسمعه وهو وقت لفوات محلها ولا يشترط
(ثم يتعوذ ثم يقرأ الفاتحة وسورة افتتح بها) كذا وأما ما لم يسمعه من غير «أما صلى الله
الله عليه وسلم كان يقرأ في الأضحية والفطر تسبيح اسم ربك الأعلى وهذا حديث الماشية (و) يحط
ندما بعدهما أي الركعتين خطبتين ولو بعد حروج الوقت فلا يبعد بينهما قبل الصلاة كالراتبة
الفريضة إذا قدمت ولو كانا معا كهي في الجملة دون الشرط ويعلم من الخطيب ندما في الفطر ركعة
الفطر وفي الأضحية أحكام الأضحية التي تمة الحاحة إليها (يكبر في ابتداء) الخطبة (أولى تسما) ولا
و يكبر في ابتداء الثانية سبعا ولا (يفراد في كبره) مقدمة للجملة ولا (ولو فصل) أي الخطيب
(بينهما) أي الخطبتين (بتحميد وتهلل وتناو) أي الفصل (حسنا) كما يحسن لمكثير التكبير
في ركعتي سجعات الخطبة كما قال السكي (وليس كسر) الخارج عن الصلاة والخطبة (على قسمين
مرسلا وهو ما لا يكون عقب صلاة) ويسمى هذا مرسلا ومطلقا أيضا لأنه لا يتبع صلاة ولا غيره
ويسمى أيضا جمع عن أذكار الصلاة بخلاف التكبير المقيد الآتي (ومعقود وهو ما يكون عقبها وبد
المصنف بالأول) وهو المطلق (فقال) ويكبر ندبا لكل من ذكر وأي وحاضر ومسافر) رفع صوت
لعبر امرأه وخشي بحضرة غيره نحو عزم عليها التعازي العبد (في المنازل والطرق والمساجد
والأسواق من غروب الشمس من ليلة العيد أي عيد الفطر) أي وعيد الجنازة فلا بد للحفص
والجنازة لا يكبر ليلة النحر بل يلي إعلان الليلة هي شيعارها لا يلي به والمعتزم يلي إلى أن يشرع
في الطواف (ويستمر هذا التكبير إلى أن يدخل الإمام في الصلاة) ولو تأخر إلى آخر الوقت
أما من صلى منفردا فأكبره تأخرام نفسه ويستمر التكبير في حق من لم يصل أصلا إلى الروال
(ولا ين التكبير ليلة عيد الفطر عقب الصلوات) إذا كبر بقصد التكبير المقتصد وهو المطلوب
في إظهار الصلوات بخصوصها أما إذا كبر بقصد التكبير المطلق أو أطلق كما أتى به سنة فطما لأن
يشرع له التكبير في هذه الحالة في سائر الأحوال التي منها إظهار الصلوات والذليل (ولكن التتوي
في) كتاب (الأذكار اختار أنه) أي التكبير ليلة العيدين (سنة) لأن التكبير الواقع في ليلة
العيدين عقب الصلوات من أفراد عموم التكبير أطلق إذ ليس في تلك الليلة تكبير مقيد (ثم
شرع في التكبير المقيد فقال) ويكبر في عيد الأضحى خلف الصلوات المفروضات (ولو مندورة) ومن
مؤذاة وفاتة) وقضاها في أيام العيد (وكذا خلف رتبة) وصلاة كسوف واستسقاء (وبعد مطلق
وذي سبب كتحية) وصوره لاسجدوا ثلاثا وشكر (وصلاة جنازة) خلافا لما يجب التنفيع أي
لم تحف قبر الميت بنحو ظهور رجب (من) حين فصل (صبح يوم عرفة إلى) زمن عقيب عيد
(المصر من آخر أيام النحر) ولا ين التكبير عقب صلاة عيد الفطر لعدم وروده ولما كان
الذي يبنى وغيرها فيكبر من ظهر النحر لأنها أول صلاة تلقاها بعد تحللها باعتدال وقتها لا فصل
وهو المسمى فلا قدمه على الصبح أو أخره عن الظهر (لأن التكبير) (وصيغة التكبير) المندوة
التي تدأولت عليها الأعصار في القرى والأمصار (الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله
أ أكبر الله أكبر والله الحمد) ويستحب أن يزيد بعد ذلك (الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا
وسبحان الله بكرة وأصيلا) لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه بخالص له الدين ولو كره الكافرون
(لا إله إلا الله وحده صدق وعده) أي في وعده بضمير نبيه وحده (ويصبر عهده) أي صبره محمد
صلى الله عليه وسلم (وأعززه) وهم المسلمون وهذه الكلمة قيل إنها واردة وقيل لم يرد في شيء

التنزيه (وصيغة التكبير: الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله
أ أكبر الله الحمد الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا لا إله إلا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وأعز

وهذه الأحزاب وعنده
فصل : صلاة

الكسوف الشمس

وصلاة الخسوف للقمر

كل منهما سنة مؤكدة

فان فاتت هذه الصلاة

(لم تقض) أي لم يشرع

فصلها (ووصل

للكسوف الشمس

وخسوف القمر ركعتين)

يحرم بنية صلاة

الكسوف ثم بعد

الافتتاح والتعوذ يقرأ

الفاتحة ويركع ثم رفع

رأسه من الركوع ثم

يجدل ثم يقرأ الفاتحة

ثانياً ثم ركع ثانياً أخف

من الذي قبله ثم جدل

ثانياً ثم يسجد السجدين

بطمانينة في السك ثم

يصل ركعة ثانية بيامين

وقراءتين وركوعين

واعتدالين وسجودين

وهذا معنى قوله (في كل

ركعة) منهما (فثمان

يطيل القراءة فيهما)

كأياً (و) في كل

ركعة (ركوعان يطيل

التسبيح فيهما دون

السجود) فلا يطوله

وهذا أحد وجهين

لكن الصحيح أنه

يطوله نحو الركوع

الذي قبله

كتب الحديث لكنها زيادة لأبأس (وهذه الأحزاب) أي كل من قاتل النبي صلى الله عليه وسلم
أحده) لا إله إلا الله أكبر لأن تلك الزيادة ثمانية لذلك الوقت ولائته صلى الله عليه وسلم قال
عز ذلك في المعنا ويسن بعد ذلك الصلاة والسلام كان يقول اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد وعلى أصحاب سيدنا محمد وعلى أنصار سيدنا محمد وعلى أزواج سيدنا محمد وعلى ذرية سيدنا محمد وسلم
تلياً كثيراً ويا كل أو يشرع في عيد الفطر قبل الصلاة ولو في الطريق أو في المسجد بل أو في فلا تنحرم
لا كل في الطريق المروءة لعزها ويسن التمر وكونه وزراً ويمسك في الأضحية للاتباع ولتجارت يوم عيد
فطر عما قبله بالمبادرة بالأكل ويندب الفطر يوم النحر على شيء من أضحيته ويكره ترك ذلك
(فصل) في صلاة الكسوف وما يطلب فعله لأجلها (وصلاة الكسوف الشمس وصلاة الخسوف للقمر
كل منهما) أي الصلاتين (سنة) جماعة وفرد أي حاضر ومافر للذكر وغيره (مؤكدة) لأنها بذلك
أصلها ولا يجرى في الكسوف الشمس والقمر في ركعة تركها وهو مراد الشافعي في موضع
غاية لا يجوز تركها (فان فاتت هذه الصلاة لم تقض أي لم يشرع فضاؤها) أي لم يطلب لأنها ذات سبب
تعمت بقواته (ووصل) أي الشخص (الكسوف الشمس وخسوف القمر ركعتين) بأحدى ثلاث
كليات أحدها وهي أقلها أن يصل هذه الصلاة ركعتين كسنة الصبح ومجملها إن نولها كالعادة أو
أنق بركعتين وهي أكمل من الأولى ومجملها كالي بعدها إن نولها بصفة الكمال (يحرم بنية صلاة
كسوف) ولابد من تعيين كون الصلاة للشمس أو للقمر (ثم بعد الافتتاح والتعوذ يقرأ الفاتحة)
سورة قصيرة (و) يركع ثم يرفع رأسه من الركوع) فالتسبيح الذي بعده ريناً لك الحمد ويقول ذلك
في كل رفع وهذا هو العبد خلافاً لما ورد في أنه لا يقول ذلك في الرفع الأول بل يرفع مكبراً لأنه
من اعتدالاً (ثم يجدل) أي يقوم قياماً ثانياً (ثم يقرأ الفاتحة ثانياً) ثم يقرأ سورة قصيرة (ثم يركع
ثانياً) أخف من الذي قبله ثم يجدل ثانياً ثم يسجد السجدين) وبقي (بطمانينة في السك) أي كل ما ذكر
من ركوعين والسجدين والاعتدال الثاني وأما الاعتدال الأول في كل من ركعتين فهو قيام ثان
يسوي منه إلى الركوع الثاني فهذه ركعة (ثم يصل ركعة ثانية بيامين وقراءتين) مع التعمد دون
افتتاح وهذا من غير أن يطيل القراءة في ركعتي كل ركعة (وركوعين واعتدالين) أي قياماً
باعتدالاً (وسجودين) كسائر الصلوات فلا زيادة في السجود ولا تجوز زيادة ركوع ثالث
ما كثر تعدي الكسوف ولا نقص أحد الركوعين الذين توأما للانعلاء لأن هذه الصلاة ليست بطلا
بعد ثالثها ماد كره للصف كما قال الشارح (وهذا) أي الأكل (معنى قوله في كل ركعة منهما) أي
ركعتين (قياماً يطيل القراءة فيهما كما سبقت في) وإن لم يرض بالتطويل للامومون إلا للمذكر إذا بدأ
كسوف قبل الفرض فلا يطيل أي يقرأ في القيام الأول بعد التعمد والافتحة وسواهما من افتتاح
سورة قصيرة ومن أفضل لمن أحسنها أو قهرها وفي القيام الثاني بعد التعمد والافتحة كما تلي أية معتدلة
في القيام الثالث بعد ذلك كما أنه وحسن منها وفي القيام الرابع بعد ذلك كما أنه منها قهر بها في الجمع
أو كركعتين طيل التسبيح فيهما) فيسبح في الركوع الأول قدر ما تقرأ من الآيات للفتلة من
الركعة وثمانين منها وفي الثالث قدر سبعين وفي الرابع قدر خمسين تقريباً في الجميع (دون
السجود فلا يطيل) أي السجود كالجائز بين السجدين والاعتدال والتشهد وهذا هو الأرجح عند
الحمد لا يصح على ما نقله المصنف عن شرح المذهب (وهذا) أي عدم تطويل السجود (أحد الوجهين) أو
قهر وحري عليه الرافعي (والصحيح) عند الثوري تبعاً لابن السراح (أنه) أي صلى الكسوف
في السجود (نحو الركوع الذي قبله) أي مقداره وهو الأفضل فيكون السجود الأول نحو

والشروط ويحث
الناس في الخطبتين على
التوبة من الذنوب وعلى
فعل الخير من صدقة
وعتق ونحو ذلك
(ويبين بالقراءة
(في كسوف الشمس
ويجهر بالقراءة في
خسوف القمر) ونفوت
صلاة كسوف الشمس
بالانجلاء للكسوف
وبقروها كاسفة
ونفوت صلاة خسوف
القمر بالانجلاء وطول
الشمس لاطلاع الفجر
ولا بقرها خاسفا فلا
نفوت الصلاة
(فصل في أحكام صلاة
الاستسقاء أي طلب
السقيا من الله تعالى
(وهي صلاة الاستسقاء
مسنونة لقيم ومسافر
عند الحاجة من انقطاع
غيث أو عين ماء ونحو
ذلك وتعاد صلاة
الاستسقاء ثانيا أو أكثر
من ذلك ان لم يسقوا
حتى يسقيهم الله
(فيأمرهم ندبا بالإمام
ونحوه) بالتوبة
ويذكرهم أمثال أمره
كما في قوله النور
والتوبة من الذنوب
واجبة أمر الإمام بها
أولا (والصدق والخروج من الظالم)

الركوع الأول والثاني نحو الثاني وهكذا ولا يجوز إعادة صلاة الكسوف إلا بإصلاحها بمجرد أوجاعها
نهر أي جماعة يصلونها فيسألها إعادة صلواتهم إذا لم يقع الانجلاء قبل تحريمه وإلا أمسحوا بآثارها صلاة مع
زوالها (ويخطب الإمام) ولو إمام نحو السائر بن لإمام النساء من غير تكبير (بعدها) أي ركعتين
من صلاة الكسوف والخسوف خطبتين كخطبتي الجمعة في الأركان والشروط) أممهم وطهروا أنفسهن
مكالين. نعم تحصل السنة هنا بخطبة واحدة على ما قاله بعضهم (ويحث) الخطيب ندبا (الناس في الخطبتين
على التوبة من الذنوب وعلى فعل الخير من صدقة وعتق ونحو ذلك) كصوم وصلاة ويحذرهم الغفلة
والاعتزاز ويذكر الدعاء والاستغفار (ويجهر بالقراءة في كسوف الشمس) للأنواع صححة الترمذي
وغيره أن لم تغرب الشمس وهو في الصلاة (ويجهر بالقراءة في خسوف القمر) أحكاما أن لم تطلع الشمس
وهو فيها لأنها ليلية أو ملجئة بها إذا كانت بعد الفجر (ونفوت صلاة كسوف الشمس) إذا لم يشرع
فيها (بالانجلاء) جميعها يقينا (الكسوف) لا يبعثها ولا إذا سكتها فلهذا لم يشرع في صلاة كسوف الشمس
بقاء الكسوف ولا نظر في هذا الباب لقول الترمذي مطلقا وإن كثر والله أعلم به وإن اطرده
(وبقروها) أي الشمس (كاسفة) أي والسطانها والارتفاع بها بعد القروب (ونفوت صلاة خسوف
القمر) فدل الشروع فيها (بالانجلاء) جميعه (وطول الشمس) أي والسطانها والارتفاع بها بعد طوعها
(لا) نفوت (بطلوع الفجر) وهو غايض لبقاء طلعة الليل والارتفاع بضوئه وله الفجر وع فيها إذا خسف
بعد الفجر عوان على طلوع الشمس فيها لأنه لا يؤخر (ولا) نفوت (بقرها) أي القمر ولو بعد الفجر كالم
غاب تحت السحاب كاسفاهم بقاء محل سلطانها والارتفاع به ولا نفوت ابتداء الخطبة بالانجلاء لأن خطبته
على الله عليه وسلم إنما كانت بعده
(فصل في أحكام صلاة الاستسقاء) وما يتعلق بها (أي طلب السقيا) للعباد (من الله تعالى) عند
حاجتهم إليها لهم أو لغيرهم فالاستسقاء ثلاثة أنواع أولها ما يجرد الدعاء ولو وسطها الدعاء خلف الصلوات
ولو بلا وفي نحو خطبة الجمعة والأفضل أن يكون بالصلاة والخطبة (وهي صلاة الاستسقاء مسنونة)
مؤكدة ما يقرأ بها الإمام والأوجب (لقيم ومسافر عند الحاجة) للماء (من) أجل (انقطاع غيث
أو عين ماء ونحو ذلك) كما لوحه الماء وقتله بحيث لا يكفي وإن كان المحتاج لذلك طائفة من
مسلمين قليلة فبشرهم الاستسقاء لهم ولو بالصلاة نعم إن كانوا قسقة أو مبدعة لم يفعل لهم إلا
نطق العامة حسن طريقهم (وتعاد صلاة الاستسقاء ثانيا وأكثر من ذلك ان لم يسقوا حتى يسقيهم
الله) ثم ان أقصى الحال تأخير الصلاة أعيدت الصلاة مع الصوم والأعيدت الصلاة وحدها
(فيأمرهم ندبا بالإمام ونحوه) كالفاضل ولطاع (بالتوبة) من جميع المعاصي الفعلية والقولية
بشر وطها الثلاثة وهو الدم في المصاوي والخروج من التلبس بها في الحال والعزم على أن لا يعود
إلى المعاصي في المستقبل أن يسرم منه والإكتمال من ذنوبه لا يشترط فيه العزم على عدم العودة
بالانقي (ويذكرهم أمثال أمره) أي الإمام وبأنه (كما في به النور) فيصير الصوم بأمره واجبا
ويحب فيه تديت البنية فان تركه أمم (والتوبة من الذنوب واجبة) فورا أجماعا (أمر الإمام بها
أولا) فأمر الإمام بها ثانيا كيد (والصدق) ويكتفي بأقل ما يطلق عليه الاسم (والخروج
من الظالم للعباد) من دية أو عرض أو مال وهذا معطوف على قول المصنف بالتوبة من عطف الجزء
على الكل لأنه من جملة أركان التوبة (ومصالحة الأعداء) أي في عداوة لصبر الله تعالى
وهذا من جملة الخروج من الظالم (وصيام ثلاثة أيام) مستتابة وصوم الإمام معهم ولو صام في
هذه الأيام عن بصر عليه أو قضاء أو كفارة أو عن يوم الاثنين والخميس كفي لأن القصد وجود

من يطيب ولا يلبس ثياب

يخرجون (في ثياب

بدنة) عوددة مكية

ودل معجزة مكية

وهي ما يلبس من ثياب

أهنة وقت العمل

(واستكانة) أي

خسوع (وتضرع)

أي خسوع وتذل

ويخرجون معهم

العباد والشيوخ

والعجائز والهاشم

(ويصلي بهم) الإمام

أوناب (ركعتين صلاة

العبدن) في كيفيتهما

من الاقتناج والتعود

والتكبير سبعا في

الركعة الأولى وخسا

في الركعة الثانية يرفع

بذنه (ثم يخطب)

بذبا خطبتين خطبتين

العبدن في الأركان

وغيرها لكن يستغفر

الله تعالى في الخطبتين

بذل التكبير أولها

في خطبتين العبدن

فيتمت الخطبة الأولى

بالاستغفار تسعا

والخطبة الثانية سبعا

وخمسة الاستغفار

الذي لا اله الا الله

الذي لا اله الا الله

الذي لا اله الا الله

الذي لا اله الا الله

الذي لا اله الا الله

الذي لا اله الا الله

الذي لا اله الا الله

الذي لا اله الا الله

الذي لا اله الا الله

الذي لا اله الا الله

الذي لا اله الا الله

الذي لا اله الا الله

الذي لا اله الا الله

الذي لا اله الا الله

الذي لا اله الا الله

الذي لا اله الا الله

الذي لا اله الا الله

منه في ذلك (قبل معاد) يوم (الخروج فيكون) أي الصوم (أو) أي يوم الخروج (أو) أي من
 لان لكل من هذه الذكوات آراء في إجابة الدعاء والموافاة في إجابة القلب فانه يحس على
 حنة النفس وخسوع القلب (ثم يخرج) أي الأكل أو نأبه (ثم) أي بالناس إلى الصبح حيث لا عدل
 من لا في مكة ويبيت للقدس كما نقله ابن حجر عن جميع ولا إن فل السنيون فالمسحود مطلقا لهم
 من كانه ابن حجر عن الدارمي (في اليوم الرابع) من صياهم (صياها) إن حر حو أول النهار واللا
 من الصوم (غير متطيبين ولا متزينين بل يخرجون في ثياب بدنة عوددة مكية وودل معجزة
 مكية وهي ما يلبس من ثياب التي لم تكن جديدة (من ثياب المهنة وقت العمل) ومباشرة
 خضبة (و) مع (استكانة أي خسوع) وهو خسوع القلب وسكون أخوار ح وخفص الصوت
 زلله أيضا التذل (و) مع (تضرع أي خسوع وتذل) إلى الله تعالى في كلامهم ومشبه
 معهم ويخرجون من طريق ويرجعون في أخرى متانة في ذهابهم (ويخرجون معهم) ندبا
 قسبان) ولو غير معين (والشيوخ والعجائز والهاشم ويصلي بهم الإمام أو نائب ركعتين) للاتباع
 رة الشبان (كصلاة العبدن في كيفيتهما من الاقتناج والتعود والتكبير سبعا في الركعة الأولى
 وحسا في الركعة الثانية يرفع بذنه) ولا يخفى أن التكبير قبل التعود وبعده الاقتناج ويقف بين كل
 كبيرتين كآية متصلة ويقرأ في الأولى ق أو سبح اسم ربك وفي الثانية اقتربت الساعة أو سورة
 حسنة بكاملها مجهرًا لكن يجوز زيادة هذه الصلاة على ركعتين بخلاف العبدن ولكن لا تؤقت
 وقت عديد ولا غيره فتصلي في أي وقت كان من ليل أو نهار ولو في وقت الكراهة لأنها ذات سب
 من مع سبها (ثم يخطب) أي الإمام (بذبا خطبتين كخطبتين العبدن في الأركان وغيرها) من
 شروط والسنن فالشروط هنا ستة كما مر في الكسوف والعبدن لكن يجوز الاقتصار هنا على خطبة
 حة كما مر في الكسوف كذا في التحفة (لكن يستغفر الله تعالى في الخطبتين بذل التكبير
 من خطبتين العبدن فيتمت الخطبة الأولى بالاستغفار تسعا والخطبة الثانية سبعا وخمسة الاستغفار
 من الله العظيم الذي لا اله الا هو إلى القيوم وأتوب إليه) ويسن أن يقول بعد ذلك توبة
 قال نفسه لا يملك قسرا ولا نفعا ولا موتا ولا حياة ولا نشورا ويبدل ما يتعلق بالطهارة والأضحية
 يتعلق بالاستغفار (وتكون الخطبتان بعدهما أي الركعتين) ويجزى الخطبتان قبلهما لكنه
 من الأفضل (ويجوز الخطبتان بعدهما) أي الأربع عند استقائه القبلة وهو في مقدار ثلث
 من الثانية (فيجعل بينه وبينه) وعكسه للاتباع وحسنه التناول شعر الحال إلى الرخاء ويكره
 (أو) يسكن رداءه أن كان غير مدور وميثاق وطويل بحيث (يجعل أعلاه أسفله) وعكسه
 من الثلاثة فليس فيها إلا التحويل اتفاقا لأن التكبير وان أمكن لكنه ميسر (ويجوز
 أي الذكور فقط في حال جلوسهم) أردبهم مثل تحويل الخطبتين (وتنكبته للاتباع
 أي الإمام في الخطبتين (من الدعاء) بالماثور هنا وسيأتي قول في شرح الروض ولكن
 بعنه أنهم لم يأمروا بدعائك ووعدنا بأحابتك وقد دعوناك كما أمرنا فأجبت كما وعدنا
 رة الكبر وهو لا اله الا الله العظيم الحليم لا اله الا الله ربّ المرش العظيم لا اله الا الله رب
 سموت والأرضين ربّ الأرض العظيم يا حي يا قيوم برحمتك استغيث ومن قول اللهم ربنا آتينا
 حنة إلى آخره وسأله في الدعاء (مرا وجهه) حيث أمرت الخطبتين أي في الوقت الذي ييسر
 حبه فيه بالدعاء (أو) أسر الصوم بالدعاء وحس حتر أي وفي الوقت الذي يحتر فيه بالدعاء

خطبتين (أو) يجعل بينه وبينه وأعلاه أسفله ويحول ليس أردبهم مثل يحول الخطبتين (ويكره من الدعاء)

وغيره

مرا وجهه حيث أمرت الخطبتين بالدعاء وحس حتر

(أَمْنُوا عَلَى دَعَائِهِ) وَيَرْفَعُونَ أَيْدِيَهُمْ فِي الدُّعَاءِ مُشِيرِينَ بِظُهُورِ كَفِّهِمْ إِلَى السَّمَاءِ لِاتِّبَاعِ (وَيَكِدُ
 الْخَطِيبُ) فِي أَتْنَاءِ الْخُطْبَتَيْنِ (مِنْ الْاسْتِغْفَارِ) وَهُوَ سَبَبٌ فِي كَثْرَةِ الرِّزْقِ وَيَقُولُ مَا قَالَ أَدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا الْآيَةَ وَكَأَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ رَبِّي أَنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَافْتَزَلْتُ وَكَأَنَّ يُونُسَ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ (وَيَقْرَأُ قَوْلَهُ تَعَالَى اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ
 غَفَّارًا يُرْسِلُ السَّمَاءَ) أَيِ اللَّطَرِ (عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا) أَيِ كَثِيرٍ النَّوْءِ أَيِ الْمَاءِ (الْآيَةَ) أَيِ اقْرَأْ بَقِيَّةَ الْآيَةِ
 وَهِيَ وَيَدْعُو بِمَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَلُ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلُ لَكُمْ أَنْهَارًا وَيَكْفُرُ الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَنَّ ذَلِكَ يُرْجَى لِحُصُولِ الْقَصْدِ (وَفِي بَعْضِ نَسْخِ اللَّحْنِ زِيَادَةُ وَهِيَ وَيَدْعُو)
 فِي الْخُطْبَةِ الْأُولَى (بِدُعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَيِ دُعَائِهِ الَّذِي دَعَا بِهِ فِي خُطْبَتِهِ وَهُوَ
 (اللَّهُمَّ سَقِّيًا رَحْمَةً) بِفَتْحِ السِّينِ أَيِ اسْقِئْنَا سَقِيًّا وَصَلِّ خَيْرَ (لَا سَقِيًّا عَذَابٍ) أَيِ لَا تَسْقِئْنَا سَقِيًّا وَصَلِّ
 شَرَّ (وَلَا يَحِقُّ) أَيِ إِذْ هَابَ الْبَرَكَةُ (وَلَا يَلَا) أَيِ اخْتَارَ بِالْشَّرِّ (وَلَا هُنَّ) بِسُكُونِ الدَّالِ أَيِ وَلَا سَقِيَّاتُ
 شَيْءٍ فَتُضَارُّ مِنْهُمُ الْمَاءُ كُنْ (وَلَا غَرْقٍ) أَيِ هَلَاكٍ بِالْمَاءِ وَإِذَا تَضَرَّرُوا بِكَثْرَةِ اللَّطَرِ قَالُوا (اللَّهُمَّ عَسَلِ
 الظَّرَابُ) بِكَسْرِ الظَّاءِ وَهُوَ حَبْلٌ مُعْدَرٍ أَجْعَلِ اللَّطَرَ نَازِلًا عَلَى الرِّوَالِ (وَالْأَحْكَامِ) وَهِيَ التَّلَالُ لِلرَّفْعَةِ الَّتِي
 لَا يَبْلُغُ أَنْ تَكُونَ جَبَالًا (وَمَنَاتُ الشَّجَرِ وَبَطُونُ الْأَوْدِيَةِ اللَّهُمَّ حَوَالِنَا) يَفْتَحُ الْإِلَامَ وَهُوَ جَمْعُ عَلٍ
 صُورَةُ الثَّغْنِ وَنَقَلَ عَنِ النَّوْزِيِّ أَنَّهُ مَعْنَى مَفْرُودَةٍ رَحْوَالٍ أَيِ أَزَلِ اللَّطَرَ فِي الْجِهَاتِ الَّتِي حَصَتْ بِهَا (وَلَا
 عَلَيْنَا) أَيِ وَلَا تَجْعَلْهُ وَأَقِمَّا عَلَيْنَا فِي الْأَنْبِيَةِ وَالْبُيُوتِ وَهَذَا الدُّعَاءُ مِنَ اللَّهُمَّ عَلَى الظَّرَابِ إِلَى هَذَا
 لَا يَقَالُ فِي الْخُطْبَةِ وَلَا قَبْلَ زَوَالِ اللَّطَرِ لَمَّا عِنْدَ التَّضَرُّرِ بِكَثْرَةِ اللَّطَرِ وَلَا يَحِلُّ لِتَضَرُّرِهِمْ بِكَثْرَةِ اللَّطَرِ
 تَجَمُّعًا بَلْ قَرَأْتَنِي بِنَبِيٍّ رَفَعَ اللَّطَرَ قِيَامًا عَلَى نَدْبِ ذَلِكَ لِمَوَاعِقِ وَالزَّلَازِلِ وَالْحَسْفِ وَيَدْعُو فِي
 الْخُطْبَةِ الْأُولَى أَيْضًا بِمَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 كَانَ إِذَا قَالَ (اللَّهُمَّ اسْقِنَا مِثْنًا) أَيِ مَطَرًا (مِثْنًا) أَيِ مَنَقْذًا مِنَ الشَّدَةِ بِأَرْوَائِهِ وَاشْبَاعِهِ (هُنَا)
 أَيِ مَنَهْلًا طَيِّبًا لَا يَشْرَبُ بِهِ شَارِبٌ (مِثْنًا) أَيِ لَا يَنْبَغُ مِنْهُ مَخْضُوفٌ فِي الْبَاطِنِ لِكُنْ بِه (مِثْنًا)
 يَفْتَحُ الْيَمَّ وَكُنْ الرَّاهِ أَيِ دَارِجٍ أَيِ عَمَاءٍ وَرَوَى يَحْمَدُ مَا بَكَسَرَ التَّاءَ الْكِنَانَةَ فَوْقَ أَيِ ذَائِمٍ وَرَوَى
 أَيْضًا مَرْمَا بِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ أَيِ ذَا ثَمَارٍ (سَجَا) أَيِ مَنَصِبًا (عَامًا) أَيِ شَامِلًا لِلْحَاجَتَيْنِ (عَيْنًا) أَيِ
 كَثِيرًا (طَقًا) أَيِ مَغْطِيًا لِلْأَرْضِ (عَمَلًا) أَيِ يَغْمُ الْأَرْضُ أَوْ يَحْصُلُ قَصَبُ الزَّرْعِ (دَائِمًا) أَيِ مُسْتَمِرًّا
 نَفْعُهُ إِلَى اتِّمَاءِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ فِي كُلِّ زَمَنٍ (إِلَى يَوْمِ الدِّينِ) أَيِ الْقِيَامَةِ (اللَّهُمَّ اسْقِنَا الْغَيْثَ وَلَا تَجْعَلْ
 مِنَ الْقَانِطِينَ) أَيِ الْآبِسِينَ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى بِسَبَبِ تَأْخِيرِ الْغَيْثِ (اللَّهُمَّ إِنَّ الْبَلَادَ وَالْبِلَادَ مِنْ
 الْجَهْدِ) أَيِ الشَّقَةِ (وَالْجُوعِ) وَكَلِمَةُ الْحَدِيثِ وَالْأَوْدَاءُ أَيِ شِدَّةِ الْجُوعِ (وَالْمَنَكُ) أَيِ الْفَيْقِ
 (مَا لَا تَسْكُو إِلَّا إِلَيْكَ) لِأَنَّكَ الْقَادِرُ عَلَى النِّجْعِ وَالْفَرْقِ قَوْلُهُ بِالْمَبَادِخِرِ أَنَّ مَقْدَمَهُ قَوْلُهُ مَا لَسْمَهُ وَقَوْلُهُ
 مِنَ الْجَهْدِ بَيَانٌ لِمَا مَقْدَمٌ عَلَيْهَا وَالتَّعْدِيرُ أَنَّ الَّذِي لَا تَسْكُوهُ إِلَّا إِلَيْكَ مِنَ الْجَهْدِ وَبِاجِدِهِ وَقَامَ بِالْعِبَادِ
 (اللَّهُمَّ أَنْتَ لَنَا الزَّرْعُ وَأَنْتَ) بِشَدِيدِ الرَّاءِ (لَنَا الْفَرْعُ) أَيِ أَجْعَلِ الثَّنَدِي مَنَصِبًا بِاللَّيْنِ (وَأَزِلْ عَلَبَ
 مِنْ بَرَكَاتِ السَّمَاءِ) أَيِ خَيْرَاتِهَا وَهُوَ اللَّطَرُ (وَأَنْتَ لَنَا مِنْ بَرَكَاتِ الْأَرْضِ) أَيِ خَيْرَاتِهَا وَهُوَ النَّبَاتُ وَالْثَمَارُ
 وَفِي الْحَدِيثِ بِمَعْنَى ذَلِكَ اللَّهُمَّ ارْفَعْ عَنَّا الْجَهْدَ وَالْجُوعَ وَالْمَرَى (وَاصْغِفْ عَنَّا الْبَلَاءَ) أَيِ الْحَالَةَ الَّتِي
 (مَا لَا يَكْشِفُ غَيْرُكَ اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَغْفِرُكَ أَنْكَ كُنْتَ غَفَّارًا فَارْسِلْ السَّمَاءَ) أَيِ اللَّطَرَ (عَلَيْنَا مِدْرَارًا) أَيِ
 كَثِيرٍ النَّوْءِ أَيِ الصَّبِّ (وَيَنْسَلِ) أَوْ يَتَوَضَّأْ نَدْبًا أَيِ كُلِّ مَا حِدٍ (فِي الْوَادِي إِذَا سَالَ) أَيِ مَاؤُهُ (وَيَسْبِغْ
 لِلرَّدِّ وَالرَّقِي) فَيَقُولُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ عِنْدَ سَبَاحِ الرَّعْدِ سُبْحَانَ مَنْ يَسْبِغُ الرَّعْدَ بِجَمْدِهِ وَالثَّلَاثَةُ مِنْ
 خِفَّتِهِ أَيِ سُبْحَانَ اللَّهِ الَّذِي يَنْزِلُهُ الرَّعْدُ مُتَمَسِّيًا بِجَمْدِهِ تَعَالَى وَيَنْزِلُهُ الثَّلَاثُ كَمَا مِنْ أَجْلِ خَوْفِهِمْ

بِكُفْرِ الْخَطِيبِ مِنْ
 (الاستغفار) ويقرأ
 قوله تعالى استغفروا
 ربكم إنه كان غفارا
 يرسل السماء عليكم
 مدرارا الآية وفي بعض
 نسخ اللحن زيادة وهي
 (ويدعو بدعاء رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 اللهم اجعلها سقيا رحمة
 ولا تجعلها سقيا عذاب
 ولا يحرق ولا يلا ولا
 يهدم ولا غرق اللهم على
 الظراب والأكام
 ومناات الشجر وبطون
 الأودية اللهم حوالينا
 ولا علينا اللهم اسقنا
 غيثا مقينا هينا مريئا
 مريئا سحبا عاما غيثا
 طليقا مجللا دائما الى
 يوم الدين اللهم اسقنا
 الغيث ولا تجعلنا من
 القانطين اللهم ان
 بالعباد والبلاذ من
 الجهد والجوع والمنك
 مالا نسكو الا اليك
 اللهم انبت لنا الزرع
 وأدر لنا الفرع
 وأزل علينا من بركات
 السماء وأنبت لنا
 من بركات الأرض
 واصغف عنا من
 البلائ لا يكشف غيرك
 اللهم اننا نستغفرك انك
 كنت غفارا فارسل

السَّاءَ عَلَيْنَا مِدْرَارًا وَيَنْسَلِ فِي الْوَادِي إِذَا سَالَ وَيَسْبِغُ لِلرَّدِّ وَالرَّقِي تَعَالَى

من وعشروا بالعرف سبحة من ربكم ألحقوا وطعما (انتهت الزيادة وهي صلواتها لا يناسب
خارج من الاختصار، واقه اعلم) لكن فيها زيادة جلية من حيث التعليم (فانته) والفرادة على
حجارة الاستغناء أمر مستحسن مروي عن الحسن المصري وابن سيرين وغيرهما يقرأ على سبعين
مصحفا على كل واحدة مرة قوله تعالى (وهو الذي يزل الغيث من بعد ما قنطوا ويشرح منه وهو
الحي) ويقرأ الدعاء في رأس كل مائة. اللهم لا تهلك بلادك بدنوب عبادك ولكن برحمتك
لا تمسنا ما غننا عنها الأرض وتزوي به البلاد انك على كل شيء قدير ثم ترمي الحصى
ثم يقرأ أوراكيد واهل القرب يستسقون بالصلاة الترابية وهي هذه. اللهم صل صلاة كاملة
وسلاما تاما على سيدنا محمد الذي تحل به المقعد وتفرج به الكرب وتغني به الحوائج وتنال به
البر وحسن الخواصم ويستيقن الامام بوجهه الكريم وعلى آله وصحبه كل لغة ونفس يصدق
في معلومك فانهم يقرءونها في مجلس واحد بعدد اربعة آلاف واربع مائة واربعين مرة
ولكنهم يستحب الاستغناء بهذه الصلاة كما تستحب قراءة هذه الصلاة لقضاء الحوائج ومما
مع الاستغناء أيضا التوسل بالاستغفار والاحسن مع الجماعة بان يذكر مائة ألف استغفار لله وآتوب
اليه كقائل بعضهم ممن أراد أن يرزق مالا أو ولدا أو يستأمن أو غير ذلك فليكثر من الاستغفار كادات
عبادة الآية الكريمة.

فصل : في كيفية صلاة الخوف وانما أفردها المصنف من غيرها من الصلوات بترجمة (وهي العمل
كورد) (لأنه محتمل) أي يتنفر (في إقامة الفريض) والنفل غير النفل المطلق والأداء والقضاء في
احتاجة وغيرهما ولو في الحضر (في الخوف) لا لا محتمل (أي لا يتنفر) (في غيره) أي غير الخوف وهو
الذي. ولتحليل الصلاة التي فعل في الخوف أنها ان كانت فرضا أو نفلا مؤقتا تنشر في الجماعة بخلاف
سب في هذه الأنواع وان لم تنشر في النفل جماعة لم يحز إلا في شدة الخوف فقط كذبي السب
في كوف وهذا في الأداء أما القضاء فان كان فائتا بعد فلا يفعل إلا ان حاف الموت وان كان
معدا فيل في هذه الأنواع (وصلاة الخوف) أي الملائمة (أنواع كثيرة تبلغ ستة) أضرب كما في
صحيح مسلم) اختار الامام الشافعي منها أربعة (افتصر المصنف منها على ثلاثة أضرب أحدها ان يكون
سواء جهة القبلة) أو فيها وجهه أو رتبة الصدو (وهو) أي العدو (قليل وفي السبعين كثيرة
حت نقاوم كل فرقة منهم العدو) وخيف محومه عليهم في الصلاة (فيهم) أي القوم (الامام) أي
الحسين فرقتين فرقة تنف في وجه العدو محرسه) حين صلاة الامام بالفرقة الأولى (وفرقة تنف
في الامام فيصلي) أي الامام بدأ مرتين بكل مرة بفرقة واحدة والكررة الثانية للامام مائة وكراهة افتداء
مدرس المنفل يحل في الأمن وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم يطين نخلي موضع من
حار غطمان رواها الشيخان. أو يكون العدو في غير القبلة أو فيها وتم تحار فتقف فرقة
وجه العدو والحراسة ويصلي الامام (بالفرقة التي خلفه) من الثانية بعد ان يحاز بهم الى مكان
حسب لابتاهم منهم العدو فيه (ثم يقرأ) أي الامام (الركعة الثانية) فارقه بالنية والأطقت
ولان لم ينية المارقة الأجتماع الانصاب لأية فتم أيضا وكون انصافها في حال العدو
حيرة المارقة عند ابتداء القيام وتجب عدد ركوعها و (ثم لنفسها بقية صلاتها) وهي ركعة
نصي) أي تذهب هذه الفرقة (بعد فراغ صلاتها الى وجه العدو محرسه وتأتي الطائفة الأخرى
في ركعة في الركعة الأولى) والامام ينظر هو فرائدا في انظاره في القيام المائعة وسورة
الحمد اليه ثم يزيد من تلك السورة قدر الحاجة وسورة قصيدة ان بقي منها قدرها

انتهت الزيادة وهي صلواتها لا يناسب
الطوافها لا يناسب حال
التي من الاختصار
ولله اعلم
(فصل) في كيفية صلاة
الخوف، وانما أفردها
المصنف من غيرها من
الصلوات بترجمة لأنه
محتمل في إقامة الفريض
في الخوف لا لا محتمل
في غيره (وصلاة
الخوف) أنواع كثيرة
تبلغ ستة أضرب كما في
صحيح مسلم افتصر
المصنف منها على ثلاثة
أضرب: أحدها ان
يكون العدو في غير جهة
القبلة) وهو قليل وفي
السبعين كثيرة بحيث
نقاوم كل فرقة منهم
العدو (فيهم) أي القوم
فرقتين فرقة تنف في
وجه العدو) محرسه
(وفرقة تنف خلفه)
أي الامام (فيصلي)
بالفرقة التي خلفه ركعة
ثم يبدئها للركعة
الثانية (يتم لنفسها)
بقية صلاتها (ونعني)
بعد فراغ صلاتها (الى
وجه العدو) محرسه
(وتأتي الطائفة
الأخرى) التي كانت
حاضرة في الركعة الأولى

والاثنين سورة أخرى لتحصل لهم قراءة الفاعية ونهى من السورة لأن القيام ليس محل ذكر (فبصل
 الإمام بها ركعة) ثانية بعد اقتدائها (فإذا جلس الإمام للتشهد ففارقها) من غير نية بأن قاموا أقروا
 لأنهم مقتدون به حكماً (وتتم لنفسها) ثانیها (ثم ينتظرها الإمام) بأن يشهد بدبا في انتظارها في الجلوس
 ويدعو إلى أن يجلسوا معه ويقرعوا من تشهدهم بكاهل لأن الصلاة ليس فيها سكوت (ويسلم بها)
 فتحوز فضيلة التحلل مع الإمام كما حازت الأولى فضيلة التحريم معه (وهذه) أي الكيفية (خلاصة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع) موضع من تحدي أرض غطفان رواه الشيخان أيضا (سميت)
 أي هذه البقعة (بذلك) لتقطع جلود أقدام الصحابة فيها فكانوا يلقون عليها الخرق وهي تسمى رقاعا وقيل
 لترقع صلابهم فيها لأن بعضها جماعة وبعضها فرادى وبعضها قنن الاقتداء حقيق وبعضها الاقتداء
 فيه حكمي وقيل (لأنهم) أي الصحابة (رقعوا فيها) أي تلك البقعة (رأبهم) أي وضمو الخرق في
 تلك البقعة في مواضع الانهاج من أعلامهم (وقيل غير ذلك) فبصل باسم جبل هنالك فيه مياه
 وحرة وسواد يقال له الرقاع وقيل باسم شجر هناك وهذه الكيفية أفضل من بطن نخل وعصفان
 لأنها أخت وأعدل بين الطائفتين ولصحتها بالاجتماع فان صلى مفر باهذه الكيفية فيلحق بفرقة
 ركعتين وبالثانية ركعة وهو أفضل من عكسه بل هو مكروه وينتظر الثانية إذا صلى بالأولى ركعتين
 في جلوس تشهد الأولى أوقام الثانية وانتظارها في القيام أفضل منه في التشهد لبنائه على التطويل
 بخلاف التشهد الأول أو صلى بهم رباعية فيصلي بكل من الفرقين ركعتين تسوية بينهما والأفضل
 انتظار الثانية في قيام الثالثة هنا أيضا ولو فرقهم أربع فرق في الرباعية وثلاث في الثلاثة وصلى بكل
 فرقة ركعة وفارقه كل من الثلاث الأولى وصلت لنفسها ما بقي عليها وهو منتظر فراغها ومحجبه
 الأخرى في القيام ثم تجيء الرابعة فيصلي بها ركعة وتأتي بالباقي وهو منتظر لها في التشهد ثم يسلم بها
 تحت صلاة الجميع إذا عذروا في ذلك لحوازه في الأمن ويندب له ولهم غير الفرق الأولى سجود
 السهو لها لفته الوارد بالانتظار في غير محلها لأن الإمام متى خالف الوارد ندبه سجود وتطرق الخلط
 منه إلى المأمومين ولما حصل أن سهو المأموم حال اقتدائه ولو حكما محمول عنه وأن سهو الإمام
 يلحق من حضره أو تأخر عنه لا من فارق قبله (و) الضرب (الثاني أن يكون) أي العدو (في
 جهة القبلة في مكان لا يستريح عن أعين المسلمين شيء وفي المسلمين كثرة تختمل تفرقهم) بأن يكافئ
 الفرقة الواحدة العدو وأدى مراتب الكثرة أن يكون مجموعا مثلهم بأن تكون مائة وهم مائة
 مثلا وهذه الشروط الثلاثة لصحة الصلاة وجوازها فلا يصح مع فقد شرط منها ولا توقف على ضيق
 الوقت (فيصنعهم) أي القوم (الإمام صفين مثلا ويحرم بهم جميعا) ويستمررون معه إلى أن يتبدل
 لأن محل الحراسة للساجدين الاعتدال (فإذا سجد الإمام في الركعة الأولى سجد معه أحد الصنفين
 ساجدين ووقف الصف الآخر) أي استمروا قافا (بحرسهم) أي الساجدين مع الإمام في الاعتدال
 وأن طال الضرورة واختص الاعتدال بالحراسة لأنه وقوف يمكن فيه القتال (فإذا رفع الإمام)
 ومن معه (رأسه) من السجدة الثانية (سجدوا) أي الحارسون (ولحقوه) في قيام الركعة الثانية
 ليقرأ بالكل وسجده في الركعة الثانية من حرس أول وآخرين الآخرون فإذا جلس الإمام سجد
 من حرس في الركعة الثانية (ويشهد الإمام بالصنفين ويسلم بهم وهذه) أي الكيفية (خلاصة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بصفين) بضم العين (وهي قرية في طريق الحاج المصري ينهلون بين
 مكة من حلتان سميت بذلك لصف البول فيها) أي تلك القرية رواها مسلم ولو حرس في الركعتين فرقتا صف على النابذة فرقة في الأولى وفرقة

حائفة مصرية

(فبصل) الإمام (بها
 ركعة) فإذا جلس الإمام
 للتشهد ففارقها (وتتم
 لنفسها) ثم ينتظرها
 الإمام (ويسلم بها) وهذه
 صلاة رسول الله صلى
 بذات الرقاع سميت
 بذلك لأحسهم رقعوا
 فيها رأبهم وقيل غير
 ذلك (والثاني أن يكون
 في جهة القبلة) في مكان
 لا يستريح عن أعين
 المسلمين شيء وفي
 المسلمين كثرة تختمل
 تفرقهم (فيصنعهم الإمام
 صفين) مثلا (ويحرم
 بهم) جميعا (فإذا سجد
 الإمام في الركعة الأولى
 سجد معه أحد
 الصنفين) ساجدين
 (ووقف الصف الآخر
 يحرسهم فإذا رفع
 الإمام رأسه) سجدوا
 ولحقوه (ويشهد
 الإمام بالصنفين ويسلم
 بهم وهذه صلاة رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 بصفين وهي قرية في
 طريق الحاج المصري
 ينهلون بين مكة
 من حلتان سميت بذلك
 لصف البول فيها
 (أي تلك القرية رواها مسلم

غيرهما على المتابعة بجان فطما لحصول المقصود وهو الحراسة وكذا يجوز أن يحرس فيها
 سبوا واحدا في الأصح إذ لا يجوز في ذلك (و) الضرب (الثالث أن يكون) أي ظلم
 (شدة الخوف) بأن لم يأمنوا كحجم الميؤ عليهم ولو أنه كافي بطن غل ودات الرقاع
 ورين كافي عصفان وأن لم يلتزم قتال بل وأن لم تكن شدة الخوف عن قتال
 حرب خلال كهر من نحو سيل أو عصب كبحر معدة عنه أو من كفا زادوا على
 غيرهم وهو معسر ولا يئنه له أو من قاصد نحو ماله أو من مقتض رجاء قومه (و) لأسباب
 (حرب) أي القتال فلم يتمكنوا من تركه بحال باختلاط بعضهم ببعض تشبها باختلاط
 سده والرماد بالالتحام أن يعل كلاً منهم سلاح الآخر سمي بذلك لتقارب حكم بعضهم
 وموقعه كما قال الشارح (هو) أي التهام الحرب (كناية عن شدة الاختلاط بين
 حكم بعضهم ببعض) أو عن وصول سلاح أحد الفريقين للآخر (فلا يتمكنون
 القتال ولا يقدرون على النزول إن كانوا ركباناً ولا على الانحراف إن كانوا مشاة فيصلي) أي
 في نومه كيف أمكنه رجلاً أي ماشياً أو ركباناً أن احتاج إلى الركوب ولو في أثناء الصلاة
 كمن ترك فوراً وجوباً أو يني إن لم يستدبر القبلة ويكره انحرافه عنها بمنزلة أو يسرة ولا يجوز
 الصلاة عن الوقت (مستقبل القبلة وغير مستقبل لها سواء حاله التحريم وغيرها للضرورة
 فلو أنه بعضهم ببعض) وإن اختلفت جهتهم كالمؤمنين حول الكعبة فميجوز التقدم هنا
 للضرورة بل الجماعة لهم حيث لم يكن الاكتراد هو الحزم أفضل كافي الأمان أما لو انحرف
 لأجل حاجة القتال بل لنحو جماع دابته وطال الزمان عطلت مصالحه (ويقدرون في الأعمال
 في الصلاة كضربات متوالية) وتكفي كثير الحاجة إليها أما حيث لا حاجة فتبطل قطعاً في
 عن بدو الصلاة الحاجة إليها كالتأهب ويقدرون في إتمام الركوع والسجود عند العجز
 عن السجود أو خفض ليشتمل على الركوع ويقدرون في حمل نحو سلاح ملطخ بنجس لا يفي عنه
 إلا أنه وإن لم يطرأوا إلى حمله ونقص صلواتهم لندرة عذرهم فإن لا يحتاج إليه أو جعلوه في فراه
 أن أن يفرغ إن قل من هذا الجعل بأن كان قريباً من زمن الالتقاء ويعتبر لهم حمله هذه
 حصة على إقامته من التعريض لأضاعة المال مع أنه يتغير هناك لا يتغير في غيره ومن لم تكن
 الصلاة مكانها والزمه أنه نادى ثم جازاً لا يفعل هذه الصلاة فإن رجاءه ولو بقدر ركعة
 وتب التأخير فإن لم يرح الأمان فله فعلها أول الوقت فيما على فاقصد الطهورين وأما في
 يد ينظر فيه ذلك.

أما نحن استعماله ولا يحمل من (اللباس) والحائض (ويحرم على الرجال) المكلفين وقت
 العمل كالحائض (لبس الحرير) ولو غير مسوج دون اتخاذه (والتختم) بالرفع أي لبس
 (لبس) أو كذا سائر أنواع الحلي وكذا شاطئ من بعض نسخ المن وخرج الفضة فانه يجوز
 في حمل بل بسن عالم يسرف فيه تحرقاً بخلاف الختم فيحرم ولو من الفضة (و) يحرم
 في حالة الاختيار وكذا يحرم استعمال ما ذكر (أي الحرير) على جهة الافتراض (لنحو
 لبس) (وغير ذلك) كسائر وغيره (من وجوه الاستعمالات) أي ما بعد استعمالها عرفاً لنحو
 ما يدرقه له حالاً لا بعد استعماله عرفاً ويحمل الجلبوس على الحرير فربس عليه نوب أو
 يعلقه في أمان على الحرير من خلاله سواء اتخذته لذلك أم لا (ويحل للرجال لبسه)
 لضرورة كحر وبرد مهلكين (وجاءه حرب ولم يجد غيره يقوم مقامه في الجهاد

(والتبائن أن يكون في
 شدة الخوف والتعلم
 الحرب) هو كناية عن
 شدة الاختلاط بين
 القوم بحيث يلتصق
 بعضهم ببعض فلا
 يتمكنون من ترك
 القتال ولا يقدرون على
 النزول إن كانوا ركباناً
 ولا على الانحراف إن
 كانوا مشاة (فصل)
 في كل من القوم (كيف
 أمكنه رجلاً أي ماشياً
 أو ركباناً مستقبلاً
 القبلة وغير مستقبل
 لها) ويجوزون في
 الأعمال الكثيرة في
 الصلاة كضربات

متوالية.
 (فصل في اللباس
 ويحرم على الرجال
 لبس الحرير والتختم
 بالذهب) والقفز في حالة
 الاختيار وكذا يحرم
 استعمال ما ذكر على
 جهة الافتراض وغير
 ذلك من وجوه
 الاستعمالات، وحل
 للرجال لبسه للضرورة
 كحر وبرد مهلكين

أو مَصْرَبٍ ضَرَرٍ أَيْ بَيْعِ التَّيَمِّمِ كَالْحَوْفِ عَلَى عَضْوٍ أَوْ مُنْفَعَةٍ وَاجْتِنَابِ كَحَرِّ بَابِيسٍ وَدَفْعِ قُلٍّ وَتَرْعُو
 فِي الصَّلَاةِ وَعَنْ أَعْيُنِ النَّاسِ فِي الْحَالِوَ اذْأَلَمَ بِحَدِّهِ وَحَرَّمَ أَيْضًا عَلَى مَنْ ذَكَرَ اسْتِعْمَالَ النَّسُوجِ كَمَا
 بَعَثَهُ بِذَهَبٍ أَوْ قَفْصَةٍ وَالْجَوْهَرِ بِأَحَدِهِمَا إِذَا حَصَلَ مِنَ النَّسُوجِ وَالْمَوَدِّ شَيْءٌ بِالْعَرَضِ عَلَى النَّارِ وَمِنْ الْمَوَدِّ
 أَطْرَافُ النَّشَاطَاتِ الَّتِي فِيهَا قَصَبٌ فَيَحْلُفُ بِذَلِكَ أَنْ لَمْ يَحْصَلْ مِنْهُ شَيْءٌ بِالْعَرَضِ عَلَى النَّارِ وَلَا أَحْرَمَ نَعْمَ أَنْ
 أَبْجُتِفَةً عَجَازَةً فَهُوَ حُجُوزٌ عِنْدَهُ إِذَا كَانَ قَدَرُ أَرْبَعِ أَصَابِعَ (وَيَحِلُّ لِلنِّسَاءِ) أَجْمَاعًا (لِلنَّسِجِ الْحَرِيرِ وَأَقْرَاطِ
 وَسَائِرِ أَوْجِهَةِ الِاسْتِعْمَالِ وَالتَّخْتِمْ بِالذَّهَبِ وَالتَّحْلِي بِهِ (وَيَحِلُّ) عَلَى الْأَصْبَحِ (لِقَوْلِي الْبَاسِ الْحَرِيرِ
 وَكُلِّ مَا يَحْوِيهِ لِلرَّأَةِ (قَبْلَ سَبْعِ سَنِينَ وَبَسَدِهَا) إِلَى الْبُلُوغِ وَمِثْلُ الْعَصِي الْيُنُونِ فَيَجُوزُ الْبَاسُ كَمَا
 مِنْهُمَا تَعْلَامًا مِنْ ذَهَبٍ حَيْثُ لَا سَرَفٌ عَادَةً نَعْمَ لِاخْتِلَافِ جَوَازِ ذَلِكَ لِمَا يَوْمُ الْعَيْدِ لَا يَوْمُ زَيْنَةٍ (وَقِيلَ
 الذَّهَبُ وَكَثِيرُهُ أَيْ اسْتِعْمَالُهُمَا فِي التَّحَرُّمِ مُسَوًى) عَلَى الرِّجَالِ إِلَّا أَنْفَاقًا وَتَمَلُّهُ وَبَسَادُهَا فَيَحِلُّ اخْتِذَا ذَلِكَ
 ذَهَبًا لَطَوَعًا وَعَلَى النِّسَاءِ الْأَحْلِيَاءِ عَلَى الْعَادَةِ وَحَلُّ حُلِّ الذَّهَبِ فِي الْأَعْلَةِ ظَالِمٌ تَكُنْ أَعْلَةً إِيَّاهُمْ وَخَرَجَ
 بِأَعْلَةٍ أَعْلَتَانِ مِنْ أَصْبَحٍ وَاحِدَةٍ بِخِلَافِ الْأَعْلَةِ الْوَاحِدَةِ وَلَوْ مِنَ الْأَصَابِعِ الْأَرْبَعَةِ مِنْ كُلِّ يَدٍ (وَإِذَا كَانَ
 تَعَضُّ الثُّوبِ إِيْرِيْمَا أَيْ حَرِيرًا وَبَعْضُهُ الْآخَرُ قَطْنًا أَوْ كُنَّا لَمَلًا) أَيْ أَوْ صَوْفًا أَوْ غَيْرَهُ (إِجَازَ الرُّحْدِ
 لِبَسِهِ) أَيْ ذَلِكَ الثُّوبُ (مَا لَمْ يَكُنْ الْأَبْرِيْمُ غَالِبًا عَلَى غَيْرِهِ) أَيْ أَكْثَرُ زُورًا نَاقِلًا لِحَدِّهِ الْأَكْثَرُ
 وَلَوْ ظَنًّا (فَإِنْ كَانَ غَيْرَ الْأَبْرِيْمِ غَالِبًا حُلُّ) فَيَجُوزُ لِبَسُ الْأَعْلَةِ وَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا هَآنُ الْحَرِيرِ أَكْثَرُ
 (وَكَيْدًا أَنْ اسْتَوِيَ) وَزَنَا وَلَوْ ظَنًّا (فِي الْأَصْبَحِ) فَيَجُوزُ لِبَسُهُ إِذَا لَبَسَ ثَوْبَ حَرِيرٍ وَلَا عِبْرَةَ بِالظَّاهِرِ
 مُطْلَقًا وَلَوْ شَكَّ فِي الْأَسْتَوَاءِ فَلَا صِلَ الْخُلِّ عَلَى الْأَوْجِهَةِ كَذَا فِي التَّحْفَةِ وَالْقَزْهُ هُوَ يَخْرُجُ مِنَ الدُّوْدِ
 فَسَكَمْدُ لُونُهُ وَلَا يَقْصَدُ لَزِيْنَةُ الْأَبْرِيْمِ هُوَ مَا مَاتَ فِيهِ الدُّودَةُ وَالْحَرِيرُ يَحْتَمِلُ مَا يَحِلُّ لِلدُّوْدِ لِبَسِ
 التَّحْنِجِ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ وَيَحْوِيهَا أَنْ كَانَ حَافًا وَبَدَنَهُ كَذَلِكَ لِأَجْلِ كَلْبٍ وَخَزِيرٍ وَفَرَعٍ أَحَدُهُمَا فَلَا يَحِلُّ
 لِبَسُهُ لَفُظٌ نَحَاسَتُهُ إِلَّا اضْرُورَةُ كَفَجَاءَةٍ وَقَالَ أَوْخُوفٌ يَحْوِزُ دَوْلًا يَحْدُ غَيْرَهُ أَمَّا اسْتِعْمَالُهُ فِي غَيْرِ اللَّبَسِ
 كَأَقْرَاشِهِ فَيَحِلُّ قَطْعًا وَحَرَّمَ أَيْضًا لِبَسُ جِلْدِ الْبَيْتَةِ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ فِي حَالِ الْاِخْتِيَارِ فِي الْأَصْبَحِ
 لِنَجَاسَتِهِ عَلَيْهِ.

(فصل : فيما يتعلق بالميت من غسله ونكفنه والصلاة عليه ودفنه) وحمله ونزع ثيابه (وبلغ من عر
 طريق فرض الكفاية) أجماعاً على كل من غسل الميت أو قصّر لكونه بغيره ويتسبب في عدم البحث
 عنه إلى تفصيل (في الميت) أي سبب الميت (السلم غير المحرم) بحج أو عمرة (والشهيد) وغير الشف
 (أربعة أشياء غسله) ولو غفر بها ونيمته كالو حرق بالنار وكان بحيث لو غسل نهري وكان لم يوح
 إلا أجنبي في المرأة أو أجنبية في الرجل فيميت الميت فيهما بمحائل . نعم القبر الذي لم يبلغ حيد الشهور
 يغسله الرجال والنساء ومثل الصغير الخفي الكبير (ونكفنه) بعد غسله أو بدله بماله ليسه حمار
 حرير وغيره (والصلاة عليه) بعد الغسل أو بدله وجوبا فلو غفر طهره كان وقع في حفرة ونفق
 أخراجه وطهره لم يصل عليه وبعد التكفين ندبا بل تكره الصلاة عليه قبل نكفنه لأن ذلك
 يشعر بالاهانة بالميت (ودفنه) في قبر أو لنحوه دعى وقابل نفسه قياساً على غيره وما الحق بالدفن
 كإقامته في البحر وبناء دكة عليه على وجه الأرض إذا لم يمكن الحفر وبحب أيضاً حمله وكان قد
 عدم كراهة أنه قد لا يجب بأن يحفر له عند محله ثم يحرك لينزل فيه (وإن لم يعلم بالميت إلا واحد متعين عد
 نادى كره) أي من الغسل والتكفين والصلاة عليه والدفن أو المحكوم عليه بأنه فرض هو الأفعال والأعمال
 الأعيان كشمع الماء وأجرة الغسل ومن التكفين فهي من تركه الميت والأعمال من عليه بوقته (وإنما الميت
 الكافر) ولو صغيراً غير مبرأ (فإن الصلاة عليه حرام) وباطل (لحرية كان أودمياً) لكن لو اختلف مسلم وكافر

(ويحل للنساء) لبس
 الحرير وأقراشه ويحل
 لولي الباس الصبي
 الحرير قبل سبع سنين
 وبعدها (وقيل الذهب
 وكثيره) أي استعمالها
 (في التحريم سواء
 وإذا كان بعض الثوب
 إريسا) أي حريرا
 (وبعض الآخر) قطنا
 أو كتانا مثلاً (جواز
 للرجل لبسه ما لم يكن
 الأبريسم غالباً) على
 غيره فإن كان غير
 الأبريسم غالباً حل
 وكذا إن استويا في
 الأصح.

(فصل : فيما يتعلق
 بالميت من غسله
 ونكفنه والصلاة عليه
 ودفنه) (وبلغ من عر
 طريق فرض الكفاية) (في
 الميت) السلم غير المحرم
 والشهيد (أربعة أشياء
 غسله ونكفنه والصلاة
 عليه ودفنه) وإن لم
 يعلم بالميت إلا واحد
 متعين عليه ما ذكره وأما
 الميت الكافر فالصلاة
 عليه حرام حرماً
 كان أودمياً

القراخ بن أن يفرقه بأن يحمله عقب ثني السدر في كل غسلة وأن يواليه بأن يغسل التي بالسدر
ثم يوالي الثلاث القراخ المحمل للفصل . أولها الفرض وثانيها والتثنية الثالثة فلا تحسب غسلة
السدر ولا مآز يل به من الثلاث لتفرق لئلا يفرق السالب للظهورية وإنما تحسب منها غسلة للآء
القراخ (ويكون في آخره أي آخر غسل البيت) أي من كل من الثلاث التي بالماء الصافي (غير
المحرم شيء قبل من كافر) (يجب لا يفرق الماء) فتراضارا ، أو كثير من كافر محاور
وهو الملب ولو غفر لئلا يكون له نفق في الدين وينفر المواقم ومنع النقص وهو في الأخيرة أكد بكرة
تركه وبلغ مفاسله بعد العمل كأنه ثمانية ثم ينشفه ينشفا بليفا للآء يغسل كفته فيسره ثم يفرغ ويأتي
بموضوعه وغسله بذكر الوضوء بعده . ويسن أن يقول اللهم اجعله من التوابين أو اجعلني وإياهما
المحرم إذا مات قبل فعل غسل العمرة أو قبل التحلل الأول للحج ولو بعد دخول وقتها فلا يفرق كافورا
ونحوه من أنواع الطيب لبقاء أثر الاحرام بعد الموت بخلاف العتيدة المدة فلا يحرم فيها شيء كالطيب
بعد الموت لأن الأحاد والتفتح على الروح وفدا قطع ذلك عنها (واعلم أن أقل غسل للثب تعمم بدنه
بالماء مرة واحدة) غول نحو جنب وحائض وبلاية حتى ما يطهر من فرج الثيب عند جلوسها على
قدميها لفشاء حاجتها وما تحت قفلة الأفك فلا بد من فسخها وغسل ما عتها من تسير والأيمن عنه
وأن كان نجسا للضرورة لأن في دفنه بلاية عدم احترام لثب ويحرم قطع قفله وإن عصي بآخره
(وأما كراهة كور في المنوطات) وهو أن يغسل في خاوة وفي قميص بال على مرتفع بما صالح بارد
وأن يغسله الفاسل برفق مائلا قليلا إلى ورأه ويضع يمينه على كفته وأيساره بنقرة قفاه للاميل
رأسه ويسند ظهره بركبه اليمنى ويغمر بكفه اليسرى على بطنه بتدليل يسير مع التكرار ثم يلقه على
قفاه ويغسل بحرقه ملفوفة على يساره ثم يديه ويغسل بحرقه أسنانه ويغسل بغيره بغيره بغيره ثم يغسل
رأسه بغيره بتدليل ويسرح شعرها بمسطرة واسع الأسنان برفق ويجب دفن ما يسقط منه مع
الليت ثم يغسل بغيره الأيمن ثم الأيسر ثم بحرقه إلى شقه الأيسر فيغسل شقه الأيمن مما يلي قفاه ثم بحرقه
إلى شقه الأيمن فيغسل الأيسر كذلك مستغنيا في ذلك كله بنحو ما ذكر من بزيه بما من فرقه إلى
قفاه ثم يعمه كذلك بما صيرف لكن بحرقه قليل كافر فهذه الصلوات الثلاث غسلة واحدة ويسن
ثانية وثالثة كذلك ويندب أن لا ينظر الفاسل من غير عورته الأقدر الحاجة ويندب أن يغطي
وجهه بحرقه (ويكفن الليث ذكرًا كان أو أنثى بالغًا كان أولا في ثلاثة أثواب) وجوبًا حيث لا دين
وكفن من ماله ولم يوص بأسقاط الزائد على الواحد والأوجب الاقتصاد على ثوب سائر لكل البدن
أن طلبه غير ممتنع أو كفن عن تازمة نفقه ولم يتبرع بالزائد أو من بيت المال أو من وقف
الأ كفن أو من مال المؤمن بنفق ما ذكر ولو اختلف الورثة في الثلاثة أو دونها أو أكثر أو انفقوا
على ثوب واحد أو كان منهم محجور عليه كفن وجوبًا بالثلاثة ولهم أن يذابة عليها إلا أن كان فيهم محجور
عليه أو اختلف الورثة والقرماء المستغفرون في سائر المورة والبدن كفن بغير البدن لأنه حق
يقدمه عليهم ويسن كون الكفن من مغول كيس ومن قطن ومن ثياب (يفضو) من كفن
من الذكر وغيره بثلاثة فالأفضل فيها بحيث (يكون كلها لفائف متساوية طولًا وعرضًا تأخذ) أي
نعم (كل واحدة منها) أي الثلاثة (جميع البدن ليس فيها) أي الثلاثة (فميص ولا عمامة) للرجل
وهذا هو الأفضل في حقه ولا إزار وخمار للمرأة (وان كفن الذكر في خمسة فهي الثلاثة المذكورة
وقميص) سائر جميع البدن كفته من الخي لكن بلا جنب وهو الشق النازل على الصدر
وبلا كمين (وعمامة) لتبرع من تحت اللفاف كما فعله ابن عمر بوالده والأفضل من ذلك لفافتان

(و) يكون (في آخره)
أي آخر غسل للثب
غير المحرم (أي) قليل
(من كافر) بحيث
لا يفرق لئلا . واعلم أن
أقل غسل للثب تعمم
بدنه بالماء مرة واحدة
وأما كراهة كور في
اللبوطات (ويكفن)
الليت ذكرًا كان أو
أنثى بالغًا كان أولا في
ثلاثة أثواب (يفضو)
وتكون كلها لفائف
متساوية طولًا وعرضًا
تأخذ كل واحدة منها
جميع البدن (ليس فيها)
قميص ولا عمامة (وان
كفن الذكر في خمسة
فهي الثلاثة المذكورة
وقميص وعمامة

بعض وجماعة فهو أفضل من الثلاثة مع القميص والعمامة وأن كان الاقتصار على
 من الأفضل في حق الله كرمنا روى الشيخان أن عائشة قالت كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بـ ثوبين بياضين ليس فيهما قميص ولا عمامة والزيادة على الحجة المذكورة محرام
 على كل كافر أو جاهل أو جاهل بدينه (أو) كفتت (الراة في خمسة فهي أزار) على
 سرب وركبتها أولاً (وخمار) على رأسها ثانياً (وقميص) على بدنها ثانياً (ولافتان) متساويتان
 مع صل الله عليه وسلم يثبت أم كتوم وهذا هو الأفضل لا في الخش لا طلب زيادة السر
 يسره الزيادة عليها روى أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم أعطى الغيلات في نكفين جهته
 ثم رضى الله عنها الحقاء ثم الدرع ثم الخمار ثم اللحفة ثم أدرجت يديها في الثوب الآخر فالحقاء
 سر حة الأزار والدرع القميص (وأقل الكفن ثوب واحد يستر عورة الميت على الأصح
 أربعة وشرح المذهب وبخلف بذكورة الميت وأتوته) وهي لذكراً ما بين ستره وركبته وفي
 من عدا الوجه والكفين سواء كانت محرمة أو رقيقة لأنه لا فرق بعد الموت وجزء أمام الحرمين
 من والبنوى وغيرهم بأن أقل الكفن ما يستر جميع البدن الأرض المحرم ووجه المحرمة .
 حسن أن الكفن بالنسبة لحق الله تعالى فغط ثوب يستر العورة والنسبة لحق الميت مغلوطا
 من في ما يستر بقية البدن ولا تنفذ وصيته بإسقاط الثوب الواحد لأن فيه حق الله تعالى والنسبة
 من ثبت قط الثوب الثاني والثالث وتنفذ وصيته بإسقاطهما لانهما حقه ولو أوصى بستر العورة
 مع وصيته كما نقله الحلبي عن شرح المذهب (و) صلاة الميت المحكوم بالإسلامه أركان سبعة :
 ١- التنية فيجب مقارنتها لتكبيره التحريم ونجب نية الفرض لا بقيد كونه كفاية ولا يجب تعيين
 ولا معرفته بل يكفي ادنى غير كلفي هنا أو على من صلى عليه الإمام فيكفي هذا ولو صلى على
 من لم يعرفه فلا فرق بينه وبين الحاضر على العتيد كذا أفاده ابن حجر . (والثاني القيام أن
 هذه الصلاة فرض والقيام هو القوم لصورتها في عديمه نحو صورتها بالسكينة . والثالث
 كعب أي الميت إذا صلى عليه أربع تكبيرات بتكبيره (الأحرام) اجبا فلا يجوز النقص
 ولو كبر ختاً أو أكثر عمداً ولم يفتقد البطلان (لم يطل) صلته وإن نوى بتكبيره
 سبب لأنه ذكر وادته ولو زكنا لا تفسد تكبير الفاتحة بقصد الركبة أما سهواً فلا يضر
 ولا مدخل لسجود السهو هنا كما مر (لكن لو ختم أمانه) عمداً (لم يبايه) ندبا (بل يسلّم) بعد
 معرفة (أو ينتظره ليلّم مع وهو أفضل) لنا كبد التسمية وبسن رفع يده في كل من
 تكبيرة الأربع مقلدو منكبيه وضعت تحت صدره ويجهز ندبا الأمان والبالغ لا غيرهما
 تكبيرات والسلام . (و) الرابع (يقرأ المصلى الفاتحة) قبلها فالوقوف بقدرها وبسن
 من ولو لبلا ومثلها في ذلك التعمد والدعاء والأفضل كونها (بعد التكبير الأولى) ويجوز
 بعد غير الأولى) لأنه لا يتعين لها محل على ما رجحه النووي فيجوز خلو التكبير الأولى
 جميعها إلى واحدة من الدعوات التي في التكبيرات الثلاث . (و) الخامس (يخطي على
 من صلى الله عليه وسلم بعد التكبير الثانية) فلا تجزئ في غيرها (وأقل الصلاة عليه اللهم
 صل على محمد) ولا نجب الصلاة على الآل بل تسن تركيبة صلاة الشهد السابقة أفضل هنا أيضا
 بعد صلاة السلام للصلاة وأما محتج إليه في الشهد لتقدمه فيه وهنا لم يقسم فيسن خروجاً من
 من كمال التحفة ويسن الحمد لله قبل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيقول الحمد لله
 محمد اللهم صل على محمد و بسن الدعاء للمؤمنين والمؤمنات عقبها . (و) السادس (يدعو للميت

أو المرأة في خمسة فهي
 أزار وخمار وقميص
 ولافتان (وأقل
 الكفن ثوب واحد
 يستر عورة الميت على
 الأصح في الروضة
 وشرح المذهب وبخلف
 بذكورة الميت وأتوته
 ويكون الكفن من
 جنين ما يستر الشخص
 في حياته (ويكبر عليه)
 أي الميت إذا صلى عليه
 (أربع تكبيرات)
 بتكبيره الاحرام ولو
 كبر ختاً لم يطل لكن
 لو ختم أمانه لم يبايه
 بل يسلّم أو ينتظره ليلّم
 معه وهو أفضل (يقرأ)
 المصلى (الفاتحة بعد)
 التكبير الأولى)
 ويجوز قراءتها بعد غير
 الأولى (ويصل على
 النبي صلى الله عليه وسلم
 بعد) التكبير
 الثانية) وأقل الصلاة
 عليه اللهم صل على محمد
 اللهم صل على محمد
 (ويدعو للميت

بعد الثالثة) فلا تجزي بعد غيرها جزما (ولقل الدعاء لبيت اللهم اغفر له) ولو كان البيت غير مكة
 اذ القفرة لا تستلزم الذنب فيكفي في الضمير ان يدعى له بالقل كالهم ارحمه وبالأكل الذي و
 للن (واكله) أي الدعاء لبيت (مذكور في قول الصنف في بعض نسخ المتن وهو) أن يقول
 حيث لم يحسن تغير البيت والأوجب الاقتصار على الأركان (الهم ان هذا عبدك) وهو مرفوع أو منصف
 بارحم (وابن عبدك) أي أبي لبيت وأمه فان كان لبيت ابن زنا فيقول وابن أمك (خرج)
 هذا البيت (من روح الدنيا) أي ربحها (وسميتها ومحبوبه) أي وخرج من عند محبوبه وهو
 ما كان لبيت يحبه سواء كان من العقلاء أو غيرهم من حيوانات أو غيرها مثل المال والحيوان
 والنبات وغير ذلك (وأحبته) أي الذين يحبونه ولا يكونون إلا عقلاء (فيها) أي الدنيا (إلى
 القبر) وهذا متعلق بمخرج (ومأهول لاقية) أي من جزاء عمله أن خيرا فخير وان شرا فشر وقد
 في نسخة ومحبوبها بالتأنيث أي المحبوب من الدنيا وللشهور في قوله ومحبوبه وأحبته الجرو فقول
 حال منهما ويجوز رفعه على الابتداء ونسبه فيها والواو فيه الحال (كان) أي البيت (يشهدان)
 (الأنث) وهذا في معنى التطيل لما قبله أي دعواك له لأنه كان في الظاهر يشهد أن لا إله إلا الله
 (وحدك لا شريك لك وأن سيدنا (عمدا) صلى الله عليه وسلم (عبدك ورسولك) أي إلى جد
 خلقت (وأنبت أعلم به) أي منا في الباطن وهذا نفوذ الأمر إليه تعالى ليبرا من الحزم قب
 وخوفا من كذب الشهادة في الواقع (اللهم إنه نزل بك) أي يا الله ان هذا البيت صار ضيفا عند
 فأكرمه (وأنبت خير منزل به) أي والحال أنك أعظم كريم منزل به فالضمير عائذ على موصوف
 محذوف وهو في الحقيقة عائذ على الله تعالى فان الصفة والموصوف كالشيء الواحد لأن الجار والمجرور
 صفة لاسم المفعول لأن اللازم ليس له اسم مفعول إلا اذا وصل بحرف الجر وذلك لا يفتي ولا يحجب
 ولا يؤثرت وإن كان البيت كذلك (وأصبح فقيرا) أي وصار لبيت شديد الفقر (إلى رحمتك وأنبت
 غني عن عذابه) فلا يعود عليك من عذابه نعم كما لا يعود عليك منه ضرر (وقد جنتك) أي
 قعدناك (راغبين إليك) أي حال كونهما متوجهين إليك يريدان لاحتياك (شفعا له) أي لهما
 البيت (اللهم ان كان محسنا) أي مطبعا في الدنيا ولو بالنطق بالشهادتين فقط (فرد في احسانه)
 ضاعف له في جزاء طاعته أو في احسانك إليه (وان كان مشينا فتجاوز عنه) أي عن سيئته
 في بعض النسخ (ولقه) أي أعطه (برحمتك) أي بسبب رحمتك عليه (رصاصك) عنه (وقد
 القبر) أي واحفظه فضلك من فتنة السؤال في القبر باعائه على التثبيت في جوابه (وقد عذابه)
 أي القبر فان السؤال وعذاب القبر ثمانان بنص الأحاديث (وأفسيح) أي وسع (له في قبره) بعد
 مد البصر ههنا أن لم يكن غريبا ولا في عمل دفعه إلى وطنه (وحاشي الأرض عن جنبيه) بالتسبي
 وفي رواية عن جنبيه بالافراد وفي بعض النسخ عن جنته بالحيم المضمومة وفتح التثنية لاشد
 (ولقه) أي أعطه (برحمتك الأمن من عذابك) الشامل لما في القبر ولما في القيامة وأعد له
 العذاب بعد موته بعد تخصيصه بعذاب القبر اهتماما بشأنه إذ الأمن من العذاب هو المقصود من الصدق
 المستملة على الدعاء (حتى نمته) أي إلى أن يحسه من قبره بحسده وروحه (مينا) من أهوال
 الموقف مساقا في زمرة للتقين (إلى جنتك برحمتك يا أرحم الراحمين ويقول في الرابعة) أي
 التسمية الرابعة مديا (اللهم لا تحرمنا) بفتح التاء وضمها والفتح أنصح (أجرة) أي أجر العمل
 عليه وأجر الصبية به (ولا تمننا) بفتح التاء بالأشلاء بالمعاصي (بعد) أي بعد هذا البيت (واعد
 لناؤه) ولا بأس بزيادة قوله وللأمين (و) السابع (بسم الله) بعد التسمية الرابعة والسلام

بعد الثالثة) وأقل
 الدعاء لبيت اللهم اغفر
 له وأكله مذكور في
 قول الصنف في بعض
 نسخ المتن (وهو اللهم
 ان هذا عبدك وابن
 عبدك خرج من روح
 الدنيا وسمنها ومحبوبه
 وأحبته فيها إلى ظلمة
 القبر وماهول لاقية كان
 يشهدان لإله إلا أنت
 وحدك لا شريك لك
 وأن محمدا عبدك
 ورسولك وأنبت أعلم به
 منا اللهم انه نزل بك
 وأنبت خير منزل به
 وأصبح فقيرا إلى
 رحمتك وأنبت غني
 عن عذابه وقد جنتك
 راغبين إليك شفعا له
 اللهم ان كان محسنا فرد
 في احسانه وان كان
 مشينا فتجاوز عنه ولفه
 برحمتك رصاصك وقه
 قته القبر وعذابه
 وافسح له في قبره وحاشي
 الأرض عن جنبيه
 ولقه برحمتك الأمن
 من عذابك حتى نمته
 آمنا إلى جنتك
 برحمتك يا أرحم الراحمين
 ويقول في الرابعة اللهم
 لا تحرمنا أجره ولا تفتنا
 جده واغفر لنا وله
 ويسلم (أصل) (بعد)
 التسمية (الرابعة)
 والسلام هنا

كالإسلام في صلاة غير

الجنائزة في كفيته

وعنده لكن يستحب

هنا زيادة ورحة الله

وبركاته (وبدفن)

اليت (في الحد مستقبل

القبلة) والحد بفتح

اللام وضمتها وسكون

الحاء ما يحفر في أسفل

جانب القبر من جهة

القبلة قدر ما يسع الميت

ويستره والدفن في

الحد أفضل من الدفن

في الشق ان صلبت

الارض والشق أن

يحفر في وسط القبر

كالنهر وبني جانباه

ويوضع الميت بينهما

ويقف عليه بلين

ونحوه ويوضع الميت

عند مؤخر القبر وفي

بعض النسخ بعد

مستقبل القبلة زيادة

وهي ويسل من قبل

رأسه سلا برقي

لا عنف ويقول الذي

يلحده بسم الله وعلى

ملة رسول الله ﷺ

(ويضع في القبر

بعد أن يبنى قامة

وبسطة) ويكون

الاضجاع مستقبل

القبلة على جنبه الأيمن

فلو دفن مستدبر

القبلة أو مستلقياً نش

ووجه القبلة ما لم يتغير

ووجه القبلة ما لم يتغير

لله في صلاة غير الجنائزة في كفيته) كالنقاه في التسليمة الأولى على يمينه وفي الثانية على يساره
(س) أي كونه مرتين (لكن يستحب زيادة) كلمة هنا بصدقوله (ورحة الله) وهي (وبركاته)
عنا موافق لابن حجر مخالف لغيره (وبدفن الميت) وجوبا (في الحد) ندبا (مستقبل القبلة) وجوبا
بما ذكره ووجهه نزل لا ليت منزلة الصل فان دفن مستدبرا أو مستلقيا وان كانت رجلاه اليها
من دون ما لم يتغير (والحد بفتح اللام وضمتها وسكون الحاء ما يحفر في أسفل جانب القبر)
أي كون الحفر (من جهة القبلة قدر ما يسع الميت ويستره والدفن في الحد أفضل من الدفن
والحد بفتح اللام وضمتها وسكون الحاء ما يحفر في أسفل جانب القبر من جهة القبلة قدر ما يسع الميت
ويستره والدفن في الحد أفضل من الدفن في الشق ان صلبت الارض والشق أن يحفر في وسط القبر
كالنهر وبني جانباه ويوضع الميت بينهما ويقف عليه بلين ونحوه ويوضع الميت عند مؤخر القبر وفي
بعض النسخ بعد مستقبل القبلة زيادة وهي (يسل) أي أي يؤخذ الميت من النمش ويخرج
من قبل رأسه أي من جهته أي (سلا) أي اخراجا (برقي لا عنف) ويدخله ولو أتى ندبا في القبر
حال لانه صلى الله عليه وسلم أمر بأطلحة أن ينزل في قبر بنته أم كلثوم ويسن أن يكون المرافق
وأحدًا فثلاثة وهكذا بحسب الحاجة وينتدب ستر القبر ثوب مثلا عند ادخال الميت فيه وهو
كر من أثى وخشي أكيد احتياطا (ويقول) ندبا (الذي يلحده) أي يدخله القبر (بسم الله)
من زيادة الرحمن الرحيم لان الرحمة مناسبة للقام أي ادخلك بسم الله (وعلى ملة رسول الله
صلى الله عليه وسلم) أي وأدلتك على دين رسول الله وفي رواية وعلى سنة رسول الله وقد ورد أن
يصل له ذلك عند دفنه رُفِعَ الله عنه العذاب أربعين سنة (ويضع) أي الميت (في القبر)
(حد أن) يوسع بأن يزداد في طوله وعرضه وأن (يعمق) بأن يزداد في حفره لجهة الأسفل
أي قدر قامة رجل معتدل (وبسطة) بأن يقوم فيه ويسط بقده مرتفعة أما قول القبر
من واجب فخرفة تمنع بعد طمها ظهور الرائحة فتؤدي ونش الشيع قبا كله (ويكون
محا) على يمينه ندبا كالاضطجاع عند النوم ويكره على يساره (مستقبل القبلة) وجوبا (فلو دفن
قبلة) أو مستدبرا عنها (أو مستلقيا) أو مستكبا على وجهه (نش) وجوبا (ووجه القبلة مالم
يغير) ويستند ندبا وجهه ورجلاه الى جدار القبر ويتحاشى ثيابه حتى يكون قريبا من
الحد لا ينسكب ويستظهره بلية ظاهرة ونحوها تمنعه من الاستلقاء على فناء ويجعل
منه عولسة وينقى محده الأيمن بعد تنحية الكفن عنه اليه أو الى التراب ليكون بهيمة
منه من الاضطرار (ويسطح القبر) أي يجعل مستويا له سطح (ولا يسم) أي لا يجعل
منه سماء البحر أي يسن أن يرفع القبر شيئا فقط تقريبا ليعرف فيزار ويحترم ولا يزداد
منه بعد والصحيح أن تسطحه أولى من تسليمه كما فعل بغيره صلى الله عليه وسلم وقبر
سائر بني عبس أي القبر في حرمه وخارجه سواء في البناء بناء قبة أم بيت أم غيرها
لا يسم بالحصن (يكره تحصينه بالحصن) كالبناء (وهو النورة) البيضاء

(ويسطح القبر) ولا يسم (ولا يبنى عليه ولا يحصن) أي يكره تحصينه بالحصن وهو النورة

(النساء بالحبر) نعم ان خشي نبيس سبع أوحقره أو هدم سبيل لم يكره البناء والتجصيص بل
يجبان ويكره أن يجعل على القبر مظلة لأن عمر رضي الله عنه رأى قبة فتحاها وقال دكوه بعد
عمله وجعل كراهة ذلك إذا لم يكن ثم غرض صحيح في التظليل والا فلا كراهة كان يكون لونه
من مجتمعون لنحو القراءة على الميت من الحبر والبز كذا أفاده السيد عمر البصري (ولابأس
أي لا عذاب) (بالسكاء على الميت أي يجوز السكاء عليه قبل الموت) (و بعدة وترك) أي الك
بعده (أولى) وصرح القاضي بنسب السكاء قبل الموت قال اظهرا لكراهة فراقه وعدم الرغبة في
ماله والسكاء بالقصر نزول الدموع وهذا لا بأس به وباللغة رفع الصوت وهذا أيضا لا بأس به إذا كان
من غير نوح ونحوه مما يدل على عدم الرضا كما قال (و يكون السكاء) الحائز (عليه من غير نوح
أي رفع صوت بالندب) وهو تعداد شمائل الميت نحو واكفاه واستدأه فحرم النوح ولو من غير
بكاء وبحرم أيضا الندب واشترط في المجموع التحريم اقتران التعداد بالسكاء وفي غيره اقترانه بنحو
وا كذا والإدخال الساتح والمؤرخ بل يس أن يقول كان حالما أو كان كذا ما الحبر « اذكر
محاسن موتاكم » ومع ذلك الشرط فالحرم للندب لا للسكاء لأن اقتران الحرم بجواز لا يصره حرام
قال الأمام ويحرم الألفاظ في رفع الصوت بالسكاء (ولاشق نوب في بعض النسخ يجب بدل نوب
والجيب طوق الفميص) وهو ما يفتح على النحر فيحرم ذلك ويحرم الجزع بضرب صدر ولقد
خذ ونشر شعر أو قطعه وقبر لباس أوزى أو ترك ليس معتاد (و يعزى) بدبا متا كذا (أهل
وهو كل من يأسف عليه كغريب وزوج وصهر وصديق وسيد ومولى (أي أهل الميت صغيره
وكبيره ذكرهم وأنشاهم الألباء فلا يعز بها إلا عجمها) أوزوها لقوله صلى الله عليه وسلم « من
مؤمن يعزى أخاه بمصيبة إلا كساه الله عز وجل من حلل الكرامة يوم القيامة » ويكره لأهله أن
يجتمعوا بمكان ليأتمهم الناس للتعزية والأفضل أن تكون التعزية قبل دفنه أن رأى منهم شدة جز
ليصبرهم والأفضل أن يخبرها إلى ما بعده لا يشغلهم بتجهيزه (والتعزية سنة قبل الدفن وبعده
فهما سواء في أصل السنة وتمتد (إلى) آخر (ثلاثة أيام) تقريبا فلا تنصر زيادة بعض يوم ونكر
التعزية بعدها لأن ذلك يحدد الحزن حيث لا يتبدل ويستدأ الثلاثة من وقت الموت كما قاله الأصحاب
أو (من بعد دفنه) كما اعتمد ابن حجر تبقا للمجموع وذلك (أن كان العزى والعزى حاضر
في البلد وعلم العزى والأفن بلوغ الحبر (فان كان أحدهما غائبا) أو مريضا أو محبوسا (امتدت
التعزية إلى حضوره) أي الأحيد بقدم العائب وشفاء المريض وخلص المحبوس فتستمر بعد كل
منها إلى ثلاثة أيام وقيد الشيخ عوض بما إذا كان التصرف بذلك هو للعزى بفتح الزاى للتد
أما إذا كان معزيا فلا تندب له التعزية بعد القوم وزوال المانع (والتعزية لغة التسلي لمن أصيب
أي نصيره (بمن يعز) أي يشي (عليه) ولوهرة (وعزعا الأمر بالصبر) على المصيبة (والحك ع
بوعد الأجر) والتحذير من الوزر بالجزع إذا كان العزى بفتح الزاى مسلما (والدعاء للميت بالمغفرة
ان كان الميت مسلما (وللصاحب بحر المصيبة) سواء كان مسلما أو كافرا ويكره الجالوس التعزية فيف
في تعزية المسلم بالمسلم أعظم الله أجره وأحسن عزاءك وغفر لميتك ويسن اجابة التعزية بنحو جزاء
الله خيرا وتقبل الله منك ويقال في تعزية المسلم بالكافر أعظم الله أجره وصبرك أو أهلك الله
وفي الكافر المحترم بالمسلم غفر الله لميتك وأحسن عزاءك ويقال في تعزية الذي يقرب الله الذي أخذ
الله عليك ولا تقص عدوك أي لتكثير الجزية بهم للمسلمين في الدنيا والقيامة لهم بهم في الآخرة
فليس فيه دعاء بدوام كفر ما كفر به المسلم للحبر في فيكرهه نعم ان كان قويا وقوي وعزمت حتى أدى

النساء بالحبر (ولابأس
بالسكاء على الميت)
أي يجوز السكاء عليه
قبل الموت وبعده
وتركه أولى ويكون
السكاء عليه (من غير
نوح) أي رفع صوت
بالندب (ولاشق نوب)
وفي بعض النسخ يجب
بدل نوب والجيب
طسوق الفميص
(و يعزى أهله) أي أهل
للتعزية وهم وكبيرهم
ذكرهم وأنشاهم الأ
الثابة فلا يعز بها إلا
محارمها والتعزية سنة
قبل الدفن وبعده (إلى
ثلاثة أيام من) جد
(دفنه) ان كان العزى
والعزى حاضران فان
كان أحدهما غائبا
امتدت التعزية إلى
حضوره . والتعزية
لغة التسلي لمن أصيب
بمن يعز عليه ، وشرا
الأمر بالصبر والحك
عليه بوعد الأجر
والدعاء للميت بالمغفرة
والدعاء بحبر المصيبة
وعزعا دعاء كذا

(ولا يدين انسان في قبر)
واحد (بالا الحاجة)
كتبى الأرض وكثرة
الوقى .

(كتاب احكام الزكاة)
وهي لغة النماء وثمرها ثمن
مال مخصوص يؤخذ
من مال مخصوص على

وجه مخصوص بصرف
لطائفة مخصوصة (تجب
الزكاة في خمسة اشياء

(وهي الواشى) ولو عبر
بالثمن لكان أولى لانها
أخص من الواشى

والكلام هنا في الاخص
(والإعان) وأريد بها

الذهب والفضة
(والزروع) وأريد بها

الأقوات (والثمار
وعروض التجارة)

وسائر كل من الحصة
مفصلا (فأما الواشى

فتجب الزكاة في ثلاثة
أحناس منها وهي الابل

والبقر والغنم فلا تجب
في الحيسل والرفيق

والتولد مثلا بين غنم
وطبائ (وغيره انط

وجوبها سنة اشياء
وفي بعض نسخ للن

سنة خصال (الاسلام)
فلا تجب على كافر أصلي

وأما للمرتد فالجميع
أنه الموقوف فان عاد

إلى الاسلام وجبت عليه
بعضها

من غير ان رجب اسلامه (ولا يدين انسان في قبر) أى لقد أوشق (واحد) من غير جاحر ساء
في يدي أن لا يجمع بينهما فيكره أن يعتد به نوعا واختلافا ولو احتمل كحيتين إذا كان بينهما
حصة أو زوجية أو سببية أو إعرافية ويحرم أيضا إدخال ميت على آخر وان اعتد قبل بلاء جميعه إلا
ببب فانه لا يلى (الألحاجة) أى للصورة (كصقي الأرض وكثرة الوقى) وقد عسر أفراد كل
شئ ولم يؤخذ إلا كمن واحد فلا كراهة ولا حرمة حيث يدين ذن اشئ فأكثر مطلقا في قبر واحد
في ماله في القبلة أفضلها بما يقدم به في الإمامة عند اتحاد النوع ولا يقدم رجل ولو مفضولا وصي
مرة نعم يقدم أصل على فرعه من جنسه ولو أفضل لحرمة الابوة أو الامومة بخلافه من غير جنسه
نعم على أنه لفضيلة المذكورة .

كتاب احكام الزكاة

في لغة النماء أى الزيادة (وثرعاً اسم مال مخصوص) وهو القدر المخرج وهذا حقيقة الزكاة
وجوه من مال مخصوص (وهو المال المخرج منه أو من بدن مخصوص وهذا محلها) على وجه
مخصوص من شروطها (بصرف لطائفة مخصوصة) وهم مستحقوها (تجب الزكاة في خمسة
اشياء) (وهي الواشى ولو عبر بالثمن لكان) أى التعبير (أولى لأنها) أى الثمن (أخص من الواشى)
نعم سم للابل والبقر والغنم وأكثر ما يطلق الثمن على الابل ولطائفة تطلق على الثمن وغيرها من
سائر (والكلام هنا في الاخص) أى الذى هو الثمن بل الكلام هنا في الاخص لأن المصنف قال بعد
فأما الواشى فتجب الزكاة في ثلاثة أحناس منها (والإعان) وأريد بها الذهب والفضة (ولو غير
نعم على الابل خاصة فكلام المصنف في موضعه) (والإعان) وأريد بها الذهب والفضة (ولو غير
سائر) ويدخل فيها أركان والعن وكذا عروض التجارة لأن الواجب في قبضتها وهي من
سائر (والزروع) وأريد بها الأقوات (وهي الحبوب) (والثمار) وعروض التجارة (وهي جمع عرض وهو
قال القدر ومنه الواشى الضرورية وإن راجت زواج النكود كالإرباب فيها كذا في عمدة
ورجع هذه الحصة إلى ضربين ما يتعلق بالقيمة وهو زكاة التجارة وما يتعلق بالعين وهو ثلاثة
أحناس وجوه القدين وحيوان (وسائر كل من الحصة مفصلا) في كلام المصنف (فأما الواشى
تجب الزكاة في ثلاثة أحناس) فقط (منها) أى الواشى (وهي الابل والبقر) (الانسة والغنم) وثلاث
أحناس تسمى شياء البر لا غنم البر فلا يحتاج إلى تفصيل الغنم بالاهلية (فلا تجب) أى الزكاة (في
خيل) خلافاً للإمام أبي حنيفة فانه أوجبها في الابل من الخيل وحدها أو مع الذكور (والرفيق والمزود
سائر غنم وطبائ) أم لا يولد بين ابل وبقر فانه يزكى زكاة البقر من حيث العدد فلا تجب في أقل
سائر ثلاثين والمزود بين صان ومغز قالوا يجب أنه يبيع على السن (وشرائط وجوبها) أى زكاة
فاحاس الثلاثة (سنة اشياء وفي بعض نسخ المن سبب خصال) الأول (الاسلام فلا تجب) أى الزكاة
من كافر أصلي حتى لو أسلم لم يكف باخراجها كالملافة والموم (وأما المرتد فالصحيح أن ماله موقوف
على عاد إلى الاسلام وجبت عليه) كمين بقاء ملكه ولو أخرجهما حال الردة أجزاء وإن لم تصح دينه
بحرورة بخلاف الموم فلا تجزى لانه عمل يدين (والافلا) لأن اثنين بموته على الردة أن المال يخرج
من ملكه من حين الردة وصار فينا هذا حتى زكاة وجبت عليه حال الردة أماركاه وجبت عليه قبلها
تجب اخراجها من ماله مطلقاً أسلم أم لا لأنها وجبت عليه في حال الاسلام (و) الثاني (الحرية فلا زكاة
سائر قبلي) ولو مدبراً ومطلقاً بصفته ومكاناً المصنف ملك الكاتب ولا يترى سيده لأنه غير مالك
غير الكاتب لملك له (وأما البعض فتجب عليه الزكاة فيما ملكه بعضه الحر) فالحام ملكه

والافلا (والحرية) فلا زكاة على رقيق وأما البعض فتجب عليه الزكاة فيما ملكه بعضه الحر

(و) الثالث (الملك التام) فلا تجب الزكاة فيما لا يملكه ماله كما تأمل كجعل جمالة ومال يكتسب لصنف
 للملك أذ لا يملكه ماله متى شاء فان فأتت الكتابة فتنفذ حوله من حين زوال ملك المبيد عنه (أي
 فالملك الضعيف لا زكاة فيه كالنسيئة قبل قبضه لا تجب فيه الزكاة كما يقتضيه كلام الصنف تبع
 للقول القديم لكن الجديد الوحوت) أي فتجب الزكاة على المشتري في الشيء المشتري والحال أنه حال
 عليه الحول في يد البائع لم يكن المشتري منه يتسلم الثمن وتجب الزكاة في مفوض ومحمود وضال
 وغائب وعملوك بمقتضى قبضه لا يملك ملكا تاما ولكن لا يجب دفع الزكاة حتى يمتد ذلك فيخرجها
 عن الأموال اللازمة ولو تلف قبل التمكن سقطت وخرج بالملك النباح والوقوف على غير معين
 فلا تجب الزكاة فيها أما الوقوف على معين فتجب فيه الزكاة ولا يمنع الدين وجوبها وإن استغرق
 النصاب (و) الرابع (النصاب) وهو القدر الذي تجب فيه الزكاة (و) الخامس (الحول) الكامل
 والأموال في ملكه (فلونقص كل منهما) أي النصاب والحول ولو منفردا عن الآخر (فلا زكاة)
 ولكن تنافي نصاب ملكه بسبب ملك النصاب حول النصاب وإن ماتت الأمتهات ولو مات الملك
 في الحول انقطع فتنافيه الزكاة من وقت الموت نعم الساعة لا يستأنف حولها منه بل من وقت
 قصده هو لاسمائها بعد علمه بالموث (و) السادس (السوم وهو الرعي في كذا) أي حشيش (مباح)
 أو أوراق متناثرة فيقول الملك أو وكيله أو وليه أو الحاكم لنفسه (فان علفت الماشية معظم الحول)
 أي أكثره ليلا أو نهارا (فلا زكاة فيها) لكثرة موتها (وان علفت نصفه) أي الحول (أو أقل)
 كان كانت نعام نهارا وتلف ليلا أو نهارا يومين وتلف ليلا فلا يصح أنما أن علفت (فقدرا تعيش
 بدونه) أي العلف (بلا ضرر بين) اما لفظة الزمن كيوم أو يومين واما لاستغنائها بالرعي (وجب
 زكاتها) لحقة موتها (والا) تنفي أصلا أو مع ضرر بين بدون العلف (فلا) زكاة لظهور المؤنة وحمل
 ما ذكره جيب لم يقصد باللفظ قطع السوم والا انقطع مطلقا ولو ساءت الماشية بنفسها فلا زكاة لعدم
 قصد السوم أو علفت بنفسها القدر المؤثر فلا زكاة أيضا لحصول المؤنة وقصد العلف غير شرط أو كانت
 عوامل للمالك ولو في محرم أو بأجرة أو لما صفي خرب ونضج وتحمل فلا زكاة لأنها معدة لاستعمال
 مباح فاشبهت بيات البدن (وأنما الإيمان فثبثان الذهب والفضة مضروبين كانا أولا وسباني نصابهما)
 أي الذهب والفضة وتحمل الإيمان لغة هو المضروب خاصة الذي هو الدينارين والدرهم وليس ذلك
 مرادا هنا بل يجب أن يزكى المحرم من النسيئة من حلى وغيره إجماعا وكذا المكروه كغشة فضة
 كبيرة الحاجة صغيرة لينة لا النباح في الظاهر لأنه معد لاستعمال مباح فاشبه أمتعة الدار ولو أجز
 لم يعمل لمن يحل له بلا كراهية أي فانه لا زكاة فيه فلو اتخذ الرجل سوارا بلا قصد للنس أو غيره فلا
 زكاة فيه في الأصح لأنه بالصناعة طر منه لاخراج المالحق له بالنصاب إذا قصد بها الاستعمال
 غايا لمع أفصاها إليه غالبا وخرج بذلك ما إذا قصد اتخاذ مكرا فيزكى وإن لم يحرم اتخاذ في غير الأنا
 ولو قصد بها حرام غيره محرمة أو عكسية غير الحكم ولو قصد اعارة لمن له استعماله لم تجب جزما ولو أنكر
 الحلى المباح فعليه وقصد إصلاحه فلا زكاة فيه في الأصح وإن دام أحواله لدوام صورة الحلى مع قصد
 إصلاحه فلو أن توقف استعماله على الإصلاح لم يجز ولم يحتج لصوغ حديد فان لم يتوقف عليه فلا
 أثر للكسرة قطعا وإن احتاج لصوغ حديد ومضى حول عمله بتكسر زكي قطعا وانقضى الحول من حين
 الكسر وخرج بقصد إصلاحه ما إذا قصد مكنته أو جعله نحو تبرقير في قطعا أو كفل أن لم يقصد شيئا
 الآن غير معد للاستعمال (ومعراطة وجوب الزكاة فيها أي الإيمان) ولو قال فيهما بضرب التثنية ليعبر
 على أقرب مذكور كان أولى (خمس شياء) كرهى (الاسلام والحربة والملك التام والنصاب والحول)

(والملك التام) أي فالملك
 الضعيف لا زكاة فيه
 كالنسيئة قبل قبضه
 لا تجب فيه الزكاة كما
 يقتضيه كلام الصنف
 تبع القول القديم لكن
 الجديد الوحوت
 (النصاب) وهو القدر الذي
 تجب فيه الزكاة (و) الخامس
 (الحول) الكامل والأموال في
 ملكه (فلونقص كل منهما)
 أي النصاب والحول ولو
 منفردا عن الآخر (فلا زكاة)
 ولكن تنافي نصاب ملكه
 بسبب ملك النصاب حول
 النصاب وإن ماتت الأمتهات
 ولو مات الملك في الحول
 انقطع فتنافيه الزكاة
 من وقت الموت نعم
 الساعة لا يستأنف حولها
 منه بل من وقت قصده
 هو لاسمائها بعد علمه
 بالموث (و) السادس
 (السوم وهو الرعي في
 كذا) أي حشيش (مباح)
 أو أوراق متناثرة فيقول
 الملك أو وكيله أو وليه
 أو الحاكم لنفسه (فان
 علفت الماشية معظم
 الحول) أي أكثره ليلا
 أو نهارا (فلا زكاة فيها)
 لكثرة موتها (وان
 علفت نصفه) أي الحول
 (أو أقل) كان كانت
 نعام نهارا وتلف ليلا
 أو نهارا يومين وتلف
 ليلا فلا يصح أنما أن
 علفت (فقدرا تعيش
 بدونه) أي العلف
 (بلا ضرر بين) اما
 لفظة الزمن كيوم أو
 يومين واما لاستغنائها
 بالرعي (وجب زكاتها)
 لحقة موتها (والا)
 تنفي أصلا أو مع ضرر
 بين بدون العلف (فلا)
 زكاة لظهور المؤنة
 وحمل ما ذكره جيب لم
 يقصد باللفظ قطع
 السوم والا انقطع
 مطلقا ولو ساءت
 الماشية بنفسها فلا
 زكاة لعدم قصد
 السوم أو علفت
 بنفسها القدر المؤثر
 فلا زكاة أيضا
 لحصول المؤنة
 وقصد العلف غير
 شرط أو كانت
 عوامل للمالك
 ولو في محرم أو
 بأجرة أو لما صفي
 خرب ونضج وتحمل
 فلا زكاة لأنها
 معدة لاستعمال
 مباح فاشبهت
 بيات البدن
 (وأنما الإيمان
 فثبثان الذهب
 والفضة مضروبين
 كانا أولا وسباني
 نصابهما) أي
 الذهب والفضة
 وتحمل الإيمان
 لغة هو المضروب
 خاصة الذي هو
 الدينارين
 والدرهم وليس
 ذلك مرادا هنا
 بل يجب أن يزكى
 المحرم من
 النسيئة من حلى
 وغيره إجماعا
 وكذا المكروه
 كغشة فضة
 كبيرة الحاجة
 صغيرة لينة
 لا النباح في
 الظاهر لأنه
 معد لاستعمال
 مباح فاشبه
 أمتعة الدار
 ولو أجز لم
 يعمل لمن يحل
 له بلا كراهية
 أي فانه لا
 زكاة فيه
 فلو اتخذ
 الرجل سوارا
 بلا قصد
 للنس أو
 غيره فلا
 زكاة فيه
 في الأصح
 لأنه
 بالصناعة
 طر منه
 لاخراج
 المالحق
 له
 بالنصاب
 إذا قصد
 بها
 الاستعمال
 غايا لمع
 أفصاها
 إليه
 غالبا
 وخرج
 بذلك
 ما إذا
 قصد
 اتخاذ
 مكرا
 فيزكى
 وإن لم
 يحرم
 اتخاذ
 في
 غير
 الأنا
 ولو قصد
 بها
 حرام
 غيره
 محرمة
 أو
 عكسية
 غير
 الحكم
 ولو قصد
 اعارة
 لمن
 له
 استعماله
 لم
 تجب
 جزما
 ولو أنكر
 الحلى
 المباح
 فعليه
 وقصد
 إصلاحه
 فلا
 زكاة
 فيه
 في
 الأصح
 وإن
 دام
 أحواله
 لدوام
 صورة
 الحلى
 مع
 قصد
 إصلاحه
 فلو أن
 توقف
 استعماله
 على
 الإصلاح
 لم
 يجز
 ولم
 يحتج
 لصوغ
 حديد
 فان
 لم
 يتوقف
 عليه
 فلا
 أثر
 للكسرة
 قطعا
 وإن
 احتاج
 لصوغ
 حديد
 ومضى
 حول
 عمله
 بتكسر
 زكي
 قطعا
 وانقضى
 الحول
 من
 حين
 الكسر
 وخرج
 بقصد
 إصلاحه
 ما إذا
 قصد
 مكنته
 أو
 جعله
 نحو
 تبرقير
 في
 قطعا
 أو
 كفل
 أن
 لم
 يقصد
 شيئا
 الآن
 غير
 معد
 للاستعمال
 (ومعراطة
 وجوب
 الزكاة
 فيها
 أي
 الإيمان)
 ولو قال
 فيهما
 بضرب
 التثنية
 ليعبر
 على
 أقرب
 مذكور
 كان
 أولى
 (خمس
 شياء)
 كرهى
 (الاسلام
 والحربة
 والملك
 التام
 والنصاب
 والحول)

من شجر العنب على الرجح (وشرائط وحوب الركة فيها أي التمار) ولو قيل فيها ضمير التنية ليدل
 على التمرين أسكان أولي (أربع خصال الاسلام والحربة والمالك التام والنصاب في اشتق شرط من ذلك
 أي المذكور من الشروط الأربعة (فلا وجوب) أي لا ركة أي وقت ظهور صلاح التمر ولو في البعض
 وهو بلوغه صفة يطلب فيها غالبا بأن ظهر مبادئ الصلح والحلاوة واللبون فانه حينئذ ثمرة كاملة في
 ذلك تلح وجب فيه فقامته في التلون شروع في حمرة أو سواد أو صفرة وفي غيره كالبان الأبيض
 وعونه وهو قفاؤه وحران الماء فيه ومع ذلك لا يجب إخراج الركة إلا بعد الجفاف فيما يجب
 لا يجزى قبله ويعتبر بلوغ الركة والعنب صا باحالة كونه تمرا أو زيبا أن سمر أو زنت والآ فوط
 وعنا وتخرج منه لأن هذا كمال أحواله ويصم غير التجفف للتجفيف في أكمل النصب لا غير
 الحسب وما يجب كذا لا يجب وكذا ما يطول زمن جفافه كسنة (وأنما رخص التجارة فتجب الركة
 فيها بالشرائط المذكورة سابقا) في كلام المصنف (في) ركة (الأنبان) وهي خمسة الاسلام والحربة
 والمالك التام والنصاب والحول أسكن النصاب في مال التجارة بمعنى في آخر الحول فادامعت القيمة أخرى
 نصا ز كاه وإن اشتراه قبل أو باعه بعد بدونه والآ فلا ركة لهذا الحول بخلاف المال الذي ليس للتجارة
 في شرط أن لا ينقص عنه في جزء من أجزاء الحول (والتجارة هي التقلب في المال) وتلك المعايير
 (العرض الرخي) أي اقصد وقت عقدها وبعدها وبكفي وجود قصدها في مجلس القصد سواء اشتري
 بقصد أو عرض فية أم دين حال أم مؤجل وشراء مملوك باحارة لنفسه أو دابته مثلا ولا يحتاج لتجديد
 القصد في كل تصرف وبقطع حول تجارة بنية في مال التجارة كله أو بعضه إن عتبه ولا استعمال
 محرم كالسحر الحرير فتحتاج إلى تجديد قصد مقارن للتصرف لاستعمال بلانية قنية وللقنية هي الحسب
 للاستهلاك وقد وجدت مع التنية فأثرت فيها فلو باع مال تجارة بغير تجارة ورده عليه بغيره
 يستأنف له حولا ولو رخص به حتى تم الحول بخلاف غير مال التجارة كالماشية والقيد ولو في حي فغيره
 أحله تجارة لأنها في القيد ضعيفة تآدرة فانه إذا ما عه ثم رده عليه بنحو اقل أو عيب استلم ثم حوله
 تابيا ولو رد مال التجارة إلى القيد الذي يقوم به آخر الحول بأن يبيع به مثلا في خلال الحول وهو دور
 النصاب ولم يكن مملوكه نقد من جنسه يكمله ثم يشتري به يلقه فلا يصح ما نهى بقطع الحول
 ويبدى حولا من وقت شرائها لتحقيق نقص النصاب حسنا بالنقص بخلافه قبله لأنه مظهر
 أمالوم رد إلى القيد كأن يبادل بغيره التجارة عرضا آخر أو رد القيد لا يقوم به كان باعه بغيره
 والحال يقتضي التقويم بذناير أو نقد يقوم به وهو كون نصاب ولم يشتري به شيئا أو وهو عرض
 فلا يقطع الحول بل هو باق على حكمه لأن ذلك كله من جملة التجارة ولاستواء العرض والقيد الذي
 لا يقوم به في عدم التقويم بهما ويضم الرجح الحاصل أثناء الحول أو مع آخره إلى الأصل في الحول إن
 ينقص بما يقوم به وذلك كذا أن اشتري عرضا بما في درهم فصارت قيمته في الحول ولو قبل آخره بالدرهم
 فلا يقطع الحول بل هو باق على حكمه لأن ذلك كله من جملة التجارة ولاستواء العرض والقيد الذي
 لا يقوم به في عدم التقويم بهما ويضم الرجح الحاصل أثناء الحول أو مع آخره إلى الأصل في الحول إن
 ينقص بما يقوم به وذلك كذا أن اشتري عرضا بما في درهم فصارت قيمته في الحول ولو قبل آخره بالدرهم
 فلا يقطع الحول بل هو باق على حكمه لأن ذلك كله من جملة التجارة ولاستواء العرض والقيد الذي

مالت

(وشرائط وحوب
 الزكاة فيها) أي التمار
 (أربع خصال الاسلام
 والحربة والمالك التام
 والنصاب) فني اشتق
 شرط من ذلك فلا
 وجوب (وأنما رخص
 التجارة فتجب الركة
 فيها بالشرائط المذكورة)
 سابقا (في الأيمان)
 والتجارة هي التقلب
 في المال لخص الرجح
 فصل وتناول نصاب
 الأبل خمس وفيها الحماة
 أي جذعة ضأن لها
 سنة ودخلت في الثانية
 أو سنة معز لها سنتان
 ودخلت في الثالثة
 وتقول (وفي عشر شاتان

ست وثلاثين بنت لبون
وفي ست وأربعين بنت
وفي احدى وستين
مخدة وفي ست وسبعين
بنت لبون وفي احدى
وسبعين بنتان وفي مائة
واحدى وعشرين
ثلاث بنات لبون الخ
ظاهر غفر عن الشرح
وبنت المخاض لها خمسة
ودخلت في الثانية
وبنت الابن لها ستان
ودخلت في الثالثة
والخفة لها ثلاث سنين
ودخلت في الرابعة
والخفة لها أربع سنين
ودخلت في الخامسة
الحامسة وقوله (ثم في
كل) أي ثم بعد زيادة
التسع على مائة واحدة
وعشرين وزيادة عشر
بعد زيادة التسع وخمسة
ذلك مائة وأربعون
يستقيم الحساب على
أن في كل (أربعين
بنت لبون وفي كل
خمس مائة بنت
وأربعين بنتان
لبون وفي مائة وخمسين
ثلاث بنتان وهكذا
(فصل : وأول نصاب
البقر ثلاثون فيجب
فيها وفي بعض النسخ
وفي أي النصاب
(ثم في أربعين سنة ودخلت

(وفي خمسة عشر ثلاث شياه) أي ثلاث حداث من الصبا أو ثلاث نيات من العز . ذكرها بعد كور
خوه (وفي عشرين ثمان مع شياه) أي أربع حداث من الصبا أو أربع نيات من العز . ويغنى
في المخرج عن الابل من الشياه كونه سليما وإن كانت إله مقيمة وإنما وحيت الشاة في الابل لأن
أجاب بغير يضر بالمالك وإيجاب تجزؤه من بغير وهو المحس بضره وبالعقراء لصغر المشاركة وفي
وحوب الشاة وفي القر يقين . وخامسها مذكور بقوله (وفي خمس وعشرين بنت مخاض من الابل)
أي بنت ناقه مخاض . وكذا سها مذكور بقوله (وفي ست وثلاثين بنت لبون) أي بنت ناقه لبون .
وساجها مذكور بقوله (وفي ست وأربعين بنتا) وكامنها مذكور بقوله (وفي احدى وستين بنتا)
وتاسعها مذكور بقوله (وفي ست وسبعين بنتا لبون) أي بنتا لا بالحساب والأوجب في اثنين
وسبعين بنتا لبون . وعاشرها مذكور بقوله (وفي احدى وتسعين بنتان) أي بنتا لا بالحساب والا
وجب في اثنين وتسعين بنتان . وكذا عشرها مذكور بقوله (وفي مائة واحدة وعشرين ثلاث
نات لبون) أي بالتعبد لا بالحساب فلو اعتبر الحساب لوجب الثلاث بنات لبون في مائة وثمانية
وقول للمنف من أول النصاب (إلى آخره ظاهر غفر عن الشرح) لكون ذلك نص الحديث فلا
حما فيه (وبنت المخاض لها خمسة) أي تحديدا كما أشار إليه بقوله (ودخلت في الثانية) سميت بذلك
لأن أمها بعد سنة من ولادتها تحبل مرة أخرى فتصير الأم من الخامس أي الحوامل (وبنت الابن
لها ستان ودخلت في الثالثة) سميت بذلك لأن أمها قرب أو أن ولادتها فتصير كونا أي ذات لبن
(والخفة لها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة) سميت بذلك لأنها باستحقت أن تركب ويظهرها الفحل
وبحبل عليها (والخفة لها أربع سنين ودخلت في الخامسة) سميت بذلك لأنها جازعت بحفها
أسانها أي أسقطته (وقوله) فيما تقسم لا يتغير ثم تغير الواجب بزيادة تسع (ثم) زيادة (كل) عشرة
أي ثم بعد زيادة التسع على مائة واحدة وعشرين (تغير الواجب في مائة وثلاثين بنتا لبون وخفة
و) بعد (زيادة عشر بعد زيادة التسع) تغير الواجب أيضا (ووجه ذلك) أي المذكور من تسعة عشر
مع مائة واحدة وعشرين (مائة وأربعون) ومن هنا (يستقيم الحساب على أن في كل) أربعين
بنت لبون فيصير في كل (أربعين بنتا لبون وفي كل خمسين خفة) وتغير الواجب بزيادة كل عشرة
(في مائة وأربعين بنتان) لأن فيها خمسين وخمسين وأربعين فتجب الحقتان في المائة
وبنت لبون في الأربعين (وفي مائة وخمسين ثلاث خفاف) لأن فيها ثلاث خمسينات في كل خمسين
خفة (وهكذا) في مائة وستين أربع بنات لبون وفي مائة وسبعين ثلاث بنات لبون وخفة وفي مائة
وثمانين بنتان وبنتا لبون وفي مائة وتسعين ثلاث خفاف وبنت لبون وفي مائتين بنتان وفي مائة
وأربعين بنتان وبنتا لبون في مائة وتسعين بنتان (فصل : وأول نصاب البقر ثلاثون فيجب فيها) أي الثلاثين
(وفي بعض النسخ وفي أي النصاب تبع) أي ذكر وهو المعجل (أبنة) أي تحديدا كما أشار إليه
النارح بقوله (ودخلت في الثانية مائة) أي المعجل بذلك أي بلغه تبع (لثبته أم في الرعي ولو
أخرج تبع) أي أمي أو مائة (أجزاء بطريق الأولى) لأنها أنعم من الذكر لما فيها من النسل
والعز . وكانها مذكور بقوله (ويجب في أربعين سنة) أي أني فلا يكتفى بالذكر (لها ستان) أي
تحديدا كما أشار إليه النارح بقوله (ودخلت في الثالثة مائة) أي البقرة (بذلك) أي بلغه مائة
لتكامل أسنانها ولو أخرج عن أربعين تبعين أجزاء أي الأجزاء (على الصحيح) وهو الذهب

في الثانية مائة وذلك لبعثته إلى الرعي ولو أخرج بعده أجزاء بطريق الأولى (و) يجب (في أربعين سنة) لها ستان ودخلت
في الثالثة سميت بذلك لتكامل أسنانها ولو أخرج عن أربعين تبعين أجزاء على الصحيح

(وعلى هذا أبداً فقس) وفي مائة وعشرين ثلاث مئتان أو أربعة أئمة. (فصل : وأول نصاب الغنم أربعون وفيها شاة) جذعة من الصان أو ثنية (١٠٤) من الغنم وسبق بيان الجذعة والثنية وقوله (وفي مائة واحد وعشرين شاتان)

كما في الأضلاع لأنها مأخوذة عن اثنين فمن مادونها أولى وإنما منع مقابل الذهب الأجزاء لعدم الأثرة (وعلى هذا) الحكم من النصابين (أبداً فقس) عند الزيادة ففي اثنين كبيران فلا يتغير الغرض بعد الأربعين إلا بزيادة عشرين ثم يتغير بزيادة كل عشرة ففي سبعين كبيرة وتبيع وفي ثمانين مكنتان وفي تسعين ثلاثة أئمة وفي مائة كبيران ومئة وفي مائة وعشرة مكنتان وتبيع (وفي مائة وعشرين) يتفق فريضان أما ثلاث مئتان أو أربعة أئمة لا يتفق فريضان إلا بالبر والبقر.

(فصل) وثلاثون شاة نصيب ثلثها مذكور بقوله (وأول نصاب الغنم أربعون وفيها) أي الأربعين (شاة جذعة من الصان أو ثنية من الغنم) يسكون العين أو فتحها بجمع ما ذكره للذكر ومغزة للأنثى كصان جمع صائين وضائية (وسبق) في نصاب الأبل (بيان الجذعة والثنية) فالجذعة مائة شاة كاملة أو جذعت قبلها والثنية مائة شاتان كاملتان ويتغير كونهما اثنين إن كانت غنمة أمثلاً أو فيها إكث (و) ثانياً قوله (وفي مائة واحد وعشرين شاتان) أي تعدا بالنص لا بالحساب. ثم نالها مذكور بقوله (وفي مائتين واحدة ثلاث شاة) ورابعها مذكور بقوله (وفي أربعين أربع شاة) ثم يستقيم الحساب بزيادة مائة مائة (وفي كل مائة شاة) وقوله من أوله (إلى آخره) ظاهر غنى عن الشرح لثبوت ذلك بالنص. واعلم أن ما بين النصب يقال فيه وقص أي عفو لا يزيد به شيء في الواجب ولا ينقص بتلفه شيء منه ولا وقص في غير الماشية.

(فصل) في زكاة الخلطة الأوصاف (و) الشصان (الخلطان) مالهيا (يزكيان بكسر الكاف زكاة الشخص الواحد) أجماعاً (والخلطة) أي أحدهما أربعة (والأولى) (قد تفيد) أي الخلطة (الشريكتين تخفيفاً) عليهما (بأن يملك كل مائتين شاة بالسوية بينهما) أي لكل أربعين (فيلزمها شاة) على كل نصفها ولو انفرد لكان عليه شاة كاملة (و) الثانية (قد تفيد) أي الخلطة (ثقل) أي عليهما (بأن يملك كل مائتين شاة بالسوية بينهما) لكل منهما عشرين (فيلزمها شاة) على كل نصفها ولو انفرد لم يجب عليه شيء لعدم النصاب (و) الثالثة (قد تفيد) الخلطة (تخفيفاً على أحدهما وتثقيلاً على الآخر) كأن يملك كل مائتين شاة أحدهما ثلثها وهو عشرون (ولأخر ثلثها) فقل من له الثلث ثلث شاة واحدة مع أنه لو لا الخلطة لم يلزمه شيء فقد أفادته التثقيل وعلى من له الثلثان ثلثاً شاة مع أنه لو لا الخلطة لم يلزمه شاة كاملة فقد أفادته التخفيف (و) الرابعة (قد لا تفيد) أي الخلطة (تخفيفاً ولا تثقيلاً) كأن يملك كل مائتين شاة بالسوية بينهما لكل منهما مائة ففي مائتين شاتان على كل شاة ولو انفرد لكان عليه ذلك فلم تفد الخلطة شيئاً (وأما يزكيان زكاة الواحد بسبع شرائط) الأول (إذا كان وفي بعض النسخ أن كان المراح) أي الزربية (واحداً وهو) أي المراح (بضم الميم ماوى الماشية ثلثاً و) الثاني (إذا كان (المسرح) أي الحقل الذي تجتمع الماشية فيه ثم يساق إلى المرحى (واحد) (وبعض النسخ في الأصل موضع الأريال (ولم يرد بالمسرح) هنا (الموضع الذي تسرح) أي ترسل (إلى الماشية) من الماوى تجتمع فيه ثم يساق منه إلى المرحى (و) الثالث (إذا كان (المرحى) وهو الموضع الذي يرمى فيه الماشية واحداً (و) الرابع (كون (الراعى واحداً) بأن لا تختص ماشية كل واحد بحفاظ الماشية وأن تعدد (و) الخامس (إذا كان (الفتح واحد) بأن يكون مرسلاً يزرع على كل من الماشيتين بحيث لا تختص ماشية هنا بفعل عن ماشية الآخرة أن تعدد (أي أن يعد نوع الماشية فإن اختلف نوعها كصان ومز فيجوز أن يكون لكل منهما فحل بطريق ما شئت)

وفي مائتين واحدة ثلاث شاة وفي أربعين أربع شاة ثم في كل مائة شاة (الح طاهر غنى عن الشرح.) (فصل : والخلطان) (يزكيان) بكسر الكاف (زكاة) الشخص (الواحد) والخلطة أو تفيد التثقيل تخفيفاً بأن يملك كل مائتين شاة بالسوية بينهما فليزما شاة وقد تفيد تخفيفاً بأن يملك كل مائتين شاة بالسوية بينهما فليزما شاة وقد تفيد تخفيفاً على أحدهما وتثقيلاً على الآخر كأن يملك كل مائتين شاة أحدهما ثلثها وهو عشرون (ولأخر ثلثها) فقل من له الثلث ثلث شاة واحدة مع أنه لو لا الخلطة لم يلزمه شيء فقد أفادته التثقيل وعلى من له الثلثان ثلثاً شاة مع أنه لو لا الخلطة لم يلزمه شاة كاملة فقد أفادته التخفيف (و) الرابعة (قد لا تفيد) أي الخلطة (تخفيفاً ولا تثقيلاً) كأن يملك كل مائتين شاة بالسوية بينهما فليزما شاة وقد تفيد تخفيفاً بأن يملك كل مائتين شاة بالسوية بينهما فليزما شاة وقد تفيد تخفيفاً على أحدهما وتثقيلاً على الآخر كأن يملك كل مائتين شاة أحدهما ثلثها وهو عشرون (ولأخر ثلثها) فقل من له الثلث ثلث شاة واحدة مع أنه لو لا الخلطة لم يلزمه شيء فقد أفادته التثقيل وعلى من له الثلثان ثلثاً شاة مع أنه لو لا الخلطة لم يلزمه شاة كاملة فقد أفادته التخفيف (و) الخامسة (أن تعدد (و) السادسة (أن يكون مرسلاً يزرع على كل من الماشيتين بحيث لا تختص ماشية هنا بفعل عن ماشية الآخرة أن تعدد (أي أن يعد نوع الماشية فإن اختلف نوعها كصان ومز فيجوز أن يكون لكل منهما فحل بطريق ما شئت)

للضرورة

(واحداً والفتح واحد) أي أن يعد نوع الماشية فإن اختلف نوعها كصان ومز فيجوز أن يكون لكل منهما فحل بطريق ما شئت

(اصل : وکھاب الزرع و الثمار حۃ اوست)

وفي بعض النسخ
باليندادي (وما زاد
فبحسابه) (ورطل بغداد
عند النوى مائة وثمانية
وعشرون ذراعاً وأربعة
أسباع درهم) (وفيها)
أي الزرع والثمار
(ان سقطت ماء السماء)
وهو للطر وعو
كالثلج (أو الصبح)
وهو لئلاء الحار على
الأرض بسبب سائلها
فيصعد الماء على وجه
الأرض فيسقيها
(المطر وان سقطت
بدولاب) يضم الدال
وقد جمع ما يدبره الحيوان
(أو) سقطت (نضج)
من نهر أو بحر بحيون
كبير أو بقرة (كصف
المطر) وفيما سقى ماء
السماء والدولاب مبتلا
سواء ثلاثة أرباع العشر
(فصل) تقوم فروض
التجارة عند آخر
الحول بما اشترت به
سواء كان ثمنه مال
التجارة بآباء لا فإن
بلغت قيمة المروض
آخر الحول تصابأز كاهها
والأفلا (ويخرج من
ذلك) بعد بلوغ قيمة
مال التجارة تصابأ (ربح
المطر) منه (ويخرج
أستخرج من معادن

(من الوَسْق مصدر) لوسق بمعنى جمع فالوسق (بمعنى الجمع) قال الخليل الوَسْق حبل البعير والوفر حبل
البقل والجار وإنما أخذ الأوسق من الوَسْق بمعنى الجمع (لأن الوَسْق يجمع الصيمان وهي أي الحنطة
أوسق) بالوزن (الف وستانة رطل بالمراني وفي بعض النسخ باليندادي) لأن الوَسْق شتون صلتها
والجماع أربعة أمداد وللد رطل وثلاث باليندادي فإذا ضربت الحنطة أوسق في الستين صلتها كانت
الحنطة ثمانية صاع فإذا ضربتها في الأربعة أمداد صارت الحنطة ألفاً ومائتي مديفاً ضربتها في رطل وثلاث
كانت الحنطة ألفاً وستانة رطل (وما زاد فبحسابه) أي الراية فلا وقص في العشر (ورطل بغداد عند
النوى مائة وثمانية وعشرون ذراعاً وأربعة أسباع درهم) وقيل الرطل بالمراني لأنه الرطل الشرعي
لأنه وقع التدوير به في زمن الصحابة رضي الله عنهم واستقر الأمر عليه (وفيها أي الزرع والثمار)
أو في الحنطة أوسق وما زاد كما في الانقياع إما العشر أو نصفه وذلك (ان سقطت) أي الثوابت (ماء السماء
وهو للطر وعو كالثلج أو) (الصبح) وهو لئلاء الحار على وجه الأرض) بأي شيء كان كالسيل
من جبل أو نهر أو عين أو كاه زل من السماء في حفرة فيملؤها ثم يجري منها الزرع والثمار أو كالسيل
من النهر (بسبب مد نهر فيصعد الماء على وجه الأرض فيسقيها) أي الثوابت (وجب فيها) (المطر) كائناً
لحنطة اللوة في ذلك (وان سقطت) أي الثوابت (بدولاب يضم الدال) وقد جمع ما يدبره الحيوان) أو
الآدميون أو بناطورة وهي ما يدبره الماء بنفسه أو بدالية وهي البكرة التي علا عليها من نحو الآبار
(أو سقطت ينضج) أي ينقل الماء (من نهر أو بحر بحيون كبير أو بقرة) أو بقرة إلى الزرع ووجب فيها
(نصف العشر) (لكنة للوثة) (و) (وجب) (فباسق) أي من الثوابت (ماء السماء والدولاب مبتلا سواء)
باعتبار مدة عيش الزرع والثمار (ثلاثة أرباع العشر) عملاً بواجب النوعين ولو كانت اللدة من
يوم الزرع أو يوم الاطلاع أو يوم ظهور المسالى يوم الاداء إلى ثمانية أشهر واحتل في ستة أشهر
زمن الشتاء والربيع إلى سقيتين فسق بماء السماء وفي شهرين من زمن الصيف إلى ثلاث سقيات
فسق بالنضج ووجب ثلاثة أرباع العشر نظراً لسقي السماء وتبع نصف العشر وهو ثمن العشر نظراً
لسقي النضج ولو سقى الزرع بماء السماء والنضج وجهل مقدار كل منهما من النضج ووجب فيه ثلاثة
أرباع العشر أخذاً بنسبتي اللتين يجعل نصف اللدة للسقفة ونصفها للسقيتين لأن الأصل عدم
زيادة كل منهما

(فصل) في زكاة المروض والمدن والركاز وما عداها من كل (وتقوم عروض التجارة عند آخر
الحول) لتعرف قيمتها (بما اشترت به) أي بالقد الذي اشترت به المروض به من ذهب أو فضة أو نحو
غيره (سواء كان ثمن مال التجارة بآباء لا) أي سواء كان رأس مال التجارة الذي اشتراه بالنقد
بآباء لا (فإن بلغت قيمة المروض آخر الحول تصابأز كاهها) أي قيمة المروض (والأفلا ويخرج من) قيمة
(ذلك) أي المروض لا من غيره (بعد بلوغ قيمة مال التجارة تصابأ) بالتقويم (أو ربع العشر منه) أي من
قيمتها أما أن يخرج ربع العشر فلا اعتبار بالنقد الذي تقوم به المروض وأما أنه من القيمة فلا ينطبق
و ربع العشر فلا يجوز أخراجه من عين المروض (وما استخرج من معادن الذهب والفضة) أي والنقد
الذي استخرج من معادن أو بدونها من أركنته من أرض مباحة أو مملوكة له (ويخرج منه) أي المستخرج بعد
التنقية من نحو التراب (ان بلغ تصابأ ربع العشر في الحال) ولا يجب عليه في اللدة الآتية ان وحده في
ملكه المزمع تحقق كونه ملكه من حين ملك الأرض لا احتمال أن يكون للوجود مما غلقت شيئاً فثبت
والأصل عدم وجوبها ولا يشترط في المدن الحول لأنه إنما يمتثل لأجل تكامل النماء (والسبحان) من
المدن ماء في نفسه فاشبه الزرع والثمار (وان كان المستخرج من أهل وجوب الزكاة) بأن كان مسلماً حراً

والله ان جمع معدن
 يفتح داله وكبرها ثم
 لمكان خلق الله تعالى
 فيه ذلك من موات
 أو ملك (وأي يوجد من
 الركاك) وهو دين
 الحاقلة وهي الحالة التي
 كانت عليها العرب قبل
 لاسلام من الجهل بالله
 ورسوله وشرايع
 الاسلام (ففيه) أي
 الركاك (الحسن)
 ويصرف ويصرف
 الزكاة على المشهور
 ومقاله أنه يصرف إلى
 أهل الحسن المذكورين
 في آية القى .
 وفصل : ونجى زكاة
 الفطر (ويقال لها زكاة
 الفطرة أي الحققة
 (ثلاثة أشياء الاسلام)
 فلا فطرة على كافر أصلي
 إلا في رقيقه وقريبه
 المسلمين (وعبروب
 الشمس من آخر يوم
 من شهر رمضان)
 وحينئذ تخرج زكاة
 الفطر عن مائة بعد
 الغروب دون من ولد
 بعده (وجود الفضل)
 وهو يسار الشخص بما
 بفضله (عن قوته وقوت
 عباله في ذلك اليوم)
 أي يوم عيد الفطر
 وكذا ليلته أيضا

الحساب لكتاب فيه ثلث ما أخذه من العدين ولا زكاة عليه فيه ضعف ملكه وأما بأحد الرقيق
 سببه بقرينة زكاة (والله ان جمع معدن داله وكبرها ثم لمكان خلق الله تعالى فيه ذلك)
 من موات أو ملك (من موات أو ملك) وقبل بالفتح اسم للمكان وبالكسر اسم
 لحدود منه (وأي يوجد من الركاك) وهو دين الحاقلة (وهي الحالة التي كانت عليها العرب قبل
 الاسلام) أي قبل بعث النبي صلى الله عليه وسلم (من الجهل بالله ورسوله وشرايع الاسلام وفيه
 كسر الحسن) وجوبا إن قلنا بغيره وخالف العدين في قدر الواحد وإن وافقه في الإخراج بقرينة
 دالة في تحصيله كأن أظهره السيل أو مؤنته فله أن لم يظهره فكفر واجبه كالمعشرات (ويصرف)
 أي الركاك (مصرف الزكاة) كالعدين (على المشهور) لأنه حق واجب في الاستفاد من الأرض فأشبه
 الواحد في الثمار والزروع (ومقاله) أي المشهور (في) أي حسن الركاك (يصرف إلى أهل الحسن
 المذكورين في آية القى) أي يصرف كصرف حسن العلى لأن الركاك مال جاهل حصل الظاهر به
 من غير إعاف خيل ولا ركاب فكان كالنقي يصرف منه تصرف حسن العلى .
 (عمل) في زكاة الفطر فاطر إياها : وقت الحبوب وقت الأداء وصفة المؤدى وصفة المؤدى
 وفسر الخرج وجنسه وسمى الفطر المخرج بزكاة الفطر لأن الفطر أخرج من سائر الركاك من شئ
 لراك جزء من رمضان وجزء من شوال ويقال أيضا زكاة الفطرة لأنها وحيت على الحلقة زكاة
 لنفس أي تطهرها لها وتنمية ليعملها (ونجى زكاة الفطر) ويقال لها زكاة الفطرة أي الحلقة) وزكاة
 الصوم وزكاة البدن وصدقة الفطر (ثلاثة أشياء) أي أمور بل بأربعة أركان النية والمؤدى
 والمؤدى عنه والمال المؤدى أما النية فتسكون من المؤدى عن نفسه أو ممن تلزمه فطرته وتكون
 من الغزل عن المال أو عند الدفع إلى المستحق أو منهما . وأما المؤدى عنه فتشترط فيه أمران :
 الأول (الاسلام فلا) تخرج الفطرة عن كافر فانه لا (فطرة على كافر أصلي) عن نفسه (الآ) أي يلزمه
 صرة من تلزمه مؤنته إذا كان مسلما فتجب عليه (ورقيقه وقريبه) من أصول وفروع (المسلمين)
 صبة النشئة أو جوب نفقتهما عليه . والثاني أن يدرك وقت وجوب زكاة الفطر الذي هو آخر جزء
 من رمضان وأول جزء من شوال (و) لو (بغروب) جزء (الشمس من آخر يوم من شهر رمضان
 وحينئذ تخرج زكاة الفطر عن مائة بعد الغروب) وعن ولد قبله ولو بلغه (دون من ولد بعده)
 دون من مات قبله ودون ما يحدث بعده أو معه من نساج وإسلام وملك رقيق وبغض فانه
 ما وجب لعدم وجوده ذلك وقت الوجوب . وأما المؤدى عنه فتشترط فيه ثلاثة شروط : الأول الاسلام فلا
 يخرج الكافر فطرة نفسه معنى أنه لا يطالب بها في الدنيا وإن كان يناف على تركها في الآخرة وأما
 زيد ففطرته وفطرة من تلزمه مؤنته مؤنوفة على عوده بالاسلام ولو أخرج فطرته في حال رده
 حريته إن عاد للاسلام وتكون فطرته للتميم . الثاني ما حر به فلا فطرة على رقيق لاعتق نفسه
 ولا عن غيره سواء كان مكاتباً أو لا والمكاتب لا تجب فطرته على أحملا على سيده لاستقلاله ولا عليه
 ضعف ملكه ومن يرضه حر يلزمه من الفطرة بقدر ما فيه من الحرية وباقبها على مالك ما فيه
 من الحرية لم يكن مهاباة به وعينه والاختصاص الفطرة عن وقع من الوجوب في نفسه ومثله
 في الرقيق المشترك (و) الثالث (وجود الفضل) وهو يسار الشخص بما بفضله (عن قوته وقوت
 عباله في ذلك اليوم) أي يوم عيد الفطر وكذا ليلته أيضا ولا بد أن تسكون الفطرة أيضا فأشبه
 من موات أو ملك (من موات أو ملك) وقبل بالفتح اسم للمكان وبالكسر اسم
 لحدود منه (وأي يوجد من الركاك) وهو دين الحاقلة (وهي الحالة التي كانت عليها العرب قبل
 الاسلام) أي قبل بعث النبي صلى الله عليه وسلم (من الجهل بالله ورسوله وشرايع الاسلام وفيه
 كسر الحسن) وجوبا إن قلنا بغيره وخالف العدين في قدر الواحد وإن وافقه في الإخراج بقرينة
 دالة في تحصيله كأن أظهره السيل أو مؤنته فله أن لم يظهره فكفر واجبه كالمعشرات (ويصرف)
 أي الركاك (مصرف الزكاة) كالعدين (على المشهور) لأنه حق واجب في الاستفاد من الأرض فأشبه
 الواحد في الثمار والزروع (ومقاله) أي المشهور (في) أي حسن الركاك (يصرف إلى أهل الحسن
 المذكورين في آية القى) أي يصرف كصرف حسن العلى لأن الركاك مال جاهل حصل الظاهر به
 من غير إعاف خيل ولا ركاب فكان كالنقي يصرف منه تصرف حسن العلى .
 (عمل) في زكاة الفطر فاطر إياها : وقت الحبوب وقت الأداء وصفة المؤدى وصفة المؤدى
 وفسر الخرج وجنسه وسمى الفطر المخرج بزكاة الفطر لأن الفطر أخرج من سائر الركاك من شئ
 لراك جزء من رمضان وجزء من شوال ويقال أيضا زكاة الفطرة لأنها وحيت على الحلقة زكاة
 لنفس أي تطهرها لها وتنمية ليعملها (ونجى زكاة الفطر) ويقال لها زكاة الفطرة أي الحلقة) وزكاة
 الصوم وزكاة البدن وصدقة الفطر (ثلاثة أشياء) أي أمور بل بأربعة أركان النية والمؤدى
 والمؤدى عنه والمال المؤدى أما النية فتسكون من المؤدى عن نفسه أو ممن تلزمه فطرته وتكون
 من الغزل عن المال أو عند الدفع إلى المستحق أو منهما . وأما المؤدى عنه فتشترط فيه أمران :
 الأول (الاسلام فلا) تخرج الفطرة عن كافر فانه لا (فطرة على كافر أصلي) عن نفسه (الآ) أي يلزمه
 صرة من تلزمه مؤنته إذا كان مسلما فتجب عليه (ورقيقه وقريبه) من أصول وفروع (المسلمين)
 صبة النشئة أو جوب نفقتهما عليه . والثاني أن يدرك وقت وجوب زكاة الفطر الذي هو آخر جزء
 من رمضان وأول جزء من شوال (و) لو (بغروب) جزء (الشمس من آخر يوم من شهر رمضان
 وحينئذ تخرج زكاة الفطر عن مائة بعد الغروب) وعن ولد قبله ولو بلغه (دون من ولد بعده)
 دون من مات قبله ودون ما يحدث بعده أو معه من نساج وإسلام وملك رقيق وبغض فانه
 ما وجب لعدم وجوده ذلك وقت الوجوب . وأما المؤدى عنه فتشترط فيه ثلاثة شروط : الأول الاسلام فلا
 يخرج الكافر فطرة نفسه معنى أنه لا يطالب بها في الدنيا وإن كان يناف على تركها في الآخرة وأما
 زيد ففطرته وفطرة من تلزمه مؤنته مؤنوفة على عوده بالاسلام ولو أخرج فطرته في حال رده
 حريته إن عاد للاسلام وتكون فطرته للتميم . الثاني ما حر به فلا فطرة على رقيق لاعتق نفسه
 ولا عن غيره سواء كان مكاتباً أو لا والمكاتب لا تجب فطرته على أحملا على سيده لاستقلاله ولا عليه
 ضعف ملكه ومن يرضه حر يلزمه من الفطرة بقدر ما فيه من الحرية وباقبها على مالك ما فيه
 من الحرية لم يكن مهاباة به وعينه والاختصاص الفطرة عن وقع من الوجوب في نفسه ومثله
 في الرقيق المشترك (و) الثالث (وجود الفضل) وهو يسار الشخص بما بفضله (عن قوته وقوت
 عباله في ذلك اليوم) أي يوم عيد الفطر وكذا ليلته أيضا ولا بد أن تسكون الفطرة أيضا فأشبه

وزكي الشخص (عن

نفسه ومن تزيم

نفته من المسلمين)

فلا يلزم المسلم فطرة

عبد وقريب زوجة

مكفار وإن وجبت

نفتهم وإذا وجبت

الفطرة على الشخص

فيخرج (مأمن قوت

بلده) إن كان بليديان

كان في البلد اقوات

غلب بعضها وجب

الاخراج منه ولو كان

الشخص في بداية

لاقوت فيها أخرج من

قوت أقرب البلاد اليه

ومن لم يوسر صاع بل

يبيح لزمه ذلك

البعض (وقد زعم) أي

الصاع (خمس أرطال

وثلث العراقي) وسبق

بيان الرطل العراقي

في نصاب الزروع .

(فصل : وتدفع الزكاة

الى الأصناف الثمانية

الذين ذكرهم الله تعالى

في كتابه العزيز في قوله

تعالى : انما الصدقات

للفقراء والمساكين

والعالمين عليها والمؤلفة

قلوبهم وفي الرقاب

والغارمين وفي سبيل الله

وان السبيل) الخ وهو

ظاهر غنى عن الشرح

الأمركة الأصناف

الذكورة كالفقر في

للاعمل في الأرض مثلا فم لو نبتت الفطرة في ذمة انسان فانه يباع فيها مسكه وخادمه ولو لا تقي
دون ملبس الاثني لأنها حينئذ صارت من الديون وأن يكون فاضلا عن ذمت نوب بليقي
وعموته ولا يشترط كونه فاضلا عن دينه ولو لادبي ويشتبه وجود الفضل بما ذكر وقت الوجوب
فوجوده لا يوجبها اتفاقا . ثم ذكر للصنف خمسة للتؤدي عنه بقوله (وزكي الشخص عن نفسه وعن
تأزمه نفقة من المسلمين) أي يشترط أن يكون أخرج عنهم مسلمين ولو كان المخرج مسلما (فلا
يلزم للمسلم فطرة عبد وقريب زوجة كمار وإن وجبت نفقتهم) ضابط : لكل من لزمه نفقة شخص
لزمه فطرته إن كان ذلك الشخص مسلما وذلك كالزوجه والأصول والعروع والأقارب ومثل الزوجه
خادمها للمالك لها أولها أو المستأجر بالنفقة بخلاف المستأجر بالدرهم ولو صحت امرأة لتخدمها
بالنفقة لألزم الزوج فطرته لعدم الاجارة . وأما المال للتؤدي وهو القدر المخرج وجبت نفقته كره
للصنف بقوله (وإذا وجبت الفطرة على الشخص فيخرج) عن شخص واحد (مأمن قوت بلده)
أي أخرج أن أخرج عن نفسه (إن كان بليديا فإن كان في البلد اقوات غلب بعضها) أي الاقوات
(وجبت الاخراج منها) أي الغالب ويجزي القوت الأعلى عن القوت الأدنى لأنه راد خبرا ولا عكس
لنقصه عن الحق بخلاف زكاة المال فإنه لا يجزي فيها أخراج الذهب عن الفضة مثلا ولا اعتبار
في الأعلى والأدنى بزيادة نفع الاقتيات لا بالقيمة (ولو كان الشخص في بادية) أو بليدي (لاقوت فيها)
أو كان فيها قوت لا يجزي في الفطرة كاللحم والجزر (أخرج من قوت أقرب البلاد اليه) فإن كان
بغيره إعلان متساويان فزبا اليه محرم بينهما كما لو كان في البلد اقوات لأغلب فيها فانه يتخير بينها
ولو اختلف محل للتؤدي عنه فالهجرة بخلاف قوت محل للتؤدي عنه ولو اختلف الغالب باختلاف الأوقات
فالهجرة بخلاف قوت السنة لأغلب قوت وقت الوجوب على التعمد (ومن لم يوسر صاع بل يعصه
لزمه ذلك البعض) محافظة على الواجب بقدر الامكان فإن لم يجد إلا نصفاً من ذا ونصفاً من ذا
فالأوجه أنه يخرج النصف الواجب عليه ولا يحزته الآخر لأن الصاع لا يبيح من جبين (وقد زعم
أي الصاع) بالوزن (خمس أرطال وثلث العراقي) أي بالبندادي لأنه أربعة أمداد وكل مد رطل
وثلث والغالب في الصاع الكيل ان تأتي كيلة والاقهيرة فيه بالوزن كالجبن والأقط وانما قدر
بالوزن استيفاء لجميع التقادير فان لم يتيسر له المصار أخرج فقيرا يفيق أنه لا ينقص عن الصاع
(وسبق بيان الرطل العراقي في نصاب الزروع) وكذا زكاة الفطر خمسة أوقاف وقت جواز وهو من ابتداء
رمضان ولا يجوز أخرجها قبله ووقت وجوبه هو بادرك جزء من رمضان وجزء من شوال ووقت
نذبه وهو قبل صلاة العيد ووقت كراهية وهو بعدها ووقت تحريمه وهو ما بعد يوم العيد وتسكون قضاءه
(فصل) في قسم الزكوات على مستحقها (وتدفع الزكاة الى الأصناف الثمانية الذين ذكرهم الله تعالى
في كتابه العزيز في قوله تعالى . انما الصدقات للفقراء والمساكين والعالمين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي
الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل الى آخره وهو ظاهر غنى عن الشرح) أي من حيث
العد لا من حيث معرفة حقيقة الأصناف ولذلك قال الشارح (الا معرفة الأصناف) فانه يحتاج للشرح
(فالفقير في الزكاة هو الذي لا مال له ولا كسب) لا تقوية (يقع) كل منهما أو مجموعهما (موقفا من
حاجته) مطلقا وملبسا ومسكنا وغيرهما مما لا بد منه على ما يليق بحاله وحال موته كمن يحتاج الى
عشرة في كل يوم ولا يملك أو لا يكتسب إلا أقل من خمسة والكسب غير فقير وان لم يكتسب
بالفعل ان وجد من يستعمله وقدر على الكسب ولا يملك له معايشه (أما فقير الرايا فهو من
لا نقد بيده) وعنده كفاية من غيره فلا يعطى من الزكاة لأنه غني وللمرايا فتح العين جمع غربة

وهي

الزكاة هو الذي لا مال له ولا كسب يقع موقفا من حاجته أما فقير الرايا فهو من لا نقد بيده

والسكن من قدر على

مال أو كسب يقع كل

منهم موقعا من كفايته

ولا يكفيه كمن يحتاج

الى عشرة دراهم وعنده

سبعة والعامل من

استعمله الامام على اخذ

الصدقات ودفعا

لمستحقها وللزوجة

فلو هم وهم أربعة

اقسام: ائمه هادئولة

السلمين وهومن اسلم

ونته ضعفة فتا

بدفع الزكاة له وقبلة

الاقسام المذكورة

في البسولات وفي

الرقاب وهم المكاتبون

مكتوبة صحيحة اما

المكاتب مكتوبة فاسدة

فلا يطلى من سهم

المكاتب والعارف على

ثلاثة اقسام: ائمه

من استدان دينا

السكن فتة بين

طائفتين في قبل لمظهر

مقاله فتجمل دينا بسبب

ذلك فيقضى دينه من

سهم التارمين غنيا كان

أو فقيرا وانما يطلى

العارم عند بقا الدين

عليه فان اداه من ماله

أو دفعه ابتداء لم يطلى

من سهم التارمين وقبلة

اقسام البسولات وانما يطلى

اقدمهم الزكاة الذين

لاسهم لهم في دوان

من نحره يرب صاحبها رجلا محتاجا فيجعل له غرها عاتيا فيعروها في يانها فيا كل غرها

سكن من قدر على مال أو كسب لا يقي به أو عليهما (يقع كل منهما) أو مجموعهما (موقعا من

سكن من قدر على مال أو كسب لا يقي به أو عليهما (يقع كل منهما) أو مجموعهما (موقعا من

سكن من قدر على مال أو كسب لا يقي به أو عليهما (يقع كل منهما) أو مجموعهما (موقعا من

سكن من قدر على مال أو كسب لا يقي به أو عليهما (يقع كل منهما) أو مجموعهما (موقعا من

سكن من قدر على مال أو كسب لا يقي به أو عليهما (يقع كل منهما) أو مجموعهما (موقعا من

سكن من قدر على مال أو كسب لا يقي به أو عليهما (يقع كل منهما) أو مجموعهما (موقعا من

سكن من قدر على مال أو كسب لا يقي به أو عليهما (يقع كل منهما) أو مجموعهما (موقعا من

سكن من قدر على مال أو كسب لا يقي به أو عليهما (يقع كل منهما) أو مجموعهما (موقعا من

سكن من قدر على مال أو كسب لا يقي به أو عليهما (يقع كل منهما) أو مجموعهما (موقعا من

سكن من قدر على مال أو كسب لا يقي به أو عليهما (يقع كل منهما) أو مجموعهما (موقعا من

سكن من قدر على مال أو كسب لا يقي به أو عليهما (يقع كل منهما) أو مجموعهما (موقعا من

سكن من قدر على مال أو كسب لا يقي به أو عليهما (يقع كل منهما) أو مجموعهما (موقعا من

سكن من قدر على مال أو كسب لا يقي به أو عليهما (يقع كل منهما) أو مجموعهما (موقعا من

سكن من قدر على مال أو كسب لا يقي به أو عليهما (يقع كل منهما) أو مجموعهما (موقعا من

سكن من قدر على مال أو كسب لا يقي به أو عليهما (يقع كل منهما) أو مجموعهما (موقعا من

سكن من قدر على مال أو كسب لا يقي به أو عليهما (يقع كل منهما) أو مجموعهما (موقعا من

سكن من قدر على مال أو كسب لا يقي به أو عليهما (يقع كل منهما) أو مجموعهما (موقعا من

سكن من قدر على مال أو كسب لا يقي به أو عليهما (يقع كل منهما) أو مجموعهما (موقعا من

سكن من قدر على مال أو كسب لا يقي به أو عليهما (يقع كل منهما) أو مجموعهما (موقعا من

سكن من قدر على مال أو كسب لا يقي به أو عليهما (يقع كل منهما) أو مجموعهما (موقعا من

سكن من قدر على مال أو كسب لا يقي به أو عليهما (يقع كل منهما) أو مجموعهما (موقعا من

سكن من قدر على مال أو كسب لا يقي به أو عليهما (يقع كل منهما) أو مجموعهما (موقعا من

سكن من قدر على مال أو كسب لا يقي به أو عليهما (يقع كل منهما) أو مجموعهما (موقعا من

سكن من قدر على مال أو كسب لا يقي به أو عليهما (يقع كل منهما) أو مجموعهما (موقعا من

سكن من قدر على مال أو كسب لا يقي به أو عليهما (يقع كل منهما) أو مجموعهما (موقعا من

سكن من قدر على مال أو كسب لا يقي به أو عليهما (يقع كل منهما) أو مجموعهما (موقعا من

سكن من قدر على مال أو كسب لا يقي به أو عليهما (يقع كل منهما) أو مجموعهما (موقعا من

سكن من قدر على مال أو كسب لا يقي به أو عليهما (يقع كل منهما) أو مجموعهما (موقعا من

سكن من قدر على مال أو كسب لا يقي به أو عليهما (يقع كل منهما) أو مجموعهما (موقعا من

سكن من قدر على مال أو كسب لا يقي به أو عليهما (يقع كل منهما) أو مجموعهما (موقعا من

سكن من قدر على مال أو كسب لا يقي به أو عليهما (يقع كل منهما) أو مجموعهما (موقعا من

سكن من قدر على مال أو كسب لا يقي به أو عليهما (يقع كل منهما) أو مجموعهما (موقعا من

سكن من قدر على مال أو كسب لا يقي به أو عليهما (يقع كل منهما) أو مجموعهما (موقعا من

سكن من قدر على مال أو كسب لا يقي به أو عليهما (يقع كل منهما) أو مجموعهما (موقعا من

وعلم للصبة وقوله (والى من يوجد منهم) أى الأصناف فيه إشارة الى أنه اذا فقد بعض الأصناف وجب البصر تصرف لمن وجد فان قدوا كلهم (١١٠) حفظ الزكاة حتى يوجدوا كلهم أو بعضهم (ولا يقتصر) فى إعطاء

(وعلم للصبة) بقره وعدم الميام ولو احتاج الى كسوة أعطيها (وقوله والى من يوجد منهم أى الأصناف) أى الأنواع الثمانية (فيه) أى فى ذلك القول (إشارة الى أنه اذا فقد بعض الأصناف وجب البصر) كالفقراء والمساكين والغارمين وابن السبيل (تصرف) أى الزكاة (لمن وجد منهم) فى جملها ويجب عليهم فبد نصيب البعض للفقود على الوجود (فان قدوا كلهم) حتى فى ولاية الامم (حفظت الزكاة حتى يوجدوا كلهم أو بعضهم) فتصرف اليه (ولا يقتصر فى إعطاء الزكاة على أقل من ثلاثة من كل صنف) لذكره فى الآية بصيغة الجمع (وقوله ثلاثة) (من الأصناف الثمانية الأعمال فانه) يسقط اذا قسم المال (و يجوز أن يكون) أى العامل (واحدا ان حصلت الكفاية) ولا يعطى العامل ولو متعلقا لا يقدر أجر مثله (واذا صرف لثنين من كل صنف غرم لثالث أقل متمول وقيل غرم له) أى الثالث (الثالث) وهذا صنف (أو خمسة لا يجوز دفعها أى الزكاة اليهم) الأول (الغنى) أو كسب) ومنه للمكفى بنفقة قريب أو زوج (و) الثاني (العبد) أى غير المكاتب لغير الزكاة (و) الثالث (بنو هاشم وبنو المطلب سواء منعوا حقهم من خمس الحسن أم لا) لقوله صلى الله عليه وسلم (ان هذه الصدقات أمانى أو صاخ الناس وانها لا تغل لحمد ولا لآل محمد) رواه مسلم (وكذا عتقاؤهم لا يجوز دفع الزكاة اليهم) لقوله صلى الله عليه وسلم مولى القوم منهم وقيل يحل الزكاة لهم لأن منعها فى بنى هاشم وبنى المطلب لاستغنائهم بخمس الحسن ولا حتى لمولاهم فيه (و يجوز لكل منهم) أى من بنى هاشم وبنى المطلب وعتقاؤهم (أخذ صدقة التطوع على المشهور) (و الرابع) الكافر وفى بعض النسخ (لا تصح) أى الزكاة (للكافر) لقوله صلى الله عليه وسلم (صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم) رواه الشيخان (و) الخامس (من نازم للزكاة نفقته) زوجية أو بضيعة أى فانه لا يدفعها أى الزكاة اليهم (أى العيال) باسم الفقراء والمساكين (أى لا يجوز دفعها من سهم أحدها لفنائهم بالنفقة) (و يجوز دفعها) أى الزكاة (اليهم) أى العيال من سهم باقى الأصناف (باسم كونهم غزاة أو غارمين مثلا) أى أو عاملين أو مؤلفين أو مسافرين بنعم المرأة لا تكون عاملة ولا غارمة ولا من القسمين الأخيرين من أقسام المؤلفة .

كتاب بيان أحكام الصيام

(وهو الصوم مصدران) صام (معناها لغة الإمساك) عن طعام أو كلام أو سير (وشرعاً إمساك عن مفطر) من نحو شهوت الفرج والبطن لطاعة المولى (بنية مخصوصة) كنية الصوم عن رمضان أو كفارة أو نذر (جميع نهار) من أول النهار الى آخره (قابل للصوم) فخرج به يوم العيد أيام التشريق ويوم النكح بلا سبب (من مسلم عاقل) أى عيز (ظاهر من حيض ونفاس) وولادة جميع النهار ومن اغتاء وسكر فى بعضه (ومرابط وجوب الصيام ثلاثة أشياء) بعد البلوغ والعقل واحدا (وفى بعض النسخ أربعة أشياء) بعد هما اثنين الأول (الاسلام) ولو فيما مضى فيشمل للزمن فيجب عليه الصوم لانعدام سببه فى حقه لوجوب القضاء عليه ان عاد للإسلام (و) الثاني (التكليف) وهو (البلوغ والعقل) (و) الثالث (القُدرة على الصوم) أى إطاقته حسا وشرعا بلا منقصة من المرض والكبر والحض والنفس (وهذا هو السابط على نسخة الثلاثة) وللأولى عدم السقوط عليها بل بعد البلوغ والعقل واحدا (فلا يجب الصوم على) المتصف بـ (أضداد ذلك) أى المذكور من الثلاثة

الزكاة (على أقل من ثلاثة من كل صنف) من الأصناف الثمانية (الأعمال) فانه يجوز أن يكون واحدا ان حصلت الكفاية واذا صرف لثنين من كل صنف غرم لثالث أقل متمول وقيل غرم له الثالث (وخمسة لا يجوز دفعها أى الزكاة اليهم) الثاني (الغنى) أو كسب) ومنه للمكفى بنفقة قريب أو زوج (و) الثاني (العبد) أى غير المكاتب لغير الزكاة (و) الثالث (بنو هاشم وبنو المطلب سواء منعوا حقهم من خمس الحسن أم لا) لقوله صلى الله عليه وسلم (ان هذه الصدقات أمانى أو صاخ الناس وانها لا تغل لحمد ولا لآل محمد) رواه مسلم (وكذا عتقاؤهم لا يجوز دفع الزكاة اليهم) لقوله صلى الله عليه وسلم مولى القوم منهم وقيل يحل الزكاة لهم لأن منعها فى بنى هاشم وبنى المطلب لاستغنائهم بخمس الحسن ولا حتى لمولاهم فيه (و يجوز لكل منهم) أى من بنى هاشم وبنى المطلب وعتقاؤهم (أخذ صدقة التطوع على المشهور) (و الرابع) الكافر وفى بعض النسخ (لا تصح) أى الزكاة (للكافر) لقوله صلى الله عليه وسلم (صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم) رواه الشيخان (و) الخامس (من نازم للزكاة نفقته) زوجية أو بضيعة أى فانه لا يدفعها أى الزكاة اليهم (أى العيال) باسم الفقراء والمساكين (أى لا يجوز دفعها من سهم أحدها لفنائهم بالنفقة) (و يجوز دفعها) أى الزكاة (اليهم) أى العيال من سهم باقى الأصناف (باسم كونهم غزاة أو غارمين مثلا) أى أو عاملين أو مؤلفين أو مسافرين بنعم المرأة لا تكون عاملة ولا غارمة ولا من القسمين الأخيرين من أقسام المؤلفة .

كتاب بيان أحكام الصيام

وهو الصوم مصدران معناها لغة الإمساك

وشرعاً إمساك عن مفطر بنية مخصوصة جميع نهار قابل للصوم من مسلم عاقل ظاهر من حيض ونفاس (ومرابط وجوب الصيام ثلاثة أشياء) وفى بعض النسخ أربعة أشياء (الاسلام والبلوغ والعقل والقُدرة على الصوم) وهذا هو السابط على نسخة الثلاثة فلا يجب الصوم على أضداد ذلك

ذلك تسكره (والخامس الوطء عمداً في الفرج) ولو دبراً وإن لم ينزل (فلا يفطر الصائم بالجماع ناسياً)
 للصوم (كما سبق) وفطر المرأة إذا دخلها ذكر ما لم يلد وعكته ولا شيء على صاحب الفرج البان من
 ذكر أو أنثى (والسادس الإنزال وهو خروج النقي للذي لا الذي (عن مباشرة) أي من البثرة بلا حائل
 (بلاجماع محرماً كان) أي الإنزال (كاخراجه) أي النقي (بسيده أو غير محرّم) بقطع النظر عن إبطال
 الصوم (كاخراجه بيد زوجته أو جاريته) وحاصل الإنزال أنه إن كان بالاستمناء أي طلب خروج
 النقي سواء كان بيده أو بيد زوجته أو غيرها عاتل أولاً فيفطر مطلقاً وأما إذا كان الإنزال بالنسي من
 غير طلب الاستمناء فتارة يكون مما تشبه الطائفة السليمة أولاً فإن كان لا تشبه الطائفة السليمة
 كالأمرد الجليل والنحو المبان فلا يفطر بالإنزال مطلقاً سواء كان شهوة أو لا عاتل أولاً وأما إذا كان
 الإنزال بالنسي ما يشبه طبعاً فتارة يكون محرماً وتارة يكون غير محرّم فإن كان محرماً وكان شهوة
 وبدون حائل أفطر والا فلا وأما إذا كان غير محرّم كزوجته فيفطر الإنزال به مطلقاً شهوة أولاً
 بشرط عدم الحائل وأما إذا كان محائلاً فلا يفطر به مطلقاً شهوة أولاً. وكذا إذا كان شهوة أو لا
 القذة من غير أن يقصد خروج النقي ولا كان استمناء وهو مفطر مطلقاً (واحتراز بمباشرة عن
 خروج النقي بالاحتلام فلا يفطر به محرماً) وكذا بالنظر والفكر أن لم يخرج عاده بالإنزال هماً ولا أفطر
 (والسابع إلى آخر العشرة الحيف) أي يقينا بخلاف التحيرة في زمن التحير فيصح صومها لعدم
 تيقن الحيف (والنفاس) ولو عقب علقه أو مضغه (والجنون) لما فيه القادة (والردة) لذلك أيضاً (ففي
 طراً شيء منها) أي الأربعة (في أثناء الصوم) ولو لحظة من النهار (أطله) أي الصوم ومثل الجنون
 الإغماء والسكر في كل اليوم بأن لم يبق في لحظة من النهار بخلاف النوم فلا يفطر وإن استغرق جميع
 النهار وقد نظم الداني الفسادات العشرة بقوله:

عشرة مفطرات الصوم * فيها كفا إغماء لكل اليوم
 إنزاله ما يشبه النقي * والوطء والقيء إذا تعسفه
 ثم الجنون الحيف مع نفاس * وصول عين بظنه مع راس

(ويستحب في الصوم) أي لأجله (ثلاثة أشياء أحدها تعجيل الفطر إن تحقق غروب الشمس) كان
 يعان الغروب (فإن شك) في غروب الشمس أو ظنه بلا اجتهد (فلا يعجل الفطر) أي فيحرم تعجيل
 الفطر هماً وإن ظن الغروب باجتهاده فلا يسرع في تعجيل الفطر وإن حل (ويسن أن يفطر على تمر)
 إن لم يمارسه سن التعجيل والارتقاء ويقدم على التمر طيب أو عذوة أو سرفان لم يجد فعل تمر ويسن
 كونه تورا وقيل له يقوي البصر وكثيره يضيغه (والإفقاء) أي وإن لم يفطر على تمر فليس أن يفطر على
 ماء ويقدم ماء زمزم على غيره وبعد الماء شيء متخلو كمن يلبس ويقدم اللبن على العسل لأنه أفضل منه
 ويقدم العسل على غيره وإن كان اللحم أفضل منها أو حديد الحلاوة وهي المعمولة بالنار ولو لم يجد
 إلا الجماع أفطر عليه (والثاني تأخير السحور مالم يبق في شك) في طلوع الفجر بسبب التأخير فإن أوقعه
 ذلك في شك (فلا يؤخر) أي فلا يسر التأخير حينئذ بل الأفضل تركه (ويحصل السحور) بضم
 السين أي التسحر (بقليل الأكل والشرب) لقوله صلى الله عليه وسلم «تسحروا ولو بمحرفة ماء»
 رواه ابن حبان ويدخل وقته نصف الليل (والثالث ترك المحجر) بضم الهاء (أي المحض من
 الكلام) أو بفتح الهاء عن أهديان في المطلق (المحجر) كالمحجر بفتح الهاء مصدر محجر من باب
 نصر فنهاء الهديان والمحجر بضم الهاء اسم مصدر من الأهجار وهو الإغناس في المطلق كما في المختار
 أي يسن للصائم من حيث الصوم ترك المحاصرة مع الناس وترك المحض من الكلام كالكذب فلا

(و) الخامس الوطء
 كما سبق في الفرج فلا
 يفطر الصائم بالجماع ناسياً
 (و) السادس
 الإنزال وهو خروج
 النقي (عن مباشرة)
 بلاجماع محرماً كان
 كاخراجه بيده أو غير
 محرّم كاخراجه بيد
 زوجته أو جاريته
 واحتراز بمباشرة عن
 خروج النقي بالاحتلام
 فلا يفطر به محرماً (و)
 السابع إلى آخر العشرة
 الحيف والنفاس
 والجنون والردة ففي
 طراً شيء منها في
 أثناء الصوم أطله
 (ويستحب في الصوم
 ثلاثة أشياء) أحدها
 تعجيل الفطر إن
 تحقق غروب الشمس
 فإن شك فلا يعجل
 الفطر ويسن أن يفطر
 على تمر والأفشاء (و)
 الثاني تأخير السحور
 مالم يبق في شك فلا يؤخر
 ويحصل السحور بقليل
 الأكل والشرب (و)
 الثالث ترك المحجر
 أي المحض من
 الكلام المحجر

عن الكذب والغيبة ونحو ذلك كالشم وان شتمه أحد ثلث مرثين (١١٣) أو ثلاثا أتى صائم ما يلسانه كما قال

النسوي في الأذكار
أو بقلبه كما نقله الرافعي
عن الأئمة واقصر عليه
(ومحرم صيام خمسة أيام
العیدان) أي صوم يوم
عيد الفطر وعيد
الأضحى (وأيام النحر) أي
يوم النحر (ويكره)
تحريرا (صوم يوم
الشك) بلا سبب يقتضي
صومه. وأشار المصنف
لبعض صور هذا
السبب بقوله (الآن
يوافق عادة له) في
تطوعه من عادته صيام
يوم وافطار يوم فوافق
صومه يوم الشك وله
صيام يوم الشك أيضا
عن قضاء ونذر ويوم
الشك هو يوم الاثنين
من شعبان إذا لم يزل
الحلال لتمام الصوم
أو عذب الناس برؤيته
ولم يحل عدل آما أو شهد
برؤيته شعبان أو عید
أوفسقة (ومن وطئ)
في نهار رمضان حال
كونه حامدا في الفرج)
وهو مكلف بالصوم
ونوي من الليل وهو
أنه هذا الوطء لأجل
الصوم (فكيلة القضاء
والكفارة وهي عتق
ربة مؤمنة) وفي بعض
النسخ سليمة من

العيلة والمخاصمة بخلاف آتيان ما يجب اجتنابه من حيث الصوم كالاستفقاء
بدا من حيث الصوم (السانه عن الكذب والغيبة ونحو ذلك كالشم) وان كان
يك واجبا في حد ذاته ويتاب عليه نوابين واجبا من حيث وجوب صوم الانسان
وسوئا من حيث الصوم (فان شتمه أحد ثلث مرثين أو ثلاث) وهو الأفضل
(ان لم يخف الرياء) كما قال النسوي في الأذكار أو بقلبه ان حقه (كان نقله الرافعي
نصر) أي الرافعي (عليه) أي القول بالقلب وانما التخيير بينهما قول النسوي ويسن
حرف رياء لم يجمع بينهما والمقصود من ذلك زجر نفسه عن الشاعة مطلقا وزجر الغير عن
البيان (ومحرم) ولا يصح (صيام خمسة أيام: العیدان) أي محرم (صوم يوم عيد
عيد الأضحى) بالاجماع لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن صومها رواه الشيخان (وأيام
تسريق وهي) عندنا (الثلاثة التي بعد يوم النحر) خلافا للأئمة الثلاثة حيث ذهبوا الى انها اثنان
سنة صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام أيام النحر بن كرواه أبو داود (ويكره تحريم الصوم
بشك) أي فلا يحل التطوع بالصوم يوم الشك (بلا سبب يقتضي صومه) لقول عمار بن ياسر
عن صام يوم الشك فقصصني أبا القاسم صلى الله عليه وسلم رواه أصحاب السنن الأربعة وهم أبو داود
ترمذي وابن ماجه والنسائي ومحمد الترمذي وابن حبان والحاكم (وأشار المصنف لبعض صور
السبب بقوله (الآن يوافق) أي صومه (عادة في تطوعه) ولومرة ولوطال الزمن بسببها لأن
مرة ثبت مرة (كن عادته صيام يوم وافطار يوم) أو عادته صوم يوم الاثنين والجميس (فوافق
صومه) بحسب عادته (يوم الشك) فلا يحرم بل يصح (وله صيام يوم الشك أيضا) أي كاله صيامه
بصفة العادة (عن قضاء) أو لندوب (ونذر) متقدم لم يقصد إيقاعه فيه كان ينذر صوم يوم
الآن مثلا فوافق يوم الشك أما نكر صوم يوم الشك أو النصف الثاني من شعبان فلا يصح كتنحري
من قضاء في ذلك اليوم وله صيامه أيضا عن كفارة وبأمر الامام في الاستفقاء (ويوم الشك هو
الاثنين من شعبان اذا لم يزل الحلال لتمام الصوم) مع الصحو (لعدم الغيم) وتحدث الناس
في ذلك (أي بان الحلال رؤى) (ولم يعلم) أي لم يشهد بها (عدله) أو شهد برؤيته (أي الحلال
من أو عید أوفسقة) أو نساء أو كفارة أو شهد بها محدل ولم يكف به نعم من اعتقد صدق من
راه من ذكره يجب عليه المحرم وصح منه وقع عن رمضان أن تبين أنه منه ومن ظن
صدق من قال انه راه من ذكره جاز بخلاف من لم يعتقد ولم يظن الصدق فانه يحرم عليه الصوم
الحكمة ثلاثة (ومن وطئ) بتعقيب جميع الحنفية أوفسقة من مقطوعها (في نهار رمضان) يقينا
بعض القصر ولم يتم القرب (حال كونه حامدا) عالما بالنحر بم غنارا (في الفرج) ولود برا
من وعيره من حياء أو ميت وان لم ينزل (وهو مكلف بالصوم ونوي من الليل) أي نوي الصوم
(وهو أن هذا الوطء لأجل الصوم) مع عدم الشهية ومع كونه أهلا للصوم بقية اليوم (فقلبه)
من على الوطء (القضاء) فلا يصح صومهما بالجماع (و) عليه وعنده (الكفارة) دون للوطء
كسهما الكفارة (وهي) أي الكفارة العظمى (عتق ربة مؤمنة وفي بعض النسخ) أي بعد
سنة من العيوب المنصورة بالعمل والكسب) فلا تجزئ الغيبة (فان لم يجدها) حشبا بان لم
يكن في مسافة القصر أو غنرا بان لم يجدها أو وجدها نساء أكثر من منها (فصيام شهرين
من) فان تكلف العتق أجزاء ولو بان بعد صومهما أن يلهما لا يؤمره ولم يكن عالما به لم يفت
به عن الكفارة (فان لم يستطع صومهما) متتابعين لحصول مشقة له لا يحتمل عادة ولو لشدة

١٤ - فوات حبس العرب (المحبوب المنصورة بالعمل والكسب) (فان لم يجد) (ها) فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع صومهما

(فاطمام حنین و مکی نا)

أَوْفَقِيرًا لِكُلِّ مَسْكِينٍ

(مد) ای مما یحزى

فمصدق الفمارة فان عجز

عن الجميع استقرت

الكفارة في ذمته فادا

قَدَرِ بِذَلِكَ عَلَى حَقِّهِ

من خيال الكفار

فعلها (وَمِنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ

مُحَمَّدٌ (مِنْ)

رَمَّانُ) جَعْنَرُ كَمَن

أَفْطَرُ فِيهِ لِمَرَضٍ وَلَمْ

تممكن من قضاءه كان

استمر عمره فيه حتى مات

فلا تتركه في هذا

الفائت ولا تغارك

بالقدرة والوفاء

عن مائة وثمانين ألفاً

من قضاة ولا أطامه عنده

من كتاب (الهدى)

۱۱ - منہج کتب خانہ

الميت من ربي

يوم (عبد) عظام

والله اعلم بالصواب

بابعدای و...

بالكيل نصف كدح
من ماء من ماء

مصری اوکاد سٹریٹ

المصنف هو المؤلف

الجديد والعديد لا يسعين

الإمام أبو بكر بن محمد بن علي

۴۰ اَيْضًا اِنْ يَكُومْ عَنْهُ بِلْ

بِسْمِ اللَّهِ ذَٰلِكَ كَهَافٍ مَّفْرُوحٍ

المهذب ومصوب في
خفا

الروضة الجوزية بالقديم

(والفـخ) والحدود

والکبریه من الذی لا یرجى

بروز (ان عصر) کل منهم

الطعام من غير حكمها أو فقرا لكل مكين) أو فقير (مما يأخذ من صدقة العطر) وهو
غالب قوت بلده (فإن عجز عن الجميع استقرت الكفارة في دمه) مرتبة ولا تسقط بمجرد (فادفتر
بمددك) أي العجز (على خضلة من خصال الكفارة عليها) كالوكان قادرا عليها ابتداء فإن قدر على
أكثر من خضلة رتب (ومن مات) قبلها بعد الدوخ (وعليه صيام ثنت من رمضان) أو فقير أو
كفارة (بغير كمن أظفر فيه) أي رمضان (المرض) أو فقير (ولم يتمكن من قضاءه بأن استمر مرضه)
المرجو برؤه أو سفره الياس (حتى مات) أو زال المرض ومات في رمضان (فلا أم عليه في هذا القاتل)
بالمريض أو السفر (ولا تدارك القدية) ولا بالقضاء بالصوم عنه لعدم تقصيره (وإن مات بغير علم) بأن
تعدى بالافتطار (وإن قبل التحك من قضاءه) أو بعده أو أظفر بغير علمت بعد التحك من القضاء
ولم يقض (أطعم عنه) بالبناء للجهر والجار والمجور نائب الفاعل أي أخرج الطعام من البيت (أي
أخرج الولي) أي الأجنبي (عن البيت من تركه) أي البيت أو من مال أخرج مدا من غالب قوت البلد
لاجل كل يوم أي فيجوز ذلك للأجنبي ولو بغير إذن القريب لأنهم باب فساد دين الغير بغير إذنه
أي يخرج عن الميت (لكل يوم مات) أي صومه (مدا) من (طعام) فلم يكن للميت تركه كإلزام
الولي الطعام ولا صوم بل يسن له ذلك (وهو) أي للذو رطل وثلاث بالقياس (وزنا والأصل فيه
الكيل) (وهو بالكيل نصف قدح مضرب) وهو الذي يشرب فيه (وما ذكره للمنصف) من تعيين
الطعام عن الميت (هو القول الجديد) ولا يجوز عنده أن يصوم عن الميت وليه لأن الصوم عبادة بقرينة
لاندخلها النيابة في الحياة فكذلك بعد الموت كالصلاة (والقديم لا يتعين الطعام بل يجوز الولي أيضا)
كما يجوز له الطعام عن الميت (أن يصوم عنه بل يسن له) أي الولي (ذلك) أي الصوم منه (كما في
شرح المذهب وصوب) أي النووي (في الروضة الحريم بالقديم) ولا بد من التدارك على القولين سواء
فان الصوم من الميت بغير أم غيره وذلك إذا خلف تركه والأفلا يلزم شيء والقديم هنا هو الأظهر
المفتى به لأحاديث الصحيحة الدالة على ومنها قوله صلى الله عليه وسلم (من مات وعليه صيام صام عنه
وليّه) رواه الشيخان من حديث عائشة قال النووي وليس للجد يد في تعيين الطعام حجة صحيحة
من السنة والجهر الوارد بتعيين الطعام ضعيف ومع ضعفه فلا طعام لا يتعين عند القاتل بالصوم بخلاف
المحرم فإنه يتنع عند القاتل بالطعام والمزاد الولي هنا لكل قريب للميت بالغ قائل أو رفيقا أو صيدا
وإن لم يكن شيئا ولا وارثا ولا وليا فيجوز لكل منهم أن يصوم عن الميت بلا إذن كالخج الواجب
لكن بشرط فيه الحرية ويجوز للأجنبي ذلك بدين من الميت أو من الولي بأجرة أو بدونها بخلافه
بلاذن (والشيخ) أي الكبير الذي لم يطق الصوم (والمحور) أي المرأة المسنة (والمرض) الذي لم
يطلق الصوم (الذي لا يرضى برؤه) إذا عجز عن كل مهم عن الصوم) فإن كان يلحقه منشفة شديدة لا تحتمل
عادة (فقطروا طعامه) إن كان محرا (عن كل يوم مدا) ولا فرق في وجوب القدية بين النفس والمفقر
وكفاية الوجوب على المفقر كما تفرارها في دمه وخرج الحار الرشيق فلا بد عليه إذا أظفر لكبر
أو مرض ومات رقيقة لأنه لا مال له ولا سيده لهواة عنه ولقرينة أن يصوم عنه أو يطعم وليس لسيدة
الصوم عنه لأنه أجنبي فلا بدور عاتك بالذات ابتداء فلنكف وصام لم يجب عليه المد ولو أخرج المد
ثم قدر مد القطر على الصوم لم يلزمه القضاء (ولا يجوز) لغيره والرمي ومن أخذت منشفة الصوم
عابه ولا يحامل والمريض (تحتمل المد قبل رمضان) بل لا يجوز تحمیل مدي يوم قبل دخول ليلته كما
لا يجوز تحمیل الزكاة لطاهر (أو يجوز) التعجيل (بعد فخر كل يوم) من رمضان بل يجوز
بعد غروب الشمس في ليلة كل يوم بل يسد في أول ليلة (والطاهر) ولو من زنا وخبر آدمي

۴۰۰

و بعد و هر کل يوم (و الحمد لله)

من كان مصوماً (والمرصع) ولو لم ير أدى ولو من أجرة أو متبعة (إن خافنا على أنفسهما)
 مع حمل والولد (ضرراً يلحقهما بالصوم كضرر المريض) وهو الذي لا يحتمل عادة أو الذي يبيع
 (أفطرا) وجوباً إن لم توجد بمرضة مفسدة غيرها أو صيانة لابتزها الصوم والأجراً لها الفطر
 ربيع والصوم مع تركه (ووجب عليهما القضاء) بلا فدية كالمرضى الذي يرجى برؤه (وان خافنا)
 الصوم (على أولادهما) فقط (أي إسقاط الولد في الحامل وفي اللبن في الرضيع) وحصول الضرر بالولد
 إن كان خيراً باتباعه لا بوبه ثمرة قتله حينئذ (أفطرا) وجوباً (ووجب عليهما القضاء للأفطار
 الكهنة) الصغرى وهي الفدية لتفويت فصيلة الوقت ولأنه أرغى بالطرف شخصان (أي كما
 يجب عليهما القضاء ولا فرق في ذلك بين المسافرين والمريضين أن قصدا الفطر لأجل الولد أما إن
 قصدا لأجل السر أو المرض فلا فدية عليهما وكذا إن أطلقنا على الأصح (والكفارة) أي الفدية
 يخرج عن كل يوم مائة من جنس الفطرة وبيعها وصفتها ولا تعدد بعدد الأولاد لأنها بدل
 عن الصوم بخلاف الحقيقة لأنها فداء عن كل واحد (وهو) أي ولد (كاسبق) في كلامه (رطل
 بنت العراق) ويعبر عنه بالبغدادى (ومصرف الفدية الفقراء) ولما كان فقط ولا يجب الجمع بينهما
 فهو الأفضل وله مصرف أمداد من الفدية إلى شخص واحد ولا يجوز له صرف المداوى إلى
 شخصين إذا كان للذات لا للمحتاجين واحداً ما إذا لم يكن أكثر من شخص كان مائة وعليه يوم واحد
 جلت ولذين فاته يجوز لكل واحد منهما أن يدفع واجبه لمن أراد من الفقراء ولما كان (والريض)
 الذي يرجى برؤه وإن تعدى بسبب المرض كان فقل ما نشأ عنه المرض سواء كان المرض سابقاً
 على الصوم أو بالعكس (وللسافر) الذي كان سفره سابقاً على الصوم بأن سافر قبل الفجر (سفرًا طويلاً
 سحاً) نضراً بالصوم بفطران بنية الترخص (وبقيضان) ثم إن كان المرض لا يحتمل عادة أو
 مع التيمم كطهارة فهو يجوز الفطر وإن كان يخاف عليه هلاك النفس أو ذهاب منفعة عضو
 فهو يوجب الفطر (و) يجوز (للمريض) أن كان بمرضة مطبقاً أي دائماً لبلاؤها (ترك النية
 من الليل) لقيام المسافر يوماً (وان لم يكن مطبقاً) بل كان متقطعاً (كما لو كان يحج) بالبناء
 لمعول (وقادون وقت وكان وقت الشروع في الصوم) أي وقت صلاة الأذان في فجر (مجموماً
 به ترك النية) لقيام المسافر بوقت النية (وإلا) أي وإن لم يكن مجموعاً وقت الشروع في الصوم
 فليترك النية ليلاً) لا تغاير المسافر وقت الدخول في الصوم الذي هو وقت النية (فإن عادت الحجة
 وحاج للفطر أفطر) ومثل المريض ممن غلب عليه الجوع والظمس والحصادون والزراعون
 ونحوهم فيجب عليهم نية في رمضان ثم إن لحقتهم مشقة شديدة تبطل التيمم أفطروا أو الأفلان
 والمسافر سفرًا طويلاً مباحاً أن ينصت بالصوم للفطر أفضل أو لم ينصت بالصوم في الحال ولكن
 عرف منه الضعف في المستقبل لو صام وكان سفره سرحاً أو غزو مثلاً فالأفطر أفضل أما إن خاف
 من الصوم تلف نفس أو عضو أو منفعة حرم عليه الصوم وعلم من هذا التصريح أن قول الشارع
 أي المريض والمسافر هو قيد لا فدية الفطر للسافر لا لجوازه لأن السافر سفر قصير
 فله الفطر وإن لم ينصت بالصوم لكن الصوم أفضل حينئذ لما فيه من تعجيل برادة الذمة وعدم
 التمسك من عادة ومن آخر قضاء رمضان عابداً عابداً بحجة التأخير مع إمكانه بأن كان صحيحاً
 صام فداً ما عليه حتى دخل رمضان آخر لمسه مع القضاء لكل يوم إن كان حراً
 حراً من لم يمكنه القضاء بأن استمر مسافراً أو مريضاً والراء حاكماً أو مريضاً حتى
 حراً ولا نهي عليه بالتأخير وإن استمر شين مادام الصفر باقياً وكذا اللبن فلا فدية

والمرضع إن خافنا على
 أنفسهما (ضرراً يلحقهما
 بالصوم كضرر المريض
 (أفطرا) و) وجب
 (عليهما القضاء) وإن
 خافنا على أولادهما أي
 إسقاط الولد في الحامل
 وفي اللبن في الرضيع
 (أفطرا) و) وجب
 (عليهما القضاء) للأفطار
 (والكفارة) أيضاً
 والكفارة أن يخرج
 (عن كل يوم مائة)
 كما سبق (رطل) وثلاث
 بالعراقي) ويعبر عنه
 بالبغدادى (والريض
 والمسافر سفرًا طويلاً)
 مباحاً أن ينصت
 بالصوم (بفطران
 وبقيضان) وللريض
 أن كان بمرضة مطبقاً
 ترك النية من الليل
 وإن لم يكن مطبقاً
 لو كان يحج وقتاً دون
 وقت وكان وقت
 الشروع في الصوم
 مجموعاً فله ترك النية
 والأفلية النية ليلاً
 عادت الحجة واحتاج
 للفطر أفطر

عليه ويوجب الفدية هنا للتأخير وإن صام وقديمة الشيخ الحرم ونحوه لأصل الصوم فإن تكلف وصام فلا فدية وقديمة الرضع والحامل كفوت فضيلة الوقت وتبجيل فدية التأخير قبل دخول رمضان الثاني ليؤخر القضاء مع الامكان جازر كتبجيل الكفارة قبل الحنث ومحرّم التأخير سواء كان الحنث جازراً أو واجباً أو محرّماً كان حلف لا يدخل الدار أو لا يصلي الغرض أو لا يشرب الخمر فإن حنثه بشربه حرام ومع ذلك يجوز تقديم الكفارة إذا أراد الحنث بالشرب ويتكرر المد في التأخير بتكرّر السنين إذا أخر القضاء في كل سنة عندما ان تمكن في كل سنة ولم يصم ولو أخر قضاء رمضان مع إمكانه ولو لم يدخل رمضان فات أخرجه من تركه لكل يوم مَدَان مَدَلَفَات الصوم على الجديد السابق ومبدأ التأخير وعلى القديم يصوم غنية الولي ووجبت فدية للتأخير ولا يجزى الصوم عن مد التأخير لأن اللدليس بدلا عن الصوم فلو كان عليه عشرة أيام فبات والبواقي خمس من شعبان لزيم خمسة عشر مَدَا عشرة لاجل الصوم وخمسة للتأخير لأنه لو عاش لم يمكنه إلا قضاء خمسة فوجب الفدية لتحقق القوات ولو لم يدخل رمضان (وسكت المصنف عن صوم التطوع) أي التثقل وهو التقرب إلى الله تعالى بعبادة ليست فرضاً (وهو مذكور في الطولات) وصوم التطوع ثلاثة أقسام فقيم بتكرّر بتكرّر السنة كما قال (وَمِنْهُ) أي المذكور في الطولات (صوم) يوم (عرفة) وهو ناسع ذي الحجة (وعاشوراء) وهو عاشر المحرم (وناسيعة) وهو ناسع المحرم وقيم بتكرّر بتكرّر الشهور (و) مِنْ (أيام) البالي (البيضاء) وهي الثالث عشر ونالياه وأيام البالي السود وهي الثامن والعشرون ونالياه (و) مما يتكرر بتكرّر السنة (مستحبة من شوال) وإن لم يعلم بها أو نفاها أو صامها عن نذر أو نقل آخر أو قضاء عن رمضان أو غيره. فمعلوم صام شوالاً قضاءً عن رمضان وقصد تأخيرها عنه لم يحصل معه فيصومها من القعدة، وتكرّر بتكرّر الأسبوع وهو الاثنين والخميس.

(فصل في أحكام الاعتكاف) ذكره عقب الصيام لأنه من نواحيه ولأن القعود من كل منهما واحد وهو كنف النفس عن شهواتها ولأن الذي يبطل الصوم قد يبطل الاعتكاف ولأنه يمس للعتكاف الصيام (وهو) أي الاعتكاف (لغة الإقامة) أي الاستمرار (على الشيء من غير أوشر) ولو في غير مسجد (وشراً إقامة) حقيقة أو حكماً (بمسجد) وهو ما وقفه الواقف مسجداً (بصفة مخصوصة) وهو النية من مسلم غير خال من النواحي (والاعتكاف سنة) أي طريقة في الدين (مستحبة) أي مطلوبة (في كل وقت) لئلا كان أو نهاراً حتى أوقات الكراهة وإن نحرها أو ولو مفطراً فيصح الاعتكاف إذا نوى حال دخول المسجد سواء كان مأكناً أو سائراً مع التردد بخلاف للزوم بل تردد لأنه لا يصح النية حينئذ لأنه لا يسمى لنا (وهو) العشر الآخر من رمضان أفضل منه (أي الاعتكاف) (ز) غيره) أي غير العشر الآخر سواء كان الغير من العشر الأوسط والاول من رمضان أو من غير رمضان بالسكينة (لأنه طلب) الاطلاع على (ليلة القدر) فيحسبها بأبواب العبادة ويحصل فضلها من أحبابها وإن لم يطلع عليها وهي أفضل ليالي السنة في حق هذه الأمة (وهي) أي ليلة القدر (عند الشافعي) رضي الله عنه منحصرة في العشر الأخير من رمضان فكل ليلة منه (أي العشر الأخير) (معملة لها) أي ليلة القدر (لكن ليالي الوتر أرجاها وأرجى ليالي الوتر ليلة الحادي) والعشرين كإدله عليه حديث الشيخين (أو الثالث والعشرين) كإدله عليه حديث مسلم واختار الشافعي أنها نازلة هذا وهذا ولا يتنقل عنها وعند الجمهور كالشافعي أنها نازلة ليلة بعينها من العشر الأخيرة ليلة التي وجبت ليلة القدر به في سنة النبي صلى الله عليه وسلم لا تنتقل عنها إلى ليلة غيرها من حين مشروعها إلى الآن وقال إبراهيم للزني وابن خزيمة إنها تنقل كل سنة إلى ليلة من ليالي العشر وقال ابن عباس وأبي هريرة ليلة سبع وعشر بر

وسكت المصنف من صوم التطوع وهو مذكور في الطولات ومثبه صوم عرفة وعاشوراء وناسيعة وأيام البيض وستة من شوال.

(فصل في أحكام الاعتكاف وهو لغة الإقامة على الشيء من غير أوشر وشراً) الإقامة بمسجد بصفة مخصوصة (والاعتكاف سنة مستحبة) في كل وقت وهو في العشر الآخر من رمضان أفضل منه في غيره لأجل طلب ليلة القدر وهي عند الشافعي رضي الله عنه منحصرة في العشر الأخير من رمضان فكل ليلة منه معملة لها لكن ليالي الوتر أرجاها وأرجى ليالي الوتر ليلة الحادي أو الثالث والعشرين

(وله) أي لا اعتكاف
المذكور (شرطان)
أحدهما (الثنية) وبنوي
في الاعتكاف المنذور
الفرضية أو النذر (و)
الثاني (اللبث في المسجد)
ولا يكفي في البتة غير
الطمانية بل الزيادة
عليه بحيث يسمى ذلك
اللبث عكوفاً ويحرم
للمعكف السلام وعقل
ونقاء عن حيض أو
نفاس وجنابة فلا يصح
اعتكاف كافر ومجنون
وحائض ونفساء وجنب
ولو ارتد للمعكف أو
سكر بطل اعتكافه (ولا
يخرج للمعكف) من
الاعتكاف المنذور إلا
الحاجة (الإنسان) من
بول وغائط وما في معناها
كفعل جنابة (أو عذر
من حيض) أو نفاس
فتخرج المرأة من المسجد
لأجلهما (أو) عذر
من (مرض لا يمكن
المقام به) في المسجد
بأن كان يحتاج لفرض
وخادم وطبيب أو يخاف
تلويث المسجد كإسهال
وإدرار بول وخروج
بقول المصنف لا يمكن
الحج المرض الخفيف
كحمى خفيفة فلا يجوز
الخروج من المسجد

وهو قول عمر بن الخطاب وهو يذهب أكثر أهل العلم ومن علامتها أنها تكون لاجرة ولا باردة
وتطلع الشمس حينئذ ينعاه منكسرة الشعاع ليس فيها شعاع كثير إلى أن ترتفع كرمح وعشم
مع الكلاب وفي ليلة القدر لا تنعقد نطفة الكافر وظلدة معرفة علامتها بعد فواتها أنه يسن اجتهاده
في برئها واجتهاده فيها ويندب أن يكبر في ليلتها من قول اللهم إني أعوذ بك من تحت الغفوة غف
في ويسن لمن رآها أن يكتمها لأنها كرامة وينبغي كتم الكرامات وهي لحظة صغيرة على صورة
لدي الخاطف (وله أي الاعتكاف) أي لصحبه وتحققه (شرطان) أي ركنان بل أو كانه أربعة
أحدهما (الثنية) بالقلب كمنظيره من العبادات (وبنوي في الاعتكاف المنذور في الفرضية) ليستبر عن
العزوب كيفية لحظة في النذر (والثاني البت) ولا يجب السكون بل يكفي التردد في جهات المسجد
شرط إما السكون أو التردد ويندب للثنية أن ينوي الاعتكاف ويقف وقفة تزيد على أقل طمانية
لملا فان نواه ولم يقف أو وقف قدرها أو دونها لم يصح على الأصح والركن الثالث مسجد فلا بد أن
يكون الاعتكاف (في المسجد) أي الخالص للمسجدية فلا يصح في غيره وممنه رعيته القديمة وجناح
يصل بجداره وهوأؤه وغصن شجرة أصلها فيه وإن كان القصر خارجاً (ولا يكفي في البتة غير
الطمانية) في ركوع وحموه (بل) يكفي (الزيادة عليه بحيث يسمى ذلك اللبث عكوفاً) أي وقفاً
وسحب الآمان الشافعي رضي الله عنه أن يكون قدر يوم آخر وجهاً من خلاف من أوجه والركن الرابع
يكتفي وإنما عذر ركنه لعدم وجود صورة للاعتكاف مشاهدة بدونه كالصوم (ويشترط للمعكف
السلام) أي ابتداء ودواماً (وعقل) أي غير (ونقاء عن حيض ونفاس وجنابة) أي طهر وخلو عنها
فلا يصح اعتكاف كافر ومجنون وحائض ونفساء وجنب (لعدم صحة نية الكافر ومن لا عقل
لحرمة مكث من حديث كبر في المسجد (ولو ارتد للمعكف أو سكر بطل اعتكافه) إذا كان
سكران متعدياً بالسكر بخلاف ما إذا لم يكن متعدياً به فلا يبطل بول المجنون والأغواء العذر (ولا
يخرج للمعكف من) المسجد (الاعتكاف المنذور) الذي لم يقف مدة ولا تابع مع فساد بقاءه على
مكثه فإنه ينقطع بغير وجه (الحاجة الإنسان من بول وغائط وما في معناها كفعل جنابة) غير مفطرة
كالجنابة من نحو احتلام ومثل ذلك الأكل واخراج الرج فإنه يكره في المسجد أي فيخرج للمعكف
ذلك ولا يكلف في غيره وجهه الأسراع (أو عذر من حيض أو نفاس) إن طال مدة الاعتكاف بأن كانت
مدة لا تخلو عنهما غالباً بأن كانت أكثر من خمسة عشر يوماً في الحيض وأكثر من تسعة أشهر في النفاس
فتخرج المرأة من المسجد لأجلهما (وجو بالتحريم المكث فيه عليها حالة الحيض أو النفاس ومنها
الحاجة غير المفطرة كأن حصلت باحتلام أو نظراً أو فكر فيجب الخروج على الجنب من المسجد للفعل
نفا فوراً (أو عذر من مرض) ولوجتوباً أو اغواءً فلا يبطل الاعتكاف بالخروج لهما فإذا لم يخرج من
مسجد حيث زمن المرض أو الاغواء من الاعتكاف دون الجنب لأن الجنب ليس أهلاً للعبادة
لا يمكن المقام معه) أي يشق الإقامة مع ذلك المرض (في المسجد) فلا يحمل المشقة ولم يخرج من المسجد
مع المرض حيث زمن من مدة الاعتكاف فالمراد عدم الامكان المشقة لا التعذر ولا التعسر كإسهال السارح
بأن كان يحتاج لفرض وخادم وطبيب أو يخاف (تلويث المسجد كإسهال وإدرار بول) (ولا
يبيح) (وخرج بقول المصنف لا يمكن إلى آخره المرض الخفيف) الذي لا يشق معه الإقامة في المسجد
كحمى خفيفة فلا يجوز الخروج من المسجد بسببها) أي الحمى أي فيحرم في الاعتكاف المنذور المقيد
بمدة والتتابع ومثل الحمى المصداق الخفيف (ويبطل الاعتكاف بالوطء مختاراً إذا ذكر للاعتكاف علماً
تحريراً) بخلاف الجنابة غير المفطرة كالأوطء وتكرهاً وناسياً للاعتكاف أو جاهلاً بالتحريم ممنوراً

بسببها (ويبطل) الاعتكاف (بالوطء) مختاراً إذا ذكر الاعتكاف علماً بالتحريم

أو كانت باحتلام ومحوه ان يادر يطهره فان لم يادر به بطل اغتسافه (وأما مباشرة العتسف) لما ينقض الوضوء (شهوة فتبطل اغتسافه ان أنزل والأفلا) لأن الاغتساف يبطل بالوطء بلا أنزال فبالا أنزال مع نوع شهوة أولى وخرج بالمباشرة ما إذا نظر أو تفكر فأنزل فيها فإنه لا يبطل ان لم تكن عادة الانزال بها كافي الصوم و شهوة ما إذا قبل بقصد الاكرام والشفقة أو بلا قصد شي فلا يبطل اغتسافه بذلك وأن أنزل مثل ما في الصوم والقاعدة أن ما يغير في الصوم يبطل الاغتساف وما لا فلا ويرد

كتاب أحكام الحج والعمرة

(وهو) أي الحج (لغة القصد وشراً قصد البيت الحرام للنسك) مع فعل الأركان والعمرة لغة الزيادة وشراً زيادة الكعبة لأجل الايمان بالنسك مع فعل الأركان وروى ابن حبان عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أن الحاج حين يخرج من بيته لم يحط بخطوة الا كتب الله بها حسنة وحسنه منه بها خطيئة فاذا وقفوا برقات ياهي الله بهم ملائكة يقول انظروا الى عبدي أتوني شغافراً أشهدكم أني عفت ذنوبهم وأن كانوا تعدد فطر السماء وزمل عالم واذا رآي الجبار لم يدرك أحد مثله حتى يتوفاه الله تعالى يوم القيامة واذا جلى شعره قلبه بكل شعيرة منقطة من رأسه نور يوم القيامة فاذا قضى آخر طوافه بالبيت خرج من ذنوبه كميوم ولدته أمه » (وشراً وط وجوب الحج) والعمرة (سبعة أشياء) وفي بعض النسخ سبع خصال (و) وشراً وط الوجوب خمسة فقط (الاسلام والبلوغ والعقل والحرية) والاستطاعة (فلا يجب الحج) (ولا العمرة) (على الشخص بحد ذلك) وشراً وط الاستطاعة بالنفس سبعة (و) الأول (وجود الزاد) أي وجود ما يتصرف في الزاد بأن يكون قادراً على تحمله فهذا شرط لوجود الزاد من حيث النفس الذي يتحمله (و) وجود (أوعيته) كالترارة وغيرها (ان احتاج اليها) أي الأوعية بأن يحمل الزاد معه من يده (وقد لا يحتاج اليها شخص قريب من مكة) بأن كان ميمنه وبينها دون مرحلتين ولم يحمل الزاد معه بل كان يكسب في حرفة ما يغني زاده بل مؤنه فان طال سفره بأن كان مرحلتين فأكثر لم يكف النسك ولو كان يكسب في يوم كفاية أيام لأنه قد ينقطع عن الكسب (و) الثاني (يشترط أيضاً وجود الماء) والزاد (في المواضع العناد تحمل الماء) والزاد (منها) أي المواضع (بشأن الثل) وهو القدر اللائق به في ذلك الزمان والمكان وهذا شرط لوجود الزاد من حيث الحمل فلولم يحده في الحال المذكورة ووجد المثل (و) الثالث (وجود الرحلة) أي القدرة على الركوب (التي تملك له شراً) بشأن الثل (أو استئجار) بأجرة الثل (هنا) أي اشتراط وجود الركوب للمرأة والحتم مطلقاً وللمرأة رجل العاجر عن المشي والقدرة عليه (إذا) طال سفره بأن كان الشخص بينه وبين مكة مرحلتين فأكثر (ولو قريب من عرفة وبضمن مكة لم يعتبر) (شراً قدر) أي من ضمن مكة (على المشي أم لا) لكن يشترط الحج للقدرة على المشي خروجه من خلاف من أوجبه (فان كان بينه) أي الزميل (وبين مكة دون مرحلتين وهو أقوى على المشي) وعلى حمل زاده أو أوعيته أو قادراً على حيوان يحمل الزاد عليه (لزومه الحج بلا رحلة) لعدم المشقة (ويشترط كون ماذ كرم) أي من الزاد أو أوعيته والماء بشمته والرحلة (فاضلاً عن دينه) ولو مؤجلاً أو قه تعالى (وعن مؤنة من عليه مؤتهم) كزوجته وفرعه وأصله (مدتها به) الى مكة (واباها) أي رجوعه الى وطنه ومدتها بمكة (وافضلاً أيضاً عن مسكنه اللائق به) ما لم يستغن عنه يسكنه الرضا أو نحوها (وعن عيبه يلقى به) ويحتاج اليه في خدمته زامته أو منصفه (و) الرابع (نخلة الطريق) أي خلوه من نحو سبع وعشرون (والمراد بالنخلة هنا) لازمة لها وهو (أمن الطريق) ولو (ظناً) أي أمناً في لا تقابل السفر وأن لم يلق بالحضر (بحسب ما يلقى بكل مكان) من الطريق سواء البر والبحر بأن غلبت السلان (فلو لم يامن الشخص على نفسه أو ماله) الذي يحتاج لاستصحابه معه ولو يسيراً (أو بضمه) بضم الباء أي فرحاً والمراد بالنخلة هنا أمن الطريق صائب ما يلقى بكل مكان فلولم يامن الشخص على نفسه أو ماله أو بضمه

وأما مباشرة العتسف
شهوة فتبطل اغتسافه
ان أنزل والأفلا
(كتاب أحكام الحج)
وهو لغة القصد وشراً
قصد البيت الحرام للنسك
(وشراً) وط وجوب الحج
سبعة أشياء (و) وفي بعض
النسخ سبع خصال
(الاسلام والبلوغ
والعقل والحرية) فلا
يجب الحج على الشخص
بحد ذلك (و) وجود
الزاد (و) وجود الزاد من حيث النفس الذي يتحمله (و) وجود (أوعيته) كالترارة وغيرها (ان احتاج اليها) أي الأوعية بأن يحمل الزاد معه من يده (وقد لا يحتاج اليها شخص قريب من مكة) بأن كان ميمنه وبينها دون مرحلتين ولم يحمل الزاد معه بل كان يكسب في حرفة ما يغني زاده بل مؤنه فان طال سفره بأن كان مرحلتين فأكثر لم يكف النسك ولو كان يكسب في يوم كفاية أيام لأنه قد ينقطع عن الكسب (و) الثاني (يشترط أيضاً وجود الماء) والزاد (في المواضع العناد تحمل الماء) والزاد (منها) أي المواضع (بشأن الثل) وهو القدر اللائق به في ذلك الزمان والمكان وهذا شرط لوجود الزاد من حيث الحمل فلولم يحده في الحال المذكورة ووجد المثل (و) الثالث (وجود الرحلة) أي القدرة على الركوب (التي تملك له شراً) بشأن الثل (أو استئجار) بأجرة الثل (هنا) أي اشتراط وجود الركوب للمرأة والحتم مطلقاً وللمرأة رجل العاجر عن المشي والقدرة عليه (إذا) طال سفره بأن كان الشخص بينه وبين مكة مرحلتين فأكثر (ولو قريب من عرفة وبضمن مكة لم يعتبر) (شراً قدر) أي من ضمن مكة (على المشي أم لا) لكن يشترط الحج للقدرة على المشي خروجه من خلاف من أوجبه (فان كان بينه) أي الزميل (وبين مكة دون مرحلتين وهو أقوى على المشي) وعلى حمل زاده أو أوعيته أو قادراً على حيوان يحمل الزاد عليه (لزومه الحج بلا رحلة) لعدم المشقة (ويشترط كون ماذ كرم) أي من الزاد أو أوعيته والماء بشمته والرحلة (فاضلاً عن دينه) ولو مؤجلاً أو قه تعالى (وعن مؤنة من عليه مؤتهم) كزوجته وفرعه وأصله (مدتها به) الى مكة (واباها) أي رجوعه الى وطنه ومدتها بمكة (وافضلاً أيضاً عن مسكنه اللائق به) ما لم يستغن عنه يسكنه الرضا أو نحوها (وعن عيبه يلقى به) ويحتاج اليه في خدمته زامته أو منصفه (و) الرابع (نخلة الطريق) أي خلوه من نحو سبع وعشرون (والمراد بالنخلة هنا) لازمة لها وهو (أمن الطريق) ولو (ظناً) أي أمناً في لا تقابل السفر وأن لم يلق بالحضر (بحسب ما يلقى بكل مكان) من الطريق سواء البر والبحر بأن غلبت السلان (فلو لم يامن الشخص على نفسه أو ماله) الذي يحتاج لاستصحابه معه ولو يسيراً (أو بضمه) بضم الباء أي فرحاً والمراد بالنخلة هنا أمن الطريق صائب ما يلقى بكل مكان فلولم يامن الشخص على نفسه أو ماله أو بضمه

بعد وجود الزاد
والراحلة ما يمكن فيه
السير المهدى الى الحج
فان امكن الا انه يحتاج
لقطع مرحلتين في
بعض الأيام لم يلزمه
الحج للضرر (وإن كان
الحج أرمه) أجهدها
(الاحرام مع التبة)
أي نية الدخول في الحج
(و) الثاني (الوقوف
بعرفة) والمراد حضور
الحرم بالحج لحظة بعد
زوال الشمس يوم
عرفة وهو اليوم التاسع
من ذي الحجة بشرط
كون الوقوف أهلاً
للعادة لا مغمى عليه
ويستمر وقت الوقوف
الى فجر يوم النحر وهو
العاشر من ذي الحجة
(و) الثالث (الطواف
بالبیت) سبع طوافات
جاءلاً في طوافه
البیت عن يساره
مبتدئاً بالحجر الأسود
محاذياً له في مروره
بجميع بدنه فلا بدأ
بغير الحجر لم يحسب
له (و) الرابع (السعي
بين الصفا والمروة)
سبع مرات وكثر طه
بأن يبدأ في أول مرة
بالصفا ويحتم بالمروة

عنه (فوله) (وامكان المسير) وهو (ثابت في بعض النسخ والمراد بهذا الامكان ان يبقى من الزمان بعد) (وجود الزاد والراحلة ما يمكن فيه السير المهدى الى الحج) فان امكن الا انه يحتاج لقطع مرحلتين في بعض الأيام لم يلزمه الحج للضرر بل يحرم ان غلب على كفته أي فلا يوصف بالوجوب من أصله فادامت في هذه السنة بحث فضاؤه من تركته ويجوز الاستنجار عنه على الأصح لأنه مل والفل في جوار الاستنجار منه خلاف . والسادس ان يخرج مع المرأة زوجها أو محرماً بشرط أن يكون لكل منهما عدة عليها وإن يكن نفة أو عبداً النقة أو نسوة ثقات ثناناً كثيراً من على نفسها . والسابع تبوءه على الموكب لا ضرر شديد ولا تضر مشقة تحتل عادة (وإن كان الحج أرمه أجهدها) الاحرام مع التبة أي نية فصاحة للاحرام أي (الدخول في الحج) والشروع في أعماله فلو كان هو التبة (و) الثاني الوقوف بعرفة . والمراد بحضور الحرم بالحج أي وحده عرفات ولو تأمنا أو هارباً أو مراً في طلب آتق وإن لم يعرف كون المحل عرفات (لحظة بعد زوال الشمس يوم عرفة وهو اليوم التاسع من ذي الحجة بشرط كون الوقوف أهلاً للعادة لا مغمى عليه) ولا محنونا ولا مكراناً زائلاً العقل فلا يجزئهم وقوفهم فان لم يبق حصى عليه في عرفات حتى فات وقت الوقوف فاته الحج فلا يصح حجه لا فرضاً ولا نفلاً وأما المحنونا فيقع حجه نفلاً كحج الصبي غير المبر والمكران ان زال عقله فهو كالمجنون فيقع حجه نفلاً وان برل عقله وقع حجه فرضاً ويسن أن يقف الى الغروب ولو فاز فيها قبله ولم يعد اليه أسن لهدم القواف جميع بين الليل والنهار مع أنه يسن خروجه من خلاف من أوجه (ويستمر وقت الوقوف الى فجر يوم النحر وهو العاشر من ذي الحجة) لقوله صلى الله عليه وسلم «من تبعني ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد نرك الحج» رواه أبو داود وغيره وكيلة جمع هي ليلة المزدلفة (و) الثالث الطواف بالبیت سبع طوافات وهذا هو الواجب الأول (جاءلاً في حال طوافه البیت عن يساره) أي ماراً تلقاء وجهه خارجاً عن جدار البیت وشاذروانه وهذا هو الواجب الثاني (مستنداً) في ذلك (بالحجر الأسود محاذياً له في مروره) عليه ابتداء (بجميع بدنه) أي بجميع الشئ الآخر بان لا يقدم جزءاً من بدنه على جزء من الحجر وهذا هو الواجب الثالث (فلا بدأ بالحجر) كان بدأ بالبیت لم يحسب (أي البدء له) فاذا وصل اليه ابتداء منه . وسئل الامام البلخي عن الحكمة في أن ربه ينزل على بيته في كل يوم مائة وعشرين رحمة من ذلك لاطنقين يحتمون والمصلين أو هون وللطائرين واللبث يحشرون . فأجاب الطائفون بجمعهم بين ثلاث طواف وصلاة ونظر فصار لهم بذلك ستون والصلوات فاتهم الطواف فصار لهم أربعون (والرابع السعي بين الصفا والمروة سبع مرات) وهذا هو الواجب الأول (وكثر طه) أي شرط صحة السعي (ان يبدأ في أول مرة بالصفا ويحتم بالمروة) ويحسب ذهابه من الصفا الى المروة مرة وعوده منها اليه مرة أخرى (وشرطه أيضاً ان يكون السعي بعد طواف ركني أو قدوم بحيث لا يتخلل بين السعي وطواف القدوم وقوف في عرفات بأن كان السعي قبله) (والصفا بالفضر طرف جبل أي قبس) سمي بذلك لأن سيداً آدم عليه السلام اقتبس منه النار التي في أيدي الناس (والمروة بفتح الميم علم علي موضع الموضع المعروف بمكة) سميت بذلك لأن فيها الأصل جعارة تضارفة تقدر منها النار وهو طرف جبل فينتاع

ويحسب ذهابه من الصفا الى المروة مرة وعوده منها اليه مرة أخرى والكسما بالفضر طرف جبل أي قبس والمرورة بفتح الميم علم على موضع المعروف بمكة

استباحة محظورة فليس
من الأركان ويجب
تقديم الاحرام على
كل الأركان السابقة
(وأركان العمرة ثلاثة)
كان من النسخ وفي
بعضها أربعة أشياء
(الاحرام والطواف
والسعي والحلق أو
التقصير في أحد
القولين) وهو الرابع
كاستنقير قريباً أو فلا
يكون من أركان
العمرة (واجبات
الحج غير الأركان
ثلاثة أشياء) أحدها
(الاحرام من الميقات)
الصالح بالزمان
والمكان فالزمان
بالنسبة للحج شوال
وذو القعدة وعشر ليل
من ذي الحجة وأما
بالنسبة للعمرة فجميع
السنة وقت لأحرامه
والميقات المكان للحج
في حق المقيم مكة نفس
مكة مكياً كان أو أقيماً
وغير المقيم بمكة
فميقات التوجه من
المدينة الشريفة
ذوالحليفة والتوجه من
الشام ومصر والمغرب
الحجفة والتوجه من
تهامة اليمن يعلم
والتوجه من نجد

ومقدار ما بين الصفا والروة سبعة وسبعون ذراعاً يذراع اليد (و يفي من أركان الحج) إزالة شعر
الرأس (الحلق أو التقصير) للرجل والتقصير فقط للمرأة فانها لا تؤمر بالحلق لقوله صلى الله عليه وسلم «ليس
على النساء حلق» إنما حلق النساء التقصير «رواه أبو داود (أن جعلنا كلامهما) على الرجل وغيره (نكاحاً)
أي عبادة (وهو المشهور) فثبت لأن النبي صلى الله عليه وسلم دعا بقوله «اللهم ارحم أهلكين ثلاث مرات
ثم قال في الرابعة والتقصيرين» (فإن قلنا أن كلامهما) أي الحلق للرجل والتقصير للمرأة (استباحة
محظورة فليس من الأركان) لأن المحرم للأحرام كان محرماً عليه فأبىح له بالحلق أو التقصير فلا ريب
فيه (و) يفي من الأركان ترتيباً أكثر الأركان فحينئذ (بجاء تقديم الاحرام) أي نية الحج (على كل
الأركان السابقة) وتقديم الوقوف على طرف الركن وإزالة الشعر وتقديم الطواف على السعي إن لم يفعل
بعد طواف القدوم ولا يجب الترتيب بين إزالة الشعر والطواف (وأركان العمرة ثلاثة كما في بعض
النسخ وفي بعضها أربعة أشياء) بجعل إزالة الشعر ركناً (الأحرام والطواف والسعي والحلق أو التقصير
في أحد القولين) وهو الرابع كما سبق قريباً (لوقوف التحلل عليه مع عدم جبره بالدم كطواف (والأ)
أي وإن لم نحر على القول الرابع بأن جبرنا على القول الآخر (فلا يكون) أي إزالة الشعر (من
أركان العمرة) ويزاد ركن خامس وهو ترتيب جميع الأركان (واجبات الحج غير الأركان ثلاثة
أشياء) فبين الركن والواجب عموم وخصوص مطلق فكل ركن واجب وليس كل واجب ركناً
لأن الواجب قد لا يكون ركناً بأن كان شرطاً فالركن مالا توجد ما به الحج الآله والواجب ما به جبر
تركه بدم ولا يتوقف وجود الحج على فعله (أحدها الإحرام من الميقات) أي كون الإحرام من الميقات
شأنه في آخره والأفضل في أوله ألا دأ الحليفة فلا إحرام في مسجدها أفضل وللميقات زمن النبذة ومكانها
فحينئذ لا بد للحج من الميقات (الصالح بالزمان والمكان) فالزمان بالنسبة للحج أي لنية (شوال
وذو القعدة وعشر ليل من ذي الحجة) فالميقات له من أول شوال إلى فجر يوم النحر لئلا يوفى الحج
في ذلك انعقد المنوي حتماً وإن لم يمكن إلا بغيره فيه (وأما بالنسبة للعمرة) أي لنية (بجميع
السنة وقت لأحرامها) أي لنية الدخول في العمرة (والميقات المكان للحج في حق المقيم مكة نفس مكة
مكياً كان) أي القيم (أو أقيماً) أي نواجياً أي غير أهل مكة والمكانيين في مكة من هم أهلها وغيرهم
مقيماً بها وعابراً سبيل (وأما غير المقيم بمكة) وهو الأقي (فميقات التوجه من المدينة الشريفة ذوالحليفة
وهو مكان على مقدار عشر مراحل من مكة وستة أميال من المدينة (و) ميقات (التوجه من الشام
ومصر والمغرب الحجفة) وهي على مقدار أربع مراحل ونصف نعم إذا مر الشاميون على ذوالحليفة
كما هو حال الآن فهي ميقاتهم وليس لهم تأخير الإحرام إلى الحجفة (و) ميقات (التوجه من تهامة
اليمن) أي من الأرض المنخفضة من أرض اليمن (بالم) وهو على مرحلتين من مكة (و) ميقات
(التوجه من نجد الحجاز ونجد اليمن) أي من الأرض المرتفعة منهما (مقرن) وهو جبل على
مرحلتين من مكة ويقال له قرن المنازل وقرن الثعالب (و) ميقات (التوجه من للشرق) والعراق
وخراسان (ذات غرق) وهي اسم قرية على مرحلتين من مكة (والثاني من واجبات الحج رجم
جمرة العقبة يوم النحر ويدخل وقتها بنصف ليلة النحر ووقت فضيلته ما بين ارتفاع الشمس وزوالها
ورمي (الجار الثلاث) كل يوم من أيام التشریق الثلاثة ويدخل رمي كل يوم من أيام التشریق
بزوال شمسها ويبقى وقت اختياره إلى آخر ذلك اليوم ويبقى وقت جواز ما إلى آخر أيام التشریق
وبجوز رمي ما فانه لا أونهازا ويسن أن يقول مع كل حصاة عند الرمي بسم الله والله أكبر
صدق الله وعده ونصر عبده وأعز جنده وهزم الأحزاب وحده لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه مخلصين له

الحجاز ونجد ليس قرن والمتموجه من المشرق ذات غرق (و) الثاني من واجبات الحج (رمي الجمار الثلاث)

الدين

رمي ذوكرة الكافرون - ونحوه الرمي ستة: الأول رتبة الجمرات وهو (بدا بالكندي) وهي التي
 رمى بها الحنيفة (ثم الوسطى ثم جرة العقبة) وهي التي تلي مكة. (و) الثاني (رمي كل جمرتين بسبع
 حصيات) في كل يوم (واحدة بعد واحدة) فلا يصح اقترانها (فلورمي حصيتين) أو أكثر (دفعه
 واحدة حصيت واحدة) حتى لو رمى سبع حصيات بخمسة حصيات واحدة لأن العبرة بالرمي لا بالرمي
 (و) جيلد (لورمي حصاة واحدة سبع مرات كفي) اعتبارا بتعدد الرمي وإن كان الرمي حصاة
 واحدة لكنه خلاف الأفضل. (و) الثالث (يشترط كون الرمي بحجر) فيجزي بأنواعه (فلا
 يكتفى غيره) أي الحجر (كؤلؤ وحنظل) وهو حجر الكندان وهذا بخلافه فيكون الرمي
 والرابع كون الرمي باليد فلا يكتفى برجل ولا بغيره ولا رمي بقلع. والخامس قصد الرمي بالرمي
 من قصد الرمي كغناء مطلقا أي سواء رمى للشاخص أولا إن وقع في الرمي والأفلا من والسادس
 عطف إصابته فلو شك في إصابته لم يحسب (والثالث الخلق) وهو استئصال الشعر بالرمي (أو التقصير)
 وهو قطع الشعر من غير استئصال والاعتماد أن إزالة الشعر ركن على المشهور (والأفضل للرجل الخلق)
 من غيره (و) المرأة (التقصير) وإذا نذرت وجب (وأقبل) الواجب في نحو (الخلق إزالة ثلاث
 شعرات) من شعر الرأس ولو مسترسلة عن الرأس أو متفرقة (خلق أو تقصير أو تنف أو أحرقا
 أو قضا) وهو القطع بالمقراض (ومن لا شعر برأسه يسن له إمرار الرملي عليه) تنبيهها بالخالقين
 ولا يقوم شعر غير الرأس من المحبة وغيرها) من بقية شعور الوجه والبدن (مقام شعر الرأس)
 تنبيهه بالرأس في قوله تعالى «مخلفين رؤوسكم» أي شعرها وأما وجبات العمرة فثبثان الأحرام
 من البقاة واختتاب عزمات الأحرام فالبقاة السكاك للعمرة في حق من هو خارج عن الحرم
 موقوفات الحج الذي تقدم ذكره وفي حق من هو في الحرم الجبل فيلزمه الخروج إلى أدنى الجبل
 وأقل من خطوة ليحصل فيها الجمع بين الحل والحرم كإتيان الحج فان فيه الجمع بين الحرم والحل
 عرفات وأفضل بقاع الحل للعمرة الجمرات وهي على ستة قرايب من مكة ثم التقصير وهي المكان
 حروف بمسجد عائشة بين مكة وقرب مكة ثم الحديبية وهي بين طريق جدة والدينة على ستة
 راسخ من مكة (وسن الحج) والعمرة (سبع أحوالها الأفراد وهو تقديم أعمال الحج على أعمال
 العمرة) في عام واحد (بأن يحرم أولا بالحج من ميقاته ويفرغ منه) أي من أعماله (ثم يخرج من
 مكة إلى أدنى الجبل) أي أقرب (فيحرم بالعمرة وبأى عملها) وتسمى ذلك بالأفراد لأفراد كل منهما
 أحرام وعمل (ولو عكس) بأن أحرم بالعمرة وأتى بأعمالها ثم أحرم بالحج وأتى بأعماله (لم يكن
 مدنا) بل متمما وتسمى بذلك لتتميمه بفعل محظورات الأحرام بين السكاك وتتممه بسقوط العود
 لبقاة عنه لأنه يحرم للحج من مكة كاهن مكة والجمع بين الأفراد في الأفضلية أن اعتمر في عام الحج
 هذه القرائن بأن يحرم في أشهر الحج بالنسكين معا أو يحرم بالعمرة ثم يدخل عليها الحج قبل
 أن يروى في الطواف ثم جعل عمل الحج فيحصلان اندراجا للأصغر في الأكبر للخبر الصحيح لأن
 حرم الحج والعمرة أجزاء لطواف واحد وتسمى واحدتهما حتى يحل منهما جميعا. ويجب على كل
 من تمتع والقارن ثم إن لم يكن مسكنهما دون مرحلتين من أرض الحرم لأن المتمتع استفاد
 في ميقات الحج لا متمما يحرم من مكة والقارن استفاد رك ميقات العمرة وهو الخروج لأدنى
 حرك وحكمة عدم وجوب النعم على من مسكا كنهم دون مرحلتين من الحرم أنهم لم يرمحوا ميقاتا
 من لأهل ولم يجر به (والثاني التلبية ويسن الاكثر منها) أي التلبية (في دوام الأحرام) لكن
 سن في الطواف ولا في السعي ولا عند الرمي (و يرفع الرجل صوته بها) في غير المرة الأولى

صفة مثل (وما ذكره المصنف من سنيته) أي طواف الوداع (فول مرجوح لكن لا يطره
 حرم) على من خرج من مكة إلى مسافة القصير مطلقا أو إلى وطنه ولو دونها لما روى مسلم عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «لا يفرق أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت» أي الطواف
 يستكرهه أبو داود ولو أراد الحاج الرجوع إلى بلده من بين زمرة دخول مكة لطواف الوداع
 في يوم النحر للإفاضة للوداع ثم أتى منى ثم أراد النفر منها في وقته إلى وطنه لا يجزئه ذلك
 تعرف على الصحيح ومن لم يكن في شك وأراد الخروج من مكة كالمتحيز يريد مقرا والأفاق
 الرجوع إلى وطنه وجب عليه طواف الوداع في الأصح نظما للحرم ونسبها لاقتضاء خروجه
 بوجع باقتضاء دخوله الأحرام وفي قول يجعل طواف الوداع من التماسك ويخصه بلدى التمسك
 ويحرم الرجل أي الذكور ولو صبيا ومجنونا (حنا كما في شرح المذهب عند) إرادة (الأحرام)
 وحده ومع (عن الخط من الثياب وعن منسوجها ومعقودها) كالطربوش (وعن غير الثياب
 من خف ومل) وتأسوبة وبقاب إذا سترن جميع أصابع الرجلين (وليس إزارا ورداء) أي
 وجوبا (أيضين) أي ندبا (جديدين والأقنطين) كالفسولين وبكرة التنجس الحاف والمصوغ
 أو بستره ولو قبل التنجس على الأوجه ويسن لبس ثلثين حجر ٥ ليحرم أحدكم في إزار
 ورداء وثلثين ٥ .

(فصل: في أحكام محرمات الأحرام . وهي ما يحرم بسبب الأحرام) وكلها ضماير إلا قتل الحيوان
 المحرم والجماع والتفسيق فاتها من الكبائر (ويحرم على المحرم) ذكرها كان أو غيره (عشرة أشياء
 أحدها لبس الخيط كقميص) وهو ما لا يكون مفتوحا من قدام (وقباء) فتحة القاف وهو
 ما يكون مفتوحا من قدام (وخف) وقبأ ستر سيرة أعلى قدميه (وليس المنسوج كبدن) وهي
 في لبس في الحرب (أو المعقود كبدن) فالبدن على نوعين نوع معقود ونوع ملزوق (في كل جزء
 من أجزاء) (جميع بدنه) كخرطة الحية وقفا ليد (والثاني نظية الرأس أو بعضها) سواء شجرة
 وشجرة . نعم لا يحرم ستر شعر خرج عن حد الرأس (من الرجل) أي الذكور بقينا (بما بعد سائر)
 عرفا وإن حكى الشرة كنبوت رقيق لأنه بعد سائر هنا بخلاف الصلاة (كعمامة) وعريقة
 وطربوش (وطين) وحناء مخمخين (فإن لم يعد سائر) في العرف (لم يضر) أي لم يحرم (كوضع
 يده على بعض رأسه) ما لم يقصد به الستر (وكأقماعه في ماء واستظلاله بمحمل) كهودج وأن قصد
 مع ذلك الستر (وإن من) أي الحمل (رأسه) فإنه لا يضر لأنه لا يعد سائر أعرفا وإذا لبس
 المحرم ثوبا فوق ثوب مع اختلاف الزمن فإن ستر الثاني ما لم يسره الأول تعدت القدية والأفلا
 ومثله في ذلك مكلو ستر رأسه بسائر فوق سائر (ونظية الوجه أو بعضه من المرأة بما بعد سائر)
 أي في العرف بخلاف ما لا يعد سائر في العرف فلا يحرم وضع يدها على بعض وجهها (ويجب عليها
 أن تستر من وجهها مالا يتأتى ستر جميع الرأس إلا به) أي نظية على ستر الرأس لأنه عورة في الصلاة
 والإمامة لا تستر ذلك لأن رأسها ليس بعورة في الصلاة (ولها أن تستل على وجهها ثوبا متحافا عنه
 غشية ونحوها) كحجر بحيث لا يقع الثوب على الشرة وسواء فعلته الحاجة كحجر وبرد أم لا فإن
 كان وقع عليها فإن كان بفعلها أو استدأته لزمها الصدقة إلا بأن سقط فهدا ورفعته كحالا فلا
 فدية (والحنثي كما قال القاضي أبو الطيب يؤمر بالستر) أي ستر رأسه (و) (يباح له) لبس
 الخيط (ويسن له أن لا يلبس الخيط لاحتمال أن يكون رجلا) وأما الصدقة فالحثي عليه
 المهور) أي أكثر العلماء (أنه) أي الحنثي (إن ستر وجهه) وكشف رأسه (أو) ستر

كبره المصنف من
 صفة قول مرجوح
 لكن لا يطره وجوبه
 (ويحرم الرجل) حنا
 كما في شرح المذهب عند
 الأحرام عن الخط
 من الثياب وعن
 منسوجها ومعقودها
 وعن غير الثياب من
 خف ومل (وليس
 سائر إزارا ورداء أيضين)
 جديدين والأقنطين
 (فصل) في أحكام
 محرمات الأحرام وهي
 ما يحرم بسبب الأحرام
 (ويحرم على المحرم
 عشرة أشياء) أحدها
 (لبس الخيط)
 كقميص وقباء وخف
 وليس المنسوج كبدن
 أو المعقود كبدن
 بدنه (والثاني نظية
 الرأس) أو بعضها (من
 الرجل) بما بعد سائر
 كعمامة وطين فإن لم
 يعد سائر لم يضر كوضع
 يده على بعض رأسه
 وكأقماعه في ماء
 واستظلاله بمحمل وإن
 من رأسه (و) نظية
 (الوجه) أو بعضه (من
 المرأة) بما بعد سائر
 ويجب عليها أن تستر
 من وجهها مالا يتأتى
 ستر جميع الرأس إلا به
 ولها أن تستل على
 وجهها ثوبا متحافا عنه

بحسب ونحوها والحنثي كما قال القاضي أبو الطيب يؤمر بالستر وليس الخيط وأما الصدقة فالحثي عليه المهور أي أن ستر وجهه أو

(رأته) وكشف وجهه أو كشفها (لم تجب العدة للشك في كونه رجلا أو امرأة) (وان سترها وجبت) أي العدة في الصورة الأولى والثالثة بآتم ولا فدية وفي الثانية لا إثم ولا فدية لأنها الواجبة عليه وفي الصورة الرابعة بآتم وتجب عليه العدة (والثالث ترجيل) الشعر أي إرساله بنشط وتجمده بالدهن وللمراد استعمال الدهن في شعر الرأس أو الوجه ولو بعض شعره إن كانت غايته قصد التزين ولو غير مطيب كزيت وشحم مذاب ويجوز للحرم غسل بدنه ورأسه بنحو يسير لكن يستحب له أن لا يغسله، وحكي يقول قديم بكرأته ثلثية من التزين ولا فدية فيه وقول الشارح (أي تسريح الشعر) أي إرساله وحله قبل النطق كالخنار (كذا عتد) أي الترجيل من غير دهن وليس كذلك من المحرمات (هكذا تأفهمه الشارح من أن للرد بالترجيل التسريح من غير دهن وليس كذلك بل للرد تذهين الشعر كما علم ذلك التفسير من المختار (لكن الذي في شرح للذهب أنه) أي تسريح الشعر بلا تذهين (مكروه وكذا الشك في الشعر بالظفر) فهو مكروه ومثله شك نحو يد أو رجل على نحو مرج الدابة (والرابع حلقه أي الشعر أو تفتته أو احرقه وللمراد إزالته) من سائر جسده ولو من أنف أو إبط (بأي طريق كان) إذا لم يكن بالشعر تاما للحلق فلا يحرم ذلك إلا إذا كان حامدا علما مختاراه ويوجب العدة (ولونائيا) أو جاهلا لأن ما في الثلاث يوجب العدة (والخامس تقليم الاظفار: أي إزالتها من يد أو رجل بتقليم أو غيره إلا إذا انكسر بعض ظفر الحرم وتأذي به فقله إلا أنه انكسر فقط) ولا فدية عليه وكذلك إذا طلع الشعر في العين وتأذي به فقله فقله أصبا بظفيرة لم يحرم ولا فدية في ذلك لأن الظفر تابع (والسادس الطيب أي استعماله قضاء) أي استعمالا مقصودا مع العلم والاختيار (بأي صفة من رائحة الطيب نحو مسك وكافور) وغود وزعفران وقول (في نو به بأن يلقه) أي الطيب (ب) أو يربطه بنحو خفيه أو يميل فيه نحو فارة مسك مفتوحة (على الوجه المنداد استعماله) فخرج به جملة في نحو كبس لبيمه مثلا (أو في بدنه ظاهره) كان ألصقه به أو احتوى على نحو حجرة أو ريش سماء ورد عليه (أو باطنه كما سكه الطيب) واستطاع واحتقانه ولا فرق بين أن يكون الطيب وحده أو مع غيره إلا أن استهلك الطيب بأن لم يبق له طعم ولا ريح وأما اللون وحده فلا يضر بقاءه (ولا فرق في مستعمل الطيب بين كونه رجلا أو امرأة أختم كان أولا) بأن لم يكن في أنف ذاء (وخرج بقصدا) مع العلم والاختيار (مالو ألقت عليه الرج طيبا) فإزاله فورا عند القدرة على إزالته (أو أكره على استعماله) فإزاله فورا بعد زوال الإكراه (أو جهل بحجره) أو أن الممسوس طيب يعلق فإزاله فورا بعد العلم (أو نسي أنه يحرم) فإزاله فورا بعد تذكره أنه محرم (فانه لا فدية عليه فان علم بحجره) أي الطيب (وجعل العدة وجبت) لأنه مكان من حقه أن يردع لعلمه بالحجر فذلك علق عليه بوجوب العدة (والسابع قتل الصيد الذي لا يؤكل) يفينا الوحشي ماصالة وأن تأنس (أو مافي أصلها كقول برى وحشى (من وحش) كقبر الوحش وجماره (وطير) كالدجاج الرومي والأوز (ويحرم أيضا) أي كما يحرم قتلها (صيده ووضع اليد عليه) بحيث يكون الصيد في تصرفه ولو بشره أو هبته أو أجاره أو أعاره (والنقض الجزئي) كيدنه ورجله (وشعره وريشه) ويضه وفرخه ويجب على مالك الصيد إرساله إذا أحرم زوال ملكه عنه بالأحرام ولا يعود له بالتحلل من النسك إلا بملك جديد ومن أخذه بعد إرساله ملكه (والثامن عقد النكاح) إيجابا أو قبولا أو الاذن فيه (فيحرم على المحرم أن يعقد النكاح لنفسه) ولا يصح (أو غيره) بوكالة أو ولاية أي سواء كان الموكل محرما أو حلالا والوكيل محرم ولا بد إذا كان المحرم ذكرا عن زوج أو وليه فلا

للمنف من المحرمات لكن الذي في شرح للذهب أنه مكروه وكذا شك الشعر بالظفر (د) الرابع (حلقه) أي الشعر أو تفتته أو احرقه وللمراد إزالته بأي طريق كان ولو نائيا (د) الخامس (تقليم الاظفار) أي إزالتها من يد أو رجل بتقليم أو غيره إلا إذا انكسر بعض ظفر لم يضر وتأذي به فقله (د) السادس (الطيب) أي استعماله قضاء بما قصد من رائحة الطيب نحو مسك وكافور في نو به بأن يلقه به على الوجه المنداد استعماله أو في بدنه ظاهره أو باطنه كما سكه الطيب ولا فرق في مستعمل الطيب بين كونه رجلا أو امرأة أختم كان أولا ولا يخرج بهذا مالو ألقت عليه الرج طيبا أو أكره على استعماله أو جهل بحجره أو نسي أنه محرم فانه لا فدية عليه فان علم بحجره وجعل العدة وجبت (د) السابع (قبل الصيد) الذي لا يؤكل أو مافي أصله كقول من وحشى وطير ويحرم أيضا صيده ووضع اليد عليه والتعرض لجزئه وشعره وريشه (د) الثامن (عقد النكاح) فيحرم على المحرم أن يعقد النكاح لنفسه أو غيره بوكالة أو ولاية

للا كقول أو مافي أصله كقول من وحشى وطير ويحرم أيضا صيده ووضع اليد عليه والتعرض لجزئه وشعره وريشه (د) الثامن (عقد النكاح) فيحرم على المحرم أن يعقد النكاح لنفسه أو غيره بوكالة أو ولاية

(د) التاسع (الوطء)

من عاقل عالم بالتحريم

سواء بجمع في حج أو

عمرة في قبل أو دبر من

ذكر أو أثنى زوجة أو

ملاوكة أو أجنبية (و)

العاشر (للباشرة) فيما

دون الفرج كلس وقيلة

(بشهوة) أما بشهوة

فلا يحرم (وفي جميع

ذلك) أي المحرمات

السابقة (الفدية)

وسبأ في ياتها. والجماع

لذلك كونه فدية العمرة

المفردة أما التي في ضمن

حج في قرآن فهي تابعة

له صفة وفاداً وأما

الجماع فيفسد الحج

قبل التحلل الأول بعد

الوقوف أو قبله أما بعد

التحلل الأول فلا يفسد

(الاعتقاد النكاح) فإنه

لا ينعقد ولا يفسده إلا

الوطء في الفرج بخلاف

الباشرة في غير الفرج

فإنه لا يفسده (ولا

يخرج) المحرم منه

بالفساد بل يجب عليه

الفضي في فاسده وسقط

في بعض النسخ قوله في

فاسده أي النكاح من

حج أو عمرة بأن يأتي

ببقية أعماله (ومن)

أي والحاج الذي (فإنه

الوقوف برفة) بغير

حج أو كان الزوج حلالاً. نعم لا ينعقد عقد النكاح على نائب الإمام والقاضي

وهذا يلغى ويقال لنا زحل محرم بالحج والعمرة يعقد نائبه النكاح ويصح منه وهو عاقل

عبد. وفيه عليه في ذلك (والتاسع الوطء) بأدخال الخشفة أو فخذها (من عاقل عالم بالتحريم

حج أو عمرة في قبل أو دبر) أي متعل أو مقطوع ولو بمخاض (من ذكر أو أثنى زوجة

حسنة) أو من هيمة (والعاشر للباشرة) فيما دون الفرج كلس وقيلة بشهوة أما بشهوة

حسنة أن للباشرة في شهوة حرام ويجب فيها الفدية وإن لم يزل والاستمناء حرام ولا

فدية إلا أن أزل والنظر بشهوة والممن شهوة مع الحائل كل منهما حرام ولا يجب فيه

فدية ولو جامع بعد الباشرة والاستمناء دخلت فديتهما في فدية الجماع وإن لم يكن الجماع

بذلك وإن طال الزمن بينهما لأنه دخل القوي على الضعيف فيصح معه (وفي) كل واحد

حسبك أي المحرمات السابقة الفدية وسبأ في ياتها أي الفدية في الفصل الآتي (والجماع

فسد العمرة المفردة) عن الحج فني وقع قبل الفراغ من أعمالها ففسدت (أما) العمرة

من حج في قرآن أي بسبب قرآن (فهي تابعة له صفة وفاداً) فصوره تبعينها في الصحة

بصري حجرة العقبة يوم النحر وطواف الأفاضة والسعي وقبل الحلق فيصح حجه بوقوع الوطء

بطل الأول وصح العمرة أيضاً بطلاله ولو اضررت لفسدت بوقوع الوطء قبل الحلق الذي هو

بصري حجرة العقبة يوم النحر فيفسد حجه بوقوع الوطء قبل التحلل الأول وتفسد العمرة

بصري حجرة العقبة يوم النحر فيفسد حجه بوقوع الوطء قبل التحلل الأول وتفسد العمرة

بصري حجرة العقبة يوم النحر فيفسد حجه بوقوع الوطء قبل التحلل الأول وتفسد العمرة

بصري حجرة العقبة يوم النحر فيفسد حجه بوقوع الوطء قبل التحلل الأول وتفسد العمرة

بصري حجرة العقبة يوم النحر فيفسد حجه بوقوع الوطء قبل التحلل الأول وتفسد العمرة

بصري حجرة العقبة يوم النحر فيفسد حجه بوقوع الوطء قبل التحلل الأول وتفسد العمرة

بصري حجرة العقبة يوم النحر فيفسد حجه بوقوع الوطء قبل التحلل الأول وتفسد العمرة

بصري حجرة العقبة يوم النحر فيفسد حجه بوقوع الوطء قبل التحلل الأول وتفسد العمرة

بصري حجرة العقبة يوم النحر فيفسد حجه بوقوع الوطء قبل التحلل الأول وتفسد العمرة

بصري حجرة العقبة يوم النحر فيفسد حجه بوقوع الوطء قبل التحلل الأول وتفسد العمرة

بصري حجرة العقبة يوم النحر فيفسد حجه بوقوع الوطء قبل التحلل الأول وتفسد العمرة

بصري حجرة العقبة يوم النحر فيفسد حجه بوقوع الوطء قبل التحلل الأول وتفسد العمرة

بصري حجرة العقبة يوم النحر فيفسد حجه بوقوع الوطء قبل التحلل الأول وتفسد العمرة

بصري حجرة العقبة يوم النحر فيفسد حجه بوقوع الوطء قبل التحلل الأول وتفسد العمرة

بصري حجرة العقبة يوم النحر فيفسد حجه بوقوع الوطء قبل التحلل الأول وتفسد العمرة

بصري حجرة العقبة يوم النحر فيفسد حجه بوقوع الوطء قبل التحلل الأول وتفسد العمرة

بصري حجرة العقبة يوم النحر فيفسد حجه بوقوع الوطء قبل التحلل الأول وتفسد العمرة

بصري حجرة العقبة يوم النحر فيفسد حجه بوقوع الوطء قبل التحلل الأول وتفسد العمرة

بصري حجرة العقبة يوم النحر فيفسد حجه بوقوع الوطء قبل التحلل الأول وتفسد العمرة

بصري حجرة العقبة يوم النحر فيفسد حجه بوقوع الوطء قبل التحلل الأول وتفسد العمرة

بصري حجرة العقبة يوم النحر فيفسد حجه بوقوع الوطء قبل التحلل الأول وتفسد العمرة

أو غيره (تحلل) حنأ (بمحل عمرة) فيأتي بطواف وسعي إن لم يكن سعي بطواف القدوم

وعليه أي الذي فاته الوقوف القضاء فوراً
فرضاً كان نكحاً أو نفلاً
وأما يجب القضاء في
فوات لم ينشأ عن حصر
فان أحصر شخص
وكان له طريق غير التي
وقع الحصر فيها لزمه
سلكها وإن علم الفوات
فان مات لم يقض عنه
في الأصح (و) عليه
مع القضاء (المهدي)
ويوجد في بعض النسخ
زيادة وهي (ومن ترك
ركناً) مما يتوقف
عليه الحج (لم يعلم من
أحرامه حتى يأتي به)
ولا يعتبر ذلك الركن
بغير (ومن ترك واجباً)
من واجبات الحج
(لزمه الدم) وسبق
بيان الدم (ومن ترك
سنة) من سنن الحج
(لم يلزمه بتركها شيء)
وظهر من كلام المتن
الفرق بين الركن
والواجب والسنة .
(فصل في أنواع الدماء
الواجبة في الأحرار
بترك واجب أو فصل
حرام) (والدماء الواجبة
في الأحرار خمسة أشياء
أحدها الدم الواجب
بترك نسك) أي ترك
مأمورية كترك الأحرار
من اللقيات

عن عمرة الإسلام وما قبله من عمل العمرة يحصل التحلل الثاني وأما الأول فيحصل بواحد من الحلق
والطواف التسبوع بالسعي لسقوط حكم الرمي بالفوات فصار كمن رمى وأما وجوب عليه التحلل للتأخير
محرم بالحج في غير أشهره واستدامة الأحرار كابتدائه وأبداء الأحرار للحج في غير أشهره من
هذا الحرم لا يجوز لبثه بعض الأعمال عليه فلا استخدام الحج الفاسد حتى حج من قابل لم يحز به بخلاف
ما لو وقف فاته يجوز بل عيبه أن يمار الأحرار للطواف والسعي لبقاء وقتها لأنه لا آخر له مع تبعيتهما
لوقوف فاته الركن الأعظم (وعليه أي الذي فاته الوقوف القضاء) للحج الذي فاته فوات الوقوف (فوراً)
أي من عام قابل وإن فاته بغير غير الأحصاء لأنه لا يخاف من تقصير ولا يستلزم الاستطاعة (فرضاً
كان نسكاً) أي من فاته الوقوف (أو نفلاً) كافي الأفساد والرد بالقضاء هنا القضاء القوي وهو الأداء
وقيل القضاء الحقيقي لأنه لما سبق وقت الحج كان فعله في السنة التي أفسده فيها أداء فيكون فعله
في السنة التي بعدها قضاء حقيقياً ويلزمه أداء عمرة الإسلام لأن عمرة التحلل لا تجزئ عنها (وأما
يجب القضاء في فوات لم ينشأ عن حصر) أي منع (فان أحصر شخص) أي منع من إتمام نسك
(وكان له طريق غير التي وقع الحصر فيها لزمه سلكها وإن علم الفوات) فان سلكها وفاته الحج وتحلل
بعمل عمرة فلا قضاء عليه لأنه بذل ما في وسعه أن كان نسكاً غير فرض والألفي ذمته إن استقر عليه
والأعتبر استطاعته بطول الحصر إن وجدت وجب والأفلا (فان مات) أي من أحصر وفاته الحج
(لم يقض عنه في الأصح وعليه) أي من فاته الوقوف برفة وتحلل بعمل عمرة (مع القضاء المهدي) أي دم
الحران (ويوجد في بعض النسخ زيادة وهي من ترك ركناً) غير الوقوف (عما يتوقف عليه الحج)
والعمرة (لم يحل) أي لم يخرج (من أحرامه) أي حجه أو عمرته (حتى يأتي به) أي بالركن للترك
فيستمر محرماً ولو سبى لأن السعي والطواف والحلق لا آخر لوقتها ولا فرق بين من تركه مع إمكان فعله
نحو أوسهوا أو جهلاً ومن تركه بغير كالحائض قبل طواف الأفاضة فان كانت قريبة من مكة لزمها
مصاراة الأحرار حتى تأتي بالطواف ولو طال الزمن ويحرم عليها محرمات الأحرار وإن كانت من بلدة
بعيدة وخلفت على نفسها لو تغلفت فتخرج مع أهل بلدها حتى تصل إلى محل لا يمكنها الرجوع منه
إلى مكة فتتحلل كالحصير أي بدخ خلق أو تقصير معنية التحلل فيهما ويستقر الطواف عليها حتى
تأتي بأحرار مطلق أو لأجل الطواف لأن أحرارها بطل بالتحلل ولا تحرم عليها محرمات الأحرار حينئذ
(ولا يعتبر ذلك الركن) للترك (بدم) بل لا بد من الاتيان به (ومن ترك واجباً) من واجبات الحج
أو العمرة (لزمه الدم) سواء تركه عبداً أو سهواً أم جهلاً ولا يتوقف الحج أو العمرة على الاتيان
بالواجب لغواته بفوات وقته (وسبق بيان الدم) قريباً في الفصل الآتي (ومن ترك سنة من سنن
الحج) أو العمرة (لم يلزمه بتركها شيء) من دم أو فساد كتركها من سائر العبادات كالوضوء والصلاة
وقد يتدب بتركها دم كسنة الجمع بين الليل والنهار في الوقوف برفات فانه يتدب بتركها دم (وظهر من كلام
لكن الفرق بين الركن والواجب والسنة) فلو ركن ما يتوقف همه النسك عليه والواجب ما يجبر بالدم
والسنة ما يقوت به الفضيلة والكمال .

(فصل في أنواع الدماء الواجبة في الأحرار) على الحاج وللعمرة (بترك واجب أو فعل حرام) كحبس
وجوب الدماء أحد هذين الأمرين (والدماء الواجبة في) حال (الأحرار) أحد عشر نوعاً
وأحكامها (خمس أشياء) بافرا دمه الجماع بالعد مطلقه (أحدها الدم الواجب بترك نسك أي ترك
مأمورية) في الأحرار (كترك الأحرار من اللقيات) فكم التمتع وجب بترك الأحرار بالحج من
مبقات بلده ودم القران وجب بترك مبقات أحد النكسين ودم الفوات وجب بترك الوقوف برفات

ترك المذبح مثلاً إذا حل في ترك ما موز به كترك الميت بمزلة ومضى وترك الرمي وترك طواف الوداع
وينحني بذلك الدم المذبح لترك طواف القدوم أو ركعتي الطواف أو الجمع بين الليل والنهار في
عرفة فكل من هذه يسن فيه دم كدم التمتع (وهو أي هذا الدم) الواجب في هذه الأمور الثلاثة
على الترتيب) والتقدير فالترتيب محالاً ينتقل إلى خصله إذا عجز عما قبلها والتقدير هو ما قدر الشارع
ببديل عن الشاة إليه وهو الصوم بما لا يزيد ولا ينقص (فيجب أولاً ترك الأمور به شاة تجزي
في الأصحية) أو سبع بدنة أو سبع بقرة ووقت وجوب الدم على التمتع أحرامه بالحج ويجوز ذبحها إذا
فرغ من العمرة لأقبل الفراغ ولكن الأفضل ذبحه يوم النحر (فإن لم يجد لها أصلاً أو وجدها بزيادة على
من مثلها فصيام عشرة أيام) بدل الشاة (ثلاثة في) حال الأحرام (الحج نسى) أي هذه الثلاثة (قبل
يوم عرفة) بزمن يسعها فيحرم قبل سادس ذي الحجة (فصوم) بعد الأحرام (سادس ذي الحجة
وسايعه وثامنه) هذا في ترك الأحرام من البقيات بالحج وفي التمتع أمافي ترك الرمي والميت فيجب
صوم الثلاثة بعد أيام التشريق وفي طواف الوداع فبعد وصوله إلى موضع يتفرع عليه الدم بأن يرجع
طواف (وصيام سبعة إذا رجع إلى أهله) إن أراد الرجوع إليهم (وطه) أي محل استبطانه (ولا يجوز
سوماً في أثناء الطريق) فلو صامها فيه لم يعتد بها (فإن أراد الإقامة) أي الاستيطان (بمكة شامها)
رابعة فيها (كما في المحرر) ويفرق بين الثلاثة والسبعة بأربعة أيام فقط يوم العيد وأيام التشريق
ولم يصم الثلاثة في الحج) جئنا أو غيره (ودرجع) إلى وطنه (لزمه صوم العشرة) فوراً إن قامت
لا عنر ولو في السفر إن لم يتضرر به (وفرق) في قضاء الثلاثة (بين الثلاثة والسبعة بأربعة أيام) أي
طهر يوم النحر وأيام التشريق (ومدة إمكان السير إلى الوطن) على العادة القابلة كما في الأداء فلو لم
مفرق لم يعتد بالسبعة ونهل مكة بفرق ولو بيوم (كما ذكره المصنف من كون الدم المذكور دم
نسب) وتقدير (موافق لما في الروضة وأصلها وشرح للذهب) لكن الذي في المنهاج تبعاً للمحرر أنه
في الدم المذكور (دم ربيبي وتعديل) وهو أن يعدل الدم بالقيمة ويخرج بها طعاماً (فيجب أولاً شاة
من عجز عنها اشترى بقيمتها طعاماً وتصدق به فإن عجز صام عن كل مدي يوماً) وهذا ما صححه العراقي
بإتمامه قالوا وتعديل عار على القياس والتقدير لا يعرف إلا بتعليم من الشارع والأول قول الأكرهين
وثاني الدم الواجب) بثمانية أسباب (بالحلق) والقلم والبش والجماع الثاني والجماع بين التحليلين
بإشارة (والترفة) أي التمتع (كالطيب والذهن) أي دهن شعر الرأس والحية وما ألحق بها ولو
مض شعرة (والحلق) إما لجميع الرأس أو ثلاث شعرات) ويلزمه في الشعرة الواحدة أو بعضها مذكور
شعرين أو بعضها مدان ويكمل التقية في ثلاث أو بعض كل منها إن أخذ الزمان والمكان عرفاً
ولا يفي كل شعرة أو ظفر أو بعض أحدهما مذكور (وهو أي هذا الدم) الواجب بهذه الأفراد الثمانية
في التحجير) والتقدير (فيجب إما شاة تجزي في الأصحية) أو ما يقوم مقامها (أو صوم ثلاثة أيام)
أو منفردة في أي موضع شاء (أو التصدق بثلاثة أصح على ستة مساكين أو فقراء لكل منهم نصف
ساع من طعام تجزي في الفطرة) فلا يجوز نقص مسكين عنه وليس في الكفارات ما يزداد المسكين
به على مد هذه (والثالث الدم الواجب بالإحصار) أي المنع من جميع الطرق عن أعنام النسل
سبب الحصر ستة: أحدها من الدم من الوصول إلى مكة وثانيها من الحبس ظمناً كان حبس يدين وهو
مسراً أو كسراً في فضائه وثالثها الرق فلزريق أحرم بغير إذن سيده لأن يتحلل بالحق مع البنية
مها الزوجية ولأرواح ولو محرماً لتحليل زوجته ولو من فرض الإسلام (وحامها بالصلة لولد أحرم

(فإن لم يجد) ما أصلاً
أو وجدها بزيادة على
من مثلها (فصيام
عشرة أيام) ثلاثة في
الحج (نسى قبل يوم
عرفة فصوم سادس
ذي الحجة وسابعه
وثامنه) (وصيام) (سبعة)
إذا رجع إلى أهله
وطه ولا يجوز سوماً
في أثناء الطريق فإن
أراد الإقامة بمكة شامها
كأنى المحرر ولو لم يصم
الثلاثة في الحج ورجع
لزمه صوم العشرة وفرق
بين الثلاثة والسبعة
بأربعة أيام ومدة إمكان
السير إلى الوطن وكما
ذكره المصنف من
كون الدم المذكور دم
ترتيب موافق لما في
الروضة وأصلها وشرح
المهذب لكن الذي في
المنهاج تبعاً للمحرر أنه دم
ترتيب وتعديل فيجب
أولاً شاة فإن عجز عنها
اشترى بقيمتها طعاماً
وتصدق به فإن عجز
صام عن كل مدي يوماً
(والثاني الدم الواجب
بالحلق والترفة)
كالطيب والذهن
والحلق إما لجميع
الرأس أو ثلاث
شعرات (وهو) أي

دمه (على التحجير) فيجب إما (شاة) تجزي في الأصحية (أو صوم ثلاثة أيام أو التصدق بثلاثة أصح على ستة مساكين)
بعضه لكل منهم نصف صاع من طعام تجزي في العطرة (والثالث الدم الواجب بالإحصار)
معام

(شاة) حيث أحصر
ويحلق رأسه بعد
الذبح (والرابع) الدم
الواجب بقتل الصيد
(وهو) أى هذا الدم
(على التحجير) بين
ثلاثة أمور (ان كان
الصيد مما له مثل)
والمراد بقتل الصيد
مما يقاربه في الصورة
وذكر المصنف الأول
من هذه الثلاثة
في قوله (أخرج الثلث
من النعم) أى يذبح
للثمن من النعم ويتصدق
به على مساكين الحرم
وفقرائه فيقتل
العامة بدنة وفي بقرة
الوحش أو حماره بقرة
وفي الغزال غزالة أو بقية
صور الذي له مثل
من النعم مذكورة في
المطولات ذكر الثاني
في قوله (أو قومه)
أى المثل بدرهم
بقيمة مكة يوم الأخراج
(واشترى ب قيمته طعاما)
مخرجنا في الفطرة
(وتصدق به) على
مساكين الحرم وفقرائه
وذكر المصنف الثالث
في قوله (أو صام عن
كل مد يوما) فإن
بقي أقل من مد صام
عنه يوما (وان كان الصيد مما لا مثل له)
(أخرج ب قيمته طعاما وتصدق به)

غير ادن أصليه وأن علا فله تحلله من العول . وسادسها الدين فلصاحب الدين التحلل منع غيره للوهم
من الخروج ليؤديه حقيق وليس له تحلله (فتحلل الحريم بنية التحلل) ولا بد من مقاربه الذبح والحرم
(بأن يقصد الخروج من نسكه بالاحصار ويهدى) المحصر إذا أراد التحلل (أى يذبح شاة) أو ما يقو
مقامها (حيث أحصر) أى في المكان الذي أحصر به من حل أو حرم (ويحلق رأسه بعد الذبح
فيستتر طائر الخراف عن الذبح لقوله تعالى - ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي محله - (والرابع) الدم
الواجب بقتل الصيد) المذكور البرى الوحش أو ما أحبه أصله ذلك ومثله قطع شعر الحرم المسكن
(وهو أى هذا الدم) الواجب بقتل الصيد أو ما به ويقطع الشجر (على) التعديل (التحجير) بين ثلاث
أمور (أو أمرين) فيما لا مثل له فإن الصيد ضربان الصرب الأول ماله مثل من النعم في الصورة والخنف
تقريرا ومنه ما فيه نفل عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن السلف فيبيع يومه مما لا مثل فيه
فيحكم بمثله عدلان فجهان لظان لانهما أعرف بالشبه المتبر شرعا والغرب الثاني مما لا مثل له
مأقبيه نفل كالحمام والفمري وكل مطوق في الواحدة منه شاة لحكم الصحابة رضى الله عنهم بها
ومنه مما لا مثل فيه كالحمار وبقية الطيور سواء كان كبره منجته من الحمام أم لا وما فيه نفل مما لا مثل له
حكيمه كحكم ماله مثل فيستخرج فيه بين الثلاثة الأمور (وهو) (ان كان الصيد) المقتول أو الزمن ماله مثل
أى شبه صورى من النعم فبئذ أحد ثلاثة أمور (والمراد بقتل الصيد مما يقاربه) أى الصيد (في الصورة)
تقريرا لا تحقيفا فيلزم في الكبير كبير وفي الصغير صغير وفي الذكر ذكر وفي الأنثى أنثى ولا نجس
للمائة في الذكورة والآونة بل هو أفضل وفي الصحيح صحيح وفي السمين سمين ويجب في الحمار
حامل لكن لا يذبح ولا تطعم حتى يقوم بمكة في محل ذبحها لو دبح وتصدق ب قيمتها طعاما أو يصوم
عن كل مد يوما (وذكر المصنف الأول من هذه الثلاثة في قوله أخرج الثلث من النعم) ولزمه مع الجزء
القيمة للمالك (أى يذبح الثلث من النعم ويتصدق به على مساكين الحرم وفقرائه) فلا يكتفى بأخراج
حيا ولا يكتفى تركه بعد ذبحه (فيجب في قتل العامة) مذكورة كان أو أنثى (بدنة) وكذلك (وفي) واحد
من (بقرة الوحش أو حماره بقرة وفي الغزال) وهو ولد الطيرة إلى أن يطلع قرناه مع صغيره في الذكر
جدي وفي الأنثى عنقاق فان طلع قرناه سمى الذكر طيطيا والأنثى طيطية في الطي تيس وفي الطيرة (عز)
وهي أنثى الغزال التي سم لها سنة (وبقية صور) الصيد (الذي له مثل من النعم مذكورة في المطولات)
ففى الأربع عنقاق وهي أنثى الغزال إذا قويت مالم تبلغ سنة وفي البر بوع بقرة تفتح الجيم وهي أو
الغزال إذا بلغت أربعة أشهر وفي الضبع كيش وفي الثعلب شاة (وذكر الثاني في قوله أو قومه أى الثلث
لا الصيد المقتول بتقويم عدلين من أهل الحرم (بدرهم ب قيمته) الثلث في مكة) أى في جميع الحرم
(يوم الأخراج) على الأصح هكذا في المثل أما في غير المثل فتعتبر قيمته في المكان بمحل الانلاز
لا بالحرم على المذهب وفي الزمان بوقت الانلاف لا الأخراج على الأصح (واشترى ب قيمته) أى قدر
قيمة المثل (طعاما مخرجنا في الفطرة) أو أخرج طعاما من عنده (وتصدق به) أى بالطعام وجوز
(على مساكين الحرم وفقرائه) القاطنين وغيرهم ولا يجوز له التصدق بالدرهم (وذكر المصنف الثاني
في قوله أو صام عن كل مد) أى بدل كل مد من الطعام (يوما) في أى مكان كان (فان بقي أو
من مد صام عنه يوما) تكبيرا للتكبير لأن الصوم لا يتبعض (وان كان الصيد مما لا مثل له) ولا يذبح
فيه كالحمار والعصافير (فيستخرج بين أمرين ذكرهما المصنف في قوله أخرج ب قيمته) أى الصيد أى قدر
قيمة الصيد حيا (طعاما وتصدق به) أى الطعام وتعتبر قيمته في المكان بمحل الانلاف وفي الر

صام من كل مديومًا وان بقي أقل من مد صام عنه يوما (والخامس الدم الواجب بالوطء) من عاقل عاقد عالم بالشحيم مختار سواء صام
 بعد أودر كاسني (وهو) أي هذا الدم الواجب (على الترتيب) (١٢٩) فيحبه أولا (بدنة) وتطلق
 على الذكر والأنثى من

الاي (فان لم يجدها
 فقرة فان لم يجدها
 سبع من العن فان
 لم يجدها قوم البدنة
 بدراهم سبعة مئة وقت
 الوجوب (واشترى
 قيمتها طعاما ونصق
 به على مسكين الحرم
 وفقرائه ولا تقدر في
 الذي يدفع لكل فقير
 ولو نصق بالدرهم
 لم يحزه (فان لم يجد
 طعاما صام عن كل
 مديومًا) واعلم أن
 الهدى على قسمين
 أحدهما ما كان عن
 احصاء وهذا لا يجب
 ينسبه إلى الحرم بل
 يدفع في موضع الاحصاء
 والثاني الهدى الواجب
 سبب ترك واجب أو
 فعل حرام ويختص
 بذبحه بالحرم وذكر
 للصنف هذا في قوله
 (ولا يحزنه الهدى ولا
 الاطعام الا بالحرم)
 وأقل ما يحزنه أن
 يدفع الهدى إلى ثلاثة
 مساكين أو فقراء
 (و يحزنه أن يصوم
 حيث شاء) من حرم
 أو غيره (ولا يجوز

رب وهو وقت الوجوب (أو صام عن كل مديومًا) في أي موضع كان (وان بقي أقل
 من صام عنه يومًا) تكميلًا للسكبر (والخامس الدم الواجب بالوطء) (من عاقل عاقد
 عالم بالشحيم مختار سواء صام) في حج أو عمره (في قبل أودر) من ذكر أو أنثى سواء كانت زوجة أو
 بك أو أجنبية (كاسني) في محرمات الاحرام (وهو في هذا الدم الواجب) بالوطء المفيد كمثل الدم
 في حياض (على الترتيب) والتعديل على الأظهر (بحبه) أي الوطء (أولا بدنة) صفة الأصحية
 (على) أي البدنة (على الذكر والأنثى من الأهل فان لم يجدها) أي البدنة (فقرة) تحزى في
 دفعه من الغراب أو الجواميس وهي تطلق على الذكر والأنثى (فان لم يجدها) أي الفقرة (فصنع
 من) أي من الضأن أو الغز أو منهما ثمنًا (فان لم يجدها) أي السبع من العن (قوم البدنة بدراهم
 سبعة مئة وقت الوجوب واشترى بقيتها) أي بقدر قيمة البدنة (طعامًا) يحزنا في المطر أو أخرج ذلك
 من عبده (ونصق به) أي الطعام (على مسكين الحرم وفقرائه) ولو عر بآه (ولا تقدر في الذي يدفع
 لكل فقير) فلا تقدر مد ولا أقل ولا أكثر (ولو نصق بالدرهم) التي بقدرها في دم التعدي (لا يحزنه
 مديومًا) أي مديومًا في أي مكان كان فان بقي دون مديومًا عنه يوما وقبل لا يجب
 إلا ما العمرة (إشارة) (واعلم أن الهدى على قسمين أحدهما ما كان عن احصاء وهذا لا يجب عنه
 بالحرم بل يدفع في موضع الاحصاء) ان ينسب إلى الحرم والأظهر أن هذا الدم بدل فان عجز عن
 شاة فقومها بقدر العالب سبعة مئة حال الوجوب وأخرج بقدر قيمتها طعاما ونصق به على فقراء
 الحرم فان عجز عن ذلك صام عن كل مديومًا وله اذا انتقل إلى الصوم التحلل في الحال بالحق ونية
 التحلل عنده وقيل لا بد لهذا الدم لعدم وروده بل يستقر في ذمته الى أن يقدر وقيل لا بد لهذا الدم
 طعام فقط وهو ما طعام بقيمة الشاة أو ثلاثة أصع كسنة مسكين كالحلق وقيل بقيمة الصوم فقط
 هو عشرة أيام كصوم الفتح أو ثلاثة أيام كصوم الحلق أو ما يجرى إليه التعديل بالامداد (والثاني
 مديومًا) سبب ترك واجب أو فعل حرام ويختص بذبحه بالحرم (وكذلك صرف عليه وجميع
 حرائره فيمنع وفقرائه (وذكر الصنف هذا في قوله ولا يحزنه الهدى) أي دفعه وصرف له وجميع
 حرائره (ولا الاطعام) أي الكسوة بالطعام وعليه ما كان (الأ بالحرم) لأهل (وأقل ما يحزنه أن
 دفع الهدى) مديومًا (إلى ثلاثة مساكين وفقراء) ولو عر بآه (ويحزنه) أي من كرمه دم الجبران
 (بصوم) اذا كان الدم نجسًا أو مرتبًا (حيث شاء) أي في أي محل شاء (من حرم أو غيره)
 لا ينسب لأهل الحرم فيصامه لكنه في الحرم أولى للشرف (ولا يجوز) للحرم ولا الحلال (فقل
 من الحرم) أي حرم مكة وحرم المدينة ومثلها في عدم جواز ذلك لوج الطائف أي وأديه الذي
 صحرائه لكن لا ضمان في غير حرم مكة لأنه ليس محلًا للحرم ولا يحرم ذلك على المكروه بل يجب
 (ولو كان) أي قاتل الصيد (مكرها على القتل) لكن فرار الضمان والحرم على المكروه بكسر
 (ولو أحرمت ثم حزن) أو أغنى عليه أو نام أو كان الحرم غير مكر (فقل صديداً) أي ضمنه في
 (من) بخلاف الجاهل والباسي فانهما ضمانان (ولا يجوز قطع شجره أي الحرم) أي حرم مكة وحرم
 (منها) وج الطائف لكن الضمان يختص بحرم مكة لأنه محل التمسك ولو كان حصص أهلها في
 (ولا فرق في الشجر بين ما أتت بنفسه وما أتت به الناس والشجر الباس والأودي لا يحرم قطعه
 (من) كان لا يخلط (وتضمن الشجرة الكبيرة) عرفا (بقرة) أو بدنة أو سبع شياو سواء
 (من) أم لا (والصغيرة) التي تقارب سبع الكثرة (شاة) أو ما يقوم مقامها أما الصغيرة هذا

(١٧ - موت الحبيب الغريب)
 حرم من قتل صديداً لم يضمنه في الأظهر (ولا) يجوز (قطع شجره) أي الحرم ويضمن الشجرة الكبيرة بقرة والصغيرة بشاة
 قتل صديداً حرم ولو كان مكرها على القتل ولو

كل منهما صفة الاضحية ولا يجوز (١٣٠) ما يقطع ولا قطع نيات الحرم الذي لا يستتبه الناس بل ينبت نفسه اما الحشيش اليابس

فتضمن بالقيمة (كل منهما) أي البقرة والشاة (صفة الاضحية ولا يجوز) أي يقطع (نيات الحرم مكة وحرم المدينة ووجع الطائف) (ولا قطع نيات الحرم الذي لا يستتبه الناس بل ينبت نفسه) فخرج نحو الحنطة فيجوز أخذه مطلقا وان نبت بنفسه نظر السكون الأصل فيه أن يستتبه الناس (اما الحشيش اليابس فيجوز قطعه لاقله) ان كان تخلف بأن كان أهله غيا فان مات جاز قطعه (والحبل يضم للحم أي الحلال والحرم في ذلك الحكم السابق) من غير يمسيد الحرم وقطع شجره والضبان (سواء) فلا فرق لمعوم النهى (قاعدة نافعة) نظمها بهم بقوله:

ما كان محض متلف فيه القدا • ولو يكون ناسيا بلا اعتدا
وان يكن ردها كاللحم • فمعد عمده بدون لبس
في أخذ من ذن باداشها • تخلف ضمير المعذون بينها
فمعد حلق لمثل قل يقتدي • لا وطوء ضمير عمد اعتد
(ولما فرغ المصنف من معاملة الخالق وهي العبادات أخذ في معاملة الخلاق فقال):

كتاب أحكام البيوع

(و) أحكام (غيرها من) أنواع (المعاملات كقراض وشركة) ووكالة وإجارة (والبيوع جمع بيع) وهو مشتعل على الطرفين شيئا واشترى وفي الحديث لا يخط الرجل على خطبة أخيه ولا يبيع على بيع أخيه أي لا يشتري على شراء أخيه وعبر المصنف بالبيوع دون البيع نظرا إلى تنوعه وتقسيم أحكامه (والبيع لغة مقابلة شيء بشيء) على وجه الماوضة (فدخل ما لبس بمال) في المانين فمن وضمن أو في أحدهما (كخمر) ويترجم وجملته مبتدأ ونحوها (وأما البيع شرعا فلا يحسن ما قيل في غير هذه) أي البيع (عليك عين مائة) متعولة متلبها (بماوضة) معضنة مصحوبا (بإذن شرعي أو) يقال أنه (عليك منفعة مباحة على التأييد) أي التوام لا على وجه القرية (بشمن مالى فخرج بماوضة) نحو الهبة وخرج بالخضة نحو النكاح وبتمليك عين الإجارة وبمالية غير المالية كالعين النجسة وبتمولة نحو حبيز وخرج بغير وجه القرية (القرض و) خرج (بإذن شرعي الربا) فإنه لا عليك فيه فخرج وجه بالطرف المذكورة الظاهرية (ودخل) عليك (منفعة عليك حق البناء) ويصح استحقاق وضع الخشب على الجدار ويصح استحقاق تمر الماء مثلا بأن لا يصل الماء إلى محله إلا بواسطة ملك غيره وجوه ذلك أن يقول لمن أراد أن يستحق ذلك منك حق البناء على هذا السطح مثلا يكذا أو منك حق وضع الأخشاب على هذا الجدار يكذا أو منك حق تمر الماء على هذه الأرض مثلا يكذا وخرج بمنفعة مباحة منفعة آله للامهي (وخرج بشمن) الوقت فإن فيه عليك منفعة مباحة على الدوام للوقوف عليه بلائق بل على وجه القرية وخرج بشمن أيضا (الأجرة في الإجارة فإنها لأنسى منها) ولأنها ليست على التأييد وخرج بالمالي غيره كالحجر (البيوع ثلاثة أشياء) أي أنواع بل أربعة (أحدها بيع عين مشاهدة أي حاضرة) أي مربة لتبايعين كلأ أو بضع أو حكا كان كانت الرؤية لطرف للبيع وقت العقد أو قبله ولرخص زمن تتمتع فيه إلى وقت العقد (فجائز إذا وجدت الشروط) أي عرفت عند العقد (من كون البيوع طاهرا) ذاتا وصفة (متفاهة) استعنا مقصودا (مقدورا على تسليمه) وقدره للشعري هو تسليم البيع مكاف (لما عقدك ولاية) للتصرف الجائز شرعا بملك أو ولاية أو وكالة أو ولو في الواقع (ولا بد في البيع من إيجاب وقبول) مستصلين عرفا متفقين معنى (فالأول كقول البائع أو القائم مقامه) كالحاكم عند الحاجة إلى (بتك) كذا بكذا (ومليكك) هذا (بكذا) ومثله اشتريتي (والثاني كقول المشتري أو القائم مقامه)

فيجوز قطعه لاقله (والحبل يضم للحم أي الحلال والحرم في ذلك الحكم السابق) (سواء) ولما فرغ المصنف من معاملة الخالق وهي العبادات أخذ في معاملة الخلاق فقال:

كتاب أحكام البيوع

كقراض وشركة والبيوع جمع بيع والبيع لغة مقابلة شيء بشيء فدخل ما لبس بمال كخمر وأما شرعا فلا يحسن ما قيل في غيره أنه عليك عين مائة بماوضة باذن شرعي أو عليك منفعة مباحة على التأييد بشمن مالى فخرج بماوضة القرض واذن شرعي أو ربا ودخل في منفعة عليك حق البناء وخرج بشمن الأجرة فإنها لأنسى غنا (البيوع ثلاثة أشياء) (أحدها بيع عين مشاهدة) أي حاضرة (فجائز) إذا وجدت الشروط من كون البيوع طاهرا متفاهة مقدورا على تسليمه لعاقد عليه ولاية ولا بد في البيع

كالوصي

من إيجاب وقبول فالأول كقول البائع أو القائم مقامه بتك وملكتك بكذا والثاني كقول المشتري أو القائم مقامه

اشترى (وعلقت) وان لم يذكر العقود عليه (وعومها) كغلبت وبشرط في صحة الصيغة
 ذكر المبتدئ بانها او مشتريا كلا من الثمن والتمن وأما الحجب فلا يشترط أن يذكرها ولا
 من لم يذكر المبتدئ منها العوضين معالم يصح العقد (فرع) لا يبعد اشتراط الصيغة في نقل
 والاختصاص كأن يقول رفعت تكدي عن هذا الاختصاص ولا يبعد جواز أخذ العوض عن
 ليس في النزول عن الوطائف (فائدة) قال الشيخ منصور الهوتى الحنبلى مذهبنا في شرح
 وبشرط أن يكون الوافد بانها ومشتريا جازا التصرف بأن يكون حرا مكافا رشيدا فلا يصح
 عرف مبي وسفيه غير اذن وكى فان اذن صح ولو في الشيء الكثير ويحرم الاذن فلا مصلحة
 تصرفها في الشيء الكثير بلا اذن وتصرف العبد باذن سيده انتهى (والثاني من الأشياء
 في عين (موصوف) بما بين قدره وجنس وصفته (في الذمة) أي العقد وصورة ذلك
 القول منك قوله بكذا وجنس وكذا وصفته وكذا ولو كان الثوب للموصوف بهذه الصفات
 صرا عنه فانه لا يضر لانه ما اعتمد على الصفات للزمنة في الذمة بخلاف ما لو قال منك الثوب
 في صفته وكذا فانه لا يصح لأن العين لا يلتزم في الذمة فهو من نوع بيع الغائب (ويسمى
 ما بالسم) ان عقد بلفظ السلم أو السلف وان عقد بلفظ البيع فهو بيع لاسم فان كلام المصنف
 في بيع في الذمة لفظ البيع فالكلمة أحكام والبيع في الذمة أحكام فأحكام السلم يشترط قبض
 من المال في المجلس ولا يصح الاستبدال عنه ولا الجحالة به ولا عليه ويصح ذلك كله في الثمن
 في الذمة فلا يشترط فيه قبض الثمن في المجلس (جائز) أي صحيح فالببيع في الذمة بلفظ
 بيع صح وان لم يصح السلم فيه كجارية وولد هامل مع صفات كل منهما ولو لو كبر فان هذا إذا
 صوب وعقد بلفظ البيع صح وان عقد بلفظ السلم فانه لا يصح ثم اذا عقد هكذا بلفظ السلم لم
 ان في قوله (اذا وجدت فيه) أي العين الموصوفة (الصفة على ما وصف به من صفات السلم الآتية
 في السلم) والا فلا يلزم قوله بل له الجبار (والثالث يبيع عين غائبة) عن رؤية المتعاقدين أي
 مبرية ولو كانت في المجلس وفسر المصنف الغائبة بقوله (لم تشاهد المتعاقدين) اماما ولا احدهما
 مع كونهما مشاهدا للاخر (فلا يجوز بيعها) أي غير المرئية انتهى عن بيع الغرر (والمراد بالجواز
 هذه) الانواع (الثلاثة الصحة) فيشمل العقد الصحيح الحرام والمكروه كبيع العتق لما صرح
 فان ظن البائع ذلك حرم كالبيع وقت اذان الجمعة أو ترومه كره كبيع أكفان الموتى والواجب
 واستحب كبيع الطعام لم يضر اليه وبيع ما يحتاجه الناس (وقد يشتر قوله لم تشاهد بانها) أي
 من (ان شوهدت ثم غابت عند القيدانه) أي العقد في ذلك (يجوز) لكن بشرط لصحة تكون
 لعدم من ذكر لا وصفها حال العقد ولا لم يصح (ولكن يحل هذا) أي جواز العقد في غير المرئية
 حد رؤيتها قبل العقد (في عين لا تشاهد غالبا في السدة للتخلل بين الرؤية والشراء) أي لا يخلب تغيرها
 في تلك المدة بان غلب عدم تغيرها أو استوى تغيرها وعدمه بخلاف ما اذا غلب تغيرها فلا يصح
 فيها ولو كانت مما لا يخلب تغيرها لكن وجبت متغيرة على خلاف الغالب غير ما لا تنفر الى كمال
 ولا يصح عقدها والاربع يبيع المنفعة المؤبدة كحق الممر ويحرم فان ذلك قسم من البيع والعقود
 شبه شروط خمسة فالثلاثة ماذكرها المصنف بقوله (ويصح بيع كل ظاهر) عينا ولو بالاجتهاد عند
 نهين (منافع به) استغناء مباحا مقصودا ولو في الآخرة كالعبد الزمن لعقبي ولو في المستقبل
 الخجش الصغير ان مات أمه أو استغنى عن اللبن بأن لا يلزم على بيعه تفرق بحرم (ملوك) والمراد
 ان يكون على العقود عليه ولاية للمنفعة ملك أو ولاية كالأب والحسد والصوى مثلا أو اذن من

اشترى وعلقت

ونحوها (و) الثاني من

الأشياء (يبيع شيء

موصوف في الذمة)

ويسمى هذا بالسلم

(جائزا اذا وجدت فيه

(الصفة على ما وصف به)

من صفات السلم الآتية

في فضل السلم (و) الثالث

(يبيع عين غائبة لم

تشاهد) للمتعاقدين

(فلا يجوز) بيعها والمراد

بالجواز في هذه الثلاثة

الصحة وقد يشتر قوله

لم تشاهد بانها أن

شوهدت ثم غابت عند

العقد ويجوز ولكن

يجل هذا في عين لا تشاهد

غالبا في المدة للتخلل بين

الرؤية والشراء (ويصح

بيع كل ظاهر منتفع

به ملوك)

الشارع كالمثلث فبالحاف فاده فله يبيع والطاير بغير جنس حقه فله يبيع بجنس حقه ثم يملكه
والشرط الرابع قدرة تسل المقود عليه يقينا محالا بلا مؤنة وان لم توجد قدرة التسليم وذلك
في غير بيع صني أما الضمني فلا يشترط فيه قدرة التسليم فاذا قلت لمالك العبد المصوب أعين
عبدك عني فكذا فقال اعتقه عنك صح وإن لم تقسم على انتزاعه من غاصبه وانما كان ذلك
يقينا ضمنا لأنه على تقدير يقينه واعتقه عني فاذا اعتقه عنه في مكانه قال بتمه لك واعتقه عنك
ومثل ذلك ما يفسد منه العتق كثيرا من أقر بخرته أو شهد بها وردت شهادته أو كان العبد
المصوب أصلا أو فرعاً فلا يشترط فيه قدرة التسليم ولا شرط الخاس كون المقود عليه معلوما للعاقدين
استمنا وقدرنا وصفه (وصرح المصنف بمفهوم هذه الأشياء) أي الشروط (في قوله ولا يصح بيع عبي
مستعبد) سواء أمكن بالاستحالة كجلد البنت أم لا كالسرجين (ولا متنجسة) لا يمكن تطهيرها (كخمر)
أو محرمة هذا الخصال للمين الذبحة (ودهن متنجس) كالزيت والشيرج (ونحوه) أي الدهن كالخمر
واللبن والعسل وغير ذلك (ملا يمكن تطهيره) أما ما يمكن تطهيره ففيه تفصيل فإن أمكن تطهيره
بالفعل ولم تستر الحاجة جزأ منه صح بيعه وإن أمكن تطهيره بغير الفعل كالاستحالة لم يصح
ولا يصح بيع ما ليس بمال كالمقيد ولو طاهرا (ولا يصح ما لا منفعة فيه) لأنه لا بد مالا فالحكم المال
في مقابلته ممنوع وعدم منفعة الشيء إما لقلته كحبي حنطة ولا فرق بين زماي الرخص والفلا
أنفا ولا نظر إلى وضعه في فتح أو شرك ومع هذا يحرم عقبه وأما نجسته كالنجس التي لا تنفع
فيها (كقرب) وهي كثيرة الولد لها سمانية رجل وثمانها في ظهرها وأشر ما تكون إذا كانت
حاملة (وعلى) وكود ولا عبرة بما يدرك من منافعتها في الخواص (وتسمى لا ينفع) كالأسد والذئب
ولا نظر لمنفعة الجلد بعد الموت وطير لا ينفع كالجداة والغراب غير لما كول ولا نظر لمنفعة
الريش في التسل ولا اقتناء اللوك لمية الخلق لم يثبت اقتنائهم لما والسياسة بإصلاح أمور
الجمية بامتثالهم لهم أما ما ينفع من ذلك كالنحل والصيد والفيل والقتال والمرة الأهلية لدفع الفأر والقرد
للجرامه فيصح بيعه وكذلك الطاووس لأن نسله والمذئب لصوته والنحل للفصل والدود للقر
والعلق لمص الدم والبزوع والصن لا كل وأما المرأة الوحشية فلن كان يؤخذ منها الز بادص
مبيها والإفلا

(فصل في الربا) وهو يشمل التين ويا في الذمة ولا يقع فيه السلم فيمتنع أن يسلم ذبا في فضة
وعكسه وهو (بالف مقصورة) مع كسر الراء وبالف مقصورة مع فتحها (لأنه إذا بدقشرها مقارة
عوض) مخصوص وهو النفد الطعوم مع العقد (بآخر) أي بقدر من جنس أو من آخر ويطعم
من جنس (بجهول التامل في قياس الشرع) أو معلوم التفاضل وهو بالفضل أو معلوم التامل لاي
يعيار الشرع كقنطار بر قنطار بر (حالة المقياد) واقية (مع تأخير في العوضين أو أحدهما) أي
قضاء هو ربا البذوقيب البها لقيس البض بها أصالة أو استحقا فله هو ربا بالنساء أي الأجل يمي
اشتال العقد على المدة وإن قصرت وقولنا مع العقد خرج بما إذا لم يكن هناك عقد كالمال باع بمطاة
فلا يكون ربا وإن كان حرما لكن أقل من حرمة الر با وقياس الشرع هو الكيل في الكيل
والوزن في الموزون والعد في المعداد والذرع في الذروع (ولا با حرام) بالاجماع (وأنما يكون) أي
يوجد الربا (في الذهب والفضة) ولو غير مضمون بين كعيل ونهر (وفي الطعومات وهي ما يقصد عار
للطعم) أي طعم الآدميين بخلاف ما يملك ناول إليهم له أو يخص به (أقليات) أي لأجل التفتير

وصرح المصنف بمفهوم
هذه الأشياء في قوله
(ولا يصح بيع عبي
مستعبد) ولا متنجسة
كخمر ودهن وعسل
متنجس ونحوها مما
لا يمكن تطهيره (ولا
يبيع (ملا منفعة فيه)
كقرب وعمل وتسم
لا ينفع
(فصل في الربا بالذهب
مقصورة لغة الزيادة
وشرعا مقابلة عوض
بآخر مجهول التامل
في قياس الشرع حالة
العقد أو مع تأخير في
العوضين أو أحدهما
(ولا ربا) غرام وأنما
يكون (في الذهب
والفضة و) في
(الطعومات) وهي
ما يقصد غالبا للطعم
أقليات
وهي ما لا يكتفى بها

نقولا تفرق الصفقة (ولا يجوز بيع الغرر)

كبيع عبد من عبده أو طير في الهواء

فصل في أحكام الخيار (وللتباين

بالحيار) بين إمضاء البيع وفسخه أي ثبت

لها خيار المجلس في أنواع البيع كالسلم

(تالم بفرقا) أي مدة عدم تفرقها عرفا أي

ينقطع خيار المجلس إما بتفرق التباين

بيدهما عن مجلس العقد أو بأن يختار

للتباين لزوم العقد فلو اختار أحدهما لزوم

العقد ولم يختار الآخر فوزا سقط حقه من

الخيار وبقي الحق للأخر (ولها) أي

للتباين وكذا لأحدهما إذا وافقه الآخر (أن

يشترط الخيار) في أنواع البيع (إلى

ثلاثة أيام) وتحسب من العقد لامن التفرق

فلو زاد الخيار على الثلاثة بطل العقد ولو

كان البيع مآخذ في لادة للشرطة بطل العقد (وإذا وجد

بالمبيع عيب) موجود قبل القبض نقص القيمة أو العيب نقصا

بجوت به عرض صحيح وكان العيب كزنا رفقي وسرقته وإيفه (فلا يشتري ربه) أي للبيع

(نقد أي حال) والثاني كونه (مقبوضا) يد كل موصيا (قبل التفرق) وقبل اختيار الزوم (ولو تفرق التباين قبل قبض كاه طار أو صدقبض عنه فف) (نقد أي حال) أي العقد والأظهر منهما الصفقة فيما قبض دون غيره وقيل بطل البيع في الجميع (ولا يجوز بيع) ما يشتد على (الغرر) أي الخطر ومنه الجهول كالبهم وما قبل العقد (كبيع عبد من عبده) فهو يبيع ملك في الماء (أو طير في الهواء) إلا التحل فيصح بعه في الهواء بشرط أن يكون نصوبة في الكوارة

فصل في أحكام الخيار وهو ثلاثة أنواع خيار مجلس و ثبت فورا عن التماقدين حتى لو شرطنا نفعه بطل العقد وخيار شرط ويسمى خيار التخيير وخيار عيب ويسمى خيار نقيصة وقد ذكرها المصنف على هذا الترتيب (وللتباين) أي البائع والمشتري متلبسان (بالحيار بين إمضاء البيع وفسخه) فكل منهما يختار بين الزام البيع وفسخه فلو اختار أحدهما لزوم البيع والآخر فسخه قدم الفسخ وأن تأخر عن الأجازة لأن المقصود من إثبات الخيار أنهما لو اتفقا كان من الفسخ دون الزوم (أي ثبت لها) أي البائع والمشتري (خيار المجلس في أنواع البيع كالسلم) وبيع الربوي والتولية والائتمار كأن يقول المشتري وتلك العقد بما أقام على أو وأخرت كنت فيه بكذا فيقبل فيها (تالم بفرقا) طوعا (أي مدة عدم تفرقها عرفا) ولو زادت المدة على ثلاثة أيام أو عدم تفرق أحدهما حتى فارق أحدهما واختارا انقطع خيارهما واختارا أو أحدهما لزوم العقد (أي ينقطع خيار المجلس إباحة التباين بينهما) أو بدن أحدهما ولو ناسيا أو جاهلا (عن مجلس العقد) أي عن الحالة التي كان عليها حاله العقد من جالس أو قيام أو اضجاع أو متى فني انفسلا عن عرفا لزوم البيع (أو بأن يختار للتباين لزوم العقد) كقولها تختارناه (فلو اختار أحدهما وزوم العقد) صريحا كأن يقول اخترت لزوم العقد أو ضمنا كأن يقول أحدهما لا أختار (ولم يختار الآخر فوراً) ولا بعده (سقط حقه) أي من اختيار الزوم (من الخيار وبقي الحق) في الخيار (لا آخر) ويستمر إلى الفارقة أو الاختيار أيضا نعم لو كان الآخر يشتري با وكان للبيع من عني عليه سقط خياره أيضا للحكم بفتح البيع عليه حينئذ (ولها أي للتباين) بأن يصرح كل منهما بشرط الخيار (وكذا لأحدهما إذا وافقه الآخر) بأن يصرح بالشرط أحدهما ويوافقه الآخر عليه (أن يشترط الخيار) لهما أو لأحدهما أو لأجنبي مكلف كالعبد للبيع (في أنواع البيع) ألا ما يشترط فيه القبض في المجلس كالسلم وبيع الربوي (إلى ثلاثة أيام) فأقل (وتحسب) أي المدة (من العقد) إذا وقع الشرط فيه فإن وقع الشرط بعده حثبت من الشرط (لامن التفرق) حتى لو مضت المدة في المجلس قبل التفرق اعتبرت وكذا لو مضى بعضها (فلو زاد الخيار على الثلاثة) كقوله بشرط الخيار ثلاثة أيام وثلاثا (بطل العقد) وكذا لو لم يذكر مدة كان قال بشرط الخيار وسكت أو بشرط الخيار من العقد مثلا أو ذكر يوما بعد يوم أو ذكر مدة مجهولة كقوله حتى أشاور (ولو كان البيع مآخذ في لادة للشرطة) كأن باع طيخا يفسد في ثلاثة أيام أو في يومين بشرط الخيار تلك المدة (بطل العقد) بخلاف ما لو شرط الخيار يوما مثلا والبيع لا يفسد فيه فإنه لا يبطل (وإذا وجد) أي عيب (بالمبيع عيب موجود قبل) تمام (القبض نقص) أي العيب (القيمة أو العيب) نقصا بغيره أي النقص (عرض صحيح) وهو ما يتسامح به الغالب الناس في عمل العقد (وكان الغالب في جنس ذلك المبيع علم ذلك العيب كزنا رفقي وسرقته وإيفه) واللواط وتمكنه من نفسه وإتيان البهائم والردة (فلا يشتري) حينئذ (كزوه أي البيع) والرد بالمعيب على الفور فيبطل بالتأخير بلا عذر ومثل

البيع قبل القبض نقص القيمة أو العيب نقصا بجوت به عرض صحيح وكان العيب كزنا رفقي وسرقته وإيفه (فلا يشتري ربه) أي للبيع

(صلاحها) وهو ما لا يتلون انتهاء حالها إلى ما يقصد منها غالبا كخلاوة قصب وحموضة رمان ولين تين وما يتلون من أن يأخذ في حمرة أو سواد أو صفرة كالناب والأجاص والبلح أما قبل بدو الصلاح فلا يصح بيعها مطلقا لمن صاحب الشجرة ولان غيره لا بشرط القطع سواء جرت العادة بقطع الثمرة أم لا ولو قطعت شجرة عليها ثمرة جاز بيعها بلا شرط قطعها ولا يجوز بيع الزرع الأخضر في الأرض إلا بشرط قطعه أو قلعه فلو بيع الزرع مع الأرض أو منفردا عنها بعد اشتداد الحب جاز بلا شرط ومن باع ثمرا أو ذراعا لم يبد الصلاح لزمه سقي فطر ما تنمو به الثمرة وتسليم عن التلف سواء خفي البيع بين المشتري والمبيع أو لم يخف (ولا) يجوز بيع ما فيه الربا بجنسه وطبا بسكون الطاء المهملة وأشار بذلك إلى أنه يعتبر في بيع الربويات حالة الكمال فلا يصح مثلا بيع عنب جنب ثم استثنى المصنف عما سبق قوله (الآلبن) أي فانه يجوز بيع بعضه بغيره قبل نجيبته وأطلق المصنف اللبن فشميل الحليب والرائب وهو ضد الرقيق (والخضض) سني المصنف عما سبق قوله (الآلبن) أي فانه يجوز بيع بعضه بغيره قبل نجيبته وأطلق المصنف اللبن فشميل الحليب والرائب وهو ضد الرقيق (والخضض)

بيع التي ألتقى (ولا يجوز بيع الثمرة المفردة عن الشجرة) بيع (مطلقا) أي عن شرط القطع لا بدو أي ظهور صلاحها) أي لا يجوز بيع الثمرة في كل حال الأبعد بدو صلاحها فيجوز بشرط القطع بشرط الاقفاء ومن غير شرط وفي الاطلاق بشرط الاقفاء تنفي الثمرة إلى أوان الجساد للعرف (وهو) بدو الصلاح (فما لا يتلون) أي لا ينتقل من لون إلى لون آخر (انتهاء حالها) أي الثمرة (ال) قصد منها غالبا) للكل (خلاوة قصب وحموضة رمان) في الحامض منه وخالوته في الحلو منه (بدو الصلاح) (وما يتلون) أي ينتقل من لون إلى آخره حاصل (ما يأخذ) أي بشروعه (حمرة أو سواد أو صفرة كالناب) وهو راجع للحمرة (والأجاص) بكسر الهمزة وتشديد الجيم هو ما أهل الشام وهو عند أهل مكة متجارة وهو راجع للسواد (والبلح) يفتح تين وهو راجع حمرة باعتبار بعض أنواعه ويصح رجوعه للسكل لأن منه الأحمر والأسود والأصفر وغيرها وكول خرج من النخل يقال له طلع ثم خلال بفتح الحاء ثم بلح ثم بيسر ثم رطب ثم تمر (أما الثمرة) قبل بدو الصلاح) ان يبعث منفردة عن الشجر (فلا يصح بيعها) أي (مطلقا) أي في جميع الحالات ومن صاحب الشجرة ولا من غيره (فمن لم يبيع اللام) (الاشترط القطع) فيجوز اجماعا بشرط أن يقطع المقتطوع منفصلا كحصر ثمرة وهو أول العنب والآ ككمثرى فلا يصح البيع (شواء جرت العادة) منع الثمرة أم لا) فان بيع الثمرة مع الشجر بضمن واحد غار البيع لا بشرط بل لا يجوز بشرط قطعه (في حجرة على المشتري في ملكه) ولو قال يملك الشجر بعشرة والتمر بدينار لم يجز البيع إلا بشرط القطع لأنه فصل فاشتقت التسمية (ولو قطعت شجرة عليها ثمرة جاز بيعها بلا شرط قطعها) لأن ثمرة لا تبقى عليها فيصير بيع الثمرة على الشجرة كشروط القطع (ولا يجوز بيع الزرع الأخضر في أرض إلا بشرط قطعه أو قلعه) كالتمر قبل بدو صلاحه (فان بيع الزرع مع الأرض أو منفردا عنها) أي الأرض (بعد اشتداد الحب جاز) أي ذلك البيع (لا بشرط) كما يبيع الثمر مع الشجر أو تمر بعد بدو صلاحه بشرط الحواز بيع الزرع بعد الاشتداد وبيع التمر بعد بدو الصلاح ظهور المقصود بسكون مرئيا كتين وعنب وذرة صنفين بخلاف ما لا يرى تحب كالخنطة والذرة الحسنة فلا يصح بيعه في الجديد لأن المقصود مستقر عما ليس من صلاحه والقديم الحواز (ومن باع ثمرا أو ذراعا) بذا صلاحه يبيع وتحدد الجنس فيبيع ما (لم يبد صلاحه) ما بذا صلاحه ولا يصح لا بد من شرط القطع فيما لم يبد صلاحه ومن باع ما بذا صلاحه من التمر والزرع وأبقى (لزمه) أي البائع (سقي) أي المبيع قبل التخلية وبعدها قدر ما تنمو به الثمرة وتسليم عن التلف والفساد لأن السقي من تمام التسليم الواجب فلو شرطه على المشتري طر البيع لأنه مخالف لمقتضى العقد (سواء خفي البائع بين المشتري والمبيع أو لم يخف) فيلزمه التسليم في الحالتين ان كان الزرع عما يسقي والبائع مبالكا للأصل والأفلا يلزم البائع سقيه إذا شرط القطع لا يلزم فيه السقي بعد التخلية وينصرف المشتري بعد التخلية من كل وجه (ولا يجوز بيع ما فيه الربا) من الطعوم (بجنسه وطبا بسكون الطاء المهملة) مع فتح الراء ولو في أحد الحانين (وأشار بذلك) أي عدم جواز بيع الرطب (إلى أنه) أي الشأن (يعتبر في بيع الربويات) من الطعومات بجنسها (حالة الكمال) لأن اعتبار المائنة لا يكون إلا في تلك الحالة (فلا يصح مثلا بيع عنب جنب ثم استثنى المصنف عما سبق قوله (الآلبن) وما شابهه من اللبائعات كالأدهان والحلول (أي فانه يجوز بيع بعضه) أي اللبن (سقي قبل نجيبته) أي جعله نجيبا أي بشرط المائنة والحلول والتفويض ان أعاد الجنس كلبن البقر شامل للزرائب والحواميس غنله وشرط الحلول والتفويض فقط ان احتلف الجنس كلبن الابل لبن النعم شامل للضان والمز (وأطلق المصنف اللبن فشميل الحليب والرائب) وهو ضد الرقيق (والخضض)

سواء جرت العادة بقطع الثمرة أم لا ولو قطعت شجرة عليها ثمرة جاز بيعها بلا شرط قطعها ولا يجوز بيع الزرع الأخضر في الأرض إلا بشرط قطعه أو قلعه فلو بيع الزرع مع الأرض أو منفردا عنها بعد اشتداد الحب جاز بلا شرط ومن باع ثمرا أو ذراعا لم يبد الصلاح لزمه سقي فطر ما تنمو به الثمرة وتسليم عن التلف سواء خفي البيع بين المشتري والمبيع أو لم يخف (ولا) يجوز بيع ما فيه الربا بجنسه وطبا بسكون الطاء المهملة وأشار بذلك إلى أنه يعتبر في بيع الربويات حالة الكمال فلا يصح مثلا بيع عنب جنب ثم استثنى المصنف عما سبق قوله (الآلبن) أي فانه يجوز بيع بعضه بغيره قبل نجيبته وأطلق المصنف اللبن فشميل الحليب والرائب وهو ضد الرقيق (والخضض)

وهو والسلف ليعني
واجب وشراعي مع
موصوف في الذمة
ولا يصح الا بايجاب
وقبول (و يصح السلم
محال ومزجلا) فان اطلق
السلم انعقد حالا في
الاصح وانما يصح السلم
(فما) أي شيء
(تكملة فيية حسن
شرائط) (مجدها) ان
يكون (المسلم) فيه
(مضموبا بالصفة التي
يختلف بها الفرض) في
المسلم فيه بحيث يتفق
بالصفة الجاهالة فيسه
ولا يسكرن ذكر
الأوصاف على وجه
يؤدى ليزة الوحدوي
المسلم فيه كذا لو سكر
وجازية واختها ولدها
(و) الثاني (أن يكون
جسما مختلط بغيره)
فلا يصح السلم في المختلط
للقصود الاجزاء التي
لا تنضبط كهيئة
ومعجون فان انضبطت
اجزأه صح السلم فيه
كحين وافط والشرط
الثالث مذكور في قوله
(ولم يدخله النار لاحالته)
أي بأن دخلته الطبخ
أو شيء فان دخلته النار
لتتميز كالعسل والسمين
صح السلم فيه (و) الرابع
(أن لا يكون) السلم فيه (معتبا)

الذي لم يخلط الماء حاراً أو حامضاً (والحامض والماء في الماش) لا
(حتى يصح بيع الرائب بالحليب كذا وان نهاراً واوراً) (كذلك) إذا كان الماش غير معوي بالدار و
مخلوط بالماء، والأفلا يجوز بيعه بغيره بخلاف المسخن بالنار، إلا غلبان ومثل اللبن الرائب وبه
تصح بعضه ببعض مما لا والماء في السكريل ويستثنى أيضاً بيع القرايا ببيع وهي بيع الرطب
النخل شمر وبيع العنب على الشجر يزيب خراف الرطب والعنب وكبلاً في الثمر والر يبيع فيه
حسنة أو تنقح يندوا ببيع ذلك بمنزلة تقدير الحفايا ولا يختص ببيع القرايا بالفقراء .
(فصل : في أحكام السلم) بفتحين (وهو) أي السلم (والسلف لغة بمعنى واحد) وهو الاستيعاب
والقديم في الزمن (وشراعي معني : موصوف في الذمة) بلفظ السلم أو السلف (ولا يصح) أي السلم
(الآ) بايجاب وقبول) كقول المشتري أسلفت إليك كذا في كذا فقول البائع قبلت (و يصح السلم
ومزجلاً) بأن صرح بالتأجيل بالسبة للسلم فيه أمّا رأس المال فلا يصح فيه التأجيل ولو الحفاية أجبر
في المجلس تلقى أو ذكرها اجلا ثم أسقطها في المجلس سقط وصح العقد (فان اطلق السلم) عن الحفاية
والتأجيل (انعقد حالا في الأصح) كالشئ في البيع وقيل لا ينعقد لأن المعتاد في السلم التأجيل فيصح
المطلق عليه ويكون كذا ذكرها اجلا مجهولاً (وانما يصح السلم فيما أي في شيء) مسلم فيه (تكملة
أي اجتمعت) (في) خمس شرائط : (مجدها) أن يكون المسلم فيه مضموباً بالصفة التي يختلف بها الفرض
في السلم فيه) (اختلافها ظاهراً) (بحيث يتفق بالصفة الجاهالة فيه) أي المسلم فيه (و) بحيث (لا يكون
ذكر الأوصاف على وجه يؤدي ليزة الوجود) أي قلته (في السلم فيه كذا لو سكر) (وهي ما يقدر
الثقب ويقصد للزمن بخلاف المصار وهي ما يطلب للتداوى فيجوز السلم فيها كذا لو زنا (وجازية
واختها أو ولدها) (يؤكد الهبة وولدها) فان قلت هكذا لا يثبت اجتماعها . قلت يثبت بالنظر للأوصاف
التي يجب ذكرها في السلم فكون الهبة بأوصاف مخصوصة وولدها بأوصاف مخصوصة مما يثبت
وكذا تقول في الأمة واختها أو ولدها وفي الثؤل والبواقيت (والثاني أن يكون) أي المسلم فيه
(جسماً) (وآحاداً) (لم يختلط بغيره) (اختلاطاً لا ينضبط مقصوده) (فلا يصح السلم في المختلط المقصود
الاجزاء التي لا تنضبط كهيئة) هي مدقوقة مركبة من قش وطم وماء (ومعجون) كالفالية المركبة
من نحو منسك وعنبر ودهن وقد تراء فيها عود وكافور وكاليد المركب من مسك وعنبر وعود وشبهه
غير ذفن وكالترياق المخلوط اجزاء ظاهرة (فان انضبط اجزأه) أي المسلم فيه المخلوط (صح
السلم فيه) أي المختلط المنضبط كسائر كذا في كذا في كذا من مركب من قطن وحرير والثاني من الاربع
والوبر أو الصوف وهما مقصود اجزأها وان لم تقصد اجزأه المختلطة صح السلم فيها (كحين
واقط فالقصود في كل منهما لبن أما الملتح والافحة فهما من مصالحه (والشرط الثالث) مذكور
في قوله ولم يدخله أي المسلم فيه (النار لاحالته) أي نقله من حالة إلى حالة أخرى (بأن دخلته الطبخ
أو شيء) أو قل كالتخم في الجميع أو على كالأمانة أو خبز كالفطائف فلا يصح السلم في ذلك لا اختلاف
للفرض باختلاف تأثير النار فيه وتقدر المصط بخلاف الأفراس فيجوز اقراض الحبز وزناً لا عد
لعموم الحاجة اليه (فان دخلته النار) للتميز كالعسل والسمين (صح السلم فيه) أي في مدخول النار
للتميز فان النار تميز العسل من شحمه وتميز السمين من لبنه ومثل ذلك السكر والفانيد وهو
عسل القصب والدبس وهو عسل العنب بعد طبخه (والرابع) أن لا يكون المسلم فيه معتباً بل
يشترط أن يكون (معتباً) لأن لفظ السلم موضوع لبيع شيء موصوف في الذمة وهو الدين (فلو كان
أي المسلم فيه) (معتباً) أن قال (أسلفت إليك هذا الثوب مثلاً في هذا المبد) فقبل المسلم اليه

ليس مسلم قطا (لا تفتاء الدينية وقوله هذا التوب هو رأس المال فلا يضر تعيينه وانما جاء ليعرر من قوله في هذا العبد (ولا ينفق) أي ذلك المقدر (أيضا) وان نواه (في الظاهر) للمطابقة في المعنى لا غيره فان لفظ السلم يقتضي الدينية والدينية مع التعيين متناقضان وقيل ينفق شيئا طرا الى الشيء ولو قال اشتريت منك ثوبا بصفته كذا بهذه الدراهم فقال بملك ينفق شيئا اعتبارا بالعمد وقيل انفق شيئا اعتبارا بالمعنى (والخامس أن لا يكون) أي لا يملك فيه (من معين) كالمسألة البتة هذا الدرهم في صاع من هذه الصبرة (ثم لصحة السلم فيه ثمانية شرائط) وفي بعض النسخ وصرح السلم ثمانية شرائط: الأول مذكور في قول المصنف (وهو) أن يصفه بعد ذكر جنسه ووجه الصفات التي يختلف بها الثمن فيذكر في السلم في رقيق مثلا نوعه كتركى أو هندي وذكوره أو أوت وبنه قريبا وفيد كولا أو قسرا أو رمة ولونه كأيض وبصيف بياضه بسيرة أو شقرة ويذكر في الأبل والبقر والغنم والحيل والخيال والحير الذكورة والأنثى والسن واللون والنوع ويذكر في الطير النوع والصغر والكبر والذكورة والأنثى والسن أن عسرف ويذكر في الثوب الحسن كقطن أو كتان أو حرير والسوء كقطن عراق والطول والعرض والدفء والبرودة والعمومة والخصومة ويقاس بهذه الأمور

الدرهم في صاع من هذه الصبرة (ثم لصحة السلم فيه ثمانية شرائط) وفي بعض النسخ وصرح السلم ثمانية شرائط: الأول مذكور في قول المصنف (وهو) أن يصفه بعد ذكر جنسه ووجه الصفات التي يختلف بها الثمن فيذكر في السلم في رقيق مثلا نوعه كتركى أو هندي وذكوره أو أوت وبنه قريبا وفيد كولا أو قسرا أو رمة ولونه كأيض وبصيف بياضه بسيرة أو شقرة ويذكر في الأبل والبقر والغنم والحيل والخيال والحير الذكورة والأنثى والسن واللون والنوع ويذكر في الطير النوع والصغر والكبر والذكورة والأنثى والسن أن عسرف ويذكر في الثوب الحسن كقطن أو كتان أو حرير والسوء كقطن عراق والطول والعرض والدفء والبرودة والعمومة والخصومة ويقاس بهذه الأمور

(وزن في موزون) عادة كاللآلئ الصغار والتقدبن والمسك ونحو ذلك (وعدا في معدود) كالأحجار
والطوب غير المحروق (ودرعا في منروع) كالتياب وقد تحتاج إلى التدرج فلا بد من ذكرها
كما لو سلم في أربعة بساتين فباحتاج إلى ذكر الدرع في كل واحد ويصح سلك السكيل وزنا
والوزون كلا أن عذبة السكيل ضابطا كالحبوب والبن وهكذا بخلاف ما في الرويات لأن المقصود
هنا معرفة القدرة وهي حاصلة بذلك والله صود هناك كالمائة بعاد زمنية صلى الله عليه وسلم فإن لم يعد
فيه السكيل ضابطا كالقنا ونحوها مما هو أكبر جرما من النير وكنتحو القول كالرحلة نعت فيه
الوزن وكذا نحو فتات المسك . واعلم أن ما يتعلق بالمبيع من كيل أو وزن أو محل القبض
يكون على البائع وما يتعلق بالثمن يكون على المشتري (والثالث) العلم بالأجل في السلم المؤجل فهو
(مذكور في قول المصنف وأن كان السلم مؤجلا ذكر العاقد وقت محله) يكسر الجاه (أي) وقت
مجيء (الأجل كسهر كذا) فيجب أن يذكر العاقد أجلا معلوما للعاقدين أو لغيره غيرهما يرجع إليهما
عند النزاع بخلاف صفات السلم فيه فلا بد من معرفتها للعاقدين وعذلين لأن الجهالة هنا راجعة
إلى الأجل وهناك إلى العقود عليه والأجل للعلوم ما يعرفه الناس كسهر العرب والفرس أو الزوم
لأنها معلومة مضبوطة وإن أطلق الشربان قال نخضره بعد شهر يحمل على الحلال لأنه عرف
الشرع (فلو أجل السلم بقدم زيد مثلا) كان قال أسلفت لك كذا في كذا إلى قدم زيد أو إلى
الحصاد (لم يصح) للعجل بوقت المحل (والرابع) أن يكون السلم فيه موجودا عند الاستحقاق
في الغالب أي استحقاق تسليم السلم فيه) أي عند وجوب تسليم السلم إليه السلم فيه السلم وذلك
في السلم الحال بالعقد وفي المؤجل بحلول الأجل وهذا وإن علم من شروط البيع ألا أن الشرط
في البيع القدرة على التسليم من المشتري والشرط هنا القدرة على التسليم من البائع الذي هو المسلم
إليه (فلو سلم فيما لا يوجد عند المحل) في الغالب (كطلب في الشتاء لم يصح) أي السلم لأن المحل
عن تسليمه يمنع قيمه فيمنع السلم فيه (والخامس) أن يذكر موضع قبضه أي السلم فيه كان يقول
أسلفت لك كذا في كذا بشرط أن تسلمه لي في بلد كذا وبكفي أحضاره في أولها إن كانت كبيرة
ولا يكلف أحضاره إلى منزله (أي) يشترط أن يذكر (محل التسليم إن كان أوسع) أي موضع عقد
السلم (لا يصلح له) أي للتسليم كالبادية أو البحر أو مكان النقل إليه مؤنة أو لا مؤنة كان السلم
حالا أو مؤجلا (أوصح) موضع العقد (له) أي التسليم (ولكن محله) أي السلم فيه من الموضع الذي يوجد
فيه عادة (إلى موضع التسليم مؤنة) وقد كان السلم مؤجلا والأصل يشترط ذكر موضع التسليم ويتحقق
موضع العقد للتسليم وإن عني غيره نعت . والحاصل أن السلم إما حال وإما مؤجل وكل منهما إما أن يكون
بمحل صالح للتسليم أولا وعلى كل إيمان يكون السلم فيه محله مؤنة أم لا فالضرورة عما عني فإن لم يصلح
محل العقد للتسليم وجب البيان مطلقا أي حالا كان السلم أو مؤجلا محله مؤنة أم لا أو صلح له ومحله
مؤنة وجب البيان في المؤجل دون الحال وإن صلح له ذلك وليس محله مؤنة لم يجب البيان مطلقا أي حالا
كان السلم أو مؤجلا أو كان محله مؤنة وقد كان السلم حالا كذلك فيجب البيان في خمسين صور ولم يجب
في ثلاث وقد نظم ذلك بعضهم فقال :

مهما يكن محل عقد السلم • به اتفق الإصلاح للتسلم
فواجب بيان ذلك مطلقا • أو كان صالحا ففيه تحقفا
أن لم تكن مؤنة للحمل • فهذا البيان لم يجب في الكل
وإن يكن مؤنة تحققت • ففي المؤجل البيان قد ثبت

وزن في موزون وعدا
في معدود ودرعا في
منروع . والثالث
مذكور في قول المصنف
أن كان السلم
(مؤجلا كسهر كذا) العاقد
(وقت محله) أي الأجل
كسهر كذا فلا أجل
السلم بقدم زيد مثلا
لم يصح . (والرابع
(أن يكون) السلم فيه
(موجودا عند
الاستحقاق في الغالب)
أي استحقاق تسليم
السلم فيه فلا سلم فيما
لا يوجد عند المحل
كطلب في الشتاء لم يصح
(والخامس) أن
يذكر موضع قبضه
أي محل التسليم إن
كان للموضع لا يصلح له
أو صلح له ولكن محله
إلى موضع التسليم مؤنة

ليس أن يكون الثمن وهو رأس المال (مألوماً بالقدر) والجس والصفة فيما إذا كان في الذمة
 مبرورة له) فيما إذا كان مضمناً ولو اتفق أن رأس المال مبرور بصفة السلم فيه وجب قبوله كأن
 سلم فيه بخرقة صغيرة في جرة كبيرة فكبرت عنده وإن وطئها إذا لم يحسب منه . (والسابع
 رتبة ضاى) رأس المال بأن يلمه (السلم و) يتسلمه (السلم إليه) بنفسهما أو بنائهما (في
 عقد العقد) قبضاً حقيقياً (قبل التفريق) وقبل اختيار الزوم (فلو) أطلق في العقد كان قال
 سمكك ديناراً في ذمتي في كذا ثم عتق وسلم في المجلس جاز ذلك وصح العقد لوجود الشرط
 هو القبض في المجلس لأن المجلس حريم العقد فله حكمه ولأن تعيين رأس المال في العقد ليس
 شرط بل في المجلس ويجوز استقلال السلم إليه بالقبض من غير قبض السلم كما في البيع ولو
 عرف (أي السلم والسلم إليه) (قبل قبض رأس المال بطل العقد) وكذلك اختاراً لزوم العقد قبل
 ذلك (أو) تفرقا (مبدقياً بعضه) أي رأس المال (ففيه خلاف تفريق الصفة) فقيل يبطل العقد
 لكل والأصح أنه يصح فيما قبض وما قبله من السلم فيه ويبطل في الباقي وما قبله ولو قال السلم
 سلمت إليك دينارين في أربع قمح فقبض السلم إليه منه ديناراً تفرقا صح العقد في الدينار
 تموض وما قبله وهو كس وبطل في الدينار الباقي وما قبله وهو كس آخر (والعبر) في السلم
 قبض الحقيقي فلو أحال السلم برأس مال السلم وقبض المحتال وهو السلم إليه من المال عليه
 المجلس لم يكف لأن القبض فيه قبض من غير جهة السلم فلا يصح العقد . قال الشيخان :
 وبأحوال السلم إليه برأس المال على السلم تفرقا قبل التسليم بطل العقد وإن جعلنا الحوالة قبضاً
 لأن العبر في السلم القبض الحقيقي انتهى ويفهم من ذلك صحة العقد في التسليم قبل التفريق على خلاف
 ما تقدم في حالة السلم ويجوز كون رأس المال منعمة كان يقول سلمت إليك منعمة هذه الدار شراي
 كذا أو قبض قبض العين في المجلس لا يمكن في قبضه فيه . (والثامن أن يكون عقد السلم ناجزاً) وهو
 لا بدخلة خيار الشرط) لمأولا لأحدهما لأن عقيد السلم بالنسبة لرأس مال السلم لا يحتمل تأجيل رأس
 المال والخيار أعظم غرراً منه لأنه يمنع من الملك أن كان لهما والبايع أو من زومه إن كان للشترى (بخلاف
 خيار المجلس فإنه يدخله) للعموم قوله صلى الله عليه وسلم (البيعان بالخيار ما لم يتفرقا) والسلم بيع
 موصوف في الذمة .

(فصل : في أحكام الرهن وهو لغة الثبوت) والدوام مصدر ومن الألف (وشرعاً جعل عين مآلة)
 منقولة (وثيقة بدين يستوفى) أي الدين أو بعضه (منها) أي تلك العين (عند تعذر الوفاء) وقوله
 حمل عين مصدر مضاف لمفعوله أي حمل المال أو من قام مقامه عيناً متوفراً بها ودخل تحت
 العائد وهو الرهن والرهن والصفة وهو تعريف للرهن الجعلي . وأما الشرعي فهو معلق الدين
 بالتركة ولا يحتاج إلى صفة لمن مات وعليه دين وإن قل يعلق بتركته فليس للوارث التصرف
 في شيء منها حتى يوفى الدين فلا تصرف ولا دين فطراً دين بنحو رد مبيع بسبب تلف ثمنه ولم
 يسقط الدين بأداء أو إبراء فسخه الحاكم لأنه كان مآلة في الظاهر ولا يعلق الدين بزوائد التركة
 كسراج وكس لا نهأحدث في ملك الوارث وقوله عين هي الرهون وقوله وثيقة مفعول ثان وقوله
 بدين هو الرهون به وخرج بالمالية التحجس والتنجس الذي لا يمكن تطهيره وخرج بالتمو له مآلة تقابل
 بمحال كحبيتي بر وقوله يستوفى منها تفسير لقوله وثيقة وهو في محل جر صفة لدين و نائب الفاعل
 صعب يعود على الدين قبض الرهن عند الحمل يستوفى من ثمنه ومن الابتداء فينبأ استيفاءه منها
 وإن لم يوف به وخرج بهذا القيد غير المالك كالموقوف والنصب ولا يشترط كون الرهون

(و) السادس (أن

يكون الثمن معلوماً)

بالقدر أو بالرؤية (و)

السابع (أن يتقاض)

أي السلم والسلم إليه في

مجلس العقد (قيل

التفريق) فلو تفرقا قبل

قبض رأس المال بطل

العقد أو مبدقياً بعضه

ففيه خلاف تفريق

الصفة والمعتبر القبض

الحقيقي فلو أحال السلم

برأس مال السلم وقبضه

المحتال وهو السلم إليه

من المال عليه في

المجلس لم يكف (و)

الثامن (أن يكون

عقد السلم ناجزاً

لا بدخلة خيار الشرط)

بخلاف خيار المجلس

فانه يدخله .

(فصل : في أحكام

الرهن وهو لغة الثبوت

وشرعاً جعل عين مآلة

وثيقة بدين يستوفى

منها عند تعذر الوفاء

بعض ما

قدر الدين الآتي رهن ولي على مال مجبور فلا رهن حجة البت متلا على اليد بدار كانت تلك الورقة
 وحدها رهونة لاليت وهذا القيد ليس من التعريف بل بيان لقاعدة الرهن فليس ذلك بشرط بل
 لا فرق بين أن يستوفى الدين من تلك العين أو من غيرها وقيل إنه من التعريف وهو قيد لأخراج ما لا يصح
 الاستيفاء منه كالوقوف فلا يصح رهنه لامتناع بيعه وقوله عند تعذر الوفاء ليس بقيد فلا فرق بين
 تعذر الوفاء وإمكانه قال الرمي وللحاكم نيزر الممتنع من أداء دين عليه بدطلب مستحقة منه يحسن
 أو ضرب وإن زاد على التزير وإن أدى إلى موته لأنه يحق فلا ضمان فيه (ولا يصح الرهن إلا بإيجاب) من
 الراهن (وقبول) من المرتهن أي بشرطهما للتغير في البيع (وشروط كل من الراهن والمرتهن أن
 يكون مطلق التصرف) أي نافذ التصرف بأن يكون بالفاصل غير محصور عليه بالصفة وغير مكره
 فلا رهن الأولي إلا كان أو غيره مال الصبي أو المجنون ولا رهن للمملوك إلا للضرورة أو غبطة متحققة
 لقول فيجب عليه الرهن والارتهان فيهما دون غيرهما مثال الرهن والارتهان للضرورة أن رهن
 على ما يقتضيه ضرورة النفقة أو الكسوة ليؤتي ما ينتظر من دين يحل أو من متاع كاسد روج
 وأن يرهن على ما يقتضيه أو يبيعه أو يمسكه للضرورة نهى أو تلف أو مناهما للضرورة أن رهن بما يساوي
 مائة حالة على من ما اشتراه عاقبة يبيعه وهو يساوي مائتين حالة وأن يرهن على من ما يبيعه نسيئة
 لنبطه وإذا رهن فلا رهن إلا من أمين (وذكر المصنف صابط للمرهن) من الأعيان والمرهون
 به من الديون (في قوله وكل ما جاز يبيع) من الأعيان (جاز رهنه) ومفهوم هذه القاعدة أن كل
 ما لا يجوز بيعه لا يجوز رهنه ويستثنى من قاعدة للتطوق النفقة يجوز بيعها كافي وضع الاحتساب على
 الحداد وبيع حق المهر ولا يجوز رهنها كان رهن من سكنى داره لأن النفقة تلف شيئا فشيئا هذا في
 الرهن الجلي بخلاف الشرعي فلا مال الشخص وعليه دين ولا دين فان التركة تتعلق بها الدين وماله دين
 الذي له غيره وقد يكون المرهون ديناً أو منفعة بل أنشاء كالوقيل العبد المرهون فتصير قيمته في ذمة
 القابل قبل قبضها رهنه مكانه فيمتنع على الراهن الأبرام منه ومن ثبات مدناه مكففة ودين تلقى
 الدين بتركته تلقى رهن ومنها كونه ومنفعة ويستثنى أيضاً القدر يجوز بيعه ولا يجوز رهنه ثلثه
 من الثروة لأن السيد قد يموت مخافاً أو العاقبة عتقه صفته ويستثنى من قاعدة المفهوم الأمانة التي لها وكذا
 من غير السيد وهو غير مبيع فلا يجوز بيع أحدهما ثلثه من التفريق المهرم ويجوز رهنه وبيعان
 ما عند الحمل وللستار بأن استعار شيئاً لرهنه فإن الرهن صحيح مع عدم صحة بيع المستعير له
 ومصحف وعبد مسلم وحلاح فإن رهن الأولين عند كافر صحيح ورهن الأخير عند حر في كذلك
 وإن لم يجز تسليم العين للمرتهن وإنما جاز الرهن (في الديون) أي عليها (إذا استقر ثبوتها) أي إذا
 لزمو وجود الديون (في النقة) أي الكفالة كالسدق ولو قبل الدخول والنفقة في اجارة الذمة
 لزوم قبضها في المجلس والزكاة بسد تلف للال والاجرة بالعقد (واحتزر المصنف بالديون عن
 الأعيان فلا يصح الرهن عليها) أي الأعيان (كمين منصوبة) كأن غصب عينا من زيد ورهن
 عليها شيئاً حتى ردها إليه فلا يصح لأنه يجب ردها بعينها (ومستعارة) كأن يستعير من زيد
 كتاباً ورهنه عليه شيئاً فلا يصح . ثم إن أراد بالرهن مطلق التوثيق بنى عليه يساوي قيمته
 ليكون ذلك حاملاً لا أخذه على رده صحيح ويستثنى هذا بالرهن الغوى (ونحوهما) كالأخذة بالسوم كذا
 يأخذ شيئاً ليتأمل فيه هل يبعه فيشتره أو لا فيرده ورهن عليه شيئاً فلا يصح سواء كانت الأعيان الرهونة
 (من الأعيان المضمونة) كالساجرة أو لا كالوديعة ومال الفراض فلا يصح الرهن على ذلك ولا يصح الرهن
 على الدين الذي سيقضه ولا على الثمن الذي يشتريه ولا على نفقة زوجته في الفداء لأن الدين لم يوجد وأر

ولا يصح الرهن إلا
 بإيجاب وقبول وشروط
 كل من الراهن والمرتهن
 أن يكون مطلق
 التصرف وذو كمال
 صابط المرهون في قوله
 (وكل ما جاز يبيع جاز
 رهنه في الديون إذا
 استقر ثبوتها في الذمة)
 واحتزر المصنف
 بالديون عن الأعيان
 فلا يصح الرهن عليها
 كمين منصوبة
 ومستعارة ونحوهما من
 الأعيان الرهونة
 ومن تمتع بها

حجب وجوبه كالقيد ولا يصح الرهن على ما لا يلزم ولا يتناول إلى المروم بنفسه كل البكناه
 حجب لجماله فانهما وان كانا يتولان لازم لكون لا فيهما بل بفعل فاعل كدفع مال الكتابة ورد
 في الجملة ولا فرق في الدين اللازم الذي يصح الرهن عليه بين المستقر كضمن البيع بدفعه
 من سلم وأرض الحياطة ودين القرض وغير المستقر كالأجرة قبل استيفاء المدة في اجارة العين وعن
 بيع من قصه وقال تضمن المراد بالمستقر ما يؤمن سقوطه كالنفس ولو لم يكن الخيار بدفعه المبيع
 ولا يمكن سقوطه من المشتري بدون فسخ بخلاف الخيار قبل الدخول فانه يسقط بالخيار الذي
 هو بخلاف الأجرة فانها تسقط بانتهاء المدة لا كما قال النارج (واحتارز باستقراره عن الدين
 استقرارها كدين السلم) أي السلم فيه فانه معرض له السقوط كما اذا لم يوجد السلم فيه عند الخلع
 ففسخ السلم حينئذ فيسقط دينه فلا يصح الرهن عليه (وعن الثمن مدة الخيار) فانه معرض له
 سقوطه كأن يفسخ البيع في مدة الخيار فيسقط الثمن فلا يصح الرهن عليه ولا يعتمد صحة الرهن
 في دين السلم فيه وعلى من البيع في زمن الخيار الذي للمشتري وحده لأنه لا يربط إلى المروم فذلك
 ينشئ البيع وملك الثمن الثمن وصح الرهن عليه بخلاف ما اذا كان الخيار لها أو للمائع فلا يصح
 رهن عليه لعدم الملك (والرهن الرجوع فيه) أي في المروم بأخذه بعد فسخ العقد أو في الرهن
 سجنه (ما لم يقضه) بفتح الباء (أي) ما لم يقض (المروم) المرهون بأفرض الراهن أو بأذنه في
 قبض ويصح الرجوع عن الرهن قبل القبض بالقول كما أطلقه ويصح الرجوع في الرهن كونه ورهن
 ولو لم يقض المرهوب والمرهون وكاعتاق وبيع (فان قصص) أي المروم (العين المرهونة) باذن الراهن
 أو بأفرضه (عن صح أقباضه) وهو البالغ العاقل الرشيد (الرهن) من جهة الراهن فقط (وامتنع على
 رهن الرجوع فيه) فلا يصح منه تعترف بزيادة الملك كالوفاء أو بقبضه كالزواج وبإسراء رهن متقبض
 وطه لا لامة المرهونة وان كانت بمن لا تحبل والوطء حرام ولو كان الراهن زوجه أو كان أسنة أو الروح
 زوجته من سيدها ليرهنها فلهما ولو به يلفظ فيقال لنار كرج لا يجوز وطؤه لزوجته الآبارس أخفى وهو
 المرهن (والرهن وضعه على الأمانة) أي يد المروم (وحينئذ) أي حينئذ إذا كان وضعه على الأمانة
 لا يضمنه المروم إذا تلف بمثل ولا قيمة لأقبل البراءة من الدين ولا بعداها (إلا) بالأمتناع من
 رده بعد البراءة من الدين (إلا) بالتعدي أي بالتفريط (فيه) أي الرهن كركوب الدابة والحمل
 عليها واستعمال الأمانة ونحو ذلك فيضمنه حينئذ لخروجه عن الأمانة ولو اعتباره المروم مكان
 مضمونا عليه كإثارة العواري ولو ارتبه بشرط أن يضمنه فدأ الرهن ولا ضمان أكفأه كل عقد كصديقه
 أو ضمان وعنده (ولا يسقط تلفه شيء من الدين) بل يجب عليه دفع جميعه كما صاحبه وقال الامام مالك
 وروحيمة أمة من ضمان المروم ويسقط شقة قسره من الدين (ولو ادعى) أي المروم (تلفه) أي
 مرهون (ولم يذ كر سببا لتلفه) أو ذكر سببا أخفيا كسرقة أو سببا ظاهرا كحرق عرق دون
 عمومته أو عرف هو وعمومه واتهم بان احتمل أنه تلفه قبل التلف فلم (صدق) أي المروم (أي يمينه)
 وكذا بقية الأمانة وكذا بكل ضمان كالعاصب أو كسب الأمانة بصدق ولا ضمان والعاصب يصدق
 وضمن السدول فان لم ينهم المرهن صدق بلا يمين (فان) ادعى تلفه و (ذكر سببا ظاهرا) ولم
 يدعي هو ولا عمومته (لم يقبل إلا بيمينه) على السبب وبين على السبب (ولو ادعى المرهن رد المرهون
 على الراهن لم يقبل إلا بيمينه) أو كل أمين ادعى الرد على من أئتمنه صدق بيمينه إلا المرهن والمستأجر
 يسقط لأن حكمهم قضاه من الرهن فليس عليه خلاف ما لو ادعى الرد على من أئتمنه كوارنه
 يصدق الأمانة بخلاف الأجرة والحائط والطحن والصناع وهم يصدقون في دعوى الرد

واحتارز باستقراره عن
 الدين قبل استقرارها
 كدين السلم وعن الثمن
 مدة الخيار (والرهن
 الرجوع فيه ما لم يقضه)
 أي المروم فان قبض
 العين المرهونة عن صاحبه
 أقباضه لزم الرهن
 وامتنع على الراهن
 الرجوع فيه (والرهن
 وضعه على الأمانة
 (و) حينئذ لا يضمنه
 المروم إلا بالتعدي
 فيه ولا يسقط تلفه
 شيء من الدين ولو
 ادعى تلفه ولم يذ كر سببا
 لتلفه صدق بيمينه
 فان ذكر سببا ظاهرا لم
 يقبل إلا بيمينه ولو ادعى
 المرهن رد المرهون على
 الراهن لم يقبل إلا بيمينه

بمقتضى دخولهم في القاعدة وخرج بالأمين الثامن كالغائب والمستعير والستام فلا يصح في دعوى الرد الأبيئة (وإذا قبض الرهن بغير الحق) أي الدين (الذي على الرهن) لم يخرج أي لم ينفك شيء من الرهن الذي في حقه واحدة والذي لم يتعد فيه الرهن ولا المهرين ابتداء ولو كان الباقي قليلا (حق يقضي) أي يؤدي (جميعه أي الحق الذي على الرهن) لتعلق كل جزء من الدين بجميع الرهن كرقبة المكاتب وينفك الرهن أيضا بفسخ المهرين ولو بدون الرهن لأن الحق له وبالبراءة من جميع الدين.

فصل في الحجر على (حجر السفيه والمفلس) وغيرهما من باقي البيعة (والحجر) بفتح الحاء لغة المنع وشرعا يمنع التصرف في المال بخلاف التصرف في غيره (أي المال) كالإطلاق والظهار والابلاء والخلع ولو بدون مهر المثل وكالاترار بموجب عقوبة كحة وقود وكإعادة البيعة مطلقا والمالية الواجبة (فينفذ) أي التصرف في غير المال (من السفيه) والمفلس والمرضى والعبد والحجر يكون على جماعة كثيرة (وجعل المصنف الحجر) على بعضهم كإطلاق الحجر بوجد (على ستة من الأشخاص) ذكرنا كانوا أو إنا. والحجر نوعان نوع شرعي لمصلحة المحجور عليه ونوع شرعي لمصلحة الغير كالنوع الأول يوجد على ثلاثة فقط الأول الحجر على (السفيه) ذكرنا كان أو أوتى ولو تميزا إلى بلوغه فينفك بلا قاض. (و) الثاني الحجر على (المجنون) إلى إفاقته وينفك بلا قاض. (و) الثالث الحجر على البالغ (السفيه) وفسره المصنف بقوله المذلل لعله أي بصرفه (أي المال) في غير مصارفه (وهو كل ما لا يعود نفعه إليه لا عاجلا ولا آجلا كالوجوه المحرمة والمكروهة وكمنعه في معاملة نفع فاحش وهو جاهل بحال المعاملة فإن كان عالما وأعطى كثر من ثمنها كان الزائد صدقة خفية مخودة لافي خير كصدقة ولا في نحو مطاعم وملابس وثبت الحجر على السفيه المذلل لعله بعد بلوغه رشدا وحجر عليه الحاكم وإن بلغ غير مصلح لاله ودينه كان محجورا عليه شرعا من غير حجر قاض ويسمى سفيه مأملا ولا تصرفاته غير نافذة فإن صار رشيدا زال عنه الحجر من غير فك قاض والأول محجور عليه حاشا وشرعا أمّا من بلغ مصلحا لاله ودينه ثم يذر ولم يحجر عليه القاضى فهو غير رشيد أيضا لكن تصرفه صحيح ويقال له سفيه موهل وأمّا من بلغ غير رشيد لم يذون أو سفيه بإحلال إصلاح الدين أو المال فإن وليه في الصغر في تصرف في ماله من كان يتصرف فيه قبل بلوغه. (و) النوع الثاني يتعاقب (بالمفلس وهو لفة من صرامه) أي دراهمه (فلوسا) أي زقوا (ثم كني) أي عرفنا (ه) أي بالافلاس (عن قلة المال أو عدمه) وهو (شرعيا الشخص الذي ارتكبه الدين) لادبي الحالة اللازمة الزائدة على ماله العيني والديني الذي يتيسر الأداء منه حالا بأن تكون مائة من حضرة غير موهولة ولدين على موصي مقرا أو فقه يمين (ولأبي ماله بدينه) أن كان واحدا (أو ديونه) أن كانت متعددة وبعد ذلك إذا حجر عليه أي الحجر لاله كله سواء تسر منه الأداء أم لا وسواء كان أعيانا أو منافع ويتعدى لما حدث أيضا يمينه أو فرض أو شراء في دمه أو كسب أو الجاهز عليه الحاكم لم يقط بدل عن الحجر نحو منقته من التصرف في أمواله وحجرت عليه فيها أو أبطلت تصرفاته فيها أو الحجر عليه طلب الرماء أو المفلس أن استقل أو على وليه بذلك في مل موليته أن لم يستقل بسبب دين الانلاقات وبعد على الحاكم الحجر بالطلب من الرماء وغير طلب في المحجور عليهم أو العائدين الذين لا ولي لهم وممن القاضي من مال المدين موه من ماله ورثته أو لاقى نكح من قبل الحجر وماله كره أولاده وأقاربه وأن جدوا بعده وماله مورا بعد الحجر وحوثا على القاضي وبسبب البيع محضرة المفلس ويسمى كل شيء في سوره ويقسم ما يحاف فساد ثم الحيوان ثم المقول ثم

(وإذا قبض) للرهن
(قبض الحق) الذي
على الرهن (لم يخرج)
أي لم ينفك شيء من
الرهن حتى يقضي
جميعه أي الحق الذي
على الرهن.

فصل في حجر
السفيه والمفلس
(والحجر) لغة المنع
وشرعا يمنع التصرف
في المال بخلاف التصرف
في غيره كالإطلاق فينفذ
من السفيه وجعل
المصنف الحجر على
ستة من الأشخاص
(السفي والمجنون
والسفيه) وفسره المصنف
بقوله (المذلل لاله أي
بصرفه في غير مصارفه
(والمفلس) وهو لفة من
صرامه فلوسا ثم كني
به عن قلة المال أو عدمه
وشرعا الشخص
(الذي ارتكبه
الدين) ولا يقى ماله
بدينه أو ديونه

(المريض المخوف عليه من مرضه) كانداء قالم وحمى لآزمة واسهال متتابع وحول
ثم فمن انصف بواحد من ذلك فهو مريض بما يخاف عليه الموت ولو مات بغيره لو كان مرضه غير
مخوف ولكن مات به لتبين أنه مخوف والججر على المريض ما هو في التبرعات كسندقة وهبة
وصية ووقف وعق وأما وفاء الدين للفرمان والبيع وغيره فصحيح ولا يحتاج في الججر عليه إلى ضرب
دعوى لانه محذور عليه شرعا لا حتماً ويرتفع الججر عنه بالصحة ويتبين بها نفوذ تصرفه (والججر
أي المريض) (فيما زاد على الثلث) بعد الموت لا عند الوصية ونحوها من التبرعات فلا حجري
الثبوت ونفذ وصيته به وإن لم ترض الورثة أن تسكن كوارثه ولا توقف على إحارة باقي الورثة
فقط (وهو) أي ما زاد على الثلث (ثلثا التركة) وأما ججر عليه (الأجل حق الورثة) فإن أوصى
بزيد على الثلث توقف الزائد على إجازتهم ولو لم يوافقوا له بالثلث فهو بتركه (هذا) أي كون الججر عليه
كان في الزائد على الثلث (إن لم يكن على المريض دين) مستغرق (فإن كان عليه) أي المريض (دين)
يستغرق تركته ججر عليه في الثلث وما زاد عليه (أي في جميع ماله وعلى هذا فافهم) أي ججر والخطيب
ولذلك اعتمده الرمي أنه لا يججر عليه في الثلث وإن كان عليه دين مستغرق كما قاله الشيخان لاحتمال
سقوطه بإبراء أو قضاء ولو من أجنبي تبرعا فإن لم يسقط عنه شيء من دينه بغير وجه تبرعه فمات المرض
حالة يعتبر فيها التبرع من الثلث كالتقديم للقبول ونحوه من الحالة التي قطع بموته فيها (و) يتعلق الججر
على (العبد الذي لم يؤذن له في التجارة) لنفسه ولسيده (فلا يصح تصرفه) أي العبد (بغير إذن سيده)
في المعاملات بخلاف العتبات فتصح ولو من غير إذن سيده وخلاف الولاية فلا تصح ولو باذن
سيده ولا يصح أيضا تصرف المكاتب بغير إذن في التبرعات والججر عليه الحق الله تعالى والسيد وهو
خربة وعموم الكتابة وخبر الرشيد المكف لا يصح تصرفه أدنى وإن أذن له سيده نعم للسفيه
قول نحو الهبة والوصية وإن نهاه سيده ويسلم له المال لالأرفقي ويدخل في ملكه فلهه (وسكت
نصف عن أشياء من الججر مذكورة في الطولات) كالمات لالاسوي (مما) أي الأشياء (الججر
أي المرند الحق للمسلمين) لانه إذا مات مرتدا صار ماله لله فبالسليم ويرتفع الججر عنه باسلامه ويتبين
بعدم تصرفه أن احتمل التعاقب كالتعاقب والتدبير والامور باطل كالبيع والشراء (ومنها الججر على
الراهن) القبيض للراهن في العين المهرونة (الحق المرتهن) فلا يتصرف فيها إلا بادن المرتهن ويرتفع
الججر عنه بوفاء جميع الدين ومنها الججر على السيد في المكاتب والججر على المالك في البيع قبل قبضه
في القسوب والابق وغير ذلك (وتصرف) كل من (الصي والخنون والسفيه) في ماله (غير صحيح) أما
حتى فلا يهمل في العتبات والولاية فلا يصح عقوده ولا يكون قابضاً ولا راجعاً ولا يملك كالحال ولا غير ذلك
من تصح عبادة المميز والأذن في دخول الدار وإصلاح هدية من مأثور لم يهد عليه كذب وشملت
معية نفسه كالأوقاف التجارية لتجديدها أي الهدايا التي يحدوزها وتطوؤها مدتها ثم يهداها (وتصرف
أن صدقها وقامت قرينة على ذلك كما لو كان رجلاً مشهوراً بالفصل وأما الججر في أوت العبارة
نوعية مطلقاً فلا فرق بين العبادة وغيرها وبين ولاية السكاح وغيرها وما لا يملكه من ماله من ماله
كل من الصي والخنون والاحتطاب والأغنياء والاصطباذ ويضمن كما مضى من نفسه على غيره
من الخنون الاستيلاء ويثبت السلب برأيه المصورى لانه لما كان ماله لم يقل صار لرايه
لاحقاً لأن روال عقله غير رأيه كوطئه نفسه أهدم قصده وإذا وطئ من حرم عليه أمها
وحرمت على أبيه واسه ونبت الججرة ماربعه كان أوصفت الخسوة شدة أنه ذون حولين
محس رعت بشرطه وعبر بالسلب دون النفع لأن النفع لا يفيد السلب بخلاف العكس بدليل أن

(المريض) المخوف

عليه من مرضه والججر

عليه (فيما زاد على الثلث)

وهو ثلثا التركة لأجل

حق الورثة هذا إن لم

يكن على المريض دين

فإن كان عليه دين

يستغرق تركته ججر

عليه في الثلث وما زاد

عليه (والعبد الذي

لم يؤذن له في التجارة)

فلا يصح تصرفه بغير

إذن سيده وسكت

النصف عن أشياء من

الججر مذكورة في

الطولات منها الججر

على المرند الحق للمسلمين

ومنها الججر على

الراهن لحق المرتهن

(وتصرف الصي

والخنون والسفيه غير

صحيح)

الاحرام يمنع من ولاية النكاح ولا يسلها ولهذا يزوج الحاكم نيابة عنهم دون الأعد وأما السلب
فمسلوب العبارة في التصرف المالي كبيع وشراء ولو باذن الولي وصح عبادة بدنية كانت أو مالية
وأجبة لكن لا بدفع للآل كالزكاة بلا اذن من وليه ولا تعيين للدفع اليه لانه تصرف مالي (ولا
صح منهم) أي الثلاثة (بيع ولا شراء ولا هبة ولا غيرها من التصرفات) كالشركة والقراض ونحوهم
(وأما النسيئة فيصح نكاحه باذن وليه) أما النكاح بغير اذن وليه فلا يصح (وتصرف الفليس
المحجور عليه بالفليس (صح) فيما يثبت (في ذمته فلو باع سلما) بأن يكون الفليس مسلما اليه (طعاما
أو غيره) كأن يقول شخص للفليس أسكت اليك كذا في عيدي أو نحوه صفته كذا وكذا فيقبل
(أو اشترى كلا منهما) أي الطعام وغيره (بشئ في ذمته) كأن يقول الفليس اشترت منك أرنب
فصح بكذا أو عبدا بكذا في ذمتي (صح) أي البيع والشراء في الذمة وكذا الاقتراض أو استأجر باجرة
في ذمته صح ويثبت للبيع والتمن وبديل القرض والأجرة في ذمته اذ لا ضرر على الغرماء في ذلك
(دون تصرفه) أي الفليس (في شئ من) (أعيان ماله فلا يصح) أن كان مقبوتا على الغرماء عينا
من أعيان ماله وخرج به العارية فيصح منه لانه ليس فيها تقويت (وتصرفه) أي الفليس (في
نكاح) بأن يزوج بغير في ذمته (مثلا) كاستفاضة القود ولو بحانا (أو طلاق) سواء تصرف بتركه
أم لا (أو خلع) ولو بدون مهر الثلث (صح) لان ذلك التصرف لا يتعلق بشئ من أعيان ماله (وأما
الزكاة المفلسة فان اختلفت على عين من أعيان ماله (لصح) أي الخلع بالعين لتعلق الغرماء بأعيان
مالها (أو) اختلفت على (دين في ذمته) أي الخلع ولا يساهم به مع الغرماء لحدوثه بعد الحجر
(وتصرف المريض) الذي اتصل مرضه بالموت (فبا زاد على الثلث) من ماله وقت موته بلا عوض
يساويه كالإبراء وبيع المأبأة فلهذه (موقوف على اجازة) جميع (الورثة) المطلقين التصرف في
جميع الزائد (فان أجازوا الزائد على الثلث صح) أي تصرف المريض فيه (والا فلا) فان أجاز
بعضهم نفذ التصرف في حصة الميز دون غيره (والاجازة الورثة تورثهم حال المرض لا يعتبر أن لانها
أما يصحان من الوارث ويجوز أن يصير هذا غير وارث بعد الموت (وأما يعتبر ذلك) أي المذكور
من الاجازة والرد (من بعده أي من عدم موت المريض) فلو أجاز الوارث حال المرض حيا من المريض
ثم رد بعد الموت فالعبرة بالرد ولو رد فيه لكرهه المريض ثم أجاز بعد الموت فالعبرة بالاجازة (وإذا
أجاز الوارث) أي الوصية مثلا (ثم قال) إنما أجزت لظني أن المال الموصى به (قليل وقديان خلافه)
أي ظهر أن المال كثير (صديق يمينه) وتلقوا أجازته فيما زاد على الثلث لعذره (مسئلة) متى كان
في الورثة محجور عليه بأن كان فيهم صغير أو سفيه يحرم التصرف في شئ من الزكاة كنحو الوصية
إلا إن أوصى به وعند المالكية تعتبر العادة فلا تجز به بكان بمنزلة الموصى به (وتصرف العبد الذي
لم يؤذن له في التجارة) شرعا (يكون) بطل ما تصرف فيه بعد تلفه (في ذمته) فان كان باقيا أسرده
ماليه من يد العبد أو يد سيده وان تلف في يد السيد فللثالث كضمين السيد كوضع يده عليه (ولا
مطالبة العبد أيضا بعد العتق والبراء (ومعنى كونه) أي بدل المتلف (في ذمته) أي العبد (أنه) أي العبد
(يتبع) أي يطالب (به) أي بالبدل (بعد عتقه) كله و بعد يسهه (إذا عتق) وأيسر سواء رأى السيد
ماتلف في يد العبد أم لا فان مات ولم يعتق فلا مطالبة له في الآخرة اذا كان المستحق عالما بوقوعه
بقصر العبد في تلفه وهذا فيما لم يرضه رضاه مستحقه كبيع وقرض والآب أن لزمه خير ضام مستحقه كسلب
خصت تعلق الضمان برقبته سواء اذن فيه السيد أم لا فيباع فيه فمرا على السيد ما لم يفسده أو
الأمر بن من أرض حنابة وقبته وما لزمه رضا مستحقه واذن فيه السيد يتعلق بدمته كسلب

فلا يصح منهم بيع ولا
شراء ولا هبة ولا غيرها
من التصرفات وأما
النسيئة فيصح نكاحه
باذن وليه (وتصرف
الفليس صح في ذمته)
فلو باع سلما طعاما أو
غيره ما اشترى كلا منهما
بشئ في ذمته (دون)
تصرفه في (أعيان ماله)
فلا يصح وتصرفه في
نكاح مثلا أو طلاق
أو خلع صحيح وأما المرأة
للفلس فان اختلفت على
عين لم يصح أو دين في
ذمته صح (وتصرف
المريض فيما زاد على
الثلث موقوف على
اجازة الورثة) فان
أجازوا الزائد على الثلث
صح والا فلا واجازة
الورثة وردهم حال
للمرض لا يعتبر أن
يعتبر ذلك (من بعده)
أي من بعد موت
المريض وإذا أجاز
الوارث ثم قال إنما
أجزت لظني أن المال
قليل وقد بان خلافه
صديق يمينه (وتصرف
العبد الذي لم يؤذن له
في التجارة) (يكون في
ذمته) ومعنى كونه في
ذمته أنه (يتبع به بعد
عتقه) إذا عتق

وإذا كان من مال التجارة أن كان صحيح إقراره بموجب عفو به فقيم في السرفه ولا يبرمه المال (فان أدله
في يد في التجارة) أو في بيع معين مثلا (صحيح) بلا جماع (نصفه بحسب ذلك الاذن) أي على قدره وأن
لاذن لأن ذلك استخدام لا توكيل.

(فصل في أحكام الصلح) وما يتبعه . وهو وسيد الأحكام لأية بحري في سائر العقود وكشرطه
شئ حصومة بين المتداعين سواء كانت عندنا كم لا ولوطه يتعدى للأخوذ بالبا أو على والمترك
من أو عن عابا وهو رخصة من المخطورات فالرخصة هي الحكم الذي يبرأ إليه السهل لعذر مع قيام السبب
بحكم الأصلي وتزود الحكم على خلاف ما تقتضيه الأصول العامة كأي في كونه رخصة (وهو لونه
قطع المنازعة) سواء كان يعقد أولا في مال أو غيره (وشرعا عقد يحصل به) أي بسبب المقد (قطعا)
أي المارعة والصلح ينقسم قسمين : صلح على إقرار أو إقامة البينة بعد الانكار ، و صلح على غير
إقرار ، وقد بدأ بالقسم الأول فقال (و صلح الصلح مع الإقرار أي إقرار المدعي عليه بالمدعى به) حقيقة أو حكما
كالمين المردودة أو مع إقامة البينة (في الأموال) أي عنها أو عن الإحصاءات كالسكالب وجاود البينة
بصلح على إسقاط الحق منها على كذا (وهو) أي كون الصلح في الأموال (طاهر) لأن الأصل
والصلح أن يكون فيهدون ما يقضي اليها (وكذا) يصح الصلح في كل (ما يقضي) أي أدى (اليها
أي الأموال) ورخص اليها كالمسوق عن القصاص بالدية (كمن ثبت له على شخص قصاص) في
الدين أو فيا دونها من الأطراف والمعاني (وصالحه عليه) أي عن القصاص (على مال بلفظ الصلح)
كان يقول صالحتك من القصاص الذي استحقه عليك بكذا (فانه) أي الصلح (يصح) فيملك
القصاص بذلك ويسقط عنه لأنه من ملكه من ثبت عليه تسقط عنه (أو) صالحه عن القصاص
على مال (بلفظ البيع) كصحتك القصاص الذي استحقه عليك بكذا (فلا) يصح لآية لا يصح
لقه بالبيع فكقصود إسقاط القصاص لا يملكه (وهو) أي الصلح (فصان صلح عن دين و صلح
عن عين وكل منهما (نوعان) فذكر المدفوع في الدين الأبراء وترك المعاوضة وذكر في عين المعاوضة
وترك صالح الخططة فيكون في كلام المتن شبه احتمالك (أبراء ومعاوضة) فالأول أن يقع من
دين على غيره ويسمى صلح خططة و يصح بلفظ الأبراء والخط والاسقاط ونحوها فان اقتصر
على لفظ الأبراء ونحوه لم يشترط سبق خصومة ولا قول وان اقتصر على لفظ الصلح اشترط سبق
لخصومة والقبول وان جمع بينهما اشترط سبق الخصومة ولا يشترط القبول كقوله أبراءك من
صيف العشرة وصالحتك على نصفها والثاني شامل لما لو صالح من عين أو دين على عين أو دين فان
صالح عن بعض أموال الربا على ما يوافق في العينة كان صالح عن ذهب بفضة أو عن بر بغير
شرط قبض العوض في المجلس ولا يشترط تعيينه في العقد وان لم يكن العوضان ربو بين فان
كان العوض عينا صح الصلح وان لم يقبض في المجلس وان كان دينا صح وشرط تعيينه في
المجلس ولا يشترط قبضه فيه ولو ادعى عليه بعشرة دنانير وأقر له بها فحل على خمسة دنانير وماتى
صافضة صح ولا يقال هذا ممن قاعدة مدعجوة ودرهه لأنها مفروضة في بيع الأعيان (فالأبراء
أي صلحه اقتصاره من حقه أي دينه) الذي ادعاه على شخص (على بعينه) أي المعين كما
وقع لكعب بن مالك فانه طلب من عبادة بن أبي حذرد رضي الله عنهما ديناه عليه فارتفعت
سواهما في المسجد حتى سمعتهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فخرج اليهما من بيته ومادى
كعب ، فقال ليبيك يا رسول الله ، فأشار بيده اليه أن ضغ النظر ، فقال قد فعلت : أي أنشأت
وإني أتباعا لأمرك ، فقال صلى الله عليه وسلم قم فافضه (فإذا صالح) أي شخصا مدعى عليه

فان أذن له السيد في
التجارة صح تصرفه
بحسب ذلك الاذن .
(فصل في الصلح .
وهو لونه قطع المنازعة
وشرعا عقد يحصل به
قطعا (و يصح الصلح
مع الإقرار) أي إقرار
المدعي عليه بالمدعى به
(في الأموال) وهو ظاهر
(و) كذا (ما يقضي
اليها) أي الأموال كمن
ثبت له على شخص
قصاص فصالحه عليه
على مال بلفظ الصلح
فانه يصح أو بلفظ
البيع فلا (وهو) أي
الصلح (نوعان) أبراء
ومعاوضة فالأبراء أي
صلحه (اقتصاره من
حقه) أي دينه (على
بعينه) فإذا صالحه

(من الألف الذي له في دمة شخص على حسنة منها) أى الألف من الدراهم صح الصلح على الأصح
 كأن يقول صلحتك عن الألف الذي لي عليك على حسنة منه وفي هذا المثال يشترط القول لأن
 حري لمعط الصلح فقط (فكأنه) أى المدعى (قال له) أى المدعى عليه (أعطني حسنة وأبرأتك
 من حسنة) فإذا صرح بذلك فلا يشترط القول (ولا يجوز) أى لا يصح (توقيت الصلح ولا تعليق
 أى تعليق الصلح بمعنى الأبراء) لا سيما بمعنى صليح المعاوضة لأنه في بعض أحواله يكون بيعا (على
 شرط) فإن العقود لا تليق (كقوله إذا جاء رأس الشهر) أى قوله (فقد صلحتك) أو أبرأتك مثلا
 (والمعاوضة أى صلحتها عدوله عن حق) المدعى به (الى غيره) سواء كان ذلك الحق المدعى به عينا
 أو ديناً (كأن ادعى عليه ذكراً أو شقة) بكسر الشين أى قطعة (منها) أى الدار (وأقر له بذلك) أى
 بأخذ الأمر من الدار أو الشقص منها (وصالحة منها) أى الدار أو منه أى الشقص (على معنى كنوب)
 أو عبد أو غير ذلك (فإنه) أى الصلح (يصح ويجرى عليه أى على هذا الصلح) أى صلح المعاوضة
 أو على هذا العدول (حكم البيع فكأنه في المثال المذكور باعه الدار) أو الشقص (بشوب) أى العين
 (وحيث ثبت في الصلح عليه) وهو الثوب (أحكام البيع كالأدب بالقبض ومنع التصرف قبل
 القبض) ونسب الشفعة والفساد بالمرور والدولة والائتمار وغير ذلك (ولو صالحه على بعض العين
 المدعاة) كأن يقول له صلحتك من الدار على نصفها (فهو منه) أى المدعى (ببعضها) أى العين
 المدعى بها (المتركة منها) أى من تلك العين لأن هذا الصلح يملك بلائق ويصح بلفظ الهبة فقط
 ولفظ الهبة مع لفظ الصلح ويشترط في كل منهما القول دون سق الخصومة في لفظ الهبة فقط
 بخلاف لفظ الصلح ولو مع لفظ الهبة فإنه يشترط ذلك (فيثبت في هذه الهبة أحكامها التي تذكر في
 بابها) ككونها لا تملك إلا بالقبض وعدم رجوع الواهب فيها بعد القبض الآن يكون والدان (و يسمى
 هذا الصلح الخطيئة) لأنه خط عنه بعض العين (ولا يصح بلفظ البيع للبعض المترك كان يبيعه
 العين المدعاة ببعضها) لعدم الثمن لأن العين كلها للمدعى فكأنه باع بعض ملكه ببعض الآخر ولو
 صلح من العين على عين غير معينة بأن كانت موصوفة في الدمة تجرى على ذلك الصلح أحكام البيع
 في الدمة فإن ذكر فيه لفظ السلم كأن يقول صلحتك من الدار التي أذعها عليك على عبد في
 ذمتك صفته كذا وكذا سلماً فهو سلم تجرى فيه أحكامه وتكون الدار رأس مال السلم وإن صالحه
 من العين على منفعة عبده فهو اجارة من المدعى عليه للمدعى لغيرها بها وإن صالحه من منفعتها
 شهراً بعد فهو اجارة من المدعى للمدعى عليه لها بغيرها وإن صالحه منها على رد أو مثلاً فهو
 جمالة تجرى فيها أحكامها وإن صالحه منها على منفعتها فهو طرية تثبت فيها أحكامها فإن عين مدة
 فأجارة مؤقتة والأطلقت وإن صالحه منها على بعضها فهو تجرى فيها أحكامها وإن صالحه من كذا
 على إطلاق هذا الأسير ففداء وإن صالحه من السلم فيه على رأس المال ففسخ وإن صالحت المرأة
 زوجها منها على أن يطلقها فخلع، وصالحة الخطيئة بين العين والدين وصالحة الهبة لخاص بالعين وصالحة
 الأبراء لخاص بالدين والصلح يجري بين المدعى وأجنبي وشروط صحته الإقرار أيضاً فإن كان بأذن المدعى
 عليه وبماله فهو وكالة أو مال الأجنبي فالملك له الآن دفع الثمن عن موكله بقرض أو تبرع فإن دفع
 غير اذنه فشرأه مفسوخ فإن فتر على ابتزاعه فصح والأفلا (و يجوز للانيان المسلم أن يشرع بضم
 أوله) مع اسكان ثابته (وكسر ما قبل آخره أى يخرج روضاً) وأن لم يأذن له الإمام فيه (ويسمى) أى
 الروشن (أيضاً بالحنج وهو) أى اشراع الروشن (أخراج خشب على جدار في هواء طريق نافذ)
 وأن أخذ أكثر هواء الطريق (ويسمى) أى الطريق النافذ (أيضاً بالشارع) ومثل اشراع الروشن

من الألف الذي له في
 دمة شخص على حسنة
 منها فكأنه قال له أعطني
 حسنة وأبرأتك من
 حسنة (ولا يجوز)
 بمعنى لا يصح (تعلقه)
 أى تعليق الصلح بمعنى
 الأبراء (على شرط)
 كقوله إذا جاء رأس
 الشهر فقد صلحتك
 (والمعاوضة) أى صلحتها
 (عدوله عن حقه إلى
 غيره) كأن ادعى عليه
 داراً أو شقة صامناً وأقر
 له بذلك وصالحة منها على
 معنى كنوب فإنه يصح
 (ويجوز عليه) أى على
 هذا الصلح (حكم
 البيع) فكأنه في المثال
 المذكور باعه الدار
 بالثوب وحيث ثبت
 في الصلح عليه أحكام
 البيع كالأدب ومنع
 التصرف قبل القبض
 ولو صالحه على بعض
 العين المدعاة فهو منه
 ببعضها المترك منها
 فيثبت في هذه الهبة
 أحكامها التي تذكر في
 بابها و يسمى هذا الصلح
 الخطيئة ولا يصح بلفظ
 البيع للبعض المترك
 كان يبيعه العين
 المدعاة ببعضها (أو يجوز
 للانسان المسلم أن
 يشرع بضم أوله وكسر
 ما قبل آخره أى يخرج

منتصبا واعتبر الماردي

أن يكون على رأسه

الحولة التالية وان

كان الطريق النافذ

فرسان وقوايل فترفع

والروشن بحيث يرتفع

الحمل على العير مع

أخواب المطلة الكائنة

شقوق الحمل أما الذي

فيمنع من إشراق

الروشن والباطون

جانبه الماردي الطريق

النافذ (ولا يجوز)

إشراق الروشن في

الدرب المشترك إلا إذا

الشركاء في الدرب

وللرأبهم من نفذ باب

داره منهم إلى الدرب

وليس المراد بهم من

لأنه منهم جداره بلا

نفوذ باب إليه وكل من

الشركاء يستحق

الانتفاع من باب داره

إلى رأس الدرب دون

مابعد ما آخر الدرب

(ويجوز تقديم الباب في

الدرب المشترك ولا يجوز

تأخيرها أي الباب إلا

بإذن الشركاء) حيث

منعوه لم يجوز تأخيرها

وحيث منع من التأخير

فصالح شركاء الدرب

على الصحيح عليه

(فصل في الحولة ففتح

الحاء وحكي كسر هاء

لغة التحول أي الانتقال

عنه الميزاب ووضع السباط وهو سقف على حائطين والطريق بينهما (بحث لا يتصرف المار به في أي الروشن) بغير اعتبار حاله للعادة ولا يعلم له إلا ما جعله للعادة (بل يرفع) أي الروشن بحيث يرتفع إلى التام الطويل منتصبا من غير احتياج إلى أن يطأه مناسبا باعتباره غالب من يوحى في ذلك الزمان (واعتبر الماردي) زيادة على ذلك وهو (أن يكون على رأسه) أي المار (الحولة) يضم الحاء أي الأحمال وأما بفتح الحاء فهو الال التي تحمل ما يحمل يضم الحاء هاء كما في المختار (العالية) بالعين المعجمة ثم الباء الموحدة أو بالعين المهملة والتحتية أي العالية (أدارة) (وان كان الطريق النافذ من فرسان وقوايل) وهم الراجعون من السر الرأبون (ميرفوع الروشن بحيث يرتفع الحمل) بفتح الهمز الأولى وكسر الثانية (على العير مع أخواب المطلة) بكسر الهمزة مفتوحة عليها الشدة (الكائنة فوق الحمل) كالشدة في الحارة (أما) أي فيمنع من إشراق الروشن والباطون (في شوارع السالمين) (وأن حاز له المرور في الطريق الثاني) (الحاصل أن شروط إخراج نحو الحائط ثلاثة أن يكون المحرج مسلما وأن لا يضر المارة ضررا لا يحمل عادة وأن لا يطم للوضع إطلاقا مخالفا للعادة ويشتراط أما الأول في السكة المشتركة كما في الصف (ولا يجوز إشراق الروشن في الدرب) أي غير الباطن (الشركاء) الخالي عن نحو مسجد دمر كرمط ونيزم وقوفين على جهة عامة (الأبائن المشترك في الدرب) كلهم حتى المؤجر والمستأجر لا يتصرف المار به في هذه المسئلة لأنه إن كان نحو المسجد قدما استشرط لجواز إشراق أحد واحد وهو عدم الضرر للمارة أوحادنا بعد جعل الدرب اشتراط أمران علم الضرر رضا أهل السكة (وللرأبهم) أي الشركاء ممن له حق في تحمل الإشراق أي (من نفذ باب داره) (مهم) أي الشركاء (إلى الدرب) قال الزركشي وللرأبهم من له المرور فيه إلى ملكه من دار أو غيره (فإن أوجانوت) (وليس المراد بهم من لإصفه) أي الدرب (منهم جداره بلا نفوذ إليه وكل من شركاء فيمنع الانتفاع من باب داره إلى رأس الدرب) أي أوله السمتي بالنواة (دون مايل آخر الدرب) لأنه ليس محل رده (ولا يجوز) لمن له باب (تقديم الباب في الدرب المشترك) إلى جهة رأس الدرب بغير إذن بقية الشركاء لأنه ترك بعض حقه وذلك إذا سدد الباب القديم بأن لم يستطع فيه ولو تسميه (ولا يجوز) لمن له باب في رأس الدرب المشترك (تأخيرها أي الباب) إلى جهة آخر الدرب (ولا يلاحق له فيه سواء سدد الأول أم لا) (الأبائن الشركاء) أي الذين يملك دورهم أمدهن رأس الدرب من الباب القديم بخلاف من يملكه أقرب منه أو مقابله (خفي منعوه لم يجوز تأخيرها) لأن الحق لهم بإذنوا فيه (وحيث منع من التأخير فصالح شركاء الدرب بل صحيح) لأنه انتفاع بالأرض ثم إن قدروا سدة فهو اجارة والأفهم يسع.

(أصل في) شرائط الحولة) وبيان فائدتها. وهي (بفتح الحاء) اسم مصدر لأحالك (وحكي) كسر هاء وهي لغة التحول أي الانتقال وشرعا نقل نظير (الحق) بصيغة وهي دين الخصال الذي على عمل (من دية الحمل إلى دية الحال عليه) وشرائط الحولة) أي التي لابد منها في صحة الحولة (أربعة) (أحبدها رضا الحمل) أي علم الرام الحمل بالحولة فلو ضا يكون من الشروط ويكون دية الإيجاب من ذكر القبول أما الرضا القلي فلا يشترط وأما إن أراد الرضا بديل عليه وهو لغة فهو جزء من الصيغة وهو الإيجاب ويكون ركنا (وهو) أي الحمل (من عليه الدين) للتحال على الدين على الحمل (لا) رضا (الحال عليه) وهو من عليه دين الحمل (فإنه) أي الحال عليه يشترط رضا في الأصح لأنه محل الحق كالعبد المبيع (ولا يصح الحولة على من لا دين عليه) ولا يمن

على الحق من دية الحمل إلى دية الحال عليه (وشرائط الحولة أربعة) أحدها (رضا الحمل) وهو من عليه الدين لا الحال عليه ولا يشترط رضا في الأصح ولا يصح الحولة على من لا دين عليه

لا دين عليه لا لا عوض فيهما فان رضى من لادين عليه بها وتطوع بأداء دين الخيل كان ذلك من
نوع قضاء دين غيره لا من نوع الحوالة (والثاني) قول المحتال وهو مستحق الدين على المحيل
والقول يستلزم الاجاب وهو ما تم الصيغة والتعريف بالقول فيريد أن المراد بالرضا الاجاب لأن الرضا
القلي لا يعرف إلا به فيكون المصنف عبر بالزوم وأراد باللازم (والثالث كون الحق) أي الدين
(المحال به) والمحال عليه (مستقرا) أي لا رما (في الذمة) فتصح الحوالة بالدين اللازم وعليه وإن
اختلف الدينان في سبب الوجوب كالتمن والقرض والأجرة وبذل المتلف وقيل المراد بالاستقرار
ما استوفى بمقابلته فيكون مأمونا من القوط كالصداق بعد الدخول والأجرة بعد استيفاء المنفعة
ولذلك قال الشارح (وللتعريف بالاستقرار موافق لما قلناه الرافعي) من أنه يشترط في دين الحوالة
أن يكون مستقرا (لكن النووي يستدرك) أي اعترض (عليه) أي الرافعي (في الروضة
وحينئذ) أي حين إذ استدرك النووي عليه (طالعته في دين الحوالة أن يكون لازما) وهو
مما لا خيار فيه كالتمن بعد مدة الخيار (أو يؤول إلى الزوم) وهو ما فيه خيار فتصح الحوالة به وعليه
وإن لم يؤمن من سقوطه كالتمن في مدة الخيار فيسقط الخيار بالحوالة بالتمن بأن يحيل المشتري
البائع على ثالث وكالصداق قبل الدخول والأجرة قبل استيفاء المنفعة والتمن قبل قبض البيع
(والرابع اتفاق ما أي الدين الذي في ذمة المحيل) للمحتال وهو الدين المحال به (و) الدين الذي
ذمة (المحال عليه) للمحيل وهو الدين المحال عليه (في الجنبين) فلا يصح بالدراهم على الدنانير وعكسه
(و) (في القرض) فلا يصح تخمسة على عشرة وعكسه بأن يأخذ العشرة بنهاها في مقابلة الخمسة
وتصح على خمسة من العشرة لا لا يمتنع النساوي من دين المحيل ودين المحتال من حيث هما بل الصانع
على النساوي بين الدين المحال به وعليه (والبوع) فلا يصح بوع على نوع آخر (والحلول والتأجيل)
فلا يصح بحال على مؤجل أو عكسه وكما يشترط الاتفاق في التأجيل أشترط في قدر الأجل
(والمتعة والتكبير) فلا يصح بدراهم صحيحة على مكسرة أو عكسه لما قلناه تفاوت الوصف
بتفاوت القدر وإنما اشترط الاتفاق في هذه التسمية لأن الحوالة معاوضة أرفاق تحوزت الحاجة
فاعتبر فيها الاتفاق في ذلك كالقرض وخرج بهذه التسمية غيرها كالرفق والتمن والأشهاد فلا
يعتبر الاتفاق فيها والخامس العلم بما يحول به وبما يحال عليه فصفة قدرها وصفة بالصفات المتغيرة في
السلم سواء كان متليا كتمر وحب أو متعقوما كسبوع وعبد فلو جعل ذلك العاقدان أو أحدهم
فهي باطلة والسادس شحة الاعتراض عن الدين كالتمن بعد زمن الخيار فلا تصح الحوالة بما
لا يصح الاعتراض عنه ولا الحوالة عليه كدين السلم ورأس ماله ودين الجمالة قبل الفراغ من
العمل وكالركاة فإنه لا تصح الحوالة فيها من الساعي أو المستحق ولأنه من المالك وإن تلفت النصاب
بعد التمكن نعم يستثنى من ذلك تحوم الكتابة فإنه تصح الحوالة بها من العبد لسيده على ثالث
وإن لم يصح الاعتراض عنها لوجود الزوم من جهة السيد ولأن السارع متشوف لا يمتنع دور
حوالة السيد غيره مال الكتابة فلا تصح لأن الكتابة جائرة من جهة المالك بخلاف مالوك
السيد على المكاتب دين معاملة وأحال عليه به يصح لأن دين المعاملة لازم في غير هذه الصورة وهو
إذا لم يحصل تعجز أو كان السيد أحد المكاتب (وتبرأ به أي الحوالة) الصحيحة (ذمة المحيل أي
عن دين المحتال) وينفك بها الرهن ويبرأ بها الصامن لأنها كالقبض (وتبرأ أيضا أفعال عليه عن
دين المحيل ويتحول حق المحتال إلى ذمة المحيل عليه) أي يصير نظير دين المحتال لازما في ذمة
المحال عليه (حتى لو تم قدر أخذه) أي المحتال ذمته (من المحال عليه بفلس) طاري بعد الحوالة

(و) الثاني (قبول
المحتال) وهو مستحق
الدين على المحيل (و)
الثالث (كون الحق)
المحال به (مستقرا في
الذمة) والتعريف
بالاستقرار موافق لما
قلناه الرافعي لكن
النووي استدرك عليه
في الروضة وحينئذ
طالعته في دين الحوالة
أن يكون لازما أو يؤول
إلى الزوم (و) الرابع
(اتفاق ما) أي الدين
الذي (في ذمة المحيل
والمحال عليه في الجنبين)
والقندر (النوع والحلول
والتأجيل) والمتعة
والتكبير (وتبرأ بها)
أي الحوالة (ذمة المحيل)
أي عن دين المحتال
ويبرأ أيضا أفعال عليه
من دين المحيل ويتحول
حق المحتال إلى ذمة المحال
عليه حتى لو تم قدر أخذه
من المحال عليه بفلس

(أو جحد الدين) أي إنكاره أو إنكاره للحالة (ومعها) كوت (لم يرجع) أي المحتال (على الحبل)
 كالأخذ بموضوعا عن الدين وتلف في يده لكن المحتال إذا أنكر الحبل عليه للدين لأن مطالب الحبل
 ببيت الدين عليه (ولو كان الحال عليه مفلسا عند الحوالة وجهه المحتال فلا رجوع له أيضا على الحبل) كمن
 اشترى شيئا كرهه ويخون فيه لأنه مقصر بترك الفحص عنه حتى لو شرط يسا الحال عليه فتبين أفلاسه
 ولا يرجع على الحبل في الشرط لا يعتبر به ولو شرط في الحوالة الرجوع عند التضرر بشيء مما ذكره أصبح
 الحوالة وبما رقي شرط الرجوع بشرط البسار بأن شرط الرجوع منافي لمقتضاها صريح فأبطلها خلاف
 شرط البسار فإنه منافي غير صريح فبطل وحده

(فصل في أحكام الضمان وهو) أي الضمان (مصدر ضمنت الشيء ضمانا إذا كفلته) ويقال
 لضمائن ضمين وزعيم وكفيل وحميل وصير وقيل لكن الفرق بين الضامن بالمال مطلقا والزعيم
 بالمال العظيم والكفيل بالنفس والحميل بالدية والصير والقبيل بيمان الكل (ومضمان) (شرعا
 التزام ما في ذمة الغير من المال) بالصفة أو التزام الدين للضمونة ضمانا كانت مقصودة أو مستعارة
 فإيه يصح التزام ردها لمالكها فان تلفت لم يلزمه شيء. وأما ضمان المال خمسة ضامن ومضمون
 ومضمون عنه ومضمون وصيفة. وكلوا كان ضمان تحت الدين الضمونة خمسة أيضا لكن للمضمون
 عنه هنا هو من تحت يده الدين (ويشترط الضامن أن يكون في أهلية التصرف) فيصح ضمان من يصح
 تبرعه ولو سكران وسفيا مهمل ومفلسا في ذمته ويصح ضمان الرقيق أجنبيا لأجنبي بادن سيده ويشترط
 المضمون له (وهو صاحب الدين) أن يعرف الضامن أهله لا باسمه ونسبه وتكفي معرفة وكيله عن
 معرفته لأن الغالب أن الشخص لا يترك إلا من هو أشد منه في الطاعة ولا يشترط رضا لأن الضمان
 محض التزام ولا يشترط في المضمون عنه وهو الدين أي من ضمن عنه ماله معرفة ولا رضا لجواز
 التبرع بأداء دين غيره غير معرفته ورضاه ويشترط الصيغة أن تنسب بالالتزام كضمنت ذلك على
 فلان وأما المصنف لشرط المضمون وهو الذي وقع الضمان بسببه وهو الدين (وقال) (ويصح ضمان
 الدين المستقر) أي اللازمة (في الذمة إذا علم) أي الضامن (قدرها) وجنبا وصفها وخرج
 بالدين الأثمان فلا يصح ضمانها ولا الإبراء منها نعم يصح ضمان ردها إلى مستحقها عن شيء تحت يده
 باده أو بالقدرة على اتزاعها منه إذا كانت مضمونة عليه كقصة ومستعارة وبراء الضامن ردها
 لمضمون له ولو تلفت لم يلزمه شيء كالمات الكفول بيده فإيه لا يلزم الكفيل شيء وخرج باللازمة
 بموجب الكتابة فلا يصح ضمانها ويدخل في اللازمة من المبيع بعد قبض المبيع وقيل فيصح ضمانه
 ويصح ضمان الثمن في مدة الخيار لأنه آيل إلى الزوم ولا يصح ضمان المجهول كقوله تضمنت مالك
 على فلان وهو لا يعرفه لأن معرفته مستمرة نعم يصح ضمان الدية مع الجهل بصفاتها لا بهايه رجوع فيها
 على صفة غالب أهل البلد مع كونها معلومة السن والعدد ويصح الإبراء منها مع الجهل بصفاتها لأنه اعترف
 به في إثباتها في ذمة الخاني فتستقر في الإبراء نفعه (والنقيض بالمستقرة بشكل عليه صحة ضمان
 صدق قبل الدخول فإنه) أي الصدق (حينئذ) أي حين إذا كان قبل الدخول (غير مستقر في
 من) (لا مكان نظري السقوط إليه كان) نصيح النكاح عليه فإنه يسقط الصداق حينئذ وقد عرفت
 هذا مبني على أن المراد بالاستقرار عدم نظري السقوط وليس كذلك بل المراد به اللازم ولو لم لا فلا
 شكل (ولهذا) أي لكون النقيض بالاستقرار بشكل عليه صحة ضمان الصداق (لم يضر الرافعي والنووي
 لا كون الدين ثابتا) أي موجودا حال العقد (لا زاما) ولو ما لا كالتن في مدة الخيار فيصح ضمانه (وخرج
 قوله إذا علم قدرها الدين المجهول) أي قدرها وكذا المجهولة جسا أو صفة (فلا يصح ضمانها) أي الدين

أو جحد الدين ونحوها
 لم يرجع على الحبل ولو
 كان الحال عليه مفلسا

عند الحوالة وجهه
 المحتال فلا رجوع له
 أيضا على الحبل

(فصل في الضمان
 وهو مصدر ضمنت
 الشيء ضمانا إذا كفلته
 وشرعا التزام ما في ذمة
 الغير من المال ويشترط
 الضامن أن يكون في أهلية
 التصرف)

(ويصح ضمان الدين
 المستقر في الذمة إذا علم
 قدرها) (والنقيض
 بالمستقرة بشكل عليه
 صحة ضمان الصداق قبل
 الدخول فإنه حينئذ
 غير مستقر في الذمة
 ولهذا لم يعتبر الرافعي
 والنووي إلا كون الدين
 ثابتا لا زاما وخرج بقوله
 إذا علم قدرها الدين
 المجهول فلا يصح ضمانها

المجهول قسراً أو جنساً أو صفه (كاسياني) في قوله ولا يصح ضمان المجهول ولا يصح ضمان نفقة القر -
مطلقاً أي ماضية ككاتب أو مستفيدة لأنها مجهولة ولتقوطينها بمضي الزمان وإن كانت واجبة لأر -
سبيلها سبيل الإحسان بخلاف نفقة الزوجة فيسبيلها الوجب فانها واجبة في مقابلة التمتع فمقتضى
مقدمة على نفقة الأقارب (ولصاحب الحق أي الدين) ولو وارثاً (مطالبة من شاء من الضامن) ولو متبرعاً
بالضمان بأن ضمن بلادن (والضمون عنه وهو من عليه الدين) بأن يطالبهما جميعاً أو يطالب أحدهما من
شأنه بجميع الدين أو يطالب أحدهما ببعضه والآخر بباقيهما حتى لو تعدد الضامن فالمطالبة كل وكذا الضامن
الضامن وهكذا فلا تسقط مطالبة الضمون عنه ولا يخفى أن الضمون شيء واحد تعدد محله فمضى يرى
أحدهما يرى الآخر سواء كان بأداء أو بإبراء للأصيل بخلاف إبراء الضامن لقوله إذا كان الضمان
على ما ينشأ ساقط في أكثر نسخ المتن) وبسقاطه أولى لأنه معلوم لأنه لا يقال له ضمان إلا إذا كان
مستوفياً للشرط فهو شرط في أصل الضمان والمعنى وإنما يختار الدائن في المطالبة إذا كان الضمان صحيحاً
على ما ينشأ من كون الدين لازماً معلوم القدر والحسن والصفه (وإذا غرم الضامن) الحق لصاحبه من ماله
(رجع) بما غرمه (على الضمون عنه بالشرط المذكور في قوله إذا كان الضمان والقضاء أي كل
منهما بأذنه أي الضمون عنه) للضامن في الضمان والقضاء معاً وكذا في الضمان فقط دون الأداء في الأصح
لأنه إذن في سبب الغرم بخلاف ما إذا كان الدين في الأداء فقط دون الضمان فلا يرجع في الأصح
لأن الغرم بالضمان ولم يأذن فيه كما إذا اشترى الدين فيما يتم أن يشرط الرجوع رجوعاً أو يشرط
دين غيره بغير ضمان لكن بالأذن رجوع وإن لم يشرط الرجوع بخلاف ما لو أداء بلا إذن لأنه
متبرع (ثم صرح بمفهوم قوله سابقاً إذا غرم قدرها بقوله هذا) ثم صرح أيضاً بمفهوم قوله المستفاد في
الذمة بقوله ولا مالم يحب (ولا يصح ضمان) الدين (المجهول) قدره أو قيمته أو صفته (كقوله يبيع فلاناً
كذا وعلى ضمان الثمن) كنهية تمثيل لضمان المجهول من جهة الجهل بقدر الثمن لأنه لا يعلم قدر ما يتفقان
عليه وتمثيل أيضاً لضمان مالم يحب من جهة كون الثمن لم يثبت فبطلان الضمان من الجهتين من جهة
الجهل بمقدار الثمن ومن جهة عدم الازم (ولا) يصح (ضمان مالم يحب) أي لم يثبت (كضمان مائة
تجب على زيد في المستقبل) بسبب الفرض مثلاً وكضمان نفقة الزوجة المستقبلية وكضمان تسليم المهر
للمرته قبل قبضه لأنه ضمان مالم يثبت بل لازم (الآدرك البيع) أو الثمن بعد قبض ما يضمن (أي
ضمان أدرك البيع) أي العقود عليه مبنياً كان أو غيراً (بأن يضمن للمشتري الثمن إن خرج
البيع مستحقاً) أو مبنياً ورد أو ناقصاً نقص صفته تشرط أو نقص صفته (أو يضمن للبائع للبيع
إن خرج الثمن مستحقاً) وإذا صرح بضمانه عن واحد مما ذكر لم يضمنه عن الآخر وإذا أطلق
انصرف ضمانه إلى خروج العقود عليه مستحقاً وكيفية الضمان أن الضامن إذا ضمن البيع للبائع
ثم خرج الثمن مستحقاً يطالب برده المبيع إن كان باقياً وسهل رده فإن تعدد وهو باقي ضمن قيمته
للجباولة فإن تلف المبيع ضمن الضامن بدله من مثل في المثل وقيمة في المتقوم للقبول في الرجوع
على المشتري الذمة فيل المتقدم وكذا يقال في ضمان الثمن للمشتري وهذا الضمان خارج عن
حكم ضمان الأعيان الذي تقدم في قوله الآدرك المبيع هو الجبر بدل من مأ أو بالنسبة على الاستثناء
وتصل الدرك التهمة أي المطالبة والمضمون هو الثمن أو المبيع لأنفس التهمة فالدرك هنا أما بمعنى
الثمن والمبيع أو على حذف مضاف أي إذا أدرك وهو الحق الواجب للمشتري والبائع وهو الثمن أو
المبيع وكوجه تسميته بالدرك كونه مضموناً بتقدير الدرك أي إدراك الميسق عين ماله ومطالبة
به وسمى ضمان الهدية أيضاً وإنما صح ضمان الدرك لأنه إن خرج المقابل مستحقاً تبين وخو -

كاسياني (ولصاحب
الحق) أي الدين
(مطالبة من شاء من
الضامن والمضمون عنه)
وهو من محلي الدين
قوله إذا كان الضمان
على ما ينشأ ساقط في
أكثر نسخ المتن (وإذا
غرم الضامن رجوع على
المضمون عنه بالشرط
إذا كور في قوله إذا
كان الضمان والقضاء)
أي كل منهما (بأذنه)
أي الضمون عنه ثم
صرح بمفهوم قوله
سابقاً إذا غرم قدرها
بقوله هنا (ولا يصح
ضمان المجهول) كقوله
ثم فلا تأت كذا وعلى
ضمان الثمن (ولا ضمان
مالم يحب) كضمان مائة
تجب على زيد في
المستقبل (الآدرك
المبيع) أي ضمان أدرك
المبيع بأن يضمن
للمشتري الثمن إن خرج
المبيع مستحقاً أو
يضمن للبائع المبيع إن
خرج الثمن مستحقاً

(فصل) في ضمان غير

المالي من الأبدان

ويستحق كفالة الوجه

أيضا وكفالة البدن كما

قال (وكفالة البدن

جائزة إذا كان على

المكفول به) أي

يدنه (حق لادمي)

كفصاص وحده فنف

وخرج بحق لادمي

حق الله تعالى فلاصح

الكفالة ببدن من

عليه حق الله تعالى

كحد سرقه وحده غير

وحده زنا ويرأ

الكفيل بتسليم

المكفول يسدنه في

مكان التسليم بلا حائل

يمنع المكفول له عنه

وأما مع وجود الحائل

فلا يبرأ الكفيل

(فصل) في الشركة وهي

لنة الاختلاط وشرا

ثبوت الحق على جهة

الشروع في شيء واحد

لاثنين فأكثر

الشركة خمس

شرائط الأول أن

تتكون الشركة

(على ناض) أي قيد

(من الدراهم والدنانير)

وأن يكونا متفقين

واستمر رواجهما في

البلد ولا تصح في غير

وحي وبساتك

فصل في الشركة

ونكون الشركة أيضا على المثلي كالخطة لا المتقوم كالروض من التياب ونحوها (في الثاني) أن يتفق في الجنس والنوع

رد للضمون كما يستثنى عما لم يجب انما هو بالنظر للظاهر قبل التيقن والافق مما وجب في الواقع
(فصل: في ضمان غير المال من الأبدان) وثمة كانه أوجه كما تقدم لكن باسقاط الضمون عنه
(ويستحق) أي هذا الضمان ضمان الأحضار و (كفالة الوجه) أي الذات (أيضا وكفالة البدن) كما قال
الكفالة بالبدن) أي ببدن من يستحق حضوره مجلس الحكم عند الطلب من مسافة القنوى (جائزة)
أي مباحة بشرط معرفة المكفول والمكفول له وتعيين المكفول ورضاه أو اذن وليه إن كان غير
ملك لأن الكفيل لا يلزمه الذهاب مع المكفول للتسليم الآتية وجدادته (إذا كان على المكفول
أي يدنه حق لادمي) مالا كان أو عقوبة لكن لا يطالب بكفيل بمال ولا عقوبة وإن فات التسليم
لمكفول ببدنه بموت أو غيره (كفصاص وحده فنف) وهو ما يملان للعقوبة ومثلها المال سواء كان
دنيا أو عينا ولا يشترط العلم بقدر المال ولا جنس ولا غيرهما لعدم لزومه للكفيل (وخرج بحق لادمي
حق الله تعالى) وهو العقوبة (فلا تصح الكفالة ببدن من عليه حق الله تعالى) المحض (كحد
سرقه) وهو القطع (وحد زنا) وهو الجلد (وحد زنا) وهو الرجم أو الجلد مع التعزيب لآما يأمرون
بغير العقوبة والسبي في اسقاطها أمكن أمكن الحق الشوب بحق لادمي وهو المال كآز كآز والكفارة
تصح كفالة بدن من عليه ذلك (ويرأ الكفيل بتسليم المكفول ببدنه) أي بتسليم الكفيل
لمكفول أو بتسليم المكفول نفسه عن جهة الكفيل كان قال سلمت نفسي عن جهة الكفيل
(في مكان التسليم) والتعيين له واجب إن لم يصلح مكان الكفالة للتسليم والأجزاء بتعين العين إذا
كان ماليا والاعتين أقرب المحال إليه فإن أتى به في غير محل التسليم لم يلزم المستحق القبول إن كان له
غرض في الامتناع والألزمة القبول فإن امتنع رفته إلى الحاكم ليقبل عنه وإن فقد شاهد به أنه
سلمه ويرأ (بلا حائل) كعائك أو متقلب (يمنع المكفول له) وهو الحق (عنه) أي التسليم قوة
أو غيرها (أما مع وجود الحائل) الذي يمنع المكفول من التسليم (فلا يبرأ الكفيل) لأنه كما أنه لم يسلمه
(فصل في) أحكام الشركة وهي شركة الغنان (وهي لنة الاختلاط) سواء كان بقدر أم لا
وسواء كان في الأموال أو في غيرها (وشرا) عقد يحصل به (ثبوت الحق) أي التصرف (على جهة
الشروع في شيء واحد لاثنين فأكثر) ولو كانتا خمسة عاقدان ومالان وصيفة (ولشركة خمس
شرائط الأول أن تكون الشركة على ناض أي مضروب من (قيد) أي خالص من الزيف ويقن
للفنن ذلك بقوة (من الدراهم والدنانير) وأن كانا متفقين أي خلوطين بمأهوا أدون (واستمر
رواجهما في البلد) أي بلد البيع كما حرت به العادة في هذا الزمان أي فتجوز الشركة في الدراهم
لنفوثة على الاصح فإن الشركة تصح في كل مثل نقد وغيره دون متقوم (ولا تصح) أي الشركة
(في غير) وهو ما كان من الذهب والفضة غير مضروب (وحي وبساتك) وهي ما كانت تذاب
منها وهذا يضي على أن ذلك متقوم ورجع البرماوى والمدائبي صحة الشركة في ذلك بناء على أنه
مثلي (وتكون الشركة أيضا على المثلي) أي كما تكون على النض فتصح على المثلي على الأظهر
(كالخطة) ونحوها لأنه إذا اختلط بجنسه اتنى التميز بينهما فأشبهما التقدين (لا للتقوم) بكسر
ولو فلا تصح الشركة فيه (كالروض من التياب ونحوها) إذ لا يمكن الخلط في التقوم
لأنها أعيان منهزة وحينئذ قد تلف مال أحدهما أو نقص ولذلك صحت الشركة على المتقوم إذا
كان مشاعا كان كان مشتركا بينهما بآرب أو شراء فإن المشاع أقوى من المثلي إذا اختلط لأن كل
جزء منه مشترك (والثاني أن يتفق) أي للالان (في الجنس والنوع) بمعنى ما يشمل الصفة
دون التفسير فلا يشترط الاتفاق فيه إذ لا محذور في التفاوت فيه لأن الرجم والحجران

ونكون الشركة أيضا على المثلي كالخطة لا المتقوم كالروض من التياب ونحوها (في الثاني) أن يتفق في الجنس والنوع

المالين) بحيث لا يتميزان
(و) الرابع (أن ياذن
كل واحد منهما) أي
الشريكين (لصاحبه في
التصرف) فإذا أذن له
فيه تصرف بلا ضرر
فلا يبيع كل منهما أسبغة
ولا يبيع نقد البلد ولا
يبيع فاحش ولا يسافر
بالمال المشترك إلا بأذن
فان فعل أحد الشريكين
مما نهى عنه لم يصح في
نصيب شريكه وفي نصيبه
قولا تفريق الصفقة
(٣) الخامس (أن يكون
الربح والخسران على
قدر المالين) سواء
تساوى الشريكان في
العمل في المال المشترك
أو تفاوت فيه فان شريكا
التساوى في الربح مع
تفاوت المالين أو عكسه
لم يصح والشركة عقد
تجارت من الطرفين
(و) حينئذ فلا يمكن
واحد منهما) أي
الشريكين (ففسخهما
شاء) وينزلان عن
التصرف بفسخهما
(ومضى مات أحدهما)
أوجز أو أعمى عليه
(بطلت) تلك الشركة
(فصل) في أحكام الوكالة
وهي فتح الواو وكسرها
في اللغة التفويض وفي
الشرع تفويض شخص

على غيره المابين (فلا تصح الشركة في الذهب والدرهم) لعدم الاتفاق في الجنس اذا كان الذهب
لأحدهما والدرهم للآخر (ولا في صبحا ومكسرة ولا في حنطة بضاء وحمره) أو حنطة جديدة
وعتيقة لعدم الاتفاق في الصفة والنوع (و) الثالث (أن يحد المالين) قبل العقد فقط (بحيث لا يتميزان
عند العقدين فقط) (والرابع أن ياذن كل واحد منهما أي الشريكين لصاحبه) بعد الخلط (و
التصرف) بالبيع والشراء ولا يجوز لأحد الشريكين التصرف في نصيب صاحبه إلا بأذنه ولا يجوز
الأذن إلا بصفقة بذل عليه فيكون بقوله أذنت لك في التصرف ولا يكفي بقوله اشتريتنا فقط أما
التصرف في قدر ما يخصه من المال المشترك فلا يتوقف على إذن شريكه (فإذا أذن) أي كل منهما
(له) أي الآخر (فيه) أي التصرف للتجارة (تصرف بلا ضرر) وبصلحة (فلا يبيع كل منهما
أسبغة) أي لأجل (ولا يبيع نقد البلد) كأن يبيع بخرص لا يتعامل به أهل البلد كالقماش والبراد بنقد
البلد ما يعلب التعامل به ولو فلويا (ولا يبيع فاحش) كأن يبيع ما يوازي مائة درهم بفسخ ولا يبيع
الثلثم واغب بأزيد (ولا يسافر بالمال المشترك) ولا بدقته لمن يعمل فيه متبرعا (الآذان) أي
في السفر من الخطر (فان) أضعه أو سافر به ضمن وان (فعل أحد الشريكين مما نهى عنه) كالبيع
فبين فاحش (لم يصح) أي البيع (في نصيب شريكه وفي نصيبه قولا تفريق الصفقة) وقيل يبطل
فيه أيضا والأصح الصحة (والخامس أن يكون الربح والخسران على قدر المالين) باعتبار القيمة
مخوفا في المثلين عند اختلاف القيمة سواء شرط ذلك أم لا (سواء تساوى الشريكان في العمل
في المال المشترك أو تفاوت فيه) أي العمل أو المال (فان شريكا التساوى في الربح) أي والخسران
(مع تفاوت المالين أو) شرطاً (عكسه) أي المذكور بان شرطاً التفاوت في الربح والخسران مع
تساوى المالين (لم يصح) أي الشرط والعقد لأنه يخالف لموضوع الشركة ولو شرط زيادة في الربح
لأكثر منهما عملاً بطل العقد لفساد الشرط لكن ينفذ التصرف منهما لوجود الأذن والربح
والخسران على قدر المالين كالمشركة الصحيحة ولكن كل منهما على الآخر أجرة مثل عمله في مال الآخر
كالقراض الفاسد فإذا كان لأحدهما ألفان وللآخر ألف وأجرة عمله كل منهما مائة فثلثا عمل الأول
في ماله وثلثه على الثاني وعمل الثاني بالعكس فللأول عليه ثلث الألف وله على الأول ثلثها فيقيم التفاضل
بنسبتها ويرجع على الأول بنسبتها (والشركة عقد تجارة من الطرفين) أي الجانبين (و) حينئذ فلا يمكن
واحد منهما أي الشريكين (ففسخهما) أي عقد الشركة (ومضى شاء) ولو جحد الشرع في التصرف
(وينزلان عن التصرف بفسخهما) أي فسخ كل منهما أو بفسخ أحدهما فينزلان عما يختلف
العمل فان وجد منهما معاً عزلاً ولا أنزل الموزول فقط فلا يتصرف إلا في نصيب نفسه أما المازل
فله أن يتصرف في نصيب الموزول لعدم انفصاله (ومضى مات أحدهما أوجز أو أعمى عليه) ولو قدر أن يبيع
أو يبيع عليه بنفسه أو فليس (بطلت) أي انقضت (تلك الشركة) وبغضو ال سبب الفسخ ان شاء
قسم وأحدهما وان شاء أعاد الشركة ولو لم يخط التقرير بأن يقول قررت الشركة.

الوكالة في قوله وكل ما جاز للانسان التوكيل والوكيل (التصرف فيه بنفسه) عليه أو ولاية (تجازه
 أن يوكل فيه غيره أو يوكل فيه عن غيره) ومفهوم هذه القاعدة انان لمفهوم الشئ الأول وكل
 ما يجوز للانسان ان يتصرف فيه بنفسه لا يجوز له أن يوكل فيه غيره ومفهوم الشئ الثاني وكل
 ما لا يجوز للانسان أن يتصرف فيه بنفسه لا يجوز له أن يوكل فيه عن غيره ويستثنى من منطوق
 صابط الموكل مسائل: منها طائر يحقه فيجوز له كسر الباب ونقب الجدار ولا يجوز له أن يوكل فيه
 غيره وإن عجز عن الشايرة ومفهومها أن لا يجوز له أن يوكل فيها قدر عليه وهو لا يفي به
 ومنها عهد مأذون له في التجارة وسفيه مأذون له في قبول نكاح فلا يجوز لهما أن يوكلأ غيرهما
 ويستثنى من مفهوم صابط الموكل مسائل منها الأعمى فإنه لا يجوز له التصرف في الأعيان مما
 يتوقف على الرؤية ويجوز له أن يوكل فيه غيره للضرورة . ومنها محرم يوكل خلافا في عقد
 النكاح ليمقده بعد التحلل الثاني أو يطلق وعقد الوكيل عند التحلل بخلاف ما لو جدد بحال الاحرام
 ويستثنى من مفهوم صابط الوكيل مسائل تمنع المرأة توكيل في طلاق غيرها . ومنها السفية والعبد
 فيتوكلان في قبول النكاح بغير إذن الولي والسيد لاني ايجابه مطلقا أي باذن أو غيره لأنه ولاية
 وهما ليسا من أهلها بخلاف القبول . ومنها الصبي المأمون الذي لم يجرب عليه الكذب فيتوكل
 في الأذن في دخول الدار وإصال الهدية حتى لو كانت الصغرة أمة وقالت لرجل سيدي أهداني
 اليك وصديقها فله التصرف فيها ولو بالاستمتاع والوطء لكن بعد الاستبراء ولو رجعت وكذبت
 نفسها لاتهامها في ابطال حق غيرها وخرج بتكذيب نفسها مالوكذبها السخيف فيصدق في ذلك
 بيمينه وعليه فيكون وطء المهدى البهيمة شبهة ولا يجب عليه المهر لان السيد بدعوا ذلك بدعي
 رباها والرأية لأمرها ولا الحد أبدا لاشبهة وينبغي أن لا حد عليها أيضا لزمها أن البهائم أهداها
 وإن الولد حر لظنه أنها مملوكة وبأنه قيمته لتفويت بركة على السيد بزعمه . وأما لو ألقها السيد
 على الشبهة كأن قال أهديتها لرجل موافق لك في الامم فطنت أنه أت فينبغي وجوب المهر (فلا
 يصح من صبي أو مجنون) أو مفعلى عليه أو سكران غير متد بسكرة (أن يكون) أى كل منهم (مؤكلا
 ولاوكلا) ولان محرم في عقد نكاح محل احرامه ولان امرأة في نكاح ايجاب وقبول واختيار
 للنكاح والفرار اذا أسلم الزوج على أكثر من ربع ولان فاسق في تزويج موليته لأن القس
 سلب الولاية (ومحرم الموكل فيه أن يكون قابلا للنيابة) وهو كل عقيد كبيع وهبة وكل حل
 كشي وطلاق وإقامة ودية حبس وقبض وإفياض وخصومة من دعوى وجواب وإن لم يرض الخصم
 واستيفاء عقوبة وتلك شئ مباح كاحياء وأصطاد فهو للموكل ان قصده له فإن قصده نفسه فقط
 وطلق فهو له أو قصدهما فهو مشترك ولو قصده أحدا لا يعبئه بكون الموكل وحده فيكون القصد لأغيا
 (ولا يصح التوكيل) في إقرار بان يقول لمبيد وكذلك لتفرغني لفسلان بكذا فيقول الوكيل أقررت
 عنه بكذا أو جعلته مقرا بكذا لأنه إخبار عن حق فلا يقبل التوكيل كالشهادة لكن للموكل يكون
 مقرا بالتوكيل على الأصح لاشعاره بنسب الحق عليه ولا في التقاط عام كوكلك لتسقط عني نفليا
 نيابة الولاية وهي حفظ اللقطة على شاة الأكتساب بخلاف تلك المباح فإنه يصح التوكيل فيه لأنه
 ولاية فيه وإنما التوكيل (في عبادات) فعلى ثلاثة أقسام إما أن يكون في (بدنية) كحصة كالصلاة
 ومفهوم كيمتنع التوكيل فيها (ألا) في ركعتي الطواف ويجوز تبعاً لذلك من (الحج) والعمرة فلو
 أودعها بالتوكيل لم يصح (و) إما أن يكون التوكيل في مالية كحصة ك(تفرقة الزكاة مثلا) أى كتمفرقة

الوكالة في قوله (وكيل)
 ما جاز للانسان
 التصرف فيه بنفسه
 تجازه أن يوكل فيه
 غيره (أو يوكل فيه)
 عن غيره فلا يصح من
 صبي أو مجنون أن
 يكون مؤكلا ولا وكلا
 ويشترط الموكل فيه أن
 يكون قابلا للنيابة فلا
 يصح التوكيل في عبادات
 بدنية إلا الحج وتفرقة
 الزكاة مثلا

كفارة ومنذور فيجوز التوكيل فيها مطلقا ولا يجوز له أخذ شيء منها إلا أن عتي له الموكل قدرا منها
 لكن قال بعضهم يجوز لو كبل تفرقة لحم العقيقة أن يأخذ منه قدر كفاية يوم فقط للعداء والعت
 لأن العادة تناسخ بذلك وأما أن يكون التوكيل في عبادة متردة بين البدنية والمالية كالحج
 والعمرة فيجوز بشرط أن يكون التوكيل عن ميت أو معصوب (و) بشرط الوكيل فيه أيضا (أن
 عليك الموكل) أي أن يملك التصرف في الموكل فيه حال التوكيل ومعنى ملكه للتصرف أن يصح
 منعه بغير على إنشائه سواء كان مملوكا له أو ولاية فدخل الأب والجد بالنسبة لامي والمجنون (و)
 وكل شخص في بيع عبد سيملكه أو في طلاق امرأة سيملكها بطل أي التوكيل الآتيا للمالك
 والمنكحة ولا بشرط مناسبة التابع كبيعوه فلو وكله في بيع عبده وطلاق من سيملكها صح
 كملكه وبشرطه أيضا أن يكون معلوما ولو بوجه كوكنتك في بيع أموال وأعتاق أرقاق كالوجه الذي
 هو معلوم من الأموال خصوص كونه مالا والوجه المجهول منه أنواع المال والوجه للمعلوم في اعتاق
 الأرقاء خصوص كونه عتقا وجه الجهل بعدم العلم بالعدد وكونها كورا أو أناقا (والوكالة) ولو جعل
 (عقد جاز) أي غير لازم (من الطرفين) أي من جانب الموكل والوكيل (وحينئذ) أي حين إذ كانت
 الوكالة غير لازمة (لكل منهما أي الموكل والوكيل قسمها) أي الوكالة (متى شاء) ولو بعد التصرف
 في بعض الموكل فيه سواء تعلق بها حق ثالث كبيع الرهن أم لا وذلك التعلق كان وكل الراهن في
 بيعه بعد ما ذن الرهن له تعلق الحق بثالث حينئذ وهو الرهن فيفسخها بالقول كان يقول فسخها
 أو أبطلتها أو يقول الموكل عزلك أو يقول الموكل عزلت نفسي أو نحو ذلك كرفعها ورددها ولا يوقف
 أنزال الموكل على علمه بعزل الموكل نعم إن لم على أنزال الموكل ضائع المال للموكل فيه فليس له
 أن يعزل نفسه ولا يعزل (وتفسخ الوكالة) أي ينهي حكمها (بموت أحدهما أو جنونه أو إغماقه) ومعه
 الأفرار في عوالم فيفسخه بكل عقد جاز وظرف رقيق كان وكل حرييا فاسترق وبمجرد سقه أو
 فليس بان وكله إنسان ليشترى له شيئا عين مال الموكل ثم حجر على الموكل قبل إشرائه فيعزل
 لأن إشرائه بماله للموكل أما رضى أو هبة وهو ممنوع منهما بصورة أنزال الموكل أن يقول وكانت
 ليشترى لي هذه البعوضة هذا الديار بخلافه بدينار في ذمتك فانه لا يعزل بذلك وبخلاف وكيل أو موكل
 في نكاح وفتق وكيل فقط في الإصاء لأن الوصي وكيل وبزوال ملك الموكل عن محل التصرف
 ببيع أو وقف أو عن منفعة بإيجار أو موكل في بيعه فومل زوال الملك تزويج العبد أو الأمانة وره
 مع قبض وبتعمد استكار الوكالة بلا غرض له فيه بخلاف الانكار لأخفاها من ظالم أو لفسار
 (والوكيل) ولو جعل (أمين) فيصدق في دعوى التلف والرد على الموكل ولو بعد موته (وقوله) أو
 بقضه (وقضا بصره) من مال موكله حيث أدعى قدرا لأنفا (ساقط في أكثر البيع
 وسقوطه أولى لأنه ليس بقيد (ولا يضمن الوكيل) ما تلف في يده من مال موكله (الآ بالتفريط
 وكيل فيه) وإن لم يمتد ذلك فيضمن وإن لم يمتد كان بركب الدابة أو يلبس الثوب نسيان أو التعمد
 بالتفريط أولى لأنه أعم ولا يمتد هو الظلم ومجاوز الحد والتفريط يطلق على التقصير ونقص الشيء
 ومن ذلك أن يضيع المال منه ولا يعرف كيف ضاع أو وضعه في محل ثم يسيبه فالتفريط مفرط لا ممتد
 ولا تنعزل للوكالة بالتفريط فله التصرف بعده ببقاء الأذن لأن الوكالة أذن في التصرف والإمانة محبة
 بتعمد منها وإذا فرط في الموكل فيه كان ركب الدابة التي يلبس بها سوقها ولم تكن مجموعا صار متبعا
 في الضمان فلو تلف بعد ذلك ولو بغير تفريط ضمنه (ومن التفريط في بيع المبيع قبل قبضه
 تمام بكن باذن الموكل أو بأمر حاكم يراه وإذا عاد إليه بعد لم يرد من الضمان فان تلف في يده

موقوف عليه

وأن يملك الموكل فلو
 وكل شخص في بيع
 عبد سيملكه أو في
 طلاق امرأة سيملكها
 بطل (والوكالة عقد
 جاز من الطرفين) (و)
 حينئذ (لكل منهما)
 أي للموكل والوكيل
 (فسخا متى شاء
 وتفسخ) (الوكالة بموت
 أحدهما أو جنونه أو
 إغماقه) (والوكيل أمين)
 وقوله (فيما يقضه وفيما
 يصرف) ساقط أكثر
 الفسخ (ولا يضمن
 الوكيل) (الآ بالتفريط)
 فيما وكل فيه ومن
 التفريط في بيعه المبيع
 قبل قبض منه

(ولا يجوز) لو كـ
وكالة مطلقة (أن يبيع
ويشتري إلا بثلاثة
شروط) (أحدها) (أن
يبيع بشئ للثلث)
لا بد منه ولا بين فاحش
وهو مالا يحتمل في
الغالب. (و) الثاني
(أن يكون) (من الثلث
(نقدا) فلا يبيع الوكيل
نسبة وأن كان قدر
من الثلث. والثالث أن
يكون النقص (بنقد
البلد) فلو كان في البلد
مقتان باع بالأعلى
منها فان استويا باع
بالأنفع للوكـ فان استويا
تخير ولا يبيع بالفلس
وان راجب رواج
التقود (ولا يجوز أن
يبيع) الوكيل شيئا
مطلقا (من نفسه) ولا
من ولده الصغير ولو
صرح الوكيل للوكـ
في البيع من الصغير كما
قوله التولى خلافا للنفوى
والأصح أنه يبيع لآبيه
وان علا ولأبيه البالغ
وان سفل ان لم يكن
شفيها ولا مجنونا فان
صرح الوكيل بالبيع
منها صرح جزما (ولا
يقـ) الوكيل (على
موكـ) فلو وكل شخصا
في خصوصية في الأقرار

صين وان كان من غير تصرف ولا تصرف فيه إلا بآذن جديد من الوكيل ولو فسح العقد السابق
فيه ببيع بالآذن السابق وبخروج من الضمان وعن التصرف أيضا امتناعه من التخليق بين الموكل وماله
خبر عذر (ولا يجوز للوكـ وكالة مطلقة) أي غير مقيدة بشئ ولا محلول ولا بأجل ولا بنقد (أن يبيع
ويشتري) (أ) شيئا وشيئا متلبا (بثلاثة شروط أحدها أن يبيع) أو يشتري (شئ للثلث) فأكبر
في البيع أو أقل في الشراء (لا بد منه) أي بأقل من عن الثلث في البيع (ولا) يصح البيع بالأقل من
ذلك اذا كان الأقل (شئ فاحش وهو ما لا يحتمل) أي لا يتصرف (في الغالب) خلاف البيع فانه يتصرف
فيبيع ما يتساوى عشرة دراهم ببيعة منها يتصرف ويأني غير محتمل ويرجع في ذلك إلى العرف
والحاصل ان وجد رغب وباعه بأقل من الزيادة الرغوب فيها بين فاحش لا يصح البيع أو بلا
غن فاحش فيصح وان لم يوجد رغب فان باع بدون من الثلث بين فاحش لم يصح والإصح
(والثاني أن يكون) (من الثلث نقدا) أي مقبوضا (فلا يبيع الوكيل نسبة وأن كان) أي التمن الموكل
(فستر من الثلث) بل وأن كان أكثر منه ولو برهن وإف ليكن إذا وكله وقت نهب مجاز له البيع
نسبة اذا حفظ بعين النهب وكذا لو قال يبيع ببلد كذا وعلم ان أهله لا يشترون إلا بالنسبة (والثالث
أن يكون النقص) أي من البيع (بنقد البلد) أي بلد البيع لا بلد التوكـ ان لم يقصد بالبيع التجارة
والأجاز له البيع بغير نقد البلد والمراد بنقد البلد ما يتعامل به أهلها نقدا كان أو عرضا فادا كان أهل
البلد يتعاملون بالفلس فبى نقدها (فلو كان في البلد نقدا باع بالأعلى منهما) وجوبه فاحش خلف
لم يصح البيع (فان استويا) في المعاملة (باع بالأنفع للوكـ) وجوبه باع خالفه فسد البيع وكان ضامنا
(فان استويا) في المعاملة ونفع الموكل (تخير) بينهما فاذا باعهما معا فلهذه الجواز (ولا يبيع) أي
الوكـ (بالفلس) وان راجب رواج التقود وهذا معنى على أن المراد بالنقصا كان من الذهب والفضة
مخالفة للنقصا أن المراد بما يتعامل به في البلد عادة فيشمل الفلاس والقرطاس والذين جرت العادة
بالمعاملة بهما (ولا يجوز أن يبيع الوكيل شيئا مطلقا من نفسه ولا من ولده الصغير) فمن بمعنى اللام
ولا تولد المجنون أو السفيه أو قدر له الثمن ونهاه عن الزيادة للأعاد الموجب والقباض واتحاد
القباض والمقبض وانما جاز تولى الجدي زوج بعت ابنته ابنه الآخر لأن الولاية له أصالة من الشرع
(ولو صرح الموكل) بالآذن (للوكل في البيع من) نفسه ولولده (الصغير كما قاله المتولى خلافا للنفوى)
نعم ان صرح له الموكل وقدر له الثمن وكل الولي عن موأبه من قبل له صرح البيع لأنه لا يثبتهم في
ذلك (والأصح أنه) يبيع لآبيه وان علا ولأبيه البالغ وان سفل ان لم يكن أي الابن (بغيرها) ولا
مجنونا لأنفسه التهمة بوجود البيع بشئ للثلث عليه بخلاف ما لو توسل به بامر القضاء فولي آياه
وأبيه فلا يصح للتهمة (فان صرح الموكل) بالآذن (بالبيع منها) أي لآبيه ولأبيه الرشيد
(صح) أي البيع (جزما) أي بلا خلاف والإصح أن الوكيل بالبيع له قبض الثمن ونسلم المبيع
لأيهما من مقتضيات البيع ولا يسلم المبيع حتى يقبض الثمن فان سلمه قبل القبض ضمن قيمته
لمحاولة سواء كان متلبا أو متقوما وأن كان الثمن أكثر منها فاذا غرمها لم يقبض الثمن دفعه إلى
موكل واسترد الموقوف (ولا) يجوز أن يقـ الوكيل على موكـ (ولو على معنى عن أي بما يلزمه) (فلو
كل شخصا في خصوصية في الأقرار على الموكل) فليس له أن يقـ عنه (ولا الأبراء من ديسه ولا
تصلح عنه) فليس له أن يرى منه ولا أن يصلح عنه (وقوله لا بآذنه ساقط في بعض النسخ)
وسقوطه أولى لأن الأصح أنه لا يصح أن يقـ الوكيل على موكـ مطلقا أي سواء كان بآذن أو لا
لا يصح أن التوكـ في الأقرار لا يصح (والحاصل أن الموكل ان في له على مع المضارع كان

عن توكـ ولا الأبراء من دينه ولا الصالح عنه وقوله (الآية) ساقط في بعض النسخ والأصح أن التوكـ في الأقرار لا يصح

قال وكذلك تنقريني لفلان بكذا كان اقرارا على الاصح أو أتى بلفظ عني مع لفظ على مع الأمر كأن قال
أقر عني فلان بالقبلة على كان اقرارا قطعيا وإن لم يأت بها كأن قال وكذلك تنقري لفلان بكذا لم يكن اقرارا
بقطعيا وكذا إن أتى به بلفظ كان قال أقر له على بالقبلة

(فصل في أحكام الإقرار) أي الاعتراف (وهو لغة الأنياب وشرا أخبار بحق على المقر) أو عند
غيره (فخرجت الشهادة لأنها أخبار بحق له على الغير) وخرجت الدعوى أيضا لأنها أخبار بحق
على غيره فإن كان الأقرار عن غيره كان فيه الرجم فحكم بالافتقار كالإقسام سنة وأجمع الأمانة
أو كان الأقرار عن أمر شرعي فإن كان فيه الرجم فحكم بالافتقار كالإقسام سنة وأجمع الأمانة
للاخذة بالاقرار ولو كان المقر هارلا أو لاعيا أو كاديا أو كان شجور الرجوع عنه في بعض صور
وأركانه أربعة مقر ومقر له ومقر به وصيغة (وللمقر به) جنس واحد وهو الحق وتحت (ضرر بان)
أي نوعان (أحدهما حق الله تعالى) وهو ينقسم قسمين ما يقطع بالشبهة وما لا يتعلق به بحق الغير
فيصح الرجوع فيه عن الإقرار به (كالسرقة الربا) أي كحدهما وكحد شرب الخمر وما لا يقطع بالطريق
في سقوطه وهو ما يتعلق بأدب ولا يصح الرجوع فيه عن الإقرار به لما فيه من شائبة حق الأدي
كالزكاة والكفارة إن قال على زكاة أو كفارة ثم رجع (والثاني حق الأدي) سواء كان مالا أو
عقوبة (كحد القذف لشخص فحق الله تعالى) المحض (يصح الرجوع فيه عن الإقرار به) فلورجع
قبل الحد سقط كله فلو حده فثبت ضمن بالدية لا القود لظنهم تكذيبه في الرجوع ولا اختلاف
المعاني في سقوط الحد بالرجوع ولورجع في أنباء حديثهم فثبت فلا قصاص للشبهة فإن بعض الأئمة
يقول بطلان صحة الرجوع عنه ويجب حصص الباقي من الدية باعتبار عند الضر بات (كأن يقول
من أقر بالزنا رجعت عن هذا الإقرار أو كذبت فيه) وكان يقول من أقر بالسرقة ما رجعت من
حرز مثله مثلا وكان يقول من أقر بالسكر ما سكرت وهكذا (ويسن للمقر بالزنا الرجوع عنه) بز
يسن له عليم الإقرار بالزنا شيئا على نفسه وشوب باطنا أي بينه وبين الله تعالى وخرج بالاقرار
لو ثبت بالبين فلا يصح رجوعه فلا يقطع بالشبهة فإذا رجع عن الإقرار بالوطء ألغى الرجوع بالهر والحد
فقبل رجوعه بالنسبة للحد لا للمهر وإذا أقر بالسرقة ثم رجع قبل رجوعه بالنسبة لقطع يده لا للقر
المال (وحق الأدي) المحض وغيره (لا يصح الرجوع فيه عن الإقرار به) لأنه لا يعتبر الإنكار بعد
الإقرار نعم إن صدقه للمقر في الرجوع ظل الإقرار أن لم يتعلق بحق الله تعالى فإن يتعلق به كالأمر
أقر بحرية عبده ثم رجع وصدقه العبد أو ادعى حازية وحكم له بها يمينه فأودعها ثم كذب نفسه
وقال ليست لي وصدفته الجارية لم تبطل الحرية الأولى ولا يحكم برفق الولد في الثانية ولا ترد الجارية
إلى المدعى عليه في الأصح (وفرق بين هذا) أي حق الأدي بعدم قبول الرجوع فيه (والذي قبله)
وهو حق الله تعالى بقبول الرجوع فيه وذلك (بأن حق الله تعالى مبني على المسامحة) أي المسامحة
(وحق الأدي مبني على المسامحة) أي الخاصة (وتنقير صحة الإقرار) في حق الله والأدي (إلى نية
شروط) وهذه هي شروط المقر (أخصها البلوغ فلا يصح إقرار الصبي ولو مرافقا) أي قرب
الاحتلام (ولو نادن وليه) فإن ادعى الصبي البلوغ مع الامكان بأن استكمل تسع سنين صدق
في ذلك ولا يخلف عليه إلا لم يكن فيه مزاحمة أمر والإكطاب سهم العازاة خليف ودعوى الصبي
البلوغ بالحض في وقت إمكانه كذلك فيصدق ولا يخلف نعم أو علق زوجها طلاقا يحجبها فاذت
فلا بد لوقوعه من تحليمها إذا اتهمها ولو ادعى البلوغ بالنسبة بأن استكمل خمس عشرة سنة طول
عليه لا مكانها وإن كان غريبا ولو أطلق دعوى البلوغ قبيل ويحمل على البلوغ بالامتناع

(فصل في أحكام الإقرار وهو لغة الأنياب وشرا أخبار بحق على المقر فخرجت الشهادة لأنها أخبار بحق على الغير (والمقر به) على الغير (ضرر بان) أحدهما حق الله تعالى (والثاني حق الأدي) كحد القذف لشخص فحق الله تعالى (يصح الرجوع فيه عن الإقرار به) كأن يقول من أقر بالزنا رجعت عن هذا الإقرار أو كذبت فيه ويسن للمقر بالزنا الرجوع عنه (وحق الأدي) لا يصح الرجوع فيه عن الإقرار به) وقرق بين هذا والذي قبله بأن حق الله تعالى مبني على المسامحة وحق الأدي مبني على المسامحة (وتنقير صحة الإقرار إلى ثلاثة شروط) أحدها (البلوغ) فلا يصح إقرار الصبي ولو مرافقا ولو نادن وليه

(و) الثاني (المقل) فلا يصح اقرار المخنون والمنع عليه ورائل العقل بما يدر فيه فان لم يدر فحكمه كالسكران (و) الثالث (الاختبار) فلا يصح اقرار مكره بما آكده عليه (وان كان لاقرار بمال اعتبر (١٥٧) فيه شرط رابع وهو الرشد)

والمراد به يكون المقل
مطلق التصرف واحترز
المصنف بمال من
الافرار خبره كطلاق
وظهار ونحوهما فلا
يشترط في المقل بذلك
الرشد بل يصح من
الشخص السفه (واذا
قرر الشخص مجهول)
كقوله لفلان على
شيء (راجع) بضم أوله
(اليه) أي المقل (في
بيانه) أي المجهول
فيقبل تفسيره بكل
ما يتصور بان قل كفلين
ولو قدر المجهول ما
لا يتصور ليكن من
جنسه كحبة حنطة أو
ليس من جنسه ليكن
يحمل اقتناؤه كحله
مينه وكتب مضمون ريل
قبل تفسيره في جميع
ذلك على الأصح ومنه
أقر بمجهول وامتنع
من بيانه بعد أن طوب
به عيسى حتى يبين
المجهول فان ما قبل
البيان طوبى به الوارث
ووقف جميع التركة
(ويصح الاستثناء في
الافرار اذا وصل به)
أي وصل المقر الاستثناء
بالمستثنى منه فان فصل

لا يتوقف على بينة وهو القصد والبينة رجلان نعم لو شهد بأمر بع نسوة بولاده يوم كذا قبلت وتبت بها
السنين (و) الثاني (المقل) فلا يصح اقرار المخنون والمنع عليه ورائل العقل بما يدر فيه (كسكران) كسكران
دواء (و) الثالث (الاختبار) فلا يصح اقرار مكره بما آكده عليه (وان كان لاقرار بمال اعتبر (١٥٧) فيه شرط رابع وهو الرشد)
أي حكم السكران للمعدي بسكره فيقبل اقراره (و) الثالث (الاختبار) فلا يصح اقرار مكره بما آكده عليه (وان كان لاقرار بمال اعتبر (١٥٧) فيه شرط رابع وهو الرشد)
بما آكده عليه (خبر حتى أما المكره حتى فيصح اقراره كما اذا أقر بمضمون وطوبى بالبيان فامتنع فللقاضي
أكرهه على البيان (وان كان لاقرار بمال) أو اختصا من أو بانه تزوج (اعتبر فيه) أي الاقرار
(شرط رابع) مع ما تقدم (وهو الرشد والمراد به) أي بالرشد (حكون المقل مطلق التصرف) فيشمل
الرشد حقيقة والسفاهة وهو الذي بلغ رشدا ثم يتر ولم يحجر عليه القاضي فلا يصح اقراره سفاهة
بدن أو عين أو خلاف مال نعم المقل لازم له الامن جهة الاقرار بل من جهة خطاب الوضع (واحترز
للمصنف بمال عن الاقرار خبره كطلاق وظهار ونحوهما) وكذا الاقرار بموجب حقوقي كحد وفوديوان
عفا لقره على مال لأنه تابع لأنه لا يتعلق بالقود بمال ابتداء (فلا يشترط في المقل بذلك الرشد بل يصح)
أي الاقرار بذلك (من الشخص السفيه) واذا كان هذا يصح منه فم داخل فيما يشترط بالشرط الثلاث
أولا وانما صرح الشارح بهذا مجازا لكلام المصنف (واذا أقر الشخص بمجهول) من كل الوجوه
جنسا وقدرًا وصفة (كقوله لفلان على شيء) أو قدرًا أو صفة لا جنسًا كقوله له كل على شيء اقراره
لأنه إخبار عن حق سواء كان الاقرار بالمجهول ابتداء أو جوابا لدعوى ثم (راجع بضم أوله اليه) أي
الفرق بيانه أي المجهول فيقبل تفسيره أي المجهول (بكل ما يتصور) أي قابل بمال الشكونة محل
تقاع أو يدفع ضررًا ويصدق مسدًا (وأن قل كفلين) أي زب (ولو قدر المجهول ما لا يتصور ليكن
من جنسه كحبة حنطة أو ليس من جنسه ليكن يحمل اقتناؤه كحله مينه وكتب مضمون ريل
قبل تفسيره في جميع ذلك على الأصح) لأنه يحرم أخذه ويحب على أخذه رده وخرج بقوله له على شيء
ما لو قال له عندي شيء فإنه يقبل تفسيره بنجس لا يقتضي كنفه لأنه لا يشترط بالوجوب (ومضى أقر
بمجهول) كان قال له على شيء ما وكذا (وامتنع من بيانه بعد أن طوبى به أي بيان المجهول) (حس)
بعد الدعوى عند حكم (حتى يبين للمجهول) ولو بلا كراهة لا امتناع من أداء الواجب عليه (فان مات)
أي المقر (قبل البيان طوبى به الوارث ووقف جميع التركة) فلا يتصرف في شيء منها لأنها موهنة
رهنًا شرعيًا بما أقر به للورث ولو بين الوارث بما يقبل وكذا المقر له في أنه حقه فليقبل المقر له
جنس حقه وقدره وليدفع به ويحلف المقر على نفيه (ويصح الاستثناء) بالآ أو إحدى أخواتها (في
الافرار) وغيره (اذا وصل به أي وصل المقر الاستثناء بالمستثنى منه) وتلفظ به وأسمع به فبأنه قبل
مراغه من المستثنى منه ولم يستغرق في الكسر وط خمسة (فان فصل بينهما) أي الاستثناء والمستثنى منه
(سكوت) طوبى لعراف (أو كلام) من المقر (كثير) أو يسير (أجنبي ضرر) أي السكوت الطويل
والكلام الأجنبي نعم لو قال له على ألف استغفر الله إلا مائة فإنه يصح بخلاف الحمد لله وغيره فإنه يضر
لأن الاستغفار لذاتك قدر ما يستغفرك وهو أيضا مناسب للقيام (أما السكوت اليسير) عرفا
كسكة نفس) أو وقف أو انقطاع صوت (فلا يضر) في حجة الاستثناء ما لم يقصد به القطع (ويشترط أيضا
في الاستثناء أن لا يستغرق المستثنى منه فان استغرقه) ولو تقديرا (نحو كل يدعى عشرة الأعشرة ضرر)
ولما الاستثناء ونحو قوله له على ألف إلا ثوبا وقصره بثوب قيمته ألف فهو ممن المستغرق والمستثنى

بهما سكوت أو كلام كثير أجنبي ضررًا أما السكوت اليسير كسكة نفس فلا يضر ويشترط أيضا في الاستثناء أن لا يستغرق
مستثنى منه فان استغرقه نحو كل يدعى عشرة الأعشرة ضرر

من مئتين مسمى ومن مئتين مئتين فلو قال له على عشرة بالأسعة إلا ثمانية الأسعة إلا خمسة
 إلا أربعة إلا ثلاثة إلا اثنين الا واحد اربعة خمسة لأن الأعداد المئتين وهي الأربع والاثنيون والمئتين
 وهي الأفراد خمسة وعشرون وبطرح الأربعة من الأربعة الباقي وهو خمسة وذلك من مخرج من
 الأفراد فقط فمخرج الواحد من الثلاثة يبقى اثنان مخرجهما من الخمسة يبقى ثلاثة مخرجهما من السبعة يبقى
 أربعة مخرجهما من التسعة يبقى خمسة وهي اللازمة (وهو أي الأقرار في حال الصحة والمرض) ولو نحو
 (شواء) في الحكم أصحته (حتى لو أقر شخص في حقه بدين لربو في مرضه بدين له مروي لم يقدم الأقرار
 الأول بل ينساويان كالأقرار) وكذا لو أقر في حقه أو مرضه بدين لأسان وأقر وأرثه بعد موته بدين
 لأخر لم يقدم الأول في الأصح لأن الأقرار الأول كالأقرار الثاني لا يخلو ففته فكانت الأقرار بالدينين (وحينئذ
 فيقسم المقر به بينهما بالسوية) إذا أقر المقر لكل منهما مثل ما أقر به للأخر كان أقرار بدين ألف ولعمرو
 بألف ولم يوجد في التركة إلا ألف فيقسم بينهما بالسوية وأما لو أقر بدين ألف ولعمرو بألفين ولم يوجد
 ألف فيقسم بينهما ثلاثاً وأما لو كان مالاً فيهما فلا قسم بل يأخذ كل منهما حقه كما من التركة بخلاف ما لو
 أقر لأسان بدين ولو مستقراً وأقر لأخر لم يقدم صاحبه وإن لم يوجد غيرها نعم للورثة تحليف المقر
 أنه يستحق المقر به ولا تسقط التيمين بأسقاط الوارث فإن نكل خلفوا وظل الأقرار .

فصل في أحكام العارية وهي تشديد الباء في الإفصح كأنها منسوبة إلى العار لأن طلبها أعار
 أي عيب ويقال أيضاً عارة (مأخوذة من) مصدر (عار) بمعنى يقال عار الفرس (إذا ذهب) وانطقت
 ويقال فرس عار تشديد الباء أي يغير عنها وهما من ثلثاته ويسمى الإسد عار الخيل وذوها في
 طلب صيده وأما خوذة من الاعتوار أي التداول فانهم يتداولون العارية نكحون مرة لهذا ومرة لهذا
 كذا يؤخذ من الخمار والصحاح (وتحقيقها الشرعية بإباحة الانتفاع) أصفة (من أهل التبرع عاجل
 الانتفاع به مع بقائه عينية ليرد على التبرع) أي التطوع وقوم من قواه ليرده إن ورنه رد العار على
 المستعير إلا أن استعارة من مستعير ورد على المالك فله رد عليه كالمستعير بخلاف مؤنة
 العار فنلزم المالك لا سيما من حقوق المالك . وأما كاهن أو بعة متبرع ومستعير ومعار وصيغة (وشرط العبر
 صحة تبرعه) لأن الاجارة تبرع بإباحة المنفعة (وكونه) أي المبرع (مالاً لمنفعة ما يبرعه) فيعبر من سائر
 لا مستعير على الصحيح (فمن لا يصح تبرعه كصبي وجنون) ومجذور سفي (لا تصح أعارته) نعم تصح
 أعاره الصبي والفقير لمنفعة كل منهما بما لم يقابل بأجرة سواء كانت الأعاره من نفسه أو وليه ولذلك
 سئل الشهاب الرمي عن قال لولد غيره أفض لي كذا هل يجوز له ذلك أم لا فاجاب بأنه إن كان
 يقابل بأجرة لا يجوز والإجاز أن علم رضا وليه (ومن لا يملك المنفعة كمتبرع لا تصح أعارته إلا بأذن
 المبرع) فإن كانت بادنه صحت نعم إن عتق للمالك من يبرعه خرج الأول عن العارية بمجرد الإذن
 والضمان على الثاني وإن لم يمتنه فلا أول على عار يته والضماني باق عليه ويضمن الثاني فإن رد عليه
 عبرى ومهرط المستعير صحة قبوله التبرع فلا يصح أعاره لصي وله أن يستعير من يتولى المنفعة به
 كان ترك الدابة استعارة وكيفية حجبته ومهرط للأعار كونه منفعته مع بقائه عينية فلا يجوز
 أعاره الاطعمة لأن منفعتهما في استعمالها ويكفي لفظ أحدهما مع قول الآخر على الإفصح كما في إباحة
 الطعام ومقابل الإفصح ماد كره التولي فلا شرط لفظ حتى لو أعطى عاراً بقبض فله تمت الأعاره وكذا
 لو قرئ لغيره سباطا وجلس عليه بخلاف سبطه لمن تجلس عليه فليس إعاره لمن تجلس عليه لأنه لا يدور
 معين المستعير أي (ود كمن تصف سباطا العارية) أي قعدته (في قوله وكل ما يمكن الانتفاع) أي سبط
 (هـ) وأما لا (منفعة مباحة) مقصودة (مع قوائمه) كاهن والنوب وعبرهما (حزب عارته) أي محب

(وهو) أي الإفراز (في)
 حال الصحة والمرض
 (شواء) حتى لو أقر
 شخص في حقه بدين
 لربو وفي مرضه بدين
 له مروي لم يقدم الأقرار
 الأول وحينئذ فيقسم
 المقر به بينهما بالسوية
فصل في أحكام
 العارية وهي تشديد الباء
 في الإفصح مأخوذة
 من عار إذا ذهب
 وتحقيقها الشرعية
 بإباحة الانتفاع من أهل
 التبرع عاجل الانتفاع
 به مع بقائه عينية ليرد
 على التبرع ومهرط العبر
 صحة تبرعه وكونه مالاً
 لمنفعة ما يبرعه فمن
 لا يصح تبرعه كصبي
 وجنون لا تصح أعارته
 ومن لا يملك المنفعة
 كمتبرع لا تصح أعارته
 إلا بأذن المبرع وذكر
 المصنف ضابط المعاري
 قوله (وكل ما يمكن
 الانتفاع به) منمنعة
 مباحة (مع قوائمه
 حازت أعارته)
 عليه كاهن

الاستعمال المأذون فيه بخلاف نحرها بازعاج أو عثورها في وحدة أو ربوة أو نحرها لاق الاستعمال
للاذون فيه أو سقوطها في بحر حال السير فانه يضمن في هذه الأمور ومن ذلك ما لو استعمل
لاستعماله في شافية فسقط في نحرها فانه يضمنه لأنه تلف في الاستعمال المأذون فيه بخلاف لاق
(فصل) في أحكام النصب وهو لغة أخذ الشيء ظاهراً بجاهرة (أي معاينة فخرج بحكم السرقة أو
الشيء ظاهراً فقط ودخل ذلك لغة لاشراً (وشراً الاستيلاء) أي القهر (على حق الغير عدواناً)
ظاهراً ولو بلا قصد كأن أخذ مال غيره بظنه ماله ويدخل في الاستيلاء جالس على فرش غيره ورؤوس
دوابه وإن لم ينقلهما ثم إن كان الاستيلاء على حق الغير خفية من حرز مثله سمي سرقة أو مكاره
في صحراء سمي غارة أو بجاهرة واعتمد الحرب سمي اختلاساً وإن أخذ مال الرمن عليه سمي حيا
(و يرجع في الاستيلاء للعرف) وهو التعارف بين الناس بحيث لو عرض على العقول لقلت بالقول
لها بدني العرف استيلاء فكان بعضنا ومثلاً فلا وهذا ظاهر في الثقل وأما للقول فلا بد في
النصب من نقله إلا العرائش والدابة فلا بشرط نقلهما (ودخل في حق ما يصح غصبه مما ليس مال
كجلب مئة) وزيل وكاب نافع وما لا يتمول كحبة بر مثلاً ودخل فيه أيضاً مئة قاقمة من قصب
في مسجد أو سوق وإن لم يقبض بحده وخرج ما لا يصح الاستيلاء عليه كالخسرات والخر غير الحرمة
والكلب العقور (وخرج عدواناً الاستيلاء نفد) كاستيلاء الوكيل والوديع والستاجر والمستعير
والمرتحن فإن الاستيلاء على حق الغير في ذلك ليس عدواناً والغيب أما أن يكون فيه الائتم والضمان
كما إذا استولى على مال غيره المتمول عدواناً ومثله القرض بالبيع القاسد أو الائتم دون الضمان كما
إذا استولى على اختصاص غيره غلبه أو ماله الذي لا يتمول عدواناً كالحبنتين من الحطة ونحوه
أو الضمان دون الائتم كما إذا استولى على مال غيره المتمول بظنه ماله أو انفي فيه الائتم والضمان كأن
أخذ اختصاص غيره بظنه اختصاصه (ومن غصب مالا لأحد) ولو ذمبا وكان بائياً (لزمه رده) فور
إن لم يمنع منه مانع بنفسه إن لم يكن محجوراً عليه وولي إن كان محجوراً عليه ولو كان المصوب
حيثاً فخطأ به بجرح حيوان له حرمة ولو ما كولا وخيف من زعم الصر المبيع فليتم غير الشين
الفاخض في غير الأدمى لم يلزمه رده لأنه محجور أخذ مال الغير فحراً لحفظ الحيوان ابتداء فأولى أن
لا يزاع حق لا يزاع عن الأدمى بدمونه وإن لم يسهلك لحرمته بخلاف المرتد فيزاع منه ولو بعد
الحيطة لزمه رده إن كان ينفع به والا فلا يزاع بل يجب قيمته (لمالك) أي المال (ولو عرم) أي
الغائب (على رده) أي المصوب (أضما قيمته) ولو كان غير متمول كحبة بر أو كاب نافع (ولزمه
أيضاً أرض نفسه) وهو مانع من قيمته (إن نقص) بغير رخص السعر سواء كان النقص نقص
عين كسطع يد أو نقص صفة كسبان صنعة فلو غصب فرد في نقل قيمتها عشرة دراهم فلفت
أحداها فصارت قيمة الباقية درهمين لزمه غايه مع رده الباقية (كن غصب ثوبا فليس به) فنقص
بليسه كخرق وبلاء (أو نقص بغير كس) كخرق لبعضه (ولزمه أيضا أجره مثله) أي المصوب لمدة
مكة تحت يده ولو لم يستوف المصلحة بأن لم توجد منه استعمال (أما لو نقص المصوب برخص سعره
فلا يضمنه الماصب على الصحيح) أي لو رده لم يلزمه شيء إذا لم توجد منه استعمال لبقاء المصوب
ولو غصب ثوبا قيمته عشرة فصارت بالرخص درهما ثم لبسه فبلا فصار في نصف درهم فرده كرم
نخته وهي قسط الثالث من أقصى قيمته وهو نصف الثوب (وفي بعض النسخ ومن غصب مال
امري أجبر على رده) أي أكره على رده (إلى آخره) أي آخر ما ذكره المصنف من قوله وشر
نقصه وأجره مثله (فإن تلف المصوب) المتمول عند الماصب بآفة أو اتلاف (ضمنه الماصب بمثله

(فصل) في أحكام
النصب وهو لغة أخذ
الشيء ظاهراً بجاهرة
وشراً الاستيلاء على
حق الغير عدواناً
ويرجع في الاستيلاء
للعرف ودخل في حق
ما يصح غصبه مما
ليس مال كجلب مئة
وخرج عدواناً الاستيلاء
نفد (ومن غصب
مالا لأحد لزمه رده)
لمالك ولو عرم على
رده أضما قيمته
(و) لزمه أيضا (أرض
نقصه) إن نقص كن
غصب ثوبا فليس به
أو نقص بغير ليس
(و) لزمه أيضا (أجره
مثله) أما لو نقص
المصوب برخص سعره
فلا يضمنه الماصب على
الصحيح وفي بعض
النسخ ومن غصب مال
امري أجبر على رده الم
(فإن تلف المصوب
(ضمنه الماصب) بمثله

ان كان له أي النصب
(مثل) والأصح أن
النصب ما حصره كليل
أو وزن وجاز السلم فيه
كبحاس وقطن
لا غلبة ومعجون
وذكر النصف صان
للتقوم في قول (أو)
ضمه (بقيته ان لم
يكن للقبض) أن كان
مقومًا أو احتفل بقيته
(أكثر ما كانت من
يوم النصب إلى يوم
التلف) والعبرة في
القيمة بالنقد الغالب
فلان غلب نقدان
ونسأوا قال الرافعي
عين القاضى واحدا
منهما
(فصل) في أحكام
الشفعة وهي يسكون
الفاء وبعض الفقهاء
يضمها ومعها لغة الضم
وشرع الحق تملك قهرى
ثبت للشريك القديم
على الشريك الحادث
بسبب الشركة بالمعوض
الذى ملك به وشرعت
لرفع الضرر (والشفعة
واجبة) أى ثابتة
(لشريك بالخلطة)

ر أى مكان محل به الشئ (ان كان له أى النصب مثل) موجود بمن مثله في دون مائة الفصر
في له قيمة ولو بسيرة والآ في القيمة في مكان النصب وزمانه فلو غصب ماء في معارة ثم اجتمعا
عند بئر مثلاً وجبت قيمته بالمعارة وكذا لو غصب ثلجاً في الصيف ثم اجتمعا في الشتاء ضمن
قيمته في الصيف (والأصح أن الشئ ما حصره) أى ضبطه شرعاً (كيل أو وزن وجاز السلم فيه)
وهو يقدر شرعاً بالكيل كالبر والذرة وبالوزن (كبحاس وقطن) وان لم ينزع حبه (لأغلبة)
(ومعجون) فكل منهما طيب مركب من نحو منك وكافور وغبر وذعن وقيل ان الشئ ما حصره
بوزن أو وزن وان لم يجز السلم فيه كالأغلبة والمعجون وقيل انه ما حصره كيل أو وزن وجاز السلم فيه
وجاز بيع بعضه ببعض فيخرج العنب والرطب (وذكر النصف صان) للنصب (للتقوم في قوله
وضمته) أى للنصب (بقيته ان لم يكن له مثل بان كان مقومًا واحتفل بقيته) حيواناً كان
أو غيره (أكثر ما كانت) أى وجدت القيمة (من يوم النصب إلى يوم التلف) وان زاد الأثر
على دية الحر فلو كان النصب رقيقاً لتوجه الرد عليه حال الزيادة فيضمن الزائد (والعبرة
في القيمة بالنقد الغالب) ان غلب نقد واحد (فان غلب نقدان) تعين الأنفع للمالك (و) ان
(نسأوا) في البيع للمالك (قال الرافعي عين القاضى واحداً منهما) أى القدين ويضمن مقوم تلف
لا غصب بقيته وقت تلفه لأنه بعده معدوم . والحاصل في هذه المسئلة أن من غصب عينا مثلية
وتلفها يلزمه مثلها فان فقدته أو وحده زيادة على ثمن مثله لزمه أقصى قيمه من وقت النصب إلى
وقت فقد المثل فلو كان وقت النصب يساوي مائة ووقت الفقد يساوي مائتين وفيما بين الوقتين يساوي
ألفاً لزمه الألف وقس على ذلك وأما المقوم فيضمن أقصى قيمه من النصب إلى التلف .

(فصل: في أحكام الشفعة) وكيفيتها (وهي يسكون الفاء) مع ضم الشئ للمجتمعة (وبعض الفقهاء
ضمها) أى الفاء يقلل عن ثمة اللغة (ومعها لغة الضم) سميت الشفعة بلفظ الشفعة لضم نصيب
شريك إلى نصيبه وحلها في الأصل أن يكون عقار بين اثنين مثلاً يبيع أحدهما لغير شريكه
ويثبت لشريكه حق تملك المبيع قهرًا بمثل الجن أو قيمته حتى التملك فيما ذكره مؤسسي الشفعة
نوعاً كما قال الشارح (وشرع الحق تملك) أى استحقاق تملك (قهرى) بالرفع (ثبت) أى الاستحقاق
(لشريك القديم) وللمالك للرقبة لا نحو موسى له بمنفعة وموقوف عليه (على الشريك الحادث
سبب الشركة بالمعوض الذى ملك) أى للشفوع (به) فخرج بالمعوض مال ملكه به بذا و لزم
أو نحوها فلا شفعة (وشرعت) أى الشفعة (لرفع الضرر) (والأصح أن غلبة ثبوت الشفعة في التقسيم
مع ضرر أجرة القاسم ودفع ضرر الحاجة إلى أفراد الحصة الصائرة إلى الشفيع وهو الشريك
عديم بعد القسمة من الشريك الحادث لو قسم بينه وبين القديم باستحداث الرافعي التي تحدث
من المشتري لو لم يأخذ الشفيع بالشفعة كالمصدق والنور والبالوعة ونحوها وقيل ان العلة دفع ضرر
شركة فيما يندوم وكل من الضرر ينحصر قبل البيع ومن حق الإغيب في البيع من الشريكين
يخلص صاحبه منهما بالبيع له فإذا باع لغيره سلطه الشرع على أخذه منه قهرًا والفقهاء من الشفعة
صن مالم يكن المشتري نادماً أو مغتوراً حيث لم يشأ من تركها تعصية فان ترتب عليه ذلك كان
شون المشتري مشهوراً بالفجور فيبغى أن يكون الأخذ مستحباً وأجبا أن تعين طريقاً دفع
بب المشتري من الفجور . وأركانها ثلاثة أخذ وهو الشريك المالك وتأخوذ منه وهو المشتفوع
ب وتأخوذ وهو المشتفوع والشفعة إنما تجب في التملك لا في الاستحقاق لأنه ثابت باللفظ والشفعة
من تملك لا الملك (والشفعة) أى استحقاق التملك القهرى (واجبة أى ثابتة للشريك بالخلطة)

أى سبب الشراكة في الأعيان (أى خلطة الشيوع) أى شيوع ملك كل من الشريكين في الشيوع
(دون خلطة) للبايع فلا شفعة فيها ولا تثبت الشفعة (بالمجاور فلا شفعة لجار الدار ملاًصفاً
أو غيره) روى البخاري عن جابر قال إنما جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الشفعة في كل ملك
يقسم أى في كل نصيب ملك مضمونة لم يقسم فإذا وقعت الحدود أى وقعت القسمة قبل البيع
العلامات بين الشريكين وضرفت الطرق تخفيف الرأى أى انفصلت الحصص من غير شركة
في نحو الطرق فلا شفعة أى لأنها صاراً مجازين (وإنما تثبت الشفعة فيما ينقسم أى) في مشترك
(يقبل القسمة) إذا طلبها الشريك بأن لا يطل نفعه المقصود منه لو قسم (دون ملاًصفاً) أى
دون مشترك لا يقبل القسمة بأن يطل نفعه المقصود منه لو قسم (كحمام صغير) ودأب كذلك
(فلا شفعة فيه) ولو كان لأحد الشريكين عشر دار صغيرة وللاخر خمسة أعشارها تثبت الشفعة
للاول إذا باع الثاني ولا تثبت الثاني إذا باع الأول لأن الشريك يطل نفعه المقصود منه لو قسم (نار
أمكن انقسامه) أى المشترك (كحمام كبير يمكن جعله حمامين فثبت الشفعة فيه) والصحيح ثبوته
في الممر إن كان للشري طريق آخر إلى الدار أو أمكن فتح باب لها إلى شارع أو الأصيل تثبت
فيه (والشفعة ثابتة أيضاً في كل ملاًصفاً من الأرض غير الموقوفة) أما الموقوفة فلا شفعة فيها لعدم
ملك الرقة (والمحتكرة) أى الأرض المحمول عليها حكر وهو الأجر الذي يذو صورتهما أن تكون
موقوفة وتؤجرها النظار للنساء عليها بأجرة معلومة كان يحصل عليها كل سنة كذا وتكون ملكة
وتؤجرها مالكها للنساء عليها كذلك فعلى الصورة الأولى تكون المحتكرة من الموقوفة وأما
ذكرها بعد الموقوفة لتلازم ثبوت الشفعة في الباء الذي عليها (كالمقار) بفتح العين وهو
اسم للمنزل وللدار والضياء بكسر الصاد وهي القرية الصغيرة (وغيره) أى غير المقار مما أتى مثله
(من البناء والشجر تبعاً للأرض) لا استقلالاً. والحاصل أن الشفعة لا تثبت إلا في أرض واحدة
أو في أرض مع ما يتبعها من كل ما يدخل في بيعها عند الإطلاق (وإنما يأخذ الشفع شقص
المقار) من الشري (بالحق الذي وقع عليه البيع) فعلى معنى الباء أو غيره (فإن كان الثمن منقسماً
كحب ونقد أخذ) أى الشفوع (بمثله) أى الثمن إن تيسر التل في دون مسافة القصر والافقيته
(أو) كان الثمن متقوماً كبدونوب أخذ) أى الشفوع (بقيته) أى الثمن وهو العبد والتور
(يوم البيع) لأنه وقت ثبوت الشفعة ولو بيع مثلاً شقص وغيره كنوب شمن وأخذ الشفع
الشقص بقدر حصته من الثمن باعتبار القيمة فلو كان الثمن مائتين وقيمة الشقص ثمانين وقيمة
الثوب عشرين أخذ الشفع الشقص بأربعة أخماس الثمن وهي مائة وستون لأن قيمته أربع
أخماس مجموع القيمتين (وهي أى الشفعة بمعنى طلبها) بأن يقول أنا طالب للشفعة جد على الشفع
بالبيع على الفور لأنها حق ثبت لدفع الضرر فكان (على الفور) كالرد بالعيب والحاصل أن
طلب الشفعة فوري حقيقة بأن يأخذ في السبب كالسبب لحل الشري أو للعالم ويقول
أنا طالب للشفعة أو أخذت بالشفعة وأن التملك أى حصول الملك بها فوري أيضاً فلا يحصر
لذلك بمجرد الطلب حتى توجد الشروط (وحيث) أى حين إذا كانت على الفور (فليبادر الشفع
إذا علم بيع الشقص بأخذه) أى الشقص بالشفعة بأن يقول أنا أخذ بالشفعة (وتكون له
في طلب الشفعة على العادة) ولو بوكيله بالطلب أو رفع الأمر إلى الحاكم (فلا يكلف إلا
على خلاف عادته بعدو) أى جري (أو غيره) كركوب ولا يكلف إلا الشهادة على الص
فلا تطل شفعية شركة (بل الضابط في ذلك) أى طلب الشفعة (أن ماعد تروانيا) أى قيمة

أى خلطة الشيوع
(دون خلطة) (المجاور)
فلا شفعة لجار الدار
ملاًصفاً كان أو غيره
وإنما تثبت الشفعة
(فما ينقسم) أى يقبل
القسمة (دون ما
لا ينقسم) كحمام صغير
فلا شفعة فيه فإن أمكن
انقسامه كحمام كبير
يمكن جعله حمامين فثبت
الشفعة فيه (و) الشفعة
ثابتة أيضاً (في كل
ملاًصفاً من الأرض)
غير الموقوفة والمحتكرة
(كالمقار وغيره) من البناء
والشجر تبعاً للأرض
وإنما يأخذ الشفع
شقص المقار (بالحق
الذي وقع عليه البيع)
فإن كان الثمن منقسماً
كحب ونقد أخذ مثله
أو متقوماً كبدونوب
أخذ بقيته يوم البيع
(وهي) أى الشفعة بمعنى
طلبها (على الفور)
وحيث فليبادر
الشفع إذا علم بيع
الشقص بأخذه
وتكون للبادة في
طلب الشفعة على العادة
فلا يكلف إلا السرعة على
خلاف عادته بعدو
أو غيره بل الضابط في
ذلك أن ماعد تروانيا

و طلب الشفعة أي قطعها والآ فلا (فإن آخرها) أي الشفعة (مع القدرة عليها بطلت) فلو كان مريد الشفعة مريضا أو غائبا عن
المشترى أو محبوسا أو حائفا من عدو فليؤكل إن قدره والا فليشهد على

(١٦٣)

من التوكيل أو الاشهد

بطل حقه في الأظهر ولو

قال الشفيع لم أعلم إن

حق الشفعة على الفور

وكان ممن يخفى عليه

ذلك صدق يمينه (وإذا

تزوج) شخص (أمرأة

على شقص أحده

أى أخذ (الشفع

الشقص (مهر النل

للك المرأة (وان

كان الشفعاء جماعة

استحقوها) أى الشفعة

(على قدر) حصصهم

من (الأملك) فلو كان

لأحدهم نصف عقار

ولأخره نصف عقار

ولأخره نصف عقار

سند فباع صاحب

النصف حصته أخذها

آخران أثلاثا .

(فصل في أحكام

القراض ، وهو لغة

مشتق من القرض

وهو القطع ، وشرعا

دفع المالك مالا للعامل

سيعمل فيه ويرجع المال

بينهما (وللقراض

أربعة شرائط) أحدها

(أن يكون على ناض)

أى نقد (من الدراهم

والدنانير) الخالصة فلا

يجوز القراض على تبر

ولا حلي ولا مفشوش

و

و

و

و

و

و

و

و

و

و

و

أى طلب الشفعة أي قطعها) أى أسقط حقه في الشفعة (وآ فلا فإن آخرها أى الشفعة) بعد الم
البيع أن لم يطل بها (مع القدرة عليها) بأن لم يكن له عذر (بطلت) شفعتها لتقصيره (فلو كان مريد
الشفعة مريضا) مريضا يمنع من المطالبة لا كصداع يسير (أو غائبا عن بلد المشترى) ولو سفر أقصرا
(أو محبوسا) ولو يتق (أو حائفا من عدو) على نفسه أو ماله أو عرضه (فليؤكل) غيره في الطلب (إن
قدر) على التوكيل (والا فليشهد على الطلب) لشفعة (فإن ترك المقدور عليه من التوكيل أو الاشهد
بطل حقه في الأظهر) لتقصيره فلو كان في صلاة أو طعام أو قضاء حاجة فلا الأيمان ولا يكف قطعها
(ولو قل الشفيع لم أعلم إن حق الشفعة على الفور) وكذا لو قال لم أعلم أن لي الشفعة (وكان ممن
يخفى عليه ذلك) بأن كان غائبا أو محبوسا أو حائفا للعلماء (صدق يمينه) وبقي حقه في الشفعة (وإذا تزوج
شخص امرأة) أو حالها (على شقص أحده أى أخذ الشفع) أى شريك المصدق أو المالح
(الشقص) من المرأة في الأولى ومن المالح زوجا كان أو غيره في الثانية (بهر النل تلك المرأة) لأن
الضع منقوض وقسمته مهر النل ولو دفع لها الشقص منعة فلكل شركاء أخذته منعة مثلها المهر مثلها
لأنها الواجبة بالبراءة والشقص عوض عنها (وان كان الشفعاء جماعة) من الشركاء (استحقوها
أى الشفعة على قدر حصصهم) أى نصيبهم (من الأملك) لا على قدر الرءوس (فلو كان) عقار
بن ثلاثة (لأحدهم نصف عقار ولأخره نصف عقار ولأخره نصف عقار) فباع صاحبه نصف حصته أخذها
أى تلك الحصة التى هي نصف (الآخران أثلاثا) فباع الثاني سهمين والثالث سهمين فباع صاحب
الثلث حصته أخذها الآخران أو ماعا ولو باع صاحب السدس حصته أخذها الآخران أحاسا فإن
سائل الثلاثة نصح من ستة فدخل بين المخرجين في المسئلة الأولى والثانية والثالثة
وهذا بخلاف ما لو كان عبد بين ثلاثة لأحدهم نصف ولأخره نصف ولأخره نصف فاعتق صاحب
الثلث وصاحب السدس نصيبهما معا وهما مؤسسان في قيمة الباقي فاقسم بينهما قيمة النصف بالسوية
فهذا على قدر الرءوس لأن المتق أثلاث وقد اشتركا فيه ولا كذلك الشفعة فإن سببها الأملك .

(فصل في أحكام القراض) ويقال له المقارضة والمضاربة (وهو لغة) دفع مال لشخص ليتجر فيه
فيكون الربح بينهما على ما شرطوا والخسران على المال وهو (مشتق من القرض وهو القطع) لأن
ذلك قطع للعامل جزءا من ماله ليتصرف فيه وجزءا من الربح (وهو حقيقته) شرعا دفع المالك
و من يقوم مقامه كالولي (مالا للعامل يعمل فيه) بالتجارة مع الصيغة (وربح المال بينهما) أى
ربح العامل . وقركاه ستة ممالك وعمل وعمل وربح وصيغة ومال (وللقراض أربعة شروط :
أحدها أن يكون) عقده (على ناض أى نقد من الدراهم) الخالصة (والدنانير الخالصة) معلوم بالجنس
تقدر والصيغة معين في يد عامل (فلا يجوز القراض على تبر ولا حلي) كدخل خال وسوار ونحوهما
(وأن يكون على ناض) نعم ان كان غنة لا يتميز فيه النحاس من الفضة فتح القراض عليه في
مهر (ولا على) (عروضها ومنها) أى العروض (الهلوس) لأنها من النحاس ولا على مجهول الجنس
غير أو الصفة ولا على مبهم كاحدى الصترين الآن عيت أحدهما في المجلس فيصح القراض
على حريم العقد ولا على شرط كون المال في يد غير العامل (والثاني أن يادن رب المال) أى مالكة
حس في التصرف (بالتجارة) (أذا مطلقا) أى غير مقيد بنوع (فلا يجوز للمالك أن يضيق التصرف
في العمل كقوله لا تبتر شيئا حتى تشاورني) فقد لا يجده حين الشراء (أو لا تشتر

رءوس ومنها الهلوس) (و) (الثاني أن يادن رب المال للعامل في التصرف) إذا (مطلقا) فلا يجوز للمالك أن يشتر
تصريف عمل كقوله لا تشتر شيئا حتى تشاورني أو لا تشتر

الاحطة البيضاء مثلا
ثم عطف المصنف على
قوله سابقا مطلقا قوله
هنا (أو فيما) أي في
التصرف في شيء
(لا ينقطع وجوده
غالبا) فلا شرط عليه
شراء شيء يتدر وجوده
كالجبل الذي لم يصح
(و) الثالث (إن بشرط
له) أي بشرط المالك
للعامل (جزءا معلوما
من الربح) كنصفه أو
ثلثه فلو قال المالك
للعامل قارضتك على
هذا المال على أن لك
فيه شركة أو نصيبا منه
فقد القراض أو على
أن الربح ينقسم
ويكون الربح نصفين
(و) الرابع (أن لا يقدر)
القراض (بمدة معلومة)
كقوله قارضتك سنة
وأن لا يعلق بشرط
كقوله إذا جاء رأس
الشهر قارضتك
والقراض أمانة (و)
حينئذ (لا ضمان على
العامل) في مال القراض
(الأحدوان) فيه وفي
بعض النسخ بالحدوان
(وإذا حصل) في مال
القراض (ربح
وخسران) خسر
الخسران بالربح

الاحطة البيضاء) ألا في محل لا يتدر وجودها فيه (مثلا) أي كاليافوت الأحمر ولا يصح القراض
لو قال أن تشتري حطة ونبيذها في الحال لنصيقه على العامل بطلب القرض في الشراء والبيع ويجوز
منع شراء العين بأن يقول ولا تشتري المتاع الغالي (ثم عطف المصنف على قوله سابقا مطلقا قوله
هنا أو) أن يأذن (فيما أي في) مقيد من التصرف في شيء لا ينقطع وجوده غالبا فلا بشرط عليه
أي العامل (شراء شيء يتدر وجوده) كالجبل الذي جمع النلق وجو ما فيه شواء ويأض (لم يصح)
لأنه لا يحصل منه الربح غالبا ولو أذن فيما يتم فالقطع لم ينسخ العقد (والثالث أن بشرط) بكر
الراء وضما (له أي بشرط المالك للعامل) في أصل العقد (جزءا) ولو قايلا (معلوما) لهما (من الربح)
بجزئته (كنصفه أو ثلثه فلو قال المالك للعامل قارضتك على هذا المال على أن لك فيه شركة أو
نصيبا منه) أي المال (فقد القراض) لا جهل بحصة العامل أو على أن لأحدهما عشرة أرباح نوع
معين لم يصح لعدم العلم بالجزئية ولأنه قد لا يربح غير العشرة أو غير ربع المصنف فيقول أحدهم
بجميع الربح فلو شرط للعامل شيئا من غير الربح لم يصح (أو على أن الربح ينقسم) أي القراض
(ويكون الربح نصفين) لأنه من المعلوم ضمنا لمجمله على التساوي كما قال هذه الدار بين زيد وعمرو
ومثله لو قال المالك للعامل ولك نصف الربح مثلا فإنه يصح لأن باقية تابع للمال بحكم الأصل
بغلاف ماله قال له على أن لي النصف فإنه لا يصح لأن الربح للمالك بحكم التبعية للمال ولم ينسب
للعامل شيء منه ومعنى فقد القراض استحق العامل أجره للثقل ولو علم الفساد لأنه لم يعمل بما يوقد
فإنه لم يسمي إلا إذا قال المالك والربح كله لي ولو اختلفا في قدر الشرط واختلفا في رجوع لأجرة الثقل
(والرابع أن لا يقدر القراض بمدة معلومة كقوله قارضتك سنة) سواء أسكت بذلك أو منع
التصرف بعدها كقوله ولا تصرف بعدها أو البيع أو الشراء كقوله ولا تباع بعدها ولا تشتري بعدها
شواء فذكر ذلك متصلا أو منفصلا. نعم إن قال قارضتك ولا تشتري بعدها فضع إن كانت المدة التي
فعل التجارة بعدها تسع الشراء للاستباح والأفلا. والحاصل أن الصنف ست فيصح العقد في
اثنتين وهما ما إذا قال قارضتك سنة ولا تشتري بعدها أي وكان متصلا بالقدوم إذا قال قارضتك ولا
تشتري بعد سنة بخلاف ما لو اقتصر على قارضتك سنة أو زاد ولا تصرف أو قال ولا تباع بعدها أو قال
بعد مدة وتراجع ولا تشتري بعدها ولو قارض شخصها على أن تشتري الحطة وتزنها مدة فإذا ارتفع
سعرها باعها لم يصح القراض لأن الربح غير حاصل من جهة الربح (وأن لا يعلق) بالقدوم والتصرف
(بشرط كقوله إذا جاء رأس الشهر قارضتك) وقوله قارضتك وإذا جاء أول الشهر تصرف بخلاف
الوكالة فإنه يجوز فيها تعليق التصرف وعلم من امتناع التأقيت امتناع التعليق لأن التوقيت أسهل
منه بدليل جوازه في الإجارة والساقاة (والقراض أمانة) كالمال للقارض عليه أمانة في يد العامل فيقبل
قوله في الرد على المالك في ثأف للمال وفي حصول الربح وعدمه وفي مقداره وفي شرائه لنفسه أو
للقراض (وحيثئذ) أي حين إذا كان القراض أمانة (لا ضمان على العامل) في مال القراض (الأحدوان)
أي ظلم (فيه) أو تفريط بأن قصر في حفضه أو استعمله لغير جهة القراض ولو ناسيا فلو سافر به فلا إذن
أو في البحر بلا نص أو خلط مال القراض بمال آخر فإنه يضمن بواحد من ذلك (وفي بعض النسخ
بلاحدوان وإذا حصل في مال القراض ربح) بسبب تصرف العامل (وخسران) أي نقص بسبب رخص
أو كساد أو غيب حادث أو تلف بعد تصرف العامل فيه (خسران بالخسران) شواء لم يحصل قبله أو
بعده. نعم لا يجبر خسران ما أخذه المالك بعد الخسران بل الخسران موزع على المأخوذ والباقي بمنا
المال مائة والخسران عشرون ثم أخذ عشرون من عشريه من الخسران مع الخسران لأن الخسران إذا وزع على

واعلم أن عقد القراض
جائز من الطرفين ولكل
من المالك والعمال
فسخه.

(فصل في أحكام

المساقاة، وهي لغة

مشتقة من التقى وشرعا

دفع الشخص شخصاً

أو شجرة عنب لمن

يتعهد بسقي وتربية على

أن له قدر معلوماً من

ثمره (والمساقاة تجارة

على شئتين فقط النخل

والكرم) فلا تجوز

المساقاة على غيرها

كبنين وشمش وتصح

المساقاة من جائز

التصرف لنفسه ولغيره

ومجنون بالولاية عليها

عند المصلحة وصفتها

ساقينك على هذا النخل

بكذا أو سلمته اليك

لتتعده ونحو ذلك

ويشترط قبول العامل

(وله) أي المساقاة

(شريطة أن يجدها أن

يقدرها) المالك (بعدة

معلومة) كنية هلالية

ولا يجوز تقديرها بأدراك

الثمر في الأصح (والثاني

أن يمين المالك

(للعامل جزءاً معلوماً من

الثمرة) كنعها أو ثلثها

فلو قال المالك للعامل

على أن ما فتح الله

من الثمرة يكون يساًصوح وحمل على المصاصة

من خص كل عشر من حصة فالكثرون المأخوذة حصتها خمسة والسنون الباقية عند العامل
حساباً من الحصة عشرة فالحصة خمسة وسبعون بمعنى أنه إذا حصل ربح مائة من الحصة بخمسة عشر
في حصة فاصبر رأس المال خمسة وسبعين حتى لو بلغ أكلان ثمانين ثم يأخذ المالك الجميع بل تقسم
حصة بينهما نصفين إن شرطاً بالمصاصة ولو أخذ المالك بعض المال بعد ظهور ربح فكل المال المأخوذ ربح
رأس مال بحسب النسبة الحاصلة من مجموعها فلا يجبر المالك على خسران يقع بعد الأخذ بمثاله أكلان
مائة والربح مائة ثم أخذ عشرين فحصة العامل مائة وثلاثون وثلث ربح وباقها رأس مال لأن الربح
سدس المال فيستقر للعامل الشرط له منه وهو واحد وثلثان إن شرط له نصف الربح وهو فرض
في ذمة المالك وللعامل ثلثي عاك في يده قدر ذلك والباقي ثمن الربح المأخوذ وهو ستة عشر
ونصف رأس المال فيعود إلى ثلاثة وثمانين وثلث هكذا إن أخذ خبر رضا العامل أو برضاه وصريحاً
بالاشاعة أو أطلقها فإن قصد الأخذ من رأس المال اختص به أو من الربح فكذلك ويملك بالعامل
عما يتهد قدر حصته على الاشاعة فإن اختلف قصدها عمل بقصد المالك ولو أخذ المالك بعض
المال قبل ظهور ربح وخسر ربح رأس المال للباقي عند المأخوذ بمثاله أكلان مائة وأخذ منه
عشرين ربح المال ثمانين (واعلم أن عقد القراض جائز من الطرفين) أي طرفي المالك
والعامل (فلكل من المالك والعمال فسخه) متى شاء وحمل نفوذه من العامل حيث لم يرتب عليه
سنيلا طام على المال أو ضياعه والألم يفقد ولا يفقد من المالك أيضاً إن ظهر ربح لما فيه من
صياح حصة العامل.

(فصل في أحكام المساقاة وهي لغة مشتقة) أي مأخوذة (من التقى) بنشد الباء بمعنى النخل وانما
أخذت منه لأنه مورد لها (وشرعا دفع الشخص) صيغة معلومة (نخل أو شجرة عنب لمن يتعهد) أي
قوة صلاحه (بسقي وتربية على قدر معلوماً من ثمره) ولزك كنهية عاقدان وعمل وتمر وصيغة
ومورد العمل (والمساقاة تجارة) أي محبحة (على شئتين فقط النخل والكرم) بشرط أن يكون
مردوماً مالياً بيد عامل لم يبد صلاح ثمره سواء ظهر أم لا (فلا تجوز المساقاة على غيرها)
سنيلا (كبنين وشمش) وطبخ وتفاع اقتصاراً على مورد النص ولا تصح على غير مرقى ولا على
مهم كالحديد السائين ولا على كونه بيد غير عامل ولا على ودي بغيره العامل أو المالك ولا على ما بدأ
صلاح ثمره ولو البعض في البستان الواحد لغوات أكثر الأعمال (وتصح المساقاة من جائز التصرف
نفسه ولغيره ومجنون بالولاية عليها عند المصلحة وصفتها) أي المساقاة أن يقول المالك (ساقينك على
هذا النخل) أو على هذا العنب (بكذا) أي بنصف الثمر مثلاً (أو) يقول (سلمته) أي هذا النخل
ليك لتتعده) ثمانية أشهر مثلاً (ونحو ذلك) كما منك على هذا البستان سنة مثلاً بكذا
ويشترط قبول العامل لقطاباً بقول قبلت أو نحو ذلك (وله أي للمساقاة) أي لصحتها (شريطة أن يجدها
يقدرها المالك) مع موافقة العامل على ذلك (بعدة معلومة) بثمر فيها الشجر غالباً يقيناً أو ظناً
كنية هلالية) أو أكثر (ولا يجوز تقديرها بأدراك الثمرة) أي نضجها (في الأصح) البهل بوقته فانه
عدة نارة وبتأخر أخرى وقبل يصح تقدير المدة باستواء الثمرة نظراً إلى أنه المقصود (والثاني أن يمين
المالك جزءاً معلوماً من الثمرة) كثيراً كان أو قليلاً (كنصفها أو ثلثها) فلا يصح شرط ثمر شجرة
معدة ولا شرط يكيل معلوم من الثمرة ولا يصح شرط الثمرة لأحد ما ولا شرط شيء منه لغيرها إلا لتمام
خدمه (فلو قال المالك للعامل) ساقينك على هذا النخل سنة (على أن ما فتح الله به من الثمرة
تشاركاً) يتناصحا وحمل على المصاصة ثم العمل فيها) أي لساقاة (على ضربين) أي بوعين
من الثمرة يكون يساًصوح وحمل على المصاصة

على العامل (و) الثاني

(ععمل يعود نفعه

إلى الأرض) كغيب

الدواب وحفر الأنهار

(فهو على رب المال)

ولا يجوز أن يشترط

المالك على العامل شيئا

ليس من أعمال المساقاة

كحفر النهر ويشترط

أنفراد العامل بالعمل

فلو شرط رب المال عمل

غلام مع العامل لم يصح

واعلم أن عقد المساقاة

لازم من الطرفين ولو

خرج التمر مستحقا كان

أوصى بثمر العمل

للساقي عليها فللعامل

على رب المال الشجرة

المثل لعماله .

(فصل في أحكام

الاجارة وهي بكسر

الهمزة في الشهور

وحكى ضمها وهي لغة

اسم للاجرة وشرا

عقد على منفعة معلومة

مقصودة قابلة للبدل

والاجارة بعوض معلوم

وتشترط كل من المؤجر

والمستأجر الرشد

وعدم الإكراه وخرج

بمعاملة الجلالة ومقصودة

استئجار تفاعلة كتمها

وقابلة للبدل منفعة

البضع فالعقد عليها

لا يسمى اجارة

وبالاجارة اجارة الجوارى للوطء وبمعرض الاعارة وبمعلوم عوض المساقاة

وكذلك

(أحدهما عمل يعود نفعه إلى الشجرة) أي لربانها أو إصلاحها وهو ما يتكرر كل سنة أي وفي
 أحسن حاله (كفي الدخل ونفعه يوضع شيء من طلع الد كور في طلع الأ
 الأبات) بأن يشترط طلع الأبات ويدر فيه شيء من طلع الد كور وقد يستغنى بعض الدخل عن الوصف
 المذكور لكونها تحت ريع الد كور فيحمل الهواء ريع الد كور البها وكنتيجة بحري الماء من طين
 ونحوه وإصلاح أحتاجين يقف فيها الماء حول الشجر ليشربه وتنحية حشيش وقضبان مضرة بالشجرة
 وكحفظ النمر على الشجر وفي البدر عن السرقه والطير والشمس (فهو) أي العمل المذكور كله أعلى
 العامل) أي من حيث العمل وأما آلات ذلك فهي على المالك كالمنجل والعماس والمقول والآحر
 والحجر والطلع الذي يفتح به الدخل والبهيمة التي تدور الدواب (و) النوع (الثاني) عمل يعود نفعه
 إلى الأرض) وهو الذي لا يتكرر كل سنة (كنصب الدواب وحفر الأنهار) وبناء حيطان البستان
 ونصب الأبواب وإصلاح ما أتلف من البئر ونحو ذلك (فهو على رب المال) أي ماله دون العامل
 (ولا يجوز أن يشترط المالك على العامل شيئا ليس من أعمال المساقاة كحفر النهر) ونفسد المساقاة
 باشتراط ذلك ويستحق العامل أجره عمله وإن علم الفساد إلا أن قال المالك والجرة سها في فلاشي .
 للعامل لأنه عمل غير طامع (ويشترط أنفراد العامل بالعمل) وباليدين الجديدة (فلو شرط رب المال
 عمل علامه مع العامل لم يصح) أن قصد مشاركته العامل في وضع اليد على البستان فان قصد آتت
 له صبح والعامل أمين كما في القراض (واعلم أن عقد المساقاة لازم من الطرفين) أي طرفي العامل
 والمالك كالأجارة فلو مات العامل المعلن أفسخ العقد وأما الساقي في الذمة فإذ مات قبل تمام العمل
 قام وأرثه مقامه فيعمل بنفسه أو من ماله أو من التركة إن كانت (ولو خرج التمر مستحقا) للغير
 كالموصى له (كان أوصى بثمر العمل الساقي عليها فللعامل على رب المال الشجرة المثل لعماله) لأنه الذي عره .
 (فصل في أحكام الاجارة وهي بكسر الهمزة في الشهور وحكى ضمها) وقسمها (وهي لغة اسم للاجرة)
 وقد اشتهرت في العقد (وشرا عتد) باحباب وقبول (على منفعة معلومة مقصودة قابلة للبدل) أي
 الاعطاء (والاجارة بعوض معلوم) وسياقي محتويات هذه القيود الستة (وتشترط كل من المؤجر
 والمستأجر الرشد) أي عدم الجبر ولوسفها مهنلا (وعدم الإكراه) بغير حق كالبيع فخرج بالمنفعة
 العقد على العين كالبيع (وخرج بمعاملة الجمالة) على عمل مجهول كالدابة لأن المنفعة فيها
 مجهولة وكذا القراض (و) خرج (بمقصودة استئجار تفاعلة) أي واحدة (للمها) لأنها تافهة
 لا تقصد وكذلك استئجار بئاع لكلمة لا تنصب كقوله يا رجل يا كرات وان روجت السلعة اذ لا قيمة
 لها فان أنعت بتردد أو كلام فله اجرة المثل (و) خرج (بقابلة للبدل منفعة البضع) في النكاح (فالعقد
 عليها) أي على منفعة البضع (لا يسمى اجارة) بل يسمى نكاحا وأخرج هذه الصورة إنما هو بحسب
 الظاهر فان النكاح عقد على منفعة البضع في الظاهر وأما في الحقيقة فهو عقد على الانتفاع فيستحق
 الزوج أن ينفع بالبضع ولا يستحق منفعة البضع بدليل أن الزوجة لو وطئت بشبهة كان المهر له
 لا زوجها فالأخراج ضروري لاحقيق فالبضع إنما دخل في تعريف المنفعة من حيث مطلق الانشاء
 لا بقيد ملك المنفعة (و) خرج (بقابلة) (بالاجارة اجارة الجوارى للوطء) لأنها ليست مستباحة بل هي حرام
 (و) خرج (بمعرض الاعارة) لأنها عقد على منفعة بلا عوض بل بجانا وكذا هبة المنافع كأن وهب
 منعة داره سنة وكذا الشركة فان كلا من الشريكين يتنفع بنصيب صاحبه لكن لا بعوض بل بجانا
 (و) خرج (بمعلوم عوض المساقاة) لأنه مجهول اذ لا يعلم أنه فطر مثلا وان كان لابد أن يكون
 معلوما بالجزئية كنصيب الثمر وتلته وكذا الجمالة على عمل معلوم بعوض مجهول كالبيع بالمنفعة

وكذلك الكافر لما على قلعة بجارية منها (ولا تصح الأجرة إلا بإيجاب كآجرتك) أو كآجرتك أو ملكك مباحة (وقبول كاستأجرت) أو كآجرت أو نحو ذلك ولا يتعين لفظ الأجرة ولا فرق في بقاء الأجرة على العين كقوله آجرتك هذا الثوب مثلا أو النعمة كقوله آجرتك منعمة هذه الدار ستة مثلا ويكون ذكر النعمة كذا كقول النافع نعتك عين هذه الدار ورفقها (وذكر المصنف صاطا مانصحا آجرتك بقوله وكل ما يمكن الانتفاع به شرعا (مع بقاء عين) مدة الأجرة) كاستئجار دار للسكنى ودابة للركوب (صحت آجرتك) لكن تكره أجرة مسلم لكافر عينا أو دمة ويؤمر وجوبا مائة يده عن السلم في أجرة العين بأن يؤجرة لأحر لأنه لا يجوز خدمة المسلم للكافر بأدوات أجرة الدمة كأن يقول أكرمت دمتك كدافلا يؤمر بالزالة فيها إذ يمكن كالمسلم أن يستأجر كافرا بثوب عنه في خدمة الكافر (والأفلا) أي وإن لم يمكن الانتفاع بذلك الشيء عيب العقد وعندنا استحقاق العين بذهاب عينه في الاستعمال فلا تصح إيجارته كاستئجار الشمعة للوقود والطعام للآكل (ولصحة) أجرة (ماد كرى) وهو ما يمكن الانتفاع به شرعا (محرط) ذكرها بقوله إذا قدرت منعمته في العقد (أحد أمرين) أما بعدة أي ما تبين مدة يمكن بقاء العين فيها غالبا في النعمة المجهولة القدر (كآجرتك هذه الدار سنة) وكاستئجارك الخياطة أو للبناء شهرا (أو) بتعيين محل العمل في النعمة المألومة القدر في نفيها (كاستأجرتك لتخيط لي هذا الثوب) فالخياطة هي العمل والثوب محل عمل ويشترط بيان الثوب الذي يريد من كونه قديما وهو غير الفتوح أو قديما وهو الفتوح من قديم وبيان نوع الخياطة من الخلالة وهي التي بفرزة واحدة أو الساعة وهي التي بمرزبين. والحاصل أن المال ينضبط بالعمل يجب التقدير فيع بالزمن فقط ولا ينضبط بالعمل يصح فيه التقدير بالزمن كآجرتك هذه الدابة ركوب شهرا أو بمحل العمل كآجرتك هذه الدابة لتركها إلى مكة وأما الجمع بين الزمن ومحل العمل فقول استأجرتك لتخيط لي هذا الثوب في هذا النهار فلا يصح لأن العمل قد يتقدم وقد يتأخر ولو كان الثوب صعبا لم يقطع ببقائه في اليوم ما لم يرد هذا الجمع الاستعمال (ونجس الأجرة في الأجرة نفس العقد) فثبتت الأجرة في الحال سواء كانت في الدمة أو عين مال أي كلما مضى زمن على السلامة من المؤجر استقر ملكه من الأجرة على ما يقابل ذلك أن قبض العين تلف النعمة تحت يده وعرضت العين عليه فامتنع كقصيره فلا تستقر الأجرة كلها إلا على الدمة فينبغي استقراره وإن لم يتقدم بكنز (وإطلاقها) أي الأجرة عن الحلول والتأجيل (بقتضي تعجيل الأجرة) فتكون حالة كآجرتك في البيع المطلق (إلا) أي لكن (أن يشترط فيها) أي الأجرة (التأجيل) في أصل العقد فتكون الأجرة مؤجلة حينئذ أي حين إذ شرط التأجيل كالتمن. والحاصل أن الأجرة إنما الأجرة عين أو أجرة دمة وعلى كل إما أن تكون الأجرة معينة أو في الدمة فهذه أو بعقود على كل إما أن تصرح بحلها أو بتأجيلها أو يطلق فالجدة أتعسر فإن صرح بحلها وأطلق في أجرة الدمة صح وكانت حالة وإن صرح بتأجيلها قصدت الأجرة ولا فرق في ذلك بين أن تكون الأجرة معينة أو في الدمة لأنها كراش مال السلم وإن صرح بحلها وأطلق في أجرة العين والأجرة في الدمة صح وكانت مؤجلة وإن صرح بتأجيلها صح وكانت مؤجلة كالتمن في الدمة وإن صرح بحلها وأطلق في أجرة العين والأجرة معينة صح وهي حالة وإن صرح بتأجيلها قصد العقد والأجرة في أجرة الدمة لا تقبل حينئذ مطلقا سواء كانت الأجرة معينة أو في الدمة والأجرة في أجرة العين إن كانت معينة كذلك لا تقبل التأجيل وإن كانت في الدمة قبله (ولا ينطلق الأجرة) سواء كانت مؤجلة على منفعة مرتبطة من نوعي معينة متعلقة بالدمة (بعوت أحد المتعاقدين أي للمؤجر والمستأجر ولا بعوت المتعاقدين بل

ولا تصح الأجرة إلا بإيجاب كآجرتك وقبول كاستأجرتك وذكر المصنف صاطا مانصحا آجرتك بقوله (وكل ما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه) كاستئجار دار للسكنى ودابة للركوب (صحت آجرتك) والأفلا (ولصحة أجرة ما ذكر) محرط ذكرها بقوله (إذا قدرت منعمته) بأحد أمرين (إما) (بعدة) كآجرتك هذه الدار سنة (أو عمل) كاستأجرتك لتخيط لي هذا الثوب ونجس الأجرة في الحال (أو إطلاقها) بقتضي تعجيل الأجرة (إلا أن يشترط فيها) (التأجيل) فتكون الأجرة مؤجلة حينئذ (ولا ينطلق الأجرة) (بعوت أحد المتعاقدين) أي للمؤجر والمستأجر ولا بعوت المتعاقدين بل

من يبيع الأتيان بالعمل وعقد الجمالة غير لازم (من الطرفين طرف الجاعل والمحمول له) أما الجاعل
والعامل المتيقن فكل منهما المفسخ قبل العمل وبعده هتفه أر بع صور وأما العامل المتيقن فليس له
المفسخ الأبعد الشروع في العمل فالصور خمس (وهي) أي الجمالة (أن يشترط) أي يلزم للتعزم
ولو غير المالك (في رد صلاته) مثلا (عوضا معلوما كقول مطلق التصرف من رد صلاتي فله كذا
فإذا ردها) أي الضالة من السكان المتيقن (استحق الراد) ولو تمتد (ذلك العوض للشرط له) أي
لذلك الراد فإن ردها من أقرب منه فله فيقطعه وإن ردها من أبعد منه فلا زيادة له لعدم التزامها
أو من مثله من جهة أخرى فله كل الجمل لمساواته للعمل المشروط مع حصول العرض ولا بد من
تلبية الردود والآ فلا جعل للعامل ولا عمل أحد بقول الجنبى قال زيد من رد عبيدى فله كذا
فإن كان كذا لم يلزم المالك شيء وإن كان الجنبى عدلا وإن كان ضادا فإن كان ثقة لم يردعه
طبيعة العامل يوثقه وإن كان غير ثقة لم يستحق العامل لضيف طمعيته بخبر غير الثقة ولا تقبل
شهادة الأجنبي على زيد بذلك لأنهم في ترويح قوله . واعلم أن الإضافة في قول المصنف ضالته
ليست فيها كما أن كلا من الرد والضالة ليس فيهما مثل ضالة الجاعل لجمالة غيره ومثل رد الضالة لغيره
كالجمالة والنشاء ونخلص المال من نحو طالم أو محبوس طما ومثل الضالة غيرها من مال وأمنعة وغيرها
كالا حتما

(فصل في أحكام الحاربة) والزراعة وكراء الأرض . قال محمد الرازي في المختار والخير الأكار
والخير النبات وفي الحديث نستحب الخبير أي قطع النبات ونأكله والزرع طرح البذر والزرع
أي الألبات (وهي) أي الحاربة (عمل العامل في أرض المالك ببعض ما يخرج منها) كتحصيل الزرع
أو البذر من العامل) كان يقول المالك له عاملك على الأرض لزرعها والقيمة الحاصلة بينهما نصفان
مثلا (وإذا دفع شخص إلى رجل أرضا) أي مكنه منها (الزرعها) بذر العامل أو بذر المالك
(وشرط) أي المالك (له) أي العامل (حرما) كثيرا كان أو قليلا (معلوما) بالحزبية كالنصف
والثالث والزرع (من زرعها) أي من فوائد الأرض (لم يجز ذلك) أي يحرم ولا يصح روى الشيخان
عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن الحاربة . وروى مسلم عن ثابت بن الضحالك أنه صلى الله
عليه وسلم نهى عن الزراعة اهـ والزرع في الحاربة للعامل لأن الزرع ينفع البذر وعليه للمالك
شجرة مثل الأرض والزرع في الزراعة للمالك وعليه العامل شجرة مثل عمله وعمل دوابه وآلاته
ون لم يحصل من الزرع شيء كأي الفراض الفاسد (لكن الذوى تبع لابن النذر) وهو الأمام
محدث إبراهيم بن النذر البسابوري (اختار حوازي الحاربة) أي من جهة الدليل وإن كان المختار
من جهة المذهب عتمد الحوازي وفاقا للأئمة الثلاثة مالك وأبي حنيفة وأحمد رضي الله عنهم أجمعين
فما قاله الذوى تبع لابن النذر ضعيف بل قيل إنه رجع عنه (وكذا) اختار الذوى (الزراعة)
أي صحتها من جهة الدليل تبع لابن النذر وفاقا للأمام أحمد (وهي) أي المزارعة (عمل العامل
الأرض ببعض ما يخرج منها والبذر من المالك) كأن يقول العامل زارعتك على هذه الأرض على
لك نصف زرعها أو ثلثه وهذا الكلام هو إذا كانت الزراعة استقلالاً أما إذا كانت تبعاً للمساواة
مباداة كرها في كلام الشارح (وإن أكره أي) أجر (شخص) لرجل (أيها أي أرضا) ذهب
بعضه أو بها معا أو بغيرهما كالعروض من الثياب ونحوها (أو شرط) أي المالك (له) أي العامل
عمدا كفتح أو ذرة ونحوها (معلوما) بقدرا أو جنسا وصفة ونوعا عبده وعند السكرى ملتزما
بشرطه (أي حل) وضح ذلك الأكره على الذهب الموصوف بل يقل بعضهم فيه الاتهام

من الطرفين طرف
الجاعل والمحمول له
(وهو أن يشترط في رد
ضالته عوضا معلوما)
كقول مطلق التصرف
من رد صلاتي فله كذا
(فإذا ردها استحق)
الراد (ذلك العوض
الشرط له)
(فصل في أحكام
الحاربة) وهي عمل
العامل في أرض المالك
ببعض ما يخرج منها
والبذر من العامل
(وإذا دفع) شخص
(إلى رجل أرضا لزرعها
وشرط له جزأ معلوما
من زرعها) ذلك
لكن الذوى تبع
لابن النذر اختار حوازي
الحاربة وكذا المزارعة
وهي عمل العامل في
الأرض ببعض ما يخرج
منها والبذر من المالك
(وإن أكره) أي
شخص (أيها) أي
أرضا (بذهب أو فضة
أو شرط له طعاما معلوما
في ذمته بخار)

أما لو دفع لشخص أرضاً فيها نخيل كثير أو قليل فساقه عليه وزارعه على الأرض فتجوز هذه المزارعة تبعاً للساقاة .

(فصل في أحكام أحياء الموات ، وهو كما قال الرافعي في الشرح الصغير) أرض لا مالك لها ولا يتفق بها أحد (والموت الموات حائز بشرطين أحدهما أن يكون الحيز مضمناً) فبئس له أحياء الأرض المنيعة سواء أذن له الإمام أم لا اللهم إلا أن يتعلق بالموات حق كأن حمي الإمام قطعة منيعة فأحيائها شخص فلا يملكها إلا بآذن الإمام في الأصح أما الذي والمعاهد والمسلمان فليس لهم الأحياء ولو أذن لهم الإمام (والثاني أن تكون الأرض حرة لم يجز عليها ملك مسلم) وفي بعض النسخ أن تكون الأرض حرة والمهراد من كلام المصنف أن ما كان معموراً وهو الآن خراب فهو للمسلمين يعرف مملكتها كان أودمها ولا يملك هذا الخراب بالاحياء فلما

(أما لو دفع) أي للمالك (لشخص) عامل (أرضاً) خالية من الزرع وغيره (فيها) أي في تلك الأرض (خيل أو غنم) كثير أو قليل فساقه عليه أي ساق المالك العامل على النخل أو الغنم (وزارعه على الأرض الخالية من الزرع) والتي فيها زرع لم يبدل حاله (فتجوز هذه المزارعة تبعاً للساقاة) لكن بشرط أن لا يكون في تلك الأرض مزارعة في المقيد . والثاني أن لا يفصل بين الساقاة والمزارعة في المقيد . والثالث اعتماد العامل بأن يكون عامل المزارعة هو عامل الساقاة . والرابع عشر أفراد الحق أو الغنم بالحق والأرض الخالية من الزرع والأصح أن الحائز لا تجوز تبعاً للساقاة لعدم ورود ذلك في قوله لو أعطى شخص آخر دابة ليعمل عليها وما يحصل منها من أجرة ونحوها فينبغي أن يصح العقد ولو كان شخص لاخر من هذه النشاء ولكل منهما أو من هاتين على أن لك أحدهما لم يصح ذلك واستحق أجرة التل للنصف الذي سمنه للمالك .

(فصل في أحكام أحياء الموات) أي بعمارة الأرض الحرة فهو مستحب ويحصل للمالك والرديل عليه الحديث منها وأبو داود وغيره (ومن أحياء أرضاً منيعة فهي له) ومنها المملوءة بالنسائي وغيره (ومن أحياء أرضاً منيعة فله فيه أجر) (وهو) أي الموات (كما قال الرافعي في الشرح الصغير) على الوجيز للزماني وهو متأخر عن الشرح الكبير السعدي بالعزيم (أرض لا مالك لها معلوم) (ولا يتفق بها أحد) فيكون من الموات ما ظهر فيه أن ملك كثر من شجر وأساس جدار وغرر أو ناد ولم يعلم حاله ويخرج منه الشوارع والمقابر وحريم العاير والمباح أنه أرض لا مالك لها أصلاً ويساوي قول الرافعي حينئذ قول الماوردي وهو الذي لم يكن عامراً ولا حريماً عامراً أي في الإسلام فلا عبرة بالعمارة الحالية وقال الزركشي وقبائح الأرض أما مملوكة كالمملوكة تتبع وجهه ونحوها وأما مجبوتة على الحقوق العامة كالشوارع والأوقاف العامة كالمساجد والربط التي ليست للجماعة مخصوصة أو على الحقوق الخاصة كحريم العاير والربط التي وقفت على طائفة مخصوصة وأما متنفكة عنهما وهي الموات (وأحياء الموات حائز) أي حلال صحيح بل هو مستحب (بشرطين أحدهما أن يكون المملوكة) ولو غير مكاتب إذا كانت الأرض ببلاد الإسلام ولو بالحرية ماعداً عرقه ومزدلفة ومنى فلا يجوز أحيائها ولا يملكه على الأصح لتعلق حق الوقوف والموت بها (فبئس له) أي المسلم (أحياء الأرض المنيعة سواء أذن له الإمام أم لا اللهم) وهذه كلمة بؤس لا يستعادي ما سنها فكانه يستعين عليه الله (الآن يتعلق بالموات حق كأن حمي الإمام قطعة من أي الموات أي منع السلطان الناس من الرعي في تلك الأرض وبخلافها نعم الحرية والتي والأصغر ونعم ضالة ونعم إنسان ضعيف عن الذهاب لطلب الرعي (وأحيائها) أي تلك القطعة (شخص) فلا يملكها إلا بآذن الإمام في الأصح) ويكون أذنه نقضاً للجمعي (أما الذي والمعاهد والمسلمون وكذا غيرهم من الكفار) فليس لهم الأحياء (ببلادنا) (ولو أذن لهم الإمام) لأن الحق للمسلمين ولا يقطع حقهم آذن الإمام (والثاني أن تكون الأرض) التي يملك بالاحياء (حرة) أي خالية من الملكية وهي التي (لم يجز عليها ملك) لأحد أي لم يعم أنه جرى عليها ملك (المسلمين) ولا غيره الأجده لم يعرف (وفي بعض النسخ أن تكون الأرض حرة) أي بلا زيادة (والمترادف) مفهوم (المصنف أن ما كان معموراً في الأصل) (وهو الآن خراب فهو للمالك) أو لوارثه من بعده عرف أي المالك (مملوكة كان أودمها) أو مملوكة أو مملوكة لاخرتها (ولا يملك هذا الخراب بالاحياء) لأنه ليس من الموات (فان لم يعرف مملكته والعمارة الإسلامية) بان كانت مملوكة (وهكذا المعمور) الذي هو الآن خراب (ثم يلزم ضابط خبره رأي الإمام في حفظه) فلا

يعرف مملكته والعمارة الإسلامية وهذا المعمور لما صنع الأمر في رأي الإمام في حفظه

(أو يعمه وحفظ عنه)

يعمله في بيت المال فرضا عليه فهو فرض حكمتي وهو ملكه ان رجي ظهور ملكه فان ايسر من

ظهوره فهو ملك لبيت المال يتصرف فيسبة الامام كيف يشاء (وان كان المأمور جاهليا) فان كان

قبل البعثة (ملك بالاحياء) لانه من الثوات كالركاز . وتحصل منه اذا جرى على الارض ملك

مسلم ان عرفه فهي له والا فمال ضائع وان جرى عليها ملك كافر فان عرفه فهي له وان لم

يعرفه فان كان جاهليا ملك بالاحياء والا فمال ضائع فالأقسام خمسة (وصفة الاحياء) أي كيفية

الاحياء التي ينبت بها الملك شرعا (ما كان في العادة عمارة للنجيا ويختلف هذا) أي الذي وجد في

العادة (باختلاف العرض الذي يقصده الحي) وصايط الاحياء بان يهي الأرض لما يريد منها من

المسكن والزريبة والزرعة والبستان (فان أراد الحي اخذ الثوات مسكنا اشترط فيه) ثلاثة اشياء

(تحويط البقعة ببناء حيطها بما تجرت به عادة ذلك المكان من آجر أو حجر أو قصب) أو خشب

أولين (واشترط أيضا سقف بعضه) أي البقعة (وصف باب) لبيتها للسكنى وفي ثلثي الباب كوجه

انه لا يشترط لانه لا يحفظ والسكنى لا يتوقف عليه (وان أراد الحي احياء الثوات زريبة دواب)

أو غيرها كثمار وغلل (فيكون) فيها امران (تحويط) بالساء (تكون تحويط السكنى) وتركيب

الباب (ولا يشترط السقف) ان لم يحجر المادة تطيل محل منها للدواب مثلا والا فلا بد منه

ولا يكفي نسب سقف وهو جريد النخل أو آحجار من غير ساء (وان أراد احياء الثوات زريبة)

اشترط فيها ثلاثة اشياء (فيجمع التراب حولها) لئلا يفسد الحشائش غيره وفي معنى التراب قصب

وحجر وشوك ولا حاجة إلى تحويط (وبسوى الأرض يكسح مشتمل) أي بسبب إزالته (وظم

منخفض) أي ملته بالتراب ولا بد من حرجها وتدين راسها وان لم تزرع الآبه (وترتيب ماء) أي

نبتته (لها شق ساقه من نر) أو نهر (أو حفرة فاة) أن لم يكسحها المطر اعتاد (فان كسحها المطر

معتد لا يحتاج لترتيب الماء على المصباح) ومن ذلك الحوض الجبل التي لا يمكن شوق الماء إليها

وبكسحها المطر المعتاد فتشتمل جميع التراب حولها وتسويها وحرارتها (وان أراد الحي احياء الثوات

بستانا) اشترط فيه ثلاثة اشياء (فيجمع التراب) تحول الأرض ان لم تجر العادة بالتحويط

(والتحويط حول أرض البستان إن جرت به عادة) فالحشد هذين يكفي (ويشترط مع ذلك) أي

لذكور من احاديث الامري (العرس) أي عرس قدير من الشجر بحث بمشي بستانا ولا يشترط

عرس كله ولا تسكني شجرة ولا شجرتان في المكان الواسع (على المذهب) وذلك ليقع على الأرض اسم

بستانا وهذا فرق للزرعة في عدم اشتراط الرزق بها لان اسم الزرعة يقع على الأرض قبل الرزق

اسم البستان لا يطلق عليها قبل العرس (واعلم أن الماء المختص شخص ملكه له أو لا ارتفاعه به

ان حصره تراعى لارتفاعه به مدة اقامته هناك فانه يمنع به حتى يتحمل (لا يجب بذله) أي دفعه

من غير عوض (لماشية غيره مطلق) أي على سدل الاطلاق بل بالشرط الا انية كقوله (وانما

يجب بذل الماء) أي التمكن منه والنجية سيو بين طاله (بثلاثة شرائط) بل بسنة وخرج بالماء الدلو

بحوله والكل لا يجب بذل ذلك ولا يجب استيفاء الماء للطالب (أخبردها أن يفضل) أي الماء (عن

حاجته أي) حاجة (صاحب الماء) حاله فيقيم الأدمى على دى خروج غيره ثم هو على شجر الملك

رعيه (فان لم يفضل) أي الماء (بذله نفسه ولا يجب بذله لغيره) لكن يندب أتيار المر به ان صبر

ووصل الماء عن حاجته الآن نسكه يحتاج اليه في المستقبل وحب بذله لمحتاج اليه في الحال

(و) انما (يجب بذل الماء بثلاثة

(يجب بذل الماء بثلاثة

(يجب بذل الماء بثلاثة

(يجب بذل الماء بثلاثة

(يجب بذل الماء بثلاثة

(يجب بذل الماء بثلاثة

(يجب بذل الماء بثلاثة

(يجب بذل الماء بثلاثة

(يجب بذل الماء بثلاثة

(يجب بذل الماء بثلاثة

(و) الثاني أن يحتاج

إليه غيره (أما لنفسه أو
لبينته) هذا إذا كان
سكلاً زرعاً للاشية ولا
يمكن زرعها إلا بقي
لها ولا يجب عليه بذل
لها لزوع غيره ولا
لنجره (و) الثالث أن
يكون الماء في مفر وهو
(ما يستخلف في بئر أو
عين) فإذا أخذ منها
للماء فإنه لا يجب بذله
على الصحيح وحيث
وجب البذل للماء فلهذا
في تمكن للاشية من
حضورها البئر أن لم
يتضرر صاحب الماء
فزرعه أو ما شئته فإن
تضرر بزرعه أو ما شئته
منه واستحق لها الزكاة
كما قاله للأوردى وحيث
وجب البذل للماء امتنع
أخذ العوض عليه على
الصحيح .

(فصل في أحكام الوقف)

وهو تملكه الخبز، وشرا
حبس مال معين قابل
للتقل يمكن الانتفاع به
مع بقاء عينه وقطع
التصرف فيه على أن
يصرف في جهة خير
تقر بالي الله تعالى وشروط
الوقف صحة عبارته
وأهلية التبرع (والوقف
جائز بثلاثة شرائط) وفي
بعض النسخ والوقف

(والثاني أن يحتاج إليه غيره) وأن لم يصل إلى قدر الضرورة (أما لنفسه ولبيته) المحرمين بخلاف غيره
كأن أني الحسن وتارك الصلاة بدائر الأمان بها والصلى بلا وضوء بعد أمر الامام بالوضوء والمراد بالمراد
والسكب المقدر ومن المحرم البهجة للأكل التي وطئها آدمي فإن الأصح أنها لا يجب ذبحها بسبب الوطء
بل يستحب سترها على الواطئ فيجب بذل الماء لها (هذا) أي عمل وجوب بذل فضل الماء (إذا) كان هناك
سكلاً أي غيب زرعاً كان أو بانياً (زراعة للاشية ولا يمكن زرعها إلا بقي) وأما يجب بذل
لها حينئذ لأن منه يؤدي إلى منع السكلاً لقوله صلى الله عليه وسلم «لا تعثوا فضل الماء لتعموا
به السكلاً» رواه الشيخان وذلك لأن للاشية أماً زرعياً بقرب الماء لتسرب منه فإذا امتنع من الماء
ذهبت عن السكلاً فكانت امتنع منه (ولا يجب عليه بذل) فضل (الماء) بخلاف (الزرع) غيره ولا
لنجره ولو أدى النجم إلى تلفه كالمملوكات ويجوز بذله لذلك بالمعوض (و) الثالث أن يكون الماء
الفاضل عن الحاجة (في مفر) الأصل (وهو ما يستخلف في بئر أو عين) بالبناء للمعوض أي ما عطفه غيره
(فإذا) لم عطف كان (أخذ هذا الماء) أي الفاضل (في إناء) كان جعل في زير ونحوه (يجب بذله)
بخلاف (على الصحيح) وأما يجب بذله للمعوض (وحيث وجب البذل للماء) للاشية بأن وجبت
الشروط الثلاثة (فلهذا) في تمكن للاشية من حضورها البئر أو نحوه من العين فيلزم تمكنها
من زرع الماء (إن لم يتضرر صاحب الماء في زرعها أو ما شئته فإن تضرر) أي صاحب الماء
(بزرعها) أي ماشية الغير كقطعها في الزرع والاشية (منعت) أي تلك للاشية (منه) أي من
حضورها البئر (واستحق) جوازاً (لها) أي للاشية (الزكاة) بأننا بأن ينقلها (كما قاله للأوردى
وحيث وجب البذل للماء امتنع أخذ المعوض عليه على الصحيح) وأن يصح بيع الطعام للمعوض
عن بيع فضل الماء رواه مسلم ولأن الطعام يتمول وأما بيع أن يجد مالك للاشية عند السكلاً ماء
مباحاً كالعين السابعة على وجه الأرض والأنهار فلا يجب بذل مائه وقد نظم للداني هذه
الشروط بقوله :

وواجب بذلك للماء الفاضل • حرمة الروح • بسلامة

أن كان في بئر ونحوها • سكلاً • مباح • فقد زرع المحترم

ولم يكن ماء مباح والضرر • فقد اتقى من صاحب الماء في الشجر

(فصل في أحكام الوقف) والدليل على قبل الإجماع قوله تعالى «لن تبالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون»
فإن أبا تملكه رضى الله عنه لما سمع هذه الآية رغب في وقف تبرعاً وكانت أحب أمواله إليه وهي حديقة
مشهورة في المدينة الشريفة (وهو تملكه الحبس وشراً حبس مال معين للتقل يمكن الانتفاع به) في الحال
أو في المال (مع بقاء عينه) ولو مدة قصيرة أو فلها من قابل بأجرة أو أجر (وقطع التصرف فيه) أي المال
المعين ويكون الحبس (على أن يتصرف في جهة خير) أي ما عدا الحرام (تقر بالي الله تعالى) وإن لم يظهر
فيه قصد القرية كالوقف على الأغنياء بشرط بيان التصرف وهو الموقوف عليه فإن لم يبينه لم يصح الوقف
وإن كانه أربعة وأوقف وموقوف عليه وصيغة (وشرط الواقف صحة عبارته وأهلية التبرع) فلا
يصح وقف المتي والمجنون لعدم صحة عبارتهما ولا وقف مكره ومكاتب ومجذور عليه ولو بفس ولو بمشاوره
ولي علم أهلية التبرع فيمن ذكر (والوقف جائز) أي صحيح بل هو مستحب (بثلاثة شرائط) في بعض النسخ
والوقف جائز وله ثلاثة شروط (أما إذا كان يكون الموقوف مما يتفق به) ولو لم لا (مع بقاء عينه) فبمعنيين
مملوك أو واقف قابل للتقل وإن لم يبره الواقف فيصح وقف الأعمى وبصح وقف المصنوب من مال الكه وآن عجز
عن انزاعه (و) يكون الانتفاع مباحاً مقصوداً فلا يصح وقف منقعة لاشية البتة بين ولا ماني الذمة ولا أحد

جائز وله ثلاثة شروط (أما إذا كان يكون الموقوف مما يتفق به مع بقاء عينه) ويكون الانتفاع مباحاً مقصوداً فلا يصح

عبدية

وقف آله الله ولا وقف
 ذراهه لآله ولا بشرط
 الوقف في الحال فصيح
 وقف عند وجع
 صبري وماله في لاسي
 عليه كقطعوم ورجل
 ولا يصح وقفه (و) الثاني
 (أن يكون) ما وقف
 على أصل موجود وفرع
 لا يقطع (فخرج الوقف
 على من يتولى الوقف
 ثم على الفقراء وسعى
 هذا منقطع الأول فان
 لم يقل ثم الفقراء كان
 منقطع الأول والآخر
 وقوله لا يقطع احتراز
 عن الوقف الذي يقطع
 الآخر كقوله وقفت هذا
 على زيد ثم لم يزل ولم يزد
 على ذلك وفيه نظر يقان
 أن هذا لا يقطع كمنقطع
 الأول وهو الذي مشى
 عليه النصف لكن
 الرجوع المصحح (و)
 الثالث (أن لا يكون)
 الوقف (في عطور) بقاء
 ما لا ينفك عن عماره
 الوقف على عماره
 كسنة التعميد وفيهم
 كلام المصنف أنه
 لا يشترط في الوقف ظهور
 قصد القرية بل انتفاء
 المصلحة سواء أوجد في
 الوقف ظهور قصد القرية
 كالوقف على الفقراء
 أو لا كالوقف على الأغنياء ويشترط في

وقفه لعدم تعيينهما ولا ما لا يملك الوافد مكرري وموصي بصفته وحرر بأن يقول أوقفته على زيد
 أو وقفته ولدي وككتاب ولو مفعلاً ولا يصح وقف متولدة ومكتسبة كسنة التعميد لا سيما الأبقال النفل
 ولا يصح (وقف آله الله) كذا ركنه وزمارة لأن آله الله بمجرته وجميع الطول حائزة إلا الدر كنه
 وجميع الزمارة سرام إلا النفر وعند الامام مالك الطول حرام الألفي الزمارة كسنة التعميد خلاف الجحان وحرم
 به الطول لعدم شهرته (ولا) يصح (وقف ذراهه لآله الله) أولاً تخاريفها وصرفها عن وجه الفقراء لأن
 رتبة غير مقصودة ولأن الإخبار ليس بعين (ولا يشترط الوقف في الحال فصيح وقف عند وجع
 صبري) خلافه جواز الزمارة الذي لا يرتجى رؤه منه لا يصح وقفه لأنه لا يمكن الاستدعاء (و) الثاني
 (أن يكون) ما وقف (أو زرع) موقوف على آله الله (ولا يصح وقفه) لأن الاستدعاء مع ذلك مع دهاب
 عليه وفوته وماله في الجحان للزراعة فيصيح وقفه لا يندوم وللمرأة الدوام البشري ورواها كل شيء بحسنة
 وكل ما يندوم يصح وقفه كسنة التعميد إن لم يزد إلا كل وعيد كسنة التعميد لا يندوم ولا يندوم ولا يندوم ولا يندوم
 لذلك كل وللمرأة مال الجحان كل بيت غرض طيب الرائحة كالورد (والثاني أن يكون الوقف على) أحد
 لأمرين إما على (أصل موجود) أي على موقوف عليه معين ولو جماعة وشترط قوله فوراً بخلاف الجهة
 كالمسجد والعلماء (و) إما على (فرع لا يقطع) أي غير معين أي بشرط الوقف إما كون الموقوف عليه
 معيناً أو كونه غير معين وهذا هو المصنف (فخرج الوقف على من يتولى الوقف ثم على الفقراء وسعى
 هذا منقطع الأول) وهو يباطل على الذهب (فان يقل ثم الفقراء) بل اقتصر على قوله وقفته على من
 يتولى (فكان منقطع الأول والآخر) وهو ما عدا الأول كما اقتصر على قوله وقفت كذا فانه يباطل
 لما أظهر لعدم كرمضه (وقوله لا يقطع احتراز عن الوقف الذي يقطع الآخر كقوله وقفت هذا على زيد
 ربه) أي أولاده المذكور والاثبات (ولم يرد على ذلك) أي القول (وقفه) أي المدة قطع الآخر
 (و) الثاني (أن لا يصح في حكاية المذهب) (أحد مذهب طبرستان) لا يقطع الآخر (كقطع الأول) يعود
 بوقوف مملوكاً لو وقف ولو رتبته مات (وهو الذي مشى عليه المصنف لكن الرجوع المصحح) (و) أن
 بوقوف سبعة وقفاً ومصرفه وقف إقراض للذكور أقرب الناس إلى الوقف ويخرج لآله الله في الإظهار
 ويخص الفقراء وراثة والمرحمة لمسا في ذلك من جهة الرحمة فيقدم أس البنت على أس الأم والأول الثاني أن
 في موقوف حيواناً يصح الوقف أن يصير الحيوان على الهلاك فقد يهلك قبل الموقوف عليه بخلاف الفقار
 مثل منقطع الآخر منقطع الوسط كقوله وقفت هذا على ولادي ثم زحل ثم الفقراء فالمذهب صحته
 ويصرف بعد الأول فيه تصرف منقطع الآخر وهذا التفرع من الشارح مبني على أن معنى قول
 مصنف وفرع لا يقطع أن يكون الموقوف عليه دائماً ومعنى قوله أصل موجود أن يكون متحفظاً
 الوقف فيكون قوله لا يقطع تصرفاً لنفسه لفرع وقوله موجوداً تعبيراً بالأصل وعلى هذا التفرع
 في شرط طين بخلاف التفرع الأول فيهما أن يكون شرطاً واحداً لا يتردد بين أمرين ككلام
 وقد ثبت أن لا يكون الوقف في عطور بقاء (أي على) (مجره فلا يصح الوقف على عماره كسنة التعميد)
 مذهب المصنف وخرج بقوله لا يقطع ما لو كانت الكسنة بغيره ولم يزل عليه ولو وقف صحيحاً ولو وقف على
 مكره صحيحاً وإن كان مكره هالاً لا في وقفه مكره على ماله الحشوة بخلاف الوقف على
 مكره مكره براً فيصح وإن كان مكره ما كره عن ربه (و) في كلام المصنف (حدث به الحرمه
 لا يتردد في الوقف ظهور قصد القرية) شرطاً (سواء أوجد في الوقف ظهور قصد
 كالموقف على الفقراء) (أو لا كما هو مذهبنا) (في الركاهة والوقف في يد فقير) (ولو
 رغبنا) (في كل كسنة) (أو وقف على الأغنياء لا يظهر قصد القرية) (و) (و) (و)

أولاً كالوقف على الأغنياء ويشترط في

الوقف أن لا يكون مؤقلاً كوقف هداينة فلا يصح ما لم يقبضه بغيره آخره فان أعقبه بغيره حر كوقف هذا على زيد سنة ثم المقر أصح (وأن لا يكون معلقاً كقوله ادأه رأس الشهر فوقف كذا) ولا يصح الوقف إلا إذا ضاهى التحرير كقوله جعلت هذا موقفاً إذا جاء رمضان فصيح ولا يصح موقفاً إذا جاء رمضان وإلا أن علق الوقف الموت فصيح كقوله وقف دارى بعد موتى على المقر وكذا التناقبت فان الوقف يصح به إذا ضاهى التحرير في انعكاسه من اختصاص الأديين كالقبرة والمسجد والرباط كقوله جعلت هذا مسجداً سنة أو رباطاً سنة فإنه يصح مؤقلاً ويلاً والتناقبت كالود كر شرطاً فاسداً كالوقف وقف هذا المكان مسجداً بشرط أن يبيت فيه الحب أو الحائض أو يسمى مصاهاة التحرير أن ينفعه لا يملكها أحد بخلاف ما لو وقف داره على زيد سنة مثلاً فإنه ينفعه عنقته في تلك الدرة ولو قبل وقفته على الفقراء ألف سنة مثلاً صرح الوقف (وهو أى الوقف) من حيث صرف علته والاستحقاق يسمى (على) نافع (ما شرط الواقف فيه) أى الوقف من المصلحة سواء أوقف المالك في الوقف للواقف لأنه إنما زال اليك عن فوائده وهو مذهب مالك أم للوقوف عليه وهو مذهب الإمام أحمد والفقهاء ضعيفان في مدعينا أم الله تعالى بمسوان الوقف بذلك عن اختصاص الأديين وهو الأظهر لأن شرط الواقف كذا النافع فلا يجوز العمل بخلافه رعاية لرضاه وعملاً بشرطه (من تقديم بعض الموقوف عليهم) في أصل الاستحقاق (كوقف على أولادى الأورع منهم) وهو من يبقى النسبات وإن زاد الحلال على كفايته أو تقدم بعض الموقوف عليهم على بعض في شيء من مال الوقف أو منافعه كقوله وقف هذا البيت على أولادى شرط أن يقدم الأورع بالطبقة العليا أو سكنها (أو ناخير) بعض الموقوف عليهم عن بعض (كوقف على أولادى فاذا انقرضوا) أى ماتوا ولم يبق منهم أحد (فلى أولادهم) وهذا في الحقيقة مثال للترتيب وهو مستلزم للتقديم والناخير (أو نسوية) في لفظ الواقف (كوقف على أولادى بالسوية بين ذكورهم وإناثهم) وكذا الإطلاق في اللفظ فإنه يقتضى النسوية في أصل الاعطاء وفي المقدار بين جميع أفراد الأولاد وأولادهم ذكورهم وإناثهم كقوله وقف هذا على أولادى وأولادهم فبسوى بين الجميع في ذلك وإن زاد على ذلك ثمانيناً أو ثمانيناً بعد بطن عاد المزبد للتعميم في النسل لا للترتيب ولو اختلفوا في أنه وقف ترتيباً أو نسوية ولم يعلم شرط الواقف صدق من هو في يده من ناطر أو غيره والآخرون وقسم بينهم (أو تفضيل) لبعض الموقوف عليهم على بعض كقوله وقف هذا على زيد وعمر وشرط أن يصرف لزيد مائة ولعمر وخمسون أو تفضيل (للمعز الأولاد على بعض كوقف على أولادى للذكر منهم مئله خط الأنثيين) - (حقة) أو بقعة الموقوف ومؤنة تجهيزه إذا مات وعمارة من حيث شرطها الواقف من ماله أو من مال الوقف والأمن منافع الموقوف ككسب العبد وغلّة الثمار فاذا انقطعت منافعه فالحقة ومؤنة التجهيز لا العمارة في بيت المال وإذا شرط الواقف نظراً لنفسه أو لغيره أنسم شرطه والاقبول فاضى لبلد الوفاء من حيث اجارته وحفظه ونحوهما ولقاصى بلاد الموقوف عليه من حيث قيمة المله كما في مال البنين وليس لأحد القاضيين فصل ما ليس له ويجوز لأهل الوقف المهاباة لأفسمته ولو افراراً ولا تغييره كجعل النستان داراً وعكسه ما لم يشترط الواقف العمل بالمصلحة فيجوز تغييره بحسبها قل السكى : ولدى أراه تغييرها في غيرها ولكن ثلاثة شروط أن يكون ثبيراً لا يغير مهاباة وأن لا يربى شيئاً من عينه بل ينقله من حاب إلى آخر وأن يكون فيه مصلحة للوقف .

فصل : في أحكام الهبة كسر الماه مصدر وهبته كوهب بفتح الماه وهو شامل للمنفعة

وقف

الوقف أن لا يكون مؤقلاً كوقف هداينة
سنة وأن لا يكون معلقاً كقوله ادأه رأس الشهر فوقف كذا
النهر فوقف كذا (وهو أى الوقف على ما شرط الواقف فيه من تقديم بعض الموقوف عليهم كوقف على أولادى الأورع منهم (أو ناخير) كوقف على أولادى فاذا انقرضوا فلى أولادهم (أو نسوية) كوقف على أولادى بالسوية بين ذكورهم وإناثهم (أو تفضيل) لبعض الأولاد على بعض كوقف على أولادى للذكر منهم مئله خط الأنثيين (فصل في أحكام الهبة

والهدية . والحاصل أنه إن ملك شيئا لأجل الثواب مع صفة كان هبة وصدقة وإن ملك بقصد
 الأكرام مع صفة كان هبة وهبة وإن ملك لأجل الثواب ولا الأكرام صفة كان هبة فقط وإن
 ملك لأجل الثواب من غير صفة كان صدقة فقط وإن ملك لأجل الأكرام من غير صفة كان
 هدية فقط فيكون الثلاثة مجموع وخصوص من وجه وخرج بذلك الهدية للظلمة ورشوة القاضي وما
 على الشاعر خوفًا من محوه . قال بعضهم حيث كانت جوهرية لا يحوسها إلا العقول الزكية : أصل
 الهبة الهدية وأصل البينة الأنبة وأصل القرب الأمانة وأصل البعد الحيانة وأصل روال النعمة البطر
 وأصل البقة عين الصبر (وهي) أي الهبة (لأنها مأخوذة من هبوب الرياح) أي موروثة لأن الهبة غير
 من يد الواهب إلى يد اللوهور له (و يجوز أن تكون) أي الهبة مأخوذة (من) مصدر (هب) من
 يومه إذا استيقظ فكان فاعلها أي الهبة (استيقظ) من عملته (الإحسان) وصل الخير وهذا معنى
 على أن الهبة مضاعف وإن كان كذلك فمصدره هبوب وهيب والظاهر أن الهبة ليس بمضاعف بل
 هو مثال كعدة يقال هب هب وهب وهبة كاسر (وهي) أي الهبة (في الشرع عليك) التطوع (منجز
 مطلق في عين حال الحياة بلا عوض ولو) كان ذلك التملك (من الأدنى إلى الأعلى) منه رتبة
 دنيوية (فخرج) بالتملك الهبة لتحمل لأنه لا يمكن عليك ولا عليك الولي له لعدم تحققه وخرج
 به أيضا الفارية فإنه لا عليك فيها بل هي إباحة وخرج أيضا المصفاة فإنه وإن كان فيها ملك لكن
 لا بالتمليك بل بالإباحة لكن يحصل الملك بالوضع في الفم ولا يتم إلا بالاراداد فبطلت الصفاة بطل ملكه
 له وتبين أنه باق على ملك صاحبه وخرج به أيضا الوقيف فإن الأوصية لا عليك فيه وإنما هو بمنزلة
 الإباحة وخرج بالتطوع غيره كالبيع والزكاة والكفارة وخرج (بالتحريم) العلق على صفة كحدوث ولد
 وقدم غائب وكذا (الوصية) فإنها غير حاصل في الحاصل (و) خرج (بالمطلوع) عليك الوقت بالمدة
 كما في الأجرة فإنها عليك للمنافع عليك مفيدة بعدة الأجر ولا يقال له هبة (وخرج بالعيب هبة المنافع)
 دسها باطل بناء على القول بأن ما وهبت منافع تجارية فمحو وهنت شيئا لدار غريبة فتكون
 حارة في الحقيقة بالتمليك من أول الأمر لأنها ليست عليك بل بدعة وتعمد هبة صحيحة لأنها
 عليك فتكون داخلية لا خارجة بناء على القول بأن ما وهبت منافع ثمانية هو ما رجحنا من الرقة
 والسكنى وغيرها وأما الدين فثبت لمن هو عليه إراء (وخرج بحال الحياة الوصية) لأن التملك
 فيها إنما يتم بالقبول وهو بعد الموت وإن كان الأيحيى في حال الحياة لكن لا يتم فيها التملك
 وقوله بلا عوض هذا إن لم تقم قرينة على طلبه وإلا وجب إعطاء العوض . والهدية وقوله ولو من
 لأعلى رد على القول بأن الهبة إذا كانت من الأدنى للأعلى رتبة دنيوية تشبه عوض عملنا إعادة .
 وإن كان الهبة ثلاثة عاقد وموهوب وصيغة (ولا تصح الهبة إلا بحاس وموهوب لفظ) من الناطق بحو وهنت
 لك هذا أو ملكته فيقول قلت أو رضيت ولو اشترى الروح لرؤيته حيا من به مادت عدة لم
 عليك إلا صيغة ويصدق في ذلك وكذا لو زين به ولده الصغير من غير صفة حق لو مات أول لم ترتب
 له أمه لأنه باق على ملك أمه ولو حبسته بأظهار أي بالروح وقيل هذا خبر سبق صار ملكا
 لأن أصافته البهائم تسمى الملك بحال ماد لم توجد فيه صفة تملك (وذكرنا صفة صاها للوهور
 في قوله وكل ما جرى به مجرى هبته) ويستثنى من هذه القاعدة مسائل منها الحارة ثم هبة إذا استولدها
 الرهن العسر أو اعتقها فإنه يجوز بيعها للصورة وهي وفاة الدين ولا يجوز هبتها ماد كان الرهن
 من حق موهبا بعد الاستيلاء والاعتاق ولا يجوز كل من السبع والهبة ومنها ما كان يجوز بيع
 في يده ولا تصح هبته من غير ادن شئيه ومنها ما لم يجوز بيعها بالأجر ولا ما تنفع للمنافع وفي هبتها

وهي لفظة مأخوذة من

هبوب الرياح ويجوز

أن تكون من هب

من نومه إذا استيقظ

فكان فاعلها استيقظ

لإحسان وهي في الشرع

تمليك منجز مطلق في

عين حال الحياة بلا

عوض ولو من الأعلى

فخرج بالمعجز الوصية

وبالمطلق التملك

الوقت وخرج بالعين

هبة المنافع وخرج

بحال الحياة الوصية ولا

تصح الهبة إلا بأعجاب

وقول لفظا . وذكر

المصنف صاها للموهوب

في قوله (وكل ما جاز

بيعه مجاز هبته)

وحيثما لا تصح لأن أحدهما يقع تحت تملك بناء على أن ما يباح منافع عارية قد يصح
 صيغة الاستعير. وثالثهما تصح لاسيما عليك بناء على أن ما يباح منافع عارية فإذا تلف لا يصح
 التهرب وهذا هو العتمد وعليه فلا استثناء في مفهوم كلام المصنف وهو ما ذكره الشارح بقوله (وما
 يجوز بيعه كجوهول) كأحد الثوابين وكالحبس والعصوب والصال والآق (لا يجوز بيعه) فإن
 منهما عليك في الحياة (الآحق حنطة ونحوه) أي الجنطة من الخجرات (فلا يجوز بيعهما) لأنهما
 ليسا بمتمول (وتجوز بيعهما) لا شفاء القابل في الهبة واستثنى من هذا أيضا مسائل: منها حق التبرع
 في إحياء الموات كأن نصت علامات على موات ولم يحبه فإنه ثبت له حق التبرع فيجوز بيعه
 ولا يجوز بيعه لأنه لم يتم ملكه عليه بهام الأحياء لكن هو أحق به من غيره. ومنها ظروف التبرع
 الجمولة أضحية ولبنها وحدها فتصح هبتها لا بيعها فإنما يملكه مملوكا أي من غير الوحد لأن
 أن يتخذ الموصي سبيحة وفرشا وغيرها. وموهمها الجواز قبل تدو الصلاح يجوز هبتها من غير شرط القطع
 ولا يجوز بيعها ويجب الانتفاء إلى تدو الصلاح وتسكون هبتها إذا فاتها إلى تدو الصلاح (ولا يملك
 أي الهبة أي لا يحصل الملك فيها) (ولا تلزم الهبة) الشاملة للهبة والصدقة (ألا بالقبض باذن الواهب)
 أو نائه فيه فتلزم ويحصل الملك فان استقل به لم يملكها ودخلت في ضمانه ولو حصلت زيادة فيه
 منفصلة فهي للواهب عندئذ في ملكه أو تصرف قبله نفذ تصرفه وكان رجوعا وإن ظن لزوم الهبة
 بالعقد ولو كان اللوهور جزءا شيئا فقبض الحلة باذن الواهب دون الشريك صح وإنهم ضمن نصيب
 الشريك (فلومات اللوهور) له أو الواهب قبل قبض الهبة (أي العين اللوهورية) لم تنسخ الهبة لأنها
 تنول إلى الزوم كالباع في زمن الخيار (ويقوم وارثه) أي الميت (مقامه في القبض والاقاضي)
 والأذن في القبض وفي الرجوع في الهبة كان يقول رحمت في الهبة وتسكون مملكته (وأذا قبضها)
 أي العين اللوهورية (اللوهور) له لم يكن للواهب أن يرجع فيها إلا أن يكون (أي الواهب) (والدار)
 للوهور له من النسب (وإن علا) فيشمل تناثر الأصول من جهة الآباء والأمهات ولو مع اختلاف
 الدين قلل الرجوع في كل العين اللوهورية أو بعضها لشروط ثلاثة أن يكون الفرع حرا وأن يبقى
 للوهور في سلطنته وأن يكون عينا لا دينا (و) تصح الهبة بعمري ورفي إن كان الواهب عاروا
 بمناهما ولو بوجه كي يقصده والألم تصح الهبة وهما كانا عقدين في الجاهلية بشرط فيه القول
 والقبض كالمعمرى كما (إذا أعمر شخص) غيره (شيئا أي دارا مثلا كقوله أعمرتك هذه الدار) أي
 جعلتها لك عمرك فهي هبة في الجديدارقي كما إذا قال جعلت هذه الدار لك رقي فإذا مات فهي
 لورتيك فهي صيغة هبة طول فيها العبارة (أو أرقبه) أي أرقب شخص غيره شيئا أي أعطاه (أباها)
 أي الدار (كقوله أرقبتك هذه الدار) فإذا مات عادت إلى فهي هبة في الأصح (أو جعلتها لك رقي)
 وهي اسم مصدر بمعنى الرقبة لأن كل واحد منهما يرقب موت صاحبه كما قال الشارح (أي إن مات
 قبلي عادت) أي الدار (إلى وإن مات قبلك استقرت) أي الدار (لك) فتصح الهبة بذلك بخلاف
 لو قل جعلت هذه الدار لك عمري لأن به تأقيت الملك وإنما اغتفر اللفظ الأول لأنه تصرف بالواقع
 فان الإنسان لا يملك إلا مدة حياته فلا تأقيت في الحقيقة (وقبل) أي التهرب (وقبض) العين اللوهورية
 فحينئذ (كان ذلك الشيء) العطي به (المعمر) في المسئلة الأولى (أو لأرقب) والثانية (بلفظ اسم
 المفعول فيها ولورته) أي التهرب الآخر (من بعده ويلغو الشرط المذكور) وهو أن مات قبل
 عادت إلى كما قاله الحلبي أي وإن لم يصرح بذلك التفسير للعلم به لقوله صلى الله عليه وسلم لا يمر
 أعمر شيئا أو أرقبه فهو لورته رواه أبو داود بالساء للمعول في الفعلين كما نقل عن النووي

وكما لا يجوز بيعه
 كجوهول لا يجوز هبة
 الآحق حنطة ونحوها
 فلا يجوز بيعها وتجوز
 هبتها ولا تملك (ولا
 تلزم الهبة إلا بالقبض)
 باذن الواهب فلومات
 اللوهور له أو الواهب
 قبل قبض الهبة لم
 تنسخ الهبة وقام
 وارثه مقامه في القبض
 والاقاضي (وأذا قبضها
 اللوهور له لم يكن
 للواهب أن يرجع
 فيها إلا أن يكون (والدار)
 (وإن علا) (إذا أعمر)
 شخص (شيئا) أي دارا
 مثلا كقوله أعمرتك
 هذه الدار (أو أرقبه)
 أباه كقوله أرقبتك
 هذه الدار أو جعلتها لك
 رقي أي إن مات قبلي
 عادت إلى وإن مات
 قبلك استقرت لك
 قبل قبض (أو كان)
 ذلك الشيء (المعمر أو
 لأرقب) بلفظ اسم
 المفعول فيها (ولورته
 من بعده) ويلغو
 الشرط المذكور

(فصل) في أحكام القسمة

وكهي فتح القاف اسم
لشيء يلتقط ويمسحها
شرا ماضع من
مايكه سقوط أو عملة
ونحوهما (وإذا وجد)
شخصا لها كان أولا
مسلما كان أولا مسلما
كان أولا (لقطة في
موت أو طريق فله
أخذها وتركها و)
لكن (أخذها أولى
من تركها ان كان)
الأخذ (على تقسيم
القيام بها) فلو تركها
من غير أخذ لم يضمنها
ولا يجب الأمانة على
التقاطها فملك أو حفظ
ويزاع القاضي القطة
من الفاسق ويضمنها
عند حبل ولا يمتنع
تبريق القاضي القطة
بل يضمن القاضي إليه
رقباً عدلاً بمنه من
الحياة فيها ويزع الولي
القطة من يد الصبي
ويضمنه من يد غيرها
يملك القطة القاضي ان
رأى المصلحة في ملكها
إليه (وإذا أخذها) أي
القطة (ويجب عليه
أن يعرف) في القطة
عقب أخذها (سنة
أشياء وعدها) من جلد
أو حرفة منسلا
(وعفاها) هو

ووصفها ليس كذلك لكان أحسن والله اعلم .
(فصل : في أحكام القسمة وهي فتح القاف) مع ضم الهمزة (اللفظ) بفتح القاف (ومسحها)
شرا ماضع من مال أو اختصار حيوان أو غيره (من مالكة) أي الشيء المانع أو من المستعير
أو الساجر أو الناصب (يقوط أو غفلة أو نحوهما) كسوم وهرب فخرج مطيرة إلى بيع في داره وما
أفاد هارب في حجره وودائع عنده لم يعرف مالكة وما يقبض البحر على الساحل من أموال الغرق وما
يوجد في غيب الطير ونحو ذلك فهو مال ضائع فالأمر فيه للإمين بيت المال أي العادل والأية تصرف
فيه واجده نفسه ان كان له استحقاق في بيت المال وإذا طهر مالكة وجب دفعه له ولو بعد سنين
ولا رجوع على مالكة فيما أنفقه بلا دن ولا اشهاد وقال الامام مالك يرجع على مالكة بالعقبة وقال
الامام أحمد والثبت عليه من أخذه لأن الظاهر أن مالكة عرض عنه (وإذا وجد) أي (شخص)
حر (بالا) كان أولا مسلما كان أولا مسلما (ولا لقطة في موت) بدار الاسلام (أو طريق) أو
مسجد أو رباط أو مدرسة ونحوها من أما كن مشتركة (فله أخذها) يجوز اخذها الضلع لو تركها
ولأن حياتها لم تحقق (و) له (تركها) خشية طرد الحياة (ولكن أخذها أولى من تركها ان كان
الأخذ على ثقة) أي علم في الحال والمستقبل (من) نفسه (بالقيام بها) أي بحفظها لما في أخذها
من البر والخلاص لأن اللقطة أن وثق بأمانة نفسه في الحال والمستقبل مذنب له الالتقاط وإن لم
يقض بأمانة نفسه في المستقبل وهو أمين في الحال أبيع له الأخذ مالم يكن طائفاً والا فله إذا تحقق
الحياة في المستقبل فإن لم يكن أميناً في الحال بل هو محقق من نفسه الحياة في الحال حرم عليه الأخذ
وصار ضماناً ان أخذها ويرأ بدفعها لحالة كأمين ويؤثر في قبولها منه وقد يجب الأخذ كما لو تحقق
الضمان لو لم يأخذها ووثق بنفسه حالاً وما لا ولم يكن هناك أمين غيره (فلو تركها من غير أخذ لم
يضمنها) ولو في صورة الوجوب وإن أتم في هذه الصورة لأنه لم يضع يده عليها (ولا يجب الأمانة على
التقاطها) أي القطة (الملك أو حفظ) بل يستحب على الالتقاط ولو كان الملتقط عدلاً ويذكر في
الأشهاد بعض الصفات ولا يسكت عنه ليكون في الأشهاد قائمة ويجوز ستمه مالم يخب عليها متقناً إذا
علم بها أخذها وإلا امتنع الأشهاد والتعريف وتكون القطة أمانة في يده أبداً (ويزاع القاضي
القطة من الفاسق) لأنه ليس من أهل الخطأ لعدم أمانته (ويضمنها عند عدل) ولو جرت في بيت
المال ان كان منتظماً وإلا على الملتقط فان قصر القاضي فلا ضمان (ولا يمتنع تعريف القاضي)
وحده (القطة بل يضمن القاضي إليه رقباً) أي مطلقاً (عدلاً بمنه من الحياة فيها) ولو جرت في بيت
المال وأما كونه التعريف على الملتقط ان قصد الملك لأن عليه تعريفها وإن كانت عند عدل فإذا
تم التعريف فملكها الفاسق لأنه الملتقط (ويزاع الولي القطة من يد الصبي) والمجنون الذين ظمها
نوع مميز والألم يصح التقاطها فلكل واحد أن يزاعها منهما فان قصر في زاعها فملك ولو
بإلزامهما ضمن في مال نفسه ولو لم يكن يعرف الثالث فإن لم يقصر فلا ضمان على الولي ولا على الصبي ولا
على المجنون في التلب أما الإلزام فالضمان فيه على الصبي والمجنون فان تلفت غير أنهما ضاعت على
صاحبها (ويعرفها) أي القطة (ثم يضمنها يملك القطة الصبي) والمجنون (ان رأى المصلحة في ملكها
له) بأن احتاج إلى الصفقة أو الكسوة ولهما طريق كدني مؤجل ومنع كأيدي قال المالك في معنى
الأفرايض وإن لم ير المصلحة في ملكها لم يحفظها أو سلمها للقاضي (وإذا أخذها أي) الملتقط أو اتق
بأمانة نفسه أو غيره (القطة) يجب عليه أن يعرف في القطة (عند الملك بعد التعريف ليعرف ما يدخر
وضمانه ويثبت (عقب أخذها) أشياء) الأول أن يعرف (وعفاها من جلد أو حرفة منسلا وعفاها هو)

بمعنى الوعاء (ووكاهها) بالمدح والخط (١٧٨) الذي توطئه (وحدتها) من ذهب أوفضة (وعدها ووزنها) أو يعرف بفتح راء

بكسر العين (معنى الوعاء) أو بمعنى الجلد الذي على رأس القارورة (و) الثاني أن يعرف (وكاهها بالمدح والخط) بكسر الواو (الخط الذي تربط) اللفظة (به) الثالث أن يعرف (جنسها من ذهب أوفضة) أو ثياب (و) الرابع أن يعرف (عددتها) كائين فأكثر (ووزنها) كغرطل أو أكثر من وكيلها ونحوها ويعبر عن هذه الأربعة بالقدر فإن معرفة القدر شاملة لهذه الأربعة والخامس معرفة صنعها أي شامية أو هندية والسادس معرفة صفاتها من صفة ونكسر ونحوها ويندب كتب الأوصاف أوصاف من نسيانها وأنه التقطها في وقت كذا وفي مكان كذا (و) قول الصنف (يعرف فتح أوه وسكون ثانيه) مشتق (من المعرفة من التعريف) وجب على الملتقط (أن يحفظها) أي اللفظة لمالكها (حتم) أي وجوباً من غير خلاف (في جزئها) إلى ظهوره (ثم بعد ما ذكر) من معرفة الأمور السابقة والحفظ في مدة قليلة (إذا أراد الملتقط تمسكها) وكذا إذا أراد الالتقاط للحفظ على الصحيح (عرفها بتشديد الراء) مشتق (من التعريف) وجوباً بنفسه أو ثابته (سنة) من يوم التعريف تحديداً ويدكر زمن وجدان اللفظة ومكانه وحواشيها ومحله في المكان ثم يمكن التعريف وأما فيه والا فلا يجب ذكره ويعرفها في بلد الالتقاط (و) على أبواب المساجد عند خروج الناس من الجماعة وبكرة التعريف في المساجد إذا كان برفع صوت والافلا كراهة (و) ليكثر من التعريف في الموضع الذي وجدها فيه إلا أن يكون مفارقة في أقرب الأماكن إليه من بلد أو غيره (وفي الأسواق ونحوها من مجامع الناس) كالقهاوي (أو يكون التعريف على العادة زماناً ومكاناً وإبقاء السنة بحسب من وقت التعريف لأن وقت الالتقاط) ويصريح كلام الصنف أنه من وقت ارادة التملك (ولا يجب استيعاب السنة بالتعريف بل يعرف أولاً كل يوم مرتين طرفي النهار) أي أوله وآخره أسبوعاً (لأبداً ولا وقت القبولة) ثم في كل يوم مرة طرفه أسبوعاً أو أسبوعين (ثم يعرف بعد ذلك كل أسبوع مرة أو مرتين) إلى أن يتم تسعة أسابيع ثم في كل شهر مرة أو مرتين إلى آخر السنة بحيث لا ينسى أنه تكرر إلى مضي (ويدكر الملتقط) دولوانيه ندبا لا وجوبا (في تعريف اللفظة بعض أوصافها) فلا يستوعبها للآلة يعتمدها الكادب (فان بالغ فيها) أي الأوصاف بأن استوعبها (ضمن) لأن الكاذب قد يرفع اللفظة إلى حاكم مذهبه يدرم اللفظة وتوقع اللفظة لمن وصفاها بمعانيها أمال استوعب جميع أوصافها للشهود فلا يصح عليه لعدم فهمهم ولا يتألف في الحفظ بخلاف الاستيعاب في التعريف فإنه محرم (ولا يلزمه مؤنة التعريف أن أخذ اللفظة ليحفظها على مالكها) وكذا أن أطلق بأن لم يقصد حفظاً ولا تملكاً ساء على وجوب التعريف عليه (بل يرتبها القاضي من بيت المال) ثبثاً (أو يقترضها) أي المؤنة (عر المالك) وبأمر الملتقط بها يرجع على المالك وعلى علم وجوب التعريف عليه أن عرف فهو متبرع (وإن أخذ اللفظة لئلا تملكها) أو يختص بها أو لاجبانه (ويجب عليه تعريفها ولزمه) رأياً (مؤنة) نمر بها سواء تملكها بعد ذلك أم لا) فالصابط على قصد التملك (ومن التقط شيئاً حقيراً) أي فيه متمولاً (لا يعرفه سنة بل يعرفه زماناً بطن أن فاقده يفرض عنه) غالباً (بعد ذلك الزمن) وبخلاف ذلك باختلاف الأموال والأحوال أي والإصح لا يتغير زمن مخصوص بل هو ما غلب على العمل وفاقده لا يكثر أسفه عليه ولا يطول طلبه له غالباً أما القليل غير المتمول كحبة الحنطة والربط فلا يعرف ولو أجدد الاستعداد به (فان لم يجد صاحبها بعد نمر بها سنة كان له أن يملكها) (بشرط) عزم (الضمان لها) أو ظهر مالها وأد تملك الملتقط بعد التعريف ولم يظهر لها مال ولا شيء عليه في إعاقها ولا مطالبة عليه في الدار الآخرة لاها من إكبابه هذا إن عزم على ردها

ليملكها أو حب عليه نمر بها ولزمه مؤنة نمر بها سواء تملكها بعد ذلك أم لا ومن التقط شيئاً حقيراً لا يعرفه سنة بل يعرفه زماناً بطن أن فاقده يفرض عنه بذلك الزمن (فان لم يجد صاحبها) بعد نمر بها سنة (كان له أن يملكها بشرط الضمان

كما الملقط فمجرد مضي السنة بل لا بد من لفظ يدل على التملك كتملكت هذه اللفظة فان غلبتها وظهر
 وان تنازعا فليكن المالك (١٧٩)

واراد الملقط المدول

الى بدلها اجيب المالك

في الانصح وان تلفت

اللفظة بعد غلبتها

عزم الملقط مثله ان

كانت منلية او قيمتها

ان كانت متقومة يوم

الملك لها وان نقصت

بعب قل اخذها مع

الارض في الانصح

(واللفظة) وفي بعض

النسخ كرجلة اللفظة

(على او بعة اضرب

احدها ما يبقى على

الدوام كذهب وفضة

(فوق) اي ما سبق من

تربها سنة وتلكها

بعد السنة (حكمه) اي

حكم ما يبقى على الدوام

(و) الضرب (الثاني

ما لا يبقى) على الدوام

(كالطعام الرطب فهو)

اي الملقط (الخبرين)

خصلتين (اكلة وعزمة)

اي غرم قيمته (او بيعه

وحفظ ثمنه) الى ظهور

مالكه (والثالث ما يبقى

ملاجه) فيه (كالرطب

والغيب) فيعمل ما فيه

الصلحة من بيعه

وحفظ ثمنه او تحفيقه

وحفظه) الى ظهور

مالكه (والرابع

حاج الى عفة كالحوان وهو صرنا) احدهما

خبر (بين) ثلاثة اشياء (اكلة وعزمة وزك)

بلاكل (والنطوع) الا ما بقي عليه وبيعه وحفظ ثمنه الى ظهور مالكه

سكنها والاطول سها في الآخرة (ولا يملكها للملقط بمجرد مضي السنة بل لا بد من لفظ يدل
 على التملك) نوعي نقل الاختصاص في نحو الكلب (كتملكت هذه اللفظة) وكان يقول
 نحو الممر نقلت الاختصاص بهذا الى (فان تملكها وظهر ماسكها وهي باقية) على ما لم يتعلق بها
 ولازم من الملقط كالاينلاذ والرهن المقوض (والتفاهل رذعها او بدلها فلا مرفه واضح)
 غيرها يريد بها التمسك والمفصلة التي تحدث قبل التملك بها للفظه وذلها وهو التملك الثاني والقيمة
 تقوم (وان سارعا) في اداء العين والبدل (فعلها لذلك) واراد الملقط المدول الى بدلها اجيب
 في الانصح (لقوله صلى الله عليه وسلم فان جاء ظالمها فادها اليه) (وان تلفت اللفظة) حسا او شرعا
 ان ما بقي لآدم منع تعبر كوقف وعقد (معدتها عزم الملقط مثله ان كانت منلية او قيمتها
 كانت متقومة يوم التملك لها) لا يوقت دخولها في صلبه (وان نقصت بعب) تحدث بعد التملك
 به احدها مع الارض في الانصح (ولو اراد الا لفظ الرذالارض واراد ذلك الملقط المدول الى البدل
 احب الا لفظ ولا تدفع اللفظة لمديعها بلا وصف ولا حجة الا ان يعلم الا لفظ انها له فيلزمه دفعها له
 وان وصفها له وظن صدقها باز دفعها له عملا عليه بل ين (واللفظة) بالظن الى ما يفعل فيها (وفي
 بعض النسخ اوجه اللفظة) اي وجملة انواعها (على اربعة اصرب) اي انواع (احدها ما يبقى على
 الدوام) اي القناد ولبس بحوان ولا يحتاج الى علاج (كذهب وفضة) وغيرها كالحديد والنياب
 افيها اي ما سبق من تربها سنة وتلكها بعد السنة (او حفظها على الدوام بعد التعريف هو
 حكمه اي حكم) هذا النوع وهو (ما يبقى على الدوام) الثاني (والضرب الثاني ما لا يبقى على الدوام)
 بعد بالتأخير ولا يبقى علاج ولا يمكن تحفيقه (كالطعام الرطب) كالرطب الذي لا يتغير والبقول
 هي خضر اوان (فهو اي الملقط له) اي ما لا يبقى على الدوام (خبرين خصلتين) بحسب المصلحة
 ملكا اما (اكلة) او ضربا بعد ملكه في الحال (وعزمة اي غرم) بدله من (قيمة) في التقويم ومثله
 في مثلي (وبيع) بضمن مثله باذن الحاكم ان وجدته والاستقل ببيعه (وحفظ ثمنه الى ظهور مالكه)
 يعرف البيع ليملك ثمنه (والثالث ما يبقى) على الدوام المتداول لكن (ملاجه فيه كالرطب) الذي يتغير
 والغيب الذي يترتب (فيعمل) اي الملقط (ماويه المصلحة) لملكه في رأي القاضي وجوبا (من بيعه)
 بضمن مثله (وحفظ ثمنه) لذلك ويعرف المبيع ثم يملكه ان اراد التملك (او تحفيقه وحفظه الى ظهور
 ملكه) ثم ان تبرع الملقط او غيره بالتجفيف فظهر والاباع جزء منه باذن الحاكم لتجفيف باقيه
 او فترص على الملك ما يحفيقه (والرابع ما يحتاج الى عفة كالحوان) آدمي او غيره (وهو صرنا بان احدهما
 حوان لا يتمتع بنفسه من صغار البعائم) كذنب وفهد اما كبار البعائم فلم يسلم منها ضالة لشدة ضرورتها
 لا سدد وصيات الحوان (كغرم وعجل) وهو ولد البقرة (فهو اي الملقط بخبر فيه بين ثلاثة اشياء)
 وربعة باعتبار المصلحة للمالك اما (اكلة) بعد ملكه في الحال (وعزمة) اي قيمة المأكول للمالك
 ظهر فلا عين له ليعدم البيع (او تركه) اي امساكه عنده (بلاكل والتطوع بالانفاق عليه)
 رضاء التطوع والا اتفق باذن الحاكم ان وجدته والا شهد (او بيعه) بضمن مثله (وحفظ
 ثمنه الى ظهور مالكه) ويعرف الحوان في العمران بعد بيعه سنة ثم يملك الثمن او ملكه في
 حال يستحقه للدر والبسل وهذا اذا لفظه في المفاضة ماددا النقطه في العمران فيمنع الاكل
 بعزم قيمته وهذا في الحوان المأكول واما كسب المأكول فيفس فيه الا الحصلتان كما هو ظاهر

حاج الى عفة كالحوان وهو صرنا) احدهما

خبر (بين) ثلاثة اشياء (اكلة وعزمة وزك)

بلاكل (والنطوع) الا ما بقي عليه وبيعه وحفظ ثمنه الى ظهور مالكه

(والثاني حيوان يمنع نفسه من صغار السباع) أما بقوته (كبير وقرس) أو بعدوه كالأرنب والظبي
أما لو كين بأن يكون فيهما علامة الملك والأفليس كلامهما لقطعة أو بطرانه كالحمام (فان وجدته للقطط)
أي ذلك الحيوان (في الصحراء) الآمنة (تركه) وجوباً (وحرّم التقاطه للملك) لأنه قصور بالامتناع من
أكثر السباع (فلو أخذ للملك ضمنه) ويرأى من الضمان يدفعه إلى القاضي لا يردّه إلى موضعه. والحاصل
أنه يجوز لقط الحيوان في الفازة والعمران للملك والحفظ الآمن من صغار السباع في مفازة آمنة للملك
بخلاف من شرب في جوار لقطه للملك لأنه حينئذ يضيع بامتداد اليد الخائنة إليه (وان وجدته للقطط
في الحضر) وهو خلاف البادية مكان له أخذه للملك سواء كان الأخذ من أمشي أو من نهب ونظم خصم
أساء الحاضرة وهي العبارة بقوله:

أوحى ناز صرّت فقيرة • أو كبرت بإصاحي قليدة
أو عظمت فهي مدينة ثوبا • زرع خوي والحصب للزينة التي
وكل هذا سمة بالحاضرة • وما تكتد اغنيادة تستهتر

وحينئذ (فهي) أي ملقط حيوان قوي بنفسه على الامتناع من صغار السباع (مختبر بين) بعض
(الاشياء الثلاثة فيه) أي في ذلك الحيوان وهو الحصلتان فقط (وللرد الثلاثة السابقة فما لا يمنع)
وهذا مسارة لظاهر المتن والأفلا يستقيم لأن الحصة الأولى وهي الأكل وغرم القيمة لا تأتي هنا
لأن الأكل لا يجوز فيما إذا التقط في العمران لسهولة بيعه فيه بخلاف الالتقاط في الفازة ولو كان
الملقط جحشة تجازت فيها الحصة الأخرى وهي أن يبقيا لفسلها والفرق بين العمران حيث جاز
أخذ الحيوان منه للملك وبين الصحراء الآمنة حيث لا يجوز أخذه منها للملك لأنه يخاف أن يضيع
في العمران بامتداد اليد الخائنة إليه دون الصحراء الآمنة لأن طرق الناس بها نادر.

(فصل: في أحكام اللقط وهو حي) ولوعيزا (منبوء) أي مطروح على الأرض (لا كافله) معلوم
(من أب أوجد) عند فقد الأب (أو ما يقوم مقامهما) كالوصي والقيم (ويلحق بالمي كما قال بعضهم
المجنون البالغ). وأمر كان لقط الشرعي ثلاثة لقط وهو مطلق الأخذ ولقط ولاقط (واذا وجد لقطا
بعض ملقوط بقارعة الطريق) أي بوسطه (أخذه) أي للقوط (منها) أي الطريق (وتريت) أي
نعمه بما يصلحه (وكفائه) أي حفظه (واجبة على الكفاية) ان علم بما أكثر من واحد لقوله
نمالي «ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا» ولأن اللقط آدمي محرم فوجب لحفظه كالحفظ
إلى طعام غيره وفارق اللقطه حيث لا يجب لقطها بأن القلب فيها لا ككتاب والنفس بميل إلى
فاستغنى بذلك الميل عن الوجوب كعقد النكاح فإنه لما كان القلب فيه معنى الوطء والنفس بميل
إلى العلم فوجبوا المقداسنة عن الوجوب بميل النفس إلى المقدس لكونه سببا للوطء (فإذا التقط
أي اللقط (بعض من هو أهل لحضارة اللقط سقط الأم عن الباقي فان لم يلتقطه أحد ثم الجميع
لعدم قيام أحد بفرض الكفاية (ولو علم به واحد سقط تعيين عليه) أي صار اللقط فرضا عينيا
(ويجب في الأصح الأشهاد على التقاطه) أي اللقط وان كان الإقط ثابت العدالة بقول للزكي
خوفا من أن يسترقه وفارق الأشهاد على التقاطه بأن الفرض منها لئلا غالباً والأشهاد
التصرف للمالي مستحب والفرض من اللقط حفظ حرته ونسبه لأن الاطلاق لم يشهد تواتره
اللقط أبنة أو عبده وبأن اللقطه يشيع أمرها بالتحريف ولا تعريب في اللقط (وأشار المصنف
لشرط للقط بقوله ولا يقر اللقط) بالبناء للقول أي لا يترك (الأيدي أمين) أي عدل رو
فبشمل الآتي ولو مستور العدالة (حر) كنه (مسلم رشيد) فلو لقطه من به تحسنى أو رقى أو كره

(و) الثاني (حيوان)

يمنع نفسه من صغار

السباع كبير وقرس

(فان وجدته للقطط

(في الصحراء تركه)

وحرّم التقاطه للملك

فلو أخذ للملك ضمنه

(وان وجدته للقطط

(في الحضر فهو مختبر

بين الاشياء الثلاثة فيه)

وللرد الثلاثة السابقة

فما لا يمنع

(فصل: في أحكام

اللقط وهو حي منبوء

لا كافل لومن أب أوجد

أو ما يقوم مقامهما

ويلحق بالمي كما قال

بعض المجنون البالغ

(واذا وجد لقطا بمعنى

ملقوط (بقارعة

الطريق فأنزله منها

(وريت وكفائه واجبة

على الكفاية) فإذا

التقط بعض من هو

أهل لحضارة اللقط

سقط الأم عن الباقي

فان لم يلتقطه أحد ثم

الجميع ولو علم به واحد

فقط معين عليه ويجب

في الأصح الأشهاد على

التقاطه وأشار المصنف

لشرط للقط بقوله

(ولا يقر اللقط (الا

بيد أمين) حر مسلم

رشيد

(فان وجدتموه) أي
القطب (مال) أنفق عليه
الحاكم منه ولا ينفق
القطب عليه منه إلا
بإذن الحاكم (وان لم
يوجدتموه) أي القطب
(مال فنفقته) كأنه
(في بيت المال) ان لم
يكن له مال عام كالوقف
على القطب
(فصل) في أحكام
الوديعة هي فصلة من
ودع إذا ترك وتطلق
لغة على الشيء المودع
عند غير صاحبه للحفظ
وتطلق شرعا على العقد
المنقضي للاستحفاظ
(والوديعة أمانة) في يد
الوديع (ويستحب
قبولها لمن قام بالأمانة
فيها) ان كان ثم غيره
والواجب قبولها كما
أطلقه جمع قال في
الروضة كاصلها وجوبا
محول على أصل القول
دون اتلاف منفعة
وحززه بحانا (ولا
يضمن) (الوديعة
الوديعة (الالتامدي)
فيها صور التعدي
بكثرة مذكورة في
المطلوبات منها ان يودع
الوديعة عند غيره بلا
إذن من المالك ولا غير
من الوديع ومنها ان
يتقلها من محل أو دار إلى
أخرى دونها في الحزن

ربما أو جنون لم يصح اللقب فينزع القطب منه لأن الحصة ولاية وليس من أهلها (فان وجدتموه
القطب مال) خاص به كدائره عليه أو غيره ولو منشورة وثباته لمنه عليه أو لم يثبت له أو مطلق
أو مقرر وشهته (أنفق عليه الحاكم) أو ما دونه (منه) أي من ذلك المال (ولا ينفق للقطب عليه
سبه إلا بإذن الحاكم) لأن ولاية المال لا تثبت لغير الأب والجدي من الأقارب بل يقوم الحاكم مقام الأب
والجد عند فقدهما ولو لمع وجود غيرهما من الأقارب فان لم يجد الحاكم أنفق عليه بأشهاد ولو في المرة
أولى فقط فان أنفق عليه بدون ذلك ضمن (وان لم يوجدتموه أي القطب مال فنفقته كأنه في بيت
المال) من سهم المالك (ان لم يكن له مال عام كالوقف على القطب) جمع لقطب كالتل جمع قنبل
أي والوصية لهم فان لم يكن في بيت المال مال أو كان ثم ما هو أهم منه اقترض عليه الحاكم وأنفق عليه
من ذلك الاقراض فان تضرر وجبت نفقته على المودع من إقراضا على القطب إن كان حرا أو على
سيده ان كان رقيقا ويوزع الأمان نفقته على ميسر بلده فان بلغ القطب نفقته من سهم الفقراء أو
السكين أو الغارمين

(فصل : في أحكام الوديعة هي فصلة) بمعنى مفعولة ان أخذت (من) قولهم (ودع) الرجل كذا
(إذا ترك) لأن الوديعة متركة عند الوديع ومعنى فاعلة أن أخذت من قولهم ودع الرجل بضم الدال
إذا سكن لأن الوديعة شأنة عند الوديع (وتطلق) أي الوديعة (لغة على الشيء المودع عند غير
صاحبه للحفظ) يقال استودعته وديعة إذا استحفظته أيها أي فالوديعة تطلق لغة وشرعا أيضا على
العين للوديعة (وتطلق شرعا) فقط (على العقد المنقضي للاستحفاظ) أي لطلب الحفظ ، ولتركان
الوديعة بمعنى المقدار بضم الهمزة للوديعة وصيغة ومودع ووديع (والوديعة) أي العين للوديعة
(أمانة) متباعدة فها لا تامة (في يد الوديع) معنى أن القصد منها الحفظ فان عرض فعل مضمون فعل
خلاف الأصل بخلاف الرحمن فان القصد منه التوثيق والأمانة فيه تامة (ويستحب قبولها) أي عدم
ردّها عينا لمن أقدم وصفاية لمن تعدد سواء كانت بحال أو لا (لمن قام بالأمانة فيها) بان قدر على
حفظها ووثق بأمانة نفسه فيها حال قبولها وبسببه (ان كان ثم) أي في مكانة المودع أمين (غيره
والإ) أي وان لم يكن هناك أمين غيره وتحتي صياغها (وجب) عليه (قبولها) شعبنا (كما أطلقه
جمع) أي فانهم لم يقبلوا الوجوب بأصل القبول مع أنه مقتضى ذلك (قال) أي النووي (في الروضة
كاصلها) ولراية فاتفق فيه لفظ الرافعي والنووي في الروضة وشرح الجوزي قبل زيادة الروضة (وهذا)
أي وجوب قبول الوديعة (محول على أصل القول دون اتلاف منفعة وحززه بحانا) أي بلا جرة فله
الطالبة بأجرة منفعة نفسه ومنفعة حزره فانهم قد جوزوا أخذ الأجرة على الواجب كافي سقي الأمان
وانقاذ الطريق وتعلم الفاعلة ومع حكمهم بوجوب القبول عليه عينا لو امتنع من قبولها ثم ولا ضمان
لعدم الاستيلاء عليها (ولا يضمن الوديع الوديعة إلا بالتعدي فيها) أي بالتقصير في حفظها بأن يتعدي في
تلفها وحينئذ فلا تكون أمانة (كصور التعدي كثيرة مذكورة في الطولات) مضبوطة بمسئلة أمور
نظمها القليوبي بقوله

عوارضا عشر ضياع وديعة • وتقل وجحد منع رد مالك
مخالفة في الحفظ ترك وصية • وسفر بها نفع بها ترك هالك

(منها) أي من صور التعدي (ان يودع الوديعة عند غيره بلا إذن من المالك ولا غير من الوديع) ولو كان
ذلك الغير قاضيا أو ولده أو زوجته أو خادمه (ومنها ان يتقلها من محل أو دار إلى أخرى دونها) أي
دون المحل الأول أو الدار الأولى (في الحزن) أي ما لم تكن الأخرى غير منزلها ولا فلا ضمان عليه

وَأَنَّ كَانَتْ أَدُونَهَا كَانَتْ الْوَدِيعَةُ فِيهِ مَتَّيْنِهِ الْمَالِكُ عَنْ نَقْلِهَا وَالْأَصْحَابُ مَطْلَقًا نَعَمَ أَنْ نَقْلَهَا بِطَنْ إِسْمَا
 مُلْكِهِ وَلَمْ يَنْتَقِمْ بِهَا لَمْ يَضْمَنْ (وَقَوْلُ الْوَدِيعَةِ يَفْتَحُ الدَّالَ مَقْبُولًا فِي رَدِّهَا عَلَى الْوَدِيعَةِ بِكُسْرِ الدَّالِ) يَمِينُهُ
 وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ رَدَّهَا عَلَى الْمَالِكِ يَمِينِي أَوْ يُوَكِّلِي وَتَقْبَلُ بِضَاعًا عَوَاءَ التَّحْلِيلَةِ وَيُقَالُ خَلَّتْ يَدُهَا
 وَيَسَّ الْمَالِكُ فَخَذَهَا قَبْلَ أَنْ أَشْهَدَ عِنْدَ الدَّيْعِ الْمَالِكِ أَوْ وَقَعَ الْإِذْرَاعُ مَعَ وَارِثِهِ بِأَنْ أَدْعَى الْوَارِثُ أَنْ
 مَوْرَثَهُ رَدَّهَا لِمَالِكِهَا فَأَنْكَرَ فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ الْيَمِينِ قَامَ وَارِثُهُ بِمَقَامِهِ وَادْعَاةُ الْمَطَالِبَةِ يَمِينُهُ (وَعَلَيْهِ
 أَيْ الْوَدِيعَةُ أَنْ يَحْفَظَهَا) أَيْ الْوَدِيعَةُ لِمَالِكِهَا أَوْلَاوَارِثُهُ (فِي جَزْمِهَا فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ) أَيْ لَمْ يَحْفَظْهَا فِي
 حِرْزِ مِثْلِهَا (ضَمَّنَ) لِمُنَافَاةِ ذَلِكَ لِلْحَفِظِ (وَإِذَا طَوَّلَ سَلَى أَيْ الْوَدِيعَةِ) أَيْ طَلَبَ الْمَالِكُ الطَّلَقَ
 التَّصَرُّفَ أَوْ وَارِثَهُ بِعَدَمِ مَوْتِهِ الْوَدِيعَةِ أَوْ وَارِثَهُ (بِالْوَدِيعَةِ) أَيْ رَدَّهَا (فَلَمْ يَخْرُجْهَا) أَيْ لَمْ يَخْلُ بِبَيْنِ
 وَبَيْنِهَا (مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهَا) بِأَنْ لَمْ يَمْدَرْ وَتَطْلُبُهَا بِحُوصْلَةِ وَقَضَاءِ حَاجَةٍ وَكُلِّ وَاطْعَامٍ (حَتَّى تَلْفَتْ)
 بَعْدَ الطَّلَبِ الْجَائِزِ وَقَبْلَ الرَّدِّ الْوَاجِبِ (ضَمَّنَ) أَيْ الْوَدِيعَةَ بِذَلِكَ مِنْ مِثْلِ أَوْ قِيَمَةٍ مَعَ الْأَمْنِ (فَإِنْ أَخْرَجَ
 أَخْرَجَهَا لَعْنَرٍ) كَأَنَّ كَانَ مُشْتَمُولًا بِصَلَاةٍ أَوْ كَانَ فِي جَنْحِ الْبَيْلِ وَالْوَدِيعَةُ فِي خَزَانَةٍ لَا تَنْتَقِضُ فَتُخْرَجُ بِهَا فِي
 ذَلِكَ الْوَقْتُ (لَمْ يَضْمَنْ) لَعَلَّ مَقْصِدَهُ .

كتاب أحكام الفرائض

أَيُّ هَذَا كِتَابُ فِي بَيَانِ الْمَسَائِلِ الَّتِي تَخْتَصُّهَا وَفَائِدَتُهَا شَرْعِيَّةٌ قِسْمَةُ التَّرِكَاتِ سُوَاءَ كَانَتْ بِالْفَرَضِ أَوْ
 بِالْعَصَبِ (وَالْوَصَايَا وَالْفَرَائِضُ جَمْعُ فَرِيضَةٍ بِمَعْنَى مَفْرُوضَةٍ أَيْ مَقْطُوعَةٍ أَوْ مَقْتَرَةٍ وَهِيَ مَا خُذَتْ مِنْ
 الْفَرَضِ) وَهِيَ فِي اللَّغَةِ يُقَالُ لِمَنْ أَلْفَاظُ مِنْهَا الْخُزْ وَالْقَطْعُ فَيَنْتَقِضُ عَنْهُمْ وَجُوهٌ لِاجْتِمَاعِهَا فِي الشَّرْخِ بِالْمُنْتَقِضِ
 مِثْلًا وَانْقِرَاضِ الْقَطْعِ فَيُقَطَّعُ دَفْعَةً بِكُسْرِ وَجُوهٍ وَالْخُزْ فَيَنْتَقِضُ عَنْهُمْ وَمِنْهَا جُوهٌ الْفَرَضِ (بِمَعْنَى التَّقْدِيرِ)
 كَقَوْلِهِ تَعَالَى - فَصَصْ مَا فَرَضْتُمْ - وَقَوْلُهُ فَرَضَ الْفَاضِي النُّفُوزَ أَيْ قُدْرَتَهَا وَمَعْنَى الْإِنْزَالِ نَحْوُ - إِنْ
 الَّتِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنُ - وَمَعْنَى الْبَيَانِ نَحْوُ - سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا - وَمَعْنَى الْإِجْبَابِ وَالْإِلْزَامِ
 نَحْوُ - فَمَنْ فَرَضَ فِيهِ الْحَجَّ - أَيْ أَوْجِبَ عَلَى نَفْسِهِ بِالْأَحْرَامِ وَفَرَضَ أَقَامَ أَوْجِبَ عَلَى عِبَادَةٍ أَيْ أَلْزَمَ
 مَا أَوْجِبَ عَلَيْهِمْ وَتَقِلُّ الْفَرَضُ إِلَى النَّصِيبِ أَمَّا فِي الْأَوَّلِ لِأَنَّ النَّصِيبَ مَقْطُوعٌ عَنْ غَيْرِهِ أَوْ مِنَ الثَّانِي لِأَنَّهُ يُقَدَّرُ
 (وَالْفَرِيضَةُ شَرْعًا) فِي خُصُوصِ هَذَا الْمَقْلِ (أَمَّا نَصِيبُ مَقْتَرٍ) بِالشَّرْعِ (لِمُسْتَحَقِّهِ) وَهُوَ الْوَارِثُ لَا يَزِيدُ
 إِلَّا بَرْدٌ وَلَا يَنْقُصُ إِلَّا بِالْعَوْلِ فَخَرَجَ بِقَوْلِهِ مَقْدَرُ نَصِيبِ الْعَاصِبِ وَنَفَقَةُ الْأَقَارِبِ لِأَنَّ صَاطِبَ الْأَوَّلِ عَلَى مَا يَتَّقِي
 بِمَدَالِفِ وَضِيقِ الثَّانِي عَلَى الْكِفَايَةِ وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا بِالشَّرْعِ الْوَصِيَّةُ فَاتَمَّ بِتَقْدِيرِ الْمَالِكِ لَا بِالشَّرْعِ وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا
 لِلْوَارِثِ الرِّكَاتُ وَنَفَقَةُ الزَّوْجَةِ (وَالْوَصَايَا جَمْعُ وَصِيَّةٍ) مَا خُذَتْ (مِنْ وَصِيَّةِ الشَّيْءِ) بِالشَّيْءِ إِذَا وَصَلَتْهُ لِأَنَّ
 الْمَوْصِيَّ وَصَلَ خَيْرَ دِيْنِهِ بِخَيْرِ عَقْبِهِ (وَالْوَصِيَّةُ شَرْعًا تَرْتَبِعُ عَنْ مَصَافٍ) أَيْ مُسْتَدْلِكُ الْحَقِّ (كَمَا بَدَلَتْ) (كَمَا بَدَلَتْ)
 بِتَحْقِيقِهَا أَوْ تَقْدِيرِهَا كَأَنَّ يَقُولُ أَعْطَوْنِي كَذَا بِعَدَمِ مَوْتِي وَأَوْصِيْتُ لَزِي بِذِيكَذَا فَسَكَتُهُ قَالَ بِعَدَمِ مَوْتِي
 (وَالْوَارِثُونَ مِنَ الرِّجَالِ الْجَمْعُ عَلَى أَرْبَعِ عَشْرَةٍ بِالْإِخْتِصَارِ) وَهُوَ مَدَّ الْإِخْ الشَّقِيقُ وَلَا بَ فُظُّ وَلَا مَ
 فَقَطُّ وَاحِدًا وَعَدَّ ابْنَ الْإِخْ الشَّقِيقُ وَابْنَ الْإِخْ لَابٌ وَاحِدًا وَالْمَمَّ مِنَ الْأَبَوَيْنِ وَمِنْ الْأَبِّ وَاحِدًا
 وَابْنَ الْعَمِّ لَابَوَيْنِ وَلَا بَوَّاحِدًا (وَالْبَسُاطَةُ عَشْرٌ وَعَدَّ الْمُصَنِّفُ الْعَشْرَةَ بِقَوْلِهِ) : الْأَوَّلُ (الْأَبْنَاءُ) (وَالْأَبْنَاءُ)
 الثَّانِي (ابْنُ الْأَبْنَاءِ) (وَأَنْ سَقَلَ) يَفْتَحُ الْغَاءَ عَلَى الْإِفْعَالِ أَيْ وَأَنْ نَزَلَ ابْنُ الْأَبْنَاءِ بِمَرْجِعَةٍ أَوْ بِدَرْجَانِ
 بِمَحْضِ الذِّكْرِ وَهِيَ مِنْ أَسْفَلِ النَّسَبِ . (وَالثَّالِثُ) (الْأَب) . (وَالرَّابِعُ) (الْجَدُّ) (وَالْخَامِسُ) (الْأَبْنَاءُ) (وَالْخَامِسُ)
 الذِّكُورُ مِنْهَا مِنْ أَعْلَى النَّسَبِ . (وَالْخَامِسُ) (الْإِخْ) سُوَاءَ كَانَ مِنْ جِهَةِ الْأَبِّ فَقَطُّ أَوْ مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ
 فَقَطُّ أَوْ مِنْ جِهَتَيْهِمَا مَعًا . (وَالسَّادِسُ) (ابْنُ الْإِخْ) لِلْأَبَوَيْنِ أَوْلَادُ فَقَطُّ (وَأَنْ تَرَخَى) أَيْ بَعْدَ

(وَقَوْلُ الْوَدِيعَةِ) يَفْتَحُ
 الدَّالَ مَقْبُولًا فِي رَدِّهَا
 عَلَى الْوَدِيعَةِ بِكُسْرِ
 الدَّالِ (وَعَلَيْهِ) أَيْ
 الْوَدِيعَةِ (أَنْ يَحْفَظَهَا)
 حِرْزَ مِثْلِهَا) فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ
 ضَمَّنَ (وَإِذَا طَوَّلَ بِهَا)
 أَيْ الْوَدِيعَةَ بِالْوَدِيعَةِ
 (فَلَمْ يَخْرُجْهَا مَعَ الْقُدْرَةِ
 عَلَيْهَا حَتَّى تَلْفَتْ ضَمَّنَ)
 فَإِنْ أَخْرَجَهَا لَعْنَرٍ
 لَمْ يَضْمَنْ .

(كِتَابُ) أَحْكَامِ
 (الْفَرَائِضِ وَالْوَصَايَا)
 وَالْفَرَائِضُ جَمْعُ فَرِيضَةٍ
 بِمَعْنَى مَفْرُوضَةٍ مِنْ
 الْفَرَضِ بِمَعْنَى التَّقْدِيرِ
 وَالْفَرِيضَةُ شَرْعًا أَمَّا
 نَصِيبُ مَقْدَرٍ لِمُسْتَحَقِّهِ
 كَالْوَصَايَا جَمْعُ وَصِيَّةٍ
 مِمَّنْ وَصِيَّتْ الشَّيْءَ
 بِالشَّيْءِ إِذَا وَصَلَتْهُ بِهِ
 وَالْوَصِيَّةُ شَرْعًا تَرْتَبِعُ عَنْ
 مَصَافٍ كَمَا بَدَلَتْ (وَالْوَارِثُونَ مِنَ الرِّجَالِ)
 الْجَمْعُ عَلَى أَرْبَعِ عَشْرَةٍ
 (عَشْرَةً) بِالْإِخْتِصَارِ
 وَبِالْبَسُاطَةِ عَشْرَةَ عَشْرًا
 وَعَدَّ الْمُصَنِّفُ الْعَشْرَةَ
 بِقَوْلِهِ (الْأَبْنَاءُ) (وَالْأَبْنَاءُ)
 وَأَنْ سَقَلَ (وَأَنْ سَقَلَ)
 وَأَنْ نَزَلَ ابْنُ الْأَبْنَاءِ بِمَرْجِعَةٍ أَوْ بِدَرْجَانِ
 بِمَحْضِ الذِّكْرِ وَهِيَ مِنْ أَسْفَلِ النَّسَبِ . (وَالثَّالِثُ) (الْأَب) . (وَالرَّابِعُ) (الْجَدُّ) (وَالْخَامِسُ) (الْأَبْنَاءُ) (وَالْخَامِسُ)
 الذِّكُورُ مِنْهَا مِنْ أَعْلَى النَّسَبِ . (وَالْخَامِسُ) (الْإِخْ) سُوَاءَ كَانَ مِنْ جِهَةِ الْأَبِّ فَقَطُّ أَوْ مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ
 فَقَطُّ أَوْ مِنْ جِهَتَيْهِمَا مَعًا . (وَالسَّادِسُ) (ابْنُ الْإِخْ) لِلْأَبَوَيْنِ أَوْلَادُ فَقَطُّ (وَأَنْ تَرَخَى) أَيْ بَعْدَ

ابن الأخ كابن ابن الأخ . (و) السابع (الم) أى أخوال الأب من الأبوين وأخوال الأب من الأب . (و) الثامن (ابن الم) كذلك (وإن تباعدوا) أى الم وأبته فلا فرق بين القريب كعم الميت والبعيد كعم أبي وعم جده إلى حيث ينتهي وكذلك ابن الم وهذه الأربعة من حواشي النسب . (و) التاسع (الزوج) ولو في عدة رجعية . (و) العاشر (الولي العتق) وللإرادة من جلد مئة الأعتاق أو ورت به (ولو اجتمع كل الرجال ثورت منهم ثلاثة الأب والأبن والزوج فقط) لأن غيرهم محجوبون بغير الزوج (ولا يكون الميت في هذه الصورة) أى صورة اجتماع جميع الذكور (الأمراء) وهي الزوجة ومثليتهم تصبح من اثني عشر لأن فيها ربياً وسدساً وهما متوافقان بالنصف فتضرب نصف أحدهما في الآخر للزوج الأربع ولأب السدس ولأبن الباقي (والوارثات من النساء المجمع على أنهن سبع بالاختصاص) بعد الجدة واحدة سواء كانت من جهة الأب أو من جهة الأم وعدة الأخت واحدة سواء كانت لأبوين أو لأب أو لأم (والبسط عشرة وعدة المصنف السبع في قوله) الأولى (والبنت) والثانية (بنت الأبن) وإن سفلت أى بنت الأبن يسفل أبها بمحض الذكور فتدخل بنت الأبن وهكذا تخرج بنت بنت الأبن لأنها لا يقال لها بنت الأبن لأنها لا تنسب للميت بالنسبة (و) الثالثة (الأم) والرابعة (الجدة) وإن علت ولا فرق بين أن تكون من جهة الأم كأم الأم أو من جهة الأب كأم الأب بشرط أن لا تدلى بذكر بين اثنين بأن تدلى بمحض الإناث أو بمحض الذكور أو بمحض الإناث إلى محض الذكور (و) الخامسة (الأخت) لأبوين أو لأب أو لأم (و) السادسة (الزوجة) ولو في عدة رجعية (و) السابعة (الولادة) أى السيدة (العقيقة) أى من لها الولاء على الميت سواء كان غنياً أو منتسماً إلى متبقها بنسب أو ولاد (ولو اجتمع كل النساء فقط ورت منهن خمس) والباقي منهن محجوب (البنت) وبنت الأبن والأم والزوجة والأخت الشقيقة ولا يكون الميت في هذه الصورة) أى صورة اجتماع جميع الإناث (الأرجل) وهو الزوج ومثليتهن من أربعة وعشرين لأن فيها سدساً ومثليتهن خارج السدس ستة ويخرج الثمن ثمانية وهما متوافقان بالنصف فتضرب نصف أحدهما في كل واحد الآخر فيحصل أربعة وعشرون للبنت والنصف ولبنت الأبن السدس ولأم السدس وللزوجة الثمن وللأخت الباقي وإن اجتمع من يمكن اجتماعه من التوابع الذكور والإناث ورت منهم خمسة أبوان والأبن والبنت والزوج لمثليتهن من اثني عشر للأبوين السدسان والزوج الأربع والباقي من الأبن والبنت أملاً ولا نكاحاً الخمسة فتضرب عدد رهوش الأبن والبنت وهي ثلاثة في أصل السلسلة بستة وثلاثين ومنها نصف من نكاحها من الأصل أخذه مضروباً في ثلاثة لأنها تجزء السهم ولو أبدل الزوج بالزوجة صارت السلسلة أربعة وعشرين فحصل الكثير في نصيب الأبن والبنت فتضرب ثلاثة في أصل السلسلة يبلغ الحاصل اثنين وسبعين ومنها تصبح (ومن لا يسقط من الورثة بحال) أي شخص (خمس الزوجان أي الزوج والزوجة) وإن لم يحصل بينهما طء ولا خلاء ويتوارثان في عدة الطلاق الرجعي باتفاق الأئمة الأربعة ولو عتق المريض أمة تخرج من الثلث وتزوجها ومات فأنكرها ولا ترثه لأنه لو ورت لكان العتق وصية لو ارت وهو توقف على إجازة الورثة فتوقف على إجازتهم ولا إجازة متوقفة على إجازة التوقف على عتقها فتوقف على إجازتها فتوقف كل من إجازته وعتقه على الآخر وهذا هو الدور المحكمي وعند المالكية ثرت المصوبة أن خرجت من الثلث أو أجزأ الزائد (والأبوان أي الأب والأم وولد الصلب ذكر أو أنثى) وهذا أجمع لأن كلا منهما يدلى إلى الميت بنفسه بنسب أو نكاح أي غير واسطة بينهم وبين الميت وهم سبعة الأبن والبنت والأبوان والزوجان والعتق لما عدا الأخير لا يحجبون حجب حرمان بالشخص أصلاً فكل منهم أصل في نفسه بخلاف العتق

والم وابن الم وابن
تساعد الزوج والولي
المعتق ولو اجتمع
مكل الرجال ورت منهم
ثلاثة الأب والأبن
والزوج فقط ولا يكون
الميت في هذه الصورة
الأمراء (و) الوارثات
من النساء المجمع على
أربعين (سبع)
بالاختصاص وبالبسط
عشرة وعدة المصنف
السبع في قوله (البنت
وبنت الأبن) وإن
سفلت (الأم والجدة)
وإن علت (والأخت
والزوجة والمولدة
العقيقة) ولو اجتمع كل
النساء فقط ورت منهن
خمس البنت وبنت
الأبن والأم والزوجة
والأخت الشقيقة ولا
يكون الميت في هذه
الصورة الأرجل (ومن
لا يسقط من الورثة
بحال) خمسة الزوجان
أي الزوج والزوجة
(والأبوان) أي الأب
والأم (وولد الصلب)
ذكر أو أنثى

فهو وإن أدلى بنفيه لبيت فرع فلا يرث مع عصب النسب لأن الأصل مقدم على الفرع ولو اشترى
 المريض أباه أو أخته عتق عليه ولا يرث لأنه لو ورث لكان العتق والنسب إليه بالشراء وصية
 لو ارث وهي متوقفة على إجازة الورثة فتوقف على إجازة كل من لم يكن هناك وارث غيره أو
 بعضه إن كان والإجازة متوقفة على إرثه للتوقف على عتقه المتوقف على إجازته فتوقف كل من إجازته
 وعتقه على الآخر (ومن لا يرث بحال) أي بسبب من الأسباب الثلاثة التي هي عقد الزوجية وولاء
 العتاقة والقرابة بالأبوة والبنوة والأدلاء بأحدهما (سبعة) كوجود علة واحدة من علة سنة أحدهما أو هو
 عجز حكمي يقوم بالإنسان بسبب الكفر وهو مانع من الجانبين فلا يرث الإريق بجميع أنواعه وهو
 (العبد) القين (والأمة) كذلك (ولو عبر بالريق لكان أولى) لشمولة الأمة (والدبر) وهو الإريق
 الذي قال له سيده أنت حر بعد موتي (وأم الولد) وهي الأمة التي استولدها سيدها (والكتاب) وهو
 (الذي قال له سيده كاتبك على دينارين تؤديهما إلي في شهرين فإن أدتهما إلي فأنت حر فقبل
 قولاه لا يرثون لقصمهم بالريق ولأن الرقيق لو ورث لكان سيده وهو أجنبي من البيت ولا يرث
 لأنه لا ملك له أصلاً عند الشافعي وتاماً عند المالكية بل ماله سيده بحق الملك (وأما) البعض وهو
 (الذي يهره بحر إذا مات عن مال مملوكه بعضه الحر ورثته قريبة الحر زوجته ومعتق بعضه) ولا شيء
 لسيده والإرجح عند الشافعية أن البعض يرث عنه جميع مملكته بعضه الحر وقيل لا يرث كالقن
 في القديم كمالك وأبي حنيفة لأن مملكته بعضه الحر لمالك بعضه قالو كان نصفه حراً وثلثه
 ثلثه حر مملوكه قال مالك بينهما أثلاثاً بنسبة سهامهما وقيل أن جميع مملكته لبيت المال وقيل أن مملكته
 بعضه الحر لا يرث جميع بل بعضه فقط فيقسم بين ورثته ومالك بعضه على نسبة الرق والحرية قالو
 كان ثلثه حراً فلورثته ثلث المال . وثانيها قتل وهو مانع للقاتل فقط لا للمقتول فقد يورث قاتله كان
 يرح شخص أباه بحرهما يسري للنفس ثم يموت الابن في الحر يرح حماة مستقرة فانه يرثه (والقاتل)
 وهو من له مدخل في القتل ولو بحق كقتل جارية وجلاذ بأمر الإمام أو القاضي فإن القاتل (لا يرث عن
 قتله سواء كان قتله مضموناً بفصاح أو دية مع الكفارة أم لا) كأن وقع قصاصاً أو حداً أو جبال ولا
 فرق فيما من له دخل في القتل بين أن يكون بالباشرة أو بالسبب كالشهادة بما يوجب القتل وكأثر
 للشاهد يوجب القتل وكالحكم بالقتل بسبب البينة أو الأقرار أو بالشرط كحفر البئر ووضع الحجر
 ولا بين للسكر وغيره كجرحون ويقتل وتأم بأن اختلف على مورثته فبات بقتله ولو بسبب قصد المصلحة
 كضرب الأب للتأديب وبطه الجرح للعاجلة ولو سقط متوارتان من علو مات التحق لم يرثه القوي
 فإن مات القوي ورثته التحق ولم يدخل القوي في القتل وإن كان على معين لأنه ليس بغيره بخلاف القاضي
 والحاصل أن الذي له مدخل في القتل ثلاثة مباشرة وسبب وشرط فالباشرة هي التي تؤثر وتعمل
 والسبب هو الذي يؤثر ولا يحصل كالسبب والأكراه فانه يؤثر ولا يحصل والشرط مما لا يؤثر ولا يحصل
 كحفر البئر والسبب إنما حتى وأما عدي وأما شرعي فالأول كالأكرام والثاني كتقديم الطعام المسموم
 والثالث كشهادة الزور والثالثة كإدانة كمال الصنف (والمرتد) فانه لا تورث بينه وبين المسلمين ولا
 بينه وبين الكفار أي فلا يرث المرتد ولا يرث حتى لو ارث أخوان مثلاً إلى النصرانية لا تورث
 بينهما ومال المرتد فيء ولو كان أثنى وسواء ما اكتسبه في حال الإسلام أو في حال الردة ولو عاد إلى
 الإسلام قبل قسمة تركته مورثه (ومثله) أي المرتد (المرتد) فلا يرث ولا يرث وماله فيء (وهو من
 يخرج الكفر ويظهر الإسلام) فهو للنافق الآن اسم للنافق مخصوص بهذا الرسول صلى الله عليه وسلم
 وهذه يسمى زنديقا وقيل فهو من لا يتبع ديننا خصوصاً وقيل من نكسب الشرع فجعله واحداً أخلاف

(ومن لا يرث بحال)
 سبعة (العبد) والأمة
 ولو عبر بالريق لكان
 أولى (والدبر) وأم الولد
 والكتاب) وأما الذي
 يهره بحر إذا مات عن
 مال مملوكه بعضه الحر
 ورثته قريبة الحر
 وزوجته ومعتق بعضه
 (والقاتل) لا يرث عن
 قتله سواء كان قتله
 مضموناً أم لا (والمرتد)
 ومثله الزنديق وهو
 من يخرج الكفر ويظهر
 الإسلام

من الاسلام والكفر كما قبل (وأهل ملتين) حال الموت (فلا يرت مسلم من كافر) على الأصح عند
 الجمهور خلافا لما ذم وما عاوى ومن وافقهما (ولا عكسه) أى قطعاً أى لا يرت كافر من مسلم لا يقطع
 بالآلة بينهما سواء أسلم الكافر قبل فسخة التركة أم لا وسواء كان بالقراءة أو النكاح أو الولاء (ويرت
 كافر الكافر وإن اختلفت ملتهما كيهودى ونصرانى) لأن جميع ممل الكفر كالملة الواحدة
 وخامسها اختلاف ذوى الكفر الأصل بالذمة والحراية (ولا يرت حربى من ذمى) وكذا من معاهد
 ومؤمن لقطع الناصرة بين حربى ومن بعده والذي من عقدت عليه الجزية وللواحد فن عود
 على ترك القتال والستامن من دخل دارنا بأمان (وعكسه) أى فلا يرت ذمى ونحوه من حربى
 والأزجى أن المعاهد والمستامن كالذمى فيتوارثان مع الذمى لأنهما معصومان بالهدى والأمان والقول
 الثانى أنهما كالحربى لأنهما لم يستوطنا دارنا فارتان الحربى ويرثهما به قال الأئمة الثلاثة (ولا يرت
 لا يرت من مرتد ولا من مسلم ولا من كافر) وبالجملة فالمرتد لا يرت من أحد ولا يرت أحد ومثله المنتقل
 من ذمى إلى آخر كيهودى تنصر أو بالعكس فلا يرت أحد لأن ترك ذمنا يقر عليه ولا يرت على ذمته الذى
 انتقل إليه بل لا يقبل منه إلا الاسلام فإن أسلم تركه لا يقتل كالمتردد . وسادسها الدور الحسمى وهو
 أن يترى من نبوت الذى ونفيه فيعود على نفسه بالابطال سواء كان إرثاً أو غيره وهذا يقع في المقام
 كثيراً في إرثه في الارث أن يقر أخ تارك للتركه بأن لم يمت فيثبت نسبه ولا يرت للدور لأنه لو رثنا
 الابن لم يثبت الأخ فلا يكون وارثاً حائزاً فلا يصح إقراره فلا يثبت نسب الابن فلا يرت فرحم الارث
 على نفيه بالابطال وما أدى ثباته الى نفيه يفتى من أصله ويجب على القرب بطناً أن يدفع له التركة
 ان كان صادراً على المعتمد عند الشافعى ومن صور الدور الحسمى كأن أعق الأخ الحائز عشرين من
 التركة ثم ادعى شخص أنه ابن الميت وشهد له العتيقان بعد استنادهما وقبلهما القاضي فان نسب
 ثبت ولا يرت إذ لو يرت لكهما فيبطل عتقهما فبطلت شهادتهما فيبطل النسب فيبطل الارث ومثاله
 في غير الارث كأن يقول لأخته ان صليت صلاة صحيحة فانت حرة قبلها فصلت مكشوفة الرأس مع
 قدرتها على السفر فيقبل أنها لا تعتق إلا بعد الصلاة للزوم الدور لأن عتقها بمشوقف على صحة صلاتها
 ولو عتقت قبلها لم يفت مع كشف رأسها وإذا لم تصح لم تعتق فيرجع العتق على نفسه بالابطال فلا
 يثبت لها أحكام الحرية من الارث والجنابة والشهادة ونحوها إلا بعد الصلاة ويبنى قوله قبلها والمشهور
 أنها لا تعتق بحال ابطالا للتعليق المؤدى الى الدور قال الامير نصاً أفتى بالاكسية على أنه إذا قال
 ان طلقك كانت طالق قبل ثلاثاً كزمة الثلاث مع أن نبوته قبل بتمضي عدم وجود التعليق عليه حيث
 لم يجد محلاً وإذا اتى التعليق عليه اتى الطلاق فبطل الطلاق وأما لكهم قطعوا النظر عن الدور
 والقبلية احتياطاً في القروج والمعتمد عند الشافعية وقوع المنحصر فقط وهو واحد (وأقرب العصبية)
 من النسب فهو العاصب بنفسه (وفي بعض النسخ العصبية) وهي أولى وأخصر لأن لفظ عصبية أما
 اسم جنس فيحمل على الواحد والتعدد والذكر والأنثى أو هو جمع عاصب فيكون عصبية على هذا
 جمع الجمع ومعناها لغة بنو الرجل وقرابته لأبيه والعصبية من الرجل ما بين العشرة الى الأربعين (وأرى
 بها) أى العصبية معناه شراؤها (من ليس له حال نصيبه سهم مقدر من المجموع على توريتهم وسبق
 بيانهم) فبرت العصبية التركة كلها إذا انفرد أو ما فضل بعد القروض ان كان معه ذم فرض وان لم يفضل
 بعد القروض متى سبقه الا لأخوة الأشقاء في مسنة التركة والأخت في مسنة الأكرية بمقتضى
 المشتركة زوج وأم وأخوات وأم وأخ شقيق فأكسبه أكلها ستة لاندخل من مخارج السهام لزوج
 النصف ثلاثة ولا م الكسب واحد والأخوين للام الثلث ونحوه الأصناف ستة سبق له نصيبه الشقيق من

(وأهل ملتين) فلا
 يرت مسلم من كافر
 ولا عكسه ويرت
 الكافر الكافر وإن
 اختلفت ملتهما كيهودى
 ونصرانى ولا يرت
 حربى من ذمى وعكسه
 والمتردد لا يرت من
 مرتد ولا من مسلم ولا
 من كافر (وأقرب
 العصبية) وفي بعض
 النسخ والعصبية وأريد
 بها من ليس له حال
 نصيبه سهم مقدر من
 المجموع على توريتهم
 وسبق بيانهم

فكان مقتضى الحكم أن يسقط الأخ الشقيق لاستحقاق الفروض لكن لا يجوز سقوط الشقيق لما ذكره
 للأخوين لأم في قرابة الأم فيجعل حينئذ أمًا لأم فيشاركها في الثلث فتحاج للثلاثة إلى تصحيح
 لأن الإثنين لا ينقسمان على ثلاثة تضرب الثلاثة عند رؤوس الأخوة في أصل الثلاثة وهو ستة فتصح
 من ثمانية عشر الزوج خمسة وألأم ثلاثة وكل من الأخوة اثنتان ، ومثال الأكرية زوج ولم
 وجدوا خت شقيقة أولاد فأصل الثلاثة وتصل إلى تسعة لأزواج ثلاثة ولأم اثنتان ولجد واحد
 وللأخت ثلاثة لكن لما كانت الأخت لو استقلت بمافرض لها أرادت على الجد وكذا زيادة من حيث
 ارتباطها فقط ردت هذا الفرض إلى التصيب بالجد فيضم حصته إلى حصتها فيجموع حصتها أربعة
 ويقسمها اثلاثا لولد كمثل حظ الأثنين ، وإذا قسمتها على ثلاثة عند الرؤوس كانت غير منقسمة ولا
 موافقة بين الرؤوس وسهامها فتضرب ثلاثة في تسعة فتصح من سبعة وعشرين للزوج ثلاثة في ثلاثة
 بنسبة هي ثلث المال وللأم اثنتان في ثلاثة بنسبة هي ثلث الباقي ولجد والاخت أربعة في ثلاثة باقى
 عشر فللاخت أربعة هي ثلث باقى الباقي ولجد ثمانية هي الباقي فللجد الثلث هذه السبعة فيقال هلك
 هالك وخلف أربعة من الورثة فورث أحدهم ثلث المال والثاني ثلث الباقي والثالث ثلث باقى الباقي
 والرابع الباقي وأما تود الأخت والجد إلى القاسمة لأن الأخت معه حصبة وأما فرض لها فتعثر
 تصيبها حين نقلت الجد إلى فرضه ولا تصيب لها غيره فعدل إلى ما ثبت لها بالنس وهو الفرض الثلاثة
 فلما وجد أنها رجعت إلى التصيب بالاجتهاد لأن له تدخلًا في النصوص الشرعية بالتخصيص
 ونحوه (وأما اعتبار السهم) أى أنما قيد السهم للثني بكونه (حال التصيب ليدخل الأب والجد)
 في العصة ولولا ذلك التقييد لم يدخل في العصة (فإن لكل منهما سهمًا مقدرا في غير التصيب)
 وهو حال اجتماع مع الابن فإن له معه السدس والباقي للابن وكل منهما ليس له سهم مقدر حال
 التصيب وهو حال انفراذه عن الابن وللأم العصة ثلاثة أعدها عصة بالغير وهي كل أنى عصبها
 ذكر وهن البنات وبنات الابن والأخوات غير ولد الأم مع أخيه . وثانيها عصة مع الغير وهي
 لكل أنى عصبها اجتماعها مع أخرى وهن الأخوات مع البنات أو بنات الابن فليس لمن حال
 يستفرق على انفراذه في التركة . وثالثها عصة بالنفس وهو كل ذى ولا . وبما ذكرنا
 ليس بينه وبين الميت أنى وهم المذكورون هنا كما قال الشارح (ثم عد المصنف الأقرب في قوله)
 أى ثم بين الأقرب فالأقرب بقوله وهم (الابن) وهو ولد الصلب لقوة عصبته باعتبار نقله للأب من
 العصبية إلى فرض السدس وبأنه يصيب أخته بخلاف الأب (ثم ابنه) وإن سفل بمحض الذكور
 (ثم الأب) لأنه ينتسب إلى الميت بنفسه (ثم أبوه) وإن علا (ثم الأخ للأب والأم ثم الأخ للأب)
 والمواب التمهيد هنا بالواو لأن الجد في مرتبة الأخ الشقيق وللأب (ثم ابن الأخ للأب والأم ثم ابن
 الأخ للأب) لأن كلا منهما كإبيه فيقوم مقامه في الإرث والتعصيب (وقوله ثم الم على هذا الترتيب
 ثم ابنه أى فيقدم الم للابوين ثم للأب ثم بنوهما كذلك) أى بنو الم للابوين ثم لاب (ثم يقدر
 ثم الأب من الابوين ثم من الأب ثم بنوهما كذلك) أى بنو الم من الابوين ثم من الأب
 (ثم يقدم عم الجد من الابوين ثم من الأب وهكذا) أى ثم بنو عم الجد للابوين ثم لاب وإن
 سفلوا بالترتيب السابق ولارت أولاد جد على مع أولاد جد أقرب منه (فإذا عُدت العصب من النسب
 ولدت عتيق كالنولى أى السيد (العتيق بره) أى الميت (بالعصبية) التى يهبها الولاء (ذكرنا كان
 المعتق أو أثنى) لإطلاق قوله صلى الله عليه وسلم أن الكولاء لمن أعتق ولأن الانعام بالاعتاق موجود
 من الرجل والمرأة فاستويا في الإرث ثم عصة المعتق بسبب المنصبون بأنفسهم كتاب

واخيه

وأما اعتبر السهم حال
 التصيب ليدخل الأب
 والجد فإن لكل منهما
 سهمًا مقدرا في غير
 التصيب ثم عد المصنف
 الأقرب في قوله (الابن
 ثم ابنه ثم الأب ثم أبوه
 ثم الأخ للأب والأم
 ثم الأخ للأب ثم ابن
 الأخ للأب والأم ثم
 ابن الأخ للأب) وقوله
 (ثم الم على هذا الترتيب
 ثم ابنه) أى فيقدم الم
 للابوين ثم للأب ثم
 بنوهما كذلك ثم يقدم
 ثم الأب من الابوين
 ثم من الأب ثم بنوهما
 كذلك ثم يقدم عم
 الجد من الابوين ثم
 من الأب وهكذا (فإذا
 عُدت العصب من النسب
 ولدت عتيق كالنولى
 (العتيق بره) أى الميت
 (بالعصبية) التى يهبها
 الولاء (ذكرنا كان
 المعتق أو أثنى) لإطلاق
 قوله صلى الله عليه وسلم
 أن الكولاء لمن أعتق ولأن
 الانعام بالاعتاق موجود
 من الرجل والمرأة فاستويا
 في الإرث ثم عصة المعتق
 بسبب المنصبون بأنفسهم
 كتاب

وأخيه لا كبتهم وأخته فهم مقدمون على معتنق اللق (فان لم يوجد لبيت عصبة بالنسب ولا عصبة بالولاء لئلا) أي البيت (البيت المال) لئلا يسلطوا على ما في الصلحة ان كان الامام عادلا بأن جعل كل ذي حق حقه والامير يثبت المال فيه والباقي بعد الفروض على أهلها غير الروحيين ان لم يكونوا من ذوى الأرحام والأرد عليهم من جهة الرجم لامن جهة الزوجية وكيفية الرد ان نجمع الفروض وتعرف نسبة كل منها الى المجموع ويرد الباقي على أهلها بتلك النسبة طلبا لمعدل فيهم وفي بنت وولم يحمل النسبة من ستة لبيت المصنف ثلاثة وللام السيدس سهم يبقى بعد فرضهما نظريان برهان عليهما بالنسبة المذكورة ثابت ثلاثة ارباعهما واحد ونصف وللام كزهمما نصف فيخرج مخرج ربع وهو اربعة فنضرب في الستة بأربعة وعشرين وترجم بالاختصار الى اربعة للتوافق بين السهمين بالسيدس لبيت ثلاثة وللام واحد فان لم يكن هناك من يرث عليه ورت ذوى الأرحام وهم كل قريب غير من تقدم من المجموع على ارباعهم يرجعون الى اربعة اصناف الاول من ينتمي الى لبيت وهم اولاد البنات واولاد بنات البنات وان زلوا. الثاني من ينتمي اليهم لبيت وهم الاجداد والجدات الساقطون وان علوا. الثالث من ينتمي الى ابوي لبيت وهم اولاد الاخوات وبنات الاخوة وبنو الاخوة للام ومن يدلي بهم وان زلوا. الرابع من ينتمي الى اجداد لبيت وبناته وهم الامهات للام وهم اخوة الاب لاهم وامهات الام وان علت سواء كانوا اشقاء أو لآب اولاد وامهات الاب وان علوا لاهم واخوة الاب لاهم والعمات مطلقا وبنات الامهات سواء كانوا لآب اولاد والاخوال والحالات مطلقا وان تباعدوا واولاد الامهات للام واولاد العمات واولاد الخوة مطلقا ذكورا واناثا وان زلوا ومن انفرد من هؤلاء بجمع المال وعند الاجتماع ينزل كل منهم منزلة من يدلي به الأخوال لبيت وخالاته فنزلون منزلة الام والاهمات لبيت وبناتهم اخوة ابويهم فنزلون منزلة الاب والامهات للام اخوة الاب لاهم والامهات للام ففرق بين عم الام والعم للام. والحاصل من ذلك ان اخوال الام وخالاتها بمنزلة الجدات ام الام وامها وبناتها بمنزلة الجدات ابوي الام واخوال الاب وخالاته بمنزلة الجدات ام الاب وبناتها بمنزلة الجدات ابوي الاب على اربع اقسام فاذا انفردت العمات والامهات للام قسم المال بينهم على حسب استحقاقهم لو كان الاب هو لبيت واذا اجتمعوا مع الاخوال والحالات فالثلاثة للعمات والامهات لانهما حظ الاب والبنات وللثلاثة الاخوال والحالات لانهما حظ الام ويقسم نصيب كل فريق عليه على حسب ارته من الابوين.

(فصل في الفروض للفقرة في كتاب الله والثابت بالاجتهاد ومسئولية) (والفروض) أي الانصاء (الفقرة وفي بعض النسخ والفروض المذكورة في كتاب الله تعالى سنة) (والسابع الذي هو ثلث الباقي ثابت بالاجتهاد (لايزاد عليها) أي الانصاء للفقرة (ولا ينقص منها الا لأعراض كالقول) أو الرد في الرد زيادة في قدر الانصاء ونقص من عدد النسبة وفي القول زيادة في عدد النسبة ونقص من الانصاء وخرج بقوله في كتاب الله ثلث الباقي في مسائل الجد والاخوة حيث كان معه ذو فرض وزادت الاخوة على مثله كأم وحملة اخوة الحمل النسبة من ستة للام السيدس واحد يبقى خمسة ثلثها واحد وثلاثون في ستة فتخرج من ثمانية عشرة للام سبعة ثلثها واحد وللجد خمسة ولكل أخ اثنين وفي الم او بن كزوجية وأبو بن ومهااتهم من اربعة للزوجة اربعة وللام ثلث الباقي واحد وللاب الباقي وكزوج وأبو بن ومهااتهم ابتداء من ستة من صير مخرج الثلث في مخرج النصف لذاتين من فرض الزوج والام ولا ينظر لثلث الباقي ابتداء القسمة ثم هذا أخذ الزوج نصيبه تأخذ الام ثلث الباقي وتأخذ الاب ثلث جميع المال لانه

فان لم يوجد لبيت
عصبة بالنسب ولا
عصبة بالولاء لئلا
يبيت المال.

(فصل في الفروض
للزوجة وفي بعض
النسخ والفروض
للكورة (في كتاب
الله تعالى سنة) لايزاد
عليها ولا ينقص منها
الا لأعراض كالقول

مثلها (و) الفروض الستة هي النصف والرُّبع والثلث والثلثان والسادس (والنصف مثلث النون وفيه القراية وهي نصف مكر غيب وله خمسة وهي نصف بحذف الفاء مع ضم النون وشذ الصاد وأما الربع والثلث والثلثان والسادس في كل منها هم الوسط واسكانه وكر غيب (وقد يعبّر الفرضيون عن ذلك) أي الستة (بجارية مختصرة وهي) ثلاثة طرق: أحدها طريقة البدلي وهو أن يذكر الكسر الأول ثم البدلي ما تحتها وأوسطها عبارة المصنف ومنها أن يقول النصف ونصف ونصف والثلثان ونصفهما ونصف نصفهما وأن شئت قلت النصف ونصف وربعه والثلثان ونصفهما وربعهما وأخضر منها أن يقول النصف والثلثان ونصفهما ونصف نصفهما. وثانيها طريقة الترتي وهي أن يذكر الكسر الأسفل ثم يترقي لما فوقه كأن تقول النون والثلث والسادس ونصفهما ونصف نصفهما. وثالثها طريقة التوسط وهي أن يأتي بالكسر الوسط ثم تصدّد ذكره ينزل درجة كقول الشارح (الربع والثلث ونصف كل ونصف كل) وهذه أولى لأن خير الأمور التوسط (فالنصف فرض خمسة) أحدها (الثلث) الواحدة (و) ثانيها (ثلث الابن) الواحدة وأن سفل الابن بالاجماع (إذا انفرد كل منهما) أي البنت وبنت الابن (عن ذكر غيبها) من أخ أو ابن عم إجماعاً قياساً على بنت الصلب لأن ولد الابن كالولد لربنا ونحسب أنه كذا كذا لا في كذا لا في وانفردت بنت الابن عن الابن وعن البنت (و) ثالثها (الاخت من الأب والأم) أي الواحدة (و) رابعها (الاخت) الواحدة (من الأب إذا انفردت كل منهما) أي الاخت الشقيقة والاختلاب (عن ذكر غيبها) من أخ أو جسد في غير الأكرية بل وعن الأولاد وأولادهم الذكور والإناث وعن الأب وانفردت الاخت لابن عن الأشقاء من ذكر أو أنثى (و) خامسها (الزوج إذا لم يكن) لزوجته (مع ولده كذا كان الولد أو أنثى) أو خنثى (ولا ولد ابن) وإن سفل منه أو من غيره وانفردت الأجمع على أن ولد الابن كولد الصلب في حجب الزوج من النصف إلى الربع (والربع فرض اثنين) فرض (الزوج مع الولد أو ولد الابن) لزوجته وإن سفل ذكرها كان ذلك الفرع أو أنثى (شواء كان ذلك الولد) أي الفرع الوارث (منه) أي الزوج (أو من غيره) ولو من زنا لأن ولد الزنا ينسب إلى أمه (وهو أي الرُّبع فرض الزوجة) الواحدة (والزوجين والزوجات) فيشتركي بالرُّبع بالسوية ولو زدن على الرُّبع كما في فكاح الكفار (مع عدم الولد أو ولد الابن) لبيت من الزوجة أو من غيرها (والأفصح) الأشهر (في) لفظ (الزوجة تخلف التاء ولكن إثباتها في) باب (الفرائض أحسن) وأولى (للتمين) بين الذكر والأنثى (والنصف فرض) صنف واحد وهو للذكور في قوله (الزوجة) الواحدة (والزوجين والزوجات مع الولد) الواحد (أو أنثى) (أو ولد الابن) كذلك وإن سفل (ويشتركن كلهن في الثمن) بالسوية وخرج بولد الابن ولدت البنت فانه لا يرث ولا يحجب وكذلك الولد أو ولد الابن إذا قام به مانع من الأرب كرق أو قتل أو اختلاف دين فانه لا يرث ولا يحجب فهو كالعدم (فائدة) يتصور اجتماع أكثر من أربع زوجات كما لو أسلم الكافر عن عشر مثلاً وأسكن معه ومات قبل اختيار أربع وكالوطلي أو بتارجمياً وأدعى أخبارهم له بانقضاء العدة فانكركن وألحالتمك فزوج أربعاً آخر ومات ومعه أولئك بدعواهن فباب ففرض الزوجية في الستين موقوف بين الجميع حتى يقع الصلح بينهم بقسمة بنسأ أو تفاضل كالزيادة عن الأربع بحسب الظاهر فقط وفي الحقيقة الوارث أربع في صحن هؤلاء (والثلثان فرض أصناف) أربعة (من تعدد من أصحاب النصف لو انفردت) (البنتين فأكثر وبنتي الابن) وإن سفل (فأكثر) قياساً على البنتين (وفي بعض النسخ وبنت الابن) والزماد ما زاد على الواحدة لأن الجمع عند الفرضيين ما فوق الواحد (والأختين من الأب والأم فأكثر والأختين من الأب فأكثر) أي

والبنت هي (النصف والرُّبع والثلث والثلثان والثلث والسادس) وقد يعبّر الفرضيون عن ذلك بجارية مختصرة وهي: الربع والثلث ونصف كل ونصف كل (والنصف فرض خمسة) البنت وبنت الابن إذا انفردت كل منهما من ذكر غيبها (والاخت من الأب والأم والأخت من الأب) إذا انفردت كل منهما من ذكر غيبها (والزوج إذا لم يكن معه ولد) ذكرها كان الولد أو أنثى ولا ولد ابن (والربع فرض اثنين) الزوج مع الولد أو ولد الابن شواء كان ذلك الولد منه أو من غيره (و) أي الربع (فرض الزوجة) والزوجين والزوجات مع عدم الولد أو ولد الابن (والأفصح في الزوجة تخلف التاء ولكن إثباتها في الفرائض أحسن للتميز) (والنصف فرض الزوجة) والزوجين والزوجات مع الولد أو ولد الابن يشتركن كلهن في الثمن (والثلثان فرض أربعة البنتين) فأكثر (وبنتي الابن) فأكثر وفي بعض النسخ وبنت الابن (والأختين من الأب والأم) فأكثر (والأختين من الأب) فأكثر وهذا

دارت هؤلاء الاناث الثلثين (عند انفراد كل منهما) أي النوعين البنتين وإن سميا والأخنتين لعبد
 (عن أخوتهن) الذكور (فإن كان) أي وجد (معهن) أي هؤلاء الاناث (ذكر) لم يمرض
 من الثلثان بل يصيب فيكون للذكر مثل حظ الأنثيين من جميع الاناث المذكورة (فقد يزدن على
 الثلثين كما لو كن عشرين) من البنات أو الأخوات لغير أم (والذكر واحد) فتكون السبعة من اثني
 عشر عدد الرؤوس يجعل الذكر برأسين (فلهن) أي العشر اناث (عشرة من اثني عشر) ولكل
 واحدة واحد ولذا ذكر اثنتان (وهي) أي العشرة أسهم (أكثر من ثلثها) أي اثني عشر لأن ثلثي
 الاثني عشر ثمانية فرأيت العشرة على الثلثين شديدا ولم يأخذ الأخ في هذه الصورة إلا سديدا (وقد
 بنقض) أي هؤلاء الاناث الثلثين (كبنين مع ابنتين) ولين انان من ستة فلهم الثلث حينئذ
 لأن السبعة من ستة عدد الرؤوس فإن البنتين برأسين والابن بأربعة رؤوس ولا بد من اشتراط عدم
 الاولاد في ارب بنات الابن الثلثين أيضا لأن الولد الذكر يحجب بنات الابن مطلقا وكذا الجسد
 من البنات ان لم يكن مع بنات الابن عاصب لاشقاء الثلثين والبنات الواحدة تردهن عن الثلثين
 الى السدس ولا بد ايضا من اشتراط عدم الاولاد في ارب الاخوات لغير أم الثلثين لأنهن مع ذكر
 الاولاد واولاد الابن يحجبن حرمانا ومع انانهم عصبه ولا بد من اشتراط عدم الاشقاء في ارب الاخوات
 للاب الثلثين لأن ذكرهم يحرمون الاخوات للاب وكذا الجسد من انانهم ان لم يكن معهن عاصب
 والحقبة الواحدة تردهن الى السدس (والثلث فرض اثنتين) فرض (الأم اذ لم يحجب) تحجب نقصان
 من الثلث الى السدس (وهذا) أي عدم حجبها (اذا لم يكن لبيت ولد واولاد بن) وأما انان من
 إخوة وأخوات) لبيت (سواء كانوا اشقاء أو لاب أولام) أو مختلفين وسواء كانوا ذكورا أو اناثا
 أو خنثا أو مختلفين محجوبين بشخص أم لا والمحجوب بالوصف من الاولاد والاخوة والجدود كالسدس
 في وجد عدد من الأخوة منعت الأم عن الثلث ولو كانوا كلهم محجوبين لوجود الاب مثلا أو كان
 المحجوب بعضهم كأولاد الأم والاشقاء مع الجدة فانه يحجب أولاد الأم دون الاشقاء فإن كان الاخوة
 مع ولد فهو الذي يحجبها لا هو أقوى من الاخوة ولو مات شخص عن أب وأم وأخوين مطلقا وعن جد
 وأم وأخوين لأم فانهما محجوبان ومع ذلك يحجبان الأم من الثلث الى السدس وللأم السدس وللأب
 أولاد الباقي ولا شيء للأخوين مطلقا في السئلة الأولى ولا للأخوين للام في الثانية.

في تنبيه لا يجتمع الثمن مع الثلث ولا مع الربع في فرضية فلا يتصور اجتماع الثمن مع الثلث لأن
 شرط وجود الثمن وجود الفرع الوارث وشرط وجود الثلث عدم الفرع الوارث بشرطهما
 متباينان ولا يمكن اجتماع التقيضين وكذا لا يتصور اجتماع الثمن مع الربع لأن شرط وجود الثمن
 لزوجة والزوجات وجود الفرع الوارث وإذا وجد الفرع الوارث وجبة الربع ولا يكون إلا
 للزوج وهو لا يمكن أن يجتمع مع الزوجة (وهو أي الثلث لا اثنين فصاعدا من الاخوة والأخوات من
 ولدا الأم ذكورا كانوا أو اناثا أو خنثا أو البعض كذا) أي ذكورا (والبعض كذا) أي اناثا يستوي
 فيه الذكر وغيره وإعساوي بين الذكر والأنثى لأنه لا تمصيب فيمن أدلوا به وهو الأم بخلاف الاشقاء
 أو لاب فإن قيمتهن أدلوا به نصيبا وهو الأب فكان لذكر منهم مثل حظ الأنثيين كالبنتين والبنات
 وقد يقضى الثلث لجد مع الاخوة فيما اذ لم يكن معهم ذوفرض ويقص حقه عنه بالمقاسمة كما لو كان معه
 ثلاثة إخوة فأكثر وهذا يكون فرض الثلث لثلاثة (والسدس فرض سبعة) من الاشخاص (الأم
 مع الولد أو ولد الابن) الوارثين (أو) مع عدد (اثنتين فصاعدا من الاخوة والاخوات ولا
 فرق بين الاشقاء وغيرهم) من بني الملات ونحو الاخفاء (ولا بد من كون البعض كذا والبعض كذا) حتى

عند انفراد كل منهما
 عن أخوتهن فإن كان
 معهن ذكر فقد يزدن
 على الثلثين كما لو كن
 عشرين والذكر واحد
 فلهن عشرة من اثني
 عشر وكذا الجسد من
 البنات ان لم يكن مع
 بنات الابن عاصب
 والحقبة الواحدة
 تردهن الى السدس
 من الثلث الى السدس
 إذا لم يكن لبيت ولد
 واولاد بن
 إخوة وأخوات
 لبيت
 سواء كانوا
 اشقاء أو لاب أولام
 أو مختلفين
 وسواء كانوا
 ذكورا أو اناثا
 أو خنثا أو
 مختلفين
 محجوبين
 بشخص أم لا
 والمحجوب
 بالوصف من
 الاولاد
 والاخوة
 والجدود
 كالسدس
 في وجد
 عدد من
 الأخوة
 منعت الأم
 عن الثلث
 ولو كانوا
 كلهم
 محجوبين
 لوجود
 الاب مثلا
 أو كان
 المحجوب
 بعضهم
 كأولاد
 الأم
 والاشقاء
 مع الجدة
 فانه
 يحجب
 أولاد
 الأم
 دون
 الاشقاء
 فإن كان
 الاخوة
 مع ولد
 فهو الذي
 يحجبها
 لا هو
 أقوى من
 الاخوة
 ولو مات
 شخص
 عن أب
 وأم
 وأخوين
 مطلقا
 وعن جد
 وأم
 وأخوين
 لأم
 فانهما
 محجوبان
 ومع ذلك
 يحجبان
 الأم
 من الثلث
 الى السدس
 وللأم
 السدس
 وللأب
 أولاد
 الباقي
 ولا شيء
 للأخوين
 مطلقا
 في السئلة
 الأولى
 ولا للأخوين
 للام
 في الثانية.

يفرض لها السدس مع الثلث في وجود أخوين كان وطى ^{أو} اثنتان امرأة بنسبة أنت ولد واشتبه
الحال ثم مات هذا الولد عن أمه قبل بلوغه بأحدهما وكان هناك ولدان لأحدهما دون الآخر
فللأم من مال الولد السدس لأختها لأن الميت ابن الزنى له ولدان وعلى ذلك فيكون الميت مات عن أم
وأخوين فالسدس محقق والثلث مشكوك فيه لاحتمال نسبة الولد الثاني فإن استلحقه الثاني أخذت
الأم الثلث كاملاً وقد يفرض لها أيضاً السدس مع عدم من ذكر كما إذا ماتت امرأة عن زوج
وأبوين وهذه الصورة إحدى القرائن (وهو أي السدس للجدّة) الواردة من أب أو من أم ثم إن
كانت الجدة لأم فلها ذلك (عند عدم الأم) فقط سواء انفردت أو كانت مع ذوى فرض أو عصبية لأشها
لا يعجبها إلا الأم فقط إذ ليس بينهما وبين الميت غيرها فلا تحجب بالآب ولا بالجدة وإن كانت
الجدّة لآب فلا يحجبها الآب لأنها تدعى به والأم بالاجماع فإنها تستحق بالأمومة والأم أقرب منها
والقربى من كل جهة تحجب البعدى منها سواء أدلت بها كأم أب وأم أم أب وأم أم أم أم
لم يدل بها كأم أب وأم أبي أب فلا تراث البعدى مع وجود القربى ثم القربى من جهة الأم كأم أم
تتحجب البعدى من جهة الآب كأم أم أب والقربى من جهة الآب كأم أب لا تحجب البعدى من جهة
الأم كأم أم أم بل يكون السدس بينهما نصفين كما قال الشارح (وللجدتين والثلث) أي كما
يفرض للجدّة الواحدة السدس كذلك يفرض للجدات الكثيرة من غير حصر إذ لا حصر لمن
يفترقن في السدس (و) السدس (لبنات الابن) فأكثر (مع بنت الصلب) الواحدة وكذا لبنت
ابن تالة فأكثر مع بنت ابن واحدة أعلى منها (لتكملة الثلثين) فليس السدس لها فرضاً مستقلاً
لأنه لو كان مع بنت الابن بنتاً صلباً فأكثر لم يعط لبنت الابن شيء لاستغراق البنات الثلثين وهي
أما تأخذ السدس تكملة الثلثين (وهو أي السدس للاخت) فأكثر (من الأب مع الاخت)
الواحدة (من الأب والأم) لتكملة الثلثين) كفاي البنات وبنات الابن ولو كان هناك أختان فأكثر
من الأب والأم فلا شيء للاخوات من الأب ولا يعصب الأخوات إلا أخوهن ويسمى الأخ للبارك
إذ لو لم يسقطن (وهو أي السدس فرض الأب مع الولد) ذكر كان أو غيره (أو) مع (ولد الابن)
وإن سفل (أو يدخل في كلام المصنف) حيث عبر بالولد فهو محمول على الذكر والآخر (أو ما لو خلف
الميت بنتاً وأباً) ومقتضىها من ستة اعتباراً بمخرج السدس لأنه الأكثر للتدخل بين القرضين
(فللبنت النصف) ثلاثة (وللآب السدس) واحد حال كونه (فرضاً) له أيضاً بعد فرضه (أو الباقي
تصيباً) وهو اثنان (و) السدس أيضاً (فرض الجد الوارث) الذي هو أبو الآب وإن علا (عدم
عدم الأب) للتوسط بين الجد والميت إذا كان الميت ولداً أو ولداً ابن (وقد يفرض للجد السدس أيضاً
أي كما فرض له مع الفرع الوارث (مع الأخوة) لغير أم (كما لو كان معه) أي الجد (أو فرض
كالبنين) (وكان سدس المال خيراً له من القاسمة ومن ثلث الباقي كبنين وجد وثلاثة أخوة) ثم
مستلهم ستة للبنين الثلثان أربعة وللجد السدس يبقى واحد على ثلاثة أخوة لا ينقسم ويبين
الروس وهي ثلاثة فتضرب في ستة فتصح من ثمانية عشر للبنين أربعة في ثلاثة باقى عشر وللجد
واحد في ثلاثة باقى ثلاثة على ثلاثة أخوة لكل واحد واحد وأجل مستلهم في ثلث الباقي
ثلاثة للبنين الثلثان اثنان يبقى واحد وللجد ثلثه فيضرب مخرجه في ثلاثة فالحاصل تسعة
اثنان في ثلاثة ستة يبقى ثلاثة فيأخذ الجد ثلثها واحداً يبقى اثنان على ثلاثة أخوة لا ينقسم
فتضرب عدد الروس ثلاثة في تسعة فتصح للثلاثة من سبعة وعشرين للبنين ستة و
بنائية عشر وللجد واحد في ثلاثة باقى ثلاثة على ثلاثة والجامع بين مستلتي السدس

(وهو) أي السدس
(الجدّة عند عدم الأم)
وللجدتين والثلث
(ولبنات الابن مع بنت
الصلب) لتكملة الثلثين
(وهو) أي السدس
(لاخت من الأب مع
الاخت من الأب والأم)
لتكملة الثلثين (وهو)
أي السدس (فرض
الأب مع الولد أو ولد
الابن) ويدخل في كلام
المصنف ما لو خلف الميت
بنتاً وأباً فللبنت النصف
وللآب السدس فرضاً
والباقي تصيباً (وفرض
الجد) الوارث (عند
عدم الأب) وقد
يفرض للجد السدس
أي أيضاً مع الأخوة كما لو
كان معه ذوى فرض وكان
سدس المال خيراً له من
القاسمة ومن ثلث
الباقي كبنين وجد
وثلاثة أخوة

الباقى مائة واثنان وستون للتوافق بينهما بالتثنية فثلث سبعة وعشرين تسعة فتضرب في ثمانية عشر
فالحاصل كما ذكرنا في ذلك لو ضربت ثلث ثمانية عشر وهو ستة في سبعة وعشرين ثم يضرب ذلك
الثلث في كل سهم وذلك لأجل معرفة مساواة كسر لكسر أو تفاضلها وقد وضعنا هذه المسائل جدولاً
بهذه الصورة :

مسئلة القاسمة

مسئلة ثلث الباقي

مسئلة السدس

	١٢	٣	١٦٢	٢٧	٩	٣		١٦٢	١٨	٦	
١٠٨	٨	٢	١٠٨	١٨	٦	٢	بنتان	١٠٧	١٢	٤	بنتان
١٣١	١	١	١٨	٣	١	١	جد	٢٧	٣	١	جد
٤٠١	٣	١	٣٦	٦	٢	١	اخوة ٣	٢٧	٣	١	اخوة ٣

واعلم أن الجد والاخوة أما أن يكون معهم صاحب فرض وأما لا فإن لم يكن معهم صاحب فرض
فيكون للجد ثلاثة أحوال وهي تعيين القاسمة وضابطها أن تكون الاخوة أقل من مثله وذلك في
حتم صور وهي جد وأخت جد وأختان جد وثلاث أخوات جد وأخ وأخت. وتعين الثلث
وهي أن تكون الاخوة أكثر من مثله ولا تنحصر صور منها بجد وأخ وأخت. واستواء الأخرين
وذلك في ثلاث صور وهي جد وأختان جد وأخ وأختان جد وأربع أخوات وإذا استوى للجد
القاسمة والثلث فإن عثر للاستواء بالثلث فيكون أثره بالفرض وإن عثر له بالقاسمة فيكون عاصبا
وإن كان معهم صاحب فرض فيلجد سبعة أحوال وهي أن يتعين له ثلث الباقي وذلك في كل مسألة
كان الفرض فيها نصفاً فأقل وعدد الاخوة أكثر من مثلي الجد كما في نحو أم وجد وخمس أخوة
وأما أن يتعين له القاسمة وذلك في كل مسألة فرضها نصف فأقل وعدد الاخوة أقل من ضعفه كما في
نحو زوج وجد وأخ وأما أن يتعين له السدس في نحو زوج وأم وجد وأخوين وأما أن يستوى له
للقاسمة وثلث الباقي أي في كل مسألة فرضها أقل من نصف والاخوة ضعف الجد كما في نحو أم وجد
وأخوين وأما أن تستوى له القاسمة والسدس أي في كل مسألة فرضها ثلثان فقط والاخوة بقدر
الجد كما في نحو زوج و جدة وأخ وكذا في كل مسألة فرضها نصف ورع إذا كان معه أخت
فقط وأما أن يستوى له السدس وثلث الباقي أي في كل مسألة فيها النصف فقط والاخوة أكثر
من ضعفه كما في نحو زوج وجد وثلاثة أخوة وأما أن يستوى له الأمور الثلاثة أي في كل مسألة فيها
النصف فقط والاخوة ضعفه فقط كما في نحو زوج وجد وأخوين (وهو أي السدس فرض الواحد من
ولم الألف ذكر كان أو أختي أو خنتي) (تمة) أحباب الفروض ثلاثة عشر أربعة من الذكور الزوج
والأخ للأب والأب والجد وخمس من الإناث الأم والجدتان والزوجة والأخت للأب وذوات النصف
الآل ب. ثم شرع المصنف في الجواب وهو قسمان حديث بالأوصاف وهو المواضع السابقة من علل ستة
وحديث بالأشخاص وهو المراد عند الإطلاق وهو قسمان أحدهما حديث بقصان وخمس أنواع :
الأول الانتقال من فرض أقل منه في حق من له فرضان وهم خمسة الزوج من النصف إلى
الربع والروية من الربع إلى النصف والأم من الثلث إلى السدس وثلث الابن والأخت من الأب من النصف
إلى السدس. والثاني الانتقال من فرض إلى تعصيب قليل في حق ذوات النصف إذا كان معها من تعصبها

(وهو أي السدس)
فرض الواحد من
ولم الألف ذكر كان
أو أختي

وهو ما لا يخفى عليه من كلامه

والثالث من تمصيب إلى فرض في حق الأب والجدة مع الفرع الذكر والإناث النقل من تمصيب فقط
 إلى فرض وتمصيب أقل كالأب والجدة مع البنت والحاسن النقل من فرض وتمصيب إلى فرض فقط
 كزوج فهو ابن عم مع الفرع الوارث وثانيهما يجب حرمان وهو المرادها (وتسقط الجدات) سواء
 أكن لأم أو لأب (سواء قرين) كأم أم وأم أب (أو بنتين) كأم أم وأم الجد (بالأم فقط)
 أجماعاً أما التي من جهة الأم فلا دلالة لها وأما التي من جهة الأب فلنكون الأم أقرب من بنت
 بالأمومة (وتسقط الأجداد) للدلون إلى الميت بمحض الذكور (بالأب) وبكل جد فهو إلى الميت
 أقرب منهم بالاجماع في حال الارث بالفرض أو بالتصميم أو بهما (ويسقط ولد الأم) ذكرًا كان أو
 أنثى (أي الأخ للام) والأخت لها (مع وجود) واحد من (أربعه) الولد ذكرًا كان أو أنثى أو خنثى
 ومع ولد الابن كذلك أي ذكرًا كان أو أنثى أو خنثى وإن سفل (ومع الأب والجدة وإن علا) أي
 الجد فأب يجب الأخوة الأشقاء أو لأب أو لأم ولجد لا يجب الأخوة الأشقاء أو لأب ويجب
 الأخوة للام فتلخص أن الأخوة للام يجبون بسنة بالابن وابن الابن والبنت وبنت الابن والأب
 والجدة أجماعاً لآية السكالة الأولى وهي قوله تعالى - وإن كان رجل يورث امرأة أو امرأة يورث
 فلكل واحد منهما الكس - لأن السكالة من خلف ولداً أو لداً لكن خص من مفهوم السكالة الأم
 والجدة فلا تحجبان ولد الأم بالاجماع فإن مفهوم السكالة هو أن من خلف ولداً أو لداً لا شيء من
 غيره ليس بسكالة فحققت السنة من هذا المفهوم أن الأخ يورث مع الأم والجدة كما خصت منه أن
 الأشقاء والأخوة لأب يورثون مع البنت وأيضاً أن الأم لا تحجب الأخوة للام وأن أدولاً بها لأن شرط
 حجب المدلى بالمديني به أما اتحاد جهتهما في الارث كالجد مع الأب والجدة مع الأم أو ابنته في المديني به
 كل التركة لو انفرد كالأب مع الأخ وأما الأم مع ولدها فليست كذلك لأنها تأخذ بالأمومة وهو بالأخوة
 ولا تستحق جميع التركة إذا انفردت (ويسقط الأخ للأب والأم مع) واحد من (ثلاثة) الابن وابن
 الابن وإن سفل أي ابن الابن (ومع الأب) دون الجد فلا يحجب به بشاركة (ويسقط ولد الأب بأربعة)
 أي بواحد منهم (بهؤلاء الثلاثة) الابن وابن الابن والأب والأخ للأب والأم) لقوته بزيادة القرابة
 وكذا بالنسبة إذا صارت عصبة مع الغير وترى الأخت لأب يحجبها بعدد من الأخوات الأشقاء عند
 عدم مصيبتها فليجوز الفرع الأنثى لا يحجبان إلا الأخوة للام والفرع الذكر يحجبان الجميع وليس
 للشقيق حاجب غيرهما ويسقط ابن الأخ الشقيق سنة بالأب والجدة والابن وابن الابن والأخ الشقيق
 والأخ للأب لأنه أقرب منه ويسقط ابن الأخ للأب بسبعة بهؤلاء الستة وابن الأخ لأبوين لقوته
 بزيادة القرابة ويسقط العم لأبوين ثمانية هؤلاء السبعة وابن الأخ لأب قريب درجته ويسقط العم للأب
 تسعة هؤلاء الثمانية والعم لأبوين لقوته بزيادة القرابة ويسقط ابن العم لأبوين عشرة هؤلاء التسعة
 والعم للأب بزيادة قرابة لأنه في درجة أبيه ويسقط ابن العم لأب بأحد عشر هؤلاء العشرة وابن العم
 لأبوين لقوته بزيادة القرابة ويسقط المعتق وعصمة بعض النسب أجماعاً لأن النسب أقوى من أود
 (وأربعة) يعصون أخواتهم أي الإناث) وحينئذ (لذلك) مثل حظ الأنثيين الابن وابن الابن (أي
 سفل) لقوله تعالى - يوصيكم الله في أولادكم للذكر كالمثل حظ الأنثيين - هؤلاء من الابن لما قدم
 أبيه في الارث فقام مقامه في التصيب (والأخ من الأب والأم والأخ من الأب) لقوله تعالى - وإن كان
 رجلاً ونساء قلن كرمثل حظ الأنثيين - (أما الأخ من الأم فلا يعصت أخته بل كلها الثلث
 يشتركان فيه بالسوية (وأربعة) يعصون أخواتهم بل (يرثون دون أخواتهم) فلا يرث
 (الاعمام) لأبوين أولاد (وبالاعمام) لأبوين أولاد (وبالأخوة) لأبوين أولاد

(وتسقط الجدات)
 سواء قرين أو بعدن
 (بالأم فقط) (و) تسقط
 (الأجداد) بالأب
 ويسقط ولد الأم أي
 الأخ للام (مع) وجود
 (أربعه) الولد ذكرًا
 كان أو أنثى أو خنثى (ومع)
 (ولد الابن) كذلك (و)
 مع (الأب والجدة) وإن
 علا (ويسقط الأخ
 للأب والأم مع ثلاثة
 الابن وابن الابن) وإن
 سفل (و) مع (الأب
 ويسقط ولد الأب)
 بأربعة (بهؤلاء الثلاثة)
 الابن وابن الابن والأب
 (و) بالأخ للأب والأم
 وأربعة يعصون
 أخواتهم أي الإناث
 (لذلك) كرمثل حظ
 الأنثيين (الابن وابن
 الابن والأخ من الأب
 والأم والأخ من الأب)
 أما الأخ من الأم فلا
 يعصت أخته بل كلها
 الثلث (وأربعة) يعصون
 دون أخواتهم كرم
 الاعمام وبنو الاعمام
 وبنو الأخوة

وعصبات الأولى العتق) وإنما انفردوا عن أخواتهم لأنهم عصبة وأرثون وأخواتهم من ذوي أرثهم (البرثون) ولا يعصب بنو الأخوة من فوقهم في السب من الأخوات لأنهم لما لم يصروا من في درجتهم لم يصروا من فوقهم بالأولى والأولى العتق يرثون عتق موتهم بالأول دون أخواتهم لأن الأناث إذا لم يرثن في السب البعيد فممن أرثهن في الولاء الذي هو ما حذف من السب

(فصل في أحكام الوصية) أي الشاملة للإبضاء على الأولاد . والحاصل أن الوصية تطلق على أربعة معانٍ على العتق وعلى مقابل الإبضاء وتقدم فيهما وهو المراد بقول الشارح (وسبق معناها لغة وشرعاً أوائل كتاب الفرائض) ويطلق على ما يشمل الإبضاء وتضمن فيها اثبات حق بعد الموت سواء كان فيه تبرع أو لا وتطلق على الإبضاء وتضمن فيها اثبات تصرف بعد الموت فلا تشمل على تبرع كالإبضاء على أطفاله أو الأوصياء بدفع أعبان الملاك أو قضاء الديون بادل تبرع في شيء من ذلك . وتكون الوصية بمعنى الإبضاء أربعة : مؤجبة ومؤجلة ومؤجلة في وصية وصيغة ، وأما معنى الإبضاء فأربعة أيضاً لكن بادل الموصي له بالموصي وبادل الموصي به بالموصي فيه ، ويشترط في الموصي به كونه مقصوداً وقابل للقل اختياراً ومباح فلا تصح الوصية بغير المقصود كتم وبما لا ينقل اختياراً نحو أولاد وغيره للمباح كزمار وصغير (ولا يشترط في الموصي به أن يكون معلوماً وموجوداً وحيث نجد تجوز الوصية بالمعلوم) وأن قل كحقيق الخنطة وبنحوهم الكتابة وبنحو زيل بما ينفع به كساد (والجهول) أي من كل وجه كشيء أو من بعض الأوجه كأن يكون مجهول القدر (كاللبن في الضرع) وكقوله أوصيته بهذه الدراهم أو مجهولة الجنس كضرب أو النوع كإع كحطة أو الصفة كحبل الدابة أو اللين كأحد عبيدي (والموجود) سواء كان معلوماً أو مجهولاً فالأول كأن أوصي له بهذه العبد والثاني كأن أوصي له بهذه الدراهم وهي مجهولة القدر (والمعذور) سواء كان معلوماً أو مجهولاً فالأول كأن قال أوصيته بعشر شياه مما تشتره غنمه التي هي من النوع الفلاني والثاني (كالوصية بشجرة قبل وجود الثمرة وهي أي الوصية) معذرة ومبتدأة (من الثلث أي ثلث مال الموصي) وقت الموت فالوصية إما بكل الثلث أو ببعضه ولا أحسن أن ينقص منه شيئاً والوصية سنة مؤكدة وتكره بالزيادة على الثلث على المتعمد (فإن زاد على الثلث وقف الزائد على إجازة الورثة المطلقين التصرف فإن أجازوا فاجزأهم تنفيذ الوصية بالزائد) وحيث فلا حاجة للفظه من الوارث ولا تجديد قبول وقبض ولا رجوع للمعجز قبل القبض وتنفيذ الإجازة من المقلد ونسكون الزوائد الحاصلة بعد الموت للموصي له (وإن زده) أي الزائد (طلت) أي الوصية (في الزائد) لأنه حقه وإن أحرار البعض ورد البعض فكل محكم وفي قول إن أجازتهم عطية مبتدأة منهم والوصية بالزائد لقولهم لم يكن وارث خاص طلعت الوصية في الزائد لأن الحق للمسلمين فلا يحجز وكذا لو كان وهو غير مطلق التصرف ولم تتوقع أهليته كجنون مستحكي أس من رواه أن شهد بذلك خبراً في بزي وأجازته نفذت إجازته (ولا تجوز الوصية) أي لا تصح (لوارث) وإن كانت به من الثلث إلا أن يجيزها) أي الوصية (بما في الورثة المطلقين التصرف) أما المحجوز عنهم فيتوقف الأمر على كمالهم ولا يجوز لولي أن يحجز ولا أن يرد (وذكر المصنف شرط الموصي في قوله وتصح وفي بعض النسخ وتجوز الوصية من كل بالغ عاقل أي مختار حر وإن كان) أي الموصي (مكافراً) ذمياً أو غير ذمياً (أو محجوزاً عليه مفسه) أو أباين له حق عمارته واحتياجه للنواب (الوصية من كل بالغ عاقل) أي مختار حر وإن كان كافراً أو محجوزاً عليه بسفه

(فصل في أحكام الوصية) أي الشاملة للإبضاء على الأولاد . والحاصل أن الوصية تطلق على أربعة معانٍ على العتق وعلى مقابل الإبضاء وتقدم فيهما وهو المراد بقول الشارح (وسبق معناها لغة وشرعاً أوائل كتاب الفرائض) ويطلق على ما يشمل الإبضاء وتضمن فيها اثبات حق بعد الموت سواء كان فيه تبرع أو لا وتطلق على الإبضاء وتضمن فيها اثبات تصرف بعد الموت فلا تشمل على تبرع كالإبضاء على أطفاله أو الأوصياء بدفع أعبان الملاك أو قضاء الديون بادل تبرع في شيء من ذلك . وتكون الوصية بمعنى الإبضاء أربعة : مؤجبة ومؤجلة ومؤجلة في وصية وصيغة ، وأما معنى الإبضاء فأربعة أيضاً لكن بادل الموصي له بالموصي وبادل الموصي به بالموصي فيه ، ويشترط في الموصي به كونه مقصوداً وقابل للقل اختياراً ومباح فلا تصح الوصية بغير المقصود كتم وبما لا ينقل اختياراً نحو أولاد وغيره للمباح كزمار وصغير (ولا يشترط في الموصي به أن يكون معلوماً وموجوداً وحيث نجد تجوز الوصية بالمعلوم) وأن قل كحقيق الخنطة وبنحوهم الكتابة وبنحو زيل بما ينفع به كساد (والجهول) أي من كل وجه كشيء أو من بعض الأوجه كأن يكون مجهول القدر (كاللبن في الضرع) وكقوله أوصيته بهذه الدراهم أو مجهولة الجنس كضرب أو النوع كإع كحطة أو الصفة كحبل الدابة أو اللين كأحد عبيدي (والموجود) سواء كان معلوماً أو مجهولاً فالأول كأن أوصي له بهذه العبد والثاني كأن أوصي له بهذه الدراهم وهي مجهولة القدر (والمعذور) سواء كان معلوماً أو مجهولاً فالأول كأن قال أوصيته بعشر شياه مما تشتره غنمه التي هي من النوع الفلاني والثاني (كالوصية بشجرة قبل وجود الثمرة وهي أي الوصية) معذرة ومبتدأة (من الثلث أي ثلث مال الموصي) وقت الموت فالوصية إما بكل الثلث أو ببعضه ولا أحسن أن ينقص منه شيئاً والوصية سنة مؤكدة وتكره بالزيادة على الثلث على المتعمد (فإن زاد على الثلث وقف الزائد على إجازة الورثة المطلقين التصرف فإن أجازوا فاجزأهم تنفيذ الوصية بالزائد) وحيث فلا حاجة للفظه من الوارث ولا تجديد قبول وقبض ولا رجوع للمعجز قبل القبض وتنفيذ الإجازة من المقلد ونسكون الزوائد الحاصلة بعد الموت للموصي له (وإن زده) أي الزائد (طلت) أي الوصية (في الزائد) لأنه حقه وإن أحرار البعض ورد البعض فكل محكم وفي قول إن أجازتهم عطية مبتدأة منهم والوصية بالزائد لقولهم لم يكن وارث خاص طلعت الوصية في الزائد لأن الحق للمسلمين فلا يحجز وكذا لو كان وهو غير مطلق التصرف ولم تتوقع أهليته كجنون مستحكي أس من رواه أن شهد بذلك خبراً في بزي وأجازته نفذت إجازته (ولا تجوز الوصية) أي لا تصح (لوارث) وإن كانت به من الثلث إلا أن يجيزها) أي الوصية (بما في الورثة المطلقين التصرف) أما المحجوز عنهم فيتوقف الأمر على كمالهم ولا يجوز لولي أن يحجز ولا أن يرد (وذكر المصنف شرط الموصي في قوله وتصح وفي بعض النسخ وتجوز الوصية من كل بالغ عاقل أي مختار حر وإن كان) أي الموصي (مكافراً) ذمياً أو غير ذمياً (أو محجوزاً عليه مفسه) أو أباين له حق عمارته واحتياجه للنواب (الوصية من كل بالغ عاقل) أي مختار حر وإن كان كافراً أو محجوزاً عليه بسفه

(فصل في أحكام الوصية) أي الشاملة للإبضاء على الأولاد . والحاصل أن الوصية تطلق على أربعة معانٍ على العتق وعلى مقابل الإبضاء وتقدم فيهما وهو المراد بقول الشارح (وسبق معناها لغة وشرعاً أوائل كتاب الفرائض) ويطلق على ما يشمل الإبضاء وتضمن فيها اثبات حق بعد الموت سواء كان فيه تبرع أو لا وتطلق على الإبضاء وتضمن فيها اثبات تصرف بعد الموت فلا تشمل على تبرع كالإبضاء على أطفاله أو الأوصياء بدفع أعبان الملاك أو قضاء الديون بادل تبرع في شيء من ذلك . وتكون الوصية بمعنى الإبضاء أربعة : مؤجبة ومؤجلة ومؤجلة في وصية وصيغة ، وأما معنى الإبضاء فأربعة أيضاً لكن بادل الموصي له بالموصي وبادل الموصي به بالموصي فيه ، ويشترط في الموصي به كونه مقصوداً وقابل للقل اختياراً ومباح فلا تصح الوصية بغير المقصود كتم وبما لا ينقل اختياراً نحو أولاد وغيره للمباح كزمار وصغير (ولا يشترط في الموصي به أن يكون معلوماً وموجوداً وحيث نجد تجوز الوصية بالمعلوم) وأن قل كحقيق الخنطة وبنحوهم الكتابة وبنحو زيل بما ينفع به كساد (والجهول) أي من كل وجه كشيء أو من بعض الأوجه كأن يكون مجهول القدر (كاللبن في الضرع) وكقوله أوصيته بهذه الدراهم أو مجهولة الجنس كضرب أو النوع كإع كحطة أو الصفة كحبل الدابة أو اللين كأحد عبيدي (والموجود) سواء كان معلوماً أو مجهولاً فالأول كأن أوصي له بهذه العبد والثاني كأن أوصي له بهذه الدراهم وهي مجهولة القدر (والمعذور) سواء كان معلوماً أو مجهولاً فالأول كأن قال أوصيته بعشر شياه مما تشتره غنمه التي هي من النوع الفلاني والثاني (كالوصية بشجرة قبل وجود الثمرة وهي أي الوصية) معذرة ومبتدأة (من الثلث أي ثلث مال الموصي) وقت الموت فالوصية إما بكل الثلث أو ببعضه ولا أحسن أن ينقص منه شيئاً والوصية سنة مؤكدة وتكره بالزيادة على الثلث على المتعمد (فإن زاد على الثلث وقف الزائد على إجازة الورثة المطلقين التصرف فإن أجازوا فاجزأهم تنفيذ الوصية بالزائد) وحيث فلا حاجة للفظه من الوارث ولا تجديد قبول وقبض ولا رجوع للمعجز قبل القبض وتنفيذ الإجازة من المقلد ونسكون الزوائد الحاصلة بعد الموت للموصي له (وإن زده) أي الزائد (طلت) أي الوصية (في الزائد) لأنه حقه وإن أحرار البعض ورد البعض فكل محكم وفي قول إن أجازتهم عطية مبتدأة منهم والوصية بالزائد لقولهم لم يكن وارث خاص طلعت الوصية في الزائد لأن الحق للمسلمين فلا يحجز وكذا لو كان وهو غير مطلق التصرف ولم تتوقع أهليته كجنون مستحكي أس من رواه أن شهد بذلك خبراً في بزي وأجازته نفذت إجازته (ولا تجوز الوصية) أي لا تصح (لوارث) وإن كانت به من الثلث إلا أن يجيزها) أي الوصية (بما في الورثة المطلقين التصرف) أما المحجوز عنهم فيتوقف الأمر على كمالهم ولا يجوز لولي أن يحجز ولا أن يرد (وذكر المصنف شرط الموصي في قوله وتصح وفي بعض النسخ وتجوز الوصية من كل بالغ عاقل أي مختار حر وإن كان) أي الموصي (مكافراً) ذمياً أو غير ذمياً (أو محجوزاً عليه مفسه) أو أباين له حق عمارته واحتياجه للنواب (الوصية من كل بالغ عاقل) أي مختار حر وإن كان كافراً أو محجوزاً عليه بسفه

منه ملك) أي لكل من
يصور له الملك من صغير
وكبير وكامل ومجنون
ومحل موجود عند
الوصية بأن يفصل
الأول من سنة أشهر
من وقت الوصية وخرج
بمعين ما اذا كان
الوصي له جهة عامة فان
الشرط في هذا ان
لا تكون الوصية جهة
معينة كعمارة كنيسته
من مسلم أو كافر لتعبد
فيها (و) تصح الوصية
(في سبيل الله تعالى)
وتصرف للفقراء وفي
بعض النسخ بدل
سبيل الله وفي سبيل
البرأي كالوصية للفقراء
أو لبناء مسجد (وتصح
الوصية) أي الإصاء
بقضاء الديون وتنفيذ
الوصايا والظفر في أمر
الأطفال (المن) أي
شخص (اجتمع فيه
حسن خصال: الإسلام
والبوغ والعقل والحرة
والأمانة) واكتفي بها
للصنف عن العدالة
فلا يصح الإصاء
لأعداد من ذكر
لكن الأصح جواز
وصية ذمي إلى ذمي
عدي في دينه على أولاده
الكفار ويشترط أيضا
عاجزا عن التصرف

(فلا تصح وصية مجنون ومعنى عليه وصي ومكره) ووفق أول عتق ثم مات على الراحه ولو كانا لم
يأذن له السيد كإثر العقود ولعدم ملك الزفق في غير الكتاب وأذهب الملك في الكتاب والسكران
كالمسكف (وذ ك شرط للوصي له اذا كان معينا في قوله لكل منه ملك) حال الوصية ولو من الجن (أي
لمن يصور له الملك من صغير وكبير وكامل ومجنون ومحل موجود عند الوصية) لكن يقبل الولي
للصغير والمجنون والحمل (أن يفصل لأقل من سنة أشهر من وقت الوصية) والأربع سنين فأقل ولم
تسكن المرأة فراشا بعد الوصية لزوج أو سيد لأن الطاهر وجود الحمل عند الوصية . وأعلم أن الوصي له
قيدان معين وغير معين فالمعين هو ما ذكر وعبر العي هو ما ذكره بقوله (وخرج بمعين ما اذا كان
الوصي له جهة عامة فان الشرط في هذا أن لا تكون الوصية جهة معينة كعمارة كنيسته) ولو ترما
(من مسلم أو كافر لتعبد فيها) فلا تصح لذلك بخلاف عمارتها للشك فيها وزول المارة بها فتصح
الوصية بها لذلك خلا للسبكي (وتصح الوصية) لغیر معصية من جاز كفك أمرى السكران من أيدي
السلمين وقربة كعمارة مسجد وأن أوصي به كافر واعتقده حراما لأن العبرة بما عتدنا وكما تقرر فبور
الأنبياء والعلماء والملاحين لما فيها من إحياء الأرواح والترك بها كما قاله السبكي ومن الجهة العامة الوصية
(في سبيل الله تعالى) فإذا قال أوصيت بثلاث مالى لسبيل الله صحت وصيته (وتصرف للفقراء) أي عزاء
الزكاة وهم المتطوعون بالجهاد وإذا قال أوصيت بثلاث مالى سواء قال لله أو لأبيحت وصيته وصرفت
للساكين وجوز العر (وفي بعض النسخ بدل سبيل الله وفي سبيل البر) أي الحبر وإذا اتقت للوصية
فلا فرق بين أن تكون الوصية قربة (كالوصية للفقراء أو لبناء مسجد) أو بباحة لا يظهر فيها قربة
كالوصية للأغنياء وفك أسارى الكفار من السلمين . والحاصل أنه ان كان للوصي له غير جهة بأن
كان معينا وأن تعدد اشترط له فشرط أربع أن يصور له الملك فلا تصح الوصية لذاته وإن لا يكون
مهما فلا تصح لأحد هذين وأن لا يكون معصية فلا تصح لمسلم لكافر ولا يصح له وأن يكون موجودا
عند الوصية وإن كان جهة اشترط أن لا يكون معصية فلا تصح لمسلم لكافر ولا لقطع ولا للمحارب بين
ولا للمرتدين لأن القصد من الوصية تدارك ما فات في حال الحياة من الأحسان فلا يجوز أن تكون
معصية (وتصح الوصية أي الإصاء بقضاء الديون وتنفيذ الوصايا) ورد الودائع والغزاري والقنوب
(والنظر في أمر الأطفال) والمجنون والسفيه (المن) أي شخص اجتمع فيه حسن خصال الإسلام
والبوغ والعقل والحرة والأمانة واكتفي بها أي الأمانة (الصنف عن العدالة) وعدم العداوة بين
الوصي والمجور عليه (فلا يصح الإصاء لأعداد من ذكر) أي لذوي أصداد من ذكر (لكن الأصح
عاجزا وصية ذمي إلى ذمي عدي في دينه على أولاده الكفار ويشترط أيضا الوصي أن لا يكون عاجزا
عن التصرف) في الوصية (فالحاجز عنه) بأن لا يندى إلى التصرف (الكبر أو هرم مثلا) كنف
(لا يصح الإصاء إليه) ولا يشترط الذكورة فيجوز أن يكون الوصي امرأة (وإذا اجتمعت في
الطفل الشرايط) السبعة (للكورة) عند موت الوصي (فهي أولى من غيرها) أي ان ساء
الرجل في الاسترباح ونحوه من الصالح العامة أو فور شقتها وخروجا من خلاف الأصطخري فأثير
أنها تلي بعد الحيد ويشترط في الوصي بأمر نحو طفل كمجنون ومجور سفيه مع شروط الوصي
بقضاء الدين ولولاية له عليه ابتداء من الشرع لا يتعويض أي فيوصي الأب أو الجد وأن عدادون غير
من الأهل أمالئ له الولاية بالتفويض كالوصي عقيق له أن يوصي غيره في المجور وشرط في الوصي
سفة كونه نصر فاما لا يباح فلا يصح الإصاء في تزويج نحو بنته أو ابنه لأن غير الأب والجد لا يزوج
الصغير والصغيرة. وشرط في المعية لفظ يشير بالإصاء مع بيان ما يوصي فيه كقضاء

فالحاجز عنه كبر أو هرم مثلا لا يصح الإصاء إليه وإذا اجتمعت في أم الطفل الشرايط المذكورة فهي أولى من غيرها

(كتاب أحكام)

(النكاح وما يتعلق به)

وفي بعض النسخ (وما)

يتصل به (من الأحكام)

والقضايا وهذه الكلمة

ساقطة من بعض نسخ

الكتاب والكتاب يطلق لفظه

على الصم والوطء والمعد

ويطلق شرط على عقد

مستعمل على الأركان

والشروط (والنكاح)

مستحب لمن يحتاج

إليه يتوفان نفسه

للوطء ويجوز أهله

كفر ونفقة فان فقد

الأهله لم يستحب له

النكاح (و يجوز للرجل

أن يجمع بين امر

حرائر) كلفه الآن

تعيين الواحدة في حق

كنكاح سفيه ونحوه

عما يتوقف على الحاجة

(و) يجوز (العبد) ولو

مدر أو ميسرا أو مكابا

أو مطلقا عنه بصفة (أن

يجمع بين اثنين) أي

زوجتين فقط (ولا ينكح

الحريرة) لغيره (أو

بشرطين عدم صداق

الحريرة) أو فقد الحريرة

عدم رضاها (وخوف

العت) أي الزائدة فقد

الحريرة وترك العتف

شرطين آخرين لهما

أن لا يكون تحت حريرة

مسلة أو كتابة أصاح

الاستمتاع

من مذهب سبيع

رسيد الوصايا وأمر الأطفال وشرط قول الإجماع بعد الموت متى شاء ويكتفي بالعمل كأي الوكالة للوصي
مرل الوصى والوصى يجوز له أن يعين الوصى أو غلب على طه ثلث بالأسيرة غلام من قاض وغيره
يجوز حينئذ عزل الوصى له وعزله نفسه ولا ينفذ العزل من كل منهما
كتاب أحكام النكاح وما يتعلق به

أي من صحة وفساد وحل وحرمه ونحو ذلك (وفي بعض النسخ وما يتعلق به) من طلاق ورجعة
وعبر ذلك (من) بعض (الأحكام) أي النسب التامة (والقضايا) للنسبة على ثلاثة أطراف الممول
والزوج والنسب (وهذه الكلمة ساقطة من بعض نسخ النص) والنكاح يطلق لفظه على الصم والوطء
والعقد وسبب النكاح نكاحا فيمن ضم أحد الزوجين إلى الآخر (ويطلق شرعا على عقد مستقل
على الأركان والشروط والنكاح) أي قبول الزوج (مستحب لمن يحتاج إليه) أي النكاح (بتوفان
نفسه للوطء ويجوز أهله) أي مؤنه (كمن) حال (ونفقة) يوم النكاح وليته وكسوة فعل
التكفين تخميننا الذين غشوا كان مستغلا بالعبادة أم لا (فان فقد الأهله) مع توفانه للوطء (لم
يستحب له النكاح) بل يستحب له تركه ويكسر شتمه بالصوم فان لم تكسر بالصوم يزوج ويتوكل
على الله فان الله يكفل بالزرق للزوج بقصد العفاف وان وجد الأهله في حلة كهرم أو مرض
أو أم أو منين تركه لا تنفاه حاجته إليه مع الخطر في القيام بواجبه (و يجوز للرجل) أي كامل الحرية
(أن يجمع) في نكاح (بين أربع حرائر فقط) وكيفية تخصيص الأربع أن غالب أمور هذه
الشرعية تنفي على التلث وترك الزيادة عليه كأي الطهارات وأمهال مدة الشرع ويجوز ذلك فلو
زدها على الأربع كان تركه كل واحدة لا يحدأ كثر من ثلاث ليال وفيه مخالفة
للمر وقيل الحكمة مراعاة لاختلاط الأربعة في الأنسان التولد عنها أنواع الشهوة (الآن تعين
الزوجة في حق) فلا يجوز أن يكثر عليها (كنكاح سفيه ونحوه) أي نحو نكاح السفيه (بما) أي
من نكاح (يتوقف على الحاجة) كنكاح المجنون والزوجه له أب ثم جد ثم حاكم دون سائر القصابات
وبأن الأب وإن علا تزوجه المجنون الكبير المحتاج لكساح بخلاف المجنون الصغير والمجنون الكبير
غير المحتاج له وأما الصغير العاقل فلا يبيعه وإن علا تزوجه ولو أر ما لمصلحة غبطة ظاهرة لا يبيعه
(و يجوز للعبد) ولو مسدرا أو ميسرا أو مكابا أو مطلقا عنه بصفة أن يجمع بين اثنين أي زوجتين
فقط سواء كلتا حرتين أو أمتين أو مختلقتين ويجوز جمعه بين الأمة والحريرة من غير شرط من
شروط نكاح الأمة لغير ذلك لأن الحكم بن عتبة يقلل إجماع المحابة في ذلك ولأن العبد على
التصيف من الحر ولأن النكاح من باب القضايل فلم يلحق العبد به بالحر كما لم يلحق الحر بغيره
بجانب النبوة في الزيادة على الأربع (ولا ينكح الحر) أي كامل الحرية ولو عتقا أو عتقا آبا
من الولد ومجنونا بالنون (أمة لغيره) لا بشرطين عدم قدرته على صداق الحريرة بنفسه وبولده
الذي يجب عليه الإعفاف أو عدم رضاها بهر مثلها بل الزيادة (أو فقد الحريرة) في بلده بأن يفتد
في طلب الزوج بالأسراف ومجاوزة الحريرة (أو عدم رضاها) أي الحريرة (ب) أي بمن يريد تزوجها ببدانة
نفسه أو حرته أو عدم رضاها بما يقتضيه من اللهر بأن طلبت أكثر منه ولو رضيت بلا صداق
رضيت بالمؤجل أو كان ماله غائبا حلت له الأمة (وخوف) الوقوع في (العت أي الزائدة فقد الحريرة)
بأن تطلب شهوته وتضيق قهره وإن لم يطلب على طه وقوع الزنا ولو عتقا أو عتقا (وترك المصنف شرطين
آخرين أحدهما أن لا يكون تحت حريرة مسلة أو كتابة) أو أمانة بالملك أو بالنكاح (فصلح للاستمتاع)
وخرج بذلك الصفة التي لا تحتل ولما وان احتملته من غير موافقة والقرنا هو الحريرة والمعدة من غيره

أوردوا في يومه والكسر ووردوا في

والزانية (والتاني اسلام الامة التي ينكحها الحر) وان كانت مملوكة لكافر فلا يؤثر كفر سيدها المحصور
صفة الاسلام فيها وذلك مكان كانت مكانة اسلمت او مستولدة او مدبرة (فلا يحل لمسلم) ثم اكان
اورقيا (امة كناية) بمقد السكاح لا بعك اليمين (واذا نكح الحر امة بالشروط المذكورة ثم ايسر)
بان قدر على صداق الحرية (اونكح حرة) بمقد السكاح الامة (لنفسه) نكاح الامة) لانه يقتضي
الدوام مالا يقتضي الابتداء وخرج بذلك ماله عقد عليهما معا فانه لا يصح في الامة وان كانت الحرة
غير صالحة (نبيه) لا يحل لحر وطه امة ولده ولا امة مكانه ولا امة متوقفة عليه ولا امة موصى
له بمنقها ولو ملك الولد زوجة ابيه ينفسخ نكاحه بخلاف الكتاب اذا ملك زوجة سيده فانه
ينفسخ نكاحه والفرق بينهما ان تعلق السيد بمال مكانة اقوى من تعلق الاب بمال ولده اه
(ونظر الرئيل) سواء كان غلاما او حرة او عوبا (الى للزنا) سواء كانت كبيرة لا تنهي او صغيرة
تنهي (على سبعة اضراب) اى انواع (احدها نظره) اى الرئيل (ولو كان شجاعا حراما عاجزا عن
الوطء) كالعمى والحمى (الى) شئ من بدن امرأة (اجنبية) ولو امة (لغير حاجة الى نظرها) كالشهادة
والامانة (فغير جائز) ولو من وراء قراز ولو عند الامن من الفتنة لأن النظر مظنة الفتنة وعجز
لشهوة (فان كان النظر لحاجة كشهادة عليها) ومداواة (جائز) على قدر الحاجة (والتاني نظره) اى
الرجل بمعنى الزوج والسيد (الى زوجية) التي يحل له الاستمتاع بها (وامنه) التي يحل له الاستمتاع
بها (فيجوز ان ينظر من كل منهما) ولو بسد للوت اذا كان غير شهوة (الى ماعد الفرج منهما) فلا
كان اودبرا (اما الفرج فيحرم نظره وهذا وجه ضعيف والاصح جواز النظر اليه) سواء القبل والفرج
ظاهر او باطنا (لكن مع الكراهة) والى باطنه كاشد كراهة اذا كان النظر لغير حاجة (والثالث
نظره) اى الرجل بمعنى الحرم والسيد (الى ذوات محارمه بنسب او رضاع او مصاهرة او امته
الزوجة) والمكانة والعتدة والشركة والرقدة والمجوسية والوثنية (فيجوز ان ينظر) بغير شهوة (فبا
عدائيتين السيرة والركبة) وكذلك انفسهما فلا يحرم نظرها (اما الفرج بينهما فيحرم نظره) ولو بلا شهوة
(والرابع النظر الى الاجنبية لاجل حاجة السكاح فيجوز) بل يس (الشخص عند عزمه على نكاح
امرأة النظر الى الوجه والكفين منها) اى تلك المرأة (ظاهرا وباطنا) فيستدل بالوجه على الجمل
وبالكفين على خصب البدن (وان لم تأذن له الزوجة في ذلك) اى النظر فلا يتوقف على اذنه ولا
اذن ولها اكتفاء باذن الشارع وللا تدين فيقول غرض الزوج من معرفة هيتها الاصلية وله
تكرار نظره ولو بشهوة او خوف فتنة ان احتاج ليكرره ليتبين هيتها فلا ينسب جسد نكاحها
ولا يجوز النظر الى غيرها وخرج بالنظر المتس فلا يجوز ولو لا هي اذلا حاجة اليه بل يوكل الاعمى
بحوا امرأة تنظر له وخرج بالمرأة اجنبيا فلا يجوز نظره لما مطلقا (وينظر من الامة) ولو مبعدة
(على ترجيح النووي عند فهمه خطبتها ما ينظره من الحرية) وهو الوجه والكفان والارجح
ينظر منها ما عدما بين السرة والركبة لان النظر هنا مأمور به وان خيف الفتنة فانما بشرعورة
الصلاة بخلاف ما اذا لم يرد خطبتها فان النظر منهي عنه ولو لغير المودة بدليل حرمة النظر الى
وجه الحرية وبدنها والنظر بعد الخطبة قبل ان يتركه خلاف الاولى وقيل مباح وقيل مستحب (والخامس
النظر للدواة) كقصده وجعلها وعلاج ونحو دمايل (فيجوز نظر الطبيب من الاجنبية الى
للاوضاع التي يحتاج اليها في الدواة حتى مداواة الفرج ويكون ذلك) اى نظر الطبيب من الاجنب
(محذور محرمة) لما لا بد ان يكون المحرم شئ ان كان للمعالج شئ كانه لاذ كراهية غير

ثم ايسر ونكح حرة
لنفسه نكاح الامة
(ونظر الرجل الى المرأة
على سبعة اضراب احدها
نظره) ولو كان شجاعا
حراما عاجزا عن الوطء
(الى اجنبية لغير حاجة
الى نظرها) كالشهادة
الى نظرها (فغير جائز)
فان كان النظر لحاجة
كشهادة عليها عاجزا
(والتاني نظره) اى
الرجل (الى زوجية
وامنه فيجوز ان ينظر)
من كل منهما (الى
ماعد الفرج منهما)
اما الفرج فيحرم نظره
وهي اوجه ضعيف
والاصح جواز النظر
اليه لكن مع الكراهة
(والثالث نظره) الى
ذوات محارمه بنسب
او رضاع او مصاهرة او
امته الزوجة فيجوز
ان ينظر (فبا عدائيتين
بين السرة والركبة) اى
الذي بينهما فيحرم نظره
(والرابع النظر) الى
الاجنبية لاجل حاجة
(النكاح فيجوز)
لشخص عند عزمه
على نكاح امرأة لا ينظر
(الى الوجه والكفين)
منها ظاهرا وباطنا وان
لم تأذن له الزوجة في
ذلك وينظر من الامة

على ترجيح النووي عند فهمه خطبتها ما ينظره من الحرية (والخامس النظر للدواة
فيجوز) نظر الطبيب من الاجنبية (الى للاوضاع التي يحتاج اليها) في الدواة حتى مداواة الفرج ويكون ذلك محذور

من الحلو المحرمه وانما يحرم المأكله ويكون ذكر كآب ادا كان للعالم ذكر كرا او انى كآبها (أوروج
 -سيد) او امرأة بقية ان جورا حلوه رجل بامرأين وهو الرجح حيث كانتا يقين (وان
 لا تكون هناك امرأة تعالها) أى المرأة فلا تعالج الرجل المرأة إلا عند عدم وجود المرأة التى تعالها
 وكذلك لا تعالج المرأة الرجل إلا عند عدم وجود رجل يعالها (والسادس النظر للشهادة عليها) تحملا
 وأداء (فينظر الشاهد فرجها عند شهادته بزناها أو ولادتها) وإلى تديها للشهادة على الرضاغ وإن
 نسى وجود نساؤه أو حارم يشهدون وسع العلماء هنا اعتناء الشهادة بالرجل جواز النظر للشهادة
 إذا لم يخف فتنة أو شهوة والألم ينظر إلا ان تفت عليه الشهادة وينظر ويضبط نفسه ما أمكن
 والفتنة هى ميل النفس ودعاؤها الى الجماع أو مقدمته والشهوة هو أن يلتذ بالنظر (فان تمد النظر
 لغير الشهادة) بان تعدد الشهوة (فسيوردت شهادته) ان لم تغلب طاعته على معاصيه ويجوز للشهوة
 أن ينظر فى الذكر الرجل إذا ادعت المرأة بحالته وأمنعت من التحسين لأن العيلة إيماناً بنسب النساء
 لأنها عما لا يطلع عليها الرجال غالباً (أو النظر للعامة للمرأة في بيع وغيره) كأن يبيع لها شيئاً
 أو يشتريه منها أو يؤجر لها أو نحو ذلك (فيجوز النظر أى نظره لها) فى العمل الى جميع وجهها
 فقط ما لم يمكن معرفتها ببعضها (وقوله الى الوجه خاصة يرجع للشهادة والعامة) أى فينظر
 الرجل عند أداء الشهادة عند القاضي لوجه المرأة الشهود عليها ويؤدى الشهادة عليها ان لم يعرفها
 فى نفسها فان عرفها فيه لم يقتصر الى الكشف بل يحرم حرمة النظر حيث خلاف النظر لتحمل الشهادة
 كان فيحمل الشهادة بان هذه المرأة اقترضت من فلان كذا مثلاً فيكون للوجه وغيره ما يحتاج
 إليه ويجوز النظر بقدر الحاجة لتعلم الواجب والندوب كالنحو والسورة وما يتبع تعلمها من الصنائع
 المحتاج اليها سواء التعلّم للأمر أو للمرأة وانما منع من تعلّم الزوجة للطلق لأن كلام الزوجين
 تعلقت آماله بالآخر فصار لكل منهما طمعة فى الآخر بسبب العهد السابق بينهما فتنبه من ذلك لقوة
 خوفي الفتنة ولذلك لو كانت الزوجة صغيرة لا تشبهى جار التعليم (والسابع النظر الى الأمة عند
 ابتاعها أى) عند إرادته (شراؤها فيجوز النظر الى الواضع التى يحتاج الى تقيها) بلا شهوة ولا
 خوف فتنة ولا خلوة وانما ليس فلا يجوز (فينظر) الرجل اذا أراد أن يشتري أمة نظرة واحدة (أطرافها)
 كيديها ورجليها (وشعرها) فى رأسها ونحوه (لا عورتها) وهى ما بين سرتها وركبتها الآن احتاج
 الى نظرة ثانية أو أكثر لتحقيق فيجوز وكذلك المرأة يجوز أن تنظر عبداً اذا أردت شرائه ما عدا
 ما بين سرتها وركبتها

فصل فيما لا يصح النكاح الآب من الشروط والأركان . وأركان النكاح خمسة : صيغة
 وزوجة وذوى وشاهدان . وظهور الضيق كونها بصيرة مستحق نكاح أو زواج ولو غير
 العربية حيث فهمها المقادير والشاهدان و يصح بكنية فى المقود عليه كالأول زوجتك بنتى فقال
 فبنت سكاها وتوابعه ولا يصح تقديم القبول على الإيجاب كأن قال الزوج قبلت نكاح فلانة
 فقال الولي زوجتك أو قال الزوج فلانة فقال الولي زوجتك و يصح النكاح بقول الولي
 تزوج أختي فلانة مع قول الزوج عقبه تزوجتها واذا وكل الزوج فى العقد فليقل الولي لو كمل الزوج
 زوجت بنتي مؤثك فلانا فيقول كيه قبلت نكاحها له بان ترك لفظة له لم يصح النكاح وشروط
 الزوجة تكونها غير محرمة بالنسك وكونها مقيمة وكونها خالصة من نكاح وعدة وكونها أختي يقينا
 ومحرمة الزوج كونه غير محرمة بالنسك وكونه مختاراً وكونه مميّناً وكونه عالماً باسم المرأة ونسبها أو عيناها
 وعلمها له وكونه ذكرًا يقيناً (ولا يصح عقد النكاح إلا بولي عدل) أو مأذونه والعدالة ليست

أو زوج أو سيد وأن
 لا تكون هناك امرأة
 تعالها . (والسادس
 النظر للشهادة) عليها
 فينظر الشاهد فرجها
 عند شهادته بزناها أو
 ولادتها فان تعدد النظر
 لغير الشهادة فتى
 وردت شهادته (أو)
 النظر للعامة) للمرأة
 في بيع وغيره (فيجوز
 النظر) أى نظره لها
 وقوله (الى الوجه) منها
 خاصة يرجع للشهادة
 والعامة (والسابع النظر
 الى الأمة عند ابتاعها)
 أى شراؤها (فيجوز)
 النظر الى الواضع التى
 يحتاج الى تقيها)
 فينظر أطرافها وشعرها
 لا عورتها
 (فصل) فيما لا يصح
 النكاح الآب (ولا يصح
 عقد النكاح إلا بولي
 عدل)

خطیب بکسر الحاء

وهي النكاح الخطيب من الخطوبة النكاح فقال ولا يجوز أن يصرح بخطبه (أمرأة معدة عن وفاة) أو عن وطءه (أو زني بائن أو زحيم) وعن فسخ أو انفساخ (والنصرح ما يقطع بالعدة في النكاح كقوله للمعدة أو يد نكاحك) وكقوله لها إذا انقضت عدتك سكحتك (و يجوز أن لا تكون المعدة عن طلاق رجعي أن تعرض لها) أي للمعدة (بالخطبة أو بنكاحها بعد انقضاء عدتها) سواء كانت عدة وفاة أم بائن ففسخ أو طلاق أو ودة فإن كانت معدة عن طلاق رجعي فلا يحل له التصرح بها كالنصرح بها بحصة الوسة بالطلاق (والنصرح ما لا يقطع بالرغبة في النكاح بل يحتملها) أي الرغبة في النكاح كما يحتمل معدتها (كقول الخطيب للمرأة زنا غيب) أي كثير من رغب (فيك) وكذلك قوله زنت جميلة وقوله ممن بعد منك وكذلك قوله إني راعيت فيك فهذا من رغب وأن يومه أنه يصريح بحجب حرمه اللطيف وهذا إذا لم يشتمل على ذكر الجماع والأه كان صريحاً كقوله عندى كجمل ما رغبى من جويعت وأما البركاسة وهي الدلالة على التي يذكر لآزيمه فقد تقيده ما يفيد الصريح فتحرم نحو أو يد أن أتفق عليك نفقة الزوجات وألذ بك فإن خيف أن تلذ بك لم يكن صريحاً ولا نكاحاً بل نكاحاً للمرأة الحلية عن مواع النكاح وعن رواية متابقة فيجوز خطبتها نكاحاً ونكاحاً ولا نكاحاً والتمترسة لسيدها تحرم خطبتها نكاحاً ونكاحاً كالمعدة الرجعية وتحرم جواب الخطبة كحكمها حلالاً وحرمة فحيث حلت الخطبة تحل جواها وحيث حرمت حرمت (والنساء) من حيث الإجماع على النكاح وعدمه (على ضرر بين ثبات وأبكار والائب من زالت نكارتها بوطء حلال أو حرام في نفسها ولو من نحو قرد) (والبركاسة) أي حلالها فهي من لم تزل نكارتها بوطء في قلبها بأن لم تزل نكارتها أصلاً وأن وطئت كالغوراء أو تخلقت بلا بكار أو تخلقت ببكار تزلت بغير وطء كسقطه فبشدة حبض ونحو أصع أو زالت بوطء في غيرها (فالبركاسة) ولو كبيرة (يجوز للاب) وأن لم يزل المال لوطءه سنة بعد البلوغ (والحلي) أي الأب وأن علا (عند عدم الأب أصلاً) بأن مات (أو عدم أهله) كان كان محجوراً أو فاسقاً أو نحو ذلك (أخبارها أي البكر على النكاح) أي تزويجها بغيرها نكاحاً بقوله «الائب أحق بنفسها» أي في اختيارها الزوج أو في الأذن لاني العقد (والبركاسة تزويجها أبوها) رواه الدارقطني (أن وجدت شروط الإجماع يكون الزوج غير موطوءة قبيل) فالأب في الحلق بمعنى في والشروط شمة أربعة كالصحة وهي أن لا يكون بينها وبين ولها عداوة ظاهرة ولا بينها وبين الزوج عداوة مطلقاً (وأن تزوج بكف) وأن يكون الزوج مومراً بحال العدائي ولو خفها كالمودع ولو الصغير عنه الأب قبل العقد أو بعده وله فني فقد شرط من هذه الأربعة كان النكاح باطلاً نأذن وللازمة تجوز للبشارة وهي كون تزويجها (بغير مثلها) وكون للمهر (من قبل البلد) وكونه حاداً عالم عاداتهم بالتأجيل في السكك أو العوض ولا يتحمل بما جرت به العادة ومضى فقد شرط من هذه الثلاثة أنهم مع صحة العقد ويسن استئذان البكر إذا كانت مكففة نظيباً لحاظها وأما غير المكففة فلا يصح أذنها ولكن يسن استئذان المراهقة كان بقول أزواجك أو بقول أنتزوجي والسنن الاستئذان لوليها أن يرسل إليها نسوة ثقات ينظرن ما في نفسها ولأنهم بذلك أولى لها بطاعة غير ما لا يطعم عليه غيرها وأذن البالغة في شروط الصحة يكفي فيه السكوت ولذتها في شروط عدم الإقدام لا يكفي فيه السكوت بل لابد من التعلق فإذا استؤذنت في دون مهر التل فسكت لا يكون إذا ما دون بل يقع النكاح بمهر التل (والائب لا يجوز لوليها تزويجها) وإن عادت نكارتها (أو تزويجها) وأذنها نطقاً لا سكوتاً فانه لا يكفي وكذلك لأن أدن الصغيرة غير مبرأ من تزويجها إلى خلافاً للامة الثلاثة أما المحجورة فمفروضة الأب ثم الحدوق بلوعها للصحة بخلاف الحاكم فلا يزوجها

وهي النكاح الخطيب من الخطوبة النكاح فقال ولا يجوز أن يصرح بخطبه (أمرأة معدة عن وفاة) أو عن وطءه (أو زني بائن أو زحيم) وعن فسخ أو انفساخ (والنصرح ما يقطع بالعدة في النكاح كقوله للمعدة أو يد نكاحك) وكقوله لها إذا انقضت عدتك سكحتك (و يجوز أن لا تكون المعدة عن طلاق رجعي أن تعرض لها) أي للمعدة (بالخطبة أو بنكاحها بعد انقضاء عدتها) سواء كانت عدة وفاة أم بائن ففسخ أو طلاق أو ودة فإن كانت معدة عن طلاق رجعي فلا يحل له التصرح بها كالنصرح بها بحصة الوسة بالطلاق (والنصرح ما لا يقطع بالرغبة في النكاح بل يحتملها) أي الرغبة في النكاح كما يحتمل معدتها (كقول الخطيب للمرأة زنا غيب) أي كثير من رغب (فيك) وكذلك قوله زنت جميلة وقوله ممن بعد منك وكذلك قوله إني راعيت فيك فهذا من رغب وأن يومه أنه يصريح بحجب حرمه اللطيف وهذا إذا لم يشتمل على ذكر الجماع والأه كان صريحاً كقوله عندى كجمل ما رغبى من جويعت وأما البركاسة وهي الدلالة على التي يذكر لآزيمه فقد تقيده ما يفيد الصريح فتحرم نحو أو يد أن أتفق عليك نفقة الزوجات وألذ بك فإن خيف أن تلذ بك لم يكن صريحاً ولا نكاحاً بل نكاحاً للمرأة الحلية عن مواع النكاح وعن رواية متابقة فيجوز خطبتها نكاحاً ونكاحاً ولا نكاحاً والتمترسة لسيدها تحرم خطبتها نكاحاً ونكاحاً كالمعدة الرجعية وتحرم جواب الخطبة كحكمها حلالاً وحرمة فحيث حلت الخطبة تحل جواها وحيث حرمت حرمت (والنساء) من حيث الإجماع على النكاح وعدمه (على ضرر بين ثبات وأبكار والائب من زالت نكارتها بوطء حلال أو حرام في نفسها ولو من نحو قرد) (والبركاسة) أي حلالها فهي من لم تزل نكارتها بوطء في قلبها بأن لم تزل نكارتها أصلاً وأن وطئت كالغوراء أو تخلقت بلا بكار أو تخلقت ببكار تزلت بغير وطء كسقطه فبشدة حبض ونحو أصع أو زالت بوطء في غيرها (فالبركاسة) ولو كبيرة (يجوز للاب) وأن لم يزل المال لوطءه سنة بعد البلوغ (والحلي) أي الأب وأن علا (عند عدم الأب أصلاً) بأن مات (أو عدم أهله) كان كان محجوراً أو فاسقاً أو نحو ذلك (أخبارها أي البكر على النكاح) أي تزويجها بغيرها نكاحاً بقوله «الائب أحق بنفسها» أي في اختيارها الزوج أو في الأذن لاني العقد (والبركاسة تزويجها أبوها) رواه الدارقطني (أن وجدت شروط الإجماع يكون الزوج غير موطوءة قبيل) فالأب في الحلق بمعنى في والشروط شمة أربعة كالصحة وهي أن لا يكون بينها وبين ولها عداوة ظاهرة ولا بينها وبين الزوج عداوة مطلقاً (وأن تزوج بكف) وأن يكون الزوج مومراً بحال العدائي ولو خفها كالمودع ولو الصغير عنه الأب قبل العقد أو بعده وله فني فقد شرط من هذه الأربعة كان النكاح باطلاً نأذن وللازمة تجوز للبشارة وهي كون تزويجها (بغير مثلها) وكون للمهر (من قبل البلد) وكونه حاداً عالم عاداتهم بالتأجيل في السكك أو العوض ولا يتحمل بما جرت به العادة ومضى فقد شرط من هذه الثلاثة أنهم مع صحة العقد ويسن استئذان البكر إذا كانت مكففة نظيباً لحاظها وأما غير المكففة فلا يصح أذنها ولكن يسن استئذان المراهقة كان بقول أزواجك أو بقول أنتزوجي والسنن الاستئذان لوليها أن يرسل إليها نسوة ثقات ينظرن ما في نفسها ولأنهم بذلك أولى لها بطاعة غير ما لا يطعم عليه غيرها وأذن البالغة في شروط الصحة يكفي فيه السكوت ولذتها في شروط عدم الإقدام لا يكفي فيه السكوت بل لابد من التعلق فإذا استؤذنت في دون مهر التل فسكت لا يكون إذا ما دون بل يقع النكاح بمهر التل (والائب لا يجوز لوليها تزويجها) وإن عادت نكارتها (أو تزويجها) وأذنها نطقاً لا سكوتاً فانه لا يكفي وكذلك لأن أدن الصغيرة غير مبرأ من تزويجها إلى خلافاً للامة الثلاثة أما المحجورة فمفروضة الأب ثم الحدوق بلوعها للصحة بخلاف الحاكم فلا يزوجها

زوج بكف وبمهر من لها من قبل البلد (والائب لا يجوز) لوليها (تزوجها) إلا بعد بلوعها وأذنها) نطقاً لا سكوتاً

ووجوه الأم وإن علّت
والبنات وإن سفلن) أما
المخالقة من ماء زنا
شخص فتجعله على
الأصح لكن مع
الكراهة وسواء
كانت الزنى بها مطاوعة
أولا وأما المرأة فلا يجعل
لها ولدها من الزنا
(والأخت) شقيقة
كانت أو لأب أو لأم
(والخاله) حقيقة أو
بواسطة كخال الأب أو
الأم (والعمة) حقيقة
أو بواسطة كعمة الأب
(وبنت الأخ) وبنت
أولادهم ذكروا نتي
(وبنت الأخت) وبنت
أولادهم ذكروا نتي
وعطف المصنف على قوله
سابقا سبع قوله هنا
(واثنان) أي المحرمات
بالنص اثنان (بالرضاع)
وهما (الأم والرضعة
والأخت من الرضاع)
وأما اقتصر المصنف
على الإثنيتين للنص
عليهما في الآية والا
فجميع المحرمات بالنسب
تحرّم بالرضاع أيضا كما
سبقت أن نذكر في
كلام المتن (والمحرّمات
بالنص أربع بالمصاهرة)
وهي (أم الزوج) وإن
علّت أمها سواء
نسب أو رضاع سواء

مداوغيها مع فقدها وأما الأمة فليست بها من زوجها وكذا أولى السيد من زوجها بالصلحة .
(صل) في محرمات النكاح . وفي الأمور الشبهة للجبار لأحد الزوجين (والمحرّمات أي المحرمات نكاحهن
بالنص) أي نص القرآن العظيم (أربع عشرة) وفي بعض النسخ ثلث عشرة (أما اختلاف المجلس
كل آدمي مع الجن فليس شيئا للتحريم على المتمدن من كعبة كل للأخر والآخر آدمي مطاوعة زوجته من
الجن ولو على غير صورة إلا دمي (يسمى بالنسب وهو الأم وإن علّت) وهي كل أمي يعمل نسبا إليها
نسبا ولو بواسطة أو غيرها (والبنات وإن سفلن) وهي كل أمي ينسب إليّ نسبا بواسطة أو غيرها
ولو احتمالا كالنفسه بالعمان فتحرّم على النسي وبنت لها جميع الأحكام من عدم القطع بسرقها حال
البقي وعدم قتله بقتلها وعدم حرمة نظرها إليها والمخالقة بها وعدم تقصير وضوئه بلبسها (أما الخالقة من
ماء زنا شخص فتجعله على الأصح) إذا حرمة ماء الزنا (لكن مع الكراهة) بل نكح نكاح بنت الزنا
لكل شخص وأما تكرّر النكاح لصاحب الماء خروجا من خلاف من حرّمها وهو أبو جنيقة
(وسواء كانت الزنى بها مطاوعة) على الزنا (أولا) بأن كانت مكرهة (وأما المرأة فلا يجعل لها ولدها من
الزنا) بل يحرم عليها وعلى سائر محارمها ويرث منها ويرث منه بالأجماع والفرق بين الرجل والمرأة أن
البنت انفصلت من الرجل وهي توفقه قدرة لا يسهلها والولد انفصل من المرأة وهو أنسان كامل وسئل
المخالقة من ماء زنا المخالقة من ماء استمنائه بغير يد حليلته (و) الثالث (الأخت شقيقة كانت أو لأب
أولام) وبواسطة كل أمي ولدها أبواك أو أحدهما (والخاله حقيقة أو) مجازا وهي أخت الأم (بواسطة
كخاله الأب) أي أخت أم الأب (أو) خالة (الأم) وهي أخت أم الأم وبواسطة كخاله أم الأب (بواسطة
بواسطة أو غيرها (والعمة حقيقة أو) مجازا وهي أخت الأب (بواسطة كعمة الأب) أي أخت أبي الأب
وكعمة الأم وهي أخت أبي الأم وبواسطة كعمة كل أخت ذكر أو أخت أو غيرها (وبنت الأخ)
بأنواع حقيقة أو مجازا (و) هي (بنت أولادهم أي الأخ (من ذكر وإنا) كبنات أبي الأخ وبنت
بنت الأخ (وبنت الأخت) بأنواع الأخت الثلاثة حقيقة أو مجازا (و) هي (بنت أولادها) أي الأخت
(من ذكر وإنا) وعطف المصنف على قوله سابقا سبع قوله هنا واثنان) بسبب الرضاع (أي المحرمات
بالنص) أي نص الآية الشريفة (اثنان) حرمتا (بالرضاع) وهما الأم والرضعة (وهي من أرضعتك أو
أرضعت من أرضعتك أو أرضعت أبامرضاع أو أرضعت من ولدك بواسطة أو غيرها (والأخت من
الرضاع) فمن أرضعت من امرأة صار جميع بناتها أخوات له من الرضاع سواء التي ترضع عليها والتي
قبلها والتي بعدها (وأما اقتصر المصنف على الإثنيتين لأن نص الآية (والأخت) إنما اقتصر
المصنف على اثنتين لظاهر النص فلا يصح (فالسبع المحرمات بالنسب تحرّم بالرضاع أيضا كما سبقت
التصريح به في كلام المتن) من الأربع عشرة التي هي (المحرّمات بالنص) بخلافه توجب تحريمها
(أربع بالمصاهرة) وهي وصف شبهة بالقرابة وهي في أربعة فزوجة الابن وبنت الزوجة أشبهتا
النسب وزوجة الأب وأم الزوجة أشبهتا الأم كما قال (وهي أم الزوجة وإن علّت أمها سواء
نسب أو رضاع) فلا فرق بين أم الزوجة من النسب وأمها من الرضاع ولوناخرت موت الأمومة عن
النكاح كأن يطلق صفوة فترضعها امرأة (سواء وقع دخول الزوج بالزوجة أم لا) ومثل أم الزوجة أم
الموطوءة بملك العبد وأم الموطوءة بشبهة لأن من وطئ المرأة بملك العبد حرّم عليه أمهاتها وبناتها وحرمت
هي على آبائه وأبنائه تحريمًا مؤبداً بالأجماع وكذا الموطوءة بشبهة كأن ظنها زوجته أو أمته فوطئها
فيحرم عليه أمهاتها وبناتها (والزوجة إذا دخل بالأم) أي بوطء ولو في الدبر ومثله
أن يدخل المولى المحرم حال الأزال ولو في الدبر أيضا والمحرّم الدخول في حياة الأم والدخول بالأمهات تحرّم

لا على التأيد بل (من جهة الجمع) فقط (وهي أخت الزوجة) فلا يجمع بينها وبين أختها من أب أو أم أو بينهما بنسب أو رضاع ولو رضيت أختها بالجمع (ولا يجمع) أيضا (بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالها) فإن جمع الشخصين من حرم الجمع بينهما بقدر واحد نسكحهما فيه بطل نسكحهما أو لم يجمع بينهما بل نسكحهما مرتباً فالثاني هو الباطل إن علمت السابقة فإن جهلت بطل نسكحهما وإن علمت السابقة لم ينسب منع منهما ومن حرم جمعهما بنسكح حرم جمعهما أيضاً في الوطء بملك العيين وكذا لو كانت أحدهما زوجة والأخرى عاورة فإن وطئ واحدة من المملوكتين حرمت الأخرى حتى يحرم الأول بطريق من الطرق كيما وزوجها وأشار أيضاً على بقوله (ويحرم من الرضاع) تأييداً من النسب) وسبق أن

البنات والصفد على البنات يحرم الأمهات (وزوجة الأب) من النسب أو الرضاع (وإن عملاً) وإن لم يدخل بها وخرج بزوج الأب أمها وبها (وزوجة الابن) من النسب أو الرضاع (وإن سفل) وإن لم يدخل ولذلك يهاجر بزوج الأم أمها وبها (والمحرمات السابقة حرمتها على التأيد) ولو أحده حرمتها لا على التأيد بل من جهة الجمع في القصة (فقط وهي أخت الزوجة) فلا يجمع بينها وبين أختها من أب أو أم أو بينهما بنسب أو رضاع ولو رضيت أختها بالجمع (ولا يجمع) أيضاً (بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالها) فإن جمع الشخصين من حرم الجمع بينهما بقدر واحد نسكحهما فيه بطل نسكحهما أو لم يجمع بينهما بل نسكحهما مرتباً فالثاني هو الباطل إن علمت السابقة فإن جهلت بطل نسكحهما وإن علمت السابقة لم ينسب منع منهما ومن حرم جمعهما بنسكح حرم جمعهما أيضاً في الوطء بملك العيين وكذا لو كانت أحدهما زوجة والأخرى عاورة فإن وطئ واحدة من المملوكتين حرمت الأخرى حتى يحرم الأول بطريق من الطرق كيما وزوجها وأشار أيضاً على بقوله (ويحرم من الرضاع) تأييداً من النسب) وسبق أن

الذي يحرم من النسب سبع فيحرم بالرضاع تلك السبع أيضاً ثم شرع

شواء أطبق أو تقطع
قبل العلاج أو لا يخرج
الأعضاء فلا يثبت به
الخيار في فسخ النكاح
ولو دام خلافا للتولي
(و) لأنها لو جود (الجنون)
بذال معجزة وهو علة
تحم منها العيون
يسود ثم يقطع ثم
يتأثر (و) الثالث
بوجود (البرص) وهو
بياض في الجلد يذهب
دم الجلد وما تحته من
اللحم فخرج البق وهو
ما يغير الجلد من غير
إذهابه فلا يثبت به
الخيار (و) الرابع
بوجود (الرتق) وهو
انسداد محل الجماع
بلحم (و) الخامس
بوجود (القرن) وهو
انسداد محل الجماع بعظم
وهو علة هذه العيوب
كالبحر والسنان لا يثبت
به الخيار (و) والرجل
أي الزوج
(بخمسة عيوب
بالجنون والجنان
والبرص) وسبق
معناها (و) بوجود
(الحب) وهو قطع
الذكر كله أو بعضه
والباقي منه دون
الحشفة فإن بقي قدرها
فاكثر فلا خيار

في عيوب النكاح الثبينة لخيار (لكل من الزوجين) أي النكاح ولو من غير شرط
وسكت عن الثبينة لخيار إذا شرطت في العقد ومنها الإسلام والحرية والبركة وموانع الفسخ أربعة :
الأولى أنه لا ينقص عقد الطلاق (الثانية أنه إذا علم بالفسخ قبل الدخول وفسخ لا يلزمه شيء من
الهر. الثالثة أنه إذا وطئها وتبين بها عيب وفسخ النكاح سقط المسمى ويلزمه مهر المثل ويرجع بالزائد
أن كان دفعه وإذا أراد رجوعها احتج لعقد حشد بدلو في العدة ولا يحتاج إلى محلل. الرابعة أنه
إذا فسخ بمقارن للعقد فلا نفقة لها وإن كانت حاملا. وأما المحسني فتجب في كل من الفسخ والطلاق
حيث كان بعد الدخول واستشكل تصوير فسخ الزوجة بالقبض بأنها إن علمت به فلا خيار والأجل
النكاح لا تنقضاء الكفاءة. وأجيب بأن صورته أن تاذن في معين غير كف: وزوجها الأولى منه ثناء
على أنه سليم فإن للذهب صفة النكاح وثبت الخيار (فقال ورد المرأة أي الزوجة بخمسة عيوب)
أي ثبت للزوج خيار في فسخ نكاحه بواحد من الخمسة (أحدها بالجنون شواء أطبق أو تقطع)
ولو حدث بعد العقد والدخول (قبل العلاج أولا) أي لم يقبل العلاج بأن كان مستحكما والمصرع نوع
من الجنون والحلق الشافعي الخيل بالجنون وهو قوة العقل (مخرج الرغماء فلا يثبت به الخيار في فسخ
النكاح) كسائر الأمراض (ولو دام خلافا للتولي) لأنها لو جود (الجنون) وإن كان منها في ذلك أما
الجنون فإن كان مثلها فلا خيار له ولا لوليها ولها أيضا الصكن بق الخيار لوليها إن كان الجنون مقارنا
للعقد والجنان (بذال معجزة) مع ضم الجيم (وهو علة تحم منها العيون يسود ثم يقطع) أي
يتفق مع الإصاح بالبدن (ثم يتأثر) أي ينساقط مع الانفصال عن البدن ويتصور ذلك في كل
عضو لكنه في الوجه والأطراف أغلب (والثالث بوجود البرص وهو بياض شديد في الجلد يذهب
دم الجلد وما تحته من اللحم) ولا يشترط استحكام البرص والجنان بل يكفي حكم أهل الخبرة بكونه جنونا
أو برصا لأن النفس تضاف ذلك وإن لم يكن مستحكما والانسحاق في البرص هو وصوله إلى العظم
بحيث لو فرك العظم فز كاشد لا يحمر (فخرج) بالبرص (البق وهو ما يغير الجلد من غير إذهابه
دمه فلا يثبت به الخيار والرابع بوجود الرتق وهو انسداد محل الجماع بلحم) وليس لازم أن يجبرها
على شق الوضع حيث كانت بالغة ولو سقبة فإن شق وأمكن الوطء فلا خيار لزوال المانع من الجماع
(والخامس بوجود القرن وهو انسداد محل الجماع بعظم) أو هو شق يخرج من قبل المرأة بحيث
يصل الأرض إذا قدمت (ومعناها هذه العيوب) الخمسة (كالبحر والجنان) والنحر والقروح السائلة
والبول والتفوط عند الجماع والآنزال قبله وضيق النفذ (لا يثبت به الخيار) للزوج على الزوجة (ورد
الرجل أيضا أي الزوج بخمسة عيوب) أي ثبت للمرأة فسخ نكاحها منه بواحد منها شواء كان
العيب مقارنا للعقد أو حديث بين العقد والوطء أو بعد الوطء في غير العنة أمكنها إذا حدثت بعده فلا
خيار وذلك (بالجنون والجنان والبرص وسبق معناها) أي الثلاثة (وبوجود الحب وهو) بفتح
الجيم (قطع الذكر كله) مع بقاء الاثنين (أو بعضه والباقي منه دون الحشفة فإن بقي قدرها فأكثر
فلا خيار) حتى لو كان الباقي من ذكره قدر حشفة معتدلة أو أكثر لكن دون حشفته أو صغرت حشفته
جدوا وكان الباقي قدرها دون المعتدلة فلا خيار ولو بقي منه قدر الحشفة ولكن عجز عن الوطء فهو
مثل العنة فتصبر له للسدة (وبوجود العنة) في الكلف قبل الوطء في قبلها (وهي بضم العين)
وتشد بالنون (عجز الزوج عن الوطء في القبل) أي بالنسبة لها مطلقا أو لكونها بكرًا دون غيرها
وإن حصل بمرض يدوم ولو قدر على الوطء في الذكر لسقوط القوة الناشئة (لأنه) (لعمري في
قله) وكده أو في دماغه (أو أخته) فيمنع الجماع والمرض الدائم القائم بالزوج الذي لا يمكن معه
(و) بوجود (العنة) وهي بضم العين عجز الزوج عن الوطء في القبل لسقوط القوة الناشئة عنه في قبله وأخته

الجماع له وقد أيس من زواله هو من طرف العنة وليس قسما مستقلا خارجا عنها وحيد فعمل فيه
بين كونه قبل الوطء أو بعده ومنه ما لو حصل له كبر في الاثنين بحيث خطب الذكر بهما وصار
الذكر لا يخرج من بين الاثنين ولا يمكنه الجماع بشيء منه فيثبت لزوجه الحيار إذا لم يسبق له وطء
وقد كثر حيث أيس من زوال كبرهما ولو بقول طيب وأحيدل (ويشترط في) الحيار في الفسخ
بهذه (الصوب المذكورة الرفع فيها إلى القاضي) عند الإطلاع عليها فوراً كخيار العيب في البيع
لأن الفسخ أمر صادر من جهة فاشبه الفسخ باعسار الزوج بالمهر أو بالنفقة (ولا ينفرد الزوجان
بالتراضى بالفسخ فيها) أي العيوب (كما يقتضيه كلام الماوردي وغيره لكن ظاهر النص) أي
نص الشافعي (خلافه) أي خلاف ما يدل عليه كلام الماوردي وغيره وثبتت العنة بإقرار الزوج
عند الحاكم أو بيئته على إقراره لا بالبيئته على مشاهدتها إذ لا اطلاع للشهود عليها وثبتت أيضا
بيمينها بعد نكوله عن اليمين للسبوق بانكاره ويثبت غيبة العنة بالبيئته على مشاهدته أو بالأقرار
عند الحاكم وإذا ثبتت العنة ضرب القاضي له سنة هلالية بطلب الكرامة ويكفي في طلب الضرب
قولها أني طالبة حتى من ضرب السنة والتخير على موجب الشرع ولا فرق في ضرب السنة بين
الحرة والعبد والجداء السنة من وقت الضرب لامن وقت الثبوت وذلك لأن تكرار الجماع إنما العجز
خلق أو لم يخلق وهو ما يزول بوجود سبب فإن كان الحرارة مع بيوسة فزول في الشتاء أو لردودة
مع رطوبة فزول في الصيف أو لوطئية مع حرارة فزول في الخريف أو لردودة مع بيوسة فزول
في الربيع فإذا تمت السنة رفته إلى القاضي فوراً فإن قال وطئت وهي ثيب وكذا بكر غورا وهي
بعيدة البكارة على ما قاله الحلبي ولم تصدق تخلف هو أنه وطئ خلاف البكر غير الغوراء فتخلف
هي أنه لم يطأ فإن نكل تخلف فإن حلفت هي أنه لم يطأ أو أقر هو بذلك استقلت بالفسخ لكن
بعد قول القاضي ثبتت عنده أو ثبت حق الفسخ أو نحو ذلك كقوله ثبت عنده أن فيه
عجزاً خلقياً ولا يشترط قول القاضي حكمت بالفسخ وإنما لا يشترط تحقق السبب واعتمد الرمي
أن الزوجة إذا كانت بكراً ولو غوراء شهد ببيارتها أربع فسوة تخلف هي أنه لم يطأ دون
الزوج فلا يخلف.

(فصل: في أحكام المداق وهو يفتح الصاد) وكسرها يأخذ من الصدق بكسر الصاد لا شاعاره
بصدق رغبة الزوج في الزوجة وفتح الصاد (أفصح من كسرها مشتق) أي مأخوذ (من الصدق
بفتح الصاد وهو اسم لشدة الصلب) من الرماح والمستوي منها كافي الصحاح فكأنه أشد الأعواض
لزوجان من جهة عسك سقوله بالتراضى قالوا تراضت مع الزوج على زواجها بلامهم لم يسبق له وطء
ماوجب بنكاح ويندب كونه من الفضة (ومهرها اسم لمال واجب) للمرأة (على الرجل بنكاح) أي
عقد صحيح (أو وطء شبهة) أو وطء في نفوس أو وطء في عقد فاسد سواء كان الوطء في السر
أو الدبر (أو موت) للزوجين أو لأحدهما في التفويض فيجب مهر للثل فيه بالعقد مع ما ينضم إليه
الفرض أو الوطء أو الموت وهو اسم لما يجب أيضا بنفوت بضع بالارضاع أو بالشهادة كان يرم
زوجته الكبرى الصغرى التي دون سنتين فيجب على المروعة نصف مهر مثل الصغرى للزوج لا
موت عليه البضع بانقضاء النكاح لأنها عارت أم الصغرى ويجب على الزوج للصغرى نصف المهر
إن كان النكاح صحيحاً ولا نصف مهر المثل وكان يشهد شاهدان بأن بين الزوجين رضاعاً محر
فيفرق بينهما القاضي ثم يرجعا عن الشهادة فيجب أن يفرما للمهر كله ولو قبل الدخول لتفويت
البضع على الزوج ولا يعود النكاح لأن رجوعهما لا يقبل بالنسبة له ويحل غرم الشاهد

ويشترط في العيوب
للكورة الرفع فيها
إلى القاضي ولا ينفرد
الزوجان بالتراضى
بالفسخ فيها كما يقتضيه
كلام الماوردي وغيره
لكن ظاهر النص
خلافه.

(فصل: في أحكام
المداق) وهو يفتح
الصاد أفصح من
كسرها مشتق من
الصدق بفتح الصاد
وهو اسم لشدة الصلب
وشرعاً اسم لمال واجب
على الرجل بنكاح أو
وطء شبهة أو موت

صدقهما الزوج والا فلا غرم عليهما (ويستحب تسمية المهر في) صلب (عقد النكاح ولو في نكاح
 عبد السيدات) لأنه صلى الله عليه وسلم لم يجعل نكاحاً عنه (ويكنى تسمية أى شئ وكان) ماعقل أو
 كثر فان انتهى في القلة الى حد لا يشمل فثبت التسمية ورجع الى مهر التل (ولكن يسن عدم
 النقص عن عشرة دراهم) خالصة لان ابا حنيفة لا يجوز اقل منها (وعند الزيادة على خمسمائة درهم
 خالصة) لأنها صدقة نساءه (وبناته) وأشهر قوله يستحب بجواز اخلاء النكاح عن المهر
 وهو (أى الحكم من الخارج) (كذلك) أى مثل اشعار كلام المصنف من جواز الاخلاء عنه
 لكن مع الكراهة وقد يجب ذكر المهر كالزواج القاضية وليها بأكثر من مهر التل لأنه لو
 سكت لو جب مهر التل وقد يحرم كالزواج بدون مهر التل ولو سكت لو جب مهر التل وكالو
 زوج المحجور عليه عن لم يرض الأبا أكثر من مهر مثلها (فان لم يسم في عقد النكاح مهر صح العقد)
 بالاجماع لكن مع الكراهة (وهذا) أى عدم تسمية الصداق في العقد (مضى التفويض ويصدر)
 أى التفويض (نارة من الزوجة البالغة الرشيدة) أو السفيرة المهمة (كقولها) أى البالغة
 المذكورة (لوليها زوجني بلامهراً وعلى أن لا مهر لي) بخلاف ما لو قالت زوجني وسكنت عن المهر
 بالكلية فلا يكون تفويضاً بل ادعاء مطلقاً في التزويج (فزوجها الولي وينفي المهر أو يسكت عنه)
 والزواج قاصر أو يزوجه بدون مهر التل أو بغير نقد البلد ففي ذلك بطلان ما ذكره الولي لأن
 التسمية الفاسدة لا تكون تسمية صحيحة بغيره السكوت فتكون من صور التفويض وخروج بالرشيدة
 ما لو كانت منيرة أو محتونة أو سقيمة فانه يجب لها مهر التل بمجرد العقد ولا يتوقف على فرض أو وطء
 خرج بقولها زوجني ما لو لم تأذن وكانت محيرة فيجب مهر التل بمجرد العقد ولا يقال لها مفوضة
 وسر قولها بلامهراً ما لو قالت زوجني مهر التل وزوج بغيره فانه لا يكون تفويضاً ويجب مهر
 التل بالعقد ولا يوجد التفويض بمجرد ما صدر من المرأة وإنما هو سبب لجواز تفويض الولي في العقد
 وسميت للمرأة مفوضة بفتح الواو لأن الولي فوض أمرها الى الزوج أى جعل له دخلاً في إيجابه الى
 فرضه أو الى الحاكم ومفوضة بكسر الواو لتفويض أمر نفسها وهو العقد عليه بلامهراً الى الولي لكن
 لا يقال تفويض بمجرد قولها الا اذا زوجها الولي مع نفق المهر مثلاً وهذا تفويض الحرية وأما تفويض
 الأمة فله صورتان أن يقول سيدها زوجتكها بلامهراً أو يسكت كما قال الشارح (وكذا) يسكت
 التفويض من السيد كما (لو قال سيده الأمة لشخص زوجتك أمي ونفي المهر أو سكت) وإن لم
 يسبق قول من الأمة لأن الحق للسيد ولا شئ له بعد ذلك على الزوج ولو دخل بها لأنه قد أسقط
 المهر وأما لو زوج الأمة بدون مهر التل أو بغير نقد البلد أو بمؤجل فينقذ بذلك ولا يكون
 تفويضاً منه لأن الحق فيه له لأنها (واذا صح التفويض وجب للمهر فيه ثلاثة أشياء) أى بوليها
 (وهي أن يفرض الزوج) أى بقدر الزوج المهر (على نفسه) قبيل الدخول به من غير طلبها وطلبها
 منه ولها بحسب نفسها ليفرض لها تكون على بصيرة من تسلم نفسها ولها بعد الفرض بحسب نفسها
 حتى يسلمها للفروض الحال كما لها بحسب نفسها لتسلم الحال التسمى في العقد (و) يشترط أن (يرضى
 الزوج بمافرضه) لأن الحق لها اذا فرض دون مهر التل أو فرض مؤجلاً أو من غير نقد البلد والأفلا
 يعتبر رضاها حيث صدقته على أنه مهر مثلها (أو يفرض الحاكم) الذي تقع الدعوى بين يديه فيفرض
 المهر (على الزوج) بعد تقديم دعوى صحيحة منها عنده اذا امتنع الزوج من الفرض لها أو تنازعا
 في قدر المروض كم يفرض ولكن لا يفرضه إلا حالاً من نقد البلد لأن متصفاً فصل الخصومات والزام

(ويستحب تسمية
 المهر في عقد النكاح)
 ولو في نكاح عبد السيد
 أمتو يكنى تسمية أى
 شئ كان ولكن يسن
 عدم النقص عن عشرة
 دراهم وعدم الزيادة
 على خمسمائة درهم خالصة
 وأشهر قوله يستحب
 بجواز اخلاء النكاح
 عن المهر وهو كذلك
 (فان لم يسم في عقد
 النكاح مهر صح
 العقد) وهذا مسمى
 التفويض ويصدر نارة
 من الزوجة البالغة
 الرشيدة كقولها لوليها
 زوجني بلامهراً وعلى
 أن لا مهر لي فيزوجها
 الولي وينفي المهر أو
 يسكت عنه وكذا لو قال
 سيده الأمة لشخص
 زوجتك أمي ونفي
 المهر أو سكت (و) اذا
 صح التفويض وجب
 للمهر فيه ثلاثة
 أشياء وهي (أن يفرضه
 الزوج على نفسه)
 ويرضى الزوجة بما
 فرضه (أو يفرضه
 الحاكم على الزوج)

المأند (ويكون الفروض عليه) أي الزوج (مهر النثل) بلا زيادة ولا نقص (ويشترط علم القاضى بقدره) أي مهر النثل حتى لا يزيد عليه ولا ينقص عنه إلا بفارغ يد (أما الزوجان وجب ما يفرضه) القاضى (فلا يشترط) لأنه حكم منه ومفروض صحيح مسمى في العقد سواء كان من الزوج أو من الحاكم ويشترط بطلاق قبل وطء بخلاف ما لو طلق قبل فريض ووطء وبخلاف المفروض الفاسد كخبر فلا يشترط به مهر النثل إذا طلق قبل الوطء إذ لا عبرة به بعد إخلاله العقد عن الوطء بالسكينة بخلاف السكينة الفاسد فانه يشترط مهر النثل بالطلاق قبل الوطء (أو يدخل أي الزوج بها أي الزوجة الموضوعة) بأن يطأها ولو في الدبر أو في حبس أو في أحرار ولو لم ينشتر ولو لم تنزل البكارة (قبل فريض من الزوج أو الحاكم) فيجب لها مهر النثل بنفس الدخول) وإن ادخلته في وطئها بشرط أن لا مهر لأن البضع لا يمتنع حقا للمرأة بل فيه محقق تعالى وهو أن ما حقه متوفقة على ادن الشارع (ويشترط هكذا المهر) أي مهر النثل للفروضة (بحال المقيدي الأصح) لأنه لا ينقض للوجوب بالوطء لكن اعتمد البجيري كلام الخطيب أن المهر أكثر مهر النثل من العقد إلى الوطء لأن البضع دخل العقد في ضمانه واقترب بالضمأن أن لا ينقض الفاسدة من ادخال الذكر فيه فوجب ألا أكثر حتى لو كانت عند الوطء بمهنة كمن لا توجد عند العقد فزاد مهر مثلها بذلك اعتبر هذا الزائد (وان مات أحد الزوجين قبل فريض ووطء وجب) لها (مهر مثل في الاظهر) لأن الموت كالوطء في تقرير السكينة فكذا في إيجاب مهر النثل في التفويض وللعبرة الأكثر من العقد إلى الموت. واعلم أنه لا مهر بالموت في النكاح الفاسد (وللزوج بمهر النثل) في سائر مسائل مهر النثل (قدر ما عساه في مثلها عادة) وركبته الأعظم نسب وراعي أقرب امرأة تنسب إلى من تنسب إليه النكحة من الآباء فيراعي أخت لا بون ثم لأب ثم بنت أخ كذلك ثم بنت ابن الأخ كذلك ثم عمه كذلك ثم بنت عم كذلك فان تعدد اعتبار نساء العصباء اعتبر بالأم وقرباتها فيقدم من أم ثم أخت لام ثم جدة ثم خالة ثم بنت أخت ثم بنت الخال والخالة ويستمر في جميع ذلك من وعقل وعفة وجمال وفصاحة وعلم وشرف وبكارة ونيار وغيرها مما يختلف في الفرض (وليس لأقل المصدق حد معين في القلة) عندنا وأما عند الإمام أبي حنيفة فأقله عشرة دراهم (ولا لأكثره كحد معين في الكثرة) لكن يستحب عدم التغالي فيه لأن أخفهن مهرراً أكثرهن بركة (بل الضابط في ذلك) أي المصدق (أن كل شيء صحيح جعله ثمانين عين أو منفعة صحيح جعله صدقا) لكن لا يصح جعل رقية العبد صدقا لزوجته الحرة ولا جعل أحد أبوي الصغيرة صدقا له (وسبق أن المستحب عدم النقص عن عشرة دراهم وعدم الزيادة على خمسين درهم ويجوز أن يتزوجها على منفعة معلومة) المتعاقدين مما يجوز الاستحجار لها إن كان الزوج يحسن تلك المنفعة (كتعليمها القرآن) وكخطابة ثوب وكتابة نحو دلائل الخيرات وخرج بالمعومة للمنفعة المجهولة كمنع الدار مدة محمولة فلا يصح أن تكون صدقا ولكن يجب على الزوج مهر النثل لها وبحسب ما عليها أجرة النثل في مقامه سكنى الدار مثلا والنكاح لا يفسد بفساد السكينة إلا في صورتين أحدهما نكاح الشغار والثانية إذا زوج عبده حرة وجعل رقبته صدقا لها لئلا يفسد لأنه لو صح جعله صدقا لم يكن ولو لم يكن لا يفسد النكاح ولو انفسخ لم يفسد مهر قبله من جعله صدقا عدم صدقا (وبسقط) عن الزوج (بالطلاق قبل التحول نصف المهر) ومثل الطلاق كل فرقة لا بد ولا يسبها كاسلامه وهي غير كتابية وردته وحده أو معها ولعانه وإرضاع أمه لها أو أمهالة فإن لم أمها لا ينسب إليها ومن الفرقة للسبغ حيوانا فسبغها ولو بعد الدخول ينحز الفرقة ويسقط

ويكون المفروض عليه مهر النثل ويشترط علم القاضى بقدره أما زوجها الزوجين بما يفرضه فلا يشترط (أو يدخل أي الزوج بها أي الزوج الموضوعة قبل فريض من الزوج أو الحاكم) (فيجب لها مهر النثل) بنفس الدخول ويشترط هذا المهر بحال العقد في الأصح وإن مات أحد الزوجين قبل فريض ووطء وجب مهر مثل في الاظهر والراد بمهر النثل قدر ما يرغب به في مثلها عادة (وليس لأقل المصدق حد معين في القلة) ولا أكثره حد معين في الكثرة بل الضابط في ذلك أن كل شيء صحيح جعله ثمانين عين أو منفعة صحيح جعله صدقا وسبق أن المستحب عدم النقص عن عشرة دراهم وعدم الزيادة على خمسين درهم ويجوز أن يتزوجها على منفعة معلومة كتعليمها القرآن (وبسقط بالطلاق قبل الدخول نصف المهر)

فيل الدخول ولا تعود الزوجية بعده، دمية ولو في العدة ومسخة بمنزلة العرقا أيضا ولا يسقط المهر ولو قبل الدخول لتعذر عودته بخروجه عن فعلية الملك (أما بعد الدخول) ولو في الدبر (ولو مرة واحدة فيجب كل المهر ولو كان الدخول حراما كوطء الرمح زوجته حال احرامها أو حيضها) لا يستفاد مقابلة (ويجب كل المهر كما سبق بموت أحد الزوجين) لتقرر المهر به كالوطء ولا انتهاء العدة به (لا تخلو الزوجية بها في الجديد) بخلاف القديم للوافق للامام أبي حنيفة حيث قال يسقط المهر بالخلوة لأنها مظنة الوطء وإن لم تمتد المرأة وذلك حيث لم يكن لها ما يوجب كرتي وكذا اشترى كحيض في أحد الزوجين ولا يستقر بها في السكاج الفاسد قطعا (وأدأقت الحرة نفسها) أو قتلها زوجها أو قتلها أجنبي (قبل الدخول بها لا يسقط مهرها) في جميع ذلك (بخلاف) ما لو قتل الحرة زوجها قبل الدخول فإنه يسقط مهرها وبخلاف (ما لو قتل الأمة نفسها) ولو مع مشاركة أجنبي أو قتل زوجها (أو قتلها سيدها) أو زوجها (قبل الدخول فإنه يسقط مهرها) والفرق بين الحرة والأمة أن الحرة بكاملية إلى الزوج بالعقد أدلة منهن من السفر بخلاف الأمة وقرى أيضا بأن الحرة إذا قتل نفسها بغير زوجها من ميراثها فجاز أن يضر مهرها بخلاف الأمة وأيضا الفرض من نكاح الحرة الألفة والوامة دون الوطء وقد وجدنا بالمعقد والفرق من نكاح الأمة الوطء ولهذا اشترط فيه خوف الفتنة وذلك حاصل قبل الدخول وفارق ما لو قتل الحرة نفسها أو لو قتل زوجها حيث لا مهر في الثانية بأنها في قتلها نفسها تفويت لحق غيرها وهم الورثة بغير إذنهم وفي قتلها زوجها تفويت عليها فسقط (تتمه) يجب لمطلقة قبل وطء متعة أن لا يجب لها شيء من المهر وهي للمفوضة التي طلقت قبل الفرض والوطء بخلاف من وجب لها نصف المهر فلا متعة لها لأن النصف يجازي الإحسان الذي حصل لها بالطلاق مع سلامة نفسها وتجب المتعة أيضا لموظوة مع وجوب جميع المهر لها في الأغبر لأن جميع المهر وجب في مقابلة متعة نفسها فتجب المتعة أيضا لجير الإحسان الحاصل بالطلاق لخلوه عن الجير والمتعة مال يجب على الزوج دفعه لمفارقة لم يجب لها نصف مهر فقط إن كانت الفرقة لأبويها ولا بسببهما ولا بسبب ملكها ولا بسبب موت لهما ولا أحدهما كطلاقه وإسلامه وورثته ولعانه بخلاف ما إذا كانت تبنيها كإسلامها وورثتها وملكها له وفسخها بغيره وفسخه بغيرها أو بسببها كأن ارتد أمما أو تبنيها أمما أو كانت تبني ملكها أو بموت لهما أو لأحدهما فلا متعة في ذلك كله وليس أن لا تنقص عن ثلاثين ذراعا خالصة وأن لا تبلغ نصف المهر إذا كان نصفه أكثر من ثلاثين ذراعا فن تنازعا في قدرها قدرها قاضي باجتهاده بحسب ما يليق بحال الزوج يسارا وعسارا وما يليق بنسبها وصفاتها قال النووي إن وجوب المتعة إنما تنقل النساء عنه فينبغي تحريمهن إياه وأشاعته ينهين ليعرفن ذلك

(فصل في بيان أحكام الوليمة) وهي تطلق على كل طعام يتخذ لشرور حادث من أملاك أي عقد على الزوجة ومن عرس أي دخول بها ونحوهما (والوليمة على العرس) أي لاجله (مستحبة) مؤكدة والعرس بضم العين يطلق على العقد وعلى الاجتماع بالزوجة بعده وأنا العرس بكسر العين فهي المرأة وذلك لثبوتها عنه صلى الله عليه وسلم قولا وقولا فقد أولم صلى الله عليه وسلم على أم سلمة عدي من شعر وعلى صفية عتيق وهو عمر وسمن وأقط وأطمس هو غلظ السمن والتمر والأقط وهو لبن غير مزروع أريد وقد غلظ مع هذه الثلاثة التوثيق وقد قال صلى الله عليه وسلم لسيدنا عبد الرحمن ابن عوف حين تزوج «أولم ولو بشاة» (والمراد بها) أي الوليمة (طعام يتخذ للعرس وغيره) كالحنات والقدوم من السفر إن طال عرفا (وقال الشافعي تصدق الوليمة) أي تحمل (على كل دعوة

أما بعد الدخول ولو مرة واحدة فيجب كل المهر ولو كان الدخول حراما كوطء الرمح زوجته حال احرامها أو حيضها ويجب كل المهر كما سبق بموت أحد الزوجين لا تخلو الزوجية بها في الجديد وإذا قتل الحرة نفسها قبل الدخول بها لا يسقط مهرها بخلاف ما لو قتل الأمة نفسها أو قتلها سيدها قبل الدخول فإنه يسقط مهرها (فصل في الوليمة على العرس مستحبة) والمراد بها طعام يتخذ للعرس وقال الشافعي تصدق الوليمة على كل دعوة

أولم ولو بشاة

لحادث سرور) وهو انشراح الصدر بلدة فيها طمينة الصبر عاجلا ولاحلا واما الفرح فهو انشراح
 الصدر بلدة عاجلة غير آجلة وبأى شئ أول من للطوم والشروب جاز (وأقلها) أى أقل كمال الوليمة
 (الكثير) أى لمن كثر ماله (شاة) ويستحب فيها ما يستحب في العقيقة كان يطبخها على وان
 لا تكسر عظمها تغاولا بحلاوة أخلاق الروحة وسلامة أعضائها (والقيل) أى لمن قل ماله (ما يتيسر)
 ويدخل وقتها بالنقد والأفضل فعلها بعد الدخول لانه صلى الله عليه وسلم لم يزل عن نسائه إلا بعد
 الدخول ونتهي بعد الزفاف للبكر شعا والنيب ثلاثا ففعلها بعد ذلك بقع قضاءه وقدمها على المقعد
 لم تكن وليمة عرس فلا يجب الإجابة (وأواعها) أى الوليمة (كثيرة مذكورة في الطولات) وهي
 أملاك المقعد ووليمة الاجتماع وعرس ولادة وعقيقة لطفل ووكرة لبناء ووضيمة لولدت واعداد لختان
 وحذاق لغنم قرآن أو كتاب وتقبعة لقدم من سفر ومأذبة بلا سبب وكلها تستحب (والإجابة إليها
 أى وليمة العرس واجبة أى فرض عين في الأصح) ولوقبل الدخول وإن خالف الأفضل بشرط أن
 تكون الوليمة بعد المقعد فإذا قبلت بعد المقعد بقصد وليمة المقعد ووليمة الدخول معا فلا بأس به
 أن يقدم باجابه الاقتداء بسنة النبي صلى الله عليه وسلم وإقامة الواجب واحكامه أخيه المؤمن
 وذيارته لثواب على ذلك ويكون من للراوين وللحاجين في أهله ولا يقصد الأكل وقضاء الشهوة
 ونحو ذلك فلا ثواب عليها (ولا يجب الأكل منها في الأصح) بل يستحب لقطر الأكل وقوله لقيمة
 ولا تنقطع أجابة بصوم فان شق على الناس عدم فطر من صوم فليطير أفضل من أعمال الصوم
 بقصد خير خاطره وإن لم يشق عليه فالأغنام أفضل أما صوم الفريض فلا يجوز الخروج منه مضيقا
 كان أو موسعا كالنذر المطلق (أما الإجابة لغير وليمة العرس) فكونية الولادة والختان ونحوهما (من
 بقية الولائم فليست فرض عين بل هي) أى الإجابة (سنة) فطما كفيل الوليمة (وأما يجب الإجابة
 لوليمة العرس أو لغيرها بشرط أن لا يحسن الداعي الأغنياء) الذين ليسوا أهل حرفته وأهل
 محله (بالدعوة) لأنهم (بل) عم التوعين بأن (يدعوهم والمقرء) أو خصي الفقراء والمفقرهم أو خصي
 الأغنياء لكونهم أهل حرفته وأهل مسجده فلا يمنع ذلك من وجوب الإجابة والبراد بالأغنياء
 هنا من يقصد التحمل بحضوره ونحوه وساجه أوجه كشايخ البلدان والأسواق أى وجه للزيتون
 بالملايس الفاخرة وإن لم يكن عندهم مال أصلا (وأن يدعوهم في اليوم الأول فإن أول ثلاثة أيام
 لم تجب الإجابة) إلا في اليوم الأول فتجب فيه العرس وتسن لغيره (ولا تجب في اليوم الثاني) فطما (بل
 تستحب) في عرس وغيره لكن سنها دون سنها في الأول في غير العرس (وتكره في اليوم
 الثالث) في عرس وغيره (وبقية الشروط مذكورة في الطولات) سنها أن يكون الداعي مسلما
 ومنها أن يكون الداعي مسلما ومنها أن يكون الداعي مطلق التصرف ومنها أن عين الداعي بنفس
 أو نائبه للدعوة بخلاف ما لو فتح ذكروه وقال ليحضر من شاء ومنها أن لا يدعو له خوف منه أو لطعم
 في حابه ومنها أن لا يحضر الدعوة للداعي ومنها أن لا يدعوهم من أكثر ماله حرام (الأم) (أجل
 عذر) أى مانع من الإجابة للوليمة كان يكون في موضع الدعوة (أو في طريقه) (من يتأذى
 الدعوة) لعداوة أو حدة أو نحوها (أو لا يلقى به بحالته) كالارادل الذين يحصل منهم سخرية
 أو كسب عورة وكان يكون هناك منكرا لا يزول بحضوره كالغريب باللهي وشرب الخمر
 (تنة) ويجوز تركه وغيره بسبب وليمة عقد النكاح ويجوز التقاطع ولكن تركها أولى ويكره
 أخذ الستار من الهواء بارار ونحوه فان أحذمته أو التفتة أو سبط سحره أو فوهم فيه فمملكه وإن
 سبط سحره لم يملكه لبعائه على ملك الدار ولأنه لم يخدمه فمملكه ولا قبل تهمه أولى

لحادث سرور وأقلها
 الكثير شاة وأقل
 ما يتيسر وأنواعها
 كثيرة مذكورة في
 الطولات (والإجابة
 إليها) أى وليمة العرس
 (واجبة) أى فرض
 عين في الأصح ولا يجب
 ألا كل منها في الأصح
 أما الإجابة لغير وليمة
 العرس من بقية الولائم
 فليست فرض عين بل
 هي سنة وأما تجب
 الإجابة لوليمة العرس
 أو لغيرها بشرط
 أن لا يحسن الداعي
 الأغنياء بالدعوة بل
 يدعوهم والفقراء وأن
 يدعوهم في اليوم الأول
 فإن أول ثلاثة أيام لم تجب
 الإجابة في اليوم الثاني
 بل تستحب وتكره
 في اليوم الثالث كحقيقة
 الشروط مذكورة
 في الطولات وقوله (الا
 من عذر) أى مانع
 من الإجابة للوليمة كان
 يكون في موضع الدعوة
 من يتأذى الدعوة
 أو لا يلقى به بحالته

فصل : في أحكام

القيم والنسوز

والأول من جهة الروح

والثاني من جهة الزوجة

وهي نشوزها إذا ناعها

عن أداء الحق الواجب

عليها وإذا كان في

عصية شخص زوختان

فأكثر لا يجب عليه

القسم بينهما أو ينفق

حتى لو أعرض عن

أو عن الواحدة فلم يبت

عندهن أو عندها

يأثم ولكن يستحب

أن لا يطلعن من البيت

ولا الواحدة أيضا بأن

يبت عندهن أو عندها

ولو في درجات الواحدة

أن لا يخلها كل أربع

ليال من ليلة أو النسوة

في القسم بين الزوجات

واجبة وتعتبر النسوة

بالمكان تارة وبالزمان

أخرى أما المكان

فيحرم الجمع بين

الزوجتين فأكثر في

مسكن واحد إلا بالرضا

وإذا لم يرضى لم يكن

حارسا مثلهما في القسم

في حقه الليل والنهار

تسعه له ومن كان حارسا

فلهما في حقه النهار

ولا تسعه له (ولا

يدخل الزوج ليلا

على غير القسم لها الفبر

حاجة فإن كان الحاجة

كعادة ونحوها لم ينع

من الدخول عليها مثل مكنته

من غيره ولو أخذه غيره لم عليك ولو سقط من حجره قبل أن يفيد أخذه أو قدم فسقط بطل
اختصاصه به ولو نفعه فهو كما لو وقع على الأرض ويؤس الحجر من البدع للباحة فان قصد بذلك
إكراهه عطف وكونه مكرره كراهة شديدة بل مجرد العانة في الأرض من غير دوس مكرره .

(فصل : في أحكام القسم والنسوز) والقسم بفتح القاف وسكون السين والراء بهاء القل بين
الزوجات والنسوز منعه لغة حصان الرأة لبعها ونفها له (والأول من جهة الروح) والأول من جهة الروح
من كان زوفا بخلاف السيد في ملكه (والثاني من جهة الزوجة) أي بحسب القالب والآ فقد

يكون من الزوج بخروجه عن أداء الحق الواجب عليه لها فهو معاشرتها بالمعروف والقسم والمهر
والنفقة والكسوة وبقية اللؤن (وهي نشوزها) أي الزوجة إذا ناعها أي امتناعها (عن أداء
الحق الواجب عليها) وهو طاعتها ومعاشرتها بالمعروف وتسليم نفسها له وملازمة المسكن ونحو

ذلك (وإذا كان في عصية شخص زوختان فأكثر لا يجب عليه القسم) ابتداء (بينهما) أي
الزوجتين (أو ينفق) حتى لو أعرض عنهن أو عن الواحدة التي ليس عنده غيرها
(فلم يبت عندهن أو عندها) لأن الليت محقة فله تركه ابتداء أو بعد تمام الدور أما لو بات

عند واحدة منهما أو ينفق ولو بلا قرعة وجب عليه تمام الدور فوراً للباقيات بقرعة وخوفا لمن
بعد الرأة التي بات عندها بقرعة وجوبا بين الجميع في الدور الذي بعد تمام الدور الذي تعدى
في ابتداءه (ولكن يستحب أن لا يطلعن من البيت) وأن يحصنن بالوطء (ولا يطلعن

الواحدة أيضا بأن يبت عندهن أو عندها ولو في درجات) الرأة (الواحدة أن لا يخلها) أي
الواحدة (شكل أربع ليال عن ليلة) اعتباراً بمن لا أربع زوجات (والنسوية في القسم) في الليت
(بين الزوجات) الحرائر فقط أو الاماء فقط (واجبة) على الزوج وإن قام بين عدة كمرس وحيس

ورق وأحرام وإن كان به عنة أو مرض أو وجب لأن المقصود من البيت الأس لا الوطء فلا كان
في الزوجات حرة وأمة فله تركه كليا ولا لامة تيملة ولا يجوز أقل من ذلك ولا أكثر (وتعتبر
النسوة بالمكان تارة وبالزمان) تارة أخرى أما المكان فيحرم الجمع بين الزوجتين فأكثر

في مسكن واحد إلا بالرضا فإن لم ينفق بمسكن دار عليهن في بيوتهم وإن انفرد بمسكن فالأفضل
أن يبيت في مسكنه ما كان في مسكنه من النساء (وإذا كان في مسكنه ويحرم دهايه إلى بعض
ودعاء بعض إلى مسكنه فلا فيه من تفضيل بعضهن على بعض الآخر كقرب مسكن من

مضي إليها دون الأخرى أو خوف على من مضى إليها من الفجرة دون الأخرى كأن تكون ثمانية
أو جميلة والأخرى عجوزا أو شوها ويحرم أن يقيم بمسكن زوجة واحدة ويدعو الباقيات إليه إلا
برضاها ويجوز جمعهم في خيمة في الدفر وفي محل واحد في سفينة (وأما الزمان فمن لم يكن حارسا

مثلا في القسم في حقه الليل والنهار تسعه له لأن الليل وقت السكون والنهار وقت التردد في الموانع
(ومن كان حارسا) مثلا (فيما لا القسم في حقه النهار) لأنه وقت سكونه (ولا يبيت تسعه له لأنه وقت
شغله فلهما على القيم أما للسافر الذي معه زوجته فيمكده القسم في حقه وقت التردد ليلا كان وهما قليلا

كان أو كثيرا (ولا يدخل الزوج) في الناي (ليلا) كان أو هاراً (على غير القسم له المبر حاجة) فإن
كان أي الدخول في الناي (الحاجة كعادته) بأن كانت مرضية (ونحوها) كإخذ متاع ووضع
وتسليم نفقة (لم يمنع من الدخول) وله ما سوى وطء من الاستمتاع أما الوطء فيحرم حرماً (وحديث)

أي حين إذ كان دحوه لحامة (أن طال مكنته قضى من نوبة الدخول عليها مثل مكنته)

(٢٧ - موت الحبيب المريب)

كما في الأصل قال الخطيب ولا يقضي إذا دخل الحاجة وأن طال الزمن وأن استعرقته الحاجة لأن النهر
 تابع مع وجود الحاجة كما قال النووي في المباح والصحيح أنه لا يقضي إذا دخل الحاجة وأنه يقضي
 أن دخل بلا سبب اهـ ويعزى الدخول في الأصل على نوبة الزوجة الأخرى ولو للحاجة لاقية من
 إبطال حق صاحبة النوبة الآخرى كرضها الخوف ولو طنا وثيدة طلق وخوف سبأ وحرقي
 وحيد ان طال مكنته عرفا فقي مثل ما مكنت في نوبة الدخول عليها وان كان بقدر الضرورة لأن
 حق الأدي لا يسقط بالعذر وإن لم يطل مكنته لم يقض لقلته ولو تعدى بالدخول لكنه يقضي
 بالتعدي (فان جامع) زوجه في نوبة غيرها (قضى زمن الجماع) ان طال سواء كان في الأصل أو في
 التابع (لانفس الجماع) ان قصر زمنه ولا يقضي (ويعصى بالجماع مطلقا قصر زمنه أو لا وان كان
 الدخول في تلك الزوجة بضرورة وتخرج الجماع لكونه في نوبة الغير لذاته ونظم بعضهم ذلك بقوله:

دخول زوج كمال أو أطاله * في الأصل يقضي بلا محالة
 وليقض زاندا بما أطالا * في تابع دون الذي قد طالا

(وإذا أراد من في عصمته زوجات السفر أفرع ينهن) وهو باعند نازعهن (وخرج أي سافر بالتي
 تخرج لها الفرعة) وإذا سافر بالفرعة (لا يقضي الزوج السافر للتحلفات مدة سفره ذهابا) لأنه لم ينع
 والموت في سقوط القضاء عنه للتحلفات مع وجوب التمسك على الزوج دائما ولو قام بها عذر أن
 الزوجة التي سافر بها وأن فازت بصحة قد لحقها من تعب السفر ومشتقة سابقا بذلك والتحلفات
 وأن فتنه حظن من الزوج فقد تزهن بالاقامة والراحه فتقابل الأمان فاستويا (فان وصل
 مقصده وصار مقبا بأن نوي اقامة مؤثرة) أي قاطعة للسفر وهي اقامة أربعة أيام صحاح غير يوي
 الدخول والخروج (أول سفره أو عدو وصول مقصده أو قبل وصوله قضي مدة الاقامة) خرج عنه حكم
 السفر (ان ساكن) في الاقامة الزوجة (المصحوبة معه في السفر كما قال للوردى وال) أي وان لم
 يسكن للمصحوبة بان اعتبر لها مدة الاقامة (لم يقض) مدة الاقامة (أما مدة الرجوع فلا يجب على
 الزوج قضاؤها بعد اقامته) وان سافر بواحدة من غير فرعة عصى وقضى للباقيات ذهابا وإيابا واقامة
 فان رضى بسفره بواحدة تجاوز لا فرعة ولا قضاء للباقيات ولهن الرجوع كما لم يشرع في السفر
 والحاصل لهذه المسئلة خمسة أحوال يحرم في اثنين منها وهما أن يستصحب بعضهن ويبقى بعضهن على
 عصمته من غير فرعة أو بترك الجميع ويحل فيما إذا استصحت الكل أو طلق الكل واستصحب
 بعضا وطلق بعضا (وإذا روج الزوج) سواء كان حرا أو رقيا (جديدة) ولو بنعدي عقدها
 (خصها حتما ولو كانت) أي الجديدة (أمة) أو صغيرة محتملة للوطء (وكان عند الزوج غير الجديدة
 وهو بيت عندها بسبع ليال متواليات ان كانت تلك الجديدة بكرا) عند الزفاني وعند العقد سواء
 كانت بكرا أم حرة أو غورا أو عتيقا وهي التي رأت بكرا بها غير الوطء كالمرض أو الوبة أو خلقت
 نيبا (ولا يقضي للباقيات وخصها) أي الجديدة (ثلاث) من الليالي (متواليات) بلا قضاء للباقيات (ان
 كانت تلك الجديدة نيبا فلو فرق الليالي بنوم ليلة عند الجديدة وليلة في مسجد مثلا لم يحسب له
 ذلك) أي الفرق (بل يوقي الجديدة حقها متواليات) وهو السبع للسكر والثلاث للثيب (ويقضي
 ما فرقه للباقيات) أي يقضي ما بات فيه عند الجديدة ولا يقضي ما بات فيه في المسجد ويسن تخير
 الثيب بين ثلاثة بلا قضاء للأخرى وسبع بقضاء لمن فإذا كان تحت ثلاثة الأولى خديجة والثانية
 عائشة والثالثة حفصة ثم تزوج بنتا سبي فاطمة وبات عندها سبعا فصار للباقيات إحدى وعشرون ليلة
 وله في القضاء طر يقنان الأولى أن بيت عند كل من الثلاث سبعا وليلة والثانية أن بيت عند

فان جامع قضي زمن
 الجماع لانفس الجماع الآ
 ان قصر زمنه فلا
 يقضيه (وإذا أراد) من
 في عصمته زوجات
 السفر أفرع ينهن
 وخرج أي سافر بالتي
 تخرج لها الفرعة
 ولا يقضي الزوج السافر
 للتحلفات مدة سفره
 ذهابا فان وصل مقصده
 وصار مقبا بأن نوي
 اقامة مؤثرة أول سفره
 أو عدو وصول مقصده
 أو قبل وصوله قضي مدة
 الاقامة ان ساكن
 للمصحوبة معه في السفر
 كما قال للوردى وال
 يقض أمامه الرجوع
 فلا يجب على الزوج
 قضاؤها بعد اقامته (وإذا
 تزوج الزوج جديدة
 خصها حتما ولو كانت
 أمة وكان عند الزوج
 غير الجديدة وهو بيت
 عندها بسبع ليال
 متواليات (ان كانت
 تلك الجديدة بكرا)
 ولا يقضي للباقيات
 (وخصها ثلاث)
 متواليات (ان كانت
 تلك الجديدة نيبا) فلو
 فرق الليالي بنوم ليلة
 عند الجديدة وليلة في
 مسجد مثلا لم يحسب

لهذا ذلك بل يوقي الجديدة حقها متواليات يقضي ما فرقه للباقيات

لبنها ثم كذا عائشة ثم كذا حفصة فإذا جاء ليلة فاطمة ضربت القرعة بين الثلاث فكل من خرجت لها القرعة ماتت عندها ثم يدور فإذا جاءت لبنها ضربت القرعة بين الباقيات ثم بيت عند من خرجت لها القرعة وبيت لبنها عند الثالثة فإذا عتبت النوب أعاد القرعة للجميع . والحاصل أن الزوجات كن أربعاً وجب ثلاث قرع لأن الرابعة تتعين وأن كن ثلاثاً وجب قرعتان لأن الثالثة تتعين وأن كن ثنتين وجبت واحدة وله أن يكتفي بقرعة واحدة لمن بأن يكتب أسماء النساء كلهن ويخرجها عن البالي أو بالعكس وليس له إعادة القرعة حد ذلك لأنه ربما خرجت القرعة مخالفة للقرعة الأولى (وإذا خاف الزوج أي ظن كشوز المرأة وفي بعض النسخ وإذا بان كشوز المرأة أي ظهر) بظهور أمارته فعلا كعرايض وعيوس وخروج من منزله بلا عذر ومنعها من الاستمتاع بها حب لا عذر ولم يكن تدلاً أو قولاً كان عليه بكلام حسن (وعطها زوجها) استنجاها أي ذكرها بالعواقب (بلا عذر) في الضم (ولا ضرب) فلا يجوز مثل منهما إلا بعد العلم بنشوزها ويحرم المحرم في هذه الحالة أن يؤثمتها من قسم والافلايحرم لأن الرطة حقه والتذكير (كقوله لها اتقي الله في الحق الواجب عليك) وهو الطاعة والعائرة بالمعروف واحذري العقوبة (واعلمي أن الشوز مسقط للنفقة والقسم) وسائر ألون كالكسوة ونحوها فلعلها يبدى عذراً أو تتوب عما وقع منها بغير عذر ويحسن أن يذكر لها ما في الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم «إذا باتت المرأة فاحرارة فراش زوجها فليتنها ثلاثاً حتى تصبح» وما في الترمذي عن أم سلمة من قوله «أباحت المرأة باتت زوجها وجهاً راض عنها دخلت الجنة» وعن ابن عباس «أباحت امرأة عيسى في وجه زوجها مات يوم القيامة مسودة الوجه» (وليس القسم للزوج) والإبقاء له باللسان أو غيره (من الشوز بل) تأنيبه (وتستحق التأديب من الزوج في الأصح ولا رفعتها إلى القاضي) لأن ذلك يكثر بين الزوجين فجعل التأديب من غير رفع إلى القاضي (فان أبت) أي لم رد شيئاً (بعد الوطأ إلا الشوز) أي فان تحقق نشوزها باستمرارها على الشوز بعد التذكير (هجرها) جوازاً (في مضجعتها) وهو فراشها فلا يضاجعها فيه (وطأه أو غيره) ثلاثة الكسوة ولأن في الهجر أثر ظاهر في تأديب النساء (وهجرها بالكلام حرام فإزاء على ثلاثة أيام) وكذا يحرم هجران غيرها فوق ثلاثة أيام إن واجهه ولم يكلمه حتى بالسلام والأفلاحة وإن مكث سنتين (وقال أي النووي (في الرخصة) أي تحريم الهجر في ذلك (في الهجر بغير عذر شرعي) كان هجره على نفسه فقط أوله مع رجوع العصية (والا) بأن كان بعد شرعي كقصد رجوع العصية أو رجاء صلاح الدين (فلا تحرم الزيادة على الثلاثة) أثناء الهجر في ثلاثة أيام فأقل فلا يحرم بل يجوز إذا كان في غير الأنياء والأبرين أما يجوز هجرهم بطريقة عين لفصلهم على غيرهم كما لا يخفى (فان أقامت عليه أي) أصرت على (الشوز) بعد الهجر الرجوع على الوطأ (تكرره) أي الشوز (منها) هجرها وضربها ضرباً تأديباً لها) فيضربها بعد بل مقلوب أو يده لا بسوط ولا عصاً ولا يجوز صربها على الوجه ولها لك وهي الواضع التي يشرع الصرب فيها إلى الموت وأما يجوز ضربها إن أفادني طه والأبيحرم لا بمحققه بلا فائدة وللأولى له العقوبة (وإن أففى صربها إلى التلف) بأن ماتت وتلف شيء من أعضائها أو حواسها (وحب العرم) أي من البدن إن لم يطلب الفود أو الأرض أو الحكومة لأن ضرب التأديب مشروط بسلامة العاقبة وللزوج منع زوجته من عبادة أو غيرها ومن شهود جاريتها وحازرة ولها والأولى أن لا يفعل (و يسقط بالشوز قسمها ونفقتها) حيث لم يكن يستمتع بها وإلا لم يسقط . والحاصل أن الشوز إن صادف أول فصل مع وجوب الكسوة ونواها وإن حصل في أثناء فصل أسقط ما وجب ثم إن عادت للطاعة في أثناء اليوم فلا كسوة

كما يجوز كسوة

(وإذا خاف الزوج)
(نشوز المرأة) وفي بعض النسخ وإذا بان نشوز المرأة أي ظهر (وعطها زوجها) بلا ضرب ولا هجر لها كقوله لها اتقي الله في الحق الواجب عليك واعلمي أن الشوز مسقط للنفقة والقسم وليس القسم للزوج من الشوز بل تستحق التأديب من الزوج في الأصح ولا رفعها إلى القاضي (فان أبت) بعد الوطأ (الأن الشوز هجرها) في مضجعتها وهو فراشها فلا يضاجعها فيه وهجرها بالكلام محرم مما زاد على ثلاثة أيام وقال في الرخصة أي في الهجر بغير عذر شرعي والأفلا تحرم الزيادة على الثلاثة (فان أقامت عليه أي الشوز بتكرره منها) (هجرها وضربها) ضرباً تأديباً لها وإن أففى ضربها إلى التلف كوجب العرم (ويسقط بالشوز قسمها ونفقتها)

لا تعود لها بل يأخذها الزوج وتكسوها نفسها الى تمام الفصل ونفقة اليوم الذي عادت لطاعة به
لا تعود تمام يتمتع بها والا عادت لها وتعود لها يسكن ذلك اليوم لأن السكنى ضرورة وتعود نفقة اليوم
المستقبل والسكنى دون الكسوة التي في ذلك الفصل قبل تمامه.

فصل: في أحكام الخلع وهو بضم الخاء المعجمة في اسم مصدر لا حتم وهو مصدر بمعنى الخلع (مشتق من الخلع بفتحها) وهو مصدر قياسي (كوهو) لغة (الزجر وشرعاً نفقة) بين الزوجين ولو لفظ مفاداة (بإعوض مقصود) راجع لجهة الزوج سواء كان العوض منفعة أو ديناً أو عيناً الآي خلع الأعمى اذا وقع على عين فلا يثبت السعي بل مهر المثل (نفرج) بمقصود (الخلع على دم ونحوه) كالحشرات يقع الطلاق رجعيًا ولا مائل كما مرقة بلا عوض بحذف الخلع على المقصود القاسم كخمر وميتة فيقع الطلاق باتياً بمهر المثل وبخلاف المقصود الراجع لغير جهة الزوج فإن الفقرة لا تكون خلعاً بل تكون رجعيًا ولو كان الخلع حصة ملتزم العوض وبضع وعوض وزوج وصيغة وشروط في اللزوم ولو أجنبيًا قايلاً كان أو ملتزمًا لطلاق تصرف مالي كالمقابل كان قال الزوج لشخص خالعت زوجتي على ألب في ذمتك فقبل وللتمس كان قال الأجنبي ابتداء خالعت زوجتك على ألب في ذمتي فيقول خالعتي على ذلك وشروط في البضع ملك الزوج له فيصح الخلع في الرجعية لاني بشرط في الزوج كونه ممن يصح طلاقه وشروط في الصيغة ما مر فيها في البيع لكن لا يصح هنا خلع كلام يسير لكونه معاوضة غير محضة وهي كل لفظ من ألفاظ الطلاق صريحة وكنائيه وللفظ الخلع والقادة إن ذكر معها المال أو نوى فيها صريحان والآفكتان فان توى الطلاق وقع والا فلا (والخلع جائز) أي صحيح بالمسعى وإن كره أو حرم كان وقع مع الأجنبي في حال الحيض (على عوض معلوم) مقصود راجع لجهة الزوج (مقدور على تسليمه فان كان) أي الخلع (على عوض مجهول كان خالعتي على نوب غير معين) كان قال لها خالعتك على مائة قاشي ولم يعينه بالصفات (بانت بمهر المثل) وأما لو قال لها إن أبرأتني من دينك أو من صداقتك فبانت طالق فأبرأتها وكان المراد منه مجهولاً يقع الطلاق أصلاً وخرج بقولنا راجع لجهة الزوج مالمو على طلاقها على براءتها لخالعها على أجنبي فإذا أبرأتها براءة صحيحة وقع الطلاق رجعيًا وجهة الزوج شاملة له ولسيده ولو مع غيرها كما لو قال إن أبرأتني وزيداً ما لك علينا فبانت طالق فأبرأتها براءة صحيحة وقع الطلاق باتياً في مقابلة البراءة نظراً لجهة الزوج ولا يصح ضم الأجنبي معه لأنه إذا اجتمع مقتض وغير مقتض غلب مقتضى ولا يجب عليها مهر المثل حينئذ لئلا يضاعف العزم عليها ودخل في قولنا راجع لجهة الزوج مالمو خلعها على ما ثبت لها عليه من قباص وغيره أما في القصاص فتبين بغيره كحد القذف والتعزير فتبين بمهر المثل وضابط مسائل هذا الباب أن الطلاق إما أن يقع بالمسعى باتياً إن صحّت الصيغة والعوض أو بمهر المثل إن فسد العوض فقط وكان مقصوداً أو رجعيًا إن فسد الصيغة كخالعتك على هذا الدينار على أن لي الرجعة أو كان العوض فاسداً غير مقصود كدم وقد نجز أو علق بما وجد أو لا يقع أصلاً إن علق بما لم يوجده (فرع) لو حلف رجل بالطلاق الثلاث أنه لا يدخل هذه الدار مما احتجج له في دخولها فقبل له خالعت زوجتك فقال على الطلاق الثلاث لا أخالعه ولا أوكل في خلعها فإذا خالعت نفسه وقع الخلع طلاقاً لأنها باتت بها فلا يلحقها الطلاق بعد ذلك وإذا أوكل في خلعها وقع عليه الثلاث لأنه حلف أنه لا أوكل وقد وكل قبل وجود الخلع اهـ (والخلع الصحيح عليك المرأة) المحتلعة (نفسها) أي بغيرها الذي استخلصته منه بالعوض (ولا رجعة له أي الزوج عليها) أي الزوجة في العدة (سواء كان العوض صحيحاً أو لا) لكن إن كان فاسداً غير مقصود كان له الرجعة عليها (وقوله لا بشكاح جديد شافط في

فصل: في أحكام الخلع
وهو بضم الخاء المعجمة
مشتق من الخلع بفتحها
وهو الزجر وشرعاً نفقة
بإعوض مقصود يخرج
الخلع على دم ونحوه
(والخلع جائز على عوض
معلوم) مقدور على
تسليمه فان كان على
عوض مجهول كان
خالعها على نوب غير
معين بآنت بمهر المثل (و)
الخلع الصحيح (ملكه
المرأة نفسها ولا رجعة
له أي الزوج عليها)
سواء كان العوض
صحيحاً أو لا وقوله (الا
بشكاح جديد شافط في

أكثر النسخ) ويجعل إذا لم يكن الطلاق ثلاثاً والا فلا يصح إلا محلل (و يجوز الخلع في الطهر الذي جامعها فيه وفي حبس قبله لأنه لا يلحقه ندم بظهور المحلل كراهه بأخذ الحيض (و) يجوز أيضاً (في الحبس) لأنها يذلها الفداء لخلاصها رخصت على نفسها بتطويل العدة (ولا يكون) أي الخلق في ذلك (حراماً) إذا كان الخلع معها أو بأذنها ولو كان مع أجنبي بلا إذنهما لم يجز لأنه يبدى وإن صح (ولا يلحق المختلف) في عدتها (الطلاق) بلفظ صريح أو كناية ولا يحويه لصيرورتها أجنبية بافتداء بضمها بالموض (بخلاف الرجعية فيلحقها) مادامت في العدة لبقاء سلطنته عليها إذ هي كالزوجة في ستة أشياء حقوق الطلاق والابراء والظهار واللعان والبراث وعدم جواز نكاح أربع سواها وقد نظم بعضهم ذلك في بيت فقال:

طلاق وإبراء وظهار وراثه * لعان خلعن الشكل من هي رجة

(فصل: في أحكام الطلاق وهو لغة حل القيد) سواء كان ذلك القيد جسدياً كعقال البهيمة أو معنوي كعصمة الزوجة (وشرعاً اسم لحل قيد النكاح) أي لازالة العلقه التي بين الزوجين بلفظ طلاق أو نحوه (ويشترط لتفوز به) أي وقوعه ولو معلقاً (التكليف) حال التعاقب وإن جرت حال الوقوع ولو قال وهو حي إذا بلغت طلاق طالق أو وهو بمنون إذا أفتت فأنت طالق فلا يقع الطلاق بعد بلوغه أو أفتته لأنه إذا حكم بوقوع الطلاق بعد البلوغ أو الأفاقة لم يحكم بوقوعه بقولها السابق (والاختيار) فلا يصح الطلاق من مكره غير حق وإن لم يور وأتورية هو أن يصعد غير زوجته أو يصعد بالطلاق الحبل من الوثاق أو بقوله طلقت الأخبار كادياً (وأما السكران) المتعدى بكرة (فينفذ طلاقه عقوبة له) أي تعلقاً عليه كإثر تصرفاته (والطلاق ضرر بان صريح وكناية) ويشترط في كل منهما قصد اللفظ لعنه عند وجود الصارف وإن كان الصريح لا يشترط فيه قصد الإيقاع والكناية يشترط فيه ذلك ويشترط في كل منهما أيضاً رفع صوته بحيث يسمع نفسه لو كان صحيح السمع ولا عارض فلا يقع بغير لفظ ولا بصوت خفي بحيث لا يسمع نفسه خلاصاً للإمام مالك فانه قال يقع بثنيه (فالصريح ما لا يحتمل غير الطلاق) ولذلك لا يحتاج إلى نية الإيقاع (والكناية ما يحتمل غيره) أي الطلاق ولذلك يحتاج إلى نية الإيقاع (ولو تلفظ الزوج بالصرح وقال لم أرد به الطلاق لم ينفذ شيئاً قبل قوله أولم (قبل قوله) أي سواء صدقناه أو لا لأن عدم إرادته الطلاق لم يمنع الوقوع إذ عظم النية في الصريح لا يفتد به (فالصرح ثلاثة ألفاظ) كما قاله الأصحاب (الطلاق) إذا وقع فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ نحو قوله بزمى الطلاق أو أوقعت عليك الطلاق أو الطلاق لازم لي أو على الطلاق بخلاف ما إذا وقع خبراً عن الزوجة كقوله أنت طلاق فليس بصرح بل هو كناية لكون الصدور من اللسان فلما كان لا يحتمل على الأعيان الأعلى سبيل المجاز كان كناية (وما أشتق منه) أي لفظ الطلاق (كطلقتك وأنت طالق) أي ذات طلاق (و) أنت (مطلقه) بفتح الطاء وتشديد اللام أما بكسر اللام مع التشديد فكناية طلاق لأن الزوج محل الطلاق وقد أسنده إلى غيره محله وهو الزوجة فلا بد في وقوعه من صرحه بالنية إلى محله وهو الزوج بأن ينوي أنه هو المطلق فصار كقوله أنا منك طالق وكذا إذا كانت الطاء ما كنهه بأن يقول أنت مطلقه فهي كناية لعدم اشتهاه في معنى الطلاق (و) كذا (الفراق والسرّاح) بفتح السين فهما صريحان على الشهور (كفارتك وأنت مفارقة) بصيغة اسم المفعول أما بصيغة اسم الفاعل فكناية (ومرتك وأنت ميسرة) وقيل إن صيغة الاسم كناية لأن الوارد في القرآن من هذين اللفظين الفعل دون الاسم بخلاف الطلاق (ومن الصريح أيضاً الخلع ان ذكر للال) أو نواه (وكذا الفداء) أي فلتشتق من هذين اللفظين صريح ان ذكر للال أو نواه وكذا أنهم جواً بالان قال أطلق زوجتك فأصداً القاس الأنشاء فيقع بها الطلاق وهي صريحة لأنها قاعة مقام طلقها

أكثر النسخ (و يجوز
الخلع في الطهر وفي
الحبس) ولا يكون
فحراماً (ولا يلحق
المختلفة الطلاق)
بخلاف الرجعية
فيلحقها

(فصل في أحكام
الطلاق، وهو لغة حل
القيد، وشرعاً اسم حل
قيد النكاح، ويشترط
لتفوز به التكليف
والاختيار، وأما السكران
فينفذ طلاقه عقوبة له
(والطلاق ضرر بان
صريح وكناية)
فالصرح ما لا يحتمل
غير الطلاق والكناية
ما يحتمل غيره ولو
تلفظ الزوج بالصرح
وقال لم أرد به الطلاق
لم ينفذ قوله (والصرح
ثلاثة ألفاظ الطلاق)
وما أشتق منه كطلقتك
وأنت طالق ومطلقه
(والفراق والسرّاح)
كفارتك وأنت
مفارقة وميسرة ومن
الصرح أيضاً الخلع ان
ذكر للال وكذا الفداء

(ولا يفتر صريح الطلاق الى الب) أى بية ابقاه انا كناية قصيد الطلاق لمعناها فلا بد منها ان كان هناك
 صراف في كل من الصريح والكناية (ويستثنى المكره على الطلاق) فانه يحتاج الى قصد الابقاء
 وقصد اللفظ لمعناه (فصرحه كناية في حق ان نوي وقع والا فلا) لأن قرينة الاكراه تصرفه عن
 الصراحة وليس لنا صريح يحتاج لنية الا هذا ويشترط لو كسرت لنية الزوجة لانية الطلاق ان كان
 لمؤكده زوجتان وعين له واحدة فيعتبر في اوكل قصدها بالطلاق ولو كان لفظه صريحاً (والكناية بكل
 لفظ احتمل الطلاق وغيره ويفتر) أى الكناية في وقوعها طلاقاً (الى البية فان نوي بالكسار
 الطلاق وقع والا فلا) لعدم قصد الطلاق (وكناية الطلاق) كثيرة لا تنحصر (كانت بنية) أى مر
 الزوج أو من الدين أو العيوب (خلة) أى من الزوج أو من المال (الجنى بأهلك) أى لأن طاعتك
 فتطلق بالنية سواء كان لها أهل أم لا (وغير ذلك مما هو في الطلقات) وهو لا يشترط فيها بل الصابط
 هو ما احتمل الطلاق وغيره وخرج بذلك ما لا يحتمل نحو قولي واقدي وأطعميني وأسقيني وما أشبه
 ذلك فلا يقع به طلاق وإن نواه لأن اللفظ لا يصلح له (والنساء فيه أي الطلاق) دون الفسخ (صريحاً) أى
 أى نوعان (ضرب في طلاقين) خالية من التواطؤ (وبدعة) أى الضرب الأول يوصف طلاقين
 بكونه شيئاً تارة وبدعة تارة أخرى (وهي) أى هذا الضرب (ذوات الحيض وأراد النصف بالسنة)
 أى بدى السنة (الطلاق الجائر وبالبدعة) أى وبذى البدعة (الطلاق الحرام) من جهة البدعة وإن
 تدب أو أباح أو كره من جهة أخرى (كالسنة) أى ذوالسنة (أن يقع الزوج الطلاق) على مدخول
 بها غير محتلة والمال من عندها (في طهر غير جامع فيه) ولا في حيض قبله وقد استوفت حقها من
 القسم وانما كان هذا شيئاً لاستعقابه الشروع في العدة مع عدم التسليم في ذلك (والبدعة) أى ذو
 البدعة (أن يقع الزوج الطلاق) على مدخول بها وليس محتلة وكسرت الخلع من مالها (في) أثناء
 (الحيض أو في طهر جامعاً فيه) في القبل أو البدر أو استدخلت التي أحترمت أو في حيض قبله لو ظهر حمل
 ومما كان كون الطلاق بدعية على أحد أمرين إما تأخر الشروع في العدة عن الطلاق أو التسليم عند ظهور
 الحمل وإن شرعت في العدة (وضرب ليس في طلاقين سنة ولا بدعة) أى لا يوصف طلاقين بكونه
 شيئاً ولا بدعياً وإن كان عجزاً (وهي) أى هذا الضرب (أربع) الأولى (الصغرة) التي لم تحض سواء
 هلقتها في طهر جامعاً فيه أم لا بأن استدخلت ماءه المحترمة لتكون عليها العدة وكذا يقال في الآية
 والحامل (والآية) وهي التي انقطع حيضها بعد بلوغها سن اليأس لأن عدتها بالأشهر فلا ضرب
 بلحقهما (و) الثانية (الحامل) التي ظهر حملها منه لامن شبهة ولا من زمان لأن عدتها بوضع الحمل فلا
 تختلف العدة في حقها ولا تدم بعد ظهور الحمل (و) الثالثة (المختلعة) التي دخل بها لمأثراً ولو قبلها لأن
 دفعها المال بدل على احتياجها للخلاص حيث اقتدت بنفسها بالمال ولا رابعة الزوجة (التي لم يدخل بها
 الزوج) إذ لا عدة عليها (وينقسم الطلاق باعتبار آخر) أى غير اعتبار كونه شيئاً أو بدعياً
 أولاً ولا (إلى) أحكام خمسة (وأوجب كطلاق المولى) إذا طوّل بالطلاق وكطلاق الحكمى الشفوي
 إذا رأى طلاقها مصلحة وكطلاق الحاجز عن القيام بمقوق الزوجة (ومندوب كطلاق امرأة عجز
 مستقيمة الحال كسنة الخلق) زيادة على ما اعتد وككونها غير عذبة (ومكروه كطلاق امرأة
 مستقيمة الحال) وهو هوهاها وعلى هذا حمل قوله صلى الله عليه وسلم لا يفرض الحلال الى الله تعالى
 الطلاق (وحرام كطلاق البدعة وقد سبق) وكطلاق احدى زوجتيه قبل أن يقسم لها (وأشار الى
 أى امام الحرمين (لطلاق المباح بطلاق من لا هوهاها الزوج) أى لا يجبها (ولا تسمع نفسه بغير
 بلا استماعتها) لأنه نوي ذلك ما تأملا لا فائدة

(والكناية بكل لفظ
 احتمل الطلاق وغيره
 ويفتر الى البية) فان
 نوي بالكناية الطلاق
 وقع والا فلا كناية
 الطلاق كانت بنية
 خلية الجنى بأهلك
 وغير ذلك مما هو في
 الطلقات (والنساء
 فيه) أى الطلاق
 (ضربان ضرب في
 طلاقين سنة وبدعة
 وهن ذوات الحيض
 وأراد النصف بالسنة
 الطلاق الجائر
 وبالبدعة الطلاق
 الحرام) قاله السنة أن
 يقع الزوج الطلاق
 في طهر غير جامع فيه
 والبدعة أن يقع
 الزوج الطلاق في
 الحيض أو في طهر
 جامعاً فيه وضرب
 ليس في طلاقين سنة
 ولا بدعة وهن أربع
 الصغيرة والآية وهي
 التي انقطع حيضها
 والحامل والمختلعة التي
 لم يدخل بها كزوج
 وينقسم الطلاق باعتبار
 آخر الى واجب كطلاق
 المولى ومندوب كطلاق
 امرأة عجز مستقيمة
 الحال كسنة الخلق
 ومكروه كطلاق
 مستقيمة الحال وحرام

كطلاق البدعة وقد سبق وأشار الامام لطلاق المباح بطلاق من لا هوهاها الزوج ولا تسمع نفسه بغيرها بلا استماعتها

(فصل : في حكم طلاق الحر والعبد) أي من حيث العدد (وعبر ذلك) من الاستثناء والعبد والحر
تقابل لطلاق وشروط الطلاق (وبذلك الزوج الحر) أي كامل الحرية (على زوجته ولو كانت أمة
ثلاث تطليقات) لأنه صلى الله عليه وسلم سئل عن قوله تعالى الطلاق ثم إن قال الله تعالى أو تسير
بإحسان (وبذلك العبد عليها تطليقتين فقط حرة كانت الزوجة أو أمة) لأن العبد عندنا بالزوج لا بالزوجة
ولا يحرم جمع الطلقات (والعبد والمذنب كالعبد القين) (فرغ) لو طلق كل من الحر
والعبد دون ما عليه ثم راعى أو جدد عادت له بما يقع من الطلاق وإن أصاب بار واحد استوفى
ماله ثم جدد فكأنها بعد اتصالها بزوج آخر عادت له بما يقع لأنهار زوجة جديدة (ويصح الاستثناء
في الطلاق بشروط خمسة الأول) إذا وصل به أي وصل الزوج لفظ الستني بالستني منه أنصالاً عرفياً بأن يعدا
أي للستني منه والستني به (في العرف كلاماً واحداً) فلا يصح الفصل بكتة النفس والتي وانقطاع
الصوت ونحو ذلك (و) الثاني يشترط أيضاً أن ينوي الاستثناء قبل فراغ العين (وهو ما يقع تحت
أو منع أو تحقيق خبر فيكفي اقتران النية بأي جزء من الستني منه هذا أن آخر الاستثناء فإن
قدمه كقوله أنت الآ واحدة طالق ثلاثاً نواه قبل التلفظ به فيصير حال الأيمان به آخره مما بعده
ليرتبط به (ولا يكفي التلفظ به) أي الاستثناء (من غير نية الاستثناء) كما لا يكفي النية بعد فراغ
الستني منه (و) الثالث يشترط أيضاً عدم استغراق الستني الستني منه فإن استغرق أي استغرق
الستني به الستني منه بأن كان مساوياً له أو زائداً عليه (كأن طلق ثلاثاً الآ ثلاثاً) وأنت طالق
ثلاثاً الآ خمساً (بطل الاستثناء) وطلقت ثلاثاً والبررة بالمفرد لا بالمشروع فلو قال أنت طالق حساً
الآ ثلاثاً وقع طلقان فقط لعدم استغراق الستني به للمفرد. والرابع أن يقصد بالاستثناء رفع حكم
العين الذي هو الستني منه. والخامس أن يتلفظ به مسجماً به نفسه عند اعتدال سمعه ولا لفظ
(قاعدة) كل ما يستقل به الشخص إذا أضافه إلى الله تعالى نفذ فإذا قال زوجت طلقك الله وألم يده
أفكك الله أو لغيره أترك الله نفذ ذلك كله لاستقلاله بالمقصود لعدم توقفه على شيء آخر وكل
ما لا يستقل به الشخص إذا أضافه إلى الله تعالى لم ينفذ فإذا قال صاحبه بك الله وأفكك الله نفذ لأن
يبقى البيع والأقالة غير مستقلين بالمقصود لتوقفهما على القبول. وأعلم أن التعليق إما بالشرط
كالأدوات الشرطية وأما بالصفة نحو طلاقاً حسناً أو قبيحاً أو أحسن الطلاق أو أقبحه وأما بالأوقات
نحو في شهر كذا (ويصح تعليقه أي الطلاق بالصفة) كأن طلق طلاقاً سنياً أو بدعياً وليست
في حال سنة في الأول ولا في حال بدعية في الثاني فتطلق إذا وجدت الصفة بخلاف ما إذا كانت في
ذلك الحال وقال طلاقاً سنياً أو بدعياً فتطلق في الحال وبالزمان فإذا قال لها أنت طالق في شهر كذا
أو في ربيع أو أوله أو غيره أو هلاله وقع الطلاق بأول جزء من الأيلة الأولى منه أو قال أنت طالق
في آخر شهر شوال أو ربيع أو غيره أو تمامه وقع الطلاق ما خرج منه (والشرط) كأن ياتي
الطلاق بأداة من أدوات الشرط فيصح التعليق به بشروط الاستثناء السابقة مع عدم الاستغراق لعدم
نصوره هنا (كان دخلت الدار فقلت طالق فتطلق إذا دخلت) بخلاف ما إذا أتت بالنفي مع أن كقولها
لم تدخل الدار فقلت طالق فلا حنث الآ بموتها لأن النفي أن تأتلك دخول الدار فقلت لا يكون الآ
بموتها وتكونت التعليق كثيرة إن إذا أي مهما متى كما ولو ذكر كما لا نفقضي فوراً في الأبواب الآ إذا
وإن مع العوض أو مع مشيتها طلاقاً ونفقت في الفور في النفي الآ إن فاتها الآخر ولا نفقت في تكرار
النفق على مرة واحدة من غير نسيان ولا تكرار ولا جهل بالغيب الذي كانها تقيده
بالحرام أي لا تنفق عليه ولو كان من غير نسيان نسوا من طلق واحدة فبعض من عبيد حر أو

(و) الطلاق لا يقع إلا على زوجة وحيدة (٢١٦) لا يقع الطلاق قبل النكاح فلا يصح طلاق الأجنبية نكح

فمن فسدان أو ثلاثا فثلاثة أو أربعاً فاربعة فاربعة عشر لأن مجموع الآحاد واحد واثان وثلاثة وأربعة فاربعة عشر ولو علق بكلمة عتق خمسة عشر لأنك تريد بعد ذلك ثلاثة إنكرا الواحد ثلاث مرات واثنتين لتكررها مرة فاجلدة خمسة عشر فإن فيها صفة الواحد أربع مرات وصفة الاثنين مرتين وصفة الثلاثة مرة واحدة وصفة الأربعة كذلك (والطلاق لا يقع إلا على زوجة وحيدة لا يقع الطلاق قبل النكاح فلا يصح طلاق الأجنبية نكحاً كقوله) أي الشخص (لها) أي الأجنبية (مطلقك ولا تطبقاً كقوله) أي للمطلق (لها) أي الأجنبية (ان زواجك فأنك طالق أو ان زواجك فأنك طالق) أو قال لكل امرأة أزواجها فهي طالق ثم تزوج العينة أو غيرها لم يقع الطلاق بعد وجود النكاح (وأي زوج لا يقع طلاقهم) فتعذر ولا يطبق وإن وجد الملق عليه بعد النكاح الأول (المسي) خلافاً للمخالة. (و) الثاني (المجنون) غير المتعدي مجنونه (وفي مناهج للمعنى عليه) ثمسه الكبريت وهو من أصابه وجع في الرأس يقيد العقل وتلتوه وهو الناقص العقل عن حبل. (و) الثالثة (اليام) ولو أجاز الطلاق بعد انبأه بأن قال أجزته أو أمعنته. (و) الرابع (الكثرة) على طلاق زوجته (أي غير حق) فلا يقع خلافاً لأبي حنيفة (فإن كان مكرهاً) (بمعنى وقع ومصورته) أي صورة كونه مكرهاً بحق (كما قال جميع) أي من أصحنا من معشر الشافعية (أكره القاضي للولي بعد مدة الإيلاء على الطلاق) وذلك بعد طلب القينة منه أولاً وطلب الطلاق منه بعده فإن امتنع من الطلاق أكرهه القاضي عليه (وشريط) حصول (ألا كراهة قدرة للكثرة بكسر الراء على تحقيق ما هدد به للكثرة بفتحها) تهديداً عاجلاً ظاهراً (بولاية) أي بسبب ولاية (أو طلب وعجز للكثرة بفتح الراء عن دفع الكثرة بكسر الراء) بفتح الراء (أو استغاثة من تحلصه) من (ونحو ذلك) كالتحصن بحصن يحميه منه (وطلبه) أي للكثرة بفتح الراء (أنه ان امتنع من) فعل (ما أكرهه عليه) فعل أي للكثرة بكسر الراء (ما خوف) أي للكثرة بفتح الراء بفتح الراء (فلا تحقق المعجز الإبهة الأمور الثلاثة) فنخرج بقولنا عاجلاً ما لو قال طلق زوجتك وآلا أفنك غدا فليس بأكره ويخرج بقولنا ظاهراً ما لو قال ذلك القصاص الجاني طلق زوجتك وآلا أقتصمت منك فلا يكون أكرهاً وثن شروط حصول الأكره أن لا ينوي الطلاق والأدوم (ويحصل الأكره بالخوف بضرب شديد أو حبس) طويل (أو اتلاف مال) لا يظهر منه قرينة اختيار ولذلك قال بعضهم يشترط أن يستعمل فيه كأن يقول له أطلق ثلاثاً أو واحدة فإذا قال له طلق ثلاثاً فطلق ثلاثاً لم يقع فإن طلق ثلاثاً بعد قول للكثرة طلق زوجتك فقط وقع الطلاق ورجع ذلك لظهور قرينة الاختيار (وأذا ظهر من الكثرة فتح الراء قرينة اختيار) منه للطلاق (بأن أكرهه شخص على طلاق ثلاث فطلق واحدة) أو اثنين أو أكرهه على طلاق صريح فكيف مع النية أو على تعليق فتجز وبالعكس لهذه الصور (وقع الطلاق) في الجميع لأن مخالفة تشعير باختباره كما أني به فلا أكره وكذا لو نوى (وأذا صير تعليق الطلاق بصفة من مكلف ووجدت تلك الصفة) التي وقع التعليق بها من المكلف (في غير تكليف) كأن جن أو أغنى عليه أو سكر بلا تعد (فإن الطلاق المعلق بها يقع بها) وجود الصفة للملق بها ولا يصح في ذلك

كقوله لها طلقك ولا تطبقاً كقوله لها إن زواجك فأنك طالق أو ان زواجك فأنك طالق فهي طالق (ولو مع لا يقع طلاقهم المسي والمجنون) وفي مناهج للمعنى عليه (والنائم والكثرة) أي غير حق فإن كان عتق وقع وهو ربه كما قال جميع أكره القاضي للولي بعد مدة الإيلاء على الطلاق وشريط الأكره قدرة للكثرة بكسر الراء على تحقيق ما هدد به للكثرة بفتحها بولاية أو طلب وعجز للكثرة بفتح الراء عن دفع الكثرة بكسر الراء بفتح الراء (أو استغاثة من تحلصه) من (ونحو ذلك) كالتحصن بحصن يحميه منه (وطلبه) أي للكثرة بفتح الراء (أنه ان امتنع من) فعل (ما أكرهه عليه) فعل أي للكثرة بكسر الراء (ما خوف) أي للكثرة بفتح الراء بفتح الراء (فلا تحقق المعجز الإبهة الأمور الثلاثة) فنخرج بقولنا عاجلاً ما لو قال طلق زوجتك وآلا أفنك غدا فليس بأكره ويخرج بقولنا ظاهراً ما لو قال ذلك القصاص الجاني طلق زوجتك وآلا أقتصمت منك فلا يكون أكرهاً وثن شروط حصول الأكره أن لا ينوي الطلاق والأدوم (ويحصل الأكره بالخوف بضرب شديد أو حبس) طويل (أو اتلاف مال) لا يظهر منه قرينة اختيار ولذلك قال بعضهم يشترط أن يستعمل فيه كأن يقول له أطلق ثلاثاً أو واحدة فإذا قال له طلق ثلاثاً فطلق ثلاثاً لم يقع فإن طلق ثلاثاً بعد قول للكثرة طلق زوجتك فقط وقع الطلاق ورجع ذلك لظهور قرينة الاختيار (وأذا ظهر من الكثرة فتح الراء قرينة اختيار) منه للطلاق (بأن أكرهه شخص على طلاق ثلاث فطلق واحدة) أو اثنين أو أكرهه على طلاق صريح فكيف مع النية أو على تعليق فتجز وبالعكس لهذه الصور (وقع الطلاق) في الجميع لأن مخالفة تشعير باختباره كما أني به فلا أكره وكذا لو نوى (وأذا صير تعليق الطلاق بصفة من مكلف ووجدت تلك الصفة) التي وقع التعليق بها من المكلف (في غير تكليف) كأن جن أو أغنى عليه أو سكر بلا تعد (فإن الطلاق المعلق بها يقع بها) وجود الصفة للملق بها ولا يصح في ذلك

كونها

من مكلف ووجدت تلك الصفة في غير تكليف فإن الطلاق المعلق بها يقع بها

والسكران ينفلتانه
كاسبق

(فصل) في أحكام

الرجعة والرجعة بفتح

الراء وحكى كسرهما

وهي لغة أكثر من

الرجوع ، وشرعاً فرد

للرأة الى النكاح في

عدة طلاق غير بائن

على وجه مخصوص

وخرج بطلاق وطه

النسبة والظهار فان

استباحة الوطء فيها

بفسد زوال المانع

لا يسمى رجعة (واذا

طلق شخص امرأة

واحدة أو اثنتين فله

بغيرها (مراجعة

تالم تنقص عدتها

وتحصل الرجعة من

النطاق بألفاظ منها

راجعتك وما تصرف

فيها والإصح أن قول

أكرمتك ردتك لنكاحي

وأمسكتك عليه

شريحان في الرجعة

وأن قوله تزوجتك أو

نكحتك ككتابان

وشرط الرجوع أن لم

يكن محرماً أهلية

النكاح بنفسه وحيداً

فتصح رجعة السكران

لا رجعة المرد ولا

رجعة الصبي والمجنون

لأن كلامهم ليس أهلاً

لنكاح نفسه بخلاف

السفيه والعبد فراجعتهما

كونها أصبحت في غير النكاح حيث صدر التعلق بها في وقت النكاح بخلاف عكسه كأن قال صلى زوجته
ان بلغت فأنت طالق فانها لا تطلق (والسكران ينفلتانه كاسبق) (تنمة) لو قال لزوجته ان طلقتك
فأنت طالق قبل ثلاثا أو قال لو وقع طلاق عليك فأنت طالق قبل ثلاثا فطلقها طقة أو أكثر وقع لغيره فقط
على الرجوع وهو ما صححه الشيخان ولا يقع معه للملق للدور قال الرافعي لأن الجمع بين النكاح والتعلق ممنوع
ودفع أحدهما غير ممنوع والتميز أولى .

(فصل) في أحكام الرجعة والرجعة بفتح الراء وحكى كسرهما وهي لغة أكثر من الرجوع أي من طلاق
أوليه (وشرعاً فرد المرأة الى) موجب (النكاح) وهو الجمل (في عدة طلاق غير بائن على وجه
مخصوص) أي من كون المرأة قابلة للحمل معينة لم يستوف عدد طلاقها (وخرج) بعدة طلاق ما اذا
كانت المرأة ليست في عدة أو كانت في عدة غير الطلاق كالفسخ فلا رجعة وخرج بغير بائن البائن
كالطلاق بعوض والطلقة قبل الدخول وخرج بالقابلة للحمل المردة فلا تصح رجعتها في حال ردّها
وخرج بمينة المينة فلو طلق احدهما زوجتين مينة ثم راجعهما أو طلقهما جميعاً ثم راجعهما
مينة لم تصح الرجعة وخرج بقولنا لم يستوف عدد طلاقها المطلقة ثلاثا فلا يحل له إلا يحلل وخرج
(بطلاق وطه والنسبة والظهار) وكذا الإيلاء (فان استباحة الوطء فيها) أي في صورتين وفي
الإيلاء (بغير زوال المانع) من انقضاء عدة وطه النسبة ومن التكفير في الظاهر ومن انقضاء المدة في
الإيلاء (لا يسمى) أي حل الوطء (رجعة) . وأركان الرجعة ثلاثة محل وصفة ومترجع (واذا طلق
شخص امرأة) بغير عوض منها أو من غيرها حرّة كانت أو أمّة طلقة (واحدة أو اثنتين) بعد وطئها
ولو في الدبر أو بعد استدخالها ماءه المحترم ولو في الدبر بشرط أن تكون زوجة حالي الانزال
والاستدخال (فله بغير ادّعيها) أو اذن سيدها (مراجعة) الى نكاحه (تالم تنقص عدتها) ولو في عدة
وطه النسبة كما لو وطئت بعد الطلاق بشبهة فحملت من وطء النسبة فله مراجعتها في مدة الحمل وهي
الست في عدتها لأن عدة الحمل تقدم على عدة غيره (وتحصل الرجعة من النطاق بألفاظ) مصرحة
أو كناية مع البينة وتصح بالمعجمة ولو لم يكن بحسن العربية (منها راجعتك وما تصرف منها) كأن
مراجعة ومنها راجعتك تخفيف الجيم وإرتخاها وهذه الثلاثة ضرب رجعة ويستحب الإضافة معها
كأن يقول راجعتك الى نكاحي أو الى (والأصح أن قول المراجعة ردتك لنكاحي وأمسكتك عليه)
أي نكاحي (شريحان في الرجعة) لكن بشرط في ردتك فقط الإضافة كأن يقول ردتك الى
أولى نكاحي لأن الرد فقط يفهم منه ضد القول وقد يفهم منه الرد الى الأبوين بسبب الفراق
فاشترط الإضافة في صراحته (والأصح أن قوله تزوجتك أو نكحتك ككتابان) في الرجعة فيحتاجان
للنية ومن أشهاد في الرجعة خروجاً من خلاف من أوجه وهو الإمام مالك وقول قديم فلو علمنا
بالطلاق وانقضت العدة وعاشرها وأدعى أنه راجعها فلا يصدق ولا يقر على ذلك إلا بالنية وهكذا هو
قاعدة شية الأشهاد (وشرط الرجوع أن لم يكن محرماً أهلية النكاح بنفسه) بأن يكون عالماً عاقلاً
مختاراً . وأما المحرم فتصح رجعته لأن الأحكام عارض لا يمنع صحة الرجعة وإن منع أهلية النكاح
(وحديث) أي حين ادّ كان شرط الرجوع أهلاً للنكاح بنفسه (فتصح رجعة السكران) إذا كان
منهياً (لا رجعة المرد ولا رجعة الصبي) كأن يرفع الى حاكم ماليكي فيحكم بوقوع طلاقه (والمجنون)
الذي جن بعد الطلاق وماله نفق عليه وميرسهم ومقبوه ومكره ونائم (لأن كلامهم ليس أهلاً
لنكاح بنفسه) بحيث لو عقد النكاح بنفسه لا يصح (بخلاف السفيه والعبد فراجعتهما) جميعاً من
غير ادب الولي والسيد (وأن توفقه ابتداء نكاحهما على ادب الولي والسيد) لأن الرجعة

(٢٨ - قوت الحبيب العربي)

(حل طلق من البلاق)

شواه انقضت بزواج

غيره ما لا (فان طلقها)

زوجها (ثلاثا) ان كان

حر او مطلقين ان كان

عبد قبل الدخول أو

بذمه لم يحل له الا بعد

وجود خمس شرائط

أحدها (انقضاء عدتها

منه) أي للطلق

(و) الثاني (تزوجها

بغيره) تزويجها بغيره

(و) الثالث (دخوله

أي الغير بها واصلها

بأن يولي شخصته أو

فرضا من مقطوعا

قبل المرأة لا بدبرها

بشرط الانتشار في

الذكر كونه كزوج

يمكن جماعه لأفلا

(و) الرابع (ينوتها

منه) أي الغير (و)

الخامس (انقضاء عدتها

منه)

(فصل في بيان أحكام

الأيلاء وهو لغة

مصدق أو يولي إلاءة

إذا حلف وشترط حلف

زوج يصح طلاقه

ليتنع من وطء زوجته

في قبلها مطلقا أو فوق

أربعة أشهر وهذا

للمن مأخوذ من قول

للصف (وإذا حلف

أن لا يطأ زوجته) وطئا

(مطلقا أو مدة) أي

استدامة للنكاح فيتنفر فيها عدم الاذن (فان انقضت عدتها أي الرجعية) بوضع حمل أو اقراء أو أشهر (حل له أي زوجها نكاحها) مناسبا (بعد جديده) (و) إذا راجعها ونكحها بعد جديده (تكون) أي الزوجة (منه) أي الزوج (بعد المقد) أو الرجعة (على ما بقي من) عديم الطلاق سواء اتصلت بزواج غيره أم لا (لما روى النبي عن عمر رضي الله تعالى عنه أفتي بذلك ولم يظهر للصحابة مخالفة فترك أجماع سكوتي (فان طلقها زوجها ثلاثا) معا أو مرتبا (ان كان حرا أو مطلقين) كذلك (ان كان عبدا) ولو مبعوثا (قبل الدخول أو بعده) سواء دخل بها في نكاح أو نكحة (لم يحل) أي تلك للطلق (له) أي للطلق لا نكاح ولا يملك بين (الأبد وجود خمس شرائط) في الدخول بها ومع وجود أربعة أشياء في غيرها وهي ما عدا الأول (أحدها انقضاء عدتها منه أي الطلق) باقراء أو أشهر أو حمل وهذا في الدخول بها فان غير ما عدا عليها (والثاني تزويجها بغيره) ولو عبدا بالمال أو بمجنونا بالمال (تزوجها بغيره) فخرج بالزواج مالو وطئت تلك الميم أو بالشبهة وخرج بالصحيح التزوج القاسد كالمشترط على الزوج الثاني في صلب المقد أنه إذا وطئ طلق أو فلا نكاح بينهما فان هذا الشرط يفيد النكاح فلا يصح التحليل وعلى هذا يحمل قوله صلى الله عليه وسلم (لمن الله الحلل والتحليل له) بخلاف مالونوافقوا على ذلك قبل المقد ثم عقدا من غير شرط ويكفي تحليل امرئ الصغير إذا كان يمكن جماعه لكن لا يطلق الأبد بلوغه كما يكفي تحليل المجنون لكن لا يطلق الأبد افاته (والثالث دخوله أي الغير بها) هو (اصابها بأن يولي شخصته أو فرضا من مقطوعا) وأن لم ينزل ولو كان عليها سائل كان لف عليها خرقه فيكون نفيسا (يقبل المرأة) ولو حائضا أو مسنة عن شبهة طرات في نكاح الحلل ويشترط في تحليل البكر إزاله البكارة ولو غوراء كنوم (و) لا يحصل التحليل (بدرها) ولا يصير انتفاء قصد الزوجين وجنون فيهما فانه يكتفي (بشرط الانتشار في الذكر) ولو ضعيفا (وكون الزوج ممن يمكن جماعه لا يكتفي كون الزوج (أفلا) لا يمكن جماعه ولو أدخلت شخصته فربما (والرابع ينوتها) أي فرقها (منها أي الغير) ولو بطلاق رجعي (والخامس انقضاء عدتها منه) لاستمرار جهما من وطئ لا إحمال علوقها من إزال حصل منه ان كان بالمال والأمان كان شراها فاكدة للتعبد

(فصل في بيان أحكام الإيلاء وهو حرام الإيلاء كغيره عندان حجر وعقبة عند الرمل (وهو لغة) الحلف وهو (مصدق أو يولي) بعد الهمة في الماضي ويقال لي يولي (أيلاء) وأية كاعطى يعطى إعطاء وعطية (إذا حلف وشترط حلف زوج غير محبوب وغير مشاؤول (يصح طلاقه ليمتنع من وطء زوجته) غير التقابل والقراء (في قبلها) امتناعا (مطلقا) أي غير مقيد بمدة أو مثل الطلق المؤبد (أو) مقيد بمدة (فوق أربعة أشهر) ولو لم يحدد إلا في القاضى فيما لم يحدد أم الإيلاء لان الإيلاء لا يبدلها بقطع طبعها من الرطة تلك البدنة (و) إن كان سنة وقد نظمها بعضهم فقال :

إن كان الإيلاء من محطها كده حلف ومخلف ومخلف عليه

وزوجته وصيفة ومدة فانه مقل لا لقب يشده

(وهذا المعنى) أي الشرعي (مأخوذ من قول للصف (وإذا حلف) أي الزوج باسم من أسائه تعالى أو صفة من صفاته (أن لا يطأ زوجته) الحرة أو الأمة (وطئا مطلقا) بأن لا يقيد بمدة كقوله والله لا أطوك (أو مدة أي وطئا مقيد بمدة (زيد على أربعة أشهر) يمين واحدة كقوله والله لا أطوك خمسة أشهر أو مقيدا بمسند الحصول كقوله والله لا أطوك حتى أموت أو عوفي أو يموت فلان فكلوت بعيد في ظن ابن آدم لحبه الحياة ومثل ذلك والله لا أطوك إلا في الدبر (فهو أي الحالف الذكور ومول من زوجته) بخلاف قوله لا أطوك إلا في الفاس أو الأ في الحيض أو الأ في نهار رمضان فانه ليس بمول

لان

وطئا مقيد بمدة (زيد على أربعة أشهر فهو) أي الحالف المذكور (مؤلي) من زوجته

لأن النع فيها لمرض بخلاف الدبر فإن المنع لادائه والكراد بالحامف متعلق به حيث أوتنع أو تحقيق
 خبر لامائه كغفارة (سواء انحلف بالله تعالى أو بصفة من صفاته) أي باسم من أسمائه تعالى أو صفة من
 صفاته أو على كلفة أو عتقا بوطء زوجته وهو المراد بقوله (أو علق وطء زوجته بطلاق أو عتق
 كقوله إن وطنتك فانت طالق أو فمدي خرفا أو طي طلفت وعتق العبد) لوجود الطلق عليه
 (وكذا) لو قال ان وطنتك فمضرتك طالق فهو مولى من الحامفة وإذا وطئها طلفت الضررة لوجود
 طلق عليه ويزول الإيلاء لأنه لا يلزمه بالوطء بهذا كشيء أو الزم ما يلزم بندركا (لو قال ان
 وطنتك فله على صلاة أو صوم أو حج أو عتق) أو فله على صدقة (فانه يكون مولى أيضا) لا تمتناعه
 من الوطء خوفا من لزوم ما ألزمه بالنذر فانه إن وطئ لم يمتنع ذلك (ويؤجل أي يجل الأولى هنا)
 أي وجوبا من غير ضرب القاضي (خرا كان أو عبدا) فلا فرق بينهما في مدة التأجيل (في زوجة
 مطبقة للوطء) بخلاف غير المطبقة لأنه لا يصح منها الإيلاء (ان صألت ذلك) أي التأجيل وهذا
 ليس بقيد فإن التأجيل لا يتوقف على سؤالها ولأعلى الرفع للقاضي (أربعة أشهر) وهي حق للزوج
 كالأجل في الدين خلافاً في حنيفة فانه أقصر على شهرين في الزوجة الرقيقة ولمالك فانه أقصر
 على شهرين في الزوج الرقيق كدهما في الطلاق (وأبدأوها) أي الأربعة أشهر (في الزوجة من
 الإيلاء) أي من حين تلفظه بئلا في مبيهة عنها لا من وقت الرفع إلى القاضي (وفي الرجعية من
 الرجعة) لا من الإيلاء لا تمتناع الوطء شرعا قبل الرجعة ولا تحبس من للدة زمن ودة أحدهما ولا مدة
 مانع وطء منها حتى كرض وجنون ونشوز أو شرعى كتلس بقرض من صوم أو صلاة أو أحرام
 نعم تحبس منها زمن حيض ونفاس وتسنأف للدة بعد زوال المانع ولاتنبي على ماضى لا اعتبار
 التوالى للعتق في حصول الإضرار (ثم بعد انقضاء هذه المدة) التي هي الأربعة أشهر ولم يطأ من
 غير مانع للزوجة (غير الأولى) إمامان يخسره القاضي بطلها أو تخسره هي بإذن القاضي لها في ذلك
 (بين) خصلتين (النية) أي الرجوع إلى الوطء بعد أن حرمه على نفسه (أن يوطئ لولي خشفته
 أو قدرها من مقطوعها بقبل المرأة والتكفير للبعين) فهو بالنسب مفعول معه بهذا (أن كان
 خلفه ياقه على ترك وطئها) وإن كان الإيلاء بمنزلة الحلف بالله وقع معلقه عليه من طلاق أو عتق
 ولزمه ما ألزمه بالنذر من صلاة أو صوم أو نحو ذلك (أو الطلاق للحواف عليها) فإن قام بالزوج
 مانع طبيعي كرض طأته بنية اللسان بأن يقول إذا قدرت فئت ويريد نكاحاً وتدمت على ما فعلت
 أو بالطلاق فيجوز لها الطالبة بعد اللدة بالرجوع إلى الوطء أو بالطلاق وإذا طلق طلاقاً رجعيًا ثم
 اجتمع عاد الإيلاء في مدة وتسنأف للدة من حين الرجوع أو قام بالزوج مانع شرعى كاحرام
 وصوم وأجاب طأته بالطلاق ولا تطالبه بالنية غمرة الوطء عليه فإن عصي بالوطء انحلت العين
 وسقطت مطالته (فان امتنع الزوج من الفينة والطلاق) وثبت امتناعه بالنية (طلق عليه الحاكم
 طلقاً وأحده رجعية) أو نائة لعدم دخول أو استيفاء ثلاث نياة عنه فيقول أوقت عن فلان على
 ثلاثة طلق أو حكمت على فلان في زوجته بطلاق (فان طلق أكثر منها) أي الواحدة (لم يقع)
 أي الأكثر (فان امتنع من الفينة فقط أمره الحاكم بالطلاق) ولو اختلف الزوجان في الإيلاء
 وفي انقضاء مدة صدق بيمينه وهذا مستثنى من قاعدة أن القول قول نافي الوطء وقد نظم بعضهم هذه القاعدة
 وما استثنى منها فقال :

القول قول واطى في سنة * مضبوطة بالظواهر والنق
المجلس التحليل والتموية * والوظيفة مع فن عتي وعنة
مستوحاة من قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

ومثل ذا الإيلاء والتعليق * بطلاق لينة تحوي

(فصل : في بيان أحكام الطهارة) وفيه شبه بالطلاق من حيث ما يوجب من التحريم وشبه بالانكاح من حيث إيجاب الكفارة والقلب في معنى النكاح وهو من الكبار (وهو لغة) قول الرجل لامرأته زنت علي كظهر أبي خنثاهو (ما خوذ من الظاهر) فهو ما مقابل للباطن لأن الظاهر موضع الركوب في حده ذاته يقطع النظر عن خصوص الأدب والامانة والامانة هي قوامها وعليه اعتبارها وهو بمعنى العلو فكانة يقول تعالى على ظهره كما لو على ظهر أبي (وشرعا يشبه الزوج زوجته غير البائن بأبي لم تكن حلاله) قبل ولادته في الحرمة أي يحترم له طرا تحريمها عليه ويسمى ذلك ظاهرا لأن صفة المعرفة عند الجاهلية أن يقول الرجل زوجته زنت علي كظهر أبي كما قال (والظاهر أن يقول الرجل) أي الزوج ولو رفقا أو مسكرا أو متعديا (زوجته) ولو غائبة أو متعديا بجنونة أو صغيرة أو نحو ذلك (أنت) أو أشك (علي) أو عدي أو مبي أو مبي (كظهر أبي) أو كظهر أجنبي أو يدها ومثل الأم كل محرم لم تكن حلاله قبل (وخص) أي للظاهر (الظاهر دون الباطن مثلا لأن الظاهر موضع الركوب والزوجة محرم كزوج) وقت الجماع في قول للظاهر أنت علي كظهر أبي كناية تلو بحجة لأنه يستقل من الظاهر إلى الركوب ومن الركوب إلى الزوجة لا يشبهه صرحت الزوج فكان للظاهر يقول أنت علي كظهر أبي كناية لا تشبه الأم وأيضا أنهم يستفحون ذكر الفرج وما يقرب منه في الأم وما يشبهها . وكان الظاهر طلاقا في الجاهلية وفي أول الإسلام ونسب المرأة به شرما مؤدأ لأن الفتاة التي هي شيب في زول قوله تعالى «قد سمع الله» إلى أربع آيات تقتضي أنه كان طلاقا لأجل بعده لأبرجعة ولا ينفذ لأن المرأة وهي مخولة بنت ثعلبة لما جاء به صلى الله عليه وسلم وأخبرته بأن زوجها أوس بن الصامت الأنصاري ظاهرها فقال حرمت عليه فظهرت ضرورتها بأن منها من زوجها أولاد أصغار أن صحتهم إلى نفسها جاعوا وأن ردتهم إلى أبيهم مضاعوا لأنه كان قد غنى وكبر وليس عنده من يقوم بأمرهم وجاء زوجها إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقاد في برشدته إلى ما يكون شيبا عودها إلى زوجها لم قال لها حرمت عليه فقالت ما طلق فقال حرمت عليه فاعتقت أصغر أولادها وسكت إلى الله تعالى فنزلت هذه الأربع آيات فلو كان الظاهر رجعة لأرشد النبي صلى الله عليه وسلم إلى الرجعة أو بئنا نحول له بغيره لأمره بتجديد نكاحه فتوقفه صلى الله عليه وسلم وانتظاره للوحي دليل على أنه كان طلاقا لأجل بعده لأبرجعة ولا ينفذ (فإذا قال) أي الظاهر (لماذا ذلك أي أنت علي كظهر أبي) ولو مرارا بقضية التاكيد (ولم ينسبه بالطلاق) أي مثلا بأن سكت بعده زمنا يسقط أنت طالق مثلا ولو جاهلا أو ناسيا (شارعا نكاحا من زوجته) لأن نكاحها بالأم مثلا يقتضي أن لا يمسكها زوجة فان أمسكها زوجة بعد عاها قال لأن العود في القول مخالفت وعذا في الظاهر غير الوقت وغير المقيّد بمكان وفي غير الرجعية أما في الظاهر الوقت فلا يصير عائد الأب الوطء في الوقت وتجب المبادرة إلى الزرع لحرمة الوطء قبل التكفير أو انقضاء المدة وكذا لا يصح عائد في المقيّد بمكان الأب الوطء في ذلك المكان والعود في الرجعية إنما يحصل بالرجعة (ولزمه حينئذ أي حين انقضاء عاها) (الكفارة) وان طلقها بعد ذلك (وهي) أي الكفارة (مربة) ابتداء وانتهى ككفارة القتل وكفارة الجماع في نهار رمضان بخلاف كفارة البين فانه تحريم ابتداء مربة انقضاء ونظم بعضهم في قوله :

كفارة البين تحريم ابتداء

ظهارا وقتلا والجماع متعديا * فزنت وخبرني علي الصديق والادي
وفي حلف بالله خير وربتي * فهذا شيع ان حفظت عفتها

ودكر

(فصل : في بيان أحكام

الظهار) وهو لغة

ما خوذ من الظاهر وشرعا

تشبيه الزوج زوجته

غير البائن بأبي لم

تكن حلاله (والظهار

أن يقول الرجل زوجته

زنت علي كظهر أبي)

وخص الظاهر دون

الباطن مثلا لأن الظاهر

موضع الركوب والزوجة

محرم كزوج (فإذا

قال لها ذلك) أي أنت

علي كظهر أبي (ولم ينسبه

بالطلاق) شارعا نكاحا

من زوجته (ولزمته)

حينئذ (الكفارة)

وهي مربة

كفارة

من التسبب للضرّة
بالعمل والسكّب
إضراراً بيننا (فان لم
يجد) المظاهر الربة
المذكورة بأن عجز
عنها حساً أو شرعاً
(فصيام شهرين متتابعين)
وبعذر الشهران بالهلال
ولو نقص كل منهما عن
ثلاثين يوماً ويكون
صومها ثنية الكفارة
من الليل ولا يشترط ثنية
تتابع في الأصح (فان لم
يستطع) المظاهر صوم
الشهرين أو لم يستطع
تتابعهما (فأطعم ستين
مسكيناً) أو فقيراً (كل
مسكين) أو فقيراً (مُد)
من جنس الحب
أخرج في زكاة الفطر
وحينئذ فيكون من
غالب قوت بلد الكفر
كبر وشعب لا دقيق
وسوي وإذا عجز
الكفر عن الحاصل
الثلاث استغفرت
الكفارة في ذمته فإذا
قدر بعد ذلك على حصة
فلهما ولو قدر على بعضها
كد طعام أو بعض
مد آخره (ولا يحل
للمظاهر وطؤها) أي
زوجه التي ظاهر منها
(حتى يكفر) بالكفارة
المذكورة.

(وذكر المصنف بيان ترتيبها في قوله (والكفارة عن ربة مؤمنة) مسجلة ولو
وجانية ومحتبة قلبها في حرارة وإن كان الاعتاق في مرتين كان ملكاً لمصير نصف عبد فاعتقه
عن كفارته ثم ملك نصفه الآخر فاعتقه فان لم ينوها عند اعتاق باقية لم يحزه عنها (مؤمنة) أي
(سليمة) أي قبل العتق فلو قازن العتق الاسلام يجز (ولو باسلام أحد ابويها) أي الربة تبعاً
لأبي أو لدار (سليمة من الصوب المصرة بالعمل والسكّب إضراراً بيننا) أي واضحاً ليكون
المبعض عطيّاً بخلاف السبر فجزي فاقد الأنف أو الأذن أو أصابع الرجلين ويجزي الأقرع
والأعرج الذي يمكن تأييم الشيء من غير ميثقة لا تحتمل عادة والأعور إذا كان بصر عينه السليمة
نوباً والأصم والأخرس إذا فهم الإشارة وأفهم بشارته والكبر وط المتبرة في الربة سنة وقد جمعها بعضهم
فقال: ظاهر من الجزف قال:

لصحة الاعتاق عن كفارة: • كسبت شروط بأوجز العبارة
شربة المتق لئان المتق • وفقد الغيب كسباً يطبق
كأن ربي مدم استحقاق • لعتق فافهم بلا شقاق
وعدم العوض عام اليه • لا شرط منه لقص البتة
(فان لم يجد المظاهر الربة المذكورة بأن عجز عنها) عند الشروع في التكفير (حساً أو شرعاً) كان لم
يجدتها أو وجدته واحتاج اليه المؤنة أو وجد الربة واحتاجها للخدمة وليس من العجز الشرعي
وجودها بأكثر من ثمن مناهي فلا ينقل للصوم بل يصير إلى أن يجدها بثمن مناهي (فصيام شهرين
متتابعين) وبعتبر الشهران بالهلال ولو نقص كل منهما عن ثلاثين يوماً لأنه للعسر شرعاً (ويكون
صومها ثنية الكفارة من الليل) ولا يشترط تعيين كونها ظهراً مثلاً كما تجب الثنية في الاعتاق أو
الأطعام (ولا يشترط ثنية تتابع في الأصح) فان لم يستطع المظاهر صوم الشهرين (لحرّم أو مرض يدوم
شهرين ثلثاً أو سبغاً) وليتق شديداً لا تحتمل عادة ولو كانت تلك الشقة لشق (أو لم يستطع تابعهما
فأطعم ستين مسكيناً أو فقيراً) من أهل الزكاة أي عليهم بدفع الطعام اليهم فيعطى (كل مسكين
أو فقير مد من جنس الحب أخرج في زكاة الفطر) وحينئذ فيكون (أي المد) من غالب قوت بلد
للكفر كبر وشعب (وفي ذلك) (لادقيق وسوي) وإذا عجز الكفر (أي مريد التكفير) عن الحاصل
الثلاث استغفرت الكفارة في ذمته (إلى أن يقدر على خصلته من الثلاث) فإذا قدر بعد ذلك (أي العجز) على
خصلته فلهما وإذا قدر على أكثر منها وجب الترتيب (ولو قدر على بعضها) أي الحصة الواحدة في خصوص
الأطعام (كد طعام أو فض مئذ آخره) أي بعض الحصة لأن السق لا يسقط بالمصروف ويبقى الباقي
في ذمته (ولا يحل للمظاهر) ظهراً مطلقاً (وطؤها أي زوجه التي ظاهر منها حتى يكفر بالكفارة
المذكورة) كلها لا بعضها إن لم يخف الزنا كما قال شيخ الإسلام في التحرير ولو طلق زوجته ثلثاً أو ظاهراً
منها أو لا عنها ثم ملكها بأن كانت أمة لم يطأها حتى تحلل في الأولى ويكفر في الثانية وأما الثالثة فلا يطؤها
أصلاً لأنها حُرمت عليه أبداً.

فصل: في بيان أحكام القذف (أي الرمي بالزنا) (واللعان وهو) أي اللعان (لغة) الباعدة
فهو (مصدر) (للاعن) مأخوذ من اللعن أي البعد) وسعى معنى اللعان بلفظ اللعان لبعد الكاذب
من الزوجين من الرحمة وليعد كل منهما عن الآخر فلا يحتملان أبداً لافي الدنيا ولا في الآخرة
(وشرعاً ككلمات مخصوصة) وهي خمس معلومة (جعلت حجة للمضطر) أي جعلت سبباً لأفما للحد
المذكورة.

فصل: في بيان أحكام القذف واللعان وهو لغة مصدر مأخوذ من اللعن أي البعد وشرعاً ككلمات مخصوصة جعلت حجة للمضطر

كان ان كان طلب العان شيئاً ولا في عصر يوم الجمعة وبسن التخليط أيضاً (في حضور جماعة من) أعيان (الناس) وصلحهم (أقلم أربعة) لتبوت الزنا بهم ويبدأ في العان بالزوج فيقول (أشهد بالله أتت من الصادقين فيما رويت به زوجتي الثانية) أي عن البلد أو عن مجلس العان (فلانة) فيسبها ويرفع نسباً لغيرها عن غيرها دفعا للاشياء (من الزنا وان كانت حاضرة) بمجلس العان (أشار لها بقوله زوجتي هذه وان كان هناك ولد ينفيه) ولم يكن معلوماً عند الناس أنه ليس منه (ذكره) أي الولد (في كل من) (الكلمات) المجلس فان كان الولد معلوماً عندهم أنه ليس منه كزوج مسوح أو صغير لم يحتج لنفيه لأنه منفي عنه شرعاً كما لو طلقها في مجلس العقد أو نكح امرأة في المشرق وهو في المغرب (فقال) في كل من المجلس (وان هذا الولد) أو ان حملها (من الزنا) هنا قبلها لو رماها بالزنا وأما اذا رماها بوطء الشبهة الذي احتمل كون الولد منه فيقول وان هذا الولد من امرأة غيري على فراشي (وليس مني) ولو اقتصر على قوله من الزنا لم يكف في الانتفاء عند الأكثرين لاحتمال أن يعتقد أن الوطء بالشبهة زناً ولكن صحح بقوله أنه يكفي عملاً لفظ الزنا على حقيقته ولو اقتصر على قوله ليس مني لم يكف على الصحيح ولو أغفل ذكر الولد في بعض الكلمات احتاج لنفيه إلى إعادة العان لتبوت الزنا بين كلمات العان ولا يحتاج المرأة إلى إعادة لعانها (ويقول الملاعن هذه الكلمات أربع مرات) لتكون كل مرة بمنزلة شاهد وأما الكلمة الخامسة الآتية فمؤكدة لفاد الكلمات الأربع لأنها قائمة مقام شاهد (ويقول في المرة الخامسة بعد أن يخطه الحاكم أو المحكم) مذبا (بشوقيه لمن عذاب الله تعالى في الآخرة وأنه أشد من عذاب الدنيا) ويقرأ عليه قوله تعالى «ان الذين يشركون بالله وأيمانهم غمنا قليلاً» الآية ويذكر قوله صلى الله عليه وسلم للثلاثين: «حبايبكم على الله أجدر كما تكذب هلى من تائب وبأمر الحاكم رجلاً أن يضع يده على فيه لعله ينزجر فان أتى بعد مبالغة الحاكم في وعظه إلا اللغى قال له قل (وعلى لغة الله ان كنت من الكاذبين فيما رويت به هذه من الزنا) فان كانت غائبة ذكرها بما يميزها من اسمها ونسبها كما في الكلمات الأربع (وقول المصنف على المنبر في جماعة) وكذا في الجامع (ليس يوجب في العان بل هو سنة) للتخليط (ويتعلق بلعانه أي) بتمام لعان (الزوج وان لم تلعن الزوجة خمسة أحكام) فلا تنوقف على لعانها كما يقول مالك ولا على قضاء القاضي كما يقول أبو حنيفة (أحداه سقوط الحد أي حد القذف والزوجة للملاعة عنه) أي الزوج (ان كانت) أي للملاعة (محصنة وسقوط التعزير عنه ان كانت غير محصنة) ولا يسقط حد قذف الزاني عن الملاعن ان كان الزاني الذي قد فذه بها محصناً أو تمرره ان كان غير محصن إلا ان ذكره في كلمات العان ولذا لم يذكره فلا إعادة العان ليسقط الحد عنه (وكالثاني وجوب الحد عليها أي حينئذها) الذي ثبت بلعانه (مسلمة كانت أو كافرة) ويستمر وجوبه عليها (ان لم تلعن والثالث زوال الفرائض) أي الزوجية وهو انفساخ نكاحها لحصول فرقة من غير لفظ (وعبر عنه) أي زوال الفرائض (غير المصنف بالفرقة المؤتدة وهي) أي الفرقة (حاصلة ظاهراً وباطناً وان كذب الملاعن نفسه) فلا نفقة لها وان كانت حاملاً (والرابع نفي) نسب (الولد عن الملاعن) ان نفاه في لعانه ولو استلحقه بعد ذلك لحقه (أما للملاعة فلا ينتفي عنها نسب الولد) لقوله صلى الله عليه وسلم «فرق بينهما وألحق الولد بالمرأة» رواة الشيخان ولا يصح في أحد توأمين دون الآخر لأن الله تعالى لم يجر المادة بأن يجتمع في الرحم ولد من ماء رجل وولد من ماء امرأة لأن الرحم اذا دخله المني انسدت فيه فلا يقبل مني آخر ولو لا عن نفي الحمل فان أن لا حمل أو لا عن ولا ولد فإن فساد نكاحه بمان حريدة وهي حاصلة ظاهراً وباطناً وان كذب الملاعن نفسه (والرابع نفي الولد) عن الملاعن (أما للملاعة فلا ينتفي عنها نسب الولد

كانت حاضرة أشار لها بقوله زوجتي هذه وان كان هناك ولد ينفيه ذكره في الكلمات فيقول (وان هذا الولد من الزنا وليس مني) ويقول الملاعن هذه الكلمات أربع مرات ويقول في المرة الخامسة بعد أن يخطه الحاكم أو المحكم (بشوقيه لمن عذاب الله تعالى في الآخرة وأنه أشد من عذاب الدنيا) (وعلى لغة الله ان كنت من الكاذبين) فيما رويت به هذه من الزنا ويقول المصنف على المنبر في جماعة ليس يوجب في العان بل هو سنة (ويتعلق بلعانه) أي الزوج وان لم تلعن الزوجة (خمسة أحكام) (أحداه سقوط الحد) أي حد القذف للزوجة (أما للملاعة عنه) ان كانت محصنة وسقوط التعزير عنه ان كانت غير محصنة (الثاني وجوب الحد عليها) أي حد زناها (مسلمة كانت أو كافرة ان لم تلعن) (والثالث زوال الفرائض) وعبر عنه غير المصنف بالفرقة

أمة واشترها أو في الطلقات زيادة على هذا حسب ما سقوط حضانتها في حق الزوج أن لم تلعن حتى لو قدفا بعد ذلك بزمان لا يقطع الحسد عنها بأن تلعن أي تلعن الزوج بعد تمام لعانها (فتقول) في لعانها أن كان الملعن حاضراً (أشهد بالله إن فلانا هذا من الكاذبين فيما رمان به من الزنا وتكرر الملعنة هذا الكلام أربع مرات) وتقول في المرة الخامسة من لعانها بعد أن يعظم الحکم أو الحكم (تخوفه لها من عذاب الله في الآخرة وأنه أشد من عذاب الدنيا) ويأمر الحاكم المرأة بأن تضع يدها على قلبها لتزجر فإن أبت إلا من النسي في تمام اللعان قال لها قولي (وعلى غضب الله أن كان من الصادقين فيما رمان به من الزنا) ولا يحتاج المرأة إلى ذكر الولد لأن لعانها لا يؤثر فيه وقيل ذكره فتقول لهذا الولد ولله العنان (وما ذكر من القول المذكور محله في الناطق) سواء كان زوجاً أو زوجة (أما الآخر فيلعلن بأشارة مقهمة) خمس مرات بدل الكلمات الخمس في جانب كل من الزوج والزوجة أو بكتابة كالبيع فإن لم يكن له ذلك لم يصح فذقه ولا لعانه ولا غيرهما لتعذر الوقوف على ما يريده ويصحح اللعان بالعجينة ولن يعرف العربية لأن القلب عليه معنى اليمين أو الشهادة (ولو أبدل في كليات اللعان لفظ الشهادة بالخلف) ونحوه (كقول للآئنة أحلفت بالله) أو أقسم بالله (أو لفظ الغضب باللعن) أو غيره كالإياد (أو عكسه كقولها) أي المرأة (لعنة الله وقوله) أي الرجل (غضب الله على) أو أبدل لفظ الله بلفظ الرحمن (أو ذكر كل من الغضب واللعن) أو واحد منهما (قبل تمام الشهادات الأربع لم يصح) أي اللعان (في الجميع) اتباعاً للنسب كما في الشهادات .

(فصل في أحكام العدة وأنواع الميئدة) من كونها متوفى عنها وغير متوفى عنها وكل منهما إما حامل أو غير حامل وعلى كل إما حرة أو أمة (وهي) أي العدة (لغة) أيام الافتراق وهي (الاسم) أي اسم مصدر (من اعتد) ومصدره الاعتداد (وشرعاً ترخص المرأة مدة يعرف فيها برأه رحماً) من الحمل (بأقرب) في غير المتوفى عنها (أو أشهر) في المتوفى عنها والصغيرة والأيسة (أو وضع حمل) قوله فيها متعلق بمص وقوله بأقرب متعلق بعرف ونكون العدة أيضاً بالتعبد وتحتجزها على زوجها فيمن مات عنها قبل الدخول أو وهو محسوس أو بعده وكان حبياً أو كانت صغيرة (والمتدة على ضربين متوفى عنها زوجها وغير متوفى عنها) فلفظ متوفى في الموضعين على صيغة اسم المفعول والثابت الفاعل لفظ عنها وقول الشارح زوجها بيان معنى لا يان أعراب ولا يجوز جعله نائب فاعل لا يلزم على ذلك أن المصنف حذف نائب الفاعل وهو لا يجوز وتخص عدة الوفاة بالنكاح الصحيح أما العاسف فإن لم يقع ميسر وظه فلا شيء فيه وإن وقع فهو موطوء شبهة وفيه كافي فرقة آخر

أمة واشترها أو في الطلقات زيادة على هذا حسب ما سقوط حضانتها في حق الزوج أن لم تلعن حتى لو قدفا بعد ذلك بزمان لا يقطع الحسد عنها بأن تلعن أي تلعن الزوج بعد تمام لعانها (فتقول) في لعانها أن كان الملعن حاضراً (أشهد بالله إن فلانا هذا من الكاذبين فيما رمان به من الزنا) وتكرر الملعنة هذا الكلام أربع مرات وتقول في المرة الخامسة من لعانها بعد أن يعظم الحکم أو الحكم (تخوفه لها من عذاب الله في الآخرة وأنه أشد من عذاب الدنيا) ويأمر الحاكم المرأة بأن تضع يدها على قلبها لتزجر فإن أبت إلا من النسي في تمام اللعان قال لها قولي (وعلى غضب الله أن كان من الصادقين فيما رمان به من الزنا) ولا يحتاج المرأة إلى ذكر الولد لأن لعانها لا يؤثر فيه وقيل ذكره فتقول لهذا الولد ولله العنان (وما ذكر من القول المذكور محله في الناطق) سواء كان زوجاً أو زوجة (أما الآخر فيلعلن بأشارة مقهمة) خمس مرات بدل الكلمات الخمس في جانب كل من الزوج والزوجة أو بكتابة كالبيع فإن لم يكن له ذلك لم يصح فذقه ولا لعانه ولا غيرهما لتعذر الوقوف على ما يريده ويصحح اللعان بالعجينة ولن يعرف العربية لأن القلب عليه معنى اليمين أو الشهادة (ولو أبدل في كليات اللعان لفظ الشهادة بالخلف) ونحوه (كقول للآئنة أحلفت بالله) أو أقسم بالله (أو لفظ الغضب باللعن) أو غيره كالإياد (أو عكسه كقولها) أي المرأة (لعنة الله وقوله) أي الرجل (غضب الله على) أو أبدل لفظ الله بلفظ الرحمن (أو ذكر كل من الغضب واللعن) أو واحد منهما (قبل تمام الشهادات الأربع لم يصح) أي اللعان (في الجميع) اتباعاً للنسب كما في الشهادات .

واللن قبل تمام الشهادات الأربع لم يصح في الجميع (فصل في أحكام العدة وأنواع الميئدة وهي لغة الاسم من اعتد وشرعاً ترخص المرأة مدة يعرف فيها برأه رحماً) أقرب أو أشهر أو وضع حمل (والعتدة على ضربين متوفى عنها زوجها وغير متوفى عنها زوجها)

فكملت توفى عنها زوجها أن كانت أي المدة عن وفاة (حرة حاملاً فعدتها عن وفاة زوجها بوضع الحمل) أي ما مضى (كله) حتى شجرة التوبل (حتى تاتي توفى عن) بينهما كون ستة أشهر (مع إمكان نسبة الحمل للبنت ولو احتمالا) أي ولو كان ذلك الحمل بالشك (كشفي طمان فلو ماتت حتى لا يولد له) أي لا يولد له مثل ذلك الصبي لعدم بلوغه أو أن الاحتلام (عن) زوجها (كامل فعدتها بالاشهر) وهي أربعة أشهر وعشرة أيام (لا بوضع الحمل) لعدم نسبة إلى الصبي للتوفى لأنه لم يمتد لشهر ولادة وتحسب الأشهر مع وجود الحمل حتى لو تمت مع وجوده انقضت المدة للحمل على أنه من الزنا بالنظر للعدة وأن كان يعمل على أنه من الشبهة تحسبنا فظن بالنظر لعدم الحدة على العدة وهذا حكم ما لو جهل حال الحمل هل هو من زنا أو من وطء الشبهة ولو نكح حاملاً من زنا صح نكاحه قطعاً وجزاه وطؤها قبل وضعه على الأصح ولو كانت حاملاً من وطء الشبهة فعدتها أربعة أشهر وعشر ليال بعد وضع الحمل حتى لو حملت بشبهة في المدة فكلت الباقي بوضع الحمل لأن عدة الحمل متقدمة تقدم أو تأخر (وإن كانت) أي للمدة عن وفاة (حامل فعدتها أربعة أشهر وعشر) أي وتزيد عشرا (من الأيام بلبالها) وإن لم يوطأ أو كانت صغيرة أو زوجة صبي لم يبلغ أو أن الامناء أو زوجة مملوك بشرط أن تكون حرة (وتعتبر الأشهر بالأهلة ما أمكن) أي مدة إمكان اعتبارها بالأهلة بأن وافق موت الزوج أو أول الشهر فتعتبر الأربعة أشهر بالأهلة ثمانية أو ناقصة (ويكمل للنكس ثلثين يوماً) وتكمل بذلك بشر ليل وحكمة الأربعة أشهر أنها لو كانت حاملاً لثبثت له الحمل فيها لتفخ الروح فيه حينئذ وزيدت العشر استظهاراً ولومات عن مطلق رجعية أثقلت إلى عدة وفاة مع علم حسان ما تقدم (وغير التوفى عنها زوجها) وهي المدة عن فرقة طلاق أو فسخ جيب أو اضناخ رضاع أو لعان (إن كانت حاملاً فعدتها بوضع الحمل للنسب لصاحب المدة) زوجها كان أو غيره كالواكي في النكاح الفاسد ولو كان الحمل من قبله لا يمكن أن يكون من الباقي بذلك ولهذا لو استلحقه لحقه (وإن كانت) أي المدة عن المفارقة في الحياة (حائلاً) أو حاملاً بحمل غير منسوب لصاحب المدة (وهي من ذوات القرء أي صواحب الحيض) بأن كانت تحيض ولو مرة ولم تبلغ سن اليأس (فعدتها ثلاثة قروء وهي الأطهار وأن طلفت طاهر أبان) سبق لها حيض أو نفاس وقد بقي من زمن طهرها بقية) وإن طلفت (بعد طلقها) انقضت عدتها بالطمين في خمسة بآلثة) للحصول الأقراء الثلاثة في ذلك بأن تحسب ما بقي من الطهر الذي طلفت فيه قرءاً سواء ساء معاً فيه أم لا (أو طلفت حائضاً أو نفاساً) أو طلفت مع آخر طهرها كأن قال أنت طالق آخر طهرك (انقضت عدتها بالطمين في خمسة رابعة) لتوقف حصول الأقراء الثلاثة على ذلك وكون الطمين في الحيضة ليس من المدة بل ليقين به انقضاء عدتها (وإن بقي من حيضها لا يحسب قرءاً) خلافاً للحنفية في قولهم الأقراء هي الحيضات ولا تحسب طهر من لم يحض أصلاً ثم حاضت في أثناء المدة بالأشهر قرءاً لأن الطهر هو طهر تحنوش بدمين على القول الأطهر (وإن كانت تلك المدة صغيرة) أي قبل البلوغ (أو كبيرة) أي بعد البلوغ بالنسب (لحاض أصلاً ولم تبلغ سن اليأس أو كانت متحيرة أو أيسة) من الحيض (فعدتها ثلاثة أشهر حالية إن اطلق طلقها على قول الشهر) كأن علقه بمراد بالطلاق ما قبله (فان طلفت في أثناء شهر) أي قبل اليوم الآخر معه (فعدته كحلالان ويكمل للنكس ثلثين يوماً من الشهر الرابع) سواء كان الشهر الذي طلفت فيه ما أم يافضاً وهذا في غير المتحيرة أما هي فإن طلفت في أثناء الشهر فإن كان الباقي بسبع حصاً وطهرها بأن كان ستة عشر يوماً أكثر تحسب لها قرءاً لأشهره على طهر بلا شك وتكمل شهرين هلالين مدة وإن كان لا تسع حصاً وطهرها بأن كان دون ستة عشر يوماً لم تحسب لها قرءاً أو تعدته ثلاثة أشهر

توفى عن زوجها (أن كانت حرة حاملاً فعدتها من وفاة زوجها بوضع الحمل) أي ما مضى (كله) حتى شجرة التوبل (حتى تاتي توفى عن) بينهما كون ستة أشهر (مع إمكان نسبة الحمل للبنت ولو احتمالا) أي ولو كان ذلك الحمل بالشك (كشفي طمان فلو ماتت حتى لا يولد له) أي لا يولد له مثل ذلك الصبي لعدم بلوغه أو أن الاحتلام (عن) زوجها (كامل فعدتها بالاشهر) وهي أربعة أشهر وعشرة أيام (لا بوضع الحمل) لعدم نسبة إلى الصبي للتوفى لأنه لم يمتد لشهر ولادة وتحسب الأشهر مع وجود الحمل حتى لو تمت مع وجوده انقضت المدة للحمل على أنه من الزنا بالنظر للعدة وأن كان يعمل على أنه من الشبهة تحسبنا فظن بالنظر لعدم الحدة على العدة وهذا حكم ما لو جهل حال الحمل هل هو من زنا أو من وطء الشبهة ولو نكح حاملاً من زنا صح نكاحه قطعاً وجزاه وطؤها قبل وضعه على الأصح ولو كانت حاملاً من وطء الشبهة فعدتها أربعة أشهر وعشر ليال بعد وضع الحمل حتى لو حملت بشبهة في المدة فكلت الباقي بوضع الحمل لأن عدة الحمل متقدمة تقدم أو تأخر (وإن كانت) أي للمدة عن وفاة (حامل فعدتها أربعة أشهر وعشر) أي وتزيد عشرا (من الأيام بلبالها) وإن لم يوطأ أو كانت صغيرة أو زوجة صبي لم يبلغ أو أن الامناء أو زوجة مملوك بشرط أن تكون حرة (وتعتبر الأشهر بالأهلة ما أمكن) أي مدة إمكان اعتبارها بالأهلة بأن وافق موت الزوج أو أول الشهر فتعتبر الأربعة أشهر بالأهلة ثمانية أو ناقصة (ويكمل للنكس ثلثين يوماً) وتكمل بذلك بشر ليل وحكمة الأربعة أشهر أنها لو كانت حاملاً لثبثت له الحمل فيها لتفخ الروح فيه حينئذ وزيدت العشر استظهاراً ولومات عن مطلق رجعية أثقلت إلى عدة وفاة مع علم حسان ما تقدم (وغير التوفى عنها زوجها) وهي المدة عن فرقة طلاق أو فسخ جيب أو اضناخ رضاع أو لعان (إن كانت حاملاً فعدتها بوضع الحمل للنسب لصاحب المدة) زوجها كان أو غيره كالواكي في النكاح الفاسد ولو كان الحمل من قبله لا يمكن أن يكون من الباقي بذلك ولهذا لو استلحقه لحقه (وإن كانت) أي المدة عن المفارقة في الحياة (حائلاً) أو حاملاً بحمل غير منسوب لصاحب المدة (وهي من ذوات القرء أي صواحب الحيض) بأن كانت تحيض ولو مرة ولم تبلغ سن اليأس (فعدتها ثلاثة قروء وهي الأطهار وأن طلفت طاهر أبان) سبق لها حيض أو نفاس وقد بقي من زمن طهرها بقية) وإن طلفت (بعد طلقها) انقضت عدتها بالطمين في خمسة بآلثة) للحصول الأقراء الثلاثة في ذلك بأن تحسب ما بقي من الطهر الذي طلفت فيه قرءاً سواء ساء معاً فيه أم لا (أو طلفت حائضاً أو نفاساً) أو طلفت مع آخر طهرها كأن قال أنت طالق آخر طهرك (انقضت عدتها بالطمين في خمسة رابعة) لتوقف حصول الأقراء الثلاثة على ذلك وكون الطمين في الحيضة ليس من المدة بل ليقين به انقضاء عدتها (وإن بقي من حيضها لا يحسب قرءاً) خلافاً للحنفية في قولهم الأقراء هي الحيضات ولا تحسب طهر من لم يحض أصلاً ثم حاضت في أثناء المدة بالأشهر قرءاً لأن الطهر هو طهر تحنوش بدمين على القول الأطهر (وإن كانت تلك المدة صغيرة) أي قبل البلوغ (أو كبيرة) أي بعد البلوغ بالنسب (لحاض أصلاً ولم تبلغ سن اليأس أو كانت متحيرة أو أيسة) من الحيض (فعدتها ثلاثة أشهر حالية إن اطلق طلقها على قول الشهر) كأن علقه بمراد بالطلاق ما قبله (فان طلفت في أثناء شهر) أي قبل اليوم الآخر معه (فعدته كحلالان ويكمل للنكس ثلثين يوماً من الشهر الرابع) سواء كان الشهر الذي طلفت فيه ما أم يافضاً وهذا في غير المتحيرة أما هي فإن طلفت في أثناء الشهر فإن كان الباقي بسبع حصاً وطهرها بأن كان ستة عشر يوماً أكثر تحسب لها قرءاً لأشهره على طهر بلا شك وتكمل شهرين هلالين مدة وإن كان لا تسع حصاً وطهرها بأن كان دون ستة عشر يوماً لم تحسب لها قرءاً أو تعدته ثلاثة أشهر

(٢٢٩ - فوف الحبيب العريب) فان طلفت في أثناء شهر فعدته كحلالان ويكمل للنكس ثلثين يوماً من الشهر الرابع

قبل الدخول بها اعادة عليها) سواء بالشرع الزوج فيادون الفرج أم لا (ومعدة الأمة) الحامل اذا طلقت طلاقا رجعيًا أو باناء (الحمل) أي بوضعه بشرط نسيته الى صاحب العدة وقوله (كعدة الحرة) الحامل أي في جميع ما سبق (وبالأقراء أن تقبض بقرين) (وللبعضة والكتابة وآم الولد كالأمة) (و بالشهور من الوفاة أن تقبض بشهرين وخمسين ليل) (وعدها) عن الطلاق أن تعد بشهر ونصف) على النصف وفي قول شهران وكلام النزالي يقتضي ترجيحها ولما المصنف رحمه الله في حيث قال (فان اعتدت بشهرين كان أولى) وفي قول عدها ثلاثة أشهر وهو الأصح كما قال الشافعي رضي الله عنه وعليه مجمع من الأصحاب

(فصل في أنواع العدة وأحكامها) (وبجب لامعدة الرجعية السكنى في مكن فرافها ان لاق بها (والدعة) والكسوة

الآن تكون باشرة قبل طلاقها

هلالية (فان حاصت العدة في الاشهر وجب عليها اعادة الاقراء) (ولاها الاصل في العدة وقد قدرت عليها قبل الفراغ من بدنها فتنتقض اليها كما يجب ادا وجد الماء في خلال التيمم (أو) حاصت العدة (بعد انقضاء الأشهر لم تجب الاقراء) وهذا في غير الأمانة أما في الأمانة فيسكت زوجها آخر فلا شيء عليها أو لا يجب عليها الاقراء لتبين أنها ليست بأيسة ولو انقطع الدم قبل عيام الاقراء استأنفت عدة بالأشهر لا بأيسة حينئذ (وللطيفة) فكذا المفسوغة (فيل الدخول بها) أو قبل الوطء أو استدخال المني ولو في الدبر فيها (لأعدة عليها) سواء بكمزها بالزوج أو بآدم الفرج أم لا) (ليكن لو كان عليها بقية عدة سابقة لم يصح نكاحها حتى يتبين كمال وطلوها ثانياً بنحو خلع ثم عقد عليها قبل تمام عدته كان بقي منها فدان ثم طلقها قبل وطئها ومافي معناه من استدخال المني المحترم فلا بد من اداء العدة السابقة بالقرين الباقيين والأشهر كالأقراء وبذلك يلزم فقال لا مطلقة قبل الدخول تازمها العدة (ومعدة الحامل اذا طلقت طلاقا رجعيًا أو باناء) أو مات عنها زوجها (بالحمل أي بوضعه) حيا كان أو ميتا أو ميتة فيها صورة أو قالت القوال لو بقيت لتصوررت (بشرط نسيته) أي الحمل (الى صاحب العدة) فان لم يمكن نسيته اليه كان مات أو طلق زوجته وأنت بولي في وقت دون ستة أشهر من النكاح فلا تنقض عدتها بوضعه لا تنفائه عن الزوج (وقوله كعدة الحرة) الحامل أي في جميع ما سبق) أي من قرقة الحياة وفرقة الموت ولا فرق في فرقة الحياة بين فرقة الطلاق وفرقة الفسخ (وبالأقراء) عن قرقة طلاق أو فسخ ولو مستحاضة غير متحيرة (أن تعد بقرين) لأنها على النصف من الحرة وإنما كملت القرية الثاني لتعذر معرفة نصفه اذا لا يظهر تصفه إلا بآيم (وللبعضة والكتابة) (وآم الولد كالأمة) الفقة في العدة وان عتقت في عدة رجعية كملت عدة حرة في الأظهر أو في عدة يئونة أو وفاة كملت عدة أمة وكانها عتقت بعد انقضاء العدة أما الأمة المتحيرة فان طلقت في أول الشهر اعتدت بشهرين هلالين وان طلقت في أثناء الشهر فان كان الباقي منه ستة عشر يوما فأكثر حيسب قرعة فتنكح بعده شهر هلالى والآلنى واعتدت بعده شهرين هلالين (و) عدها (بالشهور عن الوفاة) أي وفاة زوجها ولو قبل الدخول (أن تعد بشهرين وخمسين ليل) ويقاس في الانكسار بما تقدم (وعدها عن الطلاق) ومافي معناه كالفسخ (أن تعد بشهر ونصف) (علامان التتميم في الأشهر بخلاف الأقراء (على النصف) من الحرة (وفي قول) عدها (شهران) لأنها تبدل عن القرين في ذات الأقراء (وكلام النزالي يقتضي ترجيح) أي هذا القول (وأما المذهب فجعله) أي هذا القول (أولى) لا واجبا (حيث قال فان اعتدت بشهرين كان أولى وفي قول عدها) أي الأمة التي تعد بالشهور (ثلاثة أشهر وهو الأصح كما قال الشافعي رضي الله عنه عليه) أي هذا القول (جمع من الأصحاب) أي أصحاب الشافعي رضي الله عنهم وكذلك لأن ما لا يظهر أثره في الرجم إلا بعد ثلاثة أشهر فان الولد يتخفق في غائبين يوما ثم يتبين الحمل بعد ذلك وما يتعلق بالطبع لا يحتلف بالرق والحرية

(فصل في أنواع العدة وأحكامها) وما يجب لها وعليها شوكر كانت باناء أو رجعية (وبجب للمعدة الرجعية) ولو حائلا وأمة مسلمة له لا ونهار (السكنى في مسكن فرافها ان لاق بها) فان كان غيبا غيرت بين الاستمرار فيه وطلب النقل الى لاق بها وان كان غيبا غيرت بين اقامته ونقلها الى لاق بها الصغيرة أو الأمة اذا لم تجب نفقتها قبل المراق فلا سكنى لها (والنفقة والكسوة) بحسب حاله من يسار واعر وتوسط ما لم تنقل لعدة الوفاة والآبان مات زوجها وهي في العدة انقطعت نفقتها ولو حائلا لأنها صر معدية وفاة وهي لانفقة لها ولو حائلا بخلاف الحامل الباش فان لها النفقة ولومات زوجها وهي في العدة لا لان نقل لعدة الوفاة فتستمر نفقتها لانه دوام مع عدم كونها في حكم الزوجة (الآن تكون باشرة قبل طلاقها

وإنشاء عدتها وكما يجب لها النفقة يجب لها بقية المأوى الآلة التنظيف (ويجب للبائن السكنى دون النفقة إلا أن تكون
 (س) فنجبت النفقة لها بسبب الحمل على الصحيح وقيل أن النفقة للحمل (ويجب (٢٢٧) على التوفى عنها زوجها

الأحدا (وهو) لغة
 مأخوذ من المد وهو
 النع وهو شرعا الامتناع
 من الزينة (بترك ليس
 مصبوغ بقصد به الزينة
 كشوب أصفر أو أحمر
 ويباح غير المصبوغ
 من قطن وصوف
 وكتان وبرسم
 ومصبوغ لا يقصد
 زينه (و) الامتناع
 من (الطيب) أي من
 استعماله في بدن أو
 ثوب أو طعام أو كحل
 غير محرم أما المحرم
 كالكحل بالأنثى
 التي لا طيب في غلام
 إلا الحاجة كرم
 في شخص فيه الجدة
 ومع ذلك فتستعمله لئلا
 وتسته نار إلا أن دعت
 ضرورة لاستعماله نهارا
 وللزوجة أن تعد على غير
 زوجها من قريب لها أو
 أجنبي ثلاثة أيام فأقل
 وتحرم الزيادة عليها إن
 قصدت ذلك فإن زادت
 عليها بلا قصد لم يحرم
 (و) يجب (على التوفى
 عنها زوجها والتونه
 وهو السكنى التي لا
 كانت فيه عند الفرقة
 ١٥

وإنشاء عدتها) فلا نفقة لها ولا سكنى (وكما يجب لها النفقة يجب لها بقية المأوى الآلة التنظيف) من كسوة وأدم
 حدام ومؤنة خادم وغير ذلك (الآلة التنظيف) كمشط وصابون وطفل نعيمان تأذت بنحو قيل
 حبة مايزيد (ويجب للبائن) بخلع أو فسخ أو ثلاث (السكنى دون النفقة) ودون بقية المأوى (الآن
 تكون) أي البائن (حاملا) بوليد يلحق الزوج (فتجب النفقة) وسائر المأوى كالسكوة وغيرها (لها
 سبب الحمل على الصحيح) فتكون مقدرة ولا تسقط بمضي الزمان وتسقط بالنشور ولا تجب لحامل
 من وطء شبهة أو نكاح فاسد لا يوجب النفقة (وقيل أن النفقة) أي سائر المأوى (للحمل) نفقة
 تكون غير مقدرة بل بقدر الكفاية ولا تسقط بالنشور ولا يضي الزمان على للذهب لأنها نفقة
 تعد وقيل تسقط بل لأنها نفقة قريب وتجب لحامل عن شبهة أو نكاح فاسد على الواكى لأن الحمل
 كما نازمة نفقة بعد الانفصال (ويجب على التوفى عنها زوجها) ولزوجة (الأحدا) كزينة كثيرة (وهو
 مأخوذ من المد وهو الشرع) لأن المصيدة تمنع نفسها من الطيب والزينة (وهو شرعا الامتناع من
 زينة) في البدن على نهارا من ذهب أو فضة أو لؤلؤ سواء كان كبيرا كالخلخال والسوار أم صغيرا
 كالخاتم والقرط ويكون الأحدا أيضا (بترك ليس) ثوب (مصبوغ بقصد به الزينة) وإن حشن من
 حرير أو غيره كلبا ونهارا ولومستورا (كثوب أصفر أو أحمر) الأول كالمصبوغ بالصفير والثاني
 كالمصبوغ بالشق بكسر الهمزة (ويباح غير المصبوغ من قطن وصوف وكتان وبرسم) إذا لم يحدث
 فيه زينة كنفث (و) يباح (مصبوغ لا يقصد زينه) بل لمصلحة أو احتمال وسخ كالأصفر والكحل
 لاستفاء الزينة فيه وإن تردد المصبوغ بين الزينة وغيرها كالأخضر والأزرق فإن كان براقا صافيا
 اللون حرم أن تستعمله بزين به أو كعرا مشعا بالصبي فلا أن يستعمله من الأخضر يقارب
 الأسود ومن الأثرق يقارب الكحل (والامتناع من الطيب أي من استعماله) لئلا أوتها (في
 بدن أو ثوب أو طعام أو كحل غير محرم) وهو الكحل إلا يباح لكن يحرم استعمال الطيب فيه
 (أما المحرم) لذاته (كالكحل بالأنثى التي لا طيب في غلام) فإن كان فيه طيب كان حراما من
 جهتين (الالحاجة كرم في شخص فيه الجدة ومع ذلك) أي الترخيص (فتستعمله لئلا وتسته
 نهارا إلا أن دعت ضرورة لاستعماله نهارا) فيجوز والكحل الأصفر وهو الصبر كالأصفر في الحرمة
 (وللزوجة أن تعد على غير زوجها من قريب لها) كأيها ووليها (أو أجنبي) كأن كان طالما أو
 سالما أو نحو ذلك (ثلاثة أيام فأقل وتحرم الزيادة عليها) غلبت الصحيحين عن أم عطية قالت
 كنا نهي أن تعد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أو بنة أشهر وعشرا وأن نكحل وأن
 تطيب وأن نلبس ثوبا مصبوغا (أن قصدت ذلك) أي الأحدا (فإن زادت عليها بلا قصد لم يحرم)
 لأنه أمر اتفاقي من غير قصد (ويجب على التوفى عنها زوجها والتونه) أي البائن التي لا تجب نفقتها
 كالمطلقة ثلاث أو بخام والفسوخ والمتمدة عن وطء الشبهة ولو بشكاح فاسد (ملازمة البيت أي
 وهو السكنى التي كانت فيه عند الفرقة) بموت أو غيره (أن لا يلق بها وليس زوج ولا غيره) من
 الورثة للتوفى عنها (أخراجهما من مسكن فراقها ولاهما مخرج منه وإن رضى زوجها) لأن في المدة
 حقا لله تعالى وقد وجبت في السكنى فكما لا يجوز إبطال أصل المدة بانفائها لا يجوز إبطال تراجمه
 (الالحاجة فيجوز لها الخروج) للحاجة (كأن تخرج في النهار ليسر طعام أو كتان ويبيع غزل أو
 فطن أو نحو ذلك) كصوف ولبس من الحاجة الزبارة والعبادة ولو لأبويها فيحرم عليها الخروج
 للاق بها وليس لزوجة ولا غيرها أخراجهما من مسكن فراقها ولاهما مخرج منه وإن رضى زوجها (الالحاجة) فيجوز لها الخروج
 كأن تخرج في النهار ليسر طعام أو كتان ويبيع غزل أو فطن أو نحو ذلك

لزيرة قبر زوجها الميت وقبور الأولياء والتجارة ولجنازة زوجها أو أيتها (وبجوز لها الخروج ليلا إلى دار جارتها) للأصقة وملاصقة للأصقة لا غيرها (أنزل وحديث ونحوهما) كتناسي فيها (بشرط أن ترجع وتبيت في بيتها) فإن لم ترجع وباتت عند جارتها غرم ذلك عليها (وبجوز لها الخروج للضرورة أيضا) وذلك إذا خافت على نفسها من فساق مجاورين لها أو من هدم أو غرق (أو على ولدها) كذلك أو على مالها (وغير ذلك مما هو ممد كور في الطولات) كما إذا تأذت بالحيران أدى شيئا أو تأذوا بها والرجية كغيرها في ذلك كله على العمد ولكن لا تخرج إلا باذن أماليها إن الحمل فيجوز لها الخروج للحاجة ولو بلاذن مع وجوب العود ما علة الضرورة فمما سواء في جواز الخروج أما الخروج لمسكن آخر فلا يجوز ولو برضا الزوج .

(فصل في أحكام الاستبراء وهو لغة طلب البراءة أي انتظارها من الأمة أو السيد وقد يطلق طلب البراءة بمعنى تحصيلها والاتصاف بها) وشرعا رخص للزوجة مدة بسبب حدوث الملك فيها أو زواله عنها أو روم الزوج أو حدوث حل كالكتابة كتابة صحيحة التي فسخت الكتابة والمردة التي عادت إلى الاسلام (تعبدا) كالصغيرة والآيسة (أو البراءة رحمها من الحي) وقد يكون الاستبراء في الحرمة كما إذا كان لها ولد من غير زوجها ومات الولد فإنه يسن لزوج استبرائها لأنها ربما تكون حاملا بولدها حال موت ولدها فيكون الحمل أخالبت من الأم فيرت منه السدس (والاستبراء يجب بسبب أحد هاتين الزوال الفرائض) عن الأمة وفي الحقيقة أن السبب روم الزوج (وسبب في قول للحن وإذا مات سيد أم الولد إلى آخره) ومثل أم الولد للزوجة فانهما تفتي بموت السيد فيجب عليها الاستبراء لزوال الفرائض . (والسبب الثاني حدوث الملك) وهو في الحقيقة ليس سببا بل السبب حدوث حمل التمتع فيشمل فسخ الكتابة الصحيحة والاسلام من الردة وطلاق الزوج للأمة للزوجة فانه إذا طلقها بعد الدخول وجب استبرائها بعد انقضاء عدتها من الزوج (وذكره) أي السبب الثاني (للمنف في قوله ومن استحدث ملكا أمة) أي ومن حدث له ملك أمة ولو فحرا ولو عن لا يمكن جماعه كالزوجة والصبي ولا مستبرأة قبل ملكه وجب استبرائها. وحدث الملك يحصل اما (بشرية لا خيار فيه) سواء وجد القبض أم لا فإن الملك قبل القبض لازم فاشبه ما صد القبض (أو بارت) ولو قبل القبض (أو بقبول) (وصية) وإن لم يقبضها (أو بة) مقبوضة (أو غير ذلك) كالزوجة بالعب أو الإقالة أو التحالف كإر اختلف التالف والشترى في قدر النفي تحالفا وردت لبايع وكرجوع الأصل إلى المبة للفرع أو نحو ذلك (من طرق الملك لها ولم تكن زوجة) فإن اشتراها لم يجب استبرائها بل ينسب وليست بمعتقة فإن اشتراها فلا يجب الاستبراء حالا بل بعد هذه الملاقاة (حرم عليه) أي على من حدث له ملك الوطء في الشترية من حر في وفي السبية التي وقعت في سهمه من النسيئة مالم ينفذ الزنا (عند إرادتها) أي الأمة فإن خاف مجازلة الوطء وحل له سائر أنواع الاستمناعات كالنفيل لأن ابن عمر قبل المجازلة التي وقعت في سهمه ولم ينكر عليه أحد من الصحابة فصار إجماعا سكوتيا وحرم غير السبية وغير الشترية من حر في (الاستمناع بها) بكل نوع من أنواعه حتى النظر منه لإدائه إلى الوطء المحرم ولا احتمال أنها تحمل بحر فلا يصح نحو بيعها نعم المخلوذة بها جائز ولا محال وبينها تنقيض الشعر أمر الاستبراء إلى أماته (حتى يدبرها) بوضع الحمل أو بشرا أو عجم كما قال (إن كانت) أي الأمة التي يجب استبرائها (من ذوات الحيض) فاستبرائها يحصل (عبد) كاملة فلو وجد سبب الاستبراء في أثناء الحيضة لا تسكن في بقيتها فلا ينقض الاستبراء حتى ص منها ثم تحيض ثم تطهر (ولو كانت بكرًا ولو استبرأها فباعها قبل بيعها) كما هو منسحب قبل بيعها

ليكن

وبجوز لها الخروج ليلا إلى دار جارتها أنزل وحديث ونحوهما بشرط أن ترجع وتبيت في بيتها وبجوز لها الخروج أيضا إذا خافت على نفسها أو ولدها وغير ذلك مما هو مذكور في الطولات .

(فصل في أحكام الاستبراء وهو لغة طلب البراءة أي انتظارها من الأمة أو السيد وقد يطلق طلب البراءة بمعنى تحصيلها والاتصاف بها) وشرعا رخص للزوجة مدة بسبب حدوث الملك فيها أو زواله عنها أو روم الزوج أو حدوث حل كالكتابة كتابة صحيحة التي فسخت الكتابة والمردة التي عادت إلى الاسلام (تعبدا) كالصغيرة والآيسة (أو البراءة رحمها من الحي) وقد يكون الاستبراء في الحرمة كما إذا كان لها ولد من غير زوجها ومات الولد فإنه يسن لزوج استبرائها لأنها ربما تكون حاملا بولدها حال موت ولدها فيكون الحمل أخالبت من الأم فيرت منه السدس (والاستبراء يجب بسبب أحد هاتين الزوال الفرائض) عن الأمة وفي الحقيقة أن السبب روم الزوج (وسبب في قول للحن وإذا مات سيد أم الولد إلى آخره) ومثل أم الولد للزوجة فانهما تفتي بموت السيد فيجب عليها الاستبراء لزوال الفرائض . (والسبب الثاني حدوث الملك) وهو في الحقيقة ليس سببا بل السبب حدوث حمل التمتع فيشمل فسخ الكتابة الصحيحة والاسلام من الردة وطلاق الزوج للأمة للزوجة فانه إذا طلقها بعد الدخول وجب استبرائها بعد انقضاء عدتها من الزوج (وذكره) أي السبب الثاني (للمنف في قوله ومن استحدث ملكا أمة) أي ومن حدث له ملك أمة ولو فحرا ولو عن لا يمكن جماعه كالزوجة والصبي ولا مستبرأة قبل ملكه وجب استبرائها. وحدث الملك يحصل اما (بشرية لا خيار فيه) سواء وجد القبض أم لا فإن الملك قبل القبض لازم فاشبه ما صد القبض (أو بارت) ولو قبل القبض (أو بقبول) (وصية) وإن لم يقبضها (أو بة) مقبوضة (أو غير ذلك) كالزوجة بالعب أو الإقالة أو التحالف كإر اختلف التالف والشترى في قدر النفي تحالفا وردت لبايع وكرجوع الأصل إلى المبة للفرع أو نحو ذلك (من طرق الملك لها ولم تكن زوجة) فإن اشتراها لم يجب استبرائها بل ينسب وليست بمعتقة فإن اشتراها فلا يجب الاستبراء حالا بل بعد هذه الملاقاة (حرم عليه) أي على من حدث له ملك الوطء في الشترية من حر في وفي السبية التي وقعت في سهمه من النسيئة مالم ينفذ الزنا (عند إرادتها) أي الأمة فإن خاف مجازلة الوطء وحل له سائر أنواع الاستمناعات كالنفيل لأن ابن عمر قبل المجازلة التي وقعت في سهمه ولم ينكر عليه أحد من الصحابة فصار إجماعا سكوتيا وحرم غير السبية وغير الشترية من حر في (الاستمناع بها) بكل نوع من أنواعه حتى النظر منه لإدائه إلى الوطء المحرم ولا احتمال أنها تحمل بحر فلا يصح نحو بيعها نعم المخلوذة بها جائز ولا محال وبينها تنقيض الشعر أمر الاستبراء إلى أماته (حتى يدبرها) بوضع الحمل أو بشرا أو عجم كما قال (إن كانت) أي الأمة التي يجب استبرائها (من ذوات الحيض) فاستبرائها يحصل (عبد) كاملة فلو وجد سبب الاستبراء في أثناء الحيضة لا تسكن في بقيتها فلا ينقض الاستبراء حتى ص منها ثم تحيض ثم تطهر (ولو كانت بكرًا ولو استبرأها فباعها قبل بيعها) كما هو منسحب قبل بيعها

يكون على بصيرة في بيعها (ولو كانت) أي تلك الأمة (مستقلة من صبي) كأن اشتراها من وليه (أو
مرأة) فيجب الاستبراء عليها بعد ما مع يقين براءه زوجها إذا كان السبب حدوث حمل المتع غير خلاف
إذا كان السبب روم الزوج فانه لا يجب الاستبراء له عند يقين براءه زوجها (وإن كانت الأمة
من ذوات الشهور) وهي البقرة والأيسة والنجرة (فقدتها) أي استبرأؤها يحصل (بشهر فقط)
لا يبدل عن القرء حياً وطهر في الغالب وفي قول بسلامة أشهر لأن للاء لا يظهر أثره في الرحم في أقل
من ثلاثة أشهر ففهي أقل ما يترك على براءة الزرع لا يختلف الحال فيه بين الحرمة والرقبة (وإن كانت
من ذوات الحمل) ولو من زنا كما قاله الشيخان (فقدتها) أي استبرأؤها يحصل (بالوضع) للحمل هكذا
إذا لم تكن معتدة بوضعه وإلا كان ملكها وهي معتدة من زوج بالحمل فلا يحصل الاستبراء
بالوضع بل يجب الاستبراء بعده (وإذا اشترى زوجته) بأن كانت أمة فافسخ نكاحها (سنة له
استبرأؤها) ليمتد ولد النكاح عن ولده الملك المين ولا يجب لأمة لا يتجدد بالشراء حمل (وأما الأمة
للزوجة أو المعتدة) عن زوج أو وطء شبهة (إذا اشتراها شخص) وهو عالم بالحال أو جاهل به
وأما البيع (فلا يجب استبرأؤها حالاً) لأنها مشغولة بحق غيره (فإذا زالت الزوجة والبعدة
كان طلقت الأمة قبل الدخول أو بعده وانقضت المدة) وانقضت عدة الشبهة (وجب الاستبراء
حينئذ) أي حين إذ زالت الزوجة والبعدة في الأظهر لحدوث الملك (وإذا مات سيدهم الولد) أو
أعتقها (وليس في زوجه ولا عدة نكاح استبرأت حتماً نفسها) بنفسها (كأمة أي) كاستبراء
الأمة (فيكون استبرأؤها بشهر إن كانت من ذوات الأشهر) كالأيسة (والأفيحيضة إن كانت
من ذوات الأقراء) أما إذا كانت في زوجه أو عدة زوج فلا استبراء عليها لأنها حينئذ ليست فرائش
للسيد بل للزوج بخلاف ما لو كانت في عدة وطء شبهة وقت موت السيد أو عتقه لها فانه يجب عليها
الاستبراء بعد انقضاء عدة الشبهة (ولو) مضت مدة استبراء على مستولدة ثم أعتقها سيدها أو مات
عنها وجب عليها الاستبراء في الأصح بخلاف ما لو (استبرأ السيد أمته للوطوء) غير للمستولدة (ثم أعتقها
فلا استبراء عليها ولها أن تزوج في الحال) ومثل للوطوء الكدبرة فإذا مات سيدها أو أعتقها بعد الاستبراء
ولها أن تزوج عقب موت السيد أو عتقه من غير احتياج إلى استبراء آخر والفرق بينهما وبين أم الولد
أنها لقوة فرائش أشبهت الزوجة فلم يعتد بالاستبراء الواقع قبل زوال الفرائش كالأعتد بمعنى أمثال
قدر المدة قبل زوال النكاح بخلافهما ولهذا لو أتت للمستولدة بعد استبرائها بولده في وقت سنة أشهر
فصاعداً لحق السيد بخلافهما.

فصل في أحكام الرضاع بفتح الراء وكسرها ، وهو لغة اسم لمن الثدي وشرب لبنه عطف مسبب
على سبب (وشرعاً وصول لبن آدمية) أو حية (مخصوصة) بأن تكون حية بحياة مستقرة في حال
انفصال اللبن منها بلفت تسع سنين فمعرفة قربة (لحرف أدنى) أي لعدته أو دماغه (مخصوص)
بأن يكون حياً بحياة مستقرة ودون الحولين يعني (على وجه مخصوص) وهو كونه خمس رضعات
متفرقات انفصالاً ووصولاً إلى جوف الطفل (وأما ثبت الرضاع بلبن امرأة حية بلفت تسع سنين
فمعرفة بغيراً كانت أو ثيباً حية كانت أو مزروجة) فلا ثبت بلبن رجل لأنه لم يخلق لغذاء الولد
ولا بلبن جنين لم يظهر أنوثته ولا بلبن بهيمة حتى إذا شرب منه صغيران ذكر وأنثى لم يثبت بينهما
خوة لأنه لا يصلح لغذاء الطفل صلاحية لبن آدميات ولا بلبن ميتة لأنه من حية غير مكفأة لم يتعلق
بالحمل والحرمة كالبهيمة ولا بلبن من انتهت إلى حركة مذبح بحرارة كالبهائم بخلاف من
انتهت إلى حركة مذبح معرض فانه ثبت الرضاع بلبنها ولا بلبن من لم تبلغ تسع سنين لأنها لا تحتمل
مخصوص على وجه مخصوص وإنما ثبت الرضاع بلبن امرأة حية بلفت تسع سنين فمعرفة بغيراً كانت أو ثيباً حية كانت أو مزروجة

(صار الرضيع ولدها

بشرطين أحدهما أن

يكون له أي الرضيع

دون الحولين بالأهله

وإنداءهما من عام

افصال الرضيع ومن

بلغ سنين لا يؤثر

ارتضاعه تحريما (و)

الشرط (الثاني أن

ترضعه) أي للرخصة

(خمس رضعات

متفرقات) وأصله جوف

الرضيع وضبطه

بالعرف لما قضى بكونه

رضعة أو رضعات اعتبر

والأفلا فلو قطع الرضيع

الارتضاع بين كل من

الحسن اعراضا عن

الذي تعدد الارتضاع

(ويصير زوجها) أي

للرضعة (أبالة) أي

الرضيع (ويحرم على

الرضع) بفتح الصاد

(التزويج إليها) أي

للرضعة (والى كل من

ناسبا) أي انساب إليها

بنسب أو رضاع (ويحرم

عليها) أي الرضعة

(التزويج إلى الرضع

وولده) وإن سفل

ومن اتسب إليه وإن

علا (دون من كان في

درجته) أي الرضيع

كأخوته الذين لم يرضعوا

معه (أو أعلى) أي ودون

من كان أعلى (طبقته) أي الرضيع كاعمامه

الولادة . وأركان الرضاع ثلاثة مرضع ورضيع ولبن (وإذا أرضعت المرأة لبنها ولدًا) أي ذكر أو أنثى
أو حتى أي إذا وصل اللبن إلى جوف الطفل بأي وجه كان سواء أكان الوصول بفعل أو لا ومن غير طريقه
العتاد كالأنف (شواء فرب منها اللبن في حياتها أو بعد موتها وكان محلوبا في حياتها) ولو كان اللبن
متغيرا عن هيئة انفصاله عن الثدي بعموضة أو غيرها (صار الرضيع ولدها) من الرضاع (بشرطين
أحدهما أن يكون له أي الرضيع دون الحولين بالأهله) يقينا (وإنداءهما من عام افصال الرضيع ومن
بلغ سنين قبل عامه لم يؤثر ولو لم الحولين في أثناء الرضعة الخامسة أثر في التحريم (ومن بلغ سنين
لا يؤثر ارتضاعه تحريما) وما ورد مما يخالف ذلك من قصة سالم خاص به أو منسوخ . وحاصل فتاها
أنه كان مولى لا في حذيفة وكان يكثر الدخول على زوجته سيده أبي حذيفة فيقف في النظر إليها وكرهت
دخولها عليها فشكت ذلك لثني فلما فسر لها أن رضعه ليصير أنها فيجلب له نظرها والدخول عليها
فعلت ذلك وبشرط أيضا كون الطفل حيا حياة مستقرة فلا أثر لوصول اللبن إلى المعدة للبيت (والشرط
الثاني أن ترضعه أي للرخصة) الرضيع (خمس رضعات) يقينا (متفرقات وأصله جوف الرضيع)
فيشترط وصول اللبن في كل مرة من الحس إلى جوف الطفل من المعدة أو الدماغ فلو لم يصل إلى الجوف
فلا تحريم ولو وصل إليه وتقياه ثبت التحريم وإذا دخل في الأذن حرم أن يصل إلى الدماغ ولا فلا يحرم
وإن وصل إلى ما يطر به الصائم وهو خد الباطن نعم الحقة لا تحرم ما وصل بها مطلقا في الظاهر لا تنفاه
النفذي بها (وضبطه) أي الحس (بالعرف لما قضى بكونه) أي الرضاع (رضعة أو رضعات اعتبر)
وإن طالت الرضعة جدا أو قصرت جدا وإن لم يحصل في كل رضعة الأقطرة فلا يشترط كونهن مشعات
(والأفلا) إذا لم يصل إلى جوف الطفل شيء (ولو قطع الرضيع الارتضاع بين كل من الحس اعراضا عن
الذي تعدد الارتضاع) بخلاف ما لو قطعه للهوا ونحوه كنوم خفيف أو تنفس أو ازداد ما جمعه من اللبن
في فمه وعاد في الحال فإنه لا يتعدى إلى السك رضة واحدة كما إذا تحول من ندي إلى ندي في الحال ولا
تعدد (ويصير زوجها أي الرضعة أبالة أي الرضيع) فكل من نسب إليه الولد وهو صاحب اللبن
يسمى أبالة سواء كان زوجا أو وطئا بشبهة أو بملك بين (ويحرم على الرضيع بفتح الصاد التزويج
إليها أي الرضعة) لأنها أمه من الرضاعة (و) تنسب الحرمة منها (إلى كل من ناسبا أي) من (النسب إليها)
من الفروع ومن نسب إليها من الأصول ومن اتصل بهم من الحواشي سواء كان الجميع متنسبا
(بنسب أو رضاع ويحرم عليها أي الرضعة التزويج إلى الرضع) بصيغة اسم المفعول لأنه ولدها (و)
إلى (ولده) الذكر (وإن سفل) من نسب أو رضاع لأنهم أحقادها من الرضاع (ومن اتسب إليه)
أي الرضيع من أولاده الأناث كطهرمة من حيث بقوة الرضاع لا تنقيد بالذكر (وإن علا) أي الرضيع
(دون من كان في درجته أي الرضيع كأخوته الذين لم يرضعوا معه) فلا يحرم عليها تزويجها لأن الحرمة
لا تنسب إلى حواشيه (أو أعلى) وأو بمعنى الواو (أي ودون من كان أعلى طبقته منه أي الرضيع
كاعمامه) وآبائه وأجداده فلا يحرم عليها تزويج أحدهم والحرمة من الرضعة وصاحب اللبن تنسب إلى
أصولهما وفروعهما وحواشيهما ومن الرضيع إلى فروعها فقط سواء كان الجميع من نسب أو رضاع
ولو كان لرجل أربع نسوة دخل بهن وأم ولد فوضع طفل من كل رضة صار أبنة فيحرم على
الرضيع كل من ينسب إلى الرجل من أصول وفروع وحواش من نسب أو رضاع وأما النساء اللاتي
أرضعن منهن فيحرم من عليهن فقط لا من جهة الرضاع بل من جهة أنهن موطأت أبيه ولا يحرم
عليه من اتسب لهن من أصول وفروع وحواش وفي هذه الصورة يقال اللبن له أب وليس له

فصل في محرمات السكاح ما يحرم بالنسب والرضاع مفعلاً فأرجع إليه (فصل في أحكام حق الأقارب) وفي بعض نسخ النسخ
 هذا الفصل عن الذي بعده . والنفقة مأخوذة من الأماق (٢٣١) وهو الإخراج ولا يستعمل

الآ في الخبر وللنفقة
 حساب ثلاثة القسرات
 ومالك الدين والزوجة
 وذكر المصنف السب
 الأول في قوله (والنفقة
 العمودين من الأهل
 واجبة للوالدين
 والولودين) أي إذا كونا
 كانوا أو أبنائهم أو أبا
 الدين أو اختلوا فيه
 واجبة على أولادهم (وأما
 الولودين) وأن علوا
 (فتجب نفقتهم
 بشرطين الفقر) لهم
 وهو عدم قدرتهم على
 مال أو كسب (والزمانة
 أو الفقير والجنون)
 والزمانة هي مصدر
 زمن الرجل زمانة إذا
 حصل له تقفان قدرها
 على مال أو كسب لم
 تجب نفقتهم (وأما
 الولودين) وأن سفلاً
 (فتجب نفقتهم) على
 الموالدين (ثلاثة
 شرائط أحدها الفقر
 والفقير قاله الكبير
 لا تجب نفقته (أو الفقير
 والزمانة) قاله القوي
 لا تجب نفقته (أو الفقير
 والجنون) قاله المائل
 لا تجب نفقته وذكر
 المصنف السب الثاني
 في قوله (والنفقة الرقيق

فصل في محرمات السكاح ما يحرم بالنسب والرضاع مفعلاً فأرجع إليه (فصل في أحكام حق الأقارب) وفي بعض نسخ النسخ
 هذا الفصل عن الذي بعده . والنفقة مأخوذة من الأماق (٢٣١) وهو الإخراج ولا يستعمل
 (فصل في أحكام نفقة الأقارب) والأقارب والزوج (وفي بعض نسخ هذا الخبر هذا الفصل
 عن الذي بعده) وهو فصل الحضانة (والنفقة مأخوذة من الإناق وهو الإخراج) أي دفع ما يسمى
 نفقة لمن يستحقه (ولا يستعمل) أي الإناق (الآ في الخبر) كما أن الإناق لا يستعمل إلا في الأخير
 به (والنفقة أسباب ثلاثة القسرات ومالك الدين والزوجة وذكر المصنف السب الأول) وهو نفقة القسرة
 في قوله (والنفقة العمودين) أي الأصول والمروع (من الأهل) أي الأقارب (واجبة للوالدين والولودين
 ي) (والنفقة الرقيقين وأن علوا والولودين وأن سفلاً) ذكرنا كانوا أو أماناً (وثنين أولاً) (اتفقوا
 في الدين أو اختلفوا فيه) هي (واجبة على أولادهم) وعلى أصولهم (وأما الموالدين) وأن علوا فتجب
 نفقتهم على المروع (بشرطين) أي بأحد مجموع أمرين (الفقر لهم) أي والوالدين (وهو) أي الفقر
 (عدم قدرتهم على مالي أو كسب والزمانة) ومنها الخرض والعن (أو الفقير والجنون والزمانة) مصدر
 زمن الرجل (بكسر اللام) (زمانة) بفتح الزاي (إذا حصل له تقفان) يمنعه من كسب لا يتي به (فان
 قدرها على مالي أو كسب لم تجب نفقتهم) على المروع لكن أن لم يكونوا ذوي كسب بالفعل ولو مع
 قدرتهم على ذلك وجبت نفقتهم على المروع (والعنفه) عدم اشتراط انضمام الزمانة أو الجنون إلى الفقر
 بل شرط الوجوب على الفقر مع عدم الكسب بالفعل لأن الأصل لا يكلف الكسب وأن كان قادراً
 عليه بخلاف الفرع فإنه مأمور بمعاونة والوالدين بالمعروف وليس منها تكليفهما الكسب مع كبر
 السن (وأما الولودين) وأن سفلاً فتجب نفقتهم على والديهم (ثلاثة شرائط) أي بأحد أمور ثلاثة
 مضمومة (أحدها) نع الفقر فهو مكرراً لأنه يشترط اجتماع الوصفين معاً (الفقر والفقير قاله الكبير
 أو الفقير) (الكبير لا تجب نفقته) والولد القادر على الكسب لا يتي به لا تجب نفقته على الأصل
 بل يكلف الكسب سواء في الأبن والبنت لكن لو كان مستغنياً عن غيره وكان له ذكاه بحيث
 يحصل منه علم والكسب يمنعه وجب نفقته على الأصل حيث لا يكلف الكسب (أو الفقير والزمانة
 قاله القوي) الزمن أو الفقير (القوي لا تجب نفقته) على الأصل (أو الفقير والجنون قاله القوي) أو
 الفقير (قاله القوي لا تجب نفقته) على الأصل وإذا لم تجب نفقة المروع على الأصل بعدم ما يقع مع الفقر
 في الفرع جاز إعطاء الزكاة للفرع بخلاف إعطاء الزكاة للأصل فلا يجوز لأنه إذا ثبت الفقر على
 الأصل لم تنفقه على الفرع ولا تجوز النفقة من الزكاة وإذا أضف الفرع سقطت النفقة عن
 الأصل سواء كان التضعيف شكر عما لهم أو للفرع لأن المقصود سد الحاجة وقد حصل بخلاف الزوجة
 فإذا أضيف فإن كانت النسيئة لأجل الزوج فلا مطالبة لها على الزوج وإن كانت لأجلها فلها المطالبة
 وإن كانت لأجلها وجب القسط فقط (وذكر المصنف السب الثاني) وهو ملك اليمين (في قوله) (والنفقة
 الرقيق واليهام موجهة) ومنها أجرة الطبيب وخبز الدواء وماء الطهارة (لكن ملكاً رقيقاً عبداً أو أمة
 أو مدبراً أو أم ولد أو بهيمة وجب عليه نفقته) أي الرقيق (بضم رقيقه من غالب قوت) أرقاء أهل
 البلد (من لحم وشعر وذرة ونحو ذلك) (ومن غالب آدمهم) أي آدم أرقاء أهل البلد من سمن وزيت
 ونحو ذلك (بقدر الكفاية) أي في الطعام والأدم وأن زادك على كفاية أمته لا يعتبر حال نفسه زكاة
 ورغبة وحال السيد يسيراً واعلوا يجب أن يشععه الشمع اللناد أو يقار به لا التسع المفرط
 (ويكسوه من غالب كسوتهم) أي أرقاء أهل البلد (ولا يأتوا في كسوة رقيقة شتر المورة فقط) أي

واليهام وأما (فإن تلك رقيقاً عبداً أو أمة أو مدبراً أو أم ولد أو بهيمة وجب عليه نفقة) وفيه رقيقه من غالب قوت أهل البلد ومن
 غالب آدمهم بقدر الكفاية ويكسوه من غالب كسوتهم ولا يأتوا في كسوة رقيقة شتر المورة فقط

(ولا يكفون من العمل ما لا يطيقون) فإذا استعمل المالك رقيقه نهاراً أراحه ليلاً وعكسه وبربحه صيفاً وقت القيولة ولا يكلف ذاته أيضاً ما لا يطيق عمله (٢٣٢) وذكر المصنف السبب الثالث في قوله (ونفقة الزوجة الممكة من نفسها واجبة)

دون بقية بدنه ما لم يمتد ذلك كافي بلاد السودان ونحوها والاكتفى (ولا يكفون) أي الرقيق والبهائم (من العمل ما لا يطيقون) الدوام عليه وما العمل الشاق في بعض الأيام فجاز إذا كان لا يضر ضرراً فاجساً ولم يقصد الدوام (فإذا استعمل المالك رقيقه نهاراً أراحه ليلاً) من الأشغال (وعكسه) أي وهو أنه إذا استعمله ليلاً أراحه نهاراً (وبربحه صيفاً وقت القيولة) لأنه وقت الراحة ومن مملك يتبعه فقلبه يحلفها وسفها بقدر السكينة أي بوصولها إلى أول الشيع والري دون غائتها (ولا يكلف ذاته أيضاً ما لا يطيق عمله) وسببها هي الدوام فإذا كلف ذاته تحملاً لا تطيق الدوام عليه مع فقد الدوام تحرم ولا يحل ضرب الدابة إلا بقدر الحاجة ومثل الضرب بالخص حيث اغتية لئله فيجوز بقدر الحاجة (وذكر المصنف السبب الثالث في قوله ونفقة الزوجة الممكة من نفسها واجبة على الزوج) بالتحسين التام وجوباً موسعاً وخرج بالتام التحسين غير التام كما إذا كانت الزوجة صغيرة لا تطيق الوطء ولو تمتع بالمفيمات وما إذا كانت أمة مسلمة له نهاراً لائلاً أو بالعكس وما إذا مكنت في نوع من التمتع دون آخر كما لو مكنته ليلاً فقط مثلاً أو في دار مخصوصة مثلاً أو كانت معتدة عن شبهة فأنه لا نفقة لها (ولما اختلفت نفقة الزوجة بحسب حال الزوج) من يسار واعسار وتوسط (يقين المصنف ذلك) أي الاختلاف (في قوله وهو) أي نفقة الزوجة (مسيرة) على الزوج بحسب حاله (فإن وفي بعض النسخ أن كان الزوج مومراً ويعتبر يساره بطواع فجز كل يوم لندان من طعام وأجبان عليه كل يوم مع ليلته للتأخرة عنه) أي اليوم (لزوجته) لأن العبرة بفجر اليوم (مسلمة كانت أو ذمية حرة كانت أو رقيقة) مسلمة له ليلاً ونهاراً (واللذان من غالب قوتها والمراد غالب قوت البلد) أي قوت أهل محل الزوجة مما يقتاتونه أكثر أيام السنة (من حنطة أو شعير أو غيرها) كالنرة والأرز والتمر (حق الأنطاف) حق (أهل بادية يقتاتونه) أي يتأدون الأقنيات بذلك (ويجب للزوجة من الأدم والكسوة) لكل سنة أشهر (ما جرت به العادة في كل منهما) أي الأدم والكسوة لقوله تعالى «وعلى الولد له - وهو الزوج - كسوتهن وكسوتهن بالمعروف» ولقوله صلى الله عليه وسلم «اتقوا الله في النساء فانكم أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف» (فإن جرت عادة البلد في الأدم بزيت وشبرج) بفتح الشين وهو دهن السمسم (وجبن ونحوها) كسمن وخل (أتبع العادة في ذلك) أي فيما جرت به (وإن لم يكن في البلد أدم غالب) كأن يكون فيها أدمان على السواء (فيجب للاتقي بحال الزوج) من يسار وغيره (ويختلف الأدم باختلاف الفصول) الأربعة (فيجب) لها عليه (في كل فصل ما جرت به عادة الناس فيه من الأدم ويجب للزوجة أيضاً) عليه (الحلم بلبس بحال زوجها) من يسار وغيره في جنس اللحم وقدره ووقته كأن يكون في كل أسبوع مرة أو مرتين ويلزمه ما يحتاج إليه من نحو ماء وحطب وما يبلخ به من نحو فرع ويجب ما يطلبه المرأة عند ما يسمى بالرحم من نحو ما يسمى بالملوحة إذا اعتيد ذلك ويكون على وجه التملك ولو اعتادت نحو الأقبون بحيث تختفي بتركه محذوراً من تلف نفس ونحوه لم يلزم الزوج لأن هذا من باب التداوى (و جرت عادة البلد في الكسوة لئلا الزوج) في اليسار والإعسار والتوسط (بكتان أو حرير) أو قصر (وجب) أي ما جرت به العادة في الجنس ولا بد أن تكون الكسوة تكفيها وتختلف كفايتها طوله وقصرها وسمنها وهزلها واختلاف البلاد والحر والبرد ولا يختلف عدد الكسوة باختلاف يسار الزوج

على الزوج ولما اختلفت نفقة الزوجة بحسب حال الزوج بين المصنف ذلك في قوله (وهو) مقتدره فإن وفي بعض النسخ (إن) كان الزوج مومراً ويعتبر يساره بطواع فجز كل يوم (لندان) من طعام وأجبان عليه كل يوم مع ليلته للتأخرة عنه لزوجته مسلمة كانت أو ذمية حرة كانت أو رقيقة والبدان (من) غالب قوتها والمراد غالب قوت البلد من حنطة أو شعير أو غيرها حق الأنطاف في أهل بادية يقتاتونه (ويجب) للزوجة (من الأدم والكسوة ما جرت به العادة) في كل منهما فإن جرت عادة البلد في الأدم بزيت وشبرج وجبن ونحوها أتبع العادة في ذلك وإن لم يكن في البلد أدم غالب فيجب للاتقي بحال الزوج ويختلف الأدم باختلاف الفصول فيجب في كل فصل ما جرت به عادة الناس فيه من الأدم ويجب للزوجة أيضاً

واعسار

للزوجة أيضاً علم بلبس بحال زوجها وإن جرت عادة البلد في الكسوة مثل الزوج بكتان أو حرير ويجب

(وان كان) أُلزِمَ (معيصراً) ويَتَبَرَّأُ عَصَارُهُ بَطْلُوعِ كُلِّ يَوْمٍ (فد) أي فاقباج عليه لزوجه طعام (من غالب قوت البلد) كدوم يوم ليلة للتأخر عنه (وما تألم به المعسر) مما جرت به عادتهم (٢٣٣) من الأثم (ويكسونه) مما جرت به عادتهم من الكسوة

واعساره ولكسها يؤخران في الجودة والرداءة عملاً بالعادة (وان كان أُلزِمَ معسراً أو يتبرأ عساره بطلوع فجر كل يوم فد أي فاقباج عليه لزوجه طعام من غالب قوت البلد) أي عمل الزوجة (كل يوم مع ليلة للتأخر عنه) (و) الواجب مع ذلك (ما تألم به المعسر) مما جرت به عادتهم من الأثم (ويكسونه) مما جرت به عادتهم من الكسوة (قدراً وجساراً) (فد) أي فاقباج عليه لزوجه طعام من غالب قوت البلد (وان كان أُلزِمَ معسراً أو يتبرأ عساره بطلوع فجر كل يوم مع ليلة للتأخر عنه فد أي فاقباج عليه لزوجه طعام من غالب قوت البلد) أي عمل الزوجة (ويجب لها) (من الأثم الوسط) (قدراً وجساراً) (و) يجب لها (من الكسوة الوسط) في الصفة دون القنير والجفيس (وهو) أي الوسط (ثمين ما يجب على الويسر والمعسر) ويجب على الزوج تملك زوجته الطعام (سلياً) لا ميسراً إن كان الواجب عليه ذلك بأن كان هو غالب قوت أهلها والبراد بالتقليد الدفع ويكفي بالوضع بين يديها ولو طلبت غيرها أحب من خبز أو قيمته لم يلزمه ولو دفع غيره مما ذكره لم يلزمها قبوله لأنه غير الواجب (وعليه طبعه وخبره) وعنه بنفسه أو غيره (وان اعتادتها بنفسها وان غلبت غيرها كتمر ولحم فهو الواجب ليس بغيره) لكن يجب عليه مؤنة اللبث وما يطبخ به من نحو الدباء والقلناس (ويجب لها آلة كلى وشرب وطبخ) أي لائق به ولا يتبرأ عنها كقصعة ومن وكوز وبجزة وملقعة ومغرفة وقدر ونحو ذلك مما لا غنى لها عنه (ويجب لها مستكن يليق بها عادة) ولو باجرة لأنه امتناع لها (كان عليها) اعتبر بحال الزوج ولو كان امتناعاً اعتبر بحال الزوجة (وان كانت) أي تلك الزوجة المكنة (من يخدم مثلاً) بأن كانت لا يليق بها أن تخدم نفسها (فقلبه أي الزوج أخذها ما عجز أو أمة له) أو لها (أو أمة مستأجرة أو بالانفاق على من صحب الزوجة من حرة أو أمة لخدمته إن رضى الزوج بها) أو صبي غير مراهق أو مسوح أو عجم لها ولا يخدمها بنفسه لأنها تستحي منه غالباً (وان أعسر) أي الزوج (بنفقته) أي بأقل النفقة الواجب أو الكسوة (المتقبلة) تلتف ماله من ماله (فلها المعسر على عساره وتنفق على نفسها من ماله أو تقترض) أي وتنفق على نفسها ما اقتضته (وبصيرتها نفقته ديناً عليه) إن كان بقدر الواجب (وان لم يقرضها القاضي بل نصير النفقة ديناً عليه ولو تعدت بالجموع (ولها فسخ النكاح) وكل طريق الفسخ أن يقع الأمر إلى القاضي وثبتت عنده أعسار الزوج باقراره أو بيئته ثم عمل ثلاثة أيام وان لم يطلب الأمهال لم يحقق عجزه ثم رفع الأمر إلى القاضي بصفة الرابع ففسخ النكاح هو أو نائبه أو هي بأذنه وليس لها الاستقلال بالفسخ نعم إن لم يكن في الناحية فافسح ولا يحكم جأراً استقلالها به وليس لها منع الزوج في مدة الأمهال من التمتع بها في غير وقت حاجتها وليس له منعها من الخروج للحصول النفقة وعليها الرجوع إلى مسكنها كيلاً لأنها وفرت الراحة (واذا فسخت حصلت الفارقة وهي فرقة فسخ لا فرقة طلاق) فلا تنقص عدد الطلاق (أما النفقة الماضية فلا فسخ للزوجة بسببها) ما عدا مدة الأمهال بعد الوقوع إلى القاضي (والحاصل أن شرط فسخ النكاح خمسة: الأول الأعسار دون الامتناع مع عدم الأعسار غالباً أو حضر الثاني كونه بالنفقة والكسوة دون ما إذا أعسر بنحو الأثم: الثالث كونه بالنفقة لها دون ما إذا أعسر بنفقة الخادم: الرابع كونه بالأعسار بنفقة المعسر بن دون ما إذا أعسر بنفقة غيره: الخامس كونه بالنفقة مستقبلة دون ما لو أعسر بالنفقة الماضية (وكذلك للزوجة فسخ النكاح أن أعسر زوجها بالصدق قبل الدخول بها) لا بعده على

(٣٠ - قوت الحبيب القريب) فسخت حصلت الفارقة وهي فرقة فسخ لا فرقة طلاق وأما النفقة الماضية فلا فسخ للزوجة بسببها (وكذلك) للزوجة فسخ النكاح (ان أعسر) زوجها (بالصدق قبل الدخول) بها

شواء علت يتساره قبل العقد أم لا . (فصل : في أحكام الحضانة) وهي لغة مأخوذة من الحضان بكسر الحاء وهو الحب الضم الحاضنة
الطفل اليه . وشرا عاقطة من (٢٣٤)

الأظهر لبقاء الموضع قبل الوطء وتلقه بعده كالبيع في الفليس وتلقه ولو رضيت باعساره بالمهر فليس
لها الفسخ بذلك بعد الرضا به لأن الضرر لا يتجدد وكذا لو نكحت عالة بأعساره بالمهر ليس لها
الفسخ بذلك في الأصح بخلاف الأعسار بالنفقة والكسوة فلها الفسخ (شواء علت يتساره قبل
العقد أم لا) ولو رضيت بأعساره العارض لأن الضرر يتجدد ولا أثر لقولها رضيت بأعساره إبدافاته
وعقد لا يأنم الوفاء به .

(فصل : في أحكام الحضانة وهي) بفتح الحاء (لغة) الضم (مأخوذة من الحضان بكسر الحاء وهو الحب
وهو من الأنط الى الكشح) لضم الحاضنة الطفل اليه وشرا عاقطة من لا يتقبل بأمر نفسه عما
يؤذيه) وإصلاحه عما يضره (لعدم تميزه كغير محنون) وهي نوع ولاية والأناث ألقى بهن
لأنها أشقى وأهدى الى التربية وأصبر على القيام بها وأولاهن أم كما قال (وإذا فارق الرجل زوجته
وله منها ولد لا يغير ذكرًا كان أو أنثى أو خنثى (فهي أحق) أي فالأم مستحقة (بعضاته أو تمتنت)
لتمام شفقتها أي بتربيته (بما يصلحه تبعده بطعامه وشرابه وغسل بدنه وثوبه وقرينه) أي القيام
عليه في مرضه (وغير ذلك من مصالحه) كرسطه في المهد وكحمله وذهنه ونحو ذلك (ومؤنة الحضانة
على من عليه نفقة الطفل) أو المحنون إن لم يكن له مال ولا فقه في ماله (وإذا امتنت الزوجة من
حضانة ولدها) أو غابت أو ماتت أو جئت (اتقلت الحضانة لأمهاتها) الوارثات على الصحيح (وتستمر
حضانة الزوجة الى مضي سبع سنين وعمرها للصف لآن التغير يقع فيها غالباً لكن للدار أمها هو
على التغير شواء حصل قبل سبع سنين أو بعدها) ويغير مع تميزه أن يكون غافاً باستبابت الاختيار
وهي الدين والحبة وكثرة المال وغير ذلك والآخرة الى حصول ذلك (ثم بعدها) أي سبع سنين
(يغير التميز) تدبا (بين أبويه) إن صلحا للحضانة (فأيهما) أي أحدهما (اختار) اليه (بأنه
يغير) خير غلاماً بين أبيه وأمه) رواه الترمذي (فإن كان في أحد الأبوين نقص كجنون)
أو كفر أو رقى أو فسق أو نكحت أم أجنبية (فالخيار للأخرى) فقط ولاخير (إما دام النقص قائماً
به) أي بأحدهما (وإذا لم يكن الأب موجوداً خير الولد بين الجد والأم) لأن الجد بمنزلة الأب (وكذا
يقع التحخير بين الأم ومن على حاشية النسب كأخ وعم) وكذا بين أب وأخت أو خالة في الأصح
وقيل يفتن في الأولين الأم وفي الآخرين الأب (وشرائط) استحقاق (الحضانة سبع) : أحدها
العقل فلا حضانة لمجنونة أطلاق جنونها أو تقطع ما لم يقل (فإن قل جنونها كيوم في سنة لم يبطل
حق الحضانة بذلك) كمرض يطرأ ويرول وتثبت الحضانة في ذلك اليوم لولييه (والثاني الحرية
فلا حضانة لرقبة) ولو مبيعة على حر أو رقيق (وان أذن لها سيدها في الحضانة) فلا عبرة بآذنه
لأنها ولاية وليست الرقبة من أهلها (والثالث الدين) أي الإسلام (فلا حضانة للكافرة على مسلم)
ولو باللفظ إذ لا ولاية لها عليه فمن وصف الإسلام من أولاد الكفار زرع منهم وجوباً اختار
لكلمة ومجنونة للظنون وأن لم يكونوا من أقاربه (والرابع والخامس العفة والأمانة) فلا حضانة
لفاسقة كمناركة الصلاة (ولا يشترط في الحضانة تحقق العدالة الباطنة) أي التي تثبت عند القصور
بقول الزكّين (بل تكفي العدالة الظاهرة) أي التي عرفت بالمخالطة والمعاملة كشهود النكاح
(والسادس الأمانة) بأن يكون الحاضن مقماً في بلد المحضون فلا حضانة للسافر سفر حاجة له

زوجه وله منها ولد فهي
أحق بمحضاته أي
تمتت عاقلة تبعده
بطعامه وشرابه وغسل
بدنه وثوبه وقرينه
وغير ذلك من مصالحه
ومؤنة الحضانة على
من عليه نفقة الطفل
وإذا امتنت الزوجة
من حضانة ولدها
اتقلت الحضانة
لأمهاتها وتستمر
حضانة الزوجة (الى)
مضي (سبع سنين)
وغيرها للصف لأن
التغير يقع فيها غالباً
لكن للدار أمها هو
على التغير شواء حصل
قبل سبع سنين
أو بعدها (ثم) بعدها
(يغير) للتميز (بين)
أبويه فأيهما اختار
اليه فإن كان في أحد
الأبوين نقص كجنون
فالخيار للأخر مادام
النقص قائماً به وإذا لم
يكن الأب موجوداً خير
الولد بين الجد والأم
وكذا يقع التحخير بين
الأم ومن على حاشية
النسب كأخ وعم
(وشرائط الحضانة
سبع) أحدها (العقل)

فلا حضانة لمجنونة أطلاق جنونها أو تقطع فان قل جنونها كيوم في سنة لم يبطل حق الحضانة بذلك
(و) الثاني (الحرية) فلا حضانة لرقبة (و) الثالث (الدين) فلا حضانة لكافرة على مسلم (و)
والخامس (العفة والأمانة) فلا حضانة لفاسقة ولا يشترط في الحضانة تحقق العدالة الباطنة بل تكفي العدالة الظاهرة (و) السادس (الأمانة)

في بلد الميز بأن يكون أبواه مقيمين في بلد واحد فلو أراد أحدهما سفر (٢٣٥) حاجة كحج وتجارة طويلا كان

السفر أو قصيرا كان
الولد الميز وغيره مع
المقيم من الأبوين حتى
يعود المسافر منهما
ولو أراد أحد الأبوين
سفر فله فإلا لأولى من
الأم بحضائنه فيزعه
منها (د) الشرط السابع
(الحال) أي حال أم
الميز (من زوج) ليس
من محرم الطفل فإن
نكحت شخصا من
محارمه كعم الطفل
أو ابن عمه وابن أخيه
ورضى كل منهم بالميز
فلا تسقط حضائنها
بذلك (فإن اختل
شرط منها) أي السبعة
في الأم (سقطت)
حضائنها كما تقدم
شرحه مفصلا
(كتاب) أحكام
(الجنائيات)
جمع جنسية أهم
من أن تكون
قتلا أو قتل أو جرحا
(القتل على ثلاثة
أضرب) لارابع لها
(عمد محض) وهو
مصدر عمد بوزن
ضرب وبهناه القصد
(وخطأ محض وعمد
خطأ) وذكر المصنف
تفسير العمد في قوله
(العمد المحض هو أن
يعمد المحض هو أن
يقتل أو يقتل غالبا
في البر أو تهديم العلم
الذي يقتل غالبا (وحينئذ)
أي الشخص الجاني وما ذكر
القتل بل قصد الفعل مع
على غير ذلك كقوله
مربه) أي الشخص (بما)
وحينئذ (فيجب القود) أي
القتل بل قصد الفعل مع
على غير ذلك كقوله

سفر ولا يغير الميز بين الأبوين إلا إذا كانا مقيمين (في بلد الميز بأن يكون أبواه مقيمين في بلد واحد فلو أراد أحدهما سفر حاجة كحج وتجارة طويلا كان السفر أو قصيرا كان الولد الميز وغيره مع المقيم من الأبوين حتى يعود المسافر منهما) لخطر السفر ولو كان سفر نزهة فإذا عاد للمسافر منها عادت الحضانة لمن كانت له قبل السفر وعاد التحير للميز بين الأبوين (ولو أراد أحد الأبوين سفر فله) من بلد إلى بلد (كلا) أولى من الأم بحضائنه فيزعه منها (حفظا للنسب وإن كان هو للزبد للسفر لكن بشرط أمن طريقه والبلد للقصود له والأولاه أولى به للخوف عليه حينئذ) (والشرط السابع) الحال أي حال أم الميز من زوج ليس ممن محارمه الطفل (وإن رضوا لأنها فتشوة عن المحضون بحق الزوج (فإن نكحت شخصا من محارمه) ولما أذن له الحق في الحضانة (كم الطفل أو ابن عمه أو ابن أخيه ورضى كل منهم بالميز فلا تسقط حضائنها بذلك) أي النكاح على الأصح لأن لكل منهم حقا في الحضانة بخلاف الأجنبية (فإن اختل شرط منها أي السبعة في الأم) أو في غيرها قبل ثبوت الحضانة لها لم تستحق الحضانة وإذا طرأ اختلال الشرط بعد ثبوتها (سقطت حضائنها) لكن لو حالها الأب على الأب مثلا وحضانة ولده الصغير سنة وتزوجت في أثناء السنة فلا يسقط حقها وليس له أنزاعه منها في تلك السنة وليس الاستحقاق هنا بالقرابة بل بالإجارة (كما تقدم شرحه مفصلا) في التفريع على مفاهيم الشروط وقد نظم سليمان الجبوري شروط الحضانة بقوله :

أخلق في حضنة للجامع * تسع شرائط بلا منازع
بلوغه وعقله حرية * إسلامه المسلم عدالة
الأمة سلامة من ضرر * كبره وقبيله للبصر
ومحرم يدوم مثل النالج * كذا يحلوها من الزوج
إلا إذا تزوجت بأهله * حضنة وقد رخص بالطفل
وعدم امتناع ذات الدر * من الرضاع لو أخذ أجر
(كتاب أحكام الجنائيات)

غير المصنف بل دون الجراح لتشملها ونحوها كالموضحة والمباشرة (قال الشارح) (جمع جنسية أهم من أن تكون قتل أو قتل أو جرحا) أو قلما أو إزالة معنى كسج وبقمر وغيرها (القتل على ثلاثة أضرب) لارابع لها (عمد المحض) أي خالص من شائبة الخطأ (وهو مصدر عمد بوزن ضرب وبهناه) أي العمد الذي هو مصدر (القصد وخطأ محض) أي خالص من شائبة العمد (وعمد خطأ) بالإضافة ويقال له شبه عمد وخطأ شبه عمد (وذكر المصنف تفسير العمد في قوله) فالعمد المحض هو أن يعمد الجاني إلى ضربه أي الشخص (القصد بالجنائية) إما أي بشئ يقتل غالبا وفي بعض النسخ في الغالب كجراح أو متقل أو سحر أو خنق أو الفاء في البر أو تهديم العلم للسوم (ويقصد الجاني) بقله أي الشخص بذلك الشيء الذي يقتل غالبا (وحينئذ) أي حين إذ وجبت هذه الشروط (فيجب القود أي القصاص عليه أي الشخص الجاني وما ذكره المصنف من اعتبار قصد القتل ضعيف والراجع خلافه) فلا يشترط قصد القتل بل قصد الفعل مع ظن كونه إنسانا فخرج بقصد الفعل ما لو زلقته في جوفه وقع على غير ذلك كقوله يخرج بقصد الإنسان ما لو رمى زيدا فأصاب شحمه أو فوهه خطأ

وَيَشْتَرِطُ لَوْ جُوبِ الْقَصَاصِ (٢٣٦) فِي نَفْسِ الْقَتِيلِ أَوْ قَطْعِ أَرْطَافِهِ أَوْ أَمَانَةٍ فَيَهْدِي الْحُرِّيَّ وَاللَّزْدَ فِي حَقِّ السَّلَمِ

(وَيَشْتَرِطُ لَوْ جُوبِ الْقَصَاصِ فِي نَفْسِ الْقَتِيلِ أَوْ قَطْعِ أَرْطَافِهِ أَوْ أَمَانَةٍ) كَأَنِّي الدِّيَّ وَالْمَاهِدَ (فَيَهْدِي الْحُرِّيَّ) أَيَّ بَيِّطْلُ نَمَّا فَلَيْسَ فِيهِ قُودٌ وَلَا عَقْلٌ فِي حَقِّ كُلِّ أَحَدٍ لَا تَقْطَعُ الشَّرِطَ (وَاللَّزْدَ فِي حَقِّ السَّلَمِ) لِذَلِكَ وَلَا يَهْدِي فِي حَقِّ مِثْلِهِ (فَأَنْ عَقَا عَنْهُ أَيَّ عَقَا الْهَنْيَ عَلَيْهِ) أَوْ وَارَثَهُ (عَنِ الْجَانِي فِي صُورَةِ الْعَمْدِ الْخَصِّ) سَجَانَا سَقَطَ الْقُودُ وَلَا دِيَّةَ وَكَذَا إِنْ أَطْلَقَ الْعَقُو لَادِيَّةً عَلَى الْمَذْهَبِ لِأَنَّ الْقَتْلَ لَا يَجِبُ الدِّيَّةَ وَالْعَقُو اسْقَاطُ ثَابِتٌ وَهُوَ الْقُودُ لَا اثْبَاتٌ مَعْدُومٌ وَهُوَ الدِّيَّةُ نَعَمْ إِنْ أَخْتَارَ الدِّيَّةَ عَقِبَ عَقْوِهِ مُطْلَقًا وَجَبَتْ كَذَلِكَ مَا قُتِلَ عَنْ ابْنِ قَاسِمٍ أَوْ عَقَا السَّجْحَى عَلَى دِيَّةٍ (وَجَبَتْ عَلَى الْقَاتِلِ دِيَّةٌ مُفْلَظَةٌ خَالِفٌ مَالِ الْقَاتِلِ) وَإِنْ لَمْ يَرْضَ الْقَاتِلُ لِأَنَّهُ مُحْكَمٌ عَلَيْهِ فَلَا يَصْبِرُ رِضَاهُ كَالْحَالِ عَلَيْهِ (وَسَيَذْكَرُ الْمَصْنُفُ بَيَانَ تَقْلِيظِهَا) أَيَّ الدِّيَّةِ فِي فَصْلِهَا (وَالْخَطَا الْخَصِّ) هُوَ أَمَّا (أَنْ) يَقْصِدَ الْفِعْلَ دُونَ الشَّخْصِ كَانَ (يَرَى إِلَى نَفْسٍ وَكَيْدٍ) أَوْ شَجَرَةٍ (فَيَصِيبُ) أَنْسَانًا (رَجُلًا) أَوْ غَيْرَهُ أَوْ يَرَى إِلَى زَيْدٍ فَيَصِيبُ عَمْرًا (فَيَقْتُلُهُ) أَيَّ لِلصَّابِ تِلْكَ الْأَصَابَةُ أَمَّا الْأَقْبَعُ أَصْلُ الْفِعْلِ كَانَ زَيْدٌ فَسَقَطَ عَلَى غَيْرِهِ فَاتَّوَافَقَ الْمَوْقُوعُ مُنْسُوبٌ لِلْوَاقِعِ فَيَصْدُقُ عَلَيْهِ الْفِعْلُ وَفَقَدْ قَصِدَ الْفِعْلُ بِالزَّمَةِ فَقَدْ قَصِدَ الشَّخْصُ (فَلَا قُودَ عَلَيْهِ أَيَّ الرَّأْيِ بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ دِيَّةٌ خَفِيفَةٌ وَسَيَذْكَرُ الْمَصْنُفُ بَيَانَ تَقْلِيظِهَا) فِي فَصْلِ الدِّيَّةِ (عَلَى الْعَاقِلَةِ) وَكَأَنَّهَا لَا تَحْتَمِلُ إِلَّا الْخَطَا وَشِبْهُ الْعَمْدِ وَلَا تَعْمَلُ عَمْدًا وَلَا سَلَحًا عَنِ الْقُودِ وَلَا اعْتِرَافًا بِالْجَنَايَةِ رَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. نَعَمْ إِنْ صَدَقَتِ الْعَاقِلَةُ لِلْعَرَفِ بِالْجَنَايَةِ تَحْلِيَّتُ عَنْهُ وَلَوْ كَانَتْ الْعَاقِلَةُ مِنَ الْوَلَاءِ أَوْ بَيْتِ الْمَالِ وَهُوَ الْأَمَامُ (مُوجِبَةً عَلَيْهِمْ) لَا يَتِمُّ بِعَمَلِهَا عَلَى سَبِيلِ الْإِحْسَانِ وَإِنْ كَانَ وَاجِبًا وَمِنْ أَجْلِ تَقْلِيظِهَا عَلَيْهِمْ مِنَ التَّارِخِ (فِي ثَلَاثِ سَنِينَ) يُؤْخَذُ آخَرُ كُلِّ سَنَةٍ مِنْهَا أَيَّ الدِّيَّةِ (فَقَدْ قُتِلَ دِيَّةً كَامِلَةً) فَإِنْ كَانَ الْقَتْلُ كَرِيفَةً أَخَذَ فِي آخِرِ كُلِّ سَنَةٍ مِنْ قِيَمَتِهِ قَدْرَ ثَلَاثِ دِينَارٍ وَإِنْ كَانَ أَيْ أَخَذَ فِي أَوَّلِ سَنَةٍ قَدْرَ ثَلَاثِ دِينَارٍ وَفِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مَا بَقِيَ (وَعَلَى الْغَنِيِّ مِنَ الْعَاقِلَةِ) مِنْ أَصْحَابِ الذَّهَبِ آخَرَ كُلِّ سَنَةٍ نَصْفَ دِينَارٍ وَمِنْ أَصْحَابِ الْفِضَّةِ سَنَةً دِرَاهِمَ قَالَهُ الْأَمَامُ أَبُو سَعِيدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَأْمُونٍ النِّسَابِيُّ بَوْرِي (الْمُتَوَلَّى وَغَيْرُهُ) وَالْغَنِيُّ هُوَ مَنْ يَمْلِكُ زِيَادَةً عَلَى مَا يَكُنِي الْعَمْرُ الْعَالِي لَهُ وَلِمَوْنِهِ عَشْرُونَ دِينَارًا فَإِنْ كَثُرَ عَتَبَارًا بِالْكَافَةِ لَهَا لَيْعِبُ فِي أَفْقٍ مِنْهَا فَإِنْ مَلَكَ آخِرَ السَّنَةِ زِيَادَةً عَلَى ذَلِكَ أَهْلٌ مِنْ عَشْرِينَ دِينَارًا وَفَوْقَ رُبْعِ دِينَارٍ فَهُوَ مُتَوَسِّطٌ وَعَلَيْهِ رُبْعُ دِينَارٍ إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الذَّهَبِ وَثَلَاثَةُ دِرَاهِمٍ إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْفِضَّةِ وَذَلِكَ لِأَنَّ الدِّينَارَ مِنَ الذَّهَبِ يُقَابَلُهُ اثْنَا عَشَرَ دِرَاهِمًا مِنَ الْفِضَّةِ فَالَّذِي يُقَابَلُ نَصْفَ الدِّينَارِ سَنَةً دِرَاهِمَ وَالَّذِي يَقْرِبُ رُبْعَ الدِّينَارِ ثَلَاثَةَ دِرَاهِمٍ وَإِنْ لَمْ يَمْلِكْ ذَلِكَ فَهُوَ فَقِيرٌ فَلَا يَقْبَلُ شَيْئًا لِأَنَّ شَرْطَ مَنْ يَقْبَلُ حَقَّ التَّكْوِينِ وَالْحُرِّيَّةِ وَالتَّكْلِيفِ وَاتِّفَاقِ الدِّينِ وَعَدَمِ الْفَقْرِ (وَالْإِرَادِ بِالْعَاقِلَةِ عَصَبَةُ الْجَانِي) فِي التَّحْصِينِ بِأَنْفُسِهِمْ (الْأُصْلَى وَفَرَعُهُ) فَلَا يَقْبَلَانِ لِأَنَّهُمَا أَعْضَاؤُهُ (وَعَمْدُ الْخَطَا) السَّيِّئُ بِشِبْهِ الْعَمْدِ (أَنْ يَقْصِدَ ضَرْبَهُ) أَيَّ الشَّخْصَ الْقَصُودَ بِالْجَنَايَةِ (عَمَّا لَا يَقْتُلُ غَالِبًا) بَلْ يَقْتُلُ نَادِرًا يَجِبُ يَكُونُ سَبَبًا فِي الْقَتْلِ وَيَنْسَبُ الْقَتْلُ إِلَيْهِ عَادَةً (كَأَنَّهُ ضَرْبُهُ بِضَرْبٍ خَفِيفَةٍ) أَوْ بِسُوطٍ أَوْ عَوِي (فَيَمُوتُ لِلضَّرْبِ) بِسَبَبِ ذَلِكَ الضَّرْبِ (فَلَا قُودَ عَلَيْهِ) لِأَنَّ الْآلَةَ لَا يَقْتُلُ غَالِبًا (بَلْ يَجِبُ مُفْلَظَةٌ عَلَى الْعَاقِلَةِ مُوجِبَةٌ فِي ثَلَاثِ سَنِينَ) وَلَوْلَا فِي ذَلِكَ شَيْءٌ شَبِهُ الْعَمْدَ مَتَرَدِّدٌ بَيْنَ الْعَمْدِ وَخَفِيفَةٍ يَشْبَهُ الْعَمْدَ مِنْ حَيْثُ قَصِدَ الْفِعْلَ وَالْخَطَا مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْآلَةَ لَا يَقْتُلُ غَالِبًا فَأَعْطِيَ حَكْمَ مَنْ جِهَةِ تَقْلِيظِ الدِّيَّةِ بِكُونِهَا مِثْلَةً وَحَكْمَ الْخَطَا مِنْ جِهَةِ كَوْنِهَا عَلَى الْعَاقِلَةِ مُوجِبَةٌ فِي ثَلَاثِ سَنِينَ (وَسَيَذْكَرُ الْمَصْنُفُ بَيَانَ تَقْلِيظِهَا) فِي فَصْلِ الدِّيَّةِ (ثُمَّ شَرَعَ الْمَصْنُفُ فِي ذِكْرِ مَنْ يَجِبُ الْقَصَاصُ لِلْمَأْخُودِ مِنَ اقْتِصَاصِ الْأَرْأْيِ تَبَعَهُ) أَيَّ نَظَرَهُ وَتَفَتُّشَهُ (لِأَنَّ) السَّجْحَى (أَيَّ) -

(فَأَنْ عَقَا عَنْهُ) أَيَّ عَقَا الْجَنِي عَلَيْهِ عَنِ الْجَانِي فِي صُورَةِ الْعَمْدِ الْخَصِّ (وَجَبَتْ) عَلَى الْقَاتِلِ (دِيَّةٌ مُفْلَظَةٌ خَالِفٌ مَالِ الْقَاتِلِ) فِي مَالِ الْقَاتِلِ (وَسَيَذْكَرُ الْمَصْنُفُ بَيَانَ تَقْلِيظِهَا) (وَالْخَطَا الْخَصِّ) الْخَصِّ أَنْ يَرَى إِلَى شَيْءٍ (كَيْدٍ) (بَيِّطْلُ) رَجُلًا فَيَقْتُلُهُ فَلَا قُودَ عَلَيْهِ أَيَّ الرَّأْيِ (بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ دِيَّةٌ خَفِيفَةٌ) وَسَيَذْكَرُ الْمَصْنُفُ بَيَانَ تَقْلِيظِهَا (عَلَى الْعَاقِلَةِ مُوجِبَةٌ) عَلَيْهِمْ (فِي ثَلَاثِ سَنِينَ) يُؤْخَذُ آخِرُ كُلِّ سَنَةٍ مِنْهَا قَدْرَ ثَلَاثِ دِينَارٍ كَامِلَةً وَعَلَى الْغَنِيِّ مِنَ الْعَاقِلَةِ مِنْ أَصْحَابِ الذَّهَبِ آخَرَ كُلِّ سَنَةٍ نَصْفَ دِينَارٍ وَمِنْ أَصْحَابِ الْفِضَّةِ سَنَةً دِرَاهِمَ قَالَهُ الْمُتَوَلَّى وَغَيْرُهُ وَالْإِرَادُ بِالْعَاقِلَةِ عَصَبَةُ الْجَانِي إِلَّا أَصْلَهُ وَفَرَعُهُ (وَعَمْدُ الْخَطَا) أَنْ يَقْصِدَ ضَرْبَهُ عَمَّا لَا يَقْتُلُ غَالِبًا (بَلْ يَجِبُ ضَرْبُهُ بِضَرْبٍ خَفِيفَةٍ) (فَيَمُوتُ) الْمَضْرُوبُ (فَلَا قُودَ عَلَيْهِ) بَلْ يَجِبُ دِيَّةٌ مُفْلَظَةٌ عَلَى الْعَاقِلَةِ مُوجِبَةٌ فِي ثَلَاثِ

سَنِينَ (وَسَيَذْكَرُ الْمَصْنُفُ بَيَانَ تَقْلِيظِهَا) ثُمَّ شَرَعَ الْمَصْنُفُ فِي ذِكْرِ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَصَاصُ الْمَأْخُودُ مِنَ اقْتِصَاصِ الْأَرْأْيِ تَبَعَهُ لِأَنَّ الْجَنِي عَلَيْهِ

من الجنابة فيأخذ مثلها فقال (وشرائط وجوب القصاص) في القتل (أربعة) وفي بعض النسخ فصل وشرائط وجوب القصاص
 أربع: الأول (أن يكون القتيل بالثأل) فلا قصاص من مولى ولو قال أنا الآن قصي (٢٣٧) لصديق بلابيع الثاني أن

يكون القتيل (عاقلاً)

فيمتنع القصاص من

مجنون إلا أن تقطع

جنونه فيقتص منه

زمن إفاقته ويجب

القصاص على من زال

عقله بشرط مسكرو

متعدي شر به فخرج

من لم يعد بأن شرب

شيئاً طنة غير مسكر

فزال عقله فلا قصاص

عليه. (و) الثالث (أن

لا يكون) القتيل (والداً

للمقتول) فلا قصاص

على والد يقتل ولده وإن

سقى الولد قال إن كعب

ولو حكم حاكم يقتل

والد بولده فيقتل حكمه

(و) الرابع (أن لا

يكون القاتل أخص

من القاتل بكفر أو روق

فلا يقتل مسلم بكافر

حريراً كان أو ذمياً

أو معاهداً ولا يقتل حر

برقيق ولو كان القاتل

أخص من القاتل بكفر

أو صغيراً أو طولاً أو قصر

مثلاً فلا عبرة بذلك

(و) قتل الجماعة

بألواحده إن كافأهم

وكان فعل كل واحد

منهم لو اضرد كان قاتلاً

ثم أشار للصف لقاعدة

وارثه (يتبع الجنابة) أي يطلبها (فيأخذ) أي يستوفي (مثلاً) من قتل أو قطع أو جرح أو
 إزالة معنى (فقال) وشرائط وجوب القصاص في القتل) أو القطع وإزالة المعنى (أربعة) بل خمسة
 (وفي بعض النسخ فصل وشرائط وجوب القصاص أربع) من غير تأييد الأول أن يكون القتيل
 بالثأل) بالاحتلام أو بالبن أو بالحيف (فلا قصاص على مولى ولو قال أنا الآن قصي لصديق بلابيع) إن
 يمكن صباه في ذلك الوقت (الثاني أن يكون القتيل عاقلاً فيمتنع القصاص من مجنون إلا أن تقطع
 جنونه فيقتص منه زمن إفاقته) وعلم من الاعتصام على نفي القصاص عن الصبي والمجنون وجوب الدية
 في مالهما كباقي متلفاتهما معصومة في مالهما وأما الحر في فلا قصاص عليه ولا دية إذا قتل غيره حال
 حرابته لعدم إلزامه للاحكام حال الجنابة وإن عصم بعد ذلك بإسلام أو عقد دمة أو أمان كما يوافق من
 فعله صلى الله عليه وسلم وقيل الصحابة بعده من عدم القصاص وغيره ممن أسلم كونه قاتل حرة
 عم النبي صلى الله عليه وسلم ولو تطور ولو في غير صورة آدمي وقتله شخص فإن علم القاتل حين
 القتل أن للقتول ولو تصور في تلك الصورة قتل به والا فلا قود ولكن يجب فيه الدية (ويجب
 القصاص على من زال عقله بشرط مسكر متعدي في شربه) لأنه يعامل معاملة السكاف فيلطل على
 وإن كان غير مكلف على التحقيق كما عليه النووي وهو مكلف عند غيره (فخرج من لم يتعد بأن
 شرب شيئاً طنة غير مسكر فزال عقله فلا قصاص عليه) نظيره فهو كالمتوه (والثالث أن لا يكون
 القاتل والدًا للمقتول) أي أصلاً له وإن علا ذكره كان أو أمه ولو كافراً (فلا قصاص على والد يقتل
 ولده وإن سقى الولد) رعاية حرمة الوالد وإن علا (قال) أبو القاسم يوسف بن أحمد (بن كعب)
 كان رئيساً علماً زاهداً (ولو حكم حاكم يقتل والد بولده فيقتل حكمه) لخالفته الحديث الذي رواه
 الحاكم والبيهقي وهو لا ينفذ لأن من أبيه (والرابع أن لا يكون القاتل أخص من القاتل بكفر أو روق)
 أو هدر دم (فلا يقتل مسلم) ولو زانياً محصناً (بكافر حريراً) كان أو ذمياً أو معاهداً (لنقص القاتل عن
 القاتل بالكفر) ولا يقتل حر برقيق (لنقص القاتل عن القاتل بالرق ولا يقتل معصوم بالاسلام وإن
 حصن) ولو كان القاتل أخص من القاتل) غير الصفات السابقة التي هي الاسلام والحرية والأصالة
 والسيادة فلا يعتبر ذلك النقص وذلك كالتفاوت (بكبير أو صغير أو طول أو قصر مثلاً) كالتفاوت بعلم
 وجهل وشرف وخسة (فلا عبرة بذلك) فيقتل الشيخ والثلاث والكبير والصغير والطويل والقصير
 والعالم بالجاهل والشريف بالحديد والسيطان بالزنا والذكر بالأنثى والعكس بالعكس. والخامس
 عصمة القتل بإيمان أو أمان فيهدر الحرب في حق كل أحد والمرتب في حق المعصوم لا في حق مرتد
 مثله والزاني المحسن إذا قتل مسلم معصوم لعدم عصمتهم (وتمتل الجماعة) وإن كثروا (بألواحده إن
 كافأهم وكان فعل كل واحد منهم لو اضرد كان قاتلاً) وحينئذ يجب عليهم القصاص مطلقاً أي سواء
 توافوا أم لا وإن تفاوتت جراحاتهم عدداً أو غنياً أو تفاوتت ضرباتهم كذلك سواء أقتلوه بمحدد
 أو بمنقل أو بالقوة في بحر أو من شاطئ جبل (ثم أشار للصف لقاعدة بقوله) كل شخصين يجري
 القصاص بينهما في النفس يجري بينهما في الأطراف التي لتلك النفس) كيد ورجل وأذن وفي الجرح
 للقتل كالوضعة وفي الكفائي كمنع وبصروهم (فكما يشترط في القاتل كونه مكلفاً) أي بالغاً
 عاقلاً وكذلك بقية الشروط الخمسة للتقدمة (يشترط في القاطع الطرف) أو للزبل كف في
 اللاني (مكونه مكلفاً) وكذلك سائر الشروط (وحيثئذ) أي حين إذ يشترط في القاطع والمزبل

بقوله (وكل شخصين يجري القصاص بينهما في النفس يجري بينهما في الأطراف التي لتلك النفس فكما يشترط في القاتل كونه
 مكلفاً يشترط في القاطع كونه مكلفاً وحيثئذ

فخاص النفس (اثنان) أحدهما (الاشتراك في الاسم الخاص) الطرف للقطوع ومنه الصنف بقوله (اليمين باليمين) أي تقطع باليمين مثلا من اذن أو يدا أو رجل (و) تقطع (اليسرى عما ذكر باليسرى عما ذكر) وتقطع أشعة العليا بالعليا والسفلى بالسفلى (وحينئذ) أي حين اذا اشترط الاشتراك في الاسم الخاص (فلا تقطع يمين يسرى ولا عكس) أي ولا تقطع يسرى بسبب قطع اليمين ولا تقطع شفة سفلى بسبب قطع شفة العليا ولا عكس ولا يقطع حادث بعد الحناية بقطع موجود فلو قطع يمينها ليس له مثلها فلا فوة وإن نبت له مثلها بعد (والثاني أن لا يكون بأحد الطرفين) أي طرف الجاني واليمين عليه (شلل) أي بطلان العمل (فلا تقطع يد أو رجل صحيحة شللا وهي التي لا عمل لها) وإن رضى بذلك الجاني (أما الشلاء) من يد أو رجل (فتقطع بالصحيحة على المشهور) إلا أن يقول عدلان من أهل الحيرة إن الشلاء إذا قطعت لا ينقطع الدم بل تنفتح أفواه العروق ولا تسد بالحسم أي السكين بالنار ولا بالنفس فيزب تنفتح حينئذ لا تقطع الشلاء بالصحيحة وإن رضى الجاني حذرا من استيقاض النفس بالطرف وموجب دية الصحيحة (ويشترط مع هذا) أي مع أمن زحف الدم (أن يقسم) أي رضى (بها) أي بالشلاء لو قطعت (مستوفيا ولا يطلت أرسا للشلل) لأن الشفة لا تقابل بمال ولهذا لو قبل الذي بالمسلم أو العبد بالحر لم يجب القسيمة الاسلام أو الحرية شيء وتقطع شلاء مثلها أو أقل شللا إن لم ينفذ زحف الدم والآ فلا قطع (تم) أشار للصنف لقاعدة بقوله وكل عضو أخذ أي قطع عناية (من مفصل كرفك وكوع) وأما مفصل فمرفق وركبة (ففيه القصاص) لانضباط ذلك مع الأمن من استيقاض الزيادة ولا يضر في القصاص عند مساواة المثل في الاسم الخاص تفاوت وكبر وصغر وطول وقصر وقوة ونقص وضعفه في عضو أصلي أو زائد ويجب القصاص في القطع من مفصل أصلي فخذ ومن سكب أن أمكن بلا إجابة أي جرح نافذ للبطن وإن لم يمكن إلا بها فلا يجب على الصحيح سواء أضاف الجاني أم لا لأن الجواني لا تنضبط نعم إن مات المجرى عليه بذلك قطع الجاني وإن لم يمكن إلا بالإجابة ثم إن لم يكن قبل محل الجناية مفصل تقع موضع الجناية وإن كان قبله مفصل فله الأخذ من محل الجناية وله الأخذ حكومة وتركه قطع (ولما لا مفصل له لا قصاص فيه) أي فلا قصاص في كسر العظام مع القطع لعدم الوثوق بالمائة فيه ولجئ عليه قطع أقرب مفصل إلى موضع الكسر وحكومة الباقي وله أن يغفو ويسدل إلى الليل (واعلم أن شجاج الرأس والوجه عشرة حارسة بمهمات وهي ما تشق الجلد قليلا) هو الخدش (ودامية) بتخفيف الباء (تدمية) بضم أوله أي شجة تدمي الشق من غير سيلان الدم وقيل معه وقال أبو عبيد إذا سال فهي الدامية بالعين المهملة (وإضافة) بمهمة ومهمة فهمة وهي شجة (تقطع اللحم) بعد قطع الجلد (ومتلاحمة) بالمهملة وهي شجة (تقوص فيه) أي اللحم ولا تبلغ الخلد الرفقة فهو عظم الرأس (وسحقاق) بكسر السين وبالحاء المهملة (وهي شجة تبلغ الخلد) أي القشرة الرفقة (التي بين اللحم والعظم) وتسمى تلك القشرة بالسحقاق أيضا (وموضحة) وهي شجة (توضع العظم من اللحم) أي تظهر بياضه بعد خرق الجلد (وهاشمة) وهي شجة (تكسر العظم سواء لموضحة أم لا) لأن معنى المشتم كسر الشيء اليأس كافي المختار (ومتقلة) بتشديد القاف

بمهمات وهي ما تشق الجلد قليلا ودامية تدمية وإضافة بمهمة ومهمة فهمة وهي شجة (تقطع اللحم) بعد قطع الجلد (ومتلاحمة) بالمهملة وهي شجة (تقوص فيه) أي اللحم ولا تبلغ الخلد الرفقة فهو عظم الرأس (وسحقاق) بكسر السين وبالحاء المهملة (وهي شجة تبلغ الخلد) أي القشرة الرفقة (التي بين اللحم والعظم) وتسمى تلك القشرة بالسحقاق أيضا (وموضحة) وهي شجة (توضع العظم من اللحم) أي تظهر بياضه بعد خرق الجلد (وهاشمة) وهي شجة (تكسر العظم سواء لموضحة أم لا) لأن معنى المشتم كسر الشيء اليأس كافي المختار (ومتقلة) بتشديد القاف

نسخ الجنابة فيأخذ مثلها فقال (وشرائط وجوب القصاص) في القتل (أربعة) وفي بعض النسخ فصل وشرائط وجوب القصاص
 مع الأول (أن يكون القاتل بالمال) فلا قصاص من صبي ولو قال إنما الآن صبي (٢٣٧) فيصدق بلايين الثاني أن

يكون القاتل (عاقلاً)
 فيمنع القصاص من
 مجنون إلا أن تقطع
 جنونه فيقتص منه
 زمن إفاقته ويجب
 القصاص على من زال
 عقله بشرط مسكر
 متعدي شره فخرج
 من لم يبعد بأن شرب
 شيئاً طنة غير مسكر
 فزال عقله فلا قصاص
 عليه. (والتالث أن
 لا يكون القاتل) (والد
 لعقول) فلا قصاص
 على والد يقتل ولده وإن
 سقل الولد قال إن كج
 ولو حكم حاكم قتل
 والد بولدة فيقتل حكمه
 (و) الرابع أن لا
 يكون القاتل أعصب
 من القاتل بغيره (أو
 فلا يقتل مسلم بكافر
 حريراً أو ذمياً
 أو معاهداً ولا يقتل حر
 برفيق ولو كان القاتل
 أعصب من القاتل بغيره
 أو صغراً أو طولاً أو قصر
 مثلاً فلا عبرة بذلك
 (و) قتلت الجماعة
 بالواحد إن كافأهم
 وكان قتل كل واحد
 منهم لو انفرد كان قاتلاً
 ثم أشتر للصف لقاعدة

أو وارثه (منع الجنابة) أي يطلبها (فيأخذ) أي يستوفي (مثلاً) من قتل أو قطع أو جرح أو
 إراقة معنى (فقال وشرائط وجوب القصاص في القتل) أو القطع وإزالة العني (أربعة) بل خمسة
 (وفي بعض النسخ فصل وشرائط وجوب القصاص أربعة) من غير تاو (الأول أن يكون القاتل
 بالمال) بالاحتلام أو بالسن أو بالحليض (فلا قصاص على صبي ولو قال إنما الآن صبي يلايين) إن
 يمكن صباه في ذلك الوقت (الثاني أن يكون القاتل عاقلاً فيمنع القصاص من مجنون إلا أن تقطع
 جنونه فيقتص منه زمن إفاقته) وعلم من الاقتصار على نفي القصاص عن الصبي والمجنون وجوب الدية
 في المألما كباثرتين لهما في المألما وأما الجاني فلا قصاص عليه ولا دية إذا قتل غيره حال
 حرته لعدم التزامه بالأحكام حال الجنابة وإن عصم بعد ذلك بإسلام أو عقد دمة أو أمان لما يوافق من
 فعله صلى الله عليه وسلم وقيل الصحابة بعده من علم القصاص وغيره عن أسلم كونه في قاتل حرة
 عم النبي صلى الله عليه وسلم ولو تطور ولي في غير صورة آدمي وقتله شخص فإن علم القاتل حين
 القتل أن للقتول ولي تصور في تلك الصورة قتل به والا فلا قود ولكن يجب فدية الدية (ويجب
 القصاص على من زال عقله بشرط مسكر متعدي في شره) لأنه يعامل معاملة المكلف لفظاً عليه
 وإن كان غير مكلف على التحقيق كما عليه النووي وهو مكلف عند غيره (فخرج من لم يبعد بأن
 شرب شيئاً طنة غير مسكر فزال عقله فلا قصاص عليه) علمه فهو كالمتوه (والتالث أن لا يكون
 القاتل) (والد) أي أصله وإن علا ذكره كان أو أمي ولو كافر (فلا قصاص على والد يقتل
 ولده وإن سقل الولد) رعاية حرمة الوالد وإن علا (قال) أبو القاسم يوسف بن أحمد (ن كج)
 كان رئيساً عالماً زاهداً (ولو حكم حاكم قتل والد بولدة فيقتل حكمه) لعاقبته للحدث الذي رواه
 الحاكم والبيهقي وهو لا يبعد إلا أن من أبيه (والرابع أن لا يكون القاتل أعصب من القاتل بغيره أو
 أو هدر دم (فلا يقتل مسلم) ولو زانياً محصناً (بما ذكره) كان أو ذمياً ومعاهداً) لنقص القاتل عن
 القاتل بالكفر (ولا يقتل حر برفيق) لنقص القاتل عن القاتل بالحر والرق ولا يقتل معصوم بالإسلام وإن
 حصن (ولو كان القاتل أعصب من القاتل بغيره) بغير الصفات السابقة التي هي الإسلام والحرية والأصالة
 والسيادة فلا يعتبر ذلك في نقص وذلك كالتفاوت (بكر أو صغراً أو طولاً أو قصر مثلاً) كالتفاوت بعلم
 وجعل وشرف وخسة (فلا عبرة بذلك) فيقتل الشيخ بالشاب والكبير بالصغير والطويل بالقصير
 والعالم بالجاهل والشريف بالحدس والسلطان بالزائل والدكر بالأنثى والحنثى بالعكوس. والخامس
 عصمة القاتل بإيمان أو أمان فيهدر الحرب في حق كل أحد والمرتب في حق المعصوم لا في حق مرتد
 مثله والراعي الحصن إذا قتله مسلم معصوم لعدم عصمتهم (وتقتل الجماعة) وإن كثروا (والواحد إن
 كافأهم وكان قتل كل واحد منهم لو انفرد كان قاتلاً) وحينئذ يجب عليهم القصاص مطلقاً أي سواء
 توأما أو أملاً وإن تفاوتت جراحاتهم عدداً أو خثاً أو تفاوتت ضرباتهم كذلك سواء أقتلوا معاً
 أو بقتل أو القوة في بحر أو من شاهق جبل (ثم أشار للصف لقاعدة بقوله وكل شخصين يجري
 القصاص بينهما في النفس يجري بينهما في الأطراف التي لتلك النفس) كيد ورجل وأذن وفي الجرح
 للغير كالوضحة وفي الماني كسمع وبصر وشتم (فكما يشترط في القاتل كونه مكلفاً) أي بالمال
 عاقلاً وكذلك بقية الشروط الخمسة للتقدمة (يشترط في القاطع الطرف) أو الزيل كمن من
 الماني (مكونه مكلفاً) وكذلك كباثرتين الشروط (وحيثئذ) أي حين إذ يشترط في القاطع أو الزيل

بقوله (وكل شخصين يجري القصاص بينهما في النفس يجري بينهما في الأطراف) التي لتلك النفس فكذا يشترط في القاتل كونه
 مكلفاً يشترط في القاطع لطرف كونه مكلفاً وحيثئذ

شروط كما تشترط في القاتل (لمن لا يقتل شخص) أي بقتله (لا يقطع طرفه) أي بقطع طرف ذلك الشخص ولا يزال بازالة ممتناه فلا يقطع الصبي والمجنون بقطع طرف غيرهما كما يقتل بقتله (وشرائط وجوب القصاص في الأطراف بعد الشروط) الخمسة (المذكورة في قصاص النفس اثنان: أحدهما الاشتراك في الاسم الخاص للطرف للقطع وبينه للصف بقله (اليمين باليمين) أي تقطع اليمين مثلا من اذن أو يدا رجل باليمين من ذلك (واليسرى) مما ذكر (باليسرى) مما ذكر وحينئذ فلا تقطع يمين يسرى ولا عكس (و) الثاني أن لا يكون بأحد الطرفين (شلل) أي بطلان العمل فلا تقطع يد أو رجل صحيحة بشلل (وهي التي لا عمل لها) وإن رضى بذلك الجاني (أما الشلل) من يد أو رجل (فقط) بالصحة على الشهور إلا أن يقول عدلان من أهل الحيرة إن الشلل إذا قطعت لا ينقطع الدم بل تنفتح أفواه المروقي ولا تنسد بالحسم) أي السكين بالنار ولا بالقيس في ريت من فخذ لا تقطع الشلل بالصحة وإن رضى الجاني حذرا من استيفاء النفس بالطرف ونجبة دية الصحيحة (ويشترط مع هذا) أي مع أمن طرف الدم (أن يقطع) أي يرضى (بها) أي بالشلل لو قطعت (مستوفيا ولا يطلب أرشا للشلل) لأن الصفة لا تقابل بمال ولهذا لو قيل الذي بالمسلم أو العبد بالحر لم يجب لفضيلة الاسلام أو الحرية شيء. وتقطع شلاء شلاء مثلا أو أقل شللا إن لم ينفذ طرف الدم والأفلا قطع (ثم أشار للصف لقاعدة بقوله وكل عضو أخذ أي قطع) بجناية (من مفصل كرفق وكوع) وأما لم يفصل فليس وركية (ففيه القصاص) لا تضبط ذلك مع الأمن من استيفاء الزيادة ولا يضر في القصاص عند مساواة الخلل في الاسم الخاص بقاوت وكبر وصغر وطول وقصر وقوة وطش وضعفه في عضو أصلي أو زائد ويجب القصاص في القطع من مفصل أصلي فخذ ومنسكب أن أمكن بلا اجافة أي جرح نافذ للباطن وإن لم يمكن إلا بها فلا يجب على الصحيح سواء أضاف الجاني أم لا لأن الجواني لا تضبط نعم أن مات المعنى عليه بذلك قطع الجاني وإن لم يمكن إلا بالاجافة ثم إن لم يكن قبل محل الجناية مفصل فعين موضع الجناية وإن كان قبله مفصل فله الأخذ من محل الجناية وله الأخذ حكومة وتركه قطع (وما انفصل له لأصاص فيه) أي فلا قصاص في كسر العظام مع القطع لعدم الوثوق بالمعانة فيه ولجنى عليه قطع أقرب مفصل إلى موضع الكسر وحكومة الباقي وله أن يغفو ويعدل إلى اللال (واعلم أن شجاج الرأس والوجه عشرة حارضة بمهمات وهي ما تشق الجلد قليلا) هو الحديش (ودائمة) بتخفيف الباء (تدمية) ضم أوله أي شجة تدمي النبي من غير سيلان الدم وقيل معه وقال أبو عبيد إذا سال فقهي النائمة بالعين الهملة (وباضعة) بموحدة ومعجمة فهملة وهي شجة (تقطع اللحم) بعد قطع الجلد (ومتلاحمة) بالهملة وهي شجة (تقوص فيه) أي اللحم ولا تبلغ الجلد الرفقة عظم الرأس (وسمحاق) بكسر السين وبالحاء الهملين (وهي شجة تنل الجلد) أي القشرة الرفقة (التي بين اللحم والعظم) وتسمى تلك القشرة بالسمحاق أيضا (وموضحة) وهي شجة (توضع العظم من اللحم) أي تظهر بياضه بعد خرق الجلد (وهاشمة) وهي شجة (تكسر العظم سواء أوضحته أم لا) لأن معنى المشم كسر الشيء بالناس كجاء المختار (ومثقة) بتشديد التاء

قصاص النفس (اثنان) أحدهما (الاشتراك في الاسم الخاص) للطرف للقطع وبينه للصف بقله (اليمين باليمين) أي تقطع اليمين مثلا من اذن أو يدا رجل باليمين من ذلك (واليسرى) مما ذكر (باليسرى) مما ذكر وحينئذ فلا تقطع يمين يسرى ولا عكس (و) الثاني أن لا يكون بأحد الطرفين (شلل) أي بطلان العمل فلا تقطع يد أو رجل صحيحة بشلل (وهي التي لا عمل لها) وإن رضى بذلك الجاني (أما الشلل) من يد أو رجل (فقط) بالصحة على الشهور إلا أن يقول عدلان من أهل الحيرة إن الشلل إذا قطعت لا ينقطع الدم بل تنفتح أفواه المروقي ولا تنسد بالحسم) أي السكين بالنار ولا بالقيس في ريت من فخذ لا تقطع الشلل بالصحة وإن رضى الجاني حذرا من استيفاء النفس بالطرف ونجبة دية الصحيحة (ويشترط مع هذا) أي مع أمن طرف الدم (أن يقطع) أي يرضى (بها) أي بالشلل لو قطعت (مستوفيا ولا يطلب أرشا للشلل) لأن الصفة لا تقابل بمال ولهذا لو قيل الذي بالمسلم أو العبد بالحر لم يجب لفضيلة الاسلام أو الحرية شيء. وتقطع شلاء شلاء مثلا أو أقل شللا إن لم ينفذ طرف الدم والأفلا قطع (ثم أشار للصف لقاعدة بقوله وكل عضو أخذ أي قطع) بجناية (من مفصل كرفق وكوع) وأما لم يفصل فليس وركية (ففيه القصاص) لا تضبط ذلك مع الأمن من استيفاء الزيادة ولا يضر في القصاص عند مساواة الخلل في الاسم الخاص بقاوت وكبر وصغر وطول وقصر وقوة وطش وضعفه في عضو أصلي أو زائد ويجب القصاص في القطع من مفصل أصلي فخذ ومنسكب أن أمكن بلا اجافة أي جرح نافذ للباطن وإن لم يمكن إلا بها فلا يجب على الصحيح سواء أضاف الجاني أم لا لأن الجواني لا تضبط نعم أن مات المعنى عليه بذلك قطع الجاني وإن لم يمكن إلا بالاجافة ثم إن لم يكن قبل محل الجناية مفصل فعين موضع الجناية وإن كان قبله مفصل فله الأخذ من محل الجناية وله الأخذ حكومة وتركه قطع (وما انفصل له لأصاص فيه) أي فلا قصاص في كسر العظام مع القطع لعدم الوثوق بالمعانة فيه ولجنى عليه قطع أقرب مفصل إلى موضع الكسر وحكومة الباقي وله أن يغفو ويعدل إلى اللال (واعلم أن شجاج الرأس والوجه عشرة حارضة بمهمات وهي ما تشق الجلد قليلا) هو الحديش (ودائمة) بتخفيف الباء (تدمية) ضم أوله أي شجة تدمي النبي من غير سيلان الدم وقيل معه وقال أبو عبيد إذا سال فقهي النائمة بالعين الهملة (وباضعة) بموحدة ومعجمة فهملة وهي شجة (تقطع اللحم) بعد قطع الجلد (ومتلاحمة) بالهملة وهي شجة (تقوص فيه) أي اللحم ولا تبلغ الجلد الرفقة عظم الرأس (وسمحاق) بكسر السين وبالحاء الهملين (وهي شجة تنل الجلد) أي القشرة الرفقة (التي بين اللحم والعظم) وتسمى تلك القشرة بالسمحاق أيضا (وموضحة) وهي شجة (توضع العظم من اللحم) أي تظهر بياضه بعد خرق الجلد (وهاشمة) وهي شجة (تكسر العظم سواء أوضحته أم لا) لأن معنى المشم كسر الشيء بالناس كجاء المختار (ومثقة) بتشديد التاء

بمهمات وهي ما تشق الجلد قليلا ودائمة تدمية وباضعة تقطع اللحم ومتلاحمة تقوص فيه وهي وسمحاق تبلغ الجلد التي بين اللحم والعظم وموضحة توضع العظم من اللحم وهاشمة تكسر العظم سواء أوضحته أم لا وهو قوله

تخرق تلك الخريطة
وتصل إلى أم الرأس
واستقى المصنف من
هذه العشرة ما تضمنه
قوله (ولا قصاص في
الجروح) أي المذكورة
(الآ في للوضعة) فقط
لا في غيرها من بقية
العشرة .

(فصل في بيان الدية)

وهي المال الواجب

بالحياة على حر في

نفس أو طرف (والدية

على ضربين مغلظة

ومخففة) ولأنك لما

(فصل في بيان)

للبال الواجب بالجر

ضربين مغلظة) من ثلاثة أوجه أو من وجوه واحد (ومخففة) من ثلاثة أوجه أو من وجوهين (ولا

ثالث لهما) أي النوعين (فالمغلظة بسبب قتل الذكر الحر المسلم عمدا) أو شبه عمدا (مائة من الأبل)

حالة على القاتل في العمد فقط وهو حر ملتزم للأحكام ولو أثنى سواء أوجب في العمد قصاص وعفا

على مال أبل بأن وجبت الدية ابتداء ولو فترا كما في قتل والد الولد وموت الخاني قبل القصاص منه

(وللأمة ثلثة) أي ثلاثة أجزاء وإن لم تكن متساوية (كثلاثون حقة وثلاثون جذعة وسبق معناها في كتاب الزكاة

في كتاب الزكاة) فالحقيقة ما استحققت أن يطرقها الفحل أو أن تترك ويحمل عليها الكدعة ما ألفت

مقدم أسنانها (وأي بعون خلفه بفتح الحاء المعجمة وكسر اللام وبالفاء وفسرها المصنف بقوله في بطونها

أولادها والعنى أن الأربعين حوامل) قاله في البطن لا يسمى ولذا ففي عبارة المصنف حجاز الأول

(ويثبت حملها) أي الحقة (بقول) عديدين من (أهل الحيرة بالأبل) فإن أخذها للتحقيق بقولها

وماتت عنده وتنازع مع الدافع شق جوفها فإن كان لا حمل غرمها وأخذ للتحقيق بدلا خلفه

فإن ادعى الدافع إسقاط الحمل فإن أخذت بعدلين فصدق إن أمكن ولا صدق المسحق بيمينه إن أمكن

وبلايين إن لم يكن لأن الظاهر معه (والخففة) في الخطأ وشبه العمد (بسبب قتل الذكر الحر المسلم مائة

من الأبل) على العقلة مؤجلة عليهم في ثلاث سنين (والأمانة خمسة) في الخطأ فقط (عشر وحقة

وعشر ونجدة وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون (عشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون

وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون

وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون

وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون

وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون

وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون

وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون

وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون

وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون

وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون

وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون

وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون

وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون

وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون

وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون

وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون

وهي شجة (تنقل العظم) بتخفيف التاف مع ضمتها وبتشدبدها مع الكسر (من مكان إلى مكان آخر) وفي المختار هي الشجة التي تنقل العظم أي تكسره حتى يخرج منها رأس العظام (ومأمومة) بالهمز وهي شجة (تبلغ خريطة الدماغ) المحيطة به (للشاة أم الرأس) وهي الجلدة التي فيها للخ ولا تخرقها (ودائمة بين معجبة) وهي شجة (تخرق تلك الخريطة وتصل إلى أم الرأس) (والأمانة مائة من الأبل) (من هذه العشرة) للوضعة وذلك (ما تضمنه قوله ولا قصاص في الجروح أي) في سائر البدن ولا في الشجاج العشرة (للكورة) لعدم تيسر ضبطها وإن أمكن (الآ في الجراحة للوضعة) في أي موضع من البدن فلا يختص القصاص في للوضعة بالرأس والوجه وإنما الأرض فلا يجب فيها إلا أن كانت في الرأس أو الوجه فإن كانت في غيرها فغيرها فغيرها المحكومة وإنما وجب القصاص في للوضعة (فقط لا في غيرها من بقية العشرة) لتيسر ضبطها واستيفاء مثلها بأن يقاس مثلها طولا وعرضا من قصو الناج ويكلم عليه بنحو سواد أو حمرة وجوبا أن يحيط اللبس ولا يمكن وضع العلامة فتدوبا ويوضح بالموسى ويحوى لا بصرة شيف أو حجرة من أوصح وهو راحي الأسهل على الجاني من شقة دفعة أو تدريجا . نعم لو كان في رأس الجاني شردون النجى عليه فلا قصاص .

وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون وعشر ونجبت لبون

عليه وإن لم يكن له أبل فتؤخذ من غالب أبل بلدة بلدي أو قبيلة يدوي

ميتة أو نكاح ما عدا الوسا

وسبق أنها مائة من الأبل
(في قطع) كل من
(البدن والرحلين)
فيجب في كل بد أو
رجل خمسون من الأبل
وفي قطعها مائة من
الأبل (و) تكمل الدية
في قطع (الأنف) أي
في قطع ما لأن منه وهو
اللسان وفي قطع كل
من طرفيه والحاجز
تكملة (و) تكمل
الدية في قطع (الأذنين)
أو قطعها بغير إضاح
فإن حصل مع قطعها
إضاح وجب أرش وفي
كل أذن نصف دية ولا
فرق فإذا كرم بين أذن
السميع وغيره ولو أيسر
الأذنين بمخافة عليهما
نفسيهما (و) (العينين)
وفي كل منهما نصف
دية وشواء في ذلك
مخوف أو أوعر أو
أعمى (و) وفي
(الجفون الأربعة)
في كل جفن منها ربع
دية (واللسان) لناطق
سلم الذوق ولو كان
اللسان لا تنق وأرت
(والشفين) وفي قطع
أحدهما نصف دية
(وذهب للكلام)
كله وفي ذهب بعضه
بمقطعه من الدية

مده أنه صلى الله عليه وسلم قرض على كل مسلم قبل رجلا من أهل الكتاب أربعة آلاف درهم رواه
سدر الزن وقال به عمر وعثمان رضي الله عنهما وإن لم يحل منا كعنه فهو كالجوس قال عميرة ومخالب
هل الدية لأن أبا جهمون بدية الجوس لأن شرط لنا كحة في غير الأسرائيل لا يكاد يوجد وهو أن
لم دخول أول آياته في ذلك الذين قبل النسخ والتحريف (وأما) دية (الجوسي) الذي ذكره الله تعالى
(في) (أحسن الديار) وهي (ثلثا عشر دية السلم) وأخضرمئة ثلث خمس دية السلم كما قال عمر وعثمان
وإن مسعود رضي الله عنهم بمائة درهم ويصير عن ذلك خمس دية اليهودي والنصراني
والحكمة في ذلك أن في كل منهما خمس فضائل وهي كتابة دينه اللذان كانا حقا وحل منا كعنه
وذيجه وتوفر به الجزية وليس للجوسي من هذه الحصة إلا الخامس فكانت دية خمس دية وكذا
عابرون إيمان بأن دخل لنا رسولاً فقتله شخص ومنه عابدة الشمس والقمر فقتله كدية بجوسي والبراءة
في هذه الأربعة على النصف عما ذكر (وتكمل دية النفس) أي نفس صاحب ذلك الضوم من ذكر أو غيره
تخطا وتخفيفا (وسبق أنها مائة من الأبل) في حق الكامل بالإسلام والحرية والذكورة وفي كلام
الشارح قصور (في قطع كل من البدن) من الكرمين (والرحلين) من الكعنين (فيجب في كل بد
أو رجل خمسون من الأبل) لأن كل متعدد وجب فيه الدية وهي موزعة على أفرادها (وفي قطعها مائة
من الأبل) فتكمل فيها الدية سواء قطعهما معا أو مرتبا (وتكمل الدية في قطع الأنف أي في قطع
ما لأن منه وهو اللسان) وهو مجموع الطرفين التسمين بالمشجرين والحاجز بينهما لا فرق بين الأضخم
وغيره (وفي قطع كل من طرفيه والحاجز ثلث دية) توزعها للدية على الثلاثة المذكورة (وتكمل
الدية في قطع الأذنين) من أصلهما (أو قطعها بغير إضاح) أي وصول إلى العظم (فإن حصل مع قطعها
إضاح وجب أرش) أي أرش الإضاح وهو نصف عشر دية صاحبه كخسة أبرة للكامل ولا
يترجح في دية الأذنين بخلاف حكومة فصصة الأنف فإنها تخرج في دية (وفي كل أذن نصف دية)
وفي قطع بعض أذن وقطعه بالمساحة فإذا كانت أذنه خمسة قرار بط مثلا فقطع شخص منها
فبالحاجز وجب عليه خمس نصف الدية (ولا فرق فيها ذكر) من وجوب الدية (بين أذن السميع و) أذن
(غيره) وهو الأصم لأن السمع ليس بخلاف في الأذن بل في مقعر الصماخ (ولو أيسر الأذنين) أي ذهب الحركة
منهما (بمخافة عليهما) أي في إياهما (أمة) لأنه أذهب منفعتيهما كالضرب بدية فقتلوا ولو قطع
أذنين بآيتين بمخافة أو غيرها فالواجب حكومة (و) تكمل دية النفس في إمانة (العينين) وفي كل منهما
نصف دية (أي في كل عين خمسون لكامل) (وشواء في ذلك) أي في وجوب الدية (عين أو حول) وهو من
في عينه محل دون القوة الباصرة (أو أوعر) وهو فاقد إحدى العينين ووقت الحناية على عين السليمة
(أو أعمى) وهو من تسبيل دمه غالباً مع ضعف رؤيته لا شياء (و) تكمل دية النفس (في الجفون الأربعة)
ولو كانت لا على لأن فيها جالا ومنفعة وتدخل حكومة الأهداب في ديتها (في كل جفن) وهو غطاء العين
ولو يابس (منها) أي الأربعة (ربع دية) سواء الأجل والأسفل ولو بلاهدب (و) تكمل دية النفس
في إمانة (اللسان لناطق) ولو بعض الحروف (سلم الذوق ولو كان اللسان لا تنق) وهو من يبدل حرفاً بآخر
(وأرت) وهو من يبدل الأبدال والكن وهو من في لسانه كل (و) تكمل الدية في إمانة (الشفين) وفي
قطع أحدهما (عليه) أو سفلى (نصف دية) أو الشفة طولاً ثانياً الشدين وعرضاً ما أعطى سلم الأسنان
(و) تكمل الدية في (ذهب الكلام) بأن جنى على اللسان مع بقائه (وفي ذهب بعضه) أي الكلام
(بمقطعه من الدية) إن جنى له كلام مفهوم والواجب على الجاني كل الدية (والحروف التي توزع الدية
عليها ثمانية وعشرون حرفاً في لغة العرب) وفي غيرها فتوزع على جميع الحروف قلت وكثرت

والحروف التي توزع الدية عليها ثمانية وعشرون حرفاً في لغة العرب

(٣١ - قوت الحبيب القريب)

وكبيرة وعين شيخ

وطفل (وذهب السمع)

من الأذن وان نقص

من أذن واحدة سدت

وضبط منتهى سماع

الأخرى ووجب قسط

التفاوت وأخذ بسببه

من تلك الدية (وذهب

الشم) من النحرين

وان نقص الشم وضبط

قدره ووجب قسطه من

الدية والا فحكمومة

(وذهب العقل) فان

زال بخرح على الرأس له

أرض مقدر أو حكمومة

ووجب الدية مع الأرض

(والذكر) السليم

ولو ذكراً صغيراً وشيخاً

وعين وقطع الحشفة

كأنه ذكر ففى قطعها

وحدها دية (والأثنين)

أى البنتين ولو من

عين ومحبوب وفى قطع

احدها نصف دية وفى

الوضحة) من الذكر الحر

المسلم (و) فى (الن) منه

(خمس من الأبل وفى)

اذهاب (كل عضو

لامنفعة فيه حكمومة)

وهى جزء من الدية

نسبتة الى دية النفس

نسبة نقصها الى الجناية

من قيمة الجنى عليه

لو كان رقياً بصفاته التى

هو عليها فلو كانت قيمة

(و) تسكمل الدية فى (ذهب البصر) أى اذهابه من العينين أما اذهابه من احدهما ففيه نصف دية ولا فرق
في العين بين صغيرة وكبيرة) ولا بين حادة وكألة ولا بين محببة وعالية وعمشاء وحولاء حيث كان البصر
سليماً (و) لا بين (عين شيخ أو طفل) فلو فاقها لم يزد على نصف الدية (و) تسكمل الدية فى (ذهب السمع
من الأذنين) وفى اذهابه من أذن نصف الدية (وان نقص) أى السمع (من أذن واحدة سدت) أى
العليلة (وضبط منتهى سماع الأخرى) التى هى الصحيحة ثم أطلقت العليلة وسدت الصحيحة وضبط
منتهى سماع العليلة ونظر التفاوت بينهما (ووجب قسط التفاوت وأخذ بسببه) أى التفاوت (من
تلك الدية) فان كان التفاوت نصفاً من المسافة علم أن الذاهب من السمع الربع فلو أخذ ربع الدية
وهكذا ولو نقص السمع من أذنه معاً فان عرفت قدر النقص بان كان يسمع من مسافة فصار لا يسمع
الأمم نصفها مثلاً ووجب قسطه من الدية وان لم يعرف فحكمومة باجتهاد قاض (و) تسكمل الدية فى
(ذهب الشم من النحرين) وفى اذهابه من أحدهما نصف الدية (وان نقص الشم) من النحرين
أو من أحدهما (وضبط قدره) بان علم أنه كان يشم من مسافة فصار يشم من نصفها مثلاً أو كان يشم
بأحد النحرين من مسافة وصار يشم بالآخر من نصفها مثلاً (ووجب قسطه) أى الناقص (من الدية)
فان كان الذاهب ربعه وجب ربع الدية وهكذا (والأ) أى وان لم يضبط قدر النقص (فحكمومة
(و) تسكمل الدية فى (ذهب العقل) فان زال بخرح على الرأس له) أى الجرح (أرض مقدر) كالموضحة
(أو) له (حكمومة) كالدائمة والناضجة والمتلاحمة ووجب الدية مع الأرض المقدر كأرض الموضحة أو مع
الأرض غير المقدر وهو الحكمومة ولا يندرج ذلك فى دية العقل لأن الجناية أبطلت منفعة غير حالة
فى محل الجناية فكانت كما لو انقردت الجناية عن زوال العقل (و) تسكمل الدية فى (الذكر) السليم ولو
ذكر صغير وشيخ وعين) وخفى لأن العنة ضمت فى القلب لافى نفس الذكر ولأن ذكر الحصى سليم
لأنه قادر على الوطء به وإن لم يكن له أوعية للمنى وأما العانت الأبل لا الأبلات وفى تعدد الجماع
حكمومة (وقطع الحشفة) كأنه ذكر أى كقطع الذكر فى وجوب الدية (فى قطعها وحدها دية) لأن
ماعدائها من الذكر كانتابع لها لأن معظم منافع الذكر وهولدة الجماع يتعلق بها ويجب فى قطع
بعضها قسطه من الدية فيفسو باليه لآلى الذكر لأن الدية تسكمل بقطعها فتقسط على أعضائها (و)
تسكمل دية النفس فى (الأثنين أى البنتين) مع جلدتهما فان قطعهما دون الجلدتين بان سلما
منهما نقصت حكمومة من الدية وان قطع الجلدتين فقط ففيهما حكمومة (ولو من عين ومحبوب)
وطفل وشيخ وغيرهم (وفى قطع احدهما نصف دية) سواء الجنى والبسرى (و) يجب (فى الموضحة) فى
الرأس ولو لقطع الناقص خلف الأذن أو فى الوجه ولو لما تحت القبل من المعين ولو صغرت للوضحة
والنحمت (من الذكر الحر المسلم وفى السن) الأصلية التامة المنفورة غير القليلة (منه) أى الذكر الحر
المسلم نصف عشر دية صاحبها فى كل منهما (خمس من الأبل) أما إذا كانت للوضحة فى بقية البدن
ففيها حكمومة ولو أذهب منفعة السن وهى باقية على حالها ووجب ديتها (و) يجب (فى اذهاب كل
عضو لامنفعة فيه) كاليد السلاء والذكر الأشل والأصبع الأشل وكذا فى نحره والرقبة وتسويد
الوجه وفى قطع حصى الرجل والحصى بخلاف حصى المرأة ففيهما كديتها وفى احدهما نصفها (حكمومة
وهى) أى الحكمومة (جزء من الدية نسبتة) أى ذلك الجزء (الى دية النفس) نسبة نقصها أى الجناية
من قيمة الجنى عليه لو كان رقياً بصفاته التى هو عليها فلو كانت قيمة الجنى عليه) بفرضه رقياً
(بلا جناية على يده مثلاً عشرة و) كانت قيمته (بدونها) أى الجناية (نسمة فالتقص) بالجناية
(عشر) من القيمة (فيجب عشر دية النفس) وهى عشرة من الأبل اذا كان الجنى عليه شراً ذكر

الجنى عليه بلا جناية على يده مثلاً عشرة و بدونها تسعة فالتقص عشر فيجب عشرة دية النفس

مسلم

سما واما وجب ذلك لان الجملة مضمونة بالدية فتضمن اجزاؤها بجزء منها (تنبيه) ذكر المصنف من
 عراف إحدى عشرة صورة وترك منها ستة وهي اللعان منبت الأسنان السفلى واللعنان والالوان
 شهران وهما جرحا الفرج والجلد والانامل وذكر من اللعان خمسة وترك منها تسعة وهي الذوق والمضغ
 جماع وقوة الامناء وقوة التحمل والافشاء للبرق والبطش والشى والصوت وترك المصنف الترتيب حيث
 ذكر اللعان في أثناء الاطراف ثم ذكر من الجراح الموضحة وجسم بالسن وهو من الاطراف وكان حتى
 ترتب ذكر الاطراف على نسق ثم اللعان ثم الجراح (وكية) الجنابة (على القصد للمصوم) ولو مدبرا
 ومكاتب (فيمنه) سواء كانت الجنابة عمدا أم خطأ وان زادت على دية الحر كسائر الاموال التلقفة
 ولا يدخل في قيمته التعليل أما الكبدة لا تدفع فلا ضمان في اتلافه وان كان يباع وليس للناسي يصح بيعه
 ولا يجب في اتلافه شيء الا هو (والامة كذلك) أي كالكبد فيجب قيمتها ولو ام ولد (ولو زادت قيمة
 كل منهما) أي العبد والامة (على دية الحر) سواء زادت على دية الحر أو قصبت عنها أو ساوتها (ولو قطع
 ر ك عبد ذائبه وجب قيمتان في الاظهر) لا يوجب فيهما في الحر ذيبان وقد اشبه الرقيق الحر في أكثر
 الاحكام فالحقناه بوقالهم انهم يقتدر من الحر وقيل يجب ما نقص من قيمته فان لم ينقص عنها فلا شيء
 فيه على هذا القول ويجب في البعض من الدية قدر ما فيه من الحرية ومن القيمة قدر ما فيه من الرق
 ويجب فيمن نصفه حر ونصفه رقيق نصف دية ونصف قيمة وفي يده ربع الدية وربع القيمة وعلى
 هذا القياس (وكية الجنين الحر السلم تبعا لاحد ابويه) في الاسلام سواء كان ذكرا أو أنثى ولو لم يخال
 أهل الحرة فيه صورة خفية على غيرهم (ان كانت أمه مضمومة حال الجنابة) بل بشرط كون الجنين
 مضموما لا عصمة أمه كجنين غير حر في من حرية بان وطئ مسلم أو ذى حرية بشبهة فحملت منه
 فالجنين مضموم وأمّه غير مضمومة (غرة أي نسمة) أي شخص (من الرقيق عبدا أو أمه) بحرة الفارم
 لا يستحق بشرط أن يكون العبد أو الأمه ميمزا ولو قبل سبع سنين فلا يكتفى غير المميز (سلم من عيب
 مبيع) ولا يكتفى الجنين لأن الخنوة عيب ولا يتعين مكنونه أيضا بل يكتفى الاسود سواء أكانت الجنابة
 بالقول كالتخوف الكففي الى سقوط الجنين أم بالفعل كان بقصر أمه فيقتل منها ميتا بالجنابة
 عليها أو يجرها دواء أو غيره فتلق جنينا أم بالترك كأن يعمها من الطعام أو الشراب حتى تلقى الجنين
 وكان سقط بذلك فلا نفصل حياتها من أثر الجنابة وجب قيمته يوم الانفصال وان نقصت عن
 عشر قيمة أمه (ويشترط بلوغ الغرة نصف عشر الدية) من الاب السلم وهو عشر دية الأم السلمة ففي الجنين
 الحر رقيق قيمته قيمة خمسة أبعرة (فان فقد الغرة) حسب ما بان لم توجد أو شرعا بان وجدت بأكثر من
 ثمن مثلها (وجب بدلها وهو خمسة أبعرة) لانها مقدرة بها وهي لورثة الجنين بتقدير انفصاله حيا ثم موته
 على قاعدة قسمة فرائض الله تعالى فان فقدت الأبل أيضا وجب قيمتها كافي الدية (وتجب الغرة على عاقلة
 الجناني) خطأ كانت سناته أو شبه عمدا أو عمدا بان قصد غير الحامل فاصابها أو قصدها عمدا أو بدو إلى
 الاجهاض غالبا أو عابثا أي اليه (وكية الجنين الرقيق) ذكرنا كان أو غيره عشر قيمة أمه على
 وزان اعتبار الغرة في الحر بمشر دية أمه المساوي لنصف عشر الدية المتقدمة (يوم الجنابة عليها) لأن
 القيمة فيه أكمل غالبا فان فرض زيادتها بعده اعتبرت الزيادة فيعتبر أقصى القيم من الجنابة الى
 الاجهاض (ويكون ما وجب) من بدل الجنين مستحقا (لسيدها) أي أم الجنين والله الجنين فان
 كان الجنين موصى به لشخص والأم مملوكة لآخر فالدل لسيدته لا لسيدها (ويجب في الجنين
 اليهودي أو النصراني) بالتبع لابيويه (غرة كثلث غرة مسلم) كما في دية (وهو بغير وثلثا بغير)

(وكية العبد) المصوم

(فيمنه) والامة كذلك

ولو زادت قيمة كل

منهما على دية الحر ولو

قطع ذكر عبدا أو شيئا

وجب قيمتان في الاظهر

(وكية الجنين الحر)

للسلم تبعا لاحد ابويه

ان كانت أمه مضمومة

تحال الجنابة (غرة) أي

نسمة من الرقيق (عبد

أو أمه) سلم من عيب

مبيع ويشترط بلوغ

الغرة نصف عشر الدية

فان فقدت الغرة وجب

بدلها وهو خمسة أبعرة

وتجب الغرة على عاقلة

الجناني (وكية الجنين

الرقيق عشر قيمة أمه)

يوم الجنابة عليها

ويكون ما وجب لسيدتها

ويجب في الجنين اليهودي

أو النصراني غرة

كثلث غرة مسلم وهو

بغير وثلثا بغير

أى يسأوى ذلك في القيمة في الجنين المولود بحرة كثلث خمس غرة مسلم كافي دية وهو ثلث بغير
 (فصل : في أحكام القسامة) وهي فتح القاف اصطلاحاً (وهي إيمان) تقسم على أولياء (الدماء) خاصة
 ويشرط أن يقبل مدعى القتل ما يدعيه من محمد وخطأ وشبه عمد وانفراد وشبهة فإن أطلق
 استقصاه القاضي عاذر لصدقه بنقص الدوى والإصحح لا يلزمه الاستقصاء وأن عين المدعى عليه
 فلا قال في دعوى في جماعة حاضرين قتله أحدهم فأنكروا وطلب تحليفهم لم يحلفهم القاضي في
 الأصح لا إلهام المدعى عليه وبخبرين في دعوى غصب وميرقة وأنلاف على أحد الحاضرين بخلاف
 دعوى القرض والبيع وسائر المعاملات وشأنها أن يضبط كل من المتعاقدين صاحبه وإنما تسمع
 الدعوى من مكلف ملزم للأحكام كالمدعى على مثله (وإذا اقترن بدعوى الدم) أى مع دعوى القتل
 عندحكم (لو ثبت بثلثة) وبساكن الواو (وهو لغة) القوة لقوته بتجويله أئمين لجانب المدعى أو
 (الضعف) لأن الإيمان حجة ضعيفة (وشرعا قرينة تدل على صدق الليثي) في دعواه القتل (بأن
 توفيق تلك القرينة في القلب صدق) أى المدعى (والى هذا) أى التصدير (أشار للصف بقوله يقع
 أى يحصل (به) أى القوت (في النفس) أى قلب الناس (صدق المدعى) في دعواه القتل بأن يثب
 على الظن صدقه به والقرينة أما مقابلة كأن أخبر بقتله عدل أو عبده أو امرأة أو صبي أو كفار
 أو فسقة وأما حالية (بأن وجد قبل أو بعده) إذا علق موته (كرأسه) لا كمنحويه (في محلة) أى
 حارة (منفصلة عن بلد كبير كما في الروضة وأصلها أو وجد) ذلك (في قرية صغيرة) تنافي الدعوى
 عليهم بحيث يكون أهلها محصورين بها (لأعدائه) أو أعداء أوليائه أو قبيته (ولا يشاركهم في القرية)
 ولا في المحلة (غيرهم) أو وجد قبل أو بعد في غيره محصور ولو لم يكونوا أعداءه (حلف المدعى)
 على قتل أعداءه (خمين يميناً) ولو في قتل نحو امرأة أو جنين وبين في كل عين منها صفة القتل
 ويشير للمدعى عليه عند حضوره فيقول وأقيدان هذا قتل أبى مثلاً محمد أو شبه عمد أو خطأ منفرداً
 أو مع غيره ويرفع نسيب المدعى عليه عند غيبته (ولا يشرط موالاتها على الذهب) بخلاف اللعان
 (ولو تخلل الإيمان بخون من الحالف أو إجماع منه على عهد الاتفاق على ماضى منها) وإن اشترط
 الموالاته لوجود العذر (إن لم يزل القاضي الذى وقعت القسامة عنده) ولم يمت (فإن عزل وولى
 غيره) أو مات ولو بعد إجماعها (وجب استئنافها) لأن القاضي الذى ولى بسنده الأول لا يحكم بأخبار
 الحالفين بخلاف ما إذا عزل ثم ولى هو نفسه فإن الحالف يبنى على ماضى من الإيمان (وإذا حلف
 المدعى) الخمسين يميناً (استحق الدية) ولا يجب على القاتل القود لأن الإيمان حجة ضعيفة مأمرة
 بالإيمان من المدعى عليه على المدعى والأصح لأن الإيمان للرودة كالقرار أو كالبينة (ولا تنفع القسام
 في قطع طرف) ولا في إزالة معنى والقول فيه ما قول المدعى عليه يمينه فيحلف خمسين يميناً لأن أخبار
 الدماء كلها محسونة يميناً (وإن لم يكن هناك) أى عند دعوى القتل (لو ثبت) أى قرينة توفيق في
 الناس صدق المدعى بأن لم يوجد أصلاً أو وجد في أصل القتل دون كونه عمداً أو خطأ أو كره
 أو أنكر المدعى عليه القوت في حقه كأن قال استأنا الذى كان ثمة السكين للطلخه مثلاً (وهو
 على المدعى عليه فيحلف خمسين يميناً) فإن بين المدعى عليه بلا لو ثبت واليمين للرودة على المدعى
 محسونة على الذهب وكذا اليمين للرودة بنكول المدعى على المدعى عليه مع لو ثبت واليمين
 شاهد لا يمين يمين وقيل في هذه الأربعة يمين واحدة لأنها ليست بما ورد فيه النص المخ
 (وعلى قاتل النفس المحرمة) أى التي عزم قتلها لذاتها سواء كان القتل (عمداً أو خطأ أو شبه
 كفارة) لكن نجيب في الخطأ على التراخي وفي العمد وشبه العمد على القود تداركاً للأثر

عكس

(فصل في أحكام القسامة) وهي إيمان

(فصل في أحكام القسامة) وهي إيمان
 الدماء (وإذا اقترن
 بدعوى الدم لو ثبت
 بثلثة وهو لغة الضعف
 وشرعا قرينة تدل على
 صدق المدعى بأن توفيق
 تلك القرينة في القلب
 صدق وإلى هذا أشار
 المصنف بقوله (يقع به
 في النفس صدق المدعى)
 بأن وجد قبل أو
 بعده كراهة في محلة
 منفصلة عن بلد كبير
 كما في الروضة وأصلها
 أو وجد في قرية صغيرة
 لا أعدائه ولا يشاركهم
 في القرية غيرهم (حلف
 المدعى خمسين يميناً)
 ولا يشرط موالاتها
 على الذهب ولو تخلل
 الإيمان بخون من
 الحالف أو إجماع منه
 على عهد الاتفاق على
 ماضى منها أن لم يزل
 القاضي الذى وقعت
 القسامة عنده
 لم يمت فإن عزل وولى
 غيره وجب استئنافها
 (وإذا حلف المدعى
 استحق الدية) ولا
 تنفع القسامة في قطع
 طرف (وإن لم يكن
 هناك لو ثبت فإن بين
 المدعى عليه فيحلف
 خمسين يميناً وعلى
 قاتل النفس المحرمة
 عمداً أو خطأ أو شبه عمد (كفارة)

ولو كان القاتل صبياً أو مجنوناً فبعتق الأولي عنهما من المأثم والكفارة (عقوبة مؤمنة سليمة من العيوب الضرورية) أي الخلل بالعمل والكسب (فان لم يجد) ها (فصيام شهرين) بالهلال (مناسبتين) بنية الكفارة (٢٤٥)

الأصح فان عجز الكفر
عن صوم الشهرين
لهرم أو لحقه بالصوم
مشقة شديدة أو خاف
زيادة الرض ككفر
باطعام ستين مسكناً أو
فقيراً يدفع لكل واحد
منهم مدام طعام
بحري في الفطرة ولا
يطعم كافراً ولا هاشبياً
ولا مطلقاً.

كتاب (بيان
الحدود) مجمع حد
وهو لغة النع وسميت
الحدود بذلك لأنها
من ارتكاب الفواحش
وبدا المصنف من
الحدود بحديث الزنا
الذ كور في أثناء قوله
(والزواني على ضربين
محصن وغير محصن
فالمحصن) وسياق قريب
أية البالغ العاقل الحر
الذي عتبت حشنة أو
قدرها من مقطوعها
يقبل في نكاح صحيح
(حده الرجم) بحجارة
معدلة لا تحصى صغيرة
ولا صغيرة (وغير
المحصن) من رجل أو
امرأة (حده مائة جلدة)
سميت بذلك لأنها
بالجلد (وتقرب عام

كان القتل مباشرة أو بسبب أو شرط ودخل فيه شاهدان أو ثلاثة بغير عداوة أو
وفاء نفسه وقاتل عبده وضربك غيره ولا فرق بين الذكور والأنثى والحسن (ولو كان القاتل صبياً أو
مجنوناً) لأن الكفارة من باب الضمان (فبعتق الأولي عنهما من المأثم) فان أعنت عنهما من ماله صح
ولا يصوم عنهما بحال فان صام الصبي المميز أجزأه بترك العبد وجوباً بالصوم لعدم ملكه ودخل في النفس
الحرة اليأس ولو كان بدار الحرب والدمي والمستامن والمأثم والخمين وخروج بذلك غير المحرمة كقتل
الباغي والمائل والمرتد والزاني المحصن لغير المساوي أو الحر أو الأمة نص منه وخروج بالمحرمة لذاتها المحرمة
لعارض كقتل الزانية والصبي فلا كفارة في قتلها وإن كان محرماً لأن المحرمة كغير المحصنين (والكفارة
عقوبة مؤمنة سليمة من العيوب الضرورية أي المحبة بالعمل والكسب) كاملة الرق خالية عن عوض
(فان لم يجدها) حساً أو شريعاً (فصيام شهرين بالهلال مناسبتين بنية الكفارة) ولا يشترط نية التتابع في
الأصح) الكفارة بالتتابع الفعل (فان عجز الكفر عن صوم الشهرين لم يهرم أو لحقه بالصوم مشقة
شديدة أو خاف زيادة الرض ككفر باطعام ستين مسكناً أو فقيراً يدفع لكل واحد منهم مدام طعام
بحري في الفطرة ولا يطعم كافراً ولا هاشبياً ولا مطلقاً) وقول الشارح فان عجز المكفر إلى آخره ضعيف
والراجح ان كفارة القتل لا اطعم فيها عند العجز عن الصوم اقتصاراً على الوارد فيها كابدل عليه
اقتصار للمصنف على العتق والصوم وعلى هذا الراجح لو مات قبل الصوم اطعم من تركه عن كل يوم مدام
كفائت صوم رمضان.

كتاب (بيان) الحدود

(جمع حد وهو لغة النع وسميت الحدود بذلك لأنها من ارتكاب الفواحش) ويطلق
الحد لغة أيضاً على منتهى الشيء وسميت الحدود بذلك لأن الله حدها أي قدرها فلا يراد ولا ينقص
وشريعاً عقوبة مقدرة وجبت على من ارتكب ما يوجبها حراً عنه وجبراً له (و بدأ المصنف من الحدود
بحديث الزنا الذ كور في أثناء قوله (والزواني على ضربين) أي نوعين (محصن وغير محصن) ولا فرق فيما
بين الرجل والمرأة (فالمحصن وسياق قريباً) أي في ضمن قوله وشروط الاحصان إلى آخره (أنه) أي
المحصن (البالغ العاقل الحر) الواضح الذكورة (الذي عتبت حشنته) من ذكره الأصل التمثل (أو
قدرها) منه (من مقطوعها يقبل) الواضح الأنوثة وإن لم تزل البكارة كان كانت عوراء (في نكاح
صحيح) (الرجم) حشنة أو (بحجارة معدلة) وهي قدر من الكف (لا تحصى صغيرة) فيطول
عليه الأمر (ولا يصح) أي حجارة كبيرة فيعوت خلافتها في التكبير (وغير المحصن من رجل
أو امرأة) إذا كان محرماً (بمائة جلدة سبعمائة) أي الجلدة (بذلك) أي بلفظ جلدة (لأنها بالجلد
وتقرب عام) من بلد الرأ (إلى مسافة القصر فأكثر برأي الإمام) لأن عمر غر إلى الشام وعثمان إلى
مصر وعلياً إلى البصرة وإذا عين الإمام جهة فليس له طلب غيرها في الأصح وغرب غريب من بلد الزنا
إلى غير بلده فان عاد إلى بلده منع منه في الأصح ولا تغرب امرأة وحدها بل مع زوج. ومحرم
(وتحسب مدة العام من أول سفر الزاني) من بلد الزنا وهذا هو القمند (لأن وصوله مكان التغريب)
وبه قال القاضي أبو الطيب (والأولى أن يكون) أي التغريب (بعد الجلدة) فلو قُدم التغريب
على الحد تجاوز (وشروط الاحصان) أي احصان حد الزنا (أربع) فلا فرق في هذه الشروط
بين الواطئ والوطوء (الأول والثاني البلوغ والعقل فلا حد على صبي ومجنون) لعدم الحصة

إلى مسافة القصر) فأكثر برأي الإمام وتحسب مدة العام من أول سفر الزاني لأن وصوله مكان التغريب والأولى أن يكون بعد الجلدة
(وشروط الاحصان أربع) الأول والثاني (البلوغ والعقل) فلا حد على صبي ومجنون

بل يؤذيان بما رجع من الوفوع في الرأيا ان كان لها نوع غير . (والثالث الحرية) الكاملة
 عن الوفوع في الزنا .
 (و) الثالث الحرية
 فلا يكون الرقيق
 والبعض والمكاتب
 وأم الولد محصنا
 وأن وطى شكل منهم في
 نكاح صحيح . (و)
 الرابع (وجود الوطء)
 من تسليم أودى (في
 نكاح صحيح) وفي
 بعض النسخ في النكاح
 الصحيح وأراد بالوطء
 ثقب الخنفة وقدرها
 من مقطوعها فيقبل
 وخرج بالصحيح
 الوطء في نكاح فاسد
 فلا يحصل به التحصين
 (والعبد والأمة حكمها
 نصف حد الحر) فيجلد
 كل منهما خمسين جلدة
 وغرب نصف عام ولو
 قال المصنف ومن فيه
 روق حد الخ كان أولى
 ليتم المكاتب والبعض
 وأم الولد (وحكم الوطء
 وإتيان البهائم حكم
 الزنا) فمن لاط بشخص
 بأن وطئه في دبره حد
 على الذنب ومن أي
 بهيمة حد كما قال المصنف
 لكن الراجع أنه يزر
 (ومن وطى) أجنبية
 (فيأدون الفرس عزز
 ولا يبلغ) (الأمم) بالتحزير
 أدنى الحدود) (فإن عزز

لها (بل يؤذيان بما رجع من الوفوع في الرأيا) ان كان لها نوع غير . (والثالث الحرية) الكاملة
 (فلا يكون الرقيق والبعض والمكاتب وأم الولد محصنا) وأن وطى . (كل منهم في نكاح صحيح) ولو كان
 الحر ذميا أو مريدا . (والرابع وجود الوطء من تسليم أودى في نكاح صحيح) وبفساد الدمة شرط
 لأقامة الحد على المكاتب لأكوبة محصنا بل يكون محصنا وإن وطى مكان الحرابة في نكاح ولا غيب
 يجر في حشقة في نكاح ومحصنا أكوبة الكفار محصن حتى لو عتقه له ذمة حر في بعد عقده الإدمه
 رجم بخلاف ما إذا زنى حال حرابته فلا يحد ولا يسلط الحداسلام الدمى الذي زنى حال دميته ومثل الدمى
 المزمند فادا وطى زوجته وهو مسلم ثم ارتد وزنى ويحد بالرجم في حال الردة (وفي بعض النسخ في
 النكاح الصحيح) بالتحزير (وأراد) أي المصنف (بالوطء) نفس الحشفة أو قدرها من مقطوعها
 من مكلف (يقبل) ولو لم تزل البكارة (وخرج بالصحيح الوطء في نكاح فاسد) وخرج بالنكاح الوطء
 بشبهة وملك العين وخرج بالقبول ثيب الحشفة في دبر (فلا يحصل به) أي بذلك الوطء (التحصين)
 فادا وطى في نكاح صحيح ولو كانت ألو طوء في عدة وطء شبهة أو وطئها في نهار رمضان أو في حبس
 أو احرام فقد استوفى الشهرة ثمقة أن تنزع من الحرام ولأن الوطء في النكاح أقوى طريق رجل الزوجة
 وهو المقد بدفع الميسرة المطلقة أو ردة فإن طلق قبل الدخول أو ارتدت زوجه قبل الدخول
 تحصل البتونة بمجرد الطلاق أو الردة (والوعد والأمة) للكهان ولو لم يقض (حكمها نصف حد الحر)
 وهو من الجليل والعرب (فيجلد كل منهما خمسين جلدة) وغرب نصف عام) وهو في الغرب مدة تفرقه
 على سيده في الرقيق وعلى نفسه في الحر (وأوقال المصنف ومن فيه روق حد الخ كان أولى ليتم المكاتب
 والبعض وأم الولد) ويحد الرقيق سيده رجلا كان أو امرأة أو ألام وقيل في المرأة يتعين الأمام والأصح
 أن المكاتب في حده كالحر لحر وجهه قصة السيد (وحكم الوطء) وهو الإلاج الحشفة في دبر ذكر
 أو أنى أجنبية (وإتيان البهائم) للأكولات وغيرها في القبل أو الدبر (حكمه الزنا) في القبل فلا يثبتان
 الأشهر وأربعة (الوطء) بشخصه بأن وطئه في دبره حد على الذنب) فيرجم المحصن ويجلد ويغرب
 غيره وفي قول يقتل بالسيف محصنا كان أو غير محصن وفي طريق أن الإلاج في دبر المرأة زنا أو القبول
 فيجلد ويغرب مطلقا أحصن أو لا أن كان مكابا طاعما أو كرا أو أنى وخرج بالأجنبية
 زوجته وأمنه فلو واجب بالوطء بهما التعزير فقط إن تكررت منه الفعل والأفلاتنيز والزوجة والأمة
 في التعزير مثل الزوج والسيد إذا مكنتا من دبرها باختيارها (ومن أي بهيمة) في قبل أودر (حد)
 بالرجم أو بالجلد والتعزير قياسا على المرأة (كما قال المصنف) وقيل يقتل بالسيف محصنا كان أو غير
 محصن (لكن) الأظهر (الراجع أنه) أي وأطى البهيمة (يعزير) كوطى البهيمة لأنه مما يشترطه الطبيعة
 منه فلا يحتاج إلى الحد في الزجر عنه وقدح المأكولة وتوكل فإن كاس تغير الفاعل وجب على الفاعل
 غرم التفاوت بين قيمتها حية ومذبوحة لأن ذبحها مصلحة وهو البتر عليه لأن في بقائها ذكرا
 للفاحشة كما رويت فمعربها وفي وجه لاشي لصاحبها لأن النمرع أمر يقتلها للمصلحة ولا يجوز
 قتلها بغير الذبح ولا تقبل غير المأكولة فإن قيلت ضمنها كلها (ومن وطى أجنبية فيأدون الفرس)
 كان أدخل ذكره في سرتها أو أذنها أو فمها أو أنثرها بمفاخذة أو مفاقة أو تقبل أو نحو ذلك (عز ر)
 بما يراه الأمام من ضرب غير مبرح أو وضع أو غير من أو حبس أو نفي أو قيام من مجلس أو كسيف
 رأس أو نسيو بدوجه أو خلق رأس كن بكزها أو بويج كلام (ولا يبلغ الأمام) وجوبا (بالتعزير
 أدنى الحدود) أي حدود التعزير لأن التعزير مشهور في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة (فإن عزز رعبا

وجب

عبدا

وَحَبَّ أَنْ يَقْضَى فِي تَعْرِيزِهِ عَنِ عَشْرِينَ بَحْلَةً أَوْ عَزْرَ حَرْبٍ أَوْ حَبَّ أَنْ يَقْضَى فِي تَعْرِيزِهِ عَنِ عَشْرِينَ بَحْلَةً أَوْ عَزْرَ حَرْبٍ
 حَلَّةٌ لَأَنَّهُ تَعْرِيزُهُ مِنَ الْعَشْرِينَ وَالْأَرْبَعِينَ (أَيُّ حَبِّ كُلِّ مَنَّهُمْ) أَيْ أَلْبَسُوا الْحَرْبَ هَذَا إِذَا كَانَ
 التَّعْرِيزُ بِالضَّرْبِ أَمَّا تَعْرِيزُهُ كَالْحَبِّ فَيَتَعَلَّقُ بِاجْتِهَادِ الْأَمَامِ
 (فصل : في أحكام القذف وهو لغة الرمي والرمي بالبراءة على جهة التعريض (أي التوبيخ) وإنما
 دلت على سبيل التعريض (لتخرج الشهادة بالزنا) فأما إذا كانت قذفا بالبراءة لكانت على سبيل
 التعريض إذا كانت الشهود أربعة والأما كانت الشهادة قذفا (وإذا قذف بذال معجزة) أي شخص
 (غيره) من رجل أو غيره (بالزنا كقوله) لرجل أو امرأة (زنت) فتح التاء وكسرها أو ياراني أو
 يازانية (فقلبه) أي القاذف (حده القذف) للقذوف إما أن يكون (ثمانين بحلة) كما في الحر أو
 أربعين كما في الرقيق (كما سيأتي) في كلام المصنف (كقوله) أي ثوب الخد على القاذف (أن لم يكن القاذف
 أباً أو أمّاً) للقذوف (وإن علواً كما سيأتي) في كلام المصنف (بثمانية شرائط) بل مع أحد عشر شرطاً
 (كلامه) بالتاء (وفي بعض النسخ ثلاث منها في القاذف) بل ست فيه (وهو) أي المذكور (أن يكون) (أن يكون) بالغا
 عاقلاً أي ولو سكران متعدياً (فالقاضي والمجنون لا يعمدان بقذفهما شخصاً) يعني الإيذاء بقذفهما لعدم
 تكفيهما لكن يعززان إذا كان لهما نوع تمييز (و) الثالث (أن لا يكون) أي القاذف (والدال)
 أي أصلاً (للقذوف) فلو قذف الأب أو الأم (وإن علواً) أي أحدهما (والده) أي ولد أحدهما (وإن سفل)
 (أحده عليهما) أي أحدهما لكن يعززان لا يذناه (والرابع) أن يكون القاذف مختاراً فلا حد على كل من مكره
 ومكره (والخامس) أن لا يكون مأذوناً له في القذف فلا حد على المأذون فيه ولو كان مكرماً عليه وعزيراً
 لأن العرض لا يتبع بالأمانة وفائدة إسقاط الأذن الحد فقط. والسادس أن يكون مكرماً لا يحكم فلا حد
 على خربه لعدم التزامه لها (والسابع) في القذوف (وهذه الخمسة شروط احصاها حد القذف) (وهو) أي
 المذكور من الخمس (أن يكون) أي القذوف (مسلياً بالغا عاقلاً) حال القذف (حرّاً) حال قذفه
 (عصياً) عن ثلاثة أمور (عن الزنا) وعن وطء ذر حليلته وعن وطء محرمة مملوكة له بنسب أو رضاع
 (فلا حد يقذف الشخص كافراً أو صغيراً أو مجنوناً أو رقيقاً) أي من فيه رقي ولو مبعضاً (أو زانياً)
 أي موطناً للذم حليلته أو وطناً لمحرمة مملوكة له في القبل والذم وإنما جعل الكافر محصناً في حد
 الزنا لأن حدّه أهابة له والحد بقذفه أكره له (ويحد الحر القاذف) سواء كان مسلماً أو كافراً ذكر أو
 أنثى (ثمانين بحلة) فإن زيد ومات مضمين بالقيط (ويحد العبد) ولو مبعضاً كذلك (أربعين بحلة)
 ويحد القذف أو تعزيره بوزن كائن حقوق الأدميين فلو مات القذوف مُرْتَدّاً قبل استيفاء الحد فلا
 يسقط بل يستوفيه وأثره لو لم يذناه (ويسقط عن القاذف حد القذف ثلاثة أشياء) بل بأحد
 ستة أشياء : (أحدها إقامة البيعة) على زنا القذوف وهي أربعة شهود مع التفصيل في شهادتهم ولو
 شهادة أقل من أربعة معقدوا كما حد عمر رضي الله عنه الثلاثة الذين شهدوا على المغيرة بن شعبه بالزنا
 (سواء كان القذوف أجنبياً أو زوجة أو ثنائي مذكور في قوله أو عفو القذوف أي عن القاذف)
 أي جميع الحد ولو بمال وإن لم يثبت الدال فلو عفا عن بعضه لم يسقط منه شيء (وحد لو عفا
 بعض الورثة عن حصته فللباق كتمتفاء جميعه ولو عفا جميع الورثة على مال سقط الحد ولا يجب
 المال بخلاف القصاص لأن الحد يقبل التحزيم وعفو القذوف عن القاذف سقطت خصائصه في حقه
 فإذا قذفه بعد ذلك لم يحد وإن سكر بل يعزّر (والثاني) المذكور في قوله أو اللعان أي لعان الزوج
 القاذف (في حق الزوجة) المقذوفة ولو مع قدرته على إقامة البيعة (وسبق ثبانه) أي اللعان (في قول المصنف
 (حد القذف بثلاثة أشياء) : أحدها إقامة البيعة) سواء كان القذوف أجنبياً أو زوجة (والثاني) المذكور في قوله (أو عفو القذوف)
 أي عن القاذف (والثالث) المذكور في قوله (أو اللعان في حق الزوجة) وسبق ثبانه في قول المصنف

من عصير العنب
أو شراب العنب
غير الخمر كالنبيذ المتخذ
من الزبيب (شيرة)
ذلك الشراب أن كان
خرا (أربعين) سجدة

وان كان رقيقا عشرين
 جملدة (أو يجوز أن
 يبلغ) الإمام (٥) أى
 حد الشرب (ثمانين)
 جملدة ولا زيادة على
 أربعين في حر
 وعشرين في رقيق
 (على وجه التعريف) وقيل
 كزيادة على ما ذكره
 وعلى هذا يمنع النقص
 عنها (ويجب) الحد
 (عليه) أى شارب
 المسكر (بأخذ أمرين
 باليئة) أى رجلين
 يشهدان بشرب ما ذكر
 (أو الاقرار) من
 الشارب بأنه شرب
 مسكرا فلا يجد شهادة
 رجل وامرأة ولا شهادة
 امرأتين ولا يمين
 مردودة ولا يمين القاضى
 ولا ما غدا (ولا يجد)

أيضا الكسار (بالتي
والاستسقاء) أي بان
شحم من راحة الحمار
(فصل) في أحكام قطع
السرق وهي ثلثة أخذ
للألف خفية وشراؤه أخذ
خفية فللمامن حرز من
(و) تطعم بد السارق ثلاثة

مكونه

فلا قطع على صبي وجنون

ومكره قطع مسلم

وذى بمال مسلم وذى

وأما المعاهد فلا قطع

عليه في الأظهر وما تقدم

شرط في السارق وذى

النصف شرط القطع

بالنظر للمسروق في

قوله (وأن يسرق نصبا

قيمة ربع دينار)

أى خالصا مضروبا أو

يسرق قدرا مفسوئا

يلغ خالصه ربع دينار

مضروبا أو قيمته (من

حرز مثله) فإن كان

المسروق بضعا أو

مسجدا أو شاعرا شرط

في حرزه دوام الحفاظ

وإن كان مجهول كيت

كفى لحاظ معتاد في مثله

كثوب ومنازع وضعه

شخص بقر به بصره

مثلا في لحاظ نظر له

وقفا وقفا لم يكن هناك

أزدحام طابقين فهو

محرز والا فلا وشرط

الملاحظ قدرته على منع

السارق ومن شرط

المسروق حرز ذكره

للمصنف في قوله (لا ملك

له فيه ولا شبهة) أى

للسارق (في مال

المسروق منه) فلا قطع

بسرقته مال أصل وفرع

للسارق ولا بسرقه

رقيق مال مسيد

رقيق

كونه غلاما بالتحريم . والسادس أن لا يكون السارق مأدونا كمن المالك (فلا قطع على صبي وجنون)
لمد تكليفهما (و) لأعلى (مكره) بفتح الراء ولا على مكره بكسر الراء لكونه لم يسرق نعم يقطع
أن أمر أعجميا يتقصد وجوب الطاعة أو أمر غير عجمي بالسرقه ففعل لأنه هو السارق حقيقة وكل
من الأعجمي وغير الميزاة له بخلاف ما لو أمر عجميا أو جونا معا كقرد بالسرقه ففعل فإنه
لا قطع عليه لأن كلا من الميز والحياوان ليس آلة له بل له اختيار في الجملة ولو كتب العزيمه على
غيره كخرج نصبا من حرز مثله فلا قطع عليه ولا يقطع جري لعدم التزامه للأحكام (و) يقطع
مسلم وذى بمال مسلم وذى (كالمصور أربع أملا قطع مسلم بسرقه مال السلم فيلجماع وأما قطع
السلم بسرقه مال الذمي فمطل الشهور لأنه معصوم بذمته (وأما المعاهد فلا قطع عليه في الأظهر) عند
الجمهور أى لا يقطع المعاهد بسرقه مال مسلم وذى كما لا يقطع المسلم والذمي بسرقه مال معاهد سواء
بشرط القطع بالسرقه أم لا وكذا من مثل المعاهد (وما تقدم) من الشروط (شرط في) القطع بالنظر
الى (السارق) ويستترط في المسروق أربعة فاجللة عشرة (وذكر المصنف شرط القطع بالنظر
للمسروق في قوله: (و) السابع (أن يسرق نصبا) أى نصبا بسرقه وهو ربع دينار فأكثر ولو كان
الربع لجماعة أتحد حرزهم ويقتصر في غير الذهب المضروب كالفضة مثا (قيمة ربع دينار أى خالصا
مضروبا) لأن الأصل في النقود الذهب الخالص المضروب (أو يسرق قدرا مفسوئا يبلغ خالصه
ربع دينار مضروبا أو قيمته) أى قيمة ربع الدينار المضروب والقرش يدخل في التقويم .
والحاصل أنه يقتصر في الذهب المضروب الوزن فقط وفي غير المضروب الوزن وبلوغ قيمته ما ذكر
ولا يكفي بلوغ قيمته ما ذكر مع نقص وزنه ويقتصر في الفضة القيمة مطلقا لأن النصاب ربع دينار
وهو لا يكون الأذهب فتقوم الفضة بمولوكات مضروبة بالمعز ثلاثة . والثامن أن يأخذ النصاب
(من حرز مثله) فلا قطع بسرقه ماله من حرزا (فإن كان المسروق بضعا أو مسجدا أو شاعرا)
وكل منها لاجتماعه (لا يشترط في حرزه دوام الحفاظ) بكسر اللام ولا يفتح في دوام الملاحظة الفترات
التي تعرض عادة (وإن كان) أى المسروق (مجهول كيت) وجانوب (كفى لحاظ معتاد في مثله)
ولا يشترط دوامه (كثوب ومنازع وضعه شخص بقر به بصره) (كفى لحاظ معتاد في مثله) (أن لا يحفظ
بشرطه فوقنا فوقنا) على العادة في مثله (و) الحال (أنه) (لم يكن هناك أزدحام طابقين) أو كان هناك
ذلك وكثير الملاحظون (فهو محرز والا فلا) يكون محرزا (وشرط الملاحظ قدرته على منع السارق) بقوة
أو استغناء فإن كان ضعيفا لا يبالى به السارق والموضع بعيد عن القوت فليس محرز (ومن شروط المسروق
ملاك كره المصنف في قوله) (و) التاسع يكون السارق (لا ملك له فيه) أى المسروق فلا يقطع بسرقه ملكه
الذى يبدغيه وإن تعلق به حق للغير كان مكرهنا أو مؤجرا (و) العاشر كون السارق (لا شبهة
له أى للسارق في مال المسروق منه) فإن كان له شبهة فيه فلا قطع لقوله صلى الله عليه وسلم «أدرءوا الحدود
بالشبهات» سواء في ذلك شبهة الملك كمن سرق مشتركا بينه وبين غيره أو شبهة الفاعل كمن أخذت لاجمة
من حرز مثله يظن أنه ملكه أو ملك أهله أو فرعه وفي الحديث الحسن «أنت ومالك لأبيك» أو شبهة المحل
كسرقه الأبن مال أحد أصوله أو سرقه أحد الأصول مال فرعه (فلا قطع بسرقه مال أصل وفرع للسارق)
وإن سفل لهما جميعا من الاتحاد وإن اختلف بينهما وإن مال كل منهما لم يرد الحاجة الآخر (ولا) قطع أيضا
(بسرقه رقيق مال سيده) بالاجماع لأن يده كيد سيده وشبهه استحقاقه النفقة في مال سيده ولو لم يعضوا
مكانها كما لا يقطع السيد بسرقه مال مكانه مال مبيعة الذى ملك المال بيعته الحر (ونقطع من السارق يده
اليمين) ولو مبيعة أو ناقصة (من معضل الكويع) لا تعقد الاجماع على ذلك (بعد) مدها لأجل (خلفايمه)

(٣٣ - قوت الحبيب الغريب)

(ونقطع) من السارق (يده اليمنى من مفصل الكوع) جد خلفايمه

بجمل بجر ينفذ وأما قطع

(٢٥٠)

اليمين في السرقة الأولى (فان سرق ثانيا) بعد قطع اليمين (فقط رجله اليسرى)

بجديده ماضية دفعه

واحدة بعد خلعها من

مفصل القدم (فان

سرق ثالثا قطعت يده

اليسرى) بعد خلعها

(فان سرق رابعا قطعت

رجله اليمنى) بعد خلعها

من مفصل القدم كما فعل

باليسرى و يغمس عجل

القطع بزيت أو دهن

منلي (فان سرق بعد

ذلك) أي بعد الرابعة

(عزير وفيل يقتل صبرا)

وحدت الأمر بقتله في

المره الخامسة مفسوخ

(فصل في أحكام قاطع

الطريق، وسعي بذلك

لا يحتاج الناس من

مهلك الطريق خوفا

منه وهو مسلم مكافله

مذكوره فلا يشترط فيه

ذ كور ولا عدد فخرج

بقاطع الطريق

المختلس الذي يتعرض

لآخر القافلة ويعتمد

المهرب وقطاع الطريق

على أربعة أقسام الأول

مذكور في قوله (ان

قتلوا) أي عدا عدوانا

من يكافئونه (ولم

يأخذوا المال قتلوا)

حكما وأن قتلوا خطأ

أو شبه عدا ومن لم

يكافئوه لم يقتلوا والثاني

مذكور في قوله (فان

قتلوا وأخذوا المال)

بجمل بجر ينفذ حتى تنخلع نسيلا لقطع و يكون القطع بطلب الملك لئلا وموت البورقة
بشروطها والألا لقطع في الحال لاحتمال أن يعفو عن المال فيسقط القطع أو يقر للمالك بأن المال
للسارق فيسقط أيضا وإن كذب السارق (وأما قطع) اليد (اليمين في السرقة الأولى) أي السرقة
التي قبل القطع ولو تكررت (فان سرق ثانيا) ولو سرقه أولا (بعد قطع اليمين) قطعت رجله اليسرى
بجديده ماضية دفعه واحدة بعد خلعها) بجمل بجر ينفذ ليكون ذلك أسهل في القطع (من
مفصل بين الساق والقدم) وذلك بعد أن مال يده اليمنى وجوبا لئلا يفضي التوالى الى الهلاك
فلو وألى الأمام أو السيد بين اليد والرجل فمات للقطوع بسبب ذلك فلا ضمان (فان سرق ثالثا) بعد
قطع رجله اليسرى (قطعت يده اليسرى بعد خلعها) بجمل بعد أن مال رجله اليسرى للمام (فان سرق
رابعا) بعد قطع يده اليسرى (قطعت رجله اليمنى بعد خلعها من مفصل القدم كما فعل باليسرى) بعد
أن مال يده اليسرى للمام (ويغرس عجل القطع بزيت أو دهن منلي) في الخصرى وأما في البدن فيحسم
بالنار لتبديد أرواء العروق و يقطع الدم وهو حق للقطوع فلو تعلق عليه (فان سرق بعد ذلك أي بعد)
قطع عضوه (الرابعة) كان سرق يرايه أو يغمه (عزير) على الشهور لانه لا يبق في مكانه بعد ماذ كره
الالتعزير (وفيل) لا يزرع بالتعزير بل (يقتل صبرا) أي بجمل لئلا ينجس لأجل القتل حبسا ولو ساعة ثم يقتل
وليس المراد أنه يجلس و يمنع من الطعام والشراب حتى يموت جوعا (وحدت الأمر بقتله) أي السارق
(في المرة الخامسة مفسوخ) أو ضيف أو مؤول على أنه صلى الله عليه وسلم قتله لاستحلاله أو لئلا
آخر يقتضي قتله.

(فصل في أحكام قاطع الطريق) للثأرين في (الطريق) أي ما بينهم ساوكة (وسعى) أي قاطع الطريق
(بذلك) أي بلفظ قاطع الطريق (لا امتناع الناس من ساوكة الطريق) وهو محل المرور ولو في داخل
الأبنة والدور (خوفاته وهو) أي قاطع الطريق منلزم للأحكام (مسلم) أودى (مكاف) ولو سكران
مختلوا (له شوكة) أي قوة ولو بلا سلاح يقاوم من يبرز هو له في مكان يبعد عن القوت لئلا يبعد عن
المباراة أو لضيق في أهلها بالنسبة للقطع وان كانوا أقوياء في ذاتهم ولذلك لو دخلوا ديارا أو منعوا
أهلها من الاستغاثة ولو بالظلمة ولومع قوته فهم قطاع طريق في حقهم (فلا يشترط فيه ذ كورة)
ولا حربية (ولا عدد فخرج بقاطع الطريق المختلس الذي) ليس له شوكة بحيث يقاوم من يبرز هو له
بل (يتعرض لآخر القافلة ويعتمد المهرب) وخرج أيضا للنهي لانه لو كان له شوكة لكن مع
القوت لامع البعد عن القوت (وقطاع الطريق على أربعة أقسام) فقط لأن الفعل الذي يصدر منهم
إما القتل فقط وإما القتل وأخذ المال وأما أخذ المال فقط وأما أخافة المارئين في الطريق (الأول)
مذكور في قوله ان قتلوا أي عدا عدوانا من يكافئونه (وقصدوا أخذ المال) ولم يأخذوا المال
المقدر بنصاب السرقة (قتلوا خطأ) فلا يسقط القتل يعفو مستحق القود ويستوفيه الإمام لانه حق
تعالى (وان قتلوا) معصوما (خطأ أو شبه عمد) أو قتلوا عمدا مرتدا أو زانيا محصنا أو نارك صلاة بعد
أمر الإمام أو من يستحقون عليه القصاص (أو) قتلوا (من لم يكافئوه) كولدهم (لم يقتلوا والثاني)
مذكور في قوله فان قتلوا عدا عدوانا من يكافئونه (وأخذوا المال أي نصاب السرقة) ربع دينار
(فا كثر) منه من خرز مثله مع كونه لا ملك لهم فيه ولا شبهة (قتلوا وصلوا) حتما (على خسة
وتجوها) كعجور و جدار (لكن بعد غسلهم وتكفينهم والصلاة عليهم) ان كانوا مشركين ثلاثا
بليالها فقط ليشتهر الحال ويتم النكال ان يخف انفجارهم أو سقوط عني من أعضائهم كإفروس
البرد والاعتدال والأنزول قبل الثلاثة وحويا والغرض من صلبهم بعد قتلهم اظهار الحفارة

وزجر

أي نصاب السرقة فأكثر (قتلوا وصلوا) على خسة ونحوها لكن بعد غسلهم وتكفينهم والصلاة عليهم

والثالث مذكور في قوله (وان أخذوا المال ولم يقتلوا) أن نصاب السرقة فأكثر من حرز مثله ولا شبهة لهم فيه (نقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف) أي نقطع منهم أولاً اليد اليمنى والرجل اليسرى فان عاده أفسرهم (٢٥١) ويحتاجهم يقطعان فان كانت اليد

اليمنى والرجل اليسرى

مفقودة أكتفى

بالموجودة في الأصح

والرابع مذكور في قوله

(فان أخافوا) للاربن

(في السبيل) أي الطريق

(ولم يأخذوا) منهم (مالا)

ولم يقتلوا) نفساً

(حسبوا) في غير موضعهم

(وعزروا) أي حبسهم

الامام وعزروهم (ومن

تاب منهم) أي قطع

الطريق (قبل القدرة)

من الامام (عليه سقطت

عنه الحدود) أي

العقوبات المختصة بقاطع

الطريق (وفي عتق قتل

وصلبه وقطع يده ورجله

ولا يسقط باقي الحدود

التي هي تعالى كزنا

وسرقه بعد التوبة وفيهم

من قوله (وأخذ) يضم

أوله (بالحقوق) أي

التي تتعلق بالآدميين

كقصاص وحذف

ورد مال أنه لا يسقط

شيء منها عن قاطع

الطريق بتوبته وهو

كذلك

(فصل في أحكام

الصيال وانلاف البهائم

(ومن عقود) بضم أوله

(بأذى في نفسه أو ماله

أو سريته) بأن صال

عليه شخص يربده له أو أخذ ماله أو قل أو وطء حرمة (فيما يل عن ذلك) أي عن نفسه أو ماله أو حرمة (ومل) الصائل على ذلك دفعا

لصائه (فلا ضمان عليه) بقصاص ولا دية ولا كفارة

وزجر غيرهم ولذلك لا يقام عليهم الحد في مكان يحار بهم إلا إذا شهدهم من يزرعهم (والثالث مذكور في قوله وان أخذوا المال ولم يقتلوا) متصوما مكافئا لهم (أي) أخذوا (نصاب السرقة فأكثر من حرز مثله ولا شبهة لهم فيه) كان يكون معه أو يقر به ملاحظ بقوته أو بقدرته على الاستغانة (نقطع أيديهم) لئلا (وأرجلهم) للحجارة (من خلاف) لثلاثون عليهم للنفعة من جهة واحدة وذلك بطلب من المالك أو نائبه لئلا لا يقطع (أي قطع منهم أولاً) أي في أول محاربة (اليدين والرجل اليسرى) دفعة واحدة أو على الولاء لأنه أحد واحد (فان عاده) لمحاربة ثانياً (فيسرهم) من اليد (ويجوزهم) من الرجل (يقطعان) دفعة واحدة أو على الولاء لأنه أحد واحد (فان كانت اليد اليمنى أو الرجل اليسرى مفقودة أكتفى بالموجودة في الأصح) والرابع مذكور في قوله (فان أخافوا) للاربن في السبيل (أي الطريق) بوقوفهم فيها (ولم يأخذوا منهم) أي للاربن (مالا) بشروط السرقة (ولم يقتلوا نفساً) حبسوا في غير موضعهم (وهو أولى وأفضل لأنه أحوط وأبلغ في الزجر والاحتياط ويمتنع الحس إلى ظهور توهمهم (وعزروا أي حبسهم الأمام وعزروهم) وجوبا بما براه الأمام من حبس أو غيره أو بالجمع بينهما قالوا أو بمعنى أو التي تمنع الخلو وللأمام ترك التعزير ان رأى مصلحة (ومن تاب منهم أي قاطع الطريق) بشروط التوبة الشرعية (قبل القدرة من الامام عليه) أي قبل قبض الامام أو نائبه عليه (سقطت عنه الحدود أي العقوبات المختصة بقاطع الطريق وهي عتق قتل دون أصيل قتل فلا يسقط بتوبته بل يقتل قصاصاً لاحداً إلا ان عفا عنه مستحق القصاص فيسقط قتله حينئذ (وصلته) بالرفع (وقطع يده ورجله) فيسقط قطعها معالان قطعاً مما عقوبة واحدة وإذا سقط بعضها وهو قطع الرجل لمحاربة سقط الباقي وهو قطع اليد (ولا يسقط باقي الحدود التي لله تعالى) في حق قاطع الطريق وغيره (كحدود زنا وسرقه) وشرب وقذف (بعد التوبة وفيهم من قوله وأخذ بضم أوله) أي طوبى (بالحقوق أي التي تتعلق بالآدميين كقصاص وحذف ورد مال) ومثلها التي تتعلق بالله تعالى كالسكفارة والزكاة (أيه) لا يسقط شيء منها أي الحقوق (عن قاطع الطريق) وعن غيره (بتوبته وهو) أي الحكم (كذلك) أي كما فهم من كلام المصنف نعم يستثنى من ذلك الكفر إذا زنى ثم أسلم فانه يسقط عنه الحد فلا يقتل وتارك الصلاة كسلا فانه يسقط عنه القتل بالتوبة ولو بعد رفعه للحاكم لأن مرجعه الإصرار على الترك والتوبة يزول

(فصل في أحكام الصيال وانلاف البهائم) والعيال هو المجهوم على الغير بغير حق (ومن قيد بضم أوله بأذى في نفسه أو ماله) أو اختصاصه (أو حرمة) كزوجته وأمنه وبنته (بأن صال) أي وثب (عليه شخص) ولو بهيمة (ربده قتل) أو قطع عضوه أو حرجه (أو أخذ ماله بغير حق) كسرهم (أو وطء حرمة) أو تقييله (فقال عن ذلك أي) دافع بالاحف والأخف (عن نفسه أو ماله أو حرمة) وقتل الصائل على ذلك (أي لا أجل ذلك المذكور) دفعا لصياله فلا ضمان عليه بقصاص ولادية ولا كفارة (ولا غرة جنين ولا قيمة بهيمة وعبد ولا أتم عليه أيضاً لأنه مأمور بدفعه والحاصل أنه إذا صال شخص ولو غير عاقل كجنون وبهيمة أو غير مسلم أو غير معصوم ولو آدمية صائلاً على شيء ومقصوم له أو لغيره نفساً أو عضواً أو مفعةً أو بضعاً ولو لغيره شيء أو مالا وإن قل أو اختصاصاً كذلك فله دفعه وجوباً في غير المال والاختصاص وجوازاً فيهما نعم لا يجب الدفع عن

عليه شخص يربده له أو أخذ ماله أو قل أو وطء حرمة (فيما يل عن ذلك) أي عن نفسه أو ماله أو حرمة (ومل) الصائل على ذلك دفعا لصائه (فلا ضمان عليه) بقصاص ولا دية ولا كفارة

سُوءًا كَانَ الْأَتْلَافُ
بُيْذَهَا أَوْ رَجُلًا أَوْ غَيْرَ
ذَلِكَ وَلَوْ بَالَتْ أَوْرَاقَتُ
بَطْرِيقٍ فَتَلَفَ بِذَلِكَ
نَفْسُ أَوْ مَالٌ فَلَا ضَمَانَ
(فصل في أحكام البغاة
وهم فرقة مسلمون
مخالفون للإمام العادل
وهم فرد البغاة باغ من
البنّي وهو الظلم
(ويقال) ففتح ما قبل
آخره (أهل البني) أي
يقال لهم الإمام (ثلاثة
شرائط لأحدها) أن
يكونوا في معة) بأن
يكون لهم شركة بقوة
وعند ويطاع فيهم
وأن لم يكن الطاع إماماً
منصوباً بحيث يحتاج
الإمام العادل في ردهم
لطاعته إلى كلفة من
بذل مال وتحصيل
رجال فإن كانوا أفراداً
يسهل ضبطهم فليسوا
بغاة (د) الثاني (أن
يخرجوا عن قبضة
الإمام) العادل إما
بترك الانقياد أو بجمع
حق توجّه عليهم سواء
كان الحق مالياً أو غيره
كحقوقهم (د) الثالث
(أن يكون لهم) أي البغاة
(تأويل سائغ) أي
محتمل كاعتبار بعض
الاصحاب كطالبة أهل
صفين بدم عثمان حيث

نفيس فصيها مسلم معصوم ولو جئنا بل يندب الإسلام له ما لم يكن المصول عليه عالماً متوجّهاً
أو شجاعاً متوجّهاً أو سلطاناً متوجّهاً والا فيجب الدفع عنه ويجب الدفع أيضاً عن بيع حرية
أو حرّية وإن قصده مسلم معصوم فلو تراض عليه ضامن على امرأة للزنا وصائل على ذكر للواط
ولا يستطيع إلا دفع أحدهما بخير بينهما لأن الزنا لا يحل بوجه مع ما فيه من اختلاط الأنساب
ولأن اللواط لا طريق إلى حله (وعلى رَأْيِ الدَّانِ) أو جانيها أو قائدها (سواء كان ماله
أو مستجيرها أو مستأجرها أو غاصبها) أو وجبها أو غيرها أو فناناً له شئده أم لا أو مكرها (ضمان
ما أتلفته داني) التي يده عليها من نفيس أو ماله لئلا ونهاراً في كذا ما أتلفه ولدها معها لأن له عليه بدا
(سواء كان الأتلاف بيدها أو رجلها أو غير ذلك) كراسيها (ولو بآلت أو رأت بطريق فتلف بذلك)
أي ببولها أو روثها (نفس أموال فلا ضمان) لأن الطريق لا تخلو عن ذلك وتلغ من الطريق
لا سبيل إليه
(فصل في أحكام البغاة وهم فرقة مسلمون) ولو فيما مضى (مخالفون للإمام العادل) أو الجائر بأن
خرجوا عن طاعته بترك انقيادهم له أو في مباح حيث كان فيه مصلحة أو بمنع حق قهر ولا بد
توجه عليهم كالزكاة (ومفرد البغاة باغ) مشتق (من البني وهو الظلم) أي مجاوزة الحد (ويقال
بفتح ما قبل آخره) أهل البني أي يقال لهم الإمام وجوباً (ثلاثة شرائط لأحدها) أن يكونوا في معة
بفتح أي عز (بأن يكون لهم شركة) أي شدة البأس (بقوة) أي بسبب قوة يتحصن حصن
(وعند) أي كثرة (ويطاع فيهم) محتمل بقوة للشوكة (وأن لم يكن للطاع إماماً منصوباً بحيث
يمكن مع تلك الشوكة مقاومة الإمام) (يحتاج الإمام العادل) أو الجائر (في ردهم) أي البغاة (لطاعته
إلى كلفة من بذل مال وتحصيل رجال) أي خمسة جيش (فإن) لم تكن لهم شوكة بأن كانوا
أفراداً يسهل ضبطهم أي أخذهم بحيث لا يحتاج الإمام إلى بذل مال ولا تحصيل رجال أوليس فيهم
مطاع (فليسوا بغاة) لعدم حرمتهم فلا يفتن بحق أسفوفه حتى لو أتلفوا شيئاً ضمنوه كقطع الطريق
(والثاني) أن يخرجوا عن قبضة الإمام العادل أو الجائر أي طاعته (أما بترك الانقياد) أي بما أمر
به أو ينهي عنه في غير ما يخالف الشرع (أو بمنع) أداء (حق) ومنع تمكين مستحقه منه (توجه)
أي الحق (عليهم سواء كان الحق مالياً) كالزكاة (أغیره كحد وقصاص) سواء أفرقوا ببلدة
أوفرية أو موضع من الصحراء أم لا (والثالث) أن يكون لهم أي للبغاة في خروجهم عن طاعة الإمام
(تأويل سائغ أي محتمل) لصحة بحسب الظاهر وهو باطل فلتأويله بتكوا بالكتاب والسنة أم لا
فإن من خالف تغير تأويل كان معانداً للحق (كاعتبره) أي بمحتمل (بعض الاصحاب) أي اصحاب
الإمام الشافعي رضي الله عنهم وهو إما بصفة اسم الفاعل أي محتمل للصدق والكذب أو بصفة
اسم المفعول أي محتمل صدق وكذب (كطالبة أهل صفين) بكسر أوله وثانيه الشدة وهو اسم
بلد في الشام (بدم عثمان) أي ببذله وهو القصاص (حيث اعتقدوا) أي أهل صفين (أن علياً رضي
الله عنه يعرف من قتل عثمان) ولا يقتضيه منهم لموافقة إياهم وهو برى من ذلك. وروى أنه قال
أن بني أمية يعمون أني قتل عثمان والله الذي لا اله الا هو ما قتل ولا مآلات أي لا جمعت للقتال
ولقد نهيت فعضوني وكان أهل صفين مع معاوية وكان معه ثمانون ألفاً وكان مع علي عشر وثلاث
ونصر فاقه عليه وكان بكل منها مجتهداً فطهر له باجتهاده أن يقتل الآخر وأن كان الحق مع علي رضي
الله عنه (فإن كان التأويل قطعي البطلان لم يعتبر) أي هذا التأويل (بل صحاحه معانيد) فنجري
عليه الأحكام فله ذلك كتأويل أهل الجماعة آرتدوا بعد موته صلى الله عليه وسلم وقالوا لا يحق

اعتقدوا أن علياً رضي الله عنه يعرف من قتل عثمان فإن كان التأويل قطعي البطلان لم يعتبر بل صحاحه معانيد

وكانت مذكورة في قوله (وان أخذوا المال ولم يقتلوا) أي نصاب السرقة فأكثر من حرز مثله ولا شبهة لهم فيه (تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف) أي تقطع منهم أولا اليد اليمنى والرجل اليسرى فان عادوا فبسرهم (٢٥١) ويتناهى قطعان فان كانت اليد

اليمنى أو الرجل اليسرى

مفقودة أكتفى

بالموجودة في الأصح

والرابع مذكورة في قوله

(فان أخافوا) المارين

في (السبيل) أي الطريق

(ولم يأخذوا) منهم (ملا)

ولم يقتلوا) نفسا

(حسبوا) في غير موضعهم

(وعزروا) أي حبسهم

الامام وعزروهم (ومن

تاب منهم) أي قطع

الطريق (قبل القدرة)

من الامام (عليه سقطت

عنه الحدود) أي

العقوبات المختصة بقاطع

الطريق (وهي تخم قتله

وصلبه وقطع يده ورجله

ولا يسقط باقي الحدود

التي لله تعالى كزنا

وسرقة بعد التوبة وفيهم

من قوله (وأخذ) بضم

أوله (بالحقوق) أي

التي تتعلق بالآدميين

كقصاص وحد قذف

ورد مال لأنه لا يسقط

شيء منها عن قاطع

الطريق بتوبته وهو

كذلك

(فصل في أحكام

الصيال وانلاف البهائم

(ومن قصيد) بضم أوله

(بأذى في نفسه أو ماله

أو حريمه) بأن صال

وزجر غيرهم ولذلك لا يقيم عليهم الحد في مكان حار بهم إلا إذا شاهدتهم من زجرهم (والثالث مذكورة في قوله وان أخذوا المال ولم يقتلوا) معصوما مكافئا لهم (أي) أخذوا (نصاب السرقة فأكثر من حرز مثله ولا شبهة لهم فيه) كأن يكون معه أو يقر به ملاحظ بقوته أو يقدرته على الاستمارة (تقطع أيديهم) ليال (وأرجلهم) للحاربة (من خلاف) لثلاثين عليهم النعمة من جهة واحدة وذلك بطلب من المالك أو نائبه لئلا يقطع (أي تقطع منهم أولا) أي في أول حاربة (اليد اليمنى والرجل اليسرى) دفعة واحدة أو على الولاء لأنه حد واحد (فان عادوا) للحاربة ثانيا (فبسرهم) من البس (وبتأهم) من الرجل (يقطعان) دفعة واحدة أو على الولاء لأنه حد واحد (فان كانت اليد اليمنى أو الرجل اليسرى مفقودة) أكتفى بالموجودة في الأصح (والرابع مذكورة في قوله فان أخافوا المارين في السبيل أي الطريق) بوقوفهم فيها (ولم يأخذوا منهم) أي المارين (ملا) بشروط السرقة (ولم يقتلوا نفسا) حبسوا في غير موضعهم (وهو أولى وأفضل لأنه أحوط وأبلغ في الزجر والاحتياط ويمتد الخس إلى ظهور توهمهم (وعزروا أي حبسهم الامام وعزروهم) وجوبا بما يراه الامام من حبس أو غيره أو بالجمع بينهما قالوا بمعنى أو التي تمنع الخلو والامام ترك التعزير ان رأى مصلحة (ومن تاب منهم أي قطع الطريق) بشروط التوبة الشرعية (قبل القدرة من الامام عليه) أي قبل قبض الامام أو نائبه عليه (سقطت عنه الحدود أي العقوبات المختصة بقاطع الطريق وهي تخم قتله دون أصل قتله فلا يسقط بتوبته بل يقتل قصاصا لاحدا إلا ان عفا عنه مستحق القصاص يسقط قتله حينئذ (وصلته) بالرفع (وقطع يده ورجله) فيسقط قطعهما معا لأن قطعهما معا عقوبة واحدة وإذا سقط بعضها وهو قطع الرجل للحاربة سقط الباقي وهو قطع اليد (ولا يسقط باقي الحدود التي لله تعالى) في حق قاطع الطريق وغيره (كحدود زنا وسرقة) وشرب وقذف (بعد التوبة وفيهم من قوله وأخذ بضم أوله) أي طوبى (الحقوق أي التي تتعلق بالآدميين كقصاص وحد قذف ورد مال) ومثلها التي تتعلق بالله تعالى كالسكفارة والزكاة (أنه لا يسقط شيء منها) أي الحقوق (عن قاطع الطريق) وعن غيره (بتوبته وهو) أي الحكم (كذلك) أي كما فهم من كلام الصنف نعم يستثنى من ذلك الكافر إذا زنى ثم أسلم فإنه يسقط عنه الحد فلا يقتل وتارك الصلاة فإنه يسقط عنه القتل بالتوبة ولو بعد رفعه للحاكم لأن موجب الصرار على الترك والتوبة يزول

(فصل في أحكام الصيال وانلاف البهائم) والصيال هو المجهوم على الغير بغير حق (ومن قصيد بضم أوله بأذى في نفسه أو ماله) أو اختصامه (أو حريمه) كزوجته وأمه وبنته (بأن صال) أي وب (عليه شخص) ولو بهيمة (يريد قتله) أو قطع عصبه أو حريمه (أو أخذ ماله عوان قل) كدهرهم (أو وطء حريمه) أو تقييله (فقال عن ذلك أي) دافع بالأخف فالأخف (عن نفسه أو ماله أو حريمه وقتل الصائل على ذلك) أي لا أجل لذلك المذكور (دفع الصائل فلا ضمان عليه بقصاص ولادية ولا كفارة) ولا عرق جنين ولا قيمة بهيمة وعبيد ولا إثم عليه أيضا لأنه مأمور بدفعه والحاصل أنه إذا صال شخص ولو غير عاقل كجنون وبهيمة أو غير مسلم أو غير معصوم ولو أدمية حاملا على شيء معصوم له أو لغيره نفسا أو عضوا أو منفعة أو بضعا ولو لغير شيء أو مالا وإن قل أو اختصام كذا فكذلك فله دفعه وجوبا في غير المال والاختصاص وجواز افيهما نعم لا يجب الدفع عن

عليه شخص بريدته أو أخذ ماله أو حريمه (فيعزل عن ذلك) أي عن نفسه أو ماله أو حريمه (وهو) الصائل على ذلك دفعا لصياله (فلا ضمان عليه) بقصاص ولا دية ولا كفارة

سواء كان الانفاق
ييدها أو رجلها أو غير
ذلك ولو بالتأوير
بطريق فتلف بذلك
نفس أو مال فلا ضمان
(فصل في أحكام البغاة
وهم فرقة مسلمون
مخالفون للإمام العادل
ومفرد البغاة باغ من
البنى وهو الظلم
(ويقال) فتح ما قبل
آخره (أهل البنى) أى
يقال لهم الامام (ثلاثة
شرائط) أحدها أن
يكونوا فى منعة بأن
يكون لهم شوكة بقوة
وعدد ومطاع فيهم
وأن لم يكن للطاعة اماما
منصوبا بحيث يحتاج
الامام العادل فى ردهم
لطاغته الى كفة من
يذل مال وتحصيل
رجال فان كانوا أفرادا
سهل ضبطهم فليسوا
ببغاة (والثاني) أن
يخرجوا عن قبضة
الامام (والثالث) لما
يترك الانقياد له أو يمنع
حق توجه عليهم سواء
كان الحق ماليا أو غيره
كعدو قصاص (والثالث
أن يكون لهم) الى البغاة
(تأويل سائق) أى
محتمل كاعتبر به بعض
الاصحاب كطالبة أهل
صفين بدم عثمان حيث

نمى قصبها مسلم معصوم ولو مجنونا بل يذب الاسلام له ما لم يكن المصول عليه علما متوجها
أو شعاعا متوجها أو سلطانا متوجها والا فيجب الدفع عنه ويجب الدفع أيضا عن بيع حرية
أو حرى وأن قصبه مسلم معصوم فلا تمارض عليه ضائل على امرأة ولزنا وضائل على ذكر للواط
ولا يستطيع الا دفع أحدهما تغير بينهما لأن الزنا لا يحل بوجه مع ما فيه من اختلاط الانساب
ولأن اللواط لا طريق الى حله (وعلى رآك الدابة) أو سائقها أو قائدها (سواء كان مالكمها
أو مستعبرها أومستأجرها أوعاصبها) أو وديعها أو ممرتها أو قنا أذن له سيده أم لا أو مكرها (فهيان
ما أثلفته دابته) التى يدها عليها من نفس أو مال ليلا ونهارا وكذا ما أثلفته ولدها معها لأن له عليه يدا
(سواء كان الانفاق ييدها أو رجلها أو غير ذلك) كراسيها (ولو بالتأوير) بطريق فتلف بذلك
أى ببولها أو روثها (نفس أو مال فلا ضمان) لأن الطريق لا تخلو عن ذلك وللنزع من الطريق
لا سبيل اليه
(فصل فى أحكام البغاة وهم فرقة مسلمون) ولو فيما مضى (مخالفون للإمام العادل) أو الجائر أن
خرجوا عن طاعته بترك انقيادهم له ولو فى مباح حيث كان فيه مصلحة أو بمنع حق قول لا دى
توجه عليهم كالزكاة (ومفرد البغاة باغ) مشتق (من البنى وهو الظلم) أى مجاوزة الحد (ويقال
فتح ما قبل آخره) أهله البنى أى يقال لهم الامام وجوبا (ثلاثة شرائط) أحدها أن يكونوا فى منعة
بفتح ما قبل آخره (بأن يكون لهم شوكة) أى شدة البأس (بقوة) أى بسبب قوة شعورهم
(وعدد) أى كثرة (ومطاع فيهم) تحصيله قوة للشوكة (وأن لم يكن للطاعة اماما منصوبا بحيث
يمكن مع تلك الشوكة مقاومة الامامة) (يحتاج الامام العادل) أو الجائر (فى ردهم) أى البغاة (لطاغته
الى كفة من يذل مال وتحصيل رجال) أى تهيئة جيش (فان) لم تكن لهم شوكة بأن كانوا
أفرادا سهل ضبطهم) أى أخذهم بحيث لا يحتاج الامام الى بذل مال ولا تحصيل رجال أو ليس فيهم
مطاع (فليسوا ببغاة) لعدم حرمتهم فلا يحد بحق استوفاه حتى لو أثلقوا شيئا ضمنوه كقاطع الطريق
(والثاني) أن يخرجوا عن قبضة الامام العادل أو الجائر أى طاعته (امام برك له) فيما باهر
به أو ينهى عنه فى غير ما يخالف الشرع (أو يمنع) أداه (حق) ومنع تمكين مستحقه منه (توجه)
أى الحق (عليهم سواء كان الحق ماليا) كالزكاة (أغيره كحد وقصاص) سواء انفردوا ببلدة
أو قرية أو موضع من الصحراء أم لا (والثالث) أن يكون لهم أى لبغاة) فى خروجهم عن طاعة الامام
(تأويل سائق أى محتفل) للصحة بحسب الظاهر وهو باطل فلو ساءوا عتسكروا بالكتاب والسنة أم لا
فان من خالف لم ير تأويل كان معاندا للحق (كاعتبر به) أى محتفل (بعض الاصحاب) أى اصحاب
الامام الشافعى رضى الله عنهم وهو امام بصيغة اسم الفاعل أى محتفل للصديق والكتب أو بصيغة
اسم المفعول أى محتفل صدق وكذب (كطالبة أهل صفين) بكسر أوله وثانية الشدة وهو اسم
بلدى الشام (بدم عثمان) أى يذله وهو القصاص (حيث اعتقدوا) أى أهل صفين (أن عليا رضى
الله عنه يعرف من قتل عثمان) ولا يقتضون منهم لموافقة إياهم وهو يرى من ذلك. وروى أن قال
أن بنى أمية بن عبد شمس قتل عثمان والله الذى لا اله الا هو ما قتل ولا مالا أى لا يحب للقبائل
ولقد نهيت فعضوني وكان أهل صفين مع معاوية وكان معه عثمون العاوي كان مع علي عشرون شه
ونصر الله عليه وكان كل منهما مجتهدا فظهر له باجتهاده أن يقتل الآخر وأن كان الحق مع علي رضى
الله عنه (فان كان التأويل قطعى البطلان لم يعتبر) أى هذا التأويل (بل صاحبه معاينة) فتجوز
عليه الأحكام فنهروا وكذلك ككتاب أهل الجاهلية آردوا بعد موته صلى الله عليه وسلم وقالوا لا

اعتقدوا أن عليا رضى الله عنه يعرف من قتل عثمان فان كان التأويل قطعى البطلان لم يعتبر بل صاحبه معاينة

في امتناعهم عن طاعته
أزالمها وإن لم يذكرها
شأنها وأصروا بعد إزالته
المظلمة على البغي نصحبهم
ثم أعلهم بالقتال (ولا
يقتل أسيرهم) أي البغاة
فإن قتله شخص عادل فلا
قصاص عليه في الأصح
ولا يطلق أسيرهم وإن
كان ضياعاً أو امرأة حتى
تقتضي الحرب وتنفق
جميعهم إلا أن يطبع
أسيرهم بخناراً بعتابه
للإمام (ولا يثبت لهم)
ورد سلاحهم وخيلهم
إلا إذا اقتضى الحرب
وأمنت غائلهم وتفرقهم
أوردتهم للطاعة ولا
يقاتلون بطعن كمنار
ومن حقيق الضرورة
يفقاتلون بذلك كأن
قاتلوا به أو أحاطوا بها
ولا يذقت على جرحهم
والإذنيق تسميم القتل
وتعجيله

(فصل في أحكام الردة
وهي أخت أنواع الكفر
وهي ما عدا الردة الرجوع عن
الشيء إلى غير موطنها
قطع الإسلام بغير كفر
أو قول كفر أو فعل
كفر كجود لصم
سواء كان على جهة
الاستهزاء أو التناد أو
الاعتقاد كمن اعتقد

حدوث المانع (ومن أريد عن الإسلام) من رجل أو امرأة كمن أنكر وجود الله أو كذب رسولاً من رسل الله

الآيمان الآن حياته لا تقاطع شرعه بموته كبقية الأنبياء وهذا تأويل باطل لقيام الإجماع على بقاء
دينه إلى يوم القيامة (ولا يقاتل الأتباع البغاة حتى يثبت اليهم رسولاً أميناً فطناً سالمهم ما يكرهونه فلان)
كقوله تعالى (أمينا) أي عدلاً عارفاً بالعلوم والحروب وينتدب كونه (فطناً) أن كان البعث والرسول فإن
كان للنظر وأزاله الشبهة وجب كون الرسول فطناً متاهلاً لذلك (سالمهم) عن (ما يكرهونه) اقتداءً بعلي
رضي الله عنه فإنه يثبت على الناس إلى أهل النهر وإن وهي قرية قريبة من بغداد خرجوا على كرم الله
وجهه فلما جاءهم أن عباس رجع معهم وأنهم (فان ذكره) أي الرسول (مظلمة) هي
السبب في امتناعهم عن طاعته (أزالمها) أي الرسول براجعة الإمام وإن ذكرها لشيء من أزالها
الرسول أو الإمام بنفسه إن كان عارفاً والإزالة المسماة بقتله كان يسأل المأمراء (وإن لم يذكرها) شأنها
لامظلمة ولا شبهة (أو أصروا بعد إزالته للمظلمة على البغي) ولم يرجعوا إلى الطاعة (نصحبهم) ندبنا
بأن يظلمهم رغيباً وزهياً وبأمرهم بالمواد إلى الطاعة لتكون كلمة الدين واحدة (ثم) إن أصروا
(أعلمهم) وجوباً بالنظر في شأنهم في أبطال شبههم أو ألبسواهم فأن أصروا أعلمهم وجوباً بالقتال
وحيث يقاتلون وأن لم يبدأوا به لأن الله تعالى أمر أولاً بالصلح ثم بالقتال (ولا يقتل) أسيرهم ما لم يكن
متجرعاً لقتال أو متحيزاً إلى فئة ولا من ألقى سلاحه وأعرض عن القتال ولا (أسيرهم أي البغاة) فإن قتله
شخص عادل أي من أهل العدل (فلا قصاص عليه في الأصح) لكن تأخره الذمة (ولا يطلق
أسيرهم) بل يحبس (وإن كان ضياعاً أو امرأة حتى تقتضي الحرب وتنفق جميعهم) تنفقا لا يهودون
بده إن كانوا ثقاتين ولا أطلقوا بمجرد اقتضاء الحرب (إلا أن يطبع أسيرهم بخناراً بعتابه للإمام)
فقط قبل ذلك (ولا يثبت لهم) ولا يقطع زرعهم ولا أشجارهم ولا يقرضهم إلا أن قاتلوا عليها (أو رد
سلاحهم وخيلهم) وغيرها مما أخذ من أموالهم (إلهم إذا اقتضى الحرب) بيننا وبينهم (وأمنت غائلهم)
أي شرهم (تفرقهم أو ردهم للطاعة) أي رجوعهم لطاعة الإمام ومحرم استعمال شيء من سلاحهم
وخيلهم وغيره من أموالهم (ولا يقاتلون بطعن كمنار ومن حقيق) وهو آلة ترمى الحجارة (الآلزورة)
يفقاتلون بذلك أي بالظلم (كأن قاتلوا به) أي بالظلم (أو أحاطوا بها) لكفرهم (ولا يذقت)
أي لا تسرع (على جرحهم) بالقتل (والإذنيق تسميم القتل وتعجيله) أي لا يقتل من أخطأه
الجرأة أي أخطأته

(فصل في أحكام الردة) أعادنا الله وأجنتنا جميع المسلمين منها (وهي أخت أنواع الكفر)
لأن الرد لا يقر بالجزية ولا يؤمن ولا يحل ذبحته ولا منا كحته (ومنها ما عدا الردة الرجوع عن الشيء إلى
غيره) وقد علق الردة على الامتناع من أداء الحق كإتي الزكاة في زمن أبي بكر الصديق (وشرعاً قطع)
من يصح خلافه بأن يكون مكافئاً بخناراً استمر أو (الإسلام) وبمصل قطعه (بغير كفر) ولو في
الستقبل كأن نوي أن يكفر في تمام قابل فيكفر في الحال (أو قول كفر) كأن يقول الله ثلاث ثلاثاً أو
يقول لا إله إلا الله ثم يسبق إليه لسانه (أو قول كفر) مما لم يكن فعله خوفاً من الكفار (كجود لصم)
أو لشم أو قعر (سواء كان) أي ذلك القطع بالقول (على جهة الاستهزاء أو التناد) كأن يقول الله
ثلاث ثلاثاً عتاداً لمن خصمه مع اعتقاده أن الله واحد فيكفر بذلك (أو الاعتقاد) مما لم يكن ضمن
اجتهاد كاعتقاد المعتزلة عدم روية الله تعالى في الآخرة (كمن اعتقد) أي كاعتقاد من اعتقد
(حدوث المانع) أي الصانع للعالم وهو الله تعالى (ومن أريد) أي رجع (عن) دين (الإسلام)
من رجس أو امرأة كمن أنكر وجود الله أو قدمه أو بقاءه (أو كذب رسولاً من رسل الله)

في الحال في الأصح فيها
ومقابل الأصح في الأولى
أنه يسن الاستنابة
وفي الثانية أنه يجهل
(ثلاثا) أي إلى ثلاثة أيام
(فان نائب) بعوده إلى
الاسلام بان يقر
بالشهادتين على الترتيب
بان يؤمن بالله وأولاده
برسوله فان عكس لم
يصح كقوله النووي في
شرح المذهب في الكلام
على نية الوضوء (والا)
أي وان لم يتب المرتد
(قيل) أي قتله الامام
ان كان حرا بضرب
عنقه باحراق ونحوه
فان قتله غير الامام عزير
وان كان الرمد رقيقا
عجز السيد قتله في
الأصح ثم ذكر المصنف
حكم القتل وغيره في
قوله (ولم يسل ولم يصل
عليه ولم يدفن في مقابر
المسلمين) وذكر غير
المصنف حكم تارك
الصلاة في ريع العبادات
وأما المصنف فذكره
هنا فقال:

(فصل تارك الصلاة)

المهودة الصادقة
باحدى الحسن (على
ضرب من مخرجها أن
يتركها) وهو مكلف

(غير معتقد لوجوبها فحكمه) أي التارك لها (حكم المرتد)

وسبق قريبا بيان حكمه (والثاني أن يتركها كسلا) حتى يخرج وقتها حال كونه (معتقدا لوجوبها فيستتاب فان تاب وصل

أونبأ من أنبأه (أوحل محرم) معلوما بالضرورة (بالاجماع) أي اجماع الامة الأربعة (كلنا وشرب
الحمر) والنواط والظلم كان قال الرضا خلال أو عود ذلك كقوله لا خرفكك خلال (أو حرم خلا لا) معلوما
من الدين بالضرورة (بالاجماع كالنكاح والبيع) أو في محمدا عليه كان نفى زكاة من الصلوات الحسن أو
فهي رتبة (استتب وجوب) في الحال في الأصح فيهما) أي في وجوب الاستنابة وفي كونها في الحال بان يؤمر
بالتبذير في أي يجهل مع رتبتهما وموالاتهما وان كان مقرا بأحدهما (ومقابل الأصح في الأولى أنه
يسن الاستنابة) في الحال (و) مقابل الأصح (في) للسئلة (الثانية أنه يجهل) في الاستنابة (ثلاثا) أي إلى
ثلاثة أيام) وكل يوم تعرض عليه وأول يوم من الثلاث يهود ويخوف بالصرب الخفيف وثاني يوم
بالثقل والثالث بالقتل (فان نائب بعوده إلى الاسلام) ورجوعه عن اعتقاد ارتد بسببه (بان يقر
بالشهادتين على الترتيب) والولاء (بان يؤمن بالله أولا ثم برسوله) صرح اسلامه وترك ولو تكرر ومنه
ذلك لكن يترتب ان تكررت الردة منه (فان عكس لم يصح) اسلامه (كقوله النووي في شرح المذهب
في الكلام على نية الوضوء والا أي وان لم يتب المرتد) بان امتنع من النطق بالشهادتين بشرطه (قيل)
وجوبا (أي قتله الامام ان كان حرا) أو السيد ان كان رقيا (بضرب عنقه) بنحو سيف (لا باحراق
ونحوه) كقوله (فان قتله) أي المرتد (غير الامام عزير) لأنه افشيت على الامام (وان كان الرمد
رقيقا عجز السيد قتله في الأصح) لأنه ملكه فله فكل ما يتعلق به من تأديب ونحوه (ثم ذكر المصنف
حكم القتل وغيره في قوله ولم يسل ولم يصل أي لا يجب غسله كالأجبت تكفينه ثم وجهه عن أهلية الوجوب
بالردة (ولم يصل عليه) التحريم الصلاة على الكافر بأسر أنواعه (ولم يدفن في مقابر المسلمين) أي لا يجوز
دفنه فيها لوجه من وجه بالردة ويجوز دفنه في مقابر الكفار (وذكر غير المصنف حكم تارك الصلاة في
ريع العبادات) وأما المصنف فذكره هنا فقال:

(فصل في حكم تارك الصلاة) (وتارك الصلاة المهودة الصادقة) باحدى الحسن (على ضربين) أي
نوعين (أحدهما أن يتركها وهو مكلف) (بان يخرجها عن وقتها ولا يصل أصلا) (غير معتقد لوجوبها) عليه
عاجدا بان أنكر وجوبها بعد علمه به أو اعتاد أو هو مخالفة الحق وردده على قائله مع العلم به (فحكمه أي
التارك لها) مع كونه غير معتقد لوجوبها (حكم المرتد) أي حكم المرتد لطلق وهو المرتد بغير ذلك
لأنكاره ما هو معلوم من الدين بالضرورة وكفره بحجده فقط لا به مع الترك فلو صلى حاجدا للوجوب
كان كافرا لأن الجحد تكذيب لله ورسوله وذلك جار في جحد كل مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة
بخلاف من أنكره لقرب عهده بالاسلام لجواز أن يخفى عليه فلم يعلمه (وسبق قريبا بيان حكمه) وهو
وجوب استنابته وقتله ان لم يتب وجواز غسله وتكفينه وتحريم الصلاة عليه ودفنه في قبور المسلمين
وجواز دفنه في مقابر المشركين (والثاني أن يتركها كسلا) بان تكون الصلاة ثقيلة عليه
أو يجعل تركها هينا سهلا (حتى يخرج وقتها) أي جميع وقتها حتى وقت الجمع فيأجل وقت جمع (حال
كونه معتقدا لوجوبها) عليه (فيستتاب) ندبا قبل القتل فطلب التوبة منا مندوب وأما التوبة
نفسها بالصلاة فهو واجب وذلك بان يؤمر بأداء الصلاة عند ضيق وقتها ويتوعد بالقتل ان
أخرها عن وقتها فان أصر وأخرج ولو صلاة واحدة فقط استوجب القتل على الصحيح وأما
كان استنابة تارك الصلاة كسلا مندوبة لأن جرمتها لا تقتضي تحريمها في النار فأنه في مشيئة الله
تعالى ان شاء عذبه وان شاء سامحه بخلاف المرتد فان جرمتها تقتضي تحريمه في النار (فان نائب وصل

وهو

وهو تفسير لتوبة (والآ) أي وإن لم يبق (قتل حدا) لا كفر (وكان حكمه حكم) (٢٥٥) المسلمين في الدفن في مقابرهم

ولا يطمس قبره وله حكم
المسلمين أيضا في
القبر والتكفين
والصلاة عليه والله أعلم.
(كتاب أحكام
الجهاد)

وكان الأمر في عهد
رسول الله صلى الله عليه

وسلم بعد الهجرة فرض
كفاية وأما بعد

فلكيفار حلال أمدهما
أن يكونوا ببلادهم

فالجهاد فرض كفاية على
المسلمين في كل سنة فإذا

فعله من فيه كفاية
سقط الحرج عن

الباقين والثاني أن
يدخل الكفار بلدة

من بلاد المسلمين أو
يزلوا قريبا منها فلهما

حينئذ فرض عين
عليهم فليز أهل ذلك

البلدة الدفع للكفار بما
يمكن منهم (وشرائط

وجوب الجهاد سبع
خصال) أحدها

(الاسلام) فلا جهاد
على كافر (و) الثاني

(البوغي) فلا جهاد على
مسي (و) الثالث

(العقل) فلا جهاد على
مجنون (و) الرابع

(الحرية) فلا جهاد على
رقيق ولو امرأة سيده

ولا مبعض ولا مدبر

وهو تفسير لتوبة (والآ) أي وإن لم يبق (قتل حدا) لا كفر (وكان حكمه حكم) (٢٥٥) المسلمين في الدفن في مقابرهم
وهو تفسير لتوبة) خلى سبيله من غير قتل لأن هذا القتل شرع بأعنا على فعل الصلاة فإذا سقط
لحصول القصور بخلاف سائر الحدود التي وضعت عقوبة على معصية سابقة كحد الزنا فلا يسقط بالتوبة
على الصحيح (والآ أي وإن لم يبق قتل) بضرب عنقه بالسيف إن لم يبدع من نسيان ويرد نحو
ذلك حال كون القتل (حدا لا كفر) أي لا كفر (وكان حكمه) بدفعه (حكم المسلمين في) وجوب
(الدفن في مقابرهم) لأنه منهم (ولا يطمس قبره) بل يرفع بقدر شبر كإثر أحباب الكبار من المسلمين
(وله حكم المسلمين أيضا في) وجوب (القبر والتكفين والصلاة عليه) وقيل لا يغسل ولا يكفن ولا
يصل عليه وإذا دفن في مقابر المسلمين طمس قبره حتى ينسى ولا يذكر.

(كتاب أحكام الجهاد)
أي القتال في سبيل الله وما يتعلق ببعض أحكامه (وكان الأمر) أي الاتيان (به) أي الجهاد لأقامة
الدين (في عهد رسول الله) أي في حياته (صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة) من مكة إلى المدينة (فرض
كفاية) أما قبلها فكان ممنوعا لأن الأمر به أولا هو التسلية والاندثار والصبر على أذى الكفار تألقا
لهم ثم أذن الله بعد الهجرة للمسلمين في القتال إذا ابتغاهم الكفار به ثم أباح في الابتداء بتغير الأشهر الحرم
ثم أمر به على الإطلاق (وأما بعده) أي بدموته صلى الله عليه وسلم (فلكيفار حلال أمدهما أن يكونوا)
أي الكفار (ببلادهم) فلهما فرض كفاية على المسلمين في كل سنة مرة فإن اجتنب إلى زيادة زيد
تقدر الحاجة (فإذا فعله) أي الجهاد (من فيه كفاية) وإن لم يكونوا من أهل فرض الجهاد كالصبيان
والجنان والنساء (سقط الحرج) أي الاتم (عن الباقين) كما هو شأن فرض الكفاية (والثاني أن يدخل
الكفار بلدة من بلاد المسلمين) أو بلاد أهل الذمة (أو يزلوا قريبا منها) أي تلك البلدة بأن يصير
ينهم وبينها دون مسافة القصر (فالجهد حينئذ فرض عين عليهم فليز أهل ذلك البلد الدفع للكفار
بما يمكن منهم) ولو بضرب بأحجار أو نحوها فإن أمكن تأهب لقتال وجب العزم على كل منهم
حتى على فقير وصبي ومدبر وعبد بلا أدنى من الأبوين ورب الدين والسيده وإن لم يمكن تأهب
لقتال فمن قصد دفع عن نفسه بالممكن أن ظن أنه أن أخذ قتل ويستوى في ذلك الحر والعبد
والرأة والأعمي والأعرج والمريض وإن ظن أنه لو استسلم لا يقتل وأمنت المرأة فاحتج بالاسلام
فإن حصل بعد ذلك خلاف ظنهم وجب الدفع عليهم بقدر الامكان لأن عدم الدفع حينئذ ذل ديني
ولأن من أكره على الزنا لا يحل له المطاوعة لدفع القتل وإن جوز الأمر والقتل فله الاستسلام ودفع
عن نفسه إن ظن أنه أن امتنع من الاستسلام فقتل لأن ترك الاستسلام حينئذ جعل القتل وأمنت المرأة
فاحتج أن أخذت والأمين الجهاد (وشرائط وجوب الجهاد) الذي على سبيل الكفاية بأن يكون
الكفار ببلادهم (سبع خصال) أحدها الاسلام فلا جهاد على كافر (ولو ذميا لأنه يبدل الجزية
لذبت عنه لا لذب عنا) (والثاني) البوغي فلا جهاد على مجبي (لأن النبي صلى الله عليه وسلم ترك ابن
عمر يوم أحد وكان أذ ذاك ابن أربع عشرة سنة وأجازه يوم الخندق وكان أذ ذاك ابن خمس
عشرة سنة) (والثالث) العقل (ولو كان سكران متعذبا) فلا جهاد على مجنون (لعدم تكليفه كالصبي
(والرابع) الحرية فلا جهاد على رقيق ولو امرأة سيده ولا مبعض) (كأن قل أرق فيه) (ولا مدبر
ولا مكاتب) فلا يجب عليه بأمره لأنه ليس من الاستخدام المستحق للسيد نعم السيد المكاتب صاحب
غير المكاتب معه في الجهاد للخدمة (والخامس) الذكورية فلا جهاد على امرأة وحتى مشكل
لضعفهما عن القتال غالبا لقوله صلى الله عليه وسلم «ليكن أفضل الجهاد حج مبرور» وذلك جواب
للسنة عائشة حين سأته صلى الله عليه وسلم عن الجهاد (والسادس) الصحة فلا جهاد على مريض

ولا مكاتب (و) السابع (الذكورية) فلا جهاد على امرأة وحتى مشكل (و) السادس (الصحة) فلا جهاد على مريض

بمرض يمنعه عن قتال وركوب الأسيطة شديدة كحمى مطقة . (و) الصابغ (الطاقة على القتال) أي فلا جهاد على أقطع يد مثلا ولا على من عديم أهبة القتال (٢٥٦) كإصلاح وركوب ونفقة (وهو) أسر من الكفار فلي ضرب بين ضربين

بمرض يمنعه عن قتال وركوب الأسيطة شديدة (بحيث لا تعمل عادة) (كحمى مطقة) بخلاف للرض الذي لا يمنعه من القتال ولا تعطيل نفقته كالصداع الحفيف ووجع حصر من وجع خفيف ولا على ذي عرج بين وأن قدر على الركوب ولا عبرة بشيء لا يمنع الذي : (والصابغ الطاقة على القتال) بالبدن والمال (فلا جهاد على أقطع يد) وأصل يد (مثلا) لأن كلا منهما لا يتمكن من الضرب (ولا على من عديم أهبة القتال كإصلاح وركوب) في سفر قصر (ونفقة) فاضل لجميع ذلك عن نفقة من تزرع نفقته وما ذكر معها في الحج وكل سفر منع وجوب الحج منع وجوب الجهاد إلا خوف طريق من كفار أو لصون مسلمين فإن الخوف المذكور لا يمنع وجوب الجهاد لئلا يمتنع على مضادة المخاوف (ومن أسر من الكفار فلي ضرب بين ضربين لا تخير فيه للإمام) أو نائبه (بل يكون في بعض النسخ بدل يكون بغير رقيق بنفس السبي أي) بمجرد (الأجد) أي القهر فيكون بكسر أموال الغنيمة (وهم) الصبيان والنساء أي صبيان الكفار ونسائهم ويلحق بما ذكر الخناني والمجانين والعبيد ولو مسلمين بأن أسلموا (وهم في أيدي الكفار) (وخرج بالكفار نساء المسلمين) فلا يرقون بالأسر (لأن الأسير لا يتصور في ما يتعلق بالمسلمين) كزوجاتهم وعقباتهم فلا تسبي زوجة المسلم ولا عتيقه حتى تتفق من أسلم لا تسبي بخلاف زوجته فانها تسبي والتحقق الذي نفسي كزوجته الحادثة بعد عقد النكاح له بخلاف زوجته الوجودية حين عقد النكاح (وضرب لارق بنفس السبي) وأما رقيق باختبار الإمام أو نائبه (وهم الكفار الأصليون الرجال البالغون الأحرار العاقلون والإمام) أو أمير الجيش بأن لم يكن الإمام غازيا بأن أرسل جيشا أو أمر عليهم أميرا (يحترقهم) بفعل الأخط للإسلام والمسلمين كالنم والاسترقاق والقتل بالاجتهاد (بين أربعة أشياء : أحدها القتل بضرب رقية) بنحو سيف (لا يتحرق بضرب ريق مثلا) أي ولا بغير ذلك من أنواع القتل بالهبة وإنما يقبل ذلك إذا كان فيه إغواء شوك الكفار وإعزاز المسلمين وإظهار قوتهم وينتفع القتل في المصنوع فيختار الإمام فيهم بين ثلاثة أشياء : (والثاني الاسترقاق) أي ضرب الرق بكونه لوثي أو عربي أو بعض شخص إذا رده مملوكة ولا يسرى الرق إلى باقيه فيكون مبعوثا لكن قال البغوي لو ضرب الرق على البعض رقت الكل وعمل هذا القول يقال لنا صورة يسرى فيها الرق كما يسرى العتق (وحكمهم بعد الاسترقاق كبقية أموال الغنيمة) فيكون الحسن لأهله وللباقين لغنائين . (والثالث المن) أي الأنعام (عليهم بنخله سبيلهم) ويقبل ذلك إذا كان فيه إظهار عز المسلمين . (والرابع العتدية أما بالمال) أي بأخذهم منهم سواء كان من مالهم أو من مالنا الذي في أيديهم ولا يجوز رد أسلحتهم التي تحت أيدينا إليهم على تملو لنا كما لا يصح بيع السلاح لهم ويجوز ردها بأسرانا على الأوجه (أو بالرجال أي) برد الأسرى من المسلمين ومثلهم للنساء وأهل الذمة (ومال فدائهم كبقية أموال الغنيمة) في القسمة (ويجوز أن يفادى بمشرك واحد بمسلم واحد) أو أكثر ومشركون بمسلم واحد أو أكثر أو بذمي كذلك (يقبل الإمام) أو أمير الجيش (من ذلك) أي الخيار في تلك الأربعة عند استواء النضال (ما فيه المصاحبة للمسلمين) والإسلام (فان خفي عليه) أي الإمام أو أمير الجيش (الأخط حسبهم حتى يظهر له الأخط فيقتله) لأن الأخط راجع إلى الاجتهاد لا إلى الشهية فيؤخر إلى ظهور الصواب (وخرج بقولنا سابقا الأصليون الكفار غير الأصليين) بأن طرأ كفرهم بعد إسلامهم (كالمرتدين فيطالبهم الإمام) أو أمير الجيش (بالإسلام فان امتنعوا) من الإسلام (قتلهم)

لا تخير فيه للإمام بل (يكون) وفي بعض النسخ بدل يكون بغير رقيق بنفس السبي (أي) الأخذ (وهم) الصبيان والنساء أي صبيان الكفار ونسائهم ويلحق بما ذكر الخناني والمجانين وخرج بالكفار نساء المسلمين لأن الأمر لا يتصور في المسلمين (وضرب لارق بنفس السبي) (وهم) الكفار الأصليون (الرجال البالغون الأحرار العاقلون) (والإمام غازيا بأن أرسل جيشا أو أمر عليهم أميرا) (يحترقهم) (بنخله سبيلهم) (والرابع العتدية) (أما بالمال أو بالرجال) أي الأسرى من المسلمين (فمما فدائهم كبقية أموال الغنيمة) (ويجوز أن يفادى بمشرك واحد بمسلم واحد أو أكثر ومشركون بمسلم

(يقبل) الإمام (من ذلك ما فيه المصاحبة) للمسلمين (فان خفي عليه الأخط حسبهم حتى يظهر له الأخط فيقتله) وخرج بقولنا سابقا الأصليون الكفار غير الأصليين (كالمرتدين فيطالبهم الإمام بالإسلام فان امتنعوا)

يقبل منهم إلا الإسلام (ومن أسلم) أو بدل الجزية (من الكفار) رجلا كانوا أو غيرها في دار حرب
 أودار إسلام (قبل الأسر أي أسر الأمام) أو أمير الجيش (له) أي لمن دخل في الإسلام ولمن التزم
 الجزية (أحرز) أي عصم بإسلامه وبقدر الجزية (ماله) من غنمه (ودمه) من نفسه (وصغار
 أولاده) الأحرار وأولاده المجانين (عن السي) أي الرقة (وحكم بإسلامهم تبعاله) أي لمن أسلم من
 الأب (بخلاف الباليين) العقلاء (من أولاده فلا يصحهم إسلام أبيهم) لأنهم لا يتبعونه في الإسلام
 فتخير الأمام فيهم كغيرهم من المستقلين (و) الحد كالأب في الأصح (فالإسلام لجد يصح أيضا الولد
 الصغير) أي الذي هو ولد الولد ولو كان الأب الكافر حيا وولد له المجنون كالصغير ولو طرأ الخنون
 بعد البلوغ لتبعهم للجد في الدين (وأسلام الكافر لا يصح زوجه عن استرقاقها) على المذهب
 لاستقلالها بالإسلام بخلافها في الجزية فانها لا تستقل بذات الجزية (ولو كانت) أي الزوجة (لحامل) من
 زوجها ويصح الحمل لتبعته له في الإسلام وإن كان لا يصح الزوجة في هذه الصورة (فان استرققت)
 بنفس السي (انقطع نكاحه في الحال) أي في حال التي قبل دخولها بها وبعد الامتناع أمساك الأمة
 الكافرة في نكاح المسلم لأنه لما زال ملكها عن نفسها فص الكاخ ولي . وأما من أسلم من الكفار
 بعد الأسر فيصم دمه من السفك فيحرم قتله وبقى الخيار في الباقي من نكاح التخيير السابقة بهذا
 أن كان إسلامه قبل اختيار الأمام فيه فخصلة غير القتل كالمسلم والعداء والرق فإن كان إسلامه بعد اختيار
 الأمام فيه فخصلة غير القتل تبعت وأما أولاده فإن أسروا قبل إسلام أبيهم رفقوا وإن لم يأسروا عصمهم
 وأما نكاحه وزوجه فلا يصحهما وذلك لخبر الصحيحين «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا
 الله إلى أن قال فاذا قالوا هم مسلمون أميتهم وأمواهم بالإحقا وبجسامهم على أقواله وأمواهم
 محمول على ما إذا نطقوا بالشهادتين فيسل الأسير بدليل قوله لا يجحها ومن حقا أن ماله للمقدور عليه
 بعد الأسر غنيمته فيمنع القتل فقط ويبقى الخيار في الباقي لأن الأخير فيه بين أشياء إذا سقط بعضها
 لعذر لا بسقط الخيار في الباقي كالمعجز عن العتق في كفارة اليمين (ويجزم للصبي) ذكر كان أو أنثى
 أو غني (بالإسلام) ظاهرا وبائنا في تبعية أحد أصوله وإن بقى في تبعية السائر فحينئذ لو وصف
 الكافر بعد البلوغ صار مرتدا وظاهرا فقط في تبعية الدار فحينئذ لو وصف الكافر بعد البلوغ تبين
 أنه كافر أصلي (وعند وجود) واحد من (ثلاثة أسباب أحدها أن يسلم أحد أبويه) أي أحد أصوله
 وإن بعد وكان الأقرب حيا (فيحكم بإسلامه) أي الصبي (تبعهما) أي لأحد أبويه وإن علا بحيث
 يعرف النسب إلى ذلك الجد الأعلى (وأما من بلغ مجنونا أو بلغ عقلا ثم جن فكالمجنون) ومثل الصبي
 كالحمل أيضا في إسلامه بإسلام أحد أصوله بأن تحمل به أمه حالة كفرها وكفر سائر أصوله ثم يسلم
 أحد من أصوله قبل انفصاله أو بعده قبل تميزه أو بعده وقبل بلوغه وأما لو كان أحد أصوله مسلما
 وقت علوه فقد انعقد مسامحا بالاجماع ولا يصح طرو ردة واحد من أصوله بعد ذلك (والسبب الثاني
 مذكور في قوله أو سببه) أي الصبي أو المجنون (مسلم) ولو غير مكف (حال كون الصبي منفردا عن
 أبويه) أي عن أحد أصوله بحيث لا يكون معه أحد أصوله في جيش واحد وغنيمه واحدة (فان سي
 الصبي مع أحد أبويه) وإن علا (فلا يتبع الصبي السائر له) بل يتبع أحد أصوله لأن تبعية الأصل
 أقوى من تبعية السائر ولا يصح موت الأصل بعد ذلك لأن التبعية إنما تثبت في ابتداء السي (ومعنى
 كونه) أي الصبي (مع أحد أبويه أن يكونا) أي الصبي وأحد أبويه (في جيش واحد وغنيمه واحدة)
 وإن اختلف سائهما لكن سببا معا أو تقدم سي الأصل فإن تقدم سي الولد فهو على دين السائر
 السلم ومو أصله بعد لا يغيره عما ثبت له من الإسلام (لأن) المراد يكون الصبي مع أحد أصوله هو أن

(٣٣ - قوت الحبيب الغريب)

مالكم ما يكون واحدا

(٢٥٨)

ولو ساء ذمى وحمله الى دار الاسلام لم يحكم بسلامه في الاصح بل هو على دهر

السابق له - والسبب الثالث مذكور في قوله (أو يوجد) أي الصبي (لقطاف في دار الاسلام) وأن كان فيها أهل ذمة فانه يكون مسلما وكذا لو وجد في دار كفر وفيها مسلم

(فصل في أحكام السلب وقسم الغنمة) وقسم الغنمة (وهي قتل فتية أعطى سلبه) بفتح اللام بشرط كون القتيل مسلما

ذكر اكان أو أثنى حرا أو عبدا شرطه الامام له أولا والسلب ثواب القتل التي عليه والحقت والران وهو خف بلا قسم يكتسب الساق فقط وآلات الحرب والركوب الذي قاتل عليه أو أمسكه سنانا

والسرج والجام ومقود الدابة والسوار والطوق والنفقة وهي التي يتد بها الوسط والجام والنفقة التي معه والخنبة التي تقاد معه وأما يستحق القتيل سلب الكافر اذا غرر بنفسه حال الحرب في قتله بحيث يكتسب ركوب هذا الغرر شر داه الكافر ولو قتله وهو أسير أو ماتم ووقته بعد

مالكم ما يكون واحدا كما قد يتوهم (ولو ساء ذمى) أو مؤمن أو معاهد (وحمله) السابق (الى دار الاسلام) لم يحكم بسلامه في الاصح (عنه) لادارة لان تبع الدار انما يؤثر في حق من لا يعرف حاله ولا نسبه وعندها معلوم أنه منسوب للكفار (ال هو على دين السابق له) فان كان يهوديا فهو يهودي وان كان نصرانيا فهو نصراني وان خالف دين أبيه . نعم لو أسلم أحد أبيه بعد سى الذم له وقبل بلوغه حكم بسلامه ولو ساء مسلم وذمى حكم بسلامه تقريبا لحكم الاسلام ولان الاسلام يعلم ولا يعل عليه (والسلب الثالث مذكور في قوله أو يوجد أي الصبي لقطاف في دار الاسلام) بأن مسكه المسلمون (وان كان فيها أهل ذمة) أو فتحها المسلمون وأقرها في يد الكفار أو كانوا يمسكونها ثم أجلاهم الكفار (فانه) أي اللقيط (يكون مسلما) ظاهرا تبعا للدار لا باطنا فلو ضاع الكفر بعد بلوغه تبين أنه كافر أصلي لا مرتد (وكذا لو وجد) أي الصبي (في دار كفر وفيها مسلم) يمكن كونه منه ولو أسيرا ميتا أو تاجرا لامارا بدار الكفار فان المرور به لا يكفي ولو استلحقه الكافر ميتة أو وجد اللقيط بمحل منسوب للكفار ليس به مسلم فهو كافر .

(فصل في أحكام السلب وقسم الغنمة) فهذا الفصل مقصود لشين (وهو قتل) أي ممن صير شخصا من الحرب بين يديه أمره الى كونه مرقبلا أعطى أي القتيل (سلب) أي القتل سواء كان القتيل حرا أم لا ذكر أم لا بالغا أم لا فارسا أم لا سواء أخصر القتال بادن الامم أم لا ولو أعرض عن السلب لان حقه لم يسقط منه والسلب (بفتح اللام) والسلب وانما أعطاه له الامام أو أمير الجيش (بشرط كون القتيل مسلما) لادنيا (ذكر اكان أو أثنى) مطلقا كان أم لا (حرا أو عبدا) مسلم (شرطه الامام له أولا) فلا يشترط استحقاقه له على شرط الامام . نعم لا سلب لغيره ولو هو من تحت الناس على عكس القتال ولا يخرق وهو الخوف لهم ولا الخائن في التهمة وغيرها ولا المرتد (والسلب ثواب القتل) من الحرب بين (التي غلب) وكذا الثياب التي خلبها وقاتل على يانها في بحر أو نحوه (والخف والران وهو خف بلا قسم يكتسب الساق فقط) أي دون القسم (وآلة الحرب) كدبر ورمح وسيف لكن لو تعدت من نوع كسيفين اختار واحدا فقط (والركوب الذي قاتل عليه أو أمسكه سنانا) بكسر الميم أي لجامه أو أمسكه غلامه مثلا (و) آلة الركوب وهي (المسرج والجام ومقود الدابة) فان ذلك حلة الركوب (والسوار) كان كان القتل امرأة من الحربين بأن كانته تقابل (والطوق) وهو ما يحيط بالعنق (والنفقة) وهي التي تد بها الوسط (من حلد مدبرغ) (والجام) لان هذه الأربعة حلي القتل (والنفقة التي معه) ولو همتانها (والخنبة) وهي الفرس (التي) لا تركب بل (تقاد مع) وأما الخنبة وهي وع . يجمع فيه التاع ويجعل على عجز الدابة فليست من السلب فلا يأخذها ولا ما فيها من الدراهم والأمتة الا اذا كان فيها سلاح يحتاج اليه القتال فبستهحقه القتيل دون ما يحتاج اليه (وانما) فهو شرط السلب ثلاثة أن يكون القتيل مسلما وأن يكون القتول غير منه من قتله ولو قتل امرأة أو صب . يفتلا ولا سلب له فان قاتلا استحق سلبها ومن تركب القتيل غررا (يستحق القتيل سلب الكافر اذا غرر) أي ارتكب خطا (نفسه حال الحرب في قتله) كالدخول في صف الكفار والبرور له (بحيث يكتسب) أي يحمي (ركوب هذا الغرر) أي الاثر الخطر (شر ذلك الكافر فلو قتله) أي الكافر (وهو أسير أو ماتم) أو رماه من حصن ومن صف المسلمين (أو قتله بعد انهزام الكفار فلا سلب) لانه لم يغرر بنفسه ولا يستحق السلب الا ان غرر بنفسه (وكيفية شر الكافر أن يزيل امتناعه قوته عن المسلمين) (كان يفتل عني) أي يزيل ضوء عنيه وبقا عينا واحدة وهو يفتل و

فصل في أحكام السلب وقسم الغنمة

كفار أهل حرب يقتال

وايحاف خيل أو ابل

وخرج بأهل الحرب

المال الحاصل من

المرتدين فإنه لا غنيمة

(وتقسم الغنيمة بعد

ذلك) أي بعد إخراج

السلب منها (على خمسة

أخماس فيعطى أربعة

أخماس) من عقار

ومنقول (الذي شهد أي

حضر الواقعة) من

العائين بنية القتال وإن

لم يقاتل مع الجيش

مؤكداً من حضر لامية

القتال وقاتل في الأظهر

ولا شيء لمن حضر بعد

انقضاء القتال (ويعطى

للفارس الحاضر الواقعة

وهو من أهل القتال

بفرس مهيأ للقتال

عليه سواء قاتل أم لا

(ثلاثة أسهم) سهمين

لفرسه وسهما له ولا

يعطى الأفرس واحد

ولو كان معه أفراس

كثيرة (وللراجل

أي المقاتل على رجله

(سهم) واحد) ولا

يسهم إلا لمن (أي

شخص) استكمل

فيه خمس شرائط

الاسلام والبلوغ والعقل

والحرية والذكورية

فصار أعني بخلاف ما لو قاتلنا واحدة مع بقاء الأخرى (أو يقطع يديه أو رجله) أو يقطع يدا
ورجله وكذا لو أسره أماناً قطع شجصن يدا والأخر رجله بعده السلب الثاني لأنه هو الذي أزال
منعته بخلاف ما لو قطعها معاً أو أسرها فانهما يشتركان في السلب (والغنيمة لغة) النفل (ما خذته
من الغنم وهو الرمح) وهي أفضل المكاسب ثم بعدها الزراعة ثم بعدها الصناعة ثم بعدها التجارة
(وشرعاً المال) أو الاختصاص (الحاصل للمسلمين من كفار أهل حرب) فلهذه الخمسة (يقتال) من
المسلمين (د) اما (ايحاف خيل أو ابل) أو قتال أو حفر أو قتل أو سبي أو قتل أو سبي أو قتل أو سبي
القتال عند التفاهة المفقين وقيل شهر السلاح وكذا ما صالحونا وأاهدوه لنا عند القتال أو ما أخذنا
من دارهم ميرة أو اختلاصاً أو لقطه (وخرج) بقولنا فلهذه الخمسة (من كفار) بما أخذوه من
مسلم أو ذبي أو غيره غير حق فيجب ردّه اليه إن عرف والا فهو مال ضائع أجره لبيت المال
وخرج (بأهل الحرب) المال أو الاختصاص (الحاصل) للمسلمين (من تركه المرتدين فإنه لا غنيمة)
وما أخذ من ذبي كجزء فإنه في أيضاً وخرج يقتال عشر التجارة فإنه في وخرج بالحاصل للمسلمين
ما حصله أهل الذمة من أهل الحرب يقتال فإنه ليس بغنيمة على النصف فلا يترفع منهم بل يملكونه
فلو غنم مسلم وذمي فلهذا يخصص نصف السلم فقط (وتقسم الغنيمة بعد ذلك أي بعد إخراج السلب
منها) أي الغنيمة وكذا بعد إخراج المون اللازمة كأجرة حفظ وقيل ورابع وغير ذلك (على خمسة
أخماس) أي مساوية (فيعطى أربعة أخماسها) أي الغنيمة (من عقار) مملوك لهم (ومنقول لمن
شهد أي حضر الواقعة من العائين بنية القتال وإن لم يقاتل مع الجيش) لأن القصد تهيؤ للقتال
وبصرفه هناك لكثير جيش المسلمين ولومات بعضهم بعد انقضاء القتال ولو قبل جمع المال بغيره
لوارثه بخلاف من مات في أثناء القتال فإنه لا شيء له (وكذا لمن حضر لامية القتال وقاتل في
الأظهر) كمن حضر وحترق في قتال وهو من تحت النعال ويقال وهو من يبيع القبول (ولا شيء لمن
حضر بعد انقضاء القتال) ولو قبل جمع المال أو حضر قبله لامية القتال ولم يقاتل كمن لم يحضر أصلاً
(ويعطى للفارس الحاضر الواقعة) ولو في الأثناء (وهو من أهل القتال) بأن استكمل فيه الشروط
الآتية (بفرس مهيأ للقتال عليه) وإن لم يكن له فرس كان مفصلاً (سواء قاتل أم لا) إن حضر بنية
القتال (ثلاثة أسهم) سهمين لفارسه وسهما له (للتابع في ذلك) رواة الشيخان (ولا يعطى الأفرس
واحد ولو كان معه أفراس كثيرة) لأنه صلى الله عليه وسلم لم يبط الأفرس واحد وكان معه
يوم خيبر أفراس (د) يعطى للراجل أي المقاتل على رجله سهم واحد) لقوله صلى الله عليه وسلم ذلك
يوم خيبر (ولا يسهم) من الغنيمة (إلا لمن أي شخص استكمل فيه خمس شرائط) بل مست
شرائط (الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورية) (فإن اختلف شرط من ذلك) أي
لأن كور من الشروط الستة (رضخ له ولم يسهم له) لأنه ليس من أهل فرض الجهاد (أي لمن اختلف
فيه شرط) واحد (إما لكونه صغيراً أو مجنوناً أو قبيحاً) أي من فيه رقة أو زمنا (أو أثنى) أو غنى
(أو ذمياً) أملاً أو مؤمناً إن حضر هذا الكافر بالذن الإمام أو نائبه لا استجار ولا إكراه وإن
حضر غير الأذن فلا شيء له بل يزره الإمام أو نائبه إن رآه ولا اعتبار بالذن أحد الرعية وإن
حضر بالاستجارة فله الأجرة وليس له سواها وإن أكره على الخروج استحق أجره مثله لاستهلاك
همه عليه (والرضخ) بالمعجمتين (لغة الطاء القليل) ولو من غير الغنيمة (وشرط في ديونهم
يعطى للراجل) ولو كان الرضخ لفارس (ويجوز الامام) أو أمير الجيش (في قدر الرضخ بحسب رايه)

فإن اختلف شرط من ذلك رضخ له ولم يسهم له (أي لمن اختلف فيه الشرط إما لكونه صغيراً أو مجنوناً أو قبيحاً أو أثنى أو ذمياً) والرضخ لغة
الطاء القليل وشرعاً شيء مدون يسهم به للراجل ويحتسب الإمام في قدر الرضخ بحسب رايه

فيزبد القائل على غيره والاكثر من (٣٦٠) سيقال على الأقل قتالا وحول الرضخ الاخماس الاربعة في الاظهر والاثاني

أصل الغنيمة (ويقسم الخمسة أسهم بينهم) (لرسول الله صلى الله عليه وسلم) وهو الذي كان له في حياته (يصرف بعده لصالح) المتعلقة بالمسلمين كالقضاة الحاكين في البلادها قضاة السكوك وقبوضون من الاخماس الاربعة كما قاله اللاموردي وغيره وكسب الثغور وهي المواضع الخوفة من أطراف بلاد المسلمين المستقرة لبلادنا والفراد وآلات الحرب ويقدم الأهم من الصالح فالأهم (وهو الذي في القرى) أي قرى رسول الله صلى الله عليه وسلم (وهو بنوهاهم) بنوهاهم وبنيو الطلب يشترك في ذلك المذكور والاثني والثني والفقر ويفضل الذكر فيعطى مثل حظ الأنثيين (وهو ليناى) المسلمين جمع بنين وهو صغير لأنبأه مؤان كان الصغير ذكر أو أنثى له يجوز أولا قتل أبوه في الجهاد أولا ويشترط فقر اليتيم (وهو لساكنين) وهم

لأنهم رد فيه تعدد وبقاوت على قدر نفع الرضخ له (فيزيد القائل على غيره والاكثر قتالا على الأقل قتالا) والفارس على الرجل والراة التي تدوى الجرحى ونسب الطاش على التي تحفظ الرجال بخلاف سهم الغنيمة فانه يستوى فيه للقاتل وغيره لأنه منصوص عليه (وهو الرضخ) الاخماس الاربعة في الاظهر (لأنه سهم من الغنيمة يستحق بحضور الوقعة إلا أنه يافى عن السهم) (القول الثاني محله) أي الرضخ (أصل الغنيمة) كالسك والذون فيخرج الرضخ قبل إقرار الخمسة أسهم (ويقسم الخمسة الباقي بعد) خمسة (الاخماس الاربعة) ثلثا وتجب ان احتيج إليها (على خمسة أسهم) فلكل خمسة ثلثي مقتضى قواعد الحساب من خمسة وعشرين لاثنتي عشرة خمس الخمس الحاصل من ضرب خمسة في خمسة والأقل من ذلك ثواب ولا مندوب فيجوز جعل الاربعة التي للثمانية من غير خمس (سهم منه) أي الخمس الخامس (لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الذي كان) أي ذلك السهم (له) صلى الله عليه وسلم (في حياته) فكان صلى الله عليه وسلم ينفق منه على نفسه ويتخير منه لبياله قوت سنويا يسقط بوفاته صلى الله عليه وسلم بل (يصرف بعده) أي بعد وفاته صلى الله عليه وسلم (لصالح المتعلقة بالمسلمين كالقضاة الحاكين في البلاد) وزوجاتهم وأولادهم وكأرزاق العلماء بعلوم الشرع كتنصير وحديث وفقه وأوراق الأئمة والمؤذنين ومعلمي القرآن وعمارة المساجد والقناطر والحصون فيعطى القضاء والعلماء ولومع الثغور وقبوضون موكلون إلى رأي الأمان بحسب الصلحة ويختلف بضييق المال وسعته ويعطى للمعلمين وللمعلمين ما يكفيهم (أما قضاة السكوك) وأنعمهم ومؤذونهم (فيزبون من الاخماس الاربعة) لأن خمس الخمس (كما قاله اللاموردي وغيره وكسب الثغور وهي المواضع الخوفة من أطراف بلاد المسلمين) أي من فروج البلدان وسد مواضع الخوف (للاصقة لبلادنا والفرادى الثغور بالرجال) للقاتلة (والآلات الحرب) كالسيوف والدروع وغير ذلك (ويقدم) وجوبا (الأهم من الصالح) وهو سدة الثغور لأن في حفظ المسلمين (فالأهم) ولو لم يدفع الإمام إلى المستحقين حقوقهم من بيت المال يجوز لا تحية أن يأخذ قدر حصته (وهو الذي في القرى) للمسلمين (أي قرى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو آل الله صلى الله عليه وسلم وبنوهاهم) ومنهم الإشراف الآن (وبنو الطلب) ومنهم ليناى الناس فانه مطلق (يشترك في ذلك) أي السهم (الذكر والأنثى) والحنثي (والثني والفقر) ويفضل الذكر على الأنثى (فيعطى مثل حظ الأنثيين) كالآثر في التفضيل لافي الحجب لأنه يعطى الجدمع الار وابن الابن مع الابن والآخ للاب مع الشقيق والآخ للام مع الجدمع (وهو ليناى) المسلمين جمع بنين وهو صغير لأنبأه مؤان كان الصغير ذكر أو أنثى له يجوز أولا قتل أبوه في الجهاد أولا ويشترط فقر اليتيم (وهو لساكنين) أو مسكنته (وهو لساكنين) والفقراء المسلمين ويجوز للأمان أن يعطى لساكنين بين سهم من الزكاة وسهم من الخمس وحققهم من الكفارة فيجتمع لهم ثلاثة أسهم ويصدق مدعى المسكة أو الفقر بلاينة ولا يمين وإن ادعى عيالا أو ثلث مال فلا مسكة (وهو لساكنين) لساكنين بشرط الحاجة ولا يشترط عدم فقرهم على الاقتراض (وسر ليناىهما) أي الساكنين وأبناء السبيل (فيصل كتاب الصيام) فصل: في قسم النبي صلى الله عليه وسلم على مستحقه ذواتي ألفة في الرجوع وهو (أما خوذ من) قولهم (فأه)

فأبناء السبيل) وسبق بيانها في فصل كتاب الصيام (فصل في قسم النبي صلى الله عليه وسلم على مستحقه ذواتي ألفة) فما خوذ من فاه اذارج

خيل ولا ابل كالجزية
وعشر التجارة
(ويقسم مال النبي على
خمس فرق يصرف
خمسه) يعني النبي على
من أي الحصة الذين
(يصرف عليهم خمس
القيمة) وسبق قريبا
بيان الحصة (ويعطى
اربعة أخماسها) وفي
بعض النسخ أخماسه
أي النبي (للقائلة) وهم
الأئمة الذين عليهم
الأمم للجهاد وأثبت
أسماءهم في ديوان
المرتزة بعد انصافهم
بالاسلام والتكليف
والحرية والصحة
في فرق الأمام عليهم
الأخماس الأربعة على
قدر حاجاتهم فيبحث
عن حال كل من القائلة
وعن عبالة اللازمة
نقمتهم وما يكفهم
نقمة كفايته من نفقة
وكسوة وغير ذلك
ويراعى في الحاجة الزمان
والسكان والرخص
والقلاء وأشار المصنف
بقوله (وفي مصالح
المسلمين) إلى أنه يجوز
للأمام أن يصرف
الفاضل عن حاجات
المرتزة في مصالح
المسلمين من اصلاح
الحصون والنفور ومن
شراء سلاح وخيل على الصحيح (وهو صل) في أحكام الجبرية وهو لغة اثم

وإجماع (ثم استعمل) أي النبي (في المال الرجوع من الكفار) الحربيين والمردين وأهل الذمة (إلى
المسلمين) فلهذا المال الرجوع أو المال الردود (وشرعوا مال حصل) للمسلمين (من
كفار) المذكورين عما هو لهم (بلا قتال) وبغير صورة عقد (ولا إجماع) أي امرأع (خيل ولا
سور) و (ابل) و (بغال) و (جمل) و (سفن) و (رجال) فخرج بقولنا حاصل للمسلمين مما حصله أهل الذمة من أهل
الحرب فإنه لا يرجع منهم وبقولنا ما هو لهم ما أخذوه من مسلم أو ذمي أو نجوه بغير حق فأنما عليه
بل زده على ما كان أن يحفظ ولا يفيحظ وبقولنا بغير صورة عقد الهدية في غير حالة القتال فإنها
ملك لله لا يرجع لأغنيمة ولا في النبي. والهي هو (كالجزية وعشر التجارة) والمراد بما شرط عليهم
إذا دخلوا بلادنا وإن كان أكثر من العشر وكثير ما ضرب عليهم بأن يوصلوا على أن الأرض لهم
وكثر من قبل أومات على الردة أو تركه ذمي أو نجوه فأن بلا وارث أو فاضل عن وارث له غير حار
و كذا أملاك تركوه لحوفي منا أو من غيرنا في غير حالة القتال أوله خوف كضرب أصابعهم (ويقسم مال
النبي) والاختصاصات (على خمس فرق) فيقسم خمسة أخماس متساوية (يصرف) وجوبا
(خمسه) يعني النبي على من أي الحصة الذين يصرف عليهم خمس القيمة وسبق قريبا بيان الحصة في
الكلام على القيمة وقالت الأئمة الثلاثة لا يحسن النبي بل يصرف جميعه لمصالح المسلمين ولآله صلى
الله عليه وسلم ويبدأ بهم نذبا عندهم لأن خمس القيمة وجميع النبي عندهم يؤمنان في بيت المال
و يصرف في مصالح المسلمين (ويعطى أربعة أخماسها) أي الاموال أو الحصة فرق (وفي بعض النسخ
أخماسه) أي النبي (للقائلة) أي المرتزة والمرصدين سقوا بالمرتزة لأنهم طلبوا وزعمهم من مال الله تعالى
و المرصدون لأنهم أرضوا أنفسهم للقتل عن دين الله تعالى (وهو الاجتاد) أي أعوان الله تعالى
(الذين عليهم الأمم للجهاد) وأثبت أسماءهم في ديوان المرتزة أي قدرهم وخرج بهم المتطوعون
بالجهاد فيعطون من الزكاة لمن النبي عكس المرتزة وأما يعطى للقائلة أربعة أخماس (بعد
انصافهم) بأربعة شروط (بالاسلام والتكليف والحرية والصحة في فرق الأمم) أوثابهم (عليهم
الأخماس الأربعة على قدر حاجاتهم) فلا تجب التسوية بينهم فليس النبي كالفئمة في ذلك (فيبحث
أي الأمم أوثابهم وجوبا (عن حال كل) واحد (من) المرتزة (للقائلة) وعن) حال (عبالة اللازمة
نقمتهم) من أولاد وزوجات ورفيق الحاجة غزو أو لخدمة أو اعانداها لرفيق زينة أو لتجارة (و
يبحث عن) ما يكفهم فيعطيه أي كل واحد (كفائتهم) أي كفاية نفسه وعياله (من نفقة
وكسوة وغير ذلك) من سائر المؤمنين بقدر الحاجة ليتفرغ للجهاد (ويراعى في الحاجة) حاله من المروءة
وضدها (الزمان) كالصيف والشتاء (والسكان) كالبحار وغيره (والرخص والقلاء) وعادة البلد
في الطعام واللباس ويراد أن زادت حاجته بزيادة ولدا أو جدود وجبة كزوجة أو لرفيق له يعطى من الرقيق
ما يحتاجه لفضل الله أو لخدمته ان كان ممن يخدم (وأشار المصنف بقوله وفي مصالح المسلمين إلى أنه
يجوز للأمام أن يصرف الفاضل عن حاجات المرتزة في مصالح المسلمين) وهذا من الأربعة أخماس
لأن هذا غير خمس الخمس الذي يصرف للمصالح (من إصلاح الحصون) كالقلاع (والنفور) أي
هروج البلدان (ومن شراء سلاح وخيل على الصحيح) ومن المصالح صرف مال المصالح من النبي
لأولاد العالم بعد موته كفايتهم كما كان يصرف لأبيهم في حياته و فرق بعضهم بين أولاد العالم والمجاهد
بأن العلم مرغوب فيه فلا يحتاج إلى تأليف عليه والمجاهد مرغوب عنه فيحتاج إلى تأليف بأن يعطى أولاد
المجاهد من النبي.

فصل في أحكام المرتزة في الأخذ من الكفار وهي ثمانية نزول عيسى عليه السلام (وهي لغة اثم

الحراج مجعول على أهل الذمة (٣٦٣) بذلك لأنها حُرِّت عن القتل أي كُفِّت عن قتالهم، وشَرَّ عامل بالقرينة كافر بقصد مخصوص ويُسْتَرْطُ أَنْ يَقْعِدَهَا

الأمم أو نائبه لاطي
جهة التأقيت فيقول
أقررتكم بدار الإسلام
غير المجاز أو أدنت في
إقامتكم بدار الإسلام
على أن تبدلوا الجزية
وتتقادوا بالحكم الإسلام
ولو قال الكافر للامام
أبتداء أقررتكم بدار
الإسلام كفي (وتحررنا) و
جوب الجزية
خمس خصال: (أ) أحدها
(البالوغ) فلاجزية
على صبي. (و) الثاني
(العقل) فلاجزية على
مجنون أطبق جنونه
فإن قطع جنونه قليلا
كساعة من شهر زمنه
الجزية أو تقطع
جنونه كثيرا كيوم
يحن فيه ويوم يفق
فيه نفقت أيام الأفاق
فإن بلغت شنة وغلب
جزئتها (و) الثالث
(الحرية) فلاجزية على
رقبي ولا على سيده
أيضا وللكتاب والدر
والمبعض كالرقبي
الرابع (الدكورية) فلا
جزية على امرأة وختي
فإن ماتت ذكورة
أخذت منه الجزية
للنساء الماضية كاعتق
النور في زيادة الروضة
وجزم به في شرح الهدى

الحراج مجعول على أهل الذمة سواء كان سقدهم مخصوص أم لا (سميت بذلك) أي بلفظ الجزية (لأنها
حُرِّت عن القتل أي كُفِّت عن قتالهم) في دارنا فهي من الجزاء بمعنى الجزاء لكسبنا عنهم والزامهم
أحكامنا وقيل من الجزاء بمعنى القضاء ثم إن القضاء إما بمعنى الأداء لأنهم يؤدونها لنا أو بمعنى الحكم
لأن الله قضى عليهم بها أو بمعنى الإعانة لأنهم إعانة لنا عن المجازية (وشرعا مثال يطرزهم كافر) تنصف
بالشروط الآتية (مقتضى من) وهو الزك من الإيجاب والقبول (ويُسْتَرْطُ أَنْ يَقْعِدَهَا
الأمم أو نائبه لاطي جهة التأقيت) ولا على جهة التعليق (فيقول أقررتكم بدار الإسلام غير المجاز)
ولا يُسْتَرْطُ التخصيص على إخراج حال العقدة كتنافه باستثنائه شرعا وإن جهله العاقدان (أو) يقول
الامام (أدنت في إقامتكم بدار الإسلام) غير المجاز أو بداركم (على أن تبدلوا الجزية وتتقادوا
الحكم الإسلام) أي الذين تعتقدون تحريم متعلقه كنزنا وسرفه دون غيره كشرعهم ونكاح مجوس
محارم فيقولون فيلنا ورزينا فإذا فسأوا ما يعتقدون محرمه يجري عليهم حكم الله فيه ولا يعتبر فيه
رضاهم وإنما يستحقونه كشرعهم فلا يقام الحد عليهم وإن رضوا بحكمنا (ولو قال الكافر
للأمم أبتداء أقررتكم بدار الإسلام) فيقول له الامام أقررتكم بها (كفي) ولا يحتاج إلى قبول ويجب
على الامام الإجابة إذا طلب الكافر عقد الجزية وأمن غائلتهم ومكيدتهم (و) فخرنا وجوب الجزية
على من تقبله (خمس خصال) وهذه الشروط معتبرة لصحة العقد أيضا فلهذه الخصال الخمسة شرط
لصحة العقد ولو جوب الجزية بعد عقدها (أ) أحدها البالوغ فلاجزية على صبي ولا يصح عقدها معه ولا
مع وليه ولا يذهب وجوبها على زمن وشيخ هرم وأعمى وراغب وأجير وكفيل لأنها كاجرة الدار فإذا
تمت السنة وهو حُرٌّ ففقدت حُرِّيته (و) الثاني العقل فلاجزية على مجنون (وإن كان بالغاً ولا
يصح عقدها معه ولا مع وليه وذلك لأن) (أطلق جنونه) فإن قطع جنونه (و) عقدها الجزية وقت إفاقته
وكان المجنون (قليل كساعة من شهر زمنه الجزية) ولا عبرة بهذا الزمن اليسير (أو تقطع جنونه)
وكان (كثيرا) وزمن إفاقته كثيرا أيضا (كيوم يحن فيه ويوم يفق فيه نفقت أيام الأفاق) فإن
بلغت شنة وجبت جزئتها (لكنها شنة بدارنا وهو كامل) (و) الثالث الحرية فلاجزية على رقي
إجماعاً (ولا على سيده أيضا) عن رقيقه ولا تقبله وإن عقدها لم يجز عليه وإن عتق بذلك (و) الكتاب
والدبر والمبعض كالرقبي فلاجزية على من يمس الرق إجماعاً ولا على الممس على المذهب (و) الرابع
الدكورية (فلاجزية على امرأة) ولا يصح عقدها معها وحكي أن التنصير في ذلك الإجماع
وروي الشيعي عن عمر رضي الله عنه أنه كتب إلى أمراء الأجناد أن لا تأخذوا الجزية من النساء
والصبيان ولا من ختى أهله (و) لا جزية على (ختي) لاحتلاله كونه ابناً (فإن بادت ذكورة) وقد عرفت
لجزية (بأن وقع العقد على الأرملة) كأن يقول على الختي كذا أو على المتوسط كذا (أخذت
الجزية للنسب الماضية) عملاً بمسألة الأمر (كأنه يترد في زيادة الروضة وجزم به) أي
بذلك الأخذ (في شرح الهدى) بخلاف ما روي في ذلك (و) وفي مدة ثم اطلنا عليه لا تأخذ
شئنا لمضي لعدم عقد الجزية (و) الختية (و) إذا ماتت (و) روي في عقد الجزية ولو طلب الآتي
والختي عقد الذمة لها بالحرية أعلمها الامام (و) إذا ماتت (و) روي في عقد الجزية ولو طلب الآتي
تلقم الأب القبط ولا يحتاج لقبول ولا توارث (و) روي في عقد الجزية (و) إذا ماتت (و) روي في عقد الجزية
الختية لا يندب بذلك (لأنه أعسا دمه على سورة الفتنة) (و) الخامس (و) روي في عقد الجزية
من أهل الكتاب كاليهودي والنصراني (من أهل الذمة) الذين يعلم دخول أوليائهم في ذلك
الذين يدنسونه أي أول جليل يسبون إليه بأمر أو حوله لهم به (و) روي في عقد الجزية (و) روي في عقد الجزية

الحراج مجعول على أهل الذمة سواء كان سقدهم مخصوص أم لا (سميت بذلك) أي بلفظ الجزية (لأنها
حُرِّت عن القتل أي كُفِّت عن قتالهم) في دارنا فهي من الجزاء بمعنى الجزاء لكسبنا عنهم والزامهم
أحكامنا وقيل من الجزاء بمعنى القضاء ثم إن القضاء إما بمعنى الأداء لأنهم يؤدونها لنا أو بمعنى الحكم
لأن الله قضى عليهم بها أو بمعنى الإعانة لأنهم إعانة لنا عن المجازية (وشرعا مثال يطرزهم كافر) تنصف
بالشروط الآتية (مقتضى من) وهو الزك من الإيجاب والقبول (ويُسْتَرْطُ أَنْ يَقْعِدَهَا
الأمم أو نائبه لاطي جهة التأقيت) ولا على جهة التعليق (فيقول أقررتكم بدار الإسلام غير المجاز)
ولا يُسْتَرْطُ التخصيص على إخراج حال العقدة كتنافه باستثنائه شرعا وإن جهله العاقدان (أو) يقول
الامام (أدنت في إقامتكم بدار الإسلام) غير المجاز أو بداركم (على أن تبدلوا الجزية وتتقادوا
الحكم الإسلام) أي الذين تعتقدون تحريم متعلقه كنزنا وسرفه دون غيره كشرعهم ونكاح مجوس
محارم فيقولون فيلنا ورزينا فإذا فسأوا ما يعتقدون محرمه يجري عليهم حكم الله فيه ولا يعتبر فيه
رضاهم وإنما يستحقونه كشرعهم فلا يقام الحد عليهم وإن رضوا بحكمنا (ولو قال الكافر
للأمم أبتداء أقررتكم بدار الإسلام) فيقول له الامام أقررتكم بها (كفي) ولا يحتاج إلى قبول ويجب
على الامام الإجابة إذا طلب الكافر عقد الجزية وأمن غائلتهم ومكيدتهم (و) فخرنا وجوب الجزية
على من تقبله (خمس خصال) وهذه الشروط معتبرة لصحة العقد أيضا فلهذه الخصال الخمسة شرط
لصحة العقد ولو جوب الجزية بعد عقدها (أ) أحدها البالوغ فلاجزية على صبي ولا يصح عقدها معه ولا
مع وليه ولا يذهب وجوبها على زمن وشيخ هرم وأعمى وراغب وأجير وكفيل لأنها كاجرة الدار فإذا
تمت السنة وهو حُرٌّ ففقدت حُرِّيته (و) الثاني العقل فلاجزية على مجنون (وإن كان بالغاً ولا
يصح عقدها معه ولا مع وليه وذلك لأن) (أطلق جنونه) فإن قطع جنونه (و) عقدها الجزية وقت إفاقته
وكان المجنون (قليل كساعة من شهر زمنه الجزية) ولا عبرة بهذا الزمن اليسير (أو تقطع جنونه)
وكان (كثيرا) وزمن إفاقته كثيرا أيضا (كيوم يحن فيه ويوم يفق فيه نفقت أيام الأفاق) فإن
بلغت شنة وجبت جزئتها (لكنها شنة بدارنا وهو كامل) (و) الثالث الحرية فلاجزية على رقي
إجماعاً (ولا على سيده أيضا) عن رقيقه ولا تقبله وإن عقدها لم يجز عليه وإن عتق بذلك (و) الكتاب
والدبر والمبعض كالرقبي فلاجزية على من يمس الرق إجماعاً ولا على الممس على المذهب (و) الرابع
الدكورية (فلاجزية على امرأة) ولا يصح عقدها معها وحكي أن التنصير في ذلك الإجماع
وروي الشيعي عن عمر رضي الله عنه أنه كتب إلى أمراء الأجناد أن لا تأخذوا الجزية من النساء
والصبيان ولا من ختى أهله (و) لا جزية على (ختي) لاحتلاله كونه ابناً (فإن بادت ذكورة) وقد عرفت
لجزية (بأن وقع العقد على الأرملة) كأن يقول على الختي كذا أو على المتوسط كذا (أخذت
الجزية للنسب الماضية) عملاً بمسألة الأمر (كأنه يترد في زيادة الروضة وجزم به) أي
بذلك الأخذ (في شرح الهدى) بخلاف ما روي في ذلك (و) وفي مدة ثم اطلنا عليه لا تأخذ
شئنا لمضي لعدم عقد الجزية (و) الختية (و) إذا ماتت (و) روي في عقد الجزية ولو طلب الآتي
والختي عقد الذمة لها بالحرية أعلمها الامام (و) إذا ماتت (و) روي في عقد الجزية ولو طلب الآتي
تلقم الأب القبط ولا يحتاج لقبول ولا توارث (و) روي في عقد الجزية (و) إذا ماتت (و) روي في عقد الجزية
الختية لا يندب بذلك (لأنه أعسا دمه على سورة الفتنة) (و) الخامس (و) روي في عقد الجزية
من أهل الكتاب كاليهودي والنصراني (من أهل الذمة) الذين يعلم دخول أوليائهم في ذلك
الذين يدنسونه أي أول جليل يسبون إليه بأمر أو حوله لهم به (و) روي في عقد الجزية (و) روي في عقد الجزية

(و) الخامس (أن يكون) الذي يندب له الجزية (من أهل الكتاب) كاليهودي والنصراني

سراييليا واما محرمه فيشترط دخوه فيه قبل النسخ فيصير النسخ والفرق بينهما ان الاسرائيل اشرف
من غيره (او من له محرمه كتاب) كالمجوس لانه قيل انه ارسل اليهم نبي يقال له زرادشت بقم
بال المهمة فبين سأكنة معجزة وكان له كتاب فلما بدلو فرقه ومعنى كونهم لهم شبهة كتاب انهم
يعلمون ان لهم كتابا باقيا وليس كذلك (ونعقد) أي الجزية (ايضا لاولاد من تهود أو تنصر قبل
النسخ) ولو بعد التبديل وان لم يحتجبوا بالبذل منه فتعقد له تقليبا لحقن الدم (أو) لاولاد من
(شككتنا وفيه) أي في وقت تهوده أو تنصره أي لم يعلم أهل كان دخوله في ذلك الدين قبل
النسخ أو بعده فتعقد الجزية له تقليبا لحقن الدم كالمجوس (وكذا نعقد) أي الجزية (لنجد أبو به
وثنى والآخر كيتاني) تقليبا لحقن الدم سواء أختار دين الكتابي أو لم يختار شيئا أما إذا اختار دين الوثني
فلا نعقد له (و) نعقد (لراعي التمسك بصحف إبراهيم للثلاثة عليه) وهي عشرة وبعدها شيت وهو ان
تم أصله وهي خمسون كتابا وصحف ادريس وهي عشرة وصحف موسى وهي عشرة قبل التوراة
(أو بزبور داود المنزل عليه) لانه من الكتب (وأنزل ما يجب في الجزية على كل كافر) سواء كان
غنيا أو فقيرا أو متوسطا (دينار في كل حول) عند قوتنا والافيجوز عقدها بأقل من دينار (ولا حد
لأكثر الجزية) وينتدب للأمام الكفة مع الكافر غير الفقير إذا لم يعلم ولم يظن أجابته بالأكثر من
دينار ولا عدها فان علم أو ظن أجابته للعقد بأكثر من دينار وجبت المائكة وهي طلب زيادة على
الدينار (ويؤخذ) الجزية (أي) بعقد الكافر بالمائكة وهي تكون عند العبدان عقد على الأشخاص
بأن يقول أنت متوسط فلا أعقد لك إلا بدینار بن أو مویر فأعقدك الأبار بعة دنانير فحيث عقد
على شيء امتنع أخذ زائده عليه وتكون عند الأخذ ان عقد على الأوصاف كصفة الفنى أو المتوسط
بأن يقول أنت متوسط فأخذ منك دينار بن أو مویر فأخذ منك أربعة دنانير وحينئذ فربما
للأمام) ونائبه (أن بما كس من عقدها الجزية) عند العقد في قدر ما يعقد به بأن يقول لا أعقد
للتوسط إلا بدینار بن ولا لمویر إلا بأربعة دنانير حتى يأخذ من كل متوسط آخر الحول ولو بقوله
تمام ثبت خلافه دينار بن فأكثر ومن كل غنى كذلك أربعة من الدنانير (وحيث) أي حين إذ
ما كسهم الإمام (يؤخذ) من الفقير دينار (من المتوسط الحال ديناران ومن للمویر أربعة دنانير)
وتجاوز الزيادة عليها لانه لا حد لأكثر الجزية وطلب المائكة للتوسط والفنى استحبابا ان لم يكن
كل منهما سفيا) لانه لا تعقد للسفيه إلا بدینار (فان كان) أي كل من الفنى والمتوسط (سفيا) بما كس
الإمام (والسفيه) بل يعقد له بدینار بن فقط احتسابا له ويحل نيب المائكة أن لم يعلم أو يظن أجابته
لأكثر من دينار والأمكن وأجبا لانه أن أمكنه أن يعقد بأكثر من دينار مثلا لم يجز أن يعقد
بأقل من الامكان الأصلحة (والهيرة في المتوسط واليسار) ان عقد على الأوصاف بأن
قال عقدت لكم الجزية على أن المتوسط غلته ديناران والمویر غلته أربعة دنانير فان عقد على
الأشخاص بأن قال لشخص منهم عقدت لك بدینار لأنك متوسط وللشخص الآخر عقدت لك بأربعة
دنانير لأنك مویر فالاعتبار بالتوسط واليسار في حال العقد . واعلم أن شرط الضيقة على الكفار
المعقود لهم الجزية تعتبره الأحكام الأربعة فان لم يرضوا ولم تطب أنفسهم فهو حينئذ حرام والافان
احتمل أن يوافقوا الإمام على شرط الضيقة وأن لا يوافقوه كان شرطها سنقوان علم أن يوافقوه
أو ظن وجب شرطها وإن علم علم أجابته كان الشرط مباحا فقول المصنف (ويجوز) أي لم يمنع
شرط الضيقة فحكم الامتناع صادق بالسنية والوجوبية والباحية وبنفي اعتبار قبولهم كقبول الجزية
(أي يسن للأمام إذا صالح الكفار في بلدهم لاني دار الاسلام أن بشرط) بنفسه أو بنائبه (عليهم)

الجزية
(أو من له محرمه
كتاب) ونعقد أيضا
لأولاد من تهود أو
تنصر قبل النسخ أو
شككتنا وفيه وكذا
نعقد لمن أجد أبو به
وثنى والآخر كيتاني
ولراعي التمسك بصحف
إبراهيم المنزل عليه
بزبور داود المنزل عليه
(وأنزل ما يجب في
الجزية) على كل كافر
(دينار في كل حول)
ولا حد لأكثر الجزية
(ويؤخذ) أي يسن
للأمام أن بما كس
من عقدها الجزية
وحيث يؤخذ (من
التوسط) الحال
(ديناران ومن للمویر
أربعة دنانير) استحبابا
ان لم يكن كل منهما
سفيا فان كان سفيا لم
يما كس الإمام والى
السفيه والهيرة في
التوسط واليسار باخر
الحول (ويجوز) أي
يسن للأمام إذا صالح
الكفار في بلدهم لاني
دار الاسلام أن بشرط
عليهم

الضيافة لمن يترحمهم من المسلمين المجاهدين وغيرهم (فضلا) أي زائدا (عن مقدار) أقل (الحزبية) وهو ديار كل سنة ان وصوا بهذا الزيادة (ويتضمن) متضمن

أى الكفار اتفقوا لهم الجزية غير الفقه (الصفحة) فأنه يأم فأقل لمن يجر المسلمين المجاهدين وغيرهم) حيث يستحي مسافرا وليس غصيا بفسره وأن كان لنا رغبنا مجاهدا (فضلا أى زائدا عن مقدار أقل الجزية) لأن الضيافة شديدة على الأمان والجزية على التملك (وهو) أى مقدار أقل الجزية (وإنما شكل سنة) ويذكر عند الضيفان خيلا وحسلا على كل واحد منهم لأن ذلك أقطع للنزاع أو على المجموع كأن يقول ونضيفون في كل سنة ألف مسلم ويذكر منزلهم ويذكر جس طامير وأدم وقدرها لكل متناوذا كترخلف الدواب ويحل جواز شرط الضيافة (أن رضوا بهذه الزيادة) التى هي الضيافة فإن لم رضوا بها لم بشرطها عليهم ولوصلوا على ترك الضيافة بمال يفيهم لأهل التى لا للطارقين (وتضعف) أى يستلزم (عقد الجزية بصدخته أربعة أشياء بنحوها أن يؤدوا الجزية) أى يعطوها (وتؤخذ منهم برقي) كسائر الديون (كما قال الجمهور لأعلى وجه الإهانة) ويكنى فى الصغار المذكور فى آية الجزية أحرار أحكام الإسلام عليهم (والثاني أن تجرى عليهم أحكام الإسلام) فى غير العبادات من حقوق الآدميين فى المملات وغرامة التلقات (فخصمون ما يتلفونه على المسلمين من نفيس ومال) وكذلك ضمن ما تلفه عليهم من نفيس ومال لصنهم (وأن فعلا ما يتفقدون تحريمه كالزنا والسرقة) (أقيم عليهم الحد) بخلاف ما لا يتفقدون تحريمه كسر الباطل ونكاح المحوس للحرام (والثالث أن لا يذكروا) أمة أو رسوله أو القرآن أو نبياً أو (دين الإسلام الآخر) فإن سبوا الله أو رسوله أو القرآن أو دين الإسلام أو أحداً من الأنبياء هجرنا لا يندبون كالطعن فى نسبة صلى الله عليه وسلم أو نسبته إلى الزنا فان شرط انتقاض عهدهم بذلك انتقض والا فلا وعجزوا بذلك أما ما يندبون به كفولهم للقرآن ليس من عند الله وأنه ثلث ثلاثة فلا انتقاض به مطلقا لكنهم يمتعون من اظهار ذلك يفتنا فان أظهره عزروا (والرابع أن لا يفتلوا ما فيه ضرر على المسلمين أى بأن أروا من يطعم على عورات المسلمين وينقلها إلى دار الحرب) أو دلوا أهل الحرب على عورة لنا أو دعوا علينا الكفر أو زنى دعى بمسأمة قتل بصورة نكاح أو قتل مسيئلا أو قذفه ويقام عليه مأفله من حد أو تعزير (ولزم المسلمين بعد عقد الذمة) أى الجزية (الصحيح الكسب عنهم) أى عن أهل الذمة (فساؤالا) وسائر ما يقررون عليه كخمر وخنزير لم يظهرهم بأن لا تعرض لهم (وأن كانوا فى بلدنا أوفى ببلد مجاور لنا) وكذا أن كانوا بدار حرب فيها مسلم (لزم دفع أهل الحرب) وغيرهم من مسلم وغيره (عنهم) أى أهل الذمة (ويعرفون) أى يميزون عن المسلمين (بليس الفناء بكسر الفين المعجمة وهو تمييز اللبس بأن يخطأ الذنى على نوبه) الظاهر (شئنا مخالف) أى لو لم يكن نوبه ويكون ذلك) أى الشيء الذى يخالف لونه لون نوبه (على الكسب) أو نحو من الواضع التى لا يعتاد الحياطة عليها وتجعل المرأة خفياً ذالون كاسود وأحمر (والأولى باليهود الأصفر والنصراني الأزرق) أو الأبيض ويقال له الرمادى (وبالمجوسى) اما (الأسود) (الأحمر) وقول المصنف يعرفون عبر به) أى يعرفون (النوى) أيضا فى الروضة تبعاً لأصلها لك فى المناجى قال ويؤمن أى الذمى المكلف فى دار الإسلام (ولا يعرف من كلامه) أى التورى المنهاج (أن الأمر للوجوب أو الذنب لكن مقتضى كلام الجمهور) أى أكثر الفقهاء (الأمر) كرهه الوجوب (وعطف المصنف على العبارة قوله وشدة الزنا وهو زنى معصية) مضمومة (خ)

وبالمجوسى الأسود والأحمر وقول المصنف ويعتبرون عبثاً بالنوى أيضاً
 فى الروضة ثبثاً لأصلها لكنه فى المهاج قال ويؤمر أى الذى ولا يعرف من كلامه أن الأمر للوجوب أو الندب لكن يفتى
 الجمهور الأول وعطف المصنف على التيارات قوله (وشذ الزائر) وهو برأى ومعجزة وخيط

(२७०)

(۳۸ - قرب الحبيب العریب)

What law is

فانه يحرم الذبوح حيث
ومضى بقى شيء من
الحلقوم والمرى لم يحل
الذبوح (و) الثالث
والرابع قطع (الودجين)
بواو ودال مفتوحين
تثنية ووج فتح الدال
وكسر هاءهما غر قان في
صفحتي العنق محيطان
بالحلقوم (والجزى
منها) أى الذى يكفى في
الذكاة (شيتان قطع
الحلقوم والمرى) فقط
ولا يسن قطع ما وراء
الودجين (ويجوز)
أى يحل (الاصطياد)
أى كل المصاد بكل
طريقة معلنة من
السباع) وفى بعض
النسخ من سباع البهائم
كالقرد والفيل والكلاب
(ومن جوارح الطير)
كصقر وبارى فى أى
موضع كان يجرح السباع
والطير. والجارحة
مشتقة من الجرح وهو
الكسب (وهو شراطة
تعليمها) أى الجوارح
(أربعة) أحدها (أن
تكون) الجارحة
معلنة بحيث (إذا
أرسلت) أى أرسلها
صاحبها (استرسلت)
الكائنات (أذا أخرجت)
بضم أوله أى زجرها
أصاحبها (أزحرت)

توجد الحياة المستمرة عند الدفعة الثانية (فانه يحرم الذبوح حيث
ان لم توجد الحياة المستمرة عند الدفعة الثانية مع طول الفصل أما إذا وجدت الحياة المستمرة عند الدفعة
الثانية فيحل الذبوح حيث توجد الدفعة الثانية غيرها كالثالثة فالشرط وجود الحياة المستمرة في ابتداء
الوضع آخر مرة ويحل ذلك عند طول الفصل والافلور في السكن وأعادها فوراً أو ألقاها لكونها كالة
وأخذ غيرها فوراً أو سقطت منه وأخذ غيرها محالاً أو قطعها وقطع بها ما بقى حل الذبوح وأن لم توجد الحياة
المستمرة عند المرة الأخيرة لأن جميع الأثر عند عدم طول الفصل كالكرة الواحدة ولا تشرط الحياة
المستمرة الآتية إذا تقدم سبب محال عليه الملاك كذا كل نبات خضر وجرح السبع الشاة وانهدام البناء
على البهيمة وجرح الحرة للطير أو علامتها انفجار اللحم أو الحركة العنيفة فيكون أحدهما على الصد وأما
إذا لم يوجد سبب محال عليه الملاك فلا تشرط الحياة المستمرة بل تكفى الحياة المستمرة وعلامتها وجود
النفس فقط فإذا انتهى الحيوان إلى حركة مدبوح بغير عرض أو جوع ثم مدبوح حل وإن لم ينفجر الدم ولم تتحرك
الحركة العنيفة (ومضى بقى شيء من) أحدهذين (الحلقوم والمرى) لم يحل الذبوح (لأنه يشرط قطع كل
الحلقوم وكل المرى ولا يشرط قطع الجلد الذى عليهما (والثالث والرابع قطع) كل من (الودجين وبواو ودال
مفتوحين تثنية ووج فتح الدال وكسر هاءهما غر قان في صفحتي العنق محيطان بالحلقوم) من الجانبين وقيل
محيطان بالمرى: وهما اللوريدان من الأديم لأن قطعهما أشرف وأسهل لخروج الروح وقبول من الإحسان في الذبح
وهما المصنف أن قطع هذه الأربعة مستحب لأن قطع كل واحد مستحب على آخره فمن غير قطع الباقي
أد قطع الحلقوم والمرى وأوجب وإليه أشار بقوله (والجزى منها أى الذى يكفى في الذكاة) من هذه الأربعة
المذكورة (شيتان قطع) كل (الحلقوم) كل (المرى فقط) مع وجود الحياة المستمرة أول قطعهما دون
قطع الودجين لأنه مستحب ولا يشرط كون القطع في دفعة واحدة بل يجوز التصدي بشرط أن يبقى في
الذبوح حياة مستقرة عند ابتداء الوضع في آخر مرة (ولا يسن قطع ما وراء الودجين) ولو قطع الرأس كله
تكره وإن جرح التعذيب أو كره وهو المتعد ولو ذبح الحيوان من قفاه أو من صفحة عنقه عصى لقبول من
حل الذبح ولما فيه من التعذيب فإن أمره في ذلك وقطع الحلقوم والمرى وفيه حياة مستقرة ولو قطعت رية
حل لمصادفة الذكاة وهو يحل ولو قطع بدم كاه فانه يحل دون اليد والأذن لبقى فيه حياة مستقرة بل وصل
إلى حركة الذبوح لما انتهى من قطع المرى فلا يحل لصيرورته ميتة وكذا أدخل السكين في أذن مثلث مثلاً
ليقطع حلقومه ومنه داخل الجلد لأجل جلده فبقية التفصيل البار (ويجوز) لمن حل ذكاته لا لغيره (أى
يحل الاصطياد أى كل المصاد بكل طريقة معلنة من السباع وفى بعض النسخ من سباع البهائم كالقرد والفيل
والكلاب) ولو قتلته بثقلها عليه أو صدمته أو بحداد ونحوه فلا يشرط الجرح لكن يشرط أن لا يدرك فيه
حياة مستقرة بأن يفكر فيه ميتاً أو يفكر في حركة مدبوح فإن أدرك فيه حياة مستقرة فلا بد من ذبحه
(ومن جوارح الطير كصقر وبارى فى أى موضع كان يجرح السباع والمرى) وذكر الجرح جرى
على القالب لأن الميت يقتل الجارحة لتحلل ولو من غير جرح (والجارحة مشتقة من الجرح وهو
الكسب) سميت ذوات الصيد من السباع والطير جارحة لأنها تكسب الصيد على صاحبها كما
سميت أعضاء الإنسان بالجوارح لأنها تكسبها قل الله تعالى وحل لكم الطيبات وما علمتم من
الجوارح أى وأجل لكم صيدها علمتم من التى تكسب (وهو شرائط تعليمها أى) تعلم (الجوارح
أربعة) أحدها أن تكون الجارحة مثقلة أى قد ظهر فيها أثر التعليم (بحيث إذا أرسلت أى أرسلها
صاحبها) وهو من وضع اليد عليها ولو غاصباً (استرسلت) أى حاجت (والثاني أنها) أى الجوارح
إذا أخرجت بضم أوله أى زجرها صاحبها) في ابتداء الأمر عليه (أزحرت) أى وقفت وهذا شرط خاص
بجارحة السباع لا بما يمكن زجرها بحداد سألها بخلاف جارحة الطير إذا أرسلت فلا مطعم في زجرها فلا يشرط

فيها

(و) الثالث أنها إذا قتلت صيدا لم تأكل منه شيئا (والرابع أن ينكره) (مأخوذ من (٢٦٧))

ذلك منها أي تنكره

الشرايط الأربعة من

الجارية بحيث يظن

تأديها ولا يرجع في

التكرار للعبد بل

الرجوع في لاهل الحرة

بطباع الجوارح (فإن

عدمته) منها إحدى

الشرايط لم يحل لها

أخذتها (الجارية) (الآن

بدرج) (ما أخذته

الجارية (حيثما ذكر)

فيحل حينئذ) ثم ذكر

الصف آله الذبح في

قوله (وتحوز الذكاة

بكل ما) أي بكل محمد

(يخرج) كجديد

ونحوه (الابليس

والظفر) وبقاى العظام

فلا تجوز الذكاة بها

ثم ذكر الصف من

نصح منه الذكاة

بقوله (ويحل ذكاة

كل مسلم) بالغ أو مميز

يطبق الذبح (و) ذكاة

كل (كيتاني) يهودي

أو نصراني ويحل ذبح

مجنون وسكران في

الظهار وتكره ذكاة

أعمى (ولا يحل ذبيحة

نجوسى ولا وثني)

ولا نحوهما من لا كتاب

له (و) ذكاة الجنين

حاصلة (بذكاة أمه)

فلا يحتاج لذكوته

(فيذكر) حينئذ (وما قطع

فيها ذلك على الاعتماد عند الرمل (والثالث أنها إذا قتلت صيدا) وقد أرسلها إليه صاحبها (لم تأكل منه شيئا) من نحو قتل قتل أو عقبه ولم تقابل صاحبها حين أخذه منها ولا عبرة بلفظ اللحم وتناول الفري وتلف الريش والشعر لأن ذلك لا يقصد القاصد ولا يقصدها ما استقرت إليه بنفسها ولا ضررا كلها منه بعد ما سكن غضبها (والرابع أن ينكره ذلك) أي هذه الأمور الثلاثة السابقة (منها) أي من الجارية فقوله الشارح (أي تنكره الشرايط الأربعة من الجارية) خلاف الصواب (بحيث يظن تأديها) أي الجارية (ولا يرجع في التكرار للعبد) مخصوص بثلاث أو خمس (بل الرجوع فيه) أي التكرار (لاهل الحرة بطباع الجوارح) فإذا قالوا إنها صارت مملوكة حل صيدها (فإن عدمته) أي الجارية (أحدى الشرايط) العشرة في التعلم (أو عمل) أو كل (ما أخذته) أي جرحته (الجارية) وقت فساد التعلم ولا ينقطع التحريم على ما نصي (الآن بدرج) ما أخذته الجارية حيا حياة مستقرة (فيذكر) بقطع حلقوته ومربطه لأنه صار مقيدورا عليه (فيحل) أي ما قتلت الجارية (حينئذ) أي حين أذكره حيا فذكر (ثم ذكر الصف آله الذبح في قوله وتحوز الذكاة بكل ما) أي بكل محمد كجديد وحمل وقص وحجر ورصاص وذهب وقته لأن المحدث أسرع في ازهاق الروح (الابليس والظفر وباقي العظم) لا لحافه بالسيف والظفر متصلا كان أو منفصلا من آدمي أو غيره (فلا تجوز الذكاة بها) أي تلك الثلاثة لغير المحييين (وذكر أنهر الدم وذكرا أمه لله عليه فكلوا ليس السن والظفر) أي مذبوح ما أنهر الدم أي أسال الدم وذكرا أمه لله عليه فكلوا ليس السن والظفر (ثم ذكر الصف من نصح منه الذكاة بقوله وتحوز ذكاة كل مسلم بالغ أو مميز يطبق الذبح ويحل (ذكاة كل كيتاني يهودي أو نصراني) بشرط حل منا كيتاني لاهل ملته وهو ما إذا علم دخول أول الآباء في ذلك الدين قبيل نسبه وكذا إذا لم يعلم دخول أول آباءهم في ذلك الدين بعد نسبه إذا كانوا إسرائيليين (ويحل ذبح مجنون وسكران في الاظهر) وصي غير مطبق الذبح بأن يكون له قدرة عليه (وتكره ذكاة أعمى) لأنه قد غطى بالذبح فتحل ذكاة في المقدور عليه فقط. ولما حصل أن أولى الناس بالذكاة الرجل المائل للسلم ثم المرأة المائلة للسلمة ثم الصبي المسلم العتيق ثم الكيتاني ثم المجنون والسكران وفي معانها الصبي غير المميز لكن لا بد أن يكون له نوع تميز (ولا يحل ذكاة مجوسى ولا وثني ولا نحوهما من لا كتاب له) كعابد الشمس والقمر ولا ذكاة أمه (و) ذكاة الجنين (حاصلة بذكاة أمه) سواء كانت ذكاة أمه بذبحها أو إرسال سهم أو جراحة البهال أو غير ذلك لم يحل بذكاة أمه ظنم ذبحها مع ظهور الحمل كما لا يقتل الحمل فورا (فلا يحتاج لذكوته) لأن ذكاة أمه تكفي (هنا) أي حصول ذكاة الجنين بذكاة أمه (إن وجد ميتا) بذبح أمه بأن سكن عقب ذبحها بالأمه ولم يوجد سبب محال عليه موته فلا اضطرب في بطن أمه بعد ذبحها ما أطول يلام سكي لم يحل (أو فيه) أي الجنين (حياة غير مستقرة) بأن كان عيشه عيش مذبح ولومات في بطنها قبل ذبحها كان ميتة بلا شك لأن ذكاة أمه لم تؤثر فيه (اللهم إلا أن يوجد) أي الجنين (حيا بحياة مستقرة بعد) تمام خروجه من بطن أمه (وأمكنه ذكاة) (فيذكر) ويحوز (حينئذ) فقوله الشارح اللهم استعاضد لكونه يوجد حيا بعد ذبح أمه حياة مستقرة فلا يخرج رأسه وفيه حياة مستقرة ثم ذبح أمه فقات قبل تمام خروجه حل فلا يجب ذبحه وإن صار بخروج رأسه مقدورا عليه (وما قطع من حيوان حي فهو ميت) أي فهو ذكاة طهارة ونجاسة فحل قطع من السمك والجراد طاهر وما قطع من نحو الشاة نحس (الاشعر أي المقطوع من حيوان ما كول

هنا أن وجد ميتا وفيه حياة غير مستقرة اللهم (الآن يوجد حيا) بحياة مستقرة بعد خروجه من بطن أمه (فيذكر) حينئذ (وما قطع من حيوان حي فهو ميت) أي المقطوع من حيوان ما كول

وفي بعض النسخ الآل الشعور (المتنع بها في الفارسي والملايبي) وغيرها (فصل) في أحكام الأطعمة الحلال منها وغيره (وكل حيوان استطاعته العرب) (٢٦٨) الذين هم أهل زوة وخصب وطباع سليمة ورفاهية (فهو حلال الاما)

كالمز (وفي بعض النسخ الآل الشعور) أي الباقية من المذكور وأصوافه وأوباره (المتنع بها في الفارسي والملايبي وغيرها) من سائر أنواع الاتفاعات فظاهرة.

(فصل في أحكام الأطعمة الحلال منها وغيره) أي ما يحل أكله منها وما يحرم أكله منها (وكل حيوان استطاعته العرب الذين هم أهل زوة) أي كثرة مال (وخصب) أي غناء (وطباع سليمة ورفاهية) أي سعة (فهو حلال الاما أي حيوان ورد الشرع بتحريمه) كالغزال والحمار (ولا يرجع فيه) أي بما ورد الشرع بتحريمه (لاستطاعته) لو فرض أنهم عدوه طيبا (وكل حيوان استخجنه العرب أي عدوه خبيثا) سواء كانوا سكان بلاد أو قري (فهو حرام الاماورد الشرع باباحه) أي يحل (ولا يرجع لاستخجنهم) لو فرض أنهم استخجنوه لم يحل الرجوع لاستطاعتهم واستخجنهم فيها لا يصح فيه من كتاب أو سنة أو إجماع بتحريم ولا تحليل ولم يرد أمر بقتله ولا بغيره (ويحرم من السباع ماله نأث أي من قوى يندوي أي يقهر به على الحيوان كاسد وغير) وخرج بذلك ماله تلبي ضعيف لا يندوي به كالضبع فإنه يحل أكله وهو من أجناس الحيوان لأنه يقتل من حيوان (ويحرم من الطيور ماله ينجس بكسر اللحم وفتح اللام أي ظفر قوي يخرج به كقرو وبار وشاهين) وجميع جوارح الطير. والحاصل أن كل ما حل قتل حرم أكله كالحيادة والفاقة والذئب والحية ونحو ذلك وكل ما حرم قتل حرم أكله كالخفاف والمسدود والرخة ونحو ذلك (ويحل للضفائر) أي ويحب عليه (وهو من خافي على نفسه الملاك من) أجل (عدم الأكل في) حال (الخمصة موت أو مرضا تخوفا) أو غير تخوفا (أو زيادة مرض أو انقطاع رفقة) أو ضعفا عن مني أو ركوب (وإن يجذبايا كنه بخلا) ولولمة أو وجد. ولم يبدله ماله أو كان مضطرا أيضا (أن يأكل من البنية المحرمة عليه) قبل اضطراره (مأى شيئا يسد به بقمه أي بقمه روحه) أي بقمه فونه التي كانت الروح سببا فيها إلا أن كان غاصيا بسفره فلا يتاح له أكل البنية حتى يتوب لأن اباحة البنية رخصة فلا تنافي بالمعاصي ولا يجوز للضفائر أن تنظر بحج حلال على قرب أن يأكل غير ما يسد رفق لا بداء الضرورة مع رقب وجود الحلال بعدم (ولنا مئتان حلالان وهما السمك والجراد) ولو بقتل محو سي ولا اعتبار بفعله والسمك هو كل حيوان يكون عينه في البر عيش مذبوج ولو على صورة خنزير مثلا ومن السمك ما لا يدرك الطرف أوله وآخره لكبره ويحل شحمه في جوف سمكه ما لم تنفست وتغير ويحل ما طفا على وجه الماء وانفتح بالبرص ويجوز بيعه وقليه وشبهه حيا ولا ينجز الدهن بما في جوف من الزوت إن كان صغيرا عرا وأما كان يمشي أصبعين لأن كان كبيرا وكذا يقال في الجراد (ولنا مئتان حلالان وهما الكبد والطحال) بكسر الطاء (وقد عرف من كلام المصنف هنا وفيما سبق أن الحيوان على ثلاثة أقسام أحدها ما لا يؤكل كالحمار وما تولد من ما كولد وغيره كالغزال مثلا فإنه يحرم أكله (وهذا يثبت وميته سواء) في التحريم لأن ذبحة لا يفيد شيئا (والثاني ما يؤكل) كالشاة وغيرها (ولا يحل الأبله كالبقرة الشرعية) بخلاف ما يذكروا أصلا وما ذكره كاة غير شرعية (والثالث ما يحل ميتته كالسمك والجراد) ونحو ميتتها ولو صادها بحصى.

(فصل في أحكام الاضحية) سميت باسم يشير لا أول زمان فعلها وهو الضحى (بضم الهزة في الاضحية وكسرها في غيره مع تشديد الياء وتخفيفها والجمع أصاحي ويقال أيضا ضحية بتشديد الياء مع فتح الصاد وكسرها والجمع ضحايا ويقال أيضا أضحية بفتح الهزة وكسرها والجمع أضحية فاهم

أي حيوان (ورد الشرع بتحريمه) فلا يرجع فيه لاستطاعته له (وكل حيوان استخجنه العرب أي عدوه خبيثا) (فهو حرام الاماورد الشرع باباحه) فلا يكون حراما (ويحرم من السباع ماله نأث أي من قوى يندوي أي يقهر به على الحيوان كاسد وغير) (ويحرم من الطيور ماله ينجس بكسر اللحم وفتح اللام أي ظفر قوي يخرج به كقرو وبار وشاهين) (ويحل للضفائر) أي ويحب عليه (وهو من خافي على نفسه الملاك من) على نفسه الملاك من عليم الأكل (في) (الخمصة) موت أو مرضا تخوفا أو زيادة مرض أو انقطاع رفقة ولم يجد ما يأكله حلالا (أن) يأكل من البنية المحرمة عليه (ما) أي شيئا (يسد به بقمه) أي بقمه روحه (ولنا مئتان حلالان) وهما (السمك والجراد) (ولنا مئتان حلالان) وهما (الكبد والطحال) وقد عرف من كلام المصنف هنا وفيما سبق أن الحيوان على ثلاثة

أقسام أحدها ما لا يؤكل كالحمار وغيره. والثاني ما يؤكل فلا يحل الأبله كالبقرة الشرعية. والثالث ما يحل ميتته كالسمك والجراد (فصل) في أحكام الاضحية بضم الهزة في الاضحية

(والإرضاع سنة مؤكدة) على

[illegible]

فأبقت الفرس وهي السجدة
بالخجاء (ولا تجزى
المقطوعة) كل (الأذن)
ولا أمصها ولا المخوفة
بلا أذن (و) لا المقطوعة
(الذنب) ولا بعضه
(و) يدخل وقت
الذبح (للأضحية) من
وقت صلاة العبد أى
عبد النحر وبعبارة
الروضة وأصلها تدخل
وقت التضحية إذا
طلعت الشمس يوم
النحر ومضى قدر
ركعتين وخطبتين
خفيفتين انتهى
ويستمر وقت الذبح
(إلى غروب الشمس
من آخر أيام التشريق)
وهي الثلاثة المتصلة
بما شئت من الحجسة
(ويستحب عند الذبح
خمسة أشياء) أحدها
(التسمية) فيقول
الدايع بسم الله ولا كل
بسم الله الرحمن الرحيم
فلو لم يسم حل الذبح
(والثاني) الصلاة على
النبي صلى الله عليه وآله
أن يجمع بين اسم الله
واسم رسوله (و)
الثالث (استقبال القبلة)
بالذبيحة أى يوجه
الدايع مذبحها للقبلة

أو بحامل فتجزى التضحية في ذلك كله ولو كانت معصية وكبيرة بالسلامة وعندهما الذبح ما لم يتقدمه
أجاب وإلا يلبد من السلامة هذا قول من عني بركبته يثبت في ذمته سلبية ثم إن عين سليمان لدى
في الذمة واستمر إلى الذبح فذلك وإن عين ساء ثم تعب قبل الذبح أي أنه لم يسم وحوا (و تجزى الحصى
أى المقطوع الحصتين) أى البصيتين لأنه لا يوجب بركبته مؤخرا من رواه الإمام أحمد
وأبو داود وغيرهما ولغير ما قطع من الحصى زيادة طمعه وكثرة وبصاها لخصه المقودة فبغير
مقصودة بالأكل (و) تجزى الكسورة الفرس (أى الكسرة) (أى الختم) وأبدي
بالكسر لأن القرن لا يمتلئ به عرس من أكل الكسرة صرنا لأن العبد ما يفسد اللحم أو غيره
عما يؤكل (و تجزى أيضا فائدة الفرس) أى حلقه (وهي السجدة الخجاء) لأن كل عضو حلال
للحجم لا يضر ففقد حلقه ولذلك تجزى هذه الأضحية بخلاف ما يوجب وجودها لتأثير في اللحم
ولا يضر ذهاب بعض الأسنان لم يؤثر في الأضحية فإن أثره يضر (ولا تجزى المقطوعة كل الأذن ولا
بعضها) وإن كان يسير الذهاب جزئيا كقول وقيل أبو حنيفة أن كان المقطوع عدون للذبح أجره
(ولا المحبوبة بلا أذن) لأنها عضو لازم لكل حيوان وهذا حلق فائدة الضرع أو أدلية أو الذنب حلقه
فإنه لا يضر وجوز الإمام مالك المقطوعة الأذن ولا يضر شق الأذن ولا يضرها إيل برل بهما شيء
منها والأضحية (ولا المقطوعة الذنب ولا بعضه) وإن قل ويضرب قطع بعض اللسان (و يدخل وقت الذبح
للأضحية) المتدوبة والمندورة (من وقت صلاة العبد أي عيد النحر وبعبارة الروضة وأصلها تدخل
وقت التضحية إذا طلعت الشمس يوم النحر ومضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفتين انتهى) أى كلام
الروضة بأن يقتصر على الواجب فيهما (و يستمر وقت الذبح إلى غروب الشمس من آخر أيام التشريق
وهي الثلاثة المتصلة بما شئت من الحجسة) الذي هو يوم العيد بحيث لو قطع الحلقوم والمرى قبل غروب
شمس آخرها تحت أضحيته ولو ذبح بعد لم يقع أضحيته (ويستحب عند) أراد في الذبح (مطلة أضحية
كانت أو غيرها فاعدا التكبير والدعاء بالقول فاتهما حاصان بالأضحية (خمسة أشياء) بل تسعة
(أحدها التسمية فيقول الدايع بسم الله ولا كل بسم الله الرحمن الرحيم فلو لم يسم حل الذبح) مع
الكرامة لأنه يكره ترك التسمية عمدا (والثاني الصلاة) والسلام (على النبي صلى الله عليه وسلم)
تدركهما (ويكره أن يجمع بين اسم الله واسم رسوله) بأن يقول باسم الله واسم محمد بالخبر فيكره
أن أطلق ولا يكره أن قصد التبرك ولا تحرم الذبيحة فبهما وإن قصد بذلك التشريك حرم وحرم
الذبيحة وقيل تحرم الذبيحة إذا أطاها لهما التشريك ولو قال باسم الله واسم محمد بالرفع لم يحرم
ولا يكره (والثالث استقبال القبلة بالذبيحة أى يوجه الدايع مذبحها) فقط على الأصح دون وجهها
(للقلة ويوجه هو) أى الدايع (أيضا) كما يوجه مذبحها (والرابع التكبير أى قبل التسمية وبها
فلان كما قال الماوردي) فيقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر ويبدأ بعد الثالثة والله الحمد ويحصل أصل
السنة (والخامس الدعاء بالقول) أى أن يدعو الله تعالى بأن يقبل منه (فيقول الدايع اللهم هذه
مكت واليك فتقبل مئى وألقنى) (أى) بالله (هذه الأضحية نعمة صادرة منك على وتقرت
بها) (فقد قبلها مئى) يا كريم . والسادس تحديد الشفرة في غير مقابلة الذبيحة . والسابع أمر
بالشفرة والنحوامل عليها في ذهابها وإياها . والثامن تضجاع نحو الشاة على شقها الأيسر وشدقوا
الأنف عبر الرجل اليمنى وعقل الأبل أي يدها اليسرى . والتاسع إحضار الماء لتشرب الذبيحة أو

ويوجه هو أيضا (و) الرابع (الكسرة) أى قبل التسمية وبها تدرك كما قال الماوردي
(و) الخامس (الدعاء بالقول) يومئذ الدايع اللهم هذه منك واليك فتقبل أى هذه الأضحية نعمة منك على وتقرت منك واليك فتقبل

(ولا يأكل المضغ شيئا من الأضحية النذورة) بل يجب عليه التصديق بجميع (٢٧١) فلو لحما آخره فلتفت لزمه

ضمانها (وأيضا كل من الأضحية المتطوع بها) ثلثا على الجدي وأما الثلثان فقبل يتصدق بها ورجعه النوى في صحيح التنبية وقيل يهدي ثلثا للمساكين الأغنياء ويتصدق بثلث على الفقراء من لحمها ولم يرجع النوى في الروضة وأصلها شيئا من هذين الوجهين (ولا يبيع) أي يحرم على المضغ بيع شيء من الأضحية أي من لحمها أو شعرها أو جلدها ويعمر أيضا جعلها جرة للجزار ولو كانت الأضحية تطوعا (ويطعم) خنا من الأضحية المتطوع بها (الفقراء والمساكين) والأفضل التصديق بجميعها الألقمة أولها يتبرك المضغ بأكلها فانه يسن له ذلك وإذا أكل بعض وتصدق بالباقي حصل له ثواب التضحية بالجميع والتصدق بالبعض . (فصل في أحكام البقية) وهي لغة اسم للشرع على رأس المولود حين ولادته من النيس والبهائم (وشرعا ما سجد كرم المصنف بقوله والبقية) أي ذبحها (عن المولود) أي لأجله (مستحبة) بل هي سنة مؤكدة فينبأ على فعلها فان بدرها وجبت (وقرر المصنف البقية) شرعا (بقوله وهي الذبيحة عن المولود) والأفضل أن يذبح عند حين شعر رأسه (يوم سابعه أي يوم سابعه كرهه مصنف يومه ونعومة) عن مولود مستحبة (وقرر المصنف عليه) وهو يوم سابعه من مولود يومه أي يوم

(ولا يأكل المضغ) ولا من تلمزة نفقته (شيئا من الأضحية النذورة) حقيقة أو حكما والهدي للنذير ودم الجران في الحج أي يحرم على ذلك فان أكل من ذلك شيئا غرمه (بل يجب عليه) أي المضغ (التصدق بجميع لحمها) أي الذبيحة وجلدها وقرنها (فلو آخره) أي التصديق (فتلف) أي ذلك الإجم ونحوه (لزمه ضمانه) أي التالف ولا يضر في التأخير لو عدت الفقراء أو امتنعوا من أخذ لحمها لكثرة اللحم في أيام التضحية بل يلزمه الذبح في تلك الأيام ثم يذخره لكن إذا اشرف على التلف بالإدخار جاز تقديمه وإدخاره قديدا (وأيضا كل من الأضحية المتطوع بها ثلثا على الجدي) أي يندب له ذلك (وأما الثلثان فقبل يتصدق بها ورجعه) أي التصديق بالثلثين (النوى في صحيح التنبية) وقيل يهدي ثلثا للمساكين الأغنياء ولا يتصرفون في ذلك إلا بالأكل قط (ويتصدق بثلث على الفقراء من لحمها) ونحوه المهدى إليه والتصدق عليه أن يكون كل منهما مسلما ولو مكاتباً (ولم يرجع النوى في الروضة وأصلها شيئا) أي واحدا (من هذين الوجهين) والأصح وجوب تصديق ببعض الأضحية وهو ما ينطلق عليه الأمم من اللحم ولا يكتفي عند الجدي ويجوز تحريك الفقراء منها لينصرفوا فيه بالبيع وغيره ويكتفي التحريك لمساكين واحد ولا يجوز التحريك للأغنياء ويكون ذلك نيتا لا مطبوعا وقيل يجوز للمضغ أكل جميعها ويحصل الثواب بارقة الدم بنية القرية (ولا يبيع أي يحرم على المضغ بيع شيء من الأضحية أي من لحمها أو شعرها أو جلدها) أي يحرم عليه ذلك ولا يصح شواها كانت منذورة أو متطوعا بالكن يقع البيع موقفاً كان المشتري من المستحق للأضحية بأن كان فقرا فيقع صدقة له ويسيرة الثمن من البائع (ويحرم أيضا جعله) أي شيء منها (أجرة للجزار) لأنه في معنى البيع (ولو كانت الأضحية تطوعا) فإن أعطى للجزار لاعلى سبيل الأجرة بل على سبيل الصدقة لم يحرم (ويطعم) خنا من الأضحية المتطوع بها الفقراء والمساكين (من المسكين على سبيل الهدية) (والأفضل التصديق بجميعها) لأنه أحد من حظ النفس (الألقمة) أولقمتين (أو لقمتين) أي يتبرك للمضغ بأكلها) فيقصد به البركة (فانه يسن له ذلك) بخروجها من خلالي من أوجب الأكل ويسن أن يكون متبرك به من كبد الأضحية فلا يباع لأنه صلى الله عليه وسلم كان يأكل من كبد الأضحية الزائدة على الواجبة فانه صلى الله عليه وسلم وإن كانت الأضحية واجبة في حقه صلى الله عليه وسلم كان يذبح أكثر من الواجب وحكمة ندب أكل الكبد التفاؤل بدخول الجنة لأنه أول ما يقع بها كرام الله تعالى لأهل الجنة لما ورد في الحديث أن أول أكرامه تعالى لهم يأكل زيادة كبد الحوت الذي عليه قوار الأرض وهي القطعة الملقاة في الكبد والأفضل أن لا يأكل فوق ثلاث لقم (وإذا أكل البعض وتصدق بالباقي حصل له ثواب التضحية بالجميع) لأنه ذبح بالجميع أضحية (و) ثواب (التصدق بالبعض) فقط لأنه تصدق بالبعض ولم يتصدق بالكل . (تنبيه) لا تعزى تضحيته عن الغير بلا إذن ولو مينا إلا فيما إذا ضحى عن أهل البيت أو ضحى عن مولاه من مال الولي أو ضحى الإمام من بيت المال عن المساكين ولا يسقط بفعله الطلب عن الأغنياء وحسبنا ما قصود من الذبح منهم مجرد حصول الثواب لهم .

سابع ولادته) فان لم ينه فندبح يوم الرابع عشر يوم الحادي والعشرين ويسن ذبحها عند طلوع الشمس وان يقول الذابح بعد التسمية باسم الله واته اكرم اللهم هذه منك واليك اللهم هذه عقيقة فلان او يقول اللهم منك واليك عقيقة فلان لقوله منك خير مقدم وعقيقة مبتدأ مؤخر (ويحسب يوم الولادة من السبع) بخلاف الحق فان يوم الولادة لا يحسب منها (ولو مات المولود قبل السابع) فلا نقوت عوته (ولا نقوت) أي العقيقة (بالتأخير بعده) أي بعد يوم السابع (فان تأخرت) أي للذبيحة (الباب) سقط حكمها في حق الباقي عن المولود) أي فلا يتأخر بها بعده لا لقطع عقيقته المولود حينئذ لاستقلاله (أما هو) أي المولود بعد بلوغه فيغفر في حق نفسه والترك أي فاما ان يقع عن نفسه او يترك العقيقة لكن الأحسن أن يقع عن نفسه مدارك لما فات (تنبيه) لو كان أولى عاجزا عن العقيقة من حين الولادة الى مصرى أكثر النفاس من يوم ثم أسير بها لم يؤمر بها ولا يجوز للولي أن يقع عن المولود من مال ذلك المولود لأن العقيقة تبرع وهم ومنع من مال المولود وانما يفعلها الولي من مال نفسه ولو الأم في الولد الزنا لكن تخفيها خوفا كشف سترها (ويذبح عن الغلام) أي الابن (شاة) متساويتان (ويذبح عن الجارية) أي البنت (شاة) تجز عانة رضى الله تعالى عنها أمنا رسول صلى الله عليه وسلم أن تقع عن الغلام بشاة وعن الجارية بشاة وانما كانت الآتي على النصف تشبيها بالبدية ويحصل أصل السنة عن الغلام بشاة لا نه صلى الله عليه وسلم علق عن الحسن والحسين كشاة كشاة) قال بعضهم أما الحنفي فيحتمل الحاقه بالغلام) فيقع عنه بشاتين أحياط وهو العند (أو بالجارية) فيقع عنه بشاة (فلا يأتد كور تأمر بالتدارك) بأن يقع عنه بشاة أخرى بعد أن علق عنه بشاة أولا (وتتعدد العقيقة بتعدد الأولاد) فلا تكن عنهم عقيقة واحدة كما قال ابن حجر لو أراد الشاة الواحدة الأضحية والعقيقة لم يكف خلافا لعلامة الرمي حيث قال ولو نوى بالشاة الذبوحة الأضحية والعقيقة تحملا وعنه فتدخل العقيقة مع الأضحية ويقاس على ذلك أنه تنكفي عقيقة واحدة عن الأولاد (ويطعم الباقي من العقيقة الفقراء والساكين) المسلمين (فيطعمها) كسائر الأولاد الأرحام فتعطي ثلثة ثلثاها ويسن أن تطعم (عيا) نفقا ولا بحلاوة أخلاق المولود (ويهدى منها للفقراء والساكين) أي فيحمل ما يهدى منها من لحمي ومنه يوم (ولا يتخذ هادوة) أي فلا يدعو الناس إليها كالوليمة وادا اهدى للاعتناء منها شيئا لم يكره بخلافه في الأضحية لأن الأضحية ضيافة عامة من الله تعالى للؤمنين بخلاف العقيقة (ولا يكسر عظما) بل يقطع كل عضو من مفصله نفقا ولا بسلاية أعضاء المولود فان كسره لم يكره بل هو خلاف الأولى (واعلم أن من العقيقة وسلامتها من عيب ينقص صلاحها) وغيره من المأكول (والأكل منها) وقدر المأكول (والمتصدق يعضها) والأهداء منها (وامتناع بيعها) ولو كانت تطوعا (وتبينها بالنذر حكمه) أي المذكور (على ما سبق في الأضحية) لكن لا يجب التصديق ببعض منها لأنها بخلاف الأضحية (ويسن أن يؤخذ في ذن المولود الحي حتى حين يؤكل وأن يقام في أذنه اليسرى) ولو كان الأذان من امرأه لأن المراد به الذكر لئلا يترك وأن كان المولود كافرا إعلان المقصود أن أول ما يقع من الله دفع الشيطان وقد يكون ذبح شاة لهديته (وأن يحك المولود شمس) شمس لأن ذكرها أو أني (فيصمم) أي يعضه رجل أو امرأة من أهل الصلاح (وبذلك يعضه) داخل فيه لينزل منه شيء إلى الجوف وان لم يوجد فربط بالأضحية تقدم الربط على التمر كما في الصور كما نقل عن الرمي (والأ) أي أن لم يوجد واحد منها أو في ثمة النار وهو مقبى على التمر (و) (سن) (أن يسمى) أي المولود (يوم سابع ولادته) ولو كان ذكرا ولم يعرف ذكوره ولا أنثى سمي باسم يطلق على الذكر والأنثى نحو طاعة وهند ويحرف

سابع ولادته وَيُغَسَّبُ
يَوْمُ الْوِلَادَةِ مِنَ السَّبعِ
وَلَوْ مَاتَ الْوَلَدُ قَبْلَ
السَّابعِ وَلَا تَقُوْتُ
بِالتَّأخِيرِ بَعْدَهُ فَإِنْ
تَأَخَّرَ الْبَالُغُ سَقَطَ
حُكْمُهَا فِي حَقِّ الْعَاقِ
عَنِ الْمَوْلُودِ أَمَّا هُوَ
فَيُخْبَرُ بِالْعَنْ عَنْ نَفْسِهِ
وَالْتَرَكِ (وَيَذِيحُ عَنْ
النَّامِ شَانِو) يَذِيحُ
(عَنِ الْجَارِ بِشَاة) قَالَ
بَعْضُهُمْ أَمَّا الْحَقُّ فَيَحْتَمِلُ
الْحَاقِقُ بِالْعِلَامِ أَوِ الْجَارِيَةِ
فَلَوْ بَانَ ذِكْرُهُ أَمْرًا
بِالتَّدَارُكِ وَتَتَدَدُ
الْعَقِيقَةُ بَعْدَ الْوِلَادِ
(وَيُطْعِمُ) الْهَاقِ مِنْ
الْعَقِيقَةِ (الْفُقَرَاءُ
وَالسَّائِكِينَ) قِطْنُهَا
يَحْلُو وَيَهْدِي مِنْهَا
لِلْفُقَرَاءِ وَالسَّائِكِينَ وَ
لَا يَخْفَاهُ دَعْوُهُ وَلَا يَكْسِرُ
عَظْمَهَا وَاعْلَمْ أَنَّ سَنَ
الْعَقِيقَةِ وَسَلَامَتِهَا مِنْ
عَسَبٍ مُنْقَضٍ سَلَمَتِهَا
وَالْأَكْلُ مِنْهَا وَالتَّصَدَّقُ
بِبَعْضِهَا وَاسْتِئْجَارُ بَعْضِهَا
وَتَقْبَلُهَا بِالْفَرَحِ حُكْمُهُ
عَلَى مَا سَبَقَ فِي الْأَسْحَةِ
وَيَسُنُّ أَنْ يُؤَدَّنَ فِي
أُذُنِ الْمَوْلُودِ الْبَنِي حِينَ
يُولَدُ وَأَنْ يُقَامَ فِي أُذُنِهِ
الْبُسْرَى وَأَنْ يُحَكَّ
الْمَوْلُودُ بِبُيْرٍ فَيُصْعَقُ
وَمِنْ ذَلِكَ تَحْكِيمُ زَاكِلٍ
فَهَذَا لَزَلُ مَسْئَلَةٍ إِلَى الْجَدِّ

و يجوز تسميته قبل
السابع و بعده ولومات
المولود قبل السابع
سن تسميته .

كتاب أحكام
(السبق والرمي) أي
بسهام ونحوها (وتصح
السابقة على الدواب)
أي على ما هو الأصل في
السابقة عليها من خيل
وأبل جزأ وفيل وبقل
وحمار في الأظهر ولا
تصح السابقة على بقرة
ولا على نطاح الكباش
ولا على قهارة الديكة
لا بعوض ولا بغيره
(و) تصح المناضلة
أي الرماة (بالسهم
إذا كانت المسافة) أي
مسافة ما بين موقف
الرامي والقرص الذي
يرمي إليه (مطلومة) أي
كانت مسافة المناضلة
مطلومة (أيضاً بأن بين
المناضلة كيفية الرمي
من قرع وهو إصابة
السهم القرص ولا يثبت
فيه أو من خنق وهو
أن يثبت السهم القرص
ويثبت فيه أو من مرق
وهو أن ينفذ السهم من
الحانب الآخر من
القرص . وأعلم أن
عوض السابقة هو
المال الذي يخرج فيها

(و يجوز تسميته قبل السابع) من الولادة (و بعده) وإذا لم يرد أن يفتى عنه لا تؤخر تسميته إلى السابع
بل يسمى عند ولادته (ولو مات المولود قبل السابع سن تسميته) وبسن أن يحسن اسمه (وأفضل الأسماء
عبد الله وعبد الرحمن ومحمد وأحمد .

كتاب أحكام السبق والرمي

(أي بسهام ونحوها) كرمح ومسلات وأحجار سواء رمها بيداً ومن حنق أو مقلع (وتصح السابقة
على الدواب) بعوض وغيره (أي على ما هو الأصل في السابقة عليها) أي الدواب (من خيل وأبل
جزأ وفيل وبقل وحمار في الأظهر) فلا يجوز السابقة الأعلى هذه الخمسة (ولا تصح السابقة على بقرة)
ولا على طير وكلاب ونحوها وبعوض فتحرّم السابقة عليها مع العوض وتجاوز بغير عوض (ولا) يصح
العقد للغالبية (على نطاح الكباش ولا على مهارشة الديكة لا بعوض ولا بغيره) لأن فعل ذلك نفسه وهو من
فصل قوت لوط ومن فعلهم أيضاً اللواط والضراط في المجالس وقد أهلكهم الله بذنوبهم يجعل على
قراهم يأنفها وبامطار الحجارة على الخارجين من قراهم يأنفها يأنف الواحد منها على رأس الواحد منهم
ويسرى في بدنه حتى يقتله وأما الصراخ والشباك أي تشبكه الأصابع بعضها مع بعض وكل ما لا ينفع
في الحرب ويجوز بلا عوض أمّا بغيره صلى الله عليه وسلم لم يأنف على شيء فكانت لأجل أن
يبره شدة صلى الله عليه وسلم ليسم ولذلك لما أسلم رد صلى الله عليه وسلم عليه وسلم غنمه وكذا
السباحة والشبي بالأقدام وشيل نحو الحجر والسباحة بالسفن فتجاوز بغير عوض وأما الفطس في الماء
فإن حوت المادة بالاستعانة به في الحرب فكذلك السباحة فيجوز بلا عوض والأفلا يجوز مطلقاً لتوكّد
الضرر منه إلى الويت بخلاف السباحة ونحوها (وتصح المناضلة أي) للغالبية (الرماة بالسهم)
أي يصح عقد الغالبية على رمي السهم والرمح والمزاريق والمسلات والأبر والحجارة والرمي بالسندق
على قوس والترود بالسيف وكل نافع في الحرب أمّا الرماة وهي أن يرمى كل من الشخصين إلى
الآخر فلا يصح العقد عليها لأنها حرام إن لم تلبّ السلامة ومثلها الإتيان ولعلّ البهوان ومحل صحة
المسابقة على نحو الخيل والغالبية على رمي نحو السهم (إذا كانت المسافة أي مسافة ما بين موقف
الرايين والغاية التي ينتهيان إليها ومسافة ما بين موقف (الرامي والقرص الذي يرمى إليه معلومة)
بالأذرع أو بالأبوال أو بالمانية كان يشاهداه ابتداءً وعاية (وكانت متفة) السبق معلومة وهي في
نحو الخيل باللقى وفي نحو الأبل بالكبد أو الكف وصفة (المناضلة معلومة أيضاً بأن بين المناضلة
كيفية الرمي من قرع وهو إصابة السهم القرص ولا يثبت فيه أو من خنق وهو أن يثبت السهم القرص
القرص ويثبت فيه) وأن سقط بعد ذلك فإن لم يثبت فيه أصلاً بأن ثقت وسقط منه فهو الخنق
(أو من مرق وهو أن ينفذ السهم من الحانب الآخر من القرص) أو من خرم بأن يصيب طرف القرص
فخرمه فإن أطلقا على القرع وهو محو وإصابة القرص ويشتط للمناضلة ببيان البادي منهما بالرمي
لأشراط الترتيب بينهما فيه خذراً من اشتباه المصيب بالخطي لورمياً معاً وبيان قدر القرص وهو
ما يرمى إليه من نحو حبيب أو جلد أو قرطاس طقولا وغرضاً وسكوا بيان ارتفاعه من الأرض أن
ذكر القرص ولم يثبت عرف فهما فإن غلب فلا يشتط بيان ثمنه منها بل يحمل المطلق عليه
(وأعلم أن عوض السابقة) وعوض المناضلة (هو المال الذي يحرم فيها) بالبناء للمجهول ويجوز
شرط العوض من غير المتسابقين من الأمام أو الأجنبي كأن يقول الإمام من سبق منك فله على
كذا من مالي أو فله في بيت المال كذا ويكون ما يخرج من بيت المال من سهم المصالح وكان
يقول الأجنبي من سبق منك فله على كذا لأنه من مال في طاعة وليس للترم العوض زيادة

في العوض ولا نقص عنه وكذلك الحمل وليس له فسخ العقد لأنه لازم في حقه كالأجارة (وقد يخرج) أي العوض (أحد المتسابقين) أو أحد المتسابقين . وجوزة الأول أن يقول أحد المتسابقين للآخر تساقى معك فان سقيتني فلك على كذا وان سقيتك فلا شيء لي عليك . وجوزة الثاني أن يقول أحد المتسابقين للآخر تناضلت معك على أن يرمي كل واحد منا عشرين فان أصبت في خمسة منها فلك على كذا وان أصبت في خمسة منها فلا شيء لي عليك (وقد يخرجانه معا) بأن يقول المتسابقان تساقى فان سقيتني فلك على كذا وان سقيتك فلي عليك كذا ولا يصح العقد حينئذ إلا أن يدخل بينهما محلا (وذكر المصنف الأول) وهو إخراج أحد المتسابقين للعوض (في قوله) يخرج العوض أحد المتسابقين أو أحد الترامين والتميز بالخراج حري على القالب من أن يلزم العوض يخرج ويضمه عند شخص آخر كشرط ذكر العوض في العقد وان لم يخرج (حق أنه إذا سبق بفتح السين) أي الذي أخرج العوض (غيره استرده) أي العوض الذي أخرجه من أخذه فان كان نفعه بأن لم يخرج بقي على حاله ولا يستحق أحدهما على الآخر شيئا وكذا لو جاء معا (وان سبق يضم أوله) أي للترزم للعوض (أخذه أي العوض صاحبه) وهو الآخر غير للترزم للعوض (السابق له) أي للترزم للعوض أي استحق غير للترزم للعوض أخذه سواء أخذه بالفعل أو تركه (وذكر المصنف الثاني) وهو إخراج المتسابقين معا للعوض (في قوله) وان أخرجه أي العوض المتسابقان معا لم يجز أي لم يصح إخراجهما للعوض أي لم يصح عقدهما حينئذ (الآن يدخل بينهما محلا بكسر اللام الأولى) أي الآن بشرط بينهما ما لا يكون كقولهما ودأبته كفوا لدا بينهما بحيث تكون دأبته مساوية لكل واحد منهما وسعي محلا لأنه محل العقد بإخراجه عن صورة القمار المحرم وهو كل لعبة ترد بين غم وغير (وفي بعض النسخ) الآن يدخل بينهما محلا فان سبق بفتح السين أي المحلل (كلا من المتسابقين) سواء جاءا معا أو مرتبا (أخذ العوض الذي أخرجه) لسبقهما (وان سبق يضم أوله) أي المحلل بأن يسبقه كل منهما أو جاءا معا أو مرتبا أو سبقه أحدهما سواء توسط بينهما أو جاء مع الناظر (ليرغم) أي المحلل (لهما) أي المتسابقين (شيئا) ثم ان سقاها جادا معا فلا شيء لأحدهما على الآخر أيضا وان جاءا مرتبا فالأول لنفسه يأخذ عوض الآخر وان سبقه أحدهما توسط المحلل بينهما فالأول لنفسه يأخذ عوض الناظر ولا شيء للمحلل وان جاء المحلل مع الناظر فكذلك ولو جاءت الثلاثة معا فلا شيء لأحدهم على أحد .

كتاب أحكام الأيمان والندور

كعدم إيمان البين الآبائه أو باسم من أسماء أوصفه من صفاته (الأيمان بفتح الهمزة جمع بين وأصلها) أي البين (سنة اليمين) ثم أطلقت على الحلف (لأنهم كانوا إذا تحالفوا يأخذ كل واحد منهم بيمينه يمين صاحبه) (وشرا تحقيق ما يحتمل الخالفة أو أنها كيدم بذكر اسم الله أو صفة من صفات ذاته) كحلفه ليدخل دار أو ليقوم الليل ومثل ما يحتمل الخالفة الممتنع كحلفه ليقول الميت (والندور جمع نذر وسياق معناه في الفصل الذي بعده) واليمين ثلاثة حالف ومخوف عليه ومخوف به فيشترط في الحالف التكليف والاختيار والقصد وفي المخوف عليه أن يكون غير واجب بأن يكون محتملا أو مستحيلا وفي المخوف به أن يكون اسما من أسماء الله تعالى كما قال (لا يعتقد الجين الآبائه تعالى) أي هذا الاسم الشريف الدال على الذات العلية (أي بذاته) أي بما يفهم

وقد يخرج أحد المتسابقين وقد يخرجانه معا وذكر المصنف في قوله (ويخرج العوض أحد المتسابقين حتى أنه إذا سبق بفتح السين غيره) (استرده) أي العوض الذي أخرجه (وان سبق يضم أوله) (أخذه) أي العوض (صاحبه) السابق (له) وذكر المصنف الثاني في قوله (وان أخرجه) أي العوض المتسابقان (معا لم يجز) أي لم يصح إخراجهما للعوض (الآن يدخل بينهما محلا) بكسر اللام الأولى وفي بعض النسخ الآن يدخل بينهما محلا (فان سبق بفتح السين) بفتح السين كلام من المتسابقين (أخذ العوض الذي أخرجه) (وان سبق) يضم أوله (لم يرغم) لهما شيئا .

كتاب أحكام الأيمان والندور

(الأيمان والندور)

الأيمان بفتح الهمزة

جمع بين وأصلها

سنة اليمين ثم أطلقت

على الحلف وشرا

تحقيق ما يحتمل الخالفة

أو أنها كيدم بذكر اسم

الله تعالى أو صفة من

صفات ذاته والندور

جمع نذر وسياق معناه في الفصل بعده (لا يعتقد الجين الآبائه تعالى) أي بذاته

من

كقول الحالف والله (أو باسم من أسماء) الملتزمة به التي لا تستعمل في غيره كخالف (٢٧٥) الحلق (أو صفة من صفات ذات)

القائمة به كمله وقصره
وصياط الحالف بكل
مكلف مختار ناطق
قاصد لليمين (ومن
حلف بصدقة ماله)
كقوله لله على أن
أصدق علي ويبر عن
هذا اليمين نارة يمين
البحاج والغضب وتارة
بشر الاحاج والغضب
(فهو) أي الحالف أو
الناذر (مخير بين)
الوفاء بما حلف عليه
والزعم بالنذر من
(الصدقة) ماله (أو
كفارة اليمين) في الاظهر
وفي قول يلزمه كفارة
يمين وفي قول يلزمه الوفاء
بما ألزمه (ولا شيء
في لغو اليمين) وقصر بما
سبق لسانه الى لفظ
اليمين من غير ان يقصدها
كقوله في حال غضبه
أوغلته أو عجلته لا والله
مرة وبلى واقعة في
وقت آخر (ومن حلف
أن لا يفعل شيئاً فعلم
غيره لم يحنث ومن حلف
أن لا يفعل شيئاً أي
كبيع عبده (فأمر
غيره بفعله) ففعله بأن
باع عبده الخالصة (لم
يحنث) ذلك الحالف
بفعله غيره الآن يريد
الحالف أنه لا يفعل هو
ولا غيره فيحنث بفعله

من الذات مجردة عن الصفات وهو لفظ الله (كقول الحالف والله) ويحتمل المعنى أي بضوان
الذات بأن قال الحالف بذات الله لأفعلن كذا (أو باسم من أسماء الملتزمة به التي لا تستعمل) أي
لا تطلق (في غيره كخالف الحلق) ورب العالمين ومالك يوم الدين والحي الذي لا يموت (أو صفة من
صفات ذاته القائمة به كمله وقصره) وعظمته وعزته وكلامه وأشار الشارح الى شروط الحالف بقوله
(وصياط الحالف كل مكلف مختار ناطق قاصد ليمين) ومن سبق لسانه الى لفظ اليمين بلا قصد
كقوله في حالة غضب أو لحاج ولا والله تارة وبلى والله تارة أخرى لم تتعد يمينه ويسمى ذلك لغو
اليمين ولو قال ان فعلت كذا فطناً يهودي أو برىء من الاسلام فليس يمين ولا يكفر به ان قصد
تعبيد نفسه عن الفعل وليل لاله إلا الله محمد رسول الله وليستقر الله وان قصد الرضا بذلك إذا
فعله فهو كافر في الحال ولو قال لغيره أقسم عليك بالله أو أسألك بالله لتفعلن كذا وأراد يمين نفسه
فهو يمين يستحب للحاكم إقراره فيها والأفلا ويحتمل على الشفاعة في فعله ولو قال أقسمت أو أقسم
أوحلفت أو أحلفت بالله لأفعلن كذا فهو يمين ان نواه أو أظن وان قال قصدت خبراً ماضياً في صفة
الماضي أو مستقبلاً في صيغة المضارع صدق ناطقاً وكذا ظاهراً على الذنب (ومن حلف بصدقة ماله)
أي حلف بالله على صدقة ماله (كقوله لله على أن أصدق علي) إن فعلت كذا (ويبر عن هذا
اليمين نارة يمين الاحاج والغضب وتارة بنذر الاحاج والغضب) وهو أن يعلق القرية بحث أو يمنع
أو يحقق خبر (فهو أي الحالف أو الناذر) بصدقة ماله (مخير بين) إذا وجد العلق عليه (بين الوفاء بما
حلف عليه) بما ألزمه بالنذر (بأن يفعله) من المصدقة ماله أو كفارة اليمين في الاظهر (وهو
مأربحة العراقيون) وفي قول يلزمه كفارة يمين (لأن هذا النذر يشبه اليمين ورجحة البغوي
والرويان وإبراهيم الروزي والوفى بن طاهر وغيرهم) وفي قول يلزمه الوفاء بما ألزمه (هنا
(ولا شيء) في لغو اليمين وقصر بما سبق لسانه الى لفظ اليمين من غير أن يقصدها) أي اليمين التي
صدرت منه بأن لم يقصد اليمين أصلاً (كقوله في حال غضبه أو عجلته) أو صيغة كلامه
(لا والله مرفوعاً وبلى واقعة في وقت آخر) أو قصد يميناً على شيء فسبق لسانه الى غيره ومثل ذلك
كما لو حلف أن زيداً فجاه وأنه فعل كذا على غلبة ظنه ثم تبين خطأ ظنه فلا شيء عليه ما لم ينو أنه
كذا في الواقع (ومن حلف أن لا يفعل شيئاً فعلم غيرته لم يحنث) وكذلك كان قال والله لا أبيع
أولاً أشتري فوهي في الأولى أو وهبته في الثانية فلا حنث في ذلك لأنه لم يفعل المحلوف عليه (ومن
حلف أن لا يفعل شيئاً مقبلاً أي كبيع عبده) أو أجارته أو روجع موليته (فأمر غيره بفعله) بأن
وكفه في فعله (ففعله بأن باع عبداً الحالف) ولو مع حضوره (لم يحنث ذلك الحالف بفعله غيره) لأنه حلف
على فعله ولم يفعل (إلا أن يزيد الحالف أنه لا يفعل هو ولا غيره) بأن يستعمل اللفظ في حقيقته ومجازه
(فيحنث بفعله مأموره) بمحلاً بأرادته كما يحنث بفعله نفسه (أما لو حلف أن لا ينسكح فوكل صغيره في
النسكاح فإنه يحنث بفعله وكيله) أي بعقده (إله في النسكاح) لأن الوكيل في النسكاح رسول خالص
ولهذا يجب ذكر الوكيل في النسكاح ومثل النسكاح الرحمة ولو حلف أن لا يرجع زوجته فوكل غيره في
رجعها فراجعها حنث على العتد (ومن حلف على نفي) (فعل أمرين) كأن قال والله لا أفعل هذين الأمرين
أو على نفي ليس نويين (كقوله والله لا ألبس هذين الثوبين فعلم أي) أحد الأمرين و (ليس أحدهما)
أي الثوبين (لم يحنث) لأن الحلف عليهما (فان ليسهما معاً أو مرتباً حنث) لأنه فعل المحلوف عليه
الذي هو فعل الأمرين (فان قال لا ألبس هذين ولا هذين حنث بأحدهما) لأن ذلك القول يمينان

مأموره أما لو حلف أن لا ينسكح فوكل غيره في النسكاح فإنه يحنث بفعله وكيله في النسكاح (ومن حلف على فعل أمرين) كقوله والله لا ألبس
هذين الثوبين (ففعله) أي ليس أحدهما لم يحنث) فان ليسهما معاً أو مرتباً حنث فان قال لا ألبس هذين ولا هذين حنث بأحدهما

ولا تنحل بحينه بل اذا فعل الآخر خنت أيضا (وكفارة اليمين هو) أي الحالف اذا خنت (مخبر فيها بن ثلاثة أشياء) أي حلفت بالأول فيلزمه
 رقية مؤمنة (سليمة من عيب يحل بعقل أو كسب) أي ما فيها عيب كور في قوله (أو اطعم عشرة

(ولا تنحل بحينه) لا يفادها على كل مهيما (بل اذا فعل الآخر خنت أيضا) أي حلفت بالأول فيلزمه
 كفارة ناهية لا يبطل ولو قال والله لا ألبس هذا الثوب فزعه منه خطأ من طوله بقدر الأصبع ولا
 يحن بل يلبس بخلاف ما لو حلف لا يركب هذا الجار ففطعت أذنه أو رجله أو حلف لا يركب هذه السفينة
 فزعه منها لو حلف فانه يحن بر كواب الجار وركوب السفينة والفرق أن اللبس ياتر مسرعة جميع البدن
 غالباً بخلاف الركوب ونحوه (وكفارة اليمين هو) أي الحالف اذا خنت (مخبر فيها) ابتداء (بن ثلاثة
 أشياء) إن كان الكفر حراً رشيداً ولو كافراً (أموها عتق رقية مؤمنة سليمة من عيب يحل
 بعقل أو كسب) وهو فصل من الاطعام ولو في زمن العلاء ولو ورث من يفتي عليه فتواه عن الكفارة
 لم يحل (وكانه أخذ كور في قوله أو اطعم عشرة مساكين) أي تملكهم (كل مسكين) أي نصيبه
 مد أو كل مسكين يطعم (مد أي رطلاً ونظماً من حب من غالب قوت بلد الكفر) إن كفر عن نفسه
 فإن كفر عنه غيره فالله به بغالب قوت بلد الكفر عنه (ولا يحزى فيه غير الحب من تمر وأقط) إن
 لم يفتاؤه والإكفي. نعم لو افتاؤه غير الجزى في الفطرة كاللحم يحزى فإن المبرة بما في الفطرة
 (وكانه أخذ كور في قوله أو كسب) أي كسبه كسوة أو من جلد (أي) بأن (يدفع الكفر)
 على سبيل التخليك (لكل من المسكين) العشرة (توباً توباً أي شيئاً يسمى كسوة ما يعتاد لبيسه)
 في البلد (كفميص أو عمامة أو خمار أو كساء) أي رداء أو فوطه أو منديل وهو ما يوضع على الكتف
 أو ما يحمل في اليد (ولا يكفي خف ولا قفازان) ولا مكعب ولا ثقل ولا منطقة ولا فلسوة (ولا يشترط
 في الفميص كونه صالحاً للدفع اليه) فالشرط وقوع اسم الكسوة (فيحزى أن يدفع للرجل توب صغير
 أو توب امرأة) كبر أو توب حرير (ولا يشترط أيضاً كون الدفع جديداً فيجوز دفعه ملبوساً أو تذهب
 قوته) لكن يشترط أن يكون جديداً كما كان أو مقصوراً. نعم لا يكفي الجديده الملبس إذا كان لا يدوم
 الأبد وقد دام لمس التوب السابق لعله التمتع به (فإن لم يكن الكفر رشيداً أو لم يجد الكفر شيئاً من الثلاثة
 السابقة) المجر عن كل مهيما أو غيره وكان مهيما (فصيام أي فيلزمه صيام ثلاثة أيام) بنية الكفارة
 (ولا يجب تناسها في الأظهر) ولو كفر عن الرقيق سيده بغير صوم لم يحزى ويحزى بدموته بالاطعام
 والكسوة لأنه لا راق بعد الموت.

(فصل في أحكام النذور جمع نذر وهو بذل معجزة سائلة وحكي فتحة) ويكون مفصلاً بما عا
 بخلاف الكون يكون مفصلاً قياساً (ومعناه) أي النذر (لغة الوعد بخبر أو شرعاً التزام بقرعة
 غير لازمة) بمعناه (بأصل الشرع) نصيحة (والنذر ضرر بان) أي نوعان إجمالاً (أموها) نذر اللجاج
 ويسمى نذر اللجاج والغضب ويعين اللجاج والغضب ويسمى أيضاً نذر التلق ويمن التلق لأن النادر
 كأنه أعلق الباب على نفسه (يفتح أوله وهو التامادي) أي التطويل (في الخصومة والمراد بهذا النذر
 الذي هو نذر اللجاج) أن يخرج مخرج اليمين أي أن يرد ورود اليمين في قصد اللع أو الحب أو تحقير
 الخبر (بأن يقصد النادر منع نفسه) أو غيره (من شيء ولا يقصد القرعة) لأن قصد القرعة أنه
 يكون في نذر التبر فمكورة للنع لنفسه أن يقول إن كنت فلاناً فقله على كذا ومكورة للنع لغيره
 أن يقول إن فعل فلان كذا فقله على كذا ومكورة للنع لنفسه أن يقول إن لم أفلح فلان كذا فقله على كذا
 على كذا ومكورة للنع لغيره أن يقول إن لم يفعل فلان كذا فقله على كذا ومكورة للنع لغيره أن يقول إن لم
 أن يقول إن لم يكن الأمر كذا فقله أو كذا قال فلان فقله على كذا (وفي) أي نذر اللجاج (كس).

مسكين كل مسكين
 مد أي رطلاً ونظماً
 حب من غالب قوت
 بلد الكفر ولا يحزى
 فيه غير الحب من تمر وأقط
 في قوله (أو كسب) أي كسبه
 أي يدفع الكفر لكل
 من المسكين (توباً
 توباً) أي شيئاً يسمى
 كسوة ما يعتاد لبيسه
 كفميص أو عمامة أو
 خمار أو كساء ولا يكفي
 خف ولا قفازان ولا
 يشترط في الفميص
 كونه صالحاً للدفع
 اليه فيحزى أن يدفع
 للرجل توب صغير أو
 توب امرأة ولا يشترط
 أيضاً كون الدفع
 جديداً فيجوز دفعه
 ملبوساً أو تذهب
 قوته
 (فإن لم يجد) الكفر
 شيئاً من الثلاثة السابقة
 (فصيام) أي فيلزمه
 صيام (ثلاثة أيام) ولا
 يجب تناسها في الأظهر
 (فصل في أحكام
 النذور جمع نذر وهو
 بذل معجزة سائلة
 وحكي فتحة ومعناه لغة
 الوعد بخبر أو شرعاً
 التزام بقرعة غير

لازمة بأصل الشرع والنذر ضرر بان نذر اللجاج نذر أوله وهو التامادي في الخصومة والمراد بهذا النذر أن يخرج مخرج اليمين بأن يقصد النادر منع نفسه من شيء ولا يقصد القرعة وبه كسر

بين أو ما ألزمه بالنذر
والثاني نذر الحارة
وهو نذر عان أحد هاتين
لا يعلقه الناذر على شيء
كقوله ابتداء فقه على
صوم أو عتيق والثاني
أن يعلقه على شيء
وأشاره المصنف بقوله
(والنذر يلزم في الجزاءة
على) نذر (مباح
وطاعة كقوله) أي
الناذر (أن شق الله
مريض) وفي بعض
النسخ مرضى أو أن كفت
شر عدوى (فقه على)
أن أصلي أو صوم أو
أنصدق ويلزمه أي
النذر (من ذلك) أي
مما نذر من صلاة أو
صوم أو صدقة (ما يقع
عليه الاسم) من الصلاة
وأقلها ركعتان أو
الصوم وأقله يوم أو
الصدقة وهي أقل شيء
ما يتمول وكذا النذر
الصدق بمال عظيم كما
قال القاضي أبو الطيب
ثم صرح المصنف
بفهوم قوله سابقا على
مباح في قوله (ولا نذر
في معصية) أي لا يتعد
نذرها (كقوله أن
قتلت فلانا) غير حق
(فقه على كذا) وخرج
بالمعصية نذر الكروه

بين أو ما ألزمه بالنذر (والثاني نذر الحارة) أي ما ألزمه بالنذر
وهو على قسمين ما يسمى نذر التبر فقط وهو غير المعلق وما يسمى نذر (الحارة) أي ما ألزمه بالنذر
شيء كما قال الشارح (وهو) أي نذر التبر (نوعان أحدهما) غير معلق وهو (أن لا يعلقه) أي النذر
(الناذر على شيء) كقوله (أي الناذر) (ابتداء) أي في ابتداء الكلام من غير أن يسبق منه تعليق على
شيء (فقه على صوم أو عتيق) أو صدقة أو نحو ذلك وكقول من شق من مرضه الله على كذا فلما نعم الله
على من شقائي من مرضي (والثاني) معلق وهو (أن يعلقه) أي النذر (على شيء) مرغوب فيه ومحبوب
للنفس وهو إما حديث نعمة أو ذهاب نقمة ولو قال إن شق الله مريض فقل أن أنصدق بدينار فشيء
جاء دفعه إليه إذا كان لا يلزمه نفقته وكان فقيرا وفي هذا النذر يلزم ما ألزم عينا لكن على التراخي
أن لم يقدره بوقت معين ولو قال إن فعلت كذا فعلت كفارة بين أو كفارة نذر لزمته الكفارة عند وجود
الصفة ولو قال فعلت بين فلن أو فعلت نذر صبح ونحوه من قرينة وكفارة بين . ولو كان النذر ثلاثة :
صفة ومنذور ونذر وهو لا بد أن يكون مكلفا مختارا غير مجبور عليه فيما نذره (وأشاره) أي
لثاني وهو المعلق (المصنف بقوله) (والنذر يلزم) أي يجب الوفاء به عند وجود المعلق عليه على التراخي (في
الجزاءة) أي الكفارة (على) تعليق (نذر) على (مباح وطاعة) فالنذر المعلق على مباح أما أن يكون
المعلق عليه حصول نعمة (كقوله أي الناذر إن شق الله مريض وفي بعض النسخ مرضى) أو أن يقدم
عاني (أو) يكون المعلق عليه اندفاع نقمة كقوله (أن كفت شر عدوى) أو أن نحو من الفرق
(فقه على أن أصلي أو صوم أو أنصدق) أو عتيق أو نحو ذلك ومثال النذر المعلق على طاعة أن يقول
إن صليت الظهر أو أن صمت رمضان أو أن تصدقت لله علي كذا (ويلزمه أي الناذر) بعد
حصول الملق عليه (من ذلك أي ما نذره) من أي نوع (من صلاة أو صوم أو صدقة) عند الإطلاق
بأن لم يقيد بقدر معلوم من ذلك (ما يقع) أي يطلق (عليه الاسم من الصلاة وقولها) في واجب الشرع
(ركعتان) بالقيام مع القدرة (أو الصوم وأقله يوم) واحد كامل (أو الصدقة وهي أقل شيء بما يتمول)
ولا يتقدر بخمسة دراهم ولا بنصف دينار وإنما محل الطلق على أقل واجب من جنسه لأن أقل متمول
قد يلزمه في الشريعة كما إذا كان الصاب مشتركا بين مائتين مثلا وجب فيه ربع العشر فالواجب على
كل منهم أقل متمول (وكذا لو نذر التصديق بمال عظيم) أي فيجب أقل متمول (كما قال القاضي
أبو الطيب) ويحمل المصنف على عظيم ثم غاصبه ولو نذر العتيق أجزأه رقة ولو نذر صدقة ككفارة أو فروع
الاعم عليها (ثم صرح المصنف بفهوم قوله سابقا على مباح في قوله ولا نذر) يتعد (في) فعل
(معصية أي لا يتعد نذرها) تنجز إذا كان قال الله علي أن أمرب الحجر وتعليفا (كقوله أن قتل
فلانا بغير حق الله على كذا) أي صلاة أو نحوها من كل قرينة لم تتعين بصل الشرع بخلاف ما لو كان القتل
محققا كان استحق قتله قودا فقال إن قتل فلانا فله على كذا فإن النذر يتعد لأنه ليس مطلقا
على معصية بخلاف ما لو كان قتله قرينة كالخزفي فإنه يلزم ما ألزمه وبخلاف ما إذا قصد قوله إن قتل فلانا
فله على كذا منع نفسه من ذلك القتل فإن النذر يتعد ويكفي نذر لحاج (وخرج بالمعصية) أي
بنذرها (نذر الكروه كنذر شخص صوم الدهر فينقذ نذره) أي ذلك الصوم (ويلزمه الوفاء به)
ويجوز صوم الدهر إن لا يكره له صومه بأن كان قادرا عليه بأن لم يخف به ضررا أو فوت حق والأفلا
يصح ويحرم نذر الكروه إذا كان مكرها لها على كرم يوم الجمعة فإنه ينقذ نذره لأن الكراهة
للعرض الأخر لا دلالات العبادة (ولا يصح أيضا نذر واجب على العتق) لأنه لا يلزم عينا لزام الشرع

كنذر شخص صوم الدهر فينقذ نذره ويلزمه الوفاء به ولا يصح أيضا نذر واجب على العتق

﴿كتاب أحكام
 الأفضية والشهادات﴾
 والأفضية تجمع قضاء بالمد
 وهو لغة أحكام الشيء
 وأماؤه وشتر عاقل
عالمه من غير أن يرى
 الحكومة بين خصمين
 بحكم الله تعالى والشهادات
 تجمع شهادة مصدر شهد
 مأخوذة من الشهود
 بمعنى الحضور والقضاء
 فرض كفاية فان تيقن
 على شخص لزومه طلبه
 (ولا يجوز أن يلي
 القضاء الأيمن استكمل
 فيه خمسة عشر) وفي
 بعض النسخ خمس
 عشرة (حذلة) أحدها
 (الاسلام) فلا تصح
 ولاية الكافر ولو كانت
 على كافر مثله قال
 الماوردي وما سخرت
 به عادة الولاة من نصب
 رجل من أهل الذمة

(البلوغ والعقل) فلا ولاية
(الكورية) فلاصح ولا ولاية

وسياتي بيانها في فصل الشهادات فلا ولاية لفاسق بشئ لاشبهة له فيه (٢٧٩) (و) السابع (معرفة أحكام الكتاب

والسنة) على طريق
الاجتهاد ولا يشترط
حفظه آيات الأحكام
ولا أحاديثها المتعلقة
بها عن ظهر قلب وخرج
بالأحكام القصص
والمواظ (و) الثامن
(معرفة الاجماع) وهو
اتفاق أهل الحل والعقد
من أمثله محمد صلى
الله عليه وسلم على
أمر من الأمور ولا
يشترط معرفته لكل
فرد من أفراد الاجماع
بل يكفي في المسئلة
التي يفتي بها أو يحكم
فيها أن قوله لا يخالف
الاجماع فيها (و) التاسع
(معرفة الاختلاف)
الواقع بين العلماء (و)
العاشر (معرفة طرق
الاجتهاد) أي كيفية
الاستدلال من أدلة
الأحكام (و) الحادي
عشر (معرفة طرق
من لسان العرب)
من لغة وصرف ونحو
(ومعرفة تفسير كتاب
الله تعالى (و) الثاني
عشر (أن يكون شيعيا)
أو بصياح في أدته فلا
يصح تولية أصم (و)
الثالث عشر (أن
يكون بصيرا) فلا يصح

وسياتي بيانها في فصل الشهادات (وهي صفة متمكنة في النفس تمنع من إفراغ الكبار
والردائل للنسابة (فلا ولاية لفاسق بشئ لاشبهة له فيه) (والمصحيح لا تصح ولاية فاسق ولو كان
الفاسق يفعل ماله فيه شبهة كوطء أمته للشركة أو أمة فرعه. (و) السابع (معرفة) أنواع محال
(أحكام الكتاب والسنة) أي الأحاديث وهي كل ما نسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم من الأقوال والأفعال
والهم والتقرير (على طريق الاجتهاد) وهي استنباط الأحكام من الكتاب والسنة (ولا يشترط حفظه
آيات الأحكام) وهي خمسمائة آية (ولا أحاديثها) وعدد أحاديث الأحكام خمسمائة (المتعلقات بها) أي
الأحكام (عن ظهر قلب) بل يكفي أن يعرف محال الأحكام في أبوابها ويراجعها وقت الحاجة إليها
لكن يشترط أن يكون له أصل صحيح من كتب الأحاديث كصحيح البخاري ومسلم وسنن أبي داود
(وخرج بالأحكام القصص والمواظ) فلا يشترط معرفتها. (و) الثامن (معرفة الاجماع) أي التجمع عليه
من الصحابة فمن بعدهم (وهو اتفاق أهل الحل والعقد) أي أهل الأمور وعقدها وهم العلماء (من أمة
محمد صلى الله عليه وسلم على أمر من الأمور ولا يشترط معرفته لكل فرد من أفراد الاجماع) أي لكل
مسئلة من المسائل المجمع عليها (بل يكفي) أن يعرف (في المسئلة التي يفتي بها) أن كان يتكلم بها على
سبيل الفتوى (أو يحكم فيها) أن كان يتكلم فيها على سبيل الحكم والازام (أن قوله لا يخالف الاجماع فيها)
أما عليه أنه وافق بعض المتقدمين أو خلية على ظنه أن تلك المسئلة يتكلم فيها أو يكون بل تولت
في عصره فقط. (و) التاسع (معرفة الاختلاف الواقع بين العلماء) في الحكم الذي يريده أي معرفة
المسائل المختلف فيها بين العلماء ولا يشترط معرفته لكل فرد من أفراد المسائل المختلف فيها بل يكفي
معرفة أن قوله في المسئلة التي يفتي فيها لا يخالف أقوال العلماء فيها من الصحابة فمن بعدهم. (و) العاشر
معرفة طرق الاجتهاد أي كيفية الاستدلال من أدلة الأحكام أي معرفة الأشياء الواجبة إلى محل ادراك
الأحكام الشرعية مع معرفة القياس بأنواعه الثلاثة الأولى والسوى والأدوية لعمل بها. (و) الحادي
عشر (معرفة طرق من لسان العرب من لغة وصرف ونحو) لأن به يعرف عموم اللفظ وخصوصه وإطلاقه
وتقييده وإجماله وبيانه وصيغ الأمر والنهي والخبر والاستفهام وما لا بد منه في فهم الكتاب والسنة
فلا يشترط أن يكون متبحرا في هذه العلوم بل يكفي معرفته بطل من كل نوع منها وهو أمر سهل
في هذا الزمان فإن العلوم قد كتبت وجمعت (و) معرفة طرق من (تفسير كتاب الله تعالى)
ليعرف به الأحكام المأخوذة منه وهذا وما قبله من جملة طرق الاجتهاد. (و) الثاني عشر (أن يكون
شيعيا ولو بصياح في أدته فلا يصح تولية أصم) لا يصح أصلا فإنه لا يفرق بين أفراد وانكار وإنشاء
واخبار. (و) الثالث عشر (أن يكون بصيرا فلا يصح تولية أصم) خلافا للأمام مالك ولا تولية من يرى الأشباح
ولا يعرف الصور لأنه لا يعرف الطالب من المطلوب فإن كان يعرف الصورة إذا قرئت منه صبح (و) يجوز
أن يكون أي القاضي (أعور) وهو من يبصر بأحدى عينيه (كما قال الروائي) وكذا من يبصر نهارا
فقط دون من يبصر ليلا فقط قاله الأدرعي (و) الرابع عشر (أن يكون كتابيا) على أحد وجهين اختاره الأدرعي
والزركشي لاحتياجه إلى أن يكتب إلى غيره ولأن فيه أمنا من تحريف القاري عليه (ومما ذكره المصنف
من اشتراط كون القاضي كتابيا وجه مرجوح والإصحح خلافه) أي خلاف هذا الوجه وهو عدم اشتراط
كونه كتابيا ولا يشترط كون القاضي ناطقا فلا تصح تولية الأخرس على الصحيح لأنه كالحمار ولا يشترط كونه
عارفا لحساب لتصحح المسائل الحسابية الفقهية لأن الحمل به لا يوجب الخلل في غير تلك المسائل
والإحاطة بجميع الأحكام لا يشترط. (و) الخامس عشر (أن يكون شديقا) فلا تصح تولية مفقول بأن اختل

تولية أصم ويجوز مكنة أعور كما قال الروائي (و) الرابع عشر (أن يكون كتابيا) ومما ذكره المصنف من اشتراط كون القاضي
كتابيا وجه مرجوح والإصحح خلافه (و) الخامس عشر (أن يكون شديقا) فلا تصح تولية مفقول بأن اختل

نظرة أو فكره أو فكره أو فكره أو فكره . ولما فرغ الصنف من شروط القاضي شرع في آدائه فقال (ويستحب أن يجلس) وفي بعض النسخ أن ينزل أي القاضي (٢٨٠) (في وسط البلد) إذا انسبت خطته فإن كانت البلد صغيرة نزل حيث شاء

ان لم يكن هناك موضع معتاد ينزله القاضي ويكون جلوس القاضي (في موضع) فسيح (بارز) أي ظاهر (لناس) بحث يراه المستوطن والغريب والقوي والضعيف ويكون مجلسه مصونا من أذى حر وبرد بأن يكون في الصيف في مهب الريح وفي الشتاء في مكان (ولا حجاب له) وفي بعض النسخ ولا حجاب دونه فلو اتخذ حجاباً أو بواباً كره (ولا يقعد القاضي للقضاء في المسجد) فإن ففيه كرهه فإن اتفق وقت حضوره في المسجد لملاذ أو غيرها خصوصاً لم يكره فصلها فيه وكذا لو احتاج إلى المسجد لعذر من مطر ونحوه (ويسوي) القاضي وجوبا بين الخصمين في ثلاثة أشياء (أحدها النسوة) في المجلس فيجلس القاضي الخصمين بين يديه إذا استويا ترفاً أما المسلم فترفع على الذمي في المجلس (والثاني) أي الكلام فلا يسمع كلام أحد هادون الآخر (والثالث) أي النظر فلا ينظر لأحد هادون الآخر (والرابع) أي في دخولها عليه فلا يدخل أحد هادون الآخر (والخامس) أي القيام لها فلو كان أحدهما فقط يمسح حتى القيام فيترك القيام له محافظة على التسوية والهادون في جواب سلامهما إن سلما فلا يقصد الرد على أحدهما والبايع في طلاقة الوجه أو عبوسه وسائر أنواع الأكرام فلا يخص أحدهما بشيء منها وإن اختلفوا بفضيلة أو غيرها (ولا يجوز للقاضي أن يقبل الهدية) وإن قلت ومثلها الهبة والضيافة والعارية إن كانت لمنفعة تقابل بأجرة كسكنى داري وركوب دابة (من أهل) محل (عمله) بأن كان من أهل محل ولايته وأهداها إليه في محل ولايته وكذا الواحد

النسوة في (اللفظ) أي الكلام فلا يسمع كلام أحد هادون الآخر (والثالث) أي النظر فلا ينظر لأحد هادون الآخر (ولا يجوز) للقاضي (أن يقبل الهدية من أهل عمله)

فان كانت الهدية في غير عمل من غير أهله لم يحرم في الأصح وان أهدى اليه من هو في محل ولايته وله خصومة ولاعادة له بالهدية قبلها حرم عليه قبولها (و يجنب) القاضى (القضاء) أى بكره ذلك (في عشرة مواضع) وفي بعض النسخ أحوال

(عند القصب) وفي

بعض النسخ في القصب

قال بعضهم وادأخرجه

القصب عن حالة

الاستقامة حرم عليه

القضاء حينئذ

(والجوع) والنسب

المفرط (والمطئن)

ومثله الشهوة والحزن

والفرح المفرط وعند

المريض أى المولم

(ومدافعة الأخيشتين)

أى البول والغائط

(وعند النعاس و)

عند شدة الحر

والبرد والغضب الجامع

لهذه العشرة وغيرها

أنه يكره للقاضى القضاء

في كل حال يسوء خلقه

واذا حكم في حال مما

تقدم فقد حكمه مع

الكرهية (ولا يسأل)

وجوبا أى اذا جلس

الحصان بين يدي

القاضى لا يسأل (المدعى

عليه إلا بعد كمال) أى

بعد فراغ المدعى من

(الدعوى) الصحيحة

وحينئذ يقول القاضى

للمدعى عليه أخرج من

دعواه فان أقرب بما

ادعى عليه به زمه

ما أقربه ولا يفيد بعد

ذلك الرجوعه وان

له من هو من غير محل ولايته في محل ولايته بأن دخل بها في محل ولايته وكذا لو أرسلها مع رسول ولم يدخل بها فيحرم قبولها على الصحيح (فان كانت الهدية في غير محل) (عمه) بان كان القاضى في غير محل ولايته وقت الهدية سواء كانت من أهل محل ولايته أو (من غير أهله لم يحرم) قبولها عن لخصوصه (في الأصح) وان أهدى اليه من هو في محل ولايته ولو كان القاضى في غير محل ولايته وقت الهدية (وله خصومة) سواء كان من يهدى اليه قبل الولاية أم لا أولم يكن له خصومة (و) (لكن) (لأعادة له بالهدية قبلها) أى قبل ولايته (حرم عليه قبولها) أى الهدية لأنها في الصورة الأولى تدعو إلى الميل إليه وفي الثانية في محل ولايته تشبه العمل ظاهراً وان كان يهدى قبل ولايته ولا خصوصية له فجاز قبولها ان كانت الهدية بقدر العادة والأولى أن يشب عليها فان زادت على العادة حرم قبولها ومتى حرم قبولها لم يملكها ويجب ردّها لما كتبها فان عذر تجملها في بيت المال (و يجنب) القاضى القضاء أى بكره (ذلك) أى القضاء (في عشرة مواضع وفي بعض النسخ أحوال) الأول (عند القصب) أى غير التسديد (وفي بعض النسخ في القصب) أى في حال القصب (قال بعضهم) وإذا أخرج القصب عن حالة الاستقامة أى الاعتدال (حرم عليه القضاء حينئذ) ومع ذلك ينقد حكمه حينئذ لاسيما اذا اضطر إليه في الحال (و) (الثاني عند) (الجوع) والنسب (المفرط و) (الثالث عند) (المطئن) (المفرط و) (الرابع عند) (شدة الشهوة) أى التوقان إلى النكاح (و) (الخامس عند) (الحزن) (للمفرط في مصيبة أو غيرها) (و) (السادس عند) (المفرط المفرط و) (السابع عند) (المرض أى المولم و) (الثامن عند) (مدافعة الأخيشتين) اجتماعاً أو انفrazاً (أى البول والغائط) وكذا الرجوع (و) (التاسع عند) غلبة (النعاس و) (العشرة و) (عند شدة الحر و) (البرد) وعند الحوف للزبح وعند السامة والتعب (و) (الضابط الجامع لهذه العشرة وغيرها) مما ذكره المصنف (أنه يكره للقاضى القضاء في كل حال يسوء خلقه) أى يجعل الحق سبباً في تغير خلقه وينقص عقله (واذا حكم في حال مما تقدم فقد حكمه مع الكراهة) لأنها لا يخرج (ولا يسأل) القاضى (وجوباً أى اذا جلس الحصان بين يدي القاضى لا يسأل المدعى عليه إلا بعد كمال أى بعد فراغ المدعى من الدعوى الصحيحة) ويستترط لصحة كل دعوى ستة شروط : الأول أن تكون معلومة غالباً بأن يفصل المدعى ما يدعيه ومن غير الغالب أن تكون معلومة كالدعوى بالتمتع والتفقه والكسوة والأقرار بمجهول والرضخ في الغنime . والثاني أن تكون ملزمة . والثالث أن يكون مدعى عليه . والرابع والخامس أن يكون كل من المدعى والمدعى عليه غير حربي لأماناً له مكافاً أو سكران . والسادس أن لا تنافضاً دعوى أخرى (وحينئذ) أى حين اذ فرغ المدعى من الدعوى الصحيحة (يقول القاضى للمدعى عليه) ولو بلا طلب المدعى (أخرج) أى انفصل (من دعواه) اما بالأقرار أو بالانكار (فان أقرب بما ادعى عليه) حقيقة أو حكماً بان حلف المدعى الجمين المردودة (زماً ما أقربه) ولا يحتاج إلى حكم القاضى بالزوم بعد الاقرار بخلاف البينة فيحتاج إلى حكم القاضى بعدها (ولا يفيد بعد ذلك الرجوعه) لأنه لا يقبل الانكار بعد الاقرار (وان أنكر ما ادعى به عليه فلا قاضى لمن يقول للمدعى الثالثة أو شاهد مع عينك ان كان الحق مما ثبتت بشاهدين) وهو ما كان القصد منه المال ويجوز للقاضى أن يسكت بل الأولى السكوت ان علم أن المدعى بعينه ذلك وان شك في علمه بذلك فلا يقول أولى وان علم سخطه به وجب اعلامه به (ولا يحلفه وفي بعض النسخ ولا يستحلفه أى لا يحلف القاضى

(٣٦ - قوت الحبيب العربي)

كان الحق مما ثبتت بشاهد وعين (ولا يحلفه) وفي بعض النسخ ولا يستحلفه أى لا يحلف القاضى

للدعي عليه) أي لا يجوز له أن يأمره بالحلف (الأبعد سؤال للدعي) أي طلبه (من القاضي أن يحلف الدعي عليه) فلو حلفه قبل طلب الدعي بحلفه لم ينعده وكذا لو حلف الدعي عليه بعد طلب الدعي وقبل تحليف القاضي وعلم من ذلك أنه لا يجوز للقاضي الحكم على الدعي عليه بالسكوت إذا امتنع من اليمين قبل طلب الدعي منه الحكم عليه وهو كذلك على الأصح في الروضة (ولا يلحق القاضي خصما) منها (حجة) بطلبها على خصمه (أي لا) يجوز له ذلك التلقين لأضراره بالخصم الآخر بأن (يقول لكل من الخصمين قل كذا وكذا) في حال الدعوى (أما استفسار الخصم) أي طلب تفسيره لدعواه غير المفصلة (فجاء كأن يدعي شخص قتلًا على شخص) إجمالاً فيه دعوى غير مفصلة فيسن للقاضي استفساره عنها (فيقول القاضي للمدعي قتل عمدا أخطأ) أو شبه عمدا ولا يجوز للقاضي أن يلحق الشاهد الشهادة بأن يقول له قل أشهد أن فلان على فلان كذا أما كيف يفقه أداء الشهادة فيجوز وذلك بأن يقول له كيفية الشهادة أن تأتي بلفظ أشهد وتأتي بالمشهود عليه مجرورا بقل وبالمشهود له مجرورا باللام (ولا يفهمه) أي واحدا منهما (كلاما) يعرفه كيفية الدعوى وكيفية الجواب من أفراد أو انكار لأضراره بخصمه (أي لا يفهمه) أي واحدا من الخصمين قبل الشروع في الدعوى (كيف يدعي) بأن يقول له كيفية الدعوى كذا وكذا وكيفية الجواب كذا وكذا من غير أن يلحقه عند الدعوى قائلها سابق على الدعوى (وهذه المسئلة) أي قول المصنف ولا يفهمه كلاما (ساقطة في بعض نسخ المتن) استغناء عنها بما قبلها لأنه يراد بالتلقين ما يشمل التفهيم ويندب للقاضي دعاؤها إلى صلح يرجي ويجوز له الحكم يوما أو يومين رضاعيا (ولا يفتن بالشهاد) أي لا يشق عليهم (وفي بعض النسخ ولا يفتن شاعدا كان يقول القاضي له كيف تحملت) الشهادة (ولعلك شأهت) أو يقول لم شأهت أي لأجرة أو حصة أو يقول بأمره الشهادة قال بعضهم إن ذلك المذكور كله ليس تنبأ بل التفت أن يقول في أي زمان في أي مكان مثلا وأن يقول في شهادة القتل قتلته بسيف أو سكين أو سهم وفي أي مكان وفي أي زمان ومن التفت أيضا أن يستقصي منه أموراً شق عليه فربما يؤدي التفت إلى تركهم الشهادة فيضطرر الخصم المشهود له بذلك ولا يجوز للقاضي أن يصرخ على الشاهد ولأنه جرحه (ولا يقبل الشهادة الآمن أي شخص ثبت عدالته) عندنا كم سواء كان عند هذا الحكم أو غيره وذلك إذا لم يعرف القاضي عدالة الشاهد ولا فقهه ويسمى حبيذا عدلا باطنا (فإن عرف القاضي عدالة الشاهد عمل شهادته) أي قبلها ولا يحتاج إلى تعديل وإن طلبه الخصم وهذا من نوع القضاء بعلم الحاكم فشرط كونه شاعدا نعم لا يعمل شهادته إن كان أصله أوفرعه (أو عرف فسقه رد شهادته) ولا يحتاج إلى بحث عنه كمن استفاضه فقه بين الناس فإنه لا يحتاج للبحث عنه (فإن لم يعرف عدالته ولا فقهه طلب منه التزكية) وجوئنا سواء كان الخصم فيه أو سكت لأن الحكم لشهادته يتوقف على عدالته وهي لا تثبت عند عدم علم القاضي بالأمانة وإذا ثبت عدالة الشاهد بالينة ثم شهد في واقعة أخرى فنقص الزمان لم يحتاج إلى تعديله ناسيا بل يحكم بشهادته من غير تعديل وإن طل الزمان فلا يصح أنه يطلب تعديله ناسيا لأن طول الزمان يغير الأحوال ويجتهد الحاكم في طول الزمان وقصره ومحل الخلاف في طول الزمان إذا لم يكن من المرتين لشهادة عند القاضي والإفلا يجب طلب التعديل قطعا (ولا يكتفي في التزكية قول المدعي عليه أن الذي شهد عني عدل) لأن الاشتراك في حق الله تعالى فلا يكتفي فيه بقوله (بل لابد من احضار من يشهد عند القاضي عدالته) أي بل يتخذ القاضي من كين ويكتب لكل منهما ما يميز الشاهد والمشهد له والمشهد عليه من الأسماء والكنى والحرف

وعبرها

واعلم أن من شرط كون الشاهد

الدعي عليه (الأبعد سؤال المدعي) من القاضي أن يحلف الدعي عليه (ولا يلحق القاضي خصما) أي لا يقول لكل من الخصمين قل كذا وكذا أما استفسار الخصم فجاء كأن يدعي شخص قتلًا على شخص فيقول القاضي للمدعي قتل عمدا أخطأ (ولا يفهمه كلاما) أي لا يفهمه كيف يدعي وهذه المسئلة ساقطة في بعض نسخ المتن (ولا يفتن بالشهاد) وفي بعض النسخ ولا يفتن شاعدا كان يقول القاضي له كيف تحملت (ولعلك شأهت) أو يقول لم شأهت أي لأجرة أو حصة أو يقول بأمره الشهادة قال بعضهم إن ذلك المذكور كله ليس تنبأ بل التفت أن يقول في أي زمان في أي مكان مثلا وأن يقول في شهادة القتل قتلته بسيف أو سكين أو سهم وفي أي مكان وفي أي زمان ومن التفت أيضا أن يستقصي منه أموراً شق عليه فربما يؤدي التفت إلى تركهم الشهادة فيضطرر الخصم المشهود له بذلك ولا يجوز للقاضي أن يصرخ على الشاهد ولأنه جرحه (ولا يقبل الشهادة الآمن أي شخص ثبت عدالته) عندنا كم سواء كان عند هذا الحكم أو غيره وذلك إذا لم يعرف القاضي عدالة الشاهد ولا فقهه ويسمى حبيذا عدلا باطنا (فإن عرف القاضي عدالة الشاهد عمل شهادته) أي قبلها ولا يحتاج إلى تعديل وإن طلبه الخصم وهذا من نوع القضاء بعلم الحاكم فشرط كونه شاعدا نعم لا يعمل شهادته إن كان أصله أوفرعه (أو عرف فسقه رد شهادته) ولا يحتاج إلى بحث عنه كمن استفاضه فقه بين الناس فإنه لا يحتاج للبحث عنه (فإن لم يعرف عدالته ولا فقهه طلب منه التزكية) وجوئنا سواء كان الخصم فيه أو سكت لأن الحكم لشهادته يتوقف على عدالته وهي لا تثبت عند عدم علم القاضي بالأمانة وإذا ثبت عدالة الشاهد بالينة ثم شهد في واقعة أخرى فنقص الزمان لم يحتاج إلى تعديله ناسيا بل يحكم بشهادته من غير تعديل وإن طل الزمان فلا يصح أنه يطلب تعديله ناسيا لأن طول الزمان يغير الأحوال ويجتهد الحاكم في طول الزمان وقصره ومحل الخلاف في طول الزمان إذا لم يكن من المرتين لشهادة عند القاضي والإفلا يجب طلب التعديل قطعا (ولا يكتفي في التزكية قول المدعي عليه أن الذي شهد عني عدل) لأن الاشتراك في حق الله تعالى فلا يكتفي فيه بقوله (بل لابد من احضار من يشهد عند القاضي عدالته) أي بل يتخذ القاضي من كين ويكتب لكل منهما ما يميز الشاهد والمشهد له والمشهد عليه من الأسماء والكنى والحرف

وغيرها يكتب أيضا للشهود يمين فدرين أو عين أو غيرهما يثبت سراكل واحد منهما ما كتبوا
يملأ أحدهما بالآخر ليسأل عن حال الشاهد من العارفين بحاله من الأحباب أو الجيران فيسأل كل منهما
عن حال الشاهد من ذكر في قبول شهادته في نفسه وهل بينه وبين المشهود له أو الشهود عليه ما يمنع شهادته
من قرابة أو عداوة ثم يأتي كل منهما إلى القاضي ويخبره بما عليه من حال الشاهد بلفظ شهادة (فيقول
أشهد) على شهادة للزكيين (أنه) أي الشاهد (عدل) وأن لم يقل في وعلى لأن زيادة ذلك تأكيد
(ويعتبر في الزكي شروط الشاهد من العدالة وعدم العداوة وغير ذلك) كاستفاء التهمة فلا تقبل تزكية
الأصل للفرع وعكسه (ويشترط مع هذا) أي شروط الشاهد (معرفة) أي الزكي (بأسباب الخرج
والتعديل) لأنه يشهد بهما (وخبرة باطن من قبله) أو يخرج به أي معرفة ذلك (بصحة) أي بطول
المعاشرة خصوصًا في السفر (أو جوار) لأنه يعرف به صاحب الشخص من مساه (أو معاملة) في الدرامم
والدنانير ويجب ذكر سبب الخرج كالزنا والسرقة للاختلاف فيه بخلاف سبب التعديل فلا يجب ذكره
لأن الأصل العدالة (ولا يقبل القاضي شهادة عدو على عدوه) بخلاف شهادته له فإنها تقبل إذا لا تهمة
كما قال الشاعر:

وملحة شهدت لها ضرتها • والفضل ما شهدت به الأعداء

(والمراد بعدو الشخص من يفضيه) أي من يحزن لفرجه ويفرح لحزنه والمراد بالعداوة العداوة
الدينية الظاهرة ويكتفي بما يدل عليها كالحاقصة ولا يقصر عداوة الدين فتقبل شهادة المسلم على الكافر
لا عكسه وتقبل شهادة النسي على البتيع (ولا يقبل القاضي شهادة والد أو ابن أو ولد له وفي بعض النسخ
لمولوده أي وإن سفل ولا شهادة ولد له وإن علا) فتعده نعم لو ادعى القاضي أو الإمام بما ليبت
للمال فشهد له بأصله أو فرعه قبلت شهادته لعدم الدعي به على المسلمين (أما الشهادة عليهم فتقبل)
لانتفاء التهمة الآن كان بينه وبين أصله أو بينه وبين فرعه عداوة فلا تقبل الشهادة لأحدهما ولا
عليهما (ولا يقبل كتاب قاض إلى قاض آخر) أي لا يعمل القاضي للكتاب إليه بمجرد الكتاب
(ق) جنس (الأحكام) أو في سماع بينة (الأبعد شهادة شاهدين) عدل في شهادة (شاهدان على القاضي
الكتاب) أي الذي كتب الكتاب (بما فيه أي الكتاب) من الحكم على الغائب (عند القاضي) للكتاب
إليه) جذا حصار الخصم عنده وذلك لأن الاعتداء أهو على شهادتهما لا على الكتاب لأنه سنة حق
لوضاع أو انجح في نفسه أو خالفه الميرة ثم لا بالكتاب والمراد بهما شاهدان غير شاهدي الحق أنهما
فلا يذهبان إلى القاضي للكتاب إليه وإنما اللذان يذهبان شاهدا الحكم (وأشار للنصف بذلك)
أي بقوله ولا يقبل كتاب قاض إلى آخره (إلى أنه) أي الشان إذا ادعى شخص على شخص غائب عن البلد
(بما يثبت لئال عليه) بأن أقام للدعي الحجة عليه وحلف بين الاستظهار وحكم به الحاكم (فإن
كان له مال حاضر) في محل عمل القاضي (فصاء القاضي مند) أي ذلك المال نيابة عن الغائب فإن
القاضي يثوب عنه لغيبته (وإن لم يكن له مال حاضر) في محل عمل القاضي (وسأل للدعي انتهاء
الحال إلى قاضي بلد الغائب) بالحكم أو ببيع البينة (أجابته لذلك) أي لانتهاء للدكور (وقصر الأحباب)
أي أصحاب الشافعي (إنهاء الحال) من قاضي بلد الحاضر إلى قاضي بلد الغائب (بأن يشهد قاضي بلد
الحاضر عدلين) غير العدلين الشاهدين بالحق (بما ثبت عنده) أي ذلك القاضي (من الحكم على
الغائب) وسن مع الأشهاد كتاب به يذكر فيه ماجرى عنده وما بين الخصمين ذا الحق والغائب الذي
عليه الحق ويسن ختمه بنحو شمع بعد قراءته عليهما بحضوره ويقول أشهد كما أتى كنت إلى
فلان عاسمتا وضمان خطهما فيه ولا يكتفي أن يقول أشهد كما أن هذا خطي وأن ما فيه حكمي ويطع

مع هذا تعرفته
بأسباب الخرج والتعديل
وخبرة باطن من قبله
نصحته أو جوار أو
معاملة (ولا يقبل)
القاضي (شهادة عدو
على عدوه) والمراد بعدو
الشخص من يفضيه
(ولا) يقبل القاضي
(شهادة والد) وإن
علا (لولده) وفي
بعض النسخ لمولوده
أي وإن سفل (ولا)
شهادة (ولد لوالده)
وإن علا أما الشهادة
عليهما فتقبل (ولا
يقبل كتاب قاض إلى
قاض آخر في الأحكام
الأبعد شهادة شاهدين
يشهدان على القاضي
الكتاب) (بما فيه)
أي الكتاب عند
الكتاب إليه وأشار
لنصف بذلك إلى أنه
إذا ادعى شخص على
شخص غائب بمال
وثبت لئال عليه فإن
كان له مال حاضر فعنه
القاضي منه وإن لم
يكن له مال حاضر
وسأل للدعي انتهاء
الحال إلى قاضي بلد
الغائب أجابته لذلك
وقصر الأحباب إنهاء
الحال بأن يشهد قاضي
بلد الحاضر عدلين بما ثبت عنده من الحكم على الغائب

وصفة الكتاب : تسم الله الرحمن الرحيم (٢٨٤) حضر عندنا فاما الله وآبائه فلان واذعى على فلان الغائب القمى بملك

لشاهدين نسخة اخرى لاحتج لظهورها لتذكر عند الحاجة ولو حكم بحضورها ولم يشهد بها على الحكم ولهما الشهادة به لأن الحكم يحضر عندهما عزلة اشهادهما (وصفة الكتاب) أى كيفية للكتاب (تسم الله الرحمن الرحيم حضر عندنا جاء بالله وآبائه فلان) كزبد (وادعى على فلان) كبر (القائم) التسمي بملك بالشى والفلان) أى بدين مثلا (وأقام) أى المحكوم له (عليه) أى المحكوم عليه (شاهدين) وهما فلان وفلان وقد عدلا عندي وحلفت الدعى وحكمت له بلال وأشهدت بالكتاب وفلان وفلان ويشرط في شهود الكتاب والحكم ظهور عدالتهم عند القاضى للكتاب اليه ولا ثبت عدالتهم عنده بتعديل القاضى الكتاب أيهم (فصل في أحكام القسمة وهي بكسر القاف الاسم من قسم الشئ قسما بفتح القاف) وهي لغة (وشرعا بمعنى بعض الانصاء من بعض بالطريق الآتى) أى الذى هو تجزئة الانصاء بالكيل أو غيره (ويشترط القاسم التصوب من جهة القاضى) أو من جهة الامام (أى سبعة وفى بعض النسخ الى سبع شرائط) بل الى أكثر (الإسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورية والعدالة و) علم (الحساب) وعلم المساحة ويشترط فيه أيضا السمع والبصر والطمع والاضط وعدم تهمة بأن لا يكون هناك غداوة لأصلية ولا فرعية ولا سيديّة وكونه عفيفا عن الطمع حتى لا يرتبى ولا يحون ويس فيه مفرقة بتقدير قيم الاشياء فان لم يعرفه شال يستدل به (فمن انصف بضد ذلك) أى الذى كور من الشروط (لم يكن قاسما) لأن القسم ولاية والتوصيف بضد ذلك ليس من أهل الولايات (وأما اذا لم يكن القاسم منصوبا من جهة القاضى أو الامام بل كان منصوبا من جهة الشركاء) فقد أشار اليه المصنف بقوله فان راضى وفى بعض النسخ راضيا الشريك كان (أو الشركاء) (بمعنى يقسم بينهما بلال للشرك لم يتفرق في هذا القاسم) بالبناء لتجهول (الى ذلك أى الى) جميع (الشروط السابقة) بل يشترط فيه التكليف مطلقا والعدالة ان كان في الشركاء محجور عليه وأراد القسمة له ولغيره اذا لم يحكموا الشخص القاسم في القسمة فالقاسم محجور الامام أو القاضى حينئذ يشترط فيه الشروط المذكورة (واعلم ان القسم على ثلاثة أنواع) قسمة الافراز وقسمة التعديل وقسمة الإرد فباطل وقسمة الإفراد من تكون في مستوى الأجزاء صورة وقسمة مثلثا أو متقوما وضابط قسمة التعديل من تكون فيها اختلفت أجزاؤه في الصورة والقيمة أو في أحدهما وقسمة الرد هي ما يحتاج في قسمته الى رد مالي أخفى كما قال الشارح (أحدها القسمة بالأجزاء) أى بالنظر للأجزاء للتساوية وهي أوزان حق كل من الشركاء فحيز الممنوع منها عليها لا ضرر عليه وبها (وتسمى قسمة المناشآت) لأن الأجزاء في هذه القسمة متساوية قيمة وصورة (كقسمة المتقومات المتساوية في القيمة والصورة كدار متفقة الأبنية بأن كان في جانب منها بيت وصفه الحجاب الآخر كذلك والعروة متساوية الأجزاء والأرض متساوية الأجزاء في القوة والمصف

بالشئ والفلان وقدّم عليه شاهدين وهما فلان وفلان وقد عدلا عندي وحلفت الدعى وحكمت له بلال وأشهدت بالكتاب وفلان وفلان ويشرط في شهود الكتاب والحكم ظهور عدالتهم عند القاضى للكتاب اليه ولا ثبت عدالتهم عنده بتعديل القاضى الكتاب أيهم (فصل في أحكام القسمة وهي بكسر القاف الاسم من قسم الشئ قسما بفتح القاف) وهي لغة (وشرعا بمعنى بعض الانصاء من بعض بالطريق الآتى) (ويشترط القاسم التصوب من جهة القاضى) أو من جهة الامام (أى سبعة وفى بعض النسخ الى سبع شرائط) والبلوغ والعقل والحرية والذكورية والعدالة والحساب (فمن انصف بضد ذلك لم يكن قاسما) وأما اذا لم يكن القاسم منصوبا من جهة القاضى فقد أشار اليه المصنف بقوله (فان راضى) وفى بعض النسخ راضيا الشريك كان

عن يقسم بينهما بلال للشرك (لم يتفرق) في هذا القاسم (الى ذلك) أى الى الشروط السابقة . واعلم ان القسم على ثلاثة أنواع فلهذا القسمة بالأجزاء وتسمى قسمة المناشآت كقسمة

الثلث من خبواب
وغيرها فخر الأضياء
كلوا مكن ووزناني
موزون ووزناني مدرع
ثم بعد ذلك بقرع عين
الانصباء ليمين كل
نصب منها واحد من
الشركاء : وكيفية
الافراغ أن تؤخذ ثلاث
رقاع متساوية ويكتب
في كل رقعة منها اسم
شريك من الشركاء أو
جزء من الأجزاء يميز
عن غيره منها وتدرج
تلك الرقاع في متتابع
متساوية من طين مثلا
بعد تحفيقه ثم توضع في
حجر مستن لم يحضر
الكتابة والادراج ثم
يخرج من لم يحضرها
رقعة على الجزء الأول
من تلك الأجزاء إن
كُتبت أسماء الشركاء في
الرقاع كزيد وبكر
وخالد فيعطى من خرج
اسمه في تلك الرقعة ثم
يخرج رقعة أخرى على
الجزء الذي يلي الجزء
الأول فيعطى من خرج
اسمه في الرقعة الثانية
ويعتبر الجزء الباقي
لثالث إن كان الشركاء
ثلاثة أو يخرج من
لم يحضر الكتابة
والادراج رقعة على اسم
زيد مثلا إن كُتبت في

وليس فيها مخوزع فتقسم وحدها ولو إيجاباً أو قسمة (الثلث من خبواب وغيرها) كدراهم
وأدهان (فتجزأ الانصباء كلاً في مكيل) كالخبواب (ووزناني موزون) كالدرهم والأدهان (ووزناني
مدرع) كالأرض والقماش وعدداً في معدود كاللبن المصروب (ثم بعد ذلك) أي تجزئة الانصباء (بقرع
عين الانصباء ليمين كل نصيب منها واحد من الشركاء) في هذا النوع وغيره من بقية الأنواع ويجوز
أن يتفقا على أن يأخذ أحدهما أحد الجانبين والآخر الآخر أو يأخذ أحدهما النقيض والآخر الخسيس مع
التعديل بالقيمة أو رد قسط الزائد من القيمة من غير إفراغ (وكيفية الأفراغ أن تؤخذ ثلاث رقاع
متساوية) أو أكثر بعد الانصباء إن استوت (ويكتب في كل رقعة منها اسم شريك من الشركاء)
كزيد وخالد وبكر (أو) يكتب في كل رقعة (جزء من الأجزاء يميز عن غيره) أي الجزء (منها) أي
الأجزاء بحد أو غيره بأن يكتب الجزء الشرقي في رقعة والعربي في أخرى والقبلي في أخرى والجفيرة
في كتابة الأسماء أو الأجزاء أو تعيين من يبدأ من الشركاء أو الأجزاء منوطاً بنظر القاصم (ويخرج
تلك الرقاع في متتابع متساوية) في مصورة تبدأ (من طين مثلا) أي أو شمع (بعد تحفيقه) أي الطين
(ثم توضع) أي تلك البنادق (في حجر من لم يحضر الكتابة والادراج) ويستحب كونه قليل الفطة
لتباعد الحيلة والأولى كونه ضيقاً لتباعد التهمة وله الأسماء بأي نصيب أو شريك شاء (ثم يخرج من لم يحضرها)
أي الكتابة والادراج (رقعة على الجزء الأول من تلك الأجزاء) كأن يقول القاصم خذ هذه الرقعة
للجزء الأول (إن كُتبت أسماء الشركاء في الرقاع كزيد وخالد وبكر فيعطى) أي الجزء الأول (من
خرج اسمه في تلك الرقعة) كزيد (ثم يخرج رقعة أخرى على الجزء الذي يلي الجزء الأول) كأن
يقول خذ هذه الرقعة للجزء الثاني (فيعطى) أي الجزء الذي يلي الأول (من خرج اسمه في الرقعة الثانية)
كخالد (ويعتبر الجزء الباقي الثالث) كبكر من غير حاجة إلى إخراج الرقعة الثالثة (إن كان
الشركاء ثلاثة) فإن كانوا أكثر من ثلاثة كآثر بعة أخرحت الرقعة الثالثة وتعتبر الجزء الباقي للرابع
وهكذا (أو يخرج من لم يحضر الكتابة والادراج رقعة على اسم زيد مثلا) كأن يقول خذ هذه
الرقعة لزيد (إن كُتبت في الرقاع أجزاء الانصباء) كجزء الشرق والغربي والقبلي (ثم على اسم
خالد ويعتبر الجزء الباقي الثالث) كبكر فإن اختلفت الانصباء كيف وتلك وسدين جزئياً تقسم
على أقطابها وهو السدس فيكون ستة أجزاء ثم بعد ذلك فاما أن يكتب الأسماء في ثلاث رقاع بعد أسماء
الشركاء أو سبباً بأن يكتب اسم من له النصف في ثلاث واسم من له الثلث في اثنين واسم من له
السدس في واحدة ثم يخرج على الأجزاء واما أن يكتب الأجزاء في ست رقاع ويخرج على الأسماء
ويجانب وجوبا في صورتين تفريق حصصاً واحداً إذا كان للمقسم عقاراً كالنور ونحوها بخلاف
المنقول لأن ضرر التفريق انما هو في العقار دون المنقول ومعنى اجتناب التفريق في كتابة الأسماء أن
لا يبدأ بإخراج على الجزء الثاني أو الخامس بل يبدأ بالجزء الأول فإن خرج له اسم صاحب النصف
أخذ من بعده وإن خرج له اسم صاحب الثلث أخذ من الذي يليه وإن خرج له اسم صاحب
السدس أخذ من بعده ثم يتم الإخراج في الجميع ومعنى اجتناب التفريق في كتابة الأجزاء أن لا يبدأ
بصاحب السدس لأنه إذا بدأ به لم يجد من بعده فخرج له الجزء الثاني أو الخامس فيتفرق ذلك من له
النصف أو الثلث فيبدأ من له النصف مثلاً فإن خرج على اسمه الجزء الأول والثاني أعطيه حصة السدس
ويبقى من له الثلث فإن خرج على اسمه الجزء الرابع أعطيه مع الخامس ويعتبر السادس من له السدس
(النوع الثاني القسمة بالتعديل للتمام وهي) أي الانصباء (بأن تقوم الأسماء) (بالقيمة) وهذا النوع يسع
كالنوع الثالث لأن كلام الشركاء كان على من نصب لآخر بما كان لا يخرج من نصيبه وأما

الرقاع أجزاء الانصباء ثم على اسم حاله ويعتبر الجزء الذي لثالث النوع الثاني القديمة التعديل للأسماء وهي الانصباء

دخله الأحياء للحاجة (كأرض تختلف قيمة أجزائها بقوة أنات أقرب ماء) أو باختلاف ما فيها
 (تكونان بعضه على بعضه) (وتكون الأرض) (المتنقلة القيمة) (بينهما) أي الشر يكون
 (نصفين ويساوي ثلث الأرض مثلاً لحدوده) (في القيمة) كان كان الثلث يساوي مائة لحدوده والثلثان
 يساويان مائة لحدودهما (فيجعل الثلث سهماً والثلثان سهماً) ويقرع كما مر وبزيم ثمة الأخر حاجته
 ويحبر المتن على ما في الأظهر وأجرة القاءم بحسب المأخوذ لا بحسب الشركة في الأصل (ويكنى في
 هذا النوع والذي قبله قايماً واحداً) بل اعتمد الرمي اشتراط قاسمين في كل مائة تقويم فلا يكتفى
 بقاسم واحد إلا في النوع الأول ثم أن أمكن قسم الجيد وحده والردى وحده لم يحبر على قسمه
 التعديل بل يحبر على قسمه الإفرز في كل من الجيد وحده والردى وحده كأرض واسعة وبها جيد وردى
 ويمكن قسمتهما على حدتهما فليكن مدار قسمه التعديل على الاختلاف إمامي القيمة كعبيد من جنس
 قيمتهما مختلفة أو اختلاف في الصورة كما في عبيد من جنس مع استواء القيمة أو مع اختلاف القيمة
 والجنس كعبيد من أجناس مع اختلاف القيمة (النوع الثالث القسم) (بالرد) أي برمال أجنبي
 أي غير القوم وهو يبيع كالنوع الثاني لكن لا يجاز فيها لأن فيها ملكاً لا لغيره فكان كغير
 للشرك وأما النوع الأول فهو إفرز الحق لا يبيع (أن يكون في أحد جانبي الأرض للشركة يترأش جحر
 مثلاً) أي أو بناء كبيت وليس في الجانب الآخر ما يقابله (لا يمكن قسمته فترد من يأخذه بالقسمه التي
 أخرجتها القرعة فسط قيمة كل من البئر والشجر) أي حصته من قيمة ذلك (في النال المذكور
 فلو كانت قيمة كل من البئر والشجر) أو البناء (أو الفأولة النصف من الأرض رد الأخذ مائة ذلك)
 أي الجانب الذي فيه الشجر (خمساً) لأنها نصف الألف (ولا بد في هذا النوع) وفي قسمه التعديل
 (من قاسمين كما قال) أي النصف (وان كان في القسم تقويم) كما في قسمه التعديل والرد (ليقتصر
 فيه أي في) تقويم (للال القسوم على أقل من اثنين) لا شرط تعدد القوم لأن التقويم شهادة بالقيمة
 فان لم يكن في القسم تقويم كأي النوع الأول مكفى قاسم واحد لأنه لا يحتاج إلى تقويم بل يحتاج
 إلى خرس أي تخمين لأن الخارص يجتهد ويعمل باجتهاده فكان كالخارص والتقويم يحبر بقيمة الشيء
 فهو كالشاهد فهذا هو الفرق (وهذا) أي عدم الاقتصار على أقل من اثنين (ان لم يكن القاسم حماً كما في
 التقويم بمعرفة) أي بعلمه في التقويم أي بأن نصب الإمام أو القاضي قايماً ولم يجعل حماً كما في التقويم
 (فان حكم في التقويم بمعرفة فهو) أي الحكم فيه بها (مكفضاته بعلمه) بشرط أن يكون مجتهداً
 (والأصح جوازها) أي جواز قضائه (بعلمه) إذا كان مجتهداً فيكون حكمه في التقويم بعلمه كذلك
 فان لم يكن عارفاً بالتقويم حكمه بقول عدلين فان جعل القاضي أو الإمام حماً كأي التقويم كفى واحد
 أما منصوب الشركة فيكفى كونه واحداً فقط وأما المصنف إلى النوع الأول والنوع الثاني بقوله
 (وإذا دعا أحد الشرى يكن) أي طلب هو (شرى به إلى قسمه ما لأضر رفيه) على طالب القسم ولو كان
 فيه ضرر على الطالب للقسمه وهي قسمه إفرز وقسمه تعديل (لزم الشرىك الآخر) للطالب إلى
 القسمه (أجانبته) أي الطالب (إلى القسمه) فلو كان لأحد الشرى يكن عشر دار لا يصلح للشرىك والباقي للآخر
 يصلح لها ولو بضم ما عليه بخواره ولو بأحياء مواب تخمئة أجبر صاحب العشر على القسمه بطلب
 الآخر وان نصرر صاحب العشر لأن ضرره إنما جاء من فلة نصيبه لا عكسه فلا يجبر الآخر بطلب
 صاحب العشر لأنه منعت في طلبه فلا اعتبار به فان كان العشر يصلح للشرىك ولو بضم ما عليه
 بخواره ولو بأحياء مواب بجبهه أجبر الآخر بطلب صاحب العشر لعدم التعت حينئذ (أما الذي
 في قسمته ضرر كحجام) صغر (لا يمكن حمله بحماين) وطاحونه صغيرة لا يمكن جعلها طاحونه

الأرض مثلاً لحدوده
 قلنا فيجعل الثلث
 سهماً والثلثان سهماً
 ويكنى في هذا النوع
 والذي قبله قايماً واحداً
 . النوع الثالث القسمه
 بالرد أن يكون في أحد
 جانبي الأرض للشركة
 يترأش جحر مثلاً لا يمكن
 قسمته فترد من يأخذه
 بالقسمه التي أخرجتها
 القرعة فسط قيمة كل
 من البئر والشجر في
 النال المذكور فلو
 كانت قيمة كل من
 البئر والشجر ألفاً وله
 النصف من الأرض رد
 الأخذ مائة ذلك
 خمساً ولا بد في هذا
 النوع من قاسمين كما
 قال (وان كان في
 القسم تقويم يقتصر
 فيه أي في لال
 القسم (على أقل من
 اثنين) وهو هذا أن لم
 يكن القاسم حماً كما في
 التقويم بمعرفة فان
 حكم في التقويم بمعرفة
 فهو مكفضاته بعلمه
 والأصح جوازها بعلمه
 (وإذا دعا أحد الشرى
 الشرى يكن شريكه إلى
 قسمه ما لأضر رفيه
 لزم الشرىك الآخر
 أجانبته إلى القسمه أما
 الذي في قسمته ضرر كحجام
 لا يمكن حمله بحماين

(إذا طلب أحد الشركاء قسمته وامتنع الآخر فلا يجاب طالب قسمته) لأن كلامهما يبطل نفعه المقصود منه بالقسم ولو أمكن الاتفاق بينهما بوجه آخر فلا يجيبهم المحكم بقسمته ذلك لما فيها من الضرر ولكن لا يجتمع منها لأن الحق لم يأت بهما جديراً واقسموا نقضه . وأما ما يبطل نفعه بالكيفية كجوهره ونوبت نفيس فلا يجيبهم لقسمته لما فيها من الضرر ويعتبر منها لأنه صفة لما فيه من إبطال نفعه بالكيفية .

(فصل : في الحكم باليمين) وفي بعض النسخ فصل في أحكام الدعوى والبيّنات وفي بعض النسخ كان هذا الفصل مقدّم على الذي قبله (وإذا كان مع المدعى يميناً عما ادّعاءه أي رجلان أو رجل وامرأتان سمعها المحكم وحكم له بها إن عرف عدالتها) أي اليمين أو كانت معتدلة (والأ) أي وإن لم يعرف عدالتها ولم تكن معتدلة (طلب منها التزكية) وجوباً وإن لم يطعن الخصم فيها لأن التزكية حق لله تعالى (وإن لم يكن له أي المدعى يمينه) فقبل شهادتها بأن لم يكن له يمينه أصلاً وله يمينه لأن قبل شهادتها لكونها مجرّوة (فالقول قول المدعى عليه يمينه) مدّ طلب خصمه وتحليف القاضي فيصدق يمينه إلا في العان والقسم إذا اقترن بدعوى التمسك باليمين في جانب المدعى فيها (وللرّاد بالمدعى من يخالف قوله الظاهر والبدعي عليه فمن يوافق قوله الظاهر) يكون الأصل عدم ما يدّعيه المدعى ومن ثم اكتفى منه باليمين لقوته وكلف المدعى يمينه لصعوبة جانه لكن قد يعرض المدعى بالأصل كالأصل الزوج والزوجة قبل الوطء ثم قال الزوج أسلفنا معا وقال الزوجة أسلفنا من ثيابك ومدّعي مدعي عليها لأن وقوع الاسلامين معا يخالف الظاهر فالصدق الزوج فيدوم النكاح وإن لم توحّد يمينه معاً وأما كان القول قوله لأن الأصل بقاء النكاح (فإن نكل أي امتنع المدعى عليه عن البين المطلوبة منه ردت) أي البين حينئذ (على المدعى) أي ردّها القاضي (فيحلف) أي المدعى إن اختار ذلك (حينئذ) أي حين اذ ردت البين عليه من الرد (ويستحق) أي المدعى (المدعى به) باليمين لا بالسكول من غير توقف على حكم فلو حلف المدعى قبل ردّ البين عليه من القاضي فلتكلمه بالسكول لا بالسكول من فان حكم بأن قال حكمت بسكوكك أو جعلتك تاركاً فلا يتوقف على ردّ القاضي إذا حلف بعد ذلك اعتد بها ويكون كدّ القاضي اليمين على المدعى وقوله له أحلف بمنزلة الحكم بسكوكه وكذا أقوال القاضي على المدعى ليحلفه وإن لم يقل له أحلف نازل بمنزلة الحكم بسكوكه أيضاً والمدعى عليه أن يعود إلى اليمين قبل نسكوله حقيقة أو تزبلاً والمدعى أن يعود إلى طلب اليمين منه مطلقاً إذا طلب منه وامتنع لم يكن له العود إلى بيمين الردّ لأنه أبطّل حقه من بيمين الردّ الذي ردّها عليه قبل ذلك برضاه لخصمه ولو هرب المدعى عليه قبل الحكم بسكوكه امتنع الحلف على المدعى وإذا نكل المدعى عليه عن اليمين بعد عرضها عليه شنّ لقاضي أن يبين له حكم السكول بأن يقول له إن نكلت عن اليمين حلف المدعى وأخدمتك الحق فإن لم يفعل وحكم بسكوكه نفذ حكمه وله بعد نسكوله العود إلى الحلف ما لم يحكم بسكوكه حقيقة أو تزبلاً ولا فليس له العود إليه إلا برضا المدعى (والسكول) حقيقة أن يقول للمدعى عليه بعد عرض القاضي عليه اليمين أنا ناكل عنها أو يقول له القاضي أحلف (أو يقول له القاضي قل وأدّ فيقول والرحمن وأما نسكوله حكماً فهو أن يسكت عن جواب الدعوى لأدّه أو عبادة أو نحوهما إن حكم القاضي بسكوكه فإن كان نسكوله لنحو عبادة أو عبادة شريح له القاضي الحال وجوباً بأن يقول له إذا أطلبت السكول حكمت بسكوكك وقضيت عليك ثم حكم عليه بسكوكه وبسكوت الأصم قبل عليه بالحال ليس نسكولاً بخلاف عدم الإشارة من الأخير بعد سماعه بقوله القاضي للمدعى أحلف بمنزلة الحكم بسكول المدعى عليه فهو ليس حكماً بالسكول حقيقة لكنه نازل

إذا طلب أحد الشركاء
قسمته وامتنع الآخر
فلا يجاب طالب قسمته
في الأصح .

(فصل في الحكم باليمين)
(وإذا كان مع المدعى
تسليمها المحكم وحكم
له بها) إن عرف
عدالتها والأصل منها
التزكية (وإن لم تكن
له أي المدعى يمينه)
فالقول قول المدعى
عليه يمينه (ولرّاد
بالمدعى من يخالف
قوله الظاهر والبدعي
عليه فمن يوافق قول
الظاهر) فإن نكل أي
امتنع المدعى عليه
(عن البين) المطلوبة
منه ردت على المدعى
فيحلف (حينئذ)
(ويستحق) المدعى به
والسكول أن يقول
المدعى عليه بعد
عرض القاضي عليه
اليمين أنا ناكل عنها أو
يقول له القاضي أحلف
فيقول لا أحلف

معرفة الحكم بالنكول . فالجواب أن غلبهم نكولاً حقيقة ونكولاً حكماً وحكماً بالنكول حقيقة
وحكماً بالنكول نزيلاً (واذا تداعيا أي اتساقاً) أي ادعى شخص على من يدينه (شئاً) أي
عينا وهو (في يد أحدهما) المتأصلة ولا ينفك واحد من المدعى والمدعى عليه (فالقول) حينئذ (قوله)
صاحب اليد يمينه أن الشئ (الذي في يده) ملك (له) إذ اليد من الأسباب المرجحة وخرج اليد
للتأصلة مآلو أخذ شخص شئاً من إنسان ثم ادعاه لنفسه وادعى من كانت اليد قبل ذلك أنه له والقول
قوله وإن لم تكن اليد له الآن فإن كان لكل منهما يمينه رجحت بين صاحب اليد وبسبب الدخول
على يمين الآخر ويسمى الخارج بشرط أن يقيم الدخول يمينه بعد يمينه الخارج ولو قبل تعدله لأن
الأصل في جانب الداخل اليمين مالم يقيم الخارج يمينه فلا يعدل عنها مادامت كافية ولو أقامها قبل أن تسمع
فيعدها مدعى ورجح يمينه الداخل ولو كانت شاهداً وميناو كانت يمينه الخارج شاهداً وإن تأخر
تأخيرها أول اثنين سبب الملك من شراء أو غيره ورجح يمينه يده نعم لو قال الخارج هو ملكي اشتريته
منك ولم يدفعه لي أو غصبته مني أو كنت يمينه فقال الداخل بل هو ملكي وأقاما يمينين بما
قالاه رجحت يمينه الخارج لزبارة عليها بما ذكر (وإن) ادعى كل من الخصمين على الآخر وقد
(كان) للدي (في أيديهما) كأن كان فراساً تجلس عليه أو داراً يستكن فيها (أول يكن في يد واحد
منهما) ولم يكن في يد ثالث بل كان متاعاً ملقى في طريق مثلاً وليس الدين عنده (تحالفاً) أي
حلف كل منهما على نفي كونه للأخر بأن يقول والله إن هذا الشئ ليس لك (وجعل المدعى بينهما)
أي ففهم بينهما (تصديق) لقضائه صلى الله عليه وسلم بذلك (ومن حلف) أي أراد الحلف (على فعل
نفسه) أو فعل مملوكه من عبد أو بهيمة (أثباتاً أو نفياً) ولو كان الفعل بظن مؤكداً كان يعتمد على
خطئه أو خطأ مورثه (حلف على البت والقطع) وأما حلف في ذلك على البت والقطع لأن الإنسان يعلم
حال نفسه وحال مملوكه منسوب إليه فهو كحاله وذلك كأن يقول في الأثبات والله بكذا أو هيئت
وفي النفي والله ما بعت بكذا ولا وهبت ولو قال شخص عني عبدك على وأنكر فالأصح أن البت حلف
على البت والقطع لأن فعل عبده كفعله لانه ماله ولو قال شخص عني بهيمة مثلك على زرعي مثلاً فملكك
بهيمنه وأنكر ما لشكها حلف على البت والقطع لأنه لا دقة لها وأما ضمن جانيها بتفسيره في حفظها
فهو بفعله لا بفعلها وبصورته الاعتقاد على خط مورثه أن الولد رأى خط أبيه مثلاً أن ابنه فعل كذا
كإدائه دين أو طلاقاً وكان ناسياً له فيه أن حلف على البت على هذا الفعل اعتماداً عليه (وكالبت
بمؤخدة فشناء فوقية معناه القطع وحينئذ) أي حين إذا كان البت معناه القطع (فقطف المصنف القطع
على البت من عطف التفسير) وأما نفي به للإيضاح (ومن حلف) أي أراد أن يحلف (عسى فعل
غيره) وليس مملوكه من عبد أو بهيمة (فمبني) أي فعل غيره (تفصيل فإن كان) أي فعل الغير (أثباتاً)
مخصوصاً أو مطلقاً كبيع وأتلاف وغصب (حلف على البت والقطع) كأن يقول والله أقرضك مورتني
كذا أو أودعك كذا أو يجوز لك البت والقطع في الحبس لاعتاده على خطئه أو خطأ مورثه فيظن بحدوث
ظنا مؤكداً (وإن كان) أي فعل الغير (سبياً) أي أو بد نفيه (مطابقاً) أي غير مقيد بزمان مخصوص
ولا مكان مخصوص (حلف على نفي العلم) أي في علمه ما نفي غيره فعل شكذا كما قال الشارح (وهو أنه لا
أن غيره فعل شكذا) فكل المطلق فماداً ادعى دينا لمورثه على شخص وقال ذلك الشخص أبرأ من مورث
مبه فأسكر المدعى المرأة فلذا أراد اليمين عليه قال والله لا أعلم أن مورثي أبرأ منه وإنما
سأحلف على نفي العلم لاعتدال الوقوف عليه ولو حلف على البت والقطع حاز كأن يقول والله
مورثي لا أعلم ذلك وأما لو حلفه القاضي في ذلك على البت والقطع فقد طمأنه ليس بعد .

(واذا تداعيا أي اتساقاً)
(شئاً في يد أحدهما)
فالقول قول صاحب
اليدين يمينه أن الذي
في يده (وإن كان في
أيديهما) أول يكن في
يد واحد منهما (تحالفاً
وجعل المدعى به
بينهما) تصديق (ومن
حلف على فعل نفسه)
أثباتاً أو نفياً (حلف على
البت والقطع) (وكالبت
بمؤخدة فشناء فوقية
معناه القطع وحينئذ
فقطف المصنف القطع
على البت من عطف
التفسير) (ومن حلف
على فعل غيره) فمبني
تفصيل (فإن كان
أثباتاً) حلف على البت والقطع
وإن كان نفياً (مطلقاً)
(حلف على نفي العلم)
وهو أنه لا يعلم أن غيره
فعل كذا

أما الذي لا يجوز (أي لا يثبت زمان مخصوص أو مكان مخصوص) فيحلف فيه الشخص على التمس الوقوف عنه ومثال الذي المحصور أن يقول المدعي عليه أني مؤثرتك من كذا يوم كذا وقت الروال ويتبين الخلف على التمس فيقول المدعي واقف لم يترك مؤثرتي من كذا في ذلك الوقت لأنه حينئذ نفى محصور (نفيه) قد تكون الجبن على تحقيق شيء ليس متبدا إلى فعله ولا إلى فعل غيره مثل أن يقول له وحده أن كان هذا الطائر عرابا فأنطالق وطير ولم يعلم أنه عراب فاذعت الروح أنه عراب وأنكر الزوج ذلك فيحلف على التمس كان يقول وأنتا ليس عراب ولا باطن أن قال محلفين فهي على التمس والقطع إلا على نفى محلفين لم يعرف حلفه على نفى العلم

فصل : في شروط الشاهد أي وشروط العدل والشاهد مأخوذ من الشهادة وهي إخبار عن شيء بلفظ خاص . وأركانها خمسة شاهد ومشهود له ومشهود به ومشهود عليه وصيغة (ولا تقبل الشهادة) أي لا يقبلها القاضي (إلا ممن أي شخص اجتمعت فيه) عند أدائها (خمس خصال) بل عشرة (أحدها الإسلام ولو بالنسبة) لأحد أبيه مثلا (فلا تقبل شهادة كافر مسلم أو كافر) بخلافه لأن حنيفة في قوله بقول شهادة الكافر على الكافر وخلافه للإمام أحمد في الوصية في السفر لا في غيره كان أوصى شخص برز الوذعة إلى صاحبها وأشهد على ذلك كافرين فتقبل شهادتهما سواء كان الشهود عليه مسلما أم كافرا (والثاني البلوغ فلا تقبل شهادة صبي ولو لثله أو عليه بخلافه للإمام مالك حيث قيل شهادة الصبيان فيما يقع بينهم من الجراحت مالم يتفرقا) (والثالث العقل فلا تقبل شهادة مجنون) (والرابع الحرية ولو بالدار) بأن كان ملقبا بدار الإسلام فإن حره بالدار (فلا تقبل شهادة رقيق فقيق فقا كان أو مدرا أو مكابا) أو مضاخلا فالإمام أحمد في قوله بقول شهادة الرقيق واختاره ابن النضر وغيره من مجتبي (والخامس العدالة) وهي لغة المتوسط وشرعا ملكة (أي صفة راسخة في النفس تمنعها من اقتراف الكثر) أي اكتسابها (و) منعها عن (اقتراف الرذائل للباحة) كتقبل زوجته أو أمته محصورة الناس ومد الرجل عند الناس الذين يستحي منهم وإكثار الحكيكات للضحكة بين الناس بحيث يصير ذلك عادة فلا تقبل شهادة فاسق ولو كان الشاهد يعلم فسق نفسه وهو صادق في شهادته فيجوز له أن يشهد كما اعتمد الرمي ولو كان الشاهد يعلم الفسق من نفسه والناس يعتقدون عدالته محار له أن يشهد . (والسادس كونه ناطقا فلا تقبل شهادة الأخرس وإن فهمت إشارته . والسابع كونه نطقا فلا تقبل شهادة مفقلا لا يسط الأمور . والثامن كونه غير منهم في شهادته فلا تقبل شهادة النهم . والتاسع كونه رشيدا فلا تقبل شهادة مجنون عليه بفسه كأن يصنع المال باحتيال عين فاحش مع عدم العلم بذلك . والعاشر أن يكون له مروءة وهي شرط لقبول الشهادة لا للعدالة فمن تكسب حارم المروءة لا تقبل شهادته لقصد مروءته ومن لا مروءة له لا حياة له ومن لا حياة له قل ماشاء . وزاد بعضهم شرطا وأحاديث الحضر دون السفر وهو أن يكون مواظبا للسنن فلا تقبل شهادة من ترك سنة الفجر والوتر أو أسبوعا ولا من ترك تسبيح الركوع والسجود مدة طويلة أما من ترك سنة الفجر والوتر وصلى مكانها العوات فلا ترد شهادته (والعدالة) أي لتحقيقها (خمس شرائط) في بعض النسخ خمسة شروط (إن يكون الشخص العدل مجتبا للكثير أي لكل فرد منها فلا تقبل شهادة صاحب كبرية) لأنه يصير فاسقا بفعل الكبرية بخلاف العزم على فعل الكبرية غا فإنه لا يصير بذلك فاسقا (كأن يوافق النفس غير حق) وترك الصلاة ومنع الزكاة (والثاني أن يكون العدل غير مفسر على القليل من نوع (الصغار) كالنظر الحرم وكشف العورة ولو في الخلوة لغير حاجة (فلا تقبل شهادة الكهنة) أي على

(أما الذي لا يجوز) أي لا يثبت زمان مخصوص أو مكان مخصوص (فيحلف فيه الشخص) أي لا يثبت الوقوف عنه ومثال الذي المحصور أن يقول المدعي عليه أني مؤثرتك من كذا يوم كذا وقت الروال ويتبين الخلف على التمس فيقول المدعي واقف لم يترك مؤثرتي من كذا في ذلك الوقت لأنه حينئذ نفى محصور (نفيه) قد تكون الجبن على تحقيق شيء ليس متبدا إلى فعله ولا إلى فعل غيره مثل أن يقول له وحده أن كان هذا الطائر عرابا فأنطالق وطير ولم يعلم أنه عراب فاذعت الروح أنه عراب وأنكر الزوج ذلك فيحلف على التمس كان يقول وأنتا ليس عراب ولا باطن أن قال محلفين فهي على التمس والقطع إلا على نفى محلفين لم يعرف حلفه على نفى العلم

فصل : في شروط الشاهد أي وشروط العدل والشاهد مأخوذ من الشهادة وهي إخبار عن شيء بلفظ خاص . وأركانها خمسة شاهد ومشهود له ومشهود به ومشهود عليه وصيغة (ولا تقبل الشهادة) أي لا يقبلها القاضي (إلا ممن أي شخص اجتمعت فيه) عند أدائها (خمس خصال) بل عشرة (أحدها الإسلام ولو بالنسبة) لأحد أبيه مثلا (فلا تقبل شهادة كافر مسلم أو كافر) بخلافه لأن حنيفة في قوله بقول شهادة الكافر على الكافر وخلافه للإمام أحمد في الوصية في السفر لا في غيره كان أوصى شخص برز الوذعة إلى صاحبها وأشهد على ذلك كافرين فتقبل شهادتهما سواء كان الشهود عليه مسلما أم كافرا (والثاني البلوغ فلا تقبل شهادة صبي ولو لثله أو عليه بخلافه للإمام مالك حيث قيل شهادة الصبيان فيما يقع بينهم من الجراحت مالم يتفرقا) (والثالث العقل فلا تقبل شهادة مجنون) (والرابع الحرية ولو بالدار) بأن كان ملقبا بدار الإسلام فإن حره بالدار (فلا تقبل شهادة رقيق فقيق فقا كان أو مدرا أو مكابا) أو مضاخلا فالإمام أحمد في قوله بقول شهادة الرقيق واختاره ابن النضر وغيره من مجتبي (والخامس العدالة) وهي لغة المتوسط وشرعا ملكة (أي صفة راسخة في النفس تمنعها من اقتراف الكثر) أي اكتسابها (و) منعها عن (اقتراف الرذائل للباحة) كتقبل زوجته أو أمته محصورة الناس ومد الرجل عند الناس الذين يستحي منهم وإكثار الحكيكات للضحكة بين الناس بحيث يصير ذلك عادة فلا تقبل شهادة فاسق ولو كان الشاهد يعلم فسق نفسه وهو صادق في شهادته فيجوز له أن يشهد كما اعتمد الرمي ولو كان الشاهد يعلم الفسق من نفسه والناس يعتقدون عدالته محار له أن يشهد . (والسادس كونه ناطقا فلا تقبل شهادة الأخرس وإن فهمت إشارته . والسابع كونه نطقا فلا تقبل شهادة مفقلا لا يسط الأمور . والثامن كونه غير منهم في شهادته فلا تقبل شهادة النهم . والتاسع كونه رشيدا فلا تقبل شهادة مجنون عليه بفسه كأن يصنع المال باحتيال عين فاحش مع عدم العلم بذلك . والعاشر أن يكون له مروءة وهي شرط لقبول الشهادة لا للعدالة فمن تكسب حارم المروءة لا تقبل شهادته لقصد مروءته ومن لا مروءة له لا حياة له ومن لا حياة له قل ماشاء . وزاد بعضهم شرطا وأحاديث الحضر دون السفر وهو أن يكون مواظبا للسنن فلا تقبل شهادة من ترك سنة الفجر والوتر أو أسبوعا ولا من ترك تسبيح الركوع والسجود مدة طويلة أما من ترك سنة الفجر والوتر وصلى مكانها العوات فلا ترد شهادته (والعدالة) أي لتحقيقها (خمس شرائط) في بعض النسخ خمسة شروط (إن يكون الشخص العدل مجتبا للكثير أي لكل فرد منها فلا تقبل شهادة صاحب كبرية) لأنه يصير فاسقا بفعل الكبرية بخلاف العزم على فعل الكبرية غا فإنه لا يصير بذلك فاسقا (كأن يوافق النفس غير حق) وترك الصلاة ومنع الزكاة (والثاني أن يكون العدل غير مفسر على القليل من نوع (الصغار) كالنظر الحرم وكشف العورة ولو في الخلوة لغير حاجة (فلا تقبل شهادة الكهنة) أي على

(٣٧) . قوت الحبيب العريب

شيء من الصغار من نوع أو أنواع الآن حلت طاعته على معاصيه والإصرار على الصغرة بأن يتسكها ثلاث مرات من غير توبتها (وعند الكبار بعد كور في المطولات) كناخير الصلاة عن وقتها بلا عذر واللوامط وشهادة الزور وعقوق الوالدين وأكل الربوا وكل مال اليتيم والإفطار في رمضان غير عذر وترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. (والثالث أن يكون) الشخص (العدل سليم السريرة أي العقيدة) سميت العقيدة بالسريرة لأن الشخص ليس لها في قلبه (فلا تقبل شهادة متبذع يكفر أو يفسق بدعته فالأول من أنكر البعث) للأجساد ومن أنكره لم الله الجزيات ومن أنكر حدوث العالم. والثاني كتاب الصحابة خير قذف ونحوه والإمكان كبره أو كفرة أو كذبة السيدة عائشة (أما الذي لا يكفر ولا يفسق بدعته فتقبل شهادته) لا اعتقده أنه منصوب في ذلك التشبه التي قامت عنده (ويستثنى من هذه) أي الفرقة التي لا تكفر ولا تفسق بدعتها (الخطيئة فلا تقبل شهادتهم) بلا خلاف إذا شهدوا لموافقهم ولم يثبتوا السبب (وهم فرقة يجوزون الشهادة لأصحابهم إذا سمعوا) أي شخصاً (يقول لي على فلان كذا) فمستمدون في شهادتهم قول صاحبهم لا اعتقادهم أنه لا يكذب بهذا إذا لم يثبتوا السبب (فان) يثبتوا السبب كان (قالوا رأينا) أي فلانا (يقض) أي فلانا آخر (كذا) أو سمعناه بقرعة كذا (قبل شهادتهم) لا تفاء احتمال اعتمادهم على قول صاحبهم حينئذ وكذا تقبل لو شهدوا الخالفهم لا تفاء المانع. (والرابع أن يكون) الشخص (العدل مأمون الغضب وفي بعض النسخ مأموناً عند الغضب) بحيث لا يوقع نفسه الأمانة بالسوء عند غضبه في قول زور أو إصرار على غيبة أو كذب أو نحو ذلك (فلا تقبل شهادة من لا يؤمن عند غضبه) بأن تحمله نفسه عند غضبه على الوقوع فيما ذكره. (والخامس أن يكون) الشخص (العدل محافظاً على مروءة مثله) من أبناء عصره ممن يراعي مناهج الشرع وآدابه وهي تختلف باختلاف الأشخاص والأزمنة والأمكنة بخلاف العدالة فإنها لا تختلف بذلك بل يستوي فيها الشرف والوضع (والرودة) آداب تفصيلية تحول مراعاتها الإنسان على الوقوف عند معايير الأخلاق وحيل العادات وهو (تخلق الإنسان) أي الصفة (تخلق أمثاله) أي بأوصاف أمثاله (من أبناء عصره) ممن يراعي طرق الشرع وآدابه (في زمانه ومكانه) لأن الأمور العرفية لا تضبط بل تختلف باختلاف الأشخاص والأزمنة والبلدان (فلا تقبل شهادة من لا مروءة له كمن يعيش في السوق مكشوف الرأس أو البدن غير المروءة) هو من (لا يلبس به ذلك) بأن كان غير سوقي وغير محرم بالنسك وكان لا يظلم جوعاً أو عطشاً يأكل أو يشرب في سوق وهو غير سوقي ومن يلبس من الفقهاء بقاء أو فلسوة في مكان لا يتأذى ذلك فيه ولكن يقبل زوجته أو أمته ولو مرة بحضرة الناس ولو عارته له أو لمها (أما كذب المروءة فحرام) من الصغار وهكذا الشرط الخامس (أي هو شرط لقبول الشهادة لا لعدالة فانه مع ذلك لا يخرج عن كونه عدلاً لكن شهادته لم تقبل لفقد مروءة ومن شروط قبول الشهادة أيضاً أن يبادر بشهادته قبل أن يسأل فيها لأنه حينئذ تهتم ألا في شهادة الحسنة فتقبل شهادته فيها في حقوقي الله المحضنة كان يشهد أنه تارك للصلاة أو الزكاة أو الصوم وفيه الحق مؤكداً كطلاق وعنف ونسب وعقوق عن قصاص وبقاء عتة وإقتضائها وتحريم مصاهرة وكفر وإسلام وبلوغ وكفاة وتعديل ووصية ووفيق ان عمت جبهة ماؤلو بالآخر كالفقراء وحدود الله. وصورة شهادة الحسنة في الزنا أن يقول الشهود كبسدها تشهد على فلان بأنه زنى فأحضره لنشهد عليه فان قالوا ابتدأ فلان زنى فبهم قدفة فيحدثون حد القذف ما لم يقعوه قتلهم ونشهد بذلك لأنه لا تقبل دعوى الحنة و حدود الله تعالى وأما تقبل عند الحاجة إليها فلو شهد اثنان أن فلاناً اعتق عبده أو أنه أخو ولأنه

وهذا الكبار مذكور في المطولات. والثالث أن يكون العدل سليم السريرة أي العقيدة فلا تقبل شهادة متبذع يكفر أو يفسق بدعته فالأول من أنكر البعث والثاني كتاب الصحابة أما الذي لا يكفر ولا يفسق بدعته فتقبل شهادته ويستثنى من هذه الخطيئة فلا تقبل شهادتهم وهم فرقة يجوزون الشهادة لأصحابهم إذا سمعوا يقول لي على فلان كذا فان قالوا رأينا يقض كذا أو سمعناه بقرعة كذا (قبل شهادتهم) لا تفاء احتمال اعتمادهم على قول صاحبهم حينئذ وكذا تقبل لو شهدوا الخالفهم لا تفاء المانع. (والرابع أن يكون) الشخص (العدل مأمون الغضب وفي بعض النسخ مأموناً عند الغضب) بحيث لا يوقع نفسه الأمانة بالسوء عند غضبه في قول زور أو إصرار على غيبة أو كذب أو نحو ذلك (فلا تقبل شهادة من لا يؤمن عند غضبه) بأن تحمله نفسه عند غضبه على الوقوع فيما ذكره. (والخامس أن يكون) الشخص (العدل محافظاً على مروءة مثله) من أبناء عصره ممن يراعي مناهج الشرع وآدابه وهي تختلف باختلاف الأشخاص والأزمنة والأمكنة بخلاف العدالة فإنها لا تختلف بذلك بل يستوي فيها الشرف والوضع (والرودة) آداب تفصيلية تحول مراعاتها الإنسان على الوقوف عند معايير الأخلاق وحيل العادات وهو (تخلق الإنسان) أي الصفة (تخلق أمثاله) أي بأوصاف أمثاله (من أبناء عصره) ممن يراعي طرق الشرع وآدابه (في زمانه ومكانه) لأن الأمور العرفية لا تضبط بل تختلف باختلاف الأشخاص والأزمنة والبلدان (فلا تقبل شهادة من لا مروءة له كمن يعيش في السوق مكشوف الرأس أو البدن غير المروءة) هو من (لا يلبس به ذلك) بأن كان غير سوقي وغير محرم بالنسك وكان لا يظلم جوعاً أو عطشاً يأكل أو يشرب في سوق وهو غير سوقي ومن يلبس من الفقهاء بقاء أو فلسوة في مكان لا يتأذى ذلك فيه ولكن يقبل زوجته أو أمته ولو مرة بحضرة الناس ولو عارته له أو لمها (أما كذب المروءة فحرام) من الصغار وهكذا الشرط الخامس (أي هو شرط لقبول الشهادة لا لعدالة فانه مع ذلك لا يخرج عن كونه عدلاً لكن شهادته لم تقبل لفقد مروءة ومن شروط قبول الشهادة أيضاً أن يبادر بشهادته قبل أن يسأل فيها لأنه حينئذ تهتم ألا في شهادة الحسنة فتقبل شهادته فيها في حقوقي الله المحضنة كان يشهد أنه تارك للصلاة أو الزكاة أو الصوم وفيه الحق مؤكداً كطلاق وعنف ونسب وعقوق عن قصاص وبقاء عتة وإقتضائها وتحريم مصاهرة وكفر وإسلام وبلوغ وكفاة وتعديل ووصية ووفيق ان عمت جبهة ماؤلو بالآخر كالفقراء وحدود الله. وصورة شهادة الحسنة في الزنا أن يقول الشهود كبسدها تشهد على فلان بأنه زنى فأحضره لنشهد عليه فان قالوا ابتدأ فلان زنى فبهم قدفة فيحدثون حد القذف ما لم يقعوه قتلهم ونشهد بذلك لأنه لا تقبل دعوى الحنة و حدود الله تعالى وأما تقبل عند الحاجة إليها فلو شهد اثنان أن فلاناً اعتق عبده أو أنه أخو ولأنه

حقوق الآدميين
فثلاثة (وفي بعض
النسخ فهي على ثلاثة)
(أضرب ضرب لا يقبل
فيه إلا شاهدان
ذكران) فلا يكفي رجل
واحد (وأمر أنان وفتر المصنف
هذا الضرب بقوله
(وهو ما لا يقصد منه
المال ويطلع عليه
الرجال) غالبا كطلاق
ونكاح ومن هذا
الضرب أيضا عقوبة الله
تعالى كحد شرب أو
عقوبة لآدمي كعزير
وقصاص (وضرب)
آخر (يقبل فيه) أحد
أمر ثلاثة (أشاهدان)
أي رجلان (أو رجل
وأمر أنان أو شاهد)
واحد (ويعين للدعي)
وأما يكون يمينه بعد
شهادة شاهده وبعد
تعديله ويجب أن يذكر
في حلفه أن شاهده
صادق فيما شهد له به
فإن لم يحلف للدعي
وطالب يمين خصمه فله
ذلك فإن نكل خصمه
فله أن يحلف بين الرد
في الأظهر وفتر للمصنف
هذا الضرب بأنه
(ما كان القصد منه
المال) فقط (وضرب)
آخر (يقبل فيه) أحد
أمرين (رجل وأمر أنان أو أربع نسوة)

من الرضاع أو أنه طلق زوجته لم يكف حتى يقول أنه يستتره أو أنه يريد نكاحها أو أنه يحتلها
أو أنه يستمتع بها أو يماشرها أما حق الآدمي كقود وحده وقديف وبيع فلا يقبل فيه شهادة الحسبة
وتقبل دعوى الحسبة فيما تقبل فيه شهادة الحسبة إلا في حدود الله تعالى .
(فصل) في نصاب الشهود . (والحقوق ضربان أحدهما حق الله تعالى وسباني الكلام عليه. والثاني
حق الآدمي) وبدأ به لأنه الأغلب وقوعا فقال (فأما حقوق الآدميين) بالنسبة إلى ما يعتبر فيه عقدا أو
وصفا (فثلاثة وفي بعض النسخ فهي على ثلاثة) الأول (ضرب لا يقبل فيه إلا شاهدان ذكران
فلا يكفي رجل وأمر أنان) ولا رجل ويمين لما روي مالك عن الزهري مضت السنة أنه لا يجوز شهادة
النساء في الحدود ولا في النكاح والطلاق وقيس على الثلاثة غيرها بما يشار كفي المعنى من كونها
ليست بمال ولا يقصد منه المال (وفتر المصنف هذا الضرب بقوله وهو ما لا يقصد منه المال ويطلع
عليه الرجال غالبا) أي في غالب الأحوال وقد لا يطلع عليه الرجال إذا رافق ينفق أن الرجل يطلق
زوجته من غير حضور رجال بل بحضور النساء ومع ذلك لا عبرة من (كطلاق ونكاح) ورجعة
وشهادة على شهادة وكفالة وموت ووصاية وشركة وقراض ورجل ما ذكر في الطلاق أن ادعته الزوجة
بعوض أو غيره فإن ادعاه الزوج بعوض ثبت يشاهد ويمين ومثله دعوى المرأة النكاح لاثبات المهر
أو شرطه أو الأرب ومثل ما ذكر في الوكالة والوصاية والشركة والقراض إذا بدأ ثبات عقودها
والولاية فإن أريد اثبات الحمل في الوكالة والوصاية واثبات حصته من المال في الشركة وحصته من
الربح فيها وفي القراض كفي فيها رجل وأمر أنان أو شاهد ويمين (ومن هذا الضرب أيضا) وهو
ما لا يقبل فيه إلا رجلان لكونه مما لا يقصد منه المال أصلا (عقوبة الله تعالى) أي موجبها (كحد شرب)
وقطع الطريق والقتل بالردة (أو عقوبة لآدمي كعزير) وحقن دمه (وقصاص) في النفس والطرف
(و) الثاني (ضرب آخر يقبل فيه أحد أمور ثلاثة إما شاهدان أي رجلان أو رجل وأمر أنان أو شاهد
واحد ويمين للدعي) لعموم قوله تعالى واستشهدوا أي فيما يقع لكم شهادتين من رجالكم فإن لم
يكونا رجلين فرجل وأمر أنان وروى مسلم وغيره «أنه صلى الله عليه وسلم فقي يشاهد ويمين»
أي في الأموال كما نقل عن النافعي (وأما يكون يمينه) أي للدعي (بعد) أداء (شهادة شاهده وبعد
تعديله ويجب أن يذكر في حلفه أن شاهده صادق فيما شهد له به) قبل ذكره الاستحقاق أو بعده
نحو والله إن شاهدي لصديق فيما شهد لي به وإن استحققه أو إنى مستحقه وإن شاهدي لصديق فيما شهد
لي به (فإن لم يحلف للدعي وطالب يمين خصمه) وهو الدعي عليه (فله) أي الدعي (ذلك) أي عدم
الحلف وتحليف خصمه لأنه قد يتورع عن اليمين (فإن نكل خصمه فله أن يحلف بين الرد في
الأظهر) لأنها غير التي تركها وإن حلف خصمه سقطت الدعوى ومنع هو أي المدعي من العود
لليمين مع شاهد ولو في مجلس آخر لأن بمجرد طلب يمين خصمه يبطل حقه من الحلف فلا يعود إليه
فأوقام شاهد آخر سمعت (وفتر المصنف هذا الضرب بأنه ما كان القصد منه المال فقط) دون غيره
كالعقوبة ونحو الولادة أي سواء كان نفس المال من عين أو دين أو منفعة أو عقدا ماليا كبيع وإقالة
وجوالة وضمان أو حقا ماليا كخير وأجل وجناية توجب مالا وقب (الثالث) (ضرب آخر يقبل فيه
أحد أمرين إما رجل وأمر أنان أو أربع نسوة) منفردات يمار وي ابن أبي شيبة عن الزهري مضت السنة
أنه يجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن من ولادة النساء وبيعهن وقيس بما ذكره غيره بما يشار كفي
المعنى وإذا ثبت شهادتهن في ذلك منفردات فقول الرجلين أو الرجل والمرأتين أولى ولا يقبل الرجل واليمين
في ذلك (وفتر المصنف هذا الضرب بقوله وهو ما لا يطلع عليه الرجال غالبا بل) يطلع عليه الرجال (إذا رافق)

أصبرين (رجل وأمر أنان أو أربع نسوة) وفتر المصنف هذا الضرب بقوله (وهو ما لا يطلع عليه الرجال) غالبا بل مادرا

كولادة) من حيث كبريت النسب (وحيض ورضاع) من الثدي وبكارة وثبوتية وتخل وعيب امرأة تحت ثوبها كزني وفرن وجرح على فرج وبرز واستهلال أي نزول الجنين من فرج أمه صار خاضعاً يرث ويورث محرمه كانت تلك المرأة للصفة بذلك أو أمة (واعلم أنه لا يثبت شيء من الحقوق بأمر اثنين وعين) لعدم ورود ذلك وكل ما ثبت بحجة ضعيفة يثبت بالأقوى من الحجة بالأولى (وأما حقوق الله تعالى) غير المالية (فلا تقبل فيها النساء) ولا الحائض (بل الرجال فقط وهي أي حقوق الله تعالى) بالنسبة لما يعتبر فيه عدداً أو وصفاً (على ثلاثة أصناف) أيضاً: الأول (ضرب لا يقبل فيه أقل من أربعة من الرجال) باعتبار إيجاب الحد فقط (وهو الزنا) واللواط واتيان البهيمة على المذهب المنصوص لقوله تعالى «والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء» (ويكون نظرهم له أي الزنا لأجل الشهادة) أي وأما تقبل شهادتهم بالزنا إذا قالوا حانت منا الفتاة فرائنا أو تعدنا النظر لأقامة الشهادة وينبغي إذا أطلقوا الشهادة بأن لم يقولوا ذلك أن يستفسر وأن ينسب بأن يقال لهم هل حانت منكم الفتاة أو تعدتم النظر لأقامة الشهادة أو لمبرأفتها والأول لا تقبل شهادتهم (فلو تعدوا النظر لمبرأها) أي الشهادة (فسقوا وورثت شهادتهم) إذ تكررت ذلك منهم ولم تقبل طاعتهم على معاصيهم والأول يفسقوا ولم ترد شهادتهم لأن ذلك صغيرة ولا بد أن يقولوا عند أداء الشهادة رأيناها أدخلت حشفته أو قدرها من فاقدها في فرجها على وجه الزنا وإن لم يقولوا كالأصم والحائم أو كالمريدي والكحلة نعم يتعبد ذلك (أما إذا رخص بالزنا فيكفي في الشهادة عليه رجلان في الأظهر) كسائر الأقارب وأما في اثبات المرح فيكفي رجلان كما إذا شهد اثنان بجرح الشاهد وفسره بالزنا ثبت فسقه وليسا بقاذبين له. (و) الثاني (ضرب آخر من حقوق الله تعالى يقبل فيه اثنان أي رجلان وفسر للصف هذا الضرب بقوله وهو ما سوى الزنا) وما ألقى به (من) أسباب (الحدود) سواء أكان الحد قتلًا للزند أو لقطع الطريق إذا قتل مكافئاً له أو قطع الطريق في مرقبة أو في طابع طريق أم جليلاً (كحد شرب) للكفر. (و) الثالث (ضرب آخر من حقوق الله تعالى يقبل فيه رجل واحد وهو محرم الشهر رمضان فقط دون غيره من الشهور) وكذلك بالنسبة للصوم وصلاة التراويح وجماع الزنا احتياطاً لذلك لا بالنسبة لحلول أجل أو لوقوع طلاق أو عتق مملوك بذلك إلا أن تعلقت الرؤية بالشاهد أو تأخر التعليق من ثبوت الهلال كأن قال بعد نبوته بالواحد إن كان ثبت رمضان فثبت ظناني أو فاقته غير (وفي البسوطات موضح) آخر (تقبل فيها شهادة الواحد فقط منها) أي الواضح (شهادة الآث) فانه يكفي فيها واحد (ومنها أنه يكفي في الحرص بمثل واحد) وهو تقدير ما على النخل من الربط مرة ومنها أنه يكفي بشهادة العدل بإسلام البيت الذي في الصلاة عليه وتوابعها لافي الأرض ومنها أنه يكفي بالواحد في إسماع كلام القاضي أو ترجمته للحصم ومنها إسماع كلام الحصم للقاضي الذي فيه بعض صمم أما الأصم فلا يصح توليته القضاء وأما الذي يترجم للقاضي كلام الحصم فيشترط فيه اثنان. واعلم أن اليهود به أن كان فعلاً كزناً وشرب خمر وغصب واثلاف وولادة ورضاع واصطياد وإحساناً اشترط في الشاهد به إبطاره فقط فيكفي الأصم وإن كان قولاً كعقد وفسخ وطلاق وأقرار واشترط في الشاهد به أمران أصار وسمع لقائله حال تلفظه به ومن رأى رجلاً يتصرف في شيء في يده متميزاً على أمثاله كالدار والعبد واستفاض بين الناس أنه ملكه تجاز له أن يشهد له به وإن لم يعرف سببهم أو نطق للده وكذا يجوز ذلك لو انضم إلى اليد تصرف ومدة طويلة ولو غير الاستفاض وكل ما يثبت بالاستفاضة يكفي فيه الأعمى (ولا تقبل شهادة الأعمى إلا في خمسة وفي بعض النسخ خمس مواضع وللإراد هده الحسة مما يثبت بالاستفاضة) أي الشروع والتسامع من جمع كثير يؤمن بواظهم على الكذب أكثر منهم

ورضاع. واعلم أنه لا يثبت شيء من الحقوق بأمر اثنين وعين (وأما حقوق الله تعالى) فلا تقبل فيها (النساء) بل الرجال فقط (وهي أي حقوق الله تعالى) على ثلاثة أصناف (ضرب لا يقبل فيه أقل من أربعة من الرجال) باعتبار إيجاب الحد فقط (وهو الزنا) ويكون نظرهم له لأجل الشهادة (فلو تعدوا النظر لمبرأها) فسقوا وورثت شهادتهم (أما إقرار شخص بالزنا فيكفي في الشهادة عليه رجلان في الأظهر) (و) (ضرب آخر من حقوق الله تعالى يقبل فيه اثنان أي رجلان وفسر للصف هذا الضرب بقوله وهو ما سوى الزنا من الحدود كحد شرب) (و) (ضرب آخر من حقوق الله تعالى يقبل فيه رجل واحد وهو محرم الشهر رمضان) فقط دون غيره من الشهور وفي البسوطات موضح (تقبل فيها شهادة الواحد فقط منها شهادة الآث) ومنها أنه يكفي في الحرص بمثل واحد (ولا تقبل شهادة الأعمى إلا في خمسة) وفي بعض النسخ خمس (مواضع) وللإراد هده الحسة مما يثبت بالاستفاضة

ولو

والكراد بهذه الحسة مما يثبت بالاستفاضة

وَبِوَسَائِهِ وَأَرْقَاهُ وَفَقَّةً وَلَا يَشْتَرُطُ بِدُكُورَتِهِمْ وَلَا حُرِّيَّتِهِمْ وَلَا عَدَالَتِهِمْ كَمَا لَا يَشْتَرُطُ ذَلِكَ فِي عَدَدِ التَّوَاتُرِ
وَأَمَّا ثَمَّتْ هَذِهِ الْأُمُورُ بِالْإِسْتِفَاضَةِ فَلَا تَمُوتُ مَوْتَهُ فَاذَا طَلَّقَ مَدَّتْهَا عَسْرَ أَقَامَةِ التَّبَةِ عَلَى
أَبْدَانِهَا فَسَبَّحْتَ الْحَاجَةَ إِلَى ثَبُوتِهَا بِالْإِسْتِفَاضَةِ وَلَا يَكْفِي الشَّاهِدُ بِالْإِسْتِفَاضَةِ أَنْ يَقُولَ سَمِعْتُ الْيَاسَ
يَقُولُونَ كَذَا لِأَنَّهُ يُحَدِّثُ رِيبَةً فِي شَهَادَتِهِ لِأَنَّهُ يُشِيرُ بِعَدَمِ حُزْمِهِ بِالشَّاهِدَةِ مَعَ أَنَّهُ لَا يَدْعِي الْجَزْمَ بِهَا
كَأَنَّهُ يَقُولُ أَشْهَدُ بِمَوْتِ فُلَانٍ أَوْ أَنَّ فُلَانًا هُوَ ابْنُ فُلَانٍ أَوْ أَنَّ هَذَا الشَّيْءَ مُلْكُ فُلَانٍ أَوْ أَنَّ فُلَانًا
مُتَحِقٌ فُلَانٌ وَلَا يَقُولُ أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا مَاتَ أَوْ أَنَّ فُلَانَةً تَلَيْتُ فُلَانًا أَوْ أَنَّ فُلَانًا اشْتَرَى هَذَا الشَّيْءَ أَوْ
أَنَّ فُلَانًا أَعْتَقَ فُلَانًا لَمَّا تَقَدَّمَ مِنْهُ يَشْتَرُطُ فِي الشَّهَادَةِ بِالْفِعْلِ أَضَارَ وَبِالْقَوْلِ أَضَارَ وَسَمِعَ وَكَرَّكَ
(مِثْلُ الْوَتِ) لِأَنَّ اسْمَهُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا مَا يَعْنِي وَمِنْهَا مَا يَطْهَرُ وَقَدْ يَحْسُرُ بِالْإِطْلَاعِ عَلَيْهِ إِنْ قَضَيْتُ الْحَاجَةَ
أَنْ يَتَّعَدَّ فِيهِ عَلَى الْإِسْتِفَاضَةِ (وَالنَّسَبِ) لَدُكْرٍ أَوْ أُخَى مِنْ أَبِي أَوْ قَبِيلَةٍ وَكَذَا الْأُمُّ (مِثْلُ الْأَبِ
(يَنْبَغُ النَّسَبِ) أَيْ الْغُرَى (فِيهَا) أَيْ الْأُمُّ (بِالْإِسْتِفَاضَةِ عَلَى الْأَصَحِّ) أَمَّا الْوَتُّ فَالْغُرَى كَقَوْلِي الْآبَاءِ
وَأَنْ لَمْ يَكُنْ غُرَى النَّسَبِ إِلَيْهِ فِي الرِّضْ وَلَوْ شَهِدَ الْأَعْمَى بِإِسْتِفَاضَةٍ جَازٍ أَنْ لَمْ يَخْتَصِ إِلَى تَعْيِينِ
وَإِشَارَةٍ بِأَنْ شَهِدَ عَلَى مَعْرُوفٍ بِاسْمِهِ وَنَسَبِهِ أَوْ شَهِدَ لَهُ بِسَبْ وَصُورِهِ أَنْ يَصِفَ الشَّخْصَ بِقَوْلِ
الْجَرِّ الَّذِي اسْمُهُ كَذَا وَكُنْيَتُهُ كَذَا وَنَصْلُهُ كَذَا وَمُسْكُهُ كَذَا هُوَ فُلَانٌ فَلَنْ تَقْبَلُ لَدَعِي مَعَهُ
أُخْرَى أَنَّهُ الَّذِي اسْمُهُ كَذَا وَكُنْيَتُهُ كَذَا إِلَى آخِرِ الصَّفَاتِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُنْ دَارِعًا مَعْرُوفًا وَأَرْضًا مَعْرُوفَةً
(وَمِثْلُ الْمَلِكِ الْطَّلُقِ) أَيْ غَيْرِ الْقَيْدِ سَبَبٌ وَأَمَّا الْقَيْدُ فَسَبَبٌ كَانَ يَمُوتُ سَبَبُهُ بِالْإِسْتِفَاضَةِ كَالْأَرْثِ
فَكَذَلِكَ وَإِنْ كَانَ يَمُوتُ سَبَبُهُ كَالْبَيْعِ فَلَا (نَسَبُهُ) هَذِهِ الثَّلَاثَةُ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي تَثْبُتُ بِالْإِسْتِفَاضَةِ
وَبَقِيَ أُمُورٌ وَقَدْ نَظَّمُ الْبَحِيرِي الْأُمُورَ الَّتِي تَثْبُتُ بِالْإِسْتِفَاضَةِ فِي خَمْسَةِ آيَاتٍ فَقَالَ :

فِي السَّبِّ وَالْعَشْرِ نِيَكْفِي إِسْتِفَاضَةً * وَتَثْبُتُ سَمْعًا دُونَ عَيْنٍ بِأَصْلِهِ
فَقِي الْكُفْرِ وَالتَّجَرُّعِ مَعَ عَزْلِ حَاكِمٍ * وَفِي سَفْهِ أَوْ ضِدِّ ذَلِكَ كَلِمَةً
وَفِي الْعَتَقِ وَالْإِوْفِ وَالرَّكَايَةِ مَعَ * نِكَاحٍ وَارِبٍ وَالرَّضَاعِ وَغَيْرِهِ
وَإِصْلَاهُ مَعَ نِسْبَةٍ وَوِلَادَةٍ * وَمَوْتٍ وَحُلٍّ وَالْفَرْقِ بِأَصْلِهِ
وَإِشْرَافِهِ ثُمَّ الْقِيَامَةِ وَالْوَلَا * وَحُرِّيَّةٍ وَالْمَلِكِ مَعَ طَوْلِ فَعْلِهِ
(وَالْمَوْضِعُ الرَّابِعُ فِي (الترجمة) أَنْ أَخَذَ الْقَاضِي مَقَرَّ جَاهِهِ كَلَامَ الْحَصُومِ أَوْ مَقَرَّ جَمَاعَتِهِ لِيُخَصِّمَ كَلَامَ
الْقَاضِي فَتَقْبَلُ شَهَادَتُهُ فِيهَا لَيْكُنْ فِي الْأَوَّلَى لَا يَدُ مِنْ اثْنَيْنِ وَفِي الثَّانِيَةِ يَكْفِي وَاحِدًا لِأَنَّ التَّرْجُمَةَ تَفْسِيرُ
لَعَلَّ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى مَعَايَةِ وَإِشَارَةٍ (وَقَوْلُهُ وَمَا شَهِدَ بِهِ قَبْلَ الْعَمَى سَاقَطٌ فِي بَعْضِ نَسَخِ الْمَنْ وَغَيْرِهَا
أَنَّ الْأَعْمَى لَوْ حَمَلَ الشَّهَادَةَ فِيهَا يَحْتَاجُ لِلْبَصْرِ قَبْلَ عَرُوضِ الْعَمَى لَهُ) كَيْبَعٌ وَنِكَاحٌ وَاقْرَارٌ (ثُمَّ عَمَى
بَعْدَ ذَلِكَ) أَيْ بَعْدَ حَمْلِ الشَّهَادَةِ (وَشَهِدَ مَا حَمَلَهُ أَنْ كَانَ الشَّاهِدُ لَهُ) (الشَّاهِدُ) عَلَيْهِ مَعْرُوفٌ
الْأَسْمُ وَالنَّسَبُ) فَيَقُولُ أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا أَوْ فُلَانَةً مَاتَ بِكَذَا (وَمَا شَهِدَ بِهِ عَلَى الْمَضْبُوطِ)
أَيْ الَّذِي ضَبَطَهُ بِوَضْعِ يَدِهِ عَلَيْهِ وَالتَّعْلِيْقُ بِهِ مِنْ حِينَ الْإِقْرَارِ فِي أَدْنَى حَتَّى يَشْهَدَ عَلَيْهِ بِمَا سَمِعَهُ مِنْهُ
عِنْدَ الْقَاضِي (وَمَوْضِعُهُ) أَيْ الْمَضْبُوطُ (أَنْ يَقْرَأَ شَخْصٌ فِي رَأْسِ الْعَمَى يَقْرَأُ أَوْ طَلَقَ) أَوْ مَالٍ (شَخْصٌ
يَعْرِفُ اسْمَهُ وَنَسَبَهُ وَيَكْفِي ذَلِكَ الْأَعْمَى عَلَى رَأْسِ ذَلِكَ الْقَرَّ فَيَمْلِكُ الْأَعْمَى بِهِ) أَيْ بِذَلِكَ الْقَرَّ
(وَيَضْبُطُهُ حَتَّى يَشْهَدَ عَلَيْهِ بِمَا سَمِعَهُ مِنْهُ عِنْدَ قَاضٍ) فَتَثْبُتُ شَهَادَتُهُ عَلَيْهِ عَلَى الصَّحِيحِ لِحَصُولِ الْعَمَلِ
بِأَيِّ الشَّهَادَةِ عَلَيْهِ. وَالْحَاضِلُ أَنَّ الْمُشْهَدَ لَهَا أَرْبَعَةُ أَحْوَالٍ أَلَّا مَا أَنْ تَكُونَ بِذَلِكَ جَمْعًا فِي يَدِهِ
أَوَّلًا يَكُونُ شَيْءٌ مِنْهُمَا فِي يَدِهِ أَوْ تَكُونَ بِذَلِكَ الْقَرَّ فِي يَدِهِ فَقَطْ أَوْ يَدُ الْقَرَّ لَهُ فَقَطْ فَفِي الْأَوَّلَى تَقْبَلُ
شَهَادَتُهُ مُطْلَقًا أَيْ سَوَاءٌ عَرَفَ اسْمَهُ وَنَسَبَهُ أَمْ لَا وَفِي الثَّانِيَةِ تَقْبَلُ أَنْ كَانَ مَعْرُوفًا فِي الْأَمْرِ وَالنَّسَبِ عِنْدَهُ

مثل (الوَتِ والنَّسَبِ)
لَدُكْرٍ أَوْ أُخَى مِنْ أَبِي أَوْ
قَبِيلَةٍ وَكَذَا الْأُمُّ يَثْبُتُ
النَّسَبُ فِيهَا بِالْإِسْتِفَاضَةِ
عَلَى الْأَصَحِّ (وَمِثْلُ
(الْمَلِكِ الْطَّلُقِ وَالتَّرْجُمَةِ)
مَعْرُوفَةٍ وَمَا شَهِدَ بِهِ قَبْلَ
الْعَمَى) سَاقَطٌ فِي بَعْضِ
نَسَخِ الْمَنْ وَغَيْرِهَا
لَا يَعْنِي لَوْ تَحَمَّلَ
الشَّهَادَةَ فِيهَا يَحْتَاجُ
لِلْبَصْرِ قَبْلَ عَرُوضِ
الْعَمَى لَهُ ثُمَّ عَمَى
بَعْدَ ذَلِكَ وَشَهِدَ مَا حَمَلَهُ
أَنْ كَانَ الشَّاهِدُ لَهُ
وَعَلَيْهِ مَعْرُوفٌ فِي الْأَمْرِ
وَالنَّسَبِ (وَمَا شَهِدَ
بِهِ) عَلَى الْمَضْبُوطِ
وَمَوْضِعُهُ أَنْ يَقْرَأَ شَخْصٌ
فِي أَدْنَى عَمَى يَقْبَلُ
أَوْ طَلَقَ لَشَخْصٍ يَعْرِفُ
اسْمَهُ وَنَسَبَهُ بِذَلِكَ
الْعَمَى عَلَى رَأْسِ ذَلِكَ
لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْعَمَى بِهِ
وَيَضْبُطُهُ حَتَّى يَشْهَدَ
عَلَيْهِ بِمَا سَمِعَهُ مِنْهُ
عِنْدَ قَاضٍ

وهذه من نوع ما شهد به قبل المعنى وفي الثالثة ان كان المقر له معروف الاسم والسبب في الرامة
ان كان المقر معروف الاسم والسبب عنده ولا بد في جميع ذلك من رؤية اللفظ حال لفظه قبل
المعنى كما تقدم في الشهادة على الاقوال وتصح شهادة الايمى على الزنا ونحوه فيها لو امتكده كرم
بزي أو بأوط وهو داخل الفرج أو الدبر وأمسك الشخص الزاني أو الزنى بها وتعلق بها حتى شهد
عليهما عند القاضي بما عرفه منهما وإن لم يستمر الذكر فيشهد مع ثلاثة ولا يكفي علم القاضي في
حدود الله ولا يعمى من يطار بوجهه اعتيادا على صوتها للضرورة ولذا لا تقبل شهادة علم الاعتداء عليه
ولو حال الوطء لأن الوطء يجوز بالطرف وبني الشهادة على العلم بما أمكن وهذا حصل الفرق بين
الوطء والشهادة (ولا تقبل شهادة شخص جاز لنفسه نفعا ولا دافع عنها ضررا) وحينئذ ترد شهادة
السيد لعبد المأذون له في التجارة) ولعبد المأذون له فيها (و) ترد شهادة السيد له (مكانه) لأن له
به علة ألا ترى أنه لو عجز نفسه صار الملك فيه وفي ماله للسيد وترد شهادة الشخص لنفسه له مات
وإن لم تستغرق تركته الديون أو حصر عليه بفلس للتمتع لأنه أثبت لغرضه شيئا فقد أثبت لنفسه
الطالبة به ولو كان لشخص على آخر دين حاجد له فله أن يحيل به شخصا ويُدعى المحال على المحال
عليه بالدين ويقوم المحيل شاهدا له عليه فإنه تقبل شهادته له ولا يقال إن هذه شهادة جرب نفعا فلا
تصح لأن الدين انتقل للمحال ولا تقبل شهادة عاقلة بفسق شهود قتل يحلون بذلهم خطأ أو شبه
تحميد وشهادة غرماء مفلس بفسق شهود دين آخر تظهر عليه لانه يدفعون بهاضرة الزاحمة .

كتاب أحكام العتق

أى التحرير وقد ختم المصنف كتابه بالعتق رجاء من الله أن يعفيه وقاره وحاضره من النار (وهو لغة)
الاستقلال والاطلاق والسبق (مأخوذ من قولهم عتق العتقى إذا سبق وأطلق من قولهم عتق
الفرسخ أى ولد الطائر (إذا طار واستقل) فكان العتق إذا فك أى أطلق من الرق سبق غيره من
الأرقه واستقل بنفسه وأطلق من سيده (وشرعا أزال الملك عن آدمى لآلى ملك) خاص بقدر بالى الله
نعالى) وهو من القربى العظيمة (وخرج بآدمى الطير) كالتلم (والبيمة) كالتم (ولا يصح عتقهما)
لأنه كنسب السوابب وهو حرام نعم أن أرسل ما كولا بقصد الإحتيل بأخذ جاز ولا تجده
فقط دون الطعام غيره منه كالصيف . كوار كانه ثلاثة عتق وعتق وصيغة (ويصح العتق) مطلقا أى
منجرا كان أو مملقا بصفة (من كل مالك للرقبة) جازر الأمر) أى نافذ الأمر الخصوص وهو التصرف
(وفى بعض النسخ بجائز التصرف فى ملكه) بأن يكون بالفاة قلا رشدا اختارا أهلا للولا (فلا يصح)
عتق من غير مالك بلا إذن ولا (عتق غير جائز التصرف كعبي ومجنون وسفيه) ومفلس ومبعض
ومكاتب ومكره بغير حق وتصور الأكره عتق فيها لو اشترى العبد بشرط العتق ثم امتنع منه وفى
كفارة لزمت الصبي فامتنع الولي من العتق فأكرهه الحاكم وأعتق فصاح العتق من الشترى وعتق
الولى عن كفارة الصبي فى القنيل العبد من مال الصبي (وقوله ويقع صريح العتق كذا فى بعض
النسخ وفى بعضها وقع العتق) أى يحصل أثر الاعتاق (بصرى) لفظ (العتق) أى الاعتاق (واعلم
أن صريحه) أى العتق للتفقي عليه (الاعتاق) والتحرير (والمراد بهما) (ماتصريف منهما كانت
عتيق) وأنت معتق وأعتقتك (أو) أنت محرر) أو أنت حر وأحررتك وأنت من الاعتاق والتحرير
كأنت عتاق أو تحرر فكنا كما فى أنت مطلق (ولا فرق فى هذا) أى فى وقوعه بصريح العتق
(بن هازل وغيره) ومن صريحه) أى الاعتاق (فى الأصح) فك الرقية أى مشتقة نحو أنت فكك
الرقية وأنت مفكوك الرقية أو فككك لوروده فى القرآن وقيل هو كاية للاستعانة فى غير

(ولا تقبل شهادة)
شخص (حار لفسه نفعا
ولا دافع عنها ضررا)
وحيث ترد شهادة
السيد لعبد المأذون
له فى التجارة ومكانه
(كتاب أحكام العتق)
وهو لغة مأخوذ
من قولهم عتق
الفرسخ إذا طار واستقل
وشرعا أزال ملك عن
آدمى لآلى ملك تقربا
الى الله تعالى وخرج
بآدمى الطير والبيمة
فيلا يصح عتقهما
(ويصح العتق من كل
مالك جازر الأمر) وفى
بعض النسخ جائز
التصرف (فى ملكه)
فلا يصح عتق غير
جائز التصرف كعبي
ومجنون وسفيه وقوله
(ويصح بصرى العتق)
كذا فى بعض النسخ
وفى بعضها وقع العتق
بصرى العتق . واعلم
أن صريحه الاعتاق
والتحرير وماتصريف
منهما كانت عتيق أو
محرر ولا فرق فى هذا
بين هازل وغيره ومن
صريحه فى الأصح
فكك الرقية

ولا يحتاج الصريح الى نية ويقع العتق أيضا بغير الصريح كما قال (٢٩٥) (والكناية مع النية) كقول السيد لعبد

لاملك لي عليك
لاسلطان لي عليك
ونحو ذلك (وإذا
أعتق) جازا التصرف
(بعض عبدا) مثلا
(عتق عليه جميعه)
موسرا كان السيد ولا
تعتقنا كان ذلك البعض
أولا (وإذا أعتق) و
بعض النسخ عتق
(شريكاً) أي نصيب (أو
عبد) مثلا أو أعتق
جميعه (وهو موسر)
بباقية (شري العتق الى
باقية) أي العبد أو شري
الى ما ليس به من نصيب
شريكه على الصحيح
وتقع السرية في الحال على
الأظهر وفي قول بأداء
القيمة وليس المراد
بالموسر هنا هو الذي
من له من المال وقت
الاعتاق مما يفي بقيمة
نصيب شريكه في صلح
قوته وقوت من تزمه
ونفقه في يومه وليلته
وعن دست ثوب يلين
به وعن سكي يومه
(وكان عليه) أي العتق
(قيمة نصيب شريكه)
يوم اعتاقه (ومن ملك
وأحدا من والديه أو)
من (مولوديه عتق
عليه) بعد ملكه سواء
كان المالك من أهل

العتق (ولا يحتاج الصريح الى نية) للايقاع (ويقع العتق أيضا بغير الصريح كما قال) أي المصباح (و)
يقع العتق بامطر (الركابية مع النية) أي نية العتق لاحتياجا لغير العتق (كقول السيد لعبد لاملك لي
عليك) أي لكوني أعتقك ويحتمل لكوني بعتك (لاسلطان لي عليك ونحو ذلك) كقوله لا سليل
لي عليك لخدمة لي عليك أعت مولاي ولو قال وهبتك نفسك وبوي العتق عتق ولم يحتاج لقبول
أو بوي المملك عتق إن قيل فوراً كافي ملكتك نفسك (وإذا أعتق حائره التصرف بعض عبدا مثلا) أي
أومة (عتق عليه جميعه) سرية إن كان السائر لعتقه مالك (موسرا كان السيد أولاً) أي ولم يكن موسرا
إن كان جميع العبد له (معتقاً كان ذلك البعض) كيد (أولا) كرمه فإن كان العتق وكلا أجنبيا فإن أعتق
جزءاً شاعراً معتقاً كمنصف عتق والأفلا يعتق منه شيء وإن أعتق غير جازر التصرف فلا يعتق عليه شيء
منه حتى يملكه (وإذا أعتق وفي بعض النسخ عتق شريكاً) بكسر الشين المعجمة وسكون الراء المهملة
(أي نصيباً له) أي للعتق (في عبداً) أي أومة كان يقول أعتقت نصيبك أو نصيب منك شعر
أو أعتقت نصفك مثلا (أو أعتق جميعه) أي العبد المشترك كان يقول أعتقتك أو أنت حر (وهو موسر
بباقية) أي والحال أنه موسر بقيمة باقية (شري العتق) من نصيبه (إلى باقية أي العبد) أي إلى نصيب
شريكه كمن نصيبه أو قل سواء كان شريكه مسلماً أم لا محجوراً عليه أم لا (أو شري إلى ما ليس به من
نصيب شريكه على الصحيح) وإن قل ويبقى الباقي على ملك شريكه . والحاصل أن الاعتاق يسري الى
ما ليس به من نصيب شريكه كلاً أو بعضاً (وتقع السرية في الحال) بنفس الاعتاق (على الأظهر) وهو
للتعمد (وفي قول) تقع السرية (بأداء القيمة) وفي قول إن دفعها بأن أنها بالاعتاق فإن لم يدفعها بأن أنه
لم يعتق (وليس المراد بالموسر هنا هو الذي يملك ما تكفيه العتق الغالب (بل) المراد به من له من
المال وقت الاعتاق لا بعده (مما يفي بقيمة نصيب شريكه) أو بقيمة بعض نصيب شريكه (فأجلاً) ذلك
(عن قوته وقوت من تزمه نفقته في يومه وليلته وعن دست ثوب) أي جماعة ثوب يلين به أي
بالعتق ومن تزمه كسوته (وعن سكي يومه) وليلته لا عن قيمته فلا يعتق دينه ولو مستقراً السرية
كما لا يعتق الزكاة والضابط في ذلك أن يكون فاضلاً عن جميع ما يملك للفلس ويتصرف في ذلك كله
ما يصرف في الديون لأن قيمة نصيب شريكه تصير كالدين لتزل الاعتاق منزلة الاتاق (وكان عليه أي
العتق) بمجرد السرية (قيمة نصيب شريكه) أو قيمة ما ليس به منه (يوم اعتاقه) أي وقته لأنه وقت
الاتاق ولو كان يساره بمال غائب لأنه يشترط للعتق دفع القيمة بالقبول والشريك مطالبة العتق
بدفع القيمة وإجباره عليها فإن لم يطالبه الشريك فله بعد مطالبة فإن لم يطالبه أيضاً طالبه القاضي
فلو مات أخذت من تركته ولو اختلفا في قدر القيمة فإن كان العبد حاضراً وقرب العهد روجع
أهل القوم وإن غاب أو مات أو طال العهد فدين العتق في الأظهر لأنه غارم (ومن ملك واحداً
من والديه أو من مولوديه) بكسر الدال فيها من النسب ملكاً فهدراً كالأرث واختياراً كالشراء
والهبة والوصية (عتق) أي ذلك الواحد (عليه) أي على من ملكه بشرط أن يكون حراً
كاملاً (بعد ملكه) أي عتقه (سواء كان المالك من أهل التبرع أو لا كصبي ومجنون) وسفيه .

الترع أولاً كصبي ومجنون . (فصل في أحكام الولاء) وهو لمة مشتق من الموالاة وهو المعاونة والمقاربة
رفيق معتق (والولاء) بالمد (من حقوق العتق وحكمه) أي حكم الارث بالولاء (حكم التعصيب

بالسب (عند عدمه) أي التعصّب بالنسب لأنّ عصمة متراخية عن عصوة النسب لقوة النسب على الولاء (وسبق معنى التعصّب في العرائض) والعصبة هو من ليس له نسبهم مقدر حال التعصّب (وينتقل الولاء) أي قائده (عن المتق) بعد موته (إلى الذكور من عصبة المتعصّبين بأنفسهم) كان المتق وأبيه وأخيه وهكذا دون سائر ورثته كالأم والأخ للأب والزوجة و (لا) من بعدهم العاصب (كنت للمتق وأخيه) لأنّ البنت مع الابن والأخت مع الأخ عصبة بالغير والأخت مع البنت عصبة مع الغير ومع ذلك لا يرث هنا لأنه لا يرث هنا من أقارب المتق إلاّ العصبة بالنفس فلو اشترت البنت بأبيها فعق عليها ثم أعتق عبداً ثم مات الأب ثم مات عتيقه بلا عاصب من النسب للأب وعتيقه فلا يرث المتق لأنّ البنت لا تكونها بنت المتق بل لا يرثها عتيقه للمتق فإن كان هناك عاصب من النسب للأب أو عتيقه فلا يرث لها لأنّ عتيق المتق وهو البنت هنا متأخّر عن العاصب كالأخ وابن العم (وترتب العصبات في الولاء) أي في ثمرته كالأرث وولاية الزوج (مكتسبة في الأرث) فيقدم ابن المتق ثم ابنه وإن سفل ثم أبو المتق وهكذا (لكن الأظهر في باب الولاء أنّ أخا المتق وابن أخيه مقدّمان على جد المتق) نظرا لكونهما يرثان بالبنوة فإن أخا المتق ابن أبي المتق وأما الجد فإنه يرث بالأبوة لأنّه أبو أبي المتق وللبنوة مقدّمة على الأبوة فإذا مات المتق عن أخى المتق أو ابن أخيه وحده كان للابن أخيه لأخي المتق أو ابن أخيه دون جده (بخلاف الأرث أي بالنسب فإن الأخ والجد شرّكان) أي في الأرث بالنسب نظرا لاشتراكهما في الأدلاء إلى الميت بالأب وابن الأخ مؤخّر عن الجد في الأرث كما هو مؤخّر عن الأخ (ولا يرث أمّاة بالولاء إلا من شخصين يشرّت عتقه أو من أولاده وعتقائه) فترث العتقة من أولاد عتيقها ذكورا كانوا أو إناثا ومن عتقائه فلا ترث المرأة للعتقة الأمن عتيقها وكذا أنتمي إليه بنسب أولاده (ولا يجوز أي لا يصح بيع الولاء ولا هبته) لأنّ الولاء كالنسب فكما لا يصح بيع النسب ولا هبته لا يصح بيع الولاء ولا هبته (وحينئذ لا ينتقل الولاء عن مستحقّه) الذي هو المتق وعصبة المتعصّبين بأنفسهم فيثبت لهم في حياة المتق على الذهاب والبقاء أمّا هو أرثهم به فلا يرثون مع وجود المتق وإن كان الولاء ثابتا للجميع .

المتعصّبين بأنفسهم لا كبيت المتق وأخته (وترتب العصبات في الولاء أكثر تبينهم في الأرث) لكن الأظهر في باب الولاء أنّ أخا المتق وابن أخيه مقدّمان على جد المتق بخلاف الأرث أي بالنسب فإن الأخ والجد شرّكان ولا يرث أمّاة بالولاء إلا من شخصين يشرّت عتقه أو من أولاده وعتقائه (ولا يجوز أي لا يصح بيع الولاء ولا هبته) وحينئذ لا ينتقل الولاء عن مستحقّه

(فصل في أحكام التديير وهو لغة النظر في عواقب الأمور وهو شرعا عتق عن دور الحياة وذكره المصنف بقوله (وإن) أي السيد إذا (قال لعبده) مثلا إذا (مات) أنا (فكنت محررا) أي السيد (مدر) أي العبد (مدر) يعتق بعد وفاته أي السيد (من ثلثه) أي ثلث ماله إن خرج كله من الثلث (والا) بأن خرج بعضه (عتق منه) بعضه (بقدر ما خرج من الثلث) كالنصف ولو لم يكن له مال غيره عتق ثلثه منه (إن لم يخرج الورثة) ما زاد على الثلث فإن أجاز وأعتق كله وذلك إن لم يكن عليه دين مستغرق للتركه والا فلا يعتق منه شيء (وما ذكره المصنف هو من صريح التديير) فلا يحتاج إلى التبيّن (ومنه) أي الصريح (أعتقتك بعد موتي) أو لموت حر بعد موتي أو حررتك بعد موتي أو كنت مدر أو درتك وإن لم يقل بعد موتي (ويصح التديير بالكتابة أيضا مع التيق) أي بنية التديير (كخيلتك بعد موتي) أو حبستك بعد موتي (ويجوز له أي السيد) الجائر التصريح

(فصل في أحكام التديير وهو لغة النظر في عواقب الأمور وهو شرعا عتق عن دور الحياة وذكره المصنف بقوله (وإن) أي السيد إذا (قال لعبده) مثلا إذا (مات) أنا (فكنت محررا) أي السيد (مدر) أي العبد (مدر) يعتق بعد وفاته أي السيد (من ثلثه) أي ثلث ماله إن خرج كله من الثلث (والا) بأن خرج بعضه (عتق منه) بعضه (بقدر ما خرج من الثلث) كالنصف ولو لم يكن له مال غيره عتق ثلثه منه (إن لم يخرج الورثة) ما زاد على الثلث فإن أجاز وأعتق كله وذلك إن لم يكن عليه دين مستغرق للتركه والا فلا يعتق منه شيء (وما ذكره المصنف هو من صريح التديير) فلا يحتاج إلى التبيّن (ومنه) أي الصريح (أعتقتك بعد موتي) أو لموت حر بعد موتي أو حررتك بعد موتي أو كنت مدر أو درتك وإن لم يقل بعد موتي (ويصح التديير بالكتابة أيضا مع التيق) أي بنية التديير (كخيلتك بعد موتي) أو حبستك بعد موتي (ويجوز له أي السيد) الجائر التصريح

أعتقتك بعد موتي ويصح التديير بالكتابة أيضا مع البية كخيلتك بعد موتي (ويجوز له أي السيد)

(أن يدعه) أي المذبح (في حال حياته وطل تديره) وله أن لا يتصرف فيه بكل ما يربى (٢٩٧) المذبح كونه مدفوعاً وحده

صدقا والتدير
عقني بصفه في الأهر
في قول وصية لاسد حنه
فعل الأهر لو سعة
التدير على ذهب
(ويعلم المذبح في حال
حياة السيد حتى بعد
اللقن) وحيد نكور
أما كتاب المذبح
وان كونه المذبح
القيمة أو دفع مده
فلسيد الأرض
التدير بحاله
المسح وحكم المذبح
في حياة سيده حكم
السيد القن

(فصل) في حكم
الكتابة بكسر الكاف
في الأشهر وقبل منحه
كالكتابة وهي له
مأخوذة من الك
وهو بمعنى الصم والجمع
لأن فيها صم جمع إلى صم
وشرعاً عتق مطلق على
مال منجم بوقنين
معلومين فأكثر
(والكتابة منسحة اذا
سأها السيد أو الأمة
(وكان) بكل منهما
(مأخوذة) أي أي
(مكتسبة) أي فو ياعلى
كتب ما يوقى بالزهر
من أداء النجوم (ولا

أن يدعه أي المذبح في حال حياته أي السيد (ويطيل) أي يمتد (تديره) لأنه صلى الله عليه وسلم ناع
مدير رجل من الأنصار رواء الشيخان ويجوز له أيضاً أن يطأ مديرة لبقاء ملكه ولا يطأ به
تديرها نعم إن حبلت منه شارت مستولدة ويطأ تديرها بالاستيلاء لانه أقوى من التدير والأقوى
يرفع الأصعب كما يرفع ملك الجيوش النكاح (وله أيضاً التصرف فيه) أي المذبح (بكل ما يربى الملك
كبيع بعد قبضها) أي الهبة التي بمعنى العين للهوية بخلافها قبل قبضها لأنها لا تربي الملك حينئذ
(أوجله) أي المذبح (صدقا) في النكاح ولو كان للسيد عبد مسلم فديره أبطل تديره ويبيع عليه
لأنه مأمور بأمر الملك عنه وهو لا يتحصل بالتدير (والتدير تعليق عتق بصفه) مخصوصة وهي موت
السيد فقط أو مع شيء قبله (في الأظهر) وهو للمسلم (وفي قول) هو (وصية العبد بعتقه) مكانه
قال وصيت لك بعتقك جدموق فحينئذ يحتاج إلى عتاق بعد الموت (فعل الأظهر) ومقابلته (لو ناعه
السيد ثم ملكه لم يعد التدير على الذهب) لأن الراتب العائنه كالتدري لم يعد وفي قول على قول
التعليق يعود التدير على قول عود الحنف في الجين (وحكم) الرقيق (المذبح في حال حياة السيد حكم
السيد القن) بكسر القاف وهو من لم يتعلق به شيء من مقدمات العتق أي في سائر الأحكام الآخرة فانه
باطل على المذهب (وحينئذ) أي حين إذا كان حكم المذبح حكم القن (نكون) أي كتاب المذبح (السيد) أي
الكتاب التي اكتسبها في حياته دون التي اكتسبها جدموقه (وان قيل) للتدير فلسيد القيمة) وطل
التدير ولا يلزم أنه يشترى بقيته عبداً بديره بدله بخلاف ما ألغى العبد فانه يشترى بقيته بعدا
منه ويوقف بدله (أو قطع المذبح) كان قطع بدله (فلسيد الأرض) أي أرض القطع كنصف القيمة
في هذا المثال (ويبقى التدير بحاله) لبقاء المثل الذي هو المذبح بخلاف مسألة القن فلا يبقى التدير لروال
المثل (وفي بعض المسخ وحكم المذبح في حياة سيده حكم السيد القن) باستفاضة لفظ حال وبالاضافة إلى
الصغير في لفظ سيده

(فصل: في أحكام الكتابة بكسر الكاف في الأشهر وقيل بفتحها كالكتابة) في الفتح وهي بمعنى
العتق (وهي لغة) الصم والجمع (مأخوذة من) الكتب وهو بمعنى الصم والجمع لأن فيها صم جمع إلى
نجم) وقيل لأنه يكتب لها وثيقة غالباً (وشرعاً عتق) أي عتق عتق بلفظ الكتابة (مطلق على) أداء
(مال منجم) أي موقت (بوقنين معلومين فأكثر) كأن يقول كاتبك على دينارين تأقي بهما في
شهرين فإن أدبتهما إلى فلان بغير (والكتابة) أي إيجابها من السيد (منسحة اذا سأها السيد
أو الأمة) من السيد (وكان كل منهما مأموماً أي أميناً) فيما يكتبه بأن لا يضيع المال في محبة
وإن لم يكن عدلاً كتركه نحو صلاة (مكتسبة أي فو ياعلى كتب ما يوقى بالزهر من أداء النجوم)
أي بوقن تحصيل النجوم وقيل ولو كان الأمين غير قوي على الكسب لأن الأمين يمان بالصدق
وقيل تستحب الكتابة لقوى غير أمين - والحاصل أن الكتابة كانت مباحة إن لم يوجد تلك
الشروط الثلاثة ولا تكسر بحال وقد تكرر في بعض كائنات كسبه محرم ومحرم إن علم ذلك كفسحور
وقد توجب إذا توقفت نفقة على بيت المال التوقف على كسبه مثلاً (ولا تصح) أي الكتابة (الآ
بحال معلوم) عندهما تحسب ونوعاً وقدره وصفه لانه عوض في الذمة فاشترط فيه العلم بذلك كدين السلم
(كقول السيد لمعه كاتبك على دينارين مثلاً) أي أو أكثر كاربعة دنانير (ويكون المال للمعلوم
مؤجلاً إلى أجل معلوم) ليحصله ويؤديه فلا تصح بحال ولو كان المالك مبيعاً يقدر عليه في الحال
(أو فله) أي الأصل (بمجان) أي وقتان لأنه لا يجوز عن المصاحبة رضي الله تعالى عنهم أن يهدم ولو جازت على
أول من يضمن له ماله ولا حد لا كره (كقول السدي المال المذكور) كاتبك على دينارين يدفع إلى

(٣٨ - فوت الحبيب الغريب) تصحح الأعمال معلومة كقول السيد لمعه كاتبك على دينارين مثلاً (ويكون) المال للمعلوم
(مؤجلاً إلى أجل معلوم) قوله نجمان كقول السيد في المال المذكور لمعه يدفع إلى
ويستوعبها كل

الدينار بن في كل نجم دينار فاذا اذيت ذلك فانت حر (وهي) أي الكتابة الصحيحة (من جهة السيد لازمة) فليس له فسحها بعدل ومها إلا أن يعجز الكاتب عن أداء

(٢٩٨)

الموتناع الكاتب من أداء النجوم مع القدرة عليها (و) الكتابة (من جهة) العبد (الكاتب حائز فله) بعد عقد الكتابة تمجيز نفسه بالطريق السابق وله أيضا فسحها متى شاء (وإن كان معه ما يوفي به نجوم الكتابة وأقيم بقول المصنف متى شاء أن له اختيار الفسخ أما الكتابة الفاسدة فيأخذ من جهة الكاتب والسيد (و) الكاتب المتصرف فيما يده من المال (بيعه وشراؤه وإيجاره ونحو ذلك لاجبة ونحوها وفي بعض نسخ المتن ويملك الكاتب التصرف فيما فيه تنمية المال والبراد أنه أن الكاتب يملك عقده الكتابة متى أوفاه وأكسبه الأمانة محجور عليه لأجل السيد في استهلاكها بغير حق (و) يجب على السيد بعد صحة كتابة عبده (أن يضع) أي يحط (عنه) من مال الكتابة ما أي شيئا (يستعين به على أداء نجوم النجوم) (و) يقوم مقام الحط أن يدفع له السيد جزاء معلوما من حين الكتابة) ويجب القول حينئذ ولو دفع من غير جنسه حازا رضى به الكاتب والحط أو الدفع يكون قبل العتق فإن أخر عنه أثم وكان قصداً وكون كل منهما في النجوم الأخير أولى منه فيما قبل وكونه معاوياً من غيره كالسمع (ولكن الحط أولى من الدفع لأن القصد بالمال الأعانة على العتق وهي محقة في الحط موهومة في الدفع) إذ قد يصرف الدفع في جهة أخرى (ولا يفتق للكاتب) أي جزؤه منه (الأداء جميع المال أي مال الكتابة بعد القدر الموضع عنه من جهة السيد وكالأداء الإبراء وحالة العبد يده على جسي ولا يصح عكسه ولو لم يضع عنه شيئا وبقي عليه العذر الواحد حظه عنه لا يفتق لأن هذا القدر لم يسقط عنه لأن السيد أن يسقط من غيره

مقام الحط أن يدفع له السيد حرءا معلوما من مال الكتابة ولكن الحط أولى من الدفع لأن القصد من الحط الأعانة على العتق (وهي محقة في الحط موهومة في الدفع ولا يفتق) (الكاتب) (الأداء جميع المال) أي مال الكتابة بعد القدر الموضع عنه من جهة السيد

(فصل في أحكام أمهات الأولاد) (وإذا أصاب أي وطني (السيد) منها كان أو كافراً (أمته) ولو كانت حائضاً أو محرماً أو موزوجة أولم يصحها ولكن استدخلت كره أو مائة أغيرم (فوصفت) حراً أو ميسراً (٢٩٩) ما يجب فيه غرة وهو (ما) أي لحم

(تبيين فيه شيء من خلق آدمي) وفي بعض النسخ من خلق الآدميين لكل أحد أو لأهل الخبرة من النساء وثبت بوضعها ما ذكر كونها مستولدة لسيدها وحينئذ (حرم عليه بيعها) مع بطلانها أيضاً إلا من نفسها فلا يحرم ولا يبطل (و) حرم عليه أيضاً (رضعها وهبتها) والوصية بها (وجاز له التصرف فيها بالاستخدام والوطء) وبالأجارة والأعارة وله أيضاً أرض جناة عليها وعلى أولادها التابعين لها وقيمتها إذا قتلت وقيمتهم إذا قتلوا وتزوجها بغير إذنها إلا إذا كان السيد كافراً وهي مسلمة فلا تزوجها (وإذا مات السيد) وكو بقتلها له (عُتقت من رأس ماله) وكذا عتق أولادها (قبل دفع الديون) التي على السيد (والوصايا التي أوصى بها وولدها) أي المستولدة (من غيره) أي غير السيد بأن ولدت بعد استيلائها ولداً من زوجها أو زنا بمنزلتها في جميع ما مر (وحينئذ) أي حين إذا كان ولدها الذكور بمنزلتها (فالولد الذي ولدت) من زوجها أو زنا بمملوك (السيد يعتق بموته) لم ير أن الاستيلاء اليه ولو اعتق السيد مستولدة قبل موته لم يعتق ولدها بتعالها فإذا مات السيد بعد ذلك يعتق بموته أما لو ولدت قبل استيلائها من زنا أو من زوج فإنه لا يعتق في العتق بموت السيد ولا يمنع عليه التصرف فيه بل يتصرف فيه بما شاء من سائر التصرفات لحدوته فسل استحقاق الحرية للأمة (ومن أصاب) محرراً كان أو رقيقاً (أي وطني) أمة غيره بشكاح لا غرور فيه بحريتها (أو من زنا أو أحبها فولدت) فالولد منها مملوك لسيدها (بما لا يملك الأم والولد والابن) بأن كان الولد موصى به فهو مملوك لسيده وهو الوصي له (أما لو غر شخص بحرية أمة) فنسكحها (فالولدها فالولد حر) لظن الواطي حررتها (وعلى الغرور قيمته لسيدها) وقت الولادة

(فصل في أحكام أمهات الأولاد) من حيث الأولاد وحكمه والعقب به (وإذا أصاب أي وطني السيد) الذي يمكن أحباله بأن استحكم في سبع سنين الحرس كلاً أو بعضاً (مهما كان أو كافراً) أصلياً (أمته) التي له فيها ملك وأن قل (ولو كانت حائضاً أو محرماً) بسبب أو رضاع أو مصاهرة (أو موزوجة أولم يصحها ولكن استدخلت) أمته (أد كره أو مائة أغيرم) أي الذي خرج منه على وجه غير محرم ولو في الدبر في حال حياته (فوصفت حياً أو ميتاً وما يجب فيه غرة وهو ما أي لحم تبيين فيه شيء) أي جزء (من صورة خلق آدمي) كوجوه يدر ولو ظفراً (وفي بعض النسخ من خلق الآدميين) أي من صورة خلق جنين الآدميين (لكل أحد) بأن لم تخف تلك الصورة على أحد من أهل الخبرة وغيرهم (أو لأهل الخبرة) فقط أو بيع (من النساء) أو رجلين أو رجل وامرأتين منهم ولو اختلف أهل الخبرة فقال بعضهم فيها صورة وقال بعضهم ليس فيها صورة قديم الثبت على الثاني لأن معناه زيادة علم (ويثبت بوضعها) أي الأمة (ماد ذكر) أي من حياً أو ميتاً وحمل محب فيه غرة (كونها مستولدة لسيدها وحينئذ) لم يصح له التصرف فيها على يده الملك ولذلك قال المصنف (حرم عليه بيعها) ولولم يعتق عليه أو بشرط العتق أو لمن أقر بحريتها (مع بطلان) أي البيع (أبداً) بيعها (من نفسها فلا يحرم ولا يبطل) بل يحل ويصح لأنه عقد عتقة وحمل ذلك أن كان السيد حراً كاملاً كان مبيعاً لم يصح لأنه ليس من أهل الولاء في الحال وقول المصنف حرم جواب إذا (وحرم عليه أيضاً رهنها وهبتها) كغيرها مع بطلانها أيضاً ما هبتها لنفسها فصحيحة ومثل ذلك قرضها لنفسها فإنه صحيح على الراجح (و) حرم (الوصية بها) ولو لنفسها وفي محققه ما وكنتها بخلاف (وجاز له) أي السيد (التصرف فيها بالاستخدام والوطء وبالأجارة والأعارة) ببقاء ملكه عليها (وله أيضاً أرض جناة عليها) كأن قطعت يدها فوجب على الخاني نف فيمنه السيدها (وعلى أولادها التابعين لها) وهم الحادئون من زوج أو زنا بعد الاستيلاء (وقيمتها إذا قتل وقيمتهم إذا قتلوا) ونكون القيمة للسيد بقاء الملك عليها وعلى أولادها (وتزوجها بغير إذنها) فيزوجها بغير الملك ولو كان مبيعاً (الآن كان السيد كافراً وهي مسلمة فلا تزوجها) بل تزوجها الحرام لأنه لا ولاية للكافر على الكائنة (وإذا مات السيد بقتلها) بقصد الاستعمال أو استرق السيد (عتقت) بخلاف من حين الموت والاسترقاق وإن تأخر الوضع (من رأس ماله) وكذا عتق أولادها) التابعون لها وهم الحادئون بعد الاستيلاء فإن عتقهم من رأس المال لا أنهم مستحقون لعتق تبعاتها (قبل دفع الديون التي على السيد) ولولته تعالى كالكمارة وقبل مؤن التحيز أيضاً (والوصايا التي أوصى بها) ولو لجهة عامة كالفقراء (وولدها أي المستولدة من غيره أي من غير السيد بأن ولدت بعد استيلائها ولداً من زوجها أو زنا بمنزلتها) في جميع ما مر (وحينئذ) أي حين إذا كان ولدها الذكور بمنزلتها (فالولد الذي ولدت) من زوجها أو زنا بمملوك (السيد يعتق بموته) لم ير أن الاستيلاء اليه ولو اعتق السيد مستولدة قبل موته لم يعتق ولدها بتعالها فإذا مات السيد بعد ذلك يعتق بموته أما لو ولدت قبل استيلائها من زنا أو من زوج فإنه لا يعتق في العتق بموت السيد ولا يمنع عليه التصرف فيه بل يتصرف فيه بما شاء من سائر التصرفات لحدوته فسل استحقاق الحرية للأمة (ومن أصاب) محرراً كان أو رقيقاً (أي وطني) أمة غيره بشكاح لا غرور فيه بحريتها (أو من زنا أو أحبها فولدت) فالولد منها مملوك لسيدها (بما لا يملك الأم والولد والابن) بأن كان الولد موصى به فهو مملوك لسيده وهو الوصي له (أما لو غر شخص بحرية أمة) فنسكحها (فالولدها فالولد حر) لظن الواطي حررتها (وعلى الغرور قيمته لسيدها) وقت الولادة

زوج أو من زنا (بمنزلتها) وحينئذ فالولد الذي ولدت له السيد يعتق بموته (ومن أصاب) أي وطني (أمة غيره بشكاح) أو زنا وأحبها فولدت (فالولد منها مملوك لسيدها) أما لو غر شخص بحرية أمة فالولد حر وعلى الغرور قيمته لسيدها

فقد رقيقا حينئذ ويقوم في القلعة فيمنه وجب عليه دفعه للسيد ويرجع بها على من غره وهذا
الولد رقيق بين رقيقين أن كان الزوج رقيقا ومجسورة عكسه وهو رقيق بين حريين مالم أوصى بالولد
أتمه لشخص ثم مات الموصي وقيل للموصي له الوصية وأعتق الوارث الأمة وتزوج بها حر بالشروط
المعتبرة في نكاح الأمة فأولدها ولدا فهو رقيق للموصي له (وان أصابها أي أمة غيره بشبهة منسوبة
للفاعل كظنه أمها أمة أو زوجته الحرة فولده منها حر) نسبت بالأخلاف اعتبارا بظنه (و) لكن
(عليه) في هذه الحالة (ففيه) وقت ولادته بأن فقد رقيقا فالقدز الذي بقلته قيمته (السيد) لتفويته
الرقيق عليه بظنه أما إذا ظنتها زوجته الأمة فالولد رقيق للسيد اعتبارا بظنه وأما الرائي فظنه غير معتبر
(ولا نصير) أي الأمة التي وطئها بكاح أو شبهة (أم ولد في الحال) أي قبل ملكها (بلا خلاف)
في ذلك (وان ملك الواطي بالنكاح الأمة المطلقة) منه أو ملكها في بكاحه (بعد ذلك) أي بعد
وطئها بالنكاح وبعد ولادتها من البكاح (لم نصير) أي الأمة (أم ولد له) بما ولده منه (بالوطء في
النكاح السابق) لكونه رقيقا لأنه علققت به في غير ملك اليمين والامتناع أنما يشترط لحرية الولد
وكذلك إذا كانت حايلا حين ملكها في نكاحه لم نصير أم ولد يعتق عليه هذا الحمل إن وضعت له دون
سنة أشهر إن لم يطأ بعد الملك فإن وضعته لسته أشهر فأكثر من الوطء الواقع بعد ذلك فيحكم بحصول
عاقبه في ملكه فنصير أم ولد وإن أمكن لكونه شافعا عليه فالأولى دون الأقل من الملك وهذه دون
الأقل من الوطء وقول المصنف وإن ملك الأمة زاحق لقوله ومن وطئ أمة غيره على ألف
والنشر للرب ومجسورة ذلك أن يطأ أمة غيره بنكاح أو بزنا وانعقد الولد رقيقا ثم اشتراها في حال
النكاح فأنها لا نصير مستولدة بمجرد الملك (و) أما لو وطئ رجل أمة غيره بشبهة وانعقد الولد حرا
ثم ملكها بعد ذلك فهل نصير بمجرد الملك مستولدة أولا فيقول (صارت) أي نصير الأمة التي
ملكها (أم ولد له) أي للواطئ (بالوطء) أي بما ولده من الوطء (بالشبهة) لأقروا بظنه (على أحد
القولين) لأنها علققت منه بحر والمواطئ بالحرم فبالحرية بالموت بشرط الملك وقد حصل الملك وإن
كان بعد الوطء والولادة وهذا القول ضعيف (والقول الثاني) وهو الأظهر (لأن نصير) أي تلك الأمة
(أم ولد) بما ولده من الوطء بالنسبة لأنها علققت به في غير ملكه وإنما يكون أم ولد شيئا لحرية
إذا كان المواطئ في ملكه وإنما هذا أشبه ما لو علققت به في النكاح (وهو) أي القول الثاني (الراجح
في المذهب) أي مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه ورجل الخلاف فيما إذا كان من وطئ أمة الغير بالشبهة
حرا فإن كان عبدا ثم عتق ثم عتق ثم ملكها فلا نصير أم ولد بلا خلاف لأنه لم ينفصل من حر (والله أعلم
بالصواب) أي بما يوافق الحق في الواقع من القولين والفتل (وقد ختم المصنف رحمه الله تعالى) أي
أحسن إليه (كتاب) أي الكتاب المنسوب إليه للسمي بالتقريب وبإية الاختصار (بالتعني) أي
بكتاب العتي (وحيثما عتق الله له) أي للمصنف ولقاربه وشايعه وعقبه (من النار) أي من نار جهنم
(وليكون) أي هذا الكتاب (شبابي دخول الجنة) دخولا خاضعا وهو الدخول مع التلذذ بالآلة
الرضية والتنعم بالدرجات العلية مع السابقين الذين هم لا خوف عليهم ولا هم يحزنون من غير سوء
عذاب (دار الأبرار) وهم المؤمنون الصادقون في أعمالهم (وهذا) أي قوله وقد ختم المصنف كتابه
(آخر شرح الكتاب غاية الاختصار) أي السمي بإية الاختصار حال كون الشرح (بلا اطلب) أي
بلا تطويل (والله أعلم) أي خالفنا ومزينا وحاربنا (النعيم) أي الذي يبدأ بالنوال قبل النور
(الوهاب) كثير الهبة لعماده أم العطاء لهم (وقد ألفت) أي هذا الشرح (عاجلا) أي سريع (في سنة
سيرة) أي زمن يسير وأيام قليلة (والله أعلم) أي عن نظر وتأمل بقله (فيه) أي في هذا

(وان أصابها أي أمة
غيره) (بشبهة) منسوبة
للفاعل كظنه أمها أمة
أو زوجته الحرة (فولده
منها حر وعليه قيمته
السيد) (ولا نصير أم ولد
في الحال بلا خلاف
(وان ملك الواطي
بالنكاح) (الأمة المطلقة
بعد ذلك لم نصير أم ولد
له بالوطء في النكاح)
السابق (وصارت أم ولد
له بالوطء بالشبهة على
أحد القولين) (والقول
الثاني لا نصير أم ولده
وهو الراجح في المذهب
والله أعلم بالصواب
وقد ختم المصنف رحمه
الله تعالى كتابه بالتقريب
رغبة لمتق الله تعالى له
من النار وليكون
شبابا في دخول الجنة
دار الأبرار
وهذا ما آخر شرح
الكتاب غاية الاختصار
بلا اطلب فالله أعلم
لنعم الوهاب وقد ألفت
عاجلا في مدة يسيرة
والرجو من أطلع فيه

على هفوة صغيرة أو
كبيرة أن يصلحها إن
لم يمكن الجواب عنها
على وجه حسن
ليكون بمن يدفع
السببة بالتي هي أحسن
وأن يقول من أطلع فيه
على الفوائد من جاء
بالخير إن الحسان
يذهبن السببات جمعا
نأله وإياكم بحسن التبة
في تأليفه مع النبيين
والصديقين والشهداء
والصالحين وحسن
أولئك رفقا في دار
الجنان ونال الله
الكرامات اللوات
على الاسلام والايان
بحاء نبيه سيد المرسلين
وخاتم النبيين وحبيب
رب العالمين محمد بن
عبد الله بن عبد المطلب
ابن هاشم السيد
الكامل الفاضل الخاتم
والحمد لله الهادي الى
سواء السبيل وحسبنا
الله ونعم الوكيل
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد أشرف
الانام وعلى آله وصحبه
وسلم تسليما كثيرا
دائما إلى يوم الدين
ورضى الله تعالى عن
أصحاب رسول الله أجمعين
والحمد لله رب العالمين

الشرح (على هفوة) أي زلة (صغيرة) أي كان اللفظ في غير محله (أو كبيرة) أي كان اللفظ غير معيب في الحكم (أن يصلحها) أي تلك الهفوة بأن يقول في التعليم مثلا أو يكتب في الهامش مثلا بهذا شئ قلم أو سهو أو تحريف من النسخ ولعل صوابه كذا (أن لم يمكن الجواب عنها) أي تلك الهفوة (على وجه حسن) أي على طريق مرضي (ليكون) أي من أطلع على الهفوة (ومن يدفع السببة) أي من يزول الحيلة التي تسمى الشخص بسبب الأذى (بالتي هي أحسن) أي بالحيلة التي هي أحسن كالغفو وعدم التشنع فإنه ليس كل هفوة تعد ذنبا ولا كل عثرة توجب عتابا تنفر من كونه ممن يدفع السببة بالتي هي أحسن أن يكون له حظ عظيم في الدنيا والآخرة (و) الرجوع (أن يقول من أطلع) أي من نظر وتأمل من الطلبة وأهل العلم (فيه) أي في هذا الشرح (على الفوائد) المذكورة في هذا الشرح مع الهفوات التي فيها أيضا (ومن جاء بالحيرات) وهي ما يثبت الشخص عليه من الأعمال الصالحة ومن جعلته الكثرة على الزلات ومن موصولة بدل من من الأولى ثم أي الشارح بالجملة الدالة على مقول القول ليقول وهي قوله (إن الحسان) أي الأعمال الصالحة كالصلوات الخمس (يذهبن السببات) وهي الذنوب الصغائر (جعلنا الله بحسن التبة في تأليفه) أي هذا الشرع مصاحبين (مع النبيين والصديقين والشهداء الصالحين) فالحمد يقرونهم بالمقرون في الصدق والصالحون هم القائمون بمواعظهم من حقوق الله تعالى وحقوق العباد بحسب الامكان (وحسن أولئك رفقا) وهذا في معنى التعجب أي وحسن كل واحد من أولئك الأصناف الأربعة رفقا أي من جهة الرفيق بأن يتردد الشخص اليهم لزيارتهم والحضور معهم للتأنيس بهم وغير ذلك (في دار الجنان) أي في دار وهي الجنان وجعلها بعضهم ثلاثة أقسام بجنة الأعمال وهي التي عملها الناس بأعمالهم وجنة المبرات وهي التي يرمونها المؤمنون من الكفار وجنة الفضل وهي التي يدخلها الأطفال ويحويهم كمن لم تبلغهم دعوة الرسل (ونسأل الله الكريم) أي لنعم بكل مطلوب محبوب أو الذي لا يجوز أن ينسب اليه (التي هي أحسن) أي الذي يشرف مقامه بالامتنان عليهم بحاله عليهم من النعم (اللوات على الاسلام) أي الانقياد لما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم بما تعلم من الدين بالضرورة (والايان) وهو الصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم بما تعلم من الدين بالضرورة تفصيلا في التفصيلي واجمالا في الاجمالي متوسلين (بحاء نبيه) أي الله تعالى (سيد المرسلين) وغيرهم بالأولى (وخاتم النبيين) أي آخر النبيين والمرسلين (وحبيب رب العالمين) أي محبوب مصلح العالمين (محمد) صلى الله عليه وسلم (ابن عبد الله بن عبد المطلب) واسمه شبيهة الحمد وقيل اسمه قتيبة ويلقب بالقاض (ابن هاشم) واسمه عمرو (السيد الكامل) أي في جميع أموره بتكميل الله تعالى له في ذاته وصفاته فهو كامل خلقا وخلقا (الفاتح) أي لأبواب الايمان والهداية والعلم والتوفيق لأقوم طريق (الخاتم) للأنبياء والمرسلين (والحمد لله الهادي الى سواء السبيل) أي الى السبيل المستوي (وحيبنا الله) أي كافيا الله (ونعم الوكيل) أي نعم الموكل اله الأمر (والخلافة والسلام على سيدنا محمد أشرف الأنام) أي أفضل الخلق (وعلى آله) أي أتباعه ولو عصاة (وصحبه وسلم تسليما كثيرا دائما) أي مستمرا (ابتدا الى يوم الدين) أي يوم الجزاء وهو يوم القيامة (ورضى الله تعالى عن أصحاب رسول الله أجمعين والحمد لله رب العالمين).

وهذا آخر ما يشره الله تعالى من كتابة هذا . قال جامع الكتاب وقد وافق فراغه وقت العشاء أول ليلة من رجب في أول القرن الثالث عشر في عام نصر من الله وفتح قريب والله أعلم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي الحبيب الطاهر . وعلى آله وصحبه وسلم عدد كل ذرة ألف ألف مرة . والحمد لله رب العالمين آمين .

﴿ فهرس قوت الحبيب الغريب ﴾

صفحة	صفحة
٧١ فصل في بيان الأوقات التي تكره الصلاة فيها تحريماً	٢ خطبة الكتاب
٧٢ » في بيان أحكام الجماعة في الصلاة	٧ ﴿ كتاب أحكام الطهارة ﴾
٧٥ » في قصر الصلاة وجمعها	١١ فصل في ذكر شيء من الأعيان المتنجسة وما يطهر منها بالذباغ وما لا يطهر
٧٨ » في صلاة الجمعة	فصل في بيان ما يحرم استعماله من الأدوات وما يجوز
٨٣ » في صلاة العيدين وما يتعلق بها	١٢ فصل في بيان حكم استعمال آلة السواك
٨٥ » في صلاة الكسوف وما يطلب فعله لأجلها	١٣ » في غروض الوضوء
٨٦ » في أحكام صلاة الاستسقاء	١٩ » في بيان أحكام الاستنجاء وآداب قاضي الحاجة
٨٩ » في كيفية صلاة الخوف	٢٢ » في نواقض الوضوء
٩١ » فيما يحل استعماله وما لا يحل من اللباس والخاتم	٢٣ » في موجب الفسل
٩٢ » فيما يتعلق بالميت من غسله ونكفنيه الخ	٢٥ » في فرائض الفسل وسننه
٩٩ ﴿ كتاب أحكام الزكاة ﴾	٢٧ » في بيان جملة من الأغسال السنوية
١٠٢ فصل في نصاب الإبل وما يجب إخراجها عنه	٢٨ » في المسح على الخفين
١٠٣ » في نصاب البقر وما يجب إخراجها منه	٣١ » في التيمم
١٠٤ » في نصاب الغنم وما يجب إخراجها منه	٣٧ » في بيان النجاسات وازالتها
» في زكاة خلطة الأوصاف	٤٣ » في الحيض والنفاس والاستحاضة
» في بيان نصاب الذهب والفضة وما يجب إخراجها منه	٤٧ ﴿ كتاب أحكام الصلاة ﴾
١٠٥ » في بيان نصاب الزروع والثمار وما يجب إخراجها منه	٥٠ فصل في بيان صفات من تجب عليه الصلاة أداء وقضاء وفي بيان النوافل
١٠٦ » في زكاة العروض والمعدن والركاز وما يجب إخراجها عنه من كل	» في شرائط صحة الباشرة للصلاة
١٠٧ » في زكاة الفطر	» في أركان الصلاة وآدابها وفي الإباحض والبهتان
١٠٨ » في قسم الزكوات على مستحقها	٦٤ » في أمور تخالف فيها المرأة الرجل في الصلاة
	٦٥ » في عدم بطلان الصلاة
	٦٧ » في عدد ركعات الصلاة
	٦٨ » في أسباب سجود السهو وحكمه ومعه

صفحة	صفحة
١٨٠ فصل في أحكام الأقيط	١١٠ ﴿كتاب أحكام الصيام﴾
١٨١ » في أحكام الوديعة	١١٦ فصل في أحكام الاعتكاف
١٨٢ ﴿كتاب أحكام الفرائض والوصايا﴾	١١٨ ﴿كتاب أحكام الحج والعمرة﴾
١٨٧ فصل في الفروض للقعدة في كتاب الله ومستحقها	١٢٣ فصل في أحكام محرمات الاحرام
١٩٣ فصل في أحكام الوصية	١٢٦ » في أنواع الدماء الواجبة على الحاج والمتمتع
١٩٥ ﴿كتاب أحكام النكاح وما يتعلق به﴾	١٣٠ ﴿كتاب أحكام البيوع﴾
١٩٧ فصل فيما لا يصح النكاح الا به	١٣٢ فصل في الزنا
٢٠١ » في محرمات النكاح	١٣٤ » في أحكام الخيار
٢٠٤ » في أحكام الصداق	١٣٦ » في أحكام السلم
٢٠٧ » في بيان أحكام الوليمة	١٣٩ » في أحكام الرهن
٢٠٩ » في أحكام القسم والنشوز	١٤٢ » في الحجر
٢١٢ » في أحكام الطلع	١٤٥ » في أحكام الصلح وما يتبعه
٢١٣ » في أحكام المطلق	١٤٧ » في شرائط الحوالة
٢١٥ » في حكم طلاق الحر والعبد	١٤٩ » في أحكام الضمان
٢١٧ » في أحكام الرجعة	١٥١ » في ضمان غير المال من الأبدان
٢١٨ » في أحكام الإيلاء	» في أحكام الشركة
٢٢٠ » في بيان أحكام الظهار	١٥٢ » في أحكام الوكالة
٢٢١ » في بيان أحكام القذف واللعان	١٥٦ » في أحكام الإقرار
٢٢٤ » في أحكام العدة	١٥٨ » في أحكام العارية
٢٢٦ » في أنواع للعنة وأحكامها	١٦٠ » في أحكام النصب
٢٢٨ » في أحكام الاستبراء	١٦١ » في أحكام الشفعة
٢٢٩ » في أحكام الرضاع	١٦٣ » في أحكام القراض
٢٣١ » في أحكام نفقة الأقارب والأرقاء	١٦٥ » في أحكام المساقاة
والبهائم والزوجة	١٦٦ » في أحكام الاجارة
٢٣٤ » في أحكام الحضانة	١٦٨ » في أحكام الجمالة
٢٣٥ ﴿كتاب أحكام الجنائيات﴾	١٦٩ » في أحكام الخابرة والزراعة وكراة الأرض
٢٣٩ فصل في بيان أحكام الدية	١٧٠ » في أحكام احياء اللوات
٢٤٤ » في أحكام القسامة	١٧٢ » في أحكام الوقف
٢٤٥ ﴿كتاب بيان الحدود﴾	١٧٤ » في أحكام الحبس
٢٤٧ فصل في أحكام القذف	١٧٧ » في أحكام اللقطة
٢٤٨ » في أحكام الأثرية	

صفحة	صفحة
٢٧١ فصل في أحكام البقية	٢٤٨ فصل في أحكام قطع السرقة
٢٧٣ (كتاب أحكام السبق والرمي)	٢٥٠ في أحكام قاطع الطريق
٢٧٤ (في أحكام الأيمان والنذور)	٢٥١ في أحكام الصيال وأنلاف البهائم
٢٧٦ فصل في أحكام النذور	٢٥٢ في أحكام البغاة
٢٧٨ (كتاب أحكام الأضحية والشهادات)	٢٥٣ في أحكام الردة
٢٨٤ فصل في أحكام القسمة	٢٥٤ في حكم نارك الصلاة
٢٨٧ في الحكم بالينة	٢٥٥ (كتاب أحكام الجهاد)
٢٨٩ في شروط الشاهد	٢٥٨ فصل في أحكام السلب وقسم الفتيمة
٢٩١ في نصاب الشهود	٢٦٠ في قسم النفي على مستحقه
٢٩٤ (كتاب أحكام الضيق)	٢٦١ في أحكام الجزية
٢٩٥ فصل في أحكام الولاء	٢٦٢ (كتاب أحكام الصيد والذباح)
٢٩٦ في أحكام التدبير	والضحايا والأطعمة
٢٩٧ في أحكام الكتابة	٢٦٨ فصل في أحكام الأطعمة
٢٩٩ في أحكام أمهات الأولاد	في أحكام الأضحية

﴿ تم ﴾